

iai

مركز دراسات الوحدة العربية

معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)

الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي

الجزء الثاني

المحررون

الدكتور غسان سلامة
الدكتور حازم البيلاوي
الدكتور جياكومو لوشياني
الدكتور عضيد داويشة
الدكتور وليم زارتمان



مركز دراسات الوحدة العربية

iai

معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)

الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي

الجزء الثاني

المحررون

الدكتور غسان سلامة
الدكتور حازم الببلاوي
الدكتور جياكومو لوشياني
الدكتور عضيد داويشة
الدكتور وليم زارتمان

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص . ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت : أيار/مايو ١٩٨٩

القِسْمُ الثّالِث

مُقَدِّمَة

وليام زارتمان(*)

إنّ هذه المجموعة من البحوث ترتكز على مشكلة معيّنة، ألا وهي توضيح استقرار الدولة في الوطن العربي واستمرارها. وهذه البحوث، في تناولها للمشكلة من شتى الزوايا، تحاول أن تجيب عن السؤال الآتي: هل الدولة العربية مخلوق راسخ؟ ولماذا هي كذلك؟ والسؤال ليس جديداً، ولكن أجوبة اليوم تختلف تماماً عن أجوبة الأمس. لقد أثير السؤال ذاته قبل ثلاثين سنة في عدد من الكتابات، فوجد المحللون آنذاك أن الدولة مخلوق ضعيف، وأنها جزء مصطنع من كيان اجتماعي طبيعي متطور يدعى الأمة العربية(1).

كان الرأي آنذاك أن الدولة موجودة كواجهة تعتمد على غيرها وتقع تحت رحمة أهواء التفاعلات السياسية ـ الاجتماعية عبر حدودها وما تسمح به تلك التفاعلات، وهي واجهة كان يجري تجاهلها في الغالب تجاهلاً كليّاً حتى تتجه التحليلات الى قلب التطور الى علم اجتماع بدلاً من بحث التطور كسياسة ذات سلطة. كان القول بـ «الدول العربية المصطنعة» هو محور البحوث المتكرر والجواب المتكرر عن السؤال الخاص بطبيعة الدولة في الشرق الأوسط واستقرارها.

ومن الواضح اليوم أن تلك الأجوبة لم تعد منطبقة على واقع الحال. فالدول العربية في الوقت الحاضر تتمتع على الأقل بمظهر الاستقرار، وقد استمرت على حالها، ونحن الآن في الثمانينات، دون أن تنصهر ببعضها أو تنفصل عنها بعض أجزائها أو يعاد تركيبها أو تتحلل الى كيان الوحدة العربية الأوسع. وعلى الرغم من التحليلات السابقة المناقضة فإن ثبات الدولة بعد العهد الاستعماري أو العهد الامبريالي ينبغي ألا يكون شيئاً مستغرباً، ألم يحدث هذا في

(*) مدير برنامج افريقيا في مدرسة الدراسات الدولية العليا في جامعة جونز هوبكنز ـ واشنطن.

(1) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North* Africa (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), and Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

أمريكا اللاتينية قبل قرن من ظهور الدول العربية؟ وفي البلقان قبل الحرب العالمية الأولى التي سبقت التجربة العربية، وكما حدث في افريقيا بعد عقد أو عقدين من السنين؟ ثانياً، إن الأنظمة العربية في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، أو لنقل منذ ١٩٧٠، قد ظلت في السلطة بشكل ثابت وقد حفها هيكل تنظيمي مستقر. وهذه الحقيقة تناقض الوضع الذي كان ملحوظاً في الخمسينات والستينات. ويبدو أن الهزيمة العربية في ١٩٦٧ كانت نقطة تحول، وكان لها أثرها الجزئي في إيضاح سبب هذا الاستقرار، ولكن السبب غير واضح في المفهوم الأوسع، لا بل إن حقيقة الاستقرار ذاتها غير واضحة. فالبعض يدحض حكاية الاستقرار ويزعم أن الدولة ما هي إلّا بيت من ورق، وأن استقرارها استقرار صوري أكثر منه حقيقي. والبعض الآخر يقول ان الأمة العربية مستمرة في كونها الحقيقة الواقعة السائدة، ولو أن من الصعب إثبات ذلك في هذه الأيام. ولكن هذه الأجوبة تجد صعوبة في تفنيد حقيقة الاستقرار الواضحة للعيان ولو أن ذلك الاستقرار قد يكون أمراً عابراً في مرحلة لاحقة.

وأحد الأجوبة عن السؤال المطروح هنا يقول: «نعم، ولكن بشكل يحتمل النقاش». بعبارة أخرى، إن هذا الكتاب يجد أن الدولة ـ والمعرفة على أنها الكيان السياسي ذو السلطة الذي يتمتع بالسيادة على إقليم معترف به ـ كانت مستقرة في الخمسة عشر عاماً الأخيرة، وأن الديمومة ليست مجرد رؤية مصطنعة. بيد أن الجواب يعني أن هناك مشاكل معيّنة كامنة في الاستقرار، مشاكل من شأنها أن تحد من مداه الحالي، كما أنها ستؤثر في استمراره في المستقبل. إن الفصول المدرجة في هذا الكتاب تنطلق من الرأي القائل بأن عقدي السبعينات والثمانينات قد شهدا خلق هياكل الدولة التي لا تواجه تحديات تذكر، وحين ظهرت بعض التحديات تمكنت تلك الهياكل من التغلب عليها دون أن تحدث خدوشاً بارزة فيها أو تورثها مواهن خطيرة.

وينبغي أن يكون واضحاً أن الجواب يختلف تماماً عن أجوبة محتملة أخرى. والرأي هنا ليس سلبياً فهو لا يأخذ بأن الاستقرار الظاهر للدول العربية هو من الأوهام. ولكنه كذلك ليس ايجابياً بشكل مطلق بحيث لا يرى وجوداً لحدود أو قيود على ذلك الاستقرار. كما أنه لا يرى أن الدولة مستقرة بشكل زائف، أي أن استقرارها حقيقي ولكنه لا صلة له جوهرياً بما يجري من أمور سياسية أهم ـ وهذا رأي يحمله بعض أعضاء الحركة الأصولية الاسلامية وبعض الباحثين فيها. وهكذا فإن هذه الدراسة الجماعية تنطلق من رأي ما، ثم تسعى لشرحه. إنها لا تبغي مجرد وصف الجوانب الخاصة بأمور السياسة والمجتمع التي تنظر فيها، بل تحاول بدلاً عن ذلك، أن تجمع البراهين من شتى نواحي التحليل لكي تشرح شرحاً جلياً ظاهرة ديمومة الدولة العربية.

أولاً: من المناسب أن نبدأ بعرض لهذه الديمومة قطراً قطراً، إذ إن أحد منطويات الجواب هو عدم وجود وطن عربي وإنما مجموعة من الدول العربية. ومن المهم القيام بذلك لا لمجرد أسباب تاريخية لغرض وضع أساس واقعي عام تقوم عليه التحليلات التالية، بل، وهو الأهم لأن وضع صورة موجزة لتاريخ كل دولة سيلقي ضوءاً على معنى الاستقرار كما

استخدمته مجموعة البحوث. فقد يطلق على أحداث معينة أو فترات زمنية صفة الاستقرار. ويختلف آخرون مع هذا الرأي في الحكم على الأمور. ويمكن أن تشحذ المناقشة بواسطة وصف واضح للتواريخ الوطنية المختلفة.

كان المغرب مستقراً، كما يمكن أن يقال، منذ الاستقلال لأن الدولة استمرت بلا منازع منذ ١٩٥٦. وحتى نقل السلطة الوحيد من محمد الخامس الى ابنه الحسن الثاني في ١٩٦١ لم يصحبه تغيير جوهري في الهيكل القائم، كما لم يرافقه العنف. كان نقل السلطة حدثاً دستورياً صرفاً. بيد أن خلافة الملك قد جاءت بتغيير رئيسي في الزعامة، كما حدث عدد من التغييرات المؤسسية، بل وحتى الدستورية، منذ الاستقلال. لذلك فإن تحديداً أضيق لمعنى الاستقرار قد يجعل من أوائل السبعينات بداية لأحدث فترة في عملية استقرار الدولة. فإنه في ١٩٧٤ بدأت المفاوضات السياسية لوضع دستور ١٩٧٢ موضع التطبيق. وقد أدت الادارة الناجحة لتلك المفاوضات الى المجيء بفريق جديد برئاسة الحسن الثاني، وتم تشكيل وحدة سياسية جديدة تحت راية وحدة أراضي الوطن أو المعرّفة بحملة الصحراء. ولكن هذا الاستقرار قد اخلّ به في عدد من المناسبات حتى منذ أوائل السبعينات. ففي ١٩٨١ و١٩٨٤ وقعت حوادث عنف خطيرة. ولكن ما إن هدأت الأمور حتى صار من الممكن أن نرى أن العنف في كلتا الحالتين كان لبيان موقف لا واسطة لبلوغ مأرب، كما أن هياكل الدولة ذاتها لم تتأثر.

وشهدت الجزائر فترة استقرار متميزة منذ ١٩٦٥، ويرجع ذلك الى الأصول الثورية للحكومة. وكانت الفترة التي اعقبت الاستقلال مباشرة، من ١٩٦٢ الى ١٩٦٥، فترة عدم استقرار سياسي، وفي المؤسسات حيث ان الهياكل التي أنشئت على عجل بعد الاستقلال تزعزعت مراراً بأعمال العنف[٢] بيد انه ما إن حدث انقلاب العقيد بومدين في ١٩٦٥ حتى أقيم نظام غير دستوري ظل ـ باستثناء الانقلاب القصير الأجل في ١٩٦٧ ـ دون أن يتزعزع جذرياً في هيكله السياسي. وبعد دستور ١٩٧٦ أصبح هذا النوع من عدم الاستقرار السياسي غير الرسمي دستورياً، وجاءت خلافة الشاذلي بن جديد للحكم بفريق جديد دون زعزعة هياكل الدولة. وقد استغرق حكم بن جديد فترة ولايته الأولى بأسرها لترسيخ سلطة الحكم ولكن هذا الترسيخ تم ضمن هياكل الدولة المستقرة بحيث شملت التغييرات الأفراد فقط.

ويمكن القول ان تونس قد شهدت استقراراً في الدولة منذ الاستقلال في ١٩٥٦، وهي تعمل في ظل النظام الذي لا منازع له للرئيس الحبيب بورقيبة وحزب الدستور الذي يرئسه. ونجد مرة أخرى أن تحديداً أضيق لمعنى الاستقرار قد يرجع بتاريخ الظاهرة الى ١٩٦٩ حين جرى إيقاف التحرك التدريجي نحو يسار مستبد عند حد، وعادت الدولة الى سياساتها

---

(٢) Jean Leca et J.C. Vatin, *L'Algérie politique: Institut et régime* (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1975).

الليبرالية والى هياكلها الحزبية الجامدة بعض الشيء. وحتى تغيير رئيس الوزراء وتغيير المرشح لخلافة الرئيس في ١٩٨٠ إنما أديا الى مجيء فريق مختلف الى حد ما دون تغيير في الاستقرار الأساسي أو في سياسة الدولة. وقد حدث في تونس، كما في المغرب، أن اعترضت الاستقرار بعض حوادث العنف الخطيرة التي تفصح عن موقف معين وذلك في السنوات ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٤. مع هذا فإن تلك الحوادث لم تأت بتغييرات في طبيعة الدولة أو هيكلها. وحتى خلافة بورقيبة فالمنتظر ألا تكون مخلّة باستقرار الدولة بشكل أكثر مما كانت عليه خلافة محمد الخامس أو بومدين.

وتم في ليبيا بلوغ نمط مختلف جداً من هيكل الدولة، ولعله يوسع كثيراً معنى مصطلح الاستقرار. مع ذلك فمنذ ١٩٦٩ والعقيد القذافي في السلطة وقد أشرف على تغييرات بنيوية متعددة تحت مظلة النظام. حصلت في أواسط السبعينات انقلابات عسكرية وانشئت مجموعة جديدة من مؤسسات الدولة أتت بتحويل معين في هيكلها، ومنذ ذلك الحين وقع عدد من الانقلابات الفاشلة فتزعزع بذلك مفهوم الاستقرار. مع ذلك فقد جرى التغلب على جميع تلك المحاولات الانقلابية دون تغير في طبيعة الجهاز السياسي والاداري الذي يتصدره فريق القذافي، وختاماً فلا يمكن أن يكون من غير المناسب الحديث عن استقرار الدولة في ليبيا منذ ١٩٦٩ أو على الأقل منذ ١٩٧٣ - ١٩٧٥.

وفي هذه السنين ذاتها - أي بداية السبعينات - أخذ الوضع الحاضر للدولة المصرية شكله[٣]. ولئن كان بعض سياسات نظام السادات قد بدأ بعد هزيمة العرب في ١٩٦٧ فإن الاتجاهات الجديدة التي انتهجتها الدولة لم تكن راسخة القدم الى أن تولى السادات السلطة، وعلى الأخص منذ «الثورة التصحيحية في ١٩٧١». ولعل أبرز جانب في استقرار الدولة المصرية هو عدم حدوث تغيير أساسي في طبيعة الدولة بعد اغتيال السادات. كان ذلك الاغتيال في ١٩٨١ حادثاً شخصياً أكثر منه ثورة في الدولة، ومع أن رئيس الدولة قد أزيح بالعنف، فإن هياكلها، لا بل حتى طبيعة السياسات التي تنتهجها، لم تتغير قيد أنملة بعد أن تمت ازاحة الشخص المعترض عليه.

يعود تاريخ الاستقرار في سوريا الى ١٩٧٠ حين تولى حافظ الأسد السلطة[٤]. لم تتغير هياكل الدولة الا قليلاً منذ ذلك الحين، كما لم تتغير زعامتها. وقد حدثت هنا أيضاً، كما في بعض الحالات الأخرى، أحداث خطيرة وحوادث عنف من شأنها أن تثير الأسئلة بشأن ذلك الاستقرار، ولكن الدولة كانت في كل مرة تعامل من يتحداها بقسوة شديدة وتمضي في سبيلها دون تغييرات رئيسية. إن سوريا، شأنها شأن الحالات التي رأيناها، تظهر لنا أن التحديات

(٣) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), and Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post Populist Development of an Authoritarian Modernizing State* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985).

(٤) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1980* (New York: St. Martin's Press, 1979).

التي تقوم بوجه الدولة خارج نطاق الدستور ينبغي ألا تعتبر من قبيل عدم الاستقرار، فعدم الاستقرار لا يحدث، وفق هذا الفهم للمصطلح، إلا حين تؤدي تلك التحديات الى تقويض الدولة ذاتها.

يرجع استقرار الأردن الى الستينات، باعتلاء الملك حسين سدة الحكم، ولكن لعل أهم تاريخ يمكن اختياره هو سنة ١٩٦٧ حين نزع الاحتلال الاسرائيلي عن السيادة الأردنية الأقاليم التي كانت قد أضيفت الى المملكة، وعندما تم التغلب على التحديات الناصرية للنظام. ومنذ ذلك الحين أزيل التحدي الرئيسي للدولة بأحداث أيلول/سبتمبر الأسود في ١٩٧٠، والمملكة الآن، وقد أعيد حجمها الى ما كانت عليه حين كانت تعرف باسم شرق الأردن، هي كما كانت دون تغيير في هياكلها ووجهة قيادتها.

والاستقرار في العراق شيء تتصف به الدولة منذ سنة ١٩٧٠(٥). لقد ظل نظام الرئيس صدام حسين في السلطة دون تغييرات تذكر في هيكل الدولة رغم الحرب مع ايران كل هذه السنين الطويلة، وظلت الاستمرارية في بنية الدولة وأشخاصها هي التي لا تزال تميز الشؤون الداخلية في البلاد.

أظهر آل سعود ديمومة مشهودة في شبه الجزيرة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكن العهد المعاصر بدأ في ١٩٦٤ باعتلاء الملك فيصل العرش، فهو الذي أضفى على النظام الاستقرار الذي يتمتع به حتى الآن. إن توسيع الحكومة لتضم في وزاراتها اعضاء من التكنوقراطيين في ١٩٧٥، واعتلاء الملك خالد العرش على أثر اغتيال الملك فيصل في السنة ذاتها، كان من شأنها تعزيز هياكل الدولة وسياساتها. أما التحدي الأعظم الذي حدث باحتلال المسجد الحرام، والتظاهرات التي جرت في سواحل الخليج، فقد تلاشت كذلك دون أن تترك أثراً عميقاً، ثم اعتلى الملك فهد العرش في سنة ١٩٨٢.

ويعتبر السودان بالتأكيد استثناء من النموذج العام. إن انقلاب ١٩٨٥ الذي أزاح الرئيس نميري يعتبر حدثاً لا يتصف بالاستقرار، وليس هذافقط، بل إن من الصعب جداً الزعم بأن دولة النميري ذاتها كانت حالة جيدة من حالات الاستقرار. إن السلاسة التي اتصفت بها السياسة السودانية قد تقطعت مرات عديدة خلال نظام نميري منذ توليه السلطة في ١٩٦٩ حتى ازاحته بعد ست عشرة سنة. والسودان ليس الا استثناء، وهو بمثابة حالة لاختبار بعض التعميمات الأخرى التي يمكن أن تطرح.

ولبنان كذلك هو استثناء من القاعدة. والحق أن لبنان كان في الغالب استثناء من القاعدة، وهو يطبق ديمقراطية قائمة على المنافسة في وقت كانت فيه مثل هذه الممارسات نادرة، بل حتى يظهر استقراراً دينامياً معيناً في ادارة شؤونه خلال فترات سابقة كان عدم الاستقرار فيها شائعاً ومتفشياً في أماكن أخرى. ولكن لبنان في العقد الأخير، منذ ١٩٧٥،

---

(٥) Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity* (London: Croom Helm, 1984).

يمر بمرحلة ذات درجة عالية من عدم الاستقرار، فيجب أن يعتبر كذلك من الاستثناءات.

وهكذا نرى أن الفترة من ١٩٧٠ حتى الوقت الحاضر كانت فترة استقرار، كما كانت في الغالب فترة استمرار لاستقرار الدولة الذي ظهر قبل ذلك بسنين عديدة. ويمكن القول كذلك إن هذه الديمومة تتصل بوجود رجل قوي واحد على رأس الدولة المؤسسية. كما يمكن الافتراض بوقوع تحديات حقيقية لاستقرار المؤسسات في المغرب وليبيا وسوريا والأردن والسعودية، على سبيل المثال، عند وفاة الزعماء الأقوياء ولو بأسباب طبيعية. ولكننا رأينا من جهة أخرى أن الزعيم القوي في كل من المغرب والجزائر والسعودية ومصر قد مات أو قتل، ومع هذا استمر الاستقرار على ما كان عليه.

وباختصار فإن استقرار الدولة أو ديمومتها يشيران إلى الحقيقة القائلة بأن الكيانات الجغرافية ذات السيادة للدول العربية وهياكلها الداخلية قد ثابرت على البقاء خلال هذه الحقبة دون أن تمر بتغييرات عنيفة، مفاجئة. لقد غاب عن مسرح الأحداث في المنطقة لا الاتحاد فقط والانفصال، بل غابت كذلك الثورات وحتى الانقلابات العسكرية بشكل مذهل، وكانت المنطقة فيما مضى تنتجها فيما يبدو على نطاق واسع. أما التغيير فليس غائباً، ولا يمكن أن يكون، ولكنه تغيير تدريجي وتطوري. والأفراد يتغيرون أيضاً، ولكن فئات جديدة تدخل وتخرج ضمن الهياكل السياسية ذاتها. ورئيس الدولة يتمكن من البقاء في الحكم لأمد طويل. إن الحقبة موضوع البحث هي من الناحية التاريخية مرحلة ثانية من الاستقلال، حقبة من الاستقرار أعقبت عقوداً متعددة من عدم الاستقرار والأنظمة المتصارعة والجيشان البنيوي. أما المرحلة الأولى فيمكن تفسيرها على أنها مرحلة كفاح من أجل شكل الحكومة وذلك بعد أن تم كسب الاستقلال ذاته وبعد أن تقرر هيكل الحكومة بظهور القوة السياسية ـ الاجتماعية المهيمنة التي كان بإمكانها أن تحكم ضمن هياكل الدولة الراسخة. وينبغي أن نتذكر أن هذا لا ينطوي ضمناً على رأي بـ «حكم صالح»، كما ينبغي ألا يساوي الاستقرار بالشرعية. فمن المتصور أن يعتبر نظام ما نظاماً غير شرعي من قبل بعض أبناء الشعب ويكون مع ذلك مستقراً اذا كان هؤلاء غير قادرين على زعزعته أو غير مستعدين لذلك. إن البحث عن تفسيرات لديمومة الدولة العربية يمتد الى ما وراء هذه التعاريف والفرضيات.

ثانياً: يجب أن يبدأ تفسير هذا الاستقرار بتحليل لطبيعة الدولة العربية. تعرّف الدولة هنا بأنها مؤسسة سياسية ذات سلطة ولها سيادة على اقليم معترف به. هناك تعاريف عديدة للدولة ويمكن حسم الكثير من الجدل والبلبلة حول طبيعة الدولة وذلك باختيار أحد التعاريف منها على مستوى التعريف الصرف وفصل عناصر الفقه التجريبي عن العناصر التي تحدد التعريف ذاته[٦].

---

(٦) أنظر: P. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (New York: Cambridge University Press, 1985).

والتعريف المذكور آنفاً يركز على ثلاثة عناصر: فهو يعتبر الدولة ذات سلطة وذات سيادة فهي بذلك بؤرة مقبولة للهوية ومسرح للشؤون السياسية، وهو يعتبر الدولة مؤسسة فهي بالتالي منظمة تختلف عن غيرها من أدوات غير رسمية لمزاولة السياسة، وهو يرى أن الدولة ترتبط بإقليم بعينه. لعل العنصر الثالث في هذا التعريف هو أقل العناصر إثارة للجدل، أما العنصران الآخران فيحتويان على بعض التعقيد.

إن الدولة كمؤسسة هي منظمة ملموسة ورمز غير ملموس معاً، ومثل هذه الازدواجية هي من طبيعة المؤسسات. العائلة، مثلاً، هي الأناس الذين يؤلفونها ولكنها كذلك رمز الهوية التي يمثلونها. والدولة ليست مجرد عائلة كبيرة، لأن الدولة بصفتها منظمة لا تعادل سكان القطر بل تعادل عمال الدولة وساستها فقط وهي في نهاية المطاف تتميز عن الأفراد «الشخصيين» والمنظمات الخاصة. أما الدولة بصفتها رمزاً فهي أكبر من مجموع أجزائها (كالأسرة وغيرها من المؤسسات)، بحيث إن ما هو «خاص» فيها يعمل تحت سلطتها أو ضمن كيانها ولو أنه منفصل عنها. إن فصل المقومات التنظيمية عن المقومات الرمزية لطبيعة الدولة ومحاولة اعتبار الدولة هي هذه المقومات أو تلك، ليسا من المسائل المعقولة، كما انهما لا يؤديان الى تحديد دقيق للطبيعة الجوهرية للدولة، مهما بذل المرء من جهد في سبيل ذلك.

ثمة كذلك بعض الأمور التي ينطوي عليها هذا التعريف.

أولاً، انه يعني ضمناً أن بعض الشؤون السياسية قد تكون خارج الدولة. ومع أن هذه الشؤون تنفذ في نهاية المطاف للسيطرة على الدولة (أو الغائها)، فإن بعض العمل السياسي هو خارج نطاق القواعد المسموح بها رسمياً أو حتى خارج نطاق اقليم الدولة المعترف به. بيد أن أغلب الشؤون السياسية تطبق ضمن مضمار الدولة، وفق قواعد أو اجراءات شكلية راسخة في داخل الدولة. ثانياً، تعتبر الدولة كما ذكرنا وعاء للشرعية. وهذا الاعتبار ينبع من استعمال كلمة السلطة وهي تحدد عادة بمعنى السلطة الشرعية. ومع أن هذه فرضية اعتيادية إلا أنها تنطوي على مشاكل في ادارة اعمال الدولة. فالدولة بوسعها، وهي تدير أعمالها، أن تمر بمرحلة تفقد فيها شرعيتها في الظاهر. حدث هذا مؤخراً في السودان، ويرى بعض الكتاب أن الدولة العربية على العموم هي ذات شرعية مطعون فيها جداً وذلك على الأقل بنظر عدد من المثقفين(٧). ولكن مهما كانت المشاكل في ادارة اعمال الدولة الناجمة عن فقدان الشرعية، فإن الشرعية من حيث تعريفها يجب أن تكون متصلة بسلطة الدولة أي متصلة بحكم ينفذ باسم الدولة. إن الدولة يجب أن تعتبر وعاء للشرعية السياسية، فحتى جماعات المعارضة تبتغي أن تمتلكها لكي تنتفع من سلطتها الشرعية. أما ماذا يحدث في الحالات الاستثنائية حين يتعارض الواقع مع هذا الافتراض الذي يطرحه التعريف فتلك مسألة إنما تبحث عند نشوئها. هذا وشرعية سلطة الدولة، هي بالطبع، ليست كشرعية مجموعة حاكمة بعينها عليها أن تواجه الاختبار الخاص بحقها في الحكم أو أن تكون هي التي تمارس سلطة الدولة تلك.

---

(٧) Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy.*

ثالثاً، في أنظمة الحزب الرسمي، كما في الجزائر وروسيا، يعتبر الحزب جزءاً من الدولة لأنه جزء من المنظمة السياسية ذات السلطة. أما في أقطار أخرى كالولايات المتحدة أو فرنسا أو المغرب،فلا تعتبر الأحزاب جزءاً من الدولة. وهذا الأمر الذي ينطوي عليه التعريف مهم جداً، ذلك لأنه يضع حداً فاصلاً بين نوعين مختلفين من الأحزاب من شأنه أن يميز بينهما، وهو تمييز لا ينظر اليه عادة عند البحث في النوعين المختلفين. قد تكون هناك أمور أخرى ينطوي عليها التعريف ستتضح عند تطور البحث.

ينبغي كذلك التفريق بين النظام والدولة. إن الحكومات والأنظمة هي جماعات من الأفراد الذين يديرون الدولة في أي وقت من الأوقات. من الواضح مثلاً أن هناك فارقاً بين الدولة المصرية من جهة وبين نظام عبد الناصر، أو السادات، أو مبارك. إن الدولة تستمر، ولو أن للمرء أن يتحدث عن الدولة تحت حكم السادات أو عبد الناصر، أو يتحدث حتى عن الدولة الناصرية (ومن الأصعب قليلاً نسبة الدولة الى السادات أو مبارك). إن الأنظمة أو الحكومات أو الزعماء يظهرون ويختفون كما رأينا سابقاً في العرض السريع لتاريخ الشرق الأوسط السياسي، ولكن لا يمكن القول بأن الدولة قد تبدلت الا حين تتغير طبيعة المنظمة وهياكلها وقواعد عملها.

من الواضح أن الدولة والاستقرار والديمومة والشرعية هي مفاهيم جوهرية يجري تقييد طبيعتها الجوهرية أو المثالية في واقع الأمر بما يفرضه عليها عادة الفقه التجريبي الوضعي كما أنها طبيعة محاطة على العموم بالغموض. إذ ما هو مدى التعديل الدستوري المطلوب لتغيير الطبيعة الأساسية للدولة؟ وكم من التعديلات الدستورية وفي أي وقت؟ أو كم من المؤسسات الجديدة (كما في ليبيا مثلاً) ينبغي توفرها قبل أن يمكننا أن نقول إن الدولة غير مستقرة؟ كل هذه الأمور من الصعب وضعها مسبقاً لاتخاذها كاختبار كمي. كذلك اين يقع الخط الفاصل الذي يحدد درجة التحدي التي تصبح مؤشراً لعدم استقرار الدولة، أو الذي يحدد درجة العافية التي تؤكد استقرار الدولة، وكم من الوقت ينبغي أن يمر على الحدث في كلا الحالين قبل استخلاص النتيجة؟ بيد أن من الممكن أن نرى أن التغيير في ١٩٦٥ من بن بيلا الى بومدين ثم إلى بن جديد؛ أو التغيير في ١٩٦٩ من ادريس السنوسي إلى القذافي؛ أو التغيير في ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ من الملك فاروق الى عبد الناصر ثم السادات ثم مبارك، إنما ينظر اليها كتغييرات في الدولة، في حين أن تغييرات أخرى كما في لبنان بعد ١٩٧٥ أو في موريتانيا وتشاد بعد ١٩٧٨ أو في مصر في سنة ١٩٥٢ أو في اليمن العربية خلال الحرب الأهلية تعتبر مؤشرات على عدم استقرار مزمن في الدولة أو على سقوطها. وأخيراً فإن بعض أنظمة الحكم القائمة على أشخاص كتلك التي نجدها في شبه الجزيرة العربية إنما بدأت تتطور ببطء الى دول ولا يزال أمامها في الغالب شوط يجب أن تقطعه. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لوضع تعاريف قاطعة فإن الموضوع في واقع الأمر يظل غامضاً، فالمؤشرات الصحيحة نادرة، ولكن الآراء كثيرة وتساعد على تنوير القارىء، غير أنها في نهاية الأمر لا تقطع بشيء.

ثالثاً: إذا ذهبنا إلى أبعد من عناصر التعريف نجد أن الصفات الخاصة بنمط بعينه من

أنماط الدولة، ونعني الدولة العربية في الشرق الأوسط، هي صفات يمكن تحديدها[٨]. إن عدداً من هذه الصفات هي صفات سياسية، ذلك أن الدولة في واقع الأمر ينظر اليها كمؤسسة سياسية. وهي سياسية كذلك لأنها تتعلق بهياكل ووظائف تنطوي على ممارسة للسلطة أو على وسيلة لتحقيق غايات معينة. قد تكون هناك صفات أخرى للدولة ترتبط صميمياً بالجوانب الأخرى من المجتمع، ولكن الجوانب السياسية هي التي ستشغل اهتمامنا.

إن أهم صفة تتمتع بها الدولة العربية المستقرة في السبعينات والثمانينات هي الموقع الذي يشغله فيها رجل قوي مركزي ومنظم للفئة التي يقودها. إنه حامي الحمى والمناور الأكبر، وهو قد يتخذ عدداً من أساليب وتكتيكات الزعامة المختلفة وقد يتمتع بموقع يتغلغل في عدد من شرائح المركزية والسيطرة. ولكن الاستقرار، في جميع حالات استقرار الدولة، يرتبط بزعيم واحد أو بزعماء منفردين متعاقبين يخلف أحدهم الآخر. وحامي الحمى محاط بالاتباع ولكنه يبرز بينهم باعتباره القائد صاحب القرار والمناور المنفرد، ولو أن عليه أن يظهر من بين صفوف مجموعة الحكم في السنين الأولى من زعامته.

والصفة الثانية هي أن المنظمة السياسية للدولة المعاصرة ترتبط بتغييرات دورية في الأشخاص لغرض انتهاج سبل جديدة. وفي حين يظل الزعيم في سدة الحكم إلا أنه يقوم بين حين وآخر بتغييرات كاسحة في المجموعة المحيطة به. وتكون لهذه التغييرات علاقة ببرامج جديدة وباتجاهات جديدة أيضاً تقتضيها تلك البرامج. والفترات الدورية للتغييرات غير محددة وغير منتظمة ولكن يمكن مقارنتها بتغيير الحكومات في الأنظمة الانتخابية التي تتغير إما بفترة محددة ثابتة أو بانتخابات يدعى اليها قبل أوانها. يضاف إلى ذلك أن التغيير في الزعامة والتغيير في البرنامج يمكن أن يعودا كذلك الى تغييرات معينة في التكوين الاجتماعي للسكان وفي مطالبهم السياسية. لذا فسياسة السادات التحررية مثلاً هي استجابة لمطالب مجموعات اكتسبت أهمية جديدة كنتيجة لسياسات عبد الناصر، كما أن التخفيف من تلك السياسة التحررية الذي جرى في عهد حسني مبارك هو استجابة لرد فعل شعبي ضد سياسة الباب المفتوح. وهكذا فإن جانباً من هيكل الدولة يتمثل بالتعديل الدوري للمنظمة السياسية واتجاهها.

والصفة الثالثة للدولة العربية هي ممارسة سياسة المشاركة المحدودة. ويستخدم هذا المصطلح لتمييزه عن سياسة التعبئة وفيها صلة مباشرة بين المنظمات الجماهيرية والقيادة السياسية، حيث الجماهير تضغط على الزعيم والزعيم يضرب على وتر مطالبها. ويستخدم مصطلح المشاركة المحدودة كذلك لتفريقه عن سياسة السيطرة وفيها ليس ثمة مشاركة والسياسة إنما تنتزع من الأمة انتزاعاً بخنق النشاط السياسي. تتصف الدول العربية في السبعينات والثمانينات بمرحلة متوسطة فيها من الديمقراطية ما يكفي للإشارة اليها ولكن ليس

---

(٨) إني مدين بالشكر لغسان سلامة عن مناقشات خاصة بالدولة العربية ولـ Michael Schatzenberg عن مناقشات خاصة بطبيعة الدولة كمفهوم.

فيها ما يكفي للخضوع لها. لذا فثمة منفذ للمهتمين بالنشاط السياسي والمناورة السياسية على مسرح يمتد من المعارضة إلى الولاء، ولكنه مسرح لا يغور عميقاً في الجماهير المعبّأة. إن أعوام النمو الاقتصادي في السبعينات قدمت، في الوقت ذاته، للدولة العربية الموارد اللازمة لتلبية مطالب الشعب ولو بشكل محدود ولكنه يستجيب على الأقل لسياسة المشاركة.

والصفة الرابعة هي أن الجماعة التي تدير الدولة تقوم على طبقة وسطى حضرية عريضة. وهذه الطبقة ربما تكون صارت حضرية حديثاً أو كانت حضرية منذ أمد غير قصير، ولكن سكان الحضر، سواء من البرجوازيين أو البروليتاريا، يمثلون قاعدة بعينها للحكومة. إن هذه الصفة تختلف عن عدد من المزاعم التي غالباً ما تطلق على الدولة العربية. إنها دولة لا تدار بواسطة طبقة حاكمة، مثلاً، التي تكون قاعدة اجتماعية أضيق كثيراً للحكم وفيها يسلم الحكام السلطة لأفراد أسرهم أو على الأقل لأناس يشابهونهم اجتماعياً. كما أن قاعدة الطبقة الوسطى الحضرية ليست شبيهة بطبقة رأسمالية، فالبرجوازية الرأسمالية ما هي الا جزء من القاعدة الطبقية بل جزء صغير جداً في غالب الأحيان. ثم ان من الواضح جداً أن الدولة العربية ليست دولة عمال. قد يكون العمال الحضريون جزءاً من القاعدة الاجتماعية للسلطة ولكنهم بعض من كل، ودورهم كما أشرنا هو دور مشاركة محدودة لا دور تعبئة. كما أن الدولة العربية هي ليست دولة فلاحين، على وجه أخص. إن الفلاحين هم على العموم القسم المهمل من المجتمع كما أنهم ليسوا على مقربة من القاعدة الاجتماعية للسلطة. أما جعل قاعدة السلطة قائمة في الطبقة الوسطى الحضرية فلا يعني أن الدولة هي أداة الطبقة الوسطى، بل إنها تعمل فيما يتعلق بهذه الطبقة ككيان منفصل يتفاعل معه الناطقون باسم الطبقة الوسطى الحضرية، أو باسم قسم منها قد يكون لممثلي الطبقة الوسطى الحضرية، أو ممثلي أجزائها المكونة لها، تفهم خاص جداً لمصالحهم فيحاولون ادخال مفاهيمهم في سياسة الدولة لتكون جزءاً عاملاً فيها. بيد أن الذين يديرون الدولة يفكرون بمصالحهم ولو كانت تربطهم أقوى الأواصر بالطبقة الوسطى الحضرية.

والصفة الخامسة هي أن الدولة تضم منظمة إدارية كبيرة في جميع الأقطار العربية. وهذه المنظمة مهمة لأنها تقدم للدولة وسيلة للعمل ولأنها كذلك تؤلف مجموعة من السكان يرتبط جزء من مصالحهم بالدولة ذاتها، وهذا وضع معقد ولا يدرس الا نادراً. فقد ترى جماعة من الموظفين أن مصالحها ترتبط بممارسات معينة للدولة في بعض المناسبات كما قد تفكر في بعض المناسبات الأخرى تفكيراً سياسياً باعتبارها من أبناء الطبقة الوسطى الحضرية ومن المستهلكين. إن مصالح هذه الجماعة باعتبارها «منتجة» لنتاجات الدولة وباعتبارها مستهلكة قد تتباين تبايناً كبيراً. مع ذلك فإن أحد مكونات مصالحها يرتبط بإدامة الدولة، الأمر الذي يعكس اضفاء صفة الاحتراف من نوع معين على عمل الموظفين، ولكن بأضيق المعاني.

والصفة السادسة هي أن الدولة العربية تعمل كمنظمة للسيطرة أو التوجيه. إن هذا هو دورها في الاقتصاد وفي المجتمع، والتمييز بين الأمرين مهم أيضاً. إن الدولة لا تكون منظمة للانتاج الاقتصادي الا نادراً، ولو أنها تبذل كثيراً من طاقتها على السيطرة على

مجهودات المشتغلين في الانتاج. وحتى حين يكون الجزء الكبير من الاقتصاد خاضعاً لسيطرة الدولة فإن عنصر السيطرة أهم من عنصر الانتاجية، وهذا من مشاكل المنظمات شبه الحكومية وغيرها من المنظمات الرسمية. إن الدولة هي منظمة للسيطرة السياسية بواسطة أدوات عنف. والجيش والشرطة، بل كذلك الأنظمة الأخرى التي تسيطر على حرية المواطنين السياسية، هي كلها جوانب مهمة في الدولة العربية، ويجري ذلك في الغالب الى حد يتولى فيه القيمون على هذه الأمور شؤون الحكم فعلياً، أو على الأقل يلعبون دوراً هو في أهميته كدور المجموعات القيادية.

رابعاً: يحتاج الموضوع الى نظرية في الاستقرار لتحويل هذه الصفات الست للدول العربية الى تفسير لمثابرتها على البقاء في الخمسة عشر عاماً الأخيرة. إن التمييز بين النمط المستكن والنمط الدينامي مما هو موجود في الكون من تفرعات ثنائية الشعب عديدة يقدم لنا نقطة انطلاق مفيدة. فالنظرية المستكنة في الاستقرار تنظر الى المسألة من وجهة نظر التحدي والاستجابة. وهي تبغي أن تفسر استقرار الدولة بأن تعزو اليها استجابة تكفي لمواجهة تحديات معارضة. مثل هذه النظرية لا تقدم شيئاً بشأن مستويات التحدي والاستجابة ولا بشأن طبيعتها، ولكنها تجعل المحلل يركز باتجاه مزيد من البحث في هذه المسائل. إن الدولة قد تكون مستقرة لأن التحديات التي تظهر بوجهها هي تحديات ضعيفة في صلبها لذلك فلا يحتاج الأمر الا الى استجابات ضعيفة. والدولة قد تكون مستقرة لأن باستطاعتها أن تستنفر طاقات هائلة للتغلب على تحديات هائلة. وكلا الأمرين ينتج النتيجة ذاتها من الاستقرار، ولو أن من المحتمل أن تختلف طبيعة ما ينتج من الاستقرار. والتحديات، من جهة أخرى، قد تأتي من مصادر مختلفة الأنماط جداً وتنقسم وفق تصنيفات متعددة الى تحديات خارجية وداخلية، تحديات من طبقة سكانية عليا ومن طبقة سكانية دنيا، تحديات متنوعة وأخرى مركزة، وهكذا. إن الاستقرار وفق نظرية التحدي والاستجابة هو استقرار مستكن كاستقرار الهرم، وهو يتحقق بمواجهة الضغوط التي تتعرض لها الدولة.

أما النظرية الدينامية في الاستقرار فهي تتناول استقرار الحركة، كما في استقرار الدراجة الهوائية. إنها تفسر الاستقرار بالعمليات الكامنة في الدولة ذاتها التي تحول الأحداث والتغيرات الى طاقات تحفظ هيكل الدولة. والاستقرار الدينامي يأتي من استباق الضغوط، وهو نتيجة لهياكل وأساطير ووظائف تتفاعل فتكون التماسك الداخلي والترسيخ للدولة.

يتضح من بحثنا السابق لصفات الدولة العربية المعاصرة ان استقرارها ينبغي تفسيره بنظرية ثنائية تأخذ بالاعتبار الجوانب المستكنة والدينامية معاً. فالدولة، أولاً، إنما تمكنت من الحفاظ على نفسها في الخمسة عشر عاماً الماضية لأنها مارست بشكل فعال أدوات السيطرة لكي تقلل من إمكانية هجوم عنيف ضدها ومن توقع حدوثه. وليس من التفكير الواقعي في شيء التقليل من فعالية أجهزة الأمن الداخلي في الدولة العربية سواء كوسيلة للسيطرة على المعارضة الممكن ظهورها أو كوسيلة لمنازلتها اذا اسفرت عن وجهها. وكنتيجة لمثل هذا الاقتدار تحد الدولة من آمال المعارضين المحتملين، فيتعلم هؤلاء أنهم اذا أرادوا أن يكون لهم

تأثير ما على الدولة فعليهم أن يعملوا على اقناعها لا أن يعملوا ضدها، وأن يوجهوا ضغوطاً محدودة للتأثير على اتجاهات معينة في السياسة لا أن يبتغوا تغيير طبيعتها الأساسية. ثم ينسى المعارضون المحتملون هذا الدرس الذي دجنتهم عليه الدولة وذلك بفعل الزمن وبلوغ أفرادها سن الشيخوخة وحلول مبتدئين متهورين من الشباب محلهم. عندئذ يكون من اللازم تلقينهم الدرس كرة أخرى فتبرز أدوات الدولة الخاصة بالأمن الداخلي من الظلام لكي تعطي العبرة. وما أن يتم تلقين الدرس حتى يظل سائداً الى أن ينشأ جيل جديد يتحدى الزعماء المقتدرين. إن أحداثاً معينة وقعت في الأقطار العربية تصور هذا التفسير. فسواء كانت المعارضة من الطلبة أو العسكريين في المغرب، ومن الساسة أو غيرهم في الجزائر، ومن الأصوليين الاسلاميين أو غيرهم في مصر، ومن السنّة أو غيرهم في سوريا، فإن المعارضة والسيطرة عليها ما هي الا مسألة دورة من التدجين الاجتماعي والتقييد.

ولكن ثمة جانب دينامي في الاستقرار كذلك يحفظه من أن يتحول الى مجرد تجميد سياسي مؤقت. إن الاستقرار، كما تبين لنا من سرد صفات الدولة العربية، هو نتيجة لممارسة دينامية يعود فيها الحكام مرة بعد أخرى الى التجمع دورياً حول قضايا معينة وذلك لتبني اتجاهات سياسية جديدة. ويتم التغيير في اتجاه الدولة إما بتعاون ممثلي فئات جديدة وإما باتباع اتجاهات سياسية جديدة لمواجهة التحديات، أو بهما معاً. بالتالي فإن الدولة لا تسيطر فقط على المطالب التي تطرح عليها ولكنها كذلك تلبّي بعض هذه المطالب وتعود بصلتها الى صلب المجتمع، إن لم نقل تقوم بتمثيله فعلاً، وذلك عن طريق علاقاتها بالطبقة الوسطى الحضرية. نجد، مرة أخرى، أمثلة معينة في تاريخ الدولة العربية في العقدين الماضيين تصور لنا هذه التحولات في الوجهة السياسية. فتغيير السياسة الاستهلاكية في الجزائر، وسياسة التحرر ثم النكوص عنها بالسيطرة الجزئية عليها في مصر، بل حتى فتح مجال الفرص أمام الطبقة الوسطى في ليبيا ثم غلق ذلك المجال بتطبيق سياسة التقشف، كل هذه أمثلة على تحولات جديدة وفرق عمل جديدة تحيط بحامي الحمى والمنظم الأكبر.

إن الفصول التالية تصور بعض الجوانب لهذا التفسير الثنائي للاستقرار. وهي تشير الى أدوار معينة يجري القيام بها في المجتمع من شأنها أن تحدث إصراراً على البقاء وتغييراً يستجيب للتحديات. وقد يعترض المعترضون على عدم وجود «الدولة» في الكتاب، وأن كل ما يوجد فيه هو أسباب ديمومتها فقط. ولكن هذا الاعتراض ينطوي على إغفال مفهوم الدولة الذي تأخذ به فصول الكتاب، وهو مفهوم له موقعه في أدبيات الدولة ـ المجتمع السائدة اليوم. والدولة ينظر اليها هنا على أنها الكل الذي هو أكبر من مجموع أجزائه، وعلى أنها مزيج من هيئة موظفين، وأحزاب، وقوات عسكرية، وطبقات سكانية، ومعتقد (دين)، وأنها هي ذاتها جزء من مجتمع واقتصاد ونظام سياسي وكذلك من مجتمع عالمي من الدول. وبعبارة أخرى، إن الدولة هي حيث تلتقي كل تلك العناصر وهي النتيجة التي تحصل من ذلك الالتقاء، ومن المستحيل التفكير بها كشكل منفصل عن المجتمع الذي تعمل فيه. لكل هذا فإن هذا الكتاب إنما هو عن الدولة، وهي كالصرح، فأعمدته جزء منه ولا تنفصل عنه.

الفصل الثامن عشر

العسكريّون العرب في السّياسة : من المؤامرة الثوريّة إلى الدّولة السّلطويّة

اليزابث بيكار(*)

«انحنوا أيها الرومان، انحنوا ولنغمس أيدينا بدم قيصر، حتى المرافق، ولنلطخ سيوفنا، ومن ثم نتقدم للامام، حتى ساحة السوق، ولنشرع أسلحتنا الحمراء فوق رؤوسنا، لنهتف جميعاً «السلام، الحرية، والانعتاق».

يوليوس قيصر الثالث

قبل عشرين عاماً، كانت القوات المسلحة تبدو، لبعض دارسي السياسة لدى العرب، سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي وحتى على المستوى القومي، أنها تلعب دوراً مركزياً في النظام، وتحتل جوهر التحليل. كان السبب الأول لهذه الأهمية، يكمن بمشهد الصراع الدولي الدرامي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا آنذاك: الفصول الأخيرة لمسرحية الكفاح المديد من أجل التحرر الوطني قد جرى تمثيلها كالعدوان الثلاثي على السويس (١٩٥٦)، الكفاح الجزائري من أجل الاستقلال (حتى ١٩٦٢)، وأخيراً الرحيل البريطاني عن الخليج. الى جانب ذلك، فاندلاع حالة الحرب بين اسرائيل وجيرانها العرب، والهزيمة العربية الفاجعة في حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانا قد ساهما بتأكيد الأهمية الخاصة للقوات المسلحة في السياسة. وعند قراءة الدوريات مثل «دراسات عربية»، في نهاية الستينات، سيجد المرء في كل عدد تقريباً، مقالة تهتم بموضوعات كـ «الجيش الثوري» و «الحرب الشعبية» من أجل التحرير الوطني[١].

(*) باحثة في المؤسسة القومية للعلوم السياسية في باريس.

(١) انظر: م. أوراس، «العسكريون والثورة،» دراسات عربية، السنة ٥، العدد ١١ (أيلول/سبتمبر ١٩٦٩)، ص ٧ ـ ٤٦، وناجي علوش، «الحرب الشعبية طريق النصر الوحيدة،» دراسات عربية، السنة ٤، العدد ٧ (أيار/مايو ١٩٦٨)، ص ٥٤ ـ ٦٥.

تبدو الجيوش العربية ذات أهمية مركزية بالنسبة لدراسة السياسة لدى العرب، بسبب تنامي اهتمامها بالقضايا المدنية وانخراطها بسيرورات الحكم. فمنذ المحاولتين اللتين أحبطتا في العراق، كانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦[٢]، وحركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١[٣]، وقعت سلسلة طويلة من المحاولات في سوريا بعد الحرب العالمية الثانية، التي سرعان ما تبعتها حركة الضباط المصرية عام ١٩٥٢، ومحاولات أخرى عديدة[٤]. نتيجة لذلك، أصبح تدخل الجيش بالسياسة أمراً مألوفاً في عدد من الدول العربية، والواقع بتكرار أعلى بكثير من أغلب بلدان العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات[٥].

وكان ينظر الى الانقلابات في ذلك الوقت نظرة ايجابية، حتى عندما تكون جارفة ودموية، كما كانت ثورة ١٩٥٨ العراقية ضد الملكية الهاشمية. وكانت تفسر بالحاجة الملحة للسلطة، في بلدان كانت الدولة فيها لا تزال غير ناضجة والخدمات العامة ناقصة. لقد أشيد بالانقلابات بسبب الانضباط والسمة الهيراركية التراتبية التي تتميز بها عموماً القوات المسلحة. وأكد عدد من المراقبين على ولع الضباط المفترض بالتكنولوجيا الحديثة وبالتالي ما قد يتطلبه هذا من نقل مؤهلاتهم المتعددة الى مواطنيهم عموماً. ونظر الى الجيوش أيضاً كونها تعمل على مستوى القطر ـ الدولة، وبالتالي فإنها تمتلك القدرة على تقوية تماسك بلدانها. والخلاصة، كان العديد من الدارسين، سواء كانوا عرباً[٦] أو غربيين[٧] أو حتى

---

(٢) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 337.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥١ ـ ٤٦١.

(٤) كتب بيري، في عام ١٩٦٩، عن التجربتين المصرية والسورية، وعاد الى الموضوع نفسه في مقالة متحررة من الوهم ونقدية، في:

Eliezer Beeri, «The Waning of the Military Coup in Arab Politics,» *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 1 (1982).

(٥) من بين الأقطار العربية الاثني عشر ذات الجيوش الحديثة من النوع المحترف يؤلف الجيش جماعة الحكام السياسيين أو الأقلية العسكرية. وينخرط العسكريون بتحالفات عسكرية ـ مدنية في ستة منها، أنظر:

M. Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nation* (Chicago: University of Chicago, 1977), p. 88.

(٦) انظر المثال، في:

F. Khuri and G. Obermayer, «The Social Bases for Military Intervention in the Middle East,» in: C. MacArdle Kelleher, ed., *Political Military Systems: Comparative Perspectives* (London: Sage Publications, 1974),

وبشير العريض، «دور الجيش في عملية التنمية،» السياسة الدولية، السنة ٤، العدد ١٣ (تموز/يوليو ـ ايلول/سبتمبر ١٩٦٨)، ص ٧٧ ـ ٨٧، حيث يقول الكاتب: «إن الجيش هو من أكثر المؤسسات تقدماً في المجتمع، وبالتالي فهو قادر على تغييره».

(٧) الأطروحة واضحة، في:

J.J. Johnson, ed., *The Role of the Military in Underdeveloped Countries* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), and Jacob Coleman Hurewitz, *Middle Eastern Politics: The* =

سوفيات[8]، ينظرون إلى القوات المسلحة كونها أداة تحديث قوية، وعنصراً أساسياً للتغيير والتخلي عن التقليد، خصوصاً أن الجيل الجديد من الضباط الذين قاموا بأغلب الانقلابات، قد انحدر من الريف، وهم من أصول أقل تمتعاً بالامتيازات من أسلافهم.

إن هذه الطبقة المتوسطة الجديدة، بأداتها الرئيسية، القوات المسلحة[9] قد أخذ بعين الاعتبار ارتباطها بإقامة الاقتصاد المدار من قبل الدولة وإعطائها الحافز لعملية التصنيع المكثف للاستعاضة عن المنتوجات المستوردة بالمنتوجات الوطنية، العملية التي اعتبرت آنذاك مفتاحاً لتنمية العالم الثالث. الى جانب ذلك فالجيش قادر على فرض مواطنية جديدة وتشجيع قيم المشاركة السياسية والنزعة العلمانية بالمعنى الذي أطراه ليرنر (Lerner) في تلك السنين: مصر الناصرية، العراق بعد ثورة قاسم، سوريا البعث، وفيما بعد جزائر بومدين، وهي الأمثلة البارزة للتدخل العسكري الناجح في السياسة العربية.

وسرعان ما جاء رد الفعل ضد مثل هذه النظرة الايجابية الى القوات المسلحة في الوطن العربي، فكل من المنجزات السلبية للأنظمة العسكرية والنقد الذي انبعث فيما يتعلق بقدرة الضباط على التحديث عندما ينخرطون في السياسة، كانا قد حطا من قيمة العسكر.

تمثل سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ تحولاً درامياً في تاريخ العرب: بعد نكسة حزيران/يونيو كان على القادة أن يذعنوا للوضع الجديد ويتبنوا السبيل الأدنى. لقد تحولوا من شعارات القومية والتطبيق الاشتراكي والنصر التي سادت ما يزيد على العقد، الى البراغماتية والارتداد نحو أكثر شؤون الدولة محدودية. وقد ترتب ايجاد أسلوب معتدل، حيث أصبحت السعودية هي النموذج. وفيما يتعلق بالضباط المتحمسين الذين ادعوا ترتيب المعقل السوري من أجل «المعركة الحاسمة»، أو بالقائد الكاريزمي كعبد الناصر، فإنهم لم يفشلوا في صد الهجوم الاسرائيلي ولا بتحقيق مكاسب طفيفة للفلسطينيين الذين باسمهم جرى ضبط وتعبئة الجماهير وحسب، بل إن العسكر واجهوا على المسرح الداخلي عقبات جدية أمام سياستهم المتعلقة بالتأميم السلطوي، والاصلاح الزراعي الشامل، وبالتصنيع، وأخيراً بقيادتهم الصلبة لأجهزة الدولة وبيروقراطيتهم. وقد قصرت محاولاتهم لغرض التطوير الاجتماعي عن آمال الجماهير وعن توقعات الدارسين.

وهكذا، فوراء كل ميزة خاصة بالقطر وخصوصية وقائعه، ووراء عبء لا يطاق لحالة استمرار الحرب مع اسرائيل، وحتى وراء تقوية العلاقات الاقتصادية للدول العربية مع

= *Military Dimension*, Praeger University Series, U-660 (New York: Praeger, 1969).

(٨) إن دور الجيش في تنمية المجتمعات المتخلفة وطبيعته الطبقية كانا قد نوقشا في الدورية السوفياتية: *MEIMO*, vol. 3 (1966), pp. 57-70,

وأشار اليها: H. Carrere d'Encausse, *La Politiqüe soviëtique au Moyen-Orient* (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1975), p. 163.

(٩) Manferd Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 278.

النظام الرأسمالي العالمي، ووراء كل ذلك، تقف المسألة الرئيسية لدور القوات المسلحة في عمليات بناء الدولة وسيرورات التنمية الجارية في الوطن العربي.

ظهرت أثناء السبعينات دراسات عديدة، في البلدان الغربية، أكدت على المنافسات واستمرار الضغائن فيما بين نخبة العسكريين العرب، وانقساماتهم أو تحالفاتهم الطائفية والعشائرية، المؤدية الى سلسلة خطيرة ومستمرة من المؤامرات والانقلابات، لتعبر عن البنية الفسيفسائية لمجتمعات الشرق الأوسط[10]. فما ان تحررت اقطار عربية من أنظمة ملكية محافظة كما في مصر والعراق، أو ما ان تخلصت من حكم استعماري كما في الجزائر، أو من ارستقراطية أوليغارشية كما في سوريا، لم يكن قدر الحكومات السلطوية الجديدة فيها بقيادة العسكر سوى أن تصبح مسرحاً للمنافسات فيما بين جماعات الضباط الحاكمة: الضباط الأحرار في القاهرة، اتباع قاسم في بغداد، وفيما بعد مجلس قيادة الثورة، وفي دمشق قيادة العسكريين البعثيين السرية. ففي كل من هذه الأقطار، عمد العسكريون الى ادامة هيمنتهم على الجماهير المدنية بالتقليد الامبراطوري العثماني نفسه حين كان العسكريون ضد المدنيين، وباتوا يكرسون وقتهم في المقام الأول للتوافقات الداخلية والمفاوضات فيما بين الأجنحة المختلفة[11].

في الوقت نفسه، فقد النقاش حول طبيعة الأنظمة العسكرية الكثير من أهميته في الشرق الأوسط العربي وفي المغرب. وأصبح الاهتمام الرئيسي يتمحور حول مرحلة اقتصاد النفط وما بعد النفط الى جانب الميراث الثقافي والتراث والهوية الوطنية. أما مسألة العسكر في السياسة، فإنها اكتسبت بعداً جديداً، وتتطلب تكييف وجهة نظر جديدة اذا ما أردنا مناقشتها في منتصف الثمانينات.

نحو استقرار الأنظمة العسكرية العربية

فيما يتعلق بالعسكرية العربية، فالتغير المهم الأول يتعلق بالحجم: فالجيوش نمت بدرجة بالغة وبما يفوق الأعداد التي استخدمها الضباط الذين بادروا بالانقلابات. فالجيش السوري مثلاً، كان يضم بضعة آلاف من الرجال أثناء الحرب الفلسطينية الأولى وإبان الانقلاب الأول الذي قام به حسني الزعيم، وبين ثلاثين الى أربعين ألفاً حين تحققت الثورة البعثية سنة ١٩٦٣. إنه في الثمانينات أكبر بعشر مرات (أنظر الجدول رقم (١)). هذا النمو

---

(١٠) انظر المثال الذكي لمثل هذه المعالجة في السياسة العربية، في:

Itamar Rabinovich, *Syria under the Bath, 1963-1966: The Army Party Symbiosis* (Tel-Aviv: Shiloach Institute, 1982),

ولم تتخلص من هذا الاتجاه اعمال نيكولاوس فان دام في ١٩٧٩.

(١١) المناصر الرئيسي لهذه الأطروحة:

Amos Perlmutter, *Egypt: The Praetorian State* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1974).

ليس مهماً بحد ذاته فقط، بل انه مؤثر كذلك عندما ينسب الى سكان القطر من نـاحية، ومن ناحية ثانية إلى ذلك الجزء من ميزانية الدولة المخصص لنفقات الدفاع، حتى دون الأخذ بعين الاعتبار «النفقات الخاصة».

والتغير الآخر يكمن بالاحتراف العام للقوات المسلحة في الوطن العـربي، والتخلي عن الصيغ السابقة كحرب العصابات والجيوش الثورية. فالجيوش العربيـة تملك أسلحة من بـين أكـثر الأسلحة تعقيـداً في العالم، مثـل ميراج ٢٠٠٠ في مصر، ميـغ ٢٧ (التي لم تنشر بعد في الأقـطار الأوروبية الحليفـة للاتحـاد السوفيـاتي) أو سام ٥ في سـوريا. كـما أخضعت الجيـوش للتدريب المكثف من أجل تعظيم المهارات والمعرفة لمواجهة تحـدي هذا التسليـح الجديـد. في ١٩٨٥ شكل المجندون في الخدمة الالزامية من خريجي المدارس الثانوية ٦٦ بالمائة من الجيش المصري، فيما كانت نسبة خريجي الجامعات ١٤ بالمائة وخريجي المدارس المهنية ٢٠ بالمائة[١٢].

جدول رقم (١)
القوات المسلحة العربية، ١٩٦٦ - ١٩٨٤

البلـــد	السكان (مليون)		القوات المسلحة في الخدمة الفعلية			شبه القوات المسلحة			الاحتياطي
	١٩٧٤	١٩٨٤	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٦٦	١٩٧٥	١٩٨٤	١٩٨٤
الأردن	٢,٦	٢,٠	٣٥٠٠٠	٣٧٠٠٠	٦٨٠٠٠	٨٥٠٠	٢٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
تونس	٧,٦	٥,٦	٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	٨٥٠٠	–
الجزائر	٢١,٧	١٦,٤	٦٥٠٠٠	٦٣٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
السعودية	١٠,٠	٨,٧	٣٠٠٠٠	٤٣٠٠٠	٥١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٥٠٠٠	–
السودان	٢٣,٢	١٧,٤	١٢٠٠٠	٣٨٠٠٠	٥٨٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	–
سوريا	١٠,٤	٧,١	٦٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠	٣٦٢٠٠٠	٨٠٠٠	٩٥٠٠	٣٨٥٠٠	–
العراق	١٤,٩	١٠,٣	٨٠٠٠٠	١٠١٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠	٦٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
لبنان	٢,٧	٣,١	١٠٨٠٠	١٥٢٠٠	٢٠٣٠٠	٢٥٠٠	٥٠٠٠	٧٥٠٠	–
ليبيا	٣,٥	٢,٢	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	–	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
مصر	٤٢,٢	٣٦,٦	١٨٠٠٠٠	٢٩٨٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
المغرب	٢٣,٣	١٦,٨	٣٥٠٠٠	٥٦٠٠٠	١٤٤٠٠٠	٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٣٠٠٠٠	–
اليمن الديمقراطية	٢,٢	١,٦	١٠٠٠٠	٩٥٠٠	٢٧٠٠٠	–	–	٤٥٠٠٠	–
اليمن العربية	٧,٥	٦,٣	–	٢٠٩٠٠	٣٦٥٠٠	–	–	٢٥٠٠٠	–

المصدر:

M. Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nation* (Chicago: University of Chicago, 1977), pp.36-42, and International Institute for Strategic Studies, *Military Balance, 1984-1985* (London: IISS, 1985).

(١٢) *New York Times* (24 February 1986).

في الجزائر كان قرار تحويل الجيش الثوري الى جيش محترف قد اتخذه الزعيم بومدين منذ ١٩٦٢[١٣]. فاقترابه من رئاسة الدولة عام ١٩٦٥ واخماده لعصيان الزبيري عام ١٩٦٧ كانا خطوات متقدمة في حركته للتوقف عن تقليد التحرر الوطني ومن اجل اعادة بناء جيش شعبي وطني موحد يمكن له أن يقوده عن قرب. ولعبت الصعوبات في مواجهة القوات المغربية أثناء الحرب الصحراوية الأولى في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣ دوراً باتخاذ بومدين قراره لتعزيز قابليات الجيش الجزائري ولتجهيزه بالمزيد من السلاح والمال. وبطريقة مشابهة، دفعت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ بالقيادة البعثية السورية للشعور بالحاجة الى ترك مسؤولية الدفاع عن البلاد للضباط المؤهلين بدلاً من الأكثر تسيّساً، والتشديد على حسن تنظيم الجنود والتجهيزات[١٤]. هذا التوجه الجديد لم يأت بالمعجزات ولكنه عزز من الانجاز بوضوح، كما يلاحظ من موقف الجزائريين أثناء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، ومن حرب الاستنزاف الطويلة بين الجيش المصري والجيش الاسرائيلي ١٩٦٩ - ١٩٧٠، ومن الخطوات الهامة التي اتخذها الجيش السوري على مرتفعات الجولان خلال الأيام الأولى من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. أما في العراق، فيبدو أن الهجومين الايرانيين، فجر ٤ عام ١٩٨٢ وفجر ٥ عام ١٩٨٥، هما اللذان دفعا بالقائد صدام حسين لإعادة تعديل القيادة العسكرية من أجل استبعاد الضباط البعثيين السياسيين عن أرض المعركة وليترك للضباط الأكفاء أمر إعادة تنظيم الجيش وخصوصاً القوات الجوية[١٥].

هذا التوجه نحو جعل الجيوش العربية جيوشاً محترفة أو إعادة تأهيلها، يجب ألّا يفسر كعودة «الى الثكنات». مع ذلك، فالعماد مصطفى طلاس، الذي يشغل وزارة الدفاع السورية منذ أكثر من ستة عشر عاماً كان قد اطلق تحذيره أثناء الانقلاب الراديكالي البعثي في شباط/فبراير ١٩٦٦، الذي لم يلعب فيه الا دوراً ثانوياً «إننا لن نسلم السلطة للمدنيين أبداً»[١٦]. وفيما يتعلق بالجيوش العربية، ليس هنالك ما يؤكد وجود أية علاقة فيما بين زيادة المهارة المهنية وتدني التسييس كما يقال[١٧]. إن الولاء غير المستقر للمؤهلين تأهيلاً عالياً في القوات

(١٣) William Baur Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1969), p. 219.

(١٤) أنظر: C. Wakebridge, «The Syrian Side of the Hill,» *Military Review*, vol. 56, no. 2 (1976), pp. 20-30.

وهو الضابط الأمريكي الذي زار الجبهة الجنوبية وقطنها مع قوات الأمم المتحدة (يوندوف). وبالنسبة الى الشجب العربي لهزيمة عام ١٩٦٧ ومسؤولية الأنظمة العربية، أنظر: م. خليل، سقوط الجولان (عمان: دار اليقين، ١٩٦٩).

(١٥) في تموز/يوليو ١٩٨٢ وبعد خسارة خرمشهر، عزل صدام حسين ثمانية أعضاء من القيادة العسكرية. آنذاك تحدثت التقارير عن بؤس المراتب العليا العراقية وعن إعادة تعديل القيادة العسكرية بسبب من «الإهمال والعجز» وإعادة التعديل الأخرى اتخذت بعد فجر ٥، أنظر:
Washington Post (30 July 1984).

(١٦) E. Picard ،«Clans militaires et pouvoir Ba'thiste en Syrie,» *Orient* (1979), p. 58.

(١٧) Samuel P. Huntington, *Political Order and Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968).

المسلحة الأردنية للعرش الهاشمي[18] مضمون بثمن الاستبعادات الكبيرة. ويسعى السعوديون دوماً الى الحفاظ على توازن القوى بين وحدات شبه عسكرية وبين مؤسسات الجيش الوطني. واذا ما أجبروا على توسيع القوات المسلحة وتدريبها واعطاء قيادتها المزيد من المرونة من أجل مقاومة خطر إيراني في الخليج، فقد لا يترتب عليهم فقط مواجهة جماعة ضغط عسكرية بإدارتهم، بل ربما تدفق سلك الضباط على الكيان السياسي. أما في المغرب، فالجيش يجمع بين مستويات عالية من التأهيل واستمرار الاتجاه للتدخل في السياسة.

على الرغم من أفضلية البحث بهذه الأنظمة التقليدية الثلاثة، فإن هذه الدراسة تبحث، على أي حال، في أربعة أقطار عربية ذات مرتبة عالية في الانقلابات العسكرية: سوريا، مصر، العراق، والجزائر. في هذه البلدان الأربعة، يمكن القول انّ جيوشها تلعب في الثمانينات أدواراً حاسمة ومركزية في السياسة، كما أن تدخلها بالشؤون المدنية يميزها بوضوح عن الدول التقليدية الثلاث أو عن النظام الرئاسي التونسي[19]، أو حتى عن دكتاتورية الحزب الواحد في اليمن الديمقراطية. وقد يكون من المناسب وضع ليبيا في هذه المجموعة، رغم ذلك، فإن نظامها القائم على القيادة الكاريزمية، هو أقرب الى النظام التونسي، وليس الى النظام العسكري. أما بالنسبة للسودان، فقد أظهر القطر بأن لا دكتاتورية عسكرية تتوطد الى الأبد.

يؤكد المثل المضاد الذي أظهره السودان مدى الديمومة المثيرة للأنظمة الأربعة المدروسة. فالبعث السوري وصل للسلطة منذ ١٩٦٤، والرئيس الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠. والدولة السلطوية التي أقامها عبد الناصر سنة ١٩٥٤ نجحت بمأسسة عملية استمرارها، من رئيس الى آخر، كما فعل النظام الجزائري. أما صدام حسين، الذي كان عضو قيادة البعث في العراق منذ ١٩٦٨، فقد ارتقى السلطة العليا منذ ١٩٧٩. وبالطبع، لا تعني الديمومة الاستقرار منذ ١٩٧٠[20]. ويمكن تسجيل العدد نفسه في مصر سنة

(١٨) George Meri Haddad, *Revolutions and Military Rule in the Middle East,* 3 vols. (New York: R. Speller, 1965-1973), p. 477ff.

(١٩) يؤكد وير (L. Ware) في مقالة حديثة المواصفات المهنية العالية للجيش التونسي الذي لا يتطلع لانقلاب ولا يؤجج ثورة وهو مكرس أساساً للدفاع. ويتوقع بكيفية مدهشة بأنه عندما يترك بورقيبة الرئاسة أو يموت... فالدستورية لا يمكن أن تقدم المساعدة ولكنها ستشهد ضعفاً لا يعوض ولذلك يمكن توقع أن يتدخل الجيش على أسس منتظمة... لكن لأنه يفتقد الممارسة النخبوية، فالجيش التونسي لا يحتمل أن يكيف شكلاً سياسياً وبغية ايديولوجية لمركزه الجديد في السلطة، وهكذا فإنه ملزم باتباع نمط النظام العسكري السلطوي من السقوط. أنظر:

L.B. Ware, «The Role of the Tunisian Military in the Post Bourguibe Era,» *Middle East Journal,* vol. 39, no.1 (1985), pp. 40-42.

من ناحية ثانية فمحاكمة ١٩ ضابطاً في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ لعضويتهم بحزب التحرير الاسلامي، وهو الحركة الأصولية التي كانت قد تأسست بالأردن، تثير تساؤلات حول القلق من اختراق الأصوليين للجيش التونسي.

(٢٠) يمكن الحصول على مثل هذه المعلومة من خلال المجلة الأسبوعية *Arab Report and Record* =

١٩٧٢ و ١٩٧٤ و ١٩٨١ (في المنصورة، بأيام قليلة قبل اغتيال السادات)، وبدرجة أقل في الجزائر والعراق. بيد أنه وعلى العموم، يرمز البقاء الطويل والأكثر استقراراً للعسكريين في السلطة، وبكل وضوح، الى تغير في منحى الأنظمة العربية العسكرية ويتطلب التمعن بأسباب ومغزى هذه الديمومة والاستقرار الظاهري. ومن بين المسائل الشاخصة طبيعة الدولة التي تهيمن عليها القوات المسلحة: موقف الجيش من المجتمع في البلاد، تنامي مساهمة العسكر بالاقتصاد المحلي. هذه المسائل الثلاث تثير التساؤل حول دور القوات المسلحة في السياسة عند العرب، سواء أكانت محافظة أم محدثة، ومدى حفاظها على الصالح العام. إن التحليل يقوم على معلومات شحيحة ووقائع مشكوك بها: فحيثما يتعلق الأمر بالجيش، حتى على المسرح السياسي، تصبح الريبة والسرية هي القاعدة.

١ ـ القوات المسلحة والدولة

ما يلفت النظر إجمالاً هو اختلاف وفقدان المفاهيم التي يستخدمها الأكاديميون لوصف الأنظمة في الدول التي نجحت فيها الجيوش بتخطيط الانقلاب وحدث أن شاركت بالسلطة السياسية: إنها تتراوح من «الدكتاتورية العسكرية» الى «حكم الجيش الحزبي» و«حكم الأقلية العسكرية» و«حكم الائتلاف المدني ـ العسكري». لا يتعلق هذا الاختلاف بالزمان والمكان وحسب، بل إنه يعكس أيضاً التقويم المثير للجدل حول دور القوات المسلحة في السياسة كما هو واضح من الأمثلة المدروسة.

إن ديمومة النظامين السوري والعراقي لا ترتبط بفعالية سلمية لعمليات ديمقراطية. فسيرورات التنافس التي تطبع المجتمعات المفتوحة قد استبعدت بشكل ينبغي معه وصف هذه الأنظمة بكونها أنظمة للتسلط المدعوم بالقوات المسلحة. إن أول سلطة وطنية في سوريا الثورة كانت مجلس قيادة الثورة الذي عين نفسه في الأيام الأولى التي تلت الانقلاب البعثي عام ١٩٦٣. وكان أعضاؤه الخمسة عشر هم من الضباط وظل كذلك حتى تموز/يوليو عندما حل مدنيون بعثيون محل العسكريين الناصريين الذين جرى التخلص منهم. وبالطبع كان رئيس المجلس عسكرياً هو اللواء أمين الحافظ، ولم يقلّ عدد الضباط ابداً عن ٢٠ بالمائة من مجموع عضويته. وبالنسبة للحكومات ومنذ ١٩٦٣ احتل العسكريون بثبات بنسبة ١٥ بالمائة الى ٢٥ بالمائة من الحقائب الوزارية[٢١].

= التي صدرت في لندن حتى عام ١٩٨١، وفيما بعد بالصحف اليومية مثل الرأي العام (الكويتية) والشرق الأوسط (لندن).

في بداية عام ١٩٧٢ وفي تموز/يوليو ١٩٧٣مع مؤيدي بن جديد، في آذار/مارس ١٩٧٦حين وقف ثلاثون من العسكريين الكبار ضد تدخل بلادهم في لبنان، في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها أثناء مراسيم الاحتفال بعيد الأضحى، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ حين تمّ الكشف عن مؤامرة كبيرة ضمت عشرة ضباط علويين من القوات الجوية.

(٢١) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1980* (New York: St. Martin's Press, 1970).

ومنذ الثورة، ظلت الوزارات الحساسة مثل الدفاع والداخلية امتيازاً ثابتاً للعسكريين ولكنهم غالباً ما تسنموا مسؤولية وزارة الزراعة عندما كانت البنى الريفية تشهد تغيراً جذرياً وفي بعض الأحيان حتى رئاسة الوزارة. من الصعوبة بمكان تقويم الدور الذي لعبوه في حزب البعث، والذي هو رغم ذلك ضروري. أثناء بعض المراحل، شكل كبار الضباط ثلث أعضاء القيادة القومية للحزب (المستوى القومي)، والقيادة القطرية (المستوى السوري). حتى بعد اتخاذ القرار باجتماع الكسوة العسكري في نيسان/أبريل ١٩٦٥ والقاضي بالحد من المسؤوليات الخفية والجبارة للقيادة العسكرية البعثية وبتحديد مساهمة الجيش بالقيادة القطرية بثلاثة أعضاء من بين أحد عشر عضواً، فهؤلاء الثلاثة ظلوا على رأس القيادة من أجل الحفاظ على هيمنتهم من خلال تحالفاتهم المدنية(٢٢).

ومنذ الشهور الأولى للثورة، انتشر أثر العسكر بقاعدة الحزب الى المستويات الدنيا، حين استحدثت رسمياً تسع فرق جديدة من قبل القيادة العسكرية البعثية. إن الأثر المتعاظم للعسكريين يتلخص بالوظائف المدنية المتعددة للرئيس منذ ١٩٧١.

تبدو السمة المدنية للنظام السياسي في بغداد مختلفة أحياناً عن هيمنة العسكر في دمشق كما توحي به القراءة الشكلية للمؤسسات العراقية. بيد أن هذا الاختلاف يتلاشى بعد احتلال الضباط للمراكز العليا في الدولة وبعد الأهمية التي أعطاها الرئيس صدام حسين لأجهزة الاكراه والقمع. ففي أول مجلس قيادة للثورة، وهو السلطة التنفيذية العليا منذ الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨، كان اعضاؤه الخمسة هم عسكريون ولا مدني بينهم. حتى عام ١٩٧٣، احتل العسكريون كل المراكز الرئيسية: رئاسة مجلس قيادة الثورة، رئاسة الوزارة، وزارات الدفاع والداخلية، السكرتارية العامة للبعث، وبالطبع القيادة العسكرية. فيما بعد ذلك فإن تنامي الجناح المدني المتحلّق حول صدام حسين الذي منح رتبة لواء عام ١٩٧٦ لا يمكن أن يخفي اعتماد النظام القوي على كل من الجيشين النظامي والبعثي(٢٣)، وهو الاتجاه الذي برز منذ الحرب مع ايران. وعلى العموم، فالمنحى الملحوظ في بغداد كما في دمشق منذ منتصف السبعينات لنقل المراكز الرئيسية بحزب البعث وبالحكومة من الضباط الى المدنيين التكنوقراطيين، كمحاولة لإشاعة شروط انجاح الليبرالية الاقتصادية(٢٤)، هذا المنحى أخذ يتدنى في كل من البلدين: في العراق بسبب انخراطه العميق في حرب الخليج، وفي سوريا بعد تدخلها بلبنان واتساع الحرب الداخلية. هذا يؤكد حقيقة أن الدافع الرئيسي لتدخل

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٥١.

(٢٣) أنظر: جريدة الثورة (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦)، و

New York Times (11 January 1981).

(٢٤) E. Picard, «Ouverture économique et renforcement militaire en Syrie,» *Oriente Moderno,* vol. 39, nos. 7-12 (1979), and Robert Springborg, *Infitah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Irak* (Paris: IPSA, 1985), p. 33.

العسكريين العرب بالسياسة وسبب استمرار القوات المسلحة بالسلطة يمكن العثور عليهما بالتهديد الخارجي لأمن الدولة.

هل ظهر التمدين التدريجي للسلطة السياسية، الذي حدث في سوريا والعراق، في مصر والجزائر؟ إن السنوات الأولى من الثورة الناصرية ومرحلة حكم بن بيلا كانت قد شهدت تنافساً شديداً بين العسكريين والجماعات المنافسة الأخرى: الثوريين، المفكرين، والتكنوقراطيين(٢٥). لقد منحت الأهمية التاريخية للكفاح المسلح في الجزائر من أجل الاستقلال دوراً سياسياً بارزاً للضباط سواء أكانوا من حرب الأنصار، أم من الجيش النظامي المحترف. ففي الوقت الذي حل فيه بومدين محل بن بيلا وبدعم الجيش المعاد تشكيله، كان عدد الضباط من كلا الجيشين أعضاء بالمجلس الثوري باعتباره أعلى جهاز تنفيذي في البلاد، ٢٢ عضواً من بين ٢٦ عضواً. أما المؤسسة الأخرى، جبهة التحرير الوطني، الحزب الرسمي الوحيد، فلم يكن لها سوى وجود رمزي، برغم قرارات مؤتمر سومام ١٩٥٦، ونص الدستور الوطني عام ١٩٦٣، اللذين ضمنا لها التفوق على الجيش. بيد أن الانتقال قد بدأ والتحالف المتماثل للضباط المحترفين والمنافسين من الاداريين بقيادة بومدين(٢٦) قد تحول تدريجياً الى جماعة تكنوقراطية، في الوقت الذي أخذ يتوسع فيه دور جبهة التحرير الوطني ببطء. فمنذ منتصف السبعينات كانت قد تكرست القيادة العسكرية وبشكل رئيسي لرعاية الدولة وشرعيتها. فيما اظهرت جبهة التحرير الوطني ذرائعيتها أثناء مؤتمر كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ بعد وفاة بومدين حين اقرت خلافة الشاذلي بن جديد لسلفه. وهكذا فالأهمية الراسخة لجيش الشعب الوطني تتضح كثيراً من خلال وصول ضباطه الكبار الى رئاسة الدولة والى مركز السكرتير العام لجبهة التحرير الوطني(٢٧) بيد أن هذا الانتقال الحذر لا ينطوي على تفوق عدد العسكريين على المدنيين بالمراكز الحكومية الرئيسية، ولا على امتلاكهم سلطة تقرير السياسة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر.

ولأن قوة القرار تكمن أساساً بالتنفيذ، ولأن قيادة التنفيذ هي شرط ضروري لقيادة المجتمع عسكرياً، فإن نسبة العسكريين داخل الجهاز التنفيذي تعطي مؤشراً لدورهم وأهميتهم في الدولة. إن الأرقام المصرية المتاحة تشير الى احتلال الضباط ٢٠,٦ بالمائة من الحقائب الوزارية في عهد عبد الناصر، وبلغت أقصى نسبة لهم ٥١ بالمائة عام ١٩٦١. وقد تدنت هذه النسبة الى ٧,٥ بالمائة في عهد السادات(٢٨). وبعد عام ١٩٧١ كانت مسؤولية

---

(٢٥) Anouar Abdel Malek, *Egypte: Société militaire* (Paris: Seuil, 1962), pp. 178-179, and Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968,* p. 110.

(٢٦) أنظر: I. William Zartman, «The Algerian Army in Politics,» in: Claude Emerson Welch, ed., *Soldier and State in Africa* (Evanston: Northwestern University Press, 1970), p. 342.

(٢٧) J.P. Entelis, «Algeria: Technocratic Rule and Military Power,» in: I. William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa* (New York: Longman, 1982), pp. 108-109.

(٢٨) Mark N. Cooper, «The Demilitarization of the Egyptian Cabinet,» *International* =

وزارات معينة من حصة العسكريين: النقل والمواصلات، الحرب، الانتاج الحربي. واتخذت عملية نزع الصفة العسكرية طريقها من خلال مرحلتين مختلفتين. أولاً، بعد العقد اليمني سنة ١٩٦٣، وبعد نكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧، حين فقد عبد الناصر ثقته بالعسكر وحاول الاعتماد أكثر على القوى التقدمية وعلى الاتحاد الاشتراكي، الحزب الذي لا يمنح عضويته للعسكريين، على عكس البعث العراقي والسوري. وفيما بعد، فإن انتخاب مجلس النواب الجديد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١ واصدار وثيقة عمل في نيسان/ابريل ١٩٧٤، أظهرا بكل جلاء قرار السادات بنزع الصفة العسكرية للحكومة ومأسسة السلطة المدنية، ذلك القرار الذي حظي بالتأييد القوي من قبل أغلب فصائل الطبقة السياسية. في الوقت نفسه، وعندما استعاد الجيش المصري شرفه بإحراز النصر تقريباً على القناة، فإنه كان قد جرى إبعاده عن كل النقاط المركزية ذات التأثير السياسي على مستوى البلاد وكذلك على المستويات المحلية، وبإجماع واضح على اعادة الجيش نهائياً الى ثكناته(٢٩). ومهما يكن من أمر، لا ينبغي المبالغة بعملية نزع الصفة العسكرية، والمؤشر الواضح لمحدوديتها هو تعيين حسني مبارك، القائد العام للجيش، بمنصب النائب لرئيس الدولة، وهو المنصب الحساس بالنسبة للاتصالات فيما بين الحكومة والقوات المسلحة، الذي أوصله الى رئاسة الدولة بعد مقتل السادات. والمؤشر الثاني هو تنامي شعبية وزير الدفاع، المشير أبو غزالة، المنافس المحتمل لسلطة تنفيذية أضعفها عضال المأزق المصري.

مثل هذه المحاولات لنزع الصفة العسكرية عن النظام السياسي في مصر وبقية الأقطار العربية تعني بدء الأنماط المستقرة للحكومات المدنية وتقنين عملية الثورة من أجل الموازنة الناجحة لمراكز القوى في البلاد. ففي توجيهات عامة عديدة منذ ١٩٦٦، كان عبد الناصر يحاجج حول ضرورة التقنين. وبالفعل، طور عبد الناصر ومن بعده السادات أجهزة مؤسسية وقانونية هامة على مستوى البلاد كما على المستوى المحلي، كي تساهم بتجديد المؤسسات السياسية كما هو الحال بالنسبة للتشريع والمؤسسات السياسية العديدة والإدارات الحكومية المحلية. وكان توجه الجزائر بالمسار نفسه مثيراً بعد أن قوى الكولونيل بومدين قبضته على الدولة: في سنة ١٩٧٦ أمر باستفتاء الشعب على الوثيقة والدستور الجديد، وعلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في السنوات اللاحقة. فيما بعد انعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، فيما استعادت المجالس المحلية حياتها من جديد(٣٠). وكما في خلافة مبارك للسادات، فإن انتقال الرئاسة من بومدين إلى بن جديد كان قد تم من خلال عملية مؤسسية وبصيغة متماسكة وثابتة بكل وضوح. هذا يؤكد من الوهلة الأولى الفرضية القائلة بقدرة الأنظمة العسكرية على إقامة الدولة ذات المؤسسات كما تضعها وثيقة السادات

= *Journal of Middle East Studies*, vol. 14, no. 2 (May 1982), p. 207.

(٢٩) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), p. 376, and Cooper, Ibid., p. 223.

(٣٠) Entelis, «Algeria: Technocratic Rule and Military Power,» p. 108.

في تشرين الأول/اكتوبر: كان من الواجب على الممسكين بالسلطة تقرير شعبية إجراءاتها وقواعدها. وهكذا، فهنالك آليات مميزة بوضوح لاتخاذ القرارات بالكيفية التي يجري التخلص فيها من التدخل الاعتباطي والقسري.

ولكن هل العسكريون العرب مؤهلون لتحقيق هذا المشروع عندما يصلون للسلطة ويضعون أنفسهم على رأسها كحكام؟ إن السيرورات السياسية الفاعلة في كل من هذه الحكومات الأربع المدروسة بعد إقامة المؤسسات الجديدة تثير التساؤل حول معنى وقيمة مثل هذه المأسسة. في مصر، على سبيل المثال، فالحكومة الجديدة التي اختارها السادات بعد الانتخابات التشريعية سنة ١٩٧٦، لم تأخذ بعين اعتبارها مطلقاً نتائج الانتخابات، كما لم تكن تلك النتائج ذات معنى بالنسبة للرئيس. والحقيقة، هل تعني انتخابات المنابر والتعددية الحزبية الكثير بالنسبة للسكان الذين كانت مساهمتهم بعملية الانتخاب بحدود ٢٠ بالمائة وتعيش غالبيتهم العظمى خارج النظام السياسي والاقتصادي؟ عند الأخذ بعين الاعتبار هذا الضعف والإفساد العادي للمؤسسات، فإن تشابه تدخل العسكر أو تعزيز حكمهم لا يمكن اهماله، بغض النظر عن استمرار التدهور بالوضع الاجتماعي أو التوازن الاقليمي. إن تمرد مجنّدي الأمن في شباط/فبراير ١٩٨٦ قد جرى إخماده بتدخل قوى الجيش النظامي. واستعيد النظام، لكن دونما حوارات لاحقة، ولا نقاش سياسي حول المسائل الملتهبة: الفقر المفرط وأزمة الهوية للشعب المصري.

في الجزائر، لم تكن المشاكل البنيوية وخصوصاً الديمغرافية جدية. فالقطر لم يشهد شغباً جماهيرياً في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ كما شهدت كل من تونس والمغرب المجاورتين. وحري بهذا توفير مسرح ناجح للانتقال الى النظام المدني والليبرالي. بيد أن الجيش ظل المؤثر الأقوى على الأجهزة المدنية التي تتخذ القرار في الحكومة كما في الحزب. وتوجهه العام هو رد الفعل السلطوي تجاه الصراعات السياسية أو الاجتماعية ويعتمد غالباً على الإرهاب بدلاً من الحوار، كما لوحظ في ١٩٨٥ حين قامت مجموعة من المحامين بتأسيس هيئة للدفاع عن حقوق الانسان وعوقبت بصرامة.

والمثال الآخر ذو الأثر المحدود لغرض المأسسة هو المجلس التشريعي الوطني في العراق الذي جرى انتخابه في حزيران/يونيو ١٩٨٥، بعد عشر سنوات من وعود النظام المؤجلة، فأسلوب الانتقاء الموسوم كسيرورة لـ «الديمقراطية الموجهة»[٣١] كان قد أعطى البرلمان الجديد مجرد وظيفة رمزية. بيد أن المثال الصارخ للتناقض بين المأسسة وتعزيز الإكراه تعطيه سوريا، ففي الواقع مارست البلاد تطوراً مؤسسيا واسعاً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠: لم يعلن الدستور الجديد عام ١٩٧٣ وحسب، ولكن التمثيل الشعبي قد تحقق على مستوى القطر (مجلس الشعب) كما على المستوى الإقليمي (مجلس المحافظة) والمحلي (مجلس الناحية). ومنذ

---

(٣١) Amazia Baram, «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experiment in Controlled Democracy,» *Orient*, vol. 22, no. 3 (September 1981).

ذلك الحين، جرت اعادة تجديد هذه المجالس بالانتخاب، فخلال السبعينات والثمانينات عقد حزب البعث واتحاد العمال مؤتمراتهما بانتظام. كما أن تسمية المندوبين أصبحت تقوم على التنافس، أما القضايا في هذه المؤتمرات فغالباً ما تتم مناقشتها بوسائل الإعلام الوطنية وبكيفية تختلف عن السرية السابقة للنظام البعثي خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٠). وجرى توسيع الحكومة الى حوالى ثلاثين وزارة، ما يقارب نصفهم يأتي من خلفيات مستقلة ولا علاقة لهم مع القيادة السياسية في الجبهة الوطنية التقدمية. أما القضاء والإدارة فقد توسعا الى حد بعيد، الأمر الذي ازدادت فيه المؤسسات التي قد يرجع لها المرء ليتخلص من التعامل الاعتباطي. من هذا السجل يبدو أن النظام العسكري قد نجح بتحسين المساهمة والاتصال السياسيين، وببعث علاقات قوية بين المواطنين والدولة.

ما الذي تعنيه في واقع الحال هذه العودة إلى الديمقراطية التي بدأتها السلطة السورية؟ يلاحظ أن السوريين قد مارسوا الانتخاب سنوياً، لكن الإجماع في الانتخابات انخفض بانتظام كلما تزايد نجاح الحكومة. برغم ذلك فالواقع أن العديد من هذه المؤسسات قد أقيم من أجل أغراض دولية[٣٢]، ولا يمكن أن تنتج سوى بيروقراطية مفرطة بتطورها وتلقين ايديولوجي طالما لا يترافق ذلك وتقليل اضطهاد الدولة. ففي سوريا أعلنت الأحكام العرفية سنة ١٩٦٣، ولم ترفع منذ ذلك الحين أبداً. وهنالك فقرة باتفاق الجبهة الوطنية التقدمية تحصر العمل السياسي في الجيش والجامعة بحزب البعث فيما وضعت فقرة أخرى في دستور ١٩٧٣ لتخصيص أكثر من نصف مقاعد البرلمان البالغة ١٩٥ لممثلي العمال والفلاحين، الأمر الذي يعني تعيين قادة المنظمات الشعبية المنضمين للبعث. فوق هذا، فالممارسات السياسية تنحرف غالباً عن القانون، حتى وإن لم تناقضه إجمالاً: فالعناصر الحكومية هي التي تدير الانتخابات للتخلص من الأعضاء المزعجين ولضمان النتائج المرغوب بها. أما صحافة الأحزاب التقدمية المؤتلفة مع البعث في الجبهة الوطنية التقدمية فهي تطبع بحرية ولكنها لا تظهر في المكتبات العامة، وفيما يتعلق بالصحف المعارضة، فإنها ممنوعة كلياً. حتى الدوريات البعثية شبه الرسمية تخضع للرقابة[٣٣].

إن النمو المثير للقوات شبه العسكرية ذو أهمية خاصة في الأنظمة العسكرية العربية أثناء مرحلة الاستقرار والمأسسة منذ ١٩٧٠. هذه الوحدات شبه العسكرية قد اقيمت من أجل تقوية ومنافسة القوات النظامية في آن واحد. في العراق يرتبط الجيش الشعبي بحزب البعث ويضم عدداً كبيراً من الجيش، حوالى ٦٠٠٠٠٠ رجل، وهو مكرس للأمن الداخلي ومهمات إحلال السلام خصوصاً في المناطق الكردية، حتى الحرب مع ايران حين ارسل الى أرض المعركة. وفي مصر تقود وزارة الداخلية حوالى ٣٠٠٠٠٠ رجل من قوات الأمن. وتبلغ

---

(٣٢) كما أن الضوابط السياسية المحلية ملزمة بدعم الشرعية الأجنبية والعربية، كذلك فإن السياسة الخارجية تستخدم كوسيلة لتقوية الشرعية الداخلية.

(٣٣) *Le Monde* (20 avril 1979).

قوات الجندرمة الجزائرية ٢٥٠٠٠. إن استراتيجية مضاعفة وتنويع القوات المسلحة قد استعيرت من قبل الأنظمة العربية السلطوية الأخرى كالعربية السعودية التي يبلغ عدد الحرس الأبيض فيها ٤٥٠٠٠ رجل، أو ما يقارب عدد رجال الجيش النظامي.

وفي سوريا شهد رجال النظام نمواً واسعاً بسبب تطوير الطائفية السياسية. فقد تم إحداث سرايا الدفاع التي كانت تضم حوالى ٥٠٠٠٠ رجل حتى شباط/فبراير ١٩٨٤[٣٤] بما في ذلك سرايا مدرعة، وفرقة مدرعة ومسلحة بدبابات تي ٧٢ ووحدات مظلية. ولهذه القوات منافسوها الخطرون كالقوات الخاصة التي تضم ١٥٠٠٠ رجل، أو الحرس الجمهوري. ولكل من هذه القوات أجهزة أمنها الخاصة التي يعمل كل منها باستقلال. وفي بعض الأحيان تعمل هذه القوات خارج حدود البلاد (في لبنان) بيد أنها جيش نظامي يتدخل بالشأن الداخلي، الى جانب الشرطة. وعندما يتأمل المرء بديمومة بعض الأنظمة العربية العسكرية، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار التقدم التكنولوجي الهائل لجيوشها، وسيعجب اذا ما كان الاستقرار الملحوظ منذ ١٩٧٠ لا يتعلق كثيراً بزيادة ضعف آلة الدولة وخصوصاً الشرطة: فاليوم لم يعد احتلال مبنى الإذاعة وقراءة البيان الأول أمراً كافياً لنجاح الانقلاب الثوري، إنما يجب خوض معركة دامية ذات نتائج لا يمكن التأكد منها، كما هو واضح من انتفاضة قوات الأمن المصرية في شباط/فبراير ١٩٨٦.

٢ ـ الجيش والمجتمع

نظراً لهذه الظروف، يبدو الافتراض القائل بأن الجيوش العربية ذات فعالية خاصة بتحقيق الاستقلال الذاتي للدولة قابلاً للنقاش. كذلك الحال بالنسبة لوصف تدخلها بالبريتوري تحت ذريعة أن للجيش دوراً مركزياً يسمح له بحرية إحداث التغيرات الدستورية واتخاذ القرارات الحكومية[٣٥]. وهذا يتوافق مع التقليد العثماني وهو ضروري للتصنيع والتحديث[٣٦]. وإذا ما نجح الجيش بقيادة المجتمع وبممارسة سلطة قوية عليه، فلا ينبغي إساءة فهمها على حساب السلطة الحقيقية للدولة[٣٧]. ففي المدى البعيد، سيختار الحكام العسكريون القبول الشعبي، وسيكونون بحاجة لضمان شرعيتهم وتوسيع قواعدهم الاجتماعية، ومخافة ألا يعتبروا حكام دولة بل مجرد زمرة أو جماعة كما وصف بها[٣٨] مرة النظام العسكري السوري. وهكذا فالفهم الكامل لدور الجيش السياسي في الوطن العربي يتطلب

(٣٤) انهم وصلوا قمة سلطتهم في زمن مرض الأسد، حزيران/يونيو ١٩٨٤، أنظر:
Alasdair Drysdale, «The Succession Question in Syria,» *Middle East Journal,* vol. 39, no. 2 (1985), p. 248.

(٣٥) Perlmutter, *Egypt: The Praetorian State,* p. 4.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٧، و٥٢.

(٣٧) Haddad, ***Revolutions and Military Rule in the Middle East,*** p. 33.

(٣٨) G. Michaud et O. Carr, *Les Frères musulmans* (Paris: Gallimard, 1983).

دراسة موقف الجيش تجاه المجتمع عموماً، ثم العلاقات الخاصة بين الضباط في السلطة وأقسام من المجتمع.

في سبيل الفوز بالشرعية التي ستسمح بتنفيذ قراراته السلطوية وليشعر بالحرية من هيمنة أي فئة اجتماعية، يستهدف الجيش تمثيل عموم البلاد، على المسرح الايديولوجي كما على المسرح الاجتماعي. انه لا يعتمد كثيراً على ما يدعى بالشرعية التاريخية والأخلاقية من النوع الذي ضمنه الحديث التقليدي (والشريف): «أطيعوا أولي الأمر منكم»». إنه بالأحرى يدّعي الشرعية الثورية، التي اكتسبها من خلال الصراع السياسي، أو كما في حال الجزائر، من الكفاح المسلح. وفي أحيان عديدة، برهنت هذه الشرعية على قوتها الكافية لمقاومة التآكل الذي أحدثته منجزات النظام الضعيفة على المستوى الإقليمي كما على المستوى الداخلي، ولحصره الصراعات الداخلية بين الزمر المتصارعة. كما أنه قد استفاد من انخراط الجيش بالدفاع عن البلاد، كما في حال الأنظمة الأربعة التي تحارب على حدودها منذ بداية المرحلة الثورية: مصر وسوريا ضد اسرائيل، الجزائر مع المغرب والعراق في حرب الخليج. والطريقة الأخرى لتقوية شرعيتها هي العمل كأداة جديرة بتنظيم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كتنفيذ الإصلاح الزراعي على المستوى المحلي، المساهمة بالأشغال العامة، الحملات التعليمية، أو الانقاذ الطارىء[٣٩].

إن عملية جعل الأنظمة العسكرية شرعية ونقل القيم الأبوية إلى عموم الوطن يتحققان من خلال الخدمة العسكرية[٤٠]. فالتجنيد العام قد تقرر في العراق وسوريا والجزائر بعد الثورة بقليل، وتخلى كل من العراق وسوريا تدريجياً عن البدل وهو النظام الذي يسمح للمجندين المحظوظين بدفع البدل النقدي للتخلص من واجب الخدمة العسكرية. في الجزائر يخدم المجند ستة أشهر فقط (أنظر الجدول رقم (٢))، وفي سوريا بسبب استمرار التوتر على الجبهة الشرقية مع إسرائيل، وفي العراق منذ بداية الحرب مع إيران، يستبقى المجندون في الجيش لسنوات عديدة. أما بالنسبة لمصر، فتنتهي الخدمة العسكرية أيضاً بعد عدة سنوات، وبسبب الزيادة السريعة في السكان وتدنّي المستوى التعليمي في الريف ظل التجنيد اختيارياً الى جانب التقدم الملحوظ بالتعليم في المدارس الحكومية، يوفر الجيش أفضل الفرص للشباب الفقراء للارتقاء من المحيط المتدني لعائلاتهم[٤١] والمعروف جيداً في العراق، كما في سوريا، أن عدداً من الضباط الثوريين قد تجندوا من بين الأجيال الفتية وذوي الأصول المتوسطة

(٣٩) Jean Leca et J. C. Valin, *L'Algérie politique: Institut et régime* (Paris: Fondation nationale des sciences politiques, 1975), p. 398 ff.

(٤٠) J. Devlin, «Iraq,» in: R. Harkavy and E. A. Kolodziej, eds., *Security Policies of Developing Countries* (Lexington: Lexington Books, 1982), p. 237.

(٤١) «أنا لم أرغب بالعسكرية كمهنة، كنت أتمنى أن أصبح مهندساً، لكن دخل عائلتي لم يسمح لي بالدخول الى الجامعة»، هذا ما قاله اللواء عبد الكريم الجندي لرولو. انظر: «La Syrie Ba'thiste ou la fuite gauche,» *Le Monde* (13 octobre 1966).

للجيل الريفي[42]. في الجزائر للجيش الوطني أساسه الشعبي، حيث يجتذب أفراده وعلى نطاق واسع من الفئات الاجتماعية الدنيا «أبناء الفلاحين والعمال». بيد أن الأصول الاجتماعية أقل أهمية من التغير الاجتماعي، فالجيش لا يتكون من العمال والفلاحين وحسب، ولكن من أبنائهم[43].

جدول رقم (٢)
الخدمة العسكرية في الأقطار العربية

الأردن	اختياري	٢٤ شهراً
تونس	اختياري	١٢ شهراً
الجزائر	تجنيد عام	٦ أشهر
السعودية	اختياري	—
السودان	تجنيد عام	لم ينفذ
سوريا	عام	٣٠ شهراً
العراق	تجنيد عام	٢٤ شهراً
لبنان	عام (غير فعلي)	—
ليبيا	اختياري	—
مصر	اختياري	٣ سنوات
المغرب	عام	١٨ شهراً
اليمن الديمقراطية	—	سنتين
اليمن العربية	—	—

ولكن فوق قدرة الجيش على تزويد الفرد بفرص التعليم والدوافع الاجتماعية، تكمن مسألة كفاءته بدمج الأفراد بعملية عامة للتسييس المشترك. بكلمات أخرى، هل تستفيد البلاد من التعبئة السياسية التي قد يطور من خلالها المجندون هوياتهم كمواطنين وكجنود؟ هل يقدم ذلك عرفاً وطنياً، وقيماً عامة، ومجموعة علاقات بين الدولة والمواطن؟ في دول الوطن العربي، لا تزال القيم الوطنية العامة ضعيفة. فالتضامن الوطني يشترك ويتداخل مع التضامن الديني والقبلي والطائفي، الأمر الذي يعوق محاولات الجيش بتحويل الايديولوجية الوطنية وتوحيد الثقافة السياسية. ومن جهة أخرى، فإن استمرار التسلط والأنظمة العسكرية بذاته هو عائق لتطوير أي نوع من الثقافة السياسية[44].

(٤٢) M. Van Dusen, «Intra and Inter-generational Conflict in the Syrian Army,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Johns Hopkins University, 1971).

(٤٣) Zartman, «The Algerian Army in Politics,» in: Welch, *Soldier and State in Africa,* p. 246.

(٤٤) Khuri and Obermayer, «The Social Bases for Military Intervention in the Middle =

حتى ايديولوجية القومية العربية، كما يعرضها الجيش، تكون مثقلة بالعيوب. ففي الوقت الذي تضع فيه الأنظمة التعبئة نفسها كداعية للوحدة العربية، خصوصاً من خلال موقفها لتحرير فلسطين، فإن طموحها يقف عند حدود تشكيل الدولة ـ القطر، كما هو الحال بالنسبة للعراق وسوريا(٤٥) وهي تنذر نفسها للدفاع عن دولها، ولاستعادة الأراضي المفقودة، ولهذا فإنها تعبىء السكان داخل حدود دولها. هكذا تحددت أهداف حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، والمحاولات السورية لاستعادة الجولان، أو شن الحرب ضد إيران من قبل صدام حسين. أما الظاهرة الأكثر دلالة، فهي تدهور العلاقات بين بغداد ودمشق في ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، ومرة أخرى بعد الحدث القصير للاندماج الفاشل بين الدولتين البعثيتين من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ حتى تموز/يوليو ١٩٧٩. ولا يتعلق الأمر بالمصالح المتنافسة للقطرين سواء بالنسبة للنفط وتجارة الترانزيت أو باقتسام مياه الفرات، فعملية توحيد جناحي حزب البعث والقوات المسلحة في قطرين من أقطار الوطن العربي تمثل أيضاً مسرحاً للقيادة في كل قطر: على أعضاء القيادة القومية في دمشق أن يستسلموا لقيادة ميشيل عفلق التاريخية ببغداد، في حين كان يجب على الميليشيات أن تخضع لسلطة الجيش النظامي الموحد. هذه العملية سرعان ما بدت كتهديد لهيمنة العسكريين في كل من القطرين: ولهذا كان يجب تجنبها، حيث كشف النقاب عن مؤامرة في بغداد، الأمر الذي وضع نهاية للمفاوضات.

هل نجحت مصر والجزائر باستخدام الجيش كقاعدة للتماسك الوطني؟ هل استطاع العرب التخلص من التناقض فيما بين هويتهم العربية وهوية القطر ـ الدولة، ووجدوا طريقهم من خلال تناقض مرجعيات الشرعية؟ ان خيار أنور السادات عندما بادر بحرب تشرين الأول/اكتوبر، أو بفتح مفاوضات السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٧ يمكن أن يؤخذا كمؤشر لتعاظم الهيمنة في المجتمع المصري والتماسك القوي بجيش البلاد، وقدرته على تمثيل كل الفئات في القطر، سواء كانت في الريف أو في المدن، أو على المستوى الوطني(٤٦). مع ذلك، فإن الانقلاب الفاشل في اكتوبر ١٩٧٢، ومحاولة التكفير والهجرة في نيسان/ابريل ١٩٧٤ التي انخرط فيها طلاب الأكاديمية العسكرية، واغتيال السادات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ في اللحظة التي كان يترأس فيها الاحتفال العسكري السنوي لمناسبة حرب اكتوبر، وتحدّي هذا التماسك المدعوم بافتضاح وجود العناصر الإسلامية المريبة داخل القوات المسلحة.

في الجزائر، فإن سياسة العقيد بومدين(٤٧) التي استأنفها العقيد بن جديد استهدفت

= East,» in: Kelleher, *Political Military Systems: Comparative Perspectives*, p. 55.

(٤٥) Hurewitz, *Middle Eastern Politics: The Military Dimension*, p. 423.

(٤٦) Panayiotis J. Vatikiotis, *The Egyptian Army in Politics: Pattern for New Nations?* (Bloomington: Indiana University Press, 1961), pp. 44-48.

(٤٧) J. Criscuolo, *Armée et nation dans les discours du colonel Boumédiene* (Montpellier: Université P. Valéry, 1975), p. 206.

بوضوح دعم تماسك الجيش وقابلياته من أجل تحويله الى قوة محترفة، وكذلك لاستخدامه كجهاز مركزي في عملية بناء الدولة وحمايتها. في الواقع، فإن وحدة وهيمنة الدولة الجزائرية هما أقل تعرضاً للخطر في صراع الحدود مع المغرب أو بالانتفاضات القصيرة بمناطق البربر، من الانقسامات العائلية والاقليمية التي مزقت القيادة السياسية والاقتصادية إلى مجموعات منقسمة، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة وجدة التي سيطرت على الدولة عهد بومدين. وبالطبع لا يمكن مقارنة المجتمع الجزائري بالتنوع الفسيفسائي في الشرق العربي، لكن انقساماته الاجتماعية هددت استقرار البلاد حيثما اخترقت القوات المسلحة أو اذا ما نقلها ضباط الجيش الى الإدارة أو الى الحزب والدولة، أو إلى قطاع الأعمال الخاص. أمّا الصراعات المدنية فإنها تتحول الى تدخلات عسكرية مفتوحة: فعلى الرغم من شح المعلومات عن الانقلاب الفاشل ضد الشاذلي بن جديد في تموز/يوليو ١٩٧٩، الذي شارك فيه ضباط من مراتب عالية مع مدنيين يحتلون مراكز مرموقة، فإنه يرمز إلى توسيع الانقسامات والمنافسات داخل المجتمع المدني الى قيادة الجيش.

من المفيد مقارنة الجزائر بالعراق فيما يتعلق بموقف القوات المسلحة تجاه الهوية الوطنية وعملية بناء الدولة كما بعلاقاتها مع مختلف أقسام المجتمع. ففي الوقت الذي أصبحت فيه القوات المسلحة العراقية منخرطة بالعديد من المهام والمسؤوليات المدنية، فإنها ظلت تعمل وبشكل رئيسي كمدافع عن سيادة الأرض والدولة. وبمواجهة التدخل الخارجي كالغزو الايراني للأراضي الوطنية أثناء حرب الخليج، نجح الجيش العراقي في المحافظة على تماسك قوي بالرغم من افتقاده الدوافع الروحية التي يتمتع بها المجاهدون والمجندون الإيرانيون. لقد ظهرت حالات من الهرب والتمرد، خصوصا بين الأكراد، لكن عموماً لم يظهر نزاع سواء بين المجندين أو على مستوى القيادة، أو بين العرب السنّة والشيعة. وفي آخر الأمر يستنتج المرء بأنه في حالة تهديد الهوية الوطنية، وبالرغم من طبيعة الحدود الاستعمارية المصطنعة، يلعب الجيش دوراً فعالاً كمحفز لسمو الصالح العام. مثل هذا الاستنتاج قد ينطبق حتى على الجيش السوري، مهما بدا ذلك مدهشاً للوهلة الأولى. في حزيران/يونيو ١٩٨٢ وبمواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان، حارب الضباط السنّة والعلويون دونما حدود في جبال الشوف ووادي البقاع. وفي الوقت الذي سرعان ما خسرت فيه القوات الجوية المعركة كما على المسرح الديبلوماسي(٤٨) فالوحدات المدرعة والمشاة ظلت راسخة في مقاومتها الباسلة وبالإجماع الذي اعتبر في سوريا قضية وطنية (سورية).

بيد أن هذا التماسك بوجه التدخل الخارجي لم يمنع القوات المسلحة العراقية من إمساكها بالصراع الطائفي والاختلاف الايديولوجي المدني. فالتاريخ العراقي الحديث يعرض سجلاً طويلاً للصراع واستبعاد وتغيير القيادة داخل الجيش والقيادة السياسية(٤٩). عموماً، فإن

---

(٤٨) Z. Schiff, *Israel's Lebanon War* (New York: Simon and Schuster, 1984).

(٤٩) في عام ١٩٧٠، اغتيل سراً حردان التكريتي بعد معارضته لتدخل بلاده الى جانب الفلسطينيين في =

إدارة البعث المحكمة للجيش والأمن ومن قبل مجموعة صغيرة ذات أصول من مناطق تكريت السنّية توضح مدى اختراق الانقسامات المدنية لدكتاتورية الجيش، واختلال السلطة لم يأت كثيراً من التوزيع الاقليمي غير المتوازن للمراكز الرئيسية بقدر تأثير العلاقات العائلية والعشائرية على صعيد اقتصاد الدولة، وأخيراً لطبيعة طبقاتها.

من بين كل الأمثلة للجيش المهيمن والمنخرط بعملية التمدين، فإن المثال الأكثر وضوحاً هو الوضع السوري، فقبل الاستقلال، كان الجنود والضباط يصنفون حسب خطوط طائفية. استهدف الاحتلال الفرنسي إبعاد العرب السنّة بسبب توجهاتهم القومية، على الرغم من كونهم يمثلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان، واعتمد على الأقليات الدينية والإثنية. بعد الاستقلال، فتح الجيش للجميع، لكن الجيل الجديد من الضباط اصبحوا مجندين ومنظمين من قبل الأحزاب السياسية التي كانت تتنافس آنذاك على قيادة الجمهورية الفتية: البعث، الشيوعية، الإخوان المسلمين، والحزب القومي الاجتماعي(٥٠).

إن تجسيد الصراعات السياسية المدنية داخل الجيش والفشل بتنظيمه بفعالية أديا سنة ١٩٤٩ إلى انتقال قيادة سلطة الدولة من القيادة المدنية الى الجيش. لكن ما إن ساد الضباط البعثيون على منافسيهم من الأحزاب التقدمية الأخرى في تموز/يوليو ١٩٦٣، وبالرغم من كونهم جماعة غير متجانسة ومتماسكة، الا أنهم دعوا بالاجماع للاشتراكية والوحدة العربية. وعكست انقساماتهم وصراعاتهم الداخلية الاختلافات الإقليمية والطائفية الفسيفسائية لسوريا.

إن الجيش الذي يخصص الكثير من قوته وفعالياته للضغائن الداخلية لن تكون له القدرة، مثل جيوش البلدان الأكثر تجانساً كمصر والجزائر، لإنجاز مهمته بحراسة السلطة وللوقوف من أجل الوحدة الوطنية. لقد دخل الضباط السوريون السياسة في الخمسينات والستينات. وما أن يكونوا في السلطة، فإنهم لا يستطيعون التخلص من الانخراط بالعلاقات المدنية والمساومات من أجل حماية نفوذهم للمصالح المادية والرمزية للدولة. لقد أجبروا على الاعتماد، وبشكل خطير، على الوحدات شبه العسكرية من أجل ادارة تلك القطاعات من السكان المدنيين الذين لم يندمجوا بصفقاتهم السياسية(٥١). وهكذا، وبغض النظر عن المأساة

= الأردن. في عام ١٩٧٣، اهتز الجيش بمحاولة ناظم كزاز. انظر:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers,* pp. 1093-1094.

وقبل عام من صعود صدام حسين الى السلطة في تموز/يوليو ١٩٧٩، جرى إعدام ٣٩ ضابطاً في بغداد بتهمة اعادة تنظيم خلايا شيوعية في الجيش.

(٥٠) في هذا الوقت بالذات تسرب الإخوان المسلمون المصريون الى الجيش. انظر:

Richard P. Mitchell, *The Society of the Muslim Brothers,* Middle Eastern Monographs, no. 9 (London: Oxford University Press, 1969).

(٥١) Janowitz, *Military Institutions and Coercion in the Developing Nations,* pp. 45-46.

التي جرى التطرق لها سابقاً، سقطت كل نواحي الحياة العامة السورية تحت إشراف الجيش الذي أصبح الواسطة الضرورية بين الدولة والشعب ومن أجل أي نوع من الإجراءات العامة، وبهذه الكيفية استأصلوا المجتمع المدني الذي يريدونه ليتقولب على أساس معاييرهم(٥٢).

في الوقت الذي يقف فيه الجيش بمصر والجزائر لحماية وحدة الدولة وليساهم ببناء الهوية الوطنية من خلال المؤسسات الحكومية والسياسية، فإنه كان قادراً على إسكات انقساماته الداخلية. إلا أن في المجتمعات المتعددة كما في سوريا والعراق بدرجة أقل، تكون هيمنة القوات المسلحة على الحكومة بعيدة عن حيازة أثر التوحيد والدعم وبعث المؤسسات الديمقراطية. بالأحرى إنها تجمد النقاشات السياسية وتحولها الى صراع بين الزمر، التي لا يمكن معالجتها الا بالوسائل القهرية. وهكذا فإنها مصدر للقسوة والاضطهاد.

٣ ـ الجيش والتنمية الاقتصادية

من بين الأهداف المركزية للأنظمة العسكرية العربية ومن بين تبريراتها الرئيسية لاستخدام القوة مع شعوبها كان هدف تسريع التنمية الاقتصادية بأقطارها. وفي حركة تستلهم التجربة الكمالية بتركيا، عزم العسكريون على البدء بعملية التصنيع المكثف من خلال المشاريع العامة ومن أجل استبعاد النخب القديمة، خصوصاً البرجوازية الصناعية المدنية التي سيطرت على الاقتصاد المصري لعقود عديدة وتنامت في سوريا في الخمسينات، والتي كانت حاضرة حتى في العراق. لهذا الغرض، سيكون على الدولة أن تصبح العنصر الرئيسي الوحيد تقريباً للقرارات الاقتصادية، من خلال سلسلة من المصادرات والتأميمات التي ستعطيها الوسائل الاقتصادية والقانونية الضرورية.

إذا ما انصب الاهتمام من هذه الناحية على الجيش، فإن مثل هذا المشروع ينطوي على نتيجتين ينبغي مناقشتهما وبالارتباط مع أوضاع البلدان الأربعة. أولاً، قدرة القوات المسلحة على تحقيق التنمية الوطنية من خلال عملية التجديد الداخلي ومن خلال التعاون مع النخب المدنية. وثانياً، قابليتها على تحرير نفسها من أصولها الاجتماعية، عندما تصبح جماعة مهيمنة بالسلطة، وبالتالي ضمان الاستقلال الذاتي للدولة.

ينبغي وضع هذا الايضاح المثير منذ البداية: إن العسكريين في الوطن العربي هم مبذّرو الميزانية. فمنذ توسع الحرب مع ايران، ارتفعت نفقات الجيش العراقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الجدول رقم (٣))، وسوريا قريبة من ذلك. والتغاير الذي جرى

(٥٢) يظهر الحضور الساحق للجيش في الحياة اليومية السورية من خلال الأفلام السينمائية الحديثة من «الحدود» والفيلم الجميل للمحم «أحلام المدينة» الى الروايات مثل: ن. سليمان، المسلّة (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠)، حيث يقع ابطال هذه الرواية الشباب والمنتمون الى الأحزاب السياسية، كالحزب الشيوعي، المجاميع الناصرية، ومن المقاومة الفلسطينية، وحتى البعث الرسمي، تحت ضغط وادارة شبكة المخابرات باستمرار.

جدول رقم (٣)
الناتج المحلّي الإجمالي والميزانية العسكرية، ١٩٨٢
(بملايين الدولارات)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي	الدفاع	النسبة المئوية
الأردن	٣,٨٣١	٥٤٢	١٤,٢١
الجزائر	٤٣,٥٨٤	٨٤٧	١,٩٤
السعودية	١٥٣,٠٩٩	٢١,٩٥٢	١٤,٣٣
سوريا	١٨,٤٦٧	٣,٢١٠	١٧,٣٨
العراق	٤٣,٦٠٠	٨,٠٤٣	٢٣,٢٥
ليبيا	٢٨,٥٢٠	٧٠٩	٢,٥٠
مصر	٢٩,١٤١	٢,٤٩٥	٨,٥٦
المغرب	١٤,٦٩٧	١,٣٢٨	٩,٠٣

المصدر: International Institute for Strategic Studies, Ibid.

التطرق له سابقاً بين هذين النظامين من ناحية، والأنظمة البيروقراطية بقيادة الجيش من ناحية ثانية، يبدو واضحاً مرة أخرى: تخصص مصر ٨,٥٦ بالمائة فقط من ناتجها المحلي الاجمالي للدفاع الوطني، فيما تحافظ الجزائر على مستوى أقل. والسؤال هو كيف يمكن للنفقات الكبيرة على الأدوات والتجهيزات المخصصة للتدمير أن يكون لها أثر بناء على اقتصادات هذه الأقطار؟ والجواب يتطلب الأخذ بعين الاعتبار الاستخدامات البديلة التي كان ينبغي أن تتحقق لمصادر التمويل هذه. لكن مصر ومنذ معاهدة السلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩ لم تعدل سياسة استثماراتها العامة ولا أسبقياتها الاقتصادية. وغالباً ما افترض بأن الجيش يخدم كأساس تدريبي للمهارات الفنية والإدارية. فالآلاف من الشباب سواء من كان منتمياً منهم للجيش المحترف أو لواجب التجنيد يحتكون بالتكنولوجيا الحديثة والادارة العقلانية: المهارات العادية ولكن المفيدة، كقيادة السيارات يتعلمها المئات من العراقيين سنوياً في الثكنات. في دمشق يقدم الجيش أسبوعياً وبانتظام عرضاً للأحداث يستمر فيه تمجيد الأنواع المختلفة للتعليم المهني والتقني التي تقدم من قبل الجيش للمجندين. لكن هذه التأكيدات الموثوقة قابلة للنقاش، لأن الحقيقة هي كون الكثير من الأسلحة تستورد وتستعمل ببساطة نسبياً[٥٣]، ولهذا فالتدريب العسكري لا يعطي في جوهره نوعاً من التكوين الذي

---

(٥٣) زكي مراد، «حول الامكانيات الثورية للجيوش في ثورة التحرر الوطني،» الطليعة، السنة ٢، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦)، ص ٤٦.

يكـون مفيداً فيـما بعد لـلإدارة الصناعيـة أو المكننة الـزراعية. الى جـانب ذلك، فـالأخـلاق العسكرية الصارمة والنمط التسلطي باتخاذ القرار يقلل من قدرة الجنود على التكيف مع تطور مجتمعهم. هذا في الوقت الذي تتخذ فيه الخيارات بحقل الإدارة والتكنولوجيا المدنية لتتـوافق مـع المتطلبـات الاجتماعيـة المعقدة التي لا يمكن أن تستفيـد من الاسترخـاء لـلأثـر السيـاسي العسكري وإشرافه(٥٤). إن تدني مستوى كفاءة التعليم العسكري تظهره حقيقة أن العديد من الشباب المصريين والجزائريين عندما يتركـون الجيش لا يواجهـون سوى البـطالة، فيـما يهاجـر السوريون الى الخليج عندما يكونون قد اكتسبوا المهارات والمعرفة المفيدة.

لا بد من التذكير بأنه في هذه الحكومات الأربـع، كما في أغلب بلدان الـوطن العربي، يكـون الجيش عالمـاً مختلفاً بسريـة تشغيله، وأنماط معـايير عمله، وتحسـين مستقراتـه ومختلف مزاياه الاقتصادية.

في الوقت الذي يجري التأكيـد فيه عـلى الثبات والـتراتب وقيادة قـواتهم بإحكـام، هل بمقدور الضباط أن يصبحوا جزءاً من عملية التنمية الدينامية لاقتصاد بلدانهم؟ ينبغي أولاً ألاّ يبالغ بعـددهم وأثرهم في الحقـل المدني: فبـالرغم من أن عـددهم غير متـوفر في كـل الأقطار العربية، يبدو أن الضباط لا يحتلون العديد من المـراكز الإداريـة والفنية، وهم لا يؤلفـون الا جـزءاً من تلك النخب التي اصطلح عـلى تسميتها بـ «الاسـتراتيجية» في عمليـة التنميـة. في مصر، عـلى سبيـل المثـال، لم تكن أهميـة العسكـريـين بنسبـة كبـيرة جـداً، وسرعـان مـا انخفضت(٥٥). وفي قمة التأثـير العسكري بـالاقتصاد المصري والسلطة خـلال ١٩٦٧، بلغت نسبة الضباط ٢ بالمائة من ١٨٠٠ موظف مدني من ذوي المستوى العالي. إن التأمـل بالـوضع السـوري والنخب البيروقـراطية يلقي الضـوء على دور العسكـريين: حينـما يدخلون المـراكـز المـدنية، فـإنهم يتمسكون بـالمسؤولية السيـاسية أكـثر منهم بالـوظائف الفنيـة، إنهم يقودون، يقررون، ينظمون، وحتى يحافظون على النظام، مع تأكيد خاص على التنـظيم والبث التراتبي للقيم الثـورية. والثنـائية التي تـوحي بها دراسـة (Entelis) حول النخبـة الجـزائـريـة والحكم التكنـوقراطي، والسلطة العسكـرية، تشـير الى العسكريـين الذين يسـاهمون بتحسـين عمـل اقتصاد الدولة. برغـم ذلك فالضباط يدخلون الادارة المـدنية والـوظائف الحكـومية والمشـاريع العامة والشركات الخاصة بمهاراتهم الادارية والمهنية، بيـد أن تأثيـرهم أدى الى دوام التدخـل المعقد وغالباً الى بيروقراطية غير فعالة.

بسبب التنـامي المثير للجيـوش العربيـة وتعدد متـطلباتهـا، تحـولت مؤخـراً الى عنـاصر

---

(٥٤) R. Owen, «The Political Environment for Development,» in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of a Society* (London: Croom Helm; Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1983), p. 144.

(٥٥) انظر: المصدر نفسه، و Nazih Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca, Press, 1980), p. 248.

اقتصادية منتجة، وهكذا دخلت كمشارك رئيسي في عالم الصناعة، والخدمات الدولية والمحلية، والشركات التجارية. وأصبحت مساهمة الجيش المصري بصناعة البلاد ومشاريع البناء موضوعاً للتعليق والنقد بالصحافة الوطنية، نظراً لنموها السريع وحجم تمويلها المثير. لا يقوم الضباط بتنسيق الفروع الحكومية وحسب، بل إنهم يقودون الصناعات ومشاريع الأشغال العامة، ويديرون حتى الاصلاح الزراعي. ولم ينشر أي مسح حول مساهمتهم الاقتصادية عموماً، لكن التطور الكثيف لصناعاتهم العسكرية بمشاريع كبيرة في صقر وأبو زعبل، يعطي مؤشراً واضحاً لتزايد وتعدد الانتاج الاقتصادي للجيش المصري.

من جانبهم، فالعسكريون الجزائريون لم يظهروا على الخطوط الأمامية لجبهة الأعمال، ربما بسبب المشاريع الحكومية الكبيرة مثل سوناتراك (Sonatrach) وتوابعها والمحصنة من أي تحدٍّ، كما أن القطاع الخاص لا يزال صغيراً وغير مستقر. بيد أن الصناعات العسكرية وتجهيزاتها، هي كثيفة ومنتجة وتحت ادارة العسكريين. في العراق وسوريا بدأت هذه الصناعات فعالياتها بإنتاج التجهيزات العسكرية كالمعدات والبدلات النظامية. فيما بعد تخصصت بالسلع الصناعية التي تتطلب مهارات خاصة ومستوردات تكنولوجية، وسرعان ما وسعت من مدى فعالياتها لانتاج العديد من سلع الاستهلاك مثل تجهيزات التشييد وقوالب الشبابيك الألمنيوم، وحتى تعبئة المياه المعدنية. ومن هناك اتجهت نحو الأشغال العامة، كشق الطرق وبناء المساكن وحقول الدواجن، وحتى زراعة الآف الفدادين من الأراضي الحكومية، والمروية حديثاً على جانبي الفرات. وأخذ المسؤولون عنها يديرون امبراطوريات اقتصادية، تستخدم عشرات الآلاف من المدنيين ويدفعون لهم أفضل ما يدفعه القطاع الخاص. كما أن الضباط يحتلون دوراً ناجحاً بالنمو الاقتصادي للبلاد، خصوصاً بقيادتهم الوحدات الانتاجية الأكثر تقدماً في التكنولوجيا.

وعند تقويم أثر القطاع المدار عسكرياً من الاقتصاد الوطني، فبرغم النجاح الاقتصادي، فإن تأثيره على المشاريع المماثلة والمتزامنة معها يبدو قابلاً للنقاش. إن المشاريع العسكرية لا تنتهك القوانين العامة الحكومية وحسب، بالتهرب من القيود الاجتماعية والنقدية التي تثقل كاهل الشركات الأخرى، بل ان العسكريين غالباً لا يلتزمون بقوانين العمل ولا يخضعون لقيود الاستيراد ولا حتى بالقواعد المالية في سوق العملة.

عموماً، عندما يستولي الجيش الثوري على قيادة الدولة ويعلن أهدافه الطموحة، يميل لتأسيس ادارته على المنطق السياسي بدلاً من المنطق الاقتصادي. لقد دعا كل من الدستور الوطني المصري عام ١٩٦٢ وفيما بعد «المنطلقات النظرية» البعثية[٥٦] في اكتوبر ١٩٦٣ إلغاء

---

(٥٦) بعض المنطلقات النظرية هي وثيقة أقرت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٣ في المؤتمر السادس للبعث في الوقت الذي كان فيه البعثيون في السلطة في دمشق وفي بغداد. وهي لا تزال الوثيقة الأساسية بالنسبة الى الفرعين.

النظام الإقطاعي باعتباره الأسبقية الثورية الأولى. وقررت القيادات الجديدة الابتعاد عن البرجوازية الاستغلالية القديمة. ثانياً، وفقط ثانياً، برزت ضرورة تعزيز التصنيع المعوض عن الاستيراد بقيادة الدولة. إن تقصي عملية صنع القرار في القضايا الهامة كتأميم الشركات الصناعية والتجارية في سوريا أو في الجزائر غالبا ما توحي بأن القرار قد اتخذ كرد فعل تجاه الأحداث اقليمية أو محلية، كتحدي عبد الناصر للبعث السوري، أو العداء بين الجزائر وباريس، أو حتى التنافس الداخلي بين القيادات العسكرية. وبالرغم من الاهتمام بقضايا اقتصادية، فاستجابة الضباط تكون أساساً لضرورات ايديولوجية لأنهم يستهدفون فرض النظام الجديد على مجتمعاتهم. الى جانب هذا، فإنهم يسعون إلى مصالح شخصية وعائلية وعشائرية، وعندما يهتمون بالشؤون العامة غالباً ما يذعنون للاستراتيجيات الفردية.

إن العديد من المشاريع الصناعية الحكومية المستحدثة والموسعة في سوريا تعتمد أقل على المتطلبات المحلية والوطنية من مقدار النفقات المتاحة. إنها تعتمد قبل كل شيء على هوية الفرقاء المشاركين. فضلاً عن ذلك فإن دور «النخبة الاستراتيجية» بتطوير القطاع العام، وخصوصاً الضباط الذين يتمسكون بالوظائف المدنية، يكمن بتوزيع المنافع لمختلف العمليات الحكومية. وتنتقد الصحف السورية(٥٧) بانتظام هؤلاء الأتباع الضعفاء أو الأقوياء وتصمهم باسم البرجوازية الطفيلية.

كانت المحسوبية مظهراً من مظاهر السياسة السورية منذ زمن بعيد قبل الثورة. وظلت كذلك بعد إقامة النظام العسكري وخصوصاً مع «الانفراج» والليبرالية الاقتصادية. ولكونه يتحمل مسؤولية حماية الأمن الخارجي للدولة، وسّع الجيش سلطته لتشمل الاشراف على تجارة القطر الخارجية وفرض الضرائب على كل السلع والتجهيزات المستوردة في كل المراكز الجمركية. الا أن ذلك لم يمنع قيام شبكات التهريب عبر الحدود اللبنانية ـ التركية(٥٨) التي توفر مداخيل كبيرة. في تموز/يوليو ١٩٨٤ أدان الفريق الأسد رسمياً هذه الممارسات وأمر بإعادة السيطرة النظامية على التجارة بالحدود اللبنانية واعتقال عدد من صغار الضباط، الى جانب الحصر العام للمتاجرة بمواد التشييد. وأخيراً، عندما اعتقل الضابط الكبير اللواء ابراهيم سلامة في دمشق(٥٩)، كان نائب وزير الداخلية في مصر يحاكم في أيار/مايو ١٩٨٣ بحملة مشابهة ضد الفساد، بيد أن الأساس الاقتصادي للسلطة العسكرية ظلّ دون مساس.

هذا الربح غير القانوني والمساوىء المخزية التي قامت بها النخب العسكرية

---

(٥٧) في صحف الحزب كـ: البعث والثورة وتشرين وغالباً في صحيفة النقابات الاسبوعية: كفاح العمال الاشتراكي.

(٥٨) استناداً الى سادوفسكي، حوالى ٧٠ بالمائة من الاستيرادات السنوية السورية التي تقدر قيمتها من مليار الى مليار ونصف من الدولارات يجري تهريبها من لبنان.

انـظر: Yahya M. Sadowski. «Cadres, Guns and Money: The Eighth Regional Congress of the Syrian Ba'th,» *Merip Reports*, vol. 15, no. 6 (July-August 1985), p. 6.

(٥٩) *Le Monde* (14 aout 1984).

(والتكنوقراطية) لم تصل في الجزائر الى الأهمية نفسها التي اتخذتها في غيرها. هل هذا الاختلاف يسمح للتفريق بين «دول الانتاج» و«دول التوزيع» حين يراهن على أثر العسكريين في اقتصاد البلاد؟ لا شيء غير قابل للتساؤل: ففي العراق، حيث تحولت الدولة الى مالك الدخل بامتياز في منتصف السبعينات، لم تشهد البلاد الاختلالات والمراوغات رغم أن كلف الانتاج الصناعي كانت عموماً أعلى بحوالى ٥٠ بالمائة من الغرب. والايضاح الأكثر إقناعاً يكمن بالتوازن فيما بين نخب التكنوقراطيين والعسكريين الذين يحتلون مراكز الدولة الرئيسية. في الجزائر وفي مصر أيضاً، نجح التكنوقراطيون باحتواء الضباط ليقتصر دورهم على أعداء السلطة، الى جانب السيطرة على سيرورات اتخاذ القرار. مثل هذا التوازن يمكن أن ينطبق على العراق حتى حرب الخليج التي انشغل بها الجيش على مسرح الجبهة. على عكس ذلك، فالقوات المسلحة السورية حافظت دائماً بقبضتها القوية على السلطة المدنية.

لقد نجح نظام الرئيس الأسد بالاستراتيجية الاستثنائية بتحويل السياسة الاقليمية الى مصدر للدخل المالي. فالقمم العربية التي انعقدت بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر منحت سوريا مساعدة مالية سنوية من دول الخليج النفطية. هذا التخصيص قد تقرر من أجل ضمان الجهود العسكرية لمواجهة اسرائيل، وقد زيدت هذه المبالغ الى حوالى ملياري دولار سنوياً في مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٩ بعد الارتداد المصري. في بعض السنوات، كان المبلغ الذي يتسلمه النظام السوري يمثل نصف ميزانية الدولة السنوية، وسرعان ما أصبحت هذه المبالغ أساسية وتضاهي مستوى الانفاق في البلاد. وكان هدفها الأساسي السماح لسوريا لأن تحصل على التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل على الجبهة الشرقية، ولكنها سرعان ما أخذت تعتمد على العلاقات بين سوريا والحكومات الأخرى في الشرق العربي: في ١٩٧٦، قطعت البلدان النفطية مساعداتها بقسوة احتجاجاً على دمشق لتدخلها العسكري بلبنان. ومرة أخرى عام ١٩٨٣ بسبب المواجهة السورية مع منظمة التحرير الفلسطينية بالبقاع وحول طرابلس. في الوقت نفسه أصبح المسؤولون البعثيون ماهرين باللعب في الصراعات السياسية والعسكرية على حدودهم، مع العراق في ١٩٧٩ و ١٩٨٥، مع الأردن ١٩٨١ وحتى في لبنان. وكل أزمة هيأت للنظام السوري الاستفادة من حماته الماليين العرب والحصول على مساعدة جديدة لمكافأة التطويع السياسي. ولأن التخصيص يأتي من الخارج، ولأن قسماً منه يسلم مباشرة، فإنه لا يخضع للاشراف الحكومي الرسمي.

في كل من الأقطار الأربعة، يقاوم أعضاء النخبة الحاكمة تدخل الجيش باقتصاد البلاد وتفاوت منجزات النظام. وهم يؤكدون ضرورة استعادة الشعبية بالخضوع للأخلاق الاشتراكية في اعادة التوزيع. وتأتي هذه المطالب والنقد من المدنيين، اعضاء الحزب الذين استلهموا الثورة ببداياتها: البعثين في سوريا والعراق، أعضاء جبهة التحرير الجزائرية، أو الاتحاد الاشتراكي بمصر. إن توسيع وتنظيم عملية التوزيع التي يطالب بها المدنيون هما لصالح الموظفين والعمال الماهرين والفلاحين، ويعززان من عملية التكوين الطبقي. بدلاً من ذلك، تختار الأنظمة العسكرية السلطوية دعم رأسمالية الدولة بربط القطاع الحكومي بالقطاع

الخاص الذي ازدهر مجدداً. استلهم هذا الخيار بقوة من تطور توازن القوى الدولية في الإقليم بعد ١٩٧٣، وتعزز بتعاظم الأموال التي وفرتها الطفرة النفطية في ١٩٧٣ و ١٩٧٩. وعلى المستوى الداخلي كان ذلك يعني اغتراب القادة عن أصولهم الطبقية وبدلاً عن ذلك، تحالفوا مع رجال الأعمال البرجوازيين.

في الواقع، أتاحت مرحلة الانفتاح فرصاً عظيمة للمقاولين من القطاع الخاص كي يزيدوا من حصتهم من الدخل القومي، في التجارة الخارجية والداخلية وفي الاسكان وفي انتاج سلع الاستهلاك وحتى في الزراعة. إن تعاونهم مع العسكريين في السلطة قد اتاح لهم الحصول على الرخص والقروض والمواد الأولية، سوية مع الضباط تقاسموا المضاربات وتوثقت أخيراً علاقاتهم الاقتصادية من خلال استراتيجيات الازدواج.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الفئات المنخرطة مع العسكريين في السلطة ليست «الطبقة الوسطى الجديدة» التي ينتسب إليها الضباط أنفسهم ويتزودون منها بالأعضاء الجدد، بل هي ائتلاف الملاكين القدماء والجدد ومن التجار والمقاولين. وبالنظر الى طبيعة العلاقات الشخصية والعائلية والطائفية للقيادة العسكرية، فإنهم غير قادرين على أن يكونوا خميرة لطبقة اجتماعية طبقة الانفتاح ـ التي قد تكون قاعدة لسلطتهم. على عكس ذلك، فإن استراتيجية الضباط هي إثارة فصائلهم المتعددة بعضها ضد البعض الآخر، ولوضعهم بمواجهة جمهور أنصار الدولة كي يحتفظوا بالسلطة. وحتى الآن، نجحت الأنظمة العسكرية في البقاء متحررة من الهيمنة الطبقية. لكن في المدى البعيد ستعزز استراتيجيتهم مصالح البرجوازية العليا، في الوقت الذي تضعف فيه عملية بناء الدولة.

غالب هذه الميزات الموصوفة هنا حول تدخل الجيش في السياسة عند العرب، ينبغي ألا تعتبر خاصة بالوطن العربي. في الواقع، لا يوجد أي مجتمع (شرقي) منذور لحكم الاستبداد العسكري الغريب عن الجماهير. حري بهذه الميزات أن تكون عامة لكل الأقطار المختلفة، المكبلة بالتبعية الاقتصادية والمعاقة بضعف المؤسسات. في مثل هذه الحالات، يؤدي تدخل القوات المسلحة الى استقرار مؤقت يمكن أن يكون ايجابياً، لكنه يعوق في الواقع اقامة المؤسسات المنتظمة للحوار والتقرير. وبسبب الاضطهاد العسكري يبدو أن خيار الحياة السياسية المعتلة يقوم على التكافلات الأولية واللجوء للايمان الديني. من جهة النظرة هذه، فنوع استجابة العرب العشائرية والأصولية الدينية التي تمهد لقمع المجتمع المدني من قبل السلطة القهرية، لا يختلف عن العديد من الاستجابات في افريقيا وأمريكا الجنوبية وحتى الجنوب الشرقي لأوروبا.

إن تاريخ المنطقة ذاته يعطي لتدخل القوات المسلحة في السياسة سماته الخاصة، هو ربما يوضح تحول الانقلاب الثوري الى نظام عسكري سلطوي راسخ، فالضباط يسيئون استعمال القهر تجاه المجتمع الذي استهدفوا تغييره، ويستولون على اقتصاد البلاد. إن أغلب البلدان العربية وجدت حديثاً باستثناء مصر، التي تتمتع بأفضل تاريخ للمؤسسات المدنية.

فأغلبها عانت من الاستعمار ولا تزال مغتاظة لاستمرار الحرب مع اسرائيل، هذا الأمر الذي هو بالتأكيد مركزي بالنسبة لتحليل النظام السوري. إن التغيرات السريعة والهشة باقتصاداتها والناتجة عن الثروة النفطية، أوهمت قادتها للشعور بقوة مفرطة ـ وهذا ما دفع بالعراق للمواجهة العسكرية وإعاقة عملية تمدينه. وأخيراً، كان على الحكام موازنة حركة التحديث واحلال الديمقراطية مع الحفاظ على ثقافة وقيم مجتمعهم، فالخطوات الجزائرية البطيئة نحو المأسسة توضح صعوبة مثل هذه التجربة. على كل حال، فإن تنامي الجماهير وتواصل الضغط للتغيير الاجتماعي في الوطن العربي هما مسألة لا يمكن أن يوفر لها الحاكم العسكري حلاً سياسياً ما لم تجعل من تواصل وجودها أمراً غير ضروري.

الفصل التاسع عشر

المعارضة كدعامة للدولة

وليم زارتمان(*)

إذا أردنا أن نشرح أسباب بقاء الدولة العربية فيجب علينا معالجة مشكلة المعارضة[1]. وبما أن من الممكن أن يفترض في نوع ما من المعارضة أن يكون شرطاً طبيعياً لأي نظام سياسي، فإن غياب المعارضة في السياسة العربية يقدم تفسيراً لبقاء الدولة وشرطاً يجب تفسيره معاً وفي الوقت ذاته. أما المعارضة الطاغية والمستمرة بإصرارها فهي تشير الى وجود دولة ضعيفة. إن الحياة السياسية بجميع أنواعها تمضي في سبيلها ما بين هذين النمطين المتطرفين من المعارضة. والأنظمة الاستبدادية تهدف الى تصفية جميع أنواع المعارضة ولكنها لا تنجح في ذلك أبداً لأمد طويل. أما المعارضة الطاغية فتحمل سبب خرابها لأنها اذا نجحت فإنها تصبح الحكومة وتنتقل الآراء الضعيفة الى الأقلية المعارضة الجديدة. إن الانسجام الصرف والفوضوية البحتة لا يوجدان الا في المدى القصير، وهما من النتائج وليس من الشروط (أي من المتغيرات الاتكالية وليس من المتغيرات المستقلة). تتناول هذه الدراسة التحدي الاشكالي الخاص باستخدام المعارضة كمتغير مستقل لتفسير ديمومة الدولة العربية في السبعينات والثمانينات.

هذه الصورة تنطوي على افتراضات ضمنية قد تكون أقل قبولاً بشكل بديهي من الأفكار الأولية الآنفة الذكر. والظاهر أن أية حكومة تبتغي أن تنتقل من الأغلبية المعارضة في القطب الأقصى لتقترب الى أبعد حد ممكن من التأييد التام في القطب الآخر المضاد. والطرق المتبعة للقيام بذلك، من ناحية المفاهيم النظرية، هي طرق واضحة: فبوسع الحكومة أن تصفي المعارضة جسدياً، أو أن تزيل أسبابها وما تشكو منه، أو أن تختار من أعضائها للتعاون

(*) مدير برنامج افريقيا في جامعة جونز هوبكنز ـ واشنطن.

(١) من المقترحات المطروحة اتخاذ منظمة التحرير الفلسطينية موضوعاً مفيداً للدراسة في هذا الصدد. يلاحظ، من جهة أخرى، أن الدول العربية النفطية التي اغتنت فجأة بمصادفة ظهور النفط فيها لا تعتبر موضوعاً مفيداً لمثل هذه الدراسة.

معهم. ومع ذلك فإن من المستحيل بلوغ هذا الهدف بكليته، كما رأينا، وليس هذا فقط بل من المستحيل كذلك بلوغه حتى جزئيا. وقد بين كل من Downs[2] و Arrow[3] استحالة ارضاء أغلبية مطردة على مستوى «مسطح» من الناحية النظرية حين يكون هناك عدد من الاختلافات في المصالح والآراء. وهذا الأمر أكثر بروزاً في اطار الأحوال المتطورة حيث يكون من شأن طبيعة التغيير السياسي ـ الاجتماعي أن يدخل بعداً آخر يجعل من إقامة الاجتماع بين القطاعات التقليدية والعصرية أمراً غير عملي. سيكون هناك دائماً معارضة مهمة في كل مكان، ولا سيما في الأقطار المتطورة. وحتى اذا لجأت الحكومة الى التصفية الجسدية فإن المعارضة، كجنود هرقل، ستستمر بالظهور في أشكال وأمكنة جديدة.

والافتراض الضمني الآخر هو المفهوم الغربي في التناوب الديمقراطي بين الذين في الحكم والذين في المعارضة[4]. فالنظام السياسي إنما يتماسك بالجهود المتزنة الرصينة للذين في الحكم من أجل البقاء فيه وللذين خارج الحكم من أجل الدخول فيه، وكلا الطرفين يتبع القواعد السائدة لأن كلاً منهما له مصلحة في أن تضمن له فرصة العودة الى الحكم من خارجه. ولكن التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية. فالصفة السائدة للحكومة، في العقد ونصف العقد من السنين الأخيرة من السبعينات والثمانينات وهي موضوع بحثنا، هي وجود جماعة سياسية ـ اجتماعية واحدة وعدم وجود مجال للتناوب. وان المعارضة لا تشتت ولا تصفى ولا تشرك في الحكم؛ إنها تستخدم، وهي تنحو الى القبول بهذا الاستخدام، لسبب ما ليس هو توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة، سواء عن طريق الانتخاب أم غيره.

ربما يمكن الاستنتاج أن المعارضة في حالات كهذه ما هي الا ألعوبة بيد السلطة، ولكن هذا الاستنتاج غير مقنع. ومثل هذا التفسير يعطي أهل الحكم فضلاً أكثر مما ينبغي وللمعارضة فضلاً أقل مما ينبغي، ففي المعارضة عدد من السياسيين الشرفاء مما لا يمكن معه جعلها من الدمى الخادعة، وفي الحكومة قليل من الحكمة يمكنها من ممارسة لعبة الدمى بنجاح مطرد.

أما الحجة التي نطرحها هنا فهي أن فهم المعارضة إنما يكمن في المفاهيم الخاصة بالتكميلية في الأدوار. فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتابعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ الدولة. إن كل طرف منهما لا يستخدم الطرف

---

(٢) A. Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper and Row, 1957).

(٣) K. Arrow, *Social Choice and Individual Values* (New York: John Wiley, 1951).

(٤) R. Dahl, ed.: *Political Oppositions in Western Democracy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966); *Regimes and Opposition* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1973); B. Malennan, ed., *Political Opposition and Dissent* (New York: Dunellen, 1973), and G. Ionescu and I. de Madariaga, *Opposition* (London: Watts, 1968).

الآخر، ولكن كلاً منهما يخدم مصالح الآخر في أدائه الدور. وهكذا يمكن تفسير الاستقرار في الدولة العربية المعاصرة ليس فقط عن طريق تعامل الحكومة مع المعارضة بل كذلك عن طريق تعامل المعارضة مع نفسها ومع الحكومة. سنقوم بتقصي هذا المحور النظري في هذه الدراسة، متخذين من عدد من الدول المختلفة، وهي المغرب ومصر وتونس، حالات لدرس الموضوع(٥).

ولا ينبغي حصر المعارضة بالأحزاب السياسية، سواء أكانت معارضة مصرّحاً بها أم غير مصرح بها. ثمة أشكال إضافية تحتاج الى امعان النظر، ومنها الذي يأخذ بمذهب الوظيفي Corporatism والذي يأخذ بمذهب الانتفاع Functionalism. إن مجموعات الاشتراك ومجموعات الانتفاع تبدي معارضة في العالم العربي بالاضافة الى الأحزاب السياسية، وهي تبديها في الغالب بشكل أكثر فعالية من تلك الأحزاب. وفي الحالات التي لا يصرح بها لتشكيل أحزاب معارضة، أو يكون النظام السياسي مفتوحاً لأشكال تعددية، تكون جماعات الاشتراك في غالب الأحيان بمثابة من ينوب عن أحزاب المعارضة الرسمية أو بمثابة حالة انتقالية اليها. لذا ينبغي اسقاط الفرضية الأخرى بشأن المعارضة والمستمدة من تجربة عالم مختلف، وهي فرضية الشكل المتحزب القابل للتحديد، ينبغي اسقاطها من البحث ليكون الأمر واقعياً في العالم العربي. فالمعارضة فيه توجد من خلال سلسلة من الشكليات، اعتباراً من بعض الفئات الداخلية وغير الرسمية مروراً بالهيئات المنظمة التي تنوب مناب الأحزاب الرسمية حتى الحركات غير الرسمية داخل النظام السياسي الرسمي وخارجه. إن بعض هذه الأشكال تقع خارج نطاق هذه الدراسة لأن الفئات التي هي في داخل المجموعة الحاكمة لا تضع أمامنا الاشكاليات ذاتها، كما أنها لا تتمتع بالدور ذاته. فضلاً عن ذلك فإن المعارضة لا تأخذ الأهمية ذاتها ولا تقوم بالفعالية ذاتها، وهي في شكلها غير المنظم أو غير الرسمي. وفيما يلي سنأخذ بالاعتبار موقع المعارضة وفعاليتها لمجموعات المذهب الوظيفي، وكذلك للأحزاب، ولكن ذلك سيقتضي درجة ما من الشكلية التنظيمية بخصوص ما يستقصى من زاوية التكميلية في الأدوار.

إن التركيز على المنظمات الرسمية ينبغي ألا يحجب مسألة القاعدة الاجتماعية، وهي بالأهمية ذاتها. إن المنظمات لا تكون مهمة بمقدار الشيء الذي تمثله. بيد أن القاعدة الاجتماعية ما هي الا مقياس للواقع في هذا التحليل، وليست شرطاً له. وليس هناك ما يشير، على الأقل في الابتداء، الى أن التكميلية في الأدوار تتطلب مصادر اجتماعية معينة للمعارضة أو الى أن المصادر الاجتماعية تقوم بأي شيء سوى مجرد توفير أرضية للحكم ولوجود المنظمات الحاكمة والمعارضة. وبعض هذه المنظمات من النوعين تكون خاصة بشيء معين اجتماعياً فتمثل مجموعات اجتماعية بعينها أو أنشطة اجتماعية خاصة أو حتى طبقات اجتماعية محددة، في حين أن البعض الآخر من تلك المنظمات تكون عامة وذات تمثيل

---

(٥) انظر الهامش رقم (١).

عريض. بل إن بعضها يتنافس ليضم اليه الشريحة الاجتماعية ذاتها على أساس عقائدي أو اقليمي أو شخصي. يركز هذا البحث، خلافاً لغيره من التحليلات البنيوية، على الأساس السياسي، ويفترض أن البنية الاجتماعية في العالم العربي في السبعينات والثمانينات ليست هي المتغير الأساسي في التفسير والتوضيح.

وهذه الدراسة، كغيرها من التفسيرات البنيوية، تفترض أن الاستقرار ـ وهو الحالة التي تقتضي التفسير ـ إنما يوجد في نوع ما من التوازن، والذي نسميه التكميلية هنا. ومن المهم أن نشدد على أن الاستقرار غير مفترض سلفاً، إذ سينصب الاهتمام على عدم الاستقرار. إن الحالات التالية ستختبر وتبين، فيما نأمل، فائدة هذا المدخل.

أولاً: التعددية الموجهة توجيهاً خاصاً
ـ المغرب ـ

إن النظام السياسي في المغرب هو نظام سياسي مركزي، والكثير من السلطة فيه بيد الملك. والشخص المركزي فيه مشرب بشرعية تقليدية وعصرية معاً (اذا استعرنا مفاهيم فيبر)، ومشرب كذلك بجاذبية زعامة خاصة هي أقرب الى معناها الديني الأصلي منها الى محض صفة شخصية عابرة، والملك يوجه دعمه بواسطة رابطة صوفية يقوم على رعايتها لكي تترعرع بينه وبين شعبه، وبواسطة سيطرته على الصفوة السياسية. غير أن كلا هذين الأمرين يشوبها التعقيد لأن الحركة القومية شاركت كذلك في الشرعية السياسية عند الاستقلال في ١٩٥٦ وتركت تراثها لمن أعقبها من الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، وأبرزها نقابات العمال والنقابات الطلابية. ومع أن الأحزاب والمنظمات قد تركت مصادر شرعيتها الوطنية وراءها بمرور ربع قرن على الاستقلال ولكنها منحت حياة جديدة خلال العقد الماضي، إذ وجدها الملك مفيدة لعمل النظام. وهكذا اتخذت الأحزاب والمنظمات دوراً لنفسها تقوم به بتزويد الصفوة السياسية بأعضاء منها، وكذلك بالمساعدة في مد الجسور بين الملك وشعبه. وهذا دور لا يميل اليه الملك بلا شك، ولكنه يتسامح فيه لأن أحداث العقد الماضي (١٩٦٣ ـ ١٩٧٢) أظهرت أن النظام، دون مثل منظمات الدعم هذه، يكون مكشوفاً فيتعرض لتحديات مباشرة من داخله وخارجه. بيد أن الملك قد وضع كذلك حدوداً لسلطة منظمات الدعم الوسيطة. وقد أفصح عن هذه الحدود في عبارته القارصة حين قال: «إني لن أوضع أبداً في معادلة»، وهي تعني أن الملك والأحزاب ينبغي ألا يكونا مركزين متساويين من مراكز السلطة، بل يجب أن تكون الأحزاب خاضعة للملك فتتنافس على أساس تعددي وتضع حدوداً لنفسها بنفسها. وفي الوقت نفسه يجب أن تكون عناصر الدعم الأخرى تحت السيطرة الملكية المباشرة. ويجب أيضاً أن تكون فئة من الصفوة السياسية متكلة على الملك اتكالاً مباشراً دون مصادر سلطة مستقلة كالتنظيم الحزبي، وأن تكون فئة من السكان ـ في مجتمع

الريف بالدرجة الأولى ـ من عناصر الدعم المباشرة لعاهل البلاد، فيكون ممثلوهم ناطقين بصوت الدعم لا بصوت المطالب(٦).

بدأ الملك بعد ١٩٧٣ باعادة تكوين النظام السياسي مستخدماً عناصر الدعم ذاتها التي كانت قد أوهنت وشتت خلال الفترة السابقة، وهي الأحزاب والجيش والشبكة الخاصة بسلطة الملك ذاتها. فقد أعيدت الأحزاب الى ممارسة نشاطها وذلك عن طريق هيكل من الأدوار جرى وضعه بمفاوضات شائكة، وهو هيكل نعته عبد الرحيم بو عبيد بأنه «ديمقراطية من نوع معين»(٧). لكن الملك الحسن عمل بعد أن تعلم دروساً من الحقبة السابقة بشأن التحديات المزعزعة للحكم والتي يمكن للأحزاب السياسية المتمتعة بمصادر سلطة ذاتية أن تقوم بها، عمل على ترويض الأحزاب الجماهيرية للحركة الوطنية ووضعها في وجه أحزاب الحظوة التي تتمتع برعايته الخاصة. إن التعددية هي من السنن السياسية المغربية السائدة قبل سن الدستور وقد نص عليها في الدستور المغربي وذلك لمواجهة ثقل الآثار المركزية للملكية. لقد عمل الملك دائماً وبشتى الوسائل على أن يستبدل وحدة الحركة الوطنية ويضع محلها مجموعة من المنظمات السياسية يستطيع أن يختار من بينها أدوات حكومته. لذلك تترك بعض الأحزاب في المعارضة دائماً باستثناء المرات التي تشكل فيها حكومة وحدة وطنية (أي حكومة ائتلاف قومي، لا حكومة حزب واحد). إن بعض الأحزاب تعتبر مركز المعارضة على أنه مجرد وقت لواجب احتياطي «تحت تصرف الملك»، ولكن بعضها الآخر ترى نفسها في معارضة دائمة (لحين حلول اليوم الذي تتغير فيه طبيعة النظام). بل إن بعض المعارضين يمكن استنقاذهم شخصياً من المعارضة بتوليتهم عملاً حكومياً مناسباً، كما جرى للمعطي بو عبيد باسناد وزارة العدل اليه ثم رئاسة الوزراء، وكان هذا منتمياً لاتحاد قوى الشعب، فدفع ثمناً لذلك وهو تبرؤ الحزب منه. ثمة آخرون يؤلفون المعارضة غير الموالية، فيرفضون نظام الحكم بأسره ويعانون من هذا الرفض كذلك. لذا ففي المغرب نظام سياسي عريض يعتبر، على نطاق واسع (حتى وان لم يكن على مستوى الاجماع)، نظاماً شرعياً، مع سلسلة واسعة من فئات المعارضة، وأغلبها خارج الحكم ولأمد طويل جداً. من المناسب الآن، اذن، أن نبدأ باستقصاء دور المعارضة في الاستقرار.

إن أهم الأحزاب هو حزب الاستقلال، السليل الموقر للحركة الوطنية، وهو أكبر الأحزاب في المغرب لأمد طويل، كما أنه أقدمها، ويتمتع بتماسك بيّن في هيكله وفلسفته. ومع أن حزب الاستقلال كان في المعارضة في ١٩٥٩/١٩٦٠ ثم بعد ١٩٦٣، إلّا أنه بدأ عهداً جديداً بعد ذلك بعقد من السنين حين توفى رئيسه وزعيمه الروحي علال الفاسي.

---

(٦) Marais and Waterbury, in: Charles Debbasch [et al.], *Pouvoir et administration au Maghreb: Etudes sur les élites maghrébines* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1970).

(٧) Rousset, in: J. Leca [et al.], *Développement politiques au Maghreb* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1979).

وضع مؤتمر الحزب التاسع الذي انعقد في ١٩٨٤ برنامجاً يقوم على وحدة أرض الوطن، والحرية العامة والاصلاح الاقتصادي الذي جاء في عدد من تفاصيله قريباً من الخطة الخمسية القائمة (١٩٧٣ - ١٩٧٧)، والتي سرعان ما ألغيت بسبب حملة الصحراء. فلما فتحت سياسة التحرر التي اتبعها النظام باب الدعوة لحزب الاستقلال للعودة الى الحكم كانت الاستجابة في ١٩٧٦ بمثابة تبرير للتعاون أكثر منها بياناً بالمطالب التي يريدها الحزب في الائتلاف الجديد[٨]. والمعروف أن اهتمامات الحزب تغطي استرداد الأراضي والقومية الاقتصادية، وتوفير الضمانات للمشاركة المنظمة في السياسة والمسؤولية البرلمانية في الحكومة، وتحقيق التعريب في الثقافة والتعليم، والأخذ ببرامج اقتصادية لرعاية الناس ورفاههم. وبموت الفاسي، وقرار الملك بالمشاركة في بعض سلطة الحكومة ومسؤوليتها، أزيلت العقبات من أمام اشتراك حزب الاستقلال في الحكم. ولم تكن كلتا العقبتين تتعلقان بمطالب معينة ذات فحوى ملموس. إن الاشتراك في الحكومة، في نظام تعزى الشرعية فيه الى التعاون بين الملكية والحركة الوطنية، من شأنه أن يزيد جاذبية الحزب تجاه أنصاره (والعكس بالعكس، إذ إن من شأن الشعبية التي يثبتها الحزب أن تزيد من دعواه في المشاركة في الحكومة).

إن التعبئة والمشاركة هما من فعاليات حزب الاستقلال اليومية بين أنصاره. وهذا أمر يشابه حياة الحزب التي كُتب عنها في فترة سابقة (Ashford)[٩] وعن حملات انتخابية ماضية[١٠]، وإن كانت الدراسة قليلة عن الفترة الحالية (Sehimi)[١١] عن الانتخابات، و (El-Mossadeq) عن الحياة الحزبية[١٢]. إن المطالب والتذمرات تثار في اجتماعات الخلايا الحزبية والحملات الانتخابية، كما أنها ترفع أحياناً الى جهات عليا. وكما أن من المحتمل ألا يكون مثل هذا الرفع للأمور مهماً جداً لطبيعة النظام السياسي العامة وشكله وعمله، فإن من المحتمل كذلك أن يكون مصير المطالب الشخصية مهماً للأفراد وأن يؤلف ذلك حبات الرمل التي تتكون منها واجهة البناء. إن كثيراً مما يجري في اجتماعات الخلايا الحزبية، وربما كل ما يجري تقريباً، كذلك ما يجري على مستويات أعلى، تدور حول مشاركة تأييد صرف، بما في ذلك تكرار الفقرات التي هي أصلاً جزء من برامج الحزب والحكومة، مهاجمة المعارضة،

---

(٨) Rousset, in: Ibid., p. 204 ff.

(٩) Douglas E. Ashford, *Political Change in Morocco,* Princeton Oriental Studies; Social Sciences, 3 (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961).

(١٠) Rémy Leveau, *Le Fellah marocain: Défenseur du trône,* Cahiers de la Fondation nationale des sciences politiques, no. 203 (Paris: Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976), and Santucci and Benhlal, in: Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb.*

(١١) M. Sehimi: *Juin 1977: Etude des élections législatives au Maroc* (Casablanca: SOMADED, 1977), and «Les Elections législatives au Maroc,» *Maghreb-Machrek,* no. 107 (1985).

(١٢) R. Mossadeq, *Les Forces politiques face au problème de la démocratisation du Maroc* (Paris: Université de Paris, 1981).

والتصريحات الوطنية والقومية أو مجرد الاشتراك في الشعائر الحزبية. الى ذلك فإن المرء يكون مؤيداً لحزب الاستقلال بعض التأييد لأنه يشعر أن الحزب خير من يرعى مصالحه (المطالب)، كما يكون كذلك أيضاً بسبب العلاقات العائلية والاقليمية بالحزب، إذ إن من الأمور الحسنة أن تكون للمرء صلة بحزب كالاستقلال ذي علاقة بالحكومة (التأييد).

كان تناوب حزب الاستقلال على الحكم في فترتين (١٩٦٠ - ١٩٦٣، ١٩٧٦ - ١٩٨٣) انتقل فيهما من المعارضة الى الحكومة، ينطوي على صفقات بالنسبة لمصالح الحزب فيما يتعلق بالتأييد والمطالب معاً. ثمة صفقة بين الاثنين داخلياً، فالمطالب إنما يفصح عنها فقط ضمن القرار الأساسي بتأييد النظام، ولكن التأييد لا يُعطى الا اذا كان مساوياً لمطالب الحزب الرئيسية. إن هذه السلسلة ليست أمراً استثنائياً دون شك، ولكنها تكون كذلك اذا علمنا أنها لا تنتج قراراً متكرراً باستمرار، وإنما تنتج التزامات طويلة الأجل. وما ان يتقرر أن المشاركة في الحكومة تتفق مع المطالب الرئيسية حتى يصبح قرار التأييد قيداً على الافصاح عن المطالب اليومية. أما اذا كان القرار بالمعارضة فإن الحزب يكون حراً في توكيد مطالبه كاملة. إن المشاركة في السلطة من شأنها التفريط بالكرامة كما كان الفاسي يعلم، أما المعارضة فتحفظها. والمشاركة كذلك تكبح من جماح المشاركين، وتلك هي الصفقة الثانية. إن حزب الاستقلال بمنحه التأييد للملكية، يربط الملك بمطالب الحزب الأساسية، كما أن الوقوف موقف المعارضة يقيده باظهار انحرافه. ومن المفارقات أن أياً من هذين الموقفين يفعل فعله في سياسة الحزب القاضية بجعل مسألة وحدة الأراضي (أي قضية الصحراء) هي معيار الاشتراك في نظام الحكم، الأمر الذي يحد من مجال الملك في المناورة في المفاوضات الدولية.

وحزب الاستقلال حزب آخذ بالضعف في المغرب، وقد أصابه ضرر من الاشتراك في الحكم بقدر ما أصابه من المعارضة، فكلا الأمرين حط من شأن الحزب. إن الاشتراك في الحكم قد أظهر عقماً في برامجه، كما أظهرت المعارضة ابتعاده عن الخطوة الملكية. أدى العقم في برامج الحزب الى الانشقاق الذي حدث في صفوفه سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩، فقد أدى الكبح في البرامج الاجتماعية الاقتصادية، الذي أوحى به الملك الى التململ في جناح الحزب اليساري مما سبب في نهاية الأمر انشقاق هذا الجناح عن الحزب وتأليف الاتحاد الوطني لقوى الشعب. ولعل حجب الخطوة الملكية عن الحزب هو الذي أدى الى خسارته لأصوات الناخبين في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (بعد ثلاث عشرة سنة خارج الحكم)، وفي سنة ١٩٨٤ (بعد فترة أقصر خارج الحكم هي عبارة عن سنة واحدة)، على الرغم من اشتراكه في الائتلاف الحكومي لمدة ست سنوات فيما بين الفترتين المذكورتين. وهكذا ففي حالة حزب الاستقلال حفظت المعارضة له كرامته لقاء ثمن دفعه من خسارة فرصه في السلطة. وفي الوقت عينه خدمت معارضته مصالح الحكومة (الملكية) كذلك.

تقع على تخوم نظام الحكم بعض المنظمات القلقة مثل الاتحاد الوطني لقوى الشعب العامل والاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب وأحزاب المعارضة وكذلك نقابات العمال والنقابات الطلابية سواء بشكلها المنظم في الاتحاد الوطني لطلاب المغرب أم بشكلها غير المنظم.

والمنظمات القلقة هي على العموم ذات مصلحة كبرى في تبيان المطالب وتعبئتها بشكل لا عائق له، ولو أنها كذلك ذات أدوار خاصة في تعريف حدود النظام السياسي والمعاني الخاصة المتعلقة بآلية تعبئتها. وسنناقش هذه النقاط فيما يلي:

كان الاتحاد الوطني لقوى الشعب هو الشريك الأساسي في الحكومة من ١٩٥٨ الى ١٩٦٠، وانتقل بعد ذلك الى المعارضة الدائمة. على أنه انقسم، في تموز/يوليو ١٩٧٢، الى قسمين حول مسألة التعاون مع النظام. ومع أن الخط الأشد تطرفاً هو الذي اتخذه قسم الرباط بقيادة عبدالرحيم بو عبيد، إلا أنه أخذ بالتساهل تحت ضغط اجراءات الشرطة ومن ثم اغراءات عروض التعاون التي قدمها الملك، حتى تحول في سنة ١٩٧٥ الى الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب مشاركاً في النظام السياسي وتاركاً لقسم الدار البيضاء برئاسة عبدالله ابراهيم اسم الحزب الأصلي بلا دور يقوم به. شارك الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في حكومة ١٩٧٤ بوزير واحد بلا وزارة (أي وزير دولة) كما شارك في الحملة الدبلوماسية لاسترداد الصحراء وفي مفاوضات ما قبل الانتخابات، ولكنه لم يستطع التوصل الى اتفاق للاشتراك في الحكومة بعد الانتخابات وظل يمثل الى حد ما المعارضة الأمينة (أو الموالية). في ١٩٨٠ رفض الاتحاد الاشتراكي قرارات النظام الأساسية وأبرزها المتعلقة بالتعديلات الدستورية والوصاية على العرش وأجل البرلمان، فانسحب من الاشتراك في الانتخابات الفرعية التي جرت في ١٩٨١ ومن البرلمان ذاته بعد أن انقضى أجله في أواسط تلك السنة نفسها. وفي ١٩٨١ سُجن زعماء الاتحاد لمدة سنة لانتقادهم الملك على ضعفه في سياسته الخاصة بالصحراء، ولكن عُرض عليهم في ١٩٨٤ الاشتراك في الحكومة فرفضوا العرض. ثم انضموا الى حكومة وحدة وطنية لضمان انتخابات ١٩٨٤ فحازوا فيها على أكبر عدد من الأصوات التي أحرزتها الأحزاب غير الحكومية. ولكنهم استمروا في اختيار المعارضة، بعد أن انقسم الاتحاد على نفسه مرة أخرى حول مسألة الاشتراك في حكومة الوحدة الوطنية. لذلك فإن معارضة هذا الحزب قد تقطعت الى حد تقلصت معه فكرة «مذهب الأمانة أو الولاء» فرسخ ذلك دوره كمؤشر لحدود النظام.

والاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب هو حزب حقيقي كحزب الاستقلال، ذو صلات قائمة بأنصاره وخلايا عاملة لها صلة بقيادة الحزب العليا، كما أن لها ممثليها المنتخبين. ومنهج الاتحاد منهج اشتراكي، كما أن خلاياه المحلية لها أفكارها الخاصة بها بشأن مطالبها وكذلك بشأن درجة التأييد الذي ينبغي للحزب أن يقدمه للنظام وبشأن معنى الاشتراكية[١٣]. وهذا الاتحاد يدمره الجدل المستمر حول علاقته بالنظام، «فالتأييد» أقل صلابة من «المطالب» وأكثر «هشاشة» منها، والحزب يتكون من فرق وأقسام متعددة ذات مواقف مختلفة بشأن مسألة العلاقة بين التأييد والمطالب. وهكذا، في ما يمكن وصفه بـ«وترغيت» مغربية ذات نتائج مختلفة، هزم الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في معركة انتخابية كبرى في سوس سنة ١٩٧٧

---

(١٣) Benhlal, in: Leca [et al.], *Développements politiques au Maghreb.*

نتيجة لاتباع الحكومة لوسائل غير شرعية لا ضرورة لها طغت على الوسائل الشرعية. كان على مؤتمر الحزب في السنة التالية أن يكبح جماح الأعضاء في قاعدته المتمردة ويلزمها بالموافقة على اتباع سياسته في المعارضة الأمينة الموالية وذلك باجراءات تنظيمية حازمة. وعندما مدد الملك أجل الجمعية الوطنية التي تحدى الحزب انتخابها لم يستطع الاتحاد الحفاظ على تماسكه الا باتخاذ خطوة أخرى خروجاً من مذهب الولاء الى الانغماس في المعارضة وذلك بالانسحاب من الجمعية.

كما أن الحزب لم يستطع التماسك في ١٩٨٣ حين انسحبت منه فئة من الأقلية احتجاجاً على المشاركة في الحكومة. ومع أن مشاركة الحزب في ضمان الانتخابات قد أكسبته زيادة غير قليلة في الأصوات إلا أن ضغط الأعضاء أدى به الى أن يقرر «أن يظل في المعارضة لسنتين أو ثلاث دون الانضمام الى ائتلاف حكومي مفكك». مع هذا، وفي حدود تأييد الحزب للنظام، فإنه يضع الملك في مأزق، بحيث ينتفع الاتحاد أياً ما كانت السياسة الملكية. فإذا كسب الملك قضية الصحراء فإن الحزب ينتفع كما ينتفع القطر بأسره. أما اذا انشدّ الملك الى هدف لا يتزعزع مع وسائل غير كافية لبلوغه بحيث ينتهي الأمر الى اضعافه وتعرضه للخطر فإن الحزب لا يكون غير مرتاح البال خلافاً لما تكون عليه الحكومة. إن الملك قد تصرف مع الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب تصرفاً يخرج عن حدود الصبر والمصداقية لأمد طويل، فلم يعرض عليه أبداً مشاركة كاملة في الحكومة، مضايقاً أعضاءه بمراقبة الشرطة على الدوام، وملوحاً باغراء الاشتراك في السلطة لزعماء الحزب باستمرار، الى أن يتصدع كنتيجة لذلك[14]. إن بعض الأحداث التي توهن الملك وتجعل من الحزب مفيداً له، كأحداث تعطيل الدستور (١٩٦٣ - ١٩٧٢) وبعض النتائج المتصورة لمسألة الصحراء، قد تكون لفائدة الحزب. مع هذا، وكما أظهرت مرحلة حالة الطوارىء في السنين العشر المذكورة، فإن ثمن مثل هذا التطور في النظام السياسي هو ثمن باهظ للحزب من الناحية الشخصية، ذلك أن الملكية لن تسمح بأن تصاب بالوهن دون أن يصاب بمثله المشاركون الآخرون في الحلبة في الوقت ذاته. إن الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب قد عاش في ظل القمع وكان قد تمكن من تعبئة أعضائه تحت هذه الظروف المعاكسة.

فلئن أتى دور هذا الحزب في التأييد بصفقة مختلفة عن تلك المتاحة لأحزاب الحكومة فإن دوره في المطالب ينطوي كذلك على تبادل لا يخلو من مفارقة. إن الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب ناجح جداً في تحقيق مطالبه، التي لا يحققها الا عن طريق كتابة هذه المطالب، وذلك بتحرير البرامج الملكية «تحريراً من وراء ستار»، وهذا أيضاً له ثمنه الذي يدفعه الحزب. مثلاً، وضع الملك، في الوقت الذي كان يقمع فيه الحزب من جراء مؤامرة آذار/مارس ١٩٧٣ ويقيد الحريات المدنية، وضع برنامجاً لمغربة الأراضي وقطاع الخدمات التي يملكها الأجانب، وأدخل منهاجاً محدوداً لمشاركة العمال في ملكية رأس المال لصناعات معينة،

---

(١٤) H. Barrada, «La Monarchie, la gauche et l'alternance,» *Jeune afrique*, no. 1043 (1980).

وغير ذلك من الاجراءات، وهذه كلها عبارة عن جزء من منهج الحزب الذي كان يعرف باسم الاتحاد الوطني لقوى الشعب. كذلك أعلن الملك في ١٩٨٠ تخفيضاً في ايجارات الفقراء بمقدار الثلث في حين كان الاتحاد الاشتراكي يدعو الى مجرد تجميدها. وعندما انتقد الحزب وغيره من النقابات ذات العلاقة قرارات وزارية معينة عن التعليم العالي انتقاداً شديداً، بادر الملك الى الغائها بعد أن اتخذ عدداً من الخطوات للمداخلة فيها. لم يُحدث أي من هذه الاجراءات وأمثالها ما يرجوه الحزب من دعوة صريحة للمشاركة في السلطة مع تمكينه من تنفيذ برامج معينة وتلبية مطالب معينة باسم الحزب بحيث يعود الفضل فيها اليه. أما ما يحدث فهو أن الملك يحوز السمعة الطيبة بفضل الاجراءات المتخذة. ولكن منشأ المطالب لا يخفى بالتأكيد عن أعضاء الاتحاد، إن المغرب يجري على نظام سياسي تأتي فيه المبادرات من المعارضة ولكنها تشرّع من الحكومة وذلك للحد من جاذبية المعارضة.

تقع، على الطرف الأقصى من المشهد السياسي، المعارضة التي هي في خارج نظام الحكم، بشكلها المنظم الذي يتخذ اسم «الجبهة». والجبهة هي التحالف بين حركة ٢٣ آذار/مارس التي أفرزتها اضطرابات الاحتجاج التي قامت في الدار البيضاء سنة ١٩٦٥، وبين حركة «الى الامام» التي انشقت عن «حزب التقدم والاشتراكية» ـ وهو الذي تقمص رسمياً الحزب الشيوعي ـ وكان انشقاقها احتجاجاً على التفاهم الجاري مع الحكومة. نشأ الجبهويون من صفوف العناصر الجمهورية في الحركة الوطنية، كما يمثلهم مهدي بن بركة، الذي اغتاله في باريس أفراد من وزارة الداخلية المغربية في سنة ١٩٦٥. والجبهويون هم من أعضاء الحركة الطلابية التي ينظمها «الاتحاد الوطني لطلاب المغرب»، والحركة على صلة ببعض المنظمات الشيوعية. وقد جرى احتجاز الجبهويين في أوائل السبعينات، عذّبوا أحياناً أو تمت تصفيتهم، ثم صدر العفو عن أغلبيتهم في ١٩٨٠. وبحلول سنة ١٩٨٢ عاد بعضهم الى السجن مرة أخرى. وقد زعم في محاكمتهم عن وجود صلات بين الجبهويين واضطرابات الاحتجاج التي جرت في تموز/يوليو ١٩٨١ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. لهذا يعتبر الجبهويون بمثابة الجزء الظاهر المنظم من كتلة خفية متنوعة الحجم ككتلة الجليد المجمد تحت الماء[١٥]، أما الموقف الذي وضع الجبهويين خارج الحظيرة السياسية فهو رفضهم للكفاح من أجل وحدة الأراضي في الصحراء. والا لكان سمح لهم بالبقاء في الساحة ولو مع الخضوع للمضايقات وهي خطيرة في بعض الأحيان. على أنهم عارضوا النظام كذلك بشأن مسائل عديدة أخرى، وهي مسائل واسعة جداً في طبيعتها بحيث إن الجبهويين رفضوا أساساً شكل النظام السياسي وليس مجرد فرض مطالب معينة عليه. إنهم لم يبتغوا التعاون قط في داخل نطاق النظام مهما كانت الشروط.

مع هذا كان حتى هؤلاء الجبهويون مفيدين للنظام، فقد قدموا عدداً من المتطوعين استطاع النظام من خلالهم أن يبين حدود المشاركة وما هو مصير المعارضين المتمسكين

(١٥) H.W. Degenhardt, *Political Dissent* (New York: Gale Research, 1983).

بمعارضتهم الكلية، ثم ما ان تفصح السلطة عن مقصودها هذا حتى يكون بوسعها أيضاً أن تستفيد من الجبهويين وذلك عن طريق العفو عنهم لكي تظهر سيطرتها وكرم أخلاقها معاً. وهكذا فالجبهويون، حتى وهم خارج النظام، لهم دور يلعبونه، وهم يلعبونه جيداً.

يتكون القسم الآخر من المعارضة من نقابات العمال[١٦] ولكل منها موقع مختلف نوعاً ما فيما يتعلق بالنظام السياسي، إذ إن كلاً منها متصل (وبشكل مختلف) بحزب سياسي. فالنقابة العامة لعمال المغرب متصلة بحزب الاستقلال، ونقابة العمال المغربية بالاتحاد الوطني لقوى الشعب وهو حزب غير موجود الآن، والاتحاد الديمقراطي للعمال بالاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب[١٧]. إن حزب الاستقلال يسيطر على نقابته، ونقابة العمال المغربية تسيطر على حزبها والاتحاد الديمقراطي للعمال والاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب ينظر أحدهما الى الآخر نظرة مساواة مع «علاقات تضامن. . . مطردة، ذات امتياز. . . مستقلة، مناضلة»[١٨]. والنقابات نشطة في المغرب وتتمتع بمقدار طيب من الحريات العمالية. إنها وسيلة فعالة لتعبئة المشاركين في الحكم ولتبيان المطالب والحكومة تستجيب لاحتياجاتها وضغوطها ليس بالقدر الكافي أبداً حسب مقاييس النقابات العمالية، بالطبع، وذلك كجزء من عملية التساوم. ويتعلق الكثير من الشغب الذي تثيره هذه النقابات بمطالبها الخاصة بوضع ميزان متدرج للأجور مرتبط بمعدل التضخم. أما الحكومة، بوجه عام، فتقدم زيادة واحدة في الأجر مع اجراءات شتى - بضمنها تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي في ١٩٨٠ - للمحافظة على صلات بناءة بين الحكومة والنقابات العمالية. ومطالب هذه النقابات على نوعين: مطالب أساسية تتعلق بالأجور وظروف العمل الأخرى، ومطالب ثانوية تتعلق بإلغاء الاجراءات العقابية التي تتخذها الحكومة ضد الضغوط الشديدة جداً التي يمارسها العمال من أجل المطالب الأساسية، ومن تلك الاجراءات التي يطالبون بالغائها توقيف المضربين عن العمل. إن هذين المستويين من المطالب يفسحان المجال للمرونة والحلول الوسط التي تحفظ ماء الوجه سواء في التعبئة من أجل المطالب أم في الاستجابة لها.

بيد أن نقابات العمال المغربية، على العموم، تعمل ضمن اطار نظام الحكم، ذلك لأنها تدرك ضعفها بوجه العمال العاطلين أو العاملين بأجور دنيا والذين بوسعهم أن يحلوا محل أعضائها في عدد من الأعمال. كذلك فإن كلاً من الحكومة والمعارضة يدرك أن التحدي الحقيقي إنما يأتي من حدث كالذي وقع في اضطرابات الدار البيضاء في ١٩٦٥ حين أخذت

---

(١٦) ثمة علاقة هي أيضاً «تكافلية» ولكنها أكثر ايجابية تقوم بين الملك والعلماء كما فصلت في:
Donna Lee Bowen, «The Paradoxial Linkage of the Ulama and Monarch in Morocco,» *Maghreb Review*, vol. 1, no. 3 (1985), p. 8.

(١٧) E. Eqbal, «Trade Unionism,» in: Leon Carl Brown, ed., *State and Society in Independent North Africa*, James Teery Duce Memorial Series, vol. 1 (Washington, D.C.: Middle East Institue, 1966), and R. Forst, «Origins and Early Development of the Union Marocaine du Travail,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 7, no. 2 (1976).

(١٨) *Liberation* (14 December 1978).

الحركات غير الشرعية على يد القوى السياسية المنظمة. وحتى اضطرابات ١٩٨١، التي كانت من صنع النقابات (الاتحاد الديمقراطي للعمال) ولكنها أفلتت من اليد، تشير الى خطر الاحتجاج الصادر عن حركات غير شرعية. والتهديد الكامن في هذا الخطر هو احدى المفارقات التي يتصف بها نظام الحكم المغربي. انه يجمع الحكومة والنقابات معاً ضد خطر مشترك ولكنه يُشهر من قبلها كل بوجه الآخر في المساومة بشأن المطالب العمالية. وقد قام الملك، بعد اضطرابات ١٩٨١ و ١٩٨٤، بتغيير قاعدة مهمة من قواعد العمل السائدة في نظام الحكم وذلك بأن تطلّب من جميع المرشحين لانتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ أن يكونوا أعضاء في حزب ما، ومنذئذ كان يجب على المعارضة أن تكون منظمة وعلى المنظمات أن تكون مسؤولة، وبذلك انخرطت في صفوف الحكومة الخاصة بالرقابة. إن الحكومة والمعارضة، وقد اتفقت مصلحتهما في تفادي العمل غير الشرعي، تساومان بعضهما بشأن المطالب تأييداً لنظام الحكم.

مع هذا فإن الخط الفاصل بين مؤيدي نظام الحكم وبين معارضيه ليس ذلك الخط القاطع الذي توحي به تصرفات الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب. يضاف الى ذلك صلة ما بين مطالب الطلاب المنظمين ومطالب الطلاب غير المنظمين تنظيماً علنياً، وهنا نجد معاني التعبئة والمشاركة والمطالبة على أعلى درجات التعقيد. ثمة عدد من الصلات بين الطلاب والنقابات الطلابية ونقابات المعلمين ونقابات العمال يعتبر الطلاب حلفاءه الطبيعيين، كما ويعتبرهم طليعة ينبغي ألا تتقدم في ريادتها تقدماً بعيداً عن مستوى الجماهير. ونقابة المعلمين الوطنية هي فرع من الاتحاد الديمقراطي للعمال وتعتبر من أشد النقابات راديكالية، وهي التي حرضت على احتجاج ١٩٨١. والاتحاد الوطني لطلاب المغرب منظمة سياسية راسخة الأسس، وقد حظرت في ١٩٧٣ ثم سمح لها بالعمل شرعياً في ١٩٧٨، وهي أشد المنظمات الشرعية راديكالية في المغرب وتتحرك خارج نطاق النظام السياسي. وتعبئة المطالب ليست موجودة فقط في داخل الجماعات والمنظمات، ولكنها كذلك تنتشر بانتقالها من منظمة الى أخرى وذلك بسبب تداخل العضويات في قطاع التعليم. فضلاً عن ذلك فإن مدار التعبئة هو حدث سنوي، يبدأ في بداية السنة التقويمية (وتصادف في منتصف السنة الدراسية) ويستمر طوال الفصل الدراسي، مازجاً شتى أنواع المطالب وجماعات التعبئة ـ من معلمين وطلاب وآباء وأمهات ـ في الدراستين الثانوية والعالية معاً. أما العطل في الربيع والصيف فتكون بمثابة فترات تلطيف للجو الساخن، إذ يمكن أن تعود الحياة الى وضعها الطبيعي دون أن يفقد المحتجون ماء وجوههم. والمطالب هنا هي على ثلاثة مستويات: مستوى أولي ومستوى متوسط وهما يشملان التعليم والشكاوى المتعلقة بالسيطرة والرقابة، ثم المستوى الثالث الخاص بالمطالب ضد النظام السياسي على وجه العموم، فيما يتعلق بطبيعة هذا النظام ووجوده[19].

(١٩) وهذه نقطة مشوشة لدى: T. Hodges, «Political Conflicts Sharpen,» *New African* (April 1981).

إن الاضرابات في قطاع التعليم، وهي وسيلة التعبير الطبيعية عن المطالب، تختلف عن الاضرابات في قطاع العمال الاعتيادي، كما أنها تواجه بطريقة مختلفة. فاضرابات الطلاب هي من جهة نمط صبياني عابث في لبوس شكل سياسي جاد. وهي من جهة أخرى أداة مستمرة لرسم حدود الشرعية يتخذها كلا الطرفين الواقعين على جانبي الحدود هذه لاختبار قوته. ويجب ألا نتغاضى عن أن هذا الجانب من المسألة ما هو بالاختبار المؤقت، أي ليس مجرد اعادة رسم حدود الشرعية خلال السنة المعنية بحيث يبقى خط الحدود قائماً حتى يعود الطرفان الى تجميع صفوفهما ليتلاقيا مرة أخرى في اطار زمني جديد، هذا الجانب من المسألة هو عملية تدجين اجتماعية خطيرة للنخبة والنخبة المضادة في مواجهة دائمة بين جيلين[٢٠]. إن الطلاب متمرسون في الشعور بعدم الاطمئنان من السلطة وبالكلبية (Cynicism) السياسية، ولكنهم كذلك متضلعون بشهود المواجهة مع النظام السياسي (سواء وجدوا طبيعته متفقة مع مشاربهم أم لا). ولا يفتأ الطلاب يغالون في راديكاليتهم اذ تضطرهم معارضة الحكومة الصلبة لمطالبهم الى مزيد من المعارضة للنظام السياسي (إن معارضة مطالبهم على المستوى الأولي والمستوى المتوسط تثبت من مطالبهم الأخرى على المستوى الثالث الآنف الذكر). وفي النهاية يطهر النظام السياسي من الزعماء الراديكاليين ويضم اليه الطلاب المعتدلين فتتعلم الأجيال اللاحقة من الطلاب دروساً تنطوي على عدم الجدوى من منافحة النظام الى أن يظهر جيل جديد لم يشهد هذا المدار. هناك في هذا المدار دور تلعبه كذلك حظوظ الآباء والأمهات ومواقفهم حيال النظام وتواصلهم مع أبنائهم. ويبدو أن المغرب في أوائل الثمانينات وكأنه قطر يدخل مداراً جديداً، فعودة الاتحاد الوطني لطلاب المغرب الى الظهور قد صحبتها سلسلة من الاحتجاجات في فصول الربيع الدراسية في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١. وكان كل فصل أشد قليلاً في الاحتجاج من سابقه وكلها تمزج المطالب السياسية بالمطالب التعليمية.

وفي هذه الأثناء نجد أن المطالب لا تعالج معالجة حسنة والتذمر لا يستجاب له استجابة لائقة. وطالما أمكن اخضاع التذمر والمطالب لمقتضيات النقاش حول دعائم الحكم، فقد أمكن جعل النشاط الخاص بالمطالب روتينياً أو أمكن تعبئته وراء المناورات المستمرة بشأن وضع تعاريف جديدة للأدوار المختلفة. إن لنظام الحكم المغربي قدرة كبيرة على ابقاء آمال المشاركين فيه حية، وعلى اخماد مطالبهم، وجعل تأييدهم متصفاً بالكلبية (Cynical) أو على الأقل بالمصالحة الذاتية. ان كل مجموعة من المشاركين تقوم، عن طريق أداء دورها، بدعم نظام الحكم على طريقتها.

ثانياً: التعددية الخاضعة للسيطرة

- مصر -

تعتبر مصر، أيضاً، نظام حكم مركزياً، يحكمه بيت ملكي وصفوة من رجال القصر،

(٢٠) أو بين السيبة و «المخزن» في المصطلح المغربي.

تماماً كما يحكم «المخزن» القطر المغربي. إن السلطة في داخل هذا القصر الجمهوري متمركزة جداً بيد رئيس الجمهورية، الذي يجمع بين الشرعية المؤسسية والمهارة السياسية بدرجة عالية، وذلك باستخدامه سلطته المؤسسية وباتخاذه القرارات السياسية الصائبة التي تبقي على ولاء مساعديه واتباعه في اطار اللحظة القائمة. ثمة تعددية على مستوى المساعدين الذين لديهم مصادر قوة خاصة بهم ويمسكون زمام أتباعهم بأيديهم، ولكن احتفاظهم بمراكزهم مرهون كلياً برحمة رئيس الجمهورية. ومن المتصور أن تتمكن زمرة من المساعدين من الالتفاف حول لفيف منها احتجاجاً على ازاحتهم من مراكزهم وبدرجة من القوة تطيح برئيس الجمهورية، ولكن مثل هذا الأمر لم يحدث منذ الأيام القلقة في سنة ١٩٥٤. هناك كثير من التعددية المؤسسية في ظل القصر المركزي ويشمل ذلك ليس فقط جهازاً ادارياً على درجة عالية من الإبانة والرسوخ بل يشمل كذلك برلماناً عاملاً وعدداً من الفئات الجماعية (نقابات العمال والنقابات المهنية)، وجيشاً واحداً أو أكثر، كما يشمل في الوقت الحاضر أحزاباً سياسية.

بعد حدوث فترة انقطاع تعطلت فيها التعددية الفئوية في ١٩٧٠/١٩٧١ بدأت المرحلة الحالية بـ «الثورة التصحيحية» في ١٩٧١ التي صفت فئة المعارضة الداخلية. وبما أن الحزب (الاتحاد الاشتراكي العربي) كان القاعدة التنظيمية لتلك الفئة فقد كان من الطبيعي أن يعاد تنظيمه فتقطع أوصاله في ظل التعددية الخاضعة للسيطرة التي أقامها الرئيس أنور السادات. وجرت انتخابات متعددة، ففي ١٩٧٢ جرت بمشاركة حزب موسع، وفي ١٩٧٦ بمشاركة ثلاثة منابر رسمية، وفي ١٩٧٩ بمشاركة أحزاب متنافسة، وفي ١٩٨٤ بمشاركتها تحت الزعامة الجديدة للرئيس حسني مبارك(*). وفي خلال هذا التطور بأسره ظل حزب واحد هو السائد، وذلك هو الوريث الذي تمخض عن بنية الاتحاد الاشتراكي العربي والمسمى الحزب الاشتراكي الديمقراطي (١٩٧٦ - ١٩٧٨) ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي فيما بعد تلك الفترة. أما المعارضة فكانت متناثرة حول هذا القطب المركزي الواسع(٢١). وكان المنافسون للحزب الرسمي في زمن المنابر هم «الأحرار الاشتراكيون» الى اليمين و«حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» و«الناصريون» الى اليسار، والمستقلون غير المنظمين الذين تولوا منبر الناصرية. وظهرت الى اليمين الحركة الوطنية القديمة بزعامة حزب الوفد، فجاءت بشكل جديد سنة ١٩٧٧ ثم اختفت بضغط من المضايقة الرسمية في السنة التالية، قبل أن تتمكن من خوض الانتخابات. ثم حل «حزب العمل الاشتراكي» محل «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي» حلولاً تاماً تقريباً في اليسار. أما الفراغ الذي حدث في اليمين، والذي أراد اشغاله ابتداء الحزب الوطني الديمقراطي نفسه، فقد شغله «الوفد الجديد» في عهد الرئيس مبارك.

(*) أعدت هذه الدراسة قبل اجراء الانتخابات الأخيرة في مصر عام ١٩٨٧. (المحرر)

(٢١) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), and Raymond Hinnebush, *Egypt under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernising State* (New York: Cambridge University Press, 1985).

إن قرار التصريح بوجود معارضة جاء بصدور «ورقة أكتوبر» التي نشرها السادات في ١٩٧٤ كجزء مهم من الصورة الذاتية للنظام الجديد في التحرر. كان هذا الدفع أمراً جوهرياً للمظاهر التي كان يبتغيها النظام للظهور بمظهر حكومة ذات تعددية مفتوحة، كما أن تلك المظاهر بدورها كانت ضرورية لإحداث أثرها لدى الجمهور استجابة للظمأ الشعبي التواق للتخفيف من التعبئة الناصرية والراغب بمزيد من الوقت لاستيعاب التغييرات الاجتماعية الناصرية. وكانت المظاهر مهمة كذلك خارجياً اذ ابتغت الحكومة أشكالاً سياسية من شأنها أن تزيد من جاذبيتها لدى مصادر الدعم الغربية، ولا تعبأ الا قليلاً بأن تجعل نفسها جذابة للأقطار الشيوعية. أخيراً، فإن الحكومة تصرفت بالشكل الذي تصرفت به لأنها كانت مؤمنة بنهجها من الناحيتين السلبية والايجابية. كان عمل السادات بمثابة رد فعل ضد الفشل المتصور للنظام الوحدوي الذي كان هو شخصياً جزءاً منه في السابق[٢٢]. ولكن كان هناك عنصر ايجابي أيضاً: فالسادات توقع أن تكون المعارضة بناءة وطيّعة معاً، تسهم في جعل الحكومة ناجحة وشعبية دون أن تخلق تهديداً لها. يضاف الى ذلك أن التعددية على المستوى الحكومي كانت ضرورية في نظرة السادات للوحدة الأبوية التي يتصورها كرئيس للدولة. فالرئيس سيقوم بطريقة أبوية بادارة التعددية في حكومته وبتوجيهها، كما أنه سيقضي في شؤون معارضته. ثمة أسباب أخرى تناورية دعت الى وجود معارضة مصرح بها، وأهمها ما يتعلق بتخطيط حدود نظام الحكم. إن التصرفات اللاحقة تشير رغم عدم وجود بينة بذاتها، الى استخدام المعارضة كمؤشر لحدود النظام الرسمي. لقد أخضعت المعارضة لنوعين من السيطرة: المنافسة «غير العادلة» مع الحزب الرسمي الضخم بمختلف أسمائه، والجهود المباشرة التي تبذلها لشق الحزب أو كبح جماحه عند قيامه بعمل معين من أعمال المعارضة. يمكن النظر الى كلا هذين النوعين كجهود لاستخدام المعارضة كمؤشر لحدود العمل المصرح به. أما الانتخابات فقد أخذت حريتها بالتناقص وعدالتها بالتراجع منذ الانتخابات المفتوحة في سنة ١٩٧٦، مع انخفاض نسبة تمثيل المعارضة (١٨ بالمائة في ١٩٧٦، ٢١ بالمائة في ١٩٧٩، ١٣ بالمائة في ١٩٨٥) وذلك وفق درجة حرية الانتخابات. إن فض الاجتماعات الانتخابية بالقوة، وحشو صناديق الانتخابات ببطاقات تصويت مزورة، ومصادرة الجرائد ومضايقة الصحف، وأخيراً الشرط القانوني بالحصول على ٨ بالمائة من مجموع الأصوات في البلاد (لا في الدائرة الانتخابية) للتأهيل للفوز (في حين حصل الحزب الاشتراكي على ٧,١ بالمائة)، كل هذا عمل على تحديد معنى نظام الحكم بأنه نظام الإجماع، ودور المعارضة بأنه دور المدافع عن قضية خاسرة في جدل من أجل الجدل[٢٣].

---

(٢٢) غالباً ما يكون القيام بالأعمال السياسية رفضاً لنموذج سالف لا بناء على تحليل صائب لنموذج آخر مقترح. أنظر: Willliam Baur Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria, 1954-1968* (Cambridge, Mass.: MIT University Press, 1969), and I. William Zartman, ed.,*Elites in the Middle East* (New York: Praeger, 1980).

(٢٣) علي الدين هلال دسوقي، «انتخابات ١٩٨٤،» الأهرام، ١٩٨٤/٦/١٥. «ولكن هناك حالات عديدة أخرى لا يكون من شأن المنافسة فيها أن تكبح جماح احتكار السلطة كما يفترض في المنافسة أن تفعل، =

إن الجهـود المباشرة التي تبـذل لتثبيت صفوف أحـزاب المعارضـة من شأنها كـذلك أن ترسم حدود نظام الحكم، وهي حدود لا يسمح بتجاوزها، فقيام حزب الوفـد الجديـد بحل نفسه في حزيران/يونيو ١٩٧٨، والضغط الرسمي سنة ١٩٨١ الذي وقـع على حـزب العمل الاشتراكي لكي يقوم بالاجراء ذاته، والمضايقات التي لاحقت المعارضـة غير الـرسمية، وهي مضايقات اتخـذت شتى الأشكال اعتبـاراً من ظهور «الائتـلاف الوطني» في ربيـع ١٩٨٠ حتى مداهمات الشرطـة التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، كـل هذا كـان عبارة عن ردود فعـل ضد الانتقادات الماحقـة التي وجهت الى الحكومـة وسياسـاتها. والحكـومة إنما صممت تلك الأعمال لكي تبين أن معارضة ما بعينها في النقاش السياسي قد تكون مقبـولة ولكن المعـارضة التي تتجـاوز الحدود، لا سيـما تلك الموجهـة ضد السيـاسات المتميـزة للحكومـة مثل عمليـة السلام، والانفتاح، والتعايش الاجتماعي، هي معارضة غير مسموح بهـا. ومع أن السـادات دفع حياته ثمناً لسياسته نجد أن تحديد معنى النظام السيـاسي المصرح به ظـل كما هـو في ظل رئاسة مبارك. هذا بالاضافة الى أن استخدام المعارضة لرسم حدود نظام الحكم ينطوي عـلى قيمـة تهديـدية في الـدبلوماسيـة. فقد استخـدمت المعارضـة لكي تبين لاسرائيـل والولايـات المتحدة حدود المجال المصري في المناورة[24]. ولعل المعارضة كانت أقل فائـدة في استخدامهـا ضد أطراف محلية ثالثة في المساومة، ولكن كان لها بعض النفع في اجـراء عملية التـوازن بين اليمين واليسار. فقد استخدم السادات، لا بل شجـع رجال الـدين المسلمين ضـد الحركـة القبطية وضد الأصوليين الاسلاميـين من خارج النـظام المصرح به. إن كـل هذه المجهـودات بضرب أطـراف المعارضـة بعضها ببعض، وذلـك ضمن المشهد السيـاسي وفيها بـين أجـزائـه المختلفة معاً وفي الوقت ذاته، قد فشلت في النهاية ولكنها حفظت الاستقرار الـديناميكي لبعض الوقت.

أخيراً، كانت المعارضة مفيـدة في تحديـد موقـع الحكومـة على ذلـك المسرح السياسي. والذي نشهده ما هو الا لعبة رمزية لا تخدع أحداً، ولكن، وبما أن أسلوب هذا التحديد يتبع احدى طريقتين فإما بتمييز موقع عن موقع وإما بابـراز نقيضه المضـاد، فإن للرمـزية نتـائجها العملية. كان المنبر الرسمي وقد وضع ابتداء في الوسط تماماً ولكن انتخابات ١٩٧٦ لم تضـع أمامه معارضة رسمية تذكـر الى يساره، أمـا الى يمينه فلم يـظهر سـوى حزب الأحـرار بشكل محدود جداً وغير فعال. بيد أن حزب الحكومة آنئـذ (المسمى حزب مصر)، وبـدلاً من كونـه حزب وسط اليسار المدافع عن نفسه ضد المعارضة اليمينية، قد وجـد نفسه يـواجه معـارضة

= ولكنها تريح هذا الاحتكـار وتشد من أزره وذلـك بأن تـزيح عن عـاتقه زبـائنه المـزعجـين... وقـد تكـون للممسكـين بزمـام السلطة في الاحتكار الكسـول مصلحة فعليـة في خلق بعض الفرص المحـدودة لتتيح مخـرجاً لذوي الآراء غير المريحة».

A.O. Hirschman, *Exit, Voice and Loyalty* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970), pp. 59 and 115 ff.

(٢٤) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* p. 272.

صريحة وحقيقية من اليسار غير المنظم الذي يضم المستقلين. وجاءت اعادة تنظيم الحزب في ١٩٧٨ وانتخابات ١٩٧٩ لتغيرا من ذلك بتهيئة معارضة صريحة أيضاً ولكنها منظمة (ولذا يسهل التحكم بها) من حزب العمل الاشتراكي في اليسار، أما المعارضة اليمينية من حزب الوفد الجديد فقد أجهضت. وقد طبعت الحكومة اتجاهها الجديد بطابع دفاعها عن نفسها ضد اليسار بدلاً من اتفاقها مع المعارضة التي كانت عبارة عن معارضة كلامية ولكنها عقيمة عملياً. وفي النهاية لم تكن هذه الاستراتيجية العريضة، هي بدورها، استراتيجية ناجحة، فالسادات قد أحيط به من جانب من المعارضة غير الرسمية المنتشرة هنا وهناك وتم اغتياله من اليمين.

وغيّر نظام حسني مبارك من موقعه ومن المعارضة له. فقد أزالت انتخابات ١٩٨٤ اليسار وهيأت لحزب الحكومة معارضة من اليمين، مما اضطر هذا الحزب إما الى الدفاع عن نفسه ضد اليمين بصفته حزب يسار الوسط، وإما الى الاتفاق معه بصفته حزب يمين الوسط. كان البديل الأول هو الذي اختاره مبارك لاستراتيجيته، كما كان الأمر بالنسبة للسادات. أما هل ستنجح هذه الاستراتيجية أم لا فما هذا الا مثل على الاستخدام التام للمعارضة لغرض تحديد معنى الحكومة(٢٥).

وباختصار، كانت المعارضة مفيدة للحكومة لأسباب شتى، طالما كانت تحت السيطرة. ولكن حكومة السادات بالغت في قدرتها على ممارسة تلك السيطرة، فلم تنجح في نهاية المطاف الا في تحويل المعارضة الى جماعة ارهابية والى جماعة مؤيدة، والى خلق مناخ للتعبير عن الآراء(٢٦). ويبقى، اكمالاً للتحليل، عدد من الأسئلة الاضافية التي تحتاج الى جواب: ففي تلك الظروف المذكورة ماذا كانت فائدة المعارضة من قيامها بأدوارها المعينة؟ ماذا كانت الآمال التي ترجوها؟ الى أي مدى كانت الأدوار تكميلية وكيف تلاشت تلك التكميلية؟ ولتناول هذه الأسئلة يمكن التمييز بين أربع مجموعات مختلفة من المعارضة: المعارضة الوديعة، المعارضة الكلامية الصارخة، المعارضة النقابية، والمعارضة غير المصرح بها، هذا بالاضافة الى بضع مجموعات تطفو فيما بين هذه الأشكال. ولئن كان نقاشنا التالي سيدور حول اطار موجه للمصالح والأدوار والاستخدامات فإن علينا أن نتذكر أن الناس، أساساً، إنما يتخذون أشكالاً مختلفة من المعارضة وذلك بسبب ما يعتقدونه، وأن أعمالهم تتفق مع قوة معتقداتهم ووجهتها. والمعارضة مهما كان شكلها ترضي الذات. والذين يعارضون معارضة بسيطة فقط ويجري خنوعهم في هذه الأثناء فإنهم يقبلون الى حد كبير بوضع الحكومة، أما الذين يتولون نشاطاً غير مصرح به ويتحملون مخاطره فإنهم يعتقدون اعتقادا قوياً جداً بأن الحكومة على خطأ. فالجواب الأول اذاً عن السؤال الخاص بالدوافع يقبل اعتبار الفعل (أو عدم الفعل) كاختبار ظاهري للمعتقدات.

---

(٢٥) D. Ottoway, «Malaise is Apparent after Egyptian Election,» *Washington Post* (3 June 1984).

(٢٦) Waterbury, Ibid, p. 387.

إن المعارضة الوديعة لا تختلف مع الحكومة الا قليلاً، ولا تنتقد الا بقدر محدود، ومن السهل انضمامها الى الحكم. فالأحرار، مثلاً، يكتفون بفرصة واحدة لطرح مواقفهم وللاسهام في هذه الأثناء بالأنواع المختلفة من المنابر. وقد تدور آمالهم حول تحقيق ظهور شخصي في المعارضة أكبر من ظهورهم في الحكومة، أو تحقيق فرصة لاسكاتهم لقاء مقابل أكبر من فرصة مكافأتهم. كان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي وبعض الفئات في حزب العمل الاشتراكي في مثل هذا الموقع بالذات[٢٧]. ويعتبر دور محمود أبو وافية، صهر السادات، الذي نظم النقاش عن التعددية كما نظم «حزب مصر»، ثم صار من زعماء حزب العمل الاشتراكي إلى أن ذهب الحزب بعيداً في انتقاده، يعتبر هذا الدور رمزاً للأدوار وحدودها ومثلاً كذلك عليها.

ولعب آخرون أدوارهم بصدق أعمق، متيحين موئلاً لمعارضي النظام ومعبرين كذلك عن معارضتهم الخاصة في الساحة السياسية. إن كلاً من حزب العمل الاشتراكي والوفد الجديد يعتبر خير مثل على المعارضة الكلامية الصارخة ولو أن آمال احدهما تختلف عن آمال الآخر. كان حزب العمل الاشتراكي من «أحزاب الضغط» النشطة[٢٨] مبتغياً التأثير في سياسة الحكومة وتقييد شيء من اتجاهاتها التي ينتقدها الحزب. وهو يفهم حدود الاجراءات الحكومية ويعمل في اطارها، ويبتغي لقاء ذلك أن يفرض قيوداً جوهرية على سياسة الحكومة. وليس هناك دليل على أنه كان فعالاً بالذات بشأن أي اجراء سياسي، ولعل هذا هو الذي أجاه الى انتقاد أوسع للحكومة في الصحافة وفي البرلمان بعد ١٩٨٠. كما لا يوجد دليل على أن الحزب قد تخيل أبداً أن لديه القدرة على الانضمام الى الحكومة ناهيك عن تأليفها بنفسه. لم يكن هذا الحزب يمثل «معارضة تصحيحية» فحسب بل يمثل كذلك معارضة دائمة. وكان الحزب سيقنع بهذا الدور (لو أتيح له أن يلعبه كاملاً)، وذلك لأنه لم يكن ينتظر منذ الابتداء أي شيء آخر. والواقع أن كلا الحزبين، الوفد الجديد والعمل الاشتراكي، قد انشق على نفسه (في ١٩٨٤ بالنسبة للأول وفي ١٩٨٠ بالنسبة للثاني) بشأن القبول بعضويات برلمانية بالتعيين أم عدم قبول ذلك، لئلا يفرط الحزب بنفسه بذلك القدر من الاعتماد على الحكومة. على أن من الواضح كذلك أن لحزب الوفد الجديد آمالاً أوسع. واذا كان من غير المحتمل فيما يبدو أن تتحقق هذه الآمال فعلينا أن نتذكر أن تاريخ الوفد الطويل الذي يناهز ٦٥ عاماً ليس فقط تاريخاً لآمال لم تتحقق، بل بشكل أعمق، تاريخاً في عدم توازن الأدوار، حين كان أقطاب النظام الثلاثة الرئيسيون ـ العرش والمستعمر وحزب الوفد ـ يتجاذبون السلطة في اتجاهات مختلفة فأدى ذلك في نهاية المطاف الى تقويض نظام الحكم بحلول سنة ١٩٥٢[٢٩].

---

(٢٧) Raymond Hinnebusch, «The National Progressive Party,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 3, no. 4 (1984).

(٢٨) Hinnebusch, *Egypt under Sadat: The Post-Populist Development of an Authoritarian Modernising State.*

(٢٩) Marius Deeb, *Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939* (London: Ithaca Press, 1979), and Marcel Colombe, *L'Evolution de l'Egypte, 1924-1950,* Islam =

إن الوفد يبتغي أن يكون حزب الحكومة. ومن الطريف أن الحزب كان يقوم ضمنياً، طالما شعر بذلك التفاؤل، بإعادة تحديد معنى النظام السياسي باعتباره أحد الحزبين الحاكمين المحتملين فيزيد من شرعية ذلك النظام. إن كون الحزب إنما يطرح مطالبه بصفته طامحاً بالسلطة، وليس بصفته مجرد معارضة بناءة ودائمة، يعتبر دعامة للنظام. أما التكميليات الأخرى في الأدوار فلم تتضح بعد، فالوفد لم يعمل بصفته قيداً يحد من الأفكار ولا بصفته مصدراً لها، كما أنه لم يستخلص لنفسه جزءاً معارضاً منشقاً عن مجموعة التأييد الاجتماعي للحكومة ليحيطه بقاعدة اجتماعية أشد تماسكاً(٣٠) وكل هذه أدوار يمكن للحزب أن يقوم بها حين يتكشف المستقبل.

هل هناك آلية ما يمكن أن توازن بين الأدوار وما يرجى منها بحيث إن الوفد وحده يقوم، ويطمح للقيام، بما يخدم مصالح الحكومة ومصالحه في الوقت ذاته؟ من المتصور ذلك، ويتم هذا التكييف أو التدجين الاجتماعي كما حدث الى حد ما مع الاتحاد الاشتراكي لقوى الشعب في المغرب، وكما حدث كذلك الى حد ما مع الوفد القديم. على أنه لا يمكن المقايسة مع أي من هاتين الحالتين ولا مع حزب العمل الاشتراكي، الذي تزايد صراخه بتزايد تضاؤله. إن الاختلافات الحاضرة في الآراء تفيد بأنه ما لم يعدل أحد الطرفين أو كلاهما عن أدواره وعن توقعاته لتلائم أدوار الطرف الآخر وتوقعاته (وهو أمر غير محتمل فيما يبدو) فإن من المحتمل حدوث نزاع مستمر من شأنه أن يؤكد عجز النظام الرسمي المصرح به ويدفع الناس الى مزاولة سياساتهم على تخوم النظام غير المصرح بها.

أما جماعات المعارضة النقابية في مصر فهي في وضع مختلف. إن اهتمامها الأول ينصب على تمثيل مصالح أعضائها لا على معارضة الحكومة، ومصالح أعضائها متجانسة نسبياً. وفي مصر بنية نقابية نشطة أكثر مما في عدد من الأقطار العربية. ولئن كانت نقابات العمال تسودها بمصر صلة مشاركة طويلة الأمد مع الاتحاد الاشتراكي العربي، فإن النقابات المهنية في البلاد تنافح بشدة عن مصالحها وتدافع عن استقلالها الذاتي، وبالتالي عن تعددية متحررة تتضمن المعارضة. ومن أشد المهن استقلالاً مهنة المحاماة، بالإضافة الى الصحافة وفيها تعمل الصحف على أساس أنها أدوات متنافسة أكثر مما هي هيئات نقابية. (المجموعة الأخرى غير المعارضة من المهنيين هي المهندسون). وقد اشتبك السادات في ١٩٨١، ومبارك في ١٩٨٣، مع نقابة المحامين بمساعدة قليلة من البرلمان ثم من المحكمة الدستورية. وفي النهاية أعلن عن إبطال اجراءات السيطرة التي أصدرها رئيس الجمهورية في ١٩٨١، وأعيدت هيئة رئاسة نقابة المحامين الى مركزها. كان استياء السادات قد أثير في الأصل بتصريحات النقابة الانتقادية عن العلاقات المصرية مع اسرائيل وقد انقطعت مثل تلك التصريحات بعد التغيير الذي جرى في هيئة رئاسة النقابة. فلما أعيدت الهيئة السابقة كانت رئاسة البلاد قد تغيرت،

= d'hier et d'aujourd'hui, vol. 9 (Paris: Maisonneuve, 1951).

(٣٠) Raymond Hinnebusch, «The Reemergence of the Wafd Party,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 16, no. 1 (1984).

فجرى التوصل الى تسوية مؤقتة يقلل بموجبها من نشاط النقابة في المعارضة. أما المجموعات الوظيفية فبوسعها أن تعمل دون أن تكون من المعارضة، اذا سمحت لها الحكومة بالعمل. أما اذا تولت دوراً معارضاً فيكون ذلك إما لانتشار المعارضة أو لعدم وجود جهة أخرى يمكنها أن تقوم بالدور بصورة فعالة. وفي كلتا الحالتين لا توجد أية تكميلية في الأدوار بالنسبة للحكومة.

يتضح من الحالة المصرية أن الأدوار لا تكون بالضرورة تكميلية حرفياً وبمعنى الكلمة، وأن الأنظمة لا تكون بالضرورة متوازنة. إن بعض الناس لا يرضون بالحدود التي تفرضها الحكومة على نشاطهم، والحكومة لا تشعر أن سلوك هؤلاء ينفعها في شيء. والنزاع الذي ينشأ عن ذلك قد يحدث داخل نظام الحكم (كما في حالة الوفد) ولكنه قد يؤول كذلك الى دفع المعارضة خارج نطاق الحكم في اتجاه النشاط غير المصرح به. من الأمثلة على ذلك جماعات تقع على الحد الفاصل للنشاط المشروع وغير المشروع كجماعة «الدواء» و «الائتلاف الوطني»، ثم في نهاية المطاف ضحايا مداهمات أيلول/سبتمبر ١٩٨١، هذا فضلاً عن جماعات من الخوارج بكل معنى الكلمة مثل «التكفير والهجرة». هذه الجماعة يسهل تفسيرها، لذلك فهي لا تثير الا اهتماماً قليلاً. إن معارضتها الأخلاقية الدافع تبرّر بنزاعها مع الحكومة، إذ إن مصدر الشرور التي يتصورونها معترف به ذاتياً من الحكومة وفي متناول يدها. فالحكومة اذاً هي مبرر وجودهم ولكن العكس غير صحيح، إنهم يعملون على بعد شاسع من حدود النشاط المصرح به بحيث لا ينفعون الحكومة كمؤشر لحدود النشاط المشروع، ولا حتى كمثل يحتذى. وهؤلاء بصفتهم مؤمنين حقيقيين يجدون في اضطهاد رفاقهم تشجيعاً لهم على الدفاع عن أغراضهم السامية لا ردعاً لهم عن ذلك.

ومن أكثر الحالات إثارة للاهتمام، في العادة، المنظمات غير المستقرة أو الجماعات التي تقع على الحد الفاصل للنشاط. لقد جاء السادات بجماعة «الدواء» وزعيمها عمر التلمساني فأدخلها داخل النظام وذلك لتقوية مركزه في اليمين الديني. وهذا خدم أغراض جماعة الدواء كثيراً ولكنه كذلك أضفى الشرعية على منهاج المتطرفين وأثار الأقباط، إن لم نقل عزلهم. إن جماعة الدواء والحكومة خدمت إحداهما أغراض الأخرى ولكنهما في أثناء ذلك قد ساعدتا على تقوية المعارضة ذاتها التي كانتا تبتغيان اضعافها. إننا في بحثنا حتى الآن قد توصلنا الى نتيجة مفادها أن من الأفضل التصريح للمعارضة بالعمل فهذا خير من دفعها خارج نطاق الحكم، مع هذا ففي حالة المعارضة الدينية ثمة فوائد في كلا النهجين(٣١).

---

(٣١) يقدّم (Vatin) تفسيراً أكثر تعقيداً وإقناعاً فيقول إن اللغة والمواقع الدينية إنما تستخدم للتعبير عن المعارضة لأن السبل الأخرى مسدودة أو مقيدة. ومعنى هذا أنه ينبغي السماح للمعارضة بالعمل لكي لا يتجه التذمر اضطراراً الى اللجوء الى المساجد حيث تصعب منازلته. أنظر:

J.C. Vatin, «Religious Resistance and State Power in Algeria,» in: A. Cudsi and A.E.H. Dessouki, eds., *Islam and Power in the Contemporary Muslim World* (London: Croom Helm, 1982).

إن محاولة التعاون مع قسم من المعارضة الدينية لم تكن فعالة في ترويض الأقسام الأخرى منها، حتى مع وجود تكميلية في الأدوار. وليس من الواضح بعد في هذه المرحلة هل الحالة التي نحن بصددها تعتبر استثناء من القاعدة أم استنتاجاً نهائيا.

أما الجماعات الأخرى غير المستقرة فلا ينطبق عليها هذا ولا ذاك. فالائتلاف الوطني الذي أصدر عدداً من البيانات ضد سياسة السادات في ربيع ١٩٨٠، وكذلك العدد الكبير من الناس (بضمنهم بعض الموقعين على بيانات الائتلاف الوطني) الذين أوقفوا في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ولم يطلق سراحهم الا تدريجياً من قبل مبارك في السنة التالية، هم عناصر في نظام متقلص. إن عمل المعارضين يخدمهم في شيئين هما صالح الضمير وتوسيع مساحة المطارحة والنقاش. إنهم يقعون في شباك مصلحة الحكومة بقيامهم بفعل مضاد لها تماماً. ولا شك أن التوقيفات الكاسحة هي التي سببت أو أكدت نشوء مناخ تعشعش فيه الآراء، عمل في ظله مغتالو السادات ومؤيدوهم. إن عدم الوئام بين ما أرادت المعارضة عمله وبين ما أرادت الحكومة عمله كان هو الذي أوهن نظام الحكم.

إن مصر السادات ومبارك هي، على العموم، حالة تؤيد الفكرة التحليلية عن استقرار النظام من خلال التكميلية في الأدوار. إن معارضة الحكومة تتبع مصالحها بالدرجة الأولى وتقبل بوضع الحزب الآخر الحاكم وبوضعها هي بالذات، مستخدمة الحزب الآخر لأغراضها الخاصة. وقد تم الحفاظ على استقرار النظام بالقدر الذي عملت فيه هذه التكميلية بنجاح. ولكن رسالة السادات في التحرر قد ألهبت من الآمال أكثر مما كان مستعداً لتحقيقه، بخاصة مع مرور الزمن. وقد ارتضى بعض الجماعات المعارضة أن يلعب دوراً محدوداً، رسمياً، وديعاً، كما رأينا، ولكن البعض الآخر لم يرتض ذلك، وقد تزايد عدد هذا البعض بتزايد القيود المفروضة على نشاطه. إن عدم الوئام هذا قد وفر اطاراً كان من شأنه أن يستبيح فعل الاغتيال، إن لم نقل يضفي الشرعية عليه. على أنه ينبغي أن نذكر أنه ما من شيء في عدم التوازن هذا أو في أي تحليل آخر بنيوي في جوهره يمكن أن يفسر الاغتيال ذاته. إن الاغتيال هو مسألة حظ، وهو عمل فردي، وفرص نجاحه عشوائية، وهو لا يؤشر درجة استقرار النظام أو درجة قوة المعارضة.

وبعد الاغتيال وخلافة الحكم عادت العلاقات بين الحكومة والمعارضة الى التعاون مرة أخرى، حتى انتخابات ١٩٨٤. وحتى عندئذ فإن أحزاب المعارضة قد ثبتت في شتى أدوارها فيما يبدو، كما أن الحكومة ثبتت في دورها أيضاً. ولم تتبلور الآمال بعد، فإن على الوفد أن يتعود على دوره الجديد والحكومة على معارضتها الجديدة، وفوق كل هذا ان على نظام الحكم أن يقرر هل يعتبر رئيس الجمهورية، الذي لم يعبر قناة في خمس سنين من حكمه ولم يصحح ثورة ولم يخلق انفتاحاً، هل يعتبر هذا الرئيس انفراجاً يرحب به أم شيئاً مضجراً. وعندئذ فقط يمكن تقسيم الأدوار وتجربة تكميليتها، ولو أن الاستقرار إنما يتم الحفاظ عليه، في الفترة الانتقالية، لعدم وجود بديل أفضل ليس الا.

ثالثاً: التعددية الآخذة بالظهور

- تونس -

تعتبر تونس ملكية رئاسية، سيطر عليها مدة ثلاثة عقود من الاستقلال المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة بصفته أباً للبلاد، يساعده حزب الدستور الاشتراكي وأعضاؤه من رفاق النضال. والسلطة متمركزة في القمة، أما قاعدة الهرم السياسي فصغيرة لأن عدد سكان القطر قليل ولكنه متجانس الى حد ما وموزع بكثافة في اقليم صغير. مع هذا شهدت تونس تجارب متكررة في التعددية. كان على بورقيبة بعد الاستقلال مباشرة أن يجتث المعارضة الجوهرية القائمة في داخل حزبه وذلك إبان ترسيخه لسلطته، وليس هذا فحسب بل كان عليه أيضاً أن يبطل دعاوى الاتحاد العام للعمال التونسيين بتنظيم حزب معارض اشتراكي وذلك منذ الابتداء. وما أن حلت نهاية الخمسينات حتى كانت مخاطر المعارضة قد أزيلت وتأسس حزب مفتوح يضم اليه ما يظهر للوجود من نخبة جديدة برعاية رئيس الجمهورية الكريمة. كان الرئيس يعين مساعديه ويبدلهم بمشيئته وحدها، فهم وإن كانوا يمثلون تيارات رأي مختلفة فليس لأحدهم أي مصدر من مصادر القوة التي لا تقع تحت سيطرة الرئيس.

ومع أن من الممكن اعتبار الستينات عقداً اشتراكياً بتأثير أحمد بن صالح، فإن هذا الزعيم السابق للاتحاد العام للعمال التونسيين، وقيصر السلطة الاقتصادية، قد فقد مركزه لأنه انهمك في بناء مصدر سلطة مستقل له. وأصبحت السبعينات عقداً تحررياً بتأثير الهادي نويرة، رئيس الوزراء. بيد أن الحد الفاصل المهم في هذه الحقبة قد أتم رسمه سنة ١٩٧٤ حين أخرجت النخبة الفتية، المتحررة، المؤمنة بالتعددية، من قيادة الحزب. انغلق حزب الدستور الاشتراكي على نفسه وأصبح حزباً بيروقراطياً، في الوقت الذي بدأت فيه التعددية بالظهور في المجتمع التونسي نتيجة للادارة الاقتصادية الموفقة التي اتبعتها حكومة نويرة. ومنذ ذلك الحين والمعارضة عبارة عن مسألة أفراد يمكن احالتهم الى المعاش لفترة ما، يحرقون فيها أرضهم، قبل استدعائهم للخدمة مرة أخرى من لدن رئيس الجمهورية. وبعد أواسط السبعينات أخذت المعارضة تجد لها قاعدة اجتماعية، وبما أنها لم تعد تحظى بمجال في داخل حزب الأمة فقد بدأت تتطلع الى وسيلة منظمة للتعبير عن نفسها. كان لا بد لعهد نويرة أن ينتهي قبل أن يستطيع نظام الحكم مواجهة هذه التطورات، ولكن ثمانينات محمد مزالي، رئيس الوزراء، في عقد يتسم بالتعددية، شهدت ظهور عدد من الاتجاهات الجديدة التي تحاول الاستجابة للتطورات. كان أولها تجديد حيوية الحزب ذاته بإعادة فتح قيادة الهيئات التابعة للحزب لحملة الآراء الجديدة، وباستدعاء الأحرار للرجوع الى حظيرة الحزب. والأمر الثاني فسح المجال في الانتخابات لمرشحين متعددين في ظل الحزب الواحد وهي الانتخابات التي جرت في ١٩٨٠. والثالث هو التسامح المتحفظ الذي آل في النهاية الى التصريح لأحزاب المعارضة بالعمل رسمياً، وتم ذلك على مراحل فاتخذ أولاً شكل حركات وشكل جرائد، ثم شكل مرشحين معارضين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٩٨١ (والتي

جرى التلاعب فيها للحيلولة دون معرفة حجم المعارضة الحقيقي)، واتخذ في النهاية شكل أحزاب مصرح بها رسمياً.

كان المراقبون يعتقدون منذ مدة أن التطور الحتمي لسياسات حزب الدستور إنما هو باتجاه نظام تعددي. فبنشوء التعددية الاقتصادية ـ الاجتماعية كنتيجة للنمو الكبير في البلاد، أخذت التعددية السياسية تضغط من أجل الاعتراف بها داخل الحزب. كانت في البداية تعددية مقبولة في حدودها ثم ما فتئت تتسع كثيراً في أواسط السبعينات في الوقت الذي كانت الضغوط الداخلية داخل الزعامة تدعو الى تضييق المواقع السياسية. وهكذا كانت أغلب حركات المعارضة قد انطلقت من الحزب الأوحد، وكانت الحكومة ترحب بها بقدر معين يتناسب مع ما تزيله تلك الحركات من شقاق حزبي في داخل حزب الدستور الاشتراكي فتنقل الشقاق الى خارج الحزب، وتجتذب عدداً قليلاً جداً من الاتباع. وغدت أحزاب المعارضة البديل العملي الذي يضاهي ابعاد الأفراد مؤقتاً عن السياسة مما كان يجري في الستينات. وقد جعل الحزب الديمقراطي الاشتراكي بزعامة أحمد مستيري، وهو حزب يمثل الخيار المتحرر، جعل بالفعل من التعددية والحقوق المدنية منهاجاً له، ووجد مؤيدين في صفوف الطبقة الوسطى وفي المناطق الساخطة المتناثرة في أرجاء البلاد. أما «حركة الوحدة الشعبية» بزعامة أحمد بن صالح، وهي تمثل الخيار الاشتراكي، فقد كان عليها أولاً أن تنفصل عن زعيمها المنفي، ولكن «حركة الوحدة الشعبية الثانية» كانت مقبولة وقد استثمرت أيضاً شيئاً من التذمر السائد في الطبقة الوسطى. وقد يكون من اللازم إدراج الحزب الشيوعي التونسي أيضاً في هذه القائمة لأنه كان أول حزب يجاز رسمياً في الثمانينات، كما أنه كان رفيقاً لحركة الدستوريين في الكفاح الوطني ولو أنه لم يكن فرعاً فيها. والحزب الشيوعي التونسي هو، كالأحزاب الأخرى، حركة لذوي المهن والمثقفين، وبمثابة صمام أمان للتذمر وليس تحدياً جماهيرياً لحزب الدستور الاشتراكي. إن حزب الحكومة ينظر الى هذه الحركات بشيء من الازدراء أو يحيطها بصداقة حميمة ترعاها، فزعماؤها هم زملاء سابقون وأحزابها لا تمثل تهديداً حقيقياً.

أما حركة «الوجهة الاسلامية» فمسألة أخرى، لكونها ليست ناشئة عن حزب الدستور ولا هي صمام أمان بسيط. ومن هنا عدم إجازتها. لم تكن هناك أية علامة، حتى ١٩٨٣، على أن الحكومة ترى فائدة ترجى من هذه الحركة. كانت فائدتها الوحيدة تنحصر بتسهيل تشخيص زعماء المعارضة المعادين، الذين حوكموا في واقع الأمر، فسجنوا في ١٩٨١. أما في ١٩٨٥، وخلال الأزمة التونسية ـ الأمريكية بشأن القصف الاسرائيلي لحمامات، فقد استقبل رئيس الوزراء مزالي أحد زعماء الحركة وذلك لاظهار امتعاضه من ناحية السياسة الخارجية وللاشارة الى العمق الذي تتخذه سياسته الداخلية، ولكن الحركة الاسلامية لم تكن على العموم ذات فائدة للحكومة الا قليلاً.

وكان أخطر تحد واجه الحكومة يتمثل بالاتحاد العام للعمال التونسيين. لقد كان لنقابة العمال الوطنية، وهي شريك لحركة الدستوريين الوطنية وعضو فيها معاً، طبيعة مزدوجة لأمد

طويل وذلك بصفتها النقابة الرئيسية الوحيدة وبصفتها حزب معارضة محتملاً. وقد تقدمت النقابة بطلب لاجازتها كحزب في ١٩٥٦ فرفض طلبها. بعد ثماني سنين عادت تقوم بدور معارض بشأن السياسة الاقتصادية (عن تخفيض العملة) والسياسة الاجتماعية (عن تجميد الأجور)، وكانت في أواخر السبعينات ـ ابتداء من ١٩٧٦ ـ في نزاع صريح مع الحكومة. وفي السنة التالية كررت الحكومة تكتيكها الذي اتبعته قبل عشرين سنة خلت فشقت وحدة العمال وذلك باقامتها حركة عمالية خاصة بها من الدستوريين، فأنشأت الاتحاد الوطني للعمال التونسيين، ولكن الاتحاد العام للعمال التونسيين لم يسكت عن ذلك بل اندفع في معارضته الى حد افتعال الاضطرابات الدموية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨. وقعت هذه الورقة بيد الحكومة فلعبتها بقوة، وكان من شأنها أن ترفع من سمعة الاتحاد العام كمطالب بكونه حزباً حين خاض انتخابات ١٩٨١ بقائمة مشتركة ناجحة من مرشحي حزب الدستور الاشتراكي والاتحاد العام للعمال التونسيين، ولكن ذلك لم يمنع النزاع المستمر بينهما ولم يحل في النهاية دون توقيف زعامة الاتحاد العام. كان النزاع بعد ١٩٦٨ مرتبطاً بالتأكيد ارتباطاً وثيقاً بشخصية زعيم الاتحاد العام للعمال التونسيين حبيب عاشور، ولكنه كان يحظى بتأييد واسع من أعضاء الاتحاد. أما اذا أضحت تونس في النهاية نظاماً متعدد الأحزاب، فإن حزباً عمالياً اشتراكياً قائماً على الاتحاد العام للعمال التونسيين سيكون هو المعارضة الرئيسية لحزب الدستور الاشتراكي.

إن الذي أبقى على ايمان شتى الجماعات المعارضة هو الأمل بالتناوب على الحكم في المدى الطويل. بالاضافة الى اعتقاد المعارضة على درجات متفاوتة بصواب قضيتها وأحقيتها. لذا، فإن المعارضة التونسية أقرب في تعليلاتها الى الوفد منها الى الأحزاب المصرية أو المغربية الأخرى. ليس هناك في تصرفات الحكومة ما يدعم آمال الأحزاب التي تتوقع تحقيقها في المدى الطويل، لكنها جميعاً ترى في امكانيات تعدد الأحزاب في النظام السياسي ونشوء التعددية في المجتمع والاقتصاد أساساً لما ترجوه في المستقبل. إنها، كحزب الوفد في مصر، لم تواجه بعد ما يمتحن ايمانها، ولكن الطبيعة المتطورة ببطء لنظام تعدد الأحزاب التونسي يمكنها، خلافاً لما هو عليه الأمر في الحالة المصرية، أن تبقي آمال المعارضة حية دون تحقيق فعلي لفترة أطول مما تحدثه مذاهب التعددية المعلنة أصلاً في مصر. فأحزاب المعارضة التونسية تستلهم كذلك فكرة معينة عن الوطنية تبرر دورها في تحقيق التعددية السياسية من أجل صالح البلاد وفقاً لموجبات تاريخية شتى (تحررية، اشتراكية، اسلامية)، حتى ولو أن الحكومة لا تقر بأن مثل هذه الأعمال تخدم الصالح العام في تونس. وباختصار إن ما يدعم المعارضة كثيراً تطور البلاد المتصوّر نحو نظام متعدد الأحزاب يوضع موضع العمل ويتجه في نهاية المطاف الى تناوب الأحزاب على الحكم.

كذلك فإن التكميلية في الأدوار محدودة في الجانب الحكومي. والحزب الرسمي الوحيد يخشى المعارضة ويزدريها معاً. إنه حزب لا يزال يعمل تحت تأثير صوفية معيّنة(*) ناشئة عن

(*) تسمى محلياً «Assabiya».

«توحد الحركة الوطنية بالحزب الأوحد»، كما انه يتخوف مما قد تأتي به الأحزاب الجديدة من وجود عام دائم وتفوق سائد واستخدام، وكل هذا ينطوي على تهديد للحزب الحاكم. ويتخوّف الحزب الدستوري الاشتراكي بالدرجة الأولى من أن الأحزاب الجديدة قد تضع مكاسب عهد بورقيبة ومنجزاته موضع المساءلة الى حد يتطلبهم فيه التشريع الذي أجاز الأحزاب المعارضة ألا يتحدوا اجراءات الاستقلال الجارية حتى الآن أو نقضها. إن هذا الحذر والريبة من المعارضة الى حد تزوير نتائج الانتخابات، التي لم تكن سوى تحد بسيط لاحتكار حزب الدستور الاشتراكي، ولم تكن تحدياً على الاطلاق لسيادته، هذا الحذر والريبة هما، بالنسبة لعدد من التونسيين، من الأمور الطائشة وغير الضرورية، ولكن مثل هذه القرارات إنما تتخذ في تونس على أعلى مستوى من شخص واحد أو شخصين (وهم في الحالة التي نحن بصددها ثلاثة: بورقيبة ومزالي وادريس كيكا وزير الداخلية في ١٩٨١).

يمكن للحكومة أن ترى، في الجانب الايجابي، فائدتين للمعارضة. فالمعارضة يمكن أن تكون صمام أمان أو مانعة صواعق من شأنها تسريب الانتقاد، والحق أن الحكومة يسرها قيام المعارضة بذلك ولكن دون أن تكون من القوة بحيث تتحدى حزب الدستور الحاكم. ويمكن للمعارضة كذلك أن تكون بديلاً أرْيَض، وأسهل قياداً للمعارضة المتململة الحبيسة في حزب الحكومة ذاته. فالمعارضة الداخلية أخطر على وحدة الحزب الواحد، حتى وإن لم تكن معارضة ناجحة، وأشد تهديداً لاتجاهات الحزب الحالية اذا كتب لها النجاح فعلاً في كسب السيطرة على حزب الدستور الاشتراكي.

خاتمة

إن الحجة التي وردت في تحليلنا هذا مفادها أنه من الممكن تفسير الاستقرار في الأنظمة العربية المعاصرة (بطريقة ما من طرق متعددة أخرى) وذلك بواسطة التكميلية في الأدوار التي تلعب، وفي الآمال التي ترجى، وفي الفعاليات التي تجرى، وذلك فيما بين الحكومة وأطراف المعارضة المختلفة، وهي تكميلية توفر دعامات لنظام الحكم. إن الأنماط المختلفة من أنظمة الحكم في الأقطار التي درسناها تؤيد ما ورد في التحليل. ولكن هذا التحليل قد ترك بعض الأسئلة المهمة دون جواب. فتحت أي ظرف من الظروف (بما أن الحالات التي درست تظهر أن الجواب يجب أن يكون مشروطاً بظرف لا أن يكون مطلقاً) يخدم الاستقرار وذلك بادخال المعارضة في نظام الحكم أو باجبارها على اتخاذ مركز غير مجاز قانونياً؟ وما الذي يملي قرار المعارضين بالقيام بدور ما أو غيره، أو بالعمل ضمن نظام الحكم أو خارجه؟ وقد تناول التحليل السؤال المحيّر المتعلق بتفسير قبول المعارضة بوضعها اليائس في ظاهره.وذلك بالاشارة الى ما ترضى به المعارضة من نشاط محدود أو حتى نشاط واسع، ولكن التحليل إنما أورد ذلك فقط دون تفسير.

إن محاولة وضع تفسير أوسع لا يمكن الا أن تتحيز لهذه الجهة أو تلك. فاذا رجعنا الى القاعدة الاجتماعية للحكومة والمعارضة جاز للمرء القول بأنه اذا لم تلبّ المطالب الاجتماعية

(أو الطبقية) تعاظم التذمر وأمست المعارضة أكبر من أن يستوعبها نظام الحكم، فيجبرها النظام على التحول الى خارجه. أما حين تكون المعارضة صغيرة أو خاصة بشيء بعينه، فمن الأفضل ابقاؤها في النظام تحت السيطرة؛ وأما حين تصبح كبيرة، فتكون خطراً على الحكومة، سواء أكانت داخل النظام أم خارجه. ولكن ليست كل معارضة هي ذات قاعدة اجتماعية أو طبقية، كما ليس كل تذمر يؤول إلى معارضة.

ثمة تفسير آخر يمكن ارجاعه الى مسألة الضمير، على أساس وجود مستويات موضوعية للتذمر أو بدايات له تتفق مع أدوار المعارضة وآمالها المختلفة وبالتالي تفسرها؛ ولكن الضمير أمر شخصي، لا موضوعي، وهو لا يقدم مقياساً مستقلاً للمعارضة[٣٢]. بيد أنه حتى لو كانت هذه البدايات غير ثابتة، فإن الضمير وحده لا يكون عنصراً مهماً في تفسير الرضا بأدوار المعارضة. فالأفراد يمكنهم أن يظلوا مشاركين نشطين، مهتمين، في النظام القائم مع تمتعهم بالتحرر من قيود الانضمام لحزب الحكومة وذلك بانضمامهم الى حزب معارض، مفضلين العجز مع الحرية على العجز من دونها. إن مصلحة الحكومة في هذا المزيج العجيب من «منفذ للخروج وصوت للرأي والتزام بالولاء» تكون أوضح من باب أولى[٣٣].

إن الحجة القائلة بالتكميلية في الأدوار هي، في التحليل النهائي، حجة تاريخية. لقد خدمت الغرض في تفسير الاستقرار في أمكنة معينة وفي أزمنة معينة، ولكن فعاليتها تعتمد في النهاية على القبول بها. إن الحكومات تنظر، في وقت معين، الى المعارضة على أنها مفيدة ومقبولة ضمن حدود، كما أن الأطراف المعارضة تكون مستعدة، في وقت معين، لإشغال دور محدود يمكن فيه تلبية غرضها دون أن يتعارض ذلك مع غرض الحكومة. وهذه التكميلية قد تستغرق آماداً من آمال التناوب على الحكم التي لا تتحقق ـ وهذا تعديل للفرضية الابتدائية ـ كما تستغرق آماداً لا يكون فيها لأي من الطرفين توقع لمثل هذا التناوب يراود الذهن. في مثل هذه الحالات لا بد أن يحدث شيء ما في وقت ما لتلك المطامح التي لم تكافأ: فهي تنتظر قيام الساعة السعيدة بعد ما لا يعد ولا يحصى من السنين، وإما أن تهمل، أو أن يختفي الاستقرار. وما جرى في الشرق الأوسط هو أن الاحتمال الأول قد حدث في اسرائيل بالنسبة لحزب الليكود، والثاني كان مصير أغلبية الأحزاب الشيوعية، والثالث يمثل حكاية أحزاب الحركة الوطنية المغربية، والرابع هو عبارة عن تاريخ مصر في السنوات الثلاثين الأولى من الاستقلال.

ولكن لتلك الحقبة التاريخية ما تنطوي عليه كذلك في المدى الأبعد. إن الاختيار ما بين الاحتمالات الأربعة هو جزء من عملية أوسع تتعلق بخلق أفكار أسطورية عن الحكومة، ولعل هذه العملية هي أوسع أوعية التفسير التي يجب وضع الموضوع فيها وأكثرها مراوغة

---

(٣٢) «Appendix,» in: B. Moore, *Social Origins of Dictatorship and Democracy* (Boston: Beacon Press, 1966).

(٣٣) انظر الهامش رقم (٢٣).

وتخييراً. إن بعض الأنظمة لن يعتبر الحكومة والمعارضة قط كجهتين تكميليتين لبعضهما بأي شكل من الأشكال. من الأقطار التي تقع في هذا الصنف في نهاية القرن العشرين الجزائر وليبيا وسوريا، لهذا لم نتناولها في هذا الفصل لأن التفسير الذي قدمناه لا يشملها. ثمة أقطار أخرى تتقبل معارضة تابعة على الدوام، وأعضاؤها «يعرفون مكانهم» وهم قانعون به، راضون بتقديم اقتراحات سياسية وتوفير منظمات سياسية صغيرة ولكنها تتمتع باستقلال ذاتي دون أي أمل بالوصول الى الحكم. وهناك أقطار غيرها لن ترضى الا بالتناوب على السلطة، ولا يمكن للتكميلية في الأدوار فيها الا أن تكون تفسيراً لمرحلة انتقالية. لذا، ومع أن التفسير صحيح، فإنه يقتضي تفسيراً آخر على مستوى أعلى حيث لا يمكن توفيره بشكل معقول. وأخيراً، ليس هناك جواب (حتى الآن) عن السؤال المتعلق بأي نمط من أنماط الأسطورة السياسية سيسود يا ترى؟ إن جزءاً من التفسير يكمن في موضع ما من ظروف الانتقال والاستقرار التي تكون التكميلية في الأدوار قد تحققت في ظلها. إن أنظمة الحكم العربية المعاصرة لا تزال في مرحلة تطوير أنظمة سياسية، الأمر الذي يعني أن الأساطير السياسية لا تزال في مرحلة وضعها في مكانها. وما أن توضع في مكانها حتى تنتابها التحديات والتغيرات، وبالتأكيد، ولكن هذه مرحلة في النشوء والتطور تختلف عن الزمن الذي يستغرقه خلقها الفعلي. والخلق لا يعني فقط الاختراع بل يعني كذلك الاختبار في الاستعمال وعلى مدى الوقت. والتكميلية في الأدوار التي نجدها في الموقف الداعم الذي تتخذه المعارضة، هي إذاً تفسير مؤقت للاستقرار، ولكن مدى اسهامها في الاستقرار في المدى القادم المتبقي من القرن العشرين، يعتمد على نجاحها إما في أن تصبح جزءاً من الثقافة السياسية، وإما في مساعدتها في الابقاء على الأمور حيث هي في الوقت الذي يجري فيه إعداد المؤسسات الخاصة بالتناوب الديمقراطي.

الفصل العشرون

البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة

نزيه الأيوبي(*)

لا يصعب على من يراقب الأوضاع الإدارية العربية في الفترة الأخيرة أن يلاحظ عملية «التبرقط» التي يمر بها الوطن العربي منذ الخمسينات. ونقصد بالتبرقط في هذا الصدد أمرين أولهما: النمو البيروقراطي بمعنى زيادة أعداد المنظمات العامة وزيادة أعداد العاملين بها مع زيادة الإنفاق العام وبخاصة على الأجور والمرتبات، وثانيهما التوجه نحو مزيد من العمل الإداري والفني مع تشديد المركزية وتدرج السلطة وتنميط الوحدات ونظم الرقابة.

لقد تنامت البرقطة بهذا المعنى، سواء في الدول ذات التقاليد العريقة في الإدارة الحكومية، مثل مصر التي سبق أن وصفها فيبر بأنها الأنموذج التاريخي للبيروقراطية، أو في البلدان التي لا يرجع عهد الدولة فيها إلى أكثر من عقدين أو ثلاثة مثل الجزائر، التي قامت فيها فضلاً عن ذلك ثورة ذات أبعاد شعبية واضحة، أو الدول النفطية، التي ترفع فيها شعارات الاقتصاد الحر، بينما يمثل القطاع العام نسبة بالغة الضخامة من الاقتصاد القومي.

أولاً: التضخم البيروقراطي في الأقطار العربية

نقول إن ظاهرة النمو البيروقراطي ظاهرة مميزة لجميع الأقطار العربية تقريباً، القديم منها والحديث، الكبير والصغير، الغني والفقير، «الثوري» و«المحافظ»[1]. ولنبدأ إذاً بوصف

(*) استاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اكستر ـ بريطانيا.

(1) اخترنا التركيز في هذا الفصل على دراسة مصر وأقطار الخليج (متمثلة هنا في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة) باعتبارها تمثل طرفي النقيض من أكثر من زاوية. فمصر دولة قديمة وكبيرة وفقيرة، على حين أن أقطار الخليج هي بصفة عامة جديدة وصغيرة وثرية. وهذا الاختيار مفيد كذلك باعتبار أن مصر في الستينات كانت تصنف ضمن البلدان «الثورية» وتقارن عادة بالسعودية باعتبارها من أكثر البلدان العربية «محافظة». كذلك نعرض بإيجاز لكل من سوريا والأردن باعتبارهما من الحالات الوسيطة من أكثر من زاوية،

الظاهرة قبل أن نتطرق إلى تحليلها وتفسيرها[2].

١ ـ نظرة وصفية إلى النمو البيروقراطي في بعض البلاد العربية

أ ـ في مصر

رغم أن نمو البيروقراطية ظاهرة قديمة في مصر، فلقد تضخمت الإدارة هناك بصورة واضحة بعد ثورة ١٩٥٢، وبخاصة في الفترة اللاحقة «للقرارات الاشتراكية» في عام ١٩٦١. على أن هذا التضخم استمر بقوة الدفع الذاتي حتى في الفترة التالية لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي (عام ١٩٧٤)، رغم أن هذه الفترة شهدت الدعوة إلى التوسع في القطاع الخاص، إن لم نقل تحجيم القطاع العام. وهكذا فقد ازداد عدد الوزارات في مصر من خمس عشرة وزارة في أوائل الخمسينات إلى قرابة الثلاثين وزارة في السبعينات والثمانينات، وزاد عدد المؤسسات العامة من واحدة في منتصف الخمسينات الى ٤٦ في بداية السبعينات. وقد ألغيت معظم المؤسسات العامة في منتصف السبعينات، ولكن ظل في البلاد حوالى ٩٥ هيئة ومؤسسة عامة، فضلاً بالطبع عن شركات الدولة. وزاد عدد الموظفين من ٣٥٠ ألفاً عند قيام الثورة الى ١,٢٠٠ الف في نهاية الستينات ثم إلى ٢,٨٧٦ ألفاً في بداية الثمانينات (باستبعاد الشركات العامة التي كان يعمل بها حوالى ١,٤٠٠ ألف). ومعنى ذلك أن الدولة في بداية الثمانينات كانت توظف حوالى ٩ بالمائة من جملة السكان ونسبة تقدر بـ ٢٥ بالمائة من إجمالي القوة العاملة في البلاد[3].

كذلك تنامى الإنفاق السنوي على الأجور والمرتبات الحكومية من ٩٦ مليون جنيه عند قيام الثورة الى ٤٠٤ ملايين في نهاية الستينات، الى ١٣٤٤ مليون جنيه في بداية الثمانينات، وقفز الإنفاق الحكومي السنوي أيضاً (باستبعاد الأجور والمرتبات) من ١٤٩ مليون جنيه عند قيام الثورة إلى ١٦٥٨ مليون جنيه في نهاية الستينات إلى ٥٣٩٥ مليون جنيه في بداية الثمانينات.

ب ـ في أقطار الخليج

إن دول الخليج هي دول حديثة بالمعنى الفني المعاصر لكلمة «دولة»، ومع ذلك، فإن تدفق الثروة النفطية فيها، وبخاصة منذ السبعينات، أدى بالدولة الى الاضطلاع بدور رئيسي

= وإن كانت الأولى دولة وسطية (ومتوسطة الحجم كذلك) ذات اقتصاد موجه والثانية دولة وسطية ذات اقتصاد مفتوح.

(٢) جميع الأرقام والمعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من الاحصاءات والميزانيات والمنشورات الرسمية للدول المعنية، ويضيق المقام هنا عن حصرها بالاسم وذلك لكبر عددها.

(٣) النسب المتعارف عليها للموظفين العموميين في معظم الدول هي حوالى ٣ بالمائة من السكان، وحوالى ١٥ ـ ٢٠ بالمائة من القوة العاملة.

في مجال التصنيع والتعليم والخدمات الاجتماعية، واقترن ذلك بتوسيع لم يسبق له مثيل في حجم البيروقراطية في هذه الدول. ولنستعرض الوضع في ثلاث دول خليجية على سبيل التمثيل:

(١) العربية السعودية

بدأت البيروقراطية الحديثة في الخمسينات بأربع وزارات، زاد عددها مع تدفق الموارد النفطية في منتصف السبعينات إلى عشرين وزارة أو تزيد. وعلى حين لم تكن هناك مؤسسات أو شركات عامة قبل الخمسينات، أصبح هناك أكثر من أربعين منها مع نهاية السبعينات.

وعلى حين لم يكن عدد موظفي الدولة يزيد عن بضع مئات في عام ١٩٥٠، قفز هذا العدد إلى حوالى ٣٧ ألفاً عام ١٩٦٣/٦٢ وإلى حوالى ٨٥ ألفاً عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى أكثر من ٢٤٥ ألفاً عام ١٩٨٠/٧٩، وقد قدرت نسبة العاملين في الحكومة إلى مجمل السكان في أوائل الثمانينات بحوالى ٣,٥ بالمائة الى ٤ بالمائة من السكان، وهي نسبة غير مرتفعة في حد ذاتها، وإن كان موظفو الحكومة يمثلون ١٠ بالمائة من مجمل القوة العاملة، و١٣ بالمائة إذا أخذنا في الاعتبار غير المعينين تعييناً دائماً.

وقد أدت زيادة الموارد النفطية إلى قفزة كبيرة في الإنفاق، فزادت الأجور والمرتبات من ٣١٢٢,٨ مليون ريال سعودي عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ٤١١٢٧,٦ مليون ريال عام ١٩٨٢/٨١. وزادت النفقات الجارية خلال الفترة نفسها (الباب الثاني) من ١٣٦٥,١ مليون ريال إلى ١٨٦٥٦,٥ مليون ريال. وفضلاً عن ذلك، فهناك نفقات حكومية كثيرة لا تندرج ضمن الباب الثاني، وإنما تغطيها اعتمادات أخرى كتلك المتصلة بالدعم المحلي والإنشاءات البلدية وتنمية القوى البشرية والعاملة.

ويمكن القول إجمالاً إن النمو الوظيفي لم يبلغ حد الخطر بعد في العربية السعودية، وإن كانت نسبة التزايد متسارعة. أما النمو في الإنفاق العام فهو بلا شك أبرز مظاهر التضخم الإداري في ذلك البلد.

(٢) الكويت

سرعان ما تطورت حفنة الإدارات التي وجدت في البلاد في بداية الخمسينات إلى عشر مصالح في عام ١٩٥٩، وقد تحولت هذه إلى وزارات عام ١٩٦٢ وأضيف اليها ثلاث وزارات أخرى فأصبح العدد ثلاث عشرة. وفي عام ١٩٧٦ بلغ عدد الوزارات العاملة ست عشرة إضافة إلى وزارتين للدولة. ومن ناحية أخرى أنشىء عدد من المجالس العليا (لشؤون النفط، لشؤون الإسكان... الخ) وأكثر من ٢٥ هيئة وشركة عامة.

كذلك تزايد عدد الموظفين بصورة كبيرة، فارتفع من حوالى ٢٢ ألفاً عام ١٩٦٦/٦٥ إلى ٧٠٩٢٢ عام ١٩٧١/٧٠، إلى ١٤٥٤٥١ عام ١٩٨٠/٧٩. ويمثل الموظفون الحكوميون ـ

طبقاً للتقديرات الرسمية ـ ١٢,٥ بالمائة من السكان وحوالى ٣٤ بالمائة من إجمالي القوة العاملة بالكويت. ولا شك اذاً أن الكويت تعاني من التضخم الوظيفي، وقد صرح أمير البلاد في عام ١٩٧٩ بأن أكثر من ٦٤ ألفاً من الموظفين لا حاجة حقيقية لهم، كما أن البنك الدولي اقترح في دراسة له تجميد جميع التعيينات الجديدة في هذا البلد.

ومن ناحية أخرى، تنامى الإنفاق الحكومي بصورة لا مثيل لها، فارتفعت النفقات من ١٥٤,١ مليون دينار كويتي عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ٢٥٦,٧ مليوناً عام ١٩٧١/٧٠ ثم إلى ١١٩٦,٤ مليوناً عام ١٩٨٠/٧٩. واقترن ذلك بزيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات الذي ارتفع من ٦,٩ ملايين دينار كويتي عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ١١٩,٨ مليون دينار كويتي عام ١٩٧١/٧٠، ثم الى ٦٤٥,٦ مليوناً عام ١٩٨٠/٧٩.

والواقع أنه مع أواخر السبعينات، أصبحت الأجور والمرتبات تمثل أكبر البنود في الميزانية، كما أن الإنفاق على الجوانب الوظيفية والإدارية والتنظيمية بصفة عامة أصبح يمثل قرابة ٣٩ بالمائة من جملة الإنفاق الحكومي (ويدخل ضمن ذلك الإنفاق على مكتب رئيس الدولة والديوان الأميري وديوان الموظفين والمخصصات الإضافية... الخ).

(٣) الإمارات العربية المتحدة

كان في أبو ظبي حوالى عشرين إدارة في عام ١٩٦٨، زادت إلى خمس وعشرين في عام ١٩٧٠. وتكون أول مجلس للوزراء عام ١٩٧١ يضم خمس عشرة وزارة، ولكنه الغي عام ١٩٧٣ وانشئت بدلاً منه وزارة اتحادية ضمت ٢٨ وزارة (مع مجلس تنفيذي لأبو ظبي). كذلك أنشيء عدد من المؤسسات والشركات العامة في العقد الأخير من الزمن، من قبيل شركة أبو ظبي للصلب والمؤسسات العامة للصناعة، وهيئة الاستثمار... الخ.

وقد تزايد عدد الموظفين في الإمارات بصورة لا مثيل لها. ففي عام ١٩٦٨ وظفت إدارة أبو ظبي حوالى ألفي موظف. وفي عام ١٩٧٠ كان هذا العدد قد تضاعف. ثم بلغ العدد ٥,٣٥٢ عام ١٩٧٤، ثم قفز إلى ٢٤,٠٧٨ في عام ١٩٨٢. كذلك تنامى عدد الموظفين على المستوى الاتحادي، فتضاعف أربع مرات في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢، إذ زاد من ١٠,٥٠٠ في السنة الأولى إلى حوالى ٤٠,٠٠٠ في الثانية. ومعنى ذلك أن «الانفجار الوظيفي» في الإمارات هو أخطر الحالات وأبرزها في الخليج، بالنظر إلى ضآلة سكان البلاد وحداثة عهدها بالاستقلال، وتزداد هذه الخطورة بالنظر إلى أن ٨٣,٦ بالمائة من كل المعينين هم من غير أهل البلاد. وقد سبب هذا التوسع الطفري بعض المشكلات المالية والإدارية، وأدى ضمن ما أدى إلى صدور تعليمات من وزارة المالية والصناعة في عام ١٩٨٤ بوقف التعيين في الوظائف الجديدة لغير المواطنين.

كذلك توسع الإنفاق العام في الإمارات، وبخاصة من جانب أبو ظبي وبصورة واضحة بعد تدفق العوائد النفطية. ففي عام ١٩٧٤ مثلت النفقات المخصصة لـ أبو ظبي

والوزارات الاتحادية ٤٠ بالمائة من الميزانية العامة. وفي ميزانية أبو ظبي لعام ١٩٧٦، أسهمت هذه الإمارة بـ ٤ ملايين درهم في الميزانية الاتحادية البالغة مخصصاتها ٤,١٥٢ ملايين درهم (أي ٩٦,٣ بالمائة من الإجمالي). وقد وجهت نسبة عالية من الإنفاق العام الى مجال النفقات الجارية، فبلغت هذه النفقات الجارية في الميزانية الاتحادية لعام ١٩٧٧، ٩,٨٣٣ ملايين درهم من مجمل ١٣,١٥٠ مليون درهم، أي أن نسبة ٧٤,٨ بالمائة من مجموع الانفاق اتجهت إلى النفقات الجارية. وفي عام ١٩٨٢ قدرت مخصصات الميزانية الاتحادية بـ ٢٢,٥٥٩,٥ مليون درهم منها ١٩,٠١٩,٦ مليوناً للنفقات الجارية، كان نصيب الباب الأول منها (وجله للأجور والمرتبات) هو ٣,٨٩٣ ملايين درهم.

ج ـ حالات وسيطة

رأينا فيما سبق أن البيروقراطية تضخمت بصورة واضحة في العقود الثلاثة الأخيرة، سواء في الأقطار العربية «العريقة» أو القديمة في تاريخها كدولة وإدارة (ومثالها الأوضح هو مصر، التي ربما أسهم توجهها الاشتراكي أيضاً بدور في هذا التوسع) أم في الأقطار العربية حديثة العهد نسبياً بمفهوم الدولة الإقليمية المركزية (ومثالها الواضح بلدان الخليج، التي أسهم تدفق الأموال النفطية بالدور الرئيسي في توسعها الإداري).

ولكن الطريف أن تضخم الإدارة كان ملموساً أيضاً في غير هذه الحالات المثلى أو المتطرفة بالمفهوم الفيبري (Ideal Types). فلو أخذنا على سبيل المثال بلداً «وسطياً» ذا توجه اشتراكي (كسوريا) وبلداً «وسطياً» آخر ذا اقتصاد حر (كالأردن) لوجدنا أن نصيبهما من التوسع الإداري لم يكن أيضاً بالنصيب اليسير. فقد زاد عدد الوزارات في كل منهما من أقل من عشر في زمن الاستقلال إلى أكثر من عشرين في الثمانينات (٢٢ في الأردن و ٢٤ في سوريا) وظهرت مؤسسات القطاع العام وزاد عددها فوصل في سوريا في بداية الثمانينات إلى أكثر من ٨٥ مؤسسة وشركة عامة، وفي الأردن إلى ٣٨ مؤسسة وشركة عامة.

ومن حيث التوظف بلغ عدد الموظفين عام ١٩٨٢ في سوريا ٤٤٠,٠٠٠ موظف يعملون في الحكومة والقطاع العام (باستثناء القوات المسلحة والشرطة والأمن)، ويقدر هذا بحوالى ٤ بالمائة من السكان وحوالى ٢٠ بالمائة من العمالة الإجمالية. وفي الأردن بلغ التوظيف الحكومي عام ١٩٨٢ (باستبعاد العمال اليوميين وعمال المشروعات) ٥٩ ألف موظف، أي ما يقدر بحوالى ٢,٧٥ بالمائة من السكان وحوالى ١٥ بالمائة من القوة العاملة.

ومن حيث الإنفاق العام، بلغت النفقات العادية في سوريا (عام ١٩٨٤)، ٢٣,٤٣٨ مليون ليرة على حين كانت النفقات الإجمالية ٤١,٢٨٩ مليون ليرة (ولم نتمكن من الحصول على رقم النفقات الجارية على سبيل التحديد). وقد بلغ حجم الإنفاق على الأجور والرواتب في العام نفسه ٤,٣٥٨ مليون ليرة. أما في الأردن فقد بلغت النفقات الجارية (في ميزانية عام ١٩٨١) ٣٦٣ مليون دينار. على حين كانت النفقات الإجمالية للميزانية ٦٣٨ مليون دينار.

وقد بلغ الإنفاق الجاري على القطاعات المدنية في العام نفسه ١٤١ مليون دينار، منها ٧٧ مليون دينار خصصت للأجور والرواتب.

٢ ـ لماذا كان التضخم الإداري؟

لا شك أن أسباب التضخم الإداري متعددة ومتشابكة، بعضها مبرر، وبعضها ضعيف التبرير. ويمكن تلخيص أهم الأسباب المتصورة فيما يلي:

ـ بعض التوسع راجع إلى زيادة السكان وضرورة تقديم الخدمات لهم حيثما وجدوا.

ـ بعض التوسع راجع إلى نمو دور الدولة وزيادة تطلعات الشعوب في تلقي الخدمات الحكومية، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والصحية.

ـ بعض التوسع راجع لأسباب اجتماعية أدت إلى تعلق المواطنين بالعمل الحكومي لمكانته وهيبته، أو تقاعسهم عن العمل الاقتصادي الحر لتخوفهم من مخاطره أو عدم اعتيادهم عليه.

ـ بعض التوسع قد يكون راجعاً إلى التأثر بالتجربة المصرية ودور الخبراء والموظفين المصريين في كثير من الإدارات العربية[٤]، وقد اعتاد هؤلاء على «إدارة الأعداد الكبيرة»[٥].

ـ بعض التوسع راجع إلى الاهتمام الذي قد يكون مبالغاً فيه في بعض الأحيان بالتعليم العالي على حساب التعليم المتوسط والفني، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط من جانب المتخرجين على التوظف الحكومي.

ـ بعض التوسع راجع إلى نمو الطابع «الريعي» (Rentier) للدولة في عدد كبير من البلدان العربية. ويقصد بالطابع الريعي هنا أن نسبة كبيرة من الدخل القومي تكون مشتقة من أنشطة ريعية لا تتصل كثيرا بالعملية الإنتاجية وبالقطاع السلعي. وأوضح مثال لذلك هو الأقطار النفطية التي تمثل صادرات النفط فيها نسبة تتراوح بين ٩٠ و ٩٩ بالمائة من مجمل الصادرات، كما تمثل عائدات النفط فيها قرابة ثلثي الدخل القومي الإجمالي[٦].

---

(٤) في بداية الثمانينات كان هناك حوالى مليون إلى مليون ونصف مصري يعملون في الأقطار العربية الأخرى، وكثير من هؤلاء كانوا يعملون في الوظائف الادارية والفنية بصفة عامة، ونسبة يعتد بها كانت تعمل في الادارة الحكومية بصفة خاصة. أنظر:

Nazih Ayubi, «The Egyptian Brain Drain,» *Journal of Middle East Studies,* vol. 15 (November 1983).

(٥) كمال نور الله، «التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الادارية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٦) قارن: أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة، ٥٧ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢)، ص ٦٧ ـ ٦٨.

فـإذا كان هـذا الريـع يتجه إلى الـدولة لكي تقـوم هي بتوزيعـه وإنفـاقـه، فـالنتيجـة الضرورية هي تضخم حجم الأنشطة الحكومية ومؤسساتها والعاملين بها، وهذا هو الحـال في جميع الأقطار النفـطية العـربية. من هنـا قد ينـظر إلى توسـع الإدارة على أنـه أسلوب مقبول و«عصري» لتوزيع خيرات النفط وعوائده على المواطنين عن طريق تعيينهم في وظائف حكومية ذات مرتبات وبدلات ومكافآت. ولعل هذا هو مـا يفسر سر تعيين أعـداد كبيرة من الأميـين وذوي التعليم المحدود من المواطنين بأقطار الخليج في كثير من الوظـائف الحكوميـة. وهكذا نرى أن بعض التضخم في الإدارة قد يكون مقصوداً لأسباب سياسية واجتماعية، وليس عفوياً على الإطلاق (وينطبق هذا على كثير من الأقطار غير النفطية كذلك).

وجـدير بـالذكـر أن الاتجاه الـريعي غير مقتصر عـلى البلدان العربيـة المصدرة للنفط، فـالريـع بأنـواعه المختلفـة يمثل نسبـاً يعتد بهـا من الـدخـل القـومي في بـلاد كمصر والأردن وسوريا، ويعض هذا الريـع يتجه مبـاشرة إلى الدولـة لتخصيصه واستخـدامه، ومن ذلـك ـ فضلاً عن صادرات النفط والفوسفات وغيرها ـ دخل قناة السويس ومبالـغ المعونـات العربيـة والأجنبية وبعض دخل السياحة وبعض تحويلات العاملين بالخارج(٧).

عـلى أنه من المؤكـد أن الاتجاه الـريعي هو أكـثر وضوحـاً في الأقطار العـربية النفـطيـة منه في الأقطار غير النفطية، فهو في الأقطار النفطية يتجه إلى تدعيم القيم البدويـة والتقليديـة التي لا تحـابي العمل اليـدوي المنتج، ويؤدي إلى عجـز الدولـة عن زيادة قـدرتهـا الإنتـاجيـة والاستفادة بالقدر الأمثل من المزايا الاقتصادية والسياسية المتاحة لها(٨).

ويتم تعويض النقص في الكفاءة الإنتـاجية في الأقـطار النفطيـة عن طريق تـوسيع دور الدولة وتضخيم مؤسساتها حتى أصبحت سيطرة الدولة على الاقتصاد في السعودية مثلاً شبيهة بمستوى سيطرة بعض الـدول الاشتراكيـة على اقتصـادياتهـا(٩)، بل لقـد وصف أحد المعقبـين الاقتصاد السعودي بأنه «رأسمالية دولة اسلامية»(١٠).

إن البـيروقراطيـة في الخليج تقـوم بدور «تـوزيعي» للدخـل لا يقـل كثيـراً عن الـدور التوزيعي الذي اضطلعت به الدولة في البـلاد العربيـة ذات التوجـه الاشتراكي، وإن كـانت الحكومة تقوم في الدول النفطية بالتوزيـع من موقـع «الوفـرة»، على حـين أنها تقوم في معـظم

---

(٧) محمـد دويـدار، الاتجـاه الـريعي في الاقتصـاد المصري (الاسكنـدريـة: منشـأة المعـارف، ١٩٨٣)، ص ١٦٠.

(٨) Monte Palmer, Ibrahim Alghofaily and Saud M. Alnimir, «The Behavioral Correlates of Rentier Economics: A Case Study of Saudi Arabia,» in: Robert W. Stookey, ed., *The Arabian Peninsula: Zone of Ferment* (Stanford, Calif.: Hoover Institution, 1984).

(٩) عبـد الرحمن، البيروقراطيـة النفطيـة ومعضلة التنمية: مـدخل إلى دراسـة إدارة التنميـة في أقـطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، ص ٤٠.

(١٠) David E. Long, *Saudi Arabia,* Washington Papers, vol. 4, no. 39 (Washington, D.C.:Center for Strategic and International Studies; Berverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1976), p. 56.

الدول ذات التوجه الاشتراكي بالتوزيع من موقع «الندرة». وهكذا نرى أن جانباً كبيراً من التضخم البيروقراطي في الأقطار النفطية قد يكون مقصوداً لذاته، أي كوسيلة تنظيمية وسياسية لتوزيع عوائد النفط بين مواطني القطر»[11].

والتوسع في التوظيف العام قد يمثل كذلك نوعاً من «صمام الأمان السياسي» في كثير من الأقطار، إذ من المعروف أن الاتجاهات الفكرية المتطرفة وقوى المعارضة السياسية إنما تجد بين طلبة الجامعات من حديثي التخرج المرتع الرئيسي لها. ومن هنا يكون توظيف الشباب المتعلم وسيلة لاستيعابهم في النظام وأسلوبا للسيطرة التنظيمية عليهم، وتجنب انضمامهم إلى الجماعات الفكرية أو السياسية المعارضة.

أما التوسع في توظيف غير المواطنين في الإدارات العربية (الذي يستهجنه الكثيرون) فقد يكون له كذلك بعض المنافع السياسية من وجهة نظر النظام الحاكم، فهو يتيح للمواطنين فرصة السيطرة على عدد كبير من المرؤوسين (الذين قد تزيد مؤهلاتهم وخبراتهم عن رؤسائهم) مما يؤدي إلى مزيد من الرضاء الوظيفي للمواطنين، بل قد يؤدي إلى توجيه خلافاتهم وصراعاتهم إلى مواجهة العاملين من غير المواطنين بدلاً من أن يتوجهوا بالنقد وبالخلاف نحو المستويات العليا في بلادهم. هذا فضلاً بالطبع عن أن توظيف الأجانب إنما يعفي المواطنين من القيام بعدد من المهام الإنتاجية والإدارية (بل والعسكرية) غير المستحبة[12].

ثانياً: تنوع وظائف الإدارة العربية

لا شك أن الاعتقاد راسخ بين الكثيرين في كثير من البلدان العربية بأن الإدارة هي العنصر الحاسم في التنمية، ولا شك كذلك أن معظم الحكومات العربية إنما تعتمد على الإدارة الاعتماد الرئيسي في معظم عمليات التنمية فيها.

ولا غضاضة في مثل هذا الاعتقاد، أو في مثل هذا الاعتماد. ولكن القضية هي أن أداء الجهاز الإداري لم يكن دائماً على مستوى التطلعات، وهكذا خيبت آمال كثيرة واحبطت أهداف عديدة من أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان تدني مستوى الإنجازات عن مستوى الأهداف والتطلعات من دواعي إعادة النظر في كثير من المسلمات حول قضية الإدارة.

١ ـ الوظيفة التنموية للإدارة

ساد الاعتقاد، وبخاصة في الخمسينات والستينات، بأن التنمية الإدارية تكاد تمثل

---

(١١) Abid A. Al-Marayati [et al.], *The Middle East: Its Government and Politics* (Belmont, Calif.: Dexbury Press, 1972), p. 290.

(١٢) Ernest Gellner, *Muslim Society* (London: Cambridge University Press, 1981).

المدخل الرئيسي للتنمية بصفة عامة، وقد اكتظت أدبيات التنمية وبخاصة الأمريكية منها، بتفاصيل هذه المقولة، ورأى الكثيرون في الاعتماد على البيروقراطية لأغراض التنمية بديلاً عن آلام المخاض التي قد تصاحب الثورات الاجتماعية أو محاولات التغيير الثقافي والسياسي الشامل، وأسلوباً منظماً مستقراً للتحول بالمجتمع إلى مرحلة «التحديث» (Modernization) من دون معاناة.

وهكذا شهدنا اعتماداً ضخماً على البيروقراطية وسائر أجهزة الإدارة ليس فقط في حفظ الأمن والنظام وجباية الضرائب، بل وكذلك في تسيير مجالات غير تقليدية من قبيل الصناعة والتجارة والتعليم والخدمات الثقافية والاجتماعية.. وغير ذلك من مجالات. ثم كان ازدهار الأقطار العربية النفطية في السبعينات، فإذا بها وبرغم التشدق بشعارات «المشروع الحر» تعتمد اعتماداً أساسياً على أجهزة الإدارة في إطلاق وتسيير جهود التنمية فيها، شأنها في ذلك شأن الأقطار العربية المسماة بـ «الاشتراكية» أو «التقدمية».

وكان توجه «إدارة التنمية» في الدول النامية ـ ومن بينها الأقطار العربية ـ واضحاً إذ تضمن التوسع في الإدارات المركزية وبخاصة على الطراز الوزاري والمصلحي، مع تبني أسلوب التخطيط القومي والتوسع في التصنيع وفي التعمير الحضري وفي نظم التعليم الرسمية، وكان الرأي السائد أن مثل هذه الجهود إنما تحتاج إلى جهود مواكبة في مجال «التنمية الإدارية» وان هذه الأخيرة تقوم في الأساس على استكمال عملية «تحديث المؤسسات» عن طريق محاكاة الأنماط التنظيمية الغربية[١٣].

وتواكب ذلك مع زيادة جهود المعونة الفنية الغربية والدولية الموجهة لدول الشرق، وبخاصة تركيا ومصر وإيران والعربية السعودية، في مجال الإدارة بصفة محددة، ثم توسع هذه الجهود لتشمل بقية الأقطار العربية، واحداً بعد الآخر[١٤].

وفي اطار هذا المناخ الفكري والسياسي، قدمت مجموعة من أفكار علماء من قبيل فايول وتايلور وفيبر على انها «علم الإدارة» العالمي. وتم تداول هذه الأفكار في بعض الأحيان في صورة بالغة التبسيط، من قبيل بوسدكورب (Posdcorb) وما سمي بمبادىء الإدارة وأصولها بين العلماء والخبراء العرب. وهكذا رأينا المؤلفات الأكاديمية وبرامج التدريب والاستشارات

(١٣) W. Hardy Wickwar, *The Modernization of Administration in the Near East* (Beirut: Khayat's, 1963).

(١٤) كانت أكبر برامج المعونة الفنية الأمريكية هي البرامج الموجهة إلى إيران. وقد تضمن أحد البرامج المبكرة (من عام ١٩٥٦ إلى ١٩٦١) إنفاق مبلغ يزيد عن ٢,٣ مليار دولار، وإلحاق حوالى ٢٦ «مستشاراً» بكل من الوزارات الايرانية باستثناء وزارتي الخارجية والدفاع. وكان معظم هؤلاء الخبراء الذين بقوا هناك حتى عام ١٩٧٨ لا يكادون يعرفون شيئاً عن ظروف البلاد وأهلها، ومن هنا كانت قدرتهم على تطويع خبراتهم لتتناسب مع احتياجات أبناء ثقافة أخرى قدرة محدودة للغاية. أنظر:

John Seitz, «The Failure of U. S. Technical Assistance in Public Administration: The Iranian Case,» *Public Administration Review,* vol. 40, no. 5 (1980), pp. 407-412.

الإدارية كلها تجتر مثل هذه الأفكار الإدارية ـ التي لا تخرج في كثير من الأحيان عن كونها مجموعة من التعليمات والنصائح ـ وذلك باعتبارها قواعد علمية ثابتة، وعالمية التطبيق. وفي ظل هذا التصور بعالمية علم الإدارة، كانت التوصية بأساليب الإصلاح الإداري مبنية في أغلب الأحيان على اقتباس الخبرة الأجنبية وتكرارها، وذلك من قبيل ما يلي:

ـ في مجال التنظيم، كلما ظهرت مشكلة، رئي أن الحل الأساسي لها هو استحداث منظمة جديدة أو دمج منظمات قائمة للتعامل معها.

ـ في مجال إدارة الأفراد، التوصية على الدوام بوصف الوظائف وتقويمها وبنظم الاستحقاق في الخدمات المدنية، بصرف النظر عن توافر الشروط الموائمة لها.

ـ في مجال التدريب، كلما توافرت بعض الأموال للإصلاح تم افتتاح معاهد ومراكز للتدريب الإداري بصرف النظر عن الاحتياجات التدريبية وعن مضمون التدريب ومناهجه.

ـ في مجال المالية العامة وإدارة الاقتصاد، إدخال نظم من قبيل محاسبة التكاليف أو ميزانيات الاداء أو الإدارة بالأهداف، دون التأكد من ملاءمتها للموقف القائم وللإمكانات والاحتياجات الموجودة.

فإذا أخفقت توصيات الاصلاح الإداري المبنية على مثل هذه التعاليم، سارع الخبير الإداري بالقاء اللائمة على غيره، قائلاً بأنهم لم يرتقوا بعد الى مستوى علميته وعصريته، أو بأن العوائق السياسية منعت من الأخذ بأفكاره النيرة، أو بأن قلة الإمكانات والموارد هي السبب. . . إلى غير ذلك من حجج ومخارج.

ولسنا ننكر أنه تحققت بالفعل، بفضل التخطيط القومي وجهود البيروقراطيات المركزية، معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي في كثير من الدول النامية، ومن بينها الأقطار العربية، على أن المشكلات الأساسية استمرت على ما هي عليه، فالفقر مستمر باستثناء قلة من الأقطار النفطية خفيفة السكان (وبصورة مؤقتة في أرجح الظن) والتصنيع الثقيل لم يؤد إلى تعميم الثقافة التنظيمية بين قطاعات واسعة من المجتمع ولم يعم بفوائده بقية السكان، بل ظل القطاع الريفي الزراعي بخاصة فقيراً متخلفاً. وهكذا لم تتحسن نوعية الحياة بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان واستمر عدد كبير من «الاحتياجات الأساسية» دون اشباع، سواء في مجال الإسكان أم الطعام أم الصحة أم التعليم[١٥].

وفي مجال التنمية الإدارية بصفة خاصة، تم إدخال تحسينات كثيرة على نظم الأفراد والميزانية والتخطيط والتدريب والتنظيم وغيرها. ولكن انحصرت معظم هذه التحسينات على مستوى البيروقراطية المركزية في العاصمة، دون أن تتجه إلى القائمين بجهود التنمية الفعلية

---

(١٥) Nasir Islam and Georges Henault, «From GNP to Basic Needs: A Critical Review of Development Administration,» *International Review of Administrative Sciences*, vol. 45, no. 3 (1979), pp. 259-261.

في وحدات الإنتاج الصناعي وفي الحقول والمعامل والمكاتب الإقليمية . . . الخ .

ومع مرور الوقت، اتضح للكثيرين خطورة الاعتماد المتزايد على البيروقراطية المركزية المهيمنة التي فرضت نفسها على مجالات الإنتاج والاستثمار والتجارة وغيرها، دون أن تحسن بالضرورة من مستوى أدائها أو معدلات إنتاجيتها، والتي أتخذت من دورها في هذه المجالات حجة تتذرع بها في سبيل إحكام قبضتها وتأكيد سيطرتها على المجتمع .

٢ ـ الوظيفة السياسية للإدارة

قلنا إن البرقطة لها وجهان، أولهما تضخم الإدارة، وثانيهما سيطرة مفاهيم التحكم المركزي، وقلنا أن التبرقط في كلا المعنيين اشتد عوده واتسعت خطاه في معظم البلدان العربية في العقود الثلاثة الأخيرة .

ويبدو أن فهم أسباب التبرقط في دولة قديمة كمصر هو أمر سهل نسبياً، فهذا مجتمع نهري قديم كان محور وجوده الاقتصادي والسياسي عبر الدهور هو ضبط نظام الري وتنظيمه وتوزيع مياهه، وهو الأمر الذي أدى بالضرورة إلى قيام الحكومة المركزية المسيطرة وتدعيم مكانة دواوينها وسلطة كتبتها وسطوة حكامها منذ أمد بعيد يبلغ قرابة ستة آلاف عام(١٦) .

وفي العصر الحديث، تدعمت المركزية وتزايد التبرقط في مصر نتيجة عدة ظروف تاريخية منها : نظام محمد علي الاحتكاري في أوائل القرن التاسع عشر، والخضوع للاستعمار البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر، والتأثر الثقافي بالنموذج المركزي الفرنسي في الإدارة عبر عقود طويلة، ثم التأثر بالنمط التنظيمي العسكري بعد ثورة ١٩٥٢، ثم التحول نحو الاشتراكية أو رأسمالية الدولة في الستينات . وقد مرت بلاد عربية أخرى بظروف تاريخية مشابهة، أو تأثرت بالنماذج الثقافية والتنظيمية نفسها، إما بصورة مباشرة وإما عن طريق النقل والاقتباس عن التجربة المصرية .

أما التبرقط في الدول حديثة النشأة، التي ساد الطابع البدوي بنيتها الاجتماعية حتى وقت قريب، فيبدو أمراً مستغرباً بعض الشيء . ذلك أن المجتمع البدوي معروف بسيطرة روح الاستقلالية الفردية والعشيرية فيه، وأنفته من السلطة المركزية، بل ومن الخضوع لجميع أنواع تدرج الحكم وتعقداته، كما تعرفها الدولة الإقليمية المركزية المتعارف عليها . إن «البدوقراطية» و«البيروقراطية» هما نقيضان لبعضهما البعض في أكثر من ناحية، فالتنظيم الرسمي القائم على الكفاءة الفردية هو بلا شك نقض للعصبية ولنظم التعاضد الاجتماعي السائدة في المجتمعات البدوية، بل ذهب البعض إلى حد القول بأن القبيلة هي بديل الدولة الذي يستجيب لاحتياجات ضبط الأمن في ظروف المجتمع الصحراوي الجاف(١٧) .

---

(١٦) Nazih Ayubi, *Bureaucray and Politics in Contemporary Egypt* (London: Ithaca Press, 1980), Chap. 2.

(١٧) Ernest Gellner, «The Tribal Society and its Enemies,» in: Richard Tapper, ed., *The Conflict of Tribe and State* (London: Crooom Helm, 1983), pp. 439-440.

وفي رأينا أن التوفيق بين هذين النقيضين، أي بين «البدوقراطية» و«البيروقراطية» لم يكن ليتم إلا عندما أتت الظاهرة «البتروقراطية» أي عندما تدفقت عوائد النفط وكان لا بد من تنظيم وسيلة تلقيها وتوزيعها، فتحددت وظيفة جديدة وخطيرة للدولة هي وظيفة تلقي الريع النفطي وتوزيعه، مما استلزم سرعة بناء أجهزة الإدارة واعداد موظفيها للتعامل مع الأنشطة المعقدة المترتبة على هذا الوضع[١٨]. ويتضح الاختلاف بين الدولة التقليدية والدولة النفطية حين نجد أن نمو الدولة في أوروبا مثلاً ارتبط بزيادة تحصيل الضرائب من المواطنين. أما نمو الدولة في أقطار الجزيرة العربية والخليج، فمرتبط شديد الارتباط بـ «ضريبة معكوسة» يحصل عليها المواطن من الدولة في صورة رواتب ومخصصات وبدلات وتسهيلات مالية كثيرة في مقابل رضائه عن الدولة في صورتها الجديدة التي هي خليط من الدولة المركزية الحديثة ومن التحالف بين القبائل أو ترتيب الأوضاع بينها.

هذه الدولة الناشئة إذاً تحتاج إلى رضاء المواطن، والمواطن بدوره يحتاج إلى عطاء الدولة، وهكذا تنشأ المنظمات الحكومية والإدارية وتبنى المشروعات القومية وتتحدد مجالات الإنفاق والاستثمار بناء على هذه العلاقة «التفاوضية» المتبادلة. الدولة تحاول استرضاء المواطن بالتعيينات الوظيفية وبالخدمات الاجتماعية والمشروعات التنموية، والمواطن لا يزال يعبر عن أمله في المزيد من هذا وذاك.

والموظف في الدولة النفطية إنما يشعر بأن الدولة في احتياج إليه، لا تستطيع أن تستغني عنه أو أن تتغافل عن إرضائه، ولكن بمرور الوقت وبالنظر الى أن الحكومة هي أكبر قوة اقتصادية في البلاد، يحتاجها التاجر والمستثمر الخاص كما يحتاجها الموظف، فإن هذا الموظف يبدأ في اكتساب عادات تنظيمية جديدة مترتبة على انتمائه إلى هذه المنظمات الحديثة. صحيح أن هرم السلطة غير الرسمي مخالف بصورة واضحة لهرمها الرسمي في أقطار الجزيرة العربية والخليج، ولكن من غير الواقعي القول بأن هرم السلطة الرسمي عديم القيمة على الإطلاق، ومن هنا تتسلل البيروقراطية ويزحف التبرقط على الأوضاع الإدارية والوظيفية تدريجياً في هذه الأقطار. فقد أوضحت إحدى الدراسات المطبقة على السعودية مثلاً أنه على

(١٨) مصطلح «البدوقراطية» نحته محمد الرميحي، ويقصد به في هذا المقام أن الاداري الخليجي ما يزال رغم مظاهر التكنولوجيا الحديثة ومعداتها بدوياً تقليدياً في طريقة تفكيره وأسلوب سلوكه. انظر: محمد غانم الرميحي، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة (الكويت: شركة كاظمة، ١٩٧٧)، ص ١٣٧. ويقترب هذا الاصطلاح من معناه في اصطلاح «الشيخوقراطية» الذي نحته عامر الكبيسي. انظر: عامر الكبيسي، الادارة العامة والتنمية بدولة الامارات العربية المتحدة (الشارقة: دار الخليج، ١٩٨٢)، ص ١٥٢ - ١٥٤.

أما إصطلاح «البتروقراطية» فقد نحتناه على الوتيرة نفسها، مسترشدين بما سماه أسامة عبد الرحمن «البيروقراطية النفطية»، ونعني به الدولة التي يسيطر «العامل النفطي» على معظم معالم الحياة الاقتصادية والسياسية فيها. أنظر: عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل الى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط.

حين أن الموظف لا يهمه كثيراً صالح العمل، فإن رأي رؤسائه ومطالبهم هي موضع اهتمام كبير منه(١٩).

ومعنى اهتمام الموظف بتلبية رغبات رئيسه، أن الوظيفة الانضباطية أو التحكمية للبيروقراطية بدأت تفعل فعلها في أقطار الخليج. وهكذا تندمج «البدوقراطية» مع البيروقراطية عن طريق الدولة النفطية. ولا يعني قولنا هذا، ان عملية الاندماج هذه تتم بصورة سلسة أو خلو من الصراع. ذلك أن الإداري إنما يجد نفسه تحت تأثير أكثر من اعتبار في الوقت نفسه، تتنازعه وتحيره وتربك تصرفاته. وقد وصف ابراهيم العواجي بعض هذه الاعتبارات وصفاً ضافياً، فقال إن الإداري العربي إنما يريد أن يحافظ على وضعيته بالنسبة لأهله وبالنسبة لرؤسائه، ومن هنا فإنه يتجنب أي موقف فيه أي صراع، فإن نشأ مثل هذا الموقف حاول أن يستغله لمصلحته الخاصة بقدر الإمكان. وعلى حين أن ولاء الإداري لجماعته الخاصة هو ولاء عاطفي في المقام الأول، فإن ولاءه لرئيسه ولمهامه التنظيمية هو لأغراض النفع والاستفادة. ومن هنا فعندما ينشأ موقف لا يتصاعد فيه الصراع بين هدفه الشخصي وأهداف المنظمة أو الرئيس، فإن انتهازية الإداري تظل خافية عن الأنظار. وفي مثل هذه المواقف، يكون الإداري صارخ الفساد عندما تكون القواعد الرسمية وأنماط الرقابة مرنة، ويكون قانونياً وأخلاقياً عندما تكون هذه هي أفضل السبل إلى تحقيق نفعه الشخصي. أما عندما يكون الصراع المتوقع حاداً بصورة قد تهدد مكانة الإداري في عمله أو مع أهله أو اصدقائه، فهو غالباً ما يتجنب الموضوع ويتهرب منه كلية(٢٠).

هذا التزامن والتجاور غير المريحين بين القيم الخصوصية التقليدية والقيم العامة والتنظيمية، هما اللذان دفعا بمحمد الرميحي إلى نحت لفظ «البدوقراطية»، وبعامر الكبيسي إلى نحت لفظ «الشيخوقراطية» للتعبير عن مثل هذا الوضع، المنطوي على تناقضات داخلية أساسية لا يسهل في العادة حلها أو التوفيق بينها.

٣ ـ قضية السلطة والتسلط في الإدارة

رأينا أن النموذج البيروقراطي في الإدارة هو الذي ساد معظم الإدارات العربية، سواء في مجال الخدمة الحكومية أم القطاع العام الاقتصادي. ويقصد بالنموذج البيروقراطي، كما ألمحنا، النمط الواحدي المركزي الهرمي الذي يقوم على التخصص الوظيفي والتدرج الرئاسي والرقابة النمطية والذي تأثر كثيراً بأفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر.

وعلى الرغم من ظهور بعض الدراسات التي تؤكد أن هذا النمط غير ملائم للإدارة في

(١٩) Richard Chackerian and Suliman M. Shadukhi, «Public Bureaucracy in Saudi Arabia: An Empirical Assessement of Work Behavior,» *International Review of Administrative Sciences*, vol. 69, no. 3 (1983), p. 321.

(٢٠) Ibrahim H. Al-Awaji, «Bureaucracy and Society in Saudi Arabia,» (Ph. D. Dissertation, University of Virginia, 1971), p. 187.

الـدول الناميـة التي لا تحتاج إلى الـدرجة نفسهـا من التخصص، والتي يغلب على مشكـلاتها طـابع الأزمـة شبه الـدائمة، وأنـه بلا شـك غـير منـاسب عـلى الإطـلاق لإدارة المشروعـات الصنـاعية والإنتـاجية حتى إذا كـانت ضمن القطاع العـام، فما زالت معـظم جهود التـطوير التنظيمي والاداري تتم في إطار هذا النمط البيروقراطي، وما زالت جهـود الإصلاح الإداري تدور في فلكه ولا تحاول غيره، فإن حاولت غيره فهي تفعل ذلك بصورة شكلية بحتة، ودون أن تتخلى عن جوهر النموذج البيروقراطي القائم على المركزية والتنميط والرقابة.

ولا شـك أن بعض الحكـام يشـاركـون المـواطنـين والخـبراء في انتقـاد النمـوذج الآلي البيروقراطي (Machine Bureaucracy)[٢١] لضيق نظرته وعدم مرونته وسيطرة الـروتين عليـه، وعدم قدرته على تعبئة الموارد والقدرات لأغراض التنمية[٢٢]. ولكن الواضح أن هذا النقـد لا يؤدي إلى إصلاح جذري أو إلى تعديل أساسي في فلسفة الجهاز الإداري وأسس تنظيمـه، فما هو السبب في ذلك؟

إن بعض السبب في تصورنا هو أن النموذج البيروقراطي، رغم محدودية فعاليته في مجال التنميـة، إنمـا يمثـل أداة فعـالـة للقيـادات الحـاكمـة في مجـال الضبط والتحكم الاجتماعي والسياسي، ومن هنا كان جانب من السبب في الإقبال عليه والتمسـك به[٢٣]. يقـول الفتحلي وشاكريان في هذا الصدد:

«إن جانباً من الإغراء السطحي الذي تمثله البيروقراطية الآلية هو قدرتها على التعامـل مع محيط سيـاسي معاد. فالسلطة تتركز في القمة الإدارية، مما يسمح بوضوح المسؤولية عن العمل الإداري وبـالاستجابـة السريعة للتهديدات السياسية»[٢٤].

---

(٢١) اصطلاح «البيروقراطية الآلة» يستخدمه هنري منتسـبرغ قاصـداً به ذلـك الطراز من البـيروقراطيـة الذي بدأ بوصفه ماكس فيبر. وطريقة عمل مثل هذه البيروقراطية هي روتينية، ومعظم نشاطها من نـوع مبسط ومتكرر، ومن هنا فهو سهل التنميط. أما إذا كانت مهـام المنظمـة تتطلب درجـة عاليـة من الابداع والابتكـار، وتقتضي الاستجابة المرنة لظروف سريعة التغير ولا يمكن التنبؤ بها (مثلما هو الحال في معظم الدول النـامية) فـإن مهمة التنميط تصبح عسيرة للغاية، ويبرز الاحتياج في مثل هذه الحالة إلى أنماط أخرى من المنظمات لـلاستجابـة للتحديات المطروحة. أنظر:

Henry Mintzberg, *The Structuring of Organizations* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1979).

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣١٤ - ٣٤٧.

(٢٣) كان الحكام العثمانيون ومن بعدهم السلطات الاستعماريـة الأوروبية، مهتمـون بدواعي الانضبـاط والسيطرة أكثر من اهتمامهم بالتنمية، وكلهم اعتمد على ادارات متسلطة للتوصل إلى أهدافهم. وعندما حصلت البلدان العربية على استقلالها فإنها ورثت الادارة الاستعمارية بحذافيرها وكانت معظم التغييرات المستحدثة بعـد الاستقلال - وحتى وقت قريب جداً - مستمرة بصفة أساسية من النموذج الفرنسي أو النموذج المصري، وكلاهما يعتمد المركزية والسيطرة. أنظر:

Harold H. Alderfer, *Public Administration in Newer Nations* (New York: Praeger, 1968), pp. 33-35 and 59-62.

(٢٤) Omar El-Fathaly and Richard Chackerian, «Administration and the Forgotten =

إن القيادة السياسية تلجأ إلى اللامركزية الحقيقية، إذا كان لها من الشرعية ما يسمح لها بالاطمئنان إلى الجو السياسي السائد، أما إذا نظرت القيادة إلى البيئة السياسية على أنها معادية لها، فإنها تتجه إلى التمسك بالجوانب التحكمية والتسلطية الموجودة في النمط الفيبري للتنظيم والإدارة، التي يسمح بها مفهوم «الرقابة» التقليدي(٢٥).

وهكذا نرى أنه على حين تشدد «الأجندة» السياسية المعلنة على أهداف التنمية، فإن السلطة والتحكم قد يمثلان أهدافاً رئيسية في «الأجندة» الحقيقية غير المعلنة. ومن هنا فقد يكون استمرار بعض الأوضاع الإدارية غير الرشيدة وغير المنتجة مقصوداً، ولو بدرجة ما، لأنه يسمح بإحكام القبضة الرئاسية على الإدارة، وبالتالي على المجتمع.

ويرى أحد الدارسين أن معظم الحكام العرب يفضلون نمط الإدارة الذي يجعل كل السلطة منبعثة من قائد سياسي واحد، بحيث تتراوح السلطة الحقيقية لكل إدارة ولكل إداري بصورة تتناسب ودرجة «اقترابهم» من هذا المحور. وكثيراً ما يتم نقل وتحريك الإداريين بين الأجهزة المختلفة بصورة تذكرهم على الدوام بمصدر القوة الحقيقية، ولا تسمح لهم بتكوين دعائم لسلطتهم الفردية في أية مؤسسة. ويرتبط بهذا الوضع تنافس الوزراء والإداريين على المخصصات المالية وعلى الصدارة التنظيمية التي تعتبر الميزان الحقيقي لاقترابهم من مركز السلطة. أما تداخل الاختصاصات الذي ينتقده معظم خبراء الإصلاح فقد تكون له وظيفته السياسية أيضاً. فإعطاء الجهات المتعددة سلطات متشابهة (ومتداخلة) يجعلها جميعها في موقع التنافس والمسؤولية الدائمة أمام الرئيس مما يسمح له بقدر كبير من المرونة في الاختيار بين السياسات وبين الأفراد، وفي تغيير رأيه بين لحظة وأخرى(٢٦).

وحتى الفساد الإداري الذي يشكو منه المواطنون، كثيراً ما يكون حلقة متناساة عمداً في سلسلة جهود الإصلاح. ففضلاً عن استفادة عدد من الموظفين منه استفادة مباشرة، قد يتسامح القادة السياسيون أحياناً في قدر من الفساد باعتباره ضماناً لولاء بعض كبار الموظفين، وصمام أمان اجتماعي بالنسبة لصغارهم. ويكون إحساس كبار الموظفين بأن السلطات

= Issue in Arab Development,» in: I. Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of a Society* (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies; London: Croom Helm, 1983), pp. 202-207.

(٢٥) هناك توجهان رئيسيان فيما يتعلق بموضوع الرقابة والتحكم (Control)، أحدهما ينظر إلى الرقابة أساساً باعتبارها أداة إدارية فنية للتأكد من كفاءة تحقيق الأهداف التنظيمية، والآخر ينظر إلى الرقابة أساساً باعتبارها القدرة على استخدام السلطة في مواجهة الآخرين داخل المنظمة. ورغم أن المعنيين متداخلان في بعض جوانبهما، فإننا معنيون في هذا البحث بالمعنى الثاني بصفة رئيسية، وذلك لاتصاله الوثيق بموضوع الدولة. أنظر:

Andrew Dunsire, *Control in a Bureaucracy* (Oxford: Martin Robertson and Co., 1978), pp. 21-72.

(٢٦) Marvin G. Weinbaum, «Bureaucratic Norms, Structures and Strategies in Agricultural Development Policies in the Middle East,» paper presented at: Middle East Studies Association, Annual Conference, Salt Lake City, November 1979, pp. 3-7.

المسؤولة قد تضع حداً لهذا الفساد في لحظة ما وتبدأ في تطبيق القانون بصرامة، يكون هذا الإحساس مدعاة لحذر الموظف المنحرف ولرضوخه للسلطة لكي تستمر في سكوتها وتغاضيها.

هذه هي بعض مظاهر استخدام البيروقراطية كأداة في التحكم والسيطرة السياسية، التي تجعل دراسة موضوع السلطة في الإدارة من المناطق المحظورة في مجال الإصلاح الإداري في كثير من الأحيان. وبدخول موضوع السلطة في الإدارة في دائرة المحظورات، يصبح من السهل على القادة الإداريين مقاومة الأفكار الإصلاحية الداعية إلى المشاركة في اتخاذ القرار، بحجة أن المناخ الاجتماعي والسياسي السائد لا يسمح بذلك.

وقد أوضحت الدراسات القليلة المتاحة في هذا الخصوص ولع المدير العربي وشغفه بموضوع السلطة. ففي دراسة قام بها فريد منع على ٥٢ قائداً إداريا من ستة أقطار عربية (هي مصر والأردن والكويت ولبنان والسعودية والإمارات) وجد أن القرارات التي يتخذها المدير في سبعة مجالات مختلفة تنقسم على النحو التالي من حيث درجة المشاركة فيها:

- ٢٢ بالمائة من القرارات يتخذها المدير بمفرده.
- ٥٥ بالمائة من القرارات يتخذها المدير بعد استطلاع رأي عدد صغير من معاونيه.
- ١٣ بالمائة من القرارات يتخذها المدير بالاتفاق مع غيره.
- ١٠ بالمائة فقط من القرارات تتم على أساس التفويض.

كذلك لوحظ أن نسبة المشاركة تتضاءل بصورة واضحة، كلما ابتعد القرار عن مجالات شؤون العاملين والإجراءات الإدارية والمصلحية المباشرة، وكلما اقترب القرار من المستوى التنظيمي الشامل.

وقد وجدت الدراسة نفسها انه في حالة عدم رضوخ المرؤوسين لرغبة المدير، فإنه يلجأ إلى «إدارة الصراع» عن طريق التلويح بالمنصب والارتكان اليه. ففي المواقف التي يفضل المدير فيها اتخاذ قرار معين يعارضه فيه مرؤوسوه، فإنه يتجه إلى تنفيذ ما يراه، ملوّحاً بمنصبه وسلطته. وفي المواقف التي يعارض المدير فيها قراراً يرغب المرؤوسون فيه، يكون المسلك السلطوي الذي يتخذه المدير هو تجميد الموضوع أو جعله «يموت» مع مرور الوقت. والواقع أن المدير العربي بصفة عامة يخاف أن يفقد سلطته إذا سمح بالتناقش والتشاور، أو تسامح في وجود الصراع الإداري داخل منظمته، حتى إذا كان هذا التنافس من قبيل المنافسة الصحية على التوصل إلى الأهداف. وهو لا يكاد يطمئن إلا عند توافر وضع من الرضوخ الكامل من جانب مرؤوسيه. وكما عبر أحد المديرين العرب في الدراسة السالفة الإشارة إليها[٢٧]: «إذا لم

---

(٢٧) من الطريف أن الذي صرح بهذا التعليق كان مديراً مصرياً. وقد لاحظ «فريد منع» في دراسته:
Farid A. Muna, *The Arab Executive* (London: Macmillan, 1980), pp. 56-57.
ان المديرين المصريين يسمحون بدرجة أقل من المشاركة لمرؤوسيهم بالمقارنة بالمديرين من الأقطار الخمسة =

يقض القائد، سواء على المستوى القومي أو مستوى المنظمة، على المعارضة، فإن الناس (بمن فيهم موظفوه) سوف يظنون أنه ضعيف وبهذا فسيفقد كل احترام له»[٢٨].

من الصعب إذاً أن نتخيل أن ترتاح نفس مثل هذا المدير إلى غير النمط البيروقراطي التدرجي السلطوي في الإدارة. وهكذا نرى أن مصلحة معظم المديرين تلتقي مع مصلحة معظم السياسيين من حيث مناسبة النمط البيروقراطي لأغراضهم في التحكم المركزي والرقابة الآلية (Control). ومن هنا نجد أن فكرة المشاركة في السلطة واتخاذ القرار، وبخاصة عن طريق التفويض، هي فكرة شبه منسية في جهود الإصلاح الإداري. فإن ذكرت الفكرة أو تم اقتراحها في أحد برامج الإصلاح، فيكون الأمر مقتصراً في العادة على إعلانها كشعار أو الأخذ بها كأسلوب فني (تكنيك) بدون أبعادها التنظيمية والسلطوية الحقيقية التي تسمح باللامركزية وبالتفويض وبجماعية القرار من الناحية الواقعية.

ونستطيع أن نقدم مثلين على ذلك من التجربة المصرية.

ـ المثال الأول: تجربة الإدارة بالأهداف: لقد رفعت شعارات الإدارة بالأهداف في مصر في منتصف السبعينات (وتلتها في ذلك بعض الأقطار العربية الأخرى). ولكن التطبيق العملي لهذه التجربة لم يسفر عن نجاح يعتد به، ومن أسباب ذلك في تصورنا أن المديرين رأوا في هذا الأسلوب طريقة يزيدون بها من قدرتهم الإدارية ومن سلطاتهم الشخصية، بدلاً من أن يروا فيها «روح» فكرتها، وهي ضرورة التناقش والتراضي بين جميع العاملين حول الأهداف والسياسات والبرامج التي ستتبعها المنظمة، لأن وضوح الأهداف والاتفاق عليها ـ بحسب هذا الأسلوب في الإدارة ـ هما محور النجاح في تطبيقها[٢٩].

ـ المثال الثاني: تجربة الحكم المحلي: إن نظام الحكم المحلي الذي أعلن في مصر عام ١٩٧٩ طرح سياسياً ودعائياً باعتباره خطوة حاسمة وجريئة نحو اللامركزية الحقيقية. ولكن لو نظرنا بدقة إلى الظروف التي مهدت لإصدار هذا القانون وإلى التعديلات التي أتى بها، فربما وجدنا أن هدفه الحقيقي كان هو «اللامركزية من أجل التحكم» (Decentralization for Control). فمن ناحية الظروف التي مهدت له نجد أمامنا «تظاهرات الخبز» التي عمت انحاء البلاد عام ١٩٧٧ وزيادة أحداث العنف الاجتماعي وتدهور الأوضاع الأمنية في كثير من المحافظات وبخاصة في الريف. وقد كانت نتيجة ذلك رغبة القيادة في تركيز قبضتها، فظهرت سلسلة من القوانين والإجراءات منها الدعوة إلى الأخذ «بأخلاقيات القرية»

= الأخرى. وكان السعوديون هم الأكثر مشاركة في القرارات. فهل يعكس هذا طبيعة الاختلاف بين تقاليد الدولة النهرية (القائمة على تدرج السلطة والهيراركية) وتقاليد الدولة البدوية (القائمة على أعراف المساواة والتشاور)؟

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٨.

(٢٩) Nazih Ayubi, «Bureaucratic Inflation and Administrative Inefficiency: The Deadlock in Egyptian Administration,» *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 3 (1982).

واعلان «قانون العيب» وإنشاء «محاكم القيم» والحديث عن أهمية «الأمن الأخلاقي».

في هذا الاطار العام صدرت القوانين التي اعتبرت رسمياً ثورة على طريق اللامركزية. ولكن لو حللنا هذه القرارات والقوانين تحليلاً دقيقاً، لوجدنا أنها زادت من مكانة وسلطات المحافظين وضباط الأمن، على حين أنها قللت من سلطات المجالس المحلية المنتجة، حتى بالمقارنة بما كانت عليه من قبل. وهكذا فقد كان الهدف الحقيقي لهذه التعديلات ـ أو أحد أهدافها على الأقل ـ هو زيادة سلطة المحافظين في الموقع، مع ربط اختصاصاتهم بصورة محكمة بوزارة الداخلية. ومن ناحية أخرى، أصبح المحافظ مسؤولاً مباشرة أمام رئيس الجمهورية ومجلس المحافظين والحزب الحاكم (الذي يرئسه رئيس الجمهورية أيضاً)، وكل هذه الأجهزة سلطوية مركزية ذات اتصال محدود بالمشكلات المحلية(٣٠).

وهكذا نرى أنه على حين طرحت هذه التعديلات على الجماهير من منظور أهدافها «الديمقراطية» و«التنموية»، فإن الهدف الأساسي ربما كان في الواقع هدفاً أمنياً، يتمثل في رغبة الحكومة المركزية في مواجهة أي تحد لها في الأقاليم. وقد أوضحت انتخابات عام ١٩٨٤ أن هذه الإجراءات كانت لها فعاليتها، إذ كان «حزب الحكومة» أكثر نجاحاً في الأقاليم والريف، مما كان في المدن الكبرى.

لقد استهدفنا في التحليل الذي قدمناه في هذه الدراسة أن نوضح عدداً من الجوانب السياسية الحساسة في عملية تنمية الإدارة وإصلاحها. ونرجو أن نكون قد نجحنا في إبراز بعض الأسباب التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى التغافل عن عدد من المشكلات المهمة في مجال تطوير الإدارة أو تجنب الخوض فيها أو مواجهتها بحسم.

ويمكن القول، في الختام، إن نقائص الإدارة العربية التي تؤدي إلى قصورها عن تقديم الخدمات والنهوض بالتنمية، لا يمكن ردها ببساطة إلى نقص في معرفة الخبراء والممارسين العرب بالنظريات الحديثة في التنظيم والإدارة وبالأساليب المتعارف عليها في مجال الإصلاح والتطوير الإداري. إن شكلية البيروقراطية وجمودها وتعسفها، فضلاً عن تضخمها المبالغ فيه، ليست من قبيل المشاكل الفنية البحتة، وإنما هي أمور ذات اتصال وثيق برغبة الحكام في استخدام البيروقراطية كأداة للضبط الاجتماعي والتحكم السياسي، وبشغف الإداريين بجاه المنظمات وبسلطة الإدارة.

---

(٣٠) Nazih Ayubi, «Local Government and Rural Development in Egypt in the 1970's,» *Cahiers africain d'administration publiques*, no. 23 (1984).

الفصل الحادي والعشرون

الأحزاب السياسيَّة في الدّولة العربيَّة: ليبيا، سوريا، مصر

ريموند هينبوش(*)

أصبحت الأحزاب السياسية ظاهرة عامة في الدولة الحديثة، وهي تقوم بواجبات لا يستغنى عنها في عصر السياسة الجماهيرية. ويصدق هذا إلى حد كبير حتى على الدول الاستبدادية، أي ذات السلطة الفردية، فقد طور أغلبها نمطاً ما من النظام الحزبي الواحد أو المهيمن. فما هو الوضع بشأن موقع الأحزاب السياسية في العالم العربي؟ وما هي الظروف التي تتطور هذه الأحزاب في ظلها؟ وما هي الوظائف التي تقوم بها وكيف؟ سنقوم في هذه الدراسة بتناول هذه الأسئلة وذلك بتحليل دور الأحزاب في كل من ليبيا وسوريا ومصر، وهي تعتبر ثلاث حالات مهمة ومتباينة من التشكيل السياسي المهيمن الموجود في المنطقة، ونعني بهذا التشكيل الدولة «الفردية السلطة والآخذة بالتحديث».

والعالم العربي فيما يبدو يوفر ظروفاً خاصة، لا بل حتى معادية، لتطوير أنظمة حزبية. فالأنظمة الحزبية المتنافسة حقاً لا تبقى على قيد الحياة، كما أنها لا تقوم بالوظائف التي تقوم بها هذه الأنظمة في «الديمقراطيات» الغربية، ولو أن مبادئها كانت موجودة في المرحلة الأولى من الاستقلال. فضلاً عن ذلك فإن الأحزاب فيما يظهر ليست من «مستلزمات النظام» في أنحاء من العالم العربي؛ فهذه المنطقة تحوي عدداً غير متناسب من «الدول غير الحزبية»، ولا سيما الأنظمة الملكية التقليدية التي تسود في شبه الجزيرة العربية. أما في الأنظمة الفردية الآخذة بالتحديث، وهي أكثر انتشاراً، فإن الأنظمة الحزبية موجودة في العادة فعلاً، ولكنها حتى في هذه الأنظمة لا تقوم بأدوار مركزية كالتي يجري القيام بها في السياسة القائمة على المنافسة وعلى «التغليب الكلي لمصلحة الدولة دون الفرد (Totalitarian)»، وهي سياسة غالباً ما يجري إخضاعها لمدراء فرديين أو لضباط عسكريين أو موظفين مدنيين. وهذه الأنظمة إما ذات حزب واحد أو حزب مهيمن، وهي لا تتسامح مع المعارضة الا قليلاً. مع ذلك هناك

(*) مدرس في كلية سانت كاترين في مينيوتا.

في نحو ثلثي الدول العربية اليوم نظام حزبي من نوع ما، ومع أن دور هذه الأنظمة الحزبية لا يتطابق مع دور الأحزاب في الأنظمة التنافسية أو «التوتاليتارية»، فإنه من غير المحتمل أن يكون عمل المؤسسات المشابهة مختلفاً كلياً. والواقع أن تلك الأنظمة الحزبية تؤدي وظائف مفيدة نوعاً ما، وأحياناً أساسية، لاستقرار الأنظمة السياسية العربية وفعاليتها.

تتطور الأنظمة الحزبية في العالم، بما في ذلك المنطقة العربية، حيث تقوم أنظمة الحكم في مجتمعات تتطلب شيئاً من إرساء الرابطة بين النخبة والجماهير على قواعد مؤسسية. فإذا كان الحاكم يبتغي إحداث نقلة اجتماعية أو إذا كان يهم بشن كفاح وطني ضد عدو «إمبريالي» فمن المحتمل أن يطلب تعبئة التأييد الشعبي وبالتالي يكون بحاجة الى حزب، ولو أنه من غير المحتمل أن يسمح بأحزاب معارضة. إننا نجد في المجتمعات العربية الأطول باعاً في التحديث، حيث تتآكل الصلات بين النخبة والجماهير التي تمتد جذورها في الدين والقربى، وحيث أخذت التعبئة الاجتماعية تولد نزعات مشاركة جديدة، نجد أن الحاجة قد تقضي بقيام نظام حزبي لتوليد أسس جديدة للشرعية ولامتصاص ضغوط المشاركة. أما حيث تتيح الثروة النفطية الكبيرة خياراً للدولة واسع النطاق فإن من شأن ذلك تحييد ضغوط المشاركة والحلول محل النظام الحزبي. وعلى العموم فإن النظام الحزبي إنما يوجد في أكبر احتمال، كما أنه يقوم في أكبر احتمال بأداء وظائف سياسية مركزية، في مجتمعات أكثر تقدماً يبتغي فيها الزعماء تغييراً جذرياً. إن الدور الثانوي للأنظمة الحزبية في أكثرية الدول العربية بالمقارنة بالدور الذي تؤديه في الديمقراطيات الغربية والأنظمة التوتاليتارية قد ينشأ، وفق المنطق ذاته، من المستوى الأقل من التحديث في الأولى والمستوى الأقل من الالتزام بالتغيير الجذري في الثانية. إن الأنظمة الحزبية المتنافسة غير موجودة من الناحية الفعلية في العالم العربي، الأمر الذي يعكس انشغال الحكام بتركيز السلطة كما يعكس مستوى لا يزال محدوداً من التعبئة الاجتماعية والسياسية التي لا يزال من الممكن امتصاص الضغوط الحاصلة من أجل انتشارها وذلك بواسطة نظام الحزب الواحد، وعند عدم تحققه فبنظام الحزب المهيمن. سنحاول في التحليل الآتي أن نبين كيف تساعد هذه المتغيرات على تفسير المتشابهات والمتناقضات في الأنظمة الحزبية للأقطار الثلاثة موضوع الدراسة.

أولاً: ليبيا، التعبئة القائمة على جاذبية الزعامة والجارية من الأعلى

تعتبر ليبيا في ظل القذافي مثلاً نموذجياً على الزعامة ذات الجاذبية اذ يجعل الزعيم، المتمتع بسلطة شخصية غير محدودة، من رؤيته مصدراً لكل ابتكار ومن قوة دفعه الشخصية معيناً لقوة الحركة في النظام السياسي. تقوم سلطة القذافي بالدرجة الأولى على شرعية ذات جاذبية شخصية، وعلى جيش يسيطر عليه أتباع شخصيون، وهيئة موظفين مطيعين، وعلى اعتماد الشعب على دولة غنية نفطياً. ولكن القذافي لم يرد محض البقاء في السلطة، بل القيام بثورة في ليبيا، وتحويل الشعب المتعلق بتقاليد ضيقة الأفق، أو المبتلى بطرق الحياة الغربية،

الى مواطنين مشاركين أفاضل يؤمنون بإخلاص بالعروبة والاسلام، وكذلك صياغة نظام اجتماعي يقوم على المساواة واقتصاد جديد منتج. وقد تطلب هذا تعبئة للمشاركة الجماهيرية، كما تطلب، اذا أريد للنظام الجديد أن يكتب له البقاء، أن يجعل منه شيئاً روتينياً في مؤسسات سياسية جديدة هي في واقع الأمر هيكل شبيه بالحزب. وأتاحت ظروف ما بعد ١٩٦٩ في ليبيا القذافي فرصا خاصة لإنشاء نظام سياسي جديد. كانت السلطة منذ أمد بعيد بيد نخبة تقليدية صغيرة، في حين كانت أكثرية الليبيين سلبية سياسياً. وكان نظام الحكم القديم قد فقد كثيراً من شرعيته التقليدية فجاءت إطاحة القذافي بهذا النظام الذي تشوّهت سمعته، ودعوة القذافي القومية، لتكسباه سريعاً شعبية واسعة. وهكذا اكتسب رصيداً سياسياً كان ضرورياً للسيطرة على حلبة سياسية صغيرة ومطاوعة ولتوسيعها واعادة تشكيلها.

رفض القذافي، وقد صمم على إحداث الثورة من الأعلى، النموذج الليبرالي الذي من شأنه، بنظره، أن يؤدي إلى انقسام الأمة الى مصالح خاصة متنافسة. كما أنه لم يشأ اختيار النظام اللينيني، الذي تتبعه عادة الدولة الثورية الحديثة، اذ رأى فيه هيمنة طبقة واحدة على الطبقات الأخرى. لذلك اتخذت جهوده في بناء المؤسسات شكلاً ناصرياً، وهو شكل ظل قائماً في ليبيا ولو أنه عدل على مر الزمن. فأنشئت منظمة سياسية جماهيرية واحدة تضم الجميع، سميت في البداية الاتحاد الاشتراكي العربي، وكان الزعيم يرجو من خلالها أن يوسع قاعدته من الأتباع من أفراد الطبقتين الوسطى والدنيا وأن ينظم هذه القاعدة. كان لا بد من توجيه المشاركة بأسرها من خلال الاتحاد الاشتراكي على أساس فردي؛ ولم يسمح لنشاط تبديه أية جماعة سياسية مستقلة ذاتياً، سواء أكانت قائمة على خلافات عقائدية فئوية أم طبقية أم «أجنبية» (ليبرالية، ماركسية)؛ وأخضعت الصحافة والمنظمات الثانوية لسيطرة النظام؛ كما كبتت مبادىء السياسة الحزبية التعددية.

بيد أن القذافي سرعان ما استاء من تجربته الأولية شبه الحزبية، فقد واجه معارضة متزايدة من شتى المعارضين والمصالح مثل النخب التقليدية التي غضبت لازاحتها من مواقعها أو عارضت الجهود المبذولة لاستلاب قواعدها الجماهيرية العشائرية؛ والطبقة الوسطى التي شعرت بالاغتراب من جراء قمع الحريات السياسية؛ وهيئة الموظفين التي تعارض الاصلاح، وزملائه العسكريين الذين ساءهم اتخاذ القذافي مبادرات من جانبه وحده. شعر القذافي، وهو في وضع غير مؤات بصورة متزايدة في الحلبة السياسية النخبوية الصغيرة، انه بحاجة الى تعبئة التأييد الجماهيري إلى جانبه، ولكن الاتحاد الاشتراكي العربي، وقد تغلغلت فيه عناصر عشائرية غير متعاطفة أو عناصر معارضة، كما كان يفتقر كثيراً الى كوادر سياسية، لم يكن جاهزاً لتلك المهمة. أراد القذافي أن يستولد ثقافة سياسية جماهيرية حركية جديدة تكون مذعنة لرؤيته الثورية، ولكن الجماهير ظلت سلبية الى حد كبير، وبقيت تدين بالفضل للرموز السياسية التقليدية.

لهذا بدأ القذافي «ثورته الشعبية»، وهدف منها أن يتجاوز معارضيه النخبويين فيعبىء الجماهير بعمل مباشر ضدهم. وكان من ثمرات هذا المجهود ظهور «اللجان الشعبية» المناصرة

للقذافي في طول البلاد وعرضها وقد تألفت من مجموعة جديدة من الحركيين ينحدرون من الشريحة الاجتماعية الدنيا التي رأى فيها القذافي مصدراً للأعوان. شدت هذه الحركة من عضد القذافي. ولكن صراع السلطة استمر، فلم يتمكن القذافي الا بعد سقوط مناوئيه العسكريين في ١٩٧٥ من البدء بجهوده لتحويل ليبيا بمعنى الكلمة، وذلك وفق منهاجه العقائدي الوارد في «كتابه الأخضر». إنه، بالمجهود الذي بذله لتبديل اقتصاد ليبيا المختلط واحلال اقتصاد اشتراكي يسيطر عليه العمال محله، قد تحدى المصالح الجوهرية للبرجوازية الكبيرة والصغيرة معاً. وهو، بإصراره على أن «الكتاب الأخضر» هو الذي يعبّر تعبيراً صحيحاً عن الاسلام، قد تحدى المؤسسة الدينية. أما في سياسته الخارجية فقد تحدى «الامبريالية» الغربية وعملاءها المحليين. فإذا أريد احتواء المعارضة التي لا بد أن تستفزها هذه التحديات، وإذا أريد ترسيخ الدعم الشعبي، فلا بد من توسيع الحركية الجماهيرية التي حاول القذافي تعبئتها في «الثورة الشعبية» ولا بد من دمجها في منظمة سياسية فعالة. وبحلول ١٩٧٩ تتوجت جهود القذافي في هذا الشأن بإنشاء هيكل جديد شبيه بالحزب يدعى «سلطة الشعب».

و «سلطة الشعب» تحوي، من ناحية المبدأ، ديمقراطية مباشرة تضع السلطتين التنفيذية والتشريعية معاً في يد الشعب كله. أما في التطبيق فهي شكل محوّر، وأكثر فعالية في ظاهره، من أشكال التنظيم الجماهيري الناصري. فالسلطة تنبع نظرياً من الشعب صاحب السيادة وتتصاعد في أربع طبقات من المجالس واللجان. ثمة في القاعدة الدنيا لجان شعبية تعمل بمثابة سلطة الحي أو لجان إدارية في المشاريع الاقتصادية. ثم يأتي بعدها، في النواحي، ما مجموعه ١٨٧ مؤتمراً أساسياً للشعب يتألف من الناس المجتمعين؛ وهذه المؤتمرات هي، من ناحية المبدأ، موضع السيادة كلها، ولبنات الديمقراطية المباشرة. وهي تنتخب هيئاتها القيادية السياسية وتدعى أمانة السر، كما تنتخب لجان النواحي الشعبية التي تتمتع بسلطات ادارية. وهناك على مستوى الأقاليم ٤٥ مؤتمراً شعبياً تنتخب من المؤتمرات الأساسية، وهي كذلك ذات أمانة سر سياسية. ويوازي ذلك ما يدعى باللجان الشعبية الادارية، ووزارات اقليمية مؤلفة من اختصاصيين تضاهي الدوائر الادارية العمومية. أما على مستوى القطر فهناك مؤتمر الشعب العام المؤلف من زهاء ألف عضو، أغلبهم من أمانات سر المؤتمرات الأساسية، وهذا المؤتمر أشبه بالمجلس التشريعي للبلاد. وهناك لجنة شعبية عامة شبيهة بالوزارة، مسؤولة أمام هذا المؤتمر وتتألف من عناصر فنية يختارها المؤتمر نفسه من اللجان الشعبية الأدنى.

ينتخب المؤتمر العام كذلك قيادة سياسية عليا، وهي أمانة السر العامة. أشغلت هذه الهيئة من القذافي وزملائه العسكريين المقربين حتى ١٩٧٩ حين سلم القيادة السياسية الرسمية الى أتباعه المدنيين. وإلى جانب هذا الهيكل القائم على أساس جغرافي ثمة سلسلة من النقابات المهنية للفلاحين والطلاب والحرفيين والعمال وغيرهم، وهم ممثلون كذلك في المؤتمر العام. وأخيراً، أنشئت سلطة سياسية غير رسمية متميزة عن غيرها وتتألف مما يدعى باللجان الثورية. وقد أنيطت بالغلاة من أنصار القذافي وعهد اليها بممارسة القيادة

الايديولوجية للجماهير في داخل هيكل الديمقراطية الشعبية، والعمل كـ «حراس للثورة». إن اللجان الثورية تمثل اعترافاً من القذافي بالحاجة لطليعة ايديولوجية من المؤمنين الصادقين لقيادة الثورة على مستوى القاعدة وعلى مستوى القمة معاً. ولكن لم يجر تنظيم هؤلاء الأتباع بشكل رسمي كحزب طليعي، فهم مجموعة من المتحمسين الذين يتم اختيارهم شخصيا، لا فئة يتم انتقاؤها بعناية من المكافحين المنافحين عقائديا، كما أنهم يرتبطون بالقذافي بكيفية شخصية ومتقطعة عشوائياً أكثر مما هي كيفية منضبطة ومنظمة. وعلى الرغم من الزعم القائل بأن هذا النظام يحوي ديمقراطية شعبية مباشرة من شأنها أن تذيب الحواجز بين الشعب وممارسة السلطة، فإن تمحيص العمليات السياسية الفعلية المتعددة ـ كتنظيم الأعضاء ومزاولة رسم السياسة ـ يجعل من الواضح أن «الديمقراطية» من الأسفل إنما توجه ويسيطر عليها من الأعلى.

يجري تعيين أعضاء القيادة في ليبيا الجديدة عن طريق الانتخاب من الأسفل وذلك من الناحية الرسمية (الشكلية). أما في التطبيق فإن القذافي وزملاءه المقربين يظلون هم النخبة السياسية العليا التي تحكم على أساس الشرعية القائمة على الجاذبية الشخصية وعلى أساس السلطة القسرية. إن كبار الاداريين الذين ينتخبون رسمياً من لدن مؤتمر الشعب العام إنما يرشحون من قبل القذافي والمحيطين به أو تتم المصادقة عليهم من قبله. والمرء يرتقي في هذا النظام من خلال التأييد الذي يناله من الأسفل بدرجة أقل مما يرتقي فيه من خلال الولاء الذي يثبته لمن في الأعلى. ولعل الحركية السياسية النشطة ضمن سلطة الشعب هي من القنوات الأساسية التي يصبح بواسطتها أعضاء النخبة الطامحون مؤهلين للاختيار من الأعلى، ولكن الصلات الشخصية بالنخبة العليا، أو الإنجاز الوظيفي المهني، هي بالقدر ذاته من الأهمية أو أكثر. لقد أمست حتى الانتخابات على المستويات الدنيا «توجه» بدرجة متزايدة من الأعلى. كان من شأن الانتخابات غير المسيطر عليها التي جرت سابقاً أن تعكس التضامن القبلي، مما يتيح للعشائر الكبرى أن تسيطر على العشائر الصغرى، أو ينتج عنها انتخاب أشخاص محليين ذوي نفوذ من غير المتجانسين مع النظام، أو ظهور لجان شعبية يسود فيها أشخاص يفتقرون للمؤهلات الادارية. وازاء مثل هذه الأوضاع يعهد النظام الى اللجان الثورية أن تحقق في ولاء المرشحين السياسي أو اقتدارهم الفني.

إن النظام الحالي الخاص بالترشيح الموجّه والإدلاء بالأصوات بشكل علني يؤدي فيما يحتمل الى استبعاد مرشحي المعارضة وتحبيذ المرشحين المتمتعين بتأييد النظام أو بدعم محلي تقليدي، ولو أنه لا ينفي اجراء بعض النقاش عن المؤهلات وممارسة شيء من الخيار. أما اللجان الشعبية فيبدو أنها في حقيقة الأمر تعين نفسها بنفسها استجابة لنداء القذافي باقامة تلك اللجان. بيد أن القذافي اتخذ فيما بعد ما يضمن التخلص من العناصر غير الملائمة. وباختصار فإن تنظيم الأفراد سياسياً يقوم في ليبيا على مزيج من التقدم من الأسفل والاختيار من الأعلى فكلما ازداد الاقتراب من القمة ازداد التدخل من الأعلى. إن الموالين لايديولوجية الزعيم، وهم في الغالب ذوو مركز اجتماعي متواضع يجدون مجالاً مفتوحاً نسبياً للتقدم

السياسي يوفره لهم النظام كما يهيىء لهم فرصة التدريب لتولي مراكز أعلى. ولكن هذا المجال مغلق بوجه من تحدثه نفسه بتحدي مذهب القذافية. وينشأ عن هذا استبعاد شرائح من الانتلجنسيا من غير المستعدين للقبول بقيادة زعيم «أوحد». وتتجلى المفارقة هنا في أن هؤلاء هم أنفسهم الذين يمتلكون الدافع والرؤية السياسية اللذين يتطلبهما التغيير الجذري الذي يريده القذافي، أو يملكون المؤهلات الفنية التي تعتمد عليها حركته في التحديث. والنظام لا يوفر وسيلة مؤسسية نظامية للتناوب على الزعامة في ذروة القمة، فهذه الزعامة مغلقة فعلياً ولا ينفذ اليها أحد، مع العلم أن صلب النخبة من الشباب. ولكن النظام قد يكون قادراً على انعاش حيوية الصفوف النخبوية التي تقع في مستوى أدنى.

يجري كذلك الالتفاف حول مفعول المشاركة الجماهيرية في عملية رسم السياسة وذلك بواسطة الأولويات التي تتمتع بها الزعامة وسيطرتها. إن السياسة الخارجية والدفاع هما مجال محفوظ للزعيم، فقرار رئيسي كالتدخل في أوغندا لم يجر حتى بحثه في المؤتمرات الشعبية. أما في المسائل الداخلية فثمة عملية استشارية تبدأ في العادة المتبعة بتقديم مقترحات الزعامة للبحث والنقاش في مؤتمرات الشعب الأساسية. ثم يتم التوصل الى اجماع، ولا شك أنه يتم بتأثير المتعصبين الغيارى من أنصار القذافي، فيرسل المندوبون الى المؤتمرات العامة الدورية ملزمين به. هذا «التخويل اللزومي» هو الذي يجعل النظام فيما يقال ديمقراطية مباشرة وليست تمثيلية. إن عدداً من المقترحات التي بحثت على هذا الوجه إنما كانت اصلاحات مدرجة في «الكتاب الأخضر». وهناك اجراءات مثل تأميم التجارة والتجنيد الالزامي وكلاهما رفض مرة واحدة على الأقل ولكن القذافي أصر على تشريعهما، كما أن رأيه يسود في نهاية المطاف بالنسبة لأية مسألة يعتبرها هو جوهرية لثورته.

أما ما يتعلق بالمسائل الأقل أهمية والخاصة بـ «من يأخذ ماذا» كالضرائب والأسعار وتوزيع أبواب الصرف في الميزانية فإن النظام أكثر انفتاحاً أمام المصالح المتنافسة المنفصلة عن بعضها انفصالاً بيناً، بل إن النظام أداة وصل لما يتطلبه الناس من الميزانية العامة. ولكن حتى هذه العملية الخاصة بالمطالب يجري التضييق عليها من الأعلى. فأهمية التوصيات التي توجهها المؤتمرات الأساسية لمندوبيها يقلل من وزنها وذلك بتجميع مطالبها المتضاربة في لجنة مشتركة من المؤتمر العام والوزارة، حيث يجري في هذه اللجنة ترتيب المطالب واختزالها وفق أولويات مشروع السنوات الخمس الذي تضعه دوائر الدولة الرسمية. والقذافي يقف عادة بجانب الوزارة ضد الحملات الهادفة الى الاقتطاع من الميزانية التي تشن من الأعلى، وحجته أن الاستثمارات ينبغي أن تتم على أساس علمي يمزج بين الكلفة والمنفعة.

ومن الواضح أن القذافي قد خاب ظنه بالمعارضة التي تبدى ضد مبادراته التي يعتز بها كثيراً، وبما تفصح عنه المؤتمرات الأساسية من خصوصية تميل إلى الاستهلاكية التي هي غير عقلانية اقتصاديا. وقد اشتكى من أن المندوبين غالباً ما يعبرون عن مصالح جماعات صغيرة أو أفراد بدلاً من التعبير عن الارادة الحقة للشعب. بيد أنه كان يتوقع التغلب على ذلك عندما يرفع من خبرة المؤتمرات الأساسية ويزداد وعيها، بل انه قام بانشاء اللجان الثورية

لتحقيق ذلك. وبما أن هذه اللجان لم تنتخب على أساس عقائدي ولم تكن مدربة فإنها كذلك لم تكن عند حسن ظن الزعيم وما توقعه منها من فضيلة سياسية، ولكنها مهما كانت ناقصة فإنها في يده أداة للتأثير، يستطيع بواسطتها أن يتحقق من أن أولوياته القومية تراعى من غير زيف على مستوى القاعدة المحلية. وقد حاول القذافي باخلاص أن يزج بالمشاركة الشعبية في عملية رسم السياسة، ولكنه حين وجد أن المشاركة تنحرف عن التعبير الحق للارادة العامة كما يراها هو فإنه تدخل لتصحيحها.

كان المقصود من سلطة الشعب كذلك أن تزج بالمشاركة الشعبية في تنفيذ السياسة أيضاً، ويعني هذا تعبئة الجماهير لبناء مجتمع القذافي الجديد، واخضاع موظفي الدولة لرقابة الجماهير التي يفترض أنها قذافية، كما يعني على العموم خلق أمة جديدة من المواطنين الفعالين بدلاً من السلبية التقليدية. وقد هدفت سلطة الشعب بمعناها العاجل الى توزيع السلطة الادارية بين الموظفين المعينين والعناصر الشعبية. يبدأ تنفيذ السياسة فى هيئة الوزارة التي تترجم الاجماع الذي يتم التوصل اليه في العملية الاستشارية الى قوانين وبرامج ملموسة، ولكن جرت في سنة ١٩٧٩ لامركزية المسؤولية عن التنفيذ اذ نقلت هذه المسؤولية الى ٤٥ لجنة شعبية اقليمية يفترض فيها أنها أقرب الى الشعب. وتنتقل المسؤولية فيها بعد هذه اللجان نزولاً الى مستوى اللجان الشعبية في النواحي والأحياء والمشاريع.

كانت هذه اللجان الشعبية تجمع في الابتداء بين الحركيين السياسيين والموظفين المهنيين ولكن هذا الجمع أدى الى منازعات وإلى وجود أشخاص غير مؤهلين فنياً للقيام بأدوار ادارية مما اضطر النظام الى العمل على ضمان اختيار التكنوقراطيين أعضاء في اللجان المذكورة. ولكن اللجان الشعبية ظلت مسؤولة أمام مؤتمرات الشعب المحلية وأمام الرؤساء الاداريين. إن هذا يمكن، من ناحية المبدأ، أن يديم استجابة الموظفين للحاجات الفنية القومية وللحاجات الشعبية المحلية معاً. أما في التطبيق فغالباً ما كان هذا الأسلوب رديئاً في العمل. فالاداريون يمكن أن تشل أيديهم أو أن يوجهوا نحو تطبيق خصوصي للسياسات وذلك بالتدخل السياسي المفرط، كما أن مؤتمرات الشعب قد تكون بدرجة من السلبية بحيث لا تستطيع أن تمارس أية رقابة سياسية فعالة.

واتضح أن عدداً من الحركيين السياسيين الشعبيين هم في عدم كفاءتهم وإهمالهم كالموظفين البيروقراطيين الذين يفترض فيهم مراقبتهم والسيطرة عليهم. فضلاً عن هذا ظهر أن عدداً منهم كانوا من الانتهازيين لا من المؤمنين الصادقين. بلغت نسبة التغيب في مؤتمرات الشعب الأساسية ما بين ٣٠ و ٥٠ بالمائة، الأمر الذي يشير الى عدم الاكتراث أو العداء من أقسام كبيرة من السكان. وباختصار، لم يستطع النظام فيما يبدو أن يدخل المشاركة الجماهيرية في عملية تنفيذ السياسة ادخالاً فعالاً يكفي لخلق ذلك النوع من مسؤولية المواطنين وسيطرتهم على الموظفين الذي يريده القذافي. ومع هذا فإنه من الخطأ اعتبار هذا النظام غير ذي أثر. فهو يوفر للقذافي نواة من الأتباع المنظمين في قاعدة المجتمع، الأمر الذي يجعله موجوداً في كل مكان من المدن والقرى الليبية، والذي دونه لا يحدث أي تقبل محلي للتغييرات التي يجريها

المركز. إن الحركية القذافية في القاعدة تلعب دوراً في تطبيق الاجماع، واسكات غير المقتنعين، وازاحة المكنة على التعبئة المناهضة للثورة. وفي حين أن القسر والاشراك الاقتصادي يساعدان كذلك على تفسير الافتقار النسبي للمعارضة الصريحة للقذافي، فإنه من غير المحتمل أنه كان سيستطيع البقاء بوجه التحديات المتكررة من عدد كبير من المصالح القوية دون القاعدة المنظمة التي خلقتها سلطة الشعب.

إن البنية التحتية السياسية التي أنشأها القذافي تقوم، بالرغم من عيوبها، بدور مهم في المنظومة السياسية ولو أنه دور تابع. إنها تأتي بنخبويين من الطبقة الثانية فتنظمهم وتهيئهم لمزيد من التحرك السياسي. وهي تلعب دوراً متواضعاً في تبيان المصالح وتمفصلها وتجميعها، وتبقي الزعيم على صلة بقاعدته بطريقة ربما لا تختلف كثيراً عن «ديمقراطية الصحراء» التقليدية التي يتشاور فيها الزعيم مع الشعب ولكنه يتخذ القرارات النهائية بنفسه ولا يطيق أية معارضة. ولئن كان الأمر كذلك فإنه يتفق مع آمال عدد من الليبيين. إن لهذه المشاركة، حتى بدرجتها المحدودة جداً، بعض النتائج التي تحصل عليها المهن الفردية أو المصالح الجماعية. ولعلها وسعت من قاعدة الدولة وشدت من عضدها. ومع هذا، وبالنظر لافتقارها الى الانضباط الايديولوجي والتنظيم العقائدي بحيث تتغلغل كلياً في الأنسجة الاجتماعية التقليدية وتنشط الناس، فقد أظهرت قدرة محدودة على تحويل الليبيين الى مواطنين أفاضل جدد. وطالما خاب الشعب في الوصول الى مستويات القذافي في الفضيلة وجب عليه أن يتدخل باستمرار في العملية السياسية لتصحيح الأمور، ولكن طالما ظل القذافي يقوم بذلك فإن القواعد المؤسسية للمشاركة تظل هشة. ويخاطر القذافي بأن تتخذ سلطة الشعب صبغة البيروقراطية، ويتم تجاوزها بواسطة مدخل مركزي الى صانعي القرار مما يقلص من مجال وصول الجماهير الى المركز. وهذا، بالطبع، هو التوتر الكامن فيما بين الزعامة ذات الجاذبية الشخصية وعملية بناء المؤسسات. أما اذا لم يجر المزيد من ارساء القواعد المؤسسية في ادخال الحركية الجماهيرية الى النظام فإنه من غير المحتمل للوجهة الايديولوجية التي أعطاها القذافي الى ليبيا أن تبقى من بعده[1].

ثانياً: سوريا، الحزب الوحيد في مجتمع منقسم

برز نظام البعث في سوريا من خلال مجتمع متجزىء عملت على تجزئته نزاعات حادة اجتماعية، وطبقية، وحضرية ـ ريفية، انحشر في كفاح وطني مع قوى خارجية ذات بأس شديد، وأدار شؤونه حكم قلة تقليدي ذو قاعدة ضيقة ولا يتمتع الا بشيء من الشرعية. وحزب البعث، وهو من أهم الأحزاب العقائدية التي أفرزتها أزمة المجتمع، طرح أن يحل

---

(١) أنظر: Raymond Hinnebusch, «Charisma, Revolution and State Formation: Qaddafi and Libya,» *Third World Quarterly*, vol. 6, no. 1 (1984), and O. Fathaly and M. Palmer, *Political Development and Social Change in Libya* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1980).

هذه الأزمة عن طريق مزيج من الوحدة العربية، وإقامة دولة قوية ذات قاعدة شعبية، وتنفيذ اصلاح اجتماعي جذري. واستطاع الحزب أن يجمع حول هذا المنهاج قاعدة كبيرة من الطبقة الوسطى والفلاحين، ولكنه لم يحقق قط الدعم الجماهيري العريض للوصول الى السلطة عن طريق الانتخاب أو الثورة الشعبية؛ لذا فحين تسلم السلطة سنة ١٩٦٣ كان ذلك بواسطة انقلاب عسكري.

بدأ البعث بتأسيس دولة بعثية وبفرض ثورة من الأعلى. فواجه ذلك على الفور تحديات من مجموعة متنوعة من المنافسين ـ كأهل حكم القلة التقليدي، والاخوان المسلمين، والليبراليين، والناصريين ـ ولكل من هؤلاء قاعدته الاجتماعية. ولم يرسخ البعث حكمه الا بواسطة إحكام قبضة الضباط البعثيين على الجيش السوري. ومنذ الابتداء سيطر على الحزب، كما كان محتماً، الساسة الضباط الذين جاؤوا به الى السلطة وأبقوه فيها. ولكن البعثيين كانوا يعرفون أن دولة مستقرة لا يمكن أن تقوم على الحكم العسكري وحده. ومن هنا بدأوا بصياغة دولة حزبية لينينية بحيث تصبح التنظيمات الجماعية مركزاً للسلطة الثورية يخضع له العسكريون والموظفون المدنيون. كان التنظيم الحزبي يمثل شبكة من المكافحين الأشداء المنضبطين عقائدياً وهي شبكة تمتد في طول المجتمع وعرضه مزيحة من أمامها النخب المنافسة ومعبئة الدعم الجماهيري للثورة. بل تم في واقع الأمر إحداث جهاز حزبي معقد فجرى بواسطته وبواسطة تفرعاته الجماهيرية ضم قاعدة اجتماعية كبيرة الى النظام.

في الوقت ذاته كان من شأن «التحول الاشتراكي» بما فيه من تأميم واصلاح زراعي أن يضعف النخبة التقليدية ويضع المفاصل الاستراتيجية للاقتصاد تحت السيطرة البعثية. وتآكلت عقيدة البعث في الفترة الأخيرة تدريجياً كعامل مقرر للسياسة وذلك باتباع سياسة خارجية واقعية تلطف من الغلواء القومية وبتحرر اقتصادي يخفف من حدة مذهب البعث في الدولة ومذهبه في الشعبية. وتحولت النخبة الحزبية ذاتها، الى برجوازية دولة تهتم بالدرجة الأولى بالدفاع عن الوضع القائم. على أنه كان من المهم لبقاء النظام قيام الجهاز السياسي للحزب بدوره في الدفاع عن قاعدة النظام الاجتماعية.

إن عملية رسم السياسة العليا في النظام الحالي هي أساساً امتياز خاص بالرئيس، ويشاركه في العملية جهاز الحزب والقيادة العسكرية والوزارة أو يخولها لهم، وكل ذلك حسب تقديره الخاص. وبالنظر لمقام الرئيس الشخصي الذي لا يضاهى وزعامته للائتلاف الحاكم وتحكمه بأدوات التأثير الخاصة بالسلطة ذات القاعدة المؤسسية، فإنه في واقع الأمر غير قابل للتحدي، كما أنه لا يسأل عن أعماله بأية صورة رسمية على الاطلاق. مع هذا فإنه يعمل نيابة عن إجماع النخبة وينطق باسمها أو يتوسط في النزاعات التي تنشب بين نخبة منقسمة على نفسها، كما يقوم في الوقت ذاته بفرض رأيه الشخصي؛ وتوضع السياسة العليا في العادة من قبل الحلقة المحيطة به من المقربين من شتى الصعد التي تتضمن، كما هي العادة، عدداً من القادة العسكريين وكبار ساسة الحزب والوزراء. إن القيادة الجماعية لحزب البعث هي، من الناحية الرسمية، أهم مراكز السلطة التي تلي مركز الرئاسة، ولكن قيادة الجيش العليا

تعتبر ذات وزن أكبر في بعض المجالات. ويتمتع أتباع الرئيس في جهاز الأمن وكذلك كبار قادة الجيش بمواقع فريدة بصفتهم رسل السلطة، أما الموظفون المدنيون فيمارسون كما يحتمل نفوذاً أكبر في تسيير شؤون البلاد اليومية. ولكن الهيئات الجماعية التابعة للحزب تبقى مهمة جداً في بعض النواحي، فبما أنها تضم صفوة رجال الجيش والحكومة وهم بطبيعة الحال من كبار أعضاء الحزب، فإن تلك الهيئات تبقى حلبات للتشاور السياسي والشكاوى العامة. ويتغلغل جهاز الحزب في أجهزة الدولة. والحزب، بتاريخه الطويل كقوة سياسية أصيلة، لا يمكن أن يعتبر شيئاً ظهر بمحض خلق الرئيس له، ولكنه يعتبر أداة مهمة يحمي الرئيس بواسطتها سلطته وشرعيته. وبهذه الصفة لا يمكن التقليل من شأن الحزب، ولكن تم الالتفاف عليه بواسطة النظام الرئاسي فجرى دمج الحزب بالنظام.

يقع تنظيم حزب البعث على شكل هرم ذي أربع طبقات وقد أقيم، من الناحية الشكلية، وفق أسس «ديمقراطية ـ مركزية». وتأتلف تنظيمات المستوى الأساسي في القرى والمعامل والأحياء والمؤسسات العامة لتشكل فرقاً في الضواحي والبلدان، وتأتلف هذه لتشكل فروعاً في الأقاليم والمدن. أما في القوات المسلحة فإن الخلايا في الوحدات الصغيرة تضم الى بعضها في شعب وفروع على مستوى اللواء والفرقة. ويجري ضم هذين الهرمين في التنظيم القطري. إن لكل مستوى من مستويات الهرم جمعيته و«قيادته» التنفيذية برئاسة أمين سر. أما على المستوى القطري فثمة مؤتمر قطري ولجنة مركزية. وتنبثق القيادة القطرية من اللجنة المركزية فتمثل سلطة الحزب العليا في سوريا. ويأتلف الحزب مع بعثيين غير سوريين في مؤتمر قومي وقيادة قومية هما، شكلياً، أعلى تنظيمات الحزب ولكنهما في الواقع ذيل له الى حد كبير.

ينبثق هذا الهيكل الهرمي للحزب، نظرياً، من انتخابات من القواعد، فمنذ ١٩٧١ انتخبت اللجنة المركزية والقيادة القطرية من بين أعضاء المؤتمر القطري، وهذا المؤتمر نفسه انتخب من بين أعضاء الجمعيات العامة على مستوى شعب الحزب. أما اللجان التنفيذية وأمانات السر للمستويات الدنيا فتعيَّن من القيادات الأعلى منها في تسلسل المستوى. وتمتد السلطة من مكاتب القيادة الى تفرعاتها الدنيا. والمكاتب مسؤولة عن شؤون الحزب الداخلية وعن الاشراف على المنظمات الشعبية والوكالات الحكومية في مجال عملها. وتحيط بالحزب توابعه الخاصة بالعمال والفلاحين والشباب والطلاب والنساء وشتى المهن؛ ويرئس أغلبها أعضاء الحزب ولكنها تضم كذلك فئات من السكان غير الحزبيين التي يبتغي النظام دمجها في قاعدته.

من المؤشرات الرئيسية على أهمية الحزب في نظام السلطة ما يتمتع به من وزن ثقيل في تنظيم الأفراد سياسياً. وحزب البعث في سوريا يقوم في هذا المجال، كما هو واضح، بدور أكبر كثيراً مما يجري في ليبيا ومصر. إن الصراعات الحاسمة على السلطة فيما يتعلق بخلافة الرئاسة الأولى قد تقررت نتيجتها دائماً بواسطة النخبة العسكرية وذلك بالإكراه أو التهديد لا بالانتخاب الحزبي أو الأقدمية، وهذه حقيقة ثابتة. أما نخبة البلاد العليا حالياً فقد تألفت ابتداء من الفئة الحزبية التي جاءت الى السلطة في انقلاب سنة ١٩٧٠. ولكن الذي يلفت

النظر منذ ١٩٦٣ هو أن الضباط البعثيين وحدهم هم المتنافسون المؤهلون في هذا الصراع. كذلك لعب الحزب دوراً مركزياً فيما تلا من تغيير في تلك النخبة واضافة أعضاء جدد اليها. والوصول الى صفوف نخبة البلاد يتم عن طريق قنوات متعددة. فإضافة الى جهاز الحزب والجيش والسلك المدني والوزاري، وكذلك الأحزاب الصغيرة المتحالفة مع البعث ولو أنها ذات دور محدود، هناك الأوساط الأكاديمية والمهنية التي تعتبر أيضاً بمثابة قنوات للوصول الى الأعلى. ولكن، ولغرض التمكن من الوصول الى مناصب استراتيجية وإلى حلقة السلطة المحيطة بالرئيس، فعلى الأشخاص الذين يرتقون، حتى على أساس سلم غير حزبي، أن يكون لديهم اسناد من الحزب وأن يظهروا قدرة على التقدم فيه.

يتم التقدم في الحزب، بالدرجة الأساس، عن طريق الاختيار من الأعلى، ولو أن الانتخابات من الأسفل تلعب دوراً ثانوياً ولكنه متزايد الأهمية. ويجري الالتفاف على الانتخابات دائماً بواسطة قدرة النخبة الشاغلة للمراكز على تصفية الحركيين من المستوى الأدنى، ولهذا لا يمكن قيام تحد انتخابي مناهض للقيادة من الأسفل الا اذا انقسم القادة على أنفسهم. ولكن المرشحين للقيادة من المستوى الأدنى يعتبرون من المهم لهم دائماً تهيئة الدعم لأنفسهم للانتخابات الى مجالس المستويات الأعلى، الأمر الذي قد يلفت نخبة البلاد اليهم. هذا ويلقى عادة الفاشلون في الانتخابات من شاغلي المراكز تنزيلاً في مرتبة مراكزهم السياسية. أما في السنين الأخيرة فإن الترشيحات الجارية من الأعلى تحد من مجال المنافسة الانتخابية الحقيقية في الأسفل، كما أن الوصول الى المراكز العليا يقتضي دائماً دفعة من الأعلى.

والرئيس هو الحكم النهائي في وصول الأفراد الى صفوف النخبة أو بقائهم فيها. ولكن الأسد غالباً ما امتنع عن التدخل في الانتخابات وسمح لنخب الحزب المنقسمة أن تخوض غمارها بأنفسها. وقد جرى فعلاً، في جولتين انتخابيتين من مجموع ثلاث منذ ١٩٧٠، تغيير رئيسي في القمة. والرئيس يتمتع بسلطات قانونية لتعيين من يشاء في الحكومة، كما أنه يستطيع اذا شاء أن يتجاوز الحزب أو حتى أن يرتب تنقلاً سريعاً (نحو الأحسن) في داخل الحزب لأعضاء هم كذلك بالاسم فقط. بيد أنه لم يفعل ذلك الا استثناء في حالات مهمة معينة، كما أن أكثر الأشخاص الذين يمارسون السلطة في سوريا البعثية هم من الحزبيين الكبار. وينطبق هذا أيضاً وبدرجة أشد في الطبقات الدنيا من هرم السلطة، فالحركية الحزبية هي الطريق الموصل الى المراكز شبه النخبوية في سوريا. والقيادات الحزبية المحلية هي السلطة السياسية المسيطرة في الأقاليم والقرى، كما أن التعيين في المراكز الادارية فيها يعتمد على الدرجة الحزبية.

لم يكن المقصود قط من البعث، كحزب طليعي، أن يرسم مصالح المجتمع في العملية السياسية. ولكن نظامه يقضي بالديمقراطية في داخل الحزب بحيث يتمكن الحزبيون المحليون من إقرار مشاريع قرارات وانتخاب مندوبين لمؤتمرات الحزب التي تضع استراتيجيته. تسيطر على هذه العملية دائماً صلاحيات القيادة في التطهير، ولكن العملية استمرت فكانت المؤتمرات

الحزبية حتى ١٩٧٠ تضع السياسة العليا وتساعد في حسم المنازعات بين فئات السياسة المختلفة. ظل هذا النظام اليوم القناة المؤسسية الوحيدة للتمثيل التي لها وزن ما في النظام السياسي. أما تحت الحكم الحالي فقد تضاءلت أهميتها بلا شك، إذ انجذب أمر وضع السياسة الى الرئاسة.

مع ذلك فقد احتفظت العملية برمق من الحياة. إن المناقشات على المستويات الدنيا تبقي نخب الحزب على صلة بالقواعد، فتستطيع اذا أرادت أن تضمن أفكاراً وأحاسيس تدور في أوساط المستوى الأدنى، تضمنها في توصياتها الى المؤتمرات. والرئيس في هذه المؤتمرات لا يحاول أن يفرض سياسة موحدة على جميع الأمور طالما كانت أولوياته الرئيسية دون مساس، وبهذا ظلت المؤتمرات حلبات للمناقشة والخلاف بشأن أمور أدنى في الأهمية ولكنها مع ذلك ذات أثر. إن الفئات المختلفة للنخبة العليا قد اقتتلت في كل مؤتمر يعقد، ولو أن المتنافسين هم في الغالب من ائتلافات شخصية أو طائفية، كما أن موضع الصراع هو على السلطة والمحسوبية أكثر مما هو على قضايا السياسة الأساسية في أغلب الأحيان. والصراعات الجارية بين الفئات المتنافسة على كسب الدعم في صفوف القواعد تفيد بأن النتائج ليست منفصلة كلياً عن الرأي السائد في الأسفل. والمؤتمرات كذلك هي مناسبات لانتقاد صاخب، لا بل حتى لتمرد، من القواعد ضد عناصر من النخبة العليا باستثناء الرئيس دائماً.

إن طرح مشاريع القرارات في المؤتمرات يؤلف نوعاً من عملية ذات تأثير تراكمي يتم من خلالها سماع مصالح العناصر المختلفة لأنصار النظام، فيجري تلطيفها الى حد ما والتوفيق بينها وبين غيرها بعض التوفيق. تنطوي هذه القرارات في الغالب على انحياز واضح في السياسة لا ينسجم دائماً مع ما هو مطلوب من الجهات العليا. وهكذا تضمنت قرارات المؤتمر القطري السادس المنعقد في ١٩٧٥ دفعة واضحة تصطبغ بصبغة صالح الدولة، ومع أنها لم تتحد صراحة حركة التحرر الاقتصادي المتنامية إلا أنها ترجمت فيها بعد الى سياسات لا تتفق من حيث نتائجها مع الحركة المذكورة. كما أن الهزيمة الانتخابية لبعض رفاق الرئيس المقربين المتصلين بحركة التحرر والمتهمين بالفساد، وهي الهزيمة التي حدثت في ذلك المؤتمر، جاءت بمثابة كابح للتحرر الاقتصادي. إن استمرار المؤتمرات الحزبية بالتمتع ببعض الوزن في النظام السياسي ليس بالأمر الغريب، ذلك لأن عدداً من المشاركين فيها هم على كل حال نخبة النظام الوسطية وأشخاص من ذوي التأثير مثل الحزبيين الكبار ورؤساء فروع الحزب العسكرية من أصحاب الرتب العالية ومدراء الدوائر الادارية الكبيرة وزعماء النقابات. مع ذلك يجري باستمرار قطع الطريق على هذه العمليات الاستشارية «العمومية» وذلك بواسطة وسائل مصلحية وبدائية تنفذ في أوساط النخبة، فيتم للمصالح ذات الامتياز أن تلتف حول السياسة المنبثقة من العملية ذات الأثر التراكمي التي تجري في تنظيمات الحزب المؤسسية ذات القاعدة العريضة، وأن تعيد صياغة تلك السياسة.

وأخيراً، يفترض في الحزب في سوريا أن يلعب دوراً رئيسياً، كما في الأنظمة اللينينية،

في الاشراف على تطبيق سياسة النظام بواسطة جهاز الدولة وبواسطة التعبئة الجماهيرية لدعمها. إن لدى الحزب هيكلاً أقيم بالذات لغرض هذا الاشراف، ونعني مكاتب الحزب المتخصصة التي يتم عن طريقها التنسيق بين أعمال الوزارات الحكومية المعنية والمنظمات الشعبية ذات العلاقة والإشراف على نشاطها. وهكذا فإن المكتب الفلاحي التابع للقيادة القطرية وتفرعاته في الأقاليم يشرف على الموظفين الوزاريين المسؤولين عن الزراعة، وعلى زعماء النقابات الفلاحية فيما يتعلق بمهمتهم الخاصة بضمان تطبيق سياسة الحزب الزراعية. وهناك مكاتب مشابهة تعمل في حقول الصناعة والعمال والتعليم والاقتصاد والتجارة والشباب وغيرها. أما فعاليتها الحقيقية في ترجمة قرارات المؤتمرات الى سياسة ملموسة فهي غير متوازنة جداً بشكل واضح.

يقوم الحزب عن طريق الخلايا المحلية، التي تتألف فيما يفترض من مناضلين عقائديين، وعن طريق المنظمات الشعبية، بمحاولاته بشكل مباشر لتعبئة التأييد والمشاركة الشعبيين لدعم السياسة والاسهام في تطبيقها. يتغلغل هذا الجهاز السياسي في المدن والقرى والمعامل ووحدات الجيش ودوائر الحكومة، فيمثل شبكة منتشرة من السيطرة السياسية. وفي الحزب حوالى مئة وخمسين ألفاً من الأعضاء، كما أن توابعه ربما نظمت ما يتراوح بين ربع وثلث السكان. فضلاً عن ذلك فإن سياسة معينة في تنظيم الأعضاء تعمد الى تعبئة قاعدة جماهيرية واستبعاد طبقة معادية هي بالدرجة الأولى من الطبقة العليا، قد أضفت لوناً شعبياً متميزاً على هذه القاعدة يتفق مع الايديولوجية الرسمية. ومع أن عناصر من الطبقة العليا موجودة في قمة الحزب فإن جل الحزب مكون من برجوازيين صغار وعمال وفلاحين، من ناحية التكوين الاجتماعي. يضاف الى هذا، نجد حتى وقت متأخر أن الجاذبية في القومية الراديكالية وفي الايديولوجية القائلة بالمساواة قد لعبت دوراً مهماً في تنظيم الأعضاء لقاعدة الحزب. ولكن العلاقات المهنية والشخصية والصلات المحلية والبدائية قد لعبت كذلك دائماً دوراً قوياً أيضاً.

ولكننا نجد في مئات من القرى خلايا حزبية تمثل زعامة محلية جديدة تتألف في العادة من شباب متعلمين وفلاحين صغار ومتوسطين، الأمر الذي ساعد على تحقيق مستوى متواضع من الاصلاح الاجتماعي والتغيير الاقتصادي في المجتمع الريفي. وقام الحزب عن طريق منظمات الشباب المختلفة التابعة له بضم الألوف من صبيان المدارس الى صفوفه وبث عقيدة البعث في عقولهم. كما أن الحزب وتفرعاته تخدم، بشكل غير متناسب مع العدد، مصالح الأقليات والنازحين من الأرياف والعسكريين، ولكن هذه المنظمات الحزبية ليست محض أدوات انها تمثل باحتوائها على آلاف الناس من سكان المدن والقرى، شبكة من المصالح المشتركة والمعتقدات تمتد في جميع ما في سوريا من انقسامات طائفية، وحضرية - ريفية، ومؤسسية. لذا فالحزب يضم القاعدة الاجتماعية الضرورية لاستقرار النظام، ويصد المعارضة عن الوصول الى شرائح أساسية من السكان، ويساعد على توحيد مجتمع متشرذم.

من الواضح أن الحزب يظل، بصفته قناة رئيسية لتنظيم أعضاء النخبة ورعايتهم

وحلبة تستبان فيها مصالح أنصار النظام ويتم ادخالها في السياسة الى حد ما ما دامت هذه المصالح لا تتعارض مع أولويات النخبة، يظل الحزب جزءاً جوهرياً من العملية السياسية يكفي أن يجعل من المشاركة أمراً يجدر القيام به من آلاف الحركيين. والحزب، بضمه وتنظيمه لأعوان ذوي مصلحة في النظام، قد أعطى للنظام صلابة وزوده بشيء من الشرعية، الأمر الذي يختلف تماماً عن الأنظمة التي سبقت البعث وكانت ضيقة القاعدة وسريعة الزوال. ولكن من الواضح كذلك أن النظام، بقيامه بالثورة من الأعلى، قد فرض على المجتمع تغييراً بنيوياً، ولكنه بهذا قد نفّر جموعاً من المصالح التي لم يستطع الحزب أن يغمرها في تيار التعبئة الجماهيرية الكلية التي تليق بالأنظمة الثورية الحقة. ومن هنا كان على النظام أن يناوب باستمرار بين قمع المعارضة وتلبية مطالبها. أما المعارضة فليس لها الا القليل من الأمل بإسقاط النظام. وكانت النتيجة ازاحة الحلبة السياسية الضيقة المتشرذمة للنظام البائد واحلال أخرى موسعة جداً محلها ولكنها منقسمة أشد الانقسام بين نظام قوي ومعارضة شديدة مصرة على البقاء[٢].

ثالثاً: مصر، تكيف الحزب لمتطلبات مجتمع تعددي

إن النظام الحزبي المصري المعاصر هو ثمرة الضغوط الواقعة من مجتمع تعددي على دولة فردية قسرية بناها عبد الناصر. قام عبد الناصر، بواسطة مزيج من الجاذبية القومية والقوة العسكرية، بتركيز السلطة في رئاسة فردية قسرية تحكم من خلال هيئة موظفين ضخمة. قمع عبد الناصر جميع الأحزاب المعارضة، وعبأ قاعدة تأييد عريضة تضم فئات من جميع الطبقات، وفرض عليها اجماعاً عقائدياً ذا صفة قومية ـ شعبية، ونظمها في حزب رسمي واحد يضم الجميع هو الاتحاد الاشتراكي العربي. وبالنظر لتمتع عبد الناصر بشرعية شخصية لا منازع لها وبجهاز اداري قسري يعول عليه لم يشعر بالحافز لمد هذا الحزب بأسباب الحياة، فظل حزباً تابعاً للحكومة دون أن يطور لنفسه قط استقلالاً ذاتياً أو سلطة أو وظائف حقيقية. مع هذا، وبينما كان عبد الناصر يكبت المشاركة السياسية التعددية، فإن سياساته في التحديث ـ كالتصنيع ووسائل الاتصالات الجماهيرية والتعليم العام وتوسيع المسلك الوظيفي ـ أدت الى دفع عجلة التعبئة الاجتماعية والتشكيل الطبقي، فتوسعت بذلك القاعدة الاجتماعية للمشاركة السياسية الممكنة في المستقبل.

أما في عهد خليفته السادات فقد بدأت هذه الحلبة السياسية الموسعة تأخذ بالعودة الى التعددية. لقد ورث السادات أدوات التأثير في دولة عبد الناصر القسرية ـ البيروقراطية، ولكنه كان يفتقر الى المقام الشعبي الجماهيري الذي كان لعبد الناصر. لذلك سعى الى مد

(٢) Adeed Dawisha, «Syria under Asad, 1970-78: The Centres of Power,» *Government and Opposition*, vol. 13, no. 3 (1987), and Raymond Hinnebusch, «Syria: The Role of Ideology and Party Organization in Local Development,» in: Louis J. Cantori and Iliya Harik, *Local Politics and Development in the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984).

جذور حكمه في شريحة واحدة من الائتلاف الناصري، ألا وهي البرجوازية. وما أن أخذ السادات يوجه مصر نحو اليمين، متخلياً عن سياسات عبد الناصر، حتى تقوض الإجماع العقائدي الذي فرضه عبد الناصر؛ فاختلفت العناصر اليسارية في الائتلاف الناصري مع السادات وانشقت عليه. أراد السادات أن يوازن ذلك فسمح لقوى اليمين المكبوتة سابقاً ـ كالأصوليين الاسلاميين والبرجوازية الليبرالية العلمانية ـ بالعودة الى الظهور سياسياً. وبالنظر لعدم وجود شرعية لزعامة لا منازع لها لم تستطع الهياكل الأحادية الصبغة لدولة السلطة القسرية أن تحتوي بسهولة هذه التعددية المتعمقة في الحلبة السياسية دون اللجوء الى ذلك النوع من الاكراه الذي كان السادات متردداً في اتخاذه. فضلاً عن هذا كان القسم الكبير من أنصار السادات يريد تراخياً في الخناق السياسي، لا بل يريد حريات سياسية ليبرالية، ولو كان ذلك لأنفسهم فقط. وهكذا قرر السادات أن يحقق تحرراً سياسياً من الأعلى، تتم السيطرة عليه بعناية. وقد ظلت سلطات الرئاسة الخاصة بوضع السياسة الأساسية دون انتقاص، ولكن تراخت سيطرة الدولة على الحلبة السياسية. حل نظام الحزب الرسمي الواحد وانبثقت منه ثلاثة أحزاب رئيسية جديدة، هي حزب اليمين الليبرالي الذي سرعان ما صار يعرف باسم حزب الأحرار، وحزب اليسار وهو حزب الوحدويين التقدميين، وحزب الوسط المناصر للحكومة الذي سمي بالحزب الوطني الديمقراطي. وصار من الممكن تأليف أحزاب جديدة بموافقة الحكومة طالما لم تكن قائمة على أسس طبقية أو دينية أو اقليمية، وطالما كانت تقبل بمبادىء النظام الأساسية، وتمتنع عن تهديد السلام الاجتماعي. وجرى في سنة ١٩٧٧ إحياء حزب الوفد القديم الذي كان موجوداً قبل ثورة ١٩٥٢ وأدخل في المنظومة الحزبية.

سمح لأحزاب المعارضة أن تخوض الانتخابات البرلمانية وأن تقترح «بدائل بناءة» تنسجم مع سياسة الرئاسة ما دامت تلك الأحزاب تحجم عن تحدي هذه السياسة أو عن تعبئة الجمهور ضد النظام. كان السادات يرجو من هذه التجربة أن ترضي البرجوازية الليبرالية التي كان يخطب ودها، وتعطي انطباعاً حسناً لحماته الجدد من الامريكيين، وتقدم جرعة من التحرر السياسي اللازم لتشجيع القطاع الخاص، وتهيىء صمامات أمان لحركية المعارضة السياسية بل حتى التزامل معها. ولما فاز حزب الحكومة بالانتخابات، الحرة الى حد ما، التي جرت في ١٩٧٦ بدا أن النظام سيحظى بتحرر محدود ويحتفظ مع ذلك بالسيطرة على الحلبة السياسية. ولكن ما إن ابتعدت أحزاب المعارضة عن الالتزام بقواعد العمل التي وضعها السادات حتى أعاد هذا الأخير تشديد السيطرة، فأجبر الوفد على أن يحل نفسه، وسعى الى تبديل حزب الوحدويين التقدميين ليحل محله حزب أكثر ولاء من يسار الوسط هو حزب العمل الاشتراكي. وفي ١٩٨١ علق السادات التجربة بأسرها الى أجل غير مسمى. أما بعد وفاته فقد أعادها مبارك، وفي هذا اعتراف بالمخاطر التي تحف بمحاولة الارتداد عن التعددية القائمة في الحلبة السياسية. ويبدو أن نظاماً لحزب مهيمن هو في طريقه الى ارساء قواعده المؤسسية، مكوناً من حزب حكومي كبير يستقر في الوسط مع كوكبة من أحزاب المعارضة الصغيرة الى يساره ويمينه.

١ ـ حزب الحكومة

إن الحزب الوطني الديمقراطي هو السليل المباشر للاتحاد الاشتراكي العربي، وقد وضع يده على القسم الأكبر من تنظيمه. . يأتي في قمة هيكل الحزب مكتب سياسي يرئسه رئيس الجمهورية وله سكرتير عام واحد أو أكثر. أما المجمع البرلماني، وهو هيئة جديدة ظهرت بعد عهد عبد الناصر وكان لا بد منها بالنظر لظهور معارضة برلمانية، فيتألف من نواب الحزب، وبذلك يندمج هؤلاء النواب في بنية النظام. وهناك على مستوى المحافظات والأقاليم لجان حزبية يرئسها أمناء سر. وقد ورث الحزب الوطني الديمقراطي كثيراً من نقاط الضعف البنيوية والوظيفية التي كانت في الاتحاد الاشتراكي العربي، ولكنه أخذ يتولى، منذ تطبيق التعددية في النظام الحزبي، دوراً وظيفياً في الدولة أكبر قليلاً مما كان عليه في السابق.

إن زعامة الحزب، وقد خلت من الضباط والمثقفين اليساريين من أبناء الطبقة الوسطى الذين هيمنوا على الاتحاد الاشتراكي العربي، غدت أكثر انسجاماً اجتماعياً كائتلاف من وزراء تكنوقراطيين وعسكريين محترفين ومسؤولي شرطة و«وجهاء» من ذوي المهن والأراضي ومصالح الأعمال، وكلهم من خلفية برجوازية أساساً. وقد ظلت هذه الزعامة تمثل امتداداً للدولة الى حد كبير. شاد أقوى زعماء الحزب مراكزهم بصفتهم وزراء أولاً أو انهم شغلوا مناصب حكومية وحزبية ولكن القاعدة الحقيقية لسلطتهم تكمن في الحكومة. والمفروض بالقادة أن ينتخبوا من الأسفل، ولكن الانتخابات لا تتكرر بانتظام، كما أن الترشيحات والاعفاءات التي تجريها الرئاسة قد لعبت الدور الأول في تشكيلات الزعامة. يعتمد التقدم الى الأعلى في الحزب حتى الآن على الاختيار من الأعلى أكثر مما يعتمد على الدعم من قواعد الحزب؛ بل إن بعض الزعماء قد فرضوا من خارج الحزب. ولا يزال أمام الحزب أن يصبح القناة الرئيسية لتنظيم النخبة في النظام، إذ ان الصفوة الوزارية إنما يتم اختيارها الآن من المؤسسات المدنية والعسكرية ومن الأوساط الأكاديمية. وهكذا ظل الأمر كما كان عليه في عهد الاتحاد الاشتراكي العربي اذ تزود الهيئة التنفيذية الحزب بزعامته وليس العكس. مع هذا يقوم الحزب اليوم بدور محدود في التنظيم، وقد يكون دوراً آخذاً بالتوسع. لقد أصبحت الخدمة في الحزب أكثر أهمية للتقدم نحو ولوج صفوف النخبة من القنوات الوظيفية والأكاديمية. ومن علامات ذلك تعيين رئيسين للوزراء مؤخراً هما مصطفى خليل وفؤاد محيي الدين، بعد توليهما قيادة الحزب لفترة طويلة. وقد تطور التطبيق، على نطاق محدود، في اختيار وجهاء حزبيين/برلمانيين، من ذوي المهن والأعمال في القطاع الخاص بالدرجة الأولى لإشغال مراكز وزارية، ويعتبر هذا علامة على أن الحزب ربما يكون آخذاً بالتطور الى قناة تنظيم متميزة عن القناة الأخرى التي هي هيئة موظفي الدولة. إن تنظيم الحزب للأفراد لاشغال فروعه المحلية ولإشغال المقاعد البرلمانية يلعب دوراً أساسياً في تكوين نخبة النظام من الدرجتين الوسطى والدنيا.

كان من المفروض أن يؤدي انتهاء الهيمنة العسكرية واليسارية على الحزب بعد وفاة عبد الناصر الى تسهيل تطور الحزب الى قناة تتجمع فيها المصالح الخاصة بقاعدة النظام،

ولكن هـذا لم يجر الا عـلى نطاق محـدود. فمنهاج الحـزب، على مـا يـظهـر، قـد وضـع بعـد مشاورات حزبية حاول فيها النظام أن يلبي المصالح الأكـثر هيمنة في قـاعدتـه. وهكذا سلك المنهاج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية الفردية والشيوعية، وهو بهذا يتلاءم مع الاستثمار الأجنبي، وانعاش القطاع الخاص، الى جانب الابقاء على قطاع عام كبير. وبهذه الطريقة يهـادن النظام كلاً من طرفي الدعم في قاعـدته وهمـا الدولـة والقطاع الخـاص. ولكن منهاج الحـزب هو من الغموض بحيث لا يقرر سياسة عليا بشكل عمـلي، كما أن الحكـومة لم تشعـر قط أنها ملزمة به، فسياستها الفعلية كانت من أمد طويل عـلى «يمين» المنهـاج الرسمي. كـما لم يكن التشاور يجري مع الهيئـات الحزبيـة بشأن صيـاغة السيـاسة العليـا، فثمة قـرارات جوهـرية، كقـطع المعونات الغذائية في سنة ١٩٧٧ والذهاب الى القدس، كانت قد اتخـذت دون مشاورة، كـما أن الحكومة تابعت موضوع معاهـدة السلام وتـطبيع العـلاقات مـع اسرائيل عـلى الرغم من وجود معارضة من مجمعها الحزبي ذاته.

بيد أن الحكومـة دأبت، في أمور أقـل أهمية، عـلى اسناد دور متنـام في وضع السيـاسة لمجمع الحزب البرلماني، فجعلت من هـذا المجمع حلبـة رئيسية يجـري فيها استبيـان مصالـح قاعدتها البرجوازية والتوفيق بين المنازعات التي تنشأ بخاصة بين جناح الدولـة وجناح القـطاع الخاص. وغدا البرلمان منبعاً لا ينضب للمبادرات التي يتقدم بها الأعضاء أو للاستجـابات لما تقـدمه الحكـومة، وكلهـا تبتغي دعم تلك المصالـح أو حمايتهـا، لتكون في الغـالب جزءاً من السياسة. وقام المجمع كذلك بأداء إشراف متواضع على الحكومة مما يتيح ازالة المظالم التي قد تلحق بأنصار النظام. ووجد أفراد النخبة الدنيا في التسلسل الأدنى للحزب أن النشاط الحزبي يمكنهم من الوصول الى المسؤولين ومن توثيق صلات شخصية استراتيجية مع الجهات العليا، مما يرفع شأنهم في الأوساط المحلية. أمـا القواعـد الجماهـيرية للحـزب فلا تشـترك بمثل هـذه التوسلات، ولـو أن بعض الأفراد قـد يحققون أحيـاناً مجـالاً لهم للوصول عن طـريق صلات مصلحية.

كان متوقعاً من الحزب، في واقـع الأمر، أن يعمـل كصلة وصل بـين النخبة والجماهير فتُضم بذلك قـاعدة جمـاهيريـة الى النظام. وهـو، رسمياً، يـربط مجموعـة واسعة من القـوى الاجتـماعية بـالنظام، ولكن هـذه الرابـطة هشة. يضم الحـزب عـدداً كبيـراً من مستخـدمي الحكومة ولكن عدداً منهم هم أعضاء بـالاسم فقط ويدفعـون اشتراكـاتهم حمايـة لوظـائفهم. وتجد منظمة الشباب التابعة للحزب الوطني الـديمقراطي صعـوبة في الـوقوف بـوجه منـظمات الشباب الاسلامية. استطاع الحزب أن يرشح بنجاح عـدداً من مناصريـه لعدد من النقـابات المهنية، وبهذا احتفظ بشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى العليا المهنية في صفوفه، ولكنـه فشل في الابقاء على الصحافيين والمحامين، كما أن سيطرته ضعفت منذ الستينـات. ونجح الحـزب نجاحاً محدوداً في حمايـة أنصار النـظام في القاعـدة البرجـوازية من الانضـمام الى حزب الـوفد الجديد. ويختار الحزب كبار القادة للحركة النقابية ولكنـه لم يتمكن من تحييد الاغـراء الخاص بالمعارضة اليسارية الذي يجذب العمال اليه.

غالباً ما يكون الوجهاء المحليون في القرى منتمين للحزب، وهم بصفتهم يمثلون الزعامة الطبيعية للقرية يربطون الجماهير الفلاحية بالنظام. بيد أن الحزب الوطني الديمقراطي، بالضد من الاتحاد الاشتراكي العربي في عهد عبد الناصر، يفتقر الى التنظيم على مستوى القرية، ويكتفي على ما يظهر بالاعتماد على مذهب الصلات المصلحية لتسيير الأمور. وعلى العموم فإن الحزب معاق في مجهوده لتعبئة قاعدة جماهيرية لافتقاره الى الانضباط العقائدي، ولأن تنظيمه مهلهل ولقلة الحركيين المتطوعين. ويبدو أن الحزب الوطني الديمقراطي، حتى بالقياس الى جهود التعبئة المحدودة في زمن عبد الناصر، يبدو وكأنه عديم الاهتمام بالتعبئة الجماهيرية، بل لعل وظيفته الرئيسية في إقامة الصلة بالجمهور تنحصر في منع تعبئته من قبل قوى المعارضة. مع ذلك، أثبت الحزب بصفته الرابطة التنظيمية بين النظام والنخب الثانوية، التي تمثل العمود الفقري لدعمه والصلة الرسمية بالقوى الاجتماعية الواسعة، أثبت نفعه في تقليص مجال المعارضة للوصول الى الجماهير وفي تمكنه من الحصول على الأصوات الانتخابية المؤيدة للحكومة. والواقع أن الحزب اتصف في أساسه ببعض سمات حزب المحاسيب التقليدي.

٢ ـ أحزاب المعارضة في نظام الحزب المهيمن

أنجبت الحلبة السياسية المصرية التي كانت سابقاً أحادية الحزب عدداً كبيراً من أحزاب المعارضة التي أضحت أدوات للتعبير السياسي لأجزاء مهمة من السكان الذين لم يعد من الممكن للحزب المهيمن أن يخدم مصالحهم ويعبر عن قيمهم. وأغلب هذه الأحزاب المعارضة بعيدة عن كونها فئات شخصية تفتقر للجذور الاجتماعية، وإنما هي منظمات قادرة على الحياة، وقد استطاعت بالرغم من مآخذ الحكومة عليها أن تمد جذورها في طيات المجتمع المصري من طبقات وفئات جماعية ومؤسسات. إن النظام الحزبي يعكس تفارقاً ايديولوجياً واجتماعياً حقيقياً، وإن يكن جزئياً، في الساحة السياسية.

هناك الى اليمين حزب الوفد الجديد، وهو ينادي بالتحرر الاقتصادي والسياسي ويعتبر أداة للباشوات القدامى من الوجهاء التقليديين وللبرجوازية الخاصة. والى اليمين الليبرالي أيضاً حزب الأحرار الذي لا يختلف عن الوفد في الأهداف أو التكوين بل في استراتيجيته التي تأخذ بالدعوة الهادئة لا بالمواجهة. وهناك الى اليسار قليلاً من حزب وسط اليمين (الوطني الديمقراطي) حزب العمل الاشتراكي بقيادة رجال يشبهون، في خلفيتهم الاجتماعية، زعماء أحزاب الوسط واليمين، ولكنهم من ذوي التاريخ السياسي الوطني والراديكالي بشكل بيّن، كأعضاء حزب مصر الفتاة سابقاً والاصلاحيين من أفراد الطبقة الوسطى الذين ظهروا خلال حكم عبد الناصر واختلفوا مع السادات بشأن «الانفتاح» والسلام المنفصل مع اسرائيل. ولم يسمح للقوى الاسلامية أن تشكل حزباً، بالمعنى الدقيق للكلمة، إنما اتيح لها أن تظهر كحركة سياسية حقيقية ذات جذور في النظام الاجتماعي أعمق من جذور أحزاب البرجوازية العلمانية. إنها حركة يقودها علماء دين وتجار وطلاب وينتمي أعضاؤها الناشطون

الى الطبقتين الوسطى والدنيا ولها أتباع بين أهالي الأحياء البلدية. وتدين هذه الشريحة المقهورة، شبه التقليدية، بتوكيد الطريقة الاسلامية ضد التغلغل الغربي، وبقبول الملكية الصغيرة وبالدعوة لسياسات شعبية. وهناك، أخيراً، الى اليسار حزب الوحدويين التقدميين، ويضم خليطاً من الناصريين من أبناء الطبقة الوسطى ومن الماركسيين ومن النقابيين العماليين، ويبشر الحزب بايديولوجية اشتراكية ـ قومية راديكالية.

اذا نظر المرء الى زعامة الأحزاب المصرية وأعضائها واقتصر على ذلك فقط فإنه يجد ما يشبه التقابل بين ايديولوجية محافظة يصحبها تكوين من الطبقة العليا وبين ايديولوجية يسارية أو شعبية يصحبها تكون من الطبقات الأدنى، الأمر الذي يشير فيما يبدو الى احتمال انتقال السياسة الحزبية المصرية الى مرحلة تتجاوز المنافسة بين المحاسيب والأقرباء دون جذور اجتماعية. بيد أن حدود هذا الانتقال واضحة كذلك. فبينما نجد أن حزب الوحدويين التقدميين والحركة الاسلامية يدعوان الى نشر تعددية عقائدية نزولاً الى الطبقات الدنيا، نرى أن الغالبية العظمى من الجماهير تظل سلبية سياسياً، أما حين تكون ايجابية فيكون ذلك على أساس علاقة المصلحة أو خلافاً للعادة المتبعة. يتضح هذا من أن الانتخابات، على الرغم من تعددية النظام الحزبي، تجري دائماً وبالدرجة الأولى على أساس كونها نزالات مصلحية بين وجهاء متنافسين ذوي نفوذ شخصي مثل القدرة على الوصول الى الحكومة لتحقيق منافع محلية أو ذوي علاقات شخصية أو صلات رحم مع الأسر القوية. أما السياسة الخاصة بالقضايا العامة فتظل، نظراً للطمأنينة الاقتصادية المحدودة وأمية الجمهور والشك المنتشر الذي يوحي للناس بأن السلطة الأساسية لوضع السياسة تبقى متركزة في رئاسة لا تتأثر بنتائج الانتخابات، تظل تلك السياسة بمنأى عن الاهتمام العام باستثناء نسبة محدودة من الجمهور الواعي. هذا النظام يحابي، بالطبع، حزب الحكومة لأن جلّ طبقة الوجهاء متآلفة معه. فإذا أضيف الى هذا شتى أشكال التدخل الحكومي المتواصل في الانتخابات كان الأمر كافياً لكي يضمن النظام أغلبية ساحقة في كل انتخابات تجري في عهد التحرر. وباختصار نجد أن التعددية في الساحة السياسية قد ذهبت الى حد يكفي فقط بإحداث تحول من نظام الحزب الأوحد الى نظام الحزب المهيمن، ولكنه لا يكفي لإحداث تحرر شامل من شأنه أن يجعل السلطة التنفيذية مسؤولة من خلال النظام الحزبي أو يتيح للجمهور خياراً حقيقياً بين بدائل عديدة من البرامج والزعماء.

مع ذلك، فإن إضفاء الشرعية على أحزاب المعارضة يحدث فارقاً مهماً؛ فهذه الأحزاب تتطور الى «أحزاب ضغط» ضمن نظام الحزب المهيمن. مثل هذه الأحزاب لا يمكن لها أن تتوقع تسلّم السلطة. إن دورها يقتصر على تبيان مصالح وقيم لقطاعات من السكان يجري تجاهلها من الحزب المهيمن. إنها في أسوأ الأحوال تساعد على صياغة مواضيع النقاش العام وذلك بإثارة قضايا وبدائل وإلا بقيت طيّ الاهمال. ولكنها قد تحمل الحزب الحاكم حتى على تغيير مواقفه، ذلك أنها اذا عملت على أن تحظى بدعم كاف من الجمهور فإن هذا الخطر المحدق بتهديد وضع الحزب المذكور قد يجعله يغير من سياساته استباقاً للمعارضة. إن

أحزاب الضغط تعمل بالأساس بصفة جماعات المصالح، فتوجه الضغط نحو مصالح بعينها أو تخدم حظوظ الساسة الطامحين بالتزامل في الحكم.

أما في عهد السادات، وهو حاكم أصر على متابعة رسالة لا تتواءم مع شعور المعارضة، فقد كان الصدع الايديولوجي بين الحكومة والمعارضة من السعة بحيث لم يتح مجالاً لإرساء قواعد مؤسسية لهذا النظام. كانت المعارضة المخلصة تنقلب باستمرار الى نشاط مناهض للنظام فكان على السادات أن يقمعها بين حين وآخر. مع هذا كانت المعارضة فاعلة جزئياً. إن قيام حزب الأحرار بتبيان مصالح البرجوازية بشكل هادىء يخلو من الضجة ساعد على توسيع نطاق التحرر الاقتصادي. كما أن المناضلين الاسلاميين الأشداء استحصلوا على بعض التنازلات من النظام باتجاه تطبيق قواعد الاسلام، ولعل كلاً من حزب الوحدويين التقدميين وحزب العمل الاشتراكي استطاع أن يبطىء من سياسات النظام التي لا تأخذ بمذهب سيطرة الدولة أو سيطرة الشعب.

تطورت هذه الاتجاهات في عهد مبارك أكثر مما كانت عليه، فالرئيس الجديد لا يحمل رسالة شخصية يمكن أن تقارن برسالة السادات ولهذا فهو يثير معارضة أقل بكثير من معارضة سلفه وبالتالي يمكنه أن يكون أكثر تسامحاً معها. إن تخليه عن بعض الاتجاهات المغالية في السياسة الخارجية وازالته لبعض مصادر الفساد التي كانت في عهد السادات، وعودته الى تبني نوع معين من الرموز الناصرية، وتحقيقه لتحرر محدود، كل هذا كان جهداً يبذل لمهادنة المعارضة وارضائها والتقليل من جاذبيتها الجماهيرية. يوجد في الوقت الحاضر تفاهم ضمني بين الحكومة والمعارضة، فهذه الأخيرة تعرف أنها اذا مضت أكثر مما ينبغي في تحدي النظام فستجلب لنفسها القمع، في حين تعرف الحكومة أنها اذا كانت غير مستجيبة الى حد كبير فقد تسبب ظهور تعبئة مناوئة للنظام.

إن الأثر الأساسي الذي يتركه نظام الحزب المهيمن في مصر، في المدى القصير، هو إضفاء الشرعية والاستقرار على المؤسسة الحاكمة. فللحزب الحاكم دائرة كبيرة من الأنصار تتكون من شرائح هامة من موظفي الدولة الكبار والعسكريين والمهنيين ورجال الأعمال وأعيان الريف، وهي تمثل أهم القوى الاجتماعية الاستراتيجية في البلاد. ويربط هذا النظام الحزبي كذلك قسماً من الجمهور العام بنظام الحكم من خلال الصلات النقابية والشخصية المصلحية. كما أن اضفاء الشرعية على أحزاب المعارضة قد وجه كثيراً من النشاط السياسي الذي ربما كان سيتخذ بخلاف ذلك وجهة مقنعة لا بل عنيفة ضد النظام، نحو أشكال ريّضة وطيّعة. وعلى الرغم من أن النخب المعارضة لا تأمل كثيراً بالفوز بالسلطة ولا تتمتع الا بقدرة محدودة في صياغة السياسة فإنها كانت مستعدة جداً لكي تلعب اللعبة، وهي بذلك قد ضمت قواعدها الجماهيرية الى النظام الحاكم.

ولكن هذا النظام الحزبي، حتى ولو كان نظام الحكم هو الفائز فيه، لم يسفر الا عن تثبيت محدود لأركان المشاركة الملموسة الجدوى بالنسبة للمشاركين، كما أنه أعطى الجمهور

العام قدراً يسيراً من وسائل التأثير في النخب المختلفة. إن العضوية في الحزب الحاكم هي، بالنسبة للعديد من الناس، أمر جدير بالاكتساب؛ إنها قناة توصل الى اختيارهم لعضوية النخب الثانوية فالنخب الأعلى ولتولي القيام بأدوارها. كما أن مجمع الحزب البرلماني، ولو أنه قد لا يضع السياسة العليا، يجد أمامه مجالاً لإضافة عدد من التفاصيل التي لها آثار خطيرة على مصالح مهمة في مصر. أما بالنسبة للحركيين الناشطين في أحزاب المعارضة فيقتصر ما ينالونه على مكاسب عقائدية بالدرجة الأولى، كاهتبال الفرص للدعوة لأفكار معينة، والعمل على تكوين الرأي العام بشكل جديد، بل حتى التأثير أحياناً على صانعي السياسة. وكلما استمرت هذه الأحزاب بالتوسع وباضفاء التعددية على الساحة السياسية، أضحت في المدى البعيد أدوات لفرض درجة أكبر من اقتسام السلطة على النخبة الحاكمة(٣).

رابعاً: الأنظمة الحزبية العربية، الاختلاف والتشابه

تتنوع الأنظمة الحزبية العربية، وهي بعيدة كل البعد عن التماثل التام كما يتضح من الحالات موضوع الدراسة، وذلك بتنوع الأغراض التي من أجلها يؤسس الزعماء تلك الأحزاب وبتنوع طبيعة المحيط الذي تعمل فيه. وهذا التنوع دليل بحد ذاته على أن الأحزاب هي أجزاء حقيقية، عضوية، من الأنظمة السياسية، وليست محض هياكل ورقية. إن الحزب في ليبيا يكاد يكون ثمرة شخصية من ثمرات زعيم ذي جاذبية شخصية، والحزب وسيلة يسعى الزعيم من خلالها أن ينظم أتباعه من الجمهور لغرض اجراء ثورة من الأعلى. إن الجاذبية في الزعامة والمطواعية في الساحة السياسية أتاحتا للقذافي أن يفرض نظامه الجديد بسهولة نسبية، ولكن هذا، بما أتاح له من تحاشي اقامة حزب منضبط عقائدياً، قد خلف للثورة في ليبيا أداة تنظيمية مهلهلة تفتقر الى القوة اللازمة لتغيير الثقافة السياسية التقليدية، كما أنها أداة مشكوك بدوامها. أما زعماء البعث السوري فقد أرادوا كذلك أن يفرضوا ثورة من الأعلى، ولكنهم واجهوا ساحة سياسية معبأة، ومنقسمة على نفسها ولا يمكن تطويعها، مما حفزهم بقوة الى بناء حزب أشبه شيء بحزب لينيني. وقد نتج عن ذلك حزب حاكم هو بالتأكيد أقوى من نظيريه في ليبيا أو مصر ففرض تغييرات جوهرية على سوريا وعبأ دائرة من الأنصار تشد من أزر النظام ولكنه حزب أثبت أنه أضعف من أن يجتث المعارضة التي ظلت قوية تسد الطريق بوجه اقامة نظام جديد شرعي.

أما في مصر فقد سعت النخبة الجديدة لا الى التغيير بل الى الاستقرار فيمكنها لذلك أن تحتمل وجود معارضة محدودة. إن نظام الحزب المهيمن هو تكييف مناسب يوجه ضغوط المشاركين في الحلبة السياسية المصرية ويمتصها. وبالنظر إلى تزايد حجم هذه الحلبة وما فيها من تعددية فإن البديل الوحيد، في غياب الشرعية الناصرية الكاسحة، هو الاكراه على نطاق

---

(٣) انظر: Raymond Hinnebusch, *Egyptian Politics under Sadat: The Post Populist Development of an Authoritarian Modernizing State* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp. 158-171, and 186-222.

واسع الذي يكلف غالياً حتماً. إن النطاق الأوسع للاجماع السياسي، بالمقارنة مع سوريا، وقاعدة للدولة من هيئة موظفين قوية، من شأنهما التقليل كثيراً من المجازفة التي تصحب التكييف[٤].

تشترك الأنظمة الحزبية العربية، على الرغم مما فيها من اختلافات، بسمات أساسية يفرضها التشابه في المنشأ والمحيط وأغراض الزعامة، التي تميزها عن أقرانها في الغرب والعالم الشيوعي. إننا نجد، من ناحية منشأ الأحزاب، أن قلة من الأحزاب السياسية العربية قد جاءت الى السلطة عن طريق فوزها بأصوات الجماهير أو عن طريق ثورة؛ بل ان عدداً منها هو من خلق ضباط الجيش الذين استولوا على السلطة بانقلاب، فتم انشاء الأحزاب أو اعادة تكوينها من الأعلى. بالتالي فإن هذه الأحزاب هي أدوات بيد نخب الدولة أكثر مما هي وسائل تسيطر القوى الاجتماعية من خلالها على الدولة فتجعلها أداة لها. ونتيجة لذلك فإنها تفتقر في العادة للقوة العقائدية والتنظيمية وللقاعدة الجماهيرية مما لا يمكن تكوينه الا بكفاح متطاول من أجل السلطة يجري من الأدنى. وتعمل هذه الأحزاب كذلك في محيط خاص يصوغ الأغراض التي يضعها لها الزعماء. والأمر يختلف في الدول الغربية حيث يكون من شأن النزاع الاجتماعي الخافت والاتفاق في الرأي على قواعد اللعبة السياسية أن يتم تناوب النخبة وتراكم المطالب عن طريق الأحزاب المتنافسة بدون حدوث تهديد للنظام القائم، في حين تعاني الدول العربية من نزاعات اجتماعية حادة، كما أنها تفتقر الى هوية وطنية مأمونة واجماع سياسي. ومن هنا ينشىء الزعماء أنظمة تقوم على حزب أوحد أو حزب مهيمن يهدفون من خلالها خلق نظام سياسي ـ اجتماعي جديد أو احتواء الضغوط من الأدنى التي تهدد نظاماً متزعزعاً.

إن هذه القوى تحدد السمات البنيوية والسلوكية والوظيفية التي تميز الأنظمة الحزبية العربية.. تتسم الأحزاب العربية بعدد من سمات أحزاب أصيلة حقة ولكن طبيعتها السائدة بصفتها أدوات بيد نخبة تشكلت ووجهت من الأعلى وليس بصفتها أحزاباً جماهيرية عبئت من الأسفل، تجعلها معرضة جداً أن تنال منها القواعد البيروقراطية أو الأصول التقليدية. إنها من الناحية البنيوية تختلف عن البيروقراطيات في تمتعها بأصول اجرائية رسمية لغرض استبيان المصالح وتجميعها وبمجالس للنقاش إن لم يكن لحسم قضايا عامة رئيسية كما أنها ليست هرمية بشكل مطلق لاصدار الأوامر من طبقات الهرم العليا الى طبقاته الدنيا. وهي تختلف عن

(٤) إن هذه الأنظمة الحزبية الثلاثة تمثل فيما يبدو الأنظمة الحزبية القائمة في الوطن العربي. فالحالة الليبية تشبه النمط الناصري في التنظيم الجماهيري الذي أقامته أنظمة عسكرية اصلاحية قائمة على أشخاص، ليس في مصر وحدها بل في سوريا في عهد الشيشكلي وفي السودان في عهد النميري وفي العراق في عهد عارف، . . . الخ. والبعث السوري يمثل نمطاً أقوى لحزب يقتسم السلطة مع العسكريين كما هو الحال في الجزائر. أما الحالة المصرية فهي نموذج لدول محافظة أكثر من مصر وفيها تحتمل الدولة وجود نظام متعدد الأحزاب تحكم السيطرة عليه أو يهيمن فيه حزب واحد، ومن الأمثلة على هذه الدول تونس والمغرب.

شبكـات المصالـح الشخصية لـوجود منـظمات حديثـة فيها، ولـوجود قـواعد وأدوار الى حـد الاستقـلال عن الأشخاص الـذين يشغلونها. وهي تختلف من الناحيـة السلوكية في أن بعض أعضائها هم من الحركيين الناشطين سواء في ابتغاء مصالح خـاصة أو الـدعوة لقضـايا عـامة وليسوا محض مستخدمين أجراء أو محاسيب يعتمدون عـلى راع متنفذ. ولكن خضـوع الحزب للسلطة التنفيذية ومـا ينشأ عن ذلـك من قيود تفـرض على التعبـير عن الرأي السيـاسي وعلى القيام بنشاط سياسي، واحتراف عدد من التابعـين، والتداخـل بين مسؤولي الحـزب وموظفي الـدولة، كـل هذا من شـأنه أن يخمـد الحياة السيـاسية داخـل الحزب ويهـدد بقلبه الى محض بيروقراطية سياسية طيّعة. إن ذلـك يضيق من مجال التـوصل بـالآراء الى ذوي الشأن ويحـول دون المصـالح ودون التعبـير عن نفسهـا، وهـذا بـدوره يشجـع عـلى اللجـوء الى العـلاقـات الشخصية ذات الطبيعة الخاصة بالمصلحة الفردية مما قد يغير من وجـه الحزب من الـداخل أو يؤدي الى تجـاوزه فيصيره غـير ذي شأن. يضـاف الى هذا أن الـطاقة البسيـطة عـلى التغلغـل والتنـظيم التي تتمتع بهـا بعض الأحزاب وتـزاملها النـاشيء عن ذلك مـع عدد من الـوجهاء المحليين باختيارهم للعضوية يجعلانها لا تختلف الا قليلاً عن شبكة مصـالح فـردية تقـوم على صلات شخصية في القاعدة. وبهذا تتراجع عملية ارساء قواعد مؤسسية لأدوار وقواعد حزبية بعينهـا لغرض تـوجيه المشـاركة، وذلـك بفعل التـلاعب البيروقـراطي من الأعلى والتخـريب التقليدي من الأسفل.

أما من الناحية الوظيفية فالأنظمة الحزبية العربية ذات أهمية محدودة بالقياس الى أهميتها في هيئات الحكم الغربية أو الشيوعية. إن نخبة السلطة إنما تصطفى من قبـل العسكريـين أو تختـار من بين هيئـة المـوظفـين، وهي مصـونـة الى حـد كبـير من المسؤوليـة والحسـاب أمـام الأحزاب. ولكن الأحزاب تلعب فيـما يبدو دوراً مـا في تنظيم أعضـاء جدد أو في تنقـل أفراد النخبة، وغالباً ما يجد هؤلاء أنفسهم بحاجة الى شيء من الدعم الحزبي للبقاء في مـراكزهم. وغالباً ما يكون لرغبات الزعماء اعتبار أكبر في وضع السياسة مما في تجميع المصالح الاجتماعيـة من الأسفل، وحتى حين يجري هذا التجميع فقد يكـون موقف العسكـريين أو البـيروقراطيـة حاسماً. مع هذا فالأحزاب العربية تلعب دوراً محدوداً في توجيه المطالب الاجتماعية ولكنه دور كبير في تنقيحها والسيطرة عليها. ولم تستكمل هذه الأحزاب الطاقة على تعبئة الجماهير لغرض التحويل الاجتماعي كالـطاقة التي لـدى الأحزاب التـوتاليتـارية؛ ولكنهـا تلعب أدواراً في ضم دائـرة من الأنصار الى النـظام وفي استبعاد قـوى المعارضـة من مجال الـوصول الى الجـماهـير. وباختصار لم تحقق الأحزاب العربية الا قدراً محـدوداً من ارساء القـواعد المؤسسيـة للمشاركـة السياسية، وهذه من ناحية المبدأ هي الوظيفة الرئيسية للنظام الحزبي. ثمة أقسام من الجمهور تستبعد في العادة من المشاركة؛ وثمة قضايا معينة تستبعد من جدول الأعمال السياسي؛ كما أن قـواعد المشـاركة غـالباً مـا يجري التـلاعب في وضعها من قبـل النخبـة التي تـظل بمنـأى عن المحاسبة. مع ذلك يجري توجيه قسط معين من النشاط الحركي الحقيقي من خـلال الأنظمـة الحزبية العربية مما قد يترك أثراً في النتائج السياسية، كأن يكون طريقاً للسلطة أو سبيـلاً لبث

العقائد، أو شكلاً من أشكال المساعدة على صياغة المجتمع أو الرأي العام. إن هـذا الارساء الجـزئي للقواعـد المؤسسية لا يكفي، من وجهـة نظر الـدولة، لحـل أزمة المشـاركة أو الغـاء التمسـك الأعمى «بـالأزلام»، ولكنـه يكفي في غـالب الأحيـان للسيـطرة عليهـا والامسـاك بقيادهما. إن هذا بالتأكيد عامل رئيسي في الاستقرار الظاهري للنظام في العالم العربي.

الفصل الثاني والعشرون

الروابط المهنيّة والتكامل القومي في الوطن العربي، مع إشارة خاصّة إلى روابط المحامين

مصطفى كامل السيد(*)

شغلت الروابط المهنية اهتمام علماء السياسة، باعتبارها نمطاً من جماعات المصالح، تبرز أهميتها على وجه الخصوص كقنوات للمشاركة السياسية. وهكذا، فقد أصبحت مع جماعات المصالح منذ وقت طويل، أحد مجالات البحث لفلاسفة وعلماء السياسة والاجتماع الغربيين(١)، فقد لاحظ كل من الكسيس دي توكفيل ودركهيم، ان قيام العديد من الروابط يعزّز الاستقرار السياسي، ويكبح جماح الحكومات القوية(٢). وركز علماء السياسة الأمريكيون والبريطانيون المعاصرون، على العلاقة بين جماعات المصالح والمشاركة السياسية في كل من البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث، وتباينت آراؤهم حول هذا الموضوع تبايناً واسعاً. وعلى الرغم من أن التكامل القومي لم يكن موضوعاً ثابتا للبحث في هذه الدراسات، إلّا أن افتراضاتهم، وكذلك استنتاجاتهم، تضمّنت علاقات معيّنة بين التنمية بتعريفها الواسع من ناحية، وجماعات المصالح من ناحية أخرى، وسلّموا بأن التماسك القومي والاستقرار السياسي هما، من بين سمات المجتمعات المتقدمة.

وقد ذكر فيليب شميتر هذه العلاقة بوضوح، إذ استخلص من الكتابات الغزيرة حول الموضوع الافتراضات العريضة الموجهة. ويوحي أحد هذه الافتراضات الأولية، أن التنمية باعتبارها التفاعل المتقابل بين تمايز الأدوار والتكامل، سوف تؤدي إلى زيادة أهمية جماعات المصالح في عملية التنمية السياسية، فعدد هذه الجماعات، وكذلك نفوذها ووسائل العمل

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

(١) Robert Bianchi, *Interest Groups and Political Development in Turkey* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), pp. 5-27.

(٢) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, 2 vols. (New York: Vintage Books, 1954), vol. 2, pp. 114-118, and Emile Durkheim, *The Division of Labour in Society,* translated by George Simpson (New York: Free Press, 1964), pp. 1-32.

المتاحة لها، سوف تتكاثر جميعها خلال هذه العملية، إذ ستظهر منظمات جديدة للتعبير عن المصالح الجديدة الناشئة، التي لم تكن تتمتع بالتمثيل في مراحل سابقة، كما سيتسع نطاق نشاطها الجغرافي، وإضافة إلى ذلك، فإنه سيكون لجماعات المصالح الجديدة وظائف محددة، وستكون أكثر تخصصاً بالمقارنة بالصور الأكثر عمومية في تمثيل المصالح التي وجدت في الماضي، وتتّضح قيمة هذه الملاحظة، عند دراسة الفوارق بين الطوائف الحرفية، التي ميّزت المجتمعات التقليدية والنقابات العمالية مثلاً في المجتمعات الحديثة. كذلك، فإن عمل هذه المنظمات هو أكثر تنوعاً، نظراً لانخراطها في شبكة كثيفة من التفاعل مع المنظمات الأخرى، في كل أرجاء المجتمع. وأخيراً، فمن المحتمل أن تقوى تعددية هذه الجماعات، نظراً لأن الجماعة الاجتماعية نفسها يمكن أن تمثلها منظمات جديدة متنافسة، كما اهتم فيليب شميتر بالجانب العكسي في هذه العلاقة، أي بكيفية تأثير جماعات المصالح بدورها على التنمية السياسية. ومع ذلك، فقد انتهى إلى قلة الاستنتاجات العامة التي يمكن طرحها في هذا السياق، إذ تتوقف العلاقة على عدد كبير من المتغيرات الوسيطة، ولكنه، رأى أن ثلاثة من هذه المتغيرات لها أهمية خاصة، وهي على وجه التحديد، السياسة العامة المتبعة تجاه هذه الجماعات، ونمط التفاعل بين جماعات المصالح وصانعي القرار الرسميين، وأخيراً طبيعة الثقافة السياسية السائدة(٣).

أما في ما يخصّ العلاقة بين جماعات المصالح والتكامل القومي، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث، فلا توجد دراسات كثيرة تتناول هذا الموضوع، وإنما كان المحور الأساسي للكتابات التي عالجته، هو أثرها على المشاركة السياسية. ومع ذلك، يمكن صياغة بعض افتراضات تستخلص من هذه الكتابات، بناء على تقويم مؤلفين معينين للنتائج التي تترتب على اتساع المشاركة السياسية بمعدلات عالية، إذ يسوي بعض هؤلاء المؤلفين، بين الاختلالات التي يحدثها ارتفاع مستوى المشاركة السياسية، والناتج عن أنشطة جماعات المصالح وإضعاف التكامل القومي. فالأول في نظرهم، يؤدي حتماً إلى الثاني، والعكس صحيح.

ويمكن اكتشاف ثلاثة اتجاهات رئيسة في الكتابات التي تتناول هذه العلاقة، فقد نسب أحد هذه الاتجاهات مثلاً، إلى أعمال جماعات المصالح في المراحل الأولى للتحول السياسي، آثاراً مخلّة بالاستقرار السياسي ومن ثم بالتكامل القومي. إذ رأى صموئيل هنتنغتون، أن جماعات المصالح الناشئة في ما سماه بالمجتمعات البريتونية، ليست قادرة على التخفيف من المطالب في عصر التعبئة الاجتماعية السريعة التي نتجت عن «ثورة التوقعات المتصاعدة»، ولن يساهم ذلك في انجاح عملية بناء المؤسسات السياسية(٤). وبالمثل، كان غبرييل آلموند يخشى

---

(٣) Philippe C. Schmitter, *Interest Conflict and Political Change in Brazil* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968), p. 19.

(٤) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), pp. 1-92.

من عـدم الاستقرار السيـاسي الذي ينتـج عن عجز جمـاعات المصـالـح عن خفض المـطالب السياسية لأعضـائها، وبالتالي، المحـافظة عـلى الحدود بـين النظام السيـاسي وغيره من النـظم الاجتماعية(٥).

وعبّر عن الاتجاه الثاني، العلماء الاجتماعيـون الذين قبلوا المقـولتين الشهـيرتين لتـوكفيل عن «فن الترابط»، ودركهيم عن «التكامل العضوي» من ناحية، والأوضـاع السياسيـة الآمنة من ناحية أخرى، فيبدو أن ايزينشتات، وسيمل وكوسر، يتفقون، كل لأسبـابه الخـاصة، في الاعتقاد بأن توزيع المواطنين ولاءاتهم على عدد كبير من المنظمات، يدافع كل منها عن جـانب محدود من الوجود الاجتماعي لأعضائها، يؤدي إلى التقليـل من احتمالات الصراع الاجتـماعي الشـامل، ليحـل مكانـه التنافس عـلى تحقيق مطالب جـزئية لا تتـطلب إعادة تشكيـل البنيان الاجتماعي بأسره، والصراع الاجتماعي بهذه الصورة الأخيرة، ستكون له آثـار ايجابيـة تساهم في تحقيق التكيف التدريجي للنظام السياسي مع مـطالب المواطنـين المتنوعـة. ومن المرجـح في هذه الحالة، أن يزداد تعلق المواطنين بالنظام السياسي وتوحّدهم معه(٦).

ويميل الاتجاه الثالث، إلى التقليل من الأثر الايجابي لجماعات المصالح بـالنسبة لكـل من المشاركة السياسية والتكامل القومي، ومع أن المتبنين لهذا الاتجـاه، يوافقـون على أن جمـاعات المصالح تهيىء قنوات للمشاركة السياسيـة، إلاّ أنهم يرون، أن اتسـاع نطاق هـذه القنوات، سوف يعتمد على إمكانية استخدامها قانوناً، وهو أمر لا يكون متاحاً لجميع المـواطنين، وحتى عندما يكون حق المشاركة متاحاً للجميع، فـإن القدرة عـلى استخدام هـذا الحق تتفاوت من جماعة إلى أخرى، بل ستُظهر بعض الجماعات عزوفاً عن المشاركة السياسية(٧). وهكـذا، فإن تنظيم جماعات المصالح سوف يعكس بالتالي الامتيازات السياسيـة لنخبة محـدودة، ويصبح في حد ذاته أساس فوارق سياسية جديدة(٨). وأخيراً، رأى بعض علماء السياسة الأمريكيون، ان النطاق المحدود للمشاركة من خلال جماعات المصالح، هو النتيجـة المقصودة من جـانب هذه الجماعات التي تركّز على قضايا جزئية لا تهم أعداداً كبـيرة من المواطنـين. ويضيفون كـذلك، أن هـذا الأفق الضيّق لمشاغلهـا ينتج عن كـونها ممثلة في مركـز النظام السيـاسي(٩). وهكـذا،

---

(٥) Dankwart Alexander Rustow, *The Politics of the Developing Areas*, edited by G. Almond and J.S. Coleman (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), pp. 3-64, and Gabriel Almond and Bingham Powell, *Comparative Politics: A Development Aprroach* (Boston, Mass.: Little Brown, 1966), Chaps. 5 and 7.

(٦) Shmuel N. Eisenstadt, *Modernization: Protest and Change* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, 1966), and Lewis A. Coser, *The Functions of Social Conflict* (Glencoe, Ill.: Free Press, 1956).

(٧) Stein Rokkan, «Mass Suffrage, Secret Voting and Political Participation,» in: Lewis A. Coser, ed., *Political Sociology* (New York: Harper and Row, 1966), pp. 101-131

(٨) Reinhard Bendix, *Nation-Building and Citizenship* (New York: John Wiley, 1964), pp. 33-144.

(٩) E.E. Schattschneider, *The Semi-Sovereign People* (New York: Holt; Rinehart and =

يخلص أنصار هذا الاتجاه، إلى أن أثر جماعات المصالح على التكامل القومي، هو أثر انتقائي ومختلط. فجماعات المصالح تميل إلى تقوية تكامل النخبة في إطار النظام السياسي على حساب عزوف جماهير الناس عن المشاركة واحساسهم المتزايد بالإغتراب.

أولاً: نحو إطار لدراسة جماعات المصالح والتكامل القومي في الوطن العربي

وعلى الرغم من أن هذه الكتابات الوفيرة عن جماعات المصالح والمشاركة السياسية، تعرّضت للنقد التفصيلي في مواضع أخرى[10]، إلاّ أن هناك عدداً من الملاحظات الأساسية ينبغي أخذها في الاعتبار:

فالتحيّز الليبرالي في معظم هذه الكتابات، هو أمر واضح. ومع ذلك، فبيت القصيد هنا، ليس هو البحث عن علم اجتماعي متحرر من القيم، ولا القول بأن التحيّز اليساري، هو بالضرورة أفضل من التحيّز الليبرالي، إلاّ أن جعل التنمية، أو حتى التنمية السياسية مرادفتين لنشأة جماعات المصالح، هو دعوى تُغفل ان بعض البلدان قد قطعت عملية التحديث، دون أن تصادف في طريقها تلك الأنماط من جماعات المصالح، التي تصفها هذه الكتابات، بل ان العكس كان صحيحاً، إذ حدّت حكومات هذه البلدان، من وجود بعض هذه الجماعات، وقيّدت مظاهر التعبير عمّا تبقى من مصالح محدودة داخل اطار سياسي واسع، سواء أكان هذا الاطار حزباً، أم تنظيماً سياسياً واحدا، ويعني نفي إمكانية حدوث التنمية، دون ظهور عديد من جماعات المصالح القوية المتنافسة، الادعاء بأن الاتحاد السوفياتي مثلاً ليس دولة حديثة.

وإضافة الى ذلك، فإن أيّاً من الاتجاهات الثلاثة التي سبق ذكرها، لا ترقى إلى مرتبة النظرية التي تشرح كيف تنجح جماعات المصالح في بعض البلدان، في تعزيز التحول السياسي الآمن، بينما تُخفق في بلدان أخرى. «ففن الترابط»، كان وفقاً لتوكفيل، موهبة خاصة تمتع بها الأمريكيون دون غيرهم من شعوب الأرض، كما أن «التكامل العضوي»، وفقاً لدركهيم، ينمو تلقائياً مع اتساع تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة. وكان فيليب شميتر في الحقيقة، يدرك صعوبة التعميم بشأن أثر جماعات المصالح على التنمية السياسية، إذ اعترف بوجود عدد كبير من المتغيرات الوسيطة التي يمكن أن تشكّل أثرها النهائي، ولذلك اكتفى باقتراح أهم هذه المتغيرات.

وفضلاً على ذلك، فلا يمكن أن يتعمق فهم الباحث لطبيعة العملية السياسية في بلدان

Winston, 1960), and Theodore Lowi, *The End of Liberalism* (New York: W.W. Norton, 1969), p. 66. =

(١٠) Bianchi, *Interest Groups and Political Development in Turkey.*

العالم الثالث، إذا اقتصر تعريف جماعات المصالح على كونها تملك بالضرورة منظمات رسمية. فقد أظهرت بعض الدراسات، أن الهياكل الرسمية في هذه البلدان، ليس لها ثقل كبير في العملية السياسية، كما أن القوة الفعّالة تقع في أيدي أشخاص تجمع بينهم صلات غير رسمية[11]. وأخيراً، فالافتراضات المذكورة في الصفحات السابقة هي من ذات المدى المتوسط، وتقتضي بيانات وفيرة لاختبار صحّتها. ومع ذلك، لا تتوافر دراسات تفصيلية كثيرة عن جماعات المصالح في بلدان العالم الثالث، وبالدقة اللازمة للتحقق من هذه الفروق. وهكذا، فإن إطارا نظرياً أضيق في نطاقه، سوف يكون أنسب من هذه الافتراضات في المرحلة الاستكشافية من البحث، وقد يتيح تطبيق هذا الاطار في ما بعد البيانات الضرورية لاختبار آخر، لنظرية أكثر طموحاً. وهكذا، سيقتصر ما تبقى من هذا القسم، على مهمة متواضعة، تتمثل في طرح أسئلة وثيقة الصلة بموضوع الدراسة حول العلاقة بين الروابط المهنية والتكامل القومي في الوطن العربي. ومن الواضح أنه يمكن تطبيق الاطار نفسه في دراسة أي نمط آخر من جماعات المصالح.

لا بد أولاً، من تحديد موضوع الدراسة بوضوح. فالتركيز في هذه الدراسة، هو على نوع خاص من جماعات المصالح، وهو الروابط المهنية. ويمكن تعريف هذه الروابط، على أنها المنظمات العلنية التي يقيمها أشخاص يزاولون أنشطة غير يدوية، من أجل رعاية مصالح مشتركة معينة تجمع بينهم، على أساس مزاولتهم لنوع من العمل يقتضي مهارات متشابهة أو حتى واحدة. ويتم اكتساب هذه المهارات في العادة، خلال العملية التعليمية وفي المرحلة الجامعية، وفي مؤسسة حديثة في أغلب الأحوال، أما هؤلاء الذين تلقوا مثل هذا التدريب في مؤسسات تقليدية، مثل مؤسسات الكنيسة التعليمية في الغرب، والجامعات القديمة في الحضارات الشرقية، فإنهم يندرجون أيضاً تحت هذا التعريف، على الرغم من أن مشاركتهم في سوق العمل قد تضاءلت في القرنين الأخيرين.

ويضع هذا التعريف الخط الفاصل بين الروابط المهنية والأنواع الأخرى من جماعات المصالح. فالرابطة المشتركة التي تجمع بين أعضائها، هي ممارستهم لوظيفة غير يدوية، اكتسبوا المهارات اللازمة لممارستها خلال العملية التعليمية غالباً. وهكذا، فنقابات العمال لا تندرج تحت هذه الفئة، نظراً لأن أعضاءها يكسبون قوتهم بمزاولة أعمال يدوية. كذلك، كان يستبعد هذا التعريف، اتحادات رجال الأعمال نظراً لأن ما يجمع أعضاءها ليس هو مزاولتهم لأي نوع محدد من العمل وإنما امتلاكهم لرأس مال معيّن يستلزم استئجار قوة عمل الآخرين لتشغيله. وعلى الرغم من تباين ظروف عمل المهنيين تبايناً واسعاً، حيث إن بعضهم من

(11) مصطفى كامل السيد، المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ - ١٩٨١ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، و Robert Springborg, «Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952 - 1970,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, no. 3 (August 1978), pp. 275-295.

كاسبي الأجور، على حين يمتلك الآخرون مؤسسات صغيرة يستأجرون فيها آخرين، كما توجد بينهم مجموعة ثالثة من أصحاب المؤسسات الضخمة، الذين هم أقرب إلى جماعات المصالح الأخرى، بعد أن اقتصرت صلاتهم بصفوف المهنيين الآخرين على كونهم قد زاولوا في الأصل مهنة واحدة، لم يعودوا يعتمدون عليها في كسب دخلهم بصفة رئيسة، مثل المقاول الكبير الذي بدأ مهندساً معمارياً، أو صاحب المصنع الذي كان في مقتبل شبابه محاسباً. ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن الخط الفاصل بين هذه الجماعات يتعرض الآن في الواقع للزوال بدرجة متزايدة، بسبب تباين المواقف الطبقية بين المهنيين أنفسهم. فبعض الروابط المهنية من ناحية، خصوصاً في البلدان الغربية، قد انضم إلى اتحادات نقابة العمال، بل وأصبح من أكثر أقسامها نضالية. ومن ناحية أخرى، فإن أصحاب الأعمال من جميع المستويات يستمرون في عضوية الروابط المهنية بل ويحتلون مناصب قيادية في منظمات المهنيين العلنية. ولكن، كل هذه التحفظات لا تقلّل من صلاحية التعريف الذي اقترحته هذه الدراسة بالنسبة لأغلبية المهنيين.

ويمكن لمثل هذه الروابط المهنية أن تقوم بدور مهم في تعزيز التكامل القومي. كما يمكنها أن تضع كذلك عقبات إضافية على طريقه. ويتوقف كونها عناصر فاعلة من أجل تحقيق التماسك القومي، أو على العكس التمزق القومي على أربعة عوامل مهمة هي: العضوية المفتوحة في هذه الروابط، ومدى تغطية هيكلها التنظيمي لكل اقليم الدولة، والوظائف الخاصة التي تقوم بها في اطار النظام السياسي الوطني، وأخيراً توجه السياسة العامة نحو هذه الروابط.

١ ـ العضوية

من الواضح، أنه إذا كان الأساس الوحيد للعضوية، هو اكتساب نوع محدد من التدريب أو مزاولة وظيفة معينة دون اعتبار للانتماء العرقي أو الديني أو اللغوي أو الاقليمي لطالب العضوية، فإن الرابطة المهنية تصبح اطاراً لتقوية الإحساس بالمواطنة، وإلاّ فإنها ستعكس بل وستضاعف من الانقسامات العرقية أو الدينية أو غيرها، في البنية الاجتماعية.

٢ ـ التغطية الاقليمية للهيكل التنظيمي

جرى بعض علماء السياسة الأمريكيين على اعتبار، أن قدرة الدولة على اظهار وجودها في كل أرجاء اقليمها، وفي كل قطاعات النشاط الاجتماعية، هي علامة على رقيها الى مصاف الدول المتقدمة. وكان من رأيهم، أن الجهد اللازم للحصول على مثل هذه القدرة، يشكل أزمة أساسية للتنمية السياسية، سموها بأزمة التغلغل. ولا يستلزم الأمر تأييد أفكار هؤلاء العلماء بأسرها، لادراك أن مزاولة الدولة لهذه القدرة «برفق»، هي أساس مهم لشعور صحيح بالهوية الوطنية. ويمكن للروابط المهنية تقوية هذا الشعور بمد تنظيمهم على أساس طوعي،

لكي يغطي اقليم الدولة، بشرط ألاّ يظل مثـل هذا التنـظيم الواسـع هيكلاً عـاطلاً بـلا أي إرادة ذاتية، أي أن تظهر كفاءتـه للحكومـة فقط، وخصوصـاً جهازهـا الأمني، دون أن يقدم أي خدمة «حقيقية» لأعضائه.

٣ ـ الوظائف الخاصة التي تقوم بها

وهكذا، فالأعمال التي تقوم بها الروابط المهنية، هي مهمة للغـاية في اعـطاء معنى محدد لتـوسع عضـويتها وتنـظيمها، ويمكن اكتشـاف هذا المعنى المحـدد، ببحـث عـدة جـوانب أو وظائف مهمة لتلك الروابط:

أ ـ فهناك أولاً، موقفها من النضال من أجل الاستقلال ومشاركتها فيـه خلال المـرحلة الاستعمارية.

ب ـ كـما يمكن للروابط المهنية في الفـترة التاليـة للاستقـلال، أن تشارك في أداء أربـع وظائف مهمة، تتطلب كلها اتصالات كثيفة مع سلطات الدولة الجديدة وهي:

(١) رعاية المصالح المهنية لأعضائها.
(٢) تهيئة قناة للمشاركة السياسية بإبداء آراء حول القضايا ذات الأهمية القومية.
(٣) أن تكون عاملاً فاعلاً في التعبئة الحرّة للجهود من أجل البناء الوطني.
(٤) وأن تكون اضافة إلى كل ما سبق، إحدى قوى التحوّل السياسي.

ويركز أعضاء الروابط المهنية اهتمامهم، عند أدائهم لكل هـذه الوظـائف، على دولتهم الجديدة، بما في ذلك سلطاتها، ومصيرهـا ذاته. وسـوف يحدد الاتجـاه الذي تتبنـاه السلطات تجاههم ما إذا كانت أنشطتهم ستُسهم في تقوية الاحسـاس بالمـواطنة، أم أنها عـلى العكس، سوف تنمّي اتجاهاً بالانسحاب من كل نشاط سياسي، وتضعف بذلك من شرعية الدولة.

٤ ـ توجه السلطات العامة نحو الروابط المهنية

سوف تتحدد نتيجة التفاعل بين الروابط المهنية والدولة، بالموقف الخاص الذي تتخـذه سلطات الدولة تجـاه أنشطتهـا. ويمكن لهذه السلطات أن تتبـع واحداً من خيـارات ثلاثـة في التعامل مع جماعات المصالح بصفة عامة، أو يمكن أن تجمع عناصر مختلفة من هذه الخيـارات في مواجهة جماعات متباينة. فقـد تقنع هـذه السلطات باحـترام قواعـد النشاط الحـر للروابط المهنية، وفقاً لما يمكن تسميته بـ «الخيار التعددي»، وهو أمر نـادر في مجتمعات العـالم الثالث. وقد تحاول هذه السلطات تعبئة طاقات الروابط المهنية وراء الغـايات الايـديولـوجية للنـظام، وهذا هو الخيار الطوائفي (Corporatist) في صورة حديثة[١٢]. وأخيراً، فقـد تحتفظ السلطات

---

(١٢) Gerhard Lehmbruch and Philippe C. Schmitter, *Patterns of Corporatist Policy-Making* (London: Sage Publications, 1982), pp. 259-280

بواجهة تعددية، ولكنها تحرك الروابط المهنية في حلبة الصراع السياسي، ويمكن تسمية هذا الأسلوب بـ «خيار المناورة»، ويأتي هذا الخيار الثالث على أرضية تتوسط الخيارين الأولين.

ويمكن للروابط المهنية كذلك، أن تدخل في علاقات خارجية مع مثيلاتها في البلدان الأخرى. وإذا كانت هناك صلات من الثقافة المشتركة ومشاعر التضامن القوية تجمع بين هذه البلدان، فإن أعمال الروابط المهنية على هذا المستوى تصبح أداة مهمة لدعم التكامل على صعيد يعلو الدولة أو يضعف منها. وتكشف معايير العضوية ونمط تنظيم هذه الاتحادات التي تعلو الدول، التوجه الرئيسي للأنشطة على هذا المستوى. وسوف يتوافق الأثر الايجابي على هذا المستوى، مع كثافة المشاركة في ثلاثة أنماط من الأنشطة:

أ ـ تنسيق الأعمال على المستوى الوطني، بحيث تتبع الروابط المختلفة أسلوباً متشابهاً في مزاولة مهامها كل في بلدها، وبذلك يمهد هذا التنسيق الطريق أمام تكامل أيسر وأوثق في المستقبل، في ما بين كل هذه البلدان.

ب ـ القيام بأعمال مشتركة على صعيد اقليمي أو شبه اقليمي.

ج ـ الالتزام بأهداف مشتركة وتوجيه جهودها نحو بلوغ هذه الأهداف، سواء على المستويات الوطنية أو الاقليمية أو الدولية.

فماذا كان أداء الروابط المهنية العربية بالنسبة لهذه المهام؟

ثانياً: منهج الدراسة

لا شك، أن فائدة هذه الدراسة تتضاعف، لو أمكن أدراج أنواع عديدة من الروابط المهنية في الوطن العربي في هذا الجزء. ولكن، يحول دون ذلك، أنه ما زال هناك فضاء واسع لم تقطعه بعد دراسات الروابط المهنية في الوطن العربي. وقد فضل المتخصصون الذين توفروا على دراسة هذا الموضوع، إما بحث كل الروابط المهنية، أو جماعات المصالح في بلد واحد، أو التركيز على نوع واحد من الروابط المهنية. وهكذا، هناك كتابات وافرة عن جماعات المصالح في مصر[١٣]. وكتاب جيد عن المحامين والسياسة في البلدان العربية باللغة الانكليزية[١٤]، وفي ما عدا ذلك، فما زال الموضوع أرضاً مجهولة.

ولذلك، فلا مفرّ من التركيز على نوع واحد من الروابط المهنية، والتعرّف على كيفية

---

(١٣) Donald Reid, *Lawyers and Politics in the Arab World* (Minneapolis: Bibliotheca Islam, 1981); Springborg, Ibid.;

السيد، المصدر نفسه، وأحمد فارس عبد المنعم، «جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر: دراسة حالة نقابات المحامين والصحفيين والمهندسين،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

(١٤) Reid, Ibid.

مساهمتها في تعزيز أو إضعاف التضامن الوطني في عديد من البلدان العربية، وإلاّ فإن التعميم عن الروابط المهنية في البلدان العربية، في غياب مثل هذه الدراسة، سيصبح أمراً مستحيلاً. وهكذا، ينبغي اعتبار هذه الدراسة خطوة نحو دراسة أكثر عمومية وشمولاً لهذه الروابط في كل الوطن العربي.

ثالثاً: روابط المحامين في البلدان العربية

ومن ثم، تركز هذه الدراسة على نقابات المحامين، باعتبارها مثلاً لرابطة مهنية يمكن بحث هياكلها وأنشطتها بصفة رئيسة في ثلاثة بلدان عربية هي مصر، البلد الذي تتوافر عنه دراسات أكثر تفصيلاً، وبَلَدان أحدهما من المشرق العربي، سوريا، وثانيهما في شمال افريقيا وهو المغرب. ولا تمثل البلدان الثلاثة ثلاثة أقاليم فرعية متميزة داخل الوطن العربي فحسب، ولكنها تمثل كذلك ثلاثة أنظمة سياسية مختلفة، على الرغم من أن وجود سلطة تنفيذية مسيطرة هو سمة مشتركة فيها جميعاً. وهناك اعتبارات أخرى أدّت إلى اختيار البلدان الثلاثة، سوف يوضحها الجزء التالي. كذلك، ستكون هناك اشارات إلى أمثلة أخرى لتنظيم مهنة القانونيين (الامارات العربية المتحدة)، أو إلى الدور القائد في السياسة الوطنية الذي قامت به في السنوات الأخيرة، نقابة المحامين في بلد عربي آخر (السودان).

وإضافة إلى ذلك، فإن المحامين الذين برزوا في الحياة السياسية لعديد من البلدان العربية، ومنذ عقود عديدة، هم أيضاً نشطون على الصعيد العربي القومي، ولم يكتفوا بالدعوة إلى الوحدة العربية، بل أعطوا تعبيراً مجسداً لالتزامهم بهذه الغاية، عن طريق إقامتهم لأول اتحادات الروابط المهنية في الوطن العربي، وهو اتحاد المحامين العرب، الذي أصبح أنشط المنظمات غير الحكومية على الصعيد العربي. ولذلك، تشمل هذه الدراسة كذلك قسماً عن اتحاد المحامين العرب، لإظهار كيف حاول المحامون دعم الصلات في ما بين بلدانهم.

وقد استخدمت الدراسة أسلوبين:

١ ـ التحليل الوثائقي لنشرات نقابات المحامين في مصر[١٥] وسوريا[١٦]، واتحاد المحامين العرب[١٧]، إضافة إلى وثائق مؤتمرات المحامين العرب الخمس عشرة.

٢ ـ مقابلات مع بعض المسؤولين في اتحاد المحامين العرب بالقاهرة.

وأخيراً، استعانت الدراسة بالكتابات الخاصة بنقابات المحامين في مصر وبلدان المشرق، لملء الثغرات التي لم تغطها الوثائق والمقابلات.

---

(١٥) مجلة المحاماة (نقابة المحامين المصرية، القاهرة).

(١٦) مجلة المحامون (نقابة المحامين السورية، ١٩٧٩ ـ ١٩٨١).

(١٧) مجلة الحق والنشرة الداخلية (اتحاد المحامين العرب، القاهرة).

من المعروف، أن المحامين كانوا هم الأسبق في إقامة الروابط المهنية الحديثة في الوطن العربي. وقد أنشئت نقابة المحامين الأولى في مصر عام ١٩١٢، وتبعتها نقابات المحامين في كل من لبنان وسوريا (١٩٢١)، وإن كانت حلب قد عرفت نقابة محامين أولى عام ١٩١٢، ولكنها لم تستمر في الوجود بعد بضعة اجتماعات. وظهرت بدايات التنظيم النقابي للمحامين في كل من العراق والمغرب بعد ذلك بعقد من الزمان، عندما أسست نقابات المحامين الأولى فيهما خلال الثلاثينات[١٨].

وقد حذا الأطباء والصحافيون والمهندسون حذو المحامين، بعد عقد بالنسبة للأطباء، وبعد ثلاثة عقود في حالة المهنتين الأخيرتين. وكان رونالد ريد من بين من شرحوا أسباب سبق المحامين[١٩]، وأشار على وجه الخصوص، إلى الظروف التي شجّعت على هذه الأسبقية في عصر توسّع رأس المال التجاري الغربي في البلاد العربية، واتباع بلدان عربية عديدة نظماً قانونية غربيّة وفرنسية على وجه الخصوص. وهكذا، ظهرت حاجة قوية إلى محامين يحيطون بهذه النظم الغربية، سواء في بلاد المشرق أم المغرب العربي، وكان من الطبيعي أيضاً في هذه الظروف، أن تتكوّن الطلائع الأولى للنخبة المتعلمة الحديثة في الوطن العربي من المحامين غالباً، الذين شكّلوا ما بين نصف الجيل الأول من خريجي الجامعات أو كل أفراده في مصر وسوريا والعراق، حيث تراوحت نسبهم ما بين ٦٢ ـ ٧٣ بالمائة، ٢٨ ـ ٥٣ بالمائة و٩٤ ـ ١٠٠ بالمائة على التوالي[٢٠].

ومن المعروف كذلك، أن نقابة المحامين أصبحت نقطة الارتكاز في الحياة السياسية المحلية في البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية. واستمر ذلك حيناً من الدهر في الفترة التي أعقبت الاستقلال، مع قدر من التفاوت من بلدٍ إلى آخر. فقد كانت نقابات المحامين في كل من مصر وسوريا والمغرب، إما نقطة الانطلاق لمن تولوا في ما بعد مناصب الوزراء أو رؤساء الوزارات أو قادة الأحزاب، أو معقلاً قوياً للمعارضة، عندما خلع الحكام المستبدون حزباً له تأييد شعبي جارف من مقاعد الحكومة. وقد دخل الدور السياسي لنقابات المحامين مرحلة الخسوف عندما تولت السلطة أنظمة عسكرية في كثير من البلدان العربية خلال الخمسينات والستينات. غير أن أوضاعاً جديدة ظهرت في بعض هذه البلدان منذ السبعينات، حبذت نوعاً من العودة إلى تولي نقابات المحامين موقع الصدارة في الحياة السياسية، باعتبارها مرآة صادقة للقوى السياسية الفاعلة في مجتمعاتها، أو حتى لكونها قوة للتحوّل السياسي.

وهكذا، فإن نقابات المحامين هي عنصر بارز في الحياة السياسية في كثير من البلدان

---

(١٨) عمران محمد بورويس، موسوعة المحامي العربي، ٤ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، و Reid, *Lawyers and Politics in the Arab World*, p. 381.

(١٩) Reid, Ibid., pp. 380-387.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٥.

العربية. ويوجد تنظيم قانوني للمحامين في خمسة عشر من البلدان العربية. وتشمل هذه البلدان مصر ولبنان وسوريا، والعراق والأردن والكويت والبحرين واليمن الديمقراطية والسودان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وفلسطين، كما أن هناك جمعية للحقوقيين في الامارات العربية المتحدة تضم مائة وخمسين عضواً، وقد أوصى اتحاد المحامين العرب بإنشاء فرع خاص بالمحامين فيها، ووعد بتقديم المساعدة في تكوين نقابة لهم. أما البلدان العربية الأخرى مثل السعودية وقطر وعمان فلا يوجد فيها تنظيم قانوني للمحامين(٢١). كما قطع المحامون اليمنيون شوطاً طويلاً على طريق إنشاء نقابتهم. بينما البلدان الثلاثة الأولى تسترشد بأحكام الشريعة الإسلامية فقط مما أدى إلى عدم تكوّن نقابات للمحامين أو أية نقابات أخرى فيها.

جدول رقم (١)
المحامون المسجلون في البلاد العربية، ١٩٧٨ - ١٩٨١

البلد	عدد المحامين المسجلين	نسبتهم إلى المجموع (نسبة مئوية)	عدد المحامين لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان
الأردن	١١٥٨	٤,٤	٣٧
البحرين	٤٨	٠,٢	-
تونس	٥٤٧	٢,١	٩
الجزائر	٦٥٤	٢,٥	٤
السودان	٦٦٣	٢,٥	٤
سوريا	١٨٨٤	٧,٢	٢٢
العراق	٢٦٩٣	١٠,٨	٢١
الكويت	١٠٤	٠,٤	٨
لبنان	١٩٢٠	٧,٣	٧١
ليبيا	٢٢٥	٠,٩	٨
مصر	١٣٩٧٢	٥٣,٣	٣٥
المغرب	١٠٣٧	٨,٤	١١
اليمن الديمقراطية	٢٨	٠,١	١
المجموع	٢٤٩٣٣	١٠٠	

المصدر: عمران محمد بورويس، موسوعة المحامي العربي، ٤ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

(٢١) تقرير الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، «أربعون عاماً على طريق الحق والعروبة،» ورقة قدّمت إلى: اتحاد المحامين العرب، الأمانة العامة، وثائق المؤتمر الخامس عشر (تونس: الاتحاد، ١٩٨٤)، ص ١١٧.

رابعاً: عضوية نقابات المحامين

بلغ عدد المحامين المسجلين في البلدان العربية الأربعة عشر التي يوجد فيها تنظيم قانوني للمحامين، حوالى ٢٥ ألفاً خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١، وذلك وفقاً لموسوعة المحامي العربي[٢٢]. ويزيد هذا العدد بمقدار ٢٠ ألفاً آخرين إذا ما أضيف المحامون تحت التمرين.

ويبين الجدول رقم (١) المحامين المسجلين في البلاد العربية.

وتتفاوت هذه النقابات في ما بينها من حيث حجم العضوية فيها وأهميتها السياسية، وسيفصل الجزء التالي الجانب الثاني. ولكن يلاحظ أن أكثر من نصف المحامين المسجلين (٥٣ بالمائة) ينتمون إلى بلد واحد هو مصر. بل إن الرقم المذكور في الجدول رقم (١) هو أكثر التقديرات محافظة. فقد ذكر المصدر نفسه رقماً آخر (٣٧٥٦٣)، ولكنه أضاف أنه قد يكون بعيداً عن الدقة، لأنه لا يشمل المحامين تحت التدريب فقط، ولكنه يشمل أيضاً من أسقطت عضويتهم والمتوفين[٢٣]. وتذكر مصادر نقابة المحامين المصرية في الوقت الحاضر رقم سبعين ألفاً لكل المحامين في مصر. وأياً كان الوضع، فحتى إذا ما قبلت أقل الأرقام، فإن البلدان الأربعة التي كانت أسبق إلى انشاء نقابات المحامين، وهي مصر ولبنان وسوريا والعراق تضم ٧٧,٩ بالمائة من العدد الاجمالي للمحامين المسجلين في البلدان العربية. وإذا ما أضيف بَلَدان آخران (الأردن والمغرب) فإن نصيب البلدان الستة يرتفع إلى ٩٠,٨ بالمائة من الاجمالي. ومن الواضح أن هذا التركز الهائل للمحامين في ستة بلدان فقط من البلدان الأربعة عشر التي يوجد فيها تنظيم قانوني للمحامين، لا يرجع فقط إلى أن بعض هذه البلدان يتمتع بعدد كبير نسبياً من السكان، فالفجوة بين كل من لبنان أو حتى الأردن من ناحية، وكل من الجزائر أو تونس من ناحية أخرى، واضحة على الرغم من أن عدد السكان في البلدين الأخيرين يفوق سكان البلدين الأولين بعدة أضعاف. وتبرهن نسبة المحامين إلى عدد السكان على صحة هذه النقطة. إذ يتجاوز عدد المحامين لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان عشرة في البلدان الستة، ويبلغ أقصاه في كل من لبنان والأردن ومصر، وهو أدنى بكثير من البلدان الستة الأخرى.

وتشمل نقابات المحامين في البلدان الثلاثة موضع الاهتمام في هذه الدراسة، أي مصر وسوريا والمغرب، حوالى ثلثي المحامين المسجلين في كل البلاد العربية (٦٨,٢ بالمائة) وتبلغ نسبتهم ٥٥,٣ بالمائة، ٧,٢ بالمائة، ٨,٣ بالمائة على التوالي. وتتراوح نسبة المحامين إلى السكان ما بين ٣٥ لكل ١٠٠٠٠٠ في مصر، و١١ في المغرب، بينما تحتل سوريا موقعاً وسطاً حيث يبلغ هذا العدد ٢٢.

---

(٢٢) بورويس، موسوعة المحامي العربي.
(٢٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤.

وقد زاد عدد المحامين بمعدل عالٍ جداً في بعض البلدان، إذ كان عدد المحامين المسجلين في مصر ٣٩٢١ عام ١٩٦٠ وقفز إلى ١٣٩٧٢ بعد ذلك بعقدين[٢٤]، وهي زيادة تبلغ نسبتها ٢٥٦ بالمائة. وهكذا، فقد تضاعفت أعداد المحامين المصريين في كل عقد. وأشارت دراسة قدمت إلى المؤتمر الثامن عشر لجمعية نقابات المحامين في المغرب إلى ظاهرة مماثلة، وذهبت إلى أنه إذا كان عدد المحامين المسجلين بالبلاد بلغ ٣٢٤٦ عام ١٩٨٥، فمن المقرر له أن يرتفع إلى ١٠٠٠٠ في نهاية القرن، وتكون نسبة المحامين إلى السكان هي ١ إلى كل ٤٠٠٠ مواطن، وانطلقت الدراسة بعد ذلك إلى اقتراح وسائل للحدِّ من توسع العضوية في نقابة المحامين[٢٥].

وعلى الرغم من هذه الملاحظات، فإن النظر إلى أرقام الجدول رقم (١) يكشف عن أنه باستثناء نقابة المحامين في مصر بعضويتها الضخمة، فإن نقابة المحامين في البلدان العربية الأخرى، تمثل نخبة بالفعل، من حيث العدد ومستوى التعليم بالقطع، ولكن غالباً من حيث المكانة الاجتماعية والجاه كذلك.

وتظهر دراسة شروط العضوية في نقابات المحامين في مصر وسوريا والمغرب سمات معينة مشتركة. وقد تحددت هذه الشروط في القوانين التي تحكم هذه النقابات وكذلك في لوائحها الداخلية[٢٦]. ووفقاً لهذه النصوص، يجب ألاّ يمارس مهنة المحاماة في أي بلد من البلدان الثلاثة أي شخص ما لم يرد اسمه على قوائم المحامين الذين توافق عليهم نقابة المحامين في بلده أو في مكان إقامته. ويجب على الراغب في مزاولة هذه المهنة تلبية شروط معينة تتعلق بجنسيته وإقامته في البلاد، حصوله على شهادة في الدراسات القانونية واجتيازه فترة من التدريب. وتعتبر بعض الأعمال متنافية مع مزاولة مهنة المحاماة. فممارسة أنشطة أخرى في سوريا مثل العمل في وزارة الدفاع أو عضوية نقابة مهنية أخرى، يسقط عن الشخص الحق في مزاولة مهنة المحاماة، وقد سببت هذه الشروط خلافاً في بعض الحالات، عندما أصرت نقابة المحامين السورية مثلاً على ضرورة اجتياز ضباط الجيش السابقين فترة من التمرين، ليكونوا مؤهلين لمزاولة المهنة[٢٧].

ولا توجد شروط يجب توافرها لعضوية الأجهزة القيادية في نقابة المحامين، باستثناء اشتراط فترة معينة من ممارسة المهنة في الترشيح لعدد من المناصب في مجالسها المنتخبة. وكان التشريع المصري فريداً في اشتراط أن يتمتع المرشحون لهذه المناصب بالعضوية العاملة في

---

(٢٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٤.

(٢٥) جمعية نقابات المحامين بالمغرب، المؤتمر الثامن عشر لنقابات المحامين بالمغرب: تقارير وتوصيات، «تقرير الشؤون المهنية».

(٢٦) بورويس، موسوعة المحامي العربي، ج ١، ص ٢٧٣ ـ ٣٢٨، ج ٢، ص ٢٢١ ـ ٢٦٠، وج ٣، ص ١٧ ـ ٩٩.

(٢٧) مجلة المحامون (١٩٧٩)، ص ١٧ ـ ١٨.

التنظيم السياسي الواحد، سواء أكان الاتحاد القومي أم الاتحاد الاشتراكي العربي، طوال فترة وجودهما. وقد أعطى ذلك لهذين التنظيمين اللذين كانا يحكمان البلاد نظرياً وعلى التعاقب طوال الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٦، الحق في الاعتراض على ترشيح أي شخص تشك قيادة التنظيم الواحد في ولائه السياسي. صحيح أن هذا النص قد أسقط منذ التصريح بتعدد الأحزاب في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٦، ولكن استمرت قيادات الدولة تتمتع بهذه السلطة، إذ اشترطت منذ عام ١٩٨٠ موافقة المدعي العام الاشتراكي على المرشحين لانتخابات كل النقابات المهنية والعمالية. ويعين مجلس الشعب المدعي العام الاشتراكي. ومن المعروف أن مجلس الشعب تسيطر عليه، عادة أغلبية من حزب الحكومة الذي يوجد على قمته رئيس الدولة. صحيح أن المدعي العام الاشتراكي لم يعترض على ترشيح أي شخص في انتخابات النقابات المهنية منذ انشاء هذا المنصب، ولكن سلطة الاعتراض ما زالت باقية في يده بحكم القانون.

ولكن لم يكن هناك أي نص في البلدان الثلاثة يشترط، انتماء أعضاء النقابة أو مجالسها المنتخبة إلى جماعة دينية أو عرقية معينة، أو حتى أن يكونوا من جنس معين ـ ذكور مثلاً ـ بل ان تاريخ نقابات المحامين في البلدان الثلاثة يبين، أن المحامين الذين ينتمون إلى الأقليات قاموا بدور مهم في انشاء نقابات المحامين[٢٨]. فهناك قبطي (مرقص فهمي) وبروتستانتي (فارس الخوري) ارتبطا بالمبادرات التي أدّت إلى إنشاء نقابة المحامين في مصر عام ١٩١٢، وفي دمشق عام ١٩٢١. وهناك شخصيات قبطية عديدة رأست نقابة المحامين خلال النصف الأول من القرن العشرين. مثل هؤلاء مرقص حنا (١٩٢٤ ـ ١٩٢٦، ١٩٢٧) ومكرم عبيد (١٩٣٣ ـ ١٩٣٤، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦) الذي ظلّ وكيلاً للنقابة فترة طويلة، وكامل صدقي (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، ١٩٤١ ـ ١٩٤٢) كما أن كلاً من فارس الخوري وابن أخيه فايز الخوري قد رأسا نقابة المحامين في دمشق، دورات عديدة، بلغت أربعاً بالنسبة للأول (١٩٢١، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥)، وثلاثاً في حالة الثاني (١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٧). وفضلاً عن ذلك، رأست شخصيات مسيحية نقابة المحامين في حلب ثماني مرات على الأقل خلال دورات مجلسها الاثنتين والثلاثين طوال الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٨٠. أما بالنسبة للمغرب، فقد كان من الصعب تحديد خلفية أعضاء المجالس المنتخبة في نقابات المحامين فيها، ومع ذلك كانت بينهم أسماء أوروبية ويهودية عديدة على قوائم المحامين المسجلين. وهكذا، يبدو من المؤكد أن نقابات المحامين في البلدان الثلاثة لم تزاول أي تمييز على أساس الدين في قبول الأعضاء الجدد، بل وربما في انتخابات المرشحين للمناصب القيادية فيها، بل قد يمكن القول، بأن أبناء الأقليات كانوا ممثلين على نحو بارز فيها. ونظراً لعدم توافر بيانات عن أعداد الأقليات في البلدان الثلاثة، يصعب التحقق مما إذا كان وجود أبناء الأقليات في نقابات المحامين يفوق نسبتهم إلى اجمالي السكان أو العكس، ولكن الدور المهم الذي قام به المحامون طوال النصف الأول من القرن العشرين في الحركات الوطنية ذات الطابع العلماني،

---

(٢٨) Reid, *Lawyers and Politics in the Arab World*, pp. 48-49 and 190-191.

يـوحي بأن نقـابات المحـامين سـابقت إلى تأكيـد الصبغة العلمانيـة للمؤسسـات الجـديـدة في بـلادهم، وإلى دعم الوحـدة الوطنيـة في مواجهـة القوى الاستعـمارية الأوروبيـة، التي كانت الحركات الوطنية تخشى من رغبتهـا في استغلال الانقسـامات الـطائفية الممكنـة في المجتمعات المستعمرة لصالحها.

ومع ذلك، فمن الملاحظ أنه على الرغم من استمرار وجود المحامين من أبنـاء الأقليات في المجالس المنتخبة لنقابات المحامين في البلدان الثـلاثة (١٠ بـالمائـة من أعضاء مجلس نقـابة المحامين في مصر خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥)، إلاّ أنه أصبح من النادر أن ترئس شخصيـة من أبنـاء الأقليات أيـاً من هذه المنـظمات. ربما اقـترن خسوف الأحـزاب الوطنيـة التي قادت النضـال من أجـل الاستقـلال في مصر وسـوريـا طـوال النصف الأول من القـرن العشرين، بـتراجع القـومية العلمانيـة التي ارتبطت بهـا. لقد قـويت المشاعـر الطائفيـة بعد اختفـاء هذه الأحزاب، حتى وإن ظلت معظم الوقت تحت السطح، في ظـل نخبة حـاكمة جـديدة تقـدّم شعارات راديكالية.

خامساً: الهيكل التنظيمي

لا تتبع نقابات المحامين في الوطن العربي في الوقت الحاضر نموذجاً تنظيمياً واحداً، على الرغم من أن التباين في هياكلها التنظيمية في الماضي، كان أكبر بكثير منه في الوقت الحـاضر. وهنـاك ثلاثـة أنماط سيـاسية من البنيـة الـداخلية تسـود في البلدان الأربعـة عشر التي نجح المحامون فيها في إقامة منظمات مهنية رسمية.

١ ـ يُسمى التنـظيم المهني للمحامـين في بعض البلدان، خصوصـاً الكـويت والبحـرين، بجمعية المحامين، بينما يسمى في البلدان الأخرى بنقابة المحامين، ولا يتعلق الأمر هنا بمجرد فارق في التسمية، فدراسة القانون الذي ينظم مهنـة المحامـاة في الكويت عـلى سبيل المثـال، تكشف أن جمعيـة المحامـين لا تحتكر الحق في تحـديد من يمـارس المحاماة ومن لا يمـارسهـا. فالقائمة الرسمية للمحامـين المسجلين توجـد في محكمة الاستئنـاف تحت اشراف لجنة تشمـل ثـلاثة قضـاة، والمدعي العـام ووكيل وزارة العـدل، إضافـة إلى اثنين من المحـامين تختـارهما الجمعية. وتظهر مواد أخرى في القانون نفسه أن الجمعية، على العكس من نقـابة المحـامين، لا تسيطر كثيراً على تنظيم المهنة[٢٩].

٢ ـ والنمط الثـاني، هو تعـدد الروابط التي تمثـل المحـامـين في البلد نفسـه. فقـد استمـر التنظيم التعددي لمهنة المحاماة في سوريا منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٧٢، وما زال قائـماً في كل من لبنان والمغرب. فقد وجدت ثلاث نقابات مستقلة في البلد الأول معظم هذه الفـترة، بينما يوجد في لبنان الآن نقابتان وتوجد تسع في المغرب. وعلى الرغم من أن هذه التعددية قد

---

(٢٩) بورويس، موسوعة المحامي العربي، ج ١.

توافقت في الحقيقة مع التقسيم الاداري لكل بلد، إلّا أن نص القانون لم يحظر نظرياً وجود نقابتين مستقلتين في الاقليم نفسه أو المدينة. فالشرط الواحد الواجب الاستيفاء، هو ألّا تقل العضوية عن ثلاثين محامياً مسجلاً. وصحيح أن الفروع المحلية لنقابة المحامين الواحدة في البلدان الأخرى تُسمى بالنقابات الفرعية، إلّا أنها تفتقد في هذه الحالة الاستقلال الذاتي الذي تتمتع به النقابات في النمط التعددي، فهي تخضع للمجلس المركزي للنقابة، ويُلزمها القانون بأن تقدم إليه تقارير عن أعمالها وأن تنفذ سياساته. صحيح أيضاً أن النقابات في النمط التعددي تنسق أنشطتها، وتدخل في أعمال مشتركة بل وقد تتبع قواعد واحدة في تنظيمها، إلّا أن كلاً منها لها مطلق الحرية في تحديد نظامها الداخلي، كما ترسم بنفسها سياساتها وتتخذ ما تشاء من مواقف. وكان ذلك، بحق، الحال في سوريا قبل عام ١٩٧٢، ولا يزال كذلك في المغرب ولبنان. ويمكن اعتبار هذه التعددية انعكاساً لتنوع الأوضاع المحلية التي تواجه المهنة في بعض البلدان. ومع ذلك، فإن احترام التقاليد المحلية لم يكن السبب الوحيد لوجود هذا النمط التنظيمي، فقصة نشأة وسقوط التنظيم التعددي لمهنة المحاماة في سوريا تطرح تفسيراً آخر، فقط ارتبط ميلاده بخطط السلطة الاستعمارية (فرنسا) التي كان لها الانتداب على سوريا والتي تطلعت إلى تقسيم البلاد إلى عدة دول. وكان من الطبيعي أن يستمر مثل هذا التنظيم في ظل تعدد الأحزاب في سوريا، ولكن الباعث على الدهشة حقيقة، هو استمرار هذا التنظيم في ظل النظم العسكرية التي تعاقبت على سوريا منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٢. وقد كان من الطبيعي أن يؤدي البعد عن التعددية الحزبية في النظام السياسي إلى تفضيل نمط النقابة الواحدة للمهنة، باعتبار أنها تضمن السيطرة على صفوف المحامين.

وهكذا وجدت ثلاث نقابات مستقلة نشطة في سوريا في كل من دمشق (١٩٢١)، وحلب (١٩٢١) واللاذقية (١٩٢٩) حتى عام ١٩٧٢. وقد دأبت هذه النقابات على الالتقاء سوياً في مؤتمر نقابات المحامين السورية، وأن تتعاون في اصدار مجلة «المحامون»، التي كانت تصدر في السابق عن نقابة المحامين في دمشق. أما في الوقت الحاضر، فإلى جانب دمشق، توجد ثمانية فروع لنقابة المحامين في حلب واللاذقية وحمص وحماه وطرطوس ودير الزور والحسكة وادلب، ومع ذلك يتركز المحامون السوريون في المدينتين الأوليين، إذ يوجد في دمشق وحدها نصفهم تقريباً (٤٨ بالمائة)، بينما يوجد حوالى الربع في حلب، ولا تملك المدينتان التاليتان في الأهمية، وهما اللاذقية وحمص، سوى ٧ بالمائة لكل منهما من اجمالي المحامين السوريين. وهكذا، لا يبقى للفروع الخمسة الأخرى سوى ١٥ بالمائة من عددهم الاجمالي[٣٠].

ومن ثم لا يميز التنظيم التعددي لمهنة المحاماة سوى المغرب ولبنان في الوقت الحاضر. وينتظم المحامون المغاربة في خمس عشرة نقابة مختلفة تتوزع في كل أنحاء البلاد. وتلتقي

---

(٣٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٦٠ ـ ٤١٠.

المنظمات الخمس عشرة بصورة دوريـة في مؤتمرات جمعيـة نقابـات المحامـين في المغرب. وقـد عقدت الجمعية ثـمانية عشر مؤتمـراً حتى عام ١٩٨٥. ويقـوي من الطابـع التعددي في حـالة المغـرب، غياب أي نقـابة عمـلاقة تضم معـظم المحامـين ولا تحيطهـا سوى نقـابـات ضئيلة صغيرة، فنقابة المحامين في الربـاط، وهي أكبر النقـابات، تشمـل بعضويتهـا ما لا يـزيد عن ثلث مجمـوع المحامـين المسجلين في المغرب، وتليهـا نقابـات الدار البيضـاء وفاس ومـراكش وتشمل كلها ثلثاً آخر (١٣ بالمائة، ١٠ بالمائة، ٨ بالمائة على التوالي)، ويتوزع أكثر من الثلث بعد ذلك على النقابات الإحدى عشرة الباقية، مثـل طنجة (٥ بـالمائـة) ومكناس (٦ بـالمائـة) وأغادير وبني ملال ونضور وقنيطرة ووجدة وتطوان وآسفي وجديدة وستات[٣١]. ولا يوجد مـا يوحي بأن هذا النمط سيتم التخلي عنه في المستقبل القريب.

٣ ـ والنمط الثالث هو النقابة الواحدة الذي يسود باقي البلاد العـربية بمـا في ذلك مصر. وباستثناء سوريا، لم تعـرف البلدان التي توجـد فيها الآن نقـابة واحـدة، تعدديـة الروابط في تاريخها، فيما عدا وجود نقابات مختلفة لفئـات متباينـة من المحامـين، مثل المحـامين المسجلين لدى المحاكم المختلطة أو المحامين الشرعيـين في مصر. وهكذا ظهـر نمط النقابـة الواحـدة في هذه البلدان، ولم يلق أي مقاومة أو حتى مساءلة.

ويمكن تقسيم النقابة الـواحدة إلى فـروع يعهد اليهـا بوظـائف واسعة خصـوصاً في مـا يتعلق بالخدمات المقدمة للأعضاء، كما كان الحال في سوريا منذ عام ١٩٧٢، ويمكن تسميتها بالنقابات الفرعية كما هو الحال في مصر. إلّا أن هذه النقابات الفرعيـة تخضع تمـاماً للهيئـات المـركزيـة في كل مـا يتعلق بالسيـاسة العـامة، فتتلقى منهـا التوجيـه وتلتزم بتنفيذ قـراراتها في دوائرها المحلية، وتتبع نقابة المحامين المصريـين في الوقت الحـاضر واحـد وعشرون من هـذه النقابات الفرعية.

٤ ـ وبغض النظر عن تنوع الهياكل التنظيمية، فـإن نقابـات المحامـين في الوطن العـربي، وخصوصاً في البلدان الثلاثة موضع الدراسة، لها البنيان الـداخلي نفسـه، فالسلطة العليـا في كل منها يعهد بها نظرياً إلى المؤتمر العام أو الجمعية العموميـة، وهو أوسـع هيئات النقـابة من حيث العضوية، فعضويته مفتوحة لكل المحامين المسجلين في حالـة نقابـة المحامـين المصرية، أما في حالة النقابات السورية والمغربية، فلا يسمح بعضويته إلّا لمندوبي النقـابات أو الفـروع المحلية الذين هم في العادة ممثلوها المنتخبون.

والمستوى الثاني في بنيان السلطة داخل النقابات، قد يكون أكثرها أهميـة، إذ يتمثل في مجلس النقـابة الـذي تتراوح عضـويته من عشرة في حـالة سـوريا (القـانـون رقم ١٤ لسنـة ١٩٧٢) إلى أربعة وعشرين في حالة مصر، أما في المغـرب، فتتفاوت عضـويته بحسب حجم النقابة (القانون ١٩ لسنـة ١٩٧٩)، هذه الهيئة التي هي القيادة المـركزيـة لنقابـة المحامـين،

---

(٣١) جمعية نقابات المحامين بالمغرب، المؤتمر الثامن عشر لنقابات المحامين بالمغرب: تقارير وتوصيات، «تقرير الشؤون المهنية».

يـترأسها نقيب المحـامين، ويفـوضها المؤتمـر العام سلطتـه أثنـاء الفـترات التي تتخلل دورات انعقـاده القصيرة عـادة، والتي لا تستغرق في أغلب الحـالات عدة أيـام أو حتى يوماً واحداً. والمجلس أو على وجه التحديد، النقيب، هـو الذي يتحـدث باسم المحـامين، ويؤدي مهـام القيادة، فيبادر بطرح المواقف، ويتوقع من جماهير المحامين الذين يثقون به أن يتبعوا ما يرى. وتنتخب المجالس لفترة ثلاث سنوات في المغرب وسوريا، وأربع سنوات في مصر.

وأخيـراً، يجب ذكر مـلاحظتـين تتعلقان بـأهمية التمييـز بين النقـابـة الـواحـدة والنمط التعددي. فقد توافق الثاني، في حالتين هما المغرب ولبنان مع نـظام سياسي تعـددي، أو على وجه التحديد مع تعدد الأحزاب، بينما ساد النمط الأول، عـادة، في بلدان التنظيم السيـاسي أو الحزب الواحد. ومع ذلك، فهذا التوافق هو مجرد تعبير عن اتجاهات عـامة، ذلـك أن نمط النقابة الواحدة قـد استمر في مصر خـلال ثلاث فـترات من تطورهـا السياسي، المـرحلة شبه الليـبرالية (١٩٢٣ ـ ١٩٥٣) ومـرحلة التنظيم الـواحد (١٩٥٣ ـ ١٩٧٦) ثـم تجـربة التعـدد الحزبي الثانية (١٩٧٦). كذلك استمر نمط التعددية النقابية في سوريـا طوال الفـترة (١٩٤٩ ـ ١٩٧٢) التي شهدت عدة أنـظمة عسكـرية، ونـظام الحزب الـواحد (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، ثم تجـربة حكـومة الجبهـة القوميـة (١٩٦٦ ـ ١٩٧٢). ومع ذلـك، فـإذا كـان من الممكن لنمط النقابة الواحدة أن يستمر في ظل أنظمة سيـاسية متبـاينة، فـإنه من الصعب تصـور التعدديـة النقابية خارج نظام يقـوم على تعـدد الأحزاب. فهـذا النمط لا يلائم نخبـة حاكمـة لا تقبل التعددية في أحد قطاعات الحياة الاجتماعية، النشـاط الحزبي، ومن ثم لا يمكن لهـا أن تسمح بـه في قطاع آخـر، النشاط النقـابي، وإذا ما سمحت بـه في مجال دون آخـر، فإن مثـل هـذا التناقض قد يخلق ضغوطاً من شأنها أن تصحح هذا التنافر بين المجالين، بطريقة أو بأخرى.

سادساً: أنشطة نقابات المحامين

حاولت نقابـات المحامـين موضـع الدراسـة، بل ومعـظم نقابـات المحامـين في الوطن العربي، أن تتبع خطين متوازيـين في العمل العـام، فمن ناحيـة أولى، اتبعث هذه النقـابات مسلك جماعات المصالح المهنية التي تشغلها قضايا معينة تمس أحوال المهنة، ومن ناحية ثانية، تصورت هذه النقابات دورها على أنها طليعة النخبة المتعلمة في بلادها، ومن ثم يتعين عليهـا بحكم مستوى التعليم المرتفـع لأعضائهـا أن تتحمل مسؤوليـات وطنية خـاصة، فـالمحامـون باعتبارهم من أكثر المواطنين وعياً، مطالبون بالاهتمام بمصائر أوطانهم، خصوصـاً استقلالهـا، والحقـوق الأسـاسيـة لأبناء بـلادهم، نظراً لأن تعليمهم ومهـاراتهم تؤهلهم أكثر من أي قسم آخر في النخبة المتعلمة لأن يحيطوا بهذه القضايا وأن يناضلوا من أجل حمايتها. وتظهـر الأمثلة الواردة في هذا الجزء من الدراسـة، أن نقابـات المحامـين في البلدان الثلاثـة سعت في حدود امكاناتها، أن تنفذ المهمة الأولى المتعلقة بحماية المصـالح المهنيـة لأعضائهـا، أما في مـا يتعلق بالمهمة الثانية، فإن حماسة نقابات المحامين في أدائها، وضـع المحامـين في موقـع الصدارة من بين القوى السيـاسية في بـلادهم، وقد دفعـوا ثمن قيامهم بهـذا الدور، إذ تعـرض استقلال

نقاباتهم للانتهاك، بل وعانت قياداتهم من الاضطهاد نتيجة لذلك.

وقد بلغ الدور البارز لنقابات المحامين في الحياة السياسية لبلدانها قمته في مصر، خصوصاً خلال العقدين الثاني والثالث وكذلك الثامن من هذا القرن، وكان الحال كذلك في سوريا، ولكن بقدر أدنى بكثير خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال وحتى عام ١٩٦٣، ثم ازداد دورها في السبعينات. وأخيراً، فعلى الرغم من النشاط السياسي لنقابات المحامين المغاربة، إلاّ أنها لم تصل إلى درجة الأهمية نفسها التي بلغتها نقابات المحامين في المشرق العربي في الحياة السياسية لبلادها.

ولا بد من التأكيد في مقدمة هذا الجزء من الفصل، على أنه لا يستهدف تتبع دور المحامين في الحياة السياسية بقدر ما يقتصر على تحليل الدور الذي قامت به منظماتهم المهنية. فالمحامون باعتبارهم أكبر أقسام النخبة المتعلمة الحديثة في البلدان العربية، كانوا مؤهلين بالتالي للقيام بأدوار متعددة، إذ تولوا وزارات كثيرة وأحياناً اقتصرت عضوية بعض الحكومات عليهم، كما أسسوا الأحزاب السياسية، وكان وجودهم ملحوظاً في المجالس النيابية لبلدانهم، حتى وإن لم يشكلوا الأغلبية فيها، كما كانت نسبة كبيرة من القيادات الادارية في البلدان الثلاثة من حملة الشهادات القانونية، وخصوصاً خلال النصف الأول من القرن العشرين في مصر وحتى الستينات في سوريا. ومع ذلك فإن المحامين لم يقوموا بهذه الأدوار بناء على تعليمات من منظماتهم المهنية، ولكنهم كانوا مؤهلين لتبوؤ هذه المكانة بحكم الظروف الخاصة التي أبرزت الحاجة إلى مهاراتهم والتي سبق ذكرها، وسوف تتبع الصفحات التالية معالم الأدوار التي قامت بها نقابات المحامين في حد ذاتها.

١ ـ رعاية المصالح المهنية

قامت نقابات المحامين في البلدان الثلاثة بأنشطة متنوعة لتقديم خدمات كثيرة لأعضائها، إذ نشرت مجلات لا تقتصر فقط على التعبير عن آرائهم بالنسبة للمسائل التي تهمهم كمواطنين، ولكن لتوفر لهم على نحو خاص المعلومات الضرورية لأداء وظائفهم المهنية مثل، نصوص القوانين واللوائح وأحكام الهيئات القضائية، وتعليقات متنوعة على تنظيم العدالة. وهكذا أصدرت نقابة المحامين المصرية مجلة «المحاماة» منذ عام ١٩٢٠، وأصدرت نقابة المحامين بدمشق مجلة «نقابة المحامين» منذ عام ١٩٣٥، التي سُميت في ما بعد باسم «المحامون» وصارت تصدر منذ عام ١٩٦٤ عن كل نقابات المحامين السورية[٣٢]. كما أصدرت جمعية نقابات المحامين في المغرب مجلة «المحاماة» وذلك إضافة إلى المجلات التي تصدرها النقابات المحلية، مثل «المعيار» في فاس، ومجلة «المحاكم المغربية» في الدار البيضاء، ومجلة «المحامي» في مراكش[٣٣]. كذلك أنشأت نقابات المحامين صناديق للمعاشات ولجاناً

(٣٢) بورويس، المصدر نفسه، ج ١ و٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٥ ـ ٢٢٠.

تـأديبية، ودافعت عن المحـامين عنـدما دخلوا في نـزاع مع سلطات الـدولة، وكـانت نقـابـة المحامين السورية توفر لأعضـائها خـدمات أخـرى، مثل الجمعيـات التعاونيـة الاستهلاكيـة. وباعت نقابة المحامين المصرية السيارات لأعضائها بأثمان مخفضة، ونظمت لهم رحلات للحج إلى الأماكن المقدسة في السعودية، وأخيراً كان من دلائل الاهتـمام بهذه المسـائل في المغـرب، تكوين جمعية نقابات المحامين فيهـا، للجنة خـاصة بـالأمور المهنيـة، درست في المؤتمر الثـامن عشر لهذه النقابات تقريراً حول هذه القضايا، قدمته نقابة المحامين بفاس[٣٤].

ومن المـلاحظ أن حكومـات البلدان الثلاثـة شجعت انشغال نقـابات المحـامـين بهـذه المسائل المهنيـة فقط، بل إن الحكـومة المصريـة ذهبت إلى حد اتهـام المجلس المنتخب لنقابـة المحـامين المصريـة في سنة ١٩٨١، بـإهمال مصـالح الأعضـاء نتيجة «انغـماسـه» في الأنشـطة السياسية[٣٥]. كذلك فإن المؤتمر الأول لنقابة المحامين في سوريا الذي عقد بعد حل مجـالسها المنتخبة، وتعيين مجـالس جديـدة عام ١٩٨٠ قـد انشغل أسـاساً بمسـألتين، أولاهمـا: اعلان التـأييد الكـامل لسيـاسات رئيس الـدولة في كـل المجالات، والخـدمات الاجتـماعية المقـدمة للأعضاء[٣٦].

٢ ـ المشاركة السياسية

كانت نقابات المحامين منذ نشأتها تقـريباً مشـاركاً نشـطاً في الحياة السيـاسية في البلدان الثلاثة، فكـانت تصدر البيـانات، وتتصـل بكبار المسؤولـين الحكوميـين، وتعقد المؤتمـرات، وتنـظم المحاضرات والنـدوات بل ودعت أعضـاءهـا لـلاضراب دفـاعـاً عن بعض القضـايـا الوطنية.

وقد تفاوتت القدرة على الاشتراك في هذه الأعمال من بلد إلى آخر، وداخل البلد نفسه من فـترة إلى أخرى. وعنـدما كـانت البلدان الثلاثـة تحت الاحتلال الأجنبي، تمتعت نقـابـة المحامين المصرية بأوسع درجة من الاستقلال النسبي، إذ تولى أبناء البلاد المسؤولية عن ادارة الشؤون الداخلية، وخصوصاً منذ عام ١٩٢٢. واقتصرت أنشطة نقابات المحامين في كل من سـوريا ومصر خـلال فترة التنـظيم السياسي، الحـزب الواحـد، على مـا يسمح بـه الحزب أو التنظيم المسيطر. ومع ذلك تمكنت نقابات المحامين في البلدين من اتخاذ مواقف لا تؤيـد فيها ذلك الحزب أو التنظيم. ولكن من الواضح أن وسائلها في العمل قـد زادت وتنوعت في ظـل تجارب التعدد الحزبي.

وليس من الضروري في هذا السياق عرض كل القضايا التي اتخذت نقابـات المحامـين في البلدان الثـلاثـة مـواقف بشـأنها، فهنـاك مؤلفـات أخـرى تُعنى بـالبحث التفصيـلي لهـذه

(٣٤) جمعية نقابات المحامين بالمغرب، المصدر نفسه.
(٣٥) الأهرام، ١٩٨١/٧/٢٤، ص ١.
(٣٦) مجلة المحامون (آذار/مارس ١٩٨١).

المسائل[٣٧]، وإنما سيقتصر هذا الجزء على ذكر مواقف المواجهة، لأنها تفيد في تحليل الاتجاهات التي تبنتها السلطات العامة إزاء نقابات المحامين.

أ ـ مصر

ففي ما يتعلق بنقابة المحامين المصرية، افتتح اشتراكها في الحركة الوطنية المصرية ببداية مدوية، عندما دعت المحامين إلى الاضراب في ١١ آذار/مارس عام ١٩١٩، وتوافق هذا الاضراب مع أعمال جماعية مماثلة قام بها الطلبة للاحتجاج على إلقاء السلطات البريطانية القبض على الزعماء المصريين الذين طلبوا التوجه إلى مؤتمر الصلح بفرساي لعرض دعوى استقلال البلاد، وشمل القادة الذين قبض عليهم كلاً من سعد زغلول الذي شجع على إنشاء نقابة المحامين عندما كان ناظراً للحقانية عام ١٩١١، وعبدالعزيز فهمي الذي كان نقيب المحامين في ذلك الوقت. وقد انضمت قوى اجتماعية أخرى عديدة بطول البلاد وعرضها إلى حركة الاحتجاج، التي استمرت حتى أفرج عن الزعماء المقبوض عليهم في نيسان/ابريل وسمح لهم بالتوجه إلى فرنسا. وكانت هذه الأحداث هي بداية ثورة ١٩١٩ الوطنية في مصر. وقد تكرر مثل هذا العمل الجماعي في صورة إضراب تأييداً لمطلب الاستقلال في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩ و١٩٢١ و١٩٢٢. ولاحظ رونالد ريد أن ستة من نقباء المحامين الممارسين أو المقبلين، قد سجنوا خلال الفترة من ١٩١٦ حتى عام ١٩٢٣ بسبب أنشطتهم الوطنية. ونظم إضراب آخر معادٍ للبريطانيين عام ١٩٤٦ للاحتجاج ضد مشروع المعاهدة المصرية ـ البريطانية الذي كان المحامون يخشون عدم ضمانه لاستقلال البلاد التام. وكان من بين أسباب هذا الأضراب الذي استمر يومين، إلقاء الحكومة القبض على بعض المحامين[٣٨].

كما كان من بين أهداف أعمال المحامين الجماعية إعلان معارضتهم لحكومة أقلية، لم تكتفِ بإلغاء الدستور واحلاله بدستور آخر ذي طبيعة أوتوقراطية، ولكنها طردت أيضاً أنصار الوفد من نقابة المحامين، وذلك بالتدخل على نحو فاضح في شؤونها، إن حزب الوفد، الذي كان بلا شك الحزب الوحيد في البلاد طوال العقد الأول من القرن العشرين الذي يحظى بتأييد جماهيري عارم، وكان يتمتع كذلك بولاء معظم المحامين. وقد لاحظ رونالد ريد أنه على حين لم يمارس حزب الوفد السلطة الحكومية لأكثر من ثماني سنوات خلال الفترة ١٩١٩ ـ ١٩٥٢، فإنه فقد سيطرته على نقابة المحامين لمدة أربع سنوات فقط أثناء الفترة نفسها. وكان سبب هذا التراجع الاجراءات المشكوك في صحتها التي اتّبعها أعضاء حكومة الأقلية من ناحية، والانقسام في صفوف الوفديين من ناحية أخرى[٣٩].

وكانت حكومات الأقلية التي تخلف حكومة الوفد تسعى إلى حرمانه من مكانته في نقابة

---

(٣٧) Reid, *Lawyers and Politics in the Arab World,* and
السيد، المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ - ١٩٨١.

(٣٨) Reid, Ibid., pp. 141, and 163.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

المحامين، وأدّى ذلك إلى دخول النقابة في مواجهة مع حكومات الأقلية أربع مرات. إذ تنازعت النقابة مع حكومة محمد محمود، مرتين في الفترة من ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ وعام ١٩٣٧، ومع حكومة اسماعيل صدقي عامي ١٩٣٣ و١٩٤٦. وقد أدّت هذه المواجهة إلى اعلان النقابة الاضراب عامي ١٩٢٩ و١٩٤٦. ولم تكن مثل هذه المواجهات صراعاً على السلطة بين حزب الوفد والحكومات التي تساندها أحزاب الأقلية الحاكمة وأحزاب صغيرة أخرى، ولكنها انطوت أيضاً على قضايا تتعلق بالدفاع عن المحامين المضطهدين أو الاحتجاج ضد مشروع معاهدة مقترحة مع بريطانيا(٤٠).

وكان آخر هذه المواجهات هو الاضراب الذي هددت به النقابة أثناء أزمة آذار/مارس عام ١٩٥٤، عندما طالبت الجمعية العمومية النقابة بالانتخابات البرلمانية، واطلاق سراح المسجونين السياسيين، وإنهاء الحكم العسكري على الفور. وكانت أغلبية مجلس النقابة في ذلك الوقت، من أعضاء حزب الوفد. وقد ترتب على هذا النزاع بين مجلس النقابة وجناح عبدالناصر في مجلس قيادة الثورة الذي خرج منتصراً من أزمة آذار/مارس، أن حلّ مجلس النقابة المنتخب وعيّن مكانه مجلساً آخر ضم أعضاء مجالس النقابة السابقين من المستقلين أو أحزاب الأقلية. وعادت الأمور في النقابة إلى أحوالها القانونية عام ١٩٥٨، بعد صدور قانون جديد للمحاماة وتنظيم انتخابات النقابة في ذلك العام. وقد جاهدت النقابة طوال الأعوام الثمانية عشر التالية لتجنب إثارة غضب الرئيسين الراحلين جمال عبدالناصر وأنور السادات، فقصرت مشاركتها في الأمور العامة على قنوات التنظيم الواحد أو من خلال مجلتها. ومع ذلك فحتى أثناء تلك الفترة، لم تتحول النقابة إلى التأييد غير المتحفظ للجماعة الحاكمة. إذ كانت النقابة تنتهز أي فرصة تسنح للتعبير الحر عن الرأي، فيتحدث أعضاء مجلسها مُعربين عن نزعتهم الليبرالية. فقد دعا المرحوم مصطفى البرادعي نقيب المحامين الأسبق إلى السماح بوجود حزب معارضة في مؤتمر قوى الشعب العاملة عام ١٩٦٢. وعبّر عن الرأي نفسه في ما بعد في مناسبات عديدة، في مؤتمر النقابة المنعقد في ١٥ أيار/مايو عام ١٩٧٢، وفي المناقشات التي عقدتها لجنة العمل السياسي التي عهد اليها باقتراح تعديلات في النظام السياسي المصري عام ١٩٧٦(٤١). وبالمثل، تحملت النقابة المخاطرة، بترديد المطالب التي كانت ترفعها قوى اجتماعية أخرى تعترض على بعض جوانب سياسات الحكومة القائمة. فقد أيد مجلس النقابة مثلاً، دعوة الطلبة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ إلى اتباع سياسة أكثر حزماً للتخلص من الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، وساند مطالب العمال وفقراء المدن بتغيير السياسة الاقتصادية للحكومة في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٧.

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٣٩ ـ ١٤٣ و١٥٩ ـ ١٦٤، و
Farhat J. Ziadeh, *Lawyers, the Rule of Law and Liberalism in Modern Egypt* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1968).

(٤١) السيد، المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ - ١٩٨١، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

ومن الملاحظ أن تأييد مجلس النقابة لهذه الآراء الناقدة قد أصبح أكثر تكراراً في السبعينات. صحيح أن بعضها قد اتُّخذ حتى عام ١٩٧٦ ضمن إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، الذي كان كل أعضاء المجلس بالضرورة من أصحاب العضوية فيه بحكم القانون، إلّا أن الموقف قد تغيّر كيفياً منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٦، فلم تعد النقابة مضطرة إلى قصر نقدها على الحدود التي ترسمها ايديولوجية التنظيم السياسي الواحد فقط، الذي حلّ عملياً مع السماح بالعودة إلى صورة محدودة من التعدد الحزبي في ذلك الشهر، ولكن حرية الحركة المتزايدة المتاحة للنقابة جعلتها تعبّر عن المعارضة لجوهر سياسات حكومة السادات في المجالات الداخلية والخارجية.

وهكذا، ظهرت هذه المعارضة بصورة متزايدة منذ ذلك الحين من خلال قنوات عديدة: اجتماعات عامة حاشدة في مقر النقابة وسط مدينة القاهرة المزدحم دائماً بالمارة والسيارات، بيانات إلى الصحف، مقابلات منشورة في صحف المعارضة، وكذلك من خلال مطبوعات النقابة ذاتها الدورية وغير الدورية، وبالاتصال مع المسؤولين في مصر، وبتبني المواقف المستقلة نفسها في المحافل العربية. وأصبح الاعراب عن هذه المواقف الناقدة قوياً بعد اعادة انتخاب أحمد الخواجة نقيباً للمحامين عام ١٩٧٩. وكان موضوع هذه المعارضة هو القوانين التي تمسّ حريات المواطنين الأساسية، وانتهاك استقلال الهيئات القضائية أو التهديد بالغاء نقابة الصحافيين. كذلك عبأت النقابة الرأي العام ضد مشروع الاستغلال التجاري لهضبة الأهرام. ومع ذلك فإن الذي أثار سخط الرئيس الراحل أنور السادات على النقابة، كان معارضة أعضاء مجلس النقابة للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، واعلان مقاومتهم لتطبيع العلاقات مع اسرائيل. وهكذا تصاعدت المواجهة لمدة عامين ونصف العام (كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ـ تموز/يوليو ١٩٨١) بين الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم من ناحية، ونقابة المحامين من ناحية أخرى. وبلغت هذه المواجهة أقصى درجات التوتر في تموز/يوليو ١٩٨١، عندما وقّع الرئيس السادات قانوناً بحل مجلس النقابة المنتخب، وتعيين مجلس آخر محله، على الرغم من الاحتجاج الواسع في صفوف المحامين. كما ألقي القبض في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ على خمسة أعضاء على الأقل من المجلس المنتخب، إضافة إلى المرحوم عبدالعزيز الشوربجي النقيب الأسبق للمحامين، الذي كان قد تجاوز السبعين من عمره، وذلك ضمن الاجراءات الشهيرة في ذلك اليوم.

ومع ذلك، فإن المجلس المنتخب لم يعترف بصحة هذه التدابير، وشنّ حملة قضائية على الحكومة، وكسب المعركة في النهاية، عندما قررت المحكمة الدستورية العليا في تموز/يوليو ١٩٨٣ أن هذه الاجراءات شكّلت انتهاكاً للدستور. وهكذا عاد المجلس المنتخب إلى ممارسة مهامه. وشارك بعد ذلك في وضع قانون جديد للمحاماة عام ١٩٨٤. ونظمت انتخابات النقابة وفقاً للقانون الجديد في أيار/مايو ١٩٨٥، وفاز في هذه الانتخابات، بأغلبية ساحقة، أعضاء المجلس السابقين الذين عارضوا سياسات السادات وعلى رأسهم أحمد الخواجة. وادعت صحيفة الوفد أن أربعة عشر عضواً من أعضاء المجلس الأربعة والعشرين

على الأقل هم وفديون. وانتمى الآخرون إلى الاتجاهات الناصرية والماركسية والاسلامية.

إلّا أن الموقف الذي يواجهه مجلس النقابة، بعد إعادة انتخابه، يختلف عن الموقف الذي كانت تعرفه البلاد خلال السنوات الأخيرة في حكم الرئيس السادات. فالأحزاب السياسية تتمتع بحرية أوسع في الحركة، والتعبير عن الآراء المخالفة لسياسات الحكومة لا يتضمن في الوقت الحاضر مخاطرة كبيرة. وهكذا، فعلى الرغم من أن نقابة المحامين واصلت اهتمامها بقضايا السياسة القومية، إلّا أنها لم تعد تحتل موقع الصدارة بين القوى السياسية، فقد قفزت إلى هذا الموقع الأحزاب السياسية.

ب ـ سوريا

ويكشف تاريخ نقابات المحامين السورية عن تطورات مشابهة لما جرى لزميلتها في مصر، وذلك مع فارق واحد، وهو أن سلطات الاحتلال الفرنسية تمكنت خلال فترة الانتداب من التدخل في شؤون مجالس النقابات، فقد كانت موافقة وزارة العدل ضرورية لصحة الترشيح لأي من المناصب المنتخبة في مجالس النقابات، كما كان من حق سلطات الانتداب تعيين ثلاثة أعضاء في مجلس نقابة دمشق. إضافة إلى ذلك، فليس من السهل العثور على ما يشبه التأييد الكاسح من جانب المحامين لحزب معين يجسد الحركة الوطنية كما كان الحال في مصر، وإن كان القادة البارزون في نقابتي دمشق وحلب من المنتمين إلى حزبي الشعب والكتلة الوطنية.

ورغم هذه الفوارق، فإن اشتراك المحامين في النضال الوطني كان من المعالم الأولى لأنشطة نقابات المحامين في سوريا. لقد دعت نقابة المحامين في دمشق تحت رئاسة فارس الخوري إلى الاضراب عام ١٩٢٤، للاحتجاج على انشاء نظام المحاكم المختلطة للأجانب في سوريا، ثم شارك فارس الخوري عام ١٩٢٥ في الثورة ضد الوجود الفرنسي، وكان من نتائج ذلك القاء القبض عليه، وخلفه في منصب نقيب محامي دمشق، محمد سعيد المحاسيني الذي تمتع بثقة سلطات الانتداب. . . وقد استمر في منصبه سبع دورات متتالية.

وتوجد كذلك سمات مشتركة بين أنشطة المحامين في كل من سوريا ومصر في الفترة التي أعقبت استقلال البلدين، وإن كانت نقابات المحامين السورية قد أظهرت اهتماماً أكبر بالقضايا العربية القومية. ومع ذلك فقد كانت هذه النقابات في طليعة القوى المناهضة للحكم العسكري في البلدين. بل تصادف أن عام ١٩٥٤ في البلدين كان العام الذي شهد مقاومة المحامين لحكومات عسكرية. ففي كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٤ عقد ذاكر القاسمي نقيب محامي دمشق مؤتمراً صحافياً، حثّ فيه كلّاً من المحامين والصحافيين على العمل معاً ضد نظام الحكم العسكري الذي رأسه أديب الشيشكلي، والذي كانت حكومته قد اعتقلت من قبل كثيراً من المحامين وقادة نقاباتهم البارزين من كل الاتجاهات. وأجبرت هذه الحكومة نقيب محامي حلب على الاستقالة. وقد لبّى محامو دمشق دعوة نقيبهم، واشتركوا مع الطلبة

والعمال في أعمال احتجاج واسعة أدّت في النهاية إلى خروج الشيشكلي في شباط/فبراير عام ١٩٥٤. وقد اشترك المحامون المصريون بعد ذلك بشهر في أعمال احتجاج مماثلة، وإن كانت أقلّ حدة بكثير، وأقلّ نجاحاً ضد استمرار الحكم العسكري في مصر.

وظهر اهتمام المحامين السوريين بالقضايا القومية العربية بوضوح عام ١٩٤٨، عندما نظموا اضراباً للاحتجاج ضد حكومة جميل مردم، التي اعتبروها مسؤولة عن هزيمة سوريا في الجولة الأولى من الحروب العربية ـ الاسرائيلية.

وكما كان الحال في مصر، كذلك كان في سوريا، فقد تميزت الفترة الممتدة من منتصف الخمسينات إلى أواخر السبعينات بخمود الأنشطة السياسية لنقابة المحامين، على الرغم من أن المحامين السوريين، وقادتهم، ظلوا عنصراً مهماً في الحياة السياسية الوطنية. ومع ذلك تشابهت خلفية الحياة السياسية في البلدين، إذ حُظرت الأحزاب السياسية في سوريا أثناء فترة الوحدة مع مصر في ظل الجمهورية العربية المتحدة، وساد البلدين هيكل التنظيم السياسي الواحد ـ الاتحاد القومي في ذلك الوقت ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ـ ثم جاء حزب البعث إلى السلطة بعد عامين من انفصال سوريا عام ١٩٦٣، وفُرض على سوريا نظام كان أقرب في الواقع إلى حكم الحزب الواحد، وإن وجدت أحزاب أخرى «قومية» و«تقدمية»، إلى جانب الحزب «القائد» في إطار جبهة قومية، ومع ذلك كان دور هذه الأحزاب بلا فاعلية تقريباً. إضافة إلى ذلك، كانت هذه الفترة مرحلة اعادة تنظيم للنقابات السورية التي توحدت في إطار نقابة واحدة، بموجب قانون صدر عام ١٩٧٢. ومع ذلك قفزت نقابة المحامين من جديد الى مقدمة المسرح السياسي في أواخر السبعينات.

وتظهر قراءة أعداد مجلة «المحامون» في الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ فكرة عن الهوّة التي فصلت بين النقابة والنظام، وكيف حاول المحامون الخروج من هذه الهوة. فتوجد في العددين ٢ و٣ لسنة ١٩٧٩ مقالات حول موضوعات متفرقة، تتناول واحدة منها سلطة الرئيس في التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة، ويذهب كاتب المقال إلى أن الرئيس في هذا المجال له سلطة مطلقة. وتناقش مقالة أخرى أحكام التوقيف أو القبض التي تصدر غيابياً، ودعت إلى سقوط مثل هذه الأحكام بعد فترة من الزمن[٤٢]. وجاء في قسم الأنباء، رفض النقابة إعفاء ضباط قوى الأمن الداخلي من شرط التمرين عند تقديمهم طلب تسجيلهم كمحامين[٤٣].

وجاء في اصدار آخر للمجلة[٤٤] وقائع ندوة حول الحقوق والحريات الأساسية في الوطن العربي، التي عقدت في بغداد في آب/أغسطس عام ١٩٧٩، وساهم فيها بعض المحامين السوريين.

---

(٤٢) مجلة المحامون، العددان ٢ ـ ٣ (١٩٧٩)، ص ٣٩ ـ ٧٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٤٤) المحامون، الأعداد ٦ ـ ٨ (١٩٧٩).

وبعد نشر أربعة أعداد أخرى، توقفت مجلة «المحامون» عن الصدور لفترة عشرة أشهر عام ١٩٨٠، وعندما أعادت «المحامون» صدورها، تغير المشرفون عليها، وأعرب رئيس التحرير الجديد عن أسفه لانقطاعها، ووعد بانتظام الصدور. وشمل المجلد الجديد أسماء المحامين الذين عُينوا لإدارة شؤون مجلس النقابة المركزي في دمشق، وكذلك المجالس الفرعية في المدن السورية الأخرى. وجاء في المجلد نفسه، بيان يستنكر رفض اتحاد المحامين العرب السماح لأعضاء مجلس النقابة الجديد بتمثيل سوريا في مكتبه الدائم، والاشتراك في مؤتمر المحامين العرب الرابع عشر، الذي عُقد في الرباط في حزيران/يونيو عام ١٩٨٠، وذهب هذا البيان إلى أن حل المجالس وتعيين مجالس جديدة هو مسألة داخلية صرفة في سوريا[٤٥].

وكذلك نشر المجلد نفسه وقائع مؤتمر لنقابات المحامين السورية ولم يناقش قضايا أساسية، وإنما كرس المؤتمر جلّ وقته لمناقشة الشؤون المالية لفروع النقابة المختلفة، وقرر زيادة بعض المزايا الهامشية التي يتمتع بها المحامون. وأدان هذا المؤتمر أعمال الأخوان المسلمين وأعلن تأييده الكامل لسياسات رئيس الدولة في جميع الميادين[٤٦].

ووافق المؤتمر على تعديلات في قانون المحاماة الصادر عام ١٩٧٢، وحظرت هذه التعديلات، مناقشة أي مسائل في المؤتمر لا تكون مدرجة على جدول أعماله الذي يحدده مجلس النقابة مسبقاً، وأبطلت ترشيح أي محام سوري لأي منصب منتخب في المؤسسات العربية والدولية، ما لم يكن قد حصل على موافقة مجلس النقابة[٤٧].

وأخيراً صدر قانون جديد لم يغير من هيكل النقابة التنظيمي، ولكن اتحاد المحامين العرب، رأى في هذا القانون انتهاكاً لاستقلال النقابة. ونظمت الانتخابات وفقاً للقانون الجديد في كل فروع المنظمة، واحتفظ أغلب الأعضاء المعينين بمناصبهم بعد هذه الانتخابات. إضافة إلى ذلك، نجح كثيرون من هؤلاء الأعضاء في انتخابات مجلس نيابي جديد. وكان من بين هؤلاء المحامين النواب، نقيب المحامين الجديد الذي أصبح رئيساً للجنة التشريعية في المجلس النيابي. وكان من الممكن نظرياً لأعضاء النقابة النواب أن يقترحوا تعديلات على قانون المحاماة إذا شاؤوا، ولكنهم لم يفعلوا ذلك حتى الآن.

ج ـ المغرب

تشير البيانات المتوافرة الى أن أوضاع المشاركة السياسية التي تواجه نقابات المحامين في المغرب، تختلف كثيراً عنها في سوريا، ومع ذلك كان من الممكن لجمعية نقابات المحامين في المغرب أن تكرس مؤتمرها الثامن عشر الذي عقد في فاس في الفترة من ٢٧ ـ ٢٩

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٤٦) المحامون (١٩٨٠)، ص ١ ـ ٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

حزيران/يونيو ١٩٨٥، لمناقشة مسائل حقوق وحريات الانسان والقضايا الوطنية. وقد انقسم المؤتمر إلى لجان اختصت واحدة منها بالشؤون العامة. ولاحظ المؤتمر في قراراته بعض التراجع بالنسبة لضمانات الحريات الشخصية والعامة، وبقاء القوانين التي تنتهك الحريات العامة، وعدم التصديق على بعض الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، واستمرار ممارسة الاعتقال السياسي. وأشار المؤتمر كذلك إلى نقص ضمانات ممارسة حق الدفاع واستقلال القضاء في المحاكمات السياسية، واستمرار حظر صحف معينة، وتعرض صحف أخرى للملاحقة الادارية. وأعرب المؤتمر كذلك عن أسفه لانتهاك حرية التعبير في انتخابات المجالس المحلية، وانتخابات الجمعية الوطنية خلال العامين اللذين سبقا انعقاده، وأكد أن هذه الانتهاكات تلغي مصداقية هذه الانتخابات في نظر المواطنين، وأضافت قرارات المؤتمر، أن الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تضمن حقوق العمل والتعليم والمسكن والرعاية الصحية لقطاعات واسعة من المواطنين، وأن ذلك لا يتفق مع الالتزامات النابعة من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صدّق المغرب عليها.

وأخيراً، وافق المؤتمر على قرار يوصي بإطلاق سراح السيد عبد الرحمن بنعمرو الرئيس السابق لجمعية نقابات المحامين بالمغرب، وكذلك بإطلاق سراح المحامين الآخرين الذين اعتقلوا خلال العامين اللذين سبقا انعقاد المؤتمر[٤٨].

٣ ـ المشاركة في بناء دول جديدة

أظهرت نقابات المحامين في البلدان الثلاثة كذلك، قدرة على المشاركة في بناء الدول الجديدة، وليس فقط على الكفاح من أجل استقلالها، وقد اتبعت النقابات، طرقاً مباشرة وأخرى غير مباشرة للمساهمة في هذه المهمة. ولا شك أن الدراسات التي كانت تنشرها هذه النقابات في البلدان الثلاثة حول الجوانب القانونية في بناء الدولة، هي وسيلة غير مباشرة لذلك. وغطّت هذه الدراسات العلاقات بين سلطات الدولة الثلاث، وجوانب الاصلاح القانوني والقضائي، وتنظيم الحكومة، والمركز القانوني للمؤسسات المملوكة للدولة، وحقوق المواطنين وموضوعات أخرى عديدة.

ومع ذلك أُتيح لأعضاء النقابات أن يساهموا على نحو مباشر في بناء الأمة، إذ كان من بينهم ليس فقط قادة الأحزاب السياسية وأعضاء المجالس النيابية، بل تولى بعضهم أعلى المناصب التنفيذية في الدولة كرؤساء حكومات ووزراء وكبار الموظفين. وقد جمع بعضهم، خصوصاً في مصر، الملكية بين مقعدهم في الوزارة وعضوية مجلس نقابة المحامين.

ففي سوريا على سبيل المثال، تولى ثلاثة من نقباء المحامين في دمشق منصب رئيس

---

(٤٨) جمعية نقابات المحامين بالمغرب، المؤتمر الثامن عشر لنقابات المحامين بالمغرب: تقارير وتوصيات، «القرارات».

الوزراء، وهم بحسب الأسبقية: فارس الخوري وسعيد الغزي ومأمون الكزبري، وكان هناك رئيس وزراء رابع تولى أمانة نقابة المحامين في دمشق وهو صبري العسلي، وفي المغرب جمع اثنان من السياسيين بين قيادة أحزاب سياسية ومناصب الوزارة، وهما المعاطي بوعبيد الذي رأس حزب الاتحاد الدستوري في الثمانينات، ومحمد بوسته الذي رأس حزب الاستقلال. وتولى الأول في بداية الثمانينات منصب رئيس الوزراء، بينما تولى الثاني مناصب وزارية عديدة منذ عام ١٩٧٧، ومن أهمها وزارة الخارجية. أما في مصر، فعلى الرغم من الدور البارز لنقابة المحامين فيها، إلا أن أياً من قياداتها لم يرئس الوزارة، وإن كان بعض أعضاء مجالسها قد تولوا مناصب وزارية، ومن بينهم مثلاً، مكرم عبيد الذي كان في أوائل الأربعينات وكيلاً للنقابة.

ومن الصعب تقويم الأثر الذي تركه هؤلاء المحامون السياسيون على عملية بناء دولهم. إذ لم يجمع بينهم توجه عقائدي واحد، ولا المواقف السياسية ذاتها. ففي سوريا، على سبيل المثال، انتمى فارس الخوري إلى حزب الشعب أو انضم إلى الكتلة الوطنية، بينما قاد صبري العسلي الحزب الوطني. وفي المغرب، تقلب السيد المعاطي بوعبيد بين عدة أحزاب، إذ كان في البداية منتمياً إلى الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وانتقل منه إلى وضع المستقل، ثم ظهر بعد ذلك قائداً لحزب الاتحاد الدستوري الموالي للملك، بينما ظلّ السيد محمد بوسته في حزب الاستقلال الذي تقلبت مواقفه كذلك، من معارضة حكومات الملك إلى المشاركة فيها. بل إن الأكثر صعوبة، هو ايجاد قاسم مشترك بين هؤلاء المحامين من رجال السياسة من حيث التزامهم تجاه قيم عامة تميز مهنة حرة كمهنة المحاماة، مثل النزعة الليبرالية أو العلمانية أو التوجه القومي. فمأمون الكزبري الذي كان نقيباً لمحامي دمشق، أظهر استعداداً للتعاون مع ديكتاتورية أديب الشيشكلي العسكرية عام ١٩٥٤، على الرغم من اشتراك معظم المحامين في مقاومة هذه الحكومة. وكان هو أول رئيس وزراء لسوريا بعد الانقلاب العسكري الذي أخرجها من دولة الوحدة مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة) في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وذلك على الرغم من أن النزعة القومية العربية كانت سمة مهمة العمل السياسي لنقابة محامي دمشق. ولا شك أن كلاً من المعاطي بوعبيد ومحمد بوسته قد تبنيا مواقف مختلفة من الطبيعة الثيوقراطية لحكم الأسرة الشريفية في المغرب في أوائل الثمانينات.

وعلى أي حال، فإن حكم هؤلاء السياسيين لم يترك أي أثر دائم على عملية بناء الدولة في مجتمعاتهم. صحيح ان أياً منهم لم يبق في السلطة وقتاً يكفي لانتاج مثل هذا الأثر، ولكن عصرهم الذهبي ارتبط في كل من مصر وسوريا بالنظام البرلماني، وانتهى معه بقدوم نظم حكم عسكرية ذات توجهات راديكالية (١٩٥٢ - ١٩٦٣ بالترتيب). وليس من الضروري أن نخمن الأثر المحتمل لحكم المحامين لو كان قد استمر، فمن الواضح أن مقدار التأييد الذي كان يتمتع به هذا الحكم كان يتضاءل بين القطاعات الواسعة من المواطنين وبين أقسام مهمة من الأنتلجنسيا.

وقد لا يكون صحيحاً أن ننسب اخفاق النظام البرلماني في البلدين إلى رجال السياسة من المحامين الذين قادوه، فلم يكونوا هم القوة الاجتماعية الكامنة وراءه. ومع ذلك فقد ارتبطوا بهذه القوة الاجتماعية التي تمثلت في كبار الملّاك والبرجوازية التجارية. ولذلك، فعلى الرغم من النيات الطيبة لدى أغلبية المحامين، إلّا أنه كان من الصعب على قادتهم أن يقطعوا الصلة بهذه الطبقات المسيطرة، واضطروا إلى التواري عن مقدمة المسرح السياسي عندما أزيحت هذه الطبقات.

٤ ـ نقابات المحامين كإحدى قوى التحول السياسي

وعلى الرغم من أن حكومات المحامين لم تترك أثراً باقياً في الحياة السياسية لبلدانها، إلّا أن نقابات المحامين ظلّت مع ذلك إحدى قوى التحول السياسي فيها. فقد اشتركت نقابات المحامين في مصر وسوريا في مناسبات عديدة مع قوى المعارضة السياسية في مقاومة حكومات متسلطة. وانتهى هذا الصراع على نحو موفق من وجهة نظر نقابات المحامين السورية في نيسان/ابريل عام ١٩٥٤ عندما انهار حكم أديب الشيشكلي، ومن وجهة نظر نقابة المحامين المصرية عام ١٩٨٣ عندما قررت المحكمة الدستورية العليا بطلان قرارات الرئيس السادات في تموز/يوليو ١٩٨١، بحل المجلس المنتخب لنقابات المحامين، وجاء هذا الحكم في الواقع بعد عامين من اغتيال الرئيس السادات في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣. كذلك تعتبر نقابات المحامين المغربية إحدى القوى التي تناضل من أجل توسيع نطاق الديمقراطية في المغرب.

صحيح أن المحامين يشكلون قسماً من النخبة الحاكمة في بعض البلدان العربية، إلّا أنهم ليسوا بمنعزلين عن قطاعات المواطنين الواسعة. وتمكنت نقابات المحامين من خلال صلاتها المباشرة بالجماهير وارتباطها بأحزاب سياسية، من توليد مقاومة تكفي لقلب حكومات متسلطة أو دفعها إلى اتباع تدابير أشد قمعاً تساعد في ابعاد أقسام أكبر من الطبقة المتوسطة عن تأييدها، فتساهم على هذا النحو في اضعافها. وقد ضربت نقابة المحامين في السودان مثلاً على ذلك، بدخولها في مواجهة مع نظام الحكم العسكري الذي رأسه جعفر النميري، وذلك منذ عام ١٩٨٠، كما شاركت مع النقابات المهنية الأخرى في التعبير عن مشاعر السخط بين المواطنين، وتوّج ذلك بسقوط نظام النميري في نيسان/ابريل عام ١٩٨٥. وقد كوّنت هذه النقابات المهنية جبهة قومية حكمت البلاد مع العسكريين، ومهدت لتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة في نيسان/ابريل عام ١٩٨٦[٤٩].

إضافة إلى هذا الدور المباشر، يمكن لنقابات المحامين أن تؤثر على عملية التحول السياسي بطريقة غير مباشرة. فنضال نقابات المحامين في البلدان الثلاثة، ألقى جذور نزعة

---

(٤٩) النشرة الداخلية (اتحاد المحامين العرب)، (نيسان/ابريل ـ أيار/مايو ١٩٨٥).

ليبرالية اشتد عودها بين أفراد الانتلجنسيا فيها على نحو قد يمكن لأي حكومة في هذه البلدان أن تتجاهله، وقد كان الانفراج السياسي الذي بدأ في المغرب وفي مصر (على نحو غير مستقر) منذ منتصف السبعينات، هو علامة على ادراك كل من الملك الحسن الثاني والرئيس الراحل أنور السادات وجود مثل هذه النزعة، وتأثيرها الواسع، ومحاولة كل منهما اكتساب الشرعية بالتبني الرسمي لبعض الدعاوى المستندة إلى هذه النزعة الليبرالية[٥٠].

وأخيراً، ساعدت هذه المواجهات على تحديد قواعد علاقة سياسية جديدة تقوم على احترام الحكومات لاستقلال النقابات المهنية، وحقها في التعبير عن آراء مخالفة لما يراه الحكام. صحيح ان كلاً من الرئيس أنور السادات والملك الحسن الثاني قد توقعا أن ترد النقابات على سماحهما لها بحرية أوسع في العمل، بأن تمتنع عن أي نقد جذري لسياستهما. وعندما خرجت بعض الجماعات والقوى السياسية على قواعد حسن السير والسلوك التي حددها، انتقما منها بأن قيدا من نطاق الحرية المحدود الذي كان قد تُرك لها من قبل. وقد واصلت نقابة المحامين المصرية كفاحها من أجل تغيير هذه التدابير المقيدة، وقبلت حكومة الرئيس حسني مبارك قراراً للمحكمة الدستورية العليا، واحترمت استقلال نقابة المحامين بإدارة شؤونها. وعلى الرغم من أن أغلبية أعضاء المجلس في الوقت الحاضر تتعاطف مع أحزاب وقوى المعارضة، فإن الحكومة لم تعد تتدخل في الشؤون الداخلية للنقابة، بل وحدث أن لبّت بعض مطالبها. والأهم من ذلك، ان هذا التحول الى تنظيم تعددي للعلاقات بين الحكومة والتنظيم المهني الرسمي للمحامين لم تقتصر ثماره على المحامين فقط، وإنما ساهم في خلق مناخ جديد في العلاقة بين الحكومة والنقابات المهنية عموماً، وخصوصاً نقابات الصحافيين والأطباء والمهندسين ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات، حيث لا يملك أنصار الحكومة، دائماً، ثقلاً مؤثراً في مجالسها المنتخبة. وهكذا، ساهمت نقابة المحامين المصرية على هذا النحو أيضاً في التحول السياسي في البلاد.

سابعاً: السياسات العامة تجاه نقابات المحامين

لم يكن بوسع حكومات البلدان الثلاثة أن تتجاهل الدور السياسي البارز لنقابات المحامين، ولم تقبل نتيجة لذلك، في أغلب الأحوال أن تتركها لحالها. وهكذا تعدد تدخلها في شؤونها، وأثبتت سياسات عديدة لتحقيق ذلك. وقد توقفت هذه السياسات على طبيعة النظام السياسي، وتركيبة القوى السياسية داخل نقابات المحامين، ودرجة تقبل الحكومات للتعايش مع الاتجاهات السياسية التي تكون لها اليد العليا في وقت من الأوقات داخل هذه النقابات. وقد تراوحت السياسات المتبعة تجاه النقابات من السيطرة المباشرة عليها عن طريق تعيين كل أعضاء مجالسها القيادية، إلى التعايش مع نقابة يقودها محامون من المستقلين أو من المتعاطفين مع جماعات المعارضة السياسية، ويمكن القول ان السياسات المتبعة تجاه نقابات

---

(٥٠) مصطفى القباج [وآخرون]، الديمقراطية في المغرب (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٤).

المحامين دارت حول واحد أو أكثر من البدائل التالية:

١ - إدارة نقابات المحامين بواسطة مجالس تقوم الحكومة بتعيين كل أعضائها. وتلجأ الحكومات إلى هذا الأسلوب عندما لا ترضى عن أعضاء مجلس انتخبه المحامون فتقرر حله، وتعيين مجلس آخر ترضى عنه. وقد لجأت حكومات متعددة في كل من مصر وسوريا إلى هذا الأسلوب.

٢ - تعيين بعض أعضاء مجلس النقابة، فقد احتفظت سلطات الانتداب في سوريا بالحق في تعيين ثلاثة أعضاء من مجلس نقابة دمشق.

٣ - اشتراط الموافقة المسبقة لوزارة العدل أو أي جهة إدارية أخرى لصحة الترشيح لأحد المناصب المنتخبة في مجلس النقابة. احتفظت بهذا الحق سلطات الانتداب في سوريا(٥١)، وكذلك المدعي العام الاشتراكي في مصر في الوقت الحاضر، وإن كان لم يمارس هذه السلطة في الانتخابات الأخيرة التي جرت لمجالس النقابة عام ١٩٨٥.

٤ - اشتراط عضوية الحزب أو التنظيم السياسي الواحد للترشيح لأي من المناصب المنتخبة في مجالس النقابة. وكان ذلك هو الحال في مصر خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٥.

٥ - إلغاء استقلال نقابة المحامين تماماً وادماجها مع التنظيمات المهنية الأخرى في إطار تنظيم سياسي واحد. لم يحدث ذلك في أي من البلدان موضع الدراسة، ولكن الرئيس الأسبق جمال عبدالناصر كان قد أعرب عن اعتقاده، في منتصف الخمسينات، بعدم وجود حاجة لنقابات مهنية مستقلة في المجتمع الاشتراكي، واقترح إدخال أعضائها في الاتحاد العام لنقابات العمال(٥٢). وهذا هو الموقف السائد الآن في ليبيا، حيث أعيد تنظيم مهنة المحاماة تماماً، وأصبح تنظيمها النقابي فرعاً من المؤتمر الشعبي، وهو التنظيم الواحد في ليبيا.

٦ - ممارسة الضغوط على المحامين لانتخاب أشخاص معروفين بولائهم للحكومة أو عن طريق التلاعب بالانتخابات لزيادة فرص نجاح مرشحي الحكومة. وقد اتبعت حكومات الأقلية في مصر هذا الأسلوب، وخصوصاً حكومتي محمد محمود وإسماعيل صدقي(٥٣).

٧ - إلقاء القبض على قادة نقابات المحامين كوسيلة أخرى لارهاب المحامين حتى لا يعيدوا انتخابهم والامتناع عن تأييد مواقفهم. واتبع هذا الأسلوب في البلدان الثلاثة وفي كل الفترات.

٨ - تقييد سلطة بعض هيئات النقابة، فوفقاً لتعديلات قانون نقابة المحامين في سوريا عام

---

(٥١) Reid, *Lawyers and Politics in the Arab World*, p. 197.

(٥٢) السيد، المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ - ١٩٨١، ص ٩٠.

(٥٣) Reid, Ibid., pp. 158-164.

١٩٨١، لم يعد من حق المؤتمر العام للنقابة تحديد جدول الأعمال لاجتماعاته ذاتها[٥٤].

٩ ـ وأخيراً، التعايش مع استقلال النقابة بصرف النظر عن طبيعة القوى السياسية التي قد تكون لها اليد العليا في مجالسها القيادية في أي وقت من الأوقات. وساد ذلك الموقف في مصر، أغلب الوقت، في ظل بعض حكومات الوفد والأقلية قبل عام ١٩٥٢، وكذلك في سوريا في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨، ومن عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٨، ويبدو أن هذا هو الحال الآن في كل من المغرب ومصر (منذ عام ١٩٨٣).

وقد جمعت حكومات البلدان الثلاثة بين بعض هذه الأساليب أحياناً، ومن ثم يجب النظر إلى هذه الأساليب باعتبارها تمثل توليفات توجد على مسافات مختلفة من قطبين متعارضين، تعددي وسلطوي. ولا يبدو أن أوضاع نقابات المحامين قد وصلت إلى أي من النقطتين المتطرفتين على هذا المنظور في أي من البلدان الثلاثة في تاريخها الحديث، وبعبارة أخرى، لم تعرف أي من هذه البلدان لا التنظيم الليبرالي الكامل، ولا السلطوي التام، لأوضاع نقابة المحامين.

ثامناً: اتحاد المحامين العرب، اشارة ضرورية

وأخيراً، أظهرت نقابات المحامين العربية اهتماماً بدعم روابط التضامن في ما بينها، وتنسيق أنشطتها على الصعيدين العربي والدولي، والقيام بأنشطة مشتركة. وقد اتخذت نقابة المحامين بدمشق المبادرة في الدعوة إلى عقد المؤتمر الأول للمحامين العرب، واستضافته بالفعل عام ١٩٤٤، وقد حضر هذا المؤتمر الأول ٢٦٨ محامياً جاء خمساهم من سوريا، والأخماس الثلاثة الباقية جاءت من لبنان ومصر والعراق وفلسطين وشرق الأردن. ودعا هذا المؤتمر إلى انشاء اتحاد للمحامين العرب، وهو ما حدث بالفعل في القاهرة بعد اثني عشر عاماً، وتشمل عضوية الاتحاد في الوقت الحاضر اثنتين وعشرين نقابة من خمسة عشر بلداً عربياً. وينفرد كل من لبنان والمغرب بتعدد النقابات الممثلة لهما، فالأول ممثل بنقابتين ويتمثل الثاني بسبع نقابات.

ويهدف اتحاد المحامين إلى تحقيق الغايات التالية:

١ ـ العمل لصالح الوطن العربي ولتحقيق أهدافه القومية.
٢ ـ تعزيز روابط الصداقة والتضامن بين المحامين العرب.
٣ ـ ضمان حرية المحامين في أداء مهمتهم وتأمين استقلال القضاء.
٤ ـ تمكين المحامين العرب من ممارسة عملهم في أي بلد عربي بموجب إذن من نقابة المحامين المختصة.

---

(٥٤) المحامون، العدد ٣ (١٩٨١)، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١.

٥ ـ تطوير الاتفاقات القضائية بين البلاد العربية.
٦ ـ توحيد شروط ممارسة مهنة المحاماة في الوطن العربي. . . الخ.

ويتكوّن الهيكل التنظيمي لاتحاد المحامين العرب من: مؤتمره العام مفتوح العضوية لكل المحامين العرب المسجلين، ومكتب دائم تشترك فيه كل النقابات الأعضاء، وأمانة عامة.

وقد التقى مؤتمر الاتحاد خمس عشرة مرة[٥٥] منذ انشاء الاتحاد، وذلك في المدن التالية: ثلاث مرات في كل من القاهرة ودمشق وبغداد، ومرتان في تونس، ومرة في كل من القدس وبيروت والجزائر والرباط. وكان للنقابات الأربع الأقدم في المشرق العربي (مصر وسوريا والعراق ولبنان)، دور بارز في مؤتمرات الاتحاد في الخمسينات والستينات، بينما أخذ دور نقابات المغرب العربي يتصاعد منذ السبعينات. ومن الملاحظ أن مؤتمرات الاتحاد الثلاثة الأخيرة عُقدت كلها في المغرب العربي.

كذلك عقد المكتب الدائم للاتحاد خمساً وثلاثين دورة بين ١٩٦٠ و١٩٨٠، بمعدل دورتين كل عام تقريباً، عُقد منها ثمانٍ في القاهرة، التي يوجد فيها مقر الاتحاد، وسبع في دمشق وأربع في بغداد. وقد تناوب منصب الأمين العام للاتحاد، سوريان (١٩٥٨ ـ ١٩٦١، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣) وأردني (١٩٦٤ ـ ١٩٧٨) وسوداني (هو أمين الاتحاد في الوقت الحاضر، فاروق أبو عيسى).

ومؤتمرات اتحاد المحامين العرب هي أحداث مهمة، يفتتحها في العادة رؤساء الدول التي تستضيف هذه المؤتمرات، وتلقى اهتماماً كبيراً من جانب أجهزة الاعلام العربية. وقد خصصت المؤتمرات الأولى لمناقشة قضايا تتعلق ببناء الدول الجديدة، والتحرر من السيطرة الاستعمارية، بينما تناولت مؤتمرات السبعينات والثمانينات قضايا حقوق الانسان.

وقد التزم الاتحاد بنشر ثقافة قانونية قومية. وتحقيقاً لهذا الهدف، فإنه يصدر مجلة «الحق» التي خرج عددها الأول الى النور عام ١٩٧٠، ثم انتظم صدورها منذ عام ١٩٨٣، كما نشر أكثر من ثلاثين كتاباً؛ منها ستة تتناول قضايا قانونية، وثلاثة حول الأراضي العربية المحتلة، واثنان حول قضايا الوحدة العربية، واثنان حول المسائل النفطية.

كما تدخل الاتحاد لدى عديد من الحكومات العربية دفاعاً عن حقوق مواطنين مضطهدين أو تضامناً مع منظمات المحامين أو القضاة، عندما تعرضت لتدابير قمعية.

وقد أنشأ المؤتمر في السنوات الأخيرة لجنتين دائمتين للحريات وشؤون المرأة، إضافة إلى مركز للدراسات والأبحاث القانونية.

---

(٥٥) عقد المؤتمر العام الأخير السادس عشر لاتحاد المحامين العرب في الكويت، خلال شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧. (المحرّر)

وأخيـراً، وافق المؤتمر الأخـير للمحامـين العرب الـذي عقد بتـونس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ على تقرير الأمين العام حول سبل زيادة فعالية الاتحاد. وقد دعا التقـرير إلى دعم دور مـركز الأبحـاث، وتوسيـع نطاق مـطبوعـات الاتحاد، وتكثيف الاتصـالات مع النقابات الأعضاء، والتركيز على الدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي، والاستفـادة في هذا الصدد من اتصـالات الاتحاد الـدولية، وخصـوصاً عن طـريق المساهمـة في أنشطة بعض وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها، التي يشترك فيها الاتحاد كمنظمة غير حكومية[٥٦].

خلاصـة

سواء نظر الباحث الى نقابات المحامـين في مصر وسوريـا والمغرب بـاعتبارهـا تنظيـمات نخبوية، وكان ذلك حالها بالفعل فترة من الزمن، أو لم يعتبرها كذلك، فقد احتفظ أعضاؤها بصلات وثيقة مع مواطنيهم، مكنتهم من قيادة حركات وطنية، وأن يصبحوا فاعـلاً رئيساً في الحياة السياسية القومية.

وقد أدت نقابات المحامين وظائف توحيدية على كـل من الصعيدين القـطري والعربي، إذ كانت هذه النقابات مفتـوحة العضـوية بـلا قيد من لـون أو دين أو أصل عـرقي أمام كـل الذين توافرت فيهم الشروط المؤهلة لمزاولة مهنة المحاماة. بـل لقد بـرهنت النقابـات في مصر وسوريا، على الأقل، عن التزامها بغاية القومية العلمانية، فانتخب أعضـاؤها لقيـادتها محـامين من أصول قبطية أو بروتستانتية، روميـة أورثوذكسيـة أو علوية، حتى في النقـابات أو المنـاطق التي وجدت فيها أغلبيـة مسلمة سنيـة. صحيح ان هـذا التوجـه قد ضعف الى حـد ما بعـد الاستقلال، وخصوصاً في ظل الأنظمة العسكرية الراديكاليـة، ومع ذلـك ظل المحـامون من أبناء الأقليات، يتولون مناصب رئيسة في تلك النقابات وبـأعداد تفـوق نسبتهم المفترضـة إلى اجمالي السكان.

إضافة إلى ذلك، غطى الهيكل التنظيمي لنقابات المحامين كـل أجزاء اقليم الـدولة في كل حالة. وكان يمكن للخصـوصيات المحليـة أن تجد تعبيـراً في كل من سـوريا والمغـرب من خلال اتباع مبدأ التعدد التنظيمي. وقد تمّ العدول عن هذا المبدأ في سوريا عام ١٩٧٢، وما زال يعمل به في المغرب حتى الوقت الحاضر. ومع ذلك ظلت الفروع المحليـة تملك استقلالاً نسبياً في ما يتعلق ببعض شؤونها الادارية، وليس الموقف واضحـاً بالنسبـة لهذه المسـألـة في سـوريا في الـوقت الحاضر، أمـا في مصر، فعلى الـرغم من أن فروع النقـابـة العـامـة تُسمى بالنقابات الفرعية، إلاانها تخضع في أغلب الأمور للأجهزة المركزية في القاهرة. ولكن لا يبدو أن تماسك نقابات المحامين يتأثر بالنمط التنظيمي المتبـع، طالمـا أن المحامـين يدينـون بالـولاء لعدد من الغايات المشتركة التي تسعى هيئاتهم القيادية إلى بلوغها.

---

(٥٦) انظر تقارير مؤتمرات المحامين العرب، من المؤتمر الأول إلى الخامس عشر.

وقد شجعت سلطات البلدان الثلاثة نقابات المحامين على توجيه طاقاتها الى خدمة الاهتمامات المهنية لأعضائها، في تعريفها الضيق، ومع ذلك، فإن نقابات المحامين، باعتبارها طليعة النخبة المتعلمة في البلدان الثلاثة، وجدت نفسها منخرطة في النضال من أجل الاستقلال أو في عملية بناء الدول الجديدة. وأدّى ذلك إلى دخولها في صدامات عديدة مع السلطات الحاكمة في بلدانها.

هل يمكن النظر إلى هذه الصدامات باعتبارها ظواهر تعوق جهود التوحيد الوطني في الدول الجديدة؟ تتوقف الاجابة بلا شك على نتيجة هذه الصدامات. فإذا انتهت بخضوع نقابات المحامين لأوضاع مقيدة لنشاطها، فإن ذلك قد يباعد بين المحامين ومؤيديهم من الطبقة المتوسطة عادة من ناحية، والسلطات الحاكمة في بلدانهم من ناحية أخرى، ويضعف من شرعية هذه السلطات. أما إذا أدّى هذا الصدام إلى نوع من التعايش بين نقابة المحامين ذات التوجهات المستقلة والسلطة الحاكمة، فإن ذلك قد يزيد من احترام المحامين لهذه السلطة، ويصعّد من شرعيتها، وقد بدا أن ذلك هو الوضع في مصر بعد عام ١٩٨٣، وربما يكون هو الوضع في المغرب في المستقبل. وهكذا، فالصراع في مثل هذه الحالات له وظيفة ايجابية باعتباره عملية تدعم من الاندماج الوطني.

وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من صعوبة العثور على أي أثر دائم تركته حكومات المحامين، فقد ظلت نقابات المحامين واحدة من قوى التحول السياسي في البلدان الثلاثة، إذ ساهمت في ايجاد نزعة ليبرالية قوية في ثقافاتها السياسية، كما قد تصبح قوة المعارضة الرئيسة في بعض اللحظات الحاسمة في تاريخ مجتمعاتها، ومع ذلك، يبدو أن الدور البارز لنقابة المحامين في الحياة السياسية لكل من سوريا ومصر خلال السبعينات، قد توافق مع العودة إلى اتباع سياسات اقتصادية تشجع القطاع الخاص وخصوصاً الرأسمالية التجارية، واقتران ذلك بالتقييد من نشاط المعارضة المنظمة. وتتحول جماعات المصالح، بصفة عامة، والنقابات المهنية خصوصاً، في هذا الموقف، إلى قنوات للتعبير عن مطالب كانت ستجد طريقها في نظام سياسي مفتوح إلى الأحزاب السياسية. ويترتب على هذه الملاحظة استنتاج آخر، وهو تضاؤل أهمية النشاط السياسي للنقابات المهنية في ظل نظام، يقوم على حرية تكوين وعمل الأحزاب السياسية.

وأخيراً، اهتمت نقابات المحامين العربية بتعزيز روابط التضامن والتعاون في ما بينها. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقامت نقابات المحامين في المشرق، اتحاد المحامين العرب، وهو أقدم المنظمات المهنية العربية وواحد من منظمات غير حكومية عربية قليلة ما زالت تواصل نشاطها. وقد قام اتحاد المحامين العرب بالفعل بدور توحيدي مهم بين البلدان العربية. ولكن تقع مهمة تقويم نشاطه في هذا المجال خارج إطار هذه الدراسة.

الفصل الثالث والعشرون

دور المؤسسات الدينيّة في دعم الأنظمة السياسيّة في البلاد العربيّة

الصادق بلعيد(*)

تثبت دراسة التاريخ أن العلاقات بين الدين والسلطة السياسية تتسم دائماً بدرجة من التوتر، سببه أن كلًا من هذين الهيكلين يحاول دوماً، وبوسائل شتى، السيطرة على الآخر: فالسلطة الدينية، من ناحيتها، قد تعتبر النفوذ الدنيوي أو السياسي أداة صالحة لتركيز نفوذها الديني أو الروحاني؛ والسلطة السياسية من ناحيتها أيضاً قد تعتبر النفوذ الديني ركيزة أساسية لبلوغ أهدافها السياسية أو الدنيوية. وتاريخ العلاقات بين الدين والدولة في العالم الغربي يمثل برهاناً على توتر هذه العلاقات وتناقضها، ففي فترة أولى من تاريخها كانت الكنيسة المسيحية تهيمن على الحياة السياسية في البلاد الغربية، ثم خسرت هذه المؤسسة الدينية سلطتها الدنيوية في فترة ثانية، وذلك بحكم عجزها عن التطور مع الأحداث السياسية والفكرية التي وجدت في هذه البلاد، وها هي في آخر مرحلة من تاريخ علاقاتها مع السلطة السياسية اضطرت إلى قبول مبدأ التفرقة بين الدين والدولة. وما المبدأ الذي يعبّر عنه بالعلمنة إلّا تعبير للتفرقة بين الدين والدولة وهو الذي فُرض على الكنيسة، وتعبير لنصر السياسة على المؤسسة الدينية.

وإذا نظرنا إلى هذه المسألة في الحضارة الإسلامية، فقد يتراءى للمرء أن المشكل في البلاد الإسلامية غير المشكل في البلاد الغربية المسيحية، فالمناخ الحضاري الإسلامي يتسم بأهمية الدور الذي يقوم به الدين في المجتمع الإسلامي، وهذا عائد أساساً إلى أن المبدأ الأساسي هو أن الإسلام دين ودولة في آنٍ واحد، وأن لا تفرقة بين الجانب الروحاني والجانب الدنيوي من الحياة في المجتمع الإسلامي. ومن ثم، فإن العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية تتصف مبدئياً بخاصية التوازن بين هاتين السلطتين. فمن جهة، تقوم المؤسسة الدينية بتدعيم عمل السلطة السياسية ما دام هذا العمل يندرج في نطاق المبادىء الإسلامية؛

(*) العميد السابق لكلية الحقوق ـ الجامعة التونسية.

ومن جهة أخرى، فإن السلطة السياسية تقوم بدعم المبادىء الإسلامية والمؤسسات الدينية وتخضع لرقابتها.

لكن التاريخ يثبت في الحقيقة أن هذه العلاقات المتوازنة لم يكتب لها الدوام، ومرد ذلك أساساً إلى أن السلطة السياسية كانت في أغلب الأحيان تحاول إدماج المؤسسات الدينية في هياكلها السياسية للسيطرة عليها، وبالتالي استعمالها لخدمة أهدافها السياسية خاصة.

ولئن تركّزت النزعة للسيطرة على المؤسسات الدينية في العهد الذي كانت فيه البلاد العربية مستقلة، فإن تركيزها اشتد في عهد الاستعمار بالبلاد العربية التي اشتهرت بالخضوع للنظام الأجنبي. وهذا التأزم عائد إلى أن السلطة الاستعمارية تمثل حضارة وديانة أجنبيتين، ومن ثم كانت تميل إلى عدم احترام عقائد الشعوب المستعمَرة والمؤسسات الدينية التي ترمز إليها والتي تسهر على الحفاظ عليها، فقد كانت السلطات الاستعمارية تنظر إلى المؤسسات الدينية هذه بعين معادية. فحاولت السيطرة عليها واستعمالها لخدمة أهداف منافية للمبادىء الإسلامية الحقيقية، وكذلك حاولت إخضاع الهيئات الدينية ورجالاتها لسياستها الاستعمارية، فنتج عن ذلك أن خسرت المؤسسات الدينية كل نفوذها على الشعوب المستعمَرة، لما رأته هذه الأخيرة من زيغ عن المبادىء الإسلامية الحقيقية في سلوك هذه المؤسسات الدينية المتواطئة مع الاستعمار.

لكن التناقضات بين المؤسسات السياسية ما زالت قائمة في المجتمع السياسي العربي المعاصر حتى بعد جلاء الاستعمار عن البلاد العربية، وربما يمكن القول إنها زادت تأزماً في الأيام الحاضرة تحت تأثير التقلبات والتطورات التي يشهدها الوطن العربي اليوم.

فمن جهة أولى، يشهد الوطن العربي اليوم نزعة للرجوع إلى العقيدة الدينية بصفة عامة، وإلى وجود الحركات والمجموعات الدينية على الساحة السياسية بصفة أخص، وهذا ما جعل الإسلام والمؤسسات الإسلامية يقومان بدور أساسي في الحياة السياسية العربية بهدف الوصول إلى افتكاك السلطة السياسية عن الأنظمة الحاكمة في البلاد، وذلك على أساس تعزيز نفوذ الدين الإسلامي على العمل السياسي. وبالطبع، لا يمكن للأنظمة السياسية الحاكمة حالياً أن تتجاهل تصاعد النفوذ الإسلامي وقوته، واستعمالها من طرف الأحزاب المعارضة، فنتج عن ذلك أن السلطة السياسية الحاكمة لجأت إلى رد فعل يتمثل في موقفين اثنين: الأول يتمثل في المناداة بالفصل بين الدين والدولة، كما حصل في تونس بعد الاستقلال، أو في مصر على عهد الرئيس جمال عبدالناصر. والثاني هو نقيض الأول، يتمثل في محاولة النظام السياسي إدماج المؤسسات الدينية في الهيكل الحكومي، وإخضاع هذه القوة الدينية إلى إرادة النظام السياسي وأهدافه، وهذا ما حصل مثلاً في مصر على عهد الرئيس أنور السادات.

ومن جهة ثانية، نشهد اليوم في الوطن العربي تناقضاً آخر بين الدين والسياسة ربما يكون أكثر خطورة من الأول، هذا التأزم في العلاقات عائد إلى عامل جديد يتمثل في سياسة

التجديد التي انتهجتها أغلب الحكومات العربية المعاصرة والتي قد ينتج عنها بعض التضارب بين المبادىء الإسلامية، كما تفهمها المؤسسات أو الأحزاب الدينية، والقيم والمبادىء الحضارية والاجتماعية التي قد تنتج عن هذه السياسة الجديدة.

ومن المستبعد أن يتمكن الوطن العربي من السيطرة على هذه التناقضات والتأزمات وذلك بسبب التباين الكبير بين المفاهيم المتعارضة، وإصرار كل من الأطراف المتقابلة على صحة نظرياتها في المشاكل المطروحة. لكن هذه المشاكل قائمة وتكوّن في الوقت نفسه تحديات لا مناص من مواجهتها وإيجاد الحلول الملائمة لها، إذا أرادت البلاد العربية أن تنال حظها من التقدم والازدهار، وتسترجع عزتها وكرامتها ومكانتها في المجتمع العالمي المعاصر.

والسؤالان اللذان يطرحان نفسهما هما: ما هو موقف الحكومات العربية المعاصرة أمام هذه التناقضات والتحديات الجديدة؟ هل كان للأنظمة السياسية موقف واحد ومنهاج واحد في حل مشكل التأزم الراهن بين الدين والسلطة السياسية، وبين الدين والسياسات التجديدية التي اختارتها تلك الحكومات في هذه الفترة بالذات من تطور شعوبها السياسي والاجتماعي؟

الجواب عن هذين السؤالين هو أن مواقف الحكومات العربية من هذه المشاكل الأساسية تتسم مبدئياً بالتناقض والتضارب. وهنا يحق لنا أن نتساءل عن أسباب هذه المواقف المتناقضة وعن العوامل التي دفعت الحكومات العربية إلى انتهاج سياسات مختلفة في هذه المواقف المتخالفة.

الجواب ينطلق، في حد رأينا، من التأمل في وجود خاصية مهمة لوضع الإسلام في البلاد العربية لم يتعرض لها الباحثون بصورة معمقة رغم أهميتها، والتي قد نجد فيها الحل المقنع لهذه التناقضات والمواقف المتضادة: هذه الخاصية في نظرنا هي أن الإسلام يقوم بدورين مختلفين في الحياة السياسية بالبلاد العربية.

الدور الأول يتمثل في كون الإسلام يبدو في مظهر عقيدة شاملة وفلسفة في الحياة والحضارة والمجتمع بصفة عامة، وهذا ما يعبر عنه بالدور الايديولوجي للإسلام إذا استعملنا هذه العبارة العصرية.

والدور الثاني يتمثل في كون الإسلام يبرز لنا كمؤسسة منظمة. أي كقوة سياسية لها أنظمتها وأحزابها وحركاتها السياسية ومجموعاتها الاجتماعية والفكرية التي تربطها مصالح مختصة واتجاهات سياسية خاصة، تتناقض مع اتجاهات الأنظمة السياسية الحاكمة في البلاد، وهذا هو المظهر الاجتماعي والسياسي للإسلام المعاصر.

هذان الدوران المختلفان للإسلام ـ الدور الايديولوجي والدور الاجتماعي ـ رغم تعايشهما في المجتمع نفسه والفترة نفسها من الزمن يختلفان ويتفاوتان في القوة والتأثير على سير الحياة السياسية وعلى علاقات المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية حسب الظروف الخاصة لكل بلد عربي أو لكل مجموعة من الدول.

وإذا نظرنا إلى التجارب العربية المعاصرة في هذا الميدان، وفي ضوء هذا التحليل، يمكننا أن نقسم هذه التجارب إلى ثلاثة أقسام مختلفة:

ففي القسم الأول، نلاحظ نوعاً من التناسق بين الدولة والإسلام، ديناً ومؤسسة. وهذا التناسق يجعل هاتين القوتين تترابطان وتتعاونان على المستويين الايديولوجي والتأسيسي على حد سواء. وهذا هو الشأن في العربية السعودية مثلاً.

أما في القسمين الآخرين، فإنا نلاحظ انشقاقاً وتعارضاً بين الدولة والإسلام، وهذا التعارض يقع إما في الميدان الايديولوجي وإما في الميدان التأسيسي:

ففي الحالة الأولى، نرى النظام السياسي يحاول احتكار القوة الايديولوجية التي يمثلها الإسلام واستعمالها لخدمة اتجاهاته السياسية، وينتج عن هذا نزعة السلطة السياسية إلى اضعاف المؤسسات الدينية التقليدية والعمل على السيطرة عليها أو على محاربتها إن لزم الأمر. وهذا ما حدث في بعض البلاد العربية مثل تونس والجزائر.

أما في الحالة الثانية، فإننا نلاحظ أن الإسلام اكتسب قوة كبيرة على المستويين الايديولوجي والتأسيسي، بحيث أصبح يمثل قوة سياسية معارضة كبيرة يستعصى على النظام السياسي التحكم بها والسيطرة عليها. وبذلك تصبح هذه القوة الدينية طرفاً سياسياً مناهضاً للنظام السياسي ينازعه الحكم ويعمل على الاستيلاء عليه، وهذا ما يجري حالياً في مجموعة من البلدان العربية مثل: مصر والسودان.

وعلينا الآن أن ننظر بدقة وتفصيل في كل هذه الحالات المختلفة.

أولاً: حالة التحالف، العربية السعودية

لا شك أن كل بلدان الجزيرة العربية تتسم عموماً، بتعلقها بالقيم الدينية والحضارية الإسلامية الأصيلة. فالإسلام فيها هو حجر الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي، وهو في آنٍ واحد الأساس الأصلي للنظام الدستوري والنظام التشريعي بصورة عامة.

إلّا أن على هذه المعادلة أن تواجه تحديات سياسة التجديد التي التزمت بها الحكومات في هذا القسم من الوطن العربي، والتي تحتوي على مبادىء حضارية واجتماعية ربما تتناقض مع الشريعة الإسلامية كما تفهمها المؤسسات الدينية في هذه البلاد. فمن البديهي - إذا تحجرت هذه المفاهيم الدينية وتغلبت المؤسسات الدينية على المؤسسات السياسية في المحافظة عليها - أن يصبح من الصعب على الحكومات المعنية بالأمر التأليف بين هذين العاملين المتناقضين.

هنا، يبدو أن التجربة السعودية تمكنت من إيجاد الحل الأنسب لهذا التناقض بين المبادىء الدينية وتحديات سياسة التجديد. فلقد لاحظ مايكل هوتسن أن التجربة السعودية

أظهرت أن التوفيق بين الدين والتجديد الحضاري كان أكثر نجاحاً مما كان متوقعاً، وأن النظام السياسي السعودي تمكن من النجاح في التقريب بين القيم الدينية والقيم الحضارية الجديدة الرامية إلى النمو والتقدم السياسي والاجتماعي. والفضل في هذا يرجع بلا شك إلى المهارة السياسية التي كان يتحلى بها القادة السعوديون مثل الملك عبدالعزيز أو الملك فيصل. سر هذا النجاح لا ينحصر في الخبرة والمهارة السياسيتين فحسب، فإذا أمعنّا النظر في هذه التجربة يبرز لنا عامل آخر كان له تأثير كبير في إنجاحها، وهو يرجع إلى الكيفية التي تم بها تجنيد القوة الدينية من طرف النظام السعودي لإحكام بناء المجتمع السعودي المعاصر وتمكينه من التقدم الحضاري مع المحافظة على القيم الدينية الأصيلة. وتتمثل هذه السياسة في التأكيد على التوازن بين الدين والدولة والمحافظة عليه ومساهمة المؤسسات الدينية في ممارسة الحكم وحملها تدريجياً على الاقتناع بحتمية التجديد وبعدم حتمية تضاربه مع القيم الدينية في آن واحد.

ولنتأمل هذا التوازن بين الدين والسياسة الذي ركزه النظام السعودي المعاصر:

- المظهر الأول من هذا التوازن يتجلى في موقع المؤسسات الدينية في الهيكل السياسي بالسعودية. هذا الموقع الممتاز يتسم بالاعتراف لهذه المؤسسات بحق المشاركة والرقابة على كل هياكل الدولة وسياستها ومؤسستها الحكومية. وهذه المكانة المرموقة المخصصة للمؤسسات الدينية يرجع عهدها إلى الأيام الأولى من تأسيس السعودية حيث كان للإمام محمد بن عبدالوهاب دور حاسم في تأسيسها بتحالفه مع آل سعود، وعلى أساس تركيز الشريعة الإسلامية في هياكل الدولة والحكومة. ولقد نتج عن ذلك ومن ذلك الحين إسناد دور فعال للمؤسسات الدينية في بناء الدولة، وفي رسم سياستها في ميادين شتى ومختلفة إلى يومنا هذا.

فالمؤسسات الدينية تقوم بدور أساسي في التداول على الحكم وحسم الخصومات التي قد تنتج عن ذلك. ففي عام ١٩٦٤ كان لها دور حاسم في حل النزاع الذي نشب بين الملك سعود بن عبدالعزيز وأخيه الأمير فيصل. ورجحت الفتوى التي أصدرها العلماء في هذا الشأن الكفة للأمير فيصل وتسلّم مقاليد الحكم. إن مساهمة المؤسسات الدينية لا تقتصر على مثل هذه الظروف الاستثنائية فقط، بل إن هذه المساهمة تمتد أيضاً إلى العمل السياسي والحكومي اليومي، حيث يشمل عمل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على حد سواء. وهذه المراقبة التي ترتكز أساساً على المذهب السنّي الحنبلي، تغطي التشريع في ميدان القانون المدني والقانون الجنائي والقانون الدولي الخاص وغيرها من ميادين القانون. فهي ليست مراقبة شكلية، بل إنها تقوم بدور فعال في التشريع السعودي وفي أدق محتوياته، كما ثبت ذلك في مناسبات عدة، أهمها تدخل المؤسسات الدينية لدى الملك عبدالعزيز ضد المشروع الذي أعدته حكومته في عام ١٩٢٧ والرامي إلى تدوين الشريعة السنّية، وإبداء هذه المؤسسات بعض التخوف مما قد يحصل من تحريف للشريعة بمناسبة عملية التدوين المعتزم القيام بها في ذلك الوقت.

وإلى جانب ميدان التشريع البحت، يمتد نفوذ العلماء الى ميدان القضاء والتربية

والمؤسسات الاجتماعية والمشاريع الخيرية. وتغطي هذه المراقبة كذلك ميدان الأخلاق الاجتماعية، وذلك على أساس ما جاءت به الشريعة بوجوب مقاومة الفساد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا النفوذ قائم ومعمول به إلى يومنا هذا.

ـ المظهر الثاني من التوازن بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية يتجلى في مفهوم الحكم وشرعية الدولة في النظام السياسي السعودي المعاصر. فمنذ تأسيس السعودية، كان الحكم ولا يزال إلى يومنا هذا يرتكز على أساس ديني وإسلامي. فالنظام السياسي السعودي يستمد شرعيته وقوته من الإسلام ومن تقيّد العائلة المالكة بالشريعة الإسلامية. وعلى هذا الأساس تمكّن الحكم السعودي من تحقيق أهدافه في ميادين شتى وتعزيز شرعيته وسلطته في البلاد. فهذا الارتكاز على الأساس الديني مكّن السلطة السياسية من إخضاع شتات القبائل المنتشرة في البلاد إلى سلطة مركزية موحّدة وتكوين وطن سعودي موحّد، في المعنى المعاصر لهذا المفهوم.

فمن جهة، تمكنت السعودية من وضع طابع الشرعية على المنهاج الذي اختارته في الحكم والذي وضع طابع الشرعية على السلطة المطلقة، ورفض الأسلوب الديمقراطي في ممارسة الحكم السياسي.

ومن جهة أخرى، تمكنت السلطة السعودية بفضل ارتكازها على الأساس الديني والشرعية، من مقاومة القوى السياسية المناهضة لها في الداخل أو في الخارج. ففي الداخل، تمكنت من مقاومة الحركات المعارضة، وفي الخارج تمكنت من التصدي للحركات الشيوعية أو البعثية أو الناصرية التي ترى فيها السلطة السعودية ضرباً من الإلحاد أو الزيغ عن العقيدة الإسلامية الحقيقية.

ولا جدال أن أخطر تحدٍ تعرضت له السلطة السعودية يتمثل في سياسة التجديد التي تبنتها هي نفسها. وهو خطر ناجم من أن التجديد قد ينتج عنه، في نظر العلماء والفقهاء، إدخال بعض المبادىء والقيم الغريبة التي تتنافى مع القيم الإسلامية والشريعة. ونحن نعلم أن موقف المؤسسات الدينية كان في هذا الميدان متصلباً، ونتجت عنه بعض الصعوبات بين هذه المؤسسات والحكومة عندما حاولت هذه الأخيرة في أوائل القرن استيراد بعض المفاهيم وحتى بعض التقنيات الجديدة من البلاد الغربية.

لكن في الحقيقة وعلى الرغم من هذه السوابق السلبية، فإن الحكومة السعودية نجحت إلى حد بعيد، بخاصة منذ فترة السبعينات وبصفة منتظمة، في سياستها التجديدية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية في كامل البلاد. وأبرزت التجربة السعودية بفضل هذه السياسة التجديدية أن الإسلام لا يتنافى ولا يتضارب مع التجديد، وأنه بالإمكان إدخال التجديد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على القيم الروحية والدينية للبلاد. ولقد تمكنت الحكومة السعودية من هذا التوفيق بين التجديد والدين بفضل مساهمة المؤسسات الدينية في وضع هذه السياسة الجديدة ومراقبة إنجازها.

فمن جهة أولى، تمثلت المساهمة في إدماج المؤسسات الدينية والفقهاء في هياكل الدولة، ووضع العلماء في وضعية الموظفين للحكومة يتمتعون برعاية خاصة من الدولة وامتيازات اجتماعية ملحوظة، إلى جانب مساهمتهم في تسيير هياكل الحكومة وسياستها، بحيث أصبح الفقهاء والعلماء والمؤسسات الدينية في حالة ترابط عضوي مع الدولة والسلطة السياسية، وهذا الارتباط العضوي تتم ممارسته في سير الحياة اليومية لهياكل الدولة، وكذلك في الظروف المتأزمة التي قد تتعرض لها سياسة البلاد كما حصل ذلك في عام ١٩٧٩، عندما اقتحم بعض الإرهابيين المسجد الحرام في مكة. ففي هذا الظرف المؤلم، لم تتجرأ الحكومة على مقاومة الارهابيين أو مطاردتهم داخل المسجد الحرام إلا بعد أن حصلت على فتوى من طرف الفقهاء تثبت شرعية تدخل قوات الأمن الحكومية لمهاجمة المجموعة داخل المسجد الحرام، باعتبارها مجموعة «من المفسدين في الأرض» يحق للحكومة مطاردتهم والقضاء عليهم ولو استوجب ذلك اقتحام المسجد الحرام.

ومن جهة ثانية، تمكنت الحكومة السعودية من اكتساب ثقة المؤسسات الدينية والفقهاء ومساندتهم لسياستها، وذلك بفضل إقناعهم تدريجاً بإمكانية التوفيق بين الشريعة وسياسة التجديد، وكذلك بشرعية إدخال بعض المرونة في تأويل بعض المظاهر من الاجتهاد الفقهي يكون متماشياً مع السياسة التي تنتهجها الحكومة. نذكر على سبيل المثال اعتماد الحكومة على المبادىء التي جاء بها الإسلام والداعية إلى واجب التضامن بين أعضاء الأمة الإسلامية لتدعيم التشريعات الجديدة التي سنتها لفائدة العمال والفقراء، وتمكينهم من نظام تضامن اجتماعي وحيطة اجتماعية. كذلك اعتمدت السلطة السياسية على المبدأ الحنبلي في الاجتهاد، القائل بأن كل ما لم يحرّم بصريح النصوص في الشريعة يمكن اعتباره حلالاً، واستعملته كأساس للاجتهاد الرامي إلى التوفيق بين الشريعة ومقتضيات العصر، وكوسيلة لإقناع الفقهاء والمؤسسات الدينية بشرعية هذا الابتكار.

كل هذه العوامل والتطورات أدخلت بلا شك بعض التغيير في التوازن الأساسي بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية في العربية السعودية، ولا جدال في أن التوازن القائم اليوم بين هاتين السلطتين غير التوازن الذي أسس عليه التحالف بين الوهابيين والسعوديين في عام ١٧٤٢، وبالتالي، فإن موقع السلطة السياسية من المؤسسات الدينية أصبح أكثر أهمية مما كان عليه في البداية، وهذا عائد إلى مقتضيات التطور الجذري في دور الدولة والسلطة السياسية في النهوض بالبلاد وتقدمها في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إلّا أن هذا التطور في سياسة البلاد وفي دور السلطة السياسية على الرغم من أنه لقي الدعم، على أعلى مستوى، من المؤسسات الدينية المدمجة في هياكل الدولة، أثار، حسب ما هو متوقع، رد فعل من طرف المجموعات الدينية المحافظة التي بادرت بالمطالبة إلى الرجوع للوهابية الأصلية، واتهمت - على أساس فهمها لهذا المذهب - السلطة السياسية الحالية بالزيغ، كما أفصحت عن ذلك المجموعة التي اقتحمت المسجد الحرام في عام ١٩٧٩، لكن هذه السياسة التجديدية تعرضت في آن واحد إلى انتقادات لاذعة من الأطراف التقدمية

والنخبة الجديدة التي تأثرت بالثقافة الغربية والمناهج في الحياة التي مارستها في البلاد الغربية التي تلقت فيها تعليمها في الحقبات الأخيرة من هذا العصر.

لكن ربما يكون من المستبعد اليوم أن يتمكن أي من هذين الطرفين المتناقضين من إعلاء كلمته أو قلب التوازن السياسي الحالي في البلاد، وذلك نظراً إلى المقدرة التي أظهرتها السلطة السياسية الحالية في التغلب على الصعوبات في مناسبات عدة وفي معالجة الأزمات بحنكة ومهارة يقرّ بها جميع المراقبين. ومع ذلك، يمكن القول إن السلطة السياسية الحالية واعية كل الوعي بهذه التطورات المتناقضة في الميدان الفكري والناتجة عن السياسة التجديدية في البلاد، وهذا ما جعل الحكومة السعودية تفكر، بعد الواقعة الأليمة عام ١٩٧٩ في مكة المكرمة، في إعادة النظر في التنظيم السياسي للبلاد لتدارك الوضع واستخلاص العبرة من الأحداث التي استجدت في الميدانين السياسي والاجتماعي. ولقد تمثل هذا التفكير الجديد في المبادرة التي قام بها الملك فهد عام ١٩٨٠ بتكليف لجنة عليا لوضع مشروع دستور للبلاد.

ثانياً: التهميش المؤسساتي، الحالة في المغرب العربي

يتصف تاريخ المغرب العربي ما قبل الاستعمار بالتداخل المستمر بين الدين والسياسة، فكانت نزعة المؤسسات الإسلامية الثابتة هي التدخل في الميدان السياسي، والتأثير على الحياة السياسية في البلاد بصورة دائمة وفعالة.

ولقد استمرت هذه النزعة في عهد الاستعمار، ولو بصورة متناقضة، حيث نرى أن القوة الدينية تنقسم إلى قسمين متناقضين:

ـ الأول يتمثل في مساهمة الحركات الدينية في بعث الروح الوطنية في النفوس ومقاومة الاستعمار.

ـ والثاني يتمثل على العكس في التعامل مع السلطات الاستعمارية الرامية إلى فرض هيمنتها على المؤسسات الدينية واستعمالها لترسيخ نفوذها في البلاد، فنتج عن ذلك انقسام في القوة الدينية، لأن الإسلام كدين تمركز في الأوساط الشعبية وأصبح أداة فعالة في مقاومة الاستعمار. أما المؤسسات الدينية فلقد اضطرتها الظروف إلى موالاة السلطة الاستعمارية والتعامل معها، فأفقدها هذا التعامل مع السلطة الأجنبية كل نفوذها في المجتمع وكل تأثير عليه.

ولا غرابة في هذه الظروف أن اتصف موقف زعماء الحركة الوطنية، بعد استقلال البلاد، بالاحتراز من القوة الدينية والتفريق بين الإسلام كدين والإسلام كمؤسسة.

١ ـ ففي البلاد التونسية، اتصف موقف النظام السياسي الجديد، منذ البداية، بعدم الثقة في المؤسسات الدينية التقليدية والعمل على إضعاف هذه المؤسسات من الناحيتين السياسية والاجتماعية. ولقد اشتد عزم النظام السياسي الجديد في هذا الاتجاه عندما اتضح له إصرار

الأوساط الدينية التقليدية على معاداته في الميـدانين السيـاسي والاقتصادي، فـلا ننسَ أن هذه المؤسسات والمجموعـات الدينيـة التقليديـة سانـدت الثورة اليـوسفية التي شبّت في السنوات الأولى للاستقلال بدعوى الدفاع عن العروبة والإسـلام. كذلـك وقفت هذه المجمـوعات في وجه النظام السياسي الجديد وعارضته في سياسته الاقتصادية بدعوى مخالفتـه للإسـلام. فنتج عن هذا الموقف السلبي في الميدانين السياسي والاقتصادي رد فعـل قوي من طـرف الحكومـة البورقيبية، التي اتهمت هذه الأوساط التقليـدية بـالرجعيـة، وحمّلتها مسؤوليـة التدهـور الذي عرفته البلاد في القرن المنصرم والـذي آل بالبـلاد إلى الخضوع لـلاستعمار الفـرنسي لمدة خمس وسبعين سنة.

وعلى هذا الأساس، بادرت الحكومة التونسية باتخاذ مجموعة من التـدابير التي كـان من شأنها أن سلبت المؤسسات الدينية إلى حـد بعيد من نفـوذها السيـاسي في البلاد. وكـان ذلك محتوى ما سمته الحكومة في ذلك الوقت بسياسة الاصلاح، التي طبقتهـا بين ١٩٥٧ و١٩٦٠ والتي امتدت إلى ميادين العدل والتعليم والأوقاف. فحلّت الحكومة المحـاكم الشرعية وسنّت مبدأ توحيد القضاء تحت سلطة الدولة، وقررت إدماج جميع المؤسسات التعليمية داخل نـظام تعليمي حكومي موحد، وإدماج جميع الهيئات الساهرة على الجوامع والمؤسسات الخـيرية، وفي الهيـاكل الحكـومية وتـوظيف كل أعضـائها. وأخيـراً قررت الحكـومة إدمـاج جميـع ممتلكـات المؤسســات الدينيـة والخيريـة والأوقاف في ممتلكـات الدولـة، ورصد الاعتـمادات الـلازمـة في الميزانية العامة للدولة لتعهّد الجوامع وصيانتها.

أما من ناحية النشاط السياسي، فقد قررت الحكومة منع كل الحركات السياسية الدينية على أساس نزعتها الرجعية المناهضة للتقدم والإصلاح السياسي والاجتماعي.

٢ ـ أما في الجزائر، فإن التطور الذي عرفته البلاد بعد الاستقـلال على مستـوى علاقـات السلطة السياسية والمؤسسات الدينية، يقارب إلى مدى بعيد مـا شاهـدناه في البـلاد التونسيـة وذلك للأسباب نفسها تقريباً.

ففي الفترة الاستعمارية، تمكنت السلطات الفرنسية من فرض هيمنتهـا على المؤسسـات الدينية واستعمالها لخدمة سياستها، مما سلب تلك المؤسسات الـدينية كـل مصداقيـة وكل ثقـة لدى الشعب الجزائري. فنتج عن ذلك أن كانت مساهمة الزعامات الدينية في الحركة الوطنيـة ضئيلة جداً عديمة الفاعلية. فعندما حصلت الجزائر على استقلالها وامسك الزعـماء الوطنيـون بزمام الحكم، كان موقف الحكومة الجديدة حيال المؤسسات الدينية التقليدية يتصف بالاحتراز وعدم الثقة اللذين وجدناهما في تونس. فقد بادرت الحكومة الجزائريـة إلى مقاومـة الممارسـات المنافية للإسلام والمتمركزة في الزوايا وغيرها من الهياكل الرجعية، وقاومت الحركات الرجعيـة المتســترة بالـدين وحرمت كـل نشاطـاتها، مثـل ذلك الجمعيـة المعروفـة بـ «جمعية القيم» التي أوقفت الحكومة كل نشاطاتها في عام ١٩٦٦ ثم حرّمتها نهائياً في عام ١٩٧٠.

أ ـ في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان التونسية والجزائرية تقاومان المؤسسات الـدينية

التقليدية على أساس نـزعاتهـا الرجعيـة، حاولت احتكـار الإسلام من النـاحية الفكـرية، لمـا للإسلام من قـوة فكريـة وسياسيـة. ورغم الفوارق في الأسـاليب والوسـائل التي لجـأت إليها الحكومتان، فإنه يمكن القـول إن الهدف واحـد متشابـه في كلتا الحـالتين: الهـدف هو تجـريد المؤسسات التقليدية من النفوذ السياسي الذي تتمتـع به عـلى أساس الـدين، واستعمال القـوة الفكرية والسياسية التي تتمثل في الإسلام في خدمة السياسة الجديدة للدولة في كل من تـونس والجزائر.

ب ـ ففي تـونس، حرصت الحكـومـة، في الـوقت الـذي كـانت تقـوم فيـه بسيـاسـة الإصلاح، على أن تؤكـد مبدأ إسـلامية الـدولة التـونسية، وأن الإسـلام هو الـدين الرسمي والوحيد للدولة التونسية. لكن في الوقت نفسـه أكد الـرئيس الحبيب بورقيبـة ضرورة تطويـر التفكير الإسلامي وإعادة فتح أبواب الاجتهاد. مع الملاحظة أن فتح أبواب الاجتهاد يجب أن يكـون ممكناً لكـل مسلم ـ أي لا ينحصر في الفقهـاء التقليـديـين فقط ـ وبخـاصـة لمن قلّد مسؤولية القيادة في البـلاد والنهوض بـالشعب في طريق التقـدم ومقاومـة التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وإحقاقـاً للحق، فقد كـان الرئيس بـورقيبة يحـرص دوماً عـلى أن يبرر كـل مرة مبادراته الإصـلاحية للتفكـير الإسلامي بـالإستناد في اجتهـاده إلى ما جـاء في القرآن والسنّـة والقياس على السوابق الشرعية التي يجدها في التاريخ والفقه الإسلامي، فعندما أقر مثلاً مبدأ عدم تعدد الزوجات وإدخاله في مجلة الأحوال الشخصية، كان اجتهاده في هذا الباب مستنـداً إلى الآية الكريمة التي وردت في القرآن الكـريم والتي أوّلها بـأنها تدل عـلى أن القرآن الكـريم يحبذ ـ بصورة واضحـة ـ العدول عن تعـدد الزوجـات. كذلـك الشأن في مسـألة المسـاواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، على الأقل فيما لم يأتِ صريح القرآن بعكسه، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، وفي نطاق التأكيد على إسلاميـة الدولـة وتعلقها بـالدين الإسـلامي السمح، حرصت الحكومة التونسية على أن تولي المعالم الإسلامية والمؤسسات الدينية والخـيرية في البلاد اهتماماً مرموقاً ورعاية خاصة، تمثلت في المحافظة على القيم الإسلاميـة في المجتمع، وإدراج مواد التربية الدينيـة في برامـج التعليم في كل المـدارس الحكوميـة، وصيانـة المساجـد والمؤسسات الخيرية، وتحسين ظروف العيش لكل من يسهر عليها.

ج ـ الحـالـة في القـطر الجـزائـري ربمـا تختلف عـما في البـلاد التـونسيـة من النـاحيـة الايديولوجية، نظراً إلى أن الثورة الجـزائريـة كانت منـذ البدايـة متأثـرة بالأفكـار الاشتراكيـة والتحليلات الماركسية. وكانت منذ البداية أيضاً تنتهـج منهاجـاً ثوريـاً. وعلى هـذا الأساس، يمكن للمرء أن يتوقع أن موقف الحكومة الجزائرية أكثر تحفظاً إزاء الإسلام من البلاد التونسية المجـاورة. وفعلاً لم يكن هـذا الاحتمال معـدوماً من كـل أساس: فلقـد نادى بعض النـواب المتشيعين الى اليسار، أثناء مناقشات أول مجلس تأسيسي للجزائر المستقلة، بضرورة الإعـلان عن مبدأ الفصل بين الدين والـدولة. لكن في الحقيقـة لم يكن ذلك رأي أغلبيـة المسؤولين في الحكومة والحزب لاقتناعهم بـأن الإسلام من المكـونات الأسـاسية للذاتيـة الجزائـرية، ويمثـل بالتالي قوة فكرية وسياسية كبيرة. وعلى هذا الأساس، أقرّت الحكومة الجـزائريـة في الدستـور

الذي وضعته مبدأ إسلامية الدولة، وأن الإسلام هو الدين الرسمي الوحيد للبلاد، لكن وفي آن واحد، سطرت سياسة مضبوطة، إزاء هذه القوة الفكرية والسياسية العظيمة، لا تختلف جوهرياً عن السياسة التونسية في هذا الميدان، حيث إنها ترمي إلى التعبئة السياسية للعامل الديني وقبول بعض التنازلات لاسترضاء الجماهير الشعبية، وإضعاف الحركات الدينية المعارضة والمؤسسات الدينية التقليدية.

ـ المظهر الأول من هذه السياسة يتمثل في تعبئة العامل الديني لخدمة سياسة التجديد والثورة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية. فعلى عكس ما حصل في تونس المجاورة أو غيرها من البلاد العربية، ارتكزت السياسة في الجزائر على التأكيد بأن الإسلام يتلاءم تماماً مع الفكرة الثورية والفكرة الاشتراكية على السواء، فنتج عن ذلك أن الاشتراكية الجزائرية هي مزيج من المبادىء الإسلامية والنظريات الماركسية، كما يبرز ذلك في سياسة التعاضد والفلسفة التي تقوم عليها. فالمبدأ الاشتراكي في هذه السياسة التعاضدية بررته الحكومة بأنه مستوحى من مبدأ العدالة الاجتماعية والإنصاف الذي جاء به الإسلام، كذلك وبصفة أعم، نلاحظ أن الميثاق الوطني لعام ١٩٧٦ وكل المداولات التي سبقته تؤكد أن الاشتراكية التي سنتها الحكومة الجزائرية يجب اعتبارها تطبيقاً صحيحاً للفلسفة الإسلامية، وأن الإسلام هو أولاً وبالذات نظرة اشتراكية وثورية للمجتمع.

ـ المظهر الثاني لهذا المنهاج السياسي الجزائري هو أن الحكومة الجزائرية في الوقت الذي تنادي فيه بالفكرة الاشتراكية والثورية تحت راية الإسلام، كانت تحرص على استرضاء الجماهير الشعبية والمطالبة باحترام المبادىء والأسس والتقاليد الدينية التي يمارسها الشعب ويتشبث بها. وهذا الحرص على اجتناب غضب الشعب حمل الحكومة الجزائرية على قبول بعض المطالب المتناقضة مع مبادئها الثورية والاشتراكية، ومن ذلك أنها عدلت عن تطبيق سياسة تحديد النسل التي كانت تنادي بها، وذلك رغبة في اجتناب المعارضة الشديدة التي لقيتها هذه السياسة في أغلبية الأوساط الشعبية، وعدلت أيضاً عن التحويرات الأساسية التي كانت تعتزم ادخالها في قانون الأحوال الشخصية بخاصة فيما يهم حقوق المرأة، وذلك للسبب نفسه وهو اجتناب رد فعل سلبي من طرف الأوساط الشعبية.

ـ المظهر الثالث لسياسة الحكومة الجزائرية إزاء القوة الفكرية والدينية التي يمثلها الإسلام، يبرز في الموقف المتشدد إزاء المؤسسات الدينية التقليدية. فمنذ الاستقلال، اتخذت الحكومة موقفاً صارماً ضد الزوايا والجمعيات والحركات الدينية المحافظة والتي تتهمها بالرجعية، وقامت إلى جانب ذلك بوضع المؤسسات الدينية تحت رقابة وزارة خاصة بالشؤون الدينية ثم تنظيمها الجديد في عام ١٩٨٠ وعهد اليها «بتهيئة الأجيال الصاعدة لفهم جديد وأحسن للقيم الإسلامية من الناحيتين الدينية والحضارية باعتبارهما عاملاً أساسياً في تكوين الشخصية القومية الجزائرية»، حسب عبارة قانون ١٩٨٠. فعبارتا «فهم جديد وأحسن» و«الشخصية القومية الجزائرية» تدلان بوضوح على الاتجاه الثوري الذي اعتزمت الحكومة من البداية سلوكه في سياستها وخياراتها الفلسفية التي تحمل في طياتها فكرة التجديد والإصلاح على المستوى الديني.

وبالفعل، فإن وزارة الشؤون الدينية قامت بتأسيس معاهد عديدة مهمتها الابتكار والاجتهاد الفكري في الميدان الديني في ضوء المنهج التجديدي في الإسلام، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، قررت هذه الوزارة وضع المؤسسات الدينية تحت رقابتها وأدخلت جميع العاملين فيها تحت نظام الوظيفة العمومية أي تحت رقابة الحكومة.

وأخيراً، تم تأسيس مجلس أعلى للإسلام يترأسه عضو من الحكومة، ومهمته إصدار الفتاوى في شتى ميادين نشاطات الحكومة، ومد الأئمة وسائر الموظفين في المؤسسات الدينية بنصوص لخطب تتضمن التأويل الذي تراه الحكومة صحيحاً للمبادىء والقواعد الإسلامية.

د ـ يستفاد مما تقدم أن الحكومتين التونسية والجزائرية توصلتا تدريجاً إلى فرض رقابتهما على المؤسسات الدينية، وتمكنتا من إضعاف الحركات الدينية المعارضة وحتى من القضاء عليها. إلى جانب هذا الموقف المناهض للمؤسسات الدينية التقليدية أو المعادي لها، حرصت كل من الحكومتين على تعبئة قوة الإسلام الفكرية والدينية لخدمة سياستها وخياراتها الايديولوجية، استناداً إلى تأويل جديد للمبادىء والمفاهيم الإسلامية يتماشى مع هذه الخيارات والسياسات.

ومهما يكن من أمر، فإنه يتضح من المعلومات السابقة أن سياستي تونس والجزائر تتصفان، رغم بعض الفوارق في الإنجاز والأسلوب بينهما، بالاتجاه نفسه إزاء الإسلام، وهو اتجاه يرمي أساساً إلى التهميش المؤسساتي من ناحية، وإلى قوة الإسلام الفكرية والدينية لخدمة خيارات الحكومتين الايديولوجية وأهدافهما من ناحية أخرى.

هذا لا يعني البتة أن الحكومتين ربحتا المعركة. فلا شك أن السياسة التي توختها كل منهما نتج عنها رد فعل ومعارضة في الأوساط الشعبية، مما أدى بالحكومتين الى العدول عن بعض مشاريعهما الإصلاحية، كما حصل مؤخراً في تونس. لكن الأهم هو أن على الحكومتين مواجهة المشكل الذي يتمثل في المعارضة المنظمة في شكل حركات دينية سياسية تعمل علانية أو في الخفاء حسب ما تقتضيه الظروف، كما هو الحال في كل من تونس والجزائر على حد سواء، فهذه الحركات موجودة في كل من البلدين، ولها نشاط دائم يمثل خطراً على سياسة الحكومتين وخياراتها الأساسية، مما أدى بكلتيهما الى اتخاذ مواقف صارمة ومقاومة تلك الحركات المعارضة، ومحاكمة زعمائها وسجن الكثيرين منهم، وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله تصاعد العنف وردود الفعل بين الطرفين، وظهور أزمة جديدة في العلاقات بين السلطة السياسية والقوة الدينية، تتطور وتتقلب حسب الظروف والعوامل التي تتحكم بالصراعات السياسية العادية.

ثالثاً: التعارض المتأزم، الحالة في مصر والسودان

في بعض البلاد العربية الأخرى، تتسم العلاقات بين القوة الدينية والسلطة السياسية بالتأزم والتطاحن. وهذا عائد في نظرنا إلى أنه تم في هذه البلاد، على عكس ما لاحظنا في

تـونس والجزائـر، توحيـد المظهـرين الفكري والمؤسسـاتي لقوة الإسـلام الفكريـة والـدينيـة، واندماجهما في مجموعـة واحدة، معـارضة للنـظام السياسي القـائم في تلك البلاد، أي بعبـارة أوضـح، أصبحت القوة الفكـرية والـدينية لـلإسلام قـوة سياسيـة مستقلة ومعارضـة للحكم القـائم، ترمي إلى افتكـاك السلطة السياسيـة من يد النـظام الحاكم والقيـام مقـامـه. وبهـذا أصبحت القوة الفكرية والدينيـة للإسـلام تمثل خـطراً مباشـراً على الـدولة والنـظام السياسي القائم في البلاد، وهو ما حصل في مصر والسودان مثلاً.

لا جدال أن الدولـة في مصر واعية كـل الوعي بـأن الإسلام يمثـل قوة دينيـة وسياسيـة كبيرة، ليس من صالح الحكومـة أن تتناسـاها أو تستغني عنهـا كأداة لـتركيز شرعيتهـا وتحقيق أهـدافها السيـاسية. مثـال ذلك، مـا حصل في مصر في عهـد جمال عبـدالنـاصر. ففي تلك الفترة، تمكنت وزارة الأوقاف من فرض هيمنتها على المؤسسات الدينية ورجالاتها، من ذلـك أن خطب صلاة الجمعة كانت تعدّها الحكومة وتفـرض نصها عـلى الأئمة في الجـوامع لتنقـل أفكار الحكومة وخياراتها الى الجماهير في المدن والأرياف، وتبررها وتعززها لدى الـرأي العام، وتكسب لها مساندته. وأعيد الأسلوب نفسه، أي استعمال المؤسسات الدينية لصـالح النـظام الحاكم، في عهد الرئيس أنور السادات، كما يـبرهن على ذلـك حصول السـادات عام ١٩٧٩ من علماء الأزهر على فتوى يبررون فيها زيارته الى القدس المحتلة عام ١٩٧٧.

لكن في الحقيقة، وعلى الـرغم من السهولـة التي كان النـظام السياسي يحصـل بها عـلى هذه الفتاوى والمساندة من المؤسسات الدينيـة الرسميـة، فلقد غـاب عنه أن هـذه المؤسسات الدينية بالذات فقـدت، بسبب تعاملهـا مع النـظام السياسي القـائم والتواطؤ الـذي مارستـه حياله، كـل مصداقيـة وتأثـير لدى الأوسـاط الشعبية والـرأي العام بصـورة عامـة، وأن هذا الانقطاع أو الفراغ الفكري ستسدّه الحـركات الـدينية المعـارضة، بـاسم الإسلام، لسيـاسة النظام القائم في البلاد. وهذا هو سر القوة السياسية التي تمثلها منظمـة الاخوان المسلمـين في مصر.

فهذه المنظمة القوية تمكنت من نشر أفكارهـا لدى الأوسـاط المثقفة والشعبيـة على حـد سواء بكل سرعة ونجاعة، لأن تجاوبها مع هذه الأوساط كان أكبر من ذاك الذي كانت تتمتـع به المؤسسات الدينية الموالية للحكم القـائم، فأصبـح لهذه المنـظمة مصـداقية وشرعيـة شعبية كبيرة، مكّنتاها من مواجهـة النظام الحـاكم في البلاد، وحتى من مقـاومته بـالطرق العنيفـة في بعض الأحيان، كما يثبت ذلك تاريخها الطويل في مصارعة الحكم السياسي المصري.

وفي الحقيقة، كانت الأنظمة السياسية التي توالت على الحكم في مصر المعـاصرة، تعتبر منظمة الاخوان المسلمين المنظمة المعادية لها، وعمدت على هذا الأساس إلى مقاومتها مقاومـة عنيفة ترمي إلى القضـاء عليها وعـلى زعمائهـا. وهذا مـا حصل في عهـد الملكية، حيث قـاوم الملك فاروق منظمة الاخوان المسلمين، وتورط في اغتيال رئيسها حسن البنّا في عام ١٩٤٩.

كذلك الحال في عهد جمـال عبد النـاصر الذي قـام بعد فـترة قصيرة من التحـالف مع

الاخوان المسلمين، بمقاومتهم مستنجداً بالمؤسسات الدينية الرسمية مثل الأزهر وعلمائه. وكان الأمر كذلك مع نظام أنور السادات الذي قاوم أيضاً منظمة الاخوان المسلمين وغيرها من المنظمات المتطرفة، وسجن الكثير من زعمائها في الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٨١. وحدث ذلك أيضاً، مع نظام الرئيس مبارك الذي تبدّل موقفه نحو الصرامة إزاء المنظمات الدينية: فبعد الهدنة التي دامت من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٤ والأحكام الحليمة نسبياً التي أصدرتها محكمة الأمن في قضية المنظمة المعروفة بالجهاد، قامت قوات الأمن في تموز/يوليو ١٩٨٥ بمطاردة أعضاء الحركات الإسلامية المتطرفة، وسجنت الكثير منهم في القاهرة والاسكندرية والفيوم.

كل هذه الحوادث الأليمة إن دلت على شيء، فإنما تدل على حدّة الصراع الحالي بين المنظمات الدينية والسلطة السياسية، وكذلك الأخطار السياسية التي تنتج عنها بالنسبة إلى استقرار البلاد السياسي ولشرعية النظام السياسي القائم، ولوجود المنظمات الدينية وسلامة أعضائها.

ففي هذه الحلقة المغلقة للعنف ولرد الفعل العنيف من كلا الطرفين، فإن ما قد يتوقعه المرء هو التصعيد في العنف المتبادل على حساب الأمن والاستقرار السياسي في البلاد. وهذا ما حصل فعلاً، مع الأسف. فقد دخلت السلطة السياسية والمنظمات الدينية في دوامة العنف والسجن والاغتيالات السياسية والإرهاب، كما تثبت ذلك حادثة اغتيال الشيخ محمد حسين الذهبي عام ١٩٧٧، وحادثة اغتيال أنور السادات عام ١٩٨١.

إن ما قد تؤول إليه هذه الدوامة من العنف، والعنف المعاكس على الأمن واستقرار المجتمع السياسي، نجد له مثالاً في الأزمة العميقة التي تتعرض لها الحياة السياسية في السودان المعاصر بالذات. والواقع أن الإسلام أو الحركات الدينية التي تنتمي إليه لا تتحمل وحدها كامل المسؤولية في الأزمة السياسية العميقة التي تعرفها البلاد اليوم، فالنزاعات والعنصرية الدينية والجهوية والاجتماعية لها قسط كبير من المسؤولية في الأزمة الحالية. لكن وعلى الرغم من هذا، فإن الخلافات الشديدة بين السلطة السياسية والحركات الإسلامية والأحزاب المنتمية اليها، تبقى العامل الأول في تدهور الحالة السياسية واستقرار البلاد. والسبب في ذلك أن التصارع الكبير بين هذين الطرفين منع كلاً منهما من الحصول على الحكم بصورة مستمرة وقوية، ومن العمل على إقرار النظام في البلاد وممارسة الإدارة السياسية بصفة منتظمة وواضحة. وفعلاً، فإن الميزة التي تختص بها الحياة السياسية في السودان هي تكاثر الانقلابات السياسية، والتحالفات بين أحزاب سياسية متعارضة ثم قطع تلك التحالفات فجأة، وعدم الاستقرار المذهبي للأشخاص والأحزاب، وتغلب الانتهازية على النشاط والتحركات السياسية.

إذا راجعنا التاريخ، يتضح لنا أن الإسلام قام بدور حاسم في تكوين الدولة الإسلامية للسودان، كما كان الأمر في كثير من البلاد العربية الأخرى. وفي السودان بالذات، كان تكوين الدولة ممكناً بفضل التحالف القوي بين الإسلام والسلطة السياسية، كما كان الشأن

في تاريخ السعودية. لكن الفرق بين البلدين، أن التحالف الذي اتصف بالاستمرارية في البلاد السعودية، لم يدم طويلاً في السودان، إذا استثنينا الفترة الوجيزة التي عاشها السودان في عهد محمد أحمد المهدي (الذي توفي عام ١٨٨٥) حين كان يجمع بين يديه السلطتين الدينية والسياسية في آن واحد. ولكن هناك فرقاً آخر لا يقل أهمية، فبينما تمكنت العائلة المالكة في السعودية من إدماج السلطتين الدينية والسياسية في الهيكل الحكومي والحفاظ عليه، لم يتمكن السودان من إقرار مثل هذا التحالف نظراً للخلافات الشديدة بين خلفاء المهدي، وعدم توصلهم إلى وضع أسس ثابتة للحكم. فلقد فضّل الزعماء الدينيون الابتعاد عن ممارسة الحكم السياسي المباشر، واكتفوا بالإعلان عن مساندتهم أو مناهضتهم للزعماء السياسيين حسب ما تقتضيه الظروف، مما أدخل في الحياة السياسية ارتباكاً كبيراً وعدم استقرار، كان له الأثر السيء على سير أمور الدولة. ومما زاد الحالة تعكراً هو أن السلطة السياسية من جهتها، لم تتمكن كما كان الشأن في تونس والجزائر مثلاً، من تهميش القوى الدينية والأحزاب الإسلامية أو تخفيف وطأتها على الحياة السياسية، لما لهذه القوى الدينية، من تأثير على جميع الأحزاب السياسية ومكانة قوية داخل البلاد.

نتيجة لهذه الوضعية الخاصة، كانت الأزمة السياسية شبه الدائمة في البلاد والمتمثلة في عدم مقدرة أي من الطرفين، الديني والسياسي، على الإمساك بزمام الحكم بصورة مستمرة. من ذلك نتجت التقلبات السياسية العديدة التي تعرضت لها البلاد منذ ما يقرب من ثلاثين سنة. فالنظام العسكري الذي وضعه ابراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) لم يتمكن من تركيز حكومة قوية. وعلى الرغم من أنه احتكر الحكم دون جميع الأحزاب السياسية التي قرّر حلها، فإنه لم يتمكن من إدخال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي وعد بها.

وبعد سقوط حكومة الرئيس عبود (١٩٦٤) وفشل الحكومة اليسارية ـ الشيوعية التي خلفته، رجع الحكم إلى الأحزاب الإسلامية، فحاول الصادق المهدي وحزب الأمة الذي كان يترأسه إدخال إصلاحات مهمة على مستوى الدولة والمجتمع، لكن هذا البرنامج الإصلاحي لقي معارضة الزعماء الدينيين لحزب الأنصار الذين رأوا فيه تهديداً للمؤسسات الدينية التقليدية ونفوذها، وازدادت الحال خطورة بسبب الصعوبات التي لقيها الصادق المهدي داخل حزبه، والنزاعات القائمة بين حزب الأمة ومجموعة الختمية وحلفائها التي يتزعمها الأزهري. وما أن لاحت بوادر الانفراج بين هذه الأحزاب في أيار/مايو ١٩٦٩، حتى فوجىء الجميع بالانقلاب العسكري على يد العقيد جعفر النميري. وعند استيلاء النميري على الحكم، تكونت حكومة متشيعة الى اليسار بسبب التحالف بين النميري والحزب الشيوعي، ولكن التحالف لم يدم طويلاً. فسرعان ما أقصى النميري الشيوعيين من الحكومة، وحرم نشاطاتهم وحل حزبهم.

وبعد هذه القطيعة التي حصلت بين الشيوعيين والنميري، حاول التحالف في عام

١٩٧٢ مع الأحزاب الدينية، وأدخل تحويراً على الحزب الذي كوّنه لتمكين المجموعات الدينية التقليدية من الإندماج فيه.

وفي عام ١٩٧٦، أسس النميري وزارة الشؤون الدينية وأغدق على المؤسسات الدينية الأموال والمعونات، وأمر في الوقت نفسه باحترام الفرائض الدينية، وأعلن وجوب اعتبار الإسلام ركناً أساسياً للنظام السياسي والاجتماعي في البلاد.

لكن هذه المبادرات كلها لم تمنع حزب الأمة من القيام بمحاولة انقلاب سياسي، مما يدل بكل وضوح على أن النميري لم يتمكن من تركيز شرعية النظام السياسي الذي وضعه، وأن المعارضة ما زالت قوية في المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية التي تنتمي إليها، مما حمله على التقارب معها من جديد وقبول التزامات الجر إزاءها، وهذا ما حصل في تموز/يوليو ١٩٧٧، عندما تم الاتفاق على التصالح الوطني، وقبل النميري بموجبه خضوعاً أكبر لصالح الأحزاب الدينية وبخاصة الاخوان المسلمين منها. وتبع هذا الاتفاق للتصالح الوطني لعام ١٩٧٧ اتفاق آخر للتصالح الوطني، أبرم هذه المرة مع الشريف حسين الهندي عام ١٩٧٨.

لكن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، توجه النميري مرة أخرى إلى أحزاب اليسار، فعين شخصيات يسارية أو تقدمية في مناصب سياسية عالية.

لكن مرة أخرى، لم يكن لهذا الاتجاه الجديد أن يدوم طويلاً. ففي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، رأينا النميري يتوجه من جديد إلى الأحزاب الدينية ويعلن اتجاه النظام نحو الإسلام. من ذلك أنه قرر في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ادخال المبادىء الإسلامية في مجلة القانون المدني ومجلة القانون الجنائي. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٤، قرر إدخال مجموعة من التنقيحات على الدستور ترمي إلى تركيز المبادىء الإسلامية. وعرض هذه التنقيحات على مجلس الشعب للمصادقة. لكن هذه المبادرات قوبلت بالمعارضة من طرف أحزاب سياسية مختلفة وحتى في الأوساط الشعبية، فتكاثرت المظاهرات المعادية للحكومة، إلى حد أنها حملت الحكومة على اللجوء إلى سياسة القمع والتعسف الشديد، فتردّت الحالة السياسية في البلاد حتى أدت هذه الأزمة أخيراً إلى الانقلاب السياسي في نيسان/ابريل ١٩٨٥.

هذه المأساة استمرت سبع عشرة سنة، وما كانت نتيجتها الأخيرة إلاّ التأزم الخطير للحياة السياسية، والتدهور المؤلم للحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ولا جدال أن هذا يرجع إلى حد ما إلى السياسة الانتهازية للرئيس النميري، وإلى التناقضات الايديولوجية العديدة ونقضه المستمر لتعهداته وتحالفاته السياسية. ولكن، في الآن نفسه، لا يخفى علينا أن لهذا الوضع المتأزم أسباباً أخطر تتجاوز الأشخاص، وترجع أولاً وبالذات إلى القطيعة التي حصلت في العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية والتي حالت دون وضع أسس ثابتة للنظام السياسي وتركيز الاستقرار السياسي اللازم في البلاد. فالسلطة السياسية والمؤسسات الدينية هما بمثابة قوتين متعادلتين ومتعارضتين، لم تتمكنا، بسبب هذا التعادل وهذا التعارض بينهما من التعايش السياسي، ولم تستطع أي منهما

احتكار الحكم السياسي والانفراد به دون الأخرى، فتأزمت الحال في البلاد وضعفت الدولة وتدهور الاستقرار السياسي وساء الوضعان الاقتصادي والاجتماعي.

خلاصة القول في العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسات الدينية في البلاد العربية: إن كلاً من الطرفين الديني والسياسي يقوم من جهته بدور مأساوي لا مهرب لأي منهما منه، أو تجنب العواقب اليائسة التي عليه تحملها: فالمؤسسات الدينية قدر لها أن تتداخل في عالم السياسة مع العلم أن في ذلك إضعافاً لنفوذها. أما السلطة السياسية فلا سبيل لها لتجاهل القوة السياسية للدين، ولكن في استنادها إلى هذه القوة إضعاف لقوتها واستقلاليتها.

لقد لاحظنا في بداية هذا الفصل أن مثل هذه المأساة حصلت في تاريخ العلاقات بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في البلاد الغربية، وأن ما نتج عنها هو أن نفوذ السلطة الدينية تضاءل فاضطرت لعجزها عن التطور، إلى اخلاء الساحة السياسية لصالح السلطة السياسية.

فهل سيكون مصير العلاقات بين القوة الدينية والسلطة السياسية في البلاد العربية هو نفسه في البلاد الغربية؟

نأمل أن يكون الجواب سلبياً، شرط أن يكون لكل من الطرفين المقدرة على الابتكار لإيجاد الحلول الصالحة والكفيلة بضمان التعايش المرضي بينهما، على أساس احترام المبادىء الإسلامية الأساسية، ومراعاة التطور السياسي والفكري الذي يشهده الوطن العربي.

الفصل الرابع والعشرون

التحوّل الاجتماعي والسُّلطة السياسيّة في الدّول العربيّة الراديكاليّة

رشيد خالدي(*)

«إننا ننوي ان نجعل منكم أيها الناس نسخاً طبق الأصل عن أنفسنا... ألا ترون ان لدينا الكثير من الأسلحة السرية؟ فنحن سنلهيكم بالبيبسي كولا، ونهدئكم بالروائح العبقة ونخشكم بالطيبات.. انكم أحرار الآن لأنكم فقراء، ولكننا سنجعل منكم شركاء متحمسين في عبوديتكم»[1].

شيهان

- ١ -

يصدم من يزور القاهرة ودمشق بعد غياب أكثر من عقد من الزمن بالتغير الكبير الذي طرأ على مظهرهما الخارجي. فهنالك الكثير مما هو جديد في هاتين المدينتين اللتين كانتا العاصمتين التوأم للاشتراكية العربية الراديكالية: من صفوف السيارات اللامعة وما يرافقها من طرق ومنعطفات وجسور، إلى الفنادق الفاخرة والمصارف ومحلات الأناقة، إلى أضواء النيون البراقة ولوحات الاعلانات المبهرجة. وهذه رموز وثيقة الصلة بمجتمعات تبدو منسجمة تمام الانسجام مع القيم الاستهلاكية الغربية.

لا يزال هنالك الكثير مما هو فريد ومتميز وعربي في هاتين المدينتين العظيمتين على الرغم مما شهدتاه من تغييرات. فكلتاهما فقدتا مظاهر الجدب والتقشف والفقر المتوتر التي ميزتها في ستينات هذا القرن، والتي كانت منسجمة مع ما تبناه حكامها من سياسات. ضمن هذا الاطار، يبدو الوجه الجديد لهاتين المدينتين منسجماً أيضاً الى حد بعيد مع التوجهات السياسية المختلفة جداً التي تسيران عليها في منتصف الثمانينات.

(*) أستاذ مشارك في كلية التاريخ في جامعة كولومبيا ـ نيويورك.

(١) شيهان (١٩٦٤)، ص ١٦٥. شخصية روائية تستند إلى شخصية كيرمت روزفلت من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تتحدث هنا إلى شخصية مستندة، شخصية عبد الناصر.

يستحيل اطلاق الاحكام على النظام السياسي لدولة ما على أساس هذه الانطباعات السطحية. وعلى الرغم من المظاهر البراقة لعاصمتي مصر وسوريا، فإن هذين البلدين، كما الجزائر والعراق ومعظم الأقطار العربية الأخرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة، لا يزالان يعانيان أمراض التخلف. ذلك أن نسبة المتعلمين في سوريا ومصر والجزائر والعراق لم تتعد ٥٣ بالمائة و٤٤ بالمائة و٣٥ بالمائة و٢٦ بالمائة على التوالي في عام ١٩٧٩، فيما كان الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد ٩١٠ و٣٢٠ و١١١٠ و١٥٥٠ دولارا على التوالي(٢).

ولكن المظاهر ليست خادعة كلياً. وعلى الرغم من هذه الحقائق الكئيبة، فإن شيئاً ما قد تغير في هذه البلدان. كما أن تحولات مشابهة أعادت تشكيل وجه معظم العواصم العربية خلال السنوات القليلة الماضية. وهذه أجزاء من عملية أكثر شمولاً تتعدى حدود الأقطار العربية الفردية، وتغوص عميقاً في صلب مجتمعاتها. وهذا انعكاس لما يمكن أن نطلق عليه اسم «الانفتاح»: أي تحرير بعض جوانب النظام الاقتصادي والسياسي الذي بدأ في أوائل السبعينات، ثم شهد تسارعاً عظيماً ليس نتيجة للسياسات الحكومية بقدر ما كان نتيجة للثروات التي تراكمت بفعل فورة أسعار النفط في تلك الحقبة.

تجدر الملاحظة ان هذه الثروة وما نتج عنها من تغييرات لم تؤثر فقط في أقطار الخليج المحافظة المنتجة للنفط وذات الكثافة السكانية المنخفضة، بل أثرت أيضاً فيما كان يدعى الأقطار العربية الراديكالية: مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وليبيا واليمنان الديمقراطية والعربية. ومن بين هذه الأقطار الثمانية، سيتمحور اهتمامنا في هذا الفصل حول مصر وسوريا ثم العراق والجزائر بدرجة أقل(٣).

إن التغييرات ـ أو بالأحرى الانقلابات ـ في السياسات الداخلية والخارجية لمعظم هذه الأقطار منذ ستينات هذا القرن تعود في جذورها إلى عملية الانفتاح هذه، فلم تكن هذه التغييرات عشوائية، حتى انها لم تكن في بعض الأحيان نتيجة لسياسات واضحة، بل انها كانت الى حد بعيد نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي ولدها مزيج من عمليات التغير المحلية والقوى الخارجية القوية. ويبرز من بين هذه القوى الدخل النفطي المباشر وغير المباشر.

شكلت عائدات النفط والغاز القوة المحركة لهذا التغيير في العراق والجزائر وليبيا، وإلى حد أقل كثيراً في سوريا ومصر التي تتلقى حالياً ما يزيد على ملياري دولار سنوياً من هذا

---

(٢) Saad Eddine Ibrahim, «Oil Migration and the New Arab Social Order,» in: Malcolm H. Kerr and El Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982), pp. 59-61.

(٣) رغم أن الاتجاهات التي أثرت في المجموعة بكاملها برزت أول ما برزت في مصر وسوريا والعراق، فإن عدة ملاحظات خاصة بهذه البلدان الثلاثة لا تنطبق على البلدان الخمسة الأخرى. أكثر الدول شبهاً بهذه البلدان الثلاثة الجزائر وأكثرها تبايناً معها اليمن الديمقراطية (التي تعدّ حالة استثنائية في عدة نواحٍ).

المصدر. وتلعب تحويلات العمال المهاجرين في البلدان المنتجة للنفط والاعانات المالية المباشرة من هذه البلدان دوراً مشابهاً، وإن يكن أقل دراماتيكية، في البلدان المصدرة للعمالة مثل مصر وسوريا والسودان واليمنين (ناهيك عن لبنان والأردن وتونس التي لن يتناولها هذا الفصل).

وإذا كان هناك من شك حول مدى التغيير الذي طرأ على هذه الأقطار «الراديكالية» سابقاً التي تشكل محور اهتمامنا هنا، فما علينا إلا أن نلقي نظرة على الأفراد الذين يديرون أنظمتها السياسية. فالرجال (ما زال جميعهم تقريباً من الرجال) المتربعون على قمة الهرم البيروقراطي، وفي سلك الضباط وفي أجهزة الأمن والقطاعين العام والخاص يختلفون اختلافا شديداً عن قياديّي خمسينات وستينات هذا القرن. ويصح هذا حتى عندما يكون هؤلاء هم أنفسهم زعماء الأمس كما هي الحال في أغلب الأحيان.

فهؤلاء وعائلاتهم يملكون السيارات الألمانية الباهظة الثمن، ويرتدون الثياب الفرنسية الأنيقة ويقتنون الأجهزة الالكترونية اليابانية والأجهزة المنزلية الأمريكية. وهم يعيشون في منازل فخمة في أحياء فاخرة محاطة بحراسة مكثفة. وهم يسافرون باستمرار، ويقضون اجازاتهم ويتسوقون في الخارج، ويشترون العقارات في الخارج إذا أمكنهم ذلك. ويتعلم أطفالهم الانكليزية أو الفرنسية في المدارس، وجلّ مبتغاهم ان يبعثوهم الى جامعات الولايات المتحدة أو اوروبا.

وبغضّ النظر عمّا كان هؤلاء أو أسلافهم أيام ازدهار القومية العربية، فلا يمكن تسميتهم الآن ثوريين بأي شكل من الأشكال. بل يبدو ان توجهاتهم الحالية المحافظة ترتبط بشكل مباشر بحقيقة انهم الآن منتفعون من نظام قائم، لهم المصلحة، كل المصلحة، في الحفاظ عليه.

وإذا سحبنا الصفات التي تميز البنية الاجتماعية لأعضاء هذه النخبة على سياسات الأنظمة التي يسيطرون عليها، فإن العديد من الأحداث التي حلت أخيراً بالوطن العربي تؤكد الأهمية السياسية الكبيرة لهذه التحولات. فكما تحول الضباط الشباب والمعلمون والطلاب المتململون الذين سيطروا على المسرح السياسي العربي في الخمسينات والستينات إلى بيروقراطيين رصينين صلع الرؤوس، كذلك تباطأت حركة ونبرة السياسة العربية، بل تحجّرت على المستوى الرسمي على الأقل.

إن التغاير عن عقدي الخمسينات والستينات شديد جداً. ففي تلك الحقبة سادت الحياة السياسية العربية روح المغامرة والعاطفة الجياشة والتضحية. ووصلت هذه في بعض الأحيان إلى نقطة الطيش والتهور: أول ما يخطر في الذهن في هذا المجال الوحدة السورية ـ المصرية المتسرعة في سنة ١٩٥٨، والمواقف الاستفزازية لسوريا ومصر عشية حرب ١٩٦٧ رغم عرضتها. أما اليوم، فإن السياسة العربية مشهورة بشدة الحذر والمبالغة في الحيطة والاهتمام بالحفاظ على النفس التي تقرر على أساسها معظم الأنظمة العربية تصرفاتها، هذا إذا تصرفت على الاطلاق.

ومن الأمثلة على ذلك رد الوطن العربي الخجول على حرب الخليج. أما الأدهى من ذلك، فكان عجزها الكامل في وجه هجمة اسرائيل الشرسة التي استغرقت ثلاثة أشهر ضد لبنان والشعب الفلسطيني في صيف ١٩٨٢، وما تلاها من احتلال دام ثلاث سنوات. فإن أياً من ذلك لم يؤدِّ الى أي اختلال، أو حتى إلى أي اهتزاز، في مجرى الحياة العادية في معظم البلدان العربية (أكبر التظاهرات ضد الحرب والمجازر التي تلتها جرت في اسرائيل)، كما أنها لم تؤدِّ إلى بذل أي جهد جدي لاتخاذ مواقف مشتركة للدفاع عن النفس وتنسيق الجهود لممارسة الضغط على القوى الخارجية أو لتهديد مصالحها المحلية.

ولم يمرّ هذا التغير عن الأيام الخوالي دون أن يشعر به أحد. فقبل عشرين عاماً، كان العرب أفقر وأضعف مما هم الآن، ومع ذلك كان زعماؤهم محطّ اهتمام واغراءات واشنطن وموسكو معاً. أما اليوم، ورغم ثرواتها الجديدة، وميزانياتها الدفاعية الضخمة[٤] (التي اشترت لها في معظم الحالات قدرات دفاعية لا تذكر)، ومقتنياتها الكبيرة من سندات الخزينة الأمريكية، فإن الأقطار العربية لا تظهر مقدرة ذات شأن للتأثير في سياسات أي من الدولتين العظميين[٥].

ويلاحظ أن الوهن الخارجي يقابله ضعف داخلي غريب لا يخفيه سوى غياب التغيير السياسي. فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى لم يصحبها أي من التقلبات السياسية التي جعلت من الوطن العربي في الماضي مرادفاً لعدم الاستقرار. وعلى العكس من ذلك، فإن احدى الظواهر غير الملاحظة كثيراً هي الغياب الكلي تقريباً لأيّ تغيير أساسي في الأنظمة الحاكمة في المنطقة منذ سنة ١٩٧٠. لقد توفي العديد من الزعماء خلال هذه الفترة، منهم من قضى بشكل عنيف، فيما أزيح بعضهم من السلطة. إلا أنه ربما باستثناء السودان حاليا، لم يحصل أن أدى ذلك إلى تغيير أساسي في النظام الحاكم، سواء أكان ذلك في الأقطار «المحافظة» أم «الراديكالية». فجميع الأقطار العربية لم تشهد تغييرات تذكر، دون أن يعني ذلك أنها مستقرة بالضرورة، لمدة لا تقل عن ١٩ سنة، بل أطول من ذلك بكثير في كثير من الحالات.

إن نظرة على الأقطار الأربعة الراديكالية سابقاً التي تشكل محط دراستنا هنا تكشف أنها

---

(٤) بلغ اجمالي الميزانيات الدفاعية للأقطار العربية الثمانية عشر جميعها ما يزيد كثيراً على ٥٠ مليار دولار في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤، أي ما يعادل الانفاق الدفاعي لبريطانيا وفرنسا مجتمعتين. ويبلغ مجموع الناتج القومي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي للأقطار الثمانية عشر في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ ما يزيد على ٤٣٠ مليار دولار.

(٥) أحد أبرز الأمثلة على عدم أهمية المواقف العربية في واشنطن ظهر خلال زيارة الملك فهد عاهل السعودية لواشنطن في شباط/فبراير ١٩٨٥ التي لم تؤد، وفقاً لمقالة فيها الكثير من التلطف، «إلى أية اتفاقيات تذكر أو إلى أية تغييرات سواء في المواقف السعودية والأميركية»، أنظر: برنارد غيرتزمان، «بسط سجاد ريغان الأحمر،» نيويورك تايمز (١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ١٢أ، والتي قال عنها أحد خبراء الشؤون العربية في وزارة الخارجية الأمريكية «سوف يدرك فهد عاجلاً أم آجلاً أن السياسة الأميركية لم تتغير. انها لا تزال مؤيدة لاسرائيل...».

جميعاً مازالت تخضع لحكم الأنظمة نفسها التي كانت سائدة في ١٩٧٠. بل ان زعماءها كانوا في بعض الحالات بارزين منذ أكثر من ذلك. فقد شغل حافظ الأسد أول منصب رسمي رفيع سنة ١٩٦٣، وحسني مبارك في ١٩٦٩، وصدّام حسين في ١٩٦٨ والشاذلي بن جديد في ١٩٦٣(٦). ونلاحظ هذه الظاهرة نفسها في الأقطار الأربعة الأخرى: فجعفر نميري الذي خلع أخيراً، وكذلك معمر القذافي تسلما السلطة في ١٩٦٩، وبحلول السنة نفسها كان النظام العسكري - القبلي في اليمن العربية والنظام الحزبي في اليمن الديمقراطية قد وطدا دعائم سلطتهما.

أما العنصر الأساسي لفهم كيفية تحوّل مصر وسوريا والعراق والجزائر (وبدرجة أقل الأقطار الأربعة الأخرى)، التي خضعت طوال هذه الفترة للأنظمة نفسها، وغالباً للأفراد أنفسهم، من التوجه الاشتراكي المعادي لأمريكا والمؤيد ظاهرياً للسوفيات الى ما هي عليه الآن، فيكمن في التغيرات التي طرأت على الأسس الاجتماعية للقوى السياسية في الوطن العربي خلال العقود القليلة الماضية. وهذا ما سنتطرق إليه بالبحث الآن.

- ٢ -

مثلت انقلابات دمشق الثلاثة في سنة ١٩٤٩ بداية عملية استغرقت عقدين من الزمن قُلبت خلالها الأنظمة القائمة في هذه الأقطار الثمانية الواحد تلو الآخر. ولم تكن الخضّات الدراماتيكية التي ميّزت هذه الفترة ذات مغازٍ عميقة دائماً. بل إن التغييرات الأكثر أهمية جرت غالباً على مستوى آخر ووراء واجهة الاستقرار المؤقت. ولكن الانقلابات والانقلابات المضادة هذه كانت تظهر أن النظام الاجتماعي الذي ساد السياسة العربية طوال سنوات عديدة يتم استبداله.

غني عن القول ان الأنظمة الدستورية أو الملكية كانت آنذاك تستبدل بأخرى ذات طبيعة بيروقراطية سلطوية(٧) يسودها ضباط من الجيش. كما أنه من المعروف أن هؤلاء الضباط كانوا عموماً من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى، وغالباً ما كانوا من أصول ريفية(٨) يعتنقون ايديولوجية شعبية وطنية، وغالباً ما كانوا مؤيِّدين أو أعضاء في أحزاب سياسية راديكالية سرية.

---

(٦) عين الأسد قائداً للسلاح الجوي في عام ١٩٦٣، وبن جديد أحد خمسة قواد لمنطقة عسكرية في عام ١٩٦٣ واحد أعضاء مجلس الثورة الستة والعشرين في العام التالي. وأصبح صدام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ومساعد أمين عام الحزب في عام ١٩٦٨، وعين مبارك رئيساً لأركان القوات المسلحة في عام ١٩٦٩.

(٧) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), pp. 6-12.

(٨) Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character* (Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1984), p. 6 and above.

رغم أن هذه التغييرات في الأقطار الأربعة المذكورة حظيت بدراسة مستفيضة(٩)، فإن الاهتمام لم ينصبّ بالمقدار نفسه على حقيقة أفول مرحلة بكاملها في معظم أرجاء الوطن العربي. فقد كان هذا عصر «سياسة الوجهاء» على حدّ تعبير ألبرت حوراني. ومع أن هذا التعبير استخدم أصلاً لوصف السياسة العربية الحضرية في ظل الحكم العثماني، فقد بيّن فيليب خوري(١٠) وغيره أنه يشكل وصفاً ملائماً لسير النشاط السياسي في فترة الانتداب وما تلاها. ولئن جرت تعديلات هامة على هذا المشروع التقليدي قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها(١١)، فإن الأساسيات بقيت على حالها، وظلت مجموعة متجانسة اجتماعياً تسيطر على الحياة السياسية.

كانت هذه النخبة الحضرية التي ضمت ملاك الأراضي وأصحاب الوظائف الرسمية والتجار تختلف من بلد إلى آخر. ومع ذلك، جمع بينها من الميزات ما يكفي للقول إن أفول نجمها شكّل جزءاً من نمط في دول المحور العربية، أي مصر وسوريا والعراق (سادت نخبة مماثلة في كل من لبنان والأردن والمجتمع العربي الفلسطيني قبل ١٩٤٨). وعندما فقدت هذه النخبة السلطة، اختفى ما ارتبط بها من ايديولوجية وطنية تقليدية وأحزاب سياسية متمحورة حول شخصية الفرد. كذلك اختفت الصحافة الحرة نسبياً وأشكال الديمقراطية البرلمانية التي أدخلتها أو ورثتها عن السلطة الاستعمارية.

ولم يتحقق نمط مماثل في الدول الأخرى التي تأثرت بخضات ستينات هذا القرن. فقد مرت الجزائر وليبيا والسودان بتحولات متباينة بسبب الطريقة التي استُعمرت بها من جهة وبسبب هياكلها الاجتماعية المتميزة من جهة أخرى. وينطبق هذا أيضاً على اليمنين: إذ بينما كان «النظام البائد» في كل منهما يتلقى الدعم أساساً من القبائل، كان نظاماهما الجديدان متمركزين أساساً في المدن، على الرغم من أن هذا التمييز لم يكن أبداً جلياً واضحاً سواء قبل الثورة في كل من البلدين أو بعدها.

في الوقت نفسه، كانت هناك أوجه تشابه هامة بين البلدان الثمانية جميعها. فقد أشار حنا بطاطو إلى أن العديد من كبار الزعماء الثوريين في الجزائر وليبيا اشتركوا مع نظرائهم في

---

(٩) انظر مثلاً: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1987); Waterbury, Ibid.; Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1980,* 2nd ed. (London: Croom Helm, 1981), and William Baur Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1969).

(١٠) Philip Khoury, «The Politics of Nationalism: Syria and the French Mandate, 1920 - 1936,» (Unpublished Ph. D. Dissertation).

ونجد جزءاً تمهيدياً منها، في: Philip Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983).

(١١) لمراجعة بعض هذه التغيرات وبعض الملاحظات على مقولة خوري، انظر:

Rashid Khalidi, «Social Factors in the Rise of the Arab Movement in Syria,» in: S.A. Arjomand, ed., *From Nationalism to Revolutionary Islam* (Albany: Sunny Press, 1984).

مصر وسوريا والعراق لكونهم جاؤوا من خلفية ريفية أساساً[١٢]. وكان الحكام الجدد في معظم الحالات أصغر سناً بكثير من أولئك الذين كانوا في السلطة عندما بدأت موجة الثورات، ومثلوا جيلاً جديداً تماماً (جادل أحد سياسيي اليمن الديمقراطية قبل الاستقلال زملاءه بأنه ينبغي أن يعين رئيساً لأنه كان الوحيد بين أعضاء القيادة الذي تجاوز الأربعين من عمره!)[١٣].

غير أنه لا شك في أن وجه التشابه الأكثر وضوحاً كان الدور البارز الذي لعبه العسكر في انتزاع السلطة ثم في الأنظمة التي تأسست في أعقاب ذلك. وبدا إلى حين كأن هذه الأنظمة الجديدة سوف تحتفظ بشخصية عسكرية أساساً. من هنا ألفت كتب بأسماء مثل كتاب بيرلمتر، **مصر: دولة الحرس الامبراطوري**[١٤]، وكتاب عبد الملك، **مصر: المجتمع العسكري**[١٥]، وغيرهما من الدراسات التي نشرت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. والواقع ان هذه الدول لم تبق دولاً امبراطورية ولا مجتمعات عسكرية، هذا إن كانت أصلاً كذلك.

بدءاً بمصر، التي كانت رائدة الوطن العربي سواء في هذا أو في غيره من المناحي[١٦]، كانت تجري عملية «تمدين» جزئي لهذه الأنظمة. فقد تم استيعاب التكنوقراطيين المدنيين في الجهاز الحاكم من جهة، بينما ـ وهذا هوالأهم ـ تخلّى كبار الأفراد العسكريين في هذا الجهاز عن زيّهم العسكري، وسرعان ما فقدوا ما يميزهم عن زملائهم غير العسكريين.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه هذه العملية التي استغرقت أكثر من عقد من الزمن ابتداء بمنتصف الستينات، كان القطاع العسكري يستحوذ على حصة متزايدة من الميزانية والناتج القومي الاجمالي على السواء. وكان السبب المزعوم لهذا في معظم الحالات الصراعات الخارجية (مصر وسوريا والعراق مع إسرائيل؛ والعراق مع ايران إضافة إلى الأزمة الكردية؛ والجزائر مع المغرب الخ. . .). وقد استمر هذا النمو حتى في البلدان التي لم يكن لديها مثل هذه الحجج. وفي أواسط السبعينات، عكست مصر هذه العملية، بادئة بذلك

---

(١٢) Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character*, p. 7.

(١٣) قائل هذا الكلام هو قحطان الشعبي، كما ذكر، في:
Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Harmondsworth, U.K.: Penguin Books; New York: Vintage Books, 1974), p. 259.

(١٤) Amos Perlmutter, *Egypt: The Praetorian State* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1974).

(١٥) Anouar Abdel - Malek, *Egypt: Military Society, the Army Regime, the Left and Social Change under Nasser* (New York: Random House, 1968).

(١٦) قادت مصر الوطن العربي فكرياً في أواخر القرن التاسع عشر، كانت قبل الحرب العالمية الأولى أول بلد عربي مورست فيه العناصر الأولى للسياسة الحديثة مثل الصحافة والمبادىء القومية والأحزاب السياسية والانتخابات. وفي وقت لاحق كانت مصر رائدة التحولات الراديكالية في الخمسينات بتبنيها نظرية القومية العربية والاشتراكية والسلطوية، ثم قادت في السنوات الخمس عشرة الماضية السير في الاتجاه المعاكس.

توجهاً مثيراً سار على نهجه الآخرون بعد انتظار دام عادة بضع سنين(١٧).

تتحلى هذه الظاهرة بأهمية فائقة، وخصوصاً مع اقترانها بعملية «تمدين» الجهاز الحكومي خلال الفترة نفسها. وهذا يعني ان العسكر لا يستحوذون على حصة أصغر من إجمالي ثروة المجتمع فحسب، بل يشكلون نسبة أقل من ذلك القطاع من المجتمع الذي يعتمد على الدولة اعتماداً مباشراً. وهكذا، بدلاً من تحوّلها إلى «مجتمعات عسكرية»، فإن البلدان التي تسلّم فيها العسكر زمام السلطة، تتحرك الآن في الاتجاه المعاكس. وهذا يحصل على الرغم من الصراعات الاقليمية التي كان من شأنها أن تؤدي إلى انفاق أكبر على الدفاع.

وفيما كان العسكر يحصلون على حصة أقل من كعكة الموارد الاجتماعية، أزيح سلك الضباط في معظم الدول عن المشاركة المباشرة في العملية السياسية. وقطع الطريق على التذمر من قبل هؤلاء بإعطائهم رواتب عالية اضافة الى الامتيازات والمراتب الاجتماعية وأنظمة السلاح الجديدة الباهرة وازدياد الانفاق على الدفاع بالقيمة المطلقة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ في جميع هذه البلدان.

وفي جميع البلدان باستثناء مصر والسودان، تمت المحافظة على علاقات التموين العسكري مع الاتحاد السوفياتي، حتى في البلدان التي يطغى فيها التوجه نحو الغرب، ويعود ذلك جزئياً إلى الرغبة في الافادة من الأسعار المنخفضة للأسلحة السوفياتية مما يمكّن هذه البلدان من شراء المزيد من السلاح فيتم ارضاء العسكر (مع أن هناك دائماً أسباباً أخرى لعلاقات هذه البلدان بالاتحاد السوفياتي، ورغم أن السلاح الغربي يتمتع بجاذبية أكبر).

كانت نتيجة ذلك إبعاد القوات المسلحة عن السياسة مقارنة بما كان عليه الوضع في الفترات السابقة. وفي غضون ذلك اتخذت الأنظمة القائمة تدابير احترازية عن طريق مراقبة العسكر عن كثب مستخدمة في ذلك السيطرة المحكمة على النشاطات السياسية والحزبية ومراقبة البوليس السري وحملات التطهير الدورية. وفي بعض الحالات، تمّ تشكيل قوات شبه عسكرية أو عسكرية موازية، غالباً ما يأتي أفرادها من طائفة معينة أو قبيلة معينة أو منطقة معينة، وذلك لتأمين ثقل موازنة للقوات المسلحة الرسمية(١٨).

---

(١٧) وفقاً لاحصائيات وردت في:

International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance,*

ظل الانفاق الدفاعي المصري، سواء كنسبة من الناتج القومي الاجمالي أو بصورة مطلقة، ينمو حتى عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥، ثم بدأ تراجعاً سريعاً. أما في سوريا، فقد كان الاتجاه التصاعدي أقل سرعة وبدأ متأخراً نسبياً، ولكنه كان شبيهاً بإنفاق مصر، وكذلك كان الاتجاه التراجعي الذي تلا ذلك، وذلك على الرغم من الازدياد الكبير في الانفاق في ١٩٨١ - ١٩٨٢ بسبب الصراع في لبنان. وفي الأقطار الستة الأخرى (باستثناء العراق، بعد نشوب الحرب مع ايران) سار الانفاق الدفاعي على خطى انفاق سوريا: فارتفع بصورة مطلقة، ثم تباطأت وتيرة ارتفاعه في أواخر السبعينات، وبدأ في التراجع كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي والميزانية العامة للدولة.

(١٨) أحد أوضح الأمثلة على ذلك «سرايا الدفاع» في سوريا، التي تقلّصت اهميتها في الآونة الأخيرة، =

وكانت نتيجة ذلك مثيرة للغاية. ففي منطقة اشتهرت يوماً بالانقلابات العسكرية، غابت القوات المسلحة الى حد بعيد عن صفوف أولئك الذين يشكّلون تحدياً لمن يمسكون بزمام السلطة منذ سنة ١٩٧٠ (رغم أن السودان قد يثبت أنه رائد توجّه جديد). والواقع أن السلك العسكري أصبح عماد استقرار الأنظمة، مثبتاً أهميته الحيوية في قمع مظاهر المعارضة كما حصل في القاهرة في سنة ١٩٧٧ وحماه في سنة ١٩٨٠.

- ٣ -

هكذا، وخلال عقدين من الزمن، صعدت ثمانية أنظمة عسكرية عربية إلى السلطة بالقوة، ثم تحولت إلى أنظمة مدنية. ومع أن جيوشها ازدادت عدداً وعدّة، فإن حصتها من الناتج القومي الاجمالي والميزانية كانت تتراجع مع الوقت. وأزيح العسكر عن النشاط السياسي، فيما استمروا في تدعيم قوة من هم في موقع السلطة. فكيف تغيرت سياسات هذه الأنظمة وقاعدتها الاجتماعية خلال هذه الفترة؟

إذا أخذنا مصر أولاً، التي سبقت الآخرين في هذا المجال أيضاً، نرى أن أوائل الستينات مثلت قمة النشاطات الراديكالية والسلطوية و«الاشتراكية». وتلا هذه عقد من الاصلاحات والتأميمات الجزئية وغيرها من أنصاف الخطوات التي أدت إلى تحويل أساسي في الاقتصاد المصري. وتلت ذلك موجة راديكالية مشابهة في الأقطار السبعة الأخرى، مع أن خصوصية كل منها أدت بها إلى انتهاج طريقها المحدد.

وبحلول سنة ١٩٧٠، أو نحو ذلك، كانت هذه الأنظمة قد أممت كل الصناعات الثقيلة ومعظم الصناعات الخفيفة وسيطرت على القطاع الخاص في مجالات المصارف والتأمين والتصدير والاستيراد وغالباً تجارة الجملة والقطاعات الأخرى، كما فرضت قيوداً قاسية على صرف العملة وقلصت واردات السلع الاستهلاكية والسفر إلى الخارج تقليصاً شديداً. وفرض معظمها برنامج اصلاح زراعي مكثفاً. وكان لديها جميعاً بدايات توجّه نحو الاقتصاد الموجّه، وكلها طوّرت علاقات اقتصادية وثيقة مع دول الكتلة الشرقية، رغم أن الكثير منها حافظ على الروابط الاقتصادية مع الغرب حتى في عزّ المرحلة «الاشتراكية».

ونما القطاع الحكومي نمواً عظيماً نتيجة لهذه السياسات. فقد ذكر بطاطو[19] أن عدد موظفي الدولة (موظفو القطاع العام باستثناء أفراد القوات المسلحة) شهد الزيادات التالية: من ٣٢٥٠٠٠ الى ٢,٩ مليون في مصر بين ١٩٥٢ و١٩٧٦، ومن ٣٤٠٠٠ إلى ٣٣١٠٠٠ في سوريا من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٩، ومن ٨٥٠٠٠ إلى ٦٦٢٠٠٠ في العراق بين ١٩٥٨ و١٩٧٨.

= ولكن الكثير غيرها لا يزال قائماً. يعالج بطاطو هذه الحالات في كل من سوريا وليبيا والعراق. انظر:
Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character*, pp. 9-12.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٣.

هذه الزيادة التي تقارب ثمانية أضعاف خلال حوالى العقدين من الـزمن تعدّت النمـو الإجمالي في عدد السكان بشكل كبير.

وقـد دُفع ثمن بـاهظ لقـاء هـذه الاجـراءات التي اتخـذت بـاسم «الـوحـدة والحـريـة والاشـتراكية» (كـما استعملها حـزب البعث الحاكم في سـوريا والعـراق، أمـا في مصر، فقـد استخـدمت هـذه الكلمات نفسهـا، ولكن بـترتيب مختلف). وتتضمن هــذا الثمن اختفــاء الصحافة الحرة والحريات المدنية والنظام السياسي المفتوح (حيث وجد ذلك قبل مجيء الموجـة الثورية) ومستوى عالياً من القمع.

كان القمع سمـة حقبة الانتـداب والاستعمار، ولم يكن غـائباً بهـذا الشكل أو ذاك عن الأنـظمة الحـاكمة في أعقـاب الاستقلال. إلا أن جهـاز التحكم الذي أنشـأه العسكر لقمـع خصومهم في السنوات الأولى كان جديـداً ومتطوراً. وتمّ تكـريسه وتحسينـه مع ازديـاد تمرّس هذه الأنظمة حتى أصبحت تمتلك أداة شديدة الفعالية للسيطرة على المجتمع، هذه الأداة التي لم تتفكك على الرغم من الخطب التحررية التي صاحبت عملية الانفتاح.

من الصعب إعطاء فكرة موجزة عن التركيب الطبقي الفعلي لهذه الأنـظمة عنـد بلوغها سن الرشد اضافة إلى بعض الملاحظات التي ذكرت آنفاً. فقـد أشرنا إلى أن خلفيـة الكثيرين ممن احتلوا مراكز حساسة كانت من الشرائح الدنيا للطبقـة الوسـطى ومن الأصول الـريفية. وهذا لا يعني أن الأنظمة التي سيطروا عليها لم تضمّ في صفوفها عناصر أخـرى. فقد أعـطي تكنوقراطيو المدن المنتمون إلى الشرائح العليا للطبقة الوسطى مراكز مسؤولة مع مرور الوقت، في مصر في مرحلة مبكرة، ثم في سوريا في مرحلة لاحقة، وأخيـراً في العراق والجـزائر، حتى ان بعض هؤلاء جاؤوا من الطبقات العليا القديمة التي قبع أعضاؤهـا في الظل أو سـافروا الى الخارج ثم نجحوا في العودة جزئياً في أواخر السبعينات.

والواقع أن ما كان يجري هو قيام نخبة جـديدة هجينـة، تضمنت ضباطـاً سابقـين من خلفيات متنوعة (كانت ريفية غالباً ولكن ليس دائماً، وكانت أحياناً فقيرة)[٢٠]، ومهنيـين وكبار مدراء القطاع العام والجهاز الحكومي، وملاك الأراضي المتوسطين الموسرين، ومجموعة جديدة من رجال الأعمال والمقـاولين والمضـاربين والـوسطاء، بعضهم من الـطبقات العليـا القديمـة، وبعضهم تربطـه صلات وثيقة بأولئك الـذين يديـرون القطاع العـام، وكلهم من المتمولـين الذين كان يعتقد أنهم اختفوا في الستينات.

وقبل أن تتمكن هذه التركيبة الجديدة من الوصول إلى مرحلتها الحـالية المتـطورة، كان لا بد من حصول تحول رئيسي في كل الأقطار التي يشملها هذا البحث. وتجلى ذلك بانحسـار

---

(٢٠) يوجز ووتربري بـبراعة البحـوث الأكاديميـة حول الأصـول الاجتماعيـة للضباط الأحـرار في مصر، انظر:

Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*, pp. 272-277.

موجة الستينات «الراديكالية»، وحصل ذلك عموماً في العقد التالي. أما العلامات البارزة لهذه المرحلة فهي معروفة جيداً: لم يكن قيام السادات بقلب تحالفات مصر الخارجية رأساً على عقب إلّا التعبير الأكثر بروزاً عما كان يجري. وعلى الصعيد المحلي، كان كسر شوكة الاتحاد الاشتراكي العربي في أعقاب قضية علي صبري في سنة ١٩٧١ واتخاذ اجراءات مثل إعادة بعض الممتلكات المؤممة أو المصادرة مؤشراً لبداية تحول رئيسي. واننا ندين للسادات بالاسم الذي يعبر أوضح تعبير عن هذه المرحلة الجديدة، أي «الانفتاح».

وشهد عقد السبعينات أيضاً تحولات هامة في سياسات الدول الأخرى، رغم أن هذه التحولات نادراً ما كانت تكتسب السمة الدراماتيكية التي تحلّت بها خطوات السادات. ومن بينها التحرير الاقتصادي المحدود في سوريا بعد انقلاب ١٩٧٠، الذي بدأ على أثره كثير من السوريين ذوي الأملاك في العودة إلى سوريا من منافيهم. واستفاد القطاع الخاص السوري فائدة جمة وخصوصاً من تخفيف القيود على الاستيراد ومن فورة البناء والعقارات التي شهدتها دمشق في السنوات القليلة الماضية.

ومن الأمثلة الأخرى على هذه التحولات تخلي النظام العراقي فجأة عن تحالفه مع الشيوعيين في ١٩٧٨ و١٩٧٩. وفي الوقت نفسه، استقدم كثير من التكنوقراطيين غير المنتمين إلى الحزب الحاكم وبعضهم من ذوي العلاقات بالعهد البائد لاحتلال مراكز مسؤولة في الحكومة والاقتصاد. وتزامن ذلك مع توسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الغربية وتراجع العلاقات التجارية والإنمائية مع الدول الاشتراكية. واتبعت الجزائر نهجاً مشابهاً في علاقاتها الاقتصادية الخارجية في أواخر السبعينات.

وكان هناك شيء من الشذوذ في كل ذلك. فقد ظلت هذه الأنظمة تبدو في الظاهر ملتزمة بالسياسات الراديكالية السائدة في الستينات، وظلت الشعارات الأصلية تطرح، وظلت التعابير نفسها تطبع على صدر الصفحات الأولى للصحف نفسها، وظلت الوجوه القديمة تنطق بالكلمات القديمة، وحوفظ على مظاهر العلاقات الطيبة بالاتحاد السوفياتي والعداء للولايات المتحدة واسرائيل. أما الباطن، فقد كان يتمخض عن شيء جديد كلياً. فابتداء بمصر في ١٩٧٤ ثم بالبلدان الأخرى بعد بضع سنوات، كان الانفتاح ينمو ويتطور ليصبح تياراً اجتماعياً واقتصادياً قوياً.

وهذا لا يعني أنه سيطر على ناصية الاقتصاد. فكما أشار ووتربري[٢١] في ختام دراسته عن اقتصاد مصر السياسي في العقود الثلاثة الماضية، «فقد أضعفت برجوازية الدولة ولكنها ما زالت القوة المسيطرة على الاقتصاد». وهكذا يبقى قطاع الدولة عنصراً هاماً حتى ولو أنه لم يعد قطاعاً دينامياً. وينطبق هذا بشكل خاص على دول مثل سوريا والعراق والجزائر حيث عملية تفكيك هذا القطاع بدأت لتوّها وحيث لا يزال الانفتاح في مراحله الأولى مقارنة بمصر[٢٢].

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

(٢٢) يستنتج سمير أمين أن «تطور التجربة الناصرية» يبيِّن كيف أنه كان لا مناص من أن تتبع سوريا =

لقد نجح الانفتاح في كسب قلوب وعقول شرائح واسعة من المجتمع في كل هذه البلدان. وهو فعل ذلك جزئياً عن طريق تحرير ما كان محتبساً من طلب هائل للسلع الاستهلاكية والواردات والكماليات والسفر إلى الخارج والفرص الاستثمارية، وعلى الأقل مظاهر حرية التعبير. فقد كانت هذه الأمور قد احتقنت عبر سنوات التقشف الاشتراكي والحرب والصعوبات الاقتصادية. ولولا تبني متنفّس مثل الانفتاح، لكان هذا الوضع قد أدى دون ريب إلى الاستياء العلني عاجلاً أم آجلاً.

ولا شك أن تجنّب مثل هذا الانفجار كان أحد العوامل التي دفعت الكثير من الأنظمة الى انتهاج هذا السبيل. ومن العوامل الأخرى أن كثيراً من القائمين على هذه الأنظمة اجتذبهم النظام الجديد وما ارتبط به من رموز استهلاكية. وأصبح هؤلاء حلفاء داخل «النخبة الجديدة» مع المتموّلين الجدد ومع أفراد الأسر القديمة سواء من التجار أو ملاك الأراضي ممن كانوا يعودون إلى مسرح الأحداث بعد صعوبات الخمسينات والستينات. وكانت نتيجة هذا التحالف فورة في مجالات مختلفة مثل العقارات والبناء والخدمات والسياحة واستيراد السلع الاستهلاكية وجميعها قطاعات أهملت خلال فترة «الاشتراكية».

ولئن كانت هذه العملية قد عجزت عن تحقيق الكثير من حيث انتاج القطاعين الأساسيين في اقتصاديات هذه البلدان، أي الزراعة والصناعة(٢٣)، ولئن اقتصرت فائدتها المادية على فئة محدودة من الناس، فإنها انتجت آثاراً تعدّت اطار هذه الفئة في واحد من المجالات الهامة: في تطلعات ومطامح وغايات قطاع من المجتمع أوسع بكثير من الفئة التي جنت بالفعل منافع الانفتاح. وقد لعبت وسائل الاعلام دوراً رئيسياً في ترسيخ ونشر القيم الاستهلاكية التي اكتسبتها النخبة الجديدة أخيراً. ولعبت دوراً مشابهاً أيضاً تجربة الكثير من

= والعراق النموذج المصري، بغضّ النظر عن الأهمية الحدّية للقطاع الحكومي في كلا البلدين. انظر:
Samir Amin, *Iraq et Syrie, 1960-1980: Du projet national à la transnationalisation* (Alencon, Orne: Minuit, 1982), pp. 144-148.

ويمكن ايجاد هذه الفكرة ضمناً في تحليل سورات:
Michel Seurat, «Etat et industrialisation dans l'orient arabe (les fondements socio-historiques),» dans: André Bourgey [et al], *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beyrouth: CERMOC, 1982), p. 54.

(٢٣) عولجت مسألة النمو الضعيف للصناعة (لم تساهم الصناعة التحويلية سوى حوالى ٥, ١٠ بالمائة، ٢ بالمائة، ١٣ بالمائة، و٦, ١٣ بالمائة في الناتج القومي الاجمالي لسوريا والعراق والجزائر ومصر على التوالي بين سنتي ١٩٧٦ و١٩٨٠) في عدد من الدراسات الواردة في: Bourgey, Ibid.,
وكذلك من قبل سمير أمين، في: المصدر نفسه، الذي شمل بحثه اضافة الى ذلك عدم وجود تقدم كاف نسبياً في القطاع الزراعي في كلا البلدين. انظر أيضاً:
A. Kubursi, «Arab Agricultural Productivity: A New Perspective,» in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of a Society* (London: Croom Helm; Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1983).

العمال المهاجرين من مصر وسوريا والسودان واليمنين الذين كانوا يعملون في البلدان المنتجة للنفط[٢٤].

وكان لهذه المفاهيم الجديدة أثرها حتى مع استمرار الأنظمة في الحديث عن التضحية والاشتراكية وبناء مجتمع قائم على العدل، وكانت أشد قوة وأكثر بروزاً حيث سعى النظام نفسه، كما في مصر، إلى نشر هذه القيم. ولكن «جزرة» الوعود المعسولة حول ما يستطيع الناس شراءه في عصر الانفتاح هذا، قابلتها «عصا» التضخم. ونتيجة لذلك، بدأ سكان المدن يزاحون من تحت مظلة الإعانات الحكومية والأسعار الثابتة التي طالما استظلوا بها خلال سنوات «الراديكالية».

لا يمكن فهم التحولات التي طرأت على السياسات الخارجية لهذه الأنظمة إلاّ ضمن إطار هذه التغييرات العميقة والسريعة وما ولدته من قواعد اجتماعية جديدة لتدعيم سلطة هذه الأنظمة. وقد لوحظ عموماً في حالة مصر أن تحولاً في بنية البلد الداخلية هو الذي أدى إلى تغيير توجهات السياسة الخارجية. وقد أمكن ملاحظة ذلك الى حد بعيد بسبب ولع السادات بالعلاقات العامة ونزوعه إلى دفع الأمور الى نهاياتها المنطقية أو حتى إلى أبعد من ذلك بكثير. أما في الأقطار العربية الأخرى، فإن انهماك المراقبين بالشعارات الطنانة البالية للأنظمة القائمة أدى الى إلهائهم عن ادراك مدى التغيير الذي طرأ عليها سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد التحالفات الخارجية.

ومن الأمثلة الهامة على تغير مواقف القيادة السورية مثلاً قبول قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ (ومن ثم القرار ٢٤٢)، ثم قبول وساطة كيسنجر في ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، والمفاوضات التي عقدتها مع الولايات المتحدة (وبصورة غير مباشرة مع اسرائيل) بشأن تدخلها في لبنان في سنة ١٩٧٦، وقبولها بوساطة فيليب حبيب، مبعوث الرئيس الأمريكي في ١٩٨١ ثم في ١٩٨٢، واستعدادها في الآونة الأخيرة لقبول الزيارات المتكررة التي قام بها مساعد وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد مورفي كمبعوث رئاسي أيضاً. وقد استمر ذلك على الرغم من المواجهة الأمريكية ـ السورية في لبنان بعد حرب ١٩٨٢، وبغض النظر عما كان يصحبه من هجمات كلامية قاسية.

ولا يقل عن ذلك أهمية التقارب الأخير بين العراق والولايات المتحدة الذي أسفر عن استئناف العلاقات الدبلوماسية، والتغير في موقف العراق تجاه اسرائيل والمتمثل في قرارات مؤتمري القمة العربية في بغداد في ١٩٧٨ وفاس في ١٩٨٢ (التي التزم العراق بموجبها للمرة الأولى بقبول وجود الدولة العبرية). ويمكن الإشارة إلى تغيرات مشابهة في الجزائر مثل

---

(٢٤) اشار الى هذا مالكولم كير في:

Kerr and Yassin, *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order*, p. 7.

وفي العمل نفسه يركز ابراهيم وصباغ على الهجرة وبخاصة ما كتبه ابراهيم فيما يتعلق بالقيم التي يكتسبها العمال المهاجرون. انظر: Ibrahim, Ibid., pp. 48-53.

المفاوضات التي عقدتها مع ايران نيابة عن الولايات المتحدة بشأن اطلاق رهائن السفارة الأمريكية في طهران، وتبادل الزيارات على مستوى رفيع مع الولايات المتحدة، أو تزايد ارتباط اقتصادها بالغرب، كما هو الحال مع العراق.

وبالتالي، فإن الطبقة العربية الحاكمة كلها تقريباً (بما في ذلك حكام هذه البلدان الأربعة الراديكالية سابقاً) باتت تنظر إلى الولايات المتحدة عملياً لا كعدو بل كوسيط صادق، إن لم نقل ككفيل محتمل. كما أنه على الرغم من العداء الشعبي القوي لاسرائيل، فإن الأنظمة العربية لم تعد تعاملها كعدوّ لدود وككيان منبوذ إلى الأبد في المنطقة، بل باتت تعاملها كجارٍ مشاكس ينبغي التعامل معه، إذا أمكن، عبر خدمات الدبلوماسية الأمريكية الحاضرة دوماً.

وتمثّل هذه تحولات كبرى عن المواقف السائدة في الخمسينات والستينات، وهي تدل على عمق التغير الذي طرأ على حكام الوطن العربي الذي لايزال يرتدي رسمياً وظاهرياً حلّة سنة ١٩٧٠ نفسها، والذي لا يزال يحكمه في معظم الحالات الأفراد أنفسهم والأنظمة والأحزاب والهياكل القائمة نفسها. وكما ذكرنا آنفاً، ان الذي تغير هو ما في نفوس هؤلاء الرجال، والطبقة التي يمثلون وبالتالي طموحاتهم وقيمهم.

- ٤ -

ولكن، ماذا عن أولئك الذين هم خارج النخبة، أولئك الذين ربما تغيرت أمانيهم وازدادت تطلعاتهم ولكنهم لم يحصلوا على شيء بعد؟ ماذا سيحصل إذا لم يتمكنوا من تحقيق هذه الأماني أو تلبية هذه التطلعات؟

يمكن القول: بما أن ثروة النفط هي التي دفعت عجلة الانفتاح الى حد بعيد، وبما أن هذه الثروة لن تجف فوراً على الأرجح، فإن توقع حصول أزمة تطلعات غير مشبعة لا يزال سابقاً لأوانه. ولكن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الأقطار المنتجة للنفط حالياً ومضاعفاتها السلبية الكامنة بالنسبة للبلدان المصدرة للعمالة التي تعتمد اقتصادياً على هذه الأقطار، تلقي ظلالاً من الشك حول صحة هذه المقولة.

وقد تتعدى هذه المسألة شؤون النفط جملة وتفصيلاً. فالأنظمة الراديكالية التي أمسكت بزمام السلطة في الخمسينات والستينات لم تفعل ذلك نتيجة للتطلعات الاقتصادية الخائبة وحسب. فالزعماء السياسيون القوميون التقليديون مثل شكري القوتلي ونوري السعيد ومصطفى النحاس ألهبوا المطامح السياسية ـ لتحقيق الاستقلال والحرية والكرامة ـ ثم رأت شعوبهم أنهم فشلوا في تحقيق هذه المطامح.

ولكن الثمانينات ليست الخمسينات، والتاريخ لا يعيد نفسه، على الأقل ليس بصورة آلية. يضاف إلى ذلك أنه من منتهى السذاجة ان يقلل المرء من شأن شراسة الحكام منذ سنة ١٩٧٠ أو قبل ذلك، وضراوة استخباراتهم أو نيران قواتهم المسلحة. لقد طوروا «وصفة» ناجحة قائمة على القمع المتدرج إضافة إلى المكافآت الموجّهة.

ولكن هذه المجتمعات ما زالت مبتلاة بـالجهل والفقـر، وهي مجتمعات ريفيـة بدرجـة كبيرة (في ١٩٧٧ بلغت نسبة سكـان المدن في مصر وسـوريا والجـزائر والعـراق ٤٣,٩ بالمـائة و٤٦,٧ بالمائة و٥٣,٧ بالمائة و٦٥,٧ بالمائة على التوالي)[٢٥]، ويتضاءل اكتفاؤها الذاتي بالمـواد الغذائية[٢٦]. وفي ضوء هذه الحقائق، لا يمكن القول ان هذه مجتمعات مستقرة وخصوصاً عند مقارنة الحقائق المريرة التي تواجه جموع الشعب بثروات النخبة الجديدة.

ولكن هذه النخبة كبيرة، كما أن قيمها (الغربية أساساً) تتغلغل في قطاعات واسعـة من المجتمع. ولهذا، فإن هذه المجموعة المسيطرة القويـة الشديـدة التنوع قـد تتمكن من مقاومـة استيـاء جماهـير المحرومـين بشكل لم يتمكن منـه حكّام الحقب السـابقـة. إن صعـود مـوجـة الراديكالية الإسلامية في معظم البلدان العـربية ربمـا يعني أن هذا الاستنتـاج ليس صحيحاً. ومـع أن العودة إلى أصـول الـدينٓ الاسـلامي الحنيف لا تعني بـالضرورة الصـدام مـع القيم الغـربية (اعتـماداً على فهم كـل مؤمن لتعاليم الاسـلام) إلا أن الكثير من المسلمـين يرون أن هناك صداماً. وليس من السهل نكـران حقيقة أن «العـودة إلى الاسلام» تشكـل بالنسبـة الى هؤلاء وسيلة للهروب من بعض القيم والتطورات الاجتماعية التي لا يقـرونها، وأحيانـاً وسيلة للاحتجاج عليها.

وهذه ليست استنتاجات خاصة، ولكنها تقدم تفسيراً مجملاً لماذا أصبـح الإسلام وسيلة المعارضة الرئيسية في كثير من البلدان العربية. ومن الأسباب الأخرى لذلك عدم وجود بديل علماني فعال للتعبير عن معارضة الوضع القائم في الدول الراديكالية سابقاً. ويعود هذا جزئيـاً إلى أن الأنظمة قطعت، بخطبها وأدبياتها، الطريق على بروز بـديل علماني راديكـالي. بل انها جعلت أفكار وسياسات اليسار الراديكالي محط شكـوك كبيرة في نـظر الشعب. وليس في ذلك ما يثير الدهشة طالما أن هذه الأنظمة قلبت مواقفها رأساً عـلى عقب فيما ظلت خـطب الحكام وكتاباتهم تردد الشعارات الراديكالية للأيام الخوالي[٢٧].

ولا تقتصر المخـاطر التي تـواجه الأنـظمة الـراديكاليـة سابقـاً عـلى التملمـل السيـاسي والتطلعات المادية الخائبة وغربة الجماهير عن النخبة الجديـدة، فهناك أيضـاً التوتـر الناجم عن الهزائم التي ألحقتها بها القوى الخارجية. وسبق أن أشرنا إلى بعض أبرز الأمثلة على ذلك مثل حصـار بيروت واحتـلال جنوب لبنـان والحرب العـراقية ـ الايـرانية. فـإزاء هذه التحـديـات وغيرها ـ وبعضها يعود تاريخه لثمانية عشر عاماً خلت مثل احتلال اسرائيـل لمرتفعـات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ـ لم يصدر بعد أي رد عربي ذي مغزى.

---

(٢٥) Kubursi, Ibid., p. 75.

(٢٦) انظر الجدول رقم (٢)، في: المصدر نفسه، ص ٧٣، حيث يبين تراجع نسب الاكتفاء الـذاتي فيما يقارب كل السلع الغـذائية التي تنتجهـا البلدان الواقعـة في منطقـة اللجنة الاقتصـادية لغـرب آسيا (اكـوا) بين ١٩٧٠ و١٩٧٧.

(٢٧) Philip Khoury, «Islamic Revival and the Crisis of the Secular State in the Arab World: An Historical Appraisal,» in: Ibrahim, *Arab Resources: The Transformation of a Society*, pp. 228-229.

هـذه الهزائم الخـارجية التي تـذكّر النـاس دائماً بـأن حكامهم فشلوا في حمـاية الكـرامة القـومية، تحتـل أهمية بـارزة على اعتبـار أن هزيمـة ١٩٤٨ والعجز العـربي فيـما يتعلق بقضيـة فلسـطين وفي مواجهـة الغرب، همـا اللذان أطلقا شرارة صعـود الراديكـاليـة في الخمسينـات والستينات. وخلافاً لحكام اليوم، فإن ضحايا تلك الانتفـاضات الأولى ـ أي قـدامى الزعـماء القوميين المحافظين الذين كانوا في شبابهم يضاهون في راديكاليتهم أولئك الـذين خلفوهـم ـ لم يقدموا لجماهيرهم وعود الوحدة العربية والحرية والاشتراكية. ولهذا، لم يكن مـطلوباً منهم مـا هو مطلوب الآن من الحكام الجدد.

ليس هناك في الوقت الراهن أية دعـوات لمناقشـة الحكام الحـاليين الحسـاب، باستثنـاء الدعوات التي يطلقها الراديكاليون المسلمون. كما أن الممسكين بـزمام السلطة الآن يتمتعـون بدعم قاعدة اجتماعية أكثر قوة وتشعباً مما توفر لأسلافهم: ونعني بـذلك النخبـة الجديـدة التي نضجت في ظـل «الانفتاح» إلاّ أنـه لم يعد بـاستطاعـة هؤلاء أن يطوّعـوا الجماهـير بشعـارات القومية العربية القـديمة التي قـدمت خدمـات جلّى لقـدامى السياسيـين وللعديـد من الزعـماء الراديكاليين في حقبة سابقة. أما اليوم، فإن هذه الشعارات التي أحياها هؤلاء الزعماء وأعادوا تركيبها من جديد قد فقدت مصداقيتها.

لقد ولّت الآن الأيام التي كانت فيها الجموع الصاخبة تصغي لهذه الشعـارات. وهناك اليوم مسافات شاسعة بين الحكام والمحكومين، مسافات يمكن قياسهـا بعدة طـرق، احداهـا الجـدران السميكة والحـواجز الكثيفـة التي أقيمت حول المبـاني الحكوميـة ومنـازل المسؤولـين لحمايتهم من السيارات المفخخة. وثانيتها الأعداد الكبيرة من أفراد القوات المسلحة والشرطـة والاستخبارات الذين يحرسون شـوارع العواصم الـرئيسية. وثـالثتها غيـاب مشاهـد الجماهـير الصاخبة والتي تنادي بحياة زعمائها والتي كانت مألوفة في شـوارع هذه العـواصم وغيرهـا قبل بضـع سنين. أمـا اليوم، فـإن معظم الحكـام العرب يعيشـون في شبه عـزلة عن جمـاهـيرهـم ويتنقلون بين قصورهـم في مواكب خاضعة دوماً لحراسة مشددة.

هذه الهوة السحيقة بين الحكام والمحكومين تعكس الثغرة القائمة بين النخبة التي تدعم الحكام وبين بقية الشعب. وهذا أفضل دليل على أن العقود القليلة المـاضية شهـدت بالفعـل تحولاً في القاعدة الاجتماعية للسلطة في البلدان العربية التي كانت راديكالية في أحد الأيام.

وليس واضحاً الآن ما إذا كنا على عتبـة نهاية دورة كتلك التي اختتمت بـانتفاضـات الخمسينات والستينات، كما يشير على ما يبدو انقلاب نيسـان/ابريـل ١٩٨٥ في السودان، أم أن الدورة الحاليـة لم تكتمل بعـد. إلاّ أن المؤكد هـو أن التركيبـة الاجتماعيـة التي تمسك الآن بزمام السلطة في البلدان الراديكالية سابقاً وصلت خلال بضعة عقود إلى الـدرجة نفسهـا من الهيمنة على مقاليد الدولة والمجتمع التي قضى جيل نوري السعيد وشكـري القوتـلي ومصطفى النحاس نصف قرن للوصول اليها. إلا أنه في هذه الفترة القصيرة نسبيـاً، نشأت بـين الحكام والمحكومين هوة لا يبدو ردمها ممكناً.

الفصل الخامس والعشرون

حدود السلطة الخاصة بالنخب الحاكمة، التمتع بسلطة ذاتية في منظور مقارن

حامد أنصاري[*]

إن النخبة الحاكمة بشتى نماذجها قد أباحت إلماماً واسعاً لجيل من الباحثين المعنيين بدراسات تتناول الشرق الأوسط. ولكن هذا الإلمام الواسع لم يطبق بصورة شاملة إلّا في الدراسات المعنية بمصر: لقد أجري الكثير من التكييف وإعادة الصياغة لطرق النظر في الموضوع، وذلك للوقوف على أسرار مجتمع لا يزال تاريخه وسياسته يستهويان العلماء والعامة على السواء. على أنه يمكن لأغراض التحليل، تقسيم هذه الطرق أو مداخل الدرس، إلى نموذجين رئيسيين هما: نموذج النخبة ـ الجماهير، ونموذج الخط الثاني (أو الطبقة الثانية).

وكلا هذين النموذجين يؤكد جانباً مهماً من الواقع الاجتماعي والسياسي، ويتجاهل الجانب الآخر. فنموذج النخبة ـ الجماهير يؤكد على السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، في حين يشدد نموذج الخط الثاني على قاعدة التأييد الاجتماعية التي تدعم النخب الحاكمة. سيحاول هذا الفصل أن يثبت أن من الممكن سبر أغوار المشكلة الخاصة باستقرار الدولة، وذلك بمراقبة التفاعل الجاري بين السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، وبين الحدود التي يفرضها عليها نموذج الخط الثاني. وسيبين الفصل كذلك حدود تلك المداخل، ويقترح طرقاً ممكنة للتغلب عليها في ضوء التطورات الحديثة الجارية في الشرق الأوسط.

إن نموذج النخبة ـ الجماهير يسود في الساحة دون منازع. لذا، نجد أن أدبيات الموضوع تعج بمفاهيم مثل «المجتمع غير المتحد»[1]، و«الدولة الامبراطورية»[2]، و«الحكم

(*) مدرسة الدراسات الدولية العليا ـ جامعة جونز هوبكنز ـ امريكا.

(١) Clement Henry Moore, «Authoritarian Politics in Unincorporated Society: The Case of Nasser's Egypt,» *Comparative Politics,* vol.6, no.2 (January 1974), pp. 193-218.

(٢) Amos Perlmutter, *Egypt: The Praetorian State* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1974).

الوقفي»[٣]، و«الحكم الوقفي الجديد»[٤]، و«إرادة النخبة»[٥]، وكلها تعبّر عمّا يشبه الاجماع عن الطبيعة ذات السلطة الذاتية للدولة، وغياب القيود الاجتماعية التي تحدّ من ممارسة النخب الحاكمة للسلطة. وعلى الضد نجد أن المدخل لدراسة الخط الثاني، يمثل رأياً تحمله الأقلية عن الصلات بين النظام الاجتماعي والنظام السياسي، وهو مدخل يطرح أسئلة بشأن مصادر الاستقرار السياسي لا يعرف لها المدخل الآخر جواباً وافياً، وهو مدخل الدراسة لنموذج النخبة ـ الجماهير.

والمدخل هذا ذو الشعبتين: النخبة والجماهير، لا يخرج كثيراً عن النموذج الكلاسيكي للنخبة الحاكمة، التي تقسم المجتمعات الى حكام ومحكومين. يؤلف الحكام أقلية صغيرة تسيطر على جمهور غير مميَّز. وأداة الحكم بأيدي النخب الحاكمة المسيطرة، هي الجهاز العسكري وهيئة موظفي الحكومة. أما الجماعات والطبقات وكلتاهما أساسية في النظريات الليبرالية والماركسية الخاصة بالتطور، لا يعول عليهما كثيراً بالنظر إلى مرحلتهما غير الناضجة في التطور. وفي أكثر الحالات لا تؤخذان بنظر الاعتبار بسبب الافتراض المهم الذي مفاده، انهما لا تشكلان تهديداً للنخب الحاكمة، أو تمارسان سيطرة على صنع السياسة بأي شكل فعّال. وهكذا فمدخل النخبة ـ الجماهير، الثنائيّ الشعبة، يختزل بشكله المفرط دراسة السياسة الى شكل مبسّط لأقلية صغيرة، تسيطر على جمهور غير مميَّز وتوجهه.

إن التدخل العسكري في مجتمعات الشرق الأوسط، قد عزّز الرأي القائل بتمتع النخب الحاكمة بسلطة ذاتية، وذلك استناداً إلى افتراضات مستمدة أساساً من أدبيات أمريكا اللاتينية. فقد لوحظ مثلاً، أن ضباط الجيش يتدخلون في السياسة بصورة ذاتية، ووفق مصالحهم الجماعية. والانطباع الحاصل هو أن حكام الشرق الأوسط، وعلى الأخص الحكام الذين جاؤوا من صفوف العسكريين، هم فوق المجتمع، وغير مقيدين به وببنيته، ولا يمسهم شيء من النتائج التي تنشأ عن قراراتهم. ويفترض كذلك أن الاتجاهات الفردية، أو الاستبدادية، للنخب الحاكمة، إنما يعززها نزوع ثقافي من شأنه أن يغرس الطاعة العمياء للسلطة[٦].

وعلى الضد من ذلك يفترض مدخل الخط الثاني أن السلطة في شكلها البدائي جداً،

---

(٣) Robert Springborg: «Patrimonialism and Policy-Making in Egypt: Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Land,» *Middle Eastern Studies,* vol.15, no.1 (1979), pp. 49-69, and *Sayyid Mir'i: Family Power and Politics in Egypt* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1982).

(٤) S.Akavi, «Egypt: Neo-Patrimonial Elite,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (Cambridge, Mass.: Schenkman; New York: Halstead Press, 1975), pp. 69-113.

(٥) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), pp. 32-40.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٥.

إنما تنشأ معتمدة على التأييد التقليدي. لذا، فإن نقطة الانطلاق الجوهرية لهذا المدخل، هي الافتراض بأن الدولة والمجتمع المدني لا تفصلهما هوّة كما يرتأي المدخل الآخر، الثنائيّ الشعبة، بل يفترض أن الدولة والمجتمع يرتبطان معاً بطبقة اجتماعية، يمكن إرجاع أصولها الفكرية الى المفكر الايطالي (Gaetano Mosca). يقول (Binder): «إن الخط الثاني، أو الطبقة الثانية، هي الأداة الوسيطة الضرورية التي بدونها لا تستطيع الطبقة الحاكمة أو القلة الحاكمة أن تحكم. وتمتد الوظيفة السياسية للخط الثاني من التمثيل، مروراً بالاندغام الصريح مع الحكم، ووصولاً إلى ممارسة السلطة»(٧).

ويشير الكاتب نفسه استناداً إلى رأي «مُسْكا» المعدل قليلاً إلى أننا: «يجب أن نتذكر أن الخط الثاني، أو الطبقة الثانية، ليست هي الطبقة الحاكمة. إن الطبقة الثانية لا تحكم ولكنها الطبقة التي بدونها لا يستطيع الحكام أن يحكموا»(٨).

ولغرض الوقوف على مفهوم الخط الثاني ومبادئه العامة وفهمه فهماً تاماً، من المهم أن نتذكر أن أهميته السياسية لا تنبعث من دوره الوظيفي. ويجب عدم الخلط هنا بين الضرورة، وبين خاصية الحاجة الوظيفية التي لا يستغنى عنها. فالصفات الخاصة للخط الثاني ووضعه الخاص في المجتمع، هما اللذان يمكنانه من العمل بصفته الأداة الوسيطة. وتشترك مصر مع عدد من أقطار الشرق الأوسط في حقيقة معينة مفادها، أن نشر التحديث قد ترك وراءه نمطاً غير متشابه المعالم من التنمية الإقليمية. أما الفروق الرئيسية فهي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وهذه الفروق مستمرة في وجودها على الرغم من التغيرات السكانية الحديثة، والمتمثلة بالمعدلات المرتفعة من التطور الحضري ومن الهجرة الريفية الى المدن(٩).

كان الانشطار الثقافي ـ الجغرافي، يرمم تقليدياً بواسطة الدور الوسيط الذي يلعبه أفراد متنفذون محلياً، وهم رؤساء القرى وأصحاب الأراضي وشيوخ القبائل. كان يقوم بهذا الدور في الجزائر وتونس ما يسمى بالقائد، أما في مصر فكان يقوم به العمدة أو العين أي الوجيه الريفي. وفي العراق والمغرب، كان شيوخ العشائر هم الواسطة والمحرك لعملية الاندماج القومي، وذلك عن طريق التمثيل بإبداء الرأي في المركز. وفي سوريا يتوسط «الزعماء» و«المخاتير» بنفوذهم المحلي مع السلطة المركزية. والذي يوحد هؤلاء الأفراد، هو دورهم التقليدي بصفتهم أدوات للاندماج القومي. إنهم على العموم من المزارعين المقيمين في أراضيهم، وبما أنهم على صلة أوثق بالتربة من صلة «الذوات» و«الأفندية» الحضريين، فهم

(٧) Leonard Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1978), p. 12.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٩) وهذه الفوارق أكثر وضوحاً في المغرب والجزائر منها في مصر، وهي تشكل أساس السياسة التي رسمها المستعمرون الفرنسيون والزعماء الوطنيون انظر:

Elbaki Hermassi , *Leadership and National Developmet in North Africa: A Comparative Study* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1972).

يعتبرون حملة الثقافة الوطنية وممثليها الأقحاح. وعلى الرغم من محليتهم، فإنهم نجحوا في إقامة الوشائج مع المناطق الحضرية، وذلك بحصول اعداد متزايدة منهم على التعليم العالي، وبإشغالهم مناصب عليا في الجهاز العسكري وهيئة موظفي الحكومة. ومع أن هؤلاء على وعي بمصالحهم الاقتصادية، فإنهم لا يشكلون طبقة متماسكة بالمعنى الماركسي الكلاسيكي لمفهوم الطبقة:

ثمة أنواع مختلفة من الأحوال يمكن تفسيرها في ضوء نموذج النخبة الحاكمة. ولعل أبرز هذه الأحوال، هو بقاء النظام السياسي في عدد من أقطار الشرق الأوسط على الرغم من فشل الاصلاحات، ومن تحوّل الوجهات التي تتخذها النخب الحاكمة. إن مسحاً عاجلاً للمشهد السياسي في الشرق الأوسط، يبين بوضوح أن الأنظمة السياسية في أكثرية الحالات، قد أثبتت أنها شديدة الثبات، مع إجراء بضعة تغييرات في المؤسسات السياسية. والذي يجعل من هذا الثبات شيئاً يفوق المعتاد جداً، هو أنه يحدث على الرغم من تكرر وقوع الأزمات الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي تنشأ عن خيبة تجارب الاصلاح الاقتصادي بنوعيه «الاشتراكي» و«الليبرالي».

فهل ان نماذج النخبة الحاكمة تفسّر بقاء النظام السياسي على الرغم من فشل الاصلاحات؟ إن أكثر النماذج قصوراً في تفسير بقاء النظام السياسي، هو نهج النخبة ـ الجماهير فيما يعزوه من سلطة ذاتية للنخبة الحاكمة، وفيما يتجاهله من تأييد القاعدة الاجتماعية لمركز السلطة، ومن حدود يمكن أن يفرضها مثل هذا التأييد على النخب الحاكمة. ومن المحتم في هذا النهج أن تصبح هيئة الموظفين، أو الحزب، من أدوات السيطرة، وذلك لانعدام الطبيعة فوق الاجتماعية في الفئات المذكورة. وتتعزز هذه الحجة كثيراً بما يسود من نزوع ثقافي من شأنه أن يغرس في النفوس طاعة عمياء للسلطة. أما نهج الخط الثاني، أو الطبقة الثانية، فهو يؤكد، على الضد، على تأييد القاعدة الاجتماعية للنخب الحاكمة.

أما في المخطط التأويلي الذي وضعه (Binder)[10] في ضوء نهج الخط الثاني، فإننا نجد الصيغة السياسية التي وضعها ضباط الجيش بعد استيلائهم على السلطة في مصر في عام ١٩٥٢، وهي تعكس تحالفاً مع الطبقة الوسطى الريفية. وهذه الطبقة برأي الكاتب المذكور، هي طبقة أصحاب الأراضي المتنفذين محلياً من ذوي الملكية المعتدلة الحجم (من عشرة إلى خمسين فداناً)، الذين يؤلفون العمود الفقري للخط الثاني. فقد استطاع الحكم الفردي العسكري، من خلال الحزب الواحد، أن يعبىء الطبقة الوسطى الريفية، وأن يستبعد الأحزاب والحركات السياسية ذات القاعدة الحضرية، التي كانت تعمل قبل الثورة فمنع قيامها القانون. كذلك يمكن القول إن الاستقرار في بعض الأنظمة، ناجم عن الجهود المبذولة لتعبئة تأييد صغار الفلاحين ومتوسطيهم واستبعاد الأفراد غير الموالين، أو الأشخاص المشكوك في ولائهم، من المشاركة في العمل السياسي عن طريق حزب حاكم أو هيئات شعبية.

---

(١٠) Binder, Ibid., pp. 26, and 36.

ومع مجهودات التعبئة من خلال الحزب الواحد، بدأت وإياها جنباً إلى جنب مشاريع الاصلاح الزراعي، لأن أغراض الأمرين تكاد تكون متطابقة. فقد كان المقصود من الاصلاح الزراعي، تجريد الطبقات المهيمنة تقليدياً من امتيازاتها الاقتصادية، وعزلها سياسياً. جرى تطبيق الاصلاح الزراعي في مصر تدريجياً، وفي كل مرة يخفض الحد الأعلى للملكية حتى بلغ خمسين فدانا للفرد الواحد، أو مائة فدان للعائلة الواحدة. هذا إضافة إلى القرارات الاشتراكية الشهيرة التي جرّدت الطبقات الغنية من مصادر ثروتها الكبيرة في المدن.

وطبق في سوريا اصلاح زراعي أشد راديكالية مما اتبع في مصر، ولو أن المصريين هم الذين طبقوا في واقع الأمر أول إصلاح زراعي في تاريخ سوريا وذلك في عام ١٩٥٨. ذكر زياد كيلاني[١١]، أن جهوداً مضنية قد بذلت في سوريا لنزع السلطة الريفية عن أصحاب الأراضي من خلال الاصلاح الزراعي. بل إن برنامج إصلاح الأراضي ذاته، اتخذ وسيلة لإقامة صلة سياسية تمتد بين النخبة الثورية والجماهير في القرى والحارات. أما في ليبيا فقد تطرف الحكم كثيراً برفض الاعتراف بالملكية الخاصة، ولو أن نظرته المتطرفة كانت متأثرة بضرورة حرمان الطبقة المهيمنة تقليدياً، وحرمان رجال الطريقة السنوسية كذلك من مواردهم الاقتصادية، وبالتالي حرمانهم من سلطتهم السياسية أكثر مما كانت متأثرة بهاجس المساواة بين الناس.

بيد أن مشاريع الاصلاح الزراعي فشلت في تحقيق آمال الجماهير الفلاحية، إذ تظهر التجربة في كل من مصر وسوريا، على الضد، حصول تزايد في نفوذ المزارعين الأغنياء والمتوسطين. وتعتبر مصر مثلاً جلياً على قطر فشل فيه الاصلاح الزراعي في الحيلولة دون هؤلاء المذكورين، والوصول إلى مراكز النفوذ. ويذكر، مؤشرا على مدى نفوذهم، أنهم «يسيطرون على حوالى ٦٢٪ من الأراضي الزراعية وعلى ما يتراوح بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من المكائن الزراعية. ثم جاءت سياسة الانفتاح لترفع من شأن مركزهم أكثر مما كان عليه في السابق»[١٢]. وقد بين كيلاني، من بين آخرين، كذلك أن السلطة التقليدية لأصحاب الأراضي في سوريا استمرت في بقائها، مما يخلق سلطة منافسة لاتحادات الفلاحين.

كيف يمكننا أن نفسر فشل مشاريع الاصلاح الزراعي؟ فشلت هذه المشاريع، في المنظور الخاص بنهج النخبة ـ الجماهير، بسبب النزعات الشخصية للحكام أنفسهم، وتوجهاتهم السياسية، ومخاوفهم وترددهم مما يمكن تلخيصه بعبارة «إرادة النخبة». وفي رأي ووتربري يتصل فشل الاصلاحات بمخاوف جمال عبد الناصر وتردده بالذات، وهو يقول: «رفض عبدالناصر أن يستخدم سياسة القبضة الحديدية لا بسبب ما أشارت به أقطار مؤيدة له (وهي

---

(١١) Ziad Keilany, «Land Reforms in Syria,» *Middle Eastern Studies,* vol.16 (1980), p. 221.

(١٢) Hanna Batatu, «The Egyptian, Iraqi, Syrian Revolutions: Comparisons,» in: William G.Miller and Philip H. Stoddard, eds., *Perspectives on the Middle East 1983: Proceedings of a Conference* (Washington, D.C.: The Middle East Insitute, 1983) , pp. 70-71.

كثيرة) ولا بسبب نزعاته الطبقية، إن كان يحمل شيئاً منها. ولكن الذي رسم طريقه هو عدم استعداده الحقيقي جداً للتضحية بجيل الفلاحين، على حد تعبيره، من أجل جيل المستقبل، وعدم استعداده لإطلاق عوامل النزاع الطبقي من عقالها، وهي عوامل لا يمكن السيطرة عليها مستقبلاً»[١٣]. بيد أن «ووتربري» لا يفسر السبب الذي يدعو الحكام إلى ارتداء قناع المساواة ابتداءً. وإذا كان الحكام يتمتعون بسلطة ذاتية، فلماذا يشعرون بأنهم ملزمون بتشريع الاصلاحات أو بالاستجابة لمطالب المساواة بصورة تحبيذية؟ وإذا لم تكن هناك من حدود مفروضة على السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، فلماذا إذاً يتراجعون عن تطبيق الاصلاحات الراديكالية فور وضعهم لها؟ وأخيراً، ما هو الأساس الذي يقوم عليه الافتراض القائل بأن التخلي عن الاصلاحات سيمنع الاغتراب الطبقي وتفاقم المنازعات الطبقية؟ أليس من الأعقل أن نفترض عكس ذلك تماماً، أي أن فشل الاصلاحات سيزيد من الاغتراب الطبقي والمنازعات الطبقية؟

أما تفسير «بايندر»[١٤] للأسباب الكامنة وراء فشل الاصلاح الزراعي في مصر، فهو تفسير يتلاءم مع تفسيره للمحاولات التي قامت بها الفئة الفردية الحاكمة هناك لتعبئة الطبقة الوسطى الريفية واكتساب تأييدها، ولاستبعاد نخب ما قبل الثورة عن المشاركة في العمل السياسي. إن الطبقة الوسطى الريفية، بنظر الكاتب المذكور، هي أشبه شيء «بالرجل المحظوظ الذي ينتهي به الأمر منتفعاً من النظام مهما عاكسته الظروف». ثم يمضي الكاتب فيقول إن ما حدث نتيجة للاصلاح الزراعي هو: «أن أصحاب الأراضي الكبار الغائبين عن مزارعهم والذين كانوا مرتبطين بالقصر الملكي أو بحزب الوفد قد جردوا من جزء من ثروتهم ومن القسم الأكبر من نفوذهم السياسي، تاركين الشريحة الريفية التقليدية جداً من شرائح الخط الثاني (أو الطبقة الثانية) في هيمنة فعلية لا نزاع فيها»[١٥].

فليس من الغريب، بنظر «بايندر»، أن الاصلاح الزراعي في مصر لم يخفض الملكية الزراعية إلى أقل من الحد المقرر البالغ خمسين فداناً، وهو أدنى حد إذا تم إنقاصه فستتأثر مصالح الطبقة الوسطى الريفية تأثراً مباشراً.

ومع وجود دليل تجريبي قوي يدعم مدخل الخط الثاني، فإن المشكلة هي في الافتقار إلى تعريفٍ جامع مانع للعلاقة بين الفئة الفردية الحاكمة والخط الثاني، وإلى مثل هذا التعريف للخط الثاني ذاته. إن تعريفاً جامعاً مانعاً للخط الثاني، هو من الصعوبة بمكان، لأن هذا الخط الثاني لا يشكّل طبقة متماسكة[١٦]. فمع أن أفراد الخط الثاني يوحون بأنهم طبقة

---

(١٣) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* pp. 37-38.

(١٤) Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt,* p. 7.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٦) يقول بايندر ان الطبقة الوسطى الريفية هي أداة طيعة بيد النخب الحاكمة، لأنها لا تعي مصالحها الطبقية ولا تعمل بصفتها هيئة جماعية. لذلك، فإن استخدامه لمفهوم الطبقة هو، على حد تعبيره، من قبيل استعمال لغة رديئة دارجة. انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

متجانسة من جرّاء نظرتهم التقليدية وتغلغل نفوذهم المحلي والقومي، إلا أنهم منقسمون تفصلهم فجوات واسعة في الثروة والوجاهة. ويجب أن نتذكر أن كلاً من الاصلاح الزراعي والتغلغل البيروقراطي الحزبي في الأرياف، لم يستطع استئصال النخب المتنفذة تقليدياً والتي تؤلف أغنى الشرائح الريفية. إن الزعامة الجديدة التي خلقتها السلطات المركزية في المناطق الريفية، تتداخل مع الزعامة التقليدية في مصر. أما في سوريا فإنهما تتعايشان كمركزي قوة متنافسين. ويضطر الزعماء أحياناً، بحكم الضرورات التي تمليها الظروف، الى إجراء تسوية مع النخب التقليدية.

إن فرضيات «بايندر» بشأن الدور الوسيط للطبقة الوسطى الريفية، تقوم على تسلسل غير أكيد للملكية الزراعية وضعه مكتب الإحصاء بشكل اعتباطي(١٧). يتضح من الدليل التجريبي، أن النخب المتنفذة تقليدياً، تتكون من درجات متنوعة من الملكية، ودرجات مختلفة من النفوذ الذي يمارس على مستوى القطر وعلى مستوى الاقليم معاً. ففي مصر نجد أن أقوى المتنفذين على هذين المستويين هم الأغنياء. ولكن هذا لا يعني أن الفلاح الصغير الذي له علاقة قربى جيدة، لا نفوذ له في موطنه المحلي. بعبارة أخرى، يبدو أن دور الخط الثاني يمتد فوق الطبقة الوسطى الريفية وتحتها، أي إلى كبار أصحاب الأراضي الذين كانوا أقوى المتنفذين في عهد ما قبل الثورة وإلى صغار المزارعين.

إن هذا التشديد على الطبيعة غير المتماسكة وذات المراتب المتعددة للخط الثاني بصفته أداة توسط، هو تشديد يتعلق مباشرة بالتوجهات الايديولوجية والسياسية المتحولة للنخب الحاكمة، وهذا موضوع سنعالجه فيما بعد. يكفي الآن أن نقول إن المسح التاريخي سيكشف لنا أن الشريحة العليا، أو كبار الأعيان، استمرت تمارس دورها الوسيط، باستثناء فترات قصيرة ترتدي فيها النخب الحاكمة القناع الراديكالي(١٨). وفي دراسة أجراها إيليا حريق عن علاقات السلطة في مجتمع قروي يخضع لتأثير التغلغل الجاري من المركز عن طريق منتسبي الحزب، تتضح الطبيعة الدينامية للقاعدة الاجتماعية للسلطة على مستوى المجتمعات

---

(١٧) إن الاحصاءات الرسمية لا تعكس الحجم الحقيقي لملكية الأراضي المزروعة وهي غالباً ما تشمل الأراضي المستأجرة والأراضي المملوكة معاً. كما أن هذه الاحصاءات لا تعكس مدى تركيز الملكية الناشيء عن زراعة أراضٍ مملوكة بصورة غير شرعية. انظر:

Mahmoud Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970: A Study in the Political Economy of Agrarian Transition,* Occasional Paper, University of Cambridge, Department of Applied Economics, 45 (Cambridge, Mass.; New York: Cambridge University Press, 1975).

(١٨) يرفض ووتربري رأي بايندر القائل بأن الطبقة الوسطى الريفية احتضنت، في لحظة حاسة، الثورة المصرية فجسّدتها وأضحت «مرجعاً أو مصدراً للقيم تستمد منه النخبة الناصرية قيمها». إن الطبقة المذكورة، في رأي ووتربري، قد جرى تحملها ليس إلاّ، وكانت تضايق بين وحين وحين. انظر:

Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* pp. 274, and 303.

المحلية[19]. وقد توصل ايليا حريق في بحثه إلى نتيجة مفادها أن المزارعين الأغنياء، في الفترة التي سبقت الاتجاهات الراديكالية في أواسط الستينات، والذين يمكن اعتبارهم بمثابة الطبقة الوسطى الريفية التي يتحدث عنها «بايندر» أن أولئك المزارعين الأغنياء قد أزاحوا النخب المهيمنة تقليدياً، التي كانت تعتبر محسوبة على «العهد البائد» فأخرجوها من أجهزة الحزب المحلية.

وفي الفترة الراديكالية التي تزامنت مع «مسألة كمشيش» في عام ١٩٦٦ ومع تأليف اللجنة العليا لتصفية الإقطاع، والتي دامت حتى نشوب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ - وهي الفترة المسماة بفترة التعبئة - أصابت المزارعين الأغنياء نكسة، في حين تولى صغار المزارعين مراكز النفوذ بفضل الجماعات القيادية التي نظمتها السلطات المركزية وأجهزة الحزب المختلفة، وكان هدفها الرئيسي تعبئة المزارعين الصغار. حدث هذا في وقتٍ كانت فيه المدن تموج بالتذمر، وبرز فيه اليسار، تحت إشراف هيمنة السلطات، برز على المسرح السياسي كقوة مضادة للحركات السرية التي تمثل الوفد والإخوان المسلمين. إن «مسألة كمشيش» والتحقيق الذي أجرته اللجنة العليا لتصفية الاستعمار، يعكسان المرحلة الأخيرة من الموقف الراديكالي الذي اتخذته السلطات المركزية نحو النخب الريفية المهيمنة. ثم أعقب هذا تحول تام في التوجه السياسي، أدّى إلى عودة ظهور الشريحة العليا والمزارعين المتوسطين، ولو أنهم كانوا قد وهنوا من جراء الهياج العظيم الذي حدث في أواسط الستينات.

وتصادفت عودة ظهور المزارعين الأغنياء والمتوسطين في مجتمعاتهم المحلية، مع التأكيد على النظام والاستقرار من لدن نظام تزعزعت ثقته بنفسه من جرّاء الهزيمة في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ولعل من الممكن أن يقدر المرء أهمية الخط الثاني (أو الطبقة الثانية) كمصدر للاستقرار السياسي، وذلك بدراسة وضع لا توجد فيه هذه الطبقة. فقد لوحظ أن طبقة وسطى ريفية في إيران إنما تتجلى بغيابها عن الوجود. يضاف إلى ذلك، أن ايران هي القطر الوحيد في الشرق الأوسط كان فيه الاصلاح الزراعي ثورياً بنتائجه. ذكر أحد الباحثين: «ان شاه إيران الأول والثاني كلاهما نزع السلطة عن شيوخ العشائر والوجهاء المحليين ونقابات

(١٩) يرى ايليا حريق في نقده لنموذج النخبة الحاكمة الثنائي الشعبة، أي نموذج النخبة - الجماهير، أنه «لم يعز إلاّ قليل من الأهمية لعلاقات الزعماء أحدهم بالآخر، أو علاقاتهم بقاعدة السلطة واستراتيجياتها والعلاقات المتبادلة على شتى المستويات في المجتمع. فحين ينظر الى مفهوم السلطة كعلاقة دينامية يفرض فيها أحد الأطراف طاعته على الطرف الآخر، فإنه يجري التغاضي عن شبكة السلطة، والعلاقة المذكورة ما هي إلاّ جزء من هذه الشبكة». ويمضي الكاتب فيقول: «إن نمط توزيع السلطة هو شبكة متدرجة المراتب. والزعماء الوطنيون، مهما كانت سلطتهم مستبدة، عليهم أن يرجعوا إلى غيرهم من المساهمين في السلطة على جميع المستويات في المجتمع». انظر:

Iliya Harik, *The Political Mobilization of Peasants: A Study of an Egyptian Community* (Bloomington: Indiana University Press, 1974), p. 26.

التجار، ومن ثم نزعها عن السياسيين الوطنيين الذين كانوا بمثابة الجسر بين السياسات القديمة والجديدة. وقد سهل هذا مخاطبة جمهور غير مميِّز بدون وسطاء تقليديين»[٢٠].

وكنتيجة للسياسة الزراعية التي اتبعها الشاه، أدّت إزالة طبقة كبار الملاكين التقليدية إلى وضعه وجهاً لوجه أمام الفلاحين المتمردين. وهذا بدوره أدّى إلى زيادة اعتماده على البيروقراطية كأداة للسيطرة. أما في مصر فقد أدّى الاصلاح الزراعي، بالضد، إلى نتيجة معاكسة. فالاصلاح الزراعي هناك، ألغى ظاهرة تغيب صاحب الأرض عن أرضه، ولكنه في الوقت ذاته عزّز من مكانة الوجهاء الريفيين الذين عملوا تقليدياً كأداة وسيطة بين نظام الحكم وجمهرة الفلاحين. وهكذا ففي حين يمكن القول إن الاصلاح الزراعي في إيران أدّى الى تثوير الريف، لا بل حتى مهد السبيل للانتفاضة الثورية التي أتت على البلاد قبيل طرد الشاه منها، فإن سياسات جمال عبد الناصر الاصلاحية، أثمرت نتائج معاكسة، لذلك تتجلى باستقرار الأرياف وتعزيز سلطة الدولة. والاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه العام، هو فترة التعبئة حين صممت النخب الحاكمة على اتخاذ إجراءات قوية لتحقيق التغيير الاجتماعي في الريف.

والسؤال الآن هو: ما الذي يدفع الفئة الفردية الحاكمة إلى ارتداء قناع المساواة؟ ثمة عنصر مهم مفقود في مدخل النخبة ـ الجماهير وهو ما تنطوي عليه الأصول الاجتماعية للفئة المذكورة من منطويات اجتماعية ـ سياسية. تشترك مصر وسوريا وليبيا وغيرها في حقيقة مفادها أن النخب الحاكمة تأتي من طبقات أدنى من الوسطى، وقد أظهرت هذه النخب على العموم اتجاهاً لمخاطبة عواطف أصولهم الطبقية وقيمها.

إن أغلب الزعماء جاءوا من طبقات مسحوقة، وكما يقول بطاطو، أدى الاستلاب العثماني لفئات اجتماعية معينة، إلى جانب تفاقم أحوال الزراعة، إلى دفع هذه الفئات للتطوع بأعداد كبيرة في القوات المسلحة، التابعة للدولة، الأمر الذي أدى في النهاية لتوصلهم الى موقع الهيمنة السياسية الذي يتمتعون به الآن[٢١]. وكتب أندرسون[٢٢] عن الموضوع ذاته في ليبيا مقتبساً أقوال العقيد معمر القذافي الذي قال: «إن لدى ضباط الجيش ضميراً يدرك مطالب الناس على وجه أفضل مما يدركه الآخرون. وهذا يستند إلى أصل منشأنا الذي يتميز بالتواضع. إننا لسنا أغنياء؛ وآباء الأغلبية منا يسكنون الأكواخ. لا يزال والديّ يسكنان في خيمة بالقرب من(سرتة). إن المصالح التي نمثلها هي مصالح الشعب الليبي الصادقة».

وكتب بطاطو[٢٣] بشكل مدعوم بالوثائق يقول إن الضباط الأحرار في العراق، يعبرون

(٢٠) S. Bakhash, «Revolutions in the Middle East and North Africa in Comparative Perspectives,» in: Miller and Stoddard, *Perspectives on the Middle East 1983: Proceedings of a Conference*, p. 61.

(٢١) Batatu, «The Egyptian, Iraqi, Syrian Revolutions: Comparisons,» pp. 67-68.

(٢٢) L. Anderson, «Qadhafi's Islam,» in: John L. Esposito, ed., *Voices of Resurgent Islam* (Oxford: Oxford University Press, 1983), p. 139.

(٢٣) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A* =

عن تولي عناصر من العشائر الثانوية والمدن الصغيرة لمراكز السلطة. وكتب «زارتمان» عن الجزائر يقول: «إن نخبة جديدة من أبناء المدن والقرى الصغيرة أزالت الحكام المتسعمرين في سنة ١٩٦٢... أما في تونس فإن حزب الدستور الجديد، الذي تولى السلطة في سنة ١٩٥٦، كان يتركز في المقام الأول في قرى الساحل الريفية، ولو أن أبناء الساحل لم يكوّنوا أغلبية النخبة السياسية الا في سنة ١٩٧٠»(٢٤).

وعلى العكس، فإن الضباط المصريين الذين استولوا على السلطة في عام ١٩٥٢، لم يأتوا من وسط ذي خلفية اجتماعية ـ اقتصادية متجانسة. كان من بينهم ضباط هم من أبناء العُمَد الأغنياء، مثل المشير عبد الحكيم عامر. وكان آخرون على صلة وثيقة بالارستقراطية الزراعية وبالقصر الملكي أيضاً، مثل علي صبري. أما جمال عبد الناصر وأنور السادات، الزعيمان المصريان اللذان سيطرا على مصير بلدهما بالتعاقب في العقود الثلاثة الماضية، فينتسبان الى طبقة صغار الملّاكين. فقد ذكر أن والد جمال عبد الناصر كان يملك أقل من خمسة فدادين، في حين كان يملك والد السادات فدانين ونصف. فليس من الغريب، إذاً، أن يكون جمال عبد الناصر هو الخصم العنيد لأصحاب الأراضي ونصير الفلاحين المسحوقين وصغار المزارعين.

إن الأصول الاجتماعية قد تجعل النخب الحاكمة متحسسة بمطالب المساواة ومسائل العدالة بوجه عام. مع ذلك لا يمكن التماس علاقة حاسمة بين الأصول الاجتماعية والسلوك السياسي، كما تشهد بذلك تصرّفات السادات. كان هذا، على نقيض عبد الناصر، يفضّل الملابس الباريسية والحياة الرخية، المترفة، مع ٣٥ داراً للضيافة منتشرة في أرجاء البلاد تحت تصرفه. كان بذخ السادات في سنيه الأخيرة، يتناقض كل التناقض مع أصوله الاجتماعية، كما كشف ذلك محمد حسنين هيكل في كتابه **خريف الغضب** بصورة جلية جداً. والسؤال هو كيف يمكننا أن نفسر السلوك المتناقض بين عبد الناصر والسادات في ضوء نموذجَي النخبة الحاكمة؟ كيف يمكننا أن نفسر التوجهات الاجتماعية ـ السياسية المتحولة للنخب الحاكمة التي تتناقض أحياناً تناقضاً شديداً مع ما كان يمكن أن يكون للأصول الاجتماعية من تأثير على إدراك تلك النخب للواقع السياسي؟

هناك عنصر مهم مفقود في كلا المدخلين، مدخل النخبة ـ الجماهير ومدخل الخط الثاني، وهذا العنصر هو الضغط الذي تمارسه الشريحة الريفية الدنيا والمزارعون الصغار جداً. من المفترض بصورة عامة، أن الفلاحين في الشرق الأوسط خامدون سياسياً. والمفترض أيضاً أن الاصلاح الزراعي إنما طبق من الأعلى، وأن الفلاحين لم يقوموا بأي دور فيه. والانطباع الذي يخلقه «ووتربري»(٢٥)، مثلاً، هو أن الاصلاح الزراعي كان له ما

Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp. 1004-1007. =

(٢٤) I. William Zartman, ed., *Elites in the Middle East* (New York: Praeger, 1980), p. 4.

(٢٥) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Politcial Economy of the Two Regimes,* p. 325.

يسمى بـ« تأثير النفق» على الفلاحين، بمعنى إرضاء شريحة واحدة من الفلاحين في حين تظل البقية من سكان الأرياف بانتظار دورها متحلية بالصبر. ويذهب «ووتربري» إلى أبعد من ذلك، فيقول بعدم وجود أي علامة لمشاركة الفلاحين في الحياة السياسية المصرية منذ عام ١٩٥٢. أما «بايندر» فيرى أن النخب الحاكمة، كانت أشد حرصاً على إبقاء الغطاء مغلقاً على التغيير الاجتماعي من الحرص على متابعة حامية لمبادىء المساواة. لقد جرت التضحية بمذهب المساواة لصالح الحفاظ على التحالف مع الطبقة الوسطى الريفية.

بيد أن التاريخ يعطي انطباعاً مختلفاً. فقد تمكن الفلاحون من الضغط على النخب الحاكمة بين حين وحين، ولو أنهم فشلوا في تغيير النظام الاجتماعي. لقد تزامنت الانتفاضات الفلاحية مع الأحداث التاريخية الكبرى، مثل الغزو الفرنسي في عام ١٧٩٨، وثورة عرابي التي أدّت إلى الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢، وثورة عام ١٩١٩ من أجل الاستقلال الوطني، وأخيراً روح التمرد التي أظهرها الفلاحون في حوادث منعزلة من أعمال العنف في بعض القرى قبل استيلاء الجيش على السلطة في عام ١٩٥٢ وبعدها. بل إن هناك رأياً مفاده أن مشاريع الاصلاح الزراعي المحدودة إنما نفذت في عام ١٩٥٢ لمنع مزيد من الاستقطاب في الريف، ولكبح المد الثوري بين الفلاحين. وهكذا يبدو من البيّنات المتجمعة، أن إذعان الفلاحين وتسليمهم بالأمر الواقع، ما هو إلا أمر سطحي لا يغور إلى أكثر من تحت الجلد، فلئن ظهرت ظروف مثل وقوع تبديل رئيسي في الممسكين بزمام السلطة في المركز، فإن النزعة للتمرد قد تكشف عن أنيابها[٢٦].

ولعل أوضح ما تكشّف فيه الوعي الثوري للفلاحين في الشرق الأوسط، هو حرب الاستقلال في الجزائر. لقد كان يصعب على زعماء الثورة الجزائرية أن يصمدوا في الكفاح الطويل والمديد ضد المستعمرين الفرنسيين، دون الطبقة الفلاحية الجزائرية[٢٧]. ولكن كلتا الثورتين، الجزائرية والمصرية في عام ١٩١٩، قد قلبتهما النخب الحاكمة بين الفينة والفينة. وفي كلتا الحالتين، ظهر أن النخب المذكورة أكثر محافظةً من الفلاحين، على الرغم من الكلام الذي قالته النخبة عن التغيير الثوري والمساواة. على أن عبدالناصر وزعماء الثورة الجزائرية أدركوا مدى صعوبة احتواء الهاجس الثوري لدى الفلاحين إذا تحرك في نفوسهم أمل الإصلاح.

إذا أمعنا النظر في التناقضات الناشئة من ضغوط الاصلاحات واعتبارات الحكم، فإننا نكون في وضع أفضل لتفسير التوجهات السياسية المتعارضة للنخب الحاكمة. يرى

---

(٢٦) Gabriel Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no.4 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1979), p. 108.

(٢٧) Hermassi, *Leadership and National Development in North Africa: A Comparative Study*, pp. 128-130.

(Kalecki)[٢٨] أن وضعاً متأزماً يظهر على السطح، حين تُضطر النخب الحاكمة إلى التنازل عن وجهة نظرها في المساواة لصالح الحفاظ على استقرار النظام السياسي، من خلال التحالف مع طبقات أدنى الوسط في المدن، ومع المزارعين الأغنياء. إن الأساس الذي يقوم عليه نقد (Kalecki) للتجربة اليسارية الناصرية، يمكن استخدامه كذلك لتفسير فشل النظام الحر الذي أقامه السادات. فظهور المصالح المتنافسة في المدن، لا يقل خطراً على التحالف من سياسة عبدالناصر التي كانت تقوم على مشاركة محدودة، وعلى تعبئة للعناصر المؤيدة.

تركز بحثنا حتى الآن، على التحولات الايديولوجية والسياسية، التي قامت بها النخب الحاكمة. وما بقي بحاجة إلى تحليل هو كيف تؤثر هذه التحولات على طبقات منقسمة تفصلها فجوات اجتماعية ـ اقتصادية واسعة؟ وهذا موضوع دراسي صعب، أما علاقته بالأقطار التي تمر بتجربة مشابهة اعتباراً من الصين حتى المكسيك، فيمكن استخلاصها من التطورالتاريخي الذي جرى في مصر.

إن حجر الأساس للنفوذ التقليدي في مصر، قد أرسي قبل منتصف القرن التاسع عشر، الذي شهد تكوين الاقطاعيات الزراعية الكبيرة المملوكة من الأفراد. وجاء التغلغل المتبادل بين مصالح أصحاب الأراضي من جهة، وبين التجارة والصناعة من جهة أخرى خلال القرن الماضي كله، ولكن هذا التغلغل لم يلغ إحدى السمات البارزة لمصالح أصحاب الأراضي، ألا وهي دور هؤلاء الملاكين بين المركز والقصبات. والسبب الرئيسي الكامن وراء دورهم السياسي المصر على البقاء، هو أن مركزهم المهيمن، إنما جاء كنتيجة لتفاضل اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، ولم يكن مفروضاً من الخارج. إن المركز المحلي (كالزعامة في القرية أو في القبيلة)، جرى جنباً إلى جنب مع تكوين الإقطاعيات الزراعية الكبيرة. وبمرور السنين في القرن الماضي، ارتقت العناصر المحلية من أهالي البلاد الى تسنم مراكز عليا مرموقة. وتوالى هذا الارتقاء، حين أخذت السلطات المركزية بأسباب التمثيل البرلماني، ولجأت الى تعيين أهالي البلاد في وظائف الدولة المدنية والعسكرية. وبالتدريج أزاح هؤلاء فئة الشراكسة الأتراك من المقامات العليا في الحكومة المركزية ودوائرها في المحافظات والأقاليم.

وشهد الربع الثالث من القرن التاسع عشر، تحويل الزراعة المصرية إلى انتاج القطن على نطاق واسع جداً، وذلك نتيجة للحاجة الماسة الناشئة عن الحرب الأهلية الأمريكية. فارتفع مستوى الرخاء لدى أصحاب الأراضي الكبار، وازداد معه الإغراء لطلب راحة

(٢٨) انظر الحجة التي قدّمها سمير رضوان عن تطبيق مفهوم «الدولة الوسيطة» كما جرى تطويرها من قبل Michael Kalecki في:

Ghai Dharm [et al.], *Economy of Income Distribution in Egypt* (New York: Holmes and Meier), pp. 512-513.

العيش في حياة المدينة، بدلاً من السكنى البائسة في الريف. بيد أن التغيب عن موقع الأرض كان يقف بوجه توسعه النفوذ القوي لعلاقات القربى ووشائجها المتنوعة، التي تشد صاحب الأرض الى أرضه. ويمكن القول، عند تأمل الماضي، إنه كان من الممكن خسارة الدور الوسيط للنخب التقليدية لو أن مغريات حياة المدينة كانت أقوى من أن تقاوم.

إن الحكم الانكليزي في الفترة بين احتلال مصر في عام ١٨٨٢ وتأسيس الملكية الدستورية في عام ١٩٢٣، أديا إلى تعزيز نفوذ «كبار الأعيان». وفي هذه الفترة أضحى التطور غير المتوازن في توزيع الأراضي، سمة دائمة للبنية الزراعية خلال القرن كله. تبين الاحصاءات المسجلة في آخر القرن الماضي أن أصحاب الاقطاعات الكبيرة، التي تزيد مساحتها على خمسين فداناً، يقل عددهم عن اثني عشر ألف شخص (١,٣ بالمائة) وتبلغ مساحة الأراضي التي يزرعونها ٢,٢ مليون فدان (٤٤ بالمائة). وعلى عكس ذلك بلغ عدد صغار الملاكين الذين يملكون خمسة فدادين أو أقل ٧٦٠,٠٠٠ شخص (٨٣,٣ بالمائة) وتبلغ مساحة الأراضي التي يزرعونها ١,١ مليون فدان (٢١,٧ بالمائة). وبين هاتين الفئتين، هناك أصحاب الأراضي من ذوي الملكية المتوسطة (من ٥ إلى ٥٠ فداناً) ويبلغ عددهم ١٤٠,٠٠٠ شخص (١٥,٤ بالمائة) أما مساحة الأراضي التي يزرعونها فتبلغ ١,٨ مليون فدان (٣٤,٣ بالمائة).

أدخلت السلطة الاستعمارية الانكليزية بعض الاصلاحات لكبح جماح اساءة الاستخدام للسلطة المحلية، مع التطلع في الوقت عينه الى كسب ولاء جميع الطبقات الريفية. مع ذلك، وكما برهنت الأحداث خلال الانتفاضة الوطنية الواسعة في عام ١٩١٩، كانت العناصر الوحيدة التي شككت بالعمل الوطني الهادف إلى إثارة الناس ضد الحكم البريطاني، هي عناصر كبار الأعيان في الريف. ولم يكن اضطرارهم لتأييد السلطة الاستعمارية ناجماً عن ولاء لدولة أجنبية أو للسلطة المركزية، بل عن خوف من قلاقل الفلاحين، ومضاعفاتها وآثارها على الامتيازات المحلية. وليس من الغريب أن نلاحظ في كل من ثورة عرابي، التي أدّت إلى الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ والانتفاضة الوطنية في عام ١٩١٩، أن اضطرابات الفلاحين قد شدت من صلابة السلوك الثوري لبعض كبار الأعيان، فألقوا بدلوهم مع الوطنيين.

إن الاستقلال وإقامة ملكية دستورية، لم يحققا تغييراً يذكر في التسلسل الهرمي الاجتماعي الذي أقيم خلال المرحلة الاستعمارية. على العكس، فالمؤسسات السياسية، ما فتئت تعكس المصالح الزراعية المهيمنة. إن المصالح المتنافسة في المدن التي تمثل الملك والأحزاب التي خلقها القصر من جهة، والقنصل البريطاني من جهة أخرى، قد عملا على تعزيز المصالح المحلية. لذا، يمكن القول بأن السياسة المصرية في الفترة بين إقامة الملكية والإطاحة بها في عام ١٩٥٢، تتسم بوشيجة شبه قوية مع السياسة العراقية خلال السجال والكر والفر بين الملك فيصل الأول، وسلطة الانتداب البريطاني التي عززت السلطان المحلي

لشيوخ العشائر وكبار أصحاب الأراضي[29]. يضاف إلى ذلك، كما بيّن (Frey)[30] في دراسته لتركيا، أن مذهب المحلية يميل إلى أن يغدو عاملاً سياسياً مهماً في ظروف مثل ظهور المصالح الحزبية المتنافسة.

إن نظاماً تسود فيه المصالح الزراعية الكبيرة، يخلق خصماً له بالذات، إما على شكل قلاقل ريفية أو على شكل هجرة ريفية كبرى الى المدن، ومن شأن هذه في أغلب احتمال أن تزيد الطين بلّة، إذ تنفخ في أوار التطرف السياسي على يسار مسرح الأحداث أو يمينه. لقد كانت القاهرة حين استولى ضباط الجيش على السلطة في تموز/يوليو عام ١٩٥٢، في قبضة عنف اجتماعي يقترفه الاخوان المسلمون وحزب مصر الفتاة. لقد وجد حتى حزب الوفد في التطرف فرصة للإعلاء من شأن شعبيته المتدهورة. بيد أن العنف في المدن، كان يخفي تململا اجتماعياً في الأرياف هو أشد مدعاة للقلق. لقد تصاعدت أسعار الأراضي وبدلات الايجار إلى عنان السماء، وإلى درجة دعت عدداً من المصريين العقلاء الى الاقتناع بأن المخرج الوحيد من الفوضى، هو في وضع السلطة بيد رجل قوي. ويبدو أن عبد الناصر هو الذي حقق هذه الرغبة.

كشفت الكاتبة (Sanderson)[31]، في استعراضها للتطورات في المكسيك من عام ١٩١١ حتى الوقت الحاضر، عن علاقة وثيقة بين الاستقرار السياسي والسياسة الزراعية. وهي تلاحظ أن الاصلاحات الزراعية كان يجري البدء بها، كلما ظهر أن أزمة ما أخذت تهدد استقرار النظام السياسي. كانت القلاقل الفلاحية والضغوط الناجمة عن إعادة توزيع الأراضي، أشد وضوحا في المكسيك منها في مصر. مع هذا فإن اتخاذ الاصلاح الزراعي كوسيلة لتعزيز الحكم، لا بل حتى كسب مقدار من الشعبية، لم يكتشف أمره إلا بعد فترة وجيزة من استيلاء ضباط الجيش على السلطة في مصر. ثمة تطور موازٍ لهذا جرى في المكسيك، وهو الاكتشاف الخاص باتخاذ الحزب الواحد وسيلة لتعبئة العناصر المؤيدة، ولإزاحة العناصر المعادية للثورة من العملية السياسية. كانت الصيغة السياسية التي اختطها ضباط الجيش في مصر، تتلخص بتعبئة التأييد الريفي، واستبعاد الأحزاب السياسية الممنوعة، والحركات المحسوبة على العهد البائد من المشاركة في العمل العام. والغريب أن تطبيق مثل هذه السياسة، قد ترك النفوذ التقليدي، بما في ذلك كبار الأعيان، في مركز مهيمن. أما النخب السياسية التي لحقها أكثر الأضرار من هذه السياسات، فتتمثل بأصحاب

(٢٩) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers,* pp. 86-134.

(٣٠) F. Frey, «Patterns of Elite Politics in Turkey,» in: George Lenczowski, ed., *Political Elites in the Middle East* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).

(٣١) S.R. Sanderson, *Land Reform in Mexico, 1910-1980* (New York: Academic Press, 1984), pp. 102-104.

الأراضي المتغيبين عن مواقع ملكياتهم، ورجال السياسة المتمركزين في المدن.

والـذي يحدث في قـطر ذي مـوارد محـدودة ونـدرة في الأراضي المعـدة لأغـراض إعـادة التوزيع، هو أن التهريج الثوري لا بد له من أن يصطدم بالـواقع المـوضوعي. إن الاصـلاح الـزراعي في المرحلة المبكـرة من استيلاء الجيش عـلى السلطة في مصر، لم ينفـع إلّا فئـة قليلة جداً من الفلاحين، وترك الأغلبية في حالة من التذمر والاستياء. وتتضـح الطبيعـة المحدودة للاصلاحات حتى إذا أخذنا بنظر الاعتبار جميع المـراحل المتعـاقبة من الاصـلاحات، والتي لم تنفع بمجموعها سوى ١٢ بالمائة من الفلاحين. ولو نظرنا إلى أن الاصلاح الزراعي الذي قام به الشاه في ايران، قد نال بآثاره ما يناهز ٩٠ بالمائة من الطبقة الفلاحيـة، نجد أن هنـاك إذاً أساساً للزعم بأن الثورة البيضاء كانت حقاً ثورية بنتائجها بالمقارنة مع الاصلاحات المصرية. إنه لمن المفارقات أن يبدو عبد الناصر وليس شاه ايران، هو المتجه نحو التغيير الثـوري بشكل راديكالي.

ظل عبد الناصر، تحت ستار خطاباته الثورية، محتفظاً بالوهم القائل بأن بوسعه تحويـل الحزب الواحد والبيروقراطية الى أدوات ثورية، حتى اندلعت مسألة كمشيش في عام ١٩٦٦. كـانت هذه المسـألة هي التي حفـزت على الجمـع بين الفـلاحين المتـذمـرين، ومثقفي المـدن اليساريين في لحظة نادرة، ولكن لفترة قصيرة. كانت الراديكالية اليسارية في الستينات ظاهـرة عالمية. أما كمشيش فقد كانت ثورة مصر الثقافية، وجرى خلالها التشكيك بـالحزب الـواحد والبيروقراطية كوسيلة شرعية لتحقيق التغيير الثوري. كان الهدف الرئيسي من النقـد اليساري يتلخص بـأنه عـلى الرغم من الاصـلاحات الـزراعية المتعـاقبة، لم يحـدث تغيـير ملمـوس في علاقات الانتاج في الريف، بل على العكس من ذلك، استمرت المصـالح الـزراعية السـائدة بممارسة نفوذها، إما بصورة مباشرة، وإما من خـلال علاقـات القربى، وكـانت هذه الممارسة للنفوذ تجري للتأثير بالوسائل ذاتها التي تستخدمها الحكومـة المركـزية لتجـريد أصحـاب تلك المصالح من امتيازاتهم المحلية. وقد زوّدت كمشيش الفلاحين المتذمرين بفرصـة للضغط على السلطات المركزية، لكي تتخذ بعض الاجراءات التي كان من شأنها الإضرار باستقـرار نظام الحكم.

جاء تشكيل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في أعقاب مسألـة كمشيش، وهدف اللجنـة إنهاء الاستغلال في الريف. وخلق تشكيل هذه اللجنة، انطباعاً بأن عبد النـاصر كان يتـوقع حدوث ثورة اشتراكية بقيادة اليسار فقرر إجهاضها، وذلك بقيادته لهذه الثورة بنفسه على نحو بيروقراطي. وكانت اللجنة برئاسة المشير عبـدالحكيم عامـر، نائب رئيس الجمهـورية والقـائد العام للقوات المسلحة. أما أكثرية أعضائها فمن كبار رجال الحـزب الواحـد، وكبار مـوظفي الحكومة والمؤسسة العسكرية. وقد قامت اللجنة، في جميع المحافظات الزراعية البالغ عددهـا ست عشرة، بتـوجيه الاتهـامات ضـد ما سمي بـالاقطاعيـين، الأمـر الـذي أدى في حـالات متعددة إلى الإبعاد عن القرى، ومصادرة الأراضي وحجز الأموال (أي وضعها تحت الحراسة) والطرد من خدمة الحكومة.

أما الجانب الخطر من جوانب الفعاليات التي صحبت مسألة كمشيش، فهو أن السلطات كانت فيما يبدو، تنال بالضرب والتخريب من الأسس التي أقيمت عليها الدولة. بيد أن تلك الفعاليات كانت في واقع الأمر، عبارة عن محاولات هزيلة لإفراغ اليسار من زخم اندفاعاته. ويدل على هذا ما جرى من غلق سريع لمسألة كمشيش، وحل للجنة العليا لتصفية الاقطاع، وإيقاف جميع الاجراءات ضد ما سمِّي بالاقطاعيين. ويكمن مغزى هذا الحادث، في أنه كان نهاية لعهد بعينه ظهر فيه أن العدالة والنمو الاقتصادي هما الحل الواقعي للمشكلة المزدوجة، ألا وهي عدم تطور التنمية وسوء توزيع الثروة. كانت الأعراض الأولى للأزمة الاشتراكية الوشيكة، قد تجلت بالفشل في تحقيق أغراض الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) من جراء الافتقار للأموال. وانعكس تفاقم الأزمة الاشتراكية في الأحداث التي تلت هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧. فإلى جانب حل اللجنة العليا لتصفية الاقطاع، سمح للإقطاعيين المزعومين بالعودة الى قراهم، وأعيد تعيين الموظفين المطرودين من الحكومة في وظائفهم.

وإذا نظرنا الى الصين، نجد أن فيها مجالاً واسعاً للتأمل بالنسبة الى اقطار ذات ماض راديكالي تبحث عن تفسير للتخلي عن مذهب المساواة. ولعل الاعتبارات النفعية، مثل تقديم الحوافز لزيادة الانتاج، هي المبدأ الأول في إضفاء الشرعية. مع ذلك، وما لم يحدث نمو اقتصادي هائل ـ وهو أمر مشكوك فيه بالنسبة الى مصر ـ وبسبب العوائد المتناقصة، فإن من المحتم أن يحدث توسيع في الهوة الاجتماعية ـ الاقتصادية على حساب أغلبية السكان. لقد أثبتت الحالة في مصر السادات، أنها أشد عسراً على الذين يمكن أن يخسروا ميراثهم الاشتراكي بمقتضى إنجيل الانفتاح. ولم تكن إزالة الناصرية على يد السادات، إلاّ سلباً للمكاسب الاشتراكية تدريجياً تحت ستار سيادة القانون والتحرر الاقتصادي والسياسي. وأدخل الدين في الصورة كذريعة سياسية لتقديس الملكية، ولحق العناصر اليسارية بإزالتها من المسرح السياسي. ثم جاء القبول بالمشاركة السياسية والعقلنة الاقتصادية، وذلك لحجب الآثار السيئة للقمع السياسي وتقييد الحريات، وقيل إنها لغرض السعي نحو مكاسب اقتصادية. وقد صُنفت كل هذه الأغراض تحت شعار كبير هو «الإيمان والعلم».

مع هذا فإن جميع الاستراتيجيات الخاصة بتعزيز السلطة قد أفسدتها نتائجها السيئة. فلنتحرَّ ذلك ونكشف عن التناقض الذي حدث. إن تلاعب السادات بالدين لتوطيد مركزه، أدّى الى مضاعفات خطيرة في أوساط الأقلية القبطية. ومناشدة الناس باسم الدين أدى بشكل غير مقصود الى إثارة التطرف الاسلامي بين الجماعات الاجتماعية ـ الاقتصادية ذاتها التي خاطبها عبد الناصر باسم الاشتراكية. والفرق المهم، هو أن التطرف الاسلامي تحت حكم السادات، كان يفتقر إلى أداة وسيطة مؤسسية، في حين أن وجود هذا التطرف متمتعاً بسلطته الذاتية، قد أثبت أنه من العناصر المهمة التي زعزعت الاستقرار.

كان المقصود بالتحرر الاقتصادي من الناحية الفعلية، إزالة القيود من حرية التجارة، ورفع الحراسة عن الممتلكات المحجوزة التي وضعت تحت الحراسة خلال العهد الاشتراكي.

وقد انعكست النتائج غير المقصودة في العملية المقلوبة للاصلاح الزراعي ووضع الحراسة على الأموال. وكما أدرك عبد الناصر أن من المستحيل وضع حد لآمال الفلاحين بعد تحريك هذه الآمال عن طريق سياسة اعادة التوزيع، فقد أدرك السادات أنه لا حدود لقناعة الطبقات الفقيرة طالما كان الكلام جارياً عن شرعية الأخذ من الأغنياء لغرض العطاء للفقراء.

أما التحرر السياسي فقد كان المقصود منه تقويض نظام الحزب الواحد، والاعتراف بتعددية المصالح كما يقرها نظام تعدد الأحزاب. ولكن ما ان يجري إقرار مبدأ حرية التجمع، حتى تزول جميع العوائق التي حالت حتى الآن دون النظام القديم، ودون الظهور من جديد. لذا، لم يكن لدى السادات عذر مشروع في عدم الأخذ بالمنطق النابع من تفكيره الاستراتيجي بالذات، بعدم الموافقة على تأليف حزب الوفد الجديد، وهو الرمز للنظام القديم.

بلغت جميع هذه النتائج غير المقصودة أوجها في عام ١٩٧٧، وهو العام الذي بدأ فيه السادات بمفاجأة أخرى من مفاجآته الكثيرة، وذلك بزيارته لاسرائيل لكسر جدار العداوة النفسي الذي كان يطبع العلاقات بين القطرين. وكان ذلك العام كذلك، هو العام الذي أخذت فيه المعارضة تتزايد إبان انتشار الأنباء عن اختطاف وزير الأوقاف المصري، وقتله من قبل جماعة إسلامية متطرفة. على أن حدثين رئيسين سبقا مبادرة السادات السلمية. وقد حظي الحدث الأول بالعناوين الأولى في جرائد العالم أجمع، أما الحدث الثاني فلم يعبأ به إلا ذوو العلاقة المباشرة. الحدث الأول هو اضطرابات الغذاء، وهي من أعراض إزالة الراديكالية وحدودها. أما الحدث الثاني فهو انبعاث مسألة كمشيش مجدداً بشكل محاكمة، صار فيها المتهم خلال العهد الاشتراكي هو قاضي الاتهام. فقد تزامنت محاكمة «معذبي كمشيش» التي جرت لضباط الجيش السابقين وموظفي الدولة المتقاعدين (أي المحالين على المعاش) والمتهمين بالتعذيب، مع التحقيقات التي أجرتها لجنة الشكاوى والمظالم التابعة لمجلس الشعب مع المشاركين في أعمال اللجنة العليا لتصفية الاقطاع. كان ذلك أشبه شيء بتقديم الدولة للمحاكمة عن سوء أعمالها بالذات، ضد النخب المتنفذة تقليدياً، التي جرت خلال العهد الاشتراكي.

كان بوسع السادات الآن، والحال على هذا المنوال، أن ينعم بالاطمئنان الناجم عن الدعم التقليدي له. ولكن، وقبيل إسدال الستار النهائي على نظام حكم السادات، نجد أن حزب الوفد، كان في حالة تفكك وانحلال. وكان حليفه المقرّب في المدن، والمتمثل بنقابة المحامين، في حالة انقسام شديد. أما المتطرفون الاسلاميون، فهم إما في السجون أو قد اختفوا عن الأنظار. ومارس السادات قمعاً واسعاً حتى أفلح في خلق انطباع مفاده، أن مصر هي في قبضة عدم الاستقرار السياسي. وقد تعزز هذا الانطباع عند انتشار الأنباء باغتيال السادات على يد جماعة اسلامية متطرفة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، جاء انتقال السلطة الهادىء لنائبه حسني مبارك، وإنعاش «الحكم الديمقراطي» الذي تجلى بعودة الأحزاب

السياسية الممنوعة الى العمل العام وبالنتائج الانتخابية لمجلس الشعب، جاء كل ذلك ليخلق انطباعاً معاكساً يوحي بوجود نظام سياسي مستقر.

وفي الختام نقول إنه ما من شك في أن تطبيق مفهوم الخط الثاني (أو الطبقة الثانية)، قد عزز من معرفتنا بجانب واحد من الواقع السياسي في الشرق الأوسط، وهو جانب مفقود في مدخل النخبة ـ الجماهير الثنائي الشعبة. مع ذلك فإن من الممكن التوصل إلى فهم أفضل وأكثر واقعية لسياسات الشرق الأوسط بتحليل التفاعل الجاري بين السلطة الذاتية للنخب الحاكمة، التي انعكست في التحولات الواقعة في التوجه الايديولوجي والسياسي، وبين الخط الثاني. إن مثل هذا المدخل من شأنه أن يحل منطقياً مشاكل متعددة فشلت الدراسات الشرق أوسطية في حلها حتى الآن. والمشكلة الرئيسية هي العلاقة بين النخب الحاكمة وبين أداة حكمها. والأمر المفقود على العموم، هو تفهم الضغوط الحاصلة من الأسفل، وأثرها على التوجهات السياسية والسياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية للنخب الحاكمة. إننا بتفهمنا لهذه الضغوط، سنتمكن من رسم صورة أكثر واقعية للقوى المتصارعة التي تؤدي إلى تأزم التطور في الشرق الأوسط.

قد يكون من الصحيح القول إن التقدم المتنامي في صقل أدوات السيطرة الاجتماعية، إنما يفسر استمرارية النظام السياسي وبقاءه. مع هذا يجب أن يكون واضحاً أن هناك أيضاً اتجاهات معاكسة معرقلة للاستقرار، تتضح في موقف الفلاحين أو المهاجرين من الريف بين الطبقات دون الوسطى في المدن. بيد أن انعدام الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، يتصل جوهرياً فيما يبدو بقناعة النخب الحاكمة أو رضاها الذاتي، باستقرار نظامها السياسي. إن هذه النخب تضطر بين حين وحين، إلى العمل حيث تتفجر الضغوط بشكل عنف في الشوارع، ولكنْ ما أن تنحسر هذه الضغوط حتى تتراجع النخب الحاكمة محتمية بمتاريس الخط الثاني.

الفصل السادس والعشرون

البنية الاجتماعية والإستقرار السياسي: أدلة مقارنة من الجزائر وسوريا والعراق

جان ليكا(*)

يعنى علم الاجتماع السياسي بالعلاقة بين تطور البنية الاجتماعية (المبادىء الهادفة لتخصيص الموارد بأنواعها، الهوية، التغلغل، القوة والثروة لدى الجماعات المنتفعة والمحرومة) وبين الصيغة السياسية (عملية الاكراه والحل الوسط والشرعية التي تجري في جماعية عالمية). ويفترض عموماً وجود علاقة سببية، وظيفية أو منظومية، بين مجموعة المصالح الاجتماعية (من الذي يستفيد ومن الذي يخسر؟) وبين نظام السلطة الأخلاقي (من له الحق بتولي العملية السياسية والقوة اللازمة لها؟ من يقع عليه واجب الطاعة؟ ما هي فحوى قواعد السياسات المتخذة ونتائجها؟).

إن أغلب الأنظمة العربية السياسية يمكن اعتبارها، في السنين الخمس عشرة الأخيرة، أنظمة مستقرة. فهل يفسّر لنا تطور البنية الاجتماعية، التي تكوّن طبيعة الحكومة وتتكون بها معاً، هذا الاستقرار ولو تفسيراً جزئياً؟

١ ـ الاستقرار السياسي والبنية الاجتماعية: نموذج مستكن

يمكن استخدام مفهوم البنية الاجتماعية على نحو تجريدي جداً وذلك لتشخيص الأنماط المختلفة من عدم المساواة. بيد أن الأمر يكون مضللاً اذا اعتمد على مفاهيم مستمدة من علم اجتماع المجتمع البرجوازي، وهي ثلاثة:

(أ) **استقلالية المجال الاقتصادي** الذي توحد صفوفه السوق مع منافذ وصول للمصادر الاقتصادية التي تكيف المصادر الأخرى.

(ب) **الترتيب الأفقي للشرائح الطبقية** الذي يتكون بواسطة منافذ الوصول غير المتكافئة للملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

(*) يعمل في الدائرة العليا للدراسات السياسية في المؤسسة القومية للعلوم السياسية في باريس.

(ج) فرض وحدات تحليل خاصة بالبنية الاقتصادية ووحدات تحليل خاصة بالفعل.

إن العاملين في الحقل السياسي - الاجتماعي يتصرفون على العموم تصرفاً يتفق مع المصالح الاقتصادية كما يرونها (وهو أمر شائع). وليس هذا فقط، بل إن الجماعات السياسية هي «مجموعة رموز للطبقات الاجتماعية» إذا أعدنا صياغة العبارة التي قالها لينين.

ومهما تكن قيمة هذه المفاهيم في المجتمعات البرجوازية فلا ينطبق شيء منها على المجتمعات العربية[1]. ومع أنها قد تنطبق على بعض الحالات التاريخية أو على هياكل بنيوية ثانوية بعينها، إلا أنها لا يمكن أن تُتخذ جزءاً من نموذج عام. ولإلقاء الضوء على هذا اللغز ليس من الضروري البحث عن تفسيرات محدثة أو نظريات تعويلية ولو أن كليهما له قيمته. يكفي أن نذكر هنا التاريخ الطويل لضعف المؤسسات الاقتصادية المستقلة ذاتياً (المدن، الإمارات الاقطاعية) خلال مرحلة التحديث[2]، وأن نذكر ما في التاريخ الحديث من أهمية لدور الدولة الاقتصادي، وهي التي بيدها ريع النفط، والمتحكمة بالاستخدام[3]، والمنشئة للصناعة، وأداة الاستثمار والاستهلاك وتوزيع الايرادات[4].

وعندما يكون الاقتصاد اقتصاد تداول أكثر مما هو اقتصاد انتاج فإن مجال الوصول الى الريع هو مبدأ من مبادىء الهيكلة الاجتماعية أهم من ملكية وسائل الانتاج (وليس الأمر كذلك بالنسبة للعقارات ورأس المال التجاري). يترتب على هذا ثلاث ظواهر:

---

(١) أنظر:

J.A. Bill, «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 3 (1972), pp. 417-434; S.N. Eisenstadt,«Convergence and Divergence of Modern and Modernizing Societies: Indications from the Analysis of the Structuring of Social Hierarchies in Middle Eastern Societies,» *International Journal of Middle East Studies* (1977), pp. 1-27, and Michel Chatelus and Y. Schemeil, «Towards a New Political Economy of State Industrialization in the Arab Middle East,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16, no. 2 (1984), pp. 251-265.

(٢) Charles Philip Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University, 1982), p. 170.

(٣) أشار سالم نصر الى أن القطاع العام غير الزراعي لم يتجاوز قط، في سوريا والعراق عام ١٩٧٧، خمس مجموع القوة العاملة، تبلغ القوة العاملة الصناعية ربع القوة العاملة في المدن، وهذا أقل بعشر نقاط من مجموع أفراد جهاز الدولة وحده. أنظر:

Salim Nasr, «Les Travailleurs de l'industrie manufacturière au Machrek: Irak, Jordanie, Palestine, Liban, Syrie,» dans: André Bourgey [et al.], *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beirut: CERMOC, 1982), pp. 162-163.

(٤) Michel Chatelus, «Le Monde arabe vingt ans après, de l'avant pétrole à l'après pétrole: Les Economies des pays arabes,» *Maghreb-Machrek,* no. 101 (1983), and Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character* (Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1984).

(أ) أهمية العملية السياسية (والدولة) في تكوين الطبقات الاجتماعية[٥] (وليس فقط في تمثيلها)؛

(ب) وجود تبيان اجتماعي وترتيب لدرجات الفئات والوظائف الاجتماعية لا يقتصر على المهنة فقط[٦]؛

(ج) وجود مميزات متعددة المستويات واختلاف بين الطبقات والجماعات (من فئوية وإثنية ودينية ومحلية وشخصية مصلحية) بحيث تكون هذه أكثر صلة من غيرها في فهم التفاعل الاجتماعي[٧].

وبما أن مجال الوصول الى مسألة التوزيع هو أحد مبادىء الهيكلة الاجتماعية، وبالتالي إحدى قضايا الصراع الاجتماعي، فإن عمل الجماعة ينظر اليه من فوره على أنه طبيعي ومؤثر أكثر مما ينظر الى عمل الطبقة. ينطبق هذا بالتأكيد على دول الخليج التقليدية وعلى الجماعات الريفية أو شبه الحضرية التي تولّى بعض أبنائها السلطة في جمهوريات اشتراكية مثل العراق وسوريا والجزائر[٨]. ولكنه يمكن أن ينطبق كذلك على جميع الجماعات التي تواجه نشاط الدولة في التوزيع. لذا يجب ألا ينظر الى الأمر على أنه ناجم عن ايرادات النفط فقط. على أنه يمكن القول بكل إنصاف إن تلك الدول والجماعات هي من المجتمعات الحديثة لا من بقايا المجتمعات التقليدية.

إن فكرة البنية الاجتماعية لا تعني اذاً مفهوماً خاصاً بمجتمع متمدن (أي برجوازي) مطبقاً بصورة مباشرة على العالم العربي[٩] كما أنه ليس من الضروري اختزال المجتمع الى بنيته القربوية (أي الخاصة بعلاقات القربى) أو الجماعية، أو اختزاله الى تشكيلة من جماعات متراكبة ومنحلّة عن بعضها (وتسمى أحياناً «لا مجموعات» في لغة علم الاجتماع) ترتبط بأواصر المصلحة أو الصداقة المتميزة ويهيمن عليها أو يتوجها قصر يشغله أفراد من العشائر أو العساكر أو الموظفين. إن التعبئة الاجتماعية تعدل من مشاعر التضامن المتنوعة الأشكال دون

---

(٥) شدد ووتربري على أهمية الدور الذي لعبته الدولة الناصرية في تكوين الطبقات. ومعلوم أن الدولة في الحالة المصرية لم تتسلم ريعاً، ولكنها سيطرت على الاستخدام والصناعة. أنظر:
John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), p. 323 ff.

(٦) أنظر: C.A.O. Van Nieuwenhuijze, *Social Stratification and the Middle East* (Leiden: Brill, 1965), p. 77.

(٧) Bill, «Class Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East».

(٨) Hanna Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Cause for its Dominance,» *Middle East Journal,* vol. 35, no. 3 (Summer 1981), p. 44.

(٩) Jean Leca et Y. Schemei, «Clientélisme et néo-patrimonialisme dans le monde arabe,» *International Political Science Review,* vol. 4 (1983).

الحلول محل الفعل الطبقي أو الإثني أو الفئوي كما في النموذج التحويلي(١٠).

وهكذا يمكن تلخيص النموذج المستكن المثالي ـ الخاص بالعلاقة بين البنية الاجتماعية والاستقرار السياسي، على الأقل في الجمهوريات الاشتراكية موضوع الفصل ـ بأنه يتكون من طبقات وسطى هامشية (غير برجوازية)، قادمة من مدن ريفية صغيرة) تتولى سلطة الدولة وتقيم صيغة اقتصادية ـ سياسية على أساس اعادة توزيع الثروة والسيطرة السياسية على الاقتصاد. وأهم عناصر هذا النموذج هو الاصلاح الزراعي، والتخطيط والتوسع في القطاع العام، والتصنيع، والانفاق على الأغراض الاجتماعية. وهذا المزيج ما هو الا صيغة واحدة من صيغ عملية المناوبة الكبرى التي تجري في الدول الرأسمالية الديمقراطية بين المساواة والكفاءة والتي قام بتحليلها آرثر أوكون(١١). وما رصد أموال الايرادات الا طريقة واحدة (ولو ليس دائماً) لتحاشي المواجهة وتعزيز طبقة المحكومين الاجتماعية. إن الكفاءة الاقتصادية لا تُرفض رسمياً، وإنما ينظر اليها كنتيجة للكفاءة السياسية. لذا يعامل بمحاباة نمو طبقة وسطى جديدة من أصحاب الرواتب وقطاع خاص تجاري وصناعي مرتبط بالدولة. والفارق هنا عما هو الحال في الملكيات التقليدية(١٢) هو أن الطبقة الوسطى المثقفة الجديدة إنما تعتبر مؤيدة للنظام وعاملاً من عوامل الاستقرار طالما كانت الموارد وافية(١٣) وتوزيعها مقبولاً بصفته توزيعاً

(١٠) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 7, and 16.

(١١) Arthur Okun, *Equality and Efficiency: The Big Trade-off* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1975).

(١٢) M. Heller and N. Safran, *Saudi Arabia and the New Middle Class* (1984).

(١٣) يمكن التلطيف من مسألة الافتقار الى الموارد عن طريق عملية الهجرة. لن يتناول بحثنا هذا الجانب على أهميته الكبيرة. انظر على سبيل المثال، حول الهجرة المغربية الى فرنسا، في:

J.P. Garson, «Les Marocains,» dans: J.P. Garson et G. Tapinos, eds., *L'Argent des immigrés* (Paris: Presses universitaires de France, 1981), et Y. Moulier Boutang, J.P. Garson, et R. Silberman, *Economie politique des migrations clandestines de main d'oeuvre* (Paris: Publi-Sud, 1986).

وحول الهجرة ما بين الدول العربية، انظر:

J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migrations and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labour Office, 1980); Saad eddine Ibrahim, «Oil, Migration and the New Arab Social Order,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982); I. Serageldine [et al.], *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Oxford: Oxford University Press, 1983), and Centre d'études et de recherches sur le moyen-orient comtemporain (CERMOC), *Migrations et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beirut: CERMOC, 1985).

إن من الصعب تقدير علاقة المسألة بموضوعنا. والهجرة تقلل فيما يحتمل من التوترات الاجتماعية في اقطار الهجرة، وتزيد من العرض بالنسبة الى النقد والسلع الاستهلاكية في الأسواق المحلية، وهذا بصالح عملية التداول. وتقييم بعض الدراسات الدليل على أثرها الايجابي في الانتقال اجتماعياً الى الأعلى. انظر:

G. Sabagh, «Migration and Social Mobility in Egypt,» in: Kerr and Yassin, Ibid.

وأهم من هذا أنها ترفع، فيما يحتمل، من شأن الهوية الثقافية والقانونية بدلاً من الهوية الطبقية.

عادلاً (أي أنه يستجيب للآمال المختلفة للطبقات والجماعات).

لقد كان رهان الطبقة الوسطى الجديدة في الجمهوريات الاشتراكية رهاناً كبيراً، ولو أنه لم يعرض قط على هذه الصورة. فبينما نجد حكومة الهادي نويرة في تونس صريحة بشأن استراتيجيتها نرى، على العكس، أن الجزائر تنسب في الميثاق الوطني لسنة ١٩٧٦ الدور الرئيسي للطبقة العاملة في المستقبل. مع هذا، فعندما نتخذ من الدول الثلاث موضوع الفصل مثلاً فذلك لأنها، وعلى الرغم من الفوارق فيما بينها، متشابهة بما يكفي لتمحيص أنظمتها بطريقة دينامية كما يلخصها النموذج.

٢ ـ التحديات الاجتماعية التي تواجه الاستقرار السياسي: انشقاق الطبقة الوسطى ومحنة إعادة التوزيع

إن الطبقة الوسطى الجديدة هي مفهوم غامض، وقد تحمل في المدى الطويل كثيراً من عاديات الزمان تحملاً حسناً[١٤]. من مشاكل هذا المفهوم ما يلي:

(أ) أنه مفهوم **غامض** يفترض وحدة الوضع والظرف للعمال المحترفين في المجتمع والماهرين في التقنيات الحديثة في شتى المجالات (الادارة، الجيش، المشاريع الخاصة، التجارة) ويعزو لهم ارادة مشتركة من أجل التحديث السياسي.

(ب) أنه مفهوم **مطاط** قد يتسع للأعمال الوضيعة كما يتسع للوظائف المدنية العليا؛ ولصغار منظمي الأعمال كما للمثقفين.

(ج) أنه مفهوم **الفضالة المتبقية**، فهو يقوم على صفات سلبية (لا على الطبقة الوسطى التقليدية ولا على طبقة أصحاب الأراضي الكبار، أو الفلاحين أو الطبقة العاملة)[١٥].

(د) أنه مفهوم يخلط بين الطبقة الوسطى التي تشكل القاعدة السياسية الأصلية للنظام وبين الطبقة الوسطى الهامشية من أبناء المدن الريفية الصغيرة وبين الفئة التي تنشأ عن التوسع في الاستخدام بأعمال ذات مرتبات، وفي الاستهلاك والتعليم.

ولكن هذه النقاط الضعيفة ما هي الا الجانب الآخر من مفهوم خصب جداً في معانيه ولم يعثر بعد على بديل له أفضل منه.

---

(١٤) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963); Bill, «Class, Analysis and the Dialectics of Modernization in the Middle East»; Bryan S. Turner, «The Middle Classes and Entrepreneurship in Capitalist Development,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 1, no. 2 (Spring 1979), and Heller and Safran, *Saudi Arabia and the New Middle Class*.

(١٥) مثلاً، يقول بطاطو: «أعني (بالطبقة الوسطى) ذلك القسم المتراكب من المجتمع الذي هو تعددي في وظائفه ولكنه يشترك في مركز وسطي أو يحتل وضعاً وسطاً بين المالكين وغير المالكين، ويضم من بين عناصره الأخرى ضباط الجيش والموظفين المدنيين وذوي المهن والتجار وأصحاب المتاجر والحرفيين ومالكي الأراضي».

وكنتيجة للبنية الاجتماعية السابقة لإقامة النظام فإن هذه الطبقة الوسطى لا تعتمد، بالتأكيد، بالدرجة ذاتها على الدولة بالنظر لأنها صاحبة الملكية ولموقعها في سلسلة المدينة ـ الريف. بيد أن مواقعها الاجتماعية التي لم تعد تقليدية (نقابات حضرية، ملكيات أراض كبيرة، إقطاعيات عشائرية)، ورغم وجودها في منتصف الشرائح غير البرجوازية (مما أباح لأحد الكتاب أن يشكك بأهمية هذه الطبقة إن لم نقل بوجودها)(١٦)، هي مواقع لم تكن ممكنة الا عن طريق الموارد التي توفرها الدولة الحديثة (هيئة الموظفين، ضباط الجيش) والمجتمع العصري (المثقفون الذين درسوا في الجامعات الغربية) والاقتصاد الحديث (المصارف والتسهيلات الائتمانية والمشاريع العامة والخاصة).

المشكلة إذاً تدور حول مسألة مصير هذه الطبقة. هل يمكنها أن تبقى عنصراً من عناصر الاستقرار، معتمدة على الدولة في تكاثرها ولكنها قادرة على تجنب استياء الطبقات الأدنى الحضرية، والتي سكنت المدن، والفلاحية المتضائلة، وقادرة كذلك على تلطيف حدة ذلك الاستياء، مع الأخذ على الأخص بنظر الاعتبار أنها لا تتصف بالتباهي الاستهلاكي وذات عادات صارمة البساطة ومسلك تربوي أصيل؟ ومن الممكن أن هذه الطبقة الوسطى، المتواضعة، المزدهرة، الطموحة، الفاضلة، ما هي إلا خيال في أذهان زعامة تحلم بما تخيله كتّاب مثل ماكس ڤيبر (Max Weber) أو وورنر لومبارت (Werner Lombart) أو غامبيتا (Gambetta) عن فئة طبقية جديدة. ورغم هذا فهي ليست من وضع المخيلة كلياً. والمشكلة هي أنها تعبر أحياناً المعارضة الدينية اهتماماً أكبر من ذلك الذي تعيره للدولة القومية؛ أما الاحتمال الآخر الذي قد يحدث فهو انقسام هذه الطبقة الى مستوى أعلى يتكون من مدراء المشاريع العامة والخاصة ورجال الأعمال، ومستوى أدنى يتكون من الموظفين من ذوي المرتبات الصغيرة(١٧).

عندئذ يظهر تأثير مضاعف ليفعل فعله على القاعدة المزدوجة المؤلفة من الإرث العام (عن طريق منافذ الوصول المستمر الى الايرادات النفطية والمساعدات الخارجية والتجارة الدولية) والملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتبادل. ولا يخضع بالضرورة أي من هذه المبادىء الخاصة بالهيكلة (الإرث العام ووسائل الانتاج والتبادل) للمنطق الأساسي ذاته. فالتأثير الأول ينطلق من منطق معروف، ينمو داخلياً بالنسبة للجماعات، ذلك أن الإرث العام سبيل مضمون وأكيد للحفاظ على المستوى الاجتماعي لعوائل الجماعات دون المخاطرة بتدهورها عبر الأجيال إذا خسر أحد الأجيال الفرص المهنية لحساب جيل يليه، وذلك عن طريق المنافسة أو فقدان الحظوة لدى الحكام. والثاني يمكن أن يكون نتيجة لاستراتيجية تضعها الدولة في محاولة منها أن تنقل الى عاتق القطاع الخاص مسؤولية تلبية الطلب في السوق وإحداث وظائف

(١٦) Van Nieuwenhuijze, *Social Stratification and the Middle East,* p. 7, 2nd ed. (Leiden: Brill, 1971), p. 605.

(١٧) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* pp. 360-362.

الاستخدام وتعبئة أموال التوفير الممكن حصولها وذلك حيث لا تدع صعوبات الدولة المالية مجالاً لها للتصرف دون وجود طبقة برجوازية. لكنها استراتيجية تنطوي على مخاطر.

إن إعادة توزيع الثروة يعني أن الطبقة الوسطى الجديدة لها ذلك القدر من الفرصة لتكون عامل استقرار وذلك حين تنتفع انتفاعاً كبيراً (وإن لم يكن متساوياً) من الموارد التي تنجم عن العوائد النفطية أو المساعدات الخارجية، وكذلك حين تمتد ايرادات الدولة لتشمل طبقات ذات آمال متزايدة. ثمة بحث خصص للمقارنة بين حركتين اجتماعيتين في ايران ونيجيريا ذكر فيه كاتباه[18] بشكل مقنع أن قدرة النظام على تحويل ثروته النفطية الى نفع عام وقدرته على التزامل مع المعارضة الممكن ظهورها تقرران قوته في مقاومة التحدي الذي يطرحه الاسلام الشعبي والقومية الثقافية. والواقع أن نقيض ذلك سيكون مستغرباً؛ فأياً كان مصدر الثروة (موارد سنوية ثابتة أو انتاج صناعي أو تداول) ليس هناك من سبب يدعو المجتمعات العربية الاسلامية الى عدم الأخذ بذلك الميل نحو المساواة الذي من شأنه رفض التصدعات الاجتماعية المفرطة والتي كانت تعتبر فيما مضى طبيعية (وهذا ما كتب عنه دي توكوفيل الكاتب والسياسي الفرنسي في القرن التاسع عشر)؛ بل العكس أكثر احتمالاً. إن كل ينبوع يجب أن يسيل برفق فيسقي النسيج الاجتماعي بأسره[19]. ولا يعني هذا أن الثراء الضخم شيء غير شرعي (فحتى الجزائر في عهد بومدين أباحت وجود كبار الأغنياء فيها مثل مسعود زغر)، أما إذا أمسى الثراء رمزاً سلبياً لما يعانيه المحرومون من إحباط، أي، بعبارة أخرى، اذا اتخذت البنية الاجتماعية شكل التعارض بين مجموعة النهب والسلب والفساد وبين الناس أجمعين (الطبقة الوسطى الدنيا، صغار الفلاحين، الحرفيين من الصناع اليدويين، سكان المدن الذين دون الكفاف) فيمكن للاحتجاج الشعبي أن يوحد صفوف جميع غير المنتمين للطبقة الوسطى الجديدة، لا بل حتى أبناءها المحبطين (كالذين لا ينالهم شيء من ارث الأمة العام ولا يصيبهم سهم في الملكية الخاصة لوسائل الانتاج).

إن الدول التي تعيد توزيع الثروة على الطبقة الوسطى الجديدة يمكن أن تجد نفسها عندئذ وهي تواجه تحدياً مضاعفا:

(أ) التحدي الناشيء عن اتجاهات متناقضة في اعادة التوزيع. تمتد جذور هذا التحدي

---

(١٨) E. Burke III and P. Lubeck, «Explaining Social Movements in Two OPEC Countries: Divergent Outcomes in Nigeria and Iran,» (1985), Mimeo.

(١٩) على الأخص لأن عدم الفصل والاقتصاد يورثان اعتقاداً بأن المساعي الاقتصادية بحاجة الى دعم من الدولة. وهذا يفسر السبب لعدم امكان العزل بين العمليتين، أنظر:

Y. Sadowski, «Political Power and Economic Organization in Syria,» (Ph. D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1984).

إن الدولة يمكن الانتفاع منها لجمع المال (للجميع) ولتوزيعه. فالغنى بذاته قد يكون شكلاً من أشكال إعادة التوزيع، لذلك فهو لا يكون شيئاً غير شرعي الا إذا كان غير عادل بحيث لا يشمل عدداً كبيراً من الناس. والفساد ينظر اليه بهذا المنظار إذا لم يكن مستشرياً؛ ويُعزى سببه الى عدالة التوزيع لا الى الاستقلال الذاتي في المجالين الاقتصادي والسياسي.

في الآمال المتزايدة وكذلك في المطالبة بالمساواة امتداداً مزدوجاً، ولكن الجماعات التي تفصح عن هذه الآمال والمطالب ليست ذات هدف واحد. فالطبقة الوسطى العليا قد تلقت المنافع الأولى وستسعى لتحسين مستوى استهلاكها ونوعيته وتعمل في الوقت عينه على ضمان تكاثرها وذلك بأن تنقل الى ذريتها الرأسمال المادي (لا سيما العقار) والرأسمال الثقافي (كالتعليم المهني). وتطالب بقية السكان بالأمر ذاته ولكن على نطاق أضيق، مما يعدّل من طبيعة الطلب: عمل يفضل أن يكون ذا مرتب يعطي دخلاً اسمياً ويؤدي بالنتيجة الى مزاولة أعمال خاصة صغيرة، وهذا العمل يكون المطلب الرئيسي لأولئك الذين يحول تعليمهم الناقص (الناجم عن حملهم شهادات دراسية من الدرجة الثانية ومن عيوب التدريس في المدارس) دون توليهم مراكز تفي بالحد الأدنى من آمالهم بما تدره من مردود. يعقب هذا طلب على الاستهلاك العام للمنتوجات الأساسية المدعومة من الدولة. يجب على الدولة في المقام الأول، إذن، أن توسع سوق الإرث العام والاستهلاك وتنوعها، كما يجب عليها في المقام الثاني أن تفعل الأمر ذاته في سوق العمل. ومن غير الواضح إمكان القيام بالأمرين معاً وفي الوقت ذاته لأن الأعمال التي تخلق في سوق العمل لا تعطي بالضرورة المنافع التي تلبي مقتضيات سوق الاستهلاك، كما أن هذه الأعمال لا تعطي المنافع ذاتها للجميع.

(ب) إن الاتجاه نحو فتح الاقتصاد بوجه القطاع الخاص يبدو وكأنه محاولة للاستجابة لهذا الخانق. أليس بوسع أصحاب المشاريع الخاصة والتجارة والخدمات أن يعبئوا جميعاً أموال التوفير الممكنة، ويخلقوا وظائف استخدام، ويكوّنوا دخلاً جاهزاً، ويستجيبوا لمطالب الاستهلاك؟ لعل ايجاد منظمي أعمال خصوصيين تحميهم وتدعمهم الدولة (ولكنهم يدفعون الضرائب لها)، ينتفعون من السوق المحلية المحمية وذلك عن طريق احتكار الدولة للتجارة الخارجية (ولو أن هذا يكون كذلك معوقاً لمنظمي الأعمال)، هو الحل الأمثل في خيال الأنظمة الاشتراكية. مثل هذا الحل يستجيب جزئياً للصيغة التي طبقها إيفانز[٢٠] على البرازيل، وهي صيغة يتم بمقتضاها تحالف طبقي غير زراعي من التكنوقراطيين الصناعيين والرأسماليين من الصناعة المحمية وموظفي الدولة والمستهلكين من سكان المدن كلهم تقريباً. إن الأنظمة موضوع الفصل بوسعها، كما سنرى فيما بعد، أن تضم اليها الفلاحين أو على الأقل سكان الأرياف[٢١]. وعلى أية حال، وما دام النظام لا يحتاج الى اللجوء الى تصدير السلع المصنعة

---

(٢٠) Peter Evans, *Dependent Development: The Alliance of Multinational States and Local Capital in Brazil* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979).

(٢١) في الجانب الآخر المعاكس من الصورة فيما يبدو نجد أن المغرب تضم بالكامل البرجوازية الزراعية الى التشكيلة السياسية. أنظر:

Rémy Leveau: «Aperçu de l'évolution du système politique marocain depuis vingt ans,» *Maghreb-Machrek,* no. 106 (octobre-décembre 1984), and *Le Fellah marocain défenseur du trône,* 2ème ed. (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1985).

إن مالكي الأراضي المتفعين من نظام للضرائب يراعي مصالحهم يلعبون دوراً مهماً في دعم النظام. ليس في المغرب نفط للتصدير وعليها أن تعول على صادراتها من الحمضيات لسد الفرق الحاصل من استيراد القمح والنفط.

(لأن بوسعه تصدير منتجاته الهايدروكربونية) وبذلك يستطيع تحاشي الزعزعة في قاعدته السياسية بالالتفاف حول مواجهة مباشرة مع السوق الدولية، فإن خلق برجوازية معتمدة على الدولة ومتوجهة نحو السوق المحلية يمكن أن يكون عاملاً من عوامل الاستقرار. ولكن حتى اذا كانت هذه البرجوازية هي برجوازية تنظيم أعمال حقاً فثمة ثمن سياسي ينبغي دفعه، ألا وهو اظهار البنية الاجتماعية بما فيها من عدم مساواة وذلك بلفت الأنظار الى الامتيازات (بدلاً من إخفائها ضمن جهاز الدولة)، لا سيما إذا نشأ عن الديون الخارجية وضغوط البنوك الأجنبية تكثيف لكلفة القطاع العام ومنع هذا القطاع من قيامه بدور اعادة التوزيع الذي يلعبه بخلق أعمال الاستخدام العامة التي لا ينتج عنها سوى الحد الأدنى من القناعة الاجتماعية.

أولاً: الجزائر (١٩٦٢ ـ ١٩٨٥)

١ ـ القاعدة الاجتماعية للصيغة الاقتصادية ـ السياسية: الأواصر والعوائق الطبقية

يمكن تلخيص الصيغة الاقتصادية ـ السياسية الجزائرية بأنها ذات صفتين:

(أ) مزيج من أفكار عقلانية في الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب تكوين وضع اقتصادي يدعم نفسه بنفسه فيجب بالتالي أن يكون متكاملاً ومنتجاً لفائض؛ وفي السياسة، الأمر الذي يقتضي التطلع الى الدولة للمحافظة على مستوى مرتفع من التخصيصات (في الاستخدام والسلع الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية) وذلك لغرض تحويل السيادة السياسية الى وسيلة لتلبية المطامح الاجتماعية.

(ب) تكوين مجتمع مستقل ذاتياً يستطيع أن يطابق الجماعة السياسية والجماعة الاقتصادية في وحدة متطابقة واحدة، وبعبارة أخرى يستطيع أن يضع الأساس لبنية اجتماعية على قاعدة من أنشطة الانتاج والتبادل الجارية في القطر.

ومن هنا الأولوية المطلقة للتصنيع الذي ترعاه الدولة، وتطوير الجهاز الاداري والخدمات العامة[٢٢].

(٢٢) انظر: T. Benhouria, *L'Economie de L'Algérie* (Paris: Maspero, 1980); A. Benachenhou, *L'Expérience algérienne de planification et de développement* (Alger: Office des publications universitaires, 1982); M.E. Benissad, *L'Economie du développement de l'Algérie: Sous-développement et socialisme* (Paris: Economica, 1982); M. Bennoune, «The Industrialization of Algeria: An Overview,» in: H. Barakat, ed., *Contemporary North Africa: Issues of Development and Integration* (Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1985), pp. 178-213; Georges Mutin, «Agriculture et dépendance alimentaire en Algérie,» *Maghreb-Machrek*, no. 90 (octobre-décembre 1980), pp. 40-64; S. Bedrani, *L'Agriculture algérienne depuis 1966* (Paris: Economica, 1982), and K. Pfeifer, *Agrarian Reform under State Capitalism in Algeria* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

لعل من الممكن تفسير هاتين الصفتين بالطبيعة الطبقية للدولة الجزائرية. ولا نعني بهذه الطبيعة وجود صلة طبقية بين جماعة متموضعة بشكل واضح في العملية الانتاجية وبين نخب الدولة والقطاعات الأخرى، والتي ينتخب أفرادها من الجماعة المذكورة. إن فرضية الصلة الطبقية ليست فرضية خرقاء من الناحية النظرية ولكنها لا تنطبق على الجزائر اذا كان المعيار الطبقي هو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتبادل. وقد ظهر من الدراسة التي قام بها تشارلز ـ روبرت أغيرون (Charles-Robert Ageron) (١٩٨٠) عن الطبقة الوسطى من المسلمين من سكان المدن والأرياف، والمكونة من مالكي الأراضي المتوسطي الحجم والتجار وصغار الصناعيين والمدراء أصحاب المرتبات والتي كانت تؤلف ٤ بالمائة من السكان في سنة ١٩٥٤، إن هذه الطبقة شاركت في عملية صنع القرار داخل جبهة التحرير الوطنية ولكنها بذاتها لم تتول موضعاً مهيمناً[٢٣].

ولم يعد أحد يرى الآن أن البرجوازية الصغيرة قد تولّت سلطة ما. من جهة أخرى تكون الصلة الطبقية قابلة للتصديق بمعنيين آخرين: فهي قد تشير الى طبقة سياسية يكون لأعضائها، بصرف النظر عن موقعهم في التقسيم الاقتصادي للعمل والذين ليس لهم في الغالب موقع فيه، منفعة مشتركة في الصراع السياسي لأن هذا الصراع هو الذي سيقرر الهياكل السياسية ـ الاجتماعية التي ستظهر. ولكن ينبغي أن نتذكر في هذه الحالة أن الصلة الطبقية تصبح حشواً زائداً، لأن الدولة لا تختار أفرادها من أية جماعة بعينها بل تكون هي تلك الجماعة وتتألف منها[٢٤]، أو العكس من ذلك لأن المصادر السياسية للدولة هي وحدها التي تتيح خلق الجماعة الاقتصادية ـ الاجتماعية[٢٥].

---

(٢٣) أنظر: William Baur Quandt, *Revolution and Political Leadership: Algeria 1954-1968* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1969); H. Michel, «L'Algérie,» dans: Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditeranéenes, *La Formation des élites politiques maghrébines* (Paris: Pichou et Durand-Auzias, 1972); Mohamed Harbi, *Aux origines du FLN, le populism révolutionnaire en Algérie* (Paris: Chritian Bourgeois, 1975), and J.P. Entelis, «Algeria: Technocratic Rule and Military Power,» in: I. William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa* (New York: Longman, 1982).

(٢٤) تجدر الاشارة في هذه الحالة بالذات الى أن الخلاف الدائم في علم الاجتماع الغربي بين النظريات المختلفة عن دور الدولة يدور على نحو فريد. فالدولة هنا هي ذات استقلال ذاتي كلياً (بصفتها جهازاً) لأنها لا تُشغَل ولا تُشغِّل من افراد ينتمون الى طبقة اقتصادية بذاتها؛ وهي ذات تأثير فاعل (بصفتها عملية جارية) تستغلها الطبقة السياسية (ولو ليس لمنفعتها وحدها) ومحرمة على غيرها.

(٢٥) وهذه الفرضية ليست من دون أساس. ولكن اذا كان من شأن الصلة الطبقية بمعناها العكسي أن تذكرنا بأن الدولة يمكنها أن تخلق طبقات فإن هذا المعنى المجازي لا يمكن أن يفسر بذاته لماذا اتخذت الطبقة السياسية خيارات اقتصادية بعينها مؤدية بذلك الى خلق طبقات برجوازية. من القلائل الذين بحثوا هذه القضية محمد حربي، فبعد أن شدد على الاتفاق في الرأي بين الحكام على الرغم من مناشئهم الطبقية المتنوعة، أقام تفسيره لخياراتهم الاقتصادية على «الضرورة الداخلية... التي تلجئهم الى تركيز مزيد من السلطة في أيديهم وصياغة المجتمع الوطني حسب منفعتهم الخاصة». أنظر:

Mohamed Harbi, *Le FLN, mirage et réalité: Des Origines à la prise du pouvoir (1945-1962)*, (Paris: Jeune afrique, 1980), p. 379.

يمكن أن تفيد الصلة الطبقية أيضاً بأنها تتصف بالدرجة الأولى بموقعها في التقسيم الثقافي للعمل. وبهذا المعنى تحدثت فاني كولونا (Fanny Colonna) (١٩٨٣) عن ظهور برجوازية صغيرة متعلمة بين ١٩٥٤ و١٩٦٢ وأهمُّ ما في حوزتها كفاءة كتابية (بالعربية أو الفرنسية، في مواضيع عامة ودينية معاً) فنصبت نفسها في مركز العملية السياسية. ومنذ ذلك الحين وأهداف الكفاح الوطني تتماهى مع المصالح الخاصة بهذه الجماعة، وتتخذ أشكال الكفاح أسلم الوسائل لتحقيق أغراضه. وقد لا ينطبق هذا تماماً على الطبقة السياسية كلها (التي تحدث عنها حربي في كتابيه ١٩٧٥ و ١٩٨٠)، والتي أشارت فاني كولونا نفسها الى تنوع مناشئها ومساراتها الاجتماعية، ولكن يمكن توسيع فرضية وسطاء الثقافة الجدد لتشمل قرارات السياسة الاقتصادية. إن الاقتصاد القائم على قطاع عام عالي المستوى في التخطيط يعرّض أصحاب المعرفة الفنية وغيرهم من المنظمين (مماليك الحداثة اذا استشهدنا بمعنى جملة لغلنر)(٢٦) الى الاستغناء عنهم عملياً أكثر مما يعرض المالكين لوسائل الانتاج. بيد أنه لا يمكن هنا للصلة الطبقية أن تكون مبدأً من مبادىء الفعل الدولي، فهؤلاء المماليك الذين تخرجوا في معاهد التعليم العالي كانوا في ١٩٦٢ قلة في الجزائر.

وواقع الأمر أن المبدأ الذي يقرر العلاقات بين الزعامة الجزائرية والبنية الاجتماعية ليس هو الموقع المشترك في العملية الإنتاجية بل التنائي المشترك، في أغلب الأحيان، عن المواقع الاقتصادية المركزية للمجتمع البرجوازي مثل أصحاب الأراضي الكبار والبرجوازيين الصناعيين والتجاريين والعمال الصناعيين ذوي المرتبات. ولهذا الوضع سببه، فهذه الطبقات كانت ضعيفة أو أجنبية أو مهزومة كطبقات سياسية. والتصنيع إنما قام بتحريك عجلته أشخاص رأوا فيه قبل كل شيء هدفاً سياسياً ووسيلة سياسية لإضفاء الشرعية على سلطتهم (منفعة ذات طابع خاص) وكذلك لتحقيق رسالتهم (منفعة ذات طابع عقائدي) استجابة للمعوقات الطبقية التي تثقل كاهلهم.

والطبيعة الطبقية يمكن أن تفيد، من الناحية الفعلية، وجود معوقات طبقية تحد من الخيارات المختلفة وتستحثها. وفيما عدا المعوقات الخارجية فإنّ المعوقات الوحيدة (ولو أنها ثقيلة) التي ترهق كاهل صانعي القرار الجزائريين إنما تصدر عن أولئك الذين يمثل مجالهم للوصول الى الدولة، باعتبارها موزعة الموارد، النتيجة المتوقعة التي لا غنى عنها لكفاح التحرير. كان هذا المجال للوصول هو الهدف الذي حدّ من القاعدة الاجتماعية الجماعية لجبهة التحرير الوطنية، بضمن ذلك صغار الفلاحين والبرجوازيين الزراعيين أو التجار؛ بيد أن هاتين الجماعتين كانتا مفتقرتين جداً للرأسمال الثقافي (في حالة الجماعة الأولى) وللقوة السياسية والمادية (في حالة الجماعة الثانية: فالجزائر ليس فيها صنو لطاهر بن عمار التونسي في تاريخها الوطني) للحصول على مجال وصول الى الدولة وفق شروطها. لم يكن صانعو القرار من جهة أخرى واقعين تحت ضغط معوق داخلي لأنه لا توجد جماعة قادرة على معارضة

(٢٦) E. Gellner, «The Unknown Apollo of Biskra: The Social Base of Algerian Puritanism,» *Government and Opposition* (1974), pp. 277-310.

مشروع شرعي لاقتصاد حديث، ولكن الدولة وللسبب ذاته لا يمكنها الا أن تعيد توزيع الممتلكات الأجنبية وأن تقوم بالتعليم، وبرصد التخصيصات، وإن أمكن بالانتاج، لأنها إنما وجدت لتقوم بذلك. وبعد أن أتت الدولة بالاستقلال صار عليها أن تأتي بمجتمع حديث كنتيجة طبيعية لازمة له، ولم يكن هذا يساور عقول التكنوقراطيين وحدهم (وكانوا قلة على كل حال) وعقول السياسيين وحدهم، بل كان يراود كذلك أذهان أصحابهم من طالبي الحصول على الاقطاعيات المتروكة وقطع الأراضي الأخرى الصغيرة القابلة للادارة ذاتياً، وعلى الاستخدام في الوظائف العمومية. وهكذا انقلب أحد مصادر الدولة الى معوق لها. نذكر هنا على سبيل المثال ما سماه ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) «مفعول النفق»، ولكي يفعل هذا المفعول فعله كاملاً فإن من الضروري أن يصعد عدد كبير من المسافرين على ظهر قطار الاقتصاد والادارة العامة[٢٧] والنتيجة هي حافز يدفع نحو غزارة التصنيع الذي ترعاه

جدول رقم (١)

الجزائر: حصة الزراعة والصناعة في القوة العاملة، اجمالي الناتج المحلي الاستثمار العام المخطط (نسب مئوية)

القطاع	القوة العاملة		اجمالي الناتج المحلي		الاستثمار العام			
	١٩٦٥ (١)	١٩٨٣ (٢)	١٩٦٥ (٣)	١٩٨٤ (٤)	١٩٧٠ (٥)	١٩٧٧ (٦)	١٩٨٠ (٧)	١٩٨٤ (٨)
الزراعة	٦٧	٢٦,٩	١٥	٨	١٠	٥,٩	١١,٨	
الصناعة والهايدروكربونيات	١٢	٣٠,٤	٣٤	٤٢	٥٣	٥٦	٤٨,٣	

المصادر:

- بالنسبة الى الخانتين رقم (١) و(٢)، أنظر:

The World Bank, *World Tables: Social Data* (Washington, D.C.: The Bank, 1983), vol. 2.

- بالنسبة الى الخانة رقم (٣)، انظر:

The World Bank, *Report on Development in the World* (Washington, D.C.: The Bank, 1983).

- بالنسبة الى الخانة رقم (٤)، أنظر: *The Five Year Plan, 1980-84* (Alger: MPAT, 1985).

- بالنسبة الى الخانتين رقم (٥) و(٦)، أنظر: Algiers, National Statistics Office.

- بالنسبة الى الخانة رقم (٧)، أنظر: *The Five Year Plan 1980-84*, Ibid.

(٢٧) يستعمل الكاتب المذكور هذا التمثيل الخيالي ليصور وضع الناس الذين لم ينتفعوا بعد من السياسة الاجتماعية أو الاقتصادية ولكنهم يتوقعون الانتفاع منها في المستقبل غير البعيد جداً ويرجون أن يكونوا في وضع أولئك الذين هم خارج النفق أصلاً. أنظر: =

الدولة[٢٨]. وبهذا المعنى فإن المعوقات الطبقية، منفردة ومجتمعة، دفعت الدولة الى اعتبار الصناعة أداة سياسية (للسيادة والتوزيع) أكثر مما هي أداة اقتصادية (للإنتاج والتراكم).

لم تكن الزراعة في الجزائر موضوعاً لسياسات نشطة حتى سنة ١٩٨٠ وذلك لأن عالم الريف الذي هو مصدر الشرعية، لم يكن مصدراً للسلطة[٢٩]. كانت الأرياف عبارة عن مجال للتبشير بالإنتاج الزراعي. وسكانها، الذين كانوا يكوّنون جزءاً كبيراً من الحكومة، لم يكونوا مزارعين أو لم يعودوا كذلك. إن أبناءً لفلاحين معدمين مثل بن بيللا وبومدين كانوا ينظرون الى الريف بعيون آبائهم: مكان كئيب لا يرجى منه نشوء أعمال جديدة أو حصول فائض في الثمرات، والأنكى أنه موقع السلوك المحترم ولكنه سلوك منقرض[٣٠]. أما بالنسبة للمناطق الريفية الغنية، التي كانت موجودة في الجزائر أيام الاستعمار والتي كان ينبغي أن تشكل الرأسمال المطلوب للزراعة التي تدار ذاتياً، فإن الحركة الاجتماعية التي قامت لاسترداد تلك الأراضي قد تحولت سريعاً الى هدف سياسي بقيادة الحركيين السياسيين الذين أيّدهم الفلاحون دون أن يلزموا أنفسهم بالانتاج، الذي ازداد أمره صعوبة بادخال البيروقراطية في

A. O. Hirschman, «Changing Tolerance for Income Inequality in the Course of Economic Development,» *Quarterly Journal of Economics,* vol. 127, no. 4 (November 1973). =

(٢٨) وكلمة الغزارة هي من مصطلحات:

A.O. Hirschman, «The Political Economy of Import-Substituting Industrialization in Latin America,» *Quarterly Journal of Economics,* vol. 132, no. 1 (1968).

(٢٩) انظر تحليل تطور الايديولوجية الرسمية وتدهور عالم الريف من ١٩٦٢ الى ١٩٧٦، في:
F. Colonna, «Les Spécialistes de la méditation: Naissance d'une classe moyenne au Maghreb,» *Histoire sociale de l'Algérie,* vol. 8 (1983), and Jean Leca, «Ville et système politique: L'Image de la ville dans le discours officiel algérien,» dans: A. Rassam et A.K. Zeghal, eds., *Système urbain et développement au Maghreb* (Tunis: Cérès production, 1980).

أما في الثمانينات فإن صغار المزارعين العاملين لحسابهم قد ارتفع شأنهم.

(٣٠) أظهر الإحصاء الزراعي في ١٩٧٣ أن ٧٥ بالمائة من المزارعين يحتاجون الى مصدر اضافي لتدبير المعيشة. وأشار ميثاق الثورة الزراعية في ١٩٧٢ الى أن ٤٢٥ ألف مزارع وعوائلهم (ويكوّنون ٧٢ بالمائة من قوة العمل الزراعية) هم دون مستوى الكفاف اذا اعتمدوا على أراضيهم فقط، وأن ٦٤ بالمائة من المزارع تشغل ٢٩ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة، وأن ١٣ ألف مزارع يملك كل منهم أكثر من خمسين هكتاراً (١,٥ بالمائة من المزارعين لـ ٢٢ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة). ان نصف المزارعين الخصوصيين لا يستعملون محراثاً معدنياً و١٠ بالمائة يستعملون الأسمدة و٢٦ بالمائة لا يستعملون أدوات آلية. أنظر:

Mutin, «Agriculture et dépendance alimentaire en Algérie,» pp. 40-64.

في عام ١٩٧٨، بعد ست سنين من بدء الثورة الزراعية، قام المزارعون الخصوصيون بزرع ٦٠ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة واستخدموا ٢٣ بالمائة فقط من المكائن الزراعية. كل هذه الظواهر تشكل منظومة. مع ذلك تزايدت الاستثمارات الخاصة لا سيما في تكثير أشجار الزينة. ربما يرجع ذلك الى الأموال التي يحولها المهاجرون من الخارج. انظر:

J.C. Karsenty, «Les Investissements dans l'agriculture algérienne,» dans: *Annuarie de l'Áfrique du nord* (Paris: CNRS, 1975), p. 141.

الادارة[٣١]. ولكن هذا الشك بأمر الزراعة كنظام انتاجي[٣٢] لم يصحبه عدم اهتمام مقابل في مستوى معيشة سكان الأرياف. لعل هذا يفسر السبب لماذا خصصت نسبة ٨٠ بالمائة من الاستثمار الاقتصادي في خطة السنين ١٩٧٤ - ١٩٧٧ للمدن في حين خصص الباقي للاستثمار في المعدات الجماعية والادارية في الريف، كما يفسر السبب لماذا لم يهبط الاستهلاك الريفي في ١٩٧٢، بل انه ازداد بين ١٩٧٢ و١٩٧٧ الى ضعفي معدل استهلاك المدن بالنسبة للشخص الواحد رغم أن هذا المعدل الأخير كان في السابق ثلاثة أمثال معدل الاستهلاك الريفي.

٢ - الحل الوسط الجزائري

يمكن تلخيص الحل الوسط الجزائري على النحو التالي: إن الايرادات النفطية ومنافذ الوصول الى القروض الأجنبية قد أتاحتا المجال لجعل الاستخدام بمرتب يجري على قاعدة

جدول رقم (٢)
نسبة السكان العاملين من الذكور في الجزائر حسب الوضع المهني
(نسب مئوية)

السنة / السكان	١٩٦٦	١٩٧٧
مستخدمون	٠,٥٨	٠,٥٠
مستقلون (أي يعملون لحسابهم)	٢٤,٢٢	٢١,٥٩
عمال تعاونيون	—	٣,٤٩
عمال فصليون	٣٢,٢٦	١٠,٥٤
مستخدمون بدوام كامل	٣٥,١٥	٦٠,٠٠
عمال منازل	٦,٦٢	٢,٨١
نسبة غير معلنة	١,١٧	٠,٣٣

المصدر: *Statistical Annual of Algeria, 1979.*

(٣١) T.L. Blair, *The Land to Those who Work it: Algeria's Experiment in Worker's Management* (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1970).

(٣٢) لاحظ مثلاً سياسة استيراد الحبوب التي مكّنت الحكومة من المحافظة على أسعار المنتوج بمستوى منخفض اصطناعياً وتلبية الطلب في الوقت نفسه. وقد تمكنت الدولة بالجمع بين أسعار الطعام المنخفضة بالمفرد وبين أسعار المنتوج المنخفضة، من دعم استهلاك الطعام دون إثقال كاهل الميزانية كثيراً. بيد أن مثل هذه السياسة العقلانية لم تشمل منتوجات أخرى (مثل اللحوم الحمراء والخضراوات) التي قفزت أسعارها الى مستويات عالية جداً. للاطلاع على معلومات مفصلة، أنظر:

S. Bedrani, *L'Agriculture algérienne depuis 1966* (Paris: Economica, 1982).

عامة واحدة، وكذلك لخلق الأعمال دون زيادة مقابلة في الانتاج، ولتعزيز النشاط الاداري أو البيروقراطي[٣٣].

جدول رقم (٣)
النمو في الاستخدام في قطاعات مختارة
(بآلاف الوظائف)

القطـاع / السنـة	١٩٦٧	١٩٨٢
الصناعة	١٢٣	٤٦٨
الانشاءات والأشغال العامة	٧١	٥٥٢
النقل	٥٣	١٤٨
التجارة والخدمات	٣٢١	٥٤٢
الخدمات الحكومية	٣٠٦	٧٥٢
الزراعة	٨٧٤	٩٦٠

ملاحظة: هذه الأرقام تختلف عن الأرقام التي زودتها الخطة للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ التي تقتبسها عادة المنظمات الدولية.

المصدر: General Directory of Statistics, *Statistical Series for 1967-1982* (October 1984).

ثمة هبوط كبير في معدلات البطالة في جميع القطاعات. في ١٩٦٦ كانت نسبة العاطلين من الذكور ٣٥ بالمائة، فانخفضت الى ٢٣ بالمائة في ١٩٧٧ والى ١١ بالمائة في ١٩٨٤، مما يظهر معدل نمو دائم في نسبة الاستخدام قدره حوالى ٤,٥ بالمائة سنوياً من ١٩٦٧ الى ١٩٨٢. ولكن ما هو متوقع من مضاعفة عدد السكان العاملين بين ١٩٨٣ و ١٩٩٩ كنتيجة للنمو الديمغرافي ودخول النساء الى سوق العمل سيجعل من الضروري أن يكون معدل النمو السنوي للاستخدام ٥,٥ بالمائة، وهو هدف سيكون صعب البلوغ في أحسن الظروف.

إن الدخول الجاهزة (المرتبات والأرباح) نمت بسرعة أكبر من الطاقة الانتاجية كما أن نمو

(٣٣) مثلاً، ازداد عدد المستخدمين في «سونتراك» من ١٩٦٧ الى ١٩٧٨ ثلاثة أضعاف في حين ظل الناتج ثابتاً. ففي قطاع الانشاءات والاشغال العامة، وهو قطاع سريع النمو، انخفضت القيمة المضافة لكل عامل بمقدار النصف من ١٩٦٧ الى ١٩٨٢. وفي ١٩٧٧ عهد الى ٥٢ مهندساً (من مجموع ٢١٨٨) بالعمل في الحقول الزراعية ازاء ٩٣٥ منسم في معاهد البحث والتدريب و ٨٤٠ في الادارة و ٣٧١ في المكاتب. انظر:
S.P. Thiery, «Emploi, formation et productivité dans l'industrie algérienne,» dans: Chantal Bernard [et al.], *La Politique de l'emploi-formation au Maghreb, 1970-1980* (Paris: CNRS, 1982), p. 197.

الاستيرادات قد أدى الى ظهور ميول تضخمية قوية وعجز متزايد في ميزان المدفوعات. فما بين ١٩٦٧ و ١٩٨٢ ازدادت الدخول الإجمالية للعوائل زيادة فعلية تبلغ ٤,٣ بالمائة سنوياً، في حين ازداد الاستهلاك المنزلي بنسبة ٥,٧ بالمائة سنوياً. كان هذا هو الثمن الذي دفعه النظام الاقتصادي ليتمكن من العمل دون وقوعه تحت ضغط العمال؛ ولكن الدخول التي يتقاضونها لا تتأتى مما ينتجون بقدر ما تتأتى من العوائد النفطية. ومع أن القوة الشرائية ومستويات المعيشة للعمال الصناعيين قد انخفضت قليلاً[٣٤]، فإن انشاء منظمة الادارة الاشتراكية للمشاريع وتشريع قانون العمال العام والاطمئنان النسبي بشأن الاستخدام وعدم وجود ضغط من الدولة لزيادة نسبة الأرباح، كل هذا قد حال حتى الآن دون تشكيل حركات احتجاج اجتماعي واسع[٣٥]. وقد اتخذت التوترات الاجتماعية شكل استراتيجيات خاصة بالانسحاب من مواقع العمل[٣٦]، وشكل اضرابات محلية شديدة بعض الشيء، ولكنها لم تتخذ شكل حركات طبقية سياسية تدير نفسها بنفسها[٣٧].

لهذا يمكن تصوير حركات العمال على أنها تشكل جزءاً من الدولة أو من «الحضارة» وبذلك يتعزز موقع البيروقراطية اليسارية[٣٨]. وعلى أية حال لم تظهر حركة «طبقية من أجل طبقتها ذاتها» تكون مستقلة بنفسها عقائدياً وتنظيمياً. ما من حركة من حركات الاحتجاج الاجتماعي الواسع التي عرفتها الجزائر (مثل حركة القبائل في ١٩٨٠ أو مظاهرات الشباب في عوراني في ١٩٨٢)[٣٩] قد أظهرت مثل هذه الصفة، حتى وإن كانت قد نشأت من عملية

---

(٣٤) اشار برنارد أن على العامل الماهر جداً أن يعمل ٢٧ ساعة في ١٩٨١ (مقابل ١٠ ساعات في ١٩٦٩) ليشتري كمية السلع نفسها. انظر: المصدر نفسه.

(٣٥) يشير ثيري أن للعمال سلطات واسعة نسبياً داخل معاملهم ولكنهم لا تأثير لهم في تنسيق وحداتهم الانتاجية.

(٣٦) وهكذا تجبر المشاريع والخدمات العامة على زيادة قواها البشرية للتحصن ضد هذا الخطر. وبهذا يلبّدون جو عدم الالتزام لأن كثرة العدد ليست ضرورية لأداء الخدمات لوظائفها. أنظر مثلاً:

N. Safir: «A Propos de la constitution du travailleur collectif dans l'industrie mécanique algérienne,» pp.191-218, et «Quelques aspects sociaux du développement de l'industrie mécanique,» pp. 219-266, dans: *Essais d'analyses sociologiques,* vol. 2 (1985).

(٣٧) انظر البحوث التي تتناول الحالة الجزائرية، في:

N. Sraieb [et al.], *Le Mouvement ouvrier maghrébine* (Paris: CNRS, 1985),

وهي تشدد على أهمية التوترات الاجتماعية في القطاعين الخاص والعام، وعلى مصداقية حركات العمال.

(٣٨) M.H. Benkheira, «Etat et mouvement ouvrier dans l'Algérie indépendante,» dans: Ibid.

(٣٩) هل يمكننا تفسير هذه الحركات على أساس طبقي وعمل طبقي بالمعنى التقليدي؟ يفسر روبيرتس حركة القبائل باستياء البرجوازية القبلية، انظر:

H. Roberts, «The Economics of Berberism: The Material Base of the Kabyle Question in Contemporary Algeria,» *Government and Opposition* (1983).

ويعزو فون سيفرز المقاومة الدينية الى الفلاحين، أنظر:

= P. Von Sivers, «National Integration and Traditional Rural Organization in Algeria 1970-1980:

مخاض لتفاضل اجتماعي. كما أن الجزائر لم تشهد ذلك النوع من انتفاضات المدن كالتي عانت منها تونس أو المغرب أو مصر نتيجة الزيادات الكبيرة في أسعار الغذاء أو (بالنسبة للمغرب) الغلق المباغت للمعاهد الدراسية.

غير أن نظام التوزيع لم يمنع تبلور حالات عدم المساواة الاجتماعية؛ لا بل يمكن القول إنه شجعها، مهما كانت النيات الأصلية أو الاستراتيجيات الخاصة للعاملين في الحقل الاجتماعي. إن نمو الدخول الاسمية رفع من طلب المستهلك، ولكن الانتاجية المنخفضة للنظام الانتاجي القومي لم يكن قادراً على توفير السلع لتلبية هذا الطلب. وفي هذا الفراغ اشتد ساعد الفروع الصناعية المربحة جداً (الإنشاءات، الصناعات الخفيفة، التجارية)، في قطاعات كان الاستثمار العام فيها على أدنى مستوى (فإن ٨٠ بالمائة من الاستثمار العام يخصص للهايدروكربونيات والصناعة الثقيلة)[٤٠]. لم تؤدِّ مثل هذه العملية الى خلق قطاع عالمي الطابع يصل منظمي الأعمال الأجانب بالجزائريين، وهو أمر تحرمه العقيدة الرسمية ويحظره احتكار الدولة للتجارة الخارجية، بل أدت الى خلق قطاع قومي يتألف من تجميع أموال التوفير الخاصة بواسطة مصارف غير رسمية تقرض بفوائد عالية جداً (تتراوح بين ٢٥ بالمائة و ٤٠ بالمائة)[٤١]. وفي الفترة بين ١٩٦٧ و ١٩٨٠ ركدت القوة الشرائية للعمال اليدويين أو ارتفعت قليلاً، في حين أن القوة الشرائية لمنظمي الأعمال الخاصة تزايدت بنسبة ٥٦ بالمائة[٤٢]. كان هذا المؤشر على حيوية القطاع الخاص موضوعاً رئيسياً للمناقشة في الاجتماع السادس للجنة المركزية الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وذكر فيه أن قطاع الدولة يدعم رأس المال الخاص وينشئه على جميع مستويات الاقتصاد وذلك عن طريق توزيع الأجور وحماية السوق ودعم السلع، وأن الدولة تسهم في هيكلة السوق المحلية وتشجع ايجاد الزبائن، وتعمل على إعادة تشكيل بنية المشاريع العامة وإعادة صياغة دور رأس المال الخاص

= Background for Islamic Traditionalism?» in: S.A. Arjomand, *From Nationalism to Revolutionary Islam* (London: Macmillan, 1984).

لعل الأمر كذلك، ولكن الطبقة هنا مقنعة الى درجة يكاد يكون من المستحيل معها تحديد وعي طبقي سياسي من نوع ما.

(٤٠) أسهم القطاع الصناعي الخاص في ١٩٧٢ بنحو ٢٧ بالمائة من مجمل انتاج الصناعات الآلية، و ٧٢ بالمائة من المصنوعات البلاستيكية، و ٣٣ بالمائة من منتوج الصناعات الغذائية، و ٨١ بالمائة من النسيج. انظر: Benachenhou, *L'Expérience algérienne de planification et de développement,* p. 340.

يشدد هذا الكاتب على أن القطاع الخاص يربح أكثر مما يربح القطاع العام، مع بعض الاستثناءات. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(٤١) D. Liabes, «Une Approche strictement économique du secteur privé est-elle possible?» *Revue du centre national d'études et d'analyses pour la planification* (CENEAP), vol. 2 (1985), p. 136.

(٤٢) Thiery, «Emploi, formation et productivité dans l'industrie algérienne,» pp. 190-191.

ووظيفته في التنمية الاقتصادية، وقيل في الاجتماع المذكور أن هذين الأمرين الأخيرين متصلان جدلياً(٤٣) وبهذا ربما تكون الجزائر قد دخلت طوراً جديداً.

٣ ـ القطاع الخاص والبنية الاجتماعية منذ ١٩٨٠

جاء في دراسة عن الصناعة الخاصة في الجزائر سنة ١٩٧٢ أن البرجوازية الخاصة ذات المنشأ الأقليمي والريفي لا تعتمد الا على موارد محدودة. لهذا وجهت وجهها نحو القطاع المؤمم والادارة(٤٤). إنها تسعى لتنمية العلاقات مع موظفي الدولة الكبار الذين بوسعهم حماية مصالح القطاع الخاص(٤٥). إن هذه البرجوازية المسوّد عليها سياسياً وثقافياً تتمتع ببعض أواصر الزيجات مع كبار موظفي الدولة، وهي الى ذلك تؤدي وظائف اقتصادية لفئة صغيرة من الزبائن ولكنها فئة كثيرة المتطلبات، بل إن هذه البرجوازية ترد الاعتبار للمنبوذين من الطبقة السياسية، فأخذت ترى مركزها الاجتماعي يتطور: إن القطاع الخاص هو الآن رمز الصعود الاجتماعي بالنسبة للعمال الذين يرغبون بأن يملكوا أعمالهم وبالنسبة للأسر التي تخطط لاستراتيجيتها الزوجية. كتب أحد علماء الاجتماع، وهو مختص بمصنع جديد «الحجر» للفولاذ يقول «إن صاحب العمل في القطاع الخاص أضحى اليوم شخصاً ينظر اليه باحترام، وغدا (مكلأ) تتطلع اليه الأنظار، وهو يسكن قصراً مترفاً في الحي الاستعماري القديم ويزوج أبناءه بحفلات باذخة ويسهم في بناء مسجد من بيوت الله. وليس هناك ما يربطه حتى بمدير كبير في الحجر، فهذا قد أنهكته ادارة مؤسسة متشابكة وهو يعيش في شقة بمبنى منخفض الايجار. كان المستخدم في «شركة الحديد الوطنية» في السنين الأولى من موقع العمل في الحجر يعتبر كفوأ من لدن أبوين يبحثان عن صهر. أما اليوم فقد غيرت محالفات الزيجات من هدفها، فليس هناك ما يساوي رأسمالياً خاصاً جيداً»(٤٦). يضاف الى ذلك ما يجري الآن من تشجيع لنمو القطاع الخاص بشتى الاجراءات القانونية(٤٧).

مع ذلك فالمسألة هي أن القطاع الخاص إنما يخلق أعمالاً قليلة بالقياس الى القطاع العام. ففي ١٩٨٢ كان الاستخدام العام (بضمنه الادارة) يمثل ٦١ بالمائة من مجموع الاستخدام (بالمقارنة مع ٤٦ بالمائة في ١٩٦٧ و٥٨ بالمائة في ١٩٧٧) وتفاصيل ذلك كما يلي:

---

(٤٣) D. Liabes, *Capital privé et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982* (Alger: Centre de recherches en économie appliquée, 1984).

(٤٤) وتفسير ذلك واضح. ففي عام ١٩٧٧ استخدم القطاع الخاص بأسره ٤ بالمائة من المدراء و ٣٤ بالمائة من العمال غير الماهرين. أنظر: Thiery, Ibid., p. 296.

(٤٥) J. Peneff, *Industriels algériens* (Paris: CNRS, 1981), p. 162.

(٤٦) A. El Kenz, «Monographie d'une expérience industrielle en Algérie: Le Complexe sidérurgique d'El Hadjar (Annaba),» (Thèse, Université de Paris VIII, 1983), p. 252.

(٤٧) اصدرت الحكومة شتّى القرارات. بعضها يهدف الى خدمة المصلحة العامة مثل قانون عام ١٩٨٥ الذي ينظّم الإشغال غير الشرعي لمواقع المباني. ويهدف بعضها الآخر الى تشجيع الاستثمار الخاص (قانون آب/اغسطس وقانون كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وقرارات كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ عن الاستثمار الخاص في الصناعات البتروكيماوية والثقيلة) وتسهيل منح التسهيلات الائتمانية وتقديم تسهيلات للاستيراد ومنح منافع مالية للقطاع الخاص المنتج (جميع قوانين الميزانية منذ عام ١٩٨٣).

الزراعة ٣١ بالمائة (٢٨ بالمائة في ١٩٦٧ و ٣٥ بالمائة في ١٩٧٧)، الصناعة ٧٤ بالمائة (٤٢ بالمائة في ١٩٦٧ و ٦٧ بالمائة في ١٩٧٧)، البناء والانشاءات ٦٧ بالمائة (٤١ بالمائة في ١٩٦٧ و ٦٢ بالمائة في ١٩٧٧)، التجارة ٤٥ بالمائة (٢٠ بالمائة في ١٩٦٧ و ٤٩ بالمائة في ١٩٧٧)، النقل ٥١ بالمائة (٧١ بالمائة في ١٩٦٧ و ٦٨ بالمائة في ١٩٧٧). وفي الفترة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٢ ارتفع الاستخدام الخاص في الحقل غير الزراعي (أرباب عمل ومستخدمين وعاملين لحسابهم الخاص) من ٦٢٠ ألفاً إلى ٦٧٧ ألفاً، بينما ارتفع الاستخدام العام في الحقل ذاته من ١,١١٢,٨٠٠ الى ١,٣٣٥,٠٠٠ وارتفع الاستخدام في الادارة من ٦١٥ ألفاً الى ٧٥٢ ألفاً. وهكذا ارتفع الاستخدام في القطاع الخاص بنسبة ٩ بالمائة وفي القطاع العام (باستثناء الادارة) بنسبة ٢٠ بالمائة تقريباً وفي الادارة بنسبة تربو على ١٥ بالمائة. كان عدد المستخدمين في القطاع العام غير الزراعي سنة (١٩٨٣) ١,٩٢٠,٠٠٠ شخص، أي ٧٣ بالمائة من مجموع القوة العاملة في الحقل غير الزراعي (بالمقارنة مع ٧٠ بالمائة في ١٩٧٩) كما أن القطاع المذكور قد أنشأ في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٣ عددا يبلغ حوالى ٤٨٩,٥٠٠ من الأعمال (بالمقارنة مع ٨٢,١٠٠ عمل أنشأها القطاع الخاص غير الزراعي)، وبعبارة أخرى ما يناهز ٨٦ بالمائة من الاستخدام الجديد في الحقل غير الزراعي.

جدول رقم (٤)

النمو في مجموع الاستخدام غير الزراعي، ١٩٨٠ - ١٩٨٢ و ١٩٨٢ - ١٩٨٤

(بآلاف الوظائف)

القطاع	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٠ - ١٩٨٢ (النمو)	١٩٨٢ - ١٩٨٤ (النمو)	١٩٨٠ - ١٩٨٢ (النسبة المئوية)	١٩٨٢ - ١٩٨٤ (النسبة المئوية)
القطاع العام (باستثناء الادارة)	٨٨٩	١٠٣٣	١٢١٧	١٤٤	١٨٤	١٦,١	١٧,٨
الادارة	٦٦٠	٧٥٢	٨٤٢	٩٢	٩٠	١٣,٩	١١,٩
مجموع القطاع العام	١٥٤٩	١,٧٨٥	٢٠٥٩	٢٣٦	٢٧٤	١٥,٢	١٥,٣
القطاع الخاص	٦٣٥	٦٧٦	٧٣٧	٤١	٦١	٦,٤	٨
المجموع	٢,١٨٤	٢,٤٦١	٢,٧٩٦	٢٧٧	٣٣٥	١٢,٢	١٣,٦

المصادر:

«Dossiers et documents: Le Secteur privé en Algerie,» *Maghreb-Machrek,* no. 113 (1986); A.M. Bouzidi, «Emploi et chomage en Algérie (1967-1983),» *Les Cahiers du centre de recherches en économie appliquée,* vol. 2 (1984), pp. 57-76, and *The Second Five-Year Plan, 1985-1989* (Alger: MPAT, 1985).

جدول رقم (٥)
الاستخدام الخاص غير الزراعي كما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.
(بآلاف الوظائف)

القطاع	المجموع	عاملون لحسابهم	عاملون بمرتبات
الصناعة	١٢٧	٤١	٨٦
الانشاءات والأشغال العامة	٢٠٦	٣١	١٧٥
التجارة، النقل، والخدمات	٤٠٤	٢٧٥	١٢٩
المجموع	٧٣٧	٣٤٧	٣٩٠

المصدر: المصدر نفسه.

يمكننا أن نرى من هذه الأرقام (التي قد لا يعول عليها كل التعويل) أن القطاع الخاص متنوع جداً ويشمل عدداً كبيراً من العاملين لحساب أنفسهم (ولعل بعضهم من أرباب العمل غير المعلنين المصرح بهم)[٤٨]. إن نسبة العاملين بمرتبات في تناقص كما يبدو من إحصائيات القوى البشرية. يتكون القطاع الصناعي الخاص من أعمال ذات يد عاملة قليلة (باستثناء صناعات الآلات والنسيج، نسبياً). هناك مشروع صناعي خاص واحد يستخدم أكثر من خمسمئة عامل في ١٩٨٢، في حين أن ٤٧٠٠ مشروع من مجموع ٥٧٠٠ شركة تستخدم ما بين عامل واحد الى عشرين[٤٩]؛ والاستثمار هو على نطاق ضيق كما أن المواد قديمة الطراز، بالية، في أغلب الأحيان ولا سيما في صناعات النسيج وتعليب الطعام. سجل مكتب الإحصاء القومي في تقريره عن القوة البشرية لسنة ١٩٨٢، سجل للقطاع الخاص (في المدن

---

(٤٨) يبدو ان عدداً غير قليل من المقاولين الجدد (حوالى ٣٠ أو ٤٠ بالمائة) هم من القطاع العام، ولكن لا يزال المتاجرون من أصحاب الدكاكين هم الكثرة السائدة. حول الانتقال من القطاع العام الى الخاص، أنظر: M. Bouzidi, «Emploi et chomage en Algérie (1967-1983),» *Les Cahiers du centre de recherches en économie appliquée,* vol. 2 (1984).

كما نقل عنه في: «Dossiers et documents: Le Secteur privé en Algérie,» *Maghreb-Machrek,* no. 113 (1986).

إن القطاع الخاص الذي كان فيه، حتى وقت قريب، نقص بالمدراء قد رفع من عدد هؤلاء لديه وذلك بتقديمه لهم شروطاً أفضل، أما القطاع العام فيأخذ عمالاً غير ماهرين من القطاع الخاص ويقدم لهم مراكز أكثر استقراراً وثباتاً وأجوراً أعلى.

(٤٩) M. Hadjseyd, «Quelques aspects du l'évolution de secteur privé industriel,» *Revue du centre national d'études et d'analyses pour la planification,* vol. 2 (1985).

والأريــاف معــاً) للسنــة (١٩٨٣) ٣٦١٦٨ رب عمــل (منهم ٩٨٦٠ في الأريــاف)[٥٠]، و ٣٣١١٦٠ عـاملاً بسـاعات عمـل كاملة، و ١٠٦١٧٠ عـاملاً فصلياً و ٧٥٦٩٠٠ عـاملاً لحسابه. إن بنية القطاع لا تدعو كثيراً الى ظهور صراع طبقي بين أرباب العمل والعمال.

جدول رقم (٦)
تطور الدخول بين ١٩٧٩ - ١٩٨٤
(بمليارات الدنانير)

الدخـــل	تقديري ١٩٧٩ (بالدينار الجزائري) في ١٩٧٩ (١)	تقديري ١٩٨٤ (بالدينار الجزائري) في ١٩٧٩ (٢)	فعلي ١٩٨٤ (بالدينار الجزائري) في ١٩٨٤ (٣)	فعلي ١٩٨٤ (بالدينار الجزائري) في ١٩٧٩ (٤)
الأجور والمرتبات	٤٠,٥	٦٥	٧٦,٦	٥١,٤
الدخل الزراعي	٢,٥	٣	٧	٤,٧
غير الزراعي	٢٥	٤٢	٤٣,٥	٢٩,١
الدخل من الادارة	١٣	٢٠	٢٦,١	١٧,٥
موارد غير ناشئة عن مرتبات	١٨	٢٥,٤	٤٥	٣٠,٢
زراعية	٥,٥	٧	١١	٧,٣
غير زراعية	١٢,٥	١٨,٤	٣٤	٢٢,٨
حوالات	٨,٨	١٥,٥	١٩,٧	١٣,٢
اجمالي دخول العوائل	٦٧,٣	١٠٥,٩	١٤١,٣	٩٤,٨
دخول جاهزة	—	—	١٣١,٤	٨٨,١
استهلاك	٥٦	٨٤,٦	١٢١,٧	٨١,٦

المصادر:

- بالنسبة الى الخانتين رقم (١) و(٢)، أنظر:

The First Five Year Plan, 1980-1984 (Alger: MPAT, 1980).

- بالنسبة الى الخانة رقم (٣)، أنظر التقرير حول نتائج المخطط الأول، في:

The Second Five Year Plan, 1985-1989.

- بالنسبة الى الخانة رقم (٤)، أنظر: المصدر نفسه، مستعملاً المؤشر لزيادة أسعار المستهلك، في:

International Monetary Fund (IMF), *International Financial Statistics, and Quarterly Economic Review* (Alger), (1985), Annual Supplement, p. 15.

---

(٥٠) يقدم كل مشروع استثماري للموافقة عليه بعد توصية من «المكتب الوطني للتوجيه والرقابة والتنسيق لشؤون الاستثمار الخاص» الذي انشىء في عام ١٩٨٣ تحت رعاية وزارة التخطيط.

من جهة أخرى، ومع أن القطاع الخاص لا يتلقى الا جزءاً يسيراً من الاستثمار الصناعي (٢,٣ بالمائة في ١٩٨١) فإنه يستخدم ٢٥ بالمائة من السكان ويحقق ٣٤ بالمائة من القيمة المضافة. ان أرباح الاحتكار في السوق، وإمكانية تخفيض كلف الانتاج جراء الأسعار الواطئة للمواد الخام وللمنتوجات الوسيطة التي تستحصل من القطاع العام، وعدم وجود مصروفات تذكر للأغراض الاجتماعية، والخيار في نظام دفع الأجور (وتدفع بصورة عامة عن الساعة لا عن الشهر)، كل هذا من شأنه أن يخلق ظروفا مواتية لتحقيق الأرباح والتضخم المصطنع في القيمة المضافة.

حدثت، خلال فترة الخطة الخمسية الأولى، زيادة طفيفة في دخول العمال (بحوالى ٣ بالمائة سنوياً)، في حين ارتفعت دخول العمال العاملين لحسابهم بصورة أسرع كثيراً (١٤ بالمائة سنوياً). ولم تكن مقدمة الخطة الخمسية الثانية مخطئة حيث قالت «إن دخول منظمي الأعمال الخصوصيين ارتفعت بأسرع مما جرى التنبوء به، مما أسهم في ظهور اتجاهات تضخمية وحالات عدم مساواة اجتماعية». ولا شك أن هذه الحالات من عدم المساواة ستزداد وضوحاً لأن الدخول غير الزراعية من المرتبات لم ترتفع الا بسرعة أقل مما كان متوقعاً.

من جهة أخرى نجد أن الاستهلاك العائلي لم يرتفع الا بسرعة أقل مما جرى التنبؤ به، كما أن جميع المؤشرات تدل على أن الانخفاض الكبير في ايرادات المنتوجات الهايدروكربونية، الذي أدى الى هبوط في الاستثمارات وإلى عدم توازن في ميزان المدفوعات[٥١]، سيلجىء الحكومة الى تقليل الطلب المحلي بنسبة ٥ بالمائة تقريباً في محاولة منها لاحتواء العجز الخارجي. يمكن لمثل هذا التباين، الذي يأتي بعد فترة من الاستهلاك المتزايد، أن يجعل من التفاوت في الدخل مسألة حساسة جداً. والواقع أن إحصائيات الإنفاق الذي يقوم به المستهلك تشير الى ارتفاع عام في مستوى المعيشة لسكان المدن (كالزيادات في نفقات الحقل الخاص بالتسلية في أوقات الفراغ ولا سيما نفقات النقل)، كما تشير الى تردي نوعية الاستهلاك أيضاً. ويبدو أن سكن بعض الناس بمعدل سبعة أشخاص للغرفة الواحدة واستهلاكهم للسلع المدعومة يتناقض مع البيوت الخاصة التي يبنيها الأفراد على أراض أميرية تبيعها الدولة بأسعار بخسة. لقد تكاثر السكن الخاص خلال خمس سنين بإنشاء أكثر من مئة ألف وحدة سكنية، في حين كان السكن العام يقل بنسبة ٤٠ بالمائة عن الهدف المقرر للمدة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤، إذ بنيت ٢٥٠ ألف وحدة سكنية فقط من مجموع أربعمئة ألف من الوحدات المخطط لها.

يمكن القول، إذن، ان القطاع الخاص آخذ بالتطور، ولو أنه لا يزال خاضعاً للسيطرة[٥٢]؛ ذلك لأن الحزب، أو قسماً من زعامته، غير مستعد لأن يسمح لمبرر الربح

---

(٥١) «Dossiers et documents: L'Algérie face au contre-choc pétrolier,» *Maghreb-Machrek,* no. 113 (1986).

(٥٢) يغطي القطاع العام في المغرب ٦ بالمائة من الأراضي القابلة للزراعة (٤٤٥,٠٠٠ هكتار)، وفي تونس ١٢ بالمائة منها (٥٥٠,٠٠٠ هكتار).

الاقتصادي (ويسميه البعض مضاربة) أن يحوز الأولوية على المبرر السياسي الذي يحكم التوزيع والسلطة الاجتماعية. هناك لهذا السبب ميل للتفريق بين القطاع الخاص «الرديء» الذي هو تجاري ومضارب وبعيد عن السلطة السياسية، ولو أنه لا يزال موضع معونة الدولة المالية، وبين القطاع الخاص «الحسن» الذي يقوم بتجميع أموال التوفير ويسهم بنمو مستوى المعيشة ويجمع بين السمات المتزمتة والتقشفية لبرجوازية القرن التاسع عشر الغربية وبين الارادة لخدمة الصالح العام[٥٣]. وللإفصاح عن هذا الموقف هناك أرباب عمل معينون في القطاع الخاص «الحسن»[٥٤] يشددون على مشاركتهم في المجهود الوطني وعلى صفتهم التكميلية للقطاع العام، وقبولهم باحتكار الدولة للتجارة الخارجية بشرط تحقيق مرونة معينة ومعونة حكومية لغرض التصدير وذلك على شكل معونات مالية. ولكن هؤلاء يصرون بالدرجة الأولى على حاجتهم الى الاستقلالية في ادارة قطاعهم الخاص، ويعتبرون ذلك وسيلة للقضاء على الجانب «الرديء» فيه، لكي يقيموا مشاركة مع الدولة في صنع القرار. ومن الطريف جداً أن يجري عرض مثل هذه البنيوية الجديدة باعتبارها أنسب تنظيم لكلا القطاعين، الخاص والعام. وربما تتجلى هنا فكرة واحدة من الأفكار الموجهة التي يحملها قسم من النخبة السياسية، ألا وهي أنّ يجعلوا من القطاع الخاص الحسن أداة لُعقلنة القطاع العام بحيث يصبح هذا قطاعاً أكفأ أداء، على أن يترك للدولة مهمة مجال الوصول الى الربح واعادة التوزيع.

٤ ـ الطبقات الريفية والاستقرار الاجتماعي

يسجل الانتاج الزراعي انخفاضاً في حصيلة القطاع الاشتراكي (الأراضي التي تدار ذاتياً وأراضي الثورة الزراعية)[٥٥]. وقد حدث، نتيجة لتسهيل إجراءات بيع وشراء الأراضي بموجب القانون الصادر في ١٩٨٣، أن انتقل نصف مليون هكتار من الأراضي من القطاع الاشتراكي الى القطاع الخاص.

ومع أن الزراعة الاشتراكية في الجزائر ظلت مهمة بالمقارنة مع جارتيها في شمالي افريقيا[٥٦] إلا أنها تدهورت لصالح طبقة فلاحية وسطى خاصة ذات دور راجح في إنتاج اللحوم والخضروات. على أن بعض الهياكل التعاونية التابعة للثورة الزراعية قد أُلغيت كلياً أو جزئياً. ولكن يجدر بالمرء أن يكون حذراً من إعارة أهمية كبرى للفروق الفقهية بين القطاعين العام والخاص (وينطبق هذا على الاستخدام الزراعي إزاء الاستخدام الصناعي

---

(٥٣) A Belaid, «La Nécessaire clarification,» *La Révolution africaine,* vol. 12 (septembre 1985), 25f.

(٥٤) انظر مثلاً: «Parole du privé,» *Actualité-économie* (juin 1984).

(٥٥) M. Cote, «Campagnes algériennes,» *Méditerranée,* vol. 55, no. 3, (1985).

(٥٦) في عام ١٩٨٤ بلغت استيرادات الجزائر ٤٠ بالمائة من استهلاكها للحبوب و ٥٠ بالمائة من منتوجات الألبان و ٧٠ بالمائة من السمن و ٩٥ بالمائة من السكر.

جدول رقم (٧)
القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص

القطـاع	المساحة في ١٩٨٠ (بملايين الهكتارات)	النسبة لمجموع الأراضي القابلة للاستعمال (نسبة مئوية)	المساحة في ١٩٨٤	النسبة لمجموع الأراضي القابلة للاستعمال (نسبة مئوية)	نسبة السكان في ١٩٨٤ (نسبة مئوية)
القطاع الاشتراكي	٣,٥	٤٥	٢,٨	٣٨	٥٠
القطاع الخاص	٤,٢	٥٥	٤,٧	٦٢	٥٠

ملاحظة: ان حوالى مئتي ألف هكتار التي خرجت من يد القطاع الاشتراكي كانت قد هجرت، أو أعيدت الى الدولة على شكل غابات أو أدرجت في احتياطات الأراضي لخطط التوسع الحضري.

وفي قطاع الخدمات) وهي الفروق المتخذة بمثابة مبدأ آلي لتكوين الطبقات ومواقعها. شددت كلودين شوليه (Claudine Chaulet)، في أطروحة مهمة تلقي ضوءاً على الاستقرار السياسي الجزائري، شددت على دور العائلة في تفسير السبب الذي حدا بالطبقة الفلاحية الجزائرية أن تقبل بالتصنيع باستعداد تام في حين رفضت ما يعضدها ألا وهو تصنيع الإنتاج الزراعي وتكثيفه. وكانت النتيجة أن ركد الانتاج الزراعي من ناحية القيمة المطلقة[٥٧]. بل هناك عدد من الأسر الريفية، لا سيما في القطاع الاشتراكي، تضم أبناء يعملون في الصناعة وآباء يناهزون سن الاحالة على المعاش يعملون كمنتجين زراعيين (هذا ان لم نذكر الأبناء الذين يعملون كمدرسين ومشتغلين في دوائر الدولة ويأتون للحصول على المنتوجات الزراعية من الحقول بكدهم)[٥٨]. ولم يعد الأمر وجود أسرة موسعة تدير شؤونها بنفسها في أرض تملكها، بل الحفاظ على تماسك بين الأشقاء وبين الزيجات وهو تماسك يقيمه إخوة متساوون أمام القانون. وأينما وجد هذا التماسك واستمر أدى الى ظهور نوعين من التكييفات. أولهما، وهو

(٥٧) يستعمل رجال علم السياسه مصطلح Extra Societal (بمعنى: دولي) ومصطلح Societal (بمعنى محلي) استعمالاً لا يخلو من توسع هذا النعت لا يفي بالغرض كلياً: أ ـ لأن الحدود الفاصلة بين المضامين المحلية والإقليمية والدولية هي حدود ضبابية جداً. ب ـ لأن مفهوم المجتمع بالذات هو موضع نقاش فيما يتعلق بما ينطوي عليه من انحيازات مغرضة متعددة تنبع من علم الاجتماع الخاص بالمجتمعات الغربية (التوحيد الثقافي، الهويات الطبقية أو الخاصة بالجماعات باستثناء الهويات الثقافية أو الخاصة بالجاليات، التكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال نظام السوق الوطنية). انظر حول المجتمعات السورية تحت الانتداب الفرنسي، في: Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche-orient* (Paris: Gallimard, 1946).
وحول المرحلة المعاصرة، انظر في: Michel Seurat, «Les populations, l'état et la société,» dans: A. Raymond, ed., *La Syrie aujourd'hui* (Paris: CNRS, 1980), pp. 89 et 119, et G. Michaud, «Castes, confessions et société en Syrie: Ibn Khaldun au chevet du progressisme arabe,» *Peuples méditerranéens,* vol. 16 (1981).

(٥٨) C. Chaulet, «La Terre, les frères et l'argent,» (Thèse, Paris, Université Paris V, 1984), Ronéotypé.

أقل حدوثاً، أواصر تجمع بين الأسر الرأسمالية في قطاعات متعددة لكنها لا تنهمك في انتاج زراعي مكثف؛ وثانيهما، وهو أكثر حدوثاً، صلات تربط بين العمال الزراعيين الساعين للكفاف وبين القوى العاملة من ذوي المرتبات وهي ذات طبيعة غير زراعية. وهكذا تلطف الأسرة الريفية من آثار توسع المدن وحركة التصنيع وذلك بإسهامها في دعم موارد رزق القوة العاملة في الصناعة في حين تنتفع هذه الأسرة من اليد العاملة غير الزراعية. فالأرض، اذاً، هي خزان الاسرة التي تتطلع الى مصادر ايراد خارجية لتحسين مستوى معيشتها. وبهذه الطريقة جرى تحويل عوائد النفط الى قوة شرائية للعمال دون أن تحول الى وسائل جديدة للانتاج الزراعي. إن الهرم الاجتماعي الذي خلق لم يقم على طاقة لاستدرار فائض زراعي، أي على ملكية وسائل الانتاج (سواء أكانت الملكية خاصة أم عائدة للدولة)، بل على الصلة بالأجهزة (العامة والخاصة معاً) التي توزع السلع والخدمات وتقرر طاقة الاستهلاك والتخزين. ان العلاقة بين المحظوظين في هذا المجال وبين المستبعدين عن دائرة اعادة التوزيع قد تكون أهم من العلاقة بين المالكين والعمال أو صغار الفلاحين(٥٩).

إن الأثر المضاعف الحاصل من استراتيجية الأسرة الموسعة ومن منافذ الوصول التفاضلية لمجالات الدولة السياسية ـ الاقتصادية يؤدي، بنظر الكاتبة المذكورة، الى بنية طبقية ريفية ثلاثية:

(أ) برجوازية ريفية تقوم على أعمال زراعية وغيرها، وعلى الأخص غير الزراعية، وهي برجوازية أقوى في التجارة منها في الانتاج الزراعي.

(ب) بروليتاريا ريفية تتكون من عمال دائمين في الإقطاعيات المدارة ذاتياً، وعمال غير ماهرين بساعات عمل كاملة في القطاع غير الزراعي يسكنون الأرياف، وعمال التعاونيات، وصغار الفلاحين؛ وبسبب التماسك العائلي والطمأنينة النسبية بشأن الاستخدام فإنها بروليتاريا لا تشعر بخضوعها للاستغلال الذي يشعر به عمال المدن المنعزلون (ولكنها أكثر حساسية من عدم المساواة في التوزيع) كما أنها ليست معادية لا للدولة ولا للبرجوازية الريفية.

(ج) بروليتاريا ثانوية لا تتمتع بدعم الأسرة ولا بمصدر مضمون للدخل ولا تنتمي لوشيجة جماعية في القرابة أو الإنتاج، وقد يكون أفرادها حتى من المالكين لرقبة أرض صغيرة، ولكنهم مستبعدون من مجال الوصول الى استخدام مستقر وخدمات ثابتة (وذلك بسبب أسلوب الانتقائية في التعليم على الأخص).

إن تطور الطبقتين الأولين، في اطار تدهور الانتاج الزراعي وتوسع النشاط الصناعي والتجاري، يتجه نحو كونه عامل دعم للدولة (وهذا تأويل متفائل لا يتفق معه ڤون سيفرز). وعلى أية حال، فإن الركود المنتظر في مجمل الاستخدام وأزمة الانتاج الزراعي يدفعان الدولة الى وضع استراتيجيتين متناقضتين للنهوض بالأمرين المذكورين:

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٠٤٨ ـ ١٠٥٥.

(١) حوافز للاستقلال الذاتي في استخدام الموارد (وربما حتى في القطاع المصرفي)، التي تميل الى تشجيع العودة الى الملكية الخاصة في الزراعة، وهذه استراتيجية تعزى الى البرجوازية الخاصة وقد بدأت بتطبيقها. تشمل هذه الاستراتيجية دفع تعويضات لأصحاب الأراضي الذين أممت ممتلكاتهم في الثورة الزراعية، وإجراء مناقلات في الأراضي، وتوفير مستلزمات أوسع لانتاج السلع وتقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص.

(٢) غرس تقنيات جديدة في الأذهان، وعقلنة الادارة المالية، وتكوين وحدات عمالية متخصصة، وهذه استراتيجية بدأ بريادتها تكنوقراطيو الدولة. انها تؤدي الى تصنيع الزراعة من خلال شبكة من حقول الدولة الزراعية يسيطر عليها المهندسون والفنيون. إن إعادة هيكلة القطاع الاشتراكي ينحو في هذا الاتجاه. والمفارقة أنه إذا قبل المرء تحليل الكاتبة شوليه فليس ثمة سبب يدعو الى اعتبار الاستراتيجية الأولى ملائمة بالخصوص للبرجوازية الريفية، التي هي ملزمة بمواجهة السوق، الا إذا تلقت ضمانات باذخة (حرية تامة في الأجور والأسعار، استثناءات (اعفاءات) ضريبية واسعة جداً كما في المغرب)، كما لا توجد أسباب تدعو الى اعتبار الاستراتيجية الثانية ملائمة للبروليتاريا الريفية. واذا أراد المرء أن يذهب الى أبعد من حدود وضع قائم يلبي الاحتياجات الاجتماعية (وعيب هذا الوضع الوحيد هو قصور إنتاجيته) فإن الاستراتيجية الأولى تظل هي الأقل احتمالاً في تحقيق أغراضها.

ثانياً: الحركة التصحيحية في سوريا (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)

إن الصيغة الاقتصادية ـ السياسية في سوريا محاطة، من جوانب عديدة، بسياق إقليمي خارجي وبسياق اجتماعي داخلي[٦٠]. وهي صيغة مختلفة كل الاختلاف عن الصيغة الجزائرية. والعقيدة البعثية تعتبر سوريا قطراً في الأمة العربية، وهذا ينسجم مع تاريخ هذا الاقليم في ظل الامبراطورية العثمانية وباعتباره جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة من ١٩٥٨ الى ١٩٦١. وقد يكون لهذا الأمر أهميته الرمزية لولا أن الحالتين السورية واللبنانية تقتضيان بأن يكرس النظام حوالى نصف ميزانيته للمصروفات العسكرية، وهي حالة أتاحت لحركة تهريب البضائع الى سوريا أن تصل الى ١٠ بالمائة من مجموع استيراداتها لصالح الجيش المرابط في لبنان. إن سوريا، خلافاً للجزائر والعراق، ليس لديها موارد نفطية كبيرة ولكن لديها مواردها الخاصة المستحصلة لا من مجتمعها وإنما من دول الخليج وكذلك من ليبيا وايران في أغلب احتمال، جراء موقعها كدولة حدودية في مواجهة اسرائيل. بلغت مثل هذه الموارد أكثر من نصف الميزانية في أواخر السبعينات وأقل قليلاً من النصف في أواسط الثمانينات، بشكل قروض ومنح لتغطية النفقات العسكرية والاقتصادية[٦١]. ولهذا فإن سوريا تعيش، على

---

(٦٠) تكوّن صادرات النفط في سوريا ٦٠ بالمائة من ايرادات التصدير منذ عام ١٩٧٤، وهي كذلك مستوردة للنفط لأنها لا تستطيع تصفية نفطها.

(٦١) انظر: E. Longueness, «Syrie: Secteur public industriel, les enjeux d'une crise,» *Maghreb-Machrek*, no. 109 (1985), p. 9. =

ما يظهر، على أكثر مما تسمح به مواردها الوطنية «المحلية».

جدول رقم (٨)
النفقات ـ ميزان المتوجات
(بمليارات الليرات السورية بأسعار عام ١٩٨٠ الثابتة)

السنـة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
مجموع الاستهلاك	٤٥,٥	٥٥,٨	٥٣,٦	٥٦,٦
للقطاع الخاص	٣٣,٦	٤٣,٣	٤٠	٤٢,٧
للادارة	١١,٩	١٥,٥	١٣,٢	١٣,٩
مجموع الاستثمار	١٤,١	١٤,٤	١٤,٨	١٦,٣
للقطاع العام	٩	٨,٩	٩,٢	١٠,٩
للقطاع الخاص	٥	٥,٥	٥,٦	٥,٤
مجموع النفقات	٥٩,٦	٦٩	٦٨,٤	٧٢,٩
إجمالي الناتج الداخلي	٥١,٨	٥٧,١	٥٨,٩	٦٠,٨
صافي الإسهام الخارجي	٧,٨	١١,٩	٩,٤	١٢,٢

المصدر:

Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstracts,* and Economic Intelligence Unit, *EIU Regional Review, The Middle East and North Africa* (1986).

لذلك فإن سوريا تعتبر من بعض النواحي دولة نفطية بالمناقلة. ولكنها ـ خلافاً للأقطار ذات الاقتصاد القائم على تحويلات ثابتة والمعتمد على تقلبات السوق فقط كالجزائر والعراق حتى نشوب الحرب في ١٩٨٠ ـ دولة تتأثر بالتقلبات في سوق السياسة الدولية، الأمر الذي يفسر على نحو ما التباين الغريب في مستويات الاستثمار في خطط التنمية، من أكثر من ٤٠ بالمائة بعد ١٩٧٣ الى حوالى ٢٥ بالمائة في الثمانينات، منها ١٨ بالمائة للاستثمار العام. والنتيجة هي عدم القدرة التي تكاد تكون تامة على وضع سياسة صناعية متماسكة، وهذه مسألة سنعود إليها فيما بعد.

يمكن وصف السياق الداخلي من ثلاث نواح. أوضحها الوجود البارز للدين، المشروع اجتماعياً والمهمل رسمياً، وما فيه من هويات طائفية وفئوية قد لا يؤلف افرادها الا

= تستعمل لونغنس نعت «التقليدية» لتصف البرجوازية الصغيرة (مثل المتاجرين وأصحاب الدكاكين في الاصطلاح الماركسي المعتاد) ولتفرقتها عن الكتبة وكسبة الأجور غير اليدويين كقسم من الطبقة الوسطى الوسيطة. وهي لا تعني بـ «التقليدية» الشركات الكبرى التقليدية وهي في حالة تدهور. وهذا يفسر السبب لماذا تكون «البرجوازية الصغيرة التقليدية»، في الأرقام التي توردها، (١٤ بالمائة من القوة العاملة في عام ١٩٦٠) أكبر من الصناع (٤ بالمائة). أنظر: Y. Halbaoui, «La Population et la population active en Syrie,» *Population* (1965).

حوالى ١٠ بالمائة من السكان ولكنهم يشكلون طبقة طائفية(٦٢)، وهم اليوم الفئة المركزية في حكم حافظ الأسد. وهذا لا يعني أن الجماعة الحاكمة إنما تعمل أولاً ودائماً بمنطق فئوي أو أنها لا تجد تأييداً خارج صفوفها أو لا تعقد تحالفات مع غيرها. ولكن هذه الطبقة الطائفية تحتل مكاناً لا يتناسب مع عددها، كما أن مشاعرها تتيح لها أن تستجيب كل الاستجابة لما يقوم به النظام. هناك أيضاً تقليد قديم في وقوف المدينة ضد الريف الذي لا يمكن تشخيصه بمثابة الاستعمار ضد القومية كما هو الحال في الجزائر حيث أدى اضمحلال المدن التقليدية (مثل قسطنطين وتلمسان وندروما) الى اعتبار اكتساح المدينة كرمز للحكم الوطني لا كشكل من أشكال الثأر ضد البرجوازية الريفية التقليدية الواهنة جداً. إن هذه البرجوازية في سوريا وطبقة أصحاب الأراضي كانتا القاعدة الاجتماعية للأنظمة البرلمانية والدكتاتورية قبل الوحدة مع مصر في ١٩٥٨ واستيلاء البعث على السلطة في ١٩٦٣(٦٣)؛ كان هذا الى حد كبير انتصاراً للحشود الفلاحية ولغزو الريف للمدن على الاوليغاركية مالكة الأرض وعلى البرجوازية القديمة القائمة في المدن(٦٤)؛ في غضون ذلك أزيحت هذه الطبقات الوطيدة من بين النخب السياسية وحل محلها أبناء الفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى من سكان المدن الصغيرة(٦٥).

والفرق بين عمليتي المخاض السورية والجزائرية لا ينبع من طبيعة القاعدة الاجتماعية ولا من طبيعة النخبة الجديدة في نظام الحكم الجديد بل ينبع من طراز الثقافة السياسية ولعلها في سوريا متأثرة بفلسفة ابن خلدون حيث ظلت قوية فكرة الاضطلاع بسلطة الدولة والسيطرة عليها لمصلحة مجموعة كانت مستبعدة عن الحكم فيما مضى. والتباين يرجع خاصة الى توازن القوى الذي تستفزه الصراعات. إن قوة العناصر الريفية والطبقة الوسطى الصناعية، وقد وقفت بوجهها الإجراءات الراديكالية لنظام البعث في ١٩٦٦، عجلت بحدوث الحركة التصحيحية في ١٩٧٠ التي استمرت في تحسين شؤون الأرياف ولكنها فعلت ذلك بمعونة الدولة وتحت سيطرتها، كما أنها بدأت لأول مرة بسياسة انفتاح استفاد منها القطاع الخاص الريفي والدمشقي(٦٦).

---

(٦٢) Hanna Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Cause for its Dominance,» *Middle East Journal*, vol. 35, no. 3 (Summer 1981).

(٦٣) انظر: المصدر نفسه، و

E. Picard, «La Syrie de 1946 à 1979,» dans: Raymond, *La Syrie aujourd'hui.*

(٦٤) Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1980* (New York: St. Martin's Press, 1979), p. 99.

(٦٥) انظر: M. Ma'oz, «Society and State in Modern Syria,» in: Menahem Milson, ed., *Society and Political Structure in the Arab World* (New York: Humanities Press, 1973); M.H. Van Dusen, «Syria: Downfall of a Traditional Elite,» in: Frank Tachau, ed., *Political Elites and Political Development in the Middle East* (Cambridge, Mass.: Shankman; Wiley; New York: Halstred Press, 1975), and A. Drysdale, «The Syrian Political Elite, 1966-1976: A Spatial and Social Analysis,» *Middle Eastern Studies* (1981).

(٦٦) Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Cause for its Dominance,» pp. 339-340.

يمكننا أن نلمس أهمية الاقتصاد الريفي من حصته في اجمالي الناتج المحلي وفي القوة العاملة. إن الزراعة في سوريا هي في حالة تدهور كما هي في أمكنة أخرى، ولكن ومع وجود هذا الاتجاه العام فقد سجلت في ١٩٨٣ ١٩ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي مقابل ٢٩ بالمائة في ١٩٦٥. وسجلت القوة العاملة الزراعية ٣٣ بالمائة من المجموع في ١٩٨٠ (مقابل ٥٢ بالمائة في ١٩٦٥)(٦٧). إن عالم الريف يتكون من ملكيات متوسطة الحجم وقد تزايد عددها في النصف الأول من هذا القرن.

إن النمو الاقتصادي الزراعي في الخمسينات الذي كان بداية التطور السريع للرأسمالية في الزراعة عبّد الطريق لدخول الطبقة الفلاحية الى الحلبة السياسية، وكذلك لصدور الاصلاحات الزراعية الأولى في ١٩٥٨ و١٩٦٣ و١٩٦٦ في ظل البعث(٦٨). ولكن ورغم أن هذه الاصلاحات أضعفت طبقة أصحاب الأراضي وزادت من دور الدولة في السياسة الزراعية والسيطرة على المداخيل والأسواق، فإنها لم تطور كثيراً من القطاع العام الزراعي (التعاونيات الاصلاحية الزراعية وحقول الدولة) الذي يملك ٢٣ بالمائة فقط من جميع الأراضي المزروعة. إن الطبقة الزراعية والوسطى، وهما المنتفعتان من الاصلاح الزراعي، احتفظتا باستقلالهما الذاتي من خلال التفاعل الجاري بين السيطرة والمساعدة الذي ربطهما بالدولة «إن زيادة الحاصلات التي تباع في الأسواق رفعت من المدخولات النقدية للفلاحين فرافق ذلك ارتفاع في مستوى المعيشة... كما رافقه اعتياد من نوع جديد». أما الجانب الآخر من البنية الطبقية، والجدير بالذكر، فهو الأهمية العددية للبرجوازية الريفية التقليدية الصغيرة(٦٩). لقد تزايد عدد العمال المستقلين بأعمالهم والتجار بين ١٩٦٠ و١٩٧٠ في حين انخفضت الأعمال المتوسطة الحجم، كما أصبح القطاع العام الصناعي أكبر حجماً وأكثر تكثيفاً(٧٠)؛ وتفسر هذه الكاتبة ذلك بالفوائد المادية التي تدرها هذه المهن وبالمكننة في المشاريع المتوسطة الحجم التي تقلل من حاجتها الى اليد العاملة.

---

(٦٧) The World Bank, *World Tables: Social Data* (Washington, D.C.: The Bank, 1983) and (1985).

(٦٨) E. Garzouzi, «Land Reform in Syria,» *Middle East Journal* (1963); Z. Keilany, «Socialism and Economic Change in Syria,» *Middle Eastern Studies* (1973), and Robert Springborg, «Baathism in Practice: Agriculture, Politics and Political Culture in Syria and Iraq,» *Middle Eastern Studies* (1981).

(٦٩) وهذا لا ينفي الفقر عن قسم من الفلاحين. إن عالم الريف في تدهور ولكن، وكما أشار بطاطو بصورة مناسبة قائلاً: «إذا كانت المدينة، إذاً، في النزاع الطويل بين المدينة والريف، هي التي تحجب الأرياف وتتنامى حجماً وقوة وأهمية، فإن سكان المدينة الاصليين أنفسهم قد أخذت أمورهم بالتدهور. ولكن المدينة، حتى والحال على هذا المنوال، هي صاحبة القول الفصل، فالناس في الريف وهم في القمة الآن. هم أنفسهم يجري تغييرهم الى حضريين وتحويلهم الى مواطني مدن». انظر:

Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Cause for its Dominance,» p. 338.

(٧٠) Longueness, «The Class Nature of the State in Syria,» *MERIP Reports* (1979).

جدول رقم (٩)
ملكية الأرض وتوزيعها (بالنسبة المئوية للمساحة)

السنــة	١٠ هكتارات	من ١٠ الى ١٠٠ هكتار	١٠٠ هكتار	أراضي الدولة
١٩١٣	٢٥	١٥	٦٠	—
١٩٤٥	١٥	٣٣	٢٩	٢٣

المصدر:
Jean Hannoyer et Michel Seurat, *Etat et secteur Public industriel en Syrie* (Beirut: Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient comtemporain, 1979), p. 288.

جدول رقم (١٠)
البنية الطبقية للمجتمع السوري في ١٩٦٠ و ١٩٧٠
(السكان العاملون)

التوزيع الطبقي	١٩٦٠	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية
البرجوازية الصناعية والتجارية	١٩,٧٥٠	٢,٢	١٠,٨٩٠	٠,٧
البرجوازية الريفية	٣٩,٦٤٠	٤,٥	٨,٣٦٠	٠,٦
الطبقة العاملة	١٥٩,٧٢٠	١٧,٩	٢٥٧,٣٨٠	١٧,٦
البروليتاريا الزراعية	١٨٢,٧٢٠	٢٠,٥	١٣٠,٤٠٠	٨,٩
البرجوازية الصغيرة التقليدية				
ـ المنتجة	٥١,٣٠٠	٥,٨	١٠٣,٣٥٠	٧
ـ غير المنتجة	٥٩,٦٠٠	٦,٧	١١٢,٧٤٠	٧,٧
الشريحة الوسيطة (أوّ الوسطى) من				
أصحاب المرتبات	١٣٢,٥٣٠	١٥	٢٣٤,٩٣٠	١٦
الطبقة الفلاحية الصغيرة	٢٤٣,٤٦٠	٢٧,٤	٦٠٨,٥٤٠	٤١,٥
المجموع	٨٨٨,٧٢٠	١٠٠	١,٤٦٦,٩٥٠	١٠٠

المصدر:
E. Longueness, «The Class Nature of the State in Syria,» *MERIP Reports* (1979).

إن هذه المميزات المختصة بسوريا في السبعينات تفسر التزام الدولة الأكبر بالزراعة حيث يمكن الحصول على رأسمال سياسي ذي نتائج[71]، وحيث يوجد كذلك فيما يظن مقاومة للمدن الكثيفة السكان من لدن البرجوازية الصغيرة. بيد أن هذه المميزات لا تتعارض مع المخطط الذي لخصناه في بداية هذا الفصل: انهماك الدولة الشديد في العمل السياسي، إدارة كبيرة ذات إنتاجية نزيرة، وقطاع عام شبيه بها ولكنه مع ذلك يوفر أعمالاً (أكثر من ثلثي الأعمال غير الزراعية، باستثناء التجارة الداخلية)، قطاع خاص متنام وإن كان خاضعاً للسيطرة، التفاعل في الطبقة الريفية حيث تكون آليات الوصول الى الدولة عاملاً استراتيجياً، تماماً كملكية التربة والسيطرة على وسائل الانتاج.

١ ـ صناعة السياسة، والبيروقراطية، والقطاع العام

إن المبرر العقلاني السياسي أو صناعة العسكرية السياسية كانت أكثر توكيداً بكثير في سوريا منها في الجزائر[72].

إن مهمات النظام العسكرية ـ السياسية في المنطقة تتيح له أن يعبىء من الموارد ما يتجاوز حدود الأرباح النزرة التي يدرها قطاع صناعي اشتهر بافتقاره للانتاجية[73]، ولكن ثمة وجهاً آخر للعملة كما رأينا. إن مثل هذا الاعتماد على الخارج يمكن أن يجبر النظام على التقليل من استثماراته إذ انها لا تستطيع أن تشمل نفقاته العسكرية أو معوناته الاستهلاكية، وبهذا لا يؤكد الا على أهمية المبرر العقلاني السياسي. كل هذا لا يؤدي إلا الى حصيلة واحدة: إن رجل الاقتصاد لا يستطيع أن يلاحظ أي منطق اقتصادي بمعنى الكلمة (مثلاً، صناعة ثقيلة أو سياسة استيراد بديلة)[74] ولكنه لا يستطيع الا أن يلاحظ الانخفاض في القيمة المضافة بالنسبة للعمل الواحد وفي إنتاجية رأس المال[75]. فالكلف تغدو مفرطة، والعطالة في الطاقة الانتاجية جراء النقص في الادارة، والافتقار الى العمال الماهرين

---

(٧١) من المناسب التفريق بين «الصوت الجماعي» و«المخرج الفردي». فالصوت الجماعي «الرسمي» يعبأ لدعم القطاع العام، في حين أن الاستراتيجيات الفردية لإيجاد مخرج هي استراتيجيات واسعة الانتشار (مثل التغيب عن الأرض، الهجرة، الهروب، الانتقال الى القطاع الخاص). أنظر:

Longueness, «Syrie: Secteur public industriel, Les enjeux d'une crise,» p. 13 ff.

(٧٢) Michel Chatelus, «La Croissance économique, mutations des structures et dynamisme de déséquilibre,» dans: Raymond, *La Syrie aujourd'hui;* Seurat, «Les Populations, l'état et société,» dans: Ibid.; F. Rivier, «Rente pétrolière et politique industrielles des états non pétroliers: Egypt, Jordanie, Liban, Syrie,» dans: André Bourgey [et al.], *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beirut: CERMOC, 1982), and Y. Sadowski; «Political Power and Economic Organization in Syria,» (Ph. D. Dissertation, University of California, Los Angeles, 1984).

(٧٣) أنظر: Rivier, Ibid., p. 119.

(٧٤) انظر: Chatelus, Ibid., p. 230.

(٧٥) Longueness, «Syrie: Secteur public industriel, les enjeux d'une crise,» p. 12.

مستشريان، والوحدات الانتاجية تقام دون خطة عمومية(٧٦).

ولكن عالم الاجتماع قد يلمس هنا مبرراً عقلانياً لانماء اجتماعي. «إن المبرر الأساسي لانشاء معمل من المعامل لا يتمثل في غرض اظهار ربح بل في اطلاق الأموال، وهذا في واقع الأمر هو بذاته مصدر من مصادر السلطة»، وبذلك يرمز الى الحضور الحقيقي للدولة، كما يجري بذلك توفير الاستخدام، لا سيما التوظيف في الحقل البيروقراطي، وبمقدار غير متناسب(٧٧). وتتحدث لونغونيس بشكل أكثر توكيداً عن آثار هذه السياسة الصناعية. ويمكن استنتاج نمو الطبيعة المتصفة بإعادة التوزيع والخاصة بالاقتصاد السوري من اجمالي بنية الانتاج المحلي.

إن الهبوط النسبي في قيمة الصناعة والنمو في التجارة والخدمات الإدارية تبيح لنا أن نفترض بصورة مشروعة أن هذا التوزيع للإيرادات إنما يتطور بأسرع من تطور الانتاج ذاته.

إن خلق الأعمال وتوزيع التسهيلات الائتمانية، وكلاهما مستحث سياسياً وغير عقلاني اقتصادياً(٧٨)، أمران يؤديان الى تأثير مزدوج: فالأثر على المستوى الأدنى هو زيادة عدد الأشخاص الذين يدينون بأعمالهم الى شخص ما وبهذا يكونون خاضعين لالتزام شخصي؛ ومن شأن هذا الأثر بشكل عام أنه يضبط جميع المعتمدين على الدولة في معيشتهم والمعولين عليها في انتهاز فرص التقدم الاجتماعي. يشير بطاطو الى أن عدد مستخدمي الدولة، وبضمنهم العمال اليدويون، قفز في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٩ من ٣٤ ألف مستخدم الى ٣٣١ ألفاً، ويقول إن حوالى ربع السكان هم في هذا الوضع وبالتالي فإنهم أعضاء في المنظمات النقابية المرتبطة بالسلطة الحاكمة(٧٩). أما الأثر على المستوى الأعلى فإن التفاعلات الجارية في نطاق المصالح الفئوية والشخصية من شأنها أن تحول القطاع العام الى نظام وقفي(٨٠). وفي كلا المستويين ثمة علاقة جدلية: إنهما متكاتفان معاً، عقائديا ومادياً، في الدفاع عن القطاع العام(٨١)، لا سيما وأن المستوى الأدنى يفصح عن نفسه عن طريق ممثلي النقابات الذين هم أنفسهم يعتمدون على السلطة الحاكمة. هذان المستويان يعارض أحدهما الآخر في النزاع

---

(٧٦) انظر الهامش رقم (٧٢).

(٧٧) Seurat, «Les Populations, l'état et societé».

(٧٨) Hanna Batatu, *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions: Some Observations on their Underlying Causes and Social Character* (Washington, D.C.: Georgetown University Center for Contemporary Arab Studies, 1984), p. 13.

(٧٩) أنظر: Longueness, «Syrie: Secteur public industriel, les enjeux d'une crise,» p. 12.

(٨٠) انظر: المصدر نفسه، و

Sadowski, «Political Power and Economic Organization in Syria?».

(٨١) صورت المعارضة بين القطاعين الخاص والعام تصويراً صحيحاً بالقول بأنها تكميلية لشكلين من الهيمنة الاقتصادية، وانها ليست تناقضاً بين المصالح الخاصة والعامة، أنظر:

Jean Hannoyer et Michel Seurat, *Etat et secteur public industriel en Syrie* (Beirut: Centre d'études et de recherches sur le Moyen-orient contemporain, 1979), p. 38, et Longueness, Ibid., p. 27.

المتكرر (كما حدث في ١٩٨٠ و ١٩٨٥) حول الفساد والدولة البرجوازية، وهو نزاع تثيره القيادة بين حين وحين، أو تتسامح بنشوبه.

جدول رقم (١١)
النمو في اجمالي بنية الانتاج المحلي
(نسب مئوية)

القطاع	١٩٧٠	١٩٧٧	١٩٨٣
الزراعة	١٩	١٦	١٨
التعدين والصناعة	٢٥	٢٢	١٧
البناء والانشاءات	٤	٧	٧
تجارة الجملة والمفرد	٢٣	٢٥	٢٦
النقل والمواصلات	٨	٧	٧
المال والتأمين	٧	٦	٥
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢	٢	٢
الخدمات الحكومية	١٢	١٥	١٨

المصدر: من جمع المؤلف، وانظر الجدول رقم (٨).

من الصعب تحليل هذا النمط من الأزمات تحليلاً واضحاً. فحين تصبح الأزمة موضوع مناقشة رسمية أو متسامحاً بها يتحول مغزاها عندئذ من سياقها الأصلي الى مسألة تقديمها وتنظيمها وإلى تأويلاتها المتنافسة المطروحة من جماعات متنافسة. إذ لا يقتصر الأمر على أن ينقلب المدير الكفء بنظر هذا أو ذاك طفيلياً، بل يمكننا كذلك أن نتلمس تشابكاً مزدوجاً بين السياسة والاقتصاد من جهة وبين المصالح الطبقية والفئوية والطائفية والإقليمية من جهة أخرى. إذ العملية بأسرها تخفي استراتيجيات كثيرة، ولعل عدداً من المشاركين فيها أنفسهم لا يدركونها.

في ١٩٨٥ تولت النقابات نقد القطاع العام وعمله، ومن غير المعقول أن يجري طرح ذلك دون أن يتسامح فيه رئيس الجمهورية، على أقل تقدير. وهذا الأمر يذكر ببعض ما أوردته من نقد النقابات الجزائرية في ١٩٧٦، وكذلك بالانتقادات الأولى التي وجهت بعد عهد بومدين، وما قيل فيها من أن القطاع العام على الأخص أساء استخدام السلع المستوردة وما نشأ عن ذلك من تبديد، وأن القطاع المذكور قد باع نفسه للإمبريالية بدلاً من تنميته للمكنة القومية. ولكن النقابات السورية ذهبت الى أبعد من ذلك فاتهمت مدراء القطاع العام بالسعي الى المكسب الشخصي، وهي ممارسة يشجعها النظام نفسه. فهل يشير هذا الى نقطة تحول نحو الرجوع بالاقتصاد الى القطاع الخاص؟ إن السياق العام يفيد بتأويل مناقض، فالنقابات، بانتقادها للمدراء على مزاولة الفساد وتعاطي ما هو ضد المصلحة

الـوطنية من الأفعـال، لا تنوي أن تضرب بمـدراء القـطاع الخـاص مثـلاً. بـل إن الـذين في السلطة يقـومون، كلما واجهتهم أزمـة، بإخـراج تمثيليـة حـول الصراع الـطبقي بـين العـمال والمدراء، وعندئذ يمسي هؤلاء المدراء أكبـاش فداء للرؤسـاء الذين يتنصلون منهم، وهـذا أمر شبيه بما يجري في الجزائر، وهو يؤكد الملاحـظة السابقـة ومفادهـا أن الحركـة العماليـة إنما هي جزء لا يتجزأ من الدولة. إن هذه المعارضة بين المستوى الأدنى والمستوى الأعـلى تتيح لنـا أن نجد أسباباً رمزية وحقيقية معاً لعدم العقلانية الاقتصـادية في إدارة القـطاع العام حـين يجعل الافتقار للأموال من المستحيل تدارك الوضع بزيادة المرتبـات[٨٢]. وبهذا يـظل مدراء المستـوى الأعلى في حالـة اطمئنان ممـا يؤدي الى الإكثار من عـلاقات المصلحـة بين «الأزلام» من تـابع ومتبوع.

٢ ـ القطاع الخاص

حافظ هذا القطاع مع طبقته البرجوازية على دور مهم ولكنه مغمور، ولهذا فإن المشلكة السيـاسيـة التي يثـيرهـا هـذا القـطاع وطبقتـه في الجـزائـر لم تبلغ قط البعـد الـذي بلغتـه في سوريا[٨٣]. إن القيود الطبقية التي تثقل كاهل الحركة التصحيحيـة قيود بسيـطة نسبياً: إعـادة الثقة للرأسمال المحلي وللبرجوازية وللتجار السنّيين من صغار البرجوازيين دون خسارة التـأييد من الفلاحين وكسبة الأجور وأصحاب المرتبات. إن اقتصاداً سياسياً مختلطاً يتـطلب التمسك بإعادة التوزيع الاشتراكي، على أن يجري معه انفتاح رأسمالي في الاقتصاد. ومع أن الاستثـمار الخاص (الذي بقي ثابتاً) يساوي حوالى نصف الاستثمار العام المخصص لـبرامج التخـطيط، فإن القطاع الخاص أقلية في الصناعة من ناحيتي القيمة المنتجة والقوة العاملة معاً، ولا يرجح مـركزه إلا في العقـار والتجارة الـداخلية إذ المضـاربة وتـداول رأس المال ضروريـان. وينتفع التجار السنّيون من هذا المجال المحدود، الأمر الذي يفسر للبعض سبب عدم قدرة المعارضة المسلمة منذ ١٩٧٨ على تعبئة دعم كاف لها[٨٤]. إن الفـرق بين القـطاعين العـام والخاص من وجهـة النظر هـذه ليس جوهـرياً ولكنـه وسيلة فقط يمكن للنظام بـواسـطتهـا أن يشـد لجـام المعارضة الاجتماعية والدينية الممكنة[٨٥]. ولكن معدل التضخم المـرتفع (ويقـدر رسمياً بـ ٢٠

---

(٨٢) Longueness, Ibid., p. 19.

(٨٣) ثمة دراسة مفصلة للموضوع لا تزال جاريـة، انظر: Samir Amin, *Irak et Syrie, 1960-1980: Du Projet national à la transnationalisation* (Alencon, Orne: Minuit, 1982).

(٨٤) S.A. Ahsan, «Economic Policy and Class Structure in Syria: 1958-1980,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16 (1984).

(٨٥) لا توجد إلا بضعة تحاليل كمية لعدم المساواة الاجتماعية. يذكر سمير امين أن عـدم المساواة تـتزايد دون أن يجري دائماً تفـريق بين الانخفـاض المطلق لمستـويات المعيشـة للجماهـير الفقيرة وبـين الهوّة النسبيـة بين الشريحتين العليا والدنيا. انظر حول ملكية الأرض، في: Amin, Ibid., pp. 30-33.

وحول المسألة العامة، انظر في: المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٣٢. إن أكثر الأرقام التي يوردها الكاتب لا تتجاوز ١٩٧٥.

بـالمائـة سنويـاً) يؤثر كثيـراً على عـمال المدن في الإدارة والصنـاعة ولا يـزعـج قـطاع التجـارة والمضاربة.

ولهذا فإن الدولة التي تعد هذه الجماعات جزءاً من قاعدتها السيـاسية، أو من حلفـائها الـطبقيين عـلى أية حـال، لا مندوحـة لها من السعي للحصـول على مـوارد للتحويـل لغرض المحافظة على مستويات الأسعار والمرتبات. هناك بالتـأكيد، وبمعنى من المعـاني، صراع طبقي بالمعنى الماركسي الصرف حول قضية المرتبات ولكنه صراع لا يضرب البرجوازية بـالبروليتـاريا من أجل السيطرة على اليد العاملة المنتجة واستغلالها. بـل إن الصراع هو سـاحة حـرب على مستوى الفئات الدنيا ومستوى الفئات العليا من أجل رصد تخصيص الأموال وتـوزيع مـوارد الدولة.

٣ ـ الزراعة والطبقات الريفية

إن السياسات الزراعية ومشاكلها أقل أهمية للأغراض الحـاضرة من جوانب معينـة من البنيـة الـطبقيـة بعـد عشر سنـوات من الاصلاح، وهـذا شبيـه بـالـوضـع في الجـزائـر. إن الإصلاحات تتميز، في سوريا أيضاً، بمزيج من آليات السوق المرنة وتخطيط الدولـة المكثف، إذ إن الدولة تسيطر على المياه والائتمان معاً، والقطاع الخاص يضع يده على حوالى ٨٠ بالمـائة من الأراضي المزروعة.

طـرحت فرانسـواز ميترال (Françoise Metral) في خـاتمة مقـالها المنشـور سنة ١٩٧٩، والمعنـون «هيمنة الـزراعة الخـاصة المكثفـة أم المزارع الجـماعية؟» طـرحت السؤال التقليـدي الآتي: هـل يقـدم الـدعم للملكيـة الخـاصـة ذات الأداء العـالي بـاسم الانتـاج، أم يقـدم للتعـاونيات بـاسم إعـادة التـوزيـع العـادل، أم يقـدم من أجـل الـولاء السيـاسي والسيـطرة السياسية؟»[٨٦].

يكاد يكون من المستحيل الجواب عن هذا السؤال بصورة كاملة بالنظر للتباين الشاسع بين الأقاليم في سوريا[٨٧]، لدينا مثلان مهمان أحدهما من الفرات والآخر من الغاب[٨٨]، حيث أعطت رسوم مرور النفط[٨٩] قوة دفع كبيرة لمشاريع طمـوحة. ففي المثـال الأول يظهـر الفرق بين البرجوازية الريفية التي تمكنت من حـاجاتهـا الاروائية فـأصبحت المصدر الـرئيسي لإنتاج صناعة المحاصيل الـزراعية وبـين الطبقـة الفلاحيـة الأدنى المحرومـة من رأس المال والمكـائن والمعتمـدة على التعـاونيات التي يبـذلون فيهـا قليلاً من العمـل الاقتصادي وكثيـراً من العمل

(٨٦) Jean Hannoyer, «Grands projets hydrauliques en Syrie: La Tentation orientale,» *Maghreb-Machrek,* no. 109 (1985), p. 28.

(٨٧) F. Metral, «Etat et paysans dans le Ghab en Syrie: Approche locale d'un projet d'état,» *Maghreb-Machrek,* no. 109 (1985).

(٨٨) أنظر: المصدر نفسه، و Hannoyer, Ibid.

(٨٩) أو ريع النفط المحوّل.

السياسي (استغلال المنازعات الفئوية والقبلية والمراد منها الحصول على مكاسب شخصية، لا سيما وظائف عمل خارج القرية). يضاف الى ذلك أن كلتا الاستراتيجيتين (المصلحة الطبقية والولاء السياسي) يمكن دمجهما حين يشارك المزارع في ادارة تعاونية ما. وأكثر من هذا أن كلا الأمرين المذكورين، المصلحة والولاء، غير مستقر.

إن من الممكن التقليل من شأن بعض أفراد البرجوازية الريفية، في حين أن فلاحاً بسيطاً متغلغلاً في شبكة السلطة المحلية يمكنه أن يحول أية منفعة اقتصادية الى مكسب سياسي. والإدارة أيضاً ذات غرضين: إدارة مركزية وعقلانية للموارد الاقتصادية وهنا نجد عدد المهندسين كثيراً، وإدارة سياسية، مصلحية، لأموال تعطى للمحاسيب (وتنعت الصحافة ذلك بالاختلاس). وهكذا يمسي المشروع الزراعي وسيلة لتشكيل قاعدة سياسية من «الأزلام» لتبادل المصالح، الأمر الذي يتعارض مع غرض المشروع نفسه في تكثيف الانتاج[٩٠]. أما الحصيلة النهائية فهي محيرة للمراقب: هل تمهد الدولة الطريق لطبقة من المزارعين الخاصين لكي تحصن نفسها؟ هل هي حملة بمساعدة الدولة لتحويل الفلاحين الى عمال شبه حضريين؟ هل هي عقلنة للانتاج بواسطة المهندسين؟ وبعد، فهذه ليست أهم الأسئلة.

والأكثر إثارة للاهتمام ما يحدث في مناخ من الكفاءة الاقتصادية النسبية من تفاعل تبادلي بين استراتيجيات الأسر الفلاحية وشبكات التوزيع العشائرية المصلحية، ومن شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة للحركة والارتقاء بالنسبة لعدد كبير من سكان الريف[٩١]، (علماً أن مناخ الكفاءة المذكورة إنما يبتدىء على مستوى مرتفع نسبياً من الانتاجية). وطالما أتاحت الموارد المحولة للمنطق السياسي ـ الاجتماعي (الولاء ومنافذ الوصول الى موارد الدولة) أن يعلو على المنطق الاقتصادي (الإنتاج ومصلحة الطبقة البرجوازية) ظل الريف السوري قاعدة مستقرة، إن لم نقل شرعية وسيظل كذلك ما دام عدد المستبعدين عن الملكية الجماعية وشبكات التوزيع عدداً غير متزايد بشكل ذريع.

وتبين دراسة أجريت لمشروع الغاب وجود آليات مماثلة تفعل فعلها. إن منافذ الوصول الى الدولة والجيش تتيح مجالاً للمناورة. فالمحاصيل الزراعية غير الداخلة في الخطة يمكن زراعتها؛ وقطع الأرض المخصصة يمكن توسيعها؛ والأموال الأجنبية يمكن الحصول عليها (قروض وأعمال مدفوعة الأجور). وكما هو الحال في الجزائر نجد أن صلات القربى هنا أيضاً هي العامل الأساس في جميع هذه الاستراتيجيات مع هدف مزدوج: تنويع مصادر دخل المرء وتوسيع دائرة اتصالاته بدرجة تكفي للتغلغل في جهاز الدولة. وفي كلتا الحالتين المدروستين، أي الفرات والغاب، نجد أن عملية نقل موارد الدولة الى العاملين لحسابهم الخاص[٩٢]،

---

(٩٠) أنظر: Hannoyer, Ibid.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩٢) Metral, «Etat et paysans dans le Ghab en Syrie: Approche locale d'un projet d'état,» p. 58.

والبنيـة الاجتماعيـة المختلطة بعناصرهـا الثلاثـة (من المـزارعـين المستقلين، والفـلاحـين ذوي المرتبات أو أعضاء التعاونيات، وجهاز الدولة) هما من مصادر دعم الدولة ما دام عدم المساواة بين الطبقات ليس قضية حساسة بما يكفي لإزالة «مفعول النفق» المشار اليـه آنفاً، وطـالما أن النمو السكاني يمكن امتصـاصه في أمكنـة أخرى غـير الزراعـة (الهجرة، التجـارة، الوظـائف المدنية، الجيش، أو المليشيا). إن الريف، كما هو الحـال في أغلب الأحيان، هـو قاعـدة دعم للدولة طالما وجد موارد مالية إضافية تكمل وسائله الإنتاجيـة، وطالمـا أن الفائض من سكـانه ينقـل الى مكان آخـر. ويعتبر العـراق، من وجهة النـظر هذه، في وضـع أفضل لأنـه القـطر الوحيد بين أمثلتنا الثلاثة الذي يستورد اليـد العاملة الأجـيرة (وتقدر بحـوالى المليون)، ولكن العراق منذ ١٩٨١ يعيش في اقتصاد حرب.

ثالثاً: العراق (١٩٦٣/١٩٦٨ ـ ١٩٨٥)

إن التشابه البنيوي بين العراق وسوريا واضح بأي مقارنة لتقسيم العمل بـين الزراعـة والصناعة (مع انحراف بأرقام ١٩٨٠).

جدول رقم (١٢)
قوة العمل بالزراعة والصناعة، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠
(نسب مئوية)

قوة العمل	١٩٦٠		١٩٧٠		١٩٨٠	
	سوريا	العراق	سوريا	العراق	سوريا	العراق
الزراعة	٥٤	٥٣	٥١	٤٧	٣٣	٤٢
الصناعة	١٩	١٨	٢١	٢٢	٣١	٢٦

المـصـدر:
The World Bank, *World Tables: Social Data* (Washington, D.C.: The Bank, 1984), vol. 2.
تـظهر الأرقـام التي عـرضهـا صـادر، في: M. Sader, «Le Développement industriel de l'Iraq,» dans: André Bourgey [et al.], *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beirut: CERMOC, 1982). p. 270,
بصورة مختلفة تماماً. لقد انخفضت قوة العمل بالزراعة من ٥٢ بالمائة عام ١٩٧٣ إلى ٣٠ بالمـائة عـام ١٩٧٧، وقفزت العمالة الصناعيـة من ٨,٧ بالمـائة إلى ٢٠,١ بـالمائـة خلال الفـترة نفسها. واضـح أن أساس الاحتسـاب هو مختلف. وبكل الأحوال، فإن التشابه بين سوريا والعراق راسخ بشكل جيد.

بدقة أكـثر، وكما يـلاحظ بطاطـو بثبات، فـإن البنية الإثنيـة والدينيـة متشابهتـان ولكن بشكـل معكوس. ولغـرض التبسيط، بين السكـان المسلمين في العـراق ٥٣ بـالمـائـة هم من الشيعة و ٢٠ بالمائة من السنة و١٨ بالمائة من الأكراد. بينما في سوريا ٦٣ بالمائة هم من السنة

و ١٢ بالمائة من العلويين. وهكذا فإن العنصر الجوهري للحكم في العراق يتكون من المجموعة القرابية (الأعضاء من ذوي العلاقات القوية من فخذ البيكات لقبيلة البوناصر) تعتمد أساساً على أعضاء من أقلية طائفة العرب السنة من سكان الريف وليس من سكان المدينة (عوائل الطبقات المتوسطة والمتوسطة الدنيا للمدن الريفية في الأقسام العربية للشمال الشرقي من العراق) التي تعبر عن توازن القوى في الجيش وحسب لا في القطر عموماً (القوة النسبية لكتلة الضباط العسكريين من المدن الريفية لتكريت)(٩٣).

كما في سوريا، يتجه مركز السلطة ليفصل نفسه حول أقلية ملتحمة باحكام مستفيداً من انقسامات الأكثرية الشيعية. إن طموحها ليس سنياً لكنه عربي، وقد حاول صدام حسين أن يمد أساس مناصريه الى الشيعة(٩٤). رغم ذلك، فإنه ظل يعتمد على هويته من أجل البقاء. إنه لم يتابع مصلحة طبقية وطنية، وينظر للمعضلات بذات نظرة الأقسام الأخرى لتلك الطبقة(٩٥).

استكشفوا هنا منطق الطائفة ـ الزبون ليس بتناقض مع منطق تطور كل الطبقة الوسطى المستفيدة من الدولة، التي يمكن تمييز الطبقة الوسطى العليا للدولة في القلب منها (أعضاء القطاع التجاري الاشتراكي ازداد عددهم عشر مرات من ١٩٧٠ حتى ١٩٨١).

١ ـ القطاع العام والقطاع الخاص

عند مقارنته بسوريا، يبدو العراق دولة تمسك بالاقتصاد بدرجة أعظم، ليس فقط بالزراعة والتجارة، مع قطاع خاص يهيمن فقط على النقل والمواصلات والتشييد. هذه القطاعات أظهرت منذ ١٩٨١ نمواً قليلاً بالناتج المحلي الاجمالي، لكن تدني حصة النفط بسبب الحرب وأساس المعلومات التي لا يمكن الاعتماد عليها للعراق يجعل من المقارنة أمراً صعباً.

في دراسته، يقترح سبرنبورغ نمواً سريعاً بالقطاع الخاص، رغم أن الأرقام يجب تصحيحها للأخذ بعين الاعتبار هبوط مساهمة قطاع النفط.

---

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Cause for its Dominance,» p. 344, and Hanna Batatu, *Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٩٤) Hanna Batatu, «Iraq's Underground Shi-a Movements: Characteristics, Causes and Prospects,» *Middle East Journal* (1981).

(٩٥) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), p. 276.

جدول رقم (١٣)
مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص بالناتج المحلي الاجمالي لقطاعات معينة
(نسب مئوية)

القطـاع	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
الزراعة	٢٨,٨	٥٣,١	٥٣,١	٤٨,٧	٥٢,٧	٤٧,٢
الصناعة	٦٢,٩	٣٧,١	٥٤,٦	٤٥,٤	٥٩,٢	٤٠,٨
التشييد	١٢,٢	٨٧,٨	٦,٤	٩٣,٦	٦,٢	٩٣,٨
النقل والمواصلات	٢٨,٨	٧١,٢	٢٧,٥	٧٢,٥	٢٤,٠	٧٦,٠
التجارة	٥٩,٣	٤٠,٧	٥٥,٤	٤٤,٦	٥٦,٢	٤٣,٨
الاستخراج والمقالع	٩٩,٧	٠,٣	٩٨,٦	١,٤	٩٨,٧	١,٣

المصدر:

Robert Springborg, *Infitah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Irak.*

جدول رقم (١٤)
حصة القطاع العام والقطاع الخاص من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٠ - ١٩٨٢
(نسب مئوية)

القطـاع	مجموع الناتج المحلي الاجمالي			باستثناء الاستخراج والمقالع		
	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٢
القطاع العام	٨١,٤	٥٢,٧	٦٧,٤	٥٣,٣	٦١,٢	٥٠,٠
القطاع الخاص	١٨,٦	٤٧,٣	٣٢,٦	٤٦,٧	٣٨,٨	٥٠,٠

المصدر: المصـدر نفسه.

هذه المؤشرات تتأكد بما يقابلها بحصة كل قطاع من تكوين رأس المال الثابت الاجمالي (حوالى ٨٠ بالمائة للقطاع العام و ٢٠ بالمائة للقطاع الخاص، مقابل ٩١ بالمائة و٨ بالمائة سنة ١٩٧٩، بسبب الانخفاض بالاستثمارات النفطية)، وهذا كله يظهر النمو المعتدل للقطاع الخاص. ويتكون القطاع الخاص من مشروعات صغيرة ومتوسطة، وأغلبها يستخدم أقل من ١٠ عمال. كما في الجزائر، فإن حصتها من القيمة المضافة (٣١ بالمائة من كل القطاع

الصناعي عام ١٩٧٧) والاستخدام (٣٠ بالمائة سنة ١٩٧٨)[٩٦]، وهذا أكثر أهمية من حصتها بالاستثمار. والمشروعات الكبيرة هي في القطاع العام رغم وجود عدد مهم من المشاريع الخاصة التي تستخدم أكثر من ٢٥٠ شخصاً، هذا أكثر مما عليه الأمر في الجزائر (٢٠ بالمقارنة مع ٨٠ من شركات للقطاع العام)، مع مشروعات خاصة تستخدم ما بين ٥٠٠ و٧٠٠ عامل بين عام ١٩٨١ و١٩٨٢ بالمقارنة مع ١٥٠٠ لمشاريع القطاع العام[٩٧].

٢ ـ الانفتاح بالزراعة

بعد المرحلة الكلاسيكية للاصلاح الزراعي في السبعينات والتي وضعت حوالى نصف الأراضي القابلة للزراعة بيد المزارع الجماعية والتعاونيات عام ١٩٧٥[٩٨]، فإن حكومة صدام حسين غيرت الاتجاه تدريجياً. انخفض عدد المزارع الجماعية والعديد من التعاونيات قد جرى حلها، وحدود الملكية جرى تخفيفها، وحولت حقوق الانتفاع من الدولة الى المستأجرين الأفراد، وضوابط المستفيدين من أراضي الاصلاح الزراعي قد قللت تدريجياً، واستئجار الأراضي بمعدلات منخفضة قد تعهدت به الدولة للعراقيين وللمواطنين العرب الآخرين بعد تشريع قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣. وتوسع الإقراض بسخاء للزراعيين الأفراد الذي ساعدهم لشراء المكائن؛ فيما سمح للمنتجين النفوذ المباشر لأسواق الجملة الحكومية أو إجازة المحلات الخاصة، وأقيمت المشاريع المشتركة التي تهتم بتسويق الفواكه والخضروات وأخيراً المحاصيل الحقلية[٩٩]. والنتيجة كانت نمواً بالقطاع الخاص والتقليدي، وركود القطاع العام الذي ينتج محاصيل ثابتة وبأسعار محددة.

هذا الوضع يمكن إيضاحه بنوعين من القيود الطبقية. أحدها هو مطلب الطبقة الوسطى العليا لانتاج أكثر وحتى بأسعار عالية، الأمر الذي يستدعي الاعتماد على القطاع الخاص، هذا في الوقت الذي يستمر فيه القطاع العام بتجهيز الإنتاج الأساسي المدعوم للطبقة الدنيا. أما القيد الآخر فهو الحاجة لإرضاء رغبة الارتقاء الاجتماعي التي تحسسها موظفو القطاع التجاري الاشتراكي الذين أتاح لهم النفوذ للاقتراض والمدخلات تطوير مشاريع موازية أو بالاشتراك مع المنظمين المدينيين. وهكذا، فالعلاقة التكافلية بين القطاعين العام والخاص التي وجد فيها الأخير ليخدم الأول، قدمت اعتيادياً الشبكة التي بها تحققت الصلات الحاسمة. أحياناً، امتدت الشبكات الشخصية نحو الأعلى لتطال النخبة

(٩٦) Sader, «Le développement industriel de l'Irak,» dans: Bourgey, *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe*, pp. 273-279.

(٩٧) Robert Springborg, *Infitah, Agrarian Transformation and Elite Consolidation in Contemporary Irak.*

(٩٨) R.F. Nyrop, *Iraq: A Country Study* (Washington, D.C.: [n.pb.], 1979), and Robert Springborg, «Baathism in Practice: Agriculture, Politics, and Political Culture in Syria and Iraq,» *Middle Eastern Studies* (1981).

(٩٩) للتفاصيل العديدة باستثناء الاحصاءات عن الملكية الزراعية لم يفصح عنها. منذ ١٩٧٩، انظر:
Robert Springborg, «Iraqi Infitah: Agrarian Transformation and Growth of the Private Sector,» *Middle East Journal*, vol. 40, no. 1 (1986).

السياسية[١٠٠]. ويمكن ملاحظة المجموعات الأخرى في الاقليم المطري: المقاولون، مجهزو المكائن والأدوات الذين يستلمون نصف المحصولات، فعلاقاتهم قليلة مع نخبة البلاد، وهم لا يزالون بعد جماعة غير متبلورة من أنصار النظام والمرتبطين بالرئيس ذاته أكثر مما هم بالحزب. وهذا يؤكد افتراض هوبكنز[١٠١] حول الموجة الثالثة من التحول الزراعي، ابتداء من تحديث الملكيات الكبرى، يتبعها تجميع أو إعادة توزيع الأرض، الى التقنين مع مباركة الدولة للقطاع الخاص الجديد الذي تستفيد عناصره اقتصادياً والذين يشتقون أساس سلطتهم السياسية من تعزيز دورهم.

الخلاصة: مجتمع طبقي، طبقة سياسية والاضطرابات الاجتماعية

استهدف العرض السابق وضع العراق والجزائر على خط واحد، رغم كون الأول لا يزال في المؤخرة. فهنالك الحضور الطاغي نفسه لقطاع صناعي عام، والقبضة السياسية القوية نفسها على الاقتصاد بقصد اعادة التوزيع والادارة، والاتجاه نفسه نحو تنمية القطاع الخاص حتى وان بحدود معتدلة، رغم ذلك، فإن دور القطاع الخاص بالزراعة العراقية يبدو أكثر الى حد ما، فعلى الأقل لا يوجد في الجزائر ما يقابل عائلة البنية. الى جانب ذلك، فالقطاع الخاص الجزائري يصدر القليل جداً ولذلك فالارتباط بين نموه وتذبذب التجارة الخارجية، كما يلاحظه سبرنبورغ في حالة العراق، لا يوجد في الجزائر. إن افتراضات سبرنبورغ يمكن قبولها بعد هذا ولكن مع تعديلات معينة.

١ ـ إن أساس سلطة الحزب الواحد توفق بتوسيع القطاع الخاص بغض النظر عن محاولة إقامة مشاريع مشتركة بين القطاع العام والخاص، التي هي أكثر نجاحاً في العراق من الجزائر. ان أنظمة الحزب الواحد أكثر التحاماً من الناحيتين الايديولوجية والمادية بالقطاع العام ومن أجل ايجاد أرضية مشتركة مع مصالح أصحاب العمل في القطاع الخاص. وليس أكيداً أن القطاع الخاص هو الأساس المعزز لسلطة الشاذلي بن جديد الشخصية (كما يتوصل لذلك سبرنبورغ في حالة صدام حسين) وحتى اذا ما كانت هذه حال أي قائد، مهما كان سلطوياً أو دكتاتورياً سيجد من الصعوبة بمكان معالجة مقاومة الحزب في الوقت الذي يفقد فيه الأساس الكاريزمي أو الشرعية الدينية.

٢ ـ ومن الممكن أن تتطور الاقتصادات العربية السياسية نحو الموقف المركزي. فتلك التي لديها قطاع عام مسيطر فإن البنية التحتية للدولة هي راسخة بشكل جيد وتؤمّن حرية واسعة لنشاط القطاع الخاص[١٠٢]. إن دول الخليج، التي هي منذ البداية تفتقر إلى الاستقلال

---

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) N.S. Hopkins, «Development and Center Building in the Middle East,» in: L.J. Cantori and I. Harik, *Local Politics and Development in The Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), p. 7.

(١٠٢) I. William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa* (New York: Longman, 1982).

الذاتي ازاء البنية التقليدية، تبني أجهزة للدولة تذهب الى ما فوق العلاقات العائلية (من أجل تلبية متطلبات الطبقة المتوسطة الجديدة) وهذا ينطوي على توسع سريع للقطاع العام.

إن الاخضاع المدني الموروث يدعم بسهولة أكبر بالبنى المختلطة التي تجمع القطاعين العام والخاص مما قد تدعمه الدولة الاقتصادية الخالصة (لا يرضي عدم كفاءتها الطبقات الناهضة) أو الاقتصاد الخاص (الذي بإذابته للبنى الاجتماعية للجماعات المنظورة يثير التناقضات ويجعل من الصعوبة الامساك بها). إن بامكان الدولة خلق طبقات ولكنها ليست بالضرورة قادرة على منحها القوة السياسية.

٣ ـ إن أحد افتراضات سبرنبورغ الأخيرة يبدو قابلاً للنقاش على كل حال: «إن طبقة الانتاج ذاتها ستقيد خيارات الحكام... فالانفتاح الكامل يؤدي الى تعزيز التضامنات الطبقية والصراع، ويمد الحاكم سياسياً بما لا يريده بدقة». وهكذا هناك حاجة للاقتصاد المختلط «هذا الاقتصاد يخفي التمايزات الطبقية، وبذلك يكبح تكوين الحركات السياسية ذات الأساس القوي وبالتالي ادامة قاعدة التسلط التي تتصدر تطورها». هذا المنطق يرتبط ضمناً بحقيقة أن خلق الطبقات تؤدي الى فعل طبقي، فعل لجماعات تميز نفسها سياسياً بالمعنى الطبقي وتتطلب استقلالاً سياسياً ازاء الدولة. وبالتطابق مع السوق الاقتصادية التي يفتتحها ترسيخ القطاع الخاص ستوجد سوق سياسية يفتتحها ترسيخ المجموعات الطبقية والفئات. لا يوجد برهان امبريقي لهذا. فالقطاع الخاص ينهض بظل الدولة (بفضل القطاع العام) وهو بالتأكيد له مصلحة بالفوز بحرية التصرف، ونفوذ أكبر لتسهيلات الإقراض والتمويل وحرية المرور عبر الحدود، ولكن لماذا ينبغي عليها أن تقوم بمعركة سياسية مفتوحة حين يكون بمقدورها أن تحاول الحصول على كل ذلك بكلفة أقل بالبقاء متمترسة بالبيروقراطية أو بسياسات القصر حيث الشبكة العامية للتضامن العائلي والاقليمي والطائفي في مركز اللعبة؟ انها تستطيع فعلاً وبفضل وجودها، أن تفتح صراعاً طبقياً وأن تقود العمال والمستبعدين لتطالب بحرية العمل السياسي الذي ربما لا تحتاجه البرجوازية ذاتها. ولكن كما رأينا، فإن الظروف البنيوية لهذه التعبئة الطبقية لا وجود لها سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة ومأخوذ بعين الاعتبار التكوين الطبقي للريف وحجم المشاريع الخاصة في الصناعة. والأكثر من هذا، فالعمال أيضاً كالبرجوازيين لهم مطالبهم (فرص العمل، الاسكان، الدعم الجزئي لأسعار سلع الاستهلاك المنخفضة، الخدمات الصحية الحرة، وفرص التعلم) وهذه أيضاً يمكن الفوز بها بطريقة بيروقراطية وسياسات القصر، أو أحياناً بإضرابات محلية أو اضطرابات في المدن (رغم أن هذه نادرة ولم تر أبداً في الجزائر) وليس من خلال أي تسييس مستقل. إن فكرة كون البنية الطبقية، وبفضل وجودها البسيط في الجسم السياسي قد يربك استقرار السلطة الشعبوية للأنظمة، تعود للقاعدة الجامدة (خاطئة في نظري) للمجتمع البرجوازي حيث العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تتوسط بالمواطنة وتتمثل بالعلاقات السياسية في الميدان العام.

في مجتمع حيث يحدد السياسي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيه، وحيث المواطن لا يتمتع بحقوق الاستقلال السياسي، لكن فقط بالضغط على البيروقراطية من خلال العضوية

بالجمعيات أو مجموعة السلطة، هذا المجتمع قد لا يمارس أبداً تأثير البنية الطبقية للربط ما بين جذور النظام التي طالما كانت متحررة من القيود الدولية القوية.

٤ ـ إن توحيد السلطة القهرية البيروقراطية وتوزيع الثروة، لم يكن لكل ذلك، قاعدة ثابتة. فالفعل السياسي الذي تقوم به فئات القطاع الخاص أو الجماعات الإثنية والدينية، هذا الفعل، لم يكن طيعاً على الدوام. وفوق ذلك فالبنية التي جرى التطرق اليها بمقدورها أن تستحث أشكالاً أخرى من التعبئة. فالتفسير الاعتيادي للحركات الاسلامية أو سخط الاسلاميين هو التالي: قومية مدنية مدعومة بالفئة الجديدة (الطبقة الوسطى الجديدة من المفكرين والعمال) التي لم تكن قوة مهيمنة بعد، فالايديولوجية الاسلامية توفر التنافس لكونها في آن تعوض وجدليا تتجاوز القومية. إن السياسة القائمة على أساس الاسلام تعبر في الوقت نفسه عن:

(أ) الرغبة في الاستقلال عن الامبريالية الأجنبية التي يعتقد أنها عبودية لغزو ثقافي ولاستغلال مادي.

(ب) تمرد ضد الدولة التي ينظر لها كمناور، فاسد ومفسد.

(ج) تأكيد الهوية الفردية والجماعية، والجمع مجدداً للأجواء التي يفصلها المجتمع البرجوازي (عام ـ خاص، ديني ـ سياسي، اقتصادي ـ أخلاقي).

هذه الايديولوجية تجد أساسها الاجتماعي في المدن الصغيرة وبين ذوي الأصول الريفية، بين الشباب من السكان المتعلمين نسبياً بدرجة جيدة والواعين سياسياً، من الذين يعيشون في مناطق تشهد حركة تمدين سريعة(١٠٣). يلاحظ مراقبون آخرون بأن هذا الأساس الاجتماعي يتكون من فئات معينة من الطبقة الوسطى الدنيا وتضم قيادتها خليطاً اجتماعياً، من بينهم أعضاء النخبة الريفية(١٠٤). في الجزائر، يعتقد أن الطبقة الوسطى الريفية وعلى الأخص ذريتها المدينية، هي الحامل المحتمل للايديولوجية الاسلامية التي تستطيع التصدي للاشتراكية وتخطي عالمية الاسلام للدولة، وأنها في العالم الريفي تستطيع دعم الاعتماد الذاتي التقليدي والتمنع عن الدولة(١٠٥).

---

(١٠٣) Saad Eddine Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militants Islamic Groups,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 12 (1980); Gilles Kepel: *Le Prophète et pharaon: Les Mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine* (Paris: La Découverte, 1984), et «Les Oulémas, l'intelligentsia et les islamistes en Egypte: Système social, ordre transcendental et ordre traduit,» *Revue français de science politique,* vol. 35, no. 3 (1985), et M.E. Hermassi, «La Société tunisienne du miroir islamiste,» *Maghreb-Machrek,* no. 103 (1984).

(١٠٤) انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا القسم.

(١٠٥) P. Von Sivers, «National Integration and Traditional Rural Organization in Algeria 1970-1980: Background for Islamic Traditionalism?» in: Arjomand, *From Nationalism to Revolutionary Islam.*

هذه الاسلامية المعاصرة، بغض النظر عن محتواهـا الاجتماعي (فيـما اذا كانت تؤيـد أو تعادي الملكية الفردية لوسائل الانتاج) تمثل سمات محددة: اعتناقاً ايديولوجياً جماعياً، شموليـة بالمطلق وضد الفردية بالممارسة، التي يكون رمزها الديني هو جذرها ومصدرهـا وليس ببساطـة مجرد أداة لأهداف سياسية. مثل هذه التجربة العامة من الامتعاض والاحباط (في الاقتصـاد، في الحقول الفكرية والرمزية، تعطي ثلاث مقولات متجانسة) يمكن اعتبارهـا تقدميـة(١٠٦). أو من ناحية أخرى، فرعاً من شجرة العائلة الفاشية(١٠٧) (وهذا متناقض من كل الوجوه. . .) إنها تشكـل على كـل حال وحـدة اجتماعيـة متميزة نسبياً من خلال محتـواها الـرمـزي وبـطريقـة تـنظيمها. إنها تـرفض التحزب أو التـوسط المؤسسي وترحب بـالتطوع من خـلال العلاقـات العائلية أو الصلات الشخصية دون تنظيم وغالباً ما تكـون مجموعـات منقسمة. هـذا لا يمنع تحرر معظم الحركات الاجتماعية من أجل المطالب المـادية الملحـة (مظاهـرات الاحتجاج ضـد رفـع أسعار الغـذاء) وموجهـة ضد الـرموز الشكليـة للفسـاد (المخـازن الغـربيـة في المنـاطق البرجوازية باسم الشريعة الدينية للعدل التي تدعو للأخلاق الإسلامية في الاقتصاد).

هذه الحركات توصف في بعض الأحيان كاضطراب للبرجوازيـة الصغيرة(١٠٨). إن هـذا يبدو صحيحاً في حالات معينة. لكن يبدو أن الأساس يكمن في مكـان آخر؛ دولـة التوزيـع مع تعاظم وزنها الاجتماعي قد خلقت بنية توصيلية لدعوة الجميع الى مسألة سلطتهـا (وسلطة النخبات والجماعات والطبقات التي يبدو أنها المستفيدة). وعندما لا توجـد بعض موارد كـافية لـتزويد وإشبـاع الحد الأدنى من المسرات المتـوقعـة (الفـلاحـون المستفيـدون، أشبـاه العـمال المدينيين، العمال الماهرون غير العاملين، أولئك الذين تتناقص قـوة إنفاقهم الشرائيـة) تصبح الدولة هدفاً لعدم الرضا المضاعف الـذي لا يمكن أن تعبر عنه واقعياً أية أيديولوجيـة طبقية: المستبعـدون (من طبقات عـديدة) بـدورهم يرفضـون النظام الـذي لم يعد قـادراً عـلى دمجهم بعملية التخصيص.

من وجهة النظر هذه، فإن نهوض القطاع الخاص له مغزى اجتماعي مضاعف: ففضلاً عن زيادة الانتاج (وهي دائماً السبب المبرر للقطاع الخاص المنتج وغير الـطفيلي) إنـه في المقام الأول استراتيجية لتقدم الطبقة الوسطى العليا المعـززة بالـدولة. وهـو أيضاً يعـبر، ربما، عن رغبة الدولة لاعفاء نفسها، من خلال عرضها على سبيل المثال الأهداف الـوسيطة للحـركات الاجتماعية السـاخطة. لكنها بذلك تبقي البنية الاجتماعية والتفاوت الاجتماعي أكـثر وضوحـاً. إن ترصيف المجتمع فئوياً وشخصنة السلطة (كومان ١٩٨٤) قد جـرى انتقادهمـا سويـة. إن القطاع الخاص بدلاً من إتيانه لمساعدة الدولة التسلطية، سيجعلها بهذه الكيفية أكثر ضعفاً.

---

(١٠٦) E. Davis, «Ideology, Social Class and Islamic Radicalism in Modern Egypt,» in: Ibid.

(١٠٧) Arjomand, Ibid.

(١٠٨) M. Fischer, «Islam and the Revolt of the Petit Bourgeoisie,» *Daedalus*, vol. 3 (1982), pp. 101-125.

الفصل السابع والعشرون

الطبقة والدولة في المجتمعات العربية الريفية: دراسة حالات(*)

نيكولاس هوبكنز(**)

«واذ ينظر حارث التربة الى الشفرة الجديدة في محراثه فيطمئن الى حسن نفوذها في الأرض، فقد تُعذر ديدان التراب تحتها إذا رأت رأياً آخر مختلفاً»(1).

ما إن أخذت المجتمعات الريفية في الوطن العربي تمر بمرحلة تحوّل زراعي، باتجاهها نحو اقتصاد رأسمالي، حتى حدثت تغيرات في بنيتها، وتنظيمها الداخليين، وفي علاقتها بالمجتمع القومي الأوسع، التي هي جزء منه. هناك على الأخص تغيرات في البنية الطبقية لتلك المجتمعات، الأمر الذي يظهر تطور دور الدولة ونموه. سنقوم في هذا الفصل، بتحليل الاقتصاد السياسي لقريتين عربيتين، احداهما في تونس، والأخرى في مصر، وللبدو في السعودية، مشددين على مشكلة اندغام المجتمعات الريفية بالدولة. ويسعى هذا الفصل، الى اتخاذ هذه المادة أساساً لتفسير استقرار الدولة، من خلال فهم علاقاتها بالمجتمعات

(*) كان القيام بالبحث في تستور (Testour) قد جرى أساساً في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ بمساعدة مالية من كل من: The Smithsonian Foreign Currency Program and the Social Science Research Council. وكان البحث جزءاً من برنامج مشترك مع عبد القادر زغل من جامعة تونس. وكان القيام بالبحث في مسحة (Mus'ha) قد جرى ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بمساعدة مالية من: The American Research Centre in Egypt and the Population Council Middle East Awards Programs، وكان البحث برعاية جامعة أسيوط محلياً. وقد قمت بقسم من التحليل الخاص بمسحة حين كنت بإجازة دراسية من الجامعة الأمريكية في القاهرة قضيتها في The Centre for Middle Eastern Studies, Harvard University وذلك في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣. أود أن أشكر جميع هذه المؤسسات وممثليها على مساعدتهم. أما القسم الخاص بالسعودية فقد اعتمدت فيه القراءة عن الموضوع، ولكنني انتفعت كثيراً من محادثاتي مع الاستاذ Donald Cole من الجامعة الأمريكية في القاهرة. وقد قمت بفضل منظمة الغذاء والزراعة بزيارة قصيرة الى السعودية (سكاكا ووادي سرحان) في ١٩٨٤.

(**) أستاذ في قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

(1) M.N. Srinivas, *The Remembered Village* (Delhi: Oxford University Press, 1976), p. 257.

المحلية. كان السبب الذي حدا بنا الى اختيار المجتمعات التي سندرسها، هو توافر البيانات المناسبة، على أننا لا نقول انها مجتمعات نموذجية، ولو أن العمليات الجارية فيها هي كذلك. إن منهج البحث، هو منهج مقارن، وفيه يوضح التماثل والتباين معاً، صورة النمط العام.

ترتبط المجتمعات الريفية بالمجتمع القومي، عن طريق الهياكل الطبقية المتشابكة، ولكن العوامل الثقافية والرمزية تلعب دوراً في هذا الارتباط كذلك. وتمثل الحالة السعودية، المجهود الأبعد أثراً، لخلق ثقافة قومية على شكل المذهب الوهابي في الاسلام(٢). إن السعودية هي «أحدث» الدول الثلاث قيد البحث، كما أنها أقدمها بشكلها الحاضر، باعتبارها الدولة الوحيدة بينها التي لم تُستعْمَر. ترتبط الثقافة القومية في تونس، بالكفاح البطولي ضد الاستعمار، الذي انتهى بفوزها عام ١٩٥٦، وبدور الحبيب بورقيبة فيه. إن المرحلة الاستعمارية وما تركته من آثار، تعتبر صدعاً عميقاً في التاريخ التونسي. أما تاريخ مصر الحديث فيتميز، بتغلغل الرأسمالية والاستعمار في الاقتصاد، وبانجازات ثورة ١٩٥٢، ولكنه يتميز كذلك، باستمرارية وجود المؤسسات الريفية الى حد كبير، بل وحتى باستمرارية أسر بينها.

ثمة صور مجازية قد تعبر عن موقفي الأساسي: فمع أن الربّان قد يسيطر على الزورق، لكنه لا يسيطر على البحر، كما أن مجرد استمرار الزورق بالعوم، لا يعني أنه يسيطر على الماء. والزورق بالطبع هو الدولة. هناك مصالح فردية وما يجري سعياً وراءها. ثمة هياكل سياسية واجتماعية، وهياكل للسلطة، تتدخل فيها الدولة ببطء وقصور، أو تتدخل فيها بجهل، هذا إن تدخلت على الاطلاق. والدولة من وجهة نظرها، إنما تتعامل مع «مواطن - زبون»، لا مع عنصر له استقلاله الذاتي. ولكن العناصر المستقلة بنفسها ذاتياً («الديدان» في مجاز سرينيفاز)، هي عناصر موجودة فعلاً.

والانتاج قطاع له استقلاله الذاتي نسبياً. ولذا يمكننا أن نبدأ بشيء من الحس التحليلي بطراز الانتاج، باعتباره الأساس للسياسات والقيم (المحلية)، ولتكوين المنظومة الأوسع نطاقاً. إن التعاريف الموضوعة لطراز الانتاج، تعاريف مفيدة لبعض الأغراض، ولو أنها شديدة التعقيد، وهي هنا، تعني أساساً مزيجاً معيناً من قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية، ويعنى هذا الفصل أشد ما يعنى بالأولى دون الثانية. وهكذا، يمكننا أن نبدأ بعملية العمل على المستوى المحلي، ونعني بهذه العملية، التنظيم الاجتماعي للانتاج والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والحاصلة من خبرة العمل.

ومن عملية العمل يبرز النظام الطبقي. و«الطبقة» إنما تشير الى مجموعتين أو أكثر، من الناس المنتسبين الى مواقع متباينة في ما يتعلق بوسائل الانتاج، مثلاً أصحاب الأراضي والأجراء. والطبقات تنطوي في نهاية الأمر على اطار قومي، وبالتالي على تقسيم قومي

---

(٢) G. Grandguillaume, «Valorisation et dévalorisation liées aux contacts de cultures en Arabie Saoudite,» dans: P. Bonnenfant, ed., *La Peninsule arabique d'aujourd'hui* (1982).

للعمل، ومن هنا نوع ما من استيعاب المجتمع المحلي، في الأمة التي تنظم أمورها الدولة. يكون التحليل الطبقي ممكناً على المستوى المحلي، طالما عرف المرء بحدود التأثير لبعض الطبقات على الوضع المحلي، مع أنها طبقات غائبة عن الوسط السياسي. ثمة شعور مفيد يمكن به لنظام طبقات وطني (أو عروبي)، أن يعتبر حصيلة نهائية لأنظمة محلية متعددة، إذا قبلنا بأن العلاقات الطبقية والوعي الطبقي، إنما يبرزان أولاً وقبل كل شيء، من العلاقات الشخصية التي تسود بين الناس.

يفترض الطراز أن يكون للمجتمع الريفي موقع مختلف في المجتمع ككل، منتقلاً من الاكتفاء الذاتي النسبي، الى موقع تام الاندغام في الكل الأوسع، تفصح عنه الدولة، كوظيفة لدور التكوين الطبقي الاجتماعي ـ الاقتصادي. أما القسم الآخر من العملية، فهو اندغام المجتمع القومي في منظومة الاقتصاد العالمي، وفي وضع «اعتمادي» عليها كما هو المعتاد.

إن دور الدولة، دور أساسي ولكنه محدود. ووجود الدولة يعبر ابتداء عن الساحات السياسية، في أوساط المدينة، وأوساط العالم على السواء. إن الدول ما قبل الاستعمارية والاستعمارية وما بعد الاستعمارية، كانت قد تدخلت كلها في أمور مثل السياسة الزراعية، وملكية الأرض، والاصلاح الزراعي، ومشاريع البنية التحتية، والتعليم، وتوفير الخدمات العامة. ومن المناسب الكلام عن تغلغل الدولة في المجتمعات الريفية، وعن «اقتناصها» لها. مع هذا، فإن هذا الكلام يعني أن المجتمعات الريفية موجودة منذ الابتداء، وأنها لا تزال موجودة أيضاً. ولا يمكن التغلغل فيها الا اذا كانت ذات وجود مستقل. ومع أن الدولة تقول عادة، إن أنشطتها تبرر باهتمامها بالصالح العام، ولكن هناك عادة، مقاصد خفية، تتلخص بالدعم الذي تقدمه هذه الأنشطة، للاعلاء من شأن دور الدولة المستمر في المجتمع.

إن ما تطرحه الدولة يفترض في الغالب، أن لا شيء يجري في المجتمع الا بمبادرتها. وهذا بالطبع أبعد ما يكون عن الحقيقة. ثمة قوى دينامية متعددة موجودة في المجتمعات الريفية. وهي قوى حاشدة بأفراد يبتغون خدمة مصالحهم الخاصة، عن طريق العمل السياسي أو الاقتصادي، لا بل حتى الديني. هؤلاء الأفراد يقظون لاهتبال المنفعة، من أي تغيير في الوسط المحيط بهم، وعلى الأخص، تلك التغييرات التي تحدثها تدخلات الدولة بشتى أنواعها. إن هذا الاتجاه يعني، أن نتيجة سياسات الدولة تكون أحياناً غير معلومة. والشكل الحقيقي الفعلي للأحداث، في تطور المجتمعات الريفية، إنما يكون مزيجاً من سياسات الدولة، ومن سلوك الأفراد الخاص بالسعي لبلوغ مآربهم.

أولاً: القرية التونسية «تستور» (Testour)

١ ـ الاقتصاد السياسي

يبلغ عدد سكان هذه القرية حوالى ٧٥٠٠ نسمة، وتقع في أقصى الوادي الساحلي

للمتوسط. وقد أسسها المسلمون الأندلسيون الذين طردوا من اسبانيا بعيد ١٦٠٩[٣]، وبدأت حياتها تحت الرعاية الحكومية، وكانت تعتمد على دولة مركزية على الدوام، وعلى الرغم من صغر حجم تستور نسبياً، فإنها كانت تبدو دائماً مركزاً حضرياً، بالنسبة الى ما يحيط بها مباشرة. ولم تؤثر المرحلة الاستعمارية بعد ١٨٨١، في الوضع التقليدي، الا عندما حولت ملكية الأراضي حواليها، الى المزارعين الفرنسيين الذين طوروا زراعة ممكننة، مضاربة، تتجه نحو التصريف في الأسواق بعد ١٩٢٥. واتفق هذا، مع تقليل نطاق الحكم الذاتي المحلي بوجه ادارة استعمارية مركزية. والظاهر أن هذين العاملين المتزامنين من عوامل الضغط قد دفعا بتستور، الى مشاركتها المبكرة في الحركة الوطنية[٤]. وجاء الاستقلال في ١٩٥٦، ليؤدي الى خروج المزارعين الاوروبيين من المنطقة. وبينما نجد عدداً من المزارعين المحليين صغاراً وكباراً وقد انتفعوا من ذلك، فإن جل أراضي المستعمرين انتقلت رقبتها الى الحكومة، فحاولت عندئذ القيام بسلسلة من التجارب بشأن التعاونيات ومزارع الدولة. وقد عادت تستور فاكتسبت شكلا من الحكم الذاتي، وذلك من خلال ما قام به الحزب، والمؤسسات الأخرى في تونس المستقلة. وفي خلال الستينات، تخطت الحكومة الوطنية بلدة تستور، في محاولة لاقامة الاشتراكية في الزراعة مباشرة. ومنذ السبعينات، كانت هناك عودة الى الزراعة الخاصة، باستثناء أراضي الدولة، فعاد مزارعو تستور الى حالتهم السابقة مرة أخرى.

إن النوعين الرئيسيين من الزراعة هما، «الزراعة الجافة» الواسعة (أي الديمية) في التلال والوديان، والإرواء المكثف في الأراضي المنخفضة حذو النهر. والزراعة تعتمد على الملكية الخاصة للأرض، والاستخدام الواسع لليد العاملة الأجيرة[٥]. إن الملكية الخاصة للأرض، تتيح للبعض السيطرة على مورد اقتصادي يزيد على ما يمكنهم أن يستغلوه بأنفسهم، وهذا، من شأنه أن يهيء الظروف لظهور نوع ما من العلاقات الطبقية، بين من يملك الأرض ومن يفلحها. والعمال الزراعيون اليوم يستخدمهم المالكون الذين يستغلون أراضيهم استغلالاً مباشراً، مستخدمين المكائن، ومستأجرين اليد العاملة على أساس يومي وفق حاجتهم. وسلطة القرار هي بيد المالك. أما المنطقة التي يمكن ارواؤها من نهر مجيردة، أو من الآبار، فقد توسعت كثيراً. تكرس هذه المناطق بصورة عامة لزراعة الحاصلات السوقية، مثل الفواكه والفلفل والبطاطا، وهي تحتاج الى يد عاملة مكثفة. وهذه اليد العاملة أجيرة. وهكذا، نجد أن ما يسود في الوضع الاجتماعي بشكل متزايد، هو وجود طبقة من المزارعين الكبار وطبقة من العمال.

يرتبط اقتصاد تستور ارتباطاً وثيقاً بالأنماط الزراعية في الأراضي المحيطة بها، وأن ظهور

---

(٣) Nicholas S. Hopkins, «Notes sur l'histoire de Testour,» *Revue d'histoire maghrébine,* no. 9 (1977).

(٤) Nicholas S. Hopkins, «Testour au dixneuvième siècle,» *Revue d'histoire maghrébine,* nos. 17-18 (1980).

(٥) Nicholas S. Hopkins, «The Emergence of Class in a Tunisian Town,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 8 (1977).

نمط مهيمن من الزراعة، التي تتجه بحاصلاتها نحو السوق، كان له تأثيرات مهمة في البنية الحضرية لبلد السوق ومركز الخدمات. فالبلدة قد تحولت خلال القرن الأخير، من مجتمع مكثف ذاتياً، الى حلقة وصل في الادارة المركزية للنشاط الزراعي التونسي وغيره من الأنشطة المنتجة. ومن التغييرات التي لها دلالاتها، زيادة الاستخدام خارج نطاق الزراعة، لا سيما في خدمة الحكومة، وفي الصناعات الصغيرة. إن سكان المدن الآن، يواجهون اقتصاداً ريفياً، بما فيه من مزارعين فلاحين يعملون وفق طراز الانتاج المحلي، ومن مزارعين كبار وتعاونيات يخضعون لمنطق طراز الانتاج الرأسمالي.

وتستبين هذه الطرز المختلفة في الانتاج وأساليب الحياة في سوق تستور. في اليوم المخصص للسوق، وهو يوم الجمعة، يأتي أهالي القرية الى البلدة لشراء السلع الاستهلاكية، وبيع المحاصيل، والمتاجرة بالحيوانات، وعقد الصفقات في المكاتب الحكومية، والذهاب الى حمامات الاغتسال، أو حضور صلاة الجمعة في المسجد. إن البلدة تقوم الى حد ما، مقام مركز لتجميع المحاصيل الذاهبة الى سوق الجملة في تونس العاصمة، التي لا تبعد سوى ساعة ونصف بالشاحنة. واذ يجري بيع فواكه تستور وخضرواتها في مدينة تونس، فإن بقالي القرية يمونون أنفسهم بمحاصيل مشابهة، آتية من أمكنة أخرى وذلك لبيعها في قريتهم. إن هذا يجري على نحو متزايد. وهكذا أصبحت تستور باقتصادها المحلي المتمتع بدرجة غير قليلة من الاكتفاء الذاتي، جزءاً لا يتجزأ في منظومة قومية كعتلة صغيرة في جهاز كبير.

٢ ـ البيت، النساء، والنظام الاجتماعي

لا يزال البيت هو العنصر المهم في تنظيم البلدة الاجتماعي. والبيت في التقاليد الماضية (وحتى الآن الى حد ما)، هو بؤرة تقسيم العمل بين الجنسين. وهذا يعني على العموم في تستور، أن الرجال يعملون في الانتاج، والنساء في تحويل المنتوج الى أشياء أخرى. فالرجال يربون الأغنام ويجزون أصوافها، والنساء يعملن على تنظيفها وتمشيطها وغزلها ونسجها، توطئة لجعلها قماشاً. والرجال يفلحون ويزرعون ويحصدون، والنساء يحولن القمح الى كسكس، والسفرجل الى مربى، ويجففن الفلفل وما الى ذلك. إن موقع العمل الرئيسي للنساء هو البيت، لا سيما فناء الدار، في حين يعمل الرجال خارجه، إما في دكاكين القرية أو في الحقول والبساتين.

والسنن الخاصة بحركة النساء وسلوك المرأة، يراعيها الناس أشد المراعاة في تستور. فالنساء، من ناحية المبدأ، لا يشجعن على مغادرة البيت كثيراً. وحتى عند القيام بزيارات خارجية، فإن المفروض بالمرأة أن تتحجب بقماش أبيض، ويعرف هذا الحجاب باسم «صف ساري»، والمفروض بها كذلك، أن تتحاشى المرور بشارع السوق الطويل. وحركة الرجال مقيدة أيضاً. فهم نادراً ما يتزاورون في البيوت، ولكنهم يلتقون في الأماكن العامة، كالمقاهي أو الدكاكين الواقعة في السوق. إن السيطرة الصارمة على سلوك النساء (وعلى سلوك الرجال بطريقة مختلفة) إنما تطبق في تستور ذاتها، فلما تقوم المرأة بزيارة تونس العاصمة أو بزيارة

مدينة أخرى، فإنها لا تتمسك بارتداء الصف ساري، كما أنها تؤم السوق كما يحلو لها. وبما أن مدينة تونس لا تبعد سوى ثمانين كيلومتراً، يكون هذا بمثابة صمام أمام مهم. مع هذا، فالتشديد على السيطرة الصارمة، يفيد بوجود حاجة للحفاظ على آداب صارمة في البيت. وبالمحافظة على الفصل الشكلي بين الجنسين، يترسخ تقسيم العمل بينهما، كما أن إدامة هذا التقسيم تعتبر ضرورية لتكاثر المجتمع.

إن ما يصدق على المجتمع المحلي، قد تكون له بعض الأهمية للدولة كذلك، ذلك أن تكاثر المجتمع القومي، يفترض حدوث مجريات محلية متعددة. والعلاقة بين دور المرأة الرمزي ودورها الاقتصادي، يصور هذه الأصرة بين التكاثر على المستوى المحلي والتكاثر على المستوى القومي. إن السيطرة الاجتماعية على المرأة، ترمز الى مركزها «الأدنى» وتخلفه، كما أن هذا المركز يقرر بدوره حقيقة مفادها، أن المرأة تتقاضى على العموم أجراً أقل مما يتقاضاه الرجل عن عمل مشابه في الزراعة. وهكذا فإن التفرقة ضد المرأة، بخلقها مصدراً رخيصاً ليد عاملة بديلة، تعمل على تحديد أجور الرجل كذلك، فتعزز بذلك من التمييز الطبقي القومي والمحلي معاً[٦].

يقدم الاسلام رموزاً لوحدة البلدة وتمامها. والرمز المعماري الكبير فيها، هو المسجد الرئيسي الذي بني في القرن السابع عشر على الطراز الأندلسي[٧]، ويعتبر أحد الكنوز المعمارية في تونس. أما إنشاء المساجد الصغيرة المرتبطة بالأسر الكبيرة في البلدة فقد اختفت الى حد كبير، ولم يبق الا خرائب المساجد القديمة. ويعتبر الضريح الخاص بسيدي علي العريان، مهماً من وجهة النظر الشعبية في الايمان. يعد هذا الولي من أولياء الله «الجد الأعلى» للبلدة وحامي حماها، بخاصة ضد سلب الدولة ونهبها[٨]. ويقام في كل ربيع احتفال سنوي تكريماً له، وهذا الاحتفال حدث كبير في البلدة. ثمة أضرحة عديدة أخرى مقامة اكراماً له، ويعتقد الأهالي أن تستور تحميها حصونها من الأولياء. يعتبر بعض هؤلاء الأولياء أجداداً حقيقيين أو روحيين للأسر الكبيرة في البلدة، أما البعض الآخر فهم مجرد أناس اشتهروا في حياتهم بالورع.

٣ ـ السياسة والطبقات

إن الطبقتين الرئيسيتين في تستور هما نتيجة للبنية الزراعية:

١ ـ طبقة أصحاب الأراضي الكبار نسبياً.
٢ ـ طبقة العمال الزراعيين.

(٦) F. Marnissi, «Les Femmes dans une société rurale dépendante: Les Femmes et le quotidien dans le Gharb,» *Maghreb-Machrek,* no. 98 (1982).

(٧) Georges Marçais, «Testour et sa grande mosquée: Contribution à l'étude des Andalous en Tunisie,» *Revue tunisienne,* nos. 49-51 (1942).

(٨) Hopkins, «Notes sur l'histoire de Testour».

ولا يعتبر عدد من أفراد هذه الطبقة الثانية من أهالي تستور الحقيقيين، وهم يعيشون في أكواخ بأحياء في أطراف البلدة. لقد هاجر آباء هؤلاء أو أجدادهم الى هذه المنطقة خلال المرحلة الاستعمارية للعمل في مزارع المستعمرين، إذ كان أهالي البلدة لا يستحبون القيام بذلك. والطبقتان المهمتان الأخريان هما:

- البرجوازية الصغيرة، من أصحاب الدكاكين ومن بعض المزارعين، الذين يسدون حاجتهم الى اليد العاملة من داخل بيوتهم. لذا فهم ليسوا مستكرين ولا أجراء.

- المثقفون الجدد، ومعلمو المدارس، وموظفو الدولة.

يمثل «المثقفون الجدد» الدولة في البلدة، كما أنهم يشغلون كذلك موقع طبقتهم ازاء الجماعات الأخرى. وفي حين أن فرع الحزب قادر على السيطرة على مجريات العملية السياسية في البلدة، فهناك ما يدل على وجود نزاع خارج اطار الحزب يتسم بسمة طبقية أكيدة.

وتستور ليست صورة مصغرة للبنية الطبقية في تونس، لا سيما وأن الشرائح العليا، من البرجوازية والنخبة الادارية ليست ممثلة في البلدة نفسها، ولكنها ذات أهمية واضحة فيما يتعلق بإعمار البلدة، لأنها هي التي تتخذ القرارات السياسية على المستوى القومي.

كانت أكثرية أصحاب الأراضي الكبار تقلد، خلال الحقبة الاستعمارية، المزارعين الرأسماليين الفرنسيين، وتتجه نحو نمط من المكننة واليد العاملة الأجيرة وسوق تصريف المحاصيل. ولعلهم، لهذا السبب، لم يكونوا في طليعة الحركة الوطنية. ومن الممكن أن نرجع وجود فئتين اثنتين في البلدة ـ فئة مع الفرنسيين نسبياً وهي جزء من مؤسسة الحكم، وفئة ضدهم نسبياً وهي من المعارضة ـ الى تاريخ قديم يصل الى ١٩١٠ وحتى استقلال تونس في عام ١٩٥٦(٩). وهكذا فإن الحركة الوطنية تعكس الى حد ما، الصدع القائم في البلدة، وهذا له بُعد طبقي. ومع أن الزعيم الأول للحركة الوطنية في تستور كان من كبار أصحاب الأراضي، فإن أكثرية أفرادها كانوا من أصحاب الدكاكين ممن شاركوا في المراحل النهائية من الحركة الوطنية قبيل الاستقلال وبعده. إن أكثرية «الأشداء» الذين يعزى اليهم فضل «التضحية» خلال هذه الفترة كانوا من هذه الفئة.

بلغت المؤهلات الثقافية أو التعليمية للمثقفين الجدد بحلول أواسط السبعينات حداً، أخذ يبوئهم دوراً في سياسة البلدة. وما لبثوا أن شغلوا المناصب في الخلية الحزبية، وفي مجلس البلدة البلدي. بيد أنهم كذلك حلفاء من حيث الأساس لأصحاب الأراضي الكبار، ويتبعون على العموم ما هو في صالحهم من سياسات. وهكذا، فإن الصدع السياسي هو بشكله العام بين طبقة العاملين بأجر في الزراعة والانشاءات، وبين جميع الآخرين. إن

(٩) Nicholas S. Hopkins, «The Social Impact of Mechanization,» in: A. Richards and P. Martin, eds., *Migration, Mechanization and Agricultural Labor Markets in Egypt* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1983), pp. 125-140.

المثقفين الجدد وأصحاب الأراضي الكبار يسيطرون، على منافذ الوصول الى هيئة ادارة الخلية الحزبية. ما من عامل كان مرشحاً لهذه الهيئة أبداً، والعمال لا يصوتون بصورة عامة الا وفق تعليمات من «أولياء نعمتهم». ومن الطريف أنه لا يوجد في الهيئة المذكورة أحد من كبار أصحاب الأراضي أنفسهم، كما أنهم لا يشتركون في الانتخابات. بيد أن عدداً منهم أعضاء في المجلس البلدي، وربما كان ذلك بسبب أن هذا المجلس يتناول مسائل مثل تخطيط حدود المناطق وغيرها من الأمور التي لها أثر مادي مباشر.

حدثت المراحل الأولى من تحول المجتمع الريفي التونسي خلال الحقبة الاستعمارية، كما أنها تأثرت بوجود المزارعين المستعمرين. ومنذ انحلال النظام الاستعماري برزت مجموعة قوية من كبار المزارعين التونسيين، ولكنها تتنافس على السلطة السياسية، مع كل من أولئك الذين تقوم شرعية وجودهم على الكفاح السياسي العنيف في الماضي، وأولئك الذين تقوم دعواهم على التعليم في الوقت الحاضر. ثمة عدد كبير من اليد العاملة الأجيرة في الزراعة والانشاءات، وهجرة مستمرة الى المدينة بعيداً عن الزراعة. والتمييز الطبقي يظهر في شكل حاد نسبياً. وأخذ نوع من النزاع السياسي بين الطبقات بالظهور، كما يوجد نمط معقد من المحالفات الطبقية. إن بعض المصادمات الأخيرة في تونس، بين نقابات العمال والحزب و«الشارع» تظهر هذا التمييز الطبقي الحاد بوضوح، وتمتد بعض جذور هذا التمييز في التحولات الزراعية التي حدثت في المجتمع.

ثانياً: القرية المصرية «مسحة» (Mus'ha)

تقع هذه القرية على بعد حوالى أربعمائة كيلومتر جنوب القاهرة، في صعيد مصر. وهي تعد من بين أكبر القرى المصرية، إذ يبلغ عدد سكانها زهاء ثمانية عشر ألف نسمة، وتبلغ مساحتها حوالى خمسة آلاف فدان (أي ألفي هكتار). تدر الأرض في مسحة موسمين من الحاصلات في السنة، ففي الصيف القطن والذرة بأنواعها، وفي الشتاء القمح والفاصوليا والعدس والحمص والبرسيم. أما تربية المواشي فأمر مهم كذلك، وبخاصة لأغراض منتوجات الألبان وكذلك للتسمين(١٠). ولا يسقط في المنطقة من المطر الا القليل، ويتم تزويد المياه بالري.

تتأثر السياسة المحلية بأنماط من التنظيم الاجتماعي في المجال الاقتصادي. وتتسم هذه القرية بوجود فجوة كبيرة نسبياً بين الأغنياء والفقراء، كما أن إدخال المكننة في الزراعة قد عمق من هذه الفجوة. في الوقت عينه، فإن التقليل من استخدام اليد العاملة في الزراعة كان له أثره في نمط التركيب الطبقي وشرائحه، كما كان لتشرذم العمال الزراعيين أثره في ذلك أيضاً.

---

(١٠) Nicholas S. Hopkins [et al.], «Animal Husbandry and the Household Economy in Two Egyptian Villages,» (Report to the Catholic Relief Services and US AID, Cairo, 1980).

١ ـ دور الدولة

تدخلت الدولة في مصر على نطاق واسع، في إعادة ترتيب وضع الأراضي وفي جمع رؤوس الأموال. لقد قامت خلال القرن التاسع عشر برعاية ثلاثة أمور متوازية هي: تنشئة ملكية خاصة للأرض، وادخال مصر في السوق الدولية عن طريق تسويق القطن، وتحسين نظام الري لتوفير الارواء الدائم على مدار السنة. إن هذه العمليات الثلاث التي استمرت حتى الوقت الحاضر عملت على جعل ريف مصر، جزءاً من المنظومة الوطنية والدولية.

كان تأثير التغييرات في الري في وضع الأراضي في مسحة أقل في الابتداء منه في دلتا النيل ومصر الوسطى. ففي القرن التاسع عشر أحكمت السدود، وأقيمت بوابات التحكم بالمياه. أما أهم التغييرات التي حدثت فقد أدخلها أصحاب الأراضي الكبار ومقاولو العمل، وذلك بنصب المضخات الارتوازية، لغرض رفع مستوى المياه لارواء الأراضي في موسم الجفاف. بدأت هذه العملية باستخدام المضخات البخارية في أوائل القرن العشرين، وتعززت بادخال مضخات الديزل في الثلاثينات. كان من شأن ضخ المياه على هذا الوجه، أن أتاح زراعة حاصلين بالتناوب، بما في ذلك القطن. ثم كان لاكمال سد أسوان في عام ١٩٦٤[١١]، أثره الكبير على المحيط في منطقة مسحة. لقد انقطع الفيضان السنوي انقطاعا كلياً، وصار الماء يزود للفلاحين بواسطة شبكة من القنوات[١٢]. فجرى تكييف مضخات الديزل القائمة، وذلك لرفع المياه من هذه القنوات. وعزز هذا من زراعة حاصلين ازدواجاً. أما الجرارات (التراكترات)، فقد ظهرت لأول مرة في مسحة حوالى عام ١٩٥٠[١٣]، ويعود المستوى الحالي لاستعمالها هناك الى حوالى عام ١٩٧٠، بعد التشجيع الذي جرى لتحقيق هذا الغرض في الستينات خلال عهد عبد الناصر[١٤].

وكان لتدخل الدولة ـ عن طريق وضع القوانين التي تحكم ملكية الأراضي ـ أثره في التركيب الاجتماعي في القرية. فقد أدى خلق الملكيات الخاصة للأرض الى خلق طبقة من أصحاب الأراضي، كما أن تشريع الاصلاح الزراعي كان محاولة ترمي الى الحد من نفوذ تلك الطبقة[١٥]. فالقانون الأول الذي صدر في ١٩٥٢ أزال الاقطاعيات الكبيرة جداً، وأقام مكانها

---

(١١) H. Fahim, *Dams People and Development: The Aswan High Dam Case* (New York: Pergamon Press, 1981).

(١٢) Azim A. Abul-Ata, «The Conversion of Basin Irrigation to Perennial Systems in Egypt,» in: E. Worthington Barton, ed., *Arid Land Irrigation in Developing Countries* (Oxford: Pergamon Press, 1977).

(١٣) Gabriel S. Saab, *Motorisation de l'agriculture et développement au proche- orient* (Paris: SEDES, 1960).

(١٤) J. Bremer, «Alternatives for Mechanization: Public Cooperatives and the Private Sector in Egypt's Agriculture,» (Ph. D. Dissertation, Kennedy School of Government, Harvard University, 1982).

(١٥) Gabriel S. Saab, *The Egyptian Agrarian Reform, 1952-1962* (London: Oxford Uni- =

تعاونيات الاصلاح الزراعي. أما القانون الذي صدر في ١٩٦١ فقد خفض من الحد الأعلى لملكية الأرض تخفيضاً آخر، وأنشأ نظاماً للتعاونيات الالزامية في كل قرية، وضمن لمستأجري الأرض حق الارتفاق عليها. لم يكن للقانون الأول أثر يذكر في قرية مسحة، أما القانون الثاني فقد أدى الى مصادرة ٣ بالمائة من مجموع أراضي المنطقة، وهذا لا يكفي لتغيير نمط توزيع الأراضي تغييراً مهماً. أدى قانون عام ١٩٦١ كذلك الى تشكيل تعاونية هي نموذج يمثل طموح الدولة في السيطرة على الزراعة بالتفصيل[١٦]. كانت التعاونية مسؤولة عن مراقبة الزراعة عموماً، وعن دورة التناوب لزراعة المحاصيل خصوصاً، كزراعة المحاصيل المطلوبة مثل القطن والقمح والفاصوليا والعدس.

٢ ـ العلاقات الاجتماعية الناشئة عن الانتاج

للعلاقات الاجتماعية الناشئة عن الانتاج الزراعي منطويات مهمة من أجل ظهور طبقة اجتماعية معينة. وتعتبر هذه العلاقات الاجتماعية دالة على مستوى التقنية وعلى أنماط السيطرة على التقنية.

والثروة في مسحة، أرضاً ومكائن، مركزة جداً. فهناك حوالى ألف وخمسمائة مالك أرض في القرية، وحوالى ألف ومائتي مشروع زراعي فعلي، في حين أن زهاء ٤٥ بالمائة من الأسر فيها لا يملكون أرضاً[١٧]. إن حوالى ١٣ بالمائة من أصحاب الأراضي يملكون أكثر من خمسة فدادين، أي حوالى ضعفي المساحة في المتوسط العام لهذه المجموعة. ومتوسط ملكية الأرض في القرية هو ثلاثة فدادين بالمقارنة مع فدانين في المتوسط العام على مستوى البلاد، أما أكبر المزارع فيها فتتجاوز مساحتها مائة فدان. وتشغل أكبر سبع مزارع في القرية حوالى ٢٠ بالمائة من الأرض، ويملك أصحابها ٢٧ بالمائة من عدد الجرارات (التراكترات) البالغ عددها ٤٨، ويشاركون بنسبة ٤٦ بالمائة من المضخات التي عددها سبعين.

والتباين بين العمليات الممكنة وغير الممكنة في مسحة تباين كبير. فضخ المياه والحرث والدرس والنقل كلها عمليات تجري آلياً. أما التي تجري يدوياً فتشمل: البذر والتعقيم والسقي وإزالة الأعشاب الضارة والسيطرة على الآفات الزراعية وابادتها (باستثناء الذر جواً) والحصد والتكييس والتحميل والتذرية وبعض أعمال النقل بواسطة الجمال والحمير. وعلى العموم، فإن المهمات الآلية هي التي كانت تؤدى باستخدام الحيوانات في ما مضى. وهذا يعتبر نمطاً نموذجياً للقرى المصرية[١٨].

---

versity Press, 1967), and Doreen Warriner, *Land Reform in Principle and Practice* (London: = Oxford University Press, 1969).

(١٦) El-Shadi El-Shagi, *Neuordoung der Bodeonutzung in Aegypten,* IFO, Institut fuer Wirthschaftsforschung Afrika Studien, 36 (Munich: Weltforum, Verlag, 1969).

(١٧) Nicholas, S. Hopkins, *Testour ou la transformation des campagnes maghrébines* (Tunis: CERES productions, 1983).

(١٨) Nicholas S. Hopkins, S. Mehanna and B. Abdelmaksoud, *The State of Agricultural* =

إن عملية التنظيم الاجتماعي لضخ المياه في مسحة يمكن أن تتخذ مثلاً[19]. إن مقدار الارتفاع الذي يرفع منه الماء من القناة الحكومية يقل في العادة عن متر واحد. عندئذ يجري الماء في ساقية الى المزارع حيث يتولى المزارع الأمر. ثمة أدوار كثيرة يضطلع بها أشخاص متعددون، فإضافة الى المزارع هناك الحارس، وهو مسؤول كذلك عن تخصيصات المياه من المضخة الى زبائنها من المزارعين، والميكانيكي المسؤول عن عمل ماكنة المضخة، ومالك المضخة (وقد يكون أكثر من واحد). يدفع المزارع رسماً عن كل مرة سقي لأصحاب المضخة، ورسماً سنوياً للحارس عن كل فدان. لذا، يكون من المطلوب وجود درجة ما من التعاون، ينظم بشكل يتفق مع الطبيعة الهرمية العامة للتنظيم الاجتماعي. والعلاقة الأساسية هي علاقة زبونية بين المزارع وأصحاب المضخة ومستخدميهم.

والعلاقة بين صاحب الماكنة وزبونه مهمة لجميع الأطراف. إن أصحاب الجرارات في القرية (وعددها ٣٤ من أصل ٤٨)، يقومون بكل أعمال الحراثة والدراسة للقرية بأسرها، وعلى جميع المزارعين أن يأتوا اليهم طلباً لهذه الخدمات، ومع أن للمزارعين من ناحية المبدأ حرية الاختيار بين أصحاب الجرارات (دون أصحاب المضخات) ولكن، هذه الحرية مقيدة في التطبيق بالمديونية، أو بتفضيل الجيران، أو بالسهولة الناشئة عن استعمال جميع المزارعين في المنطقة الواحدة للجرار ذاته.

ينحو تنظيم العمل نحو خلق منظومة من الشرائح الطبقية في القرية تقوم على تبادل غير متكافىء بين الأسر. فالأسر التي تسيطر على وسائل الانتاج الآلية، وعلى مساحة أكبر من الأرض تكون في وضع أفضل. ويمكن أن يجري نمط انتقال اليد العاملة بين الأسر على أساس تبادلي، أو على أساس المقابلة بالمثل، ولكنه يجري في أغلب الأحيان بين الأسر التي تسيطر على وسائل الانتاج وبين غيرها فيتخذ شكل العمل بأجر.

تلعب الأسرة دوراً ادارياً رئيسياً. فالأسرة تستمد دورها من الموقع الذي كانت تحتله في أيام زراعة الكفاف. فقد كانت الأسرة تمثل تقنية العصر من عمل يدوي واستخدام للحيوان، كما كان يوجد أيضاً عدد من الحرف غير الزراعية. أما الآن، وقد أخذ أمر العمل ينطوي على خليط معقد من التسهيلات الائتمانية والمداخيل من التعاونيات، وعلى اليد العاملة الأجيرة والمكائن المستكراة وتوفير المياه، فقد تشرذمت اليد العاملة فلا تتحد مرة أخرى الا بواسطة مهارة المزارع الفرد.

والأسر لا توفر لنفسها كثيراً من اليد العاملة التي تحتاجها، ولكنها تجعل السيطرة على الأجراء سيطرة غير مركزية، وبهذا تقلل من الحاجة الى السيطرة الهرمية على اليد العاملة الى

Mechanization in Egypt: Results of a Survey, 1982 (Cairo: Ministry of Agriculture, Agricultural = Mechanization Project, 1982).

(١٩) S. Mehanna [et al.], *Water Allocation among Egyptian Farmers: Irrigation Technology and Social Organization* (Cairo: American University in Cairo, 1983).

الحد الأدنى. وتستطيع الأسر اداء هذه الوظيفة، لأن صغر حجم مجموعات العمال وتركيبها المتغير باستمرار تمكن رب الأسرة من اتخاذ القرارات واجراء التكييفات الطفيفة. إن رب الأسرة وحده، هو الذي يتابع المحاصيل من البداية الى النهاية، ولو أن العمل يقوم به آخرون. يضاف الى هذا، أن أسرة المزارع الصغير أكفأ نسبياً في تنظيم اليد العاملة من المزارعين الرأسماليين، حين يستخدمون سيطرتهم على الآلة لتولي مهمة تعبئة العمال والسيطرة عليهم.

بيد أن من المهم جداً أن نشير، الى أن ما يتراوح بين ثلث ونصف أسر القرية لا يعتمدون في معيشتهم على الزراعة اعتماداً مباشراً، بل على الوظائف ذات المرتبات والأعمال التجارية والصنائع. وثمة عدد من غير مالكي الأراضي العاملين خارج الزراعة، وبضعة أفراد من التجار ومستخدمي الحكومة، تدر عليهم أعمالهم دخلاً طيباً. وأكثر هؤلاء لا يتأثرون مباشرة بعلاقات الانتاج الزراعي، ولو أنهم جزء من المنظومة العامة التي تكونها هذه العلاقات.

٣ ـ السياسة والطبقات

تميز التاريخ السياسي لقرية مسحة بالاستمرارية في القرن الحالي. كانت أغنى الأسر في القرية هي التي تهيمن على سياستها باطراد (كما في سرس الليان)[٢٠]. وهذه الأسر هي في الغالب، أسر كبيرة ومتشعبة ذات مصاهرات واسعة، وحجمها يكشف عن ثرواتها. وقد تمكنت بعض العوائل الجديدة، لا سيما في الثلاثينات، من الانضمام الى صفوف الطبقة الغنية، ولكن دون أن يؤدي ذلك الى تحوير في طبيعة المنظومة ذاتها. وكانت الأسر البارزة تمثل الأحزاب الوطنية الكبيرة في البلاد، وقد انتخب بعض أبنائها الى البرلمان على قائمة الوفد. كان حزب الوفد في ذلك الوقت يمثل الحركة الوطنية المصرية كحزب الدستور الجديد في تونس، مع فارق معين هو، انضمام الزعماء التقليديين اليها بدلاً من الثوار. إن بعض أبناء هذه الأسر لا يزال يشغل أدواراً سياسية رئيسية في القرية.

أما المؤسسات الدينية فهي تعزز الامتداد العمودي للأواصر الاجتماعية. هناك زهاء عشرين مسجداً في مسحة، وهي جميعاً باستثناء مسجد واحد، ذات صلة واضحة بأسر، أو أحياء تلتف حول أسر. وبهذه الطريقة تعزز المساجد قوة الأسر وأهميتها، في حين يرمز المسجد الوحيد الاستثنائي الى وحدة مجتمع القرية ككل. وأهم أشكال التنظيم الديني، بعد المساجد، هو الطريقة الصوفية. وتنتظم الفروع المحلية لهذه الطريقة وفق تسلسل هرمي مغلق، وتتركز عادة حول رئيس مركزه وراثي. هذا التسلسل الهرمي يعكس مرتبة الأفراد في المجتمع. وهكذا فالصوفية تنظمها طبقة مهيمنة وتستمد أعضاءها من الطبقة العاملة وتعمل

---

(٢٠) Jacques Berque, *Histoire sociale d'un village égyptien au XXème siècle* (Paris: Mouton, 1957).

على إشاعة أنماط من الهيمنة الاقتصادية في الحقلين الديني والايديولوجي.

ثمة تفريق اجتماعي موضوعي في مسحة، إذ يجوز الكلام عن طبقة كبار الملاكين (كالذين يزرعون ٢٥ فدانا أو أكثر)، وعن طبقة غير المالكين للأرض بصورة عامة من عمال زراعيين، وغيرهم من مستخدمي الحكومة وأصحاب الدكاكين وتجار الحبوب المنبثين بين الطبقتين. بيد أن وضع العمال ليس دائماً وضعاً طبقياً محدد المعالم كوضعهم في القرية التونسية تستور، وذلك بسبب صغر حجم جماعات العمال، واستخدام الأطفال والخارجيين، وطبيعة علاقة التابع والمتبوع وليّ النعمة التي تطبع الصلات بين كبار المزارعين وعمالهم الدائمين. ويبدو أن الثروة غير الزراعية ليس لها الأثر نفسه بقدر تعلق الأمر بالطبقة. وهكذا فإن المجموعتين الرئيسيتين أقل تحديداً في معالمها كفئتين مما هو شأنهما في تستور، ولو أن أفرادهما يبينون للعيان تماماً. إن البرجوازية الوطنية والنخبة الادارية غائبتان عن أوساط القرية المصرية مسحة كما هما غائبتان عن القرية التونسية تستور.

إن التعقيد في المسألة يجعل من الصعب القول، بأن الشرائح الاجتماعية في مسحة تقود الى طبقات تعي مصالحها الجماعية، وتنحو طبيعة استئجار المكائن، واليد العاملة بأجر، وكذلك العلاقة بين البيوت، نحو تعزيز الروابط بين التابع والمتبوع وليّ النعمة، أو الروابط الممتدة عمودياً بين الناس. وهذا يدعمه أيضاً الدين التقليدي، ولو أن الثقافة والدين العصري (بما في ذلك ما يسمى بالأصولية) يتجهان في اتجاهين متعاكسين. ويعتبر عدد من الأعمال خارج نطاق المزارع جزءاً من تقسيم العمل على المستوى القومي، وليس على مستوى القرية أو البيت. إن تطور هذا القطاع من شأنه أن يدعم القرية تدريجيا بتنظيم طبقي قومي، مع آثار ارتجاعية على البنية الزراعية.

والعملية في مصر معقدة بالتأكيد، حيث بدأ نزوح الفلاحين عن الأراضي منذ مائة وخمسين سنة بشكل من الأشكال، كما أن اعتماد جميع الفلاحين على السوق، أصبح اعتماداً تاماً في نهاية القرن التاسع عشر. هذا، وإن التسلسل الاجتماعي الهرمي على مستوى القرية موجود منذ آلاف السنين في مصر. والذي يمكن أن نقوله عموما هنا هو، وجود وضع يتصل بما يلي:

أ ـ كان دور الدولة كبيراً في خلق تركيب جديد، عن طريق تحوير نظام الري وفرض القيود على توسيع الاقطاعيات الكبيرة.

ب ـ مع هذا، ظهر عدد من المزارعين الرأسماليين في النصف الأخير من هذا القرن.

ج ـ يتألف جزء كبير من السكان من أجراء أحرار في عملهم.

د ـ تمثل الأهمية المستمرة للبيت كمنظم لليد العاملة بالنسبة للكثيرين «عقبة» بوجه التحول الزراعي.

هـ ـ وعلى أية حال، يتيح التعليم والهجرة لعدد من الناس أن يتملصوا من النظام

القائم كلياً، وذلك بالعمل خارج الزراعة، وبالتالي يتقاضون دخلهم الرئيسي من خارجها أيضاً.

و ـ هناك استمرارية الى حد كبير في الهياكل الدينية والسياسية، الأمر الذي يظهر التسلسل الطبقي الهرمي.

ثالثاً: بدو آل مرّة (Al-Marrah) في السعودية

١ ـ السياق العام

إن العربية السعودية هي، نظام سياسي أحدث كثيراً من الناحية الزمنية من كل من تونس ومصر. وقد تكونت في شكلها الحاضر عام ١٩٣٢، بعد سلسلة من الفتوحات التي قام بها ابن سعود، فمد سلطته من نجد في وسط شبه الجزيرة العربية الى الشرق (واحة الحسا وساحل الخليج حيث النفط)، والى الغرب (الحجاز وفيه المدن المقدسة كمكة والمدينة)، والى الجنوب (إقليم عسير؛ بيد أن الحركة توقفت دون اليمن، حيث كانت قائمة فيه أصلاً أسرة حاكمة أخرى وحكومة مركزية)، والى الشمال (منطقة شمّر ورووالا). وقد اعتمد ابن سعود ابتداء في تسنّمه ناصية السلطة، على قوات من عناصر بدوية في شبه الجزيرة، كانت أحياناً تعمل كجماعات عشائرية، وأحياناً أخرى تنضم الى القوات الدينية المعروفة باسم **الاخوان**، ولو أن سكان الواحات غير الرحل والعبيد تولوا في نهاية المطاف القيام بالدور الرئيسي.

ومع أن دور الدين (على المذهب الوهابي) كان عاملاً مهماً في ظهور ابن سعود، فإن من المحتمل جداً أن ذلك كان سيؤول الى مجرد مرحلة أخرى في الدورة الطويلة لظهور الأسر الحاكمة، وسقوطها في شبه الجزيرة العربية، لولا عاملان خارجيان. هذان العاملان هما، الأزمة السياسية الدولية للحرب العالمية الأولى، وما أعقبها، وفيها أمست أسرة آل سعود من زبائن الانكليز، على الأقل بشكل متقطع، وذلك بالاعتماد عليهم من أجل السلاح بخاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اكتشاف النفط في شرق البلاد، مما أدى الى دخول أمريكا الى السعودية وتأثيرها على البيت المالك. وهكذا، استقرت المركزية السياسية كنتيجة لما يجري في الساحة الدولية. كان هذا يعني في داخل السعودية أن علاقات المجتمعات المحلية، البدوية والحضرية بالدولة الآخذة بالظهور، تتسم بالجدة النسبية، وكذلك بعنصر الفتح أو الاستيعاب القسري[٢١].

---

(٢١) أنظر حول المتغيرات المحلية:

K. Abdulfettah, «Mountain Farmer and Fellah in Asir, Southwest, Saudi Arabia: The Conditions of Agriculture in a Traditional Society,» *Erlanger Geographische Arbeiten* (Sonderband), vol. 12 (1981).

وحول عملية المجانسة الثقافية، أنظر: =

٢ ـ آل مرّة

كان بدو آل مرة من الجماعات التي اندغمت في السعودية، وهم يسكنون في القسم الجنوبي من الاقليم الشرقي[٢٢]. هذه الجماعة التي بلغ عددها زهاء خمسة عشر ألف نسمة في عام ١٩٧٠، كانت من رعاة الإبل تقليدياً، وهي تنتقل بين واحة الحسا في الشمال والربع الخالي في الجنوب، وكان لها كذلك أواصر تقليدية مع نجران على حدود اليمن. وقد تكيفت مناخياً بظروف الصحراء الصعبة، ولكن حاجتها الى مفردات حضرية وزراعية، ألجأتها الى التعايش مع سكان المدن تعايشاً يتصف بتلاقي الضدين.

وجماعة آل مرة تتمتع بالمرونة في الترتيبات الاجتماعية المتشرذمة، وهي مرونة تصدق عادة على الرعاة في الأراضي ذات الطبيعة الصعبة. انها في الصيف، وحين تشح المياه، تنقسم، بما فيها من مجموعات تربطها صلات المصاهرة أو الروابط العشائرية والمتجمعة حول واحة أو بئر، تنقسم الى مجاميع من البيوت الفردية، تتألف من حوالى ٢٥ فرداً. وفي الشتاء تكون البيوت الفردية أكثر استقلالاً، فتهاجر طلباً للمرعى. إن هذا النمط المفروض جغرافياً يتيح كذلك تكوين جماعات أكبر وأصغر، لأغراض الحرب والغزو.

وفي النظام العشائري التقليدي السائد في شبه الجزيرة العربية يعتبر اندغام مجموعة كآل مرة، في التركيبات السياسية الكبيرة، امتداداً للبنية المتجزئة القائمة على الأنساب، والخاصة بسكان البدو. وتتكون هذه البنية بواسطة تحالفات سياسية ومصاهرات وغزوات مشتركة، كما تتكون عن طريق التنافس والغدر. كان من المهم، مثلاً، لآل مرة أن تتزوج امرأة تنسب لأكبر عائلة فيها من أحد أبناء عشيرة «الجلوي» القوية، التي تسيطر على الاقليم الشرقي في السعودية[٢٣]. بيد أن القول بأن مثل هذا الاندغام هو امتداد للتجزؤ، لا يعني أن النظام يستمر على شاكلته حتى القمة. فآل مرة، شأنهم شأن الجماعات البدوية الأخرى، لهم أمير، وهذا الأمير يكون عادة من أبناء العائلة الرئيسية ذاتها، وتنتقل الامارة فيها من جيل الى جيل، ولكن دوام الامارة في أسرة واحدة يتطلب نجاحاً سياسياً: «إن مركز الأمير هو مقام ينجز بالعمل ولا يمكن الحفاظ عليه الا من خلال نجاحه المستمر ونجاح أقربائه الأقربين»[٢٤]. «وليس من حق الأمير أن يتفاوض نيابة عن عشيرته، ولكن من واجبه أن يقوم بذلك لأنه أكثر أبنائها نفوذاً في المفاوضة». يقيم الأمير بالقرب من بلدة «ابقيق»، لكي يسهل اتصال أبناء آل مرة به، وليكون كذلك

Grandguillaume, «Valorisation et dévalorisation liées aux contacts de cultures en Arabie = Saoudite».

(٢٢) Donald Powell Cole, *Nomads of the Nomads: The Al-Murrah Bedouin of the Empty Quarter* (Chicago, Ill.: Aldine, 1975).

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨٩، و

W. Lancaster, *The Rwala Bedouin Today* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981), p. 95.

قريباً من مراكز السلطة السعودية في المدن. ويتطلب دورهم السياسي أن يتدخلوا في جميع القضايا التي تخص الأفراد من أبناء آل مرة، كان هذا في الماضي يعني تمثيل مصالح العشيرة كلها.

وقد جرى تحوير هذا النمط تحويراً عصرياً الى حد ما، وذلك عن طريق الحرس الوطني، وهي وحدة تتألف من أبناء آل مرة بالدرجة الأولى. والحرس الوطني الاحتياطي يقوم، الى حد ما، مقام البنية العشائرية، كما أنه سبيل رئيسي لتوزيع الدخل على أبناء البدو. يذكر الكاتبان (Ibrahim and Cole)[(٢٥)]، أن من بين ٣٥ أسرة من آل مرة، ثمة ٣٤ أسرة لديها فرد واحد على الأقل في الحرس الوطني الاحتياطي، ان هذا يدر (في ١٩٧٧)، دخلاً نقدياً شهرياً يبلغ حوالى الفي ريال سعودي.

وقد شهد آل مرة تغيرات عديدة في السنين الأخيرة. إن توافر الجرارات (التراكترات) أتاح لهم استغلال المراعي الكائنة بعيداً عن مداهم التقليدي، إذ يمكن استخدام هذه الجرارات إما لنقل المواشي للمرعى، أو لنقل الماء اليها، وبذلك يتاح الرعي في مناطق بعيدة عن مراكز المياه، كما يتاح التنقل السريع لاستغلال فرص الرعي التي تسنح عن طريق تساقط الأمطار هنا وهناك. هذا وقد قامت الدولة كذلك بحفر آبار جديدة، وبذلك أقامت مراكز مياه جديدة وحورت المحيط. إن أهالي آل مرة يزدادون استعداداً لبيع إبلهم، ولكنهم لا يعتمدون على ذلك لغرض الحصول على دخل نقدي مستقر[(٢٦)]، والسبب في هذا جزئياً، هو أن عدداً كبيراً منهم يعمل، في أشغال حكومية، أو في حقول النفط. وقد جرت ضغوط لتوطين أهالي آل مرة، ولادخال أطفالهم في المدارس، ولكن يبدو أن آل مرة منقسمون على أنفسهم، بشأن الاستجابة لهذه الضغوط.

حاول كل من الدولة والبدو، بمن فيهم أهالي آل مرة، الاستفادة الفورية والقصيرة الأجل، من التغيرات الجارية في المحيط المادي والاجتماعي. وكانت نتيجة المبالغة في هذا الاستغلال أحياناً، إصابة المحيط بالضرر:

«يبدو أن الذي حدث هو القيام بجهود جزئية، عفوية، وغير مخطط لها، بشأن التحديث من قبل الحكومة والبدو معاً، مما أدى الى تخريب في المراعي كنتيجة للافراط في الرعي والحركة ووسائط النقل دون أن تستفيد الأمة حتى من زيادة مؤقتة في تموين اللحوم المحلية»[(٢٧)].

ومع كل هذا فقد جرى تهميش آل مرة ضمن الدولة السعودية. لقد قامت التنمية في البلاد على استغلال النفط، وكان مركز هذه التنمية في المدن. فتزايد التباين بين سكان الحضر

---

(٢٥) Saad Eddin Ibrahim and Donald Powell Cole, «Saudi Arabian Bedouin: Cairo Papers,» *Social Science*, vol. 1, no. 5 (1978), p. 29.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) Donald Powell Cole, «Bedouin and Social Change in Saudi Arabia,» *Journal of Asian and African Studies*, vol. 16, nos. 1-2 (1981), p. 142.

وسكان البدو، وذهبت أكثر المنافع للمجموعة الأولى. ومع أن التمايز ضمن المجتمع الكبير قد اتسع، ولكن البدو أنفسهم ظلوا جماعة متجانسة إلى حد معين، دون تمايز طبقي داخلي. إن اعادة تنظيم المنظومة الاقتصادية القومية قد خلفت وراءها مسألة تربية الحيوانات دون تطوير (لم يجر الا القليل من الجهد الفعال لاستغلال موارد البلاد الحيوانية لتموين السوق المحلية باللحوم، أما الذي جرى فهو جعل البلاد تكتفي ذاتياً بالقمح)، وكان لهذا الأمر آثاره الجديدة على المجتمعات المحلية. قدرت وزارة التخطيط السعودية في أواخر السبعينات أن ٣٥ بالمائة من جميع القوى العاملة من الذكور (باستثناء الرحل)، تعمل في قطاعات منخفضة النمو، منخفضة الانتاجية، ومنخفضة الأجر في حقل الزراعة وحقول الخدمات الخاصة والعامة[٢٨].

إن دراسة (Cole) لآل مرة، أعقبها ما يؤكدها في تحليل لبدو الروالا، ويعيش بعضهم في الأقاليم الشمالية من السعودية، حول الجوف وفي وادي سرحان[٢٩]. إن قرب الروالا من حدود الأردن والعراق وسوريا يتيح مرونة أكبر في التنقل، كما أن كبار رؤسائها السياسيين يقيمون في خارج السعودية. ولكن ضغوط البيئة والتكيف للحياة العصرية (بما في ذلك دور الحرس الوطني وتوفير الأعمال في القطاع النفطي) هما مشابهان لوضع آل مرة. إن أبناء الروالا تنطلي عليهم مداهنات الدولة، شأنهم في ذلك شأن أبناء آل مرة. ولكنهم يسعون للاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الشخصي: «إن أبناء الروالا قد كيفوا الاقتصاد الجديد لكي يلائم متطلباتهم»[٣٠]، وصلتهم التقليدية بالمجتمع الكبير تتم عن طريق الأمير، ولكن اندغامهم المتزايد كأفراد بمنظومة الدولة السعودية يهدد ذلك. ويرى الكاتب لانكستر «أن العلاقة بين الروالا وهيئة الموظفين ليست علاقة طيبة»[٣١]، لا سيما وأن الموظفين الحكوميين ما فتئوا يغزون الصحراء بدلاً من البقاء في المدن، هذا وان «المشكلة تتفاقم لأن أبناء الروالا لا يدركون مفهوم الدولة الا قليلاً». إن الروالا وآل مرة يفرقون بين الدولة (بما فيها من موظفين) وبين الحكومة (وتعني لديهم الأسرة المالكة السعودية أو المحافظين)؛ وهم موالون للأخيرة ويخشون الأولى ولكنهم يخافون من أن تسيطر الدولة على الحكومة.

٣ ـ الطبقات والسياسة والدولة السعودية

إن الطبيعة الطبقية للدولة السعودية، آخذة بالتطور السريع، بشكل لا يخلف وراءه الا مكاناً وضيعاً للسكان الرحل. لقد ظهرت في المدن الكبيرة برجوازية بيروقراطية وتجارية، وهي تستمد القسط الأكبر من دخلها، من استيراد السلع الاستهلاكية من جهة، ومن ابتزاز «الريع» من الشركات والأفراد الأجانب المتلهفين للقيام بالأعمال التجارية والانشائية في

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٤.
(٢٩) Lancaster, *The Rwala Bedouin Today*.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٤٦.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٠.

السعودية من جهة أخرى. وهذه البرجوازية، متشابكة التداخل مع العشيرة الحاكمة، مؤلفة حلفاً مهيمناً. إن العاملين في الصناعة النفطية والأهالي الآخرين في أرجاء البلاد يتململون استياء وكان لا بد من كبتهم بين حين وحين(٣٢).

وأبرز جانب في البنية الطبقية المتطورة في السعودية، هو الدور الذي يلعبه العمال الأجانب. إن نسبة كبيرة من العمل المنتج في البلاد، يقوم بها عمال أجانب يستقدمون بعقود (بلغت نسبة الاستخدام المدني لغير السعوديين ٤٣ بالمائة على الأقل في عام ١٩٨٠)(٣٣). فالمدن والبلدان اليوم، غدت خليطاً من الأقوام، بحيث يشاهد المرء جموعاً معنقدة من الآسيويين، والعرب من شتى المناشيء، والغربيين. إن المرء ليرى مثلاً لافتات على الدكاكين، ليس بالعربية والانكليزية فقط، بل وبالتركية، وبشتى اللغات الهندية أيضاً. ولكل مجموعة ما يخصها من المطاعم والحلاقين والخياطين وما أشبه. وثمة اتجاه نحو استخدام المنشأ الاثني أو القومي قاعدة لتنظيم القوة العاملة، مما أدى الى تقسيم اثني للعمل. مع هذا فإن هذا التأكيد على الجنسية وعلى التمييز القانوني بين الناس، لا يحجب الا جزءاً من النمو في بنية طبقية استغلالية، جاءت مع تدفق الأموال النفطية. أما السيطرة على القوة العاملة الأجنبية، فهي بيد رب العمل أو مورد العمال، وعلى مستوى فردي، وهي سيطرة يدعمها نظام قانوني خاص بمنح سمات الدخول والاقامة(٣٤).

يقع مكان البدو خارج نطاق هذه المنظومة؛ والحق أن أمورهم في عام ١٩٧٧، كانت أسوأ حالاً نسبياً، مما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنين(٣٥). قد يفلح بعض الأفراد في النفوذ بهذه المنظومة، وذلك بأن يصبحوا موردي عمال، وبهذا يدخلونها على المستوى البرجوازي. ولكن الغالبية قد طورت لها أسلوب حياة يتركهم أحراراً في تحقيق قيمهم بطرائق أخرى، وكأن يتيح لهم مثلاً أن يحافظوا على ما تعودوا عليه، من تنقل ومن تزاور ومن علاقات شخصية متبادلة قائمة على افتراض المساواة. أما علاقتهم بالسلطة المركزية، فتتم من ناحية المبدأ، عن طريق النظام السياسي التقليدي، وربما كان هذا لمقتضيات تعميم الأصول البيروقراطية مهما تحورت تلك العلاقة عملياً.

من المهم، عند تحليل الدولة السعودية، أن ينظر في دور البدو وغيرهم من الفئات

---

(٣٢) A.R.S. Islami and R.M. Kavoussi, *The Political Economy of Saudi Arabia,* Near Eastern Studies, no. 1 (Seattle: University of Washington, 1984), and Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1975), pp. 65-69.

(٣٣) Islami and Kavoussi, Ibid., p. 38.

(٣٤) Saad Eddin Ibrahim, «Oil, Migration and the New Arab Social Order,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press, Cairo: American University in Cairo Press, 1982).

(٣٥) Ibrahim and Cole, «Bedouin and Social Change in Saudi Arabia,» p. 110.

السكـانية المهمشـة، سواء الـريفية منهـا أم الحضرية التقليـدية، وذلـك كما ينـظر الى العـمال الوافدين وفي الاطـار ذاته. فهـذان الصنفان همـا من الناحيـة الفعلية من أصنـاف الجماعـات التابعة. ولكننا إذ نجد السيطرة على العمال الوافدين تتم بجعلهم يعتمدون فردياً على منظمي أعمال سعوديين فرديين، مع دعم من الـدولة عن طـريق مستلزمات اجـازات العمل وسـمات الـدخول والاقـامة، فـإننـا نجـد السيـطرة عـلى البـدو وغـيرهم من الأهـالي التقليـديـين تتم بواسطة سياسة المعونات التي توجههم في خياراتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتـربطهم كـذلك بالدولة بصفتها مصدر هذه المعونات. لذا تتوافر في السنين الأخيرة معونـات كبيرة، لمن يـريد أن يبني بيتاً مثلاً[٣٦]، أو يـريد أن ينشيء حقـلاً زراعياً، في حـين أن المعونـات المتاحـة لتربيـة الحيـوانات تقـل عن ذلك. وقـد كيف البـدو أنفسهم لهـذه البيئـة الجـديـدة وذلـك بتنـويـع أعمالهم بطراز متميز خاص بهم. فبينما يحتفظ بعض أبناء الأسرة الـواحدة الـواسعة بشيء من الاهتمام بالرعي (الأغنام للبيع والجمال للضمانة والاطمئنان)، نجد بعضهم الآخر يتولى عمـلاً في الحكومة أو في القطاع الخاص، أو يجـرب حظه في الـزراعة. وفي حـين يسكن بعضهم في بيوت جديدة في المدن، فإن ذوي قربـاهم يسكنون الخيـام، فيستطيـع الأفراد أن يتنقلوا هنـا وهناك.

خاتمة

إن كل حالة من الحالات الثلاث التي بحثناها، تشير الى نمط متميز من اندغام المجتمع الريفي في الدولة، ولكن الحصيلة العامة متشابهة. فربما كانت الـدولة تنمـو في قوتهـا تدريجيـاً ولكن المجتمعات المحلية والأهالي يحتفظون بقدر كبير من الحيوية والمبادرة. والبحّار لم يصبح بعد سيداً للبحر. إن النتيجة في كل حالة من الحالات المذكورة، هي مسألة أفعال فردية يقوم بها أناس على المستوى المحلي، بقدر ما هي مسألة سياسية تضعها الدولة عـامدة، ومـع هذا، يجب عـلى هؤلاء الأناس، في كـل حالـة من الحـالات الثـلاث، حصر الفـرص التي تفتحهـا سياسة الدولة، كجزء من البيئة التي يعملون في نطاقها.

يمضي دغم المجتمـع المحلي بـالبنية القـومية في تـونس ومصر، جنبـاً الى جنب مـع نمـو الزراعة الرأسمالية. فعلى المستوى المحلي، تعكس هذه الزراعة الرأسـمالية مهـارات المزارعـين القادرين، على الانتفاع من الفرص الجـديدة في التسـويق، ومن المحاصيـل الجديـدة والتقنية المتغـيرة. كما أنها تؤدي، الى نشـوء هيـاكـل طبقيـة في المجتمعـات المحليـة كـالتي في تستـور ومسحة. أما في السعودية، فإن نقطة البداية ونقطة النهاية، كلتاهما مختلفة. ومـع أن العشائـر البـدوية ذات بنيـة داخلية تفاضلية جـداً، فقد جـرى ضمهم بمجموعهم في النـظام الطبقي للحكم الوطني. وفي حين أن أمراءهم يحتفظون، من جهة، بحق الاتصال المباشر بالحكام مما

(٣٦) يذكر «لانكستر» رقماً مقداره ثلاثمائة ألف ريال سعودي، انظر:

Lancaster, *The Rwala Bedouin Today*, p. 109.

يشعرهم بدوام الصلة بماضيهم الزاهر، فإنهم من جهة أخرى يوضعون جانباً، وذلك لنشوء نظام طبقي يقوم في المدن على تحالف بين البرجوازية السعودية والشركات المتعددة الجنسيات واليد العاملة الأجنبية. لذا، فقوى الدفع في السعودية، هي قوى المجتمع الكبير الى حد كبير، في حين أن النشوء الباطني للمجتمعات الريفية في تونس ومصر، هو من العوامل البارزة.

إن الدولة تعتبر أساساً، بنظر أهالي الريف في الأقطار الثلاثة، معيناً للموارد التي يمكنهم استغلالها. لذا، فإن اشتراك الدولة في التغييرات البيئية في الزراعة المصرية، أو مجهودات الدولة التونسية، لجعل الزراعة تعاونية، أو استعداد الدولة السعودية لدعم الزراعة بالمعونات، لكي تحقق هدف الاكتفاء الذاتي في انتاج القمح، كل هذه تحور من طبيعة الموارد المتاحة للأهالي، وتوجه خياراتهم بموجب هذا التحوير. بيد أن هذه الخيارات لا تعكس مجرد ما تعرضه الدولة من فرص، بل تعكس كذلك قيم أهالي الأرياف وأغراضهم.

ما إن يتحور أساس الانتاج في المجتمعات المحلية، حتى تولد أدوار اجتماعية وجماعات جديدة، فتأخذ المظاهر المحلية للمنظومة الطبقية بالظهور. يشير فيبر «أن الطبقات إنما تتكون وفق علاقات الانتاج واكتساب الثروة» و «أن جميع الارتجاجات والانتفاضات التقنية والاقتصادية... تدفع بالوضع الطبقي الى المقدمة»[(٣٧)]، ثم يشدد على «أن الأوضاع الطبقية لا تنشأ إلا في سياق مجتمع ما»، ويضيف «غير أن الفعل الجماعي الذي يؤدي الى ظهور وضع طبقي ليس في جوهره فعلاً يتولاه أبناء الطبقة ذاتها، بل هو فعل ينطوي على علاقات بين أبناء طبقات مختلفة»[(٣٨)]. بعبارة أخرى، فإن البعد المثير للاهتمام، ليس هو وجود شيء مستكن يدعى طبقة، بل وضع طبقي تكون فيه الفروق في الثروة والهيمنة على الموارد الاقتصادية كما تتضح في العلاقات الانتاجية، مؤثرة على سلوك الأفراد. فإذا كيّف الأفراد فعلهم الاجتماعي في هذا الوضع وأكسبوه معنى ملموساً، فهو اذن فعل طبقي.

إن مادة البحث التي قدمناها في هذه الدراسة تبين، أن الوضع الطبقي هو أقرب ما يكون للوجود في تستور التونسية، حيث تنطوي علاقات الانتاج على قدر كبير من اليد العاملة بأجر، وهي التي يأخذها الفعل السياسي بالاعتبار. والظاهر أن الحالة المصرية هي حالة وسط، فمع وجود اليد العاملة بأجر، فإن أساس الفعل السياسي هو التمييز في مركز الأفراد، وليس علاقات الانتاج. أما الحالة الخاصة ببدو السعودية، فتمثل النقيض. ليس هناك من دليل على ظهور وضع طبقي في المجتمع البدوي، والذي يتميز في حقيقة الأمر بنفعية ذاتية شديدة، ولكن التمييز الطبقي والتمييز في مركز الأفراد في المجتمع الكبير هما على أشد ما يكونان وضوحاً، وسبب ذلك بالضبط هو أن التمييز في مركز الأفراد (مثل الجنسية)،

---

(٣٧) Max Weber, *Weber: Selections in Translation*, edited by W.G. Runciman (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1978), p. 54.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٧.

ما فتىء يحدد معالم الطبقة الاقتصادية بصورة متزايدة. فهل سيكون للبدو مكان جماعي في هذا النظام الاجتماعي الجديد، أم سيتشرذمون ويتخذون أماكنهم كأفراد؟ من يدري؟ فالجواب معلق على المستقبل. إن الوضع الطبقي في المجتمعات المحلية في تونس ومصر يُظهر، جزئياً على الأقل، وضع المجتمع القومي الكبير، كما أن ذلك الوضع الطبقي يعمل على دمج المجتمعات المحلية في المجتمع القومي على شكل الدولة.

إن التطورات الجارية في أوساط المجتمعات المحلية في الوطن العربي، لها أهميتها بشأن قوة الدولة. فالناس يرتبطون بالدولة، فيما يبدو بالمصلحة الذاتية وبالرغبة بالاشتراك في الموارد التي يمكن أن تتيحها الدولة. انهم لا يدعون الدولة تحدد جميع أفعالهم، كما يظل مجال متغير، ولكنه واسع، من السلوك خارج نطاق نفوذ الدولة لا بل حتى خارج معرفتها. والسلوك الاقتصادي والسياسي يحتمل أن يعكس الاهتمامات المحلية الخاصة بالسمعة، والمقام الاعتباري، والوضع الطبقي المحلي الآخذ بالظهور، أكثر ما يعكس السياسات القومية. مع هذا، فإن استعداد الناس في المجتمعات الريفية لدعم الدولة هو أمر جوهري لبقائها. ولئن كانت الدولة تعبيراً عن المجتمع، وأصبح المجتمع متكاملاً بشكل أفقي عن طريق التشكيل الطبقي، فاشتراك المجتمعات الريفية بهذه العملية اذن يقوي، من اندغامها بالمجتمع القومي وبالدولة. ويبدو أن هذه العملية متقدمة في تونس ومصر أكثر منها في السعودية، ولكنها لا تدين الا قليلاً نسبياً، في كل مكان للنتيجة المتوخاة من سياسات الدولة.

وفي الوقت عينه، تترسخ الأسس الاجتماعية للوحدة العربية، بالقدر الذي توفر فيه تجارب الحياة والأوضاع الطبقية في الأقطار المختلفة، مزيداً من الأسس لوجهات نظر مشتركة. ولئن كانت عملية الاندغام خلال التشكيل الطبقي تحدث في كل دولة على انفراد، أفلا يمكن تطبيقها ذات يوم على الوطن العربي بأجمعه؟

الفصل الثامن والعشرون

أنظمة الحكم العربية : الشرعية والسياسة الخارجية

عضيد داويشة(*)

يمكن للمحلل عادة اماطة اللثام عن ضروب من العوامل الحافزة، عندما يباشر نظام للحكم، أي نظام، نشاطاً خارجياً. وتحليل السياسات العربية، على هذا الأساس، لا يختلف عن تحليل سياسات أي نظام حكم دولي آخر. وهكذا، فبإمكان المرء أن يسجل عدداً من الأسباب السياسية والايديولوجية والاقتصادية والجيو ـ استراتيجية (الاستراتيجية الطبيعية) لقرار سوريا التدخل في لبنان، ولسياساتها المناوئة بوعي لامريكا، ولدخول العراق في حرب مع ايران في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وللدعم الذي تقدمه أنظمة حكم محافظة كالسعودية الى جماعات ثورية مثل الفلسطينيين والاريتريين، وللملاحقة المغرب الناشطة لمطالبه في الصحراء الغربية، ولنشاطات ليبيا التدخلية في افريقيا والشرق الأوسط. ومع ذلك، فأحد العوامل التي كانت دائماً، ولا تزال، قوة حافزة فعالة في السياسة الخارجية في السياسات العربية، هو ذلك الجهد الذي تبذله أنظمة الحكم العربية لجعل حكمها شرعياً عن طريق القيام بمغامرات خارجية. وفي الحقيقة، ليس من المبالغة في شيء، القول، فيما يتعلق بجميع الأمثلة السابقة، إن جهود أنظمة الحكم لاضفاء صفة الشرعية على نفسها داخلياً شكلت عاملاً حافزاً رئيسياً فيها إن لم يكن العامل الوحيد.

وهذا لا يعني أن السعي وراء الشرعية يحفز بالضرورة الزعماء العرب على مباشرة مغامرات خارجية. ومهما يكن من أمر، فمن السهل ـ مع معطيات البيئة التي تعمل فيها السياسات العربية ـ رؤية سبب وجود مثل هذا الترابط القوي بين السياسة الخارجية وبين الشرعية الداخلية. فالنزاع في المنطقة مستوطن: هنالك بالطبع الصراع العربي ـ الاسرائيلي الدائم؛ وهنالك النزاع المستمر حول قضايا حدودية خلفها الارث الاستعماري (الكولونيالي) ولم تحل بعد بشكل مرض في بعض الحالات؛ وهنالك العدد الكبير من الانقسامات الطائفية

(*) استاذ العلوم السياسية في جامعة جورج مايسن في فرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

والعرقية (الاثنية) التي تجتاز حدود القطر لتسبب نزاعاً ليس ضمن القطر الواحد فقط، بل بين الأقطار كذلك؛ وهنالك أخيراً مماثلة رعايا مختلف الأقطار العربية مع القيم الكلية للعروبة والاسلام. هاتان القوتان الايديولوجيتان، لا تنزعان فقط الى اضعاف ارتباط المواطن بهوية قطره، بل يستخدمهما الزعماء العرب كذلك بانتظام لكسب ولاء مواطني أقطار عربية أخرى، الأمر الذي يضعف شرعية واستقرار أنظمة الحكم في هذه الأقطار.

ومن الناحية الأخرى، حاولت الأقطار العربية العاملة باستشراء الدوافع المثيرة للنزاع في منطقتها، الحد من أعمال مثيرة للنزاع فيما بينها ببذل جهود لتنظيم علاقاتها عبر عدد من ممارسات ومؤسسات اقليمية مثل جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة المتعددة للملوك والرؤساء العرب. وعلى ذلك، فالبيئة السياسية العربية، سواء أكانت نزاعية أم تعاونية (أو كليهما معاً) مميزة بمستوى كثيف من النشاط بين أقطارها. وهذا النوع من البيئة هو الذي يجعل من السياسة الخارجية مثل هذا المركب الملائم لاستقرار نظام الحكم وشرعيته.

سبر العديد من مختلف المنظرين أغوار مفهوم الشرعية، وبينما قد يختلفون في اتجاه تحليلهم، فهم جميعاً يتفقون في التحليل النهائي على أن قبول مواطني القطر غير القسري (الطوعي) بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية. وهكذا، فكما يقول ديفيد ايستون (David Easton) «إن ما يميز بين التفاعلات السياسية وبين كل أشكال التفاعلات الاجتماعية الأخرى، هو أن التفاعلات السياسية موجهة بشكل كلي نحو التحديد المأذون للقيم لمجتمع ما... والتحديد يكون مأذوناً عندما يعتبر الأشخاص الموجهون نحوه أنهم مقيدون به»[1].

ويعرف ماكس ڤيبر (Max Weber) بشكل مشابه ثلاثة أنواع من الشرعية: التقليدي، الكاريزمي (الملهم) والشرعي - العقلاني. ويكون الولاء والالتزامات في النوعين الأول والثاني الى شخص، رئيس قبلي تقليدي أو زعيم بطل أو زعيم روحي؛ أما في النوع الثالث فتكون الطاعة لشبكة المؤسسات المبنية بصورة شرعية والتي لا تحمل الطابع الفردي.

والشرعية في الأنواع الثلاثة كلها معرَّفة في سياق قبول الشعوب بحكوماتها وزعمائها. وهكذا، عندما يبحث ڤيبر في النوع الثاني من الشرعية، شرعية الزعيم الكاريزمي، يفترضه كعلاقة يدرك فيها الشعب صفات في فرد تدفعه الى اتباعه، وهكذا، «فمن واجب أولئك الذين يوجه اليهم رسالته أن يأخذوه كزعيمهم الكاريزمي المؤهل»[2].

ويشير هذا التعريف مرة أخرى الى علاقة بين الحاكمين والمحكومين يدخل فيها المحكومون طواعية دون إكراه. ويوجز هربرت كيلمان (Herbert C. Kelman) بدقة تعريف الحكومة كحكومة شرعية بقوله «عندما يقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطتها في حقل معين وضمن حدود محددة. وهكذا، عندما تتقدم ادارة نظام سياسي شرعي بمطالب ما، يقبل بها المواطنون سواء أحبوا ذلك

---

(١) David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (New York: Wiley, 1965), p. 50.

(٢) H.C. Gerth and C. Wright Mills, *From Max Weber* (London: Routledge and Kegan Paul, 1970), p. 247.

أم لا. وقد يقتنع مواطن فرد أو لا يقتنع بقيمة مـا يطلب منه القيام بـه، وقد يكـون متحمساً أو غـير متحمس لتنفيذه، وقد يكون في الواقع شديد الاستياء منه، ومع ذلك فإنه يستجيب برضى مع المطلب دون أن يشعـر أنه أكره على ذلك، ويعتبر أن من واجبه أن يقوم بذلك»(٣).

هذه العلاقة موضوعة في اطار مؤسسي في الفكر السياسي الغربي وفي الممارسة السياسية الغربية عبر اقامة المؤسسات السياسية. وتصبح هذه المؤسسات الى حد مـا، بتسهيل مشـاركة المواطن في الجسم السياسي، رموز شرعية النظام والوسيلة التي يظهر بها المواطن قبوله بـالنظام السياسي. وهكذا، على سبيل المثال، دعا الفيلسوف الانكليزي جون لوك (John Locke) في القرن السابع عشر الى سلطة تشريعية تسير جنباً الى جنب مـع سلطة تنفيذيـة، ولكن بشكل مستقل عنها. وجاهر كذلك بأن السلطة التشريعية يجب أن تكون أعلى من السلطة التنفيذية، وان المؤسسات التشريعية ستكون الوسيلة التي يشـارك الشعب عن طريقهـا بنشاط في شؤون الدولة. ويقـول على سبيـل المثال، إن ممتلكـات الشعب يجب ألّا تفرض عليهـا الضرائب أو تصادر منه الا بموافقته أو موافقة ممثليه. إن هذا التقليـد من الديمقـراطية التمثيليـة هو الـذي يعزز كل مفهوم الشرعية في المجتمعات الغربيـة. والشرعية، في هـذا المعنى، لذلـك ممنوحـة ليس الى الحاكم نفسه بل الى النظام السيـاسي ككل. وهكـذا، فإن نـظام الحكم البرلـماني هو الشرعي في امريكا الشمالية وأوروبا واليابـان، ويستمد المسؤولـون الحكوميـون المنتخبون عـبر مؤسسات هذا النظام الحكومي شرعيتهم من شرعية النظام.

ويسعى الـزعـماء السياسيـون في الـوطن العـربي بـاستمـرار الى كسب قبـول الشعب بزعامتهم أو على الأقل رضوخه لها، وذلك لعدم وجود شرعية مرتكزة على مسـاهمة جـماهيريـة عبر تمثيل سيـاسي، ولادراكهم مدى أهميـة الشرعية لاستقـرار النظام السيـاسي. ويجري هـذا العمل عادة في الوطن العربي عبر جهود الزعيم لخلق صورة لـه في أذهان شعبـه كزعيم قـدير وناجح. وهذه عملية صعبة، وغير مؤكدة، وفي الحقيقة مثل رحلة في احدى عربات أوتوبيس القاهرة، فلا يعاني الراكب من مطبات الطريق فحسب، بل قد لا يصل أبداً الى المكان الذي يقصده. وعندما يباشر زعيم عربي المهمة المحفوفة بالمخاطر، مهمة كسب الشرعيـة عن طريق النجاح والانجازات، إنما يبدأ ببعض البوادر المستحبة المتصلة بالقابلية البادية لدى المـواطنين العرب بفكرة أنظمة الحكم المركزية أو السلطوية.

كـانت القبيلة والقريـة والأسرة الموسعـة تشكل، قبـل ولادة الدولـة العربيـة الحديثـة، الوحدات الاجتماعية الجوهرية في الوطن العربي. وكان طابع الولاء السياسي، لقرون، وراثياً في القبيلة والقـرية، بـتركيز السلطة في الشيـخ أو الرئيس. وكـان الشيخ أو الـرئيس يساعـده الـوجوه والأعيـان وشخصيات دينيـة بمثابـة السلطة المركـزية والمـرجع الأخـير للحكم وتنفيـذ

(٣) H.K. Kelman, «Patterns of Personal Involvement in the National System: A Social-psychological Analysis of Political Legitimacy,» in: James N. Rosenau, ed., *International Politics and Foreign Policy: A Reader in Research and Theory* (New York: Free Press, 1969), p. 279.

العدالة، على الرغم من أنه كان مقيداً بعادات القرية والقبيلة وأعرافها. وكذلك كانت العائلة الموسعة ووراثية التركيب تقليدياً مع بقاء السلطة دون منازع في أيدي أكبر اعضاء العائلة سناً. والنزول عند ارادة أكبر أفراد العائلة سناً واحترامه يخلقان انسجاماً أكبر مدى بكثير داخل العائلة العربية منه في العائلة الغربية عادة، حيث الروابط داخل العائلة أقل تأثراً بالوراثة. ولذلك، فتحول الطاعة والاحترام في سياق القبيلة أو القرية أو العائلة ضمن اطار بنيان اجتماعي (هيراركي) على رأسه شخصية سلطوية واضحة التمييز، الى الوسط القومي يخفف بشكل واضح الميول الثورية بين السكان ضد الأنظمة السلطوية.

ويأتي دور الاسلام ليكون الأكثر حسماً في هذا السياق. فالاسلام كدين الأغلبية الساحقة من الأمة العربية تعم ادابه المجتمع وتستمد منه الاتجاهات الثقافية والسياسية. وحتى يومنا هذا، ينبع العديد من القيم والأعراف في الوطن العربي من وحي الاسلام وأخلاقياته. اضافة الى ذلك، يمثل الاسلام، الذي لا يقبل الفصل بين الدين والدولة، للعربي المسلم أكثر من مجرد نظام للارشاد الروحي، بل يؤخذ على أنه نظام شامل للنواحي الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية. ولا يزال الاسلام، والحال هذه، قوة فعالة وسائدة في الوطن العربي، حتى بعد سنوات «من العصرنة» و«العلمنة».

والقواعد المعيارية في الاسلام تضفي الشرعية على البنيان المركزي للسلطة السياسية في الوطن العربي. وكان أول قرار رئيسي على المجتمع الاسلامي اتخاذه، انتخاب أول خليفة إثر وفاة الرسول (ص). وانيطت بالخليفة سلطة دينية وسياسية استناداً الى السنّة القائلة بعدم الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية. وكذلك، فتركيز السلطة مجسد في التراث السياسي الاسلامي عن طريق أقوال عدد من الفقهاء والعلماء والفلاسفة المسلمين المرموقين عبر القرون التالية لوفاة النبي (ص). وهكذا، فكما قال ابن خلدون فيلسوف التاريخ في القرن الرابع عشر «إنها لفي طبيعة الدول أن تصبح السلطة مركزة في شخص واحد»(٤).

وأوصى هؤلاء الفقهاء أنفسهم بطاعة تكاد تكون عمياء للحاكم برعايتهم للاعتقاد القائل «الثورة هي أشنع الجرائم»، وهو مبدأ بات مكرساً بقول الفقهاء المأثور «إن ٦٠ سنة من الطغيان لأفضل من ساعة من عصيان مدني»(٥). وعلى هذا يقول الغزالي، فقيه القرن الحادي عشر المرموق، ما معناه، «يجب ان لا يخلع حاكم ظالم اذا كان ذلك سيؤدي الى عصيان»(٦). وصحيح أن بعض الفقهاء مثل الموردي (المتوفى عام ١٠٥٨) قالوا انه يجب تنحية الحاكم عن السلطة اذا لم يقم بمهام عمله، الا أن أياً منهم لم يشر الى كيفية تنفيذ ذلك قانونياً أو دستورياً. ومن

---

(٤) Charles Philip Issawi, *An Arab Philosopher of History* (London: John Murray, 1950), p. 114.

(٥) H. Gibb, «Constitutional Organisation: The Muslim Community and the State,» in: Majid Khadduri and Hubert J. Liebesny, eds., *Law in the Middle East* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1955), p. 15.

(٦) Albert Habib Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (London: Oxford University Press, 1962), p. 14.

ناحية أخرى، لم يكتف فقهاء آخرون مثل الأشعري (المتوفى عام ٩٣٥) بمنع أي حق بثورة شعبية، بل أكدوا على الحق الكامل بالطاعة للخليفة حتى ولو خرج عن واجباته وانتهكها[٧]. وازدادت مدرسة الفكر هذه توسعاً بعد ذلك بقرون بقول الفقيه الدستوري ابن جماعة (المتوفى عام ١٣٣٣) ان تقلد الحاكم السلطة بالقوة أمر مشروع وان الطاعة لمثل هذا الحاكم واجبة[٨]. وحقيقة أن ابن جماعة كتب ذلك في ظل حكم المماليك العسكري قد تفسر وجهة نظره هذه. ومع ذلك، فوجهات نظره ووجهات نظر غيره من الفقهاء تشكل معرفة الزامية مجسدة في ثقافة الشعب العربي وتراثه، وهي لذلك يجب أن يكون لها أثرها في الطريقة التي تجاوب فيها الشعب العربي المعاصر مع السلطة.

وهذا قد يفسر جزئياً بقاء الحكم السلطوي في الوطن العربي. وفي كل قطر عربي (باستثناء لبنان) كان تركيز السلطة في يدي رجل واحد، الظاهرة المهيمنة في السياسات العربية خلال العقود الأربعة الأخيرة. وتكاد لا تكون هناك أحزاب وجماعات معارضة الا في السر والخفاء، حيث تقاومها أنظمة الحكم بشكل صارخ، باستثناء الكويت التي تنفرد رسمياً بقبول المعارضة فيها[٩].

وتقيم أنظمة الحكم أحياناً مؤسسات كالبرلمانات والمجالس والجمعيات الوطنية للعمل كأختام تدمغ بسمة الشرعية سياسات الحكومة. وعندما تتجاوز المجالس والأحزاب والمؤسسات الجماهيرية الغاية التي أقيمت من أجلها في الأصل، أو تبدأ بالعمل بصورة مستقلة، تطرحها الفئة الحاكمة بعيداً دون هوادة. فجمال عبد الناصر شكل ثلاثة تنظيمات جماهيرية متتالية بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٦٢، ولم يشعر هو نفسه بأنه ملزم بالضرورة بقرارات مجلس وزرائه. وعلى هذا يقول بطرس بطرس غالي في تحليل أعمال سياسة مصر الخارجية في عهد عبد الناصر ان «وضع السياسة الخارجية... محصور كلياً برئيس الهيئة التنفيذية كحق مكتسب في نطاق مسؤوليته وحده. والمدى الذي يسترشد فيه الرئيس بآراء مجلس كبار مساعديه بمن فيهم وزير الخارجية، مسألة متروكة لخياره الشخصي»[١٠]. وقد يكون غالي الذي أصبح فيما بعد وزير دولة للشؤون الخارجية في عهد أنور السادات، خليفة عبد الناصر، هنأ نفسه مرات عديدة بمدى صحة تحليله. وكذلك، فالعدد الذي يبهر الأبصار من المؤسسات الليبية المفترض أن تكون المساهمة فيها جماهيرية من الاتحاد الاشتراكي العربي الى مختلف اللجان الشعبية، إنما جاء نتاجاً للروح القلقة لحاكم ليبيا الأوحد معمر القذافي، أكثر منه لتقاليد ليبيا الديمقراطية التي هي في حد ذاتها تناقض في المصطلحات.

---

(٧) Khadduri, Ibid., p. 12.

(٨) Erwin Isak Jacob Rosenthal, *Political Thought in Medieval Islam: An Introductory Outline* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1958), p. 45.

(٩) قامت الكويت مؤخراً، وللمرة الثانية، بحل البرلمان فيها وتعطيل الجزء الخاص من الدستور حوله.

(١٠) B. Boutros-Ghali, «The Foreign Policy of Egypt,» in: J.E. Black and K.W. Thompson, eds., *Foreign Policy in a World of Change* (New York: Harper and Row, 1963), p. 320.

وطبيعي أن يكون بامكان بعض الأقطار العربية أن تشير في الواقع الى مؤسسات سياسية، تساهم كلها في عملية صناعة القرار. فحزب الدستور الجديد في تونس وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، والجبهة القومية في اليمن الديمقراطية، وحزب البعث في سوريا ونظيره في العراق، كلها مؤسسات قديمة العهد قادرة على وضع حدود معينة لحرية الرئيس في التحرك. وحتى في هذه الحالات، مع ذلك، تظل السلطة في التحليل النهائي، في يدي الرئيس، إذ ان رسم حدود لا يعني وضع سياسات أو نقضها، ومناقشة نقطة ما لا تعني النزول عند فحواها. ولنستقرىء فكرة عامة من الحالة السورية، فقد أكد المرحوم أحمد اسكندر، وزير الاعلام السوري حتى وفاته في عام ١٩٨٣، في احدى المقابلات، ان الرئيس في اجتماعاته مع كبار اعضاء حزب البعث كان الشخصية المهيمنة وأن القرار النهائي بصدد أي سياسة كان دائماً من مسؤولية الرئيس(١١). وكذلك، فمهما كان نظام الحكم، فإن سلطة اتخاذ القرار ورسم السياسات في الوطن العربي لا تزال منوطة بالرجل المتربع في القمة، وكلمته هي العليا في عملية صنع القرار، وهو الذي يقرر توجهات سياسة القطر. ولذلك، فعلى عكس نماذج التعددية في السلوك السياسي التي يستمد فيها الرئيس سلطته (المعرفة بأنها الممارسة الشرعية للسلطة) من شرعية النظام السياسي، فإن السياسة نظرياً وممارسة في الوطن العربي تعمل على رفع الحاكم الى موقع الهيمنة على البنيان المؤسسي الشرعي، وهكذا تجعل شرعية النظام السياسي معتمدة على سلطة الرئيس.

ولا يمكن للزعماء السلطويين مع ذلك الاعتماد في استمرار أنظمتهم السياسية على قوة التاريخ وحدها، فهم، وغالبيتهم من المتآمرين، بحاجة الى أكثر من ضمانات الماضي، ليستطيعوا النوم براحة في الليل. وهم على سبيل المثال، يعرفون ان اتجاهات الأمم لا ترسمها ذكريات الماضي فقط، بل تجارب الحاضر كذلك. والماضي يؤثر في مفاهيم الشعب للحاضر، ولكن الحاضر هو الذي يوفر البيئة المتغيرة دوماً والموسعة باستمرار لحدود الأفق العقلي والبشري. وهذا بدوره يخفف من ذاكرة الشعب بماضيه.

ولعنة الحاضر بالنسبة الى الحكام السلطويين العرب هي تأثير عملية التحديث والعصرنة في مجتمعاتهم التقليدية. ومع تزايد التحضر وتسارع التعليم وزحف التغريب، لا مفر من التساؤل في القيم والاتجاهات التقليدية التي يمكن الاعتماد عليها لتثبيت استقرار أنظمة الحكم العربية. فقد أخذت القيم القبلية تتآكل تدريجياً بضرورات الحياة المدينية، وبدأ توسع الحياة الاقتصادية يفتت وحدة العائلة وتماسكها الداخلي، بينما أخذت العلمنة الغربية تجابه الاسلام. وباختصار، فإن عرب النصف الثاني من القرن العشرين باتوا يطلبون من حكامهم أكثر مما سبق لأسلافهم أن طلبوه في أي وقت مضى. وليكونوا على ثقة، ظلت القيم التقليدية لثقافتهم السياسية تسيطر على عقولهم، ولكن مع تفتح عيونهم بشكل متزايد على

---

(١١) Adeed I. Dawisha, *Syria and the Lebanese Crises* (New York: St. Martin's Press, 1980), pp. 102-103.

حقائق اجتماعية وسياسية جديدة في العالم المحيط بهم بدأوا المطالبة بتغييرات في وضعهم السياسي.

وعندما اثبتت عملية التحديث أنها لعنة للحكام، انتهت الى أن تكون لعنة بالنسبة الى المحكومين. ذلك أنه مع التحديث، جاء التقدم التقاني، وهذا وضع في أيدي الحكام وسائل للقمع الاجتماعي والقسري جعلت الوسائل السابقة للسيطرة على الشعب تبدو وكأنها لا شيء. ومع ذلك، فالحكام باتوا يعرفون جيداً أن هناك حاجة الى أكثر من ذلك لضمان استقرار أنظمتهم؛ وهكذا، اتبعوا مبدأ أساسياً ذا شقين: ازرع الخوف في قلوب الشعب، ولكن حاول كذلك كسب تأييده مهما كان الحقد المصاحب لذلك التأييد. وفي الجانب الآخر من الجدار، أدرك المحكومون بسرعة عبر التجربة المريرة عدم جدوى المطالبة بمشاركة حقيقية وسياسية كاملة؛ الا أنه يمكنهم على الأقل المطالبة بزعماء مقتدرين وأذكياء. وما أن تقاربت حاجات الحكام ومطالب المحكومين، حتى أصبحت الانجازات في السياسة الخارجية، من الخمسينات فصاعداً، بعد أن تقوم أجهزة اعلام الدولة بتضخيمها والمبالغة فيها لتبدو وكأنها أعمال بطولية خارقة، عاملاً مركزياً للزعامة العربية في اكتساب الشرعية.

وبدأت هذه العملية مع عبد الناصر في أواسط الخمسينات. وجاء تحديه للغرب في عدد من الأعمال السياسية الدراماتيكية، المتفاوتة من حملاته على حلف بغداد الى شرائه الأسلحة السوفياتية (من خلال تشيكوسلوفاكيا)، الى قراره البالغ الخطورة بتأميم شركة قناة السويس في عام ١٩٥٦، ليلقى الكثير من التأييد من الشعب المصري الذي كان آنذاك يشعر بمهانة نحو قرن من وجود بريطاني على أرضه. وعندما فشلت حملة السويس التي قامت بها بريطانيا وفرنسا بالتحالف مع اسرائيل في انتزاع قناة السويس من السيطرة المصرية، اكتملت عملية اضفاء الشرعية داخلياً على نظام حكم عبد الناصر. وكتب معلق يصعب تصنيفه في قائمة مريدي عبد الناصر يقول ان السويس أعطت الرئيس المصري رصيداً يكاد يكون غير محدود في قطره وفي الوطن العربي(١٢).

وخلق عبد الناصر، عبر الاستخدام الحذق والفعال لجهازه الدعائي، صورة لنفسه في اذهان شعبه كأول بطل محلي أصيل لا يجرؤ على تحدي قوة الغرب فحسب، بل يحقق النصر بالفعل كذلك. ومنذ ذلك الوقت، ظلت شرعية رئاسة عبد الناصر والنظام السياسي الذي أقامه دون منازع خارج نطاق التشكيك، الى أن وقعت حرب عام ١٩٦٧ مع اسرائيل التي كانت، كفصل في تاريخ عبد الناصر المثير للجدل، النقيض الكامل للسويس. وسنعود الى حرب ١٩٦٧ فيما بعد في هذا الفصل.

والرجل الذي خلف عبد الناصر كرئيس لمصر في عام ١٩٧٠، كان أنور السادات، وهو رجل قضى كل حياته السياسية في ظل سلفه الشامخ. وفي الواقع، كان عبد الناصر

---

(١٢) Walter Laqueur, *The Road to War: The Origin and Aftermath of the Arab-Israeli Conflict, 1967/8*, Pelican Books, A 1086 (London: Weidenfeld and Nicolson, 1968), p. 36.

نفسه يشير الى السادات بعبارة «البكباشي أيوه (نعم)». ولذلك، فليس من العجيب أن تكون سمعته فضلاً عن شرعيته، متدنية جداً عند وفاة عبد الناصر، اذ كان يشغل منصباً يكاد يكون فخرياً هو منصب نائب الرئيس. ولكن الرئيس الجديد، الذي زعم في ذلك الوقت، أنه سيكون مؤقتاً، كان قد أحسن التلقن من سلفه وتمكن خلال بضع سنوات من توليه السلطة من تثبيت نفسه كزعيم قطره غير المنازع بسلسلة اجراءات جسورة في السياسة الخارجية تجاوزت حتى مآثر سلفه.

وبدأت العملية في عام ١٩٧٢ عندما طرد في خطوة جريئة أكثر من ٢١,٠٠٠ مستشار سوفياتي من مصر. وزاد عمل السادات الدراماتيكي هذا من هيبته الى حد كبير جداً سواء داخل مصر أو في الوطن العربي، مع العلم أنه جاء في وقت كان معظم المحللين قد توصلوا فيه حينذاك الى استنتاج بأن مصر اصبحت تدور سياسياً وعسكرياً في فلك الاتحاد السوفياتي. وتبع هذا من ثم اعظم «انجاز» له في سنوات حكمه الاحدى عشرة كرئيس، الا وهو اعلان حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ على اسرائيل والعبور العسكري الناجح لقناة السويس. ولم يكن أحد، حتى خبراء الاستخبارات الغربية المشهورون، ليفكر بإمكان ذلك، الى أن حصل. وعندما حدث ذلك، وعرف الجميع أن السادات كان المحقق له، برز الرجل أخيراً من وراء ظل عبد الناصر. ويقول فؤاد عجمي في ذلك: «لقد وفرت الحرب للسادات دوره العظيم. وأصبح عبور قناة السويس هو التفويض لاقامة مصر كما يريدها»(١٣). ولم تضع أجهزة الدعاية الفرصة في جعل حرب تشرين الأول/اكتوبر ليس الأساس الذي ترتكز عليه شرعية مصر السادات فقط، بل كذلك نوعاً من خط فاصل معنوي بين مصر قديمة مهزومة ومقهورة في عهد عبد الناصر وبين مصر أنور السادات الجديدة البطلة والمتوثبة. وأصبحت كلمة «العبور» رمزاً للشرعية الجديدة. لقد أصبحت «العبور من الهزيمة الى النصر، من الانقسام الى الوحدة، من العار الى الكرامة، من الاضطهاد الى العدالة، ومن الارهاب الى الأمن»(١٤). لقد وصل السادات وأصبح مالك نفسه أخيراً، دون حاجة الى رئيس والى ذكريات الماضي. لقد أصبح هو «الريس» بحكم حقه الشخصي. لقد ثبت السادات كزعيم قطره غير المنازع «نجاح» رئيسي في السياسة الخارجية.

وحاول لفترة تعزيز سلطته بانجازات داخلية. وكان من المفترض أن يتبع عبور القناة «عبور اقتصادي» و«عبور سياسي» في مصر. وجاء الآن دور تحرير النظام الاقتصادي الاشتراكي وجعل النظام السياسي السلطوي ديمقراطياً بعد أن تغلبت مصر على «عصر العار» وثبت السادات شرعيته؛ السادات الذي كان لثلاث سنوات أو أربع سبقت، مدار السخرية اللاذعة التي اشتهر بها المصريون، أخذ بمفرده يحول مصر: من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد

---

(١٣) Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967* (New York: Cambridge University Press, 1981), pp. 95-96.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.

رأسمالي، ومن بلد ميّال للسوفيات الى بلد ميّال للأمريكيين، ومن دولة سلطوية الى بلد ديمقراطي.

ولكن هذا كله، مع ذلك، لم يصادف سوى قليل من الاستحسان في الداخل. فتحرير الاقتصاد، وهو ما اطلق عليه «الانفتاح»، لم يؤد الى اكثر من تحريك الاقتصاد المصري من سباته ليطل بشق النفس على البحبوحة الموعودة التي تنبأ بها بثقة السادات وأجهزة اعلامه. ولكن هذا التحرير خلق طبقة غنية من الناس كرست نفسها على ما يبدو لاستهلاك ممجوج وأثارت بتصرفاتها الغريبة وبذخها استياء أولئك الذين لم يبق وضعهم الاقتصادي على حاله دون تحسن فقط، بل ازداد سوءاً نسبياً في الواقع، وهم يشكلون غالبية المصريين. وبينما قوبل التحول من التوجه نحو السوفيات الى التوجه نحو الأمريكيين في بادىء الأمر بموافقة تكاد تكون عامة، فإن صورة امريكا ما لبثت أن أخذت تخبو تدريجياً بالشعور بالجهد الذي يبذله نظام الحكم لموازنة الانتعاش الموعود في الاقتصاد المصري بمساعدة أمريكا وتشجيعها. وهكذا، بدأ الانفتاح يتداعى وأخذ توجيه اللوم يزداد ليس الى الحكم فقط، بل كذلك الى تلك الدولة الخارجية التي شجعت، وفي نظر العديد من المصريين خططت بالفعل الاستراتيجية الاقتصادية.

ولكن أكثر ما خيب الآمال كان اخفاق التحرير السياسي في مصر. وكان السادات يتحدث باستمرار عن الديمقراطية في مصر، وأجهزة اعلامه ترسم صورة مشرقة لتمثيل سياسي صحيح ولانتخابات حرة وديناميية يعمر قلوب الناخبين فيها ذلك النوع من التعلق والاعجاب برئيسهم الى حد يصوت فيه له ولسياسته بثقة ما لا يقل عن ٩٨ بالمائة منهم. وبالطبع، كما يحدث عادة في الوطن العربي، لم يكن الواقع ينطبق على ادعاءات الحكم. وبات بامكان الشعب الذي تستخف أنظمة الحكم العربية كثيراً وفي الغالب بادراكه وذكائه، رؤية ديمقراطية السادات وقد بدت على زيفها في الواقع. واتيح للسادات في أعقاب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ أن يذوق اغراءات السلطة المطلقة، وكما هو الحال مع كل المدمنين، كان من الصعب جداً أن يطلب من الرجل اشراك شخص آخر في «عليائه». وظلت مصر، على الرغم من كل تأكيدات الرئيس ورجاله وكل التغييرات التجميلية التي حاولوا اضفاءها على المؤسسات السياسية في البلاد، نظاماً سياسياً سلطوياً معتمداً في سبب وجوده على «الرجل في القمة».

ولم يكن من قبيل المصادفة، لذلك، أن تأتي زيارة السادات «التاريخية» للقدس، في الوقت الذي وقعت فيه. فبحلول عام ١٩٧٧، كان بريق «العبور» قد بدأ يخبو بشكل واضح، ولم تعط محاولات «العبور» الأخرى ـ التحرير السياسي والاقتصادي ـ أي نتائج بارزة، والتفاؤل العام الذي ساد فور انتهاء حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، أخذ يحل محله شك متزايد وسخرية بنظام الحكم وسياساته وأدبياته ووعوده. ولذلك، فقد حان الوقت لعمل «بطولي» آخر في السياسة الخارجية. وجاء ذلك في الزيارة الدراماتيكية للقدس في أواخر عام ١٩٧٧. وبالطبع، كان هناك عدة عوامل أملت زيارة القدس، معظمها له طابع

ايديولوجي واستراتيجي. الا أنه ليس هناك من كبير شك في أن الدافع وراء اعلانها والقيام بها وما احيطت به من دعاية، والطريقة التي استخدمتها بها أجهزة الدعاية المصرية لبعث الحياة في صورة الرئيس التي اخذت تبهت نوعاً ما، كان كذلك تحقيق شرعية في الداخل واستقراراً لحكم السادات مثل ما حققته حرب تشرين الأول/اكتوبر وطرد الخبراء السوفيات.

ويبدو، مع أن الدليل لا يزال غير حاسم، أن عمل السادات «البطولي» الأخير هذا، لم يحقق النجاح الذي توقعه في الداخل. فالمصريون لا يريدون الحرب مع اسرائيل ولكنهم على ما يبدو ليسوا مستعدين كذلك لسلام شامل، وهكذا فزيارة القدس وما تبعها من اتفقات كامب ديفيد التي جعلت من السادات نجماً امريكياً لامعاً، لم تساعد كثيراً في تحويل أنظار الجماهير المصرية عن السياسات الداخلية غير الشعبية لنظام حكمه. ويشهد على ذلك اغتيال السادات واللامبالاة التي قابل بها المصري العادي هذا الاغتيال.

وفي المقابل، بدا أن نشاطات سوريا المحفوفة بالمخاطر في السياسة الخارجية في أعقاب الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ذهبت بعيداً في طريق تعزيز سلطة حافظ الأسد واستقرار نظامه.

وسعى الأسد، مدركاً التوتر الاجتماعي الكامن، خلال السبعينات، الى جعل حزب البعث القاعدة الايديولوجية الرئيسية والذراع السياسية لنظام حكمه. ومع ذلك، فقد تغير الوضع بشكل دراماتيكي مع بدء الثمانينات، فالمعارضة المتنامية لنظام الأسد السياسي من قبل الاخوان المسلمين الحسني التنظيم والشديدي التعصب، أدت الى عدد من المواجهات الدامية بلغت ذروتها في أحداث حماة في شباط/فبراير ١٩٨٢ والضحايا الكثيرة التي سقطت خلالها.

وكان الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ هو الذي أعاد للنظام في سوريا ما خسره من سمعة بعد أحداث حماة. وقدمت حكومة دمشق نفسها، بعرضها سوريا كالقطر العربي الوحيد الذي تجرأ على مواجهة اسرائيل عسكرياً، كالمدافع عن الأمة العربية(١٥). وأكثر من ذلك، فان موقف القيادة السورية العنيد ضد اتفاق ١٧ أيار/مايو الاسرائيلي ـ اللبناني، وبعد ذلك في وجه قوة امريكا العسكرية، أكسب حافظ الأسد وزملاءه سمعة واسعة في سوريا وفي الوطن العربي. وارتفعت مكانة الأسد حتى كادت تبلغ عنان السماء، عندما انسحب الأمريكيون بإذلال وألغي في النهاية الاتفاق الاسرائيلي ـ اللبناني.

وهذه السلسلة من «انجازات» السياسة الخارجية اعادت بشكل ما للأسد الشرعية التي كان قد فقدها بعد أحداث حماة في أوائل عام ١٩٨٢. ولا شك في أن الرئيس السوري كان يأمل في أن يخلق عرضه القوي لـ «صمود» سوريا كمدافعة عن الحقوق العربية صورة أكثر «عروبة» وأقل «طائفية». ولذلك، فمهما كانت الصفات الطائفية للنظام، فإن الشعب السوري المتحمس لعروبته سيحتضن الرئيس كزعيم عربي صميم وملتزم، لأنه عرف كيف يعرض نفسه كمقاتل عن «الشعوب العربية».

---

(١٥) انظر مقابلة مع عبد الحليم خدام، في: المستقبل (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣)، ص ١٥.

وكانت مساعي الأسد محفوفة بالخطر حقاً، اذ ان أي هزيمة مذلة محتملة على أيدي الأمريكيين أو الاسرائيليين يمكن أن يكون لها أثر معاكس كلياً على الشعب السوري، وعندها لا يكون المدافع «الناجح» و«الشجاع» عن الحقوق العربية، بل المغامر «المتهور» الذي ألحق العار واليأس بقطره. وأعود هنا الى نقطة ذكرتها سابقاً، وهي أن عملية اكتساب الشرعية بواسطة أعمال في السياسة الخارجية كانت ممارسة خطرة، وحتى مجازفة للزعماء العرب. وفي الحالة مع الأسد خرج «منتصراً» بحلول ربيع ١٩٨٤، واستعيدت على ما يبدو نتيجة لذلك، شرعيته وتدعم مركزه. ولكن كانت هنالك اخفاقات كذلك، حالات كان يذهب فيها الزعماء بعيداً جداً ويسيؤون الحساب ليخسروا.

وكانت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أوضح مثال على ذلك. فقد كانت مكانة الرئيس عبد الناصر قد تزعزت بحدة في أواسط الستينات، بأزمات اقتصادية تكاد تكون متواصلة، زادها تفاقماً تدخل مصر العسكري في اليمن، المدمر مالياً والمنهك معنوياً. أضف الى ذلك أن سياسته الحذرة تجاه اسرائيل التي كانت على نقيض خطبه العنيفة جعلت سمعته كالزعيم المنادى به للقومية العربية موضع تساؤل لدى العديد من المصريين والعرب كذلك. ولهذا، فعندما ازداد التوتر فجأة في ربيع عام ١٩٦٧ على الحدود السورية ـ الاسرائيلية وسط تهديدات مبطنة من الزعماء الاسرائيليين ضد النظام السوري وترويج اشاعات عن حشد اسرائيلي للقوات على الحدود السورية، لاحت فرصة لعبد الناصر رأى من الصعب تفويت انتهازها لاعادة تثبيت مكانته. وتبعاً لذلك، قرر في أيار/مايو ١٩٦٧ الطلب من الأمم المتحدة سحب قوات حفظ السلام التابعة لها من سيناء، وتأكيد السيادة المصرية على ميناء شرم الشيخ، واغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية. وما أن حقق تنفيذ هذه القرارات أهداف عبد الناصر السياسية الرامية الى استعادة سمعة نظامه، حتى بدأ، وهو الذي لم يكن يريد مقاتلة اسرائيل بوجه خاص، في تخفيف حدة الأزمة عبر دبلوماسية الدول العظمى. وكان بوضوح يأمل في أن تحمل الدول العظمى، خشية أن تجر الى النزاع، اسرائيل على القبول بالوضع الجديد. وهكذا، يكون عبدالناصر قد حقق نصراً سياسياً كبيراً يخمد أصوات منتقديه ويمحي من أذهانهم اعباء مصر الاقتصادية والتدخل المشؤوم في اليمن. وكاد الأمر أن ينجح، لولا أنه كان هناك، على غير حساب من أحد، زعماء في اسرائيل ماهرون مثل عبد الناصر نفسه في تحمل الأخطار نفسها.

وكتب لعبد الناصر أن يحكم مصر حتى وفاته عام ١٩٧٠، ولكن نهاية صعود نجمه وسيطرته التي تكاد تكون سحرية على الجماهير، أعطت نذرها هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وكتب عجمي يقول: «سيظل في السلطة، ليس كبطل موثوق مدوّ، بل كرمز مأساوي لأيام أفضل وكمؤشر على ارادة في المقاومة»[١٦]. لقد ظل الشعب مع عبد الناصر ولكنه لم يعد مقيداً به.

وهناك مثال أكثر حداثة لزعيم عربي استخدم السياسة الخارجية لتوسيع قاعدة دعمه

---

(١٦) Ajami, Ibid., p. 85.

الشعبية حتى المغالاة، الا وهو الرئيس العراقي صدام حسين. وفي حالة الرئيس حسين مع ذلك، تمت الجهود الأولية في اكتساب الشرعية عن طريق اصلاحات داخلية. وباشر الرئيس العراقي في أواسط السبعينات وأواخرها برامج ضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف توسيع قاعدة تأييده الشعبية في قطره مستخدماً ثروة العراق النفطية الهائلة. وتابع بنشاط وفي ذهنه سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سياسات تضمنت تحسينات عاجلة في حقول الاسكان والتعليم والخدمات الصحية، وسن تشريعات للضمان الاجتماعي والحد الأدنى للأجور وحقوق التقاعد.

وبحلول عام ١٩٧٩، بدأت السياسة الخارجية بالحلول محل الاصلاح الداخلي كأداة رئيسية لاكتساب الشرعية لدى الرئيس حسين. وعكف، مستنحاً فرصة انسحاب مصر من السياسات العربية بسبب كامب ديفيد، على نشاط دبلوماسي خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ يهدف الى جعل بغداد لولب العمل السياسي العربي ويكون هو نفسه الشخصية المركزية بين القادة العرب. وأعلن حسين في خطاب له في نيسان/ابريل ١٩٨٠ ان العراق كان له «دائماً مركز تاريخي فريد داخل الأمة العربية» وأن «الجيش العراقي سيظل قوياً للدفاع عن شرف كل عربي يقاتل القوى الأجنبية»(١٧). وكان الرئيس العراقي قبل ذلك بشهرين قد أعلن وسط ضجة اعلامية كبيرة ميثاقه القومي العربي الذي ضمنه ونقل فيه الى القادة العرب الآخرين في المنطقة أفكاره حول العمل السياسي العربي في المستقبل.

والى ما وراء الوطن العربي، سعى حسين جاهداً لعقد مؤتمر قمة عدم الانحياز في بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، وهي خطوة كانت ستتيح له فرصة تولي زعامة عالم عدم الانحياز. ودعا الرئيس العراقي لتمهيد الطريق أمام هذا الأمر، واستقبل كذلك أكثر من ٣٠ رئيس دولة ورئيس وزراء من حركة عدم الانحياز خلال عام ١٩٨٠. وكان لكل هذا النشاط بالتأكيد نتيجته المرجوة. وغير حسين بنجاح بحلول عام ١٩٨٠ الصورة التي انطبعت له في أوائل السبعينات كرجل حزبي قاس غير معروف الى حد ما، الى صورة زعيم شعبي قوي ومقتدر. وانطلق بعد أن ضمن على ما يبدو شرعيته في الداخل، ليجعل الثمانينات العقد الذي سيملأ فيه الفراغ الذي خلفه عبد الناصر بعد هزيمة عام ١٩٦٧ في الزعامة العربية الكاريزمية. وكان من الممكن للرئيس العراقي الشاب والطموح أن ينجح في ذلك لولا تدخل آية الله الخميني، ذلك الرجل المتقدم في السن والمعتل الصحة ولكن في الوقت ذاته القوي الشكيمة.

وكان هنالك عدد من الأسباب يحفز على دخول القوات العراقية المسلحة ايران في ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، وليس فقط اصرار الخميني العنيد على فرض طابعه الثوري الاسلامي على العراق. وصحيح أن الزعماء العراقيين كانوا قلقين من النظام الايراني الاسلامي الجديد الذي «يحاول اثارة التعصب والاستياء والفرقة بين شعوب المنطقة»(١٨)، وصحيح كذلك أن زعماء

---

(١٧) الثورة (١٧ نيسان/ابريل ١٩٨٠).

(١٨) الثورة (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠).

طهران الجدد صدوا بعناد كل المفاتحات العراقية بعلاقات حسن جوار مفضلين بـدلاً من ذلك شن حملات كلامية متزايـدة العداء ضـد حسين وحـزب البعث. ومع ذلـك فيبدو أن دخـول العراق في حرب مع ايران في عام ١٩٨٠ كان أكثر من مجرد عمل دفاعي.

فقـد رسمت الأنباء الـواردة من ايران صـورة للنظام السيـاسي كنظام تسـوده الفـوضى وتقوم فيه عدة مراكز قوى متنافسة مهتمة بالتحـارب فيما بينهـا أكثر من اهتـمامها بـإقامـة بنيان سياسي قابـل للحياة. ولم تكن الأنبـاء عن الوضـع الاقتصادي بـأفضل من ذلـك. وانخفض انتـاج النفط بحدة، وقـامت ازمة في احتيـاطي العملات الأجنبيـة، وتفشى النقص في المواد الغذائية والاستهلاكية. والأكثر من ذلك حسماً، أنه كـان يظن أن قـدرة ايران القتـالية بعـد انهيار جيش الشاه باتت معدومة تقريباً؛ فمعظم ضبـاط الجيش الايراني هـربوا أو اعـدموا أو زج بهم في السجون، كما أصبحت المعدات غير قابلة للاستعمال تقريباً بسبب الحاجة الى قطع الغيار. وفوق ذلك، نجح رجال الدين الايرانيون في معاداة المجموعـة الدوليـة كلها تقـريباً. وباختصار، كانت كل الحسابات تشير الى أن ايران أيلول/سبتمـبر ١٩٨٠ الثوريـة التوسعيـة باتت هدفاً سهلاً لعملية عسكرية جريئـة يقوم بهـا الزعيم العـراقي الذي ضـاق ذرعاً بعـداء ايراني بدا وكأن لا نهاية له نحوه ونحو نظام حكمه.

وما أن اقنع نفسه بأن عملية عسكرية ضد ايران ستكون غير مكلفة وستكلل بالنجاح، حتى رأى فوراً الفوائد التي سيجنيها لنفسه في العراق وفي الوطن العربي بوجه عام حال انجاز هذا العمل البطولي «الجريء». وبـذلك سيـذهب الى مؤتمر القمـة العربي الـذي كان مقـرراً عقده في العاصمة الأردنية بعـد ذلك بشهـرين كأول زعيم عـربي منذ الاستقـلال يتمكن من إلحاق الهزيمة بعدو أجنبي. واذا ما تمكن من تحقيق النصر في أقل من الأيام الستة التي لـزمت اسرائيل لالحاق الهزيمة بعبد الناصر، يكون الأمر أفضل. وعندهـا يرتفـع فوراً دون سؤال الى مستـوى أعلى من منـافسيه من القـادة العرب، مثـل الأسد والملك حسـين والملك خـالـد بن سعود. . . الخ. وأنّى لأحد عند ذاك أن يتحدى مكانة الزعيم الدينامي الشـاب الذي حـول بلاده اقتصاديا واجتماعياً وأصبح شخصية رئيسية دولياً، وأنزل هزيمة منكرة بدولة رئيسية كـان من الممكن أن تشكل تهديداً رئيسياً لاستقرار العديد من الأنظمـة العربيـة. وفي أيام البهجـة هذه من عام ١٩٨٠، عندما بدا كل شيء يسير على ما يرام للعراق، ربما كـان صدام حسـين سمع عبد الناصر يعلن زعيم العراق الشاب الخليفة الـطبيعي له لاعتـلاء الزعـامة العـربية. وبكل هذا، تكون شرعيته داخل العراق كزعيم حقق أقصى ما يؤمل من نجاح مضمونة مدى الحياة على الأرجح.

يقال ان الحالمين يهبطون الى الأرض في النهاية بسقـطة مؤلمة، وقـد حد الالـتزام الديني والاندفاع الثوري من احلام الزعامة العراقية. ولم يتحقق أبداً النصر الباهر والسريع المأمول، وبـدلاً من ذلك تحـول النزاع الى حـرب استنـزاف كلفت العـراق غـاليـاً. وتـوقفت التنميـة الاقتصادية وأخذت بالتراجع وبـدأت اشارات تـوتر تـظهر عـلى التلاحم الاجتـماعي، وازداد تدهور معنويات الشعب نحو اليأس كلما ازدادت تضحيـات الشباب العـراقيين بـأرواحهم في

هذه الحرب الحمقاء. ومن الصعب في مثل هذه الحالة من فقدان الأمل، التوقع من الشعب التهليل للزعيم الذي أغرقه في هذه الهاوية السحيقة التي تبدو وكأنها دون قعر. ولم يصل الأمر الى حد أن يفقد حسين التأييد كلياً، فقد كان لا يزال يحفظ له الكثير من الارادة الحسنة في أوائل حكمه، ومهما كان الأمر، فقد قابل العراقيون كذلك بالاستياء اصرار طهران على عزل رئيسهم كشرط لوقف القتال، لأن الشعب لا يقبل كقاعدة تدخل دول أجنبية في شؤونه الداخلية. الا أن هالة الجدارة والنجاح التي رسخت شرعية حسين هجرته وتركته يلتقط الحطام ويحاول نوعاً ما بدء عملية اكتساب الشرعية كلها من جديد.

والشرعية بالطريقة التي يجري فيها اكتسابها في الوطن العربي، سواء بنجاح أو فشل، يجب أن تكون بطبيعة العملية ذاتها ظاهرة عابرة. والنجاح في مغامرة سياسية خارجية معينة سيلهب حماس الشعب، ولكن لفترة فقط. فالحماس سيخبو إن عاجلاً أم آجلاً، وسيترتب على القائد أن يقدم للشعب جرعة أخرى من انجازات ظاهرة للعيان ومثيرة للاستحسان. بمعنى أنه يترتب على الزعيم العربي أن يكون ملف سيرته حافلاً بـ «قصص نجاح» متتالية ليحافظ على سمعته وشرعيته، وفي النهاية استقرار نظامه السياسي. ذلك أن الشرعية الدائمة والراسخة لنظام سياسي لا يمكن ضمانها الا عبر مساهمة حقة للشعب في السيرورة السياسية. وليس هنالك، مع ذلك، أي بادرة بأن الزعماء العرب مستعدون لمثل هذا الابتعاد الأساسي عن نظام الأمور الحالي، وما دام الأمر كذلك، فيبدو أن السياسة الخارجية مكتوب لها الاستمرار في القيام بدور مركزي في اكتساب الشرعية للزعماء العرب ونظمهم السياسية.

خُلاصَة

عضيد داويشة

ما هو مدى استقرار البلدان العربية المعاصرة حقاً؟ هذا هو السؤال المطروح في المقدمة التمهيدية من هذا القسم. والبلدان العربية، بحسب الظواهر، تبدو مرنة وقابلة للتكيف بشكل رائع؛ فمنذ مطلع السبعينات، ظل بنيان الدولة في هذه البلدان دون تغيير بوجه عام، فلم يكن هناك أي تشنجات أو اضطرابات مجتمعية على الطراز الايراني. وعندما كانت تحدث مثل هذه الاضطرابات، كأحداث مدينة حماة السورية والاعتصام في المسجد الحرام في مكة، كانت قوة الدولة تقمعها بسرعة. وفي الواقع، ظلت صور معظم القادة السياسيين العرب الذين كانوا في الحكم في عام ١٩٧٠/١٩٧١ تطل هي نفسها على شعبهم من على لوحات كبيرة مقامة في الميادين العامة.

وهذه حجج تحفر أساساً جيداً لبقاء الدولة العربية في المستقبل. ومع ذلك لا تزال الشكوك قائمة. وهنا نتساءل، هل أمّنت الدولة بقاءها حتى الآن لأنها كانت قادرة على اكتساب الشرعية لنظامها السياسي والاجتماعي، أم أن هذا البقاء كان مجرد عمل قوة وسيطرة مغرقتين للدولة؟ وقد أشار محللون عديدون في الماضي الى أن هذا كان السبب الرئيسي وراء بقاء الدولة. وسعى المحللون بازدياد في أواخر السبعينات وفي الثمانينات الى التطلع الى ما وراء قوة الدولة، الى المؤسسات المختلفة والمعقدة التي تشكل صلة الوصل بين الرأي العام والنخب السياسية. وبدا أن هذه المؤسسات سواء أكانت تنظيمية (بيروقراطية أو عسكرية أو حزبية) أم ثقافية (دينية أو مجتمعية) تمثل أداة تفسيرية أكثر تطوراً لفهم مرونة الدولة وبقائها.

ولكن ليس من الواقعي ببساطة، كما ينبه زارتمان في مقدمة القسم، التقليل من قيمة فعالية أجهزة الأمن الداخلي في الدولة العربية، سواء كأداة للتحكم في المعارضة الممكنة أو كوسيلة لمكافحة مثل هذه المعارضة في حال اخفاق التحكم بها. وكما أشير في موضع سابق، فإن التقدم التكنولوجي الى جانب الارتفاع الحاد في القوة الشرائية للدول العربية في أعقاب طفرة اسعار النفط عام ١٩٧٤، عنى في الواقع أنه بات بامكان سلطات الدولة

استخدام وسائل جديدة للقمع والاكراه تبدو معها وسائل التحكم السابقة بالشعب باهتة تافهة وكأنها لا شيء. وفي العديد من الدول العربية في أيامنا هذه، والحق يقال، لا يجرؤ الا جسور متهور وملتزم متعصب على معارضة السياسات والأعمال الحكومية.

وأكثر من قوة البطش، تتحكم سلطات الدولة بنواح أخرى من حياة الأفراد تنزع الى تخريب قدرة الناس أو رغبتهم في القيام بتحد فعال ضد نظام الحكم. وعلى سبيل المثال، نجد أن وسائل الاعلام في كل البلدان العربية تقريباً وتبعاً لذلك بث المعلومات، هدف سهل للدولة تتلاعب به كما تشاء. وحتى في أقل البلدان العربية قيوداً على الليبرالية، تعمل الصحافة ضمن أطر محددة مرسومة تتعرض للمخاطر إن هي تخطتها. وليس هناك من قطر عربي[1] يمكنه أن يفاخر بوجود ولو محطة واحدة للاذاعة أو التلفزيون لا تملكها الدولة أو تديرها. ويمكن للدولة، بمثل هذه الهيمنة الواسعة على حقول الاعلام والأفكار، ليس التدخل بقوة بما يعرفه الشعب فقط، بل كذلك تكييف الاهتمامات والمطامح السياسية والاجتماعية لهذا الشعب.

وواقع أن الدولة تتمتع بمثل هذا المدى من الاشراف والسلطة، يجعل من السهل رؤية هذا المدى كسبب وحيد لقابلية التكيف في الدولة العربية. وسبر كل من الفصول المختلفة في هذا القسم غور وجه معين للواقع المعاصر للدولة العربية قد يشكل تفسيراً لاستقرار الدولة الراهن. ويبدو أن الدولة استخدمت عدداً من طرق غير قسرية مصممة لاضفاء الشرعية على النظام السياسي، وحمت بهذا بنى الدولة. وبتعبير آخر، كما ذكرت في مكان آخر من هذا القسم، اتبعت الأنظمة العربية مبدأ أساسياً ذا شعبتين: ازرع الخوف في قلوب الناس، ولكن حاول كذلك كسب تأييدهم مهماً كان التذمر المحيط بهذا التأييد.

وأحد السبل الرئيسية لكسب التأييد كان بذل جهد الأنظمة العربية لانتقاء الجماعات النافذة وتلك الممكن أن تكون عامل عدم استقرار وادخالها في تجمعها السياسي. ومن الواضح، في وطن عربي يتغلغل فيه الاسلام في حياة الناس، أن تسعى الدولة الى استخدام المؤسسات الدينية كقاعدة دعم لسلطتها. ويشير بلعيد الى طريقتين مختلفتين استخدمتا لتحقيق هذه الغاية. وهكذا، فالمذهب الوهابي بمبايعته حكم السلالة السعودية مكّن، منذ قيام الدولة السعودية، آل سعود من اكتساب الشرعية لحكمهم ونظامهم الحكومي المطلق، وأتاح كذلك للعائلة المالكة مكافحة أية ايديولوجيات أخرى منافسة مثل الماركسية والقومية العربية.

واستخدم نظاما الحكم التونسي والجزائري كذلك مؤسسات دينية للغاية ذاتها، ولكنهما فعلا ذلك بطريقة مختلفة. وعلى العكس من الحالة السعودية، شن هذان النظامان حملة على المؤسسات الاسلامية الأصولية التي وصفاها بالفاسدة والمنحرفة والمعرقلة للتقدم. وفي الوقت

---

(١) باستثناء لبنان ابان الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥.

ذاته، سعيا بوسائل شبيهة بحق الشفعة الى أن يوليا نفسيهما دور الحماة الأصيلين والمفسرين الصادقين للاسلام. وهكذا، لم ينسفا المعارضة لنظاميهما فقط بل اكتسبا كذلك لنفسيهما مصدراً مهماً للشرعية.

وسعت الأنظمة العربية، بوجه أشمل، الى تثبيت ركائز استقرار الدولة بتقديم منافع اجتماعية ـ اقتصادية الى جماعات كانت محرومة منها، أو بضم طبقات اجتماعية ناشئة بتوقعات سياسية صاعدة الى السيرورة السياسية/الادارية للدولة. وهكذا، على سبيل المثال، كانت الجهود التي بذلها نظام حكم صدام حسين البعثي لسد الفجوة الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء في العراق، سبباً مهماً (ولكن بين أسباب عديدة أخرى) في فشل ايران في تحريض الشيعة في العراق على التمرد ضد حكومة بغداد. وبما أن غالبية الفقراء في العراق كانوا من الشيعة، فإن سن حكومة بغداد سلسلة من التشريعات الاجتماعية ـ الاقتصادية كالحد الأدنى للأجور ومشروع الضمان الاجتماعي وبرامج الصحة والتعليم المجانية وغيرها، كان له اليد الطولى في إذابة الروابط الدينية التقليدية التي كانت قائمة بين آيات الله في ايران والشيعة في العراق.

إلا أن طبيعة المشكلة كانت مختلفة في بعض الأقطار العربية الأخرى. فعلى سبيل المثال، أمكن للسعودية بسبب قلة عدد سكانها تلبية المطالب الاقتصادية لمجتمعها بسهولة وسرعة. ولكن، كان لا بد للطفرة الاقتصادية من أن تؤدي الى سيرورة تحديث (عصرنة) ضخمت صفوف الطبقة التكنوقراطية الوسطى. وكانت العائلة المالكة والقبائل والعشائر الحليفة لها هي المهيمنة قبل ذلك على البنيان السياسي/الاداري حتى حوالى أوائل السبعينات. ولكن كان من الممكن للارتفاع الحاد والمفاجىء نوعاً ما في عدد تكنوقراطيي الطبقة الوسطى المتعلمين والحسني التأهيل أن يكون عاملاً كامناً لعدم الاستقرار لو لم يعمد النظام الى امتصاصهم. وتمدد البنيان البيروقراطي للسعودية كثيراً في الواقع في أواسط السبعينات ليمتص هذه الطبقة الطالعة. وأهم من ذلك أعطي لأول مرة في عام ١٩٧٥، عدد من الحقائب الوزارية الى تكنوقراطيين من غير العائلة المالكة، وبات لهذه الطبقة تبعاً لذلك عبر العضوية المباشرة في الحكومة، مدخل الى المستوى الأرفع لصنع القرار.

والمشكلة هي أنه بينما أمكن للنظام أن يمتص في السنوات الأولى للتوسع السياسي/البيروقراطي هذا الدفق من المتعلمين والمؤهلين ويستفيد منهم حقاً، فما أن حل مطلع الثمانينات حتى ازداد بسرعة تناقص الفعالية الحقة لهذا التوسع. وهكذا نرى، كما يشير أيوبي، أن خلق الوظائف في السعودية (وفي الواقع في بلدان الخليج الأخرى الغنية بالنفط) أصبح في الوقت الحاضر هدفاً بحد ذاته، دون كبير اعتبار لما يفترض أن يقوم به شاغلو هذه الوظائف. ويبدو أن هذه المشكلة ليست حكراً على السعودية أو بلدان الخليج الغنية بالنفط فقط، بل هي في الواقع مشكلة عامة للوضع العربي المعاصر. وهنالك في العديد من البلدان العربية اليوم أناس مؤهلون أكثر مما تحتاجه القاعدة الصناعية والانتاجية. وهذا الفائض ليس أمامه سوى الالتحاق بالبيروقراطية حيث ليس له ما يقوم به أكثر من قبض جزء لا يستهان به

من النفقات العامة. ولم يكن هناك مفر من أن يؤدي هذا الواقع الى عدم كفاءة والى فساد وكثرة غياب عن العمل.

ومن الصعب، مع ذلك، رؤية كيف يمكن للأنظمة العربية أن تتحول عن ممارسة تخدم مصلحتها جيداً سياسياً من أجل تأمين فعالية حقة تعادل تكلفتها. والحقيقة، كما يوضح أيوبي، أن البيروقراطيات أصبحت لا تقدر بثمن بالنسبة الى الزعماء السياسيين لأنها مجهزة جيداً للتغلب على بيئات سياسية معادية. ويمكن عبر مثل هذه الصفات من البنية التسلسلية الواضحة والقيد المحكم للقيادة، استخدام البيروقراطيات لرد سريع وفعال على التهديدات السياسية.

ويجري التطويع في أنظمة الحزب الواحد العربية ليس عبر التعيينات البيروقراطية فقط، بل عبر أقنية الحزب الحاكم كذلك. وهذا ينطبق بوجه خاص على البلدان ذات الأحزاب المعبئة. ويضرب هينبوش مثلاً بسوريا (ولكن مقولته تصح بالمثل كذلك على العراق واليمن الديمقراطية وحتى تونس). وهو يؤكد أن الحزب قناة رئيسية لتطويع النخبة ورعايتها. والحزب كذلك هو الوسيلة التي تترابط عبرها مصالح الألوف من المشاركين والى حد ما تدمج في السياسة. ويقول هينبوش، ان الحزب، بدمجه مجموعة ناشطة من الأنصار في حصة من نظام الحكم، تمكن من اعطاء النظام قوة وقسطاً من الشرعية يتناقضان بحدة مع أنظمة حكم العهد الماضي السريعة الزوال والضيقة القاعدة.

والوجه الأهم في قابلية تكيف الدولة العربية هو التغير في دور العسكر وصورتهم. كان الجيش في الخمسينات والستينات القطاع الأكثر زعزعة لاستقرار المجتمع ولا شك. وكانت هيمنة العسكر على السيرورة السياسية طاغية الى حد كادت معه البنى السياسية تصبح كلها رهينة نزوات ضباط طامحين. وشهدت الفترة المعاصرة مع ذلك، المَدْيَنَةَ التدريجية للجمهوريات العربية الى حد بدا معه أن الهيمنة القديمة للعسكر على السيرورة السياسية قد توقفت أو حتى انعكست. ويقول خالدي أن العسكر أصبحوا أحد أعمدة الاستقرار لنظام الحكم بدلاً من تشكيل تحديات للحاكمين.

وليس من الصعب اعطاء الدليل على ما كان يبدو قبل عقدين من الزمن قولاً غير مألوف. لقد كان شيئاً معتاداً في الخمسينات والستينات توقع انتزاع القوات المسلحة السلطة من قادة حاكمين في اعقاب تحديات خطيرة للأنظمة القائمة. الا أن الصورة تغيرت من منتصف السبعينات فصاعداً. ولولا القوات العراقية المسلحة لتطورت ثورة شيعية لم تعمر طويلاً، ولكن دموية، في جنوب العراق في عام ١٩٧٧، الى تهديد خطير لنظام الحكم البعثي. وجاء قرار حسين وحزب البعث فور قمع هذه الثورة كسب ود السكان الشيعة بتقديم خدمات اجتماعية واقتصادية، شهادة على خطورة تلك الثورة. وكذلك كانت القوات السورية المسلحة هي التي قمعت تمرد الاخوان المسلمين في مدينة حماة في عام ١٩٨٢. ولجأ الرئيس المصري أنور السادات أيضاً الى الجيش في عام ١٩٧٧، عندما واجه اضطرابات

شعبية مناوئة للحكومة في القاهرة، ومدن مصرية أخرى، كما أنه لولا الجهاز العسكري لما تمكن خليفته مبارك من سحق تمرد قوى الأمن المركزي المصرية في عام ١٩٨٦.

ويقول بعض المحللين ان استخدام هذه الجماعات المتنوعة في النظام السياسي والاجتماعي قد يكوّن جذوراً أعمق وأكثر ايديولوجية. والفلسفات الاقتصادية للدول العربية المعاصرة، باستثناء اليمن الديمقراطية الماركسية، لا تحمل سوى قليل من التشابه مع مثل الستينات الاشتراكية الرنانة.

حتى اشتراكيو اليوم في أنظمة الحكم العربية هم اشتراكيون بالاسم أكثر مما هم في الحقيقة. ولقيت زيادة ليبرالية الاقتصاد دعماً حماسياً من سكان احبطتهم سنوات من تقشف اشتراكي. وأيدت الطبقات الوسطى القوية في المدن بوجه خاص تلك السياسات الهادفة الى تشجيع القطاع الخاص. وهذه الطبقات هي التي يطلع منها الضباط والسياسيون الطامحون والبيروقراطيون وأصحاب المهن ورجال الأعمال.

والمشكلة للدولة العربية هي كيف توفق بين ليبرالية الاقتصاد ونظام سياسي مركز. فالسلطوية المطلقة المركزة بشخص مركزي مهيمن لا تزال الصفة الرئيسية في الأنظمة السياسية العربية المعاصرة. وهكذا، على سبيل المثال، بينما يحذر هينبوش من التقليل من أهمية حزب البعث في سوريا، نراه يشير الى أن دور الحزب محدد بنظام الحكم الرئاسي المندمج فيه. والشيء ذاته ينطبق على العراق واليمن الديمقراطية وتونس والجزائر وأقطار عربية أخرى. أما فيما يتعلق باللجان السياسية والمؤتمرات الشعبية التي احيطت بهالة من الدعاية في «الديمقراطية الهشة» الليبية، فيأكد هينبوش أن الديمقراطية من القاعدة إنما تسيرها وتسيطر عليها القمة وأن القذافي وزملاءه يظلون النخبة السياسية العليا الحاكمة على أساس شرعية كاريزمية وسلطة قسرية.

والصفات ذاتها تتكرر في البيروقراطيات. ويرى أيوبي أن ما هو قائم في الوطن العربي إنما هو نظام سلطة ادارية تنبثق كل الصلاحيات فيها من زعيم سياسي مفرد، ويستمد الآخرون نفوذهم فيها من مدى تقربهم منه أو من نصيبهم من رحابة صدره. وعلى هذا الأساس تبنى الاتجاهات السياسية والمهنية للبيروقراطيات العربية، التي من الغريب أنها غير راغبة في تحمل المسؤولية، وتميل بطبيعتها الى احالة كل شيء الى المرجع الأعلى.

جعل مدى تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال الخمسينات والستينات من تمركز السلطة نظاماً سياسياً متماسكاً. وقالت الجمهوريات الوطنية/الاشتراكية الثورية ان النظام السياسي السلطوي هو من أجل التحديث (العصرنة). وأقر الناس بأن الجهد المضني للحاق بالغرب لا يترك وقتاً ولا حاجة الى مناقشات سياسية لا تنتهي تتصف بها أنظمة تعدد الأحزاب والمجتمعات التعددية. والنموذج الاشتراكي المستوحى من المجموعة الاشتراكية والمعتمد كلياً تقريباً على القطاع العام، أوجب المساهمة الفعالة للدولة، وهو ما ينسجم بالطبع مع السلطوية. أما الأنظمة الملكية العربية التي ترسي شرعيتها على رموز قبلية ودينية تقليدية

بشعوب غير متأثرة نسبياً بمفاهيم العلمنة الغربية، فقد تشبثت بالطبع من ناحيتها بالحكم السلطوي الأبوي.

ولكن الظروف تغيرت مع ذلك وتركت سيرورة التحديث زخماً في كل ناحية من نواحي الحياة في الوطن العربي. وهكذا، كانت سبباً رئيسياً في سياسات السبعينات والثمانينات البيروقراطية والسياسية. وتحديث الأقطار العربية، وهو غربي الاتجاه بشكل رئيسي، يجب أن يحمل المسؤولية، إن لم يكن كلها في حينه، فشيئاً منها على الأقل، في رفض النظام الاقتصادي الاشتراكي وزيادة الاتجاه نحو الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص. وبدت النخب الجديدة المنبثقة بشكل رئيسي من الطبقات الحضرية الوسطى، أكثر اهتماماً بالتقدم الاقتصادي والمشاركة السياسية منها بنشاطات وأفكار «ثورية».

قد يوحي كل هذا بأن الحكم السلطوي والفردي، على عكس ما كان عليه الحال في الخمسينات والستينات، لم يعد لينسجم مع بيئة الثمانينات الاقتصادية والفكرية ـ النفسانية. وقد يكون هذا هو السبب وراء ما شهده هذا العقد من جهود عدد من الأنظمة العربية لجعل أنظمها السياسية ليبرالية.

ففي الثمانينات جرت في عدد من الأقطار العربية انتخابات نيابية دون تدخل من الحكم، على غير توقع. وجرت في المغرب، وهو أكثر بلدان الوطن العربي عراقة في السياسات الحزبية، انتخابات في عام ١٩٨٤ شارك فيها عدد كبير من الأحزاب والمستقلين واعتبرت بأنها «أكثر الانتخابات نزاهة». وأعادت الكويت ـ وهي قطر عربي آخر بماض انتخابي بعيد نسبياً ـ تنشيط التجربة الديمقراطية في عام ١٩٨١، بعد أن كانت قد علقت الدستور وحلت مجلس الأمة في عام ١٩٧٦. وجرت انتخابات عامة، مرة ثانية، في عام ١٩٨٥ انتخب فيها، مثلها مثل سابقتها، منتقدون صاخبون لأسرة الصباح الحاكمة، وفي هذا دليل واضح على عدم تدخل الدولة[٢]. وكانت التجربتان الانتخابيتان في الأردن ومصر في عام ١٩٨٤ مشابهتين، وتوجه الناس فيهما الى صناديق الاقتراع دون اعتراض نسبياً من أجهزة أمن الدولة.

والمشكلة هي أن أطر المشاركة السياسية في هذه الحالات جميعها إنما حددها الحكام. وليس هناك كبير شك في أن الديمقراطية التمثيلية لا تزال أسيرة ارادة القادة السلطويين العرب. وفي كل هذه الحالات، كان اقتناع القيادة بأن جعل نظام الحكم ليبرالياً سيكون مفيداً لتسيير النظام حافزاً مهماً في اتخاذ هذه الخطوة. وكما يلاحظ زارتمان في حالة المغرب، فحتى الجبهويون، وهم أكثر أعداء الحكم الملكي عناداً والعنيفون احياناً، كانوا مفيدين للنظام. ذلك أن بامكان النظام أن يشير اليهم كأمثلة على حدود المشاركة ومصير المعارضة الشاملة. وبامكان النظام، ما أن يحقق مأربه، أن يعلن في بادرة تسامح ملكية العفو عنهم وفي الوقت ذاته يعرض مدى سيطرته.

---

(٢) قامت الكويت مؤخراً، وللمرة الثانية، بحل مجلس الأمة وتعطيل الجزء الخاص من الدستور حوله.

ولن تكون الأوقات المقبلة سهلة للمشاركة الديمقراطية في الوطن العربي، حتى في هذا الشكل الحذر. وستصادف التجربة الديمقراطية عراقيل ومعوقات في كل شبر من مسيرتها من قادة اعتادوا السلطة المطلقة وتصنيف المعارضة بالمخربة وحتى وصمها بالخيانة. والقادة العرب وقد ذاقوا طعم السلطة المطلقة باتوا، مثل كل المدمنين، كارهين أن يشاركهم أي كان في «عليائهم». وهم غير راغبين في مساعدة التجربة الديمقراطية للسير قدماً، إلا اذا خرجت عن أيديهم، طالما أن لا قائد عربياً هناك يرغب في أن يضع طواعية ثقته في الشعب ليعيده ومشاركيه الى السلطة.

وقد يقرر القادة العرب، على أية حال، أن أضمن طريق لتأمين البقاء في المقبل من الزمن (وهنا لا نتحدث عن المستقبل الفوري) هو تشديد السيطرة وليس اعطاء مزيد من الليبرالية السياسية. وستصبح قدرة الحكومات العربية على كسب التأييد عن طريق اصلاحات اجتماعية ـ اقتصادية اكثر محدودية في التسعينات، مع الهبوط الحاد الذي شهدته اسعار النفط في أواسط الثمانينات وأواخرها. وسيجد القادة العرب، مع انخفاض العائدات، صعوبة أكبر في الابقاء على المساعدات وتقديم الخدمات الأساسية وارضاء التطلعات الصاعدة. وقد يؤدي هذا بدوره الى استياء متزايد في المجتمعات يوجب رداً راديكالياً من الحكومات العربية. وقد يشهد المستقبل، بدلاً من توسيع في التجربة الديمقراطية، زيادة في اشراف الدولة والمركزية والقمع في الوطن العربي.

ولكن هذا الأمر ليس مشكلة فورية. فاستقرار الدولة العربية سيستمر لبعض الوقت مرتكزاً على قدرة القيادة السياسية في ممارسة سيطرة فعالة عبر القسر لتطويع أفراد وجماعات في البنيان الاداري والسياسي، وتوسيع الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لتشمل قطاعات من المجتمع لم تكن لتشملها بعد، وارضاء تعطش الطبقة الوسطى الحضرية لدور متزايد في السيرورة السياسية بمنحها مشاركة وتمثيلاً سياسيين محدودين. وستستمر الدولة العربية في البقاء مرنة قابلة للتكيف طالما نفذت هذه العمليات. ولكن هذه المرونة لن تكون المرونة المتينة لنظام ترتكز شرعيته على المشاركة الكاملة للشعب في الجسم السياسي.

القِسْمُ الـرَّابع

مُقَدّمَة

غسان سلامة

عالجت الأقسام الثلاثة الأولى من هذا الكتاب مسألة الدولة العربية المعاصرة، في أسسها التاريخية والانثروبولوجية، في فعاليتها الاقتصادية، وبالتالي في عوامل وحدود استقرارها. ويحاول هذا القسم الرابع أن ينظر إلى افق اندماجها داخل الجماعة العربية.

والاندماج مسار يتم فيه التغلّب التدريجي على الفروقات، وينشأ من خلاله قدر أعلى من التجانس. وبينما يقوم «الاندماج» على سيرورات اقتصادية وثقافية واجتماعية، يغلب على «التوحيد» همّ وضع المؤسسات الوحدوية. ومن هنا فائدة التمييز بين المفهومين اذ قد نجد وطناً موحداً سياسياً، بينما هو غير مندمج على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. بينما قد نرى دولة أو مجموعة من الدول تتميز بمستوى عالٍ من الاندماج دون أن تكون موحّدة على المستوى السياسي. والاندماج مسار متعدد الأبعاد، ويمكننا أن نراه يتحقق في بُعدٍ منها، بينما هو غير متحقق في آخر. من الممكن مثلاً أن نشهد اندماجاً اقتصادياً رفيعاً، دون أن يرافقه اندماج لغوي أو ثقافي أو ديني مماثل.

ويتجاوز مفهوم الاندماج مجرد وجود عدد من عناصر التماثل أو من عوامل التفاعل بين عدد من اللاعبين. قد يخلق التماثل (أو التفاعل) قدراً من التبعيات المتقابلة بين طرف وآخر، ولكنه لا يخلق بالضرورة اندماجاً. فالاستتباع المتبادل قد يكون مسالماً وقد يكون عنيفاً. ولا يمكننا التحدث فعلاً عن اندماج الا في حالات الاستتباع المتبادل التعاوني. إن تمكن عدد من الدول من حيازة أسلحة نووية يخلق قدراً من الاستتباع المتبادل بينها ولكنه لا يؤدي الى اندماجها في منظومة واحدة. وقد تؤدي حالة من الاستتباع المتبادل في المجال الاقتصادي الى اندماج ضعيف، بل متدهور، كما هي العلاقة بين مصدّري النفط ومستورديه. لكن مصلحة مشتركة، يضاف إليها مسلك تعاوني، من شأنها أن تؤدي إلى قدر من الاندماج، كما هي حال السوق الأوروبية المشتركة مثلاً. لذلك فالاندماج ليس حالة ساكنة، إنه أيضا وأساساً، نتاج فعل ارادة.

والاندماج مرتبط بمصلحة محددة، وكلّما نقلنا ناظرينا من مصلحة إلى أخرى، تبدلت هندسة الاندماج بالضرورة. فالدول المندمجة تجارياً ليست بالضرورة مندمجة في مسائل الدفاع أو اللغة أو الدين. ودول الجماعة الاوروبية المندمجة تجارياً، ليست جميعاً مندمجة في مجال الدفاع داخل اطار حلف شمال الأطلسي. أما في المجال النقدي، فاطار الاندماج (الضعيف) هو جماعة الدول السبع، التي تضم اليابان أيضاً. وان كانت اللغة هي المعيار، فأوروبا بعيدة جداً عن الاندماج، وفرنسا تسعى لذلك داخل اطار الفرنكوفونية. ومن الواضح أن معايير الاندماج تختلف وفق المصالح المحددة، وتختلف الأطر الاندماجية بالتالي، وهوية المشاركين في السيرورة الاندماجية. وليس هناك من دليل مضمون يشير إلى ان الاندماج في مسألة ما من شأنه بالضرورة أن يؤدي الى الاندماج في مسائل أخرى، وبالتالي الى نوع من الاندماج الشمولي.

الأمة، مبدئياً، مندمجة، بل إن اندماجها الداخلي هو ما يسمح بتمايزها عن الأمم الأخرى. ومعنى ذلك أن منظومة من المصالح المشتركة تجمع الأفراد المنتمين الى أمة محددة، ولا تجمع غيرهم. وفي التراث الألماني (لا سيما عند فيختـه) فحدود الاندماج هي، الى حد كبير، حدود الأمة، بينما يرى التراث الفرنسي في الأمة نوعاً من الاداة العظمى لاندماج الشعب. وأياً يكن الأمر، فإننا نرى في الحالتين ربطاً وثيقاً بين الأمة والاندماج. ولكن الأمم لا تتطابق تماماً مع معايير الاندماج الموضوعية، لذا فهي أيضاً أساطير يتلاعب بها السياسيون وتستلهمها الحركات الحزبية لأهداف سياسية قصيرة المدى. وفي جل الحالات فإن الأمم لا تعرف اندماجاً حقيقياً الا بعد تكوّنها في دول وكنتاج لسياسات ارادية معينة.

ومن غير الممكن الاتكال على العناصر الاثنية واللغوية والدينية بصورة مطلقة. فمن الواضح مثلاً أن اللغة العربية والدين الاسلامي يشكلان قاعدة صلبة للاندماج، لكنهما يساعدان عليه، ولا يصنعانه بالضرورة، كما نرى من يوميات السياسة العربية. أما خارج المنطقة فالتداخل والالتباس والاختلاط هي القاعدة السائدة على الرغم من وجود نواة صلبة داخلية، قامت من حولها الأمم في بعض الحالات.

ويميل معظم الكتّاب إلى «شخصنة» الأمة، وكأنها شخصية حية، شبيهة بالشخصية الفردية. ويسقط في هذا الفخ أولئك المهتمون بإعلاء شأن أمتهم، كما معظم الذين يدّعون الكتابة العلمية في الموضوع. ويقترب هنا جل السلفيين من جل المستشرقين في نوع من الهوس الجماعي بالأصالة والخصوصيات. وليس من الخطأ التذكير هنا، أنه باستثناء الانتماء للجنس البشري، فإن ما يجمع البشر من الأمور وما يفرقهم له طابع ظرفي ومتغير الى هذا الحد أو ذاك، ولا يعوّل عليه بالتالي لثبات عبر التاريخ، غاشٍ ومطمئن.

إنما التنوع هو القاعدة ولا ريب أن هناك جدلية مستمرة بين التنوع الطبيعي والنزوع للاندماج. لقد بالغ البعض، سيّما بين المستشرقين، بالتركيز على الطبيعة الفسيفسائية للمجتمعات العربية. وكانت معايير الانقسام الأكثر استعمالاً هي الأقرب إلى عقول

المستشرقين والى عقول مقلديهم المحليين، من طائفية واثنية ودينية. وغالباً ما استعملت هذه التحليلات لتفسير، أو حتى لتبرير التدخلات الخارجية.

لكن هذا الميل يؤدي الى قراءات مبسطة في الاجمال وخاطئة. فإن كانت المنطقة كما يعتقد البعض «جنة» لعلماء الاثنيات، فإن معايير الانقسام فيها ليست أعلى مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم. فالاختلافات الدينية والاثنية واللغوية والثقافية هي القاعدة في كل مكان، بل هي القاعدة في اوروبا بالذات، وداخل كل من المجتمعات الأوروبية. خطأ أيضاً الافتراض أن الاختلافات المجتمعية في المنطقة هي أكثر تأثيراً في السياسة منها في أماكن أخرى من العالم. فالأحزاب البلجيكية تتمايز بمواقعها اللغوية الى جانب الايديولوجيا. والأحزاب الاقليمية التوجه موجودة في المانيا وايطاليا، والأحزاب الطائفية حيّة في ايرلندا الشمالية. أما في الولايات المتحدة فتنبثق عن التجمعات الاثنية والدينية، حركات ضغط خطيرة أحياناً على صانع القرار السياسي، بدءاً باللوبي اليهودي المعروف جداً، وانتقالاً الى اللوبي اليوناني أو البولوني، بل إن حركات الضغط هذه اخذت مؤخراً تتفوق على الجماعات التي تربطها مصلحة اقتصادية واحدة (كاللوبي القطني أو النفطي أو العسكري) في مدى فعالية تأثيرها على صانع القرار السياسي الأمريكي.

المنطقة لا تشهد اذاً مستوى عالٍ جداً من الاختلافات المجتمعية، والسياسة لا تتأثر فيها بهذه الاختلافات أكثر من مناطق أخرى في العالم، الصناعية منها ناهيك عن المتخلّفة. نسوق هذا ونحن نقدّر شعاراتٍ ومقولات كثيرة تريد أن تثبت أن الدين في منطقتنا هو أساساً سياسة، وأنه دولة بحد ذاته أو يجب أن يكون. نسوق هذا ونحن نعلم وجود العصبيات العتيقة، وحدّتها، واعادة انتاجها في العصر الحديث، على يد التدخلات الخارجية المتينة. فهذه العصبيات، وتلك المقولات المهووسة بالخصوصيات، لا يمكنها إلا أن توقع صاحبها في فخ التكلّس الثقافي، وسلخ المنطقة عن باقي البشرية لعلل فيها ليست في غيرها... وكأن الثقافات العالمية المعاصرة حواجز لا تقطع، وحدود لا يمكن عبورها.

ويعتقد المساهمون في هذا القسم، على تنوع مداخلهم، أن الاندماج العربي ممكن، وهو في حالات، ولو محدودة، قيد التحقيق. وبدلاً من أن نعود مرة أخرى إلى الخطاب الايديولوجي في الأمة والقومية، وضعنا هذا القسم وفق تنوع المداخل المنهجية لمسألة الاندماج، بحيث طُلب من المختصين في كل من الشؤون التي عرضنا، أن يطرحوا مسألة الاندماج العربي في مجال تخصصهم. ويفتتح زكريا أبو حمدية هذا القسم بتساؤل حول وجود لغة عربية واحدة، وهو يعطي جواباً ايجابياً وبحماسة، وعلى الرغم من تنوع اللهجات الذي نرى أمثلة عنه في كل اللغات الحية. وهو يعلم تماماً أن البعض يرى في العربية لغة ميتة فيوضح مقولتهم ويفندها ذاكراً اهدافهم السياسية المبيتة.

ولا يشك أحد في أهمية اللغة، ولا ينكر أحد وجود سياسات تعريب نشطة في غير بلد عربي شعر قادته بالحاجة اليها. وفي العربية وفي التعريب عناصر للاندماج لا ريب فيها. هل لذلك نتائج سياسية بالضرورة؟ فاللغات الاسبانية والفرنسية والبرتغالية والالمانية، ناهيك

طبعاً عن الانكليزية لا تحترم الحدود السياسية للدول القائمة، بل للقوميات. وباستثناء اللغة الالمانية على الأرجح، لا يشكل عدم التطابق بين المساحة اللغوية والمساحة السياسية مشكلة عميقة للناطقين بتلك اللغة. وحتى فيما يخص اللغة الالمانية، فقد اتت الحرب العالمية الثانية على النزعة الجرمانية بصورة على الأرجح حاسمة. ومن ناحية أخرى فإننا نرى دولاً كثيرة تتميز بتعدد اللغات الرسمية فيها. أما في الجماعة الاوروبية، وهي حتى الساعة الحالة الأكثر تقدماً في مجال الاندماج الاقليمي، فتعدد اللغات واضح وصريح وعميق ومستمر. وبينما نؤكد على أن اللغة الواحدة مهمة جداً إن وجدت الارادة السياسية للاندماج، إذ هي تسهل عملية التواصل والتفاهم، يصعب علينا تبني المقولات المتعلقة بخصوصية اللغة العربية كعنصر فعال للاندماج.

ويعطي حمدي قنديل صورة متشائمة لانتقال وسائل الاعلام بين مختلف البلدان العربية. وتنشط الحكومات العربية فعلاً في مجال الرقابة على هذه الوسائل، وفي مجال استعمالها ضد حكومة أخرى. هذا لا يعني أن شروط انتشار المطبوعات العربية غير متوفرة، أو أنه ليس هناك طلب عليها، وإنما لأن الحكومات لا تريد لهذا المسار أن يتحقق. ونرى بوضوح أن وحدة اللغة العربية التي أثبتها أبو حمدية هي سبب لتمنّع غير دولة عربية عن السماح بانتشار ما يكتب فيها. ولا ريب أن هذه السياسات مرتبطة بهشاشة شرعية النظم القائمة. ذلك أن هذه النظم لا تستعمل الاعلام لحماية الاندماج الداخلي على حساب الاندماج العربي، ولو أنها أداة طبيعية للتنشئة السياسية ذات المضمون «القطري». فالتلفزيونات العربية ممتلئة حتى الثمالة لا بخطب «القائد الملهم» و«الرئيس المحبوب» فحسب وإنما أيضاً بأتفه ما تنتجه استوديوهات لوس انجلوس من المسلسلات الغرامية وبأقسى ما تنتجه استوديوهات طوكيو من الرسوم المتحركة العنيفة. لكنها تتجنب الكلام والصورة ذات البعد العقلاني فعلاً، والأرضية الاعلامية المناسبة للتعددية السياسية.

أما الثقافة «القطرية»، فانتشارها يتم في المدرسة أكثر منه على شاشة التلفزيون. ومساهمة ميخائيل سليمان في هذا القسم تورد اثباتات كثيرة على ذلك على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي. ويحلّل سليمان مضمون الكتب المدرسية، ليثبت أن التنشئة تميل لتقوية الاسطورة القطرية على حساب البعد العربي. غير أنه من الضروري التنبيه إلى أن هذه السياسات غير قادرة في الاجمال على لجم الانطباع الحاصل بوحدة الثقافة العربية وبحجم التواصل الثقافي «الطبيعي». وعلى مستوى أعلى من التعليم، أي في مجالات التدريس الجامعي والبحث العلمي، فإننا نشهد عناصر ومؤسسات جديدة ونشطة للتواصل بين المثقفين العرب لم نكن نعرفها في السابق وهي تميل لتعديل السياسات المفعمة بـ «القطرية». وفي الفصل الذي ساهم به توفيق فرح لهذا القسم اشارات متناقضة على نظرة المثقفين العرب، ومثقفي المستقبل لهويتهم السياسية. وفي بعض الدراسات الأخرى، الميدانية والمضمونية، اشارات أخرى، تكمل ما أورده فرح وتناقضه أحياناً، وهذه الدراسات، على الاختلافات التي تميّز نتائجها، تشير جميعاً الى السيولة الكبيرة التي تعتور حالياً اشكالية

الهوية، وتشير الى مرحلة انتقالية في هذا السياق، غير واضحة النتائج في المستقبل.

أما المؤشرات الاقتصادية التي يوردها سمير مقدسي، فهي لا تدعو للتفاؤل وهي أصبحت معروفة عند العامة. فالارتباط العربي بالنظام الاقتصادي العالمي متنوع وعميق ولكن العلاقات المالية والتجارية بين البلدان العربية نفسها محبطة للآمال. وهذا ما يضعف موقع البلدان العربية الاجمالي في النظام العالمي طبعاً، ويزيد من تبعيتها. لكن مقدسي يؤكد أيضاً على الامكانيات العظيمة أمام الاندماج الاقتصادي لو توفرت الارادة السياسية لذلك.

ونحن لا نخفي في هذه الدراسات اعتقادنا أن العنصر البشري قد يكون الأكثر تأثيراً في مجال الاندماج الاقتصادي، من هنا الدراسات المتعلقة بانتقال العمالة الموردة في الكتاب. والفصول الثلاثة، بقلم كل من ابراهيم سعدالدين وجورج صباغ وشارون ستانتون ـ راسل تشير جميعاً الى حجم الظاهرة الكبير والى تداعياتها الكثيرة. ففي البلدان المرسلة للعمالة، كما في البلدان المستقبلة نرى نتائج اقتصادية واضحة، منها مثلاً ميل تدرجي لمستويات مماثلة في المرتّبات والمداخيل، ونشوء مؤسسات ومنشآت متشابهة بفعل نقل الخبرات الادارية. وتشير الأرقام أن ظاهرة الهجرة ليست مؤقتة ولا قابلة للإنهاء، خصوصاً مع ميل العمال للبقاء حيث يجدون عملاً، والى استقدام عائلاتهم حتى لو كانت أسعار النفط منخفضة وعائداتهم أضعف. وفي عدد من البلدان المستقبلة ستصبح مسألة تجنيس العمالة الوافدة أمراً ملحاً، خصوصاً إن قام كيان فلسطيني على جزء من فلسطين التاريخية فحسب.

ويضم هذا القسم بين دفتيه دراستين متقابلتين حول تأثير قيام الكيان الاسرائيلي على مسألة الاندماج. يعطي وليد قزيها صورة متوازنة عن تداعيات النزاع الداخلية والاقليمية خارج الاطار الفلسطيني، بينما يذكر آفي شليم بالسياسات الاسرائيلية المناهضة للاندماج الداخلي والاقليمي. هاتان الدراستان المتكاملتان تشيران أيضاً الى مركزية المسألة، إذ لعب قيام الكيان دوراً تخريبياً في مجال الاندماج ولكن النزاع كان أيضاً مجالاً للتفاعل العربي، ولاندماج السياسات أحياناً، على الرغم من المواقف المتنافرة من حكومة الى أخرى، ومن المصالح المتضادة أيضاً.

ولقد حاولنا في فصل ختامي أن نذكر بمختلف المؤسسات التي حاولت وتحاول احتضان فكرة الاندماج. ولا ريب أن الفجوة عميقة ولم تزل، بين آمال الاندماج وبين الدور الفعلي الذي لعبته هذه المؤسسات في سبيله، بل إن تناقضاً عميقاً برز منذ الأساس بين تيار قومي توحيدي، ولو على الطريقة البسماركية، وبين مؤسسات ضمنت مواثيقها الأساسية الدعوة لاحترام الكيانات القائمة والحدود بين البلدان العربية. ولا يشكّل قيام التنظيمات المحلية، على اختلاف وظائفها، رداً مقنعاً على هذا التناقض.

وفي النهاية، فإن تضمن هذا الكتاب دعوة ما، إلى جانب القول الحاسم بإمكانية الاندماج وبفائدته، فهي التي تتبين من خلال جل المساهمات فيه، ومفادها أنه علينا فعلاً التوقف عن الخطاب الايديولوجي الفارغ المضمون، كما عن الندب الكربلائي المفجوع في

مسألة الاندماج والتوحد، وذلك كي نبحث فعلاً عن الطرق الآيلة الى مزيد من الاندماج، وبالتالي الى موقع أفضل من موقعنا المزري في النظام الدولي الراهن. وإن نحن فعلنا ذلك، لاصطدمنا بالضرورة، كما اصطدم معظم الخبراء الذين شاركوا بهذا العمل، بهشاشة الارادة السياسية في جل البلدان المعنية. وبدلاً من أن نضرب بالجمر، مرة أخرى، القوى الخارجية التي لا تريد للاندماج العربي أن يتم، علينا أن نعيد بقوة طرح المسألة الأساس وهي ليست تكنوقراطية، ولا ايديولوجية بل سياسية بأقوى ما في الكلمة من معنى، وملخصها: ما هي الأنظمة السياسية الملائمة فعلاً لتطوير الاندماج، وكيف يمكن بالتالي لها أن تتسلم السلطة في بلادنا؟ وقد يلحظ الخبير انعدام الارادة السياسية، ولكن المواطن العربي لا يسعه التوقف عند هذا الوصف السلبي، عليه أن يتساءل أيضاً أين يمكنه أن يجد تلك الارادة، وكيف يمكنه أن يفعّلها.

الفصل التاسع والعشرون

دور اللغة العربية في تكامل الوطن العربي ووحدته هل اللهجات عامل معاكس للتكامل والوحدة؟(*)

زكريا أبو حمدية(**)

«عندما بدأت الاستطلاع الأولي لمهمتي وجدت كلامنا غزيراً دونما نظام، وحيوياً دونما قواعد. فحيثما وجهت نظري كانت هناك تعقيدات يجب فك التشابك فيها وكانت هناك بلبلة يجب تحويلها إلى انتظام»[1].

«لن يكون أمراً من سوء الطالع فحسب بل جريمة كذلك أن تعمم الخلافات اللغوية وتكرس في هذا القطر»[2].

مقدمة

رأيت أن أبدأ هذا البحث بعبارتين: أخذت أولاهما من مقدمة أول معجم شامل للغة الانكليزية نُشر عام ١٧٥٥ في بريطانيا. ورويت الثانية عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قبل قرابة سبعين عاماً.

ولكل من العبارتين أهميتها بالنسبة لموضوع هذا البحث. تبين العبارة الأولى ما يعانيه الباحث في مفردات اللغة أثناء تجميع المواد اللازمة لوضع معجم، إذ يتطلب هذا العمل

(*) المقصود بالوطن العربي في هذا السياق، البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء الصومال، وهي المنطقة الناطقة بالعربية كلغة أولى. ومع أن الفصل لا يذكر كل بلد بالاسم، إلّا أن مكانة العربية ووضعها يتشابهان في عدد من البلدان بشكل مجموعات: مثلاً منطقة شمال غرب افريقيا وجيبوتي - التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي - مصر وشمال السودان، بلاد الشام، منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، وهكذا. . . . واستخدم مرادفات للوطن العربي مثل المنطقة العربية والبلدان العربية.

(**) أستاذ في كلية الآداب - الجامعة الأردنية.

(١) ساموبل جونسون، من مقدمة معجم للغة الانكليزية، ص ١٧٥٥.

(٢) ثيودور روزفلت (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩١٧)، نقلاً عن:

E. Lewis, *Belingualism and Bilingual Education* (Albuquerque: University of New Mexico Press, 1980), p.246.

غربلة وتصنيفاً للمفردات المستقاة من الكلام أو من الكتابة أو من كلا المصدرين. كما تبين العبارة أن الكلام (اللهجة المحكية) يبدو للباحث شديد التباين والاختلاف مما يعطي صوراً متعددة للمجتمع نفسه، كل مجموعة مختلفة عن أية مجموعة أخرى. وفي هذا الاختلاف مظهر من المظاهر المعاكسة لوحدة المجتمع وتكامله من الناحية اللغوية. غير أن عملية وضع المعاجم هي مظهر من مظاهر ايجاد لهجة تجتمع عليها المجموعات المختلفة، وتالياً فهدفها دعم الوحدة اللغوية والتكامل اللغوي في المجتمع أو الأمة. أما العبارة الثانية فتمثل مظهراً آخر من مظاهر تكريس الوحدة اللغوية في القطر الواحد أو الأمة الواحدة. وبخلاف وضع المعاجم وغيرها من الأعمال التي تهدف إلى تكريس الاجتماع والاجماع على لهجة واحدة، فإن هذه العبارة تمثل موقف صانعي القرار السياسي المتعلق بوحدة القطر اللغوية، وفي هذا تكون الوحدة اللغوية عنواناً آخر للوحدة كما تكون رمزاً لها كذلك.

وقد اخذت العبارتان بشأن اللغة الانكليزية، ولكن الأمثلة متشابهة للغات الأخرى. وغاية الاقتطاف هي بيان التمايز في لغة يظن الدارسون الأجانب لها أنها متجانسة، ذلك أن اللهجة التي يدرسونها من الكتب توحي بذلك، بينما لا تختلف حقيقتها عن واقع اللغات الأخرى مثل العربية وغيرها. ولا بد من أن ننوّه هنا أن ما كُتب عن العربية وما اطّلعت عليه لكتابة هذا الفصل، يفوق كثيراً ما هو مشار إليه في قائمة المصادر، سواء ما كان منها بالعربية أم بلغات أخرى. وعليه فلم يكن أمامي مناص من قرار الانتقاء بين المصادر. ويمثل قراري هذا شيئاً من النقد، وهذا أمر مقبول، وان كان أي قرار آخر عرضة للنقد نفسه.

أظهرت عملية الاطلاع على المصادر، وبخاصة ما يتعلق بالجدل والمساجلات التي جرت عن العربية ولهجاتها خلال الأعوام المائة المنصرمة، أنها كانت تشوبها نقاط ضعف إما في الحوار أو في مرتكزاته، أو في فهم ما يمكن أن يطرأ على اللغات من تغير وتغيير، وينسحب هذا الضعف على كتابة العرب بشكل خاص. أما كتابة غير العرب فيندرج الضعف ذاته على بعضها، ولكن البعض الآخر (وهو الغالب) يتميز بوجهة نظر تهمل بشكل أو بآخر عوامل أساسية في بحث أمور اللغة، مثل عوامل العقيدة والتراث والتاريخ. كما أن تلك الكتابة عن العربية قد حُشرت في إطار غريب عن وضع العربية بين العرب وبين المسلمين عامة. فقد أورد الكتّاب القياس على اللاتينية والاغريقية/اليونانية القديمة أو ما يسمونها باللغات الكلاسيكية، وتوقعوا أن يكون مصير اللغة العربية هو مآل تينك اللغتين. كما أنه يستشف من بعض الكتّاب تحامل على العربية والعرب مما يجعل الاستخلاص من تلك الكتابة أمراً مشبوهاً.

ومما يؤسف له حقاً أن بعض ما كتبه أولئك الباحثون قد أصبح في عداد المراجع الأساسية التي يُرجع إليها باستمرار، وتُؤخذ منها الاقتطافات على الرغم من ضعفها وعيوبها. حتى ان بعض كتّابها قد ناقض نفسه بشأن موضوعها في كتابات حديثة له. وسيبين هذا البحث بعض هذه الأمور كلما كان مناسباً في سياق البحث.

وحتى نتفادى الخلاف مع القارىء، حول أبعاد دور اللغة العربية في وطنها، فقد رأيت أن يكون جزء من هذا البحث مخصصاً لوضع إطار نظري تنسحب منه الاستنتاجات واستقراء الأبعاد. يُركز ذلك الجزء على التباين اللغوي في اللغة بالمعنى المطلق مع أمثلة من اللغة الانكليزية لا للحصر بل كعينة فقط. وعليه فإن القارىء مدعو إلى أن ينظر في الإطار النظري كقاعدة يرتكز عليها تقويم الحديث عن دور اللغة العربية، كما هو وارد هنا.

أولاً: الاطار النظري

١ ـ المصطلحات

أ ـ لهجة

اصطلح العرب في القديم والحديث على استعمال عدة ألفاظ لتسمية أنواع التباين اللغوي بخاصة في الكلام. ومن هذه المصطلحات لغة، لغية، لهجة... إلخ. أما الآن فيغلب لفظ **لهجة** على هذا الاستعمال. ولكن ما أن يُنقل هذا اللفظ إلى مقابله باللغة الانكليزية حتى يفقد بعضاً من معناه الدقيق، ويكتسب ظلالاً من المعاني السلبية، بعضها تهكمي، وبعضها الآخر يعطي فحوى التحقير. فقد ورد في كتابة اللغة الانكليزية رفض لاستعمال (Dialect) من قِبل الناطقين بلهجات انكليزية مختلفة. فمثلاً قال واحد من الذين كانت لهجته موضوع درس من قبل باحث لغوي «إنا لا نتكلم بأية لهجة هنا، إذا أردت فعلاً الاستماع إلى لهجة فما عليك إلا أن تذهب إلى البلدة المجاورة»[٣]. وترد في كتابة باحثي اللغة الانكليزية إشارات عديدة بأن لفظ **لهجة** يقترن بالأمية والتخلف الفكري[٤]. وعليه فإنني استعمل لفظ **لهجة** هنا بالمعنى العربي الأصيل وهو ما يقابل في علم اللغة الاجتماعي المعاصر في الغرب لفظ (Variety).

ب ـ اللغة العربية

لا شك أن القارىء يعلم أن للعربية مستويات من الفصاحة والبيان. وان لفظ **العربية الفصحى** يقصد به هنا، تلك الصفات المشتركة بين مختلف مستويات الفصاحة في العربية

---

(٣) R.McDavid (Jr.), «Sense and Nonsence about American Dialects,» in: J. Williamson and V. Burke, eds., *A Various Language* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1971), p.55.

(٤) لمزيد من التفصيل، انظر مثلاً: L. Bloomfield, «Literate and Illiterate Speech,» in: D. Hymes, ed., *Language in Culture and Society* (New York: Harper and Row, 1964); J. Chambers and P. Trudgill, *Dialectology* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1980), and E. Haugen, «Dialect, Language and Nation,» in: J. Pride and J. Holmes, eds., *Sociolinguistics* (Harmondsworth, [Eng.]: Penguin Books, 1972).

على مر العصور. هذا مع العلم بأن بعض المفردات فقط من فصحى العربية قبل قرون عديدة ومنذ العصر الجاهلي هي التي يمكن أن يصعب فهمها على الإنسان العربي المعاصر. وليس هذا بالأمر الغريب ففي كل لغة معاصرة ألفاظ لا يفهمها هذا القطاع من متكلميها أو ذاك، ولا داعي لحشر الأمثلة هنا، وذلك للإبقاء على نسق الطباعة بلغة واحدة في هذا الجزء. ولكن القارىء يستطيع إجراء تجربة بسيطة على ناطق بلغة ما (بغض النظر عن مستوى ثقافته في أي موضوع معين) وذلك باختبار بعض المصطلحات من أي حقل متخصص، ومن ثم التبين فيما إذا كان ذلك الناطق بتلك اللغة يستطيع معرفة تلك المعاني. ولكي أوفر بعض الجهد على البعض أضرب مثلاً واحداً من الانكليزية (Peculation) أو (Obiterdictumistic)[٥].

٢ ـ اللغة والتباين فيها

أ ـ مفاهيم عن اللغة

من المعروف لدى كل من اطلع على التراث اللغوي العربي، أن ما كتبه العرب والمسلمون منذ الخليل بن أحمد وسيبويه وغيرهما يتضمن ما يمكن اعتباره نظريات في اللغة ونظريات أساسية فيها. أي أن ذلك التراث ليس خلواً من مفاهيم أولية عن اللغة، نستقرىء منها قواعد نبني عليها البحث في دور اللغة في الوطن والأمة. غير أن تلك المفاهيم لم ترد في المساجلات الكبيرة التي دارت حول العربية في القرن الأخير. بل إن الغالب في تلك المساجلات مرتكز إما على المفاهيم الحديثة عن اللغة (وهي المستوردة) أو على استقراء متطرف لبعض تلك المفاهيم. ولهذا السبب (في اعتقادي) اعتمدت على المفاهيم الحديثة مع بيان المتناقض فيها وأخذ العام منها، والذي ينطبق على اللغة بشكل مطلق. ولكنني لم أغفل أن أبين النواحي التي لا تندرج على العربية فيها. تُدرج هذه المفاهيم هنا بقصد واحد، وهو التأكيد على أنه لا يمكن القول بأن المفاهيم التي درج الباحثون العرب وغيرهم على نشرها هي متجانسة ومتناسقة، بل إنها في الحقيقة متنوعة وانه تبعاً لذلك اختلفت الاستنتاجات المنبثقة عنها.

---

(٥) قررت ادخال هذه النقطة في هذا المجال لأنني وجدت في عدد كبير من البحوث المكتوبة باللغة الانكليزية وعن العربية (وبعضها اطروحات كتبت للحصول على درجة الدكتوراه) أمثلة يقصد بها التفريق الجذري بين فصحى العربية في كل عصر من العصور الأخرى بقصد التبيين بأن العربي المعاصر لا يفهم الفصحى العربية من العصور الأخرى. ويستنتجون من ذلك بأن فصحى الماضي هي لغة أخرى مثلها في ذلك الانكليزية قبل ألف عام بالنسبة إلى الانكليزية المعاصرة ـ وهذا قياس خاطىء ومخطوء ـ فمثلاً ورد في إحدى الأطروحات شيء من هذا القبيل، حيث وصل الكاتب إلى هذا الاستنتاج لأن عدداً من المثقفين في عينته لم يعرفوا معنى بعض المفردات في القرآن الكريم مثل عبقري حسان، أو رفرف... إلخ. ولكنه من المعروف أن الناطقين بأي لغة لا يعرفون جميع مفرداتها في عصرهم، عداك عن غير ذلك، ولكن الكتّاب يفترضون غير ذلك، وهذه فرضية باطلة.

ففي بداية القرن الحالي، في أوروبا، ميّز اللغوي دي سوسير بين اللغة كما يستعملها الناس في الواقع (Parole) وبين ما يمكن استخلاصه من قواعد عن اللغة بشكل مجرد (Langue). خلص سوسير إلى أن (Parole) متنوع ومشوب لعدم الانتظام إضافة لكونه متقلباً وغير ثابت، على العكس من (Langue) حيث يجد الباحث الانتظام بشكل واضح وحيث يجد الاستمرارية النسبية في ثبات أنماطه. وعليه فقد عمد سوسير إلى الاعتماد على (Langue) في وصف اللغة ووضع قواعدها، وأكّد أن هذه هي الناحية التي تستحق اهتمام الباحث اللغوي، ذلك لأن وحدة اللغة والأمة تظهر هنا بينما يظهر التباين والاختلاف في (Parole)، وتبدو الأمة متفرقة إذا اعتمدناه في البحث اللغوي.

أما في أمريكا، فقد كان توجه المعنيين باللغة والنظريات بشأنها نحو لغات الأمريكيين الأصليين (المعروفين عادة بالهنود الحمر - وإن لم يكونوا كذلك). كانت تلك اللغات غير مكتوبة عامة، إلا أن أهلها كانوا مهددين بالفناء. ولهذا انصب اهتمام الباحثين (وكان معظمهم من علماء الأجناس المهتمين باللغة) على جمع المادة اللغوية من بعض أفراد تلك القبائل. ولكون تلك اللغات غير مكتوبة، لم يكن أمام الباحثين مناص في الاعتماد الكلي على كلام الأفراد من تلك القبائل. وعلى هذا الأساس، ظهرت النظرية القائلة بأن اللغة هي ما يتحدث به أصحابها فقط، وهي ما يطلق عليه النظرية البنيوية الوصفية ومن أشهر الأشخاص الذين اقترنت بهم تلك النظرية بوواز، سابير، بلومفيلد، فريز وغيرهم.

أما في دراستهم للغة الانكليزية وبعض اللغات الأوروبية الأخرى فلم يكن لهم المنهج نفسه. ففي الوقت الذي أكدوا فيه على اختلاف اللغة الانكليزية مثلاً في عصرهم عنها قبل ذلك بأكثر من قرن من الزمن، لم يعتمدوا على الكلام في وصفهم للغة الانكليزية ووضع قواعدها. بل إنهم لم يختلفوا في هذا المجال عن النحويين من قبلهم في اعتمادهم على الفصيح فقط من اللغة، كما يتمثل في الأعمال الأدبية والأعمال الأخرى ذات البيان الرفيع، كما اعتمدوا على نمط واحد من أنماط الاستعمال اللغوي للمثقفين ثقافة جامعية. فمثلاً قام فريز عام ١٩٤٠ بالاعلان في مدينة الجامعة التي كان يعمل فيها، عن مشروع لدراسة الأنماط اللغوية بين الجامعيين فيها. وبناء على ذلك المشروع، وضع فريز وصفاً أولياً في كتابه **قواعد الانكليزية - الأمريكية** الذي نشره في العام نفسه. غير أن كتابه، المعروف بشكل أكبر، **تركيب الانكليزية** مستخلص من عينات من كتابة المتعلمين إلى دوائر الدولة. وقد استثنى من تلك المراسلات كل تركيب أو استعمال اعتبره مخالفاً لما يُدرس في المدارس. فمن الواضح إذاً أن هناك مفارقة بين ما بشرت به النظرية وبين ممارسة أصحاب تلك النظرية، إذ لم يعتمدوا على المنطوق من الانكليزية، إلا إذا كان يطابق الاستعمال في الأعمال الأدبية أو الأعمال الأخرى المكتوبة المتسمة بالجدية، بغض النظر عن فحوى محتواها.

والمفهوم الثالث والأخير الذي يجدر تلخيصه هنا، هو ذاك الذي طوره وركز قواعده تشومسكي قبل نحو ثلاثة عقود. في هذا المفهوم للغة شبه بذاك الذي وضعه دي سوسير، غير أنهما يختلفان في أمور جوهرية كذلك. لبّ القول في هذا المفهوم، أن اللغة مجموعة محددة

من المعادلات تتشكل عن طريق تفاعل المقدرة اللغوية الموهوبة للإنسان بالفطرة مع المادة اللغوية التي تصل إلى الإنسان من محيطه. وعليه، فاكتساب اللغة هو نتاج تشكيل تلك المعادلات، وان النظرية اللغوية معنية بشكل خاص بوضع صيغة لعملية تشكيل المعادلات. وبالنسبة للباحث، فإن المادة اللغوية التي يتعامل معها هي في الحقيقة معرفة الإنسان بالمعادلات، وليس في استعمال المعادلات ذاتها. فالاستعمال لا يعكس بالضرورة كل المعرفة، أو إنه لا يعكس المعرفة أحياناً كذلك فلا يمكن الاعتماد عليه، بل يجب الاعتماد على المعرفة بتلك المعادلات عن طريق التفكر والحدس. والسؤال الذي يطرح هنا يتعلق بتكوين المعرفة. كيف تتكون هذه المعرفة؟ إذا نظرنا إلى واقع البحث في اللغة من هذا المنطلق، نجد أن الباحثين قد اعتمدوا فقط على معرفة المتمكنين من اللغة عن طريق الدراسة والتعلم، وليس على السليقة المكتسبة في مراحل النشأة للفرد بمعزل عن المدرسة والجامعة. وبما أن التعلم في المدرسة والجامعة يعتمد كلياً على الفصيح من الاستعمال اللغوي وعلى البيان، فقد أصبح من الواضح أن فصيح الأدب هو مصدر قواعد اللغة. وفي الحقيقة، فإن جل ما كتبه الباحثون من هذه المدرسة اللغوية قد أخذ من معرفتهم هم أنفسهم بلغتهم. وبما أنهم جميعاً جامعيون، فإن مصدرهم لقواعد اللغة واستعمالها لا يختلف عما كان يصنع غيرهم ممن سبقهم. ولهذا فإننا لا نجد خلافاً بين ما يعتبرونه هم مقبولاً وبين ما اعتبره غيرهم كذلك مقبولاً، وفي كلتا الحالتين، فالكتابة الفصيحة التي ينتجها الجامعيون الفصحاء هي المرجع لقبول الاستعمال اللغوي أو رفضه.

نتبين مما سبق عرضه من مفاهيم عن اللغة عند المشاهير من اعلام النظريات اللغوية في الغرب، أنه على الرغم من الفروقات التي يمكن تحديدها بينهم في مجالات مختلفة، إلّا أنهم يجتمعون على شيء واحد وهو الفصيح من اللغة الذي يكتسب عن طريق الدراسة والتعلم. كما أنهم جميعاً يستثنون من المادة اللغوية التي يستقون منها قواعد اللغة كل ما يعتبرونه استعمالاً لا يتفق والأسس التي أشبعوها في الدراسة. ولهذا فلا نجد خلافات جذرية بين القواعد التي يضعونها للتحكم في إقرار المقبول ورفض غيره. وسننظر في صدى هذه النظريات في الخلاف حول العربية خلال العقود الماضية، وكيف أن التناقض في وضع شروط لوصف اللغات لم يتبين للباحثين العرب في اللغة العربية.

ب ـ التباين والاختلاف في اللهجات الاقليمية والمحلية

يلاحظ كل فرد اختلاف لهجته عن لهجات الأفراد من مناطق أخرى أو مجموعات أخرى غير مجموعته. وأول ما يظهر من هذه الفروق هو لفظ الكلمات، وبخاصة في اختلاف بعض الأصوات. ثم يلي ذلك اختلاف بعض المفردات وبخاصة تلك المفردات التي تتصل معانيها بالأمور المحلية الخاصة، ومن ثم المفردات المقترضة من لغات أخرى[٦]. ولا داعي

(٦) R. Berdan, «On the Nature of Linguistic Variation,» (Ph. D. Dissertation, University of Texas, Austin, 1975).

لإدراج أمثلة من لهجات العربية المعاصرة، سواء أكان ذلك في اللفظ والأصوات أم في المفردات، فكل قارىء يستطيع إيراد العديد من الأمثلة من خبرته الشخصية. غير أنني سأسرد هنا أمثلة من الانكليزية كمثال على اللغات الأخرى.

في بريطانيا يطلق على لهجة نيوكاسل ولهجة تاينيسايد (Geordie)، كما يطلق على لهجة ليفربول (Scouse)[٧]. وعلى الرغم من كل جهد يبذل في المؤسسات التعليمية، فإن اللهجات لا تنطوي ولا تضمحل، بل إن الفروق تزداد. يقول كويرك (Quirk) ان الفروق في لهجات كل قطر من أقطار اللغة الانكليزية واسعة بشكل خطير، وانها في ازدياد مستمر[٨]. ولا نجد لغة في العالم منتشرة في مناطق واسعة من دون لهجات محلية متباينة ومختلفة. فهذه ايطاليا مثلاً يطلق عليها المتخصصون بلغتها «أدغال اللهجات»[٩]. وهكذا تتتابع الأمثلة من لغات أخرى بالمنوال نفسه.

وقد قام علماء اللهجات في فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة بدراسة الفروق بين اللهجات في تلك الأقطار، ووضعوا أطالس تبين كل خارطة جغرافية فيها، مواطن الألفاظ والأصوات المختلفة. ولو نظر القارىء العربي إلى أي من هذه الأطالس لوجدها تحتوي على الآلاف من المواد اللغوية المختلفة ضمن اللغة نفسها تبين العديد من اللهجات. فأطلس اللهجات البريطانية يبين أربعاً وثلاثين كلمة مختلفة لحيوان سمندل الماء (Newt) في انكلترا فقط (دون اسكتلندا وويلز)[١٠]. ونجد اختلافات مماثلة بالنسبة لاختلاف الأصوات في الكلمات. وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد اختلافات من الأصناف نفسها. بينت الاستطلاعات الأولية عن اللهجات هناك انه يمكن، بناء عليها، تقسيم الولايات المتحدة إلى سبع مناطق رئيسة. وقد بدأت الدراسات المفصلة قبل أكثر من خمسين عاماً، ولم تنته بعد بالنسبة إلى المناطق الغربية. بعد دراسة المنطقة الشرقية المحاذية لشاطىء المحيط الأطلسي التي تتكون من خمس عشرة ولاية، تبين أنها تنقسم من ناحية الاختلافات الملحوظة إلى ثماني عشرة منطقة فرعية[١١]. ومن أطلس تلك المنطقة نورد هذه الأمثلة: وجد الباحثون سبعين نظاماً مختلفاً في الأصوات الأخرى، مثلاً حيث تحتوي لهجة ما على الصوت (د) تحتوي أخرى على (ذ)، أو (ر) في واحدة ودونه في أخرى، أو (ت) في واحدة و(ء) (صوت الهمزة) في أخرى، (هـ) في واحدة ودونه في أخرى (وهذا كثير في بريطانيا). كذلك (ل) في واحدة ودونه في

(٧) L. Lyons, *Language and Linguistics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981), p.269, and J. Wells, *Accents of English* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1982).

(٨) R. Quirk, *Style and Communication in the English Language* (London: Edward Arnold, 1982).

(٩) A. Mioni and A. Arnuzzo-Lansweert, «Sociolinguistics in Italy,» *International Journal of the Sociology of Language,* vol.21 (1979).

(١٠) Chambers and Trudgill, *Dialectology,* p.30.

(١١) Wells, *Accents of English,* p.468.

أخرى، وهكذا[١٢]. في المفردات كذلك هناك مثلاً ستة ألفاظ مختلفة لليعسوب (Dragonfly)، وثمانية ألفاظ لدودة الأرض، وسبعة عشر لفظاً للثور (ومنها مفردات لا تستعملها النساء بل الرجال فقط). كذلك هناك اختلافات في صرف الأفعال وصيغها مع الزمن وفي صيغ الجمع للأسماء وفي حروف الجر وفي النحو[١٣].

باختصار، هناك اختلافات ضمن اللهجات الأمريكية، مثلها في ذلك مثل اللهجات البريطانية والكندية والاسترالية والنيوزيلاندية. وبالطبع تختلف كل مجموعة لهجات في كل قطر عن مجموعات اللهجات في الأقطار الأخرى الناطقة بالانكليزية كلغة أولى[١٤].

ونستخلص من العرض المقتضب للتباين والاختلاف ضمن اللهجات الانكليزية وبين بعضها البعض، إلى أن التباين في اللغة أمر طبيعي. «تتشعب كل لغة إلى عديد من شظايا لهجات ولكن بدرجات غير متساوية»[١٥]. بل يمكن القول بأن غياب التباين أمر غير طبيعي بل هو أمر مَرَضي. فلا نجد أية أمة منتشرة في منطقة واسعة تستعمل اللهجة نفسها في جميع المناطق، حتى انها لا تستعمل الفصحى التي تتعلمها في جميع المناسبات والمواقف والمواضيع.

إن وجود التباين في اللهجات، من حيث المنطقة الجغرافية أو المجموعة أو الطبقة الاجتماعية أو مجال العمل، والتخصص، أو بين الأفراد اناثاً وذكوراً أو صغاراً وكباراً، مظهر يثير التساؤل عن مدى ترابط اللهجات وعن مدى التفاهم بين المجموعات التي تتحدث بلهجات مختلفة. درج اللغويون على اعتبار التشابه البنيوي للهجات معياراً لقياس الترابط والقرابة البنيوية وبُعدها. ولكن هذا المعيار لا ينطبق على واقع الأمور أحياناً. فنجد مثلاً أن لغتين تتقاربان بُنية يجب اعتبارهما حسب هذا المعيار لهجتين للغة واحدة، ولكنهما في عالم الواقع لغتان. وينطبق هذا القول على الأردية والهندية كما ينطبق على الدنماركية والسويدية والنروجية معاً، وهناك أمثلة أخرى كذلك. يتداخل في هذا المعيار موضوع الأمة والدولة، كما يرتبط موضوعا الدين وتوجه المجموعات بعضها تجاه البعض الآخر.

فمن الناحية السياسية، نتج عن تشكيل الدول الأوروبية الحديثة، إثر تفكك الامبراطوريات التي كانت تحكم أوروبا قبل قرون، انفصال بعض اللهجات عن غيرها واعتبرت كل واحدة منها لغة مستقلة لدولة مستقلة. فقد كان عدد اللغات في أوروبا في بداية

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦ - ٣٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٧٢ - ٨٠.

(١٤) F. Cassidy, «What about DARE?» in: D. Shores and C. Hines, eds., *Papers in Language Variation* (Alabama: University of Alabama Press, 1977); Chambers and Trudgill, *Dialectology,* and P. Trudgill, «Standard and Non - Standard Dialects of English in the UK: Problems and Policies,» *International Journal of the Sociology of Language,* vol.21 (1979).

(١٥) P.Ray, «Language Standardization,» in: J. Fishman, ed., *Readings in the Sociology of Language* (The Hague: Mouton, 1968), p.756.

القرن التاسع عشر ١٦ ثم ازداد إلى ٥٣ خلال أقل من قرن ونصف القرن عام ١٩٣٧[١٦]. كما أن انتقال منطقة جغرافية من دولة إلى أخرى قد يؤدي إلى انتقال تلك اللهجة من لغة الدولة الأولى إلى لغة الدولة الثانية من الناحية السياسية والاجتماعية. وهذا ما حصل بالضبط للهجة المنطقة الجنوبية من شبه جزيرة اسكندنافيا المطلة على بحر البلطيق والمقابلة لمدينة كوبنهاغن في الدنمارك (وهي المنطقة التي تحوي المدن مالمو، كالرلمارو، هالمستاد). كانت هذه المنطقة حتى عام ١٥٥٨ جزءاً من الدنمارك سياسياً، وكانت لهجة أهلها من اللغة الدنماركية. ولكن نتيجة للحرب التي دارت بشأنها، انتقلت إلى السويد سياسياً، وفي أقل من خمسين عاماً أصبحت تلك اللهجة جزءاً من السويدية[١٧].

من الناحية الدينية، كان اختلاف الدين الذريعة التي احتج بها الحكام الاداريون البريطانيون لشبه الجزيرة الهندية في القرن التاسع عشر لتشجيع الهندوس الناطقين بالأردية على فصل لهجتهم من الأردية عن الأردية وذلك بإدخال مفردات من السنسكريتية مكان المفردات العربية الأصل أو الفارسية الأصل، وكتابتها بالحروف السنسكريتية، وبذلك تولدت لغة جديدة من اللهجة الأصلية. ولا نجد فروقاً بنيوية بين الأردية والهندية في الوقت الحاضر إلا في المفردات ومشتقاتها. وكذلك الحال بالنسبة للغتين الرئيسيتين في يوغسلافيا حيث تكتب إحداهما باللاتينية والأخرى بالسيرلية.

وأما من ناحية توجه المجموعات تجاه غيرها، فإن وجود الارتباط الوجداني أو غيابه يحددان فيما إذا كانت لهجتان مفهومتين بشكل متبادل أو بشكل فردي بين المجموعتين. كما ذكرت أعلاه، تعتبر اللهجتان النروجية والدنماركية قريبتين بنيوياً لدرجة اعتبارهما لهجتين لنظام لغوي واحد. إلا أن التفاهم بين المجموعتين ليس بالدرجة نفسها. إذ يفهم الدنماركيون النروجيين أكثر مما يفهم النروجيون الدنماركيين، أو هكذا يدّعون[١٨]. وعليه فإن القول بأن نظامين لغويين هما لهجتان للغة واحدة، بناء على التشابه البنيوي أو بناء على ادعاء الناطقين بهما بوجود التفاهم بين المجموعتين، قد يخالف الواقع إما من ناحية وجود علاقات تنافر وجدانية بين المجموعتين تحول دون التفاهم على الرغم من التشابه، أو من ناحية وجود التفاهم على الرغم من البعد البنيوي بين النظامين. والعكس قد يكون صحيحاً كذلك. فقد يخالف الواقع القول بأن نظامين لغويين هما لغتان مختلفتان بناء على وجود فروق بنيوية وذلك لوجود التوجه المتبادل بين المجموعتين الناطقتين بهما للتفاهم فيما بينهما. وأضرب مثلاً من الانكليزية على هذا الوضع. يقول علماء لهجات اللغة الانكليزية بأن لهجاتها متقاربة بنيوياً، وقد وضعوا أكثر من عشرين معادلة لربطها سوياً[١٩]، ولكن الواقع يخالف ذلك. فهناك الكثير

(١٦) K. Deutsch, *Nationalism and Social Communication* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1953), pp.591-592.

(١٧) Chambers and Trudgill, *Dialectology*, pp.11-13.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٩) Wells, *Accents of English*, pp.57-66.

من أهل اللهجات الشمالية لا يفهمون لهجات أهل الجنوب، والعكس كذلك. وفعلاً نجد هناك بعض المنشورات التي يقصد بها تسهيل فهم لهجات أهل الجنوب على لهجات أهل الشمال، مثل نشرة (Berlitz of the South). كما أن أحد أساتذة اللغويات في جامعة أوهايو يروي أن لهجة أهل ايرلندا غير مفهومة له، إذ إنه حضر إحدى المسرحيات هناك وانه لم يستطع متابعة تفاصيل الحوار فحسب، بل إنه لم يستطع فهم موضوع المسرحية برُمتها. ويمكن كذلك أن ندلل للقارىء المتمرس بالانكليزية من خبرته. إذا استمع إلى البرامج الترفيهية الإذاعية أو التلفزيونية بالانكليزية سواء من بريطانيا أو امريكا، ما هي نسبة ما يستطيع متابعته؟ أعتقد جازماً بأن هذه النسبة ضئيلة جداً، وما على القارىء إلاّ أن يجرب ذلك. وهذا يعود إلى أن هذه البرامج تكون عادة باللهجات المحلية التي يصعب فهمها على الناطقين باللهجات الأخرى من الانكليزية، مثلما تصعب عليه من ناحية مبدئية وان اختلفت نسبة المفهوم. كما يعود إلى أن القارىء قد تعلم اللهجة الفصحى لأحد أقطار الانكليزية، ولم يتعلم اللهجات المحلية، اللهم إلا إذا كان من الذين عاشوا بين غير المتعلمين من أهل الانكليزية في ذلك القطر.

ومع وجود العوامل المختلفة جميعاً كما أوردناها أعلاه، وتداخل بعضها مع البعض الآخر، ما زال اللغويون غير متفقين على تحديد عدد لغات العالم، وبخاصة في الأقطار المتعددة الأجناس واللغات مثل أقطار افريقيا ومثل روسيا والصين والهند وغيرها. وهناك أرقام متضاربة عن عدد اللغات في كل من تلك الأقطار والمناطق.

ج ـ الفصحى المكتوبة

لا تعامل الأمم لهجاتها بالتساوي ولا تنظر إليها بدرجة الاحترام نفسها، بل تعتبر أن بعضها أفضل من البعض الآخر. وتدخل في هذا التقويم معايير تنبع من قِيم الأمم ذاتها، مع العلم بأن النظم اللغوية جميعاً لا تحمل في طياتها عناصر الأفضلية. بل تُفرض الأفضلية من خارج النظم اللغوية ذاتها. فمن المعروف مثلاً أن بعض أهل الحواضر في الجاهلية كانوا يرسلون أبناءهم إلى البدو بهدف اكتساب لهجة يعتبرونها أفضل من لهجات الحواضر، وحجتهم في ذلك أن لهجات البدو كانت أكثر صفاء وفصاحة من لهجات الحضر، وذلك بسبب وجود مجموعات مختلفة داخل مناطق الحضر. مثلاً أعجب أحد الأعراب بفصاحة أعرابي، فسأله عن سبب فصاحته فأجاب الثاني بأنه كان من منطقة لا تسمع فيها ناجخة التيار، أي ان قومه كانوا بعيدين عن الاختلاط بالوافدين إلى الجزيرة عن طريق البحر والناطقين بلغات أخرى، بمعنى عدم تعرض لهجتهم لأثر اللغات.

وفي أقطار العالم المعاصر الأخرى، أفرزت الأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية إحدى اللهجات في كل منها، وأصبحت هي اللهجة المعتمدة في الاستعمال المثقف والاستعمال الرسمي والاستعمال الأدبي. وخضعت تلك اللهجة في كل قطر لعمليات هدفها المحافظة عليها وتعميمها على الناطقين بلهجات أخرى. ومن هذه العمليات وضع المعاجم، وكتب

التهجئة ومراجع الصرف والنحو وكتب البيان والبلاغة، وكذلك أسس الاستعمال الأدبي في الشعر وغيره. وبذا أصبحت لكل لغة في كل قطر لهجة معيارية أو مقننة. وبالنسبة للغات المنتشرة في أكثر من قطر واحد كالانكليزية والفرنسية والماندرين (الصينية) وغيرها أصبح في كل قطر معيار لتلك اللهجة يختلف شيئاً ما عن معايير اللهجة نفسها في الأقطار الأخرى. فمثلاً تختلف الفرنسية المقننة في فرنسا عن مثيلتها في كندا، كما تختلف الانكليزية المقننة في بريطانيا عنها في باقي الأقطار الناطقة بالانكليزية[٢٠]. وهكذا بالنسبة للغات الأخرى المستعملة في أقطار متعددة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الوضع لا ينطبق على اللغة العربية، وذلك لاعتبارات ارتباط الفصحى بالقرآن الكريم مما يعطيها انتظاماً لا يتمثل في أية لغة أخرى (وذلك لعدم ارتباط أي من اللغات الأخرى بمثل هذا الرباط).

ومن أهم وسائل نشر اللهجة المقننة في كل قطر المؤسسة التعليمية (إضافة إلى الوسائل الأخرى مثل الاعلام والصحافة بشكل خاص وأعمال الدولة والأعمال الرسمية الأخرى)[٢١]. ومهما اختلفت تلك اللهجة عن اللهجات الأخرى في أية لغة فإنها (اللهجة المقننة) هي التي تستعمل في التربية والتعليم والمجالات الأخرى المذكورة أعلاه. وينتج عن فرض اللهجة المقننة توافر الوحدة اللغوية في القطر الواحد أو الأمة الواحدة. كما ينتج عنه أن تصبح تلك اللهجة هي الوحيدة المكتوبة. وهذا يعني أن استمرار تعليمها يؤدي إلى استمرارية فهم التراث المدون (كتابة) ما دامت تلك اللهجة هي وسيلة التعليم. فإذا ما تغيرت تلك اللهجة (كما حصل في اللغات جميعها باستثناء العربية) انحسرت قراءة التراث المدون عن أهلها باستثناء المتخصصين بتاريخ تلك اللغة. وقد استثنيت العربية للسبب الواضح المعروف وهو ارتباطها باستمرارية قراءة القرآن والتراث المرتبط به. ويندرج على وحدة القطر اللغوية المترتبة على فرض لهجة مقننة واحدة واستعمالها في التعليم وحدة الأقطار المتعددة التي تستعمل تلك اللهجة، وتوافر وحدة لغوية عامة تضم جميع تلك الأقطار[٢٢]. وكما قال أحد علماء البحث في هذا الموضوع «تتركز الولاءات في الوقت الحاضر على وحدات سياسية متعددة تحدد معالم حدودها كمجموعة واحدة، اللغة المشتركة فيما بينها كما هي مستعملة في النظام التربوي»[٢٣]. كما أنها تعتبر أجمل وأقوى تعبيراً من اللهجات الأخرى[٢٤]. وهكذا يُنظر للفصحى عندنا، وهذا ما نجده في الواقع التربوي في شتى الأقطار العربية: فاللهجة المقننة (أي الفصحى) تفرض وحدة لغوية مستمرة

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٢١) انظر: A. Edwards, «Cultural Literacy: What are our Goals?» *English Journal,* vol.73. no.4 (1984); Quirk, *Style and Communication in the Language;* B. Spolsky, «Foreword,» in: Lewis, *Belingualism and Bilingual Education,* and Trudgill, «Standard and Non-Standard Dialects of English in the UK: Problems and Policies».

(٢٢) G. Garrison, «Arabic a Unifying and Devisive Force,» in: B. Jernudd and G. Garrison, eds., *Language Treatment in Egypt* (Cairo: Ford Foundation, 1975).

(٢٣) J. Fishman, *Language and Nationalism* (Rowley, Mass.: Newbury House, 1972), p.163.

(٢٤) Wells, *Accents of English,* p.35.

بـين العرب جميعـاً، بغض النظر عن الانتـماءات السياسيـة أو غـيرهـا في القـطر الـواحـد أو المجموعة الإقليمية.

وبما أن اللهجة المقننة تدوّن كتابة في أنواع متعددة من المـراجع، فـإن نسبة التغـير التي تطرأ عليها مع مرّ الزمن تكون ضئيلة، بالنسبة للتغير الذي يطرأ على اللهجات الأخرى (غير المقننة) التي لا تكون مكتوبة إلّا قليلاً. ويترتب على اختلاف نسبتي التغير هاتـين، أن تتباعـد الشقة بين اللهجة المقنّنة وبين اللهجات المحكية (فقط). ويؤثر في هذا التباعد بشكل طـردي انتشـار الأمية وضعف فعـالية الـتربية والتعليم بـاللهجة المقننـة، كما يؤثـر في التباعـد بشكل عكسي انتشار التعليم بالمقنّنة. على أنه حتى ولو كانت نسبة الأمية صفراً في قـطر ما أو أمـة ما، فـإن الفروق بين اللهجة المقننة من جهة وبين اللهجات الأخرى غير المقننة لا تزول. كما لا تـزول الاختلافات بـين لهجات ذلـك القطر أو تلك الأمـة، الاجتماعيـة منها أو الجغـرافية. غـير أن تبادل البرامج الاعلامية والصحافة والانتقال المكثف بين مناطق لهجات اللغة الـواحدة (مثـل العمالة المهاجرة) تزيد في حصيلة الأفراد وكفاءتهم في اللهجات.

والسبب في عدم اختفاء اللهجات غير المقننـة، على الـرغم من شهرة المقننـة والاحترام المولى لها بين أهلها، هو أن كل لهجة تؤدي وظائف أساسية في مجموعتها أو طبقتها أو مجالات استعمالها. وهذا هو الحال حتى ولو كانت المجموعة تولي استعمالها للهجتها غير المقننة شيئاً من التنكر أو الاحتقار أو الازدراء، وهذا هو شعور عام لـدى كل مجتمعـات العالم[٢٥]. فـاستعمال لهجة ما هو جزء من السلوك داخل المجموعـة. وبما أن لكـل مجموعـة أنماطـاً سلوكية مقبـولة وأخرى مرفوضة أو منبوذة أو غير مقبولة، ويتعرض صاحبها لنوع من العقـاب بين مجمـوعته، فكذا الحال بالنسبة لاستعمال اللهجة المحلية في مجالات كثيرة في شؤون المجموعة. فالتضـامن داخل المجموعة يتطلب المحافظة على العضوية فيها ويترتب هذا فقط عـلى تقيد الفـرد بأنمـاط السلوك اللغـوي المقبول فيهـا. وليس أدلّ على ذلـك من قول أحـد البريـطانيـين من مـدينـة كلاسكو «إنّا نتحدث مثل أهلنا هنا على الرغم من يقيننا بأن لهجة الجنـوب المقننة هي أفضـل وأسلم لغويـاً، لأننا لا نريد أن نعرض أنفسنا للاتهام بالتقعر والتفاصح». وقد أجريت عدة بحـوث على التـوجه نحـو اللهجـات المقننـة بـالمقـارنـة مـع اللهجـات المحليـة (غـير المقننـة) وبينت أن القيم الفـرعيـة للمجموعة تعزز استمرار وجود تلك اللهجات، مهما كانت منزلة المقننة عالية[٢٦].

---

(٢٥) W. Labov, *Sociolinguistic Patterns* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1972).

(٢٦) المصدر نفسه، و

W. Labov, «General Attitudes toward the Speech of New York City,» in: R. Bailey and J. Robinson, eds., *Varieities of Present - Day English* (New York: Macmillan, 1973); Quirk, *Style and Communication in the English Language,* and E.Ryan, «Who do Low Prestige Language Varieties Persist?» in: H.Giles and R.St. Clair, eds., *Language and Social Psychology* (Oxford: Basil Blackwell, 1978).

ثانياً: اللغة العربية في الوطن العربي

من خلال الاطار النظري المفصل فيما سبق من هذا الفصل، يمكننا الآن النظر في وضع اللغة العربية في الوطن العربي خلال المائة عام الماضية، وما دار حولها من جدل ومساجلات فكرية ونقاش متعدد الأبعاد. وسنجد أن الأبعاد التي أثيرت في الجدل كانت صدى لبعض المفاهيم عن اللغة أو للبعض الآخر، أو تمّت بشكل واضح لتصور معين عن علاقة اللهجات المحلية بعضها بالبعض الآخر أو علاقتها جميعاً بالفصحى (اللهجة المقننة). كما سنتفحص موضوع استعمال العربية في مجال العلوم والتكنولوجيا (ما يعرف بالتعريب) أو عدم استعمالها (وهو الواقع في غالبية البلدان العربية) من خلال الإطار نفسه. وسنقوّم كلا البعدين من منظور الوحدة والتكامل في الوطن العربي.

١ ـ الصراع حول اللهجات: عامل اختلاف وتفكك

كان العرب في الجاهلية وصدر الإسلام على علم بوجود اختلافات بين لهجات القبائل. وإذا درسنا لهجة كل قبيلة وجدنا بعض العناصر التي تميّزها بشكل دقيق فقط عن غيرها. غير أن تلك الفروق لا تتبين إلا للمتخصصين. ومن المفروغ من نقاشه، ان جميع اللهجات كانت مفهومة لدى جميع القبائل، فقد كانت المعلقات مفهومة عند الجميع وبجّلها جميع عرب الجاهلية، مع أنها كانت من تأليف شعراء من قبائل مختلفة: امرؤ القيس من كندة، قحطان وزهير وعنترة ولبيد من قيس، وطرفة وعمرو بن كلثوم وحارث بن حلزة من ربيعة. ومن الفروق ما عُرف عن قبيلة أسد بالكشكشة وهو وجود صوت (تش) في لهجتها مقابل صوت (ك) في لهجات غيرها، وطمطمانية حمير وهو وجود صوت (ن) في لهجتها مقابل صوت (ع) في لهجات غيرها (مثل انطي مقابل أعطي)، وبينما قالت قريش شَعير قالت أسد شِعير، وقالت قيس كشط بينما قالت تميم قشط، وهكذا[٢٧]. وعندما نزل القرآن الكريم على النبي محمد (ص) كان مفهوماً عند جميع القبائل. وقد أشار القرآن إلى ذلك في معرض البيان بأن رسالة الإسلام إلى العرب هي بلغتهم، مثل﴿**بلسان عربي مبين**﴾[٢٨]، ﴿**. . . هذا لسان عربي مبين**﴾[٢٩]، ﴿**إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون**﴾[٣٠]، ﴿**. . . هذا كتاب مصدق لساناً عربياً. . .**﴾[٣١]. . . إلخ. هذا مع العلم أنه نزل بصيغة واحدة من تلك اللهجات. فقد ورد عن عمر أن القرآن نزل بلغة مضر، كما ورد في كتاب الرازي أحمد بن حمدان

---

(٢٧) محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١)، ص ٥٣.

(٢٨) القرآن الكريم، «سورة الشعراء،» الآية ١٩٥.

(٢٩) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٠٣.

(٣٠) المصدر نفسه، «سورة يوسف،» الآية ٢.

(٣١) المصدر نفسه، «سورة الأحقاف،» الآية ١٢.

(ت ٣٢٥ هـ) أن لغة القرآن هي لغة قريش[٣٢]. وبعد تدوين القرآن الكريم وانتشار قراءته، كما كان مكتوباً (بصيغة واحدة وهي ما تعرف بمصحف عثمان) في أمصار الدولة الإسلامية في عقودها الأولى، كانت فروق اللهجات الدقيقة تظهر في تلاوته بين بعض المجموعات، بما يمكن أن نشير إليها باختلافات في اللهجة (Accent). فمع فارق الشبه، يمكن أن نمثلها بالاختلافات التي يمكن أن نلاحظها إذا أعطينا نصاً واحداً مكتوباً بصيغة واحدة باللغة الانكليزية، وطلبنا إلى مذيع تلفزيون أمريكي وآخر بريطاني قراءة ذلك النص، فسنجد مثلاً اختلافاً بينهما في قراءة (Bath, laboratory, either, missile) وهكذا، مع أن تهجئة الكلمات هي نفسها في كلتا الحالتين. وقد كتب العديد من العرب عن دقائق تلك الفروق في مؤلفات استعملت فيها كلمة لغة بمعنى اللهجة[٣٣]. وفي الحقيقة فإن روايات القراءات للقرآن الكريم ما هي إلّا تفصيل للفوارق بين تلك اللهجات كما ظهرت في قراءته بشكل عام.

والذي يعنينا مما سبق هو أن تلك الفوارق (بين لهجات العرب) كانت ستؤدي إلى ظهور لهجات مختلفة، كذلك في المناطق التي انتشر فيها الإسلام، وأصبحت فيها اللغة العربية هي اللغة الغالبة، وهي مناطق العرب في الوقت الحاضر (أما في مناطق الإسلام الأخرى فقد بقيت لغات أهلها هي الغالبة مثل مناطق خراسان وأواسط آسيا والهند وغيرها). وانضمت إلى الفوارق الأصلية في لهجات العرب، العناصر اللغوية التي دخلت إلى تلك اللهجات من اللغات الأصلية في ولايات الدولة الإسلامية، وهي الظاهرة التي يسميها اللغويون الآن (Substratum). وبما أن انتشار العربية بين غير العرب لم يكن محصوراً في فئة واحدة من فئات الأعمار، فقد أدى ذلك إلى اكتسابها بدرجات مختلفة من الاتقان والكفاية (من المعروف أن اكتساب الأطفال للغة جديدة مع لغتهم الأولى لا يؤدي في الغالب إلى ظهور اللحن واللكنة). وعليه فقد كانت لغة المولدين مَشوبة باللحن في العربية. وبذا أصبحت للعربية لهجتان محكيتان: لهجة العرب الاقحاح وقد أطلق عليها اصطلاح **«لغة الخاصة»**، ولهجة المولدين اللاحنة والتي عرفت باسم **«لغة العامة»**، ومن هنا جاء الاصطلاح **(اللغة) العامية**، وقد أشار إلى ذلك الجاحظ في كتابه **البيان والتبيين**[٣٤] إلى أن «العامية هي لغة

---

(٣٢) **كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية**، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ج ١، ص ١٤٤، نقلاً عن أحد المصادر لم أوثقه عند الرجوع إليه، ثم لم أجده فيما بعد.

(٣٣) اذكر هنا بعض تلك المؤلفات على سبيل المثال وليس الحصر: **اللغات في القرآن**، مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ)؛ **كتاب اللغات** (العنوان نفسه لعدة مؤلفين): يونس بن حبيب (ت ١٨٣ هـ)؛ أبو عمر الشيباني (ت ٢١٦هـ)؛ الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)؛ أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ)؛ الأصمعي (ت ٢١٣ هـ)؛ وأبو زيد (ت ٢١٥ هـ)، كذلك **الكتاب الكبير في اللغات** (لعدة مؤلفين): شهر بن حمدويه (ت ٢٥٥ هـ)؛ ابن دريد (ت ٣٢١ هـ)؛ الفارابي (ت ٣٣٩ هـ)، وابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، **وكتاب لغات القرآن** (لعدة مؤلفين): ابن الكلبي (ت ٢٠٤ هـ)، والهيثم بن عدي (ت ٢٠٦ هـ). وقد وردت فروق اللهجات في **تاج العروس** للزبيدي (ت ١٢٥ هـ)، وفي **الكتاب** لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وهو أقدم كتب النحو.

(٣٤) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج ١، ص ١١١.

المولدين والبلديين»[٣٥]. وقد قام عدد من الكتّاب بتجديد عناصر لحن العامة ووضعوها في مؤلفات بعنوان لحن العامة ومنهم أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ)، المازني (ت ٢٤٩ هـ)، أبو حنيفة الدينوري (ت ٢٩٠ هـ)، أبو حاتم السجستاني (ت ٢٤٨ هـ)، وأبو الحسن بن حمزة الكسائي[٣٦]. ومن أبرز ميزات لغة العامة آنئذ الخلط بين الأصوات المفخمة والأصوات المرققة، وإسقاط الهمزة في بعض مواقعها وخلط حركات الاعراب والصرف، وهي عملية قد تكون تبسيطاً في بعض نواحيها[٣٧]. وكانت تلك هي المرحلة التي بدأت فيها عملية تقنين اللغة العربية في لهجتها التي تسمى بالفصحى (مع أن هذا الاصطلاح كان ينطبق على لهجات القبائل العربية جميعاً قبل ذلك، كما ورد في كتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري المتوفى عام ٣٩٨ هـ). ولهذا توجه المقننون (البصريون والكوفيون) إلى مناطق العرب الذين لم يختلطوا بعد مع الناطقين بلغات أخرى من المسلمين، (أي خارج المدن الاسلامية في بوادي العرب)[٣٨]. وكانت تلك العملية شاملة لكل نواحي اللغة كما هو معروف، وكانت فريدة من نوعها وما زالت تفوق مثيلاتها للغات الأخرى حتى المعاصرة منها في تفصيلاتها وهدفها وحصيلتها[٣٩].

ومع اتساع رقعة الدولة الاسلامية وانتشار العرب فيها، أصبحوا أقلية من حيث العدد (باستثناء الجزيرة العربية). ولهذا فقد تأثرت لهجتهم المحكية بلحن العامة (غير أن المقننة لم تتأثر إلا يسيراً)، وظهر اللحن فيها بشكل حفز بعض المعنيين بوضع مؤلفات تهدف إلى تصحيحها. وعرفت تلك المؤلفات باسم لحن الخاصة مثل كتاب أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ)، وكتاب القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ) الذي شرحه وأضاف عليه آخرون مثل ابن بري بن عبد الجبار (ت ٥٨٢ هـ) وحجة الصقلي (ت ٥٥٥ هـ) وابن المظفر المكي (ت ٥٦٨ هـ) وغيرهم[٤٠]. وزاد في لحن الخاصة، وبُعد الشقة بين اللهجة المقننة واللهجات المحكية، انحسار مستوى التعليم والثقافة مع بداية ضعف الدولة العباسية، وتدني مستوى استعمال الفصحى (المقننة) بين غالبية الناطقين بالعربية[٤١].

---

(٣٥) عبدالعزيز بنعبد الله، «العامية والفصحى في القاهرة والرباط،» اللسان العربي، العدد ١٢ (١٩٨٣)، ص ٥٧.

(٣٦) عبدالفتاح عبادة، تاريخ العامية وكتابتها (١٩١٧)، نقلاً عن: حول العربية (بيروت: مؤسسة ناصر الثقافية، ١٩٨١)، ص ٢٧٠.

(٣٧) W. Cowan, «A Reconstruction of Proto - Colloquial Arabic,» (Ph. D. Dissertation, Cornell University, 1960), p.5, and «Arabiyya,» in: *Encyclopedia of Islam* (Leiden: Brill), p.569.

(٣٨) انظر: عيد، المستوى اللغوي في الفصحى واللهجات، ص ٨٠ كما يروي عن ابن جني وغيره.

(٣٩) «Arabiyya,» in: Ibid., p.569.

(٤٠) عبادة، تاريخ العامة وكتابتها، نقلاً عن: حول العربية، ص ٢٧٠. انظر أيضاً القائمة التي أوردتها عائشة عبدالرحمن في: لغتنا والحياة (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٧٨ - ٧٩.

(٤١) «Arabiyya,» in: Ibid., p.570.

وكانت لهجة أهل المغرب أكثر اللهجات المولدة اختلافاً عن الفصحى. فقد ورد في كتاب **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** للمقدسي (ت ٧٦٣ هـ) أن «لغتهم عربية غير أنها مخالفة لما ذكرنا في الأقاليم» [٤٢]. كما روى أبو علي القالي البغدادي أن لهجة شمال افريقيا (في القرن العاشر الميلادي) منغلقة على نفسها وصعبة الفهم، لدرجة انه استخدم مترجماً له أثناء ترحاله هناك. ووصف ابن خلدون في مقدمته أن لهجة المغرب عربية، ولكنها منحرفة وان الاختلاف يزداد كلما اتجهت غرباً[٤٣].

ويتضح مما سلف أنني أميل إلى الفرضية بأن اللهجات العربية المعاصرة هي امتداد لتلك اللهجات المولدة، إثر انتشار العرب مع الإسلام في أمصار الدولة الإسلامية. هذا مع أنه لا يمكن الجزم في هذا الموضوع[٤٤].

ومهما يكن من أمر حول أصل اللهجات العربية المعاصرة، فلا يحتاج اختلاف بعضها عن بعض إلى تدليل. ولكن لا بد من القول بأن احتكاك العرب مع الأجانب في الوطن العربي، خلال القرون القليلة الماضية عن طريق احتلال المستعمرين له أو عن طريق التجارة أو الدراسة وما إلى ذلك، قد أضاف إلى الفروقات الأخرى عناصر غريبة متعددة الأصول، وذلك حسب طبيعة ونوع الاحتكاك. ويبين تفحص كل من هذه اللهجات ومقارنتها مع غيرها نوع العناصر الغريبة الدخيلة. وتتشابه الفروقات بين اللهجات العربية المعاصرة من حيث النوع مع الفروقات المتوافرة بين لهجات اللغات الأخرى في العالم ـ في الأصوات ونظمها وفي الصرف وفي المفردات ـ إلا أن العناصر المشتركة بين كل لهجات العربية تفوق عناصر التباين والاختلاف من حيث العدد ومن حيث النوع. وفي هذا الصدد تتميز العربية عن باقي لغات العالم، فقد أدت الاختلافات في لهجات اللغات الأخرى في العصور السابقة إلى ظهور لغات منفصلة ومستقلة عن تلك اللهجات. أما لهجات العربية فقد حافظت على ارتباط بعضها ببعض، وذلك بسبب ارتباطها جميعاً بالفصحى والقرآن الكريم (هناك بالطبع حالة انفصال واحدة وهي تلك التي تتمثل في لغة مالطا، والسبب يعود إلى انفصالها عن الاسلام مما أدى إلى انفصال لهجتها عن العربية).

وقد تطرقت بحوث ودراسات عدة للعناصر المشتركة بين لهجات العربية المعاصرة.

---

(٤٢) ص ٢٤٣، كما رواها:

Y. Zawadowski, *The Maghreb Arabic Dialects,* Translated from Russian (Moscow: Nauka, 1978), p.15.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٤) لمزيد من التفصيل لهذا الرأي وغيره من الآراء، انظر: شكري فيصل، «قضايا اللغة العربية المعاصرة،» **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، العدد ٢ (١٩٨٣)، و

F. Cadora, «An Analytical Study of Interdialectal Compatibility in Arabic,» (Ph. D. Dissertation, University of Michigan, 1966); Cowan, «A Reconstruction of Proto - Colloquial Arabic»; C. Ferguson, «The Arabic Koine,» *Language,* vol.35 (1959); Zawadowski, *The Maghreb Arabic Dialects,* and «Arabiyya,» in: *Encyclopedia of Islam.*

فمثلاً كتب فريدرك قدورة أطروحة الدكتوراه(٤٥) عن التوافق بين مفردات لهجات المغرب ومصر وبلاد الشام والعراق، وعن درجة الشبه الصرفي لعينة من المفردات أخذت من جميع تلك المناطق. ووجد لزاماً كذلك أن يقدر نسبة التفاهم المشترك بين الناطقين بتلك اللهجات لتلك العينة من المفردات. فوجد قدورة أن تلك النسب تتراوح بين ٦٧ بالمائة و٩٤ بالمائة في كل الأبعاد لبحثه(٤٦). كما تبين من الدراسة أن اختلاف المفردات ذات الأصل العربي يعود إلى وجود المترادفات أصلاً في العربية. فقد وجد مثلاً أن إحدى اللهجات يغلب في استعمالها وجود كلمة معينة ولكن مترادفة تلك الكلمة هي الغالب استعمالها في لهجة أخرى، مثل جلس، قعد أوصبي وولد، أوشوب وحر، وهكذا بالنسبة لمعظم مفردات العينة (ويستثني ذلك البحث المفردات المقترضة من لغات أجنبية). كما نوه الباحث إلى وجود تباين واضح في المفردات المقترضة. ووجود مثل هذا التمايز أمر طبيعي يبين الآثار المختلفة لاحتكاك العرب، كل مجتمع في منطقته، بمجتمعات متنوعة، وان كان وجود الدخيل عائقاً للتفاهم المشترك كلما زادت نسبة الدخيل واختلفت مصادره اللغوية. مثلاً في عينة من ٧٢٣ كلمة مستعملة في مهنة البحرية في المغرب، وجد عبدالعزيز بن عبد الله انها موزعة كما يلي: ٤٥٦ عربية، ٢١٧ اسبانية، ٣٠ لاتينية، ١٠ بربرية، ١٠ تركية(٤٧).

وقد بحث عدد كبير من الكتاب العرب في اللهجات العربية. فقد وضع عبد المنعم عبدالعال معجماً عاماً للألفاظ العامية وآخر لشمال المغرب(٤٨)، وأحمد شرف الدين لليمن(٤٩)، وعون الشريف قاسم للسودان(٥٠)، وجلال البغدادي لبغداد وللكويت(٥١). كما بحث آخرون علاقة الارتباط والاشتقاق من الفصحى، مثل ابراهيم اليازجي(٥٢)، وسعيد عبد العال(٥٣)، والياس مرقص(٥٤)، ومحمود عبد المولى(٥٥)، ومصطفى رضا الشهابي(٥٦). أما حازم البكري فقد

---

(٤٥) Cadora, Ibid.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٤٧) بنعبد الله، «العامية والفصحى في القاهرة والرباط،» ص ٦٠.

(٤٨) عبدالمنعم عبد العال: معجم الألفاظ العامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١)، ومعجم لهجة شمال المغرب (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨).

(٤٩) أحمد شرف الدين، لهجات اليمن قديماً وحديثاً (القاهرة: مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٠).

(٥٠) عون الشريف قاسم، قاموس اللهجة العامية في السودان (الخرطوم: جامعة الخرطوم، ١٩٧٢).

(٥١) جلال البغدادي: معجم اللغة العامية البغدادية (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٣)، ومعجم الألفاظ الكويتية (بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٦٤).

(٥٢) ابراهيم اليازجي، «اللغة العامية واللغة الفصحى،» مجلة الضياء، العدد ٤ (١٩٠٢).

(٥٣) سيد عبدالعال، معجم الألفاظ العامية المصرية ذات الأصول العربية مستمدة من القرآن الحديث ومعاجم اللغة ومأثورها (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١).

(٥٤) الياس مرقص، «العربية العامية وعلاقتها بالعربية الفصحى،» مجلة المجمع العلمي العربي، العدد ١٨ (١٩٤٣).

(٥٥) محمود عبد المولى، «الفصحى واللهجات،» اللسان العربي، العدد ١٧ (١٩٧٩).

(٥٦) مصطفى رضا الشهابي، «بين الفصحى ولهجاتها،» مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٩ (١٩٥٧).

قارن ألفاظ الموصل مع الألفاظ في الاقاليم المصرية[٥٧]، وأجرى عبد العزيز بنعبد الله مقارنات مماثلة بين المغرب العربي ومصر وبلاد الشام[٥٨]. ونستخلص من مراجعة هذه الأعمال أن فوارق اللهجات العربية بعضها عن البعض الآخر طبيعية مثلها في ذلك مثل اللغات الأخرى. كما نجد أن ألفاظها ترجع إلى العربية (باستثناء الدخيل). ولكن الذي يبهت السامع لتلك اللهجات، أولاً، وجود الألفاظ الدخيلة، وثانياً، اختلاف النبرة، وينطبق هذا بشكل خاص على لهجات المغرب العربي، وثالثاً، اختلاف النظم الصوتية من حيث عدد مكوناتها وبعض عناصر مكوناتها. ولكن هذه الفوارق لا تؤثر في عملية التفاهم المشترك إذا استعمل المرء (بشكل إرادي أولاً، ومن ثم تصبح عفوية تلقائية) معادلات صوتية وصرفية، ثماني عشرة صوتية وسبعاً صرفية. وقد يبدو هذا العدد أكبر من طاقة المرء. ولكن الواقع يبين عكس ذلك، حتى على الأجانب. فقد أجملت مارغريت عمر الفروق بين مجموعة لهجات الجناح الشرقي ومجموعة الجناح الغربي للوطن العربي في كتيب قصير، بهدف تسهيل فهم كل اللهجات على الدبلوماسيين الامريكيين الذين يتطلب عملهم التنقل بين أجزاء الوطن العربي. وبشهادتها «فإن المماثلة بين لهجات المشرق العربي ولهجات المغرب العربي أكبر من الفروق بينها»[٥٩]. ومن ناحية أكاديمية، فإن الاتجاه في النظرية اللغوية هو ربط لهجات كل لغة، بعضها ببعض عن طريق معادلات تُشتق اللهجات بوساطتها من اللهجة الفصحى المقننة. فمثلاً نجد أن بعض الباحثين في لهجات بريطانيا، قد صاغوا أربعاً وعشرين معادلة لاشتقاق لهجاتها المحلية والاجتماعية من اللهجة المقننة[٦٠]. وكذلك الحال بالنسبة للهجات العربية، إذ يمكننا وضع عدد محدود من المعادلات للغرض نفسه ـ وهو ردها جميعاً إلى الفصحى ـ وإن لم يقم أحد بهذا العمل بعد.

والذي يمكن أن يكون موضوع خلاف من القارىء لأطروحة الكاتب، هو عدد مثل هذه المعادلات للعربية مقارنة مع تلك التي صيغت للانكليزية. فقد يقول قائل ان فوارق لهجات العربية بعضها عن البعض الآخر، وفوارق اللهجات كمجموعة عن الفصحى أكبر من مثيلاتها بالنسبة للغات الأخرى مثل الانكليزية. في الحقيقة نستطيع الرد على هذا القول بعبارتين: أولاً، يرتكز هذا القول على فرضية أن القائل هو على علم بلهجات الانكليزية مماثل لعلمه بلهجات العربية، ولكن هذا مجرد احتمال رياضي وليس واقعياً. فالذين يتعلمون

---

(٥٧) حازم البكري، دراسات في الألفاظ العامية الموصلية ومقارنتها مع الألفاظ العامية في الاقاليم المصرية (بغداد: مكتبة أسعد، ١٩٧٢).

(٥٨) عبد العزيز بنعبد الله: «نحو تفصيح العامية في العالم العربي: دراسة مقارنة بين العامية في المغرب والشام،» اللسان العربي، العدد ١ (حزيران/يونيو ١٩٦٤)؛ «الألفاظ المشتركة في العاميتين المصرية والمغربية،» اللسان العربي، العدد ٢ (١٩٦٥)، و«العامية والفصحى في القاهرة والرباط».

(٥٩) M. Omar, *From Eastern to Western Arabic* (Washington, D.C.: Foreign Service Institute, 1974), p.vi.

(٦٠) Wells, *Accents of English* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1982), pp.32-66.

الانكليزية أو غيرها من اللغات الأجنبية يتعلمون اللهجة الفصحى فقط، ولهذا يجدون صعوبة كبيرة في فهم البرامج الإذاعية والتلفزيونية بأية لهجة سوى اللهجة الفصحى. وفي الحقيقة فإن بعض لهجات الانكليزية تشكل عائقاً للتفاهم بين بعض مجموعات أهلها(٦١)، فكيف بالأجانب غير المتخصصين في اللهجات؟ ثانياً، لا يمكن أن نأخذ بأطروحة تفوّق الفوارق في العربية على غيرها، لأن لهجات اللغات الأخرى لم تخضع لدراسة جادة تهدف إلى تحديد الفوارق بالأرقام أو النسب المئوية. وعليه، فمن الصعب إجراء المقارنة بين العربية وأية لغة أخرى في غياب مثل هذه الدراسة الكمية.

أما واقع البحث في لهجات العربية، ففيه من النواقص والضعف في التصميم ما يجعل الاعتماد عليه أمراً واهناً. فالدراسات العديدة التي تضع صورة من التفكك والازدواجية في العربية(٦٢) إنما اعتمدت على بيانات مشوبة بالخطأ أو النقص. فمثلاً نُسبت بعض الألفاظ إلى العامية وأخرى إلى الفصحى، وإن كانت في الحقيقة كلها من الفصحى، مثل راح وذهب، جلس وقعد، أنف ومنخار، حرّ وشوب، رأى وشاف، وغيرها. وقد اعتمد الباحثون في الحصول على مثل هذه البيانات على آراء أفراد عندهم هذا الظن بالفرق. كما أن الباحثين اعتمدوا على آراء الأفراد بالنسبة لقضية التفاهم المشترك. ولكن التفاهم المشترك لا يرتكز على القرابة البنيوية للهجات بقدر ما يعتمد على توجه المجموعات بعضها تجاه البعض الآخر (كما ذكرنا أعلاه). وبالنسبة للعلاقة بين اللهجات المحلية والفصحى، فقد أجمع العديد من الباحثين في العربية من الغربيين وتلامذتهم من العرب أنها متباعدة، وإن يكن هذا الموقف مرتكزاً على أية دلائل تجريبية. غير أن الاختبارات التجريبية التي قام بها الفريق الذي كتب برنامج الأطفال «افتح يا سمسم»، بينت أن الأطفال الذين كانوا ينطقون بلهجاتهم المحلية فقط لم يجدوا صعوبة في فهم فصحى البرنامج ذاته، مع أن مجموعات الأطفال الذين خضعوا للتجارب كانوا من سبع مناطق مختلفة من مشرق الوطن العربي ومغربه. وكما قال أحد المشرفين الامريكيين، فإن النتيجة كانت مذهلة جداً ومخالفة لكل ما كان قد قيل عن الفوارق بين اللهجات والفصحى العربية(٦٣).

كما أن الثورة الاعلامية في العالم قد امتدت إلى اجزاء الوطن العربي في العقد الماضي.

---

(٦١) Quirk, *Style and Communication in the English Language,* p.1.

(٦٢) S. Altoma: «The Teaching of Classical Arabic to Speakers of the Colloquial in Iraq,» (Ph. D. Dissertation, Harvard University, 1957), and «Language Education in the Arab Countries and the Role of the Academies,» in: J. Fishman, ed., *Advances in Language Planning* (The Hague: Mouton, 1974); B. Belkin, *The Problem of Literary Language and Dialect in Arabic* (Washington, D.C.: Center for Applied Linguistics, 1964); P. Cachia, «The Use of the Colloquial in Modern Arabic Literature,» *Journal of the American Oriental Society,* vol.87 (1967); C. Ferguson, «Diglossia,» *Word,* vol.15 (1959), and A. Kaye, «Modern Standard Arabic and the Colloquials,» *Lingua,* vol.24 (1970).

(٦٣) E. Palmer, «Linguistic Innovation in the Arabic Adaptation of Sesame Street,» in: J. Alatis and G. Tucker, eds., *Language in Public Life* (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 1979), pp.288-294.

وتبع هذا الامتداد ازدياد في تبادل البرامج الاعلامية بين معظم الأقطار العربية، بخاصة تلك التي تنتج باللهجات المحلية، وينتج عن هذا الانتشار أن يرتفع مستوى التفاهم المشترك بين مواطني الأقطار المختلفة لأكثر من لهجة محلية واحدة. (أما البرامج المنتجة بالفصحى فستتطرق إليها لاحقاً)، بينما كانت لهجة مصر هي أكثر اللهجات انتشاراً في الوطن العربي، وذلك لانتشار البرامج الناشئة منها في أقطار أخرى. أصبحت أقطار عديدة الآن تصدر برامج محكية بلهجتها المحلية إلى أقطار أخرى[٦٤]. وبذلك انحسرت بشكل ملحوظ الانعزالية السابقة لعدد من اللهجات المحلية العربية. والانعزالية والبعد الاجتماعي والجغرافي من أهم عوامل تدني مستوى التفاهم المشترك بين لهجات أية لغة[٦٥]، وان كان انحسار الانعزالية وأزدياد التفاهم المشترك لا يلغيان وجود اللهجات ولا استمرارها. إلا أن ما كان يمكن اعتباره تفككاً لغوياً في الماضي أصبح اتحاداً لغوياً من مختلف اللهجات. على أنه لا بد من التنويه بأن بعض لهجات المناطق لا تزال في عزلة نسبية عن غيرها، مثل لهجات جيبوتي وأقصى المغرب العربي وأقصى الشمال الشرقي وأقصى الجنوب من بلاد العرب. وليس هذا بالأمر الغريب في اللغات المنتشرة في أقطار شتى من العالم.

٢ ـ انتظام الفصحى العربية وتجانسها واتساقها

كما ذكرنا سابقاً، تشكل اللهجة المقننة المستعملة في المؤسسات الرسمية والاجتماعية الكبرى عنصراً أساسياً في وحدة الأمة وتكاملها. ويرتبط مدى نجاح هذه اللهجة في دعم وحدة الأمة اللغوية بمستوى سهولة الاتصال بين الأقطار التي تتألف منها وتتآلف بها[٦٦]. ويساعد في رفع مستوى الاتصال بين الوحدات السياسية وسلاسته، انفتاح الحدود بينها وتنقّل المجموعات عبر الحدود من أجل العمل وغيره من الأهداف، وتبادل المطبوعات من صحافة وكتب ونشرات، وتبادل البرامج الاعلامية من مختلف الأنواع. وكما ورد أعلاه، فإن استعمال الفصحى في المؤسسات الأساسية، مثل التربية والتعليم والتعامل الرسمي، يشكل العمود الواسط في ارساء وترسيخ الوحدة اللغوية وتكاملها، ويخفف من عوامل التفكك اللغوي المعاكسة.

صحيح ان الوحدة السياسية بين الأقطار العربية قد تعثرت كثيراً، وفشلت مشاريع إقليمية، إما في مرحلة التخطيط أو في مرحلة التنفيذ أو بعد التنفيذ بفترة وجيزة، وما زالت

---

(٦٤) لمزيد من التفاصيل عن دور الاعلام، انظر: يحيى أبو بكر، سعد لبيب وحمدي قنديل، **تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات** (باريس: اليونسكو، ١٩٨٢).

(٦٥) انظر: Bloomfield, «Literate and Illiterate Speech,»; Chambers and Trudgill, *Dialectology,* and Trudgill, «Standard and Non - Standard Dialects of English in the UK: Problems and Policies».

(٦٦) K. Deutsch, *Tides among Nations* (New York: Free Press, 1979), pp. 274-284, and J. Fishman, «Nationality, Nationalism and Nation-Nationism in Language Problems of Developing Nations,» in: J. Fishman [et al.], eds., *Language Problems of Developing Nations* (New York: Wiley, 1968).

هذه الوحدة مطلباً يُنادى به، إلا أن وحدة اللغة أمر راسخ الأساس، وتنبع القيمة الوحدوية للعربية أولاً، وقبل كل شيء، من منزلتها بالنسبة للإسلام والقرآن، ومن ثم من رفعة منزلة التراث المدون بالعربية الفصحى عبر القرون منذ ارتفع شأن العرب بالإسلام. فأصبح هذا التراث معلماً من معالم الأصالة العربية للمسلم وغير المسلم من العرب على حد سواء. ومع أن شأن العرب في العالم الآن غير شأن أسلافهم في الماضي، إلا أن منزلة العربية بين معظم العرب لم تتغير بتغير منزلتهم الدولية، ولا غرابة في ذلك، «فإن دور لغة ما بالنسبة لأمتها إذا ما رسخت قواعده ينحو إلى الاستمرار حتى بعد زوال الظروف التي كانت فاعلة في إبراز ذلك الدور باديء ذي بدء»[٦٧]. ويقول حازم نسيبه في هذا الصدد إن العربية هي عامل رئيسي في تكامل المجتمع العربي المعاصر[٦٨]. ويقول مارلو إن العروبة ترتكز على اللغة أكثر مما ترتكز على أي عامل آخر، كعنوان للروابط المشتركة بين العرب، وكعنوان لمصير مشترك يجمع كل العرب[٦٩]. ولا نجد أياً من كتّاب القومية العربية أو مفكريها، إلاّ ويضع اللغة في صلب الوحدة العربية. وغني عن القول إن كتّاب الوحدة الإسلامية من العرب يجدون في العربية وسيلة ذات دلالة رمزية على الوحدة في الوطن العربي، والأمثلة على كلا الاتجاهين كثيرة مثل ابراهيم انيس[٧٠]، أحمد عقبات[٧١]، جلال السيد[٧٢]، ساطع الحصري[٧٣]، عبد الرحمن البزاز[٧٤]، عمار بوحوش[٧٥]، عمر فروخ[٧٦]، محمد عطية الابراشي[٧٧]، مصطفى رضا الشهابي[٧٨]، نفوسة

---

(٦٧) S. Lieberson, «Forces Affecting Language Spread,» in: R. Cooper, ed., *Language Spread* (Bloomington: Indiana University Press, 1982), p.56.

(٦٨) H. Nusseibeh, *The Ideas of Arab Nationalism* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1956).

(٦٩) J. Marlowe, *Arab Nationalism and British Imperialism* (London: Cresset Press, 1961).

(٧٠) ابراهيم انيس: **محاضرات عن مستقبل اللغة العربية المشتركة**، ألقيت على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية، ١٩٥٩ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٠)، و**اللغة بين القومية والعالمية** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٠).

(٧١) أحمد عقبات، «اللغة العربية وأثرها في قوة الأمة وضعفها،» (مجموعة البحوث والمحاضرات لمجمع اللغة العربية، ١٩٦٤).

(٧٢) جلال السيد، **حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها** (بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٩).

(٧٣) ساطع الحصري: «حول الفصحى والعامية،» **مجلة المجمع العلمي العربي**، العدد ٣٢ (١٩٥٧)، و**آراء وأحاديث في اللغة والأدب** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨).

(٧٤) عبدالرحمن البزاز، «الفصحى عنوان وحدتنا،» **العربي** (أيلول/سبتمبر ١٩٦٢).

(٧٥) عمار بوحوش، «لغتنا العربية من هويتنا،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢).

(٧٦) عمر فروخ، **القومية الفصحى** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١).

(٧٧) محمد عطية الابراشي، **لغة العرب وكيف نهض بها؟** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٤٧).

(٧٨) مصطفى رضا الشهابي، «خواطر في القومية العربية واللغة الفصحى،» **مجلة المجمع العلمي العربي**، العدد ٣٦ (١٩٦١).

زكريا سعيد[٧٩]، وغيرهم الكثير. وليس أدل على منزلة العربية لأمتها من أن غالبية دساتير البلدان العربية تنص على أنها اللغة القومية واللغة الرسمية للدولة[٨٠]. يضاف إلى ذلك أنه ما لم تذكر اللهجات بالتحديد، فإن المقصود بعبارة اللغة العربية هي (اللهجة) الفصحى (مثلها في ذلك مثل لغات العالم الأخرى). وكما تبين أرقام الاحصاءات التي قام بها ياسر المالح لاتحاد الإذاعات العربية، فإن نسبة استعمال الفصحى في الاعلام عالية جداً، وما ذلك إلا تنفيذاً لسياسات البلدان العربية الاعلامية كما تنص عليها الدساتير[٨١]. وفي هذا الصدد ـ انتظام الفصحى واستعمالها في الوطن العربي ـ يجب أن نبين أنها أكثر انتظاماً واتساقاً عبر حدود البلدان العربية من اللغات الأخرى المستعملة في أكثر من دولة واحدة. فبينما نجد معجماً للانكليزية البريطانية وآخر للانكليزية الأمريكية، لا نجد معاجم مختلفة لفصحى العربية لمنطقة أو دولة ما. وذلك يعود إلى درجة الانتظام والاتساق العالية لفصحى العربية عبر أقطارها. أما في اللغات الأخرى المستعملة في أكثر من دولة، فلكل منها فصحى تختلف في بعض مناحيها عن الفصحى في كل من الأقطار الأخرى. ففي الانكليزية مثلاً هناك فصحى بريطانيا، وفصحى الولايات المتحدة، وفصحى استراليا. ومن هذه الاختلافات ما يكون فصيحاً في قطر ويكون نفسه من غير الفصحى في قطر غيره، بل يعتبر عامياً[٨٢]. حتى إن الفصحى في أمريكا غير متجانسة في جميع مناطقها، ولا الفصحى في بريطانيا كذلك. فنجد مثلاً ثلاثة أنواع من RP في بريطانيا: (١) Conservative RP، (٢) General RP، (٣) Advanced RP ومن صفات الثالثة، منها ما يشابه صفات بعض لهجات الطبقة الدنيا العامية في بريطانيا[٨٣]. أما العربية فلا تظهر مثل هذه الفوارق في فصحاها.

ثالثاً: الخلافات حول العربية في العصر الحاضر

قد يشتمّ القارىء مما سبق، ان منزلة العربية بين العرب ما اعتراها أي نزاع منذ ارتقت إلى مكانة الرفعة مع العرب بالإسلام. ولكن واقع الحال يبين غير ذلك، وبخاصة خلال الربع الأخير من القرن الماضي والعقود الستة الأولى من القرن الحالي. كما أن مكانتها مقارنة مع اللغات الدولية، وبخاصة الانكليزية منها، لا تزال غير ثابتة وغير راسخة في الوطن العربي في العلوم والتكنولوجيا، وهي المجالات التي ترتكز عليها التنمية المعاصرة في العالم كله. وسنتطرق لأمرين لغويين دار حولهما نزاع بين العرب. أما أولهما فكان حول وضع

---

(٧٩) نفوسة زكريا سعيد، «الفصحى واللهجات العامية وأثرهما في قومية الثقافة ومحليتها،» مقال من مؤتمر الوحدة والتنوع، الآداب، السنة ٢٠، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٧٢).

(٨٠) ياسر المالح، الفصحى والعامية في الاذاعة والتلفزيون بالوطن العربي (تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨٤)، ص ٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٩.

(٨٢) Wells, *Accents of English*, p.117.

(٨٣) المصدر نفسه، ٢٧٩ ـ ٣٠١.

اللهجات المحلية واللهجة الفصحى، وانتهى هذا الأمر باستمرار الفصحى في المجالات التي تستعمل فيها فصحى اللغات في بلادها. وثانيهما، ولا يزال الجدل مستمراً بشأنه، وهو استعمال العربية في العلوم والتكنولوجيا بدل اللغات الأجنبية، وبالتحديد اللغة الانكليزية، وهو موضوع التعريب.

١ ـ المساجلات حول الفصحى واللهجات المحلية

إذا اعتبرنا حدة النقاش والحوار واستمرارهما حول موضوع معين معياراً لأهمية ذلك الموضوع للمشاركين في النقاش والحوار، فإن أهمية العربية بهذا المعيار بالغة جداً. فقد استحوذ النقاش وتضارب الآراء حولها ردحاً من الزمن خلال المائة عام الماضية. وإذا تصفحنا تاريخ العرب منذ بداية عصر النهضة العربية، فقد لا نجد قضية عربية محلية (أي لا تدخل فيها الدول الأجنبية كطرف رئيسي) أخذتْ من اهتمام المفكرين والكتّاب العرب أكثر مما أخذت قضية اللهجات المحلية والفصحى. ويعود ذلك إلى أن هذه القضية تعني أحد أمرين: إما خلق الإقليمية اللغوية[٨٤]، وتالياً التشتت اللغوي وانقسام العربية إلى لغات متعددة بتعدد الأقاليم، مما يؤدي إلى تمزيق الأمة إلى أمم شتى؛ وإما تعزيز الوحدة اللغوية وتالياً تكريس الوحدة القومية، واطّراد مفهوم الأمة العربية الواحدة في الوطن العربي.

بدأت جذور هذه القضية في القرن التاسع عشر مع ظهور زاوية من مدونات الفكاهة في بعض المجلات مثل «هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف» ليوسف الشربيني و«أزجال حسن الآلاتي»[٨٥] كما يعود إلى محاولة بعض كتّاب المقالة تثقيف العامة وتوعيتهم سياسياً كذلك. وقد اعتُبر يعقوب صنوع كاتب المقالة العامية الأول. وتبعه آخرون على المنوال نفسه مثل عبدالله النديم ومحمد النجار وجورج زنانيري. ومن المجلات التي نشرت مقالات بالعامية أو لتبرير استعمال العامية «أبو نظارة»، «الارغون»، «الغزالة»، «الهلال»، «العرب»، «الحديث»، «العصور»، «المقتطف»، «الزهراء»، «الأستاذ»، «التنكيت والتبكيت»، «لغة العرب»، «الرسالة»، و«الأزهر» (لفترة وجيزة)[٨٦].

وقد أثارت تلك المقالات ردوداً شديدة النبرة تنعي ذلك المنحى وتدافع عن الفصحى، وصار كل فريق يحشد الحجج لدعم موقفه. وامتد النقاش إلى النصف الأول من القرن العشرين الحالي. ولكنه ارتبط في الفترة الثانية هذه بالثورات وحركات التحرر من الاحتلال والاستعمار. وبذلك أخذ النزاع حول اللهجات المحلية والفصحى بعداً إضافياً جديداً، بخاصة أن بعض أفراد الإدارة الاستعمارية والمستشرقين اشتركوا في الصراع، متبنين وجهة

(٨٤) بمعنى «القطرية» هنا. (المحرّر)

(٨٥) عبد الرحمن، لغتنا والحياة، ص ٩٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٢٦، وسعيد، «الفصحى واللهجات العامية وأثرهما في قومية الثقافة ومحليتها،» ص ٨٣ وما بعدها.

النظر الداعية إلى اللهجات المحلية ضد الفصحى، مثل وليم ولكوكس وڤلهلم سبيتا وسيلدون ويلمور وغيرهم. ومن باب الاختصار فقط، تذكر القائمة التالية أبرز المشاركين في المساجلات على مدار بضعة عقود منذ نهاية القرن التاسع عشر:

أنصار استعمال اللهجات المحلية بدل الفصحى أو تغيير الفصحى: الخوري أمين شميل، جميل صدقي الزهاوي، مارون غصن، قاسم أمين، جورج كفوري، أنيس فريحة، سعيد عقل، سلامة موسى، محمود تيمور، لويس عوض، طه حسين، وآخرون.

أنصار استمرار استعمال الفصحى واثرائها: أمين فكري بك، ابراهيم اليازجي، عزت دروزة، لويس شيخو، الخوري علي صالحاني، عيسى اسكندر المعلوف، مصطفى صادق الرافعي، عبد الوهاب عزام، محمد محمود شاكر، مصطفى الشهابي، عمر فروخ، مازن المبارك، محب الدين الخطيب، عباس العقاد، وآخرون[٨٧].

كما اشترك غير العرب في الرد على أنصار اللهجات المحلية مثل: عبدالكريم جرمانوس ولويس ماسينيون ويوهان فيك واربري وفيشر ومارسيه وزويمر ومايبه وفيرنباخ وغيرهم[٨٨].

وأما أبرز النقاط التي أثارها أنصار اللهجات المحلية فتشمل:

- اختلاف اللهجات بعضها عن البعض الآخر.
- اختلاف اللهجات مجتمعة عن الفصحى.
- عدم استعمال غالبية العرب (وقتئذ) للفصحى وانتشار الأمية.
- قرابة اللهجات المحلية من نفوس الناطقين بها.
- صعوبة تعلم الفصحى.

وفي المقابل رد أنصار الفصحى محتجين بأن:

- اللهجات العامية ليست لغات، ولا تستحق أن يطلق عليها هذا الاسم.
- وجود اللهجات دليل على تدني مستوى الثقافة والتعليم.
- استعمال اللهجات يؤدي إلى تشتت الأمة وتمزيقها.
- للاستعمار مصلحة في تفتيت اللغة العربية وأهلها.

---

(٨٧) أنور الجندي: **الفكر العربي المعاصر في معركتي التعريب والتبعية الثقافية** (القاهرة: مطبعة الرسالة، [١٩٦١])، و**المساجلات والمعارك الأدبية في الفكر والتاريخ والحضارة** (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٧٢)؛ عبدالرحمن، المصدر نفسه، ونفوسة زكريا سعيد، **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤).

(٨٨) الجندي، **الفكر العربي المعاصر في معركتي التعريب والتبعية الثقافية**، ص ١٩١ ـ ٢١٢؛ عبدالرحمن، المصدر نفسه؛ سعيد، «الفصحى واللهجات العامية وأثرهما في قومية الثقافة ومحليتها،» ورياض قاسم، **اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي** (بيروت: مؤسسة نوفل، ١٩٨٢).

ـ التراث العربي الإسلامي هو بالفصحى.

ـ استعمال اللهجات المحلية سيبتر الأجيال القادمة عن تراثها وعن القرآن وتالياً عن الإسلام.

ودعا أنصار اللهجات إلى تقنينها واحلالها محل الفصحى (محمود تيمور)، حيث اعتبروا الفصحى لغة جيل مضى، وعصر غبر، وليست صالحة لزمن حضر (أنيس فريحة). وانها لغة ميتة مآلها مآل اللاتينية واليونانية الكلاسيكية (أمين شميل). وان الفصحى دلالة على البداوة بينما اللهجات المحلية دلالة على المدنية (جورج كفوري). وعليه فإن بناء الحضارة العربية الجديد، يجب أن يكون بها (أو بلغة أجنبية) (سلامة موسى). كما أن بعض أفراد هذا الفريق دعا إلى التخلي عن الأبجدية العربية وإلى استعمال الأبجدية اللاتينية، مثل جميل صدقي الزهاوي وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد وعبد العزيز فهمي وأنيس فريحة ولويس عوض وسعيد عقل[٨٩]. أما دعوتهم إلى التخلي عن العربية في مجال واحد أو أكثر، فسنتطرق إليها لاحقاً.

وإذا أردنا أن نجري تقويماً للمساجلات بشكل عام، فيمكن أن نورد الملاحظات والنقاط الأساسية التالية:

ـ لم يكن عدد الداعين إلى احلال اللهجات المحلية بدل الفصحى كبيراً، ولكنهم على قلتهم أحدثوا ضجيجاً كبيراً. وذلك لأن دعوتهم هزت قيماً أساسية لدى المفكرين الآخرين، ولدى المجتمع. ولهذا كان يتصدى أكثر من كاتب واحد من أنصار الفصحى لمقال واحد دعا إلى تكريس اللهجات المحلية. وتنم تلك الدعوة عن بث الاقليمية والانفصالية بين مجموعات القومية الواحدة. وقد تزامنت تلك الدعوة في مصر مع الدعوة إلى فرعنة مصر من جديد، وعزلها عن باقي الوطن العربي في إطار محاولة لتمزيق العرب إلى قوميات متعددة، على غرار ما كان قد حدث في أوروبا سابقاً بانحلال الامبراطوريات الكبرى فيها. ولا غرابة إذاً في اتهام أولئك بالعمل على تغريب الأمة العربية، ومحاولة قتل القومية العربية الواحدة. وبالفعل فقد رحب سلامة موسى بالغرب صناعة وحضارة وأخلاقاً وثقافة وديناً (١٩٥٧). وكان الرد على دعوة سلامة موسى ومحمود تيمور بتقنين عدة لهجات في الوطن العربي، أن ذلك سيؤدي إلى تمزيق وحدة العرب اللغوية. ومن قبل كانت هذه الدعوة مرفوضة. ففي استفتاء مكتوب أجري في مطلع القرن الحالي مع عدد من الكتّاب العرب مثل جبران خليل جبران واسكندر المعلوف ومصطفى صادق الرافعي وغيرهم، كان اجماعهم على الفصحى كرمز للوحدة العربية وأداة لمقاومة الاستعمار[٩٠]. وكذلك كان اجماع المشاركين في مؤتمر اتحاد الأدباء العرب الذي جرى في بيت مري، في لبنان، عام ١٩٤٨[٩١].

---

(٨٩) انظر: قاسم، المصدر نفسه، ص ٣٨٨ وما بعدها، وسعيد، المصدر نفسه، ص ٨٦ وما بعدها.

(٩٠) دفاعاً عن العربية الفصحى (١٩٨١)، نقلاً عن: حول العربية، ص ٢٤٣ ـ ٢٥٠.

(٩١) قاسم، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

ـ لا شك بأن اللهجات المحلية أقرب للعامة من الفصحى، فهي أول ما يتعلم الطفل. وهذا هو الشأن في جميع اللغات، وليس حصراً على العرب أو العربية. ولهذا تتنوع مجالات استخدام كل منها.

ـ أما مشكلات تعلم الفصحى، فلا علاقة لها بالفصحى كنظام لغوي، بقدر ما لها علاقة بالعملية التعليمية وأساليبها وموادها. ولا ننكر وجود هذه المشكلات، ولكنها كذلك مشكلات تشمل العالم بأسره في شتى لغاته. ولو كان الأمر غير ذلك، لما وجدنا تعليم فصحى اللغات في بلادها ذا كلفة عالية. ولو درسنا الوضع في أي قطر، ولنقل بلاد اللغة الانكليزية، لوجدنا صعوبات جمة تنتاب العملية، ولوجدنا قضايا التذمر من تدني الكفاية بالفصحى منتشرة، وتصل بعضها إلى المحاكم[٩٢]. وعليه فالقضية تعليمية إجرائية وتدريبية وليست في الفصحى ذاتها.

ـ ليس غريباً أن يُسقِط الناس تقصيرهم على غيرهم، وليس غريباً أن يُسقَط ضعف الأمة على لغتها أو لهجاتها، فاللغة هدف يسهل النيل منه أكثر مما يسهل النيل من غيره. ولكن في هذا الإسقاط خلط بين اللغة وبين أهلها، وغناها وغنى أهلها اللغوي. فما أسهل اتهام اللغة بالضعف من قبل شخص لا يحسن استعمالها، وما أسهل القاء الملامة بضعفنا على غيرنا. وكما قال بولنجر «قل لي كم تعرف أمة لغتها، وسأخبرك كم تهتم هذه الأمة بهويتها»[٩٣].

ـ في الوقت الذي كان يخيل فيه لدعاة اللهجات ان مشكلة الضعف اللغوي ستُحل باحلال اللهجات المحلية محل الفصحى، لم يكونوا واعين للآثار السلبية على الأمة على المدى البعيد. كما أن تغاضيهم عن المحافظة على الاتصال بتراث الأمة، أثار حولهم الشبهات وعرضهم للاتهامات. كما ينطبق اتهامهم بدعوى قطيعة التراث على تبنيهم لمشروع استعمال الأبجدية اللاتينية بدل العربية إذ لا يمكن الفصل بين اللغة والأبجدية من جهة، وبين التراث من جهة أخرى، فهو رمز للأمة أكثر مما هو رمز للدولة[٩٤].

مما زاد في حدة الجدل إلى درجة الصراع، أن أنصار اللهجات المحلية كانوا يكررون مقولات جاء بها الغرباء: فهذا وليم ولكوكس يهاجم الفصحى ويعزو إليها عدم قدرة العرب على الاختراع ـ كما قال في مقال نشره عام ١٩٢٦، ان أهل الشام ومصر وشمال افريقيا لا يتكلمون العربية بل البونية ـ وذاك ڤلهلم سبيتا يقول عام ١٨٨٠، ان مصير الفصحى

---

(٩٢) كما حصل في ولاية كاليفورنيا وغيرها من الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية. انظر مثلاً:
J. Cheshire, «Dialect Features and Linguistic Conflict in Schools,» *Educational Review,* vol.34 (1982); Edwards, «Cultural Literacy: What are Our Goals?»; Spolsky, «Foreword,» and Trudgill, «Standard and Non-Standard Dialects of English in the UK: Problems and Policies».

(٩٣) Quirk, *Style and Communication in the English Language,* p.99.

(٩٤) W. Dressler, «Acceleration Retardation and Reversal in Language Decay,» in: Cooper ed., *Language Spread,* pp. 321-322.

العربية صنو لمصير اللاتينية[٩٥]. ومن ثم نجد الأفكار نفسها في كتابة أمين شميل وغيره[٩٦]. وهذا بيرسي سميث يدعو إلى استعمال اللهجات في الأدب، ويأخذ الرأي سلامة موسى وغيره[٩٧]. على الرغم من أن المساجلات استمرت واحتدت، إلا أن كل ذلك كان بمعزل عن موقف السلطة المحلية الحاكمة (أما السلطة الدخيلة فكان موقفها هو ضد وحدة العرب وهويتهم). وما ان استقلت المناطق العربية وتشكلت فيها بلدان عربية، حتى ظهرت سياساتها اللغوية متصفة بالاستقلال للأمة ككل، ولوحدتها ككل. وبذا أغلقت أبواب النقاش والاختلاف حول الموضوع دونما تدخل مباشر. ولم يكن في تلك السياسات اللغوية أمر جديد بالمقارنة مع سياسات الدول في العالم[٩٨].

ـ مما ساعد على تبلور الاستقطاب بين الأطراف المشاركة في المساجلات، ازدياد الكتابات من قبل بعض الغربيين حول العربية، إذ تبنى أولئك الباحثون النظرية اللغوية الوصفية التي تقضي باعتبار اللهجة المحلية المحكية هي النظام الأساسي للغة. غير انهم في الوقت الذي كانوا يبشرون فيه بهذا المبدأ كانوا يناقضونه فيما يتعلق بلغاتهم: حيث اعتبروا لهجة المثقفين والمتعلمين الجامعيين، النظام الأساسي للغاتهم. ولم يتبعوا المنهج نفسه بالنسبة للعربية، ولهذا كان تركيزهم على لهجات العربية المحلية، مما حدا بكثير من الكتاب والمفكرين العرب أن يقبلوا مبادىء تلك النظرية دون الانتباه إلى أن أهلها يخالفونها في عقر دارها، حيث لم يقبلوا إلا الاستعمال الأدبي المثقف في وضع كتب النحو والمراجع الأخرى للغاتهم[٩٩]. وكان لبعض أولئك الكتاب هدف واضح معاد للعرب والإسلام. فهذا پيرسي

---

(٩٥) عبدالرحمن، لغتنا والحياة، ص ١٠٤.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٩٧) P. Smith, «A Plea for Literature in Vernacular Arabic,» *Muslim World,* vol. 7 (1917).

(٩٨) انظر القسم الأول من الفصل حول استعمال الفصحى. وعن العالم بشكل عام، انظر:

W. Haas, «Introduction,» in: W. Hass, ed., *Standard Languages* (Manchester: Manchester University Press, 1982).

وعن الصين، انظر: D. Barnes, «The Implementation of Language Planning in China,» in: J. Cobarrubias and J. Fishman, eds., *Progress in Language Planning* (The Hague: Mouton, 1983).

وعن الولايات المتحدة الامريكية، انظر:

A. Gallardo, «The Standardization of American English,» (Ph. D. Dissertation, State University of New York, Buffalo, 1980); A. Gere, «Public Language,» *English Journal,* vol.72, no.3 (1986), and A. Marckward, «Native Language Teaching and Learning,» in: T. Seboek, ed., *Current Trends in Linguistics* (The Hague: Mouton, 1971).

وعن ايطاليا، انظر: Mioni and Amuzzo - Lansweert, «Sociolinguistics in Italy».

وعن بريطانيا، انظر: H. Rosen and T. Burgess, *Language and Dialects of London School Children* (London: Wardlock Educational, 1980).

(٩٩) انظر: C. Fries: *American English Grammar* (New York: Appleton - Century, 1940), and *The Structure of English* (New York: Harcourt, Brace, 1952); Lyons, *Language and* =

سميث ينشر مقالين متتالين في مجلة عالم المسلمين، (Muslim World) يدعو إلى كتابة الأدب العربي باللهجات المحلية. فقال «إن الإسلام لن يستطيع أن يكتب الأدب بالعامية ولن يفعل ذلك لأن ذلك يعني إلقاء مبدأ قدسية لغة القرآن في عرض البحر. ولكني لا أرى سبباً واحداً يمنع المسيحية من عمل ذلك»[(١٠٠)]. وقد شهدت العقود الأربعة الماضية اهتماماً ملحوظاً بلهجات العربية بين اللغويين والمستشرقين. ومما يؤسف له أن الكثير منهم ركزوا نبوءاتهم على انقسام العربية إلى لغات، على غرار انقسام اللاتينية[(١٠١)]. ومما لا شك فيه أن لمعظم تلك الكتابات دوافع عدائية، كما بين ذلك ادوارد سعيد في كتابه عن الاستشراق[(١٠٢)]. فالهدف هو الحط من العربية وأهلها، وان لم يعترف الكتاب بذلك. فلا يمكن أن يخلو البحث، أي بحث، من آثار ايديولوجيا الكاتب، كما قال أحد الباحثين في علم اللغة الاجتماعي «هناك موقف ايديولوجي خلف كل عبارة نظرية، كما انها (الايديولوجية) أساس تخطيط البحوث التجريبية وتنفيذها وتفسير نتائجها وكتابة التقارير عنها»[(١٠٣)]. ففي الوقت الذي وصف فيركسن بعض أفكار العرب عن العربية بأنها خرافات[(١٠٤)] اتخذ الأفكار نفسها من قبل الأمريكيين عن الانكليزية، بأنها مسلّمات فرضية[(١٠٥)]. ومما يؤسف له حقاً أن موضوع اللهجات العربية أصبح أسهل المواضيع لطلاب اللغويات من العرب للحصول على درجة الدكتوراه في اللغويات من الجامعات الغربية. فقد تبين لي، بعد مراجعة ملخصات أطروحات الدكتوراه المقدمة للجامعات البريطانية والامريكية خلال الأربعين عاماً الماضية، ان الغالبية الساحقة من الأطروحات عن العربية هي عن اللهجات واختلافاتها عن الفصحى. وما دامت تلك الأطروحات تلبي رغبات المشرفين عليها في تكريس التشتت اللغوي في الوطن العربي، فإن الدرجات العلمية تمنح بناء عليها بسهولة وسرعة، فهي تقول للغربيين ما يريدون سماعه. ويجب ألا يؤخذ ما سلف أعلاه من الطعن في نيات الكتّاب الغربيين عن العربية، وتجريح استقرائهم للبيانات عن التمايز والتغاير في العربية، إن كل باحث غربي أو كل عربي تتلمذ على يديه لا يتسم بالموضوعية. فهناك، كما ذكرت سابقاً، مستشرقون ولغويون ممن بينوا ميزات الفصحى على العامية، ودور الفصحى في وحدة الأمة

= *Linguistics*, and «Introduction,» in: R. Quirk [et al.], *A Grammar of Contemporary English* (London: Longman, 1980).

(١٠٠) Smith, «A Plea for Literature in Vernacular Arabic,» p.342.

(١٠١) Ferguson, «Diaglossia,» p.340, and Ray, «Language Standardization,» p.758.

(١٠٢) Edward Said, *Orientalism* (London: Routledge, 1978), pp. 105-107, 298-305, and 314-321.

(١٠٣) Quirk, *Style and Communication in the English Language*, p.6, and J. Fishman, «Epistemology, Methodology and Ideology in the Socio-Linguistic Enterprise,» *Language Learning*, vol. 33, no.5 (1983).

وهو بالتحديد عن الايديولوجية وموضع الازدواجية اللغوية (Diaglossia).

(١٠٤) C. Ferguson, «Myths about Arabic,» *Languages and Linguistic Monograph Series* (Georgetown University), vol.12 (1959).

(١٠٥) C. Ferguson, «National Attitudes toward Language Planning,» in; Alatis and Tucker, eds., *Language in Public Life*, p.51.

والحفاظ على تراثها واستقلال شخصيتها وهويتها. وهناك أيضاً من بيّنوا في بحوث مضبوطة الخطة والتصميم والتحكم في المتغيرات ذات العلاقة بالبحث. فمثلاً بيّنت أطروحات الدكتوراه لكل من روبرتسن[١٠٦] وشمت[١٠٧] وشولتز[١٠٨] وغيرهم، ان التمايز في العربية ليس أمراً شاذاً في العربية بين اللغات، بل إنه موجود في جميع اللغات. كما بينوا أن ما أطلق عليه «ازدواجية اللغة» في العربية، هو تطرف في التصور لدى من تبنوا تلك الفكرة. وبالفعل فقد أوضح شولتز في بيانات احصائية ما مؤداه أنه لا يمكن على الاطلاق الفصل بين مواد اللغة في استعمالها، بحيث نقول إن كل هذا عامي وكل هذا فصيح، بل الأصح أن نقول إن نسبة معينة من هذه المادة من الفصيح ونسبة أخرى من غير الفصيح (عامي أو مقترض)[١٠٩]. وفي الحقيقة إننا لا نجد أية دراسة تبين مثل هذه الاحصائيات عن أية لغة في العالم، مع العلم أن التمايز أمر عالمي في اللغات. ولو قام أي باحث وصف العربية بالازدواجية بوصف المادة اللغوية في لغته هو، لما وجد اختلافاً جوهرياً بينها وبين العربية. وان غياب مثل هذه الاحصاءات في كتاباتهم عن لغاتهم يثير الشك في نياتهم الايديولوجية. وهناك أيضاً باحثون في علم اللغة الاجتماعي، أخذوا بعين الاعتبار المتغيرات التي طرأت على مستوى التعليم في الوطن العربي خلال العقود القليلة الماضية. فمثلاً كان عدد المنتظمين في الدراسة في الوطن العربي عام ١٩٦٠ هو ثمانية ملايين ونصف المليون، بينما أصبح العدد عام ١٩٧٤ أكثر من واحد وعشرين مليوناً[١١٠]. بيّنت الاحصاءات في الأردن مثلاً، ان نسبة المنتظمين في الدراسة من فئة العمر ٦ - ١٤ سنة كانت ٩٦,٦ بالمائة، ومن فئة العمر ٦ - ١٧ عاماً كانت ٩٠,٢ بالمائة عام ١٩٨٢. وهذا يعني أن الأمية في انحدار مستمر، مما ينتج عنه تضييق شقة الاختلاف بين العامية والفصحى في الاستعمال الدارج، أي غير الرسمي. وقد أوضح باحثون غربيون أثر هذا التطور على اللغة العربية[١١١].

---

(١٠٦) A. Robertson, «Classical Arabic and Colloquial Cairine,» (Ph. D. Dissertation, University of Utah, 1970).

(١٠٧) R. Schmidt, «Sociolinguistic Variation in Spoken Egyptian Arabic,» (Ph. D. Dissertation, Brown University, 1974).

(١٠٨) D. Schulz, «Diglossia and Variation in Formal and Spoken Arabic,» (Ph. D. Dissertation, University of Wisconsin, 1981).

(١٠٩) انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ١٦٢.

(١١٠) محمد شرف [وآخرون]، استراتيجية التطوير التربوية العربية (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٩)، ص٣٨٥ وما بعدها.

(١١١) انظر مثلاً: F. Penalosa, *Introduction to the Sociology of Language* (Rowley, Mass.: Newbury House, 1981), p.83.

لمزيد من الأمثلة على الموضوعية في بحث العربية من قبل الغربيين، انظر:

J.Fishman, «Studies of Languages as an Aspect of Ethnicity and Nationalism,» *Sociolinguistics Newsletter*, vol.14, no.2 (1984); Robertson, «Classical Arabic and Colloquial Cairine»; Schmidt, «Sociolinguistic Variation in Spoken Egyptian Arabic,» and Schulz, «Diglossia and Variation in Formal and Spoken Arabic».

ـ اتخذ بعض المشاركين في المساجلات حول العربية من العرب، موقفاً متطرفاً أدى إلى ردود فعل متطرفة من الجانب الآخر. فمثلاً كان الرد على القول بأن العربية الفصحى ميتة في الوقت الحاضر، ويجب التخلي عنها، أن قال بعض المدافعين بأنها أسمى اللغات وأفضلها، وان اللهجات العامية تخلو من النظام اللغوي، وان استعمالها جريمة: «إن كانت العامية مرضاً ورجساً فإن أي ترخص في استعمالها جريمة في حق الوطن»[112]. كما حاول آخرون من أنصار الفصحى التدليل على غناها وسموها وأفضليتها على غيرها من اللغات، بالقول إن الله سبحانه وتعالى قد اختارها من بين اللغات جميعها لتكون لغة القرآن، ونسوا أن كل رسالة سماوية كانت بلغة الرسول الذي أنزلت عليه تلك الرسالة له ولقومه. وعليه فإن العربية هي لغة القرآن لأن رسالته أنزلت على رسول كانت لغته عربية ﴿وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبين لهم﴾[113]. ولكن بعض أنصار الفصحى، سواء ممن تصدوا للدعوة إلى الإقليمية اللغوية في بداية المساجلات[114] أم من اللاحقين بعدهم[115]، الذين تتلمذ معظمهم في النظريات اللغوية الغربية، لم يكونوا متطرفين في موقفهم من اللهجات المحلية العامية، بل إنهم بينوا طبيعة التمايز في اللغة، وإن أية لغة لها مستويات متعددة من الاستعمال، وإن فصحى أية لغة تُكتسب بالدراسة والتعلم إلى حد كبير، كما أن فصاحة الأفراد هي بدرجات متفاوتة.

وخلاصة التقويم للمساجلات والخصومات حول العربية ولهجاتها، أن الدعوة إلى تقنين اللهجات المحلية أو التخلي عن الفصحى، هي مظهر من مظاهر التفكك بين مجموعات الأمة الواحدة[116]. كما أن الدعوة إليها تعبير عن توجهات فكرية أو عقائدية غريبة عن الأمة ومستوردة إليها[117]، وذلك إذا قارنا وضع العربية باللغات المعاصرة الأخرى التي لم تنقسم لهجاتها إلى لغات إلاّ تحقيقاً لمطالب أخرى غير لغوية.

وأنهي هذا الجزء بالإشارة إلى مواقف التجمعات والأحزاب السياسية العربية من الصراع المذكور. ليس لي علم بأي حزب أو تجمع سياسي أياً كانت مبادئه وأهدافه، دعا إلى الاقليمية اللغوية أو الانفصالية اللغوية. وإذا تفحصنا البيانات السياسية والنشرات، وما إلى

---

(١١٢) عبدالرحمن، لغتنا والحياة، ص ٢١٤.

(١١٣) القرآن الكريم، «سورة ابراهيم،» الآية ٤.

(١١٤) عزت دروزة، «رد على دعوة سلامة موسى للتخلي عن العربية الفصحى وتبني العامية،» (١٩٢١)، نقلاً عن: حول العربية.

(١١٥) مثل: ابراهيم محمد نجا، اللهجات العربية (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، ١٩٧٢)؛ حسني محمود، «اللهجات العامية: لماذا؟ وإلى أين؟» اللسان العربي، العدد ٢٠ (١٩٨٣)؛ سعيد بدوي، مستويات العربية المعاصرة (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٣)، وزكي عبدالمالك، «الصراع بين الفصحى والعامية،» اللسان العربي، العدد ٨ (البحوث).

(١١٦) انظر: السيد، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها.

(١١٧) انظر: عباس العقاد، «أغراض البحوث في الفصحة والعامية،» مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ١١ (١٩٥٩)، وأحمد العطار: الزحف على لغة القرآن (بيروت: [د. ن.]، ١٩٦٥)، و«أعداء الاسلام يحاربون العربية،» اللسان العربي، العدد ٩ (١٩٧٢).

ذلك من الوسائل الإعلامية لمختلف الاتجاهات السياسية في الوطن العربي، لما وجدناها إلا باللهجة الفصحى من العربية. فيبدو أن هذا الأمر كان مفروغاً منه بالنسبة لهذه الأحزاب جميعاً.

٢ ـ الخلاف حول قضية التعريب

يختلف النقاش حول هذا الموضوع عن سابقه المبحوث فيما سبق في نواح ثلاث: أولاً، لم ينته النقاش حول هذا الموضوع بعد. ثانياً، اتخذت معظم الأقطار العربية موقفاً يجانب موقفها تجاه العربية في المساجلات السابقة. وأخيراً، لا ينحصر هذا الخلاف في البلاد العربية، بل إن استخدام اللغة الوطنية مكان اللغة العالمية يشكل معضلة في معظم دول العالم الثالث، وعليه فإن المشكلة ذات طابع دولي إضافة لطابعها المحلي عند العرب. ولكنها ذات بعد أقوى عند العرب، لأن مكانة العربية بالنسبة للعرب ترتبط بالعقيدة أكثر مما ترتبط أية لغة معاصرة أخرى بأي من العقائد الأخرى.

لم تظهر هذه المشكلة حديثاً بعد تأسيس البلدان العربية المعاصرة، بل تمتد جذورها إلى القرن التاسع عشر مع بداية حركات الوعي والنهضة في المنطقة العربية. وقد تداخلت وتشذ في المساجلات حول اللهجات المحلية والفصحى. فقد أسقط البعض تخلف العرب بالمقارنة مع الغرب على العربية، كما ورد في كتابة وليم ولكوكس عن عجز العرب عن الاختراع، وزاد في حدة ردة الفعل لهذا الاتهام، قرار المحتل البريطاني لمصر باستخدام اللغة الانكليزية في المدارس المصرية عام ١٨٨٩ بدل العربية[١١٨]. وقد تبنى استخدام اللغة الاجنبية كل من أمين شميل في مقال عنوانه «كلمة غيور على لغته» وكذلك كانت دعوة سلامة موسى (كما اقتطفناها أعلاه). ثم تصدى لهذه الدعوة علماء مصر في مجلة «المهندس» وفي صحيفة «الأستاذ». ومن الذين كان لهم باع طويل في الرد، الكاتب عبد الله النديم (الذي عينه عرابي باشا ناطقاً باسم الثورة العرابية) في زاوية ثابتة عنوانها «عربي تفرنج يتحاور مع ابن البلد»[١١٩]. وكان هناك آخرون فيما بعد مثل أنيس المقدسي[١٢٠] رداً على موقف الخوري مارون غصن[١٢١] ولويس شيخو[١٢٢] ومحمد عطية الابراشي[١٢٣]، ويعقوب صروف[١٢٤] ومحمد شرف[١٢٥].

---

(١١٨) عبدالرحمن، لغتنا والحياة، ص ١٠١.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨ ـ ١٤١.

(١٢٠) أنيس المقدسي، اسس الترجمة والتعريب (١٩٢٩)، نقلاً عن: حول العربية.

(١٢١) مارون غصن، اللغة الحية واللغة الميتة (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٥).

(١٢٢) لويس شيخو، «الوسائل لترقية اللغة العربية،» المشرق، العدد ٢٠ (١٩٢٢).

(١٢٣) محمد عطية الابراشي، لغة العرب وكيف ننهض بها؟

(١٢٤) يعقوب صروف، اللغة العربية والمصطلحات العلمية (١٩٢٩)، نقلاً عن: حول العربية.

(١٢٥) شرف [وآخرون]، استراتيجية التطوير التربوية العربية.

ويـدور موضـوع الخلاف حـول صلاحيـة اللغة العـربيـة لـلاستعـمال في شؤون العلم الحديث وقدرتها على ذلك. ومن جهة أخرى يتركز الخلاف كـذلك عـلى النتائـج المترتبـة عن استعمال اللغة العالمية واستعمال اللغة العـربية. وفي الـواقع فـما كان تـأسيس المجمع العلمي العـربي في دمشق عام ١٩١٩ (الـذي سمي فيما بعـد مجمع اللغـة العربيـة في دمشق)، وبعـده مجمع فؤاد الأول عـام ١٩٣٣ (الذي سمي فيـما بعد مجمـع اللغة العـربية في القـاهـرة)، والمجمـع العلمي العراقي عام ١٩٤٨، سوى دليل على وجود رد عمـلي على اتهـام العربيـة بالضعف، وعدم القدرة على استيعاب العلوم(١٢٦). وكانت تلك الفترة فترة الثورة عـلى الاستعمار، وفـترة تأسيس الدول.

ولكن مشكلة التعريب والخلاف عليها تبلورت بعد استقـلال معظم البلدان العـربية، وبالتحديد بعد استقلال تونس والمغـرب. فقد كـانـت فرنسـا قد اتبعت سيـاسة عـامة (ومنهـا السياسة اللغوية)، تهدف إلى جعل شمال افريقيـا العربي جـزءاً من فرنسـا، واتخذت لتحقيق ذلك وسائل عدة، منها محاولة محو العربية نهائياً. ولهذا كان على تلك الدول أن تعكس دوران العجلة اللغوية التي بـدأتها فـرنسا. وفعـلاً كانت حـركة التعـريب في شمال افـريقيا في عقـد الستينات شاملة لكل ما يعطي الدولـة استقلالهـا وسيادتهـا وهويتهـا العربيـة المسلمة، وعـلى رأسها اللغة العربية.

وباختصار، فقد دعا المرحوم الملك محمـد الخامس إلى عقـد مؤتمر عـربي عام ١٩٦١، للنظر في وضع سياسة تعـريبية للمغـرب بخاصـة وللعرب بعـامة. ومن ثمـرات ذلك المؤتمـر (الذي عُرف فيما بعد بالمؤتمر الأول للتعريب)، وضع خطة للتعريب في المغـرب وتونس وبـدء العمل على تنفيذها. ونتـج عنه أيضـاً تأسيس المكتب الـدائم للترجمة والتعـريب في الربـاط، الذي ألحق فيما بعد بدائرة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية أو المعروفة الآن بمنظمة جامعة الدول العربية للتربية والثقـافة والعلوم. كـما أسست لاحقاً دوائـر مختلفة في عـدد من البلدان العـربية تُعنى بـالترجمـة العلمية، وأعيـد موضـوع احياء المجمـع اللغـوي في الأردن، وأسس المجمع عام ١٩٧٦، كما أسس مجمع لغـوي في السعوديـة عام ١٩٨٣، وشُكـل اتحاد مجامع اللغة العربية في الوطن العربي. كما عقد مؤتمر ثان للتعريب في الجزائر عام ١٩٧٣، وثالث في طـرابلس الغرب عـام ١٩٧٧، ورابع في طنجـة عام ١٩٨١، وخـامس في عـمان ـ الأردن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥. وساد تلك المؤتمرات، عقد اجتماعات عربية على مستوى وزراء التربية والتعليم ووزراء آخـرين، مثل وزراء الصحـة العـرب، وعقـد اجتـماعـات لبعض اتحـادات النقابات المهنية والعلمية مثل: نقابات المهندسين والأطباء والفيزيائيين. والندوات التي أقـامها مـركز دراسـات الـوحـدة العـربيـة مـا بـين عـام ١٩٧٩ و١٩٨٢. وتشـترك هـذه المؤتمـرات والاجتماعات في محاولة تحقيق هـدف واحد: تعـريب العلوم بحيث تكون العـربية هي اللغـة الأولى المستعملة في تدريسها على مختلف المستويات الدراسيـة وبخاصـة في المرحلة الجـامعية،

---

(١٢٦) عن تفاصيل انشاء المجامع في القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن، انظر: المصدر نفسه.

لأن التدريس في المستويات الأدنى منها بالعربية في معظم البلدان العربية (الاستثناء في شمال افريقيا بشكل خاص). فوضعت مؤتمرات التعريب استراتيجية عمل على عدد من المراحل. أما من حيث تطبيقها ومدى نجاحها، فقد تحققا بالنسبة للمستوى المدرسي في المغرب العربي كجزء من التعريب العام لنظم تلك الدول، وان كانت الفرنسية لا تزال أحد الاختيارين الموجودين[١٢٧]. كما أدت إلى تعريب معظم أقسام العلوم في العراق[١٢٨]. أما سوريا فكانت السبّاقة في هذا المضمار منذ أوائل العشرينات من هذا القرن. وفي بقية البلدان العربية، ما زالت الهوة سحيقة بين السياسات اللغوية والخطط المنبثقة عنها من جهة، وبين التنفيذ من جهة ثانية. ولهذا فإن الدعوة إلى التعريب مستمرة، ويزيد في مرارتها التناقض الملموس بين المواقف الرسمية المعلنة في قوانين الجامعات العربية، وبين واقع الحال في قاعاتها الدارسية. وننظر فيما يلي في القضايا التي تثار حول هذا العجز في تطبيق السياسة اللغوية الوطنية في الوطن العربي. وسننظر فيها من وجهة نظر ثلاثة أفرقاء: المفكرين والكتاب من جهة، والدول من جهة ثانية، وعامة الناس من جهة ثالثة.

١ ـ مثلما كُتب الكثير الكثير عن اللهجات والفصحى، كذلك كُتب الكثير عن قضية التعريب، فإضافة إلى المراجع التي رجعت إليها لكتابة هذا الجزء من الفصل، قام محمد بسام ملص[١٢٩] بإحصاء ما نشرته ست مجلات فقط، فوجد ثمانية وستين مقالاً فيها. هذا إضافة إلى وقائع المؤتمرات والندوات والاجتماعات، وما نشرته مجلات عديدة أخرى، فضلاً عن الكتب وعدد من الأطروحات. إن دلت هذه الكثرة على شيء، فإنما تدل على أهمية التعريب لدى كتّاب تلك البحوث والمقالات والمشاركين في الاجتماعات والمؤتمرات... إلخ. كما تدل على أهمية وجود المجامع والدوائر والمكاتب المنتشرة في الأقطار العربية الأخرى.

٢ ـ يقدم أنصار استعمال اللغة العالمية في العلوم والتكنولوجيا عدداً من المبررات لتسويغ وجهة نظرهم، وتسويغ السياسة اللغوية المطبقة في هذا المضمار:

أ ـ يعزو البعض التخلف العربي في العلوم والتكنولوجيا في التاريخ المعاصر إلى اللغة العربية، فيصفونها بالضعف التعبيري وبالفقر في المفردات. فمثلاً هذا حسين مؤنس يقول: «إن اللغة العربية تعيق عملية التفكير والابداع عند العرب»[١٣٠]. فاللغة العربية (في رأيه) تخلو من أداة

---

(١٢٧) انظر: محمد أحمد الزعبي، «ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر: دراسة ميدانية،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/يونيو ١٩٨٢)، و

A. Bentahila, *Language Attitudes among Arabic - French Bilinguals in Morocco* (Clevedon, Avon.: Multilingual Matters, 1983).

(١٢٨) أحمد مطلوب، «تعريب التعليم العالي في العراق،» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ٨، العددان ٢٥ ـ ٢٦ (١٩٨٤).

(١٣٠) محمد بسام ملص، «التعريب: بيبليوغرافيا،» المجلة العربية للدراسات اللغوية، العدد ٤ (١٩٨٥).

(١٣٠) كما تروي ذلك ايڤون حداد في: =

للدلالة على المستقبل في الأفعال، وأن سوف أو س ما هما إلا زائدتان لا قيمة لهما. وعليه فإن المستقبلية في تفكير العرب أمر واهن بقدر الحرف الدال عليها. وهذا الأمر مردود بالطبع. فاللغات تعبر عن المستقبلية بطرق شتى. ثم إن الانكليزية مثلاً تخلو من مقطع صرفي للدلالة على المستقبلية، وأن الكلمتين (Shall و Will) هما مضارعان من حيث الصيغة بدلالة أن لها صيغتين للماضي (Should و Would). فكيف إذاً لا يعوق هذا الأمر الناطقين بالانكليزية عن التفكير في المستقبلية بوضوح؟ وعلى المنوال نفسه وصف ادوارد شوبي في مقال اقتبسه العديد من الكتاب الغربيين[131] اللغة العربية بالغموض والتعميم والمبالغة، وخلص إلى أن ذلك يؤثر بشكل سلبي على سيكولوجية العرب. وقال مثل ذلك أنيس فريحة «لازدواج اللغة أثر في الفكر والتربية الشخصية والأخلاق والفنون الجميلة»[132]. وقال أيضاً «إن الفصحى لغة وقفت في مجراها عند نقطة معينة في الزمان والمكان... وقفت في تطورها»[133]. ونجد في هذه الآراء العلاقة بين اللغة وأهلها معكوسة. فاللغة تتطور وتنمو بتطور أهلها ونموهم الثقافي والحضاري... إلخ وليس العكس. ولكنه من الواضح أن اللغة قد أصبحت ضحية لتقصير أهلها وضعفهم. وهذا ما حدث بعد حرب ١٩٦٧، فقد عاد بعض المفكرين والكتاب العرب، أمثال زكي محفوظ، والطيبي، وأدونيس، وغيرهم إلى مهاجمتها[134].

أما قضية فقر المفردات العلمية في العربية، فليست بذات بال إذا عُقد العزم على استخدامها[135]. وقد قامت المجامع وغيرها بجزء غير يسير في هذا المجال. ثم إنه يكفي من حيث البرهان على بطلان هذا المبرر، أن دولة واحدة (سوريا) تدرّس جامعاتها التخصصات العلمية جميعها بالعربية، وان كانت دولتان في الحقيقة قد عربتا تدريس العلوم[136]. وإذا عدنا إلى الماضي وجدنا أن العربية كانت هي لغة التدريس والتأليف في العلوم في مصر منذ أن أسس محمد علي كلية الطب في أبي زعبل عام ١٨٢٦ (التي أصبحت فيما بعد كلية طب عين شمس). واستمر الوضع كذلك حتى فرضت بريطانيا استعمال الانكليزية عام ١٨٩٨.

= Y. Haddad, *Contemporary Islam and the Challenge of History* (Albany, N.Y.: State University of New York Press, 1982), p.16.

(١٣١) E. Shouby, «Influence of Arabic of the Psychology of the Arabs,» *Middle East Journal*, vol.15, no.3 (1951).

(١٣٢) انيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠)، ص ١١.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٣٤) انظر: Fouad Ajami, *The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice since 1967* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1981), pp.26-29.

(١٣٥) تطرق الشاعر حافظ ابراهيم لهذه التهمة في قصيدة تُدرّس في المدارس نذكر أربعة من أبياتها:

رموني بعقم في الشباب وليتني ... عقمت فلم أجزع لقول عداتي
وسعت كتاب الله لفظاً وغاية ... وما ضقت عن آي به وعظات
فكيف أضيق اليوم عن وصف آلة ... وتنسيق أسماء لمخترعات
أنا البحر في أحشائه الدر كامن ... فهل سألوا الغواص عن صدفاتي

(١٣٦) مطلوب، «تعريب التعليم العالي في العراق».

وكذلك كان الحال في الكلية السورية في بيروت (الجامعة الأميركية لاحقاً)، وقد ألف أساتذة أمريكيون فيها كتبهم بالعربية، مثل كتاب المصباح الوضاح في صناعة الجراح للأستاذ پوست(١٣٧).

ب ـ يقال إن أقرب طريق لاكتساب العلوم والتكنولوجيا تتم بواسطة لغتها الأصلية. وفي هذا الزعم شيء من الأفضلية ولكنه في الوقت نفسه يجعل علاقة العلم بوسيلته اللغوية علاقة تلاحم لا تنفصم عراها. والأمثلة على عكس هذا الزعم كثيرة. فهناك دول كثيرة ليست منبعاً للعلم والتكنولوجيا، ولكنها تستخدم لغاتها في تدريس هذه المجالات في معاهدها وجامعاتها، مثل كوريا واندونيسيا وماليزيا والدول الأوروبية الشرقية وغيرها.

ج ـ كذلك يُحتج بالزعم، أن غالبية العلماء العرب قد تلقوا تعليمهم وتدريبهم بغير العربية وخارج البلدان العربية، وانهم لهذا السبب لا يستطيعون نقل علومهم وخبراتهم إلى طلابهم بالعربية. غير أن الأخذ بهذا الزعم يتطلب استعمال عدد من اللغات الأجنبية في تدريس العلوم، يساوي عدد اللغات الأجنبية التي تلقّى مختلف العلماء العرب دراستهم بواسطتها. بموجب هذا المعيار، سيدرس من تلقى علومه في فرنسا بالفرنسية، والذي تلقاها في ألمانيا بالألمانية، والذي تلقاها في روسيا بالروسية، وهكذا دواليك. ولكن المعروف أن العاملين في هذا الحقل العلمي لا يتخرجون من جامعات انكليزية أو أمريكية أو غيرها فقط، كما أنه لا التوظيف ولا البعثات التعليمية محصورة في بلد أجنبي واحد ولا بلغة أجنبية واحدة، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، وهي أساسية، فمن المعروف أن الصعوبة المبدئية قد تكون فقط في جانب استعمال المصطلحات المتخصصة لا غير، وهذا عائق مرحلي يمكن التغلب عليه بسهولة. ثم إنه إذا انطبق الزعم على العلوم، فلم لا ينطبق على المواضيع الأخرى؟ فمثلما تلقى البعض العلوم الطبيعية بلغات أجنبية، كذلك تلقى البعض الآخر العلوم الإنسانية بلغات أجنبية، ولكنهم (الفريق الثاني) يدرِّسون بالعربية في الجامعات العربية، مواضيع الفلسفة وعلم الاجتماع والحقوق والعلوم السياسية والتاريخ وعلم النفس العام والتجريبي وغيرها. ولا يمر زمن طويل قبل أن يمهر هذا الفريق استعمال المصطلحات

---

(١٣٧) بالنسبة لتنمية الألفاظ، انظر: عبدالرحمن، لغتنا والحياة؛ عائشة عبدالرحمن، «اللغة العربية وعلوم العصر،» اللسان العربي، العدد ٣١ (١٩٧٦)؛ شيخو، «الوسائل لترقية اللغة العربية،»؛ صروف، اللغة العربية والمصطلحات العلمية؛ الأبراشي، لغة العرب وكيف ننهض بها؟؛ ابراهيم أنيس، طرق تنمية الألفاظ في اللغة (القاهرة: مطبعة النهضة الجديدة، ١٩٦٧)؛ عبدالكريم خليفة، «أساليب تطوير العربية،» اللسان العربي، العدد ١٢ (١٩٧٥)، وابراهيم السامرائي، تنمية اللغة العربية في العصر الحديث (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، ١٩٧٣). وبالنسبة إلى صلاحية العربية في العلوم، انظر:

K. Qurashi, «The Feasibility of the Arabic Language as a Medium in Science,» (Ph. D. Dissertation, Indiana University, Bloomington, 1982).

المتخصصة بالعربية بجانب المصطلحات باللغات الأخرى(١٣٨).

د ـ يقال إن استخدام العربية في العلوم يعزل العلماء العرب عن زملائهم في العالم ويحجب عنهم متابعة التطورات في تخصصاتهم. هذا صحيح اذا اعتبرنا أن التعريب يعني سياسة لغوية تمنع تعلم لغات غير العربية. ولكن المقصود به استعمال العربية كلغة أساسية في التدريس، واستعمال أية لغة أخرى كوسيلة مساعدة.

هـ ـ يحتج البعض أن التعريب لم يتم في الوطن العربي لأن مجامع اللغة العربية ضعيفة الانتاج، وان انتاجها متضارب أحياناً، وأنها هي المسؤولة عن عدم تنفيذ سياسة التعريب.

المجامع هي في المقام الأول مؤسسات تخطيط لغوي صرف تقوم بأعمال تتعلق بصيغة اللغة، متنها وتركيبتها وبنيتها، وليست مؤسسات لتخطيط السياسات اللغوية ولا لتنفيذ هذه السياسات. فإذا تيقنا من كنهها ووظيفتها أعفيناها مما ليس في نطاق وجودها ورسالتها. ووجودها له فوائد جمة بالنسبة لأهل أية لغة، لأنهم يسعون بشكل مستمر إلى معرفة الاستعمال الصحيح، وان كان عدد كبير من اللغويين يرى غير ذلك. ولكن غيابها أو غياب مؤسسة تقوم بالوظيفة نفسها، يضطر الساعين إلى معرفة الاستعمال الصحيح أو الأفضل (وهذه قضية اجتماعية مهمة) إلى اللجوء إلى جهات أو مصادر أخرى يأخذون منها تلك المعرفة. يقول اللغوي الأمريكي المشهور دوايت بولنجر، إن عمل مؤسسات التخطيط اللغوي (مثل المجامع) ليس عديم الفائدة كما يعتقد معظم اللغويين (أو كما يخدعون أنفسهم دون التصريح بذلك)، فالضرر المترتب عن عدم وجود مثل هذه المؤسسات، أكبر بكثير من الضرر الذي يمكن أن يترتب عن محاولة وضع المعايير لضبط اللغة(١٣٩). أما من ناحية كمية الانتاج وسرعته، فقد كانت المجامع بطيئة لأسباب عدة منها: ضعف الدعم المادي لها، وضعف الدعم المعنوي لها كذلك، وسياستها في وضع المصطلحات. يدل الدعم الضعيف للمجامع على ضعف في مستوى الجدية للتعريب لدى السلطات المنشئة لها واستخفاف العامة بها. ومن مظاهر الاستخفاف بالمجامع السخرية التي نشرها المعارضون لوجودها، مثل ما أشيع عن مجمع القاهرة انه وضع مصطلح «شاطر ومشطور وبينهما كامخ» مقابل (Sandwich)، وهذا مجرد هراء وافتراء على المجمع. كما أنها كانت بطيئة نتيجة لحرصها على تجنب الاقتراض المباشر من اللغات الأجنبية، لأن فيه أثراً خطيراً على طبيعة البنية اللغوية للعربية، إذ تدخل عن طريقه أصوات غربية ومقاطع صرفية غربية، مما يتطلب تغيراً في نظام الكتابة، ويحدث أنماطاً صرفية تخلق بلبلة في النظام الصرفي للغة (فالانكليزية اقترضت مثلاً عدداً كبيراً من طرق تكوين الأسماء، ولا يمكن تحديد الطريقة لأية كلمة فيما إذا كان الاسم

---

(١٣٨) انظر عن هذا الموضوع: عبدالكريم خليفة، «تأهيل اعضاء هيئة التدريس بالعربية،» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العددان ٧ ـ ٨ (١٩٨٠).

(١٣٩) Quirk, *Style and Communication in the English Language*, pp. 99-103, وهو يلخص موقف بولنجر هذا.

يتكون بإضافة tion- أوment- أو ness- أو ry- أو hood-. . . إلخ).

أما من ناحية التضارب ـ أي وجود أكثر من مصطلح عربي للمصطلح الأجنبي ـ فيعود هذا إلى سببين رئيسيين: أولهما، أن المجامع كانت في الماضي (أي قبل تأسيس اتحاد المجامع والمكتب الدائم للتنسيق) تعمل بمعزل عن بعضها البعض. وكانت لها سياستان مختلفتان. فكان مجمع القاهرة يعتمد على الجذور العربية أكثر مما يعتمد على تدجين المصطلحات الأجنبية. ولربما كان ذلك لأن معظم العاملين في المجمع وقتئذ، كانوا من خريجي الأزهر ودار العلوم، وأنهم أرادوا المحافظة على صفاء العربية. أما مجمع دمشق فلم يكن على الدرجة نفسها من الحرص على بعث أصول العربية السابقة[140]. وقد كان تأسيس الاتحاد والمكتب الدائم للتنسيق عاملاً مهماً في التغلب على التضارب الناتج عن ذينك الاتجاهين. والسبب الثاني يتعلق بقضية المصطلحات على المستوى العالمي. لا تأتي المصطلحات من مصدر لغوي واحد، فهناك الانكليزية والفرنسية والالمانية وغيرها. وبما أن المصطلح المتخصص في أية لغة، يختلف في أصل اشتقاقه وظلال معاني جذوره عن ذلك في لغة أخرى، فإن نقل أي منها إلى العربية سيؤدي إلى اختلاف في المصطلح الموضوع له. مثلاً هناك في الانكليزية (Nitrogen) ولكنه في الفرنسية (Azote)، وهناك كذلك (Starch وAmidon) على التوالي. . . وهكذا. كما أننا نجد اختلافاً في معنى المصطلح الواحد حتى في اللغة نفسها، فقيمة البليون في بريطانيا هو مليون مليون، بينما قيمته في أمريكا ألف مليون فقط. وهكذا فإن الاختلاف والتضارب في المصطلحات على المستوى الدولي، هما المسؤولان بشكل جزئي عن الاختلاف والتضارب في أعمال المجامع العربية أحياناً[141].

٣ ـ ومقابل موقف استعمال اللغة العالمية في تدريس العلوم والتكنولوجيا في المعاهد والجامعات العربية، سننظر الآن في موقف الداعين إلى استعمال العربية مكان اللغة العالمية.

أ ـ لا يختلف هذا الفريق مع الفريق الآخر حول الحاجة إلى تنمية ألفاظ العربية واثرائها بالمصطلحات المتخصصة، ولكنهم يفارقونهم في التوجه نحو علاج الموقف. فيقولون إنه لا يتبع من نقص المصطلحات، الموقف بهجر العربية إلى اللغة الأجنبية إذا استطعنا أن

---

(١٤٠) انظر: شرف [وآخرون]، **استراتيجية التطوير التربوية العربية**، ص ١٩٧.

(١٤١) هناك عدة مقالات وبحوث عن مشكلات المجامع والتي رجعت إليها في هذا الجزء، منها: ابراهيم المنذر، كتاب المنذر إلى المجمع (بيروت: مطبعة الاجتهاد، ١٩٢٧)؛ ابراهيم مدكور، **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً**، ٣ ج (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٦٤)، وسامي الدهان، «آثار المجامع العلمية العربية،» **آفاق**، العدد ٢ (١٩٦٤)، انظر أيضاً:

Z. Abuhamdia, «The Dilemma of Academies of Arabic,» *Muslim Education Quarterly,* vol.1, no.4 (1984); Altoma, «Language Education in the Arab Countries and the Role of the Academies»; G. Garrison, «The Arabic Language Academy,» in: Jernuld and Garrison, eds., *Language Treatment in Egypt;* M. Hammoud, «Arabization in Morocco,» (Ph. D. Dissertation, University of Texas, Austin, 1982), and R. Hamzaoui, *L'Académie arabe de Damas* (Leiden: Brill, 1965).

نتغلب على فقرها في هذا المجال. وهذا هو هدف وجود المجامع والمؤسسات الأخرى.

ب ـ يقول هذا الفريق كذلك، إن استبعاد العربية عن هـذا المجال، لن يؤدي إلا إلى مزيد من ضعف العربية وإلى مزيد من الاعتماد على اللغة الأجنبية[١٤٢].

ج ـ إن الاعتماد على اللغة الأجنبية يؤثر بشكل سلبي ومـتزايد في هـوية الأمـة العربيـة ويجعلها تابعة لا أصلية، ولهذا الموقف تفاصيل عديدة في أعـمال عبد العـزيز العـاشوري[١٤٣]، وعبـد الله العـروي[١٤٤]، وعفيف دمشقيـة[١٤٥]، ومحيي الـدين صـابـر[١٤٦]، ومصـطفى الفيلالي[١٤٧]، وعمار بوحوش[١٤٨]، وفي ندوات مجلة المستقبل العربي[١٤٩] وغير ذلك. أما الطاهر لبيب، فـيرى ان الاعتماد عـلى اللغـة الأجنبيـة هـو امتـداد للتبعيـة العـربيـة في مجـال العلوم والتكنولوجيا، وان التعريب مطلب بعيد المنال في ظروف التبعية هذه. فإذا عمل العـرب على التخلص من تبعيتهم للدول الصناعية المتقدمة زال عجزهم عن التعريب، بـل أصبح نتيجـة طبيعية لاستقلالهم[١٥٠].

د ـ نجد في موقف بعض دعاة التعريب تطبيقاً للقانون الفيـزيائي بـالنسبة للفعـل ورد الفعل المعاكس لـه. فالبعض يقـول رداً على اتهـام العربيـة بالتخلف وعـدم الصلاحيـة (كما أوردناه أعلاه) بأن الاعتماد على اللغة الأجنبية هو مظهر من مـظاهر عـدم الولاء للغـة القرآن ولمبادىء الاسلام[١٥١]. ويمكن أن نستشف في بعض الكتابات الأخرى الاتهام بأن الاعتماد على

---

(١٤٢) انظر المصدر الذي يفصّل اثر استبعاد اللغة القومية عن مجالات معينة:
Dressler, «Acceleration, Retardation and Reversal in Language Decay».

(١٤٣) عبد العزيز العاشوري، «اللغة العـربية والهـوية الثقـافية وتجـارب التعريب،» المستقبـل العربي، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/مايو ١٩٨١).

(١٤٤) عبد الله العروي، «التعريب وخصائص الـوجود العـربي والوحـدة العربيـة،» المستقبل العـربي، السنة ٤، العدد ٣٦ (شباط/فبراير ١٩٨٢).

(١٤٥) عفيف دمشقية، «ندوة «التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربيـة» تونس، ٢٣ ـ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٦ (شباط/فبراير ١٩٨٢).

(١٤٦) محيي الـدين صابـر، «الأبعاد الحضـاريـة للتعـريب،» المستقبـل العـربي، السنـة ٤، العـدد ٣٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٢).

(١٤٧) مصطفى الفيلالي، «نحو استراتيجية للتعريب في الـوطن العربي،» المستقبـل العربي، السنـة ٤، العدد ٣٦ (شباط/فبراير ١٩٨٢).

(١٤٨) بوحوش، «لغتنا العربية جزء من هويتنا».

(١٤٩) «ندوة المستقبل العربي: اللغة وأثرها في الوحدة العربية،» اعداد بيان الحوت، المستقبل العـربي، السنـة ٢، العدد ١٠ (تشرين الثـاني/ نوفمـبر ١٩٧٩)، ودمشقية، «نـدوة «التعريب ودوره في تـدعيم الـوجـود العربي والوحدة العربية» تونس، ٢٣ ـ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١».

(١٥٠) الطاهر لبيب، «العجـز عن التعريب في مجتمـع تابـع،» المستقبل العـربي، السنة ٤، العـدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١). انظر أيضاً فصل سمير مقدسي بالنسبة إلى تبعية النظام الاقتصـادي العربي ومـا يتبعه من مجالات أخرى للنظم الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة والمجالات التابعة منها.

(١٥١) انظر حسام الخطيب، في: «ندوة شؤون عربية: الفكر العربي في مـواجهة العصر،» اعـداد محيي =

اللغة الأجنبية هو تعاون مفضوح مع أعداء الأمة العربية والاسلام[١٥٢]. ولا شك أن مثل هذا الموقف المتطرف يقابل موقفاً متطرفاً معاكساً، إلا أنه يزيد في بعد الشقة بين الموقفين ويشعل أتون الخلاف بشدة. كما أنه يدلك على ان التخطيط اللغوي في هذا المجال لا يمكن فصله عن عقيدة الأمة بالنسبة لمجموعات معينة. وبالفعل، فإن البحوث في التخطيط اللغوي التي يقوم بها الغربيون حول لغات غير لغاتهم، وبخاصة اللغة العربية، تهمل مكان اللغة في ايديولوجية الأمة أو عقيدتها: «يمكن القول بأن البعد الايديولوجي قد أغفل في بحوث علم اللغة الاجتماعي من بين الأبعاد الضرورية الأخرى»[١٥٣].

هـ ـ لا أظن أن استعمال اللغة الأجنبية، كأداة للتعلم، ذو أثر سلبي جذري على مستوى الالتزام بالعقيدة بالنسبة لطلبة الدراسة الجامعية. ولكن استعمالها كأداة للتعلم في المستويات التعليمية الدنيا قد يكون له أثر ملموس من وجهة نظر أولياء أمور المتعلمين على الأقل. وليس هذا بتعميم يمكن أن ينطبق على كل المجموعات ولا في كل الظروف. ولكن يحسن أن ننظر في نتائج دراسة ميدانية قام بها محمد أحمد الزعبي في الجزائر ونشرت عام ١٩٨٢[١٥٤]. كان هدف الدراسة استكشاف أثر الدراسة باللغة العربية وباللغة الفرنسية في الالتزام بإحدى العبادات ـ الصيام ـ من جهة، ثم محاولة ربط هذه العلاقة بآراء الدارسين في قضية التعريب. استخدم الزعبي عينتين من الطلاب: إحداهما من مدرسة تستخدم الفرنسية في التعليم، والأخرى من مدرسة تستخدم العربية. وجد الزعبي أن ١٨ بالمائة من عينة الفرنسية صرحوا بأنهم لا يصومون رمضان، بينما وجد ٦ بالمائة من عينة العربية لا يصومون رمضان حسب أجوبتهم. بالطبع يمكن الشك في مصداقية الافصاح عن الحقيقة، ولكن هذا ينطبق على العينتين، وإن لم ينطبق فهذا يعني أن التصريح بعدم الصيام أعلى عند عينة الفرنسية منه عند العربية. وعلى أي حال، فهو مؤشر إلى أثر الدراسة باللغة الأجنبية في الاعلان عما هو غير مقبول اجتماعياً. ولدى استكشاف آراء العينتين حول التعريب، وجد الزعبي نسبة تأييد التعريب في العينة العربية أعلى مما كانت في العينة الفرنسية. وقد يعترض أحد على هذا الاستقراء قائلاً، ان أولياء الأمور هم المسؤولون عن هذا التوزيع. قد يكون هذا صحيحاً، ولكنه في الوقت نفسه يدلل على اتجاههم نحو التعريب. وكذلك نجد مثل هذا التوجه إذا استقرأنا نتائج عمل مماثل أجري في المغرب في أطروحة للدكتوراه[١٥٥].

= الدين صبحي، شؤون عربية، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨١)؛ فروخ، القومية والفصحى، والابراشي، لغة العرب وكيف ننهض بها؟

(١٥٢) انظر: الجندي، الفكر العربي المعاصر في معركتي التعريب والتبعية الثقافية؛ أنور الجندي، اللغة العربية بين حماتها وخصومها (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٣)؛ العطار: الزحف على لغة القرآن، و«أعداء الاسلام يحاربون العربية،» وعبدالرحمن: لغتنا والحياة، و«اللغة العربية وعلوم العصر».

(١٥٣) Penalosa, *Introduction to the Sociology of Language*, p.10.

(١٥٤) الزعبي، «ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر: دراسة ميدانية».

(١٥٥) انظر: Bentahila, *Language Attitudes among Arabic-French Bilinguals in Morocco*.

و ـ مثلما كانت الناحية العملية أحد مسوغات استعمال اللغة الأجنبية، كذلك الحال من وجهة النظر الأخرى ـ التعريب ـ فإذا استثنينا وضع الفرنسية في أقطار المغرب العربي (ذلك أنها صارت اللغة الثانية نتيجة للسياسة الفرنسية هناك أثناء فترة الاستعمار)، وجدنا أن اللغة الانكليزية لا تزال في مكانة اللغة الأجنبية، ليس من ناحية الهوية فحسب، بل كذلك من الناحية التعليمية في المدارس. ولهذا فإن كفاءة التلاميذ فيها متدنية بشكل عام، ولا تقل مشكلات تعلمها وتعليمها عن تعلم وتعليم اللغات الأجنبية مثل الألمانية والروسية وغيرها في أمريكا. وتالياً، فإن استخدام اللغة الانكليزية في تعلم العلوم الطبيعية الجامعية يشكل عائقاً ملموساً في الفهم والاستعمال لغالبية الطلاب، ولو استعملت العربية مكانها لما وجد هذا العائق. وقد أثبتت دراسات ميدانية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك في الأردن، أن نسبة الرسوب في إحدى المسابقات العلمية كانت نحو ٢٦ بالمائة، عندما دُرِّست المادة لمجموعة السنة الأولى بالانكليزية. ولما دُرِّست المادة نفسها لمجموعة السنة الأولى في العام التالي بالعربية، كانت نسبة الرسوب نحو ٤ بالمائة فقط[١٥٦]. ولهذا يشير أنصار التعريب قضية الخسارة في التحصيل العلمي للطلاب طالما سياسة التعريب غير نافذة المفعول. وإذا قدمت حلول أخرى لمعالجة الخسارة في التحصيل العلمي، فسيكون هدفها رفع كفاءة الطلاب في اللغة الانكليزية (الأجنبية). ولكن هذا يعني خسارة في الوقت الإضافي المطلوب لرفع الكفاءة، إضافة إلى الكلفة الاقتصادية الباهظة.

أما من وجهة نظر الدولة في الأقطار العربية، فالوضع عسير كذلك (باستثناء الدولتين اللتين عربتا معظم نواحي تدريس العلوم في جامعاتهما ـ سوريا والعراق). فهذه الدول واقعة بين المطرقة والسندان. فهي من جهة تحرص على العربية وعلى استعمالها في شتى المجالات. وبالفعل فتوصيات المؤتمرات واجتماعات الوزراء تصب جميعاً باتجاه التعريب (كما لخصناه أعلاه). ولكنها من جهة ثانية تعمل أيضاً على تطوير قطاعات الدولة المختلفة وتنميتها وتحديثها. وهذا يتطلب مزيداً من العلم والتكنولوجيا وبشكل سريع. وهنا نجد حالة من المد والجزر في اتجاهين يبدوان وكأنهما متعاكسان: الأصالة والحداثة. واعتقاداً من الدول بأن استعمال اللغة الأجنبية لا يشكل خطراً يهدد الأصالة، تجد الدول أن لا مناص من الاعتماد على اللغة الأجنبية في الوقت الحاضر. ولكنها لا تسلم من نقد أنصار التعريب[١٥٧].

ولكن بما أن دولتين قد أخذتا خيار التعريب ونفذتاه، فإنه يدل على عدم وجود تنافر أو تناقض بين الأصالة والحداثة، وأنه يمكن الجمع بينهما بوجود التعريب دون الاعتماد على اللغة الاجنبية. ولربما كان غياب التنسيق بين البلدان العربية للدرجة المرجوة عائقاً أساسياً في عدم

---

(١٥٦) انظر التفاصيل في: محمود السمرة، «تجربة مجمع اللغة العربية الأردني في تعريب العلوم،» مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة ٥، العددان ١٥ ـ ١٦ (١٩٨٢).

(١٥٧) صابر، «الأبعاد الحضارية للتعريب»؛ شرف [وآخرون]، استراتيجية التطوير التربوية العربية، ومحمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

تنفيذ سياسة التعريب. وكما قال رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعها في عمان عام ١٩٨٤، فإن كثيراً من السياسات العربية المشتركة يتبدد تنفيذها نتيجة لتغلب المصالح المحلية والإقليمية على مصالح العرب كأمة واحدة[١٥٨]. وكأن التنسيق معضلة في معظم أقطار العالم الثالث، كما يلخص ذلك فيشمن: «يشكل ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات أكبر خطر على تخطيط السياسات»[١٥٩].

وهناك عائق ثان لتنفيذ سياسة التعريب في الوطن العربي، وهو كبر طموحات العرب. يقول الطاهر لبيب: «إن العرب يريدون أن يكونوا كل شيء وأن يحققوا كل شيء في وقت واحد، وهذا أمر صعب جداً»[١٦٠].

يظهر كذلك عائق ثالث بين الفينة والأخرى في الوطن العربي، وهو موضوع الخلافات السياسية. ولنمثل على ذلك نذكر حالة واحدة. بدأت مرحلة التعريب الأولى في تونس في بداية الستينات مما تطلب استقدام خبراء ومدرسين من مصر. ثم حصل بعد ذلك خلاف بين مصر وتونس، فسحبت مصر خبراءها ومدرسيها مما أصاب عملية التعريب في تونس بنكسة أعادتها إلى الحالة السابقة لعدد من السنين. يُستبعد بالطبع احتمال وقوع مثل هذه النكسة في دولة تعتمد كلياً على نفسها ومصادرها البشرية وغيرها.

أما من وجهة نظر عامة الناس، فالتعريب مطلب لا يختلفون عليه كثيراً. إلا أنهم يتوجهون بشكل عملي وواقعي مع سياسة الدولة في هذا المجال. والذي يحصل الآن، أن المناصب الفنية والإدارية العالية (غير السياسية) تعطى الأولوية والأفضلية فيها لذوي الكفاءة العالية في اللغة الأجنبية من الأشخاص. وأما القطاعات الخاصة فتنحو تجاه اللغة الأجنبية بشكل أكبر، بل تكاد معظم الوظائف فيها تتطلب معرفة جيدة أو أعلى باللغة الأجنبية. وعليه فإن الاقبال على اللغة الأجنبية مرتبط بقضية العرض والطلب. وإذا نظرنا إلى الصناعات في أكثر من بلد عربي لوجدنا أن أسماء المنتوجات أجنبية في الغالب، حتى أسماء الشركات والمحلات التجارية لا تخلو من اللغة الأجنبية.

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن الامتناع عن استخدام اللغة القومية واستخدام اللغة الاجنبية بدلاً عنها، أمر يحذر خبراء علم اللغة الاجتماعي من استمراره وتكريسه. ذلك أن له مضاراً وأهمها: (أ) توسيع الشقة بين هوية المجموعات المحلية وعضويتها؛ (ب) اضعاف الولاء للغة الوطنية؛ (ج) إيجاد فروقات لغوية في المجتمع الواحد؛ (د) إيجاد معالم لغوية

---

(١٥٨) «جلسة الدورة الحادية والأربعين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية،» الرأي (الأردن)، ١٩٨٤/٧/٩، ص ٨.

(١٥٩) J. Fishman, «Language Modernization and Planning in Comparison with other Types of National Modernization and Planning,» in: Fishman, ed., *Advances in Language Planning,* p.86.

(١٦٠) لبيب، «العجز عن التعريب في مجتمع تابع».

تفرق طبقات المجتمع أكثر فأكثر[١٦١]؛ (هـ) توسيع الشقة بين الدول المتقدمة وغيرها من الدول[١٦٢]؛ والعكس صحيح، فالاعتماد على اللغة القومية بشكل أساسي، يجنب الأمة المضار السابقة الذكر. كما أنه يزيد في قوة الأمة التي تعتمد على مصادرها إلى درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، ومنها الناحية اللغوية. كما أنه يضمن تنسيقاً أكثر نجاحاً بين مختلف القطاعات[١٦٣].

٣ ـ لغات المجموعات غير العربية من مواطني البلدان العربية

بما أن صلب موضوع هذا الفصل يتعلق بدور اللغة العربية في الوطن العربي، وليس بدور اللغة بالمعنى المطلق، فإن هذا الجزء من الفصل لا يقدم سوى نقاط عامة عن اللغات الأخرى. وليس من الانصاف أن نصدر تعميمات ثابتة على وضع تلك اللغات ودورها في الأقطار حيث يعيش أهلها. غير انني ضمنت هذا الجزء من الفصل، من قبيل الحرص على عدم اغفال جانب عام يستحق فصلاً كاملاً بحد ذاته.

يعنينا من وجود لغات أخرى بجانب العربية، ان أهل تلك اللغات جزء مهم من سكان دولهم، ولا يمكن التغاضي عما لها من أثر في تلك الدولة ووحدتها ايجاباً أو سلباً. فمن المعروف أن الدول المتعددة الأجناس تكون كذلك متعددة اللغات. وينتج عن هذا أن تستخدم تلك المجموعات العرقية التركيز على أحقية لغاتها في الدولة كمظهر من مظاهر المطالبة بحقوق غير لغوية، أو للتأكيد على استقلاليتها الذاتية واللغوية. وفي الوطن العربي بعض الدول التي يتكون جمهور مواطنيها من اعراق أخرى مع العربية، مثل البربر في شمال افريقيا والأكراد في العراق والأرمن في عدد من البلدان العربية بخاصة لبنان وسوريا والأردن، والشركس والشيشان في الأردن. أما جنوب السودان، ففيه عدد كبير من القبائل من أجناس متعددة. وتختلف النسبة السكانية لهذه المجموعات من دولة لأخرى وأعلاها في السودان.

يمكننا أن نقسم كل هذه المجموعات على اختلافها حسب الدين إلى فئتين: فئة المسلمين مثل البربر والأكراد والشركس والشيشان، وفئة غير المسلمين وغالبيتهم نصارى مثل الأرمن وعدد كبير من قبائل جنوب السودان. وإذا نظرنا إلى ما يمكن أن نستقرئه من هذا التقسيم حسب هذا المعيار، لما وجدناه عنصراً ذا أثر مهم يعيننا في تحديد توجهات تؤثر في تكامل الدولة بشكل سلبي، مثلما هو الحال بالنسبة للأمم الأخرى في العالم[١٦٤].

---

(١٦١) Fishman, Ibid., p.86.

(١٦٢) C. Scotton, ***Reciprocal Ambiguities: The Foreign Specialist and the Sociolinguistic Survery*** (Arlington, VA.: Center for Applied Linguistics, 1975).

(١٦٣) K. Dahlstedt, «Societal Ideology and Language Cultivation,» ***International Journal of the Sociology of Language,*** vol.10 (1976).

(١٦٤) Lewis, ***Belingualism and Bilingual Education.***

ومن الأفضل أن نقسم هذه المجموعات إلى فئتين حسب مكان وجودها في العصر الحديث أو ما قبل ذلك: فئة القادمين إلى الدول التي يقيمون فيها مثل الأرمن والشركس والشيشان، وفئة المقيمين أصلاً في مناطقهم مثل الأكراد والبربر وقبائل جنوب السودان. بهذا المعيار نلاحظ أن الفئة الأولى قد اندمجت لغوياً (على الأقل) مع المواطنين الأقدم منهم في دولتهم فباتوا جميعاً ثنائيي اللغة: العربية إضافة للغاتهم الأصلية. وحيث إن لغاتهم لم يكبت استعمالها في أي مجال من مجالات حياتهم (فمثلاً للأرمن في لبنان مدارسهم الخاصة التي تستعمل الأرمنية لغة التدريس ولهم صحيفة كذلك)، فقد بقيت لغاتهم حية وفعالة في مجموعتهم. وحيث إن توجههم الأصلي هو الاندماج في دولهم، ولم يحصل رفض لرغبتهم من الجانب الآخر، فإن لغاتهم لا تشكل عائقاً أمام تكامل الدولة أو وحدة الوطن.

أما الفئة الثانية، فيجب النظر إليها من ناحية البعد الديني. فالمسلمون منهم مثل الأكراد والبربر، لا يرفضون العربية بل يتعلمونها لأنها لغة القرآن، الكتاب السماوي لدينهم، ولكنهم في الوقت ذاته يثيرون قضية لغاتهم كرمز أو وسيلة لتحقيق مطالب أخرى غير لغوية، ولا يُستغرب ان كان رد الفعل عند الدولة معاكساً للرغبة اللغوية. أما غير المسلمين من هذه الفئة (وينطبق هذا بشكل خاص على قبائل جنوب السودان)، فلا شأن لهم باللغة العربية كلما اختلفوا مع دولتهم، وقد يرفضون استعمالها. وفي هذه الحالة يرتكزون على لغاتهم كمظهر من مظاهر إعلان استقلاليتهم الذاتية بشكل أو بآخر. أما في حالة وجود انسجام مبدئي مع دولتهم، فإنهم يتقبلون العربية كوسيلة تساعدهم على المشاركة في إدارة شؤون الدولة المركزية، ويعتمدون على لغاتهم في إدارة شؤونهم المحلية. ومن جهتها تقوم الدولة بتسهيل تعلم العربية واستعمالها كجزء من محاولتها تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والعمل في الدولة. وهكذا تستخدم الدولة اللغة العربية كوسيلة للترغيب في تقبل تلك المجموعات لسيطرة الدولة على مناطقهم وضبطها. ومن هنا نجد أن موضوع اللغة العربية واللغات الأخرى في مد وجزر تبعاً للتقلبات السياسية في هذه المناطق.

خلاصة

على الرغم من أن التاريخ الحديث للمنطقة العربية قد شهد عدة محاولات للوحدة، إلا أن بعضها لم يدم طويلاً والبعض الآخر لم يجد طريقه إلى التنفيذ. ومع أن في الوطن العربي اثنين وعشرين بلداً عربياً، لا بلد واحد لهذه الأمة، إلا أن اللغة العربية لا تزال العنصر الأكثر أهمية في وحدة الوطن العربي. ويعود دورها هذا لكونها لغة الأجداد التي انتقلت إلى الأحفاد جيلاً بعد جيل ومرحلة تاريخية بعد أخرى، ولأنها كذلك لغة التراث الذي يرتبط بالإسلام بعرى وثيقة. وبما أن فصحى العربية هي لغة القرآن الكريم، فقد آلت مقولة تقنين اللهجات المحلية المعاصرة إلى الاضمحلال، ولم يعد لها أي بقاء يذكر، هذا مع أنها شغلت العديد من المفكرين لفترة غير وجيزة. ومما يجدر ذكره أن المعارك الكتابية التي خاضها الأفرقاء المعنيون، جرت وانتهت دون حدوث تفكك لغوي في الوطن العربي. وفي

الحقيقة فإن مرد ذلك يعود للإسلام، ذلك أن الانفصال اللغوي الوحيد الذي حصل في العربية كان تبعاً للانفصال عن الاسلام، وهي حالة مالطا. ولهذا فإن في الوطن العربي من الوحدة اللغوية وتكاملها عبر أكثر من خمسة عشر قرناً، ما لا نشهده في أية لغة أخرى في العالم. ويشهد لذلك غير العرب(١٦٥). أما وجود اللهجات بجانب الفصحى، فليس هذا بمظهر تفكك لغوي أو تشتت لغوي في الوطن العربي، فهو أمر طبيعي في كل اللغات. ولو استطعنا أن نمحو وجود اللهجات المحلية، وأصبح كل فرد يستعمل الفصحى في كل مجالات الحياة (وهذا أمر مستحيل)، لظهرت لهجات محلية، وذلك لأن المجتمع، أي مجتمع، لا يمكن إلا أن يفاضل بين مستويات الاستعمال، ولا بد من أن تظهر فيه أنماط لغوية مختلفة. ولا يجمع الأمة لغوياً إلا اللهجة الفصحى، وإن كانت لا تستعمل في كل نواحي الحياة.

وبالنسبة لموضوع الخلاف الآخر في الوطن العربي ـ وهو قضية التعريب ـ فإن مرده النهائي إلى قرار من الدولة لتنفيذه، بخاصة أن التعليم الجامعي في الوطن العربي في يد الدول وليس في يد المجموعات المحلية. وحتى لو قامت جامعات خاصة فإنها ستتقيد بنظام الدولة، فنظم التعليم في الوطن العربي هي مركزية السياسة أصلاً. أما المجموعات المحلية والنقابات العربية المشتركة وغيرها من التجمعات أو الهيئات العربية المشتركة، فينحصر دورها في الضغط على الدولة في هذا الاتجاه أو في ذاك. ومن الواقعية أن ننظر إلى تنفيذ التعريب على أنه هدف يجب تحقيقه ولكن على المدى البعيد وليس المدى القصير. فالرؤية لدى صانعي القرار من المسؤولين الرسميين في الدول لا تزال تجاه استعمال اللغة الأجنبية وبخاصة الانكليزية في تدريس العلوم. إذ أصبحت هذه اللغة تنافس الفرنسية في المغرب العربي. فقد أسست حديثاً مدرسة ثانوية في أريانا في تونس بمساعدة المجلس الثقافي البريطاني، تدرس بالانكليزية فقط. وصدق أحد المغاربة في قوله، إن التعريب سيستمر في مواجهة الصعوبات، ما دام بعض صانعي القرار يتشدق في مدح العربية والتصريح بضرورة التعريب، وفي الوقت ذاته يرسل أبناءه إلى المدارس التي تدرس بالفرنسية(١٦٦).

---

(١٦٥) انظر: Deutsch, *Nationalism and Social Communication;* K. Deutsch, «The Trend of European Nationalism,» in: Fishman, ed., *Readings in the Sociolgy of Language;* T. Mitchell, «More than «Writing with the Learned», Pronouncing with the Vulgar,» in: Hass, ed., *Standard Languages;* Schmidt,«Sociolinguistic Variation in Spoken Egyptian Arabic»; Schulz, «Diglossia and Variation in Formal and Spoken Arabic,» and Trudgill, «Standard and Non - Standard Dialects of English in the UK: Problems and Policies».

(١٦٦) Bentahila, *Language Attitudes among Arabic - French Bilinguals in Morocco,* p.124.

الفصل الثلاثون

وسائل الإتصال والتكامل العربي

حمدي قنديل(*)

أولاً: حدود البحث

يعتبر نظام الاتصال في مجتمع ما عنصراً أساسياً في وحدته. ويرى اينيس ان الكتابة على الحجر حفظت النسيج الاجتماعي للمجتمعات الصغيرة في مصر القديمة، وأن التوصل إلى ورق البردي ـ إضافة إلى الانتقال بالمراكب البحرية ـ كان أمراً جوهرياً في الإبقاء على مجتمع متكامل ممتد عبر وادي النيل(1).

ولذلك فعند مناقشة التواصل الإنساني، لا يمكن أن تقتصر دراستنا على وضع وسائل الاتصال الجماهيري وحدها. وليس المقصود بذلك أن هذه الوسائل لا تعتبر عاملاً مهماً في الاتصال بين البشر، ولكننا نود أن نؤكد أن فكرة شخص ما عن الآخرين لا تعتمد فقط على ما شاهده في التلفزيون أو قرأه في الكتب، وإنما تعود لدرجة كبيرة إلى ما تعلّمه أو ما لقّنه له والداه وأصدقاؤه، من خلال لغته ورموزه في معظم الأحيان(2). الاتصال إذاً عملية اجتماعية، وهي تنطوي بذلك على عناصر لغوية وثقافية واجتماعية واقتصادية لا يمكن معالجة واحد منها بمعزل عن الآخر. ولكي نتفّهم هذه العملية، لا بد لنا من أن ننحّي جانباً الافتراض التقني بأن الاتصال يقوم على «بث للرسائل» بواسطة وسائل اتصال قادرة إلى جماعات كبيرة.

ففي البلدان العربية، تقوم مؤسسات أخرى ـ مثل المساجد ـ بدور بارز في تشكيل

(*) رئيس إدارة التداول الحر للمعلومات وسياسات الاتصال بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

(1) Harold Innis, *Empire and Communication* (London: Clarendon Press, 1950).

(2) E. Schrödinger, *My Views of the World* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1964).

الـرأي العام. وبمقتضى التقـاليد الإسـلامية القـديمة، لا يعتـبر إمام المسجـد شخصيـة دينيـة فحسب، وإنما هو في الوقت نفسه رائد اجتماعي وربما سياسي كذلك. كما أن المسجد لا ينظر إليـه كمكان للعبـادة فقط، وإنما كبيت للثقـافـة والـتربيـة في بـادىء الأمـر. وقبـل أن تنهـار الامبراطورية العربية في نهاية العصور الوسطى، كانت معامل نسخ الكتب ملحقة بـالمساجـد الكبرى. والآن نجد أن أقدم الجامعات، مثل الأزهر في القاهـرة، والزيتـونة في تـونس، هي تلك التي انبعثت من المساجد العريقة.

وهناك مؤسسات اتصالية أخـرى ما زالت محـافظة عـلى مكانتهـا، مثل «الـديوانيـة» في المجتمع الكويتي، التي يلتقي فيها الرجال لمناقشـة مشكلاتهم وتمضيـة أوقات فـراغهم، والتي دخل عليها مؤخراً عنصر جديد هو التلفزيون والفيديو[3]. وهناك «نواد» مماثلة للرجال تـوجد في بلدان عربية أخرى، مثل الدوّار في مصر والمجلس في قطر، لا يقتصر دورهـا على ممـارسة الواجبات الاجتماعية، وإنما يمتد ليشمل رواية القصص المسلية والبطولية والمناظرات الشعريـة التي تهدف أساساً إلى الترويح أو معالجة مشكلات المجتمع[4].

وهكذا فإن الاتصال بين الناس يمارس بأنماط عديدة. وعند التعرض لهـذه الأنماط، لا بد من البحث في مجالات تبـدو وكأنها بعيـدة الصلة، مثل السيـاحة والتجـارة وهجرة القـوى العاملة، ولكنها في واقع الأمر تكثف الاتصال أو تعوقه. ومما يثير الدهشة أنه في الـوقت الذي لم تعد فيه الحركة بين البلدان العربية قاصرة على أولئك الـذين ينتمون غـالباً إلى بلدان أكـثر غنى أو طبقات أكثر ترفاً، لم يتم إجراء دراسة حتى الآن حول العواقب الاتصالية النـاشئة عن التدفق المتزايد للعمالة المغتربة في بلدان الخليج، أو هجرة مليون وربع مليون مصري لفـلاحة أرض العـراق، أو إجبار الفلسـطينيين عـلى البحث عن ملجأ في كـل أرجاء الأرض العـربية تقريباً.

على أن مجال هذه الدراسة محدود بالنسبة لذلك كله. فهي تدرس العلاقة بين التكـامل العربي ووسائل الاتصال الجماهيري، وتـداول الرسـائل التي تبثهـا هذه الـوسـائـل ومحتواهـا، وكذلك التكنولوجيا التي تتيح هـذا التداول. ويحـد من نطاقهـا على نحـو أكبر، كـونها تتناول التكـامل الإقليمي وليس التكـامل الـوطني. و«التكامـل» هو مـا يتعـرض لـه الفصـل وليس «الـوحدة» ـ الكلمـة التي طالـا أسيء استخدامهـا وانتهكت في الأدب والسياسـة العـربيـين. والمقصود هنا بالتكامل هو الانتماء إلى الكل الأكبر، والإحساس بكون الإنسان عربياً.

ثانياً: الاتصالات، الروابط التي تثير الجدل

إن العقبة الأساسية التي تواجه مجتمعات نامية كثيرة، فيما يتعلق بالتكامل، هي الافتقار

(٣) ورقة مقدمة من وفد الكويت إلى مؤتمر منظمة المدن العربية، نقلاً عن:
Media for People in Cities, COM. 84/WS-7 (Paris: UNESCO, 1984), p.51

(٤) ورقة مقدمة من مجموعة من الباحثين في قطر إلى مؤتمر منظمة المدن العربية.

إلى البنى الاتصالية. وبالتالي، فإن التواصل الذي يلم شمل المجتمع ضئيل إلى حد يحول دون قيام أي نشاط إنمائي. ونتيجة لذلك، فإن التقدم السياسي يعني في البداية بربط المجتمعات المعزولة بعضها ببعض في كل متصل، أو بمعنى آخر تحويل «كيس البطاطس» التقليدي ـ كما كان ماركس يسمي ريف فرنسا ـ إلى كيان عضوي واحد[٥].

وتعتبر البنى الأساسية للاتصالات الوسائل المادية لذلك التواصل، وبالتالي فهي أقل الوسائل إثارة للجدل. وعادة ما تتضمن العناصر المساعدة على التكامل عنصر التقدم المطرد للاتصالات. وقد أتاحت التطورات التكنولوجية الأخيرة للناس في كل مكان أن يولوا انتباههم للقضايا نفسها، ويتبادلوا الأفكار بشأنها ويتشاركوا في التجارب، على نحو أوسع مما كان عليه في السابق. ومع أنه عادة ما يتم التقليل من شأن الاتصالات وإهمالها، «ويبدو أنها تحتل أولوية في البلدان النامية أدنى من تلك التي تستحقها، إلا أنه جرى الاعتراف في السنوات الأخيرة بالعائد المالي (والاجتماعي) المرتفع للاستثمار في مجال الاتصالات، والفوائد التي يأتي بها. ومنح الاستثمار في هذا القطاع أولوية متقدمة، وبخاصة عندما تحررت بعض البلدان، لسبب أو آخر، من القيود المعروفة التي أعاقت تطوير شبكات الاتصالات»[٦]. ومن أمثلة ذلك في المنطقة العربية بلدان الفوائض النفطية كالسعودية وعمان، وكذلك البلدان التي أصبحت العملات الصعبة متاحة فيها بسهولة، كما هو الحال في مصر.

وفي هذا المجال لا بد من إبداء ملاحظتين: أولاهما، أن البلدان العربية ككل ليست بلداناً غنية فيما يتعلق بالاتصالات، إذ إن البون بينها وبين الدول الصناعية لا يزال شاسعاً. وعلى سبيل المثال، فإن قطر ـ صاحبة أكبر قدر من أجهزة الهاتف بالنسبة لعدد السكان ـ لا يوجد فيها سوى ٢٦,١ خطاً هاتفياً لكل مائة فرد، وذلك بالمقارنة مع النسبة السخية التي تبلغ ٨٣,٧ في الولايات المتحدة (انظر الملحق رقم (١): خطوط الهاتف والتلكس في البلدان العربية). أما الملاحظة الثانية، فهي أن جانباً كبيراً من خطوط الهاتف والتلكس يتركز عادة في عدد محدود من المدن الكبرى، في حين أن أغلب ما تبقى من البلاد بالكاد يحصل على الخدمة. وتبلغ نسبة الكثافة الهاتفية في المناطق الحضرية بالمقارنة مع كثافتها في المناطق الريفية ١,٦٠ ـ ٠,٠٤ في السودان و٣,٣٦ ـ ٠,٢٠ في المغرب و٤,٣٥ ـ ٠,٣٦ في مصر[٧]. وعلى الرغم من هاتين الملاحظتين، فقد زادت حركة الاتصال الهاتفي بين البلدان العربية زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

أما حركة التلكس داخل المنطقة، فقد زادت هي الأخرى من ٦٨٦٣٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٠ إلى ٩٦٨٥٠٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٧، في حين أن الحركة بين دول المنطقة والعالم

---

(٥) Richard R. Fagen, *Politics and Communication* (Boston, Mass.: Little Brown, 1966), Chaps. 6 and 7.

(٦) Robert J. Saunders, Jermy J. Warford and Bjorn Wellenius, *Telecommunications and Economic Development,* a World Bank Publication (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1983), p.16.

(٧) البنك الدولي.

الخارجي زادت من ٤٥٢٩٠٠٠ دقيقة في عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٢٣٢٠٠٠ في عام ١٩٧٩[٨]. أي انه في الوقت الذي تضاعفت الحركة بين البلدان العربية وغيرها من بلدان العالم تسع مرات في سبع سنوات، فإنها تضاعفت ١٤ مرة داخل المنطقة في المدة ذاتها.

وفي ضوء هذه الاحتياجات المتزايدة للاتصالات، شرعت البلدان العربية في إقامة شبكة أرضية تكلف مليباري دولار عرفت باسم «ميدعربتل» (شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية لمنطقتي الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط) سوف تستكمل في نهاية هذا العقد. وستجلب هذه الشبكة «شكلاً جديداً للمواصلات السلكية واللاسلكية. . . إلى هذه المنطقة التي تعتبر مركز إشعاع للنشاط ونقطة التقاء لخطوط الاتصال بين مختلف القارات من شمال تلك الرقعة إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها»[٩].

وقبل ذلك بوقت بعيد، كانت البلدان العربية قد اشتركت في الشبكة الفضائية العالمية «انتلسات» منذ بدايتها عام ١٩٦٤. وتمت إقامة نحو مائة محطة أرضية في المنطقة للاتصال بالشبكة (انظر الملحق رقم (٢)). ثم انضمت بعض البلدان أو اتخذت إجراءات للانضمام إلى «انترسبوتنيك»، وهي الشبكة الفضائية التي أقامتها دول أوروبا الاشتراكية. وعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات، فإنها، عندما تنتهي، سوف لا تسد الاحتياجات المتزايدة، ولن توفر طاقة كافية لمواجهة الاحتياجات في المستقبل[١٠].

وفي عام ١٩٨٥ شهدت المنطقة حدث اتصالات مثيراً يستهدف مواجهة تلك الاحتياجات، هو وضع «عربسات» ـ أو قمر صناعي خاص بالبلدان العربية ـ في مداره. وكما سنرى فيما بعد، فسوف يبين القمر الصناعي العربي الآفاق التي تنتظر وسائل الاتصال العربية، ويكشف في الوقت نفسه القيود التي تحيط بها، كما لم تستطع أي وسيلة اتصال أن تفعل ذلك من قبل.

ثالثاً: عربسات، كل البيض في سلة واحدة؟

تمت التوصية بإطلاق قمر صناعي عربي لأول مرة في اجتماع لوزراء الإعلام العرب (وليس وزراء المواصلات السلكية واللاسلكية) عقد في بنزرت بتونس عام ١٩٦٧ بعد شهور قليلة من هزيمة العرب العسكرية في حرب الأيام الستة مع إسرائيل. ولم يكن التصور عندئذ أن «عربسات» سوف يكون أداة للتكامل بين خدمات الاتصال الوطنية في المنطقة، ولكن نظر إليه بالأحرى على أنه وسيلة لتكامل «الأمة العربية» و«مشروع سياسي وحضاري وثقافي وإنمائي وصناعي، بل وعسكري، في آن معاً»[١١].

---

(٨) الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

(٩) الاتحاد الدولي للاتصالات، ميد عربتل (جنيف، ١٩٨٣)، ص ٣.

(١٠) اتحاد إذاعات الدول العربية، «مشروع الشبكة الفضائية العربية،» ورقة قدّمت إلى: المجلس الإداري للاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، الاسكندرية، ١٩٧٣.

(١١) اتحاد إذاعات الدول العربية، مشروع الشبكة الفضائية العربية (القاهرة، ١٩٧٠)، ص ٨.

وكان الحلم الذي يراود الأذهان عندئذ هو استخدام أحدث تكنولوجيات الاتصال لنشر صوت عربي موحد، وإقامة شبكة تلفزيونية تربط فيها بين البلدان العربية على نمط «اليوروفيزيون» و«الانترفيزيون» اللتين تربطان دول أوروبا. بل الأكثر من ذلك، تم تصميم القمر الصناعي بحيث يحمل قناة فضائية غزيرة الإشعاع يمكن بواسطتها بث البرامج مباشرة إلى محطات أرضية صغيرة للاستقبال الجماعي منتشرة في جميع أرجاء المنطقة العربية. وخصصت قنوات أخرى لربط بنوك المعلومات وإجراء المؤتمرات عن بعد، بين الجامعات وخدمة الطب والتربية والأرصاد الجوية.

ومع ذلك، فإنه بعد مضي نحو خمس عشرة سنة، عانى الحلم إلى حد بعيد من سياسات البلدان العربية تجاه بعضها البعض، ومن التخطيط الفقير وأجهزة التعاون المتزعزعة على النطاق العربي. وتحقق الكثيرون من أن «الظروف السياسية القائمة في الفترة السابقة على إطلاق القمر ليست مؤاتية تماماً»، وتشككوا «في إمكان القيام بعمل عربي مشترك، بخاصة في مجال مثل مجال الفضاء، يشوبه التعقيد، وتتشابك فيه عوامل مختلفة بين تكنولوجية وقانونية وغيرها، وتعنى بالعمل فيه جهات عديدة»[١٢].

ولقد كان من أولى المشكلات التي واجهت المنظمة العربية للاتصالات الفضائية اتخاذ القرار بتجميد عضوية مصر بسبب توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد. وقد أضر القرار للغاية لا بمصر ولكن بالمنظمة، التي فقدت ما لا يقل عن ٢٢ بالمائة من حركة اتصالاتها المتوقعة قبل أن تطلق قمرها الأول. فقد ثأرت القاهرة لنفسها بأن أعلنت أنها لن تتعامل مع الشبكة، ولن تقيم محطة أرضية ملحقة بها. وزيادة على ذلك، فإن أزمة العلاقات العربية التي تلت تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل أثرت على الخطط الخاصة بخلق شبكة «العربفزيون» بين محطات التلفزيون في المنطقة[١٣].

وقد أدى الصراع بين الايديولوجيات المتعارضة أيضاً إلى مشكلات سياسية أخرى، من بينها على سبيل المثال إسهام القطاع الخاص في المشروع، حتى يمكن موازنة العجز في ميزانيته، بل إنها خلقت موقفاً أكثر خطورة، فقد بدأ السياسيون في التعبير عن مخاوفهم من أن تقوم الحكومات المناهضة بقطع دوائر القمر الصناعي إذا ما كانت الرسائل التي يبثها مخالفة لمصالحها. وقال وزير الاعلام في عمان إن «هذا الذي سيتخذ قراراً بشأن التحول من الاعتماد على شبكة راسخة مثل انتلسات إلى الاعتماد على شبكة ناشئة مثل عربسات، يجب أن يحصل على الضمانات الكافية قبل أن يضع بيضه كله في سلة واحدة»[١٤].

ولكن خيبة الأمل الأكثر إيلاماً من النواحي السياسية والمالية والمهنية، كانت تتمثل في

---

(١٢) اتحاد إذاعات الدول العربية، تقارير بعثات الخبراء الخاصة بالشبكة الفضائية العربية (تونس، ١٩٨٤)، ص ٤.

(١٣) مازن العرموطي، «نحو نظام اعلامي عربي جديد،» الاعلام العربي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس)، السنة ٢٢، العدد ١ (تموز /يوليو ١٩٨٢)، ص ٢٨.

(١٤) اتحاد اذاعات الدول العربية، تقارير بعثات الخبراء الخاصة بالشبكة الفضائية العربية، ص ١٠٣.

أن التطورات السياسية في المنطقة لا تسمح ببث برنامج تلفزيوني واحد إلى مراكز استقبال جماعية ـ لا توجد على أي حال ـ وذلك ببث هذا البرنامج بشكل مباشر دون أن يمر بمصفاة حكومية، هي هيئة التلفزيون الوطنية[١٥]. وحتى فيما يتعلق بالمهام الأكثر تواضعاً، مثل القيام بتجارب حول نقل الصحف عن بعد بالصورة، والتدرب على المؤتمرات عن بعد، وانتاج برامج التلفزيون الرائدة، فقد أجهضت هي الأخرى.

لقد فضح «عربسات» الاتصال العربي، وأصبح من الواضح أن معظم وسائل الاتصال ليست مهيأة على نحو كاف لاستخدامه، لا فيما يخص التخطيط والهياكل التنظيمية وحدها، وإنما أيضاً فيما يرتبط بالترتيبات العملية، والمعدات المناسبة، والتدريب المتخصص، والنظم والقوانين الخاصة بالجوانب غير التقنية. وقد انزعجت إحدى بعثات اليونسكو من افتقاد الوعي بشأن الاحتياجات غير التقنية المتعلقة بإدخال نظام فضائي في المنطقة[١٦]، ذلك أن التكنولوجيا أعطتنا كل ما يمكن أن نريده، ولكنه لم يكن واضحاً في أذهاننا ما الذي نريده حقيقة[١٧].

رابعاً: سياسة عدم التبادل

لقد أثبتت التجارب السابقة أن مشروعات مماثلة باستخدام الاتصالات الأرضية، مثل شبكة «المغربفزيون» (التي تضم المغرب والجزائر وتونس) توقفت عن العمل «سنوات عديدة بسبب ما طرأ على العلاقات السياسية بين الدول المشاركة فيها. ولم تبدأ مرة أخرى في العمل إلا عندما طرأ تحسين على تلك العلاقات. وما زال ترمومتر التبادل يتبع ترمومتر السياسة»[١٨].

وأشار آخر مسح تمّ في عام ١٩٨٣[١٩] حول تدفق المواد التلفزيونية (فيما يخص خمسة بلدان عربية: الجزائر، مصر، سوريا، تونس، اليمن الديمقراطية) إلى أن ٣١ بالمائة فقط من البرامج المستوردة بواسطة البلدان المعنية أتت من مصادر عربية، في حين أن تلك التي أنتجت في الولايات المتحدة وحدها وصلت إلى ٣٢,٠٥ بالمائة (انظر الملحق رقم (٣)). ولوحظ أن بلداً مثل الجزائر يكاد لا يستورد برامج من البلدان العربية المجاورة، على الرغم من اهتمام الجزائر بإسهام وسائل الاتصال في حركة التعريب. وبلغت نسبة البرامج المستوردة من مصادر

---

(١٥) حمدي قنديل، «الحل على الأرض: الاستخدامات الثقافية للشبكة الفضائية العربية،» ورقة قدّمت إلى: اجتماع الخبراء لاستخدام الاتصالات الفضائية في التربية والثقافة، عمان، نيسان/ابريل ١٩٨٠ (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٠).

(١٦) ب. كلير حيري ور. ديل، نظام تجديد وسائل الاتصال في الدول العربية (باريس: اليونسكو، ١٩٧٥)، (RP-1975-76/4.121.4)، ص ٨.

(١٧) *Instant World: A Report on Telecommunications in Canada* (Ottawa: Information Canada, 1971).

(١٨) اتحاد إذاعات الدول العربية، تقارير بعثات الخبراء الخاصة بالشبكة الفضائية العربية، ص ٤.

(١٩) UNESCO, *International Flow of Television Programmes* (Paris, under publication).

عربية إلى مصر ما لا يزيد على ٥ بالمائة منها ٣ بالمائة من السعودية و٢ بالمائة من تونس (أما الواردات من الولايات المتحدة فقد بلغت ٥٤ بالمائة).

وفيما عدا مجال التلفزيون، كانت البحوث ضئيلة تماماً. ولكن الملاحظة تدلنا على أنه فيما يتعلق بالصحف والدوريات، على سبيل المثال، فإن توزيعها في البلاد العربية الأخرى متواضع جداً، وذلك باستثناء واضح هو مجلة «العربي» الكويتية التي توزّع ما يقرب من نصف مليون نسخة. وعلى وجه العموم، نجد أن الصحافة الكويتية كسبت أرضاً جديدة في المنطقة، بخاصة عقب ضياع بيروت كمركز للاتصال العربي، وبعد أن استخدمت معدات أفضل، وجنّدت صحافيين أفضل، وقامت بتغطية قضايا أوسع متعلقة بالبلدان العربية. كما أنه بسبب وجود جالية عربية مهاجرة كبيرة، فقد بذلت الصحف السعودية هي الأخرى جهداً أكبر في تناول الشؤون العربية. ويظهر هذا الشكل بشكل خاص في صحيفة «الشرق الأوسط» التي تساند السعودية نشرها في لندن. وبالمقابل، فإننا نجد أخباراً عربية أقل وأقل في الصحف المصرية. فجريدة «الأهرام»، على سبيل المثال، لم توجه عناية أكبر إلى الشؤون العربية إلّا مؤخراً. وحتى عندما فعلت ذلك، فقد اقتصر هذا على طبعتها الدولية.

وهناك معوقات عديدة تحد من التدفق الاعلامي في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالمواد السمعية ـ البصرية أم المواد المطبوعة. وتعتبر أجور النقل المرتفعة بين البلدان العربية واحدة من العقبات الرئيسية أمام تداول الكتب والدوريات. وعلى الرغم من أن مقترحات لتخفيض هذه الرسوم قد بحثت بواسطة اتحاد البريد العربي والمجلس العربي للطيران المدني واتحاد الموزعين العرب، إلا أنها لم تسفر حتى الآن عن النتائج المرجوة. وقد اتخذ عدد من البلدان قرارات منفردة لخفض أجور الشحن أو الاعفاء منها تماماً. واتخذت مبادرات مماثلة لتخفيض تعرفة الاتصالات الخاصة بالتلفزيون ووكالات الأنباء. ولكن التعرفة التي تفرضها الهيئات الوطنية للاتصالات مقابل استخدام المحطات الأرضية للأقمار الصناعية في كل البلدان العربية على وجه التقريب، أحبطت كل الخطط الممكنة للاستخدام المنتظم للفضاء بهدف زيادة تدفق المعلومات.

ومن بين العوامل المالية الأخرى التي تحول دون تداول المعلومات بين البلدان العربية، القيود الخاصة بالعملة والرسوم الخاصة. وتبرز العقبات التنظيمية نتيجة لضعف الهياكل الإقليمية للتبادل والتوزيع. كذلك، فإن المواثيق الأخلاقية التي تصاغ عادة بغموض وتفسَّر بأوجه مختلفة، تمثل هي الأخرى صعوبات إضافية. أما الرقابة السياسية فتظل أهم عقبة تواجه التدفق الاعلامي في المنطقة. وقد أكد اجتماعان لليونسكو هذه الحقيقة المؤسفة، ففي عام ١٩٧٦ أعرب أحدهما على أنه «لا شكّ ان اختلاف النظم السياسية في الدول العربية يجعل دخول دوريات بعض الدول إلى دول أخرى عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة في بعض الأحيان»[٢٠]. وفي عام

(٢٠) اليونسكو، اجتماع الخبراء حول تطوير الصحافة الدورية في الدول العربية، تونس، ١٩٧٦: التقرير النهائي (باريس، ١٩٧٦)، (COM-76/CONF. 611/Col.7).

١٩٨٢ وضع الاجتماع الثاني الحواجز السياسية في مقدمة العقبات التي تحول دون توزيع كثير من الصحف العربية ودون تدفق المعلومات بصفة عامة عبر الحدود الوطنية[٢١].

وقد عكس استمرار هذه العقبات الإدارية والقانونية والهيكلية والسياسية، التناقض بين السياسات المعلنة والحقائق الثابتة في مجال الاتصال في المنطقة، وكشف ذلك عن ثقل القوى التي تدفق سياسة عدم تبادل المعلومات بين الأقطار العربية.

خامساً: التلفزيون الأمريكي

وعلى نقيض ذلك، فتحت البلدان العربية أبوابها واسعة لوسائل الاتصال الغربية. ففي مصر «وصلت الواردات من الولايات المتحدة إلى قمتها في عام ١٩٧٨ عندما بلغ عدد الأفلام الامريكية ١٧٨ فيلماً، أي ٩,٣ بالمائة مما عرضه التلفزيون»[٢٢] من مواد أجنبية. وحتى في الستينات، فقد كانت نسبة البرامج الامريكية مرتفعة أيضاً، وإلى حد أقل تلك التي أتت من أوروبا الغربية. وكان من أسباب ذلك وجود قناة ثالثة مخصصة للمجتمع الدبلوماسي وسكان البلاد الأجانب والسياح. وامتدت ساعات الإرسال على نحو مبالغ فيه، وخصصت قنوات للمشاهدين الأجانب في البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة[٢٣]. وأدخلت قنوات مماثلة في البلدان التي ظلّت أسيرة للثقافات الأجنبية حتى بعد حصولها على الاستقلال بفترة طويلة، مثل تونس ولبنان. ففي لبنان، قامت شركة تلفزيون لبنان بتشغيل قناة باللغة الفرنسية «للمحافظة على النفوذ الفرنسي في البلاد. وكانت القناة بالفعل كما لو أنها ساعد لهيئة التلفزيون الفرنسية ذاتها، فهي تتلقى سبع ساعات من البرامج بلا مقابل من الهيئة كل أسبوع، ولا يسمح للإعلانات بقطعها»[٢٤]. وقد تمّ تغيير التنظيم التلفزيوني في لبنان بعدئذ، إلا أن سياسته لم يحدث فيها تغيير أساسي.

أما فيما يتعلق بتونس، فقد أقيمت عام ١٩٦٠ محطات تقوية في العاصمة التونسية لنقل برامج هيئة التلفزيون الايطالية بلغتها الأصلية، وذلك قبل إدخال التلفزيون الوطني بست سنوات. وتجرى في الوقت الحالي دراسة مدى صواب امتداد البث الايطالي لتغطية كل التراب التونسي. وفي الوقت ذاته، افتتحت قناة تلفزيونية ثانية لبث البرامج الفرنسية، سواء ما أنتج منها في فرنسا أو ما أنتج في تونس نفسها.

لقد ظلّ التفاعل مع الثقافات الأخرى، عبر العصور، سمة من السمات البارزة للثقافة العربية. ولا يمكن إنكار نتاج هذه العملية العريقة أو الاعتراض على استمرارها. ولكن

---

(٢١) اليونسكو، اجتماع الخبراء للتحضير للمؤتمر الدولي الحكومي لسياسات الاتصال في الدول العربية، عمان، ١٩٨٢، ورقة العمل (باريس، ١٩٨٢)، (COM-82/CONF. 624/Col.1).

(٢٢) Gehan Rachty and Khalil Sabat, «Importation of Films for Cinema and Television in Egypt,» *Communication and Society* (UNESCO, Paris), no.7 (1980), p.32.

(٢٣) جيهان رشتي، سياسات الاتصال في دولة الامارات العربية المتحدة (باريس: اليونسكو، ١٩٨٤)، ص ٣٣.

(٢٤) Timothy Green, *The Universal Eye* (London: Bodley Head, 1972), pp.230 and 235.

الثقافة الغربية في عصر التلفزيون أصبحت ساحقة إلى حد أنه «لا يوجد سوى القليل جداً من المواد العربية الخالصة في عالم التلفزيون العربي»[٢٥]. وإنه لمن المثير للسخرية حقاً أن الطبقات الأمريكية توحّد بين جماهير التلفزيون في الوطن العربي، فعندما يُذاع برنامج «دالاس» نجد هؤلاء يتجمّعون حول أجهزة الاستقبال.

والواقع أنه لم يكن مقصوداً لسياسة الانفتاح التي ازدهرت في الوطن العربي في أواخر السبعينات أن تقتصر على الاقتصاد وحده، فقد كان الاتصال جزءاً لا يتجزأ من هذه السياسة. ولكن الانفتاح التلفزيوني لم يتمّ تطبيقه مع الجيران العرب إلا فيما يتعلق بنوعين من البرامج: الرياضة والمنوعات. ويثير هذا الوضع التساؤل حول ما إذا كان من المناسب أن تظل مباراة لكرة القدم بين الأهلي والزمالك هي الحدث المثير للاتصال بين الشعوب العربية، وما إذا كان ممكناً الدفاع عن التكامل الثقافي العربي، بناء على برامج عرفت بهبوط مستواها مثل «فوازير رمضان».

ولكن برامج المنوعات التلفزيونية لم تحتكر وحدها المستوى الهابط، فأفلام السينما العربية تنافسها في ذلك. فنحن نجد «أن النظرة التجارية السطحية ما زالت مسيطرة على عديد من مواقع الانتاج السينمائي العربي، مما يهبط بالقيمة الفنّية والفكرية لهذا الفنّ»[٢٦]. وكما هو الحال في الدول النامية كلها، فقد تمّ إغراق سوق السينما - مثلها مثل سوق التلفزيون - بالأفلام الامريكية. ومع ذلك فالأمر الذي يثير الدهشة هو أن كل المواهب والموارد المادية المتوافرة في المنطقة، إضافة إلى وحدة اللغة والتماثل في الثقافة والأذواق، لم تمكّن الانتاج السينمائي العربي من السيطرة على جانب أكبر من السوق. ولم يتمكن قطر عربي بخلاف مصر من أن يعبر بأفلامه الحدود العربية. وهكذا فإننا نجد أن السينما المصرية «طغت على أفلام العالم العربي بدرجة كبيرة، وطبعت المجتمعات العربية بمسحة من الحياة والبيئة المصرية يحس الباحث بأثرها في النكتة واللهجة والموسيقى والغناء، بل وأسلوب الحياة»[٢٧].

سادساً: حرب الموجات الاذاعية

ولقد كان لدى مصر دائماً أكثر الترسانات الإعلامية تفوقاً في الوطن العربي، وكان «صوت العرب» أثمن أسلحة هذه الترسانة، بخاصة في الخمسينات والستينات. وقد بزغ «صوت العرب» بعد ثورة عبدالناصر في مصر كقوة سياسية دينامية تنادي بأمّة عربية واحدة

---

(٢٥) Douglas A. Boyd, *Broadcasting in the Arab Wotld* (Philadelphia: Temple University Press, 1982), p.9.

(٢٦) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، حلقة السينما في الوطن العربي، طرابلس، ١٩٧٥، «التقرير النهائي».

(٢٧) علي شمو، «التداول الاعلامي والحق في الاتصال،» ورقة قدّمت إلى: **الحلقة الدراسية حول الحق في الاتصال في إطار النظام الاعلامي الجديد، بغداد، أيلول/سبتمبر ١٩٨١** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨١).

من المحيط إلى الخليج، وكان له «دويّ مشهود في جميع أنحاء العالم العربي حتى انخفض صوته بعد حرب ١٩٦٧ للإدعاءات الكاذبة التي روجها عن الانتصارات المصرية على الجبهة»[٢٨].

ولقد كانت ردود الفعل لـ «صوت العرب» واسعة المدى. فقد اتّبع البعض القالب والأسلوب نفسه، إن لم يكن المحتوى أيضاً. وبدأ آخرون، مثل السعودية، في تطوير مؤسساتهم الإذاعية الوطنية حتى يمكن لصوتهم الوصول إلى مواطنيهم أنفسهم. وفي كثير من الأحيان، قوبلت دعوة «صوت العرب» إلى الوحدة بتشويش غير مسبوق أدى على الفور إلى تشويش مضاد، وأصبح الوطن العربي مسرحاً لا ينافسه مسرح آخر لحرب الموجات التي استهدفت السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي وعلى عقل المواطن العربي وروحه. وفي الوقت الحالي، يوجد ما يزيد على ٢٥٠ محطة ارسال تستخدم ترددات مختلفة، مهمتها الرئيسية هي التأثير على جيرانها المباشرين. وتزيد القوة الإجمالية لهذه المحطات على ٢٥ ألف كيلوواط، وتمتد تغطيتها لتشمل معظم أنحاء الوطن العربي.

وفي مناسبات عديدة، لم تعكس الإذاعة الفرقة بين العرب فقط، وإنما عممت هذه الفرقة أيضاً. وزيادة على ذلك، فقد كانت عاملاً للتفسخ الوطني كما رأينا في لبنان، حيث أقيم عدد لا بأس به من محطات الإذاعة أثناء الحرب الأهلية لترويج آراء الأفرقاء المتعددين من اللبنانيين والعرب.

وعلى الرغم من جهود التنسيق التي قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات واتحاد إذاعات الدول العربية، فإن فوضى موجات الأثير امتدت من الإذاعة إلى التلفزيون، وأضحت منطقة الخليج مرتعاً خصباً لهذه الفوضى. ولقد تمثلت مشكلة التلفزيون الخليجي في إقامة محطات إرسال قوية بجوار الحدود حتى يطغى بثها أوسع نطاق ممكن خارج التراب الوطني. وعندما بدأ ارسال التلفزيون الكويتي يصل إلى المنطقة الشرقية في السعودية في أواخر الستينات، أقامت السعودية محطة إعادة إرسال قوية في الدمّام حتى يصل بثها إلى الكويت. واستمر الحال على هذا المنوال في المنطقة، مما تسبب في تداخل إرسال المحطات جميعاً، وفي إهدار حق المشاهدين في المناطق ضعيفة الاستقبال، وفي الحدّ من فرص استحداث قنوات تلفزيونية إضافية، وفي خلق فوضى إرسال قلّما توجد في منطقة أخرى من العالم، وفي منافسة وطيسة أدّت إلى برامج هابطة[٢٩].

ولم تكن بلدان الخليج وحدها هي التي تورطت في حرب التلفزيون هذه، ولكن غيرها من الدول أيضاً، وبخاصة القوى التلفزيونية العظمى في الوطن العربي: لبنان ومصر. ويقول غرين «إن المصريين مهرة في إثارة واحد من البلدان على الآخر. فإذا أحجمت الكويت، على سبيل المثال، عن أخذ أحد برامجهم، فإنهم يعرضونه مجاناً على تلفزيون العراق لمحطته في البصرة، التي يمكن تلقيها

---

(٢٨) إيليا حريق، «انتشار الأخبار واتجاهها،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه.

(٢٩) حمدي قنديل، أحمد يوسف و أولي برغلوند، شبكة تلفزيون الخليج (القاهرة: اليونسكو، ١٩٧٥)، (FMR/COM/DAC/7524)، ص ٩٩.

بوضوح بواسطة كل من لديه جهاز استقبال في الكويت، فإذا ما أثبت البرنامج شعبيته، فإن الكويتيين يأتون بعد فترة موافقين على بث العرض، حيث انهم يحرصون على ألا يعتاد جمهورهم على مشاهدة التلفزيون العراقي. ورغم ذلك، فإن عدداً من الدول العربية، ومن بينها السعودية ومشيخات الخليج الصغيرة على ساحل الخليج العربي، تقاوم بشدة استيراد برامج مصرية أكثر مما يلزم بسبب التسلل المذهبي المحتوم من خلالها. . وهناك تفضيل مؤكد لإنتاج بيروت العربي في أنحاء الخليج، ذلك لأن مديري المحطات هناك يخشون الدعاية المغلفة في أكثر البرامج المصرية إظهاراً للبراءة»[٣٠].

لقد كان غرين يصف حرب الموجات والبرامج في الستينات. ولكن تقويمه قاوم الزمن، ومن المحتمل أن يكون الممثلون قد استبدلوا، ولكن العرض ذاته لم يتغير. فما زال صانعو القرار يعلنون رغبتهم في التنسيق في مجال تخطيط البرامج والموجات، ولكن ما يريدونه في حقيقة الأمر هو ضمان السيادة على الأثير وفرض برامجهم.

وليست الإذاعة هي الميدان الوحيد الذي تشن فيه الحرب الإعلامية، فالصحف العربية المهاجرة في أوروبا، متعددة التمويل والتأويل والألوان، تمثل بدورها وجهاً آخر لهذه السياسة الأنانية الخبيثة. وفي حين حظيت الصحف والمجلات العربية المهاجرة في القرن التاسع عشر بمكانة خاصة في تاريخ القومية العربية، مثلما كان الحال بالنسبة لـ «العروة الوثقى» التي كانت تصدر من باريس، فإن كثيراً من تلك التي شهدها القرن العشرون حتى الآن، وبخاصة في السبعينات والثمانينات، أذكت نار الغيرة بين النظم العربية المتنافسة أو تساعت معها أو خضعت لها. وأصبحت هذه الصحف أداة للفرقة العربية وشاهداً عليها في الوقت ذاته.

سابعاً: سادة الاعلام

والمثير للدهشة بالنسبة للمجلات المهاجرة، هو أنها من أوسع المجلات انتشاراً إن لم تكن أوسعها انتشاراً على الاطلاق، بين مثيلاتها من المطبوعات العربية. ويثير هذا التساؤل حول مدى حرية الاعلام في الوطن العربي، حيث فقدت الجماهير ثقتها في الصحافة المحلية، بعدما وجدت أنها قصية مدعية غريبة. وتصف إحدى الدراسات الأخيرة الحال بأنها «أزمة مصداقية. وقد توصلنا إلى الكشف عنها من خلال ردود فعل الأشخاص الذين تمّ استجوابهم. . . «أخبارهم. . . حصصهم»، كذا يتحدث المستمعون الريفيون عن البرامج الإذاعية»[٣١].

إن أزمة المصداقية ليست إلا نتاجاً طبيعياً لسيطرة الحكومات على وسائل الاتصال الجماهيري. والمعروف أن غالبية وسائل الاتصال العربية تملكها الحكومات وتديرها. وفي حين أن قبضة الحكومات محكمة تماماً في الإذاعة والتلفزيون، فقد تمتعت السينما والوسائل المطبوعة

---

(٣٠) Green, *The Universal Eye*, p.228.

(٣١) حسن التليلي، «دراسة ميدانية عن العلاقة بين الإذاعة والجمهور الريفي بتونس،» البحوث (المركز العربي لبحوث المستمعين والمشاهدين، اتحاد اذاعات الدول العربية، بغداد)، العدد ٦ (تموز/يوليو ١٩٨٣)، ص ٩٦ - ٩٧.

بحرية نسبية. ومع ذلك فإن الحرية عادة ما تحددها المراسيم الحكومية. وغالباً ما تنتهي الحرية عندما تبدأ مصالح الحكومات. وفي كثير من الأحيان، لا تكون الحدود واضحة تماماً، فقد تمت صياغة قانون العيب وأخلاق القرية بطريقة غامضة تماماً في مصر السادات، لإرضاء نزوات الحاكم وقمع معارضيه. وحتى عندما تبنى السادات سياسة الانفتاح التي تغلغلت في كل حقول المجتمع، فإن هذه السياسة توقفت عند تحرير وسائل الاتصال.

ويقول البعض إن الاتصال لم يكن حرّاً أبداً في الوطن العربي منذ قرون عديدة، ويضربون المثل على ذلك بالشعراء - أعرق رجال الاتصال في التاريخ العربي - الذين كانوا دائماً تحت جناح الأمراء والخلفاء. ولكن البعض الآخر يقول بأن التحكم بوسائل الاتصال في البلدان العربية بدأ في زمن الاحتلال. «فقد وجدت الحكومتان البريطانية والفرنسية في كل الظروف أن إدخال البث الإذاعي في مستعمراتهما يعتبر امتداداً لنفوذهما السياسي والثقافي. إضافة إلى بسط يد الامبراطورية، فقد تضمنت السياسات والمبادىء التي وجهت التطور الإذاعي في البلدان المستعمرة أهدافاً مثل الحث على الولاء وإشاعة الهدوء والوحدة»[٣٢]. وعندما حصلت البلاد العربية على استقلالها، لجأت إلى اتّباع النهج الذي تعرفه أكثر من غيره: سيطرة الحكومات على وسائل الاتصال ومركزية هذه الوسائل. ولقد كان الإمام أحمد على سبيل المثال، يحتفظ في جيبه بمفتاح محطة الإذاعة اليمنية حتى خلع عن عرشه في أوائل الستينات. ولم تكن الإذاعة بعيدة عن سطوته، فقد كانت استديوهاتها تقع في مكان ملائم ومركزي تماماً، هو القصر الملكي ذاته.

وليست المركزية في الاتصال إلا أزمة طبيعية للمركزية في الحكومة والإدارة. وهي لا تعدو أن تكون وجهاً واحداً من العملة الرائجة في المنطقة. أما الوجه الآخر، فهو مركزية السلطة. وقد ظلّ إرساء وسائل اتصال ديمقراطية هدفاً بعيد المنال، فهو في نهاية المطاف مرتبط بالفعل بديمقراطية المجتمع ككل ومساوٍ لها.

وقد تم تبرير التدخل الحكومي في كثير من الأحيان بدعوى أن وسائل الاتصال الجماهيري سوف «تستخدم» من أجل التكامل الوطني في بلدان حكمتها سياسة «فرّق تسد» الاستعمارية؛ ومن أجل تنمية الموارد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي طالما استنزفها الأجانب. ولكن لم يتمّ الوفاء بهذه الوعود، إذ لم يتم استخدام وسائل الاتصال جدّياً لتحقيق أي من الأهداف المعلنة. ونادراً ما وجدناها وثيقة الصلة باحتياجات الإنماء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي[٣٣]، وإنما أصبحت في بلدان عربية كثيرة «هدفاً في حدّ ذاتها، ورمزاً للاستقلال والمكانة»[٣٤].

---

(٣٢) Elihu Katz and George Wedell, *Broadcasting in the Third World: Promise and Performance* (London: Macmillan, 1978), pp.7-8.

(٣٣) J.C. Gordon, *Proposed Establishment of a Joint Centre for Research, Training and Mass Communication: Arab States of the Gulf,* FMR/CC/DCS/78/163 (Paris: UNESCO, 1978), p.1.

(٣٤) Mahmud Al-Sharif, «Arab Communication Media: Their Present Role and Future Prospects,» *Educational Broadcasting International* (London), (March 1980).

أما بالنسبة للحكام، فقد كانت تمثل شيئاً إضافياً، إذ إنها كانت مصدراً لا ينضب للقوة خلال حياتهم، وللمشاعر المتدفقة عندما تحين نهايتهم. ولقد سيطر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، سيد سادة الاعلام، على الإذاعة والتلفزيون بتمكّن خارق لثلاثة عقود من الزمن على وجه التقريب. وعند وفاته كانت جنازته واحدة من أكثر العروض إثارة للمشاعر على شاشات التلفزيون العربية. وأحس كثير من العرب وهم يبكون الرجل بإحساس واحد، أنهم جميعاً عرب. وللغرابة، فقد أكّدت جنازة السادات الاحساس نفسه، فقد كشف التلفزيون إلى أي حد كان السادات في أواخر أيامه معزولاً ليس عن شعبه ذاته فقط، وإنما عن بقية العرب. ولقد كان التلفزيون بالنسبة للسادات هو وسيلة الاتصال المفضلة، ولذلك فقد أمضى كثيراً من ساعات عمله على شاشته. كذلك كانت للتلفزيون المنزلة نفسها لدى كثير من الحكام العرب الآخرين، ومن بينهم عبد الكريم قاسم في العراق، الذي نجد أنه ـ على النقيض ـ أمضى ساعاته الأخيرة في التلفزيون وقتل بالفعل في أحد استديوهاته.

ثامناً: الأحلام الضائعة في المؤسسات المشتركة

بعد وفاة عبد الناصر وقبل أن تنشب حرب الخليج، برز العراق كقوة دافعة وراء مبادرة جديدة للتكامل بين خطط الاعلام وسياساته في الوطن العربي، وبخاصة في منطقة الخليج. وقد انعقد لهذا الغرض أول مؤتمر لوزراء الاعلام في عام ١٩٧٥. وأقام المؤتمر، على مدى السنوات العشر الماضية، عدداً من مؤسسات الاتصال المشتركة، التي تضمنت جهاز تلفزيون الخليج ووكالة أنباء الخليج ومركز التوثيق الاعلامي ومؤسسة الانتاج البرامجي المشترك. وكان من أكثر نتائج الجهود الاعلامية إثارة للانتباه الانتاج المشترك «افتح ياسمسم»، وهو برنامج تلفزيوني تربوي للأطفال راج في عدد من البلدان العربية. أما المنجزات الأخرى، فقد كانت أقل وضوحاً، وكانت مشاركة البلدان الأعضاء فيها أدنى فاعلية. وفي واقع الأمر، فإن العراق استبعد تلقائياً من بعض الأنشطة عندما قام مجلس التعاون الخليجي، كما أن عمان نأت بنفسها عن عدد من المشروعات التي لم تلائمها.

وعلى الرغم من هذا، فقد كان هناك اتجاه متزايد، وإن كان حريصاً، للنظر إلى منطقة الخليج كمجموعة متميزة في إطار وطن عربي أكبر يسمح بالتكامل من خلال التنوع والتعدد. وقد برز هذا الاتجاه أيضاً مرة بعد أخرى في منطقة المغرب، وإن لم يصب نجاحاً مماثلاً. ومع ذلك فقد ظلّ الاعتقاد قائماً بأن بالإمكان التوصل إلى مفهوم للذاتية الثقافية العربية يحترم الاختلافات ويعمل جاهداً في الوقت نفسه على التلاقي، وبذلك يكون بعيداً عن الشوفينية الاقليمية بعده عن الشمولية الفارغة. ويقول الشاذلي القليبي أمين عام جامعة الدول العربية انه «إذا نظرنا إلى الثقافة العربية، فإنها تعمّ جميع البلاد المتكلمة بالعربية... فكان لا مناص من أن تظهر داخلها خطوط فاصلة لمناطق ثقافية متميزة»[٣٥].

(٣٥) الشاذلي القليبي، **الثقافة رهان حضاري** (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٨)، ص ٩٧ - ٩٩.

ولكن التعاون في هذه الميادين فشل في تحقيق أغراضه. وظلّ التكامل شبه الاقليمي ـ ربما ليس فقط في مجال الاتصال ـ محاطاً في كثير من الأحيان بالشكوك، إن لم يكن مواجهاً بالعداء، إذ خشي الكثيرون من أنه سيفتت الوحدة العربية أكثر من كونه سيحقق هذا الهدف مرحلياً أو جزئياً. ولكن رعاة التكامل شبه الاقليمي وجدوا فيه مدخلاً عملياً وواقعياً في غياب سياسات اقليمية كلية وشاملة، أو ربما حتى استحالة هذه السياسات.

ومع ذلك، فقد كانت هناك محاولات عديدة لتنسيق سياسات الاتصال على مستوى الوطن العربي ككل. فقد كان الكثيرون يعتقدون أنه طالما أن هناك عوامل مشتركة تربط فيما بين الأقطار العربية، مثل اللغة والثقافة وربما الأهداف أيضاً، فإن هذا سيهوّن من المصاعب التي تعترض التداول الاعلامي في المنطقة، وييسّر التفاعل الثقافي والاجتماعي. وبالنسبة لعدد منهم، فقد كان التمييز بين ما هو وطني وما هو قومي عند الحديث عن مشكلات الاتصال وأهدافه في الوطن العربي يعتبر أمراً غير ملائم بل غير قائم من الأساس. ويرى هؤلاء أن المواد الاعلامية التي تنتج في البلدان العربية والوسائل التي تبثّها تحمل طابعاً عربياً. كما أن التخطيط لكثير من الخدمات الإذاعية الوطنية يأخذ في الاعتبار المستمعين خارج القطر العربي، شأنهم شأن الذين داخله. والأفلام السينمائية، والكتب، والمجلات، وكثير من الصحف اليومية والبرامج التلفزيونية التي تنتج في أي بلد ليست غريبة في البلدان الأخرى. كما أن الكتّاب والمغنين والشعراء والموسيقيين والصحافيين ونجوم التلفزيون البارزين في مكان يكادون يكونون هم أنفسهم المعروفين في كل مكان آخر.

ولهذا، فقد كان من الطبيعي أن ينشأ الكثير من المنظمات الحكومية وغير الحكومية للعمل على التكامل فيما بين السياسات الثقافية والاتصالية في المنطقة. ومن بين هذه المنظمات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد اذاعات الدول العربية، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، واتحاد وكالات الأنباء العربية، واتحاد الصحافيين العرب، التي نشطت بدرجات متفاوتة في عدد من الأعمال المشتركة.

ولكن جامعة الدول العربية ـ التي عنيت منذ زمن بعيد بميدان الاعلام، وبخاصة الاعلام السياسي الخارجي ـ لم تستطع منذ قيامها أن تخلق مشروع اتصال عربي واحد. وهناك «ما يومىء إلى توفر الأجهزة الصانعة للقرار الاعلامي، بيد أن تجسيم هذه القرارات إلى واقع منفذ بحاجة إلى أدوات عمل في مستوى المنطقة العربية كلها»[٣٦]. ففي عام ١٩٥١ اتخذت الجامعة العربية توصية بإقامة أولى تلك «الأدوات»، وهي وكالة أنباء عربية. كما طرحت مقترحات مشابهة لإقامة إذاعة عربية موحدة أو تحويل إذاعة «صوت العرب» المصرية إلى صوت عرب عربية. ومنذ فترة قريبة فقط، ناقش مؤتمر وزراء الاعلام العرب نشر صحيفة باللغة الانكليزية في لندن لتعبر عن وجهات النظر العربية «المشتركة». ولكن كل هذه المبادرات أحبطت. ومع

---

(٣٦) محمد مصالحة، سياسات الاتصال في الدول العربية: المنظمات والمشروعات القومية (باريس: اليونسكو، تحت الطبع).

إجهاضها قبل الأوان، تضاءلت الطموحات لإنشاء مؤسسات مشتركة.

تاسعاً: ما الذي حدث للأشوريين؟

ليس هناك قدر كبير من المبالغة في القول بأن برنامج «افتح ياسمسم» يكاد يعد المشروع العربي المشترك الوحيد في ميدان الانتاج التفزيوني. وهو كذلك البرنامج الوحيد المخصص للتربية أو للأطفال الذي أذيع في أكبر عدد من البلدان العربية. ولقد كان البرنامج في البداية يستهدف تعليم القراءة والكتابة والحساب لأطفال الخليج، ولكن سرعان ما اجتاز حدود المنطقة لأنه كان يستخدم لغة فصحى بسيطة. وفي حين كانت هذه اللغة مقبولة في العديد من البلدان، إلاّ أنه من الجائز أنها كانت من بين الأسباب التي حالت دون تقبل البرنامج في بلدان أخرى بسبب صبغتها الخليجية. ومهما كان الأمر، فلم تكن هناك محاولة لتقويم استخدام اللغة الفصحى، التي تعتبر شرطاً مهماً لإنتاج أي برنامج معد للتبادل في الوطن العربي.

ولقد ظلّت المشكلة بالنسبة لوسائل الاتصال العربية، وبخاصة الإذاعة والتلفزيون هي كيفية استخدام العامية دون انزلاق إلى التفاهة أو الفصحى دون ابهام أو تعالٍ. وقد عمل الكثيرون من المسؤولين عن هذه الوسائل جاهدين لاتباع سياسة «الانتقال من اللهجات المحلية إلى الفصحى.. وأن يعتمد قبل ذلك مبدأ اللغة الفصحى الميسورة لغة للكلام والاعلام»[(٣٧)].

ويعتقد البعض أنهم استطاعوا أن يحسنوا هذا الانتقال إلى الفصحى. وتزعم دراسة نشرها اتحاد اذاعات الدول العربية مؤخراً أن ما يقارب ٧٦ بالمائة من برامج التلفزيون في المحطات العربية تنتج باللغة الفصحى، سواء أكانت تقليدية أم حديثة، في حين تبلغ هذه النسبة ٨٢,٦ بالمائة في الإذاعة[(٣٨)]. ولكنه من الضروري أخذ الاحصاءات الإذاعية في البلدان العربية، وكذلك في بقية العالم الثالث، بكثير من الحذر. وإذا ما دققنا النظر في الأرقام (انظر الملحق رقم (٤)) لوجدنا أن هذه النسبة المتضخمة للبرامج المذاعة بالفصحى ترجع جزئياً إلى الساعات الطويلة المخصصة للقنوات الدينية والقرآنية. وحتى إذا لم يوضع هذا في الاعتبار، فمن الممكن أن نصل إلى نتائج مختلفة عن تلك التي توصلت إليها الدراسة، إذا ما عرفنا البرامج التي تبثّ في وقت ذروة المشاهدة أو تلك الأكثر رواجاً. وسوف نجد أن هذه البرامج عادة ما تكون برامج ترفيهية، لا تزيد نسبة الذي يبثّ منها بالفصحى على ٢٢,٧٥ بالمائة.

---

(٣٧) أحمد صدقي الدجاني، «الأبعاد المستقبلية للتخطيط الاعلامي في الوطن العربي،» ورقة قدّمت إلى: اجتماع خبراء التخطيط الاعلامي في الوطن العربي، تونس، ٥ ـ ١٩٧٩/٣/٨ (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الاعلام، ١٩٧٩).

(٣٨) ياسر المالح، الفصحى والعامية في الاذاعة والتلفزيون بالوطن العربي (تونس: اتحاد إذاعات الدول العربية، ١٩٨٤).

والأمر الأكثر خطورة من مسألة الفصحى في مقابل العامية هو استخدام اللغة العربية، أي عربية، من الأساس. وقد بذلت وسائل الاتصال الجماهيري قليلاً من الجهد في عملية التعريب في القرن الافريقي (جيبوتي والصومال) وإن كانت تعتبر بلا جدال عاملاً فعّالاً في إعادة اكتشاف التراث الثقافي الوطني في المغرب العربي. ومع ذلك فما زالت اللغة الفرنسية تحتل مكانة مقلقة هناك، بخاصة بين المتعلمين والصفوة. وتتضح هذه المكانة بشكل خاص في الصحف والدوريات والكتب.

وفي تونس على سبيل المثال، نجد أن الشركة التونسية الحكومية للتوزيع (S.T.D.) «قامت في الفترة بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٦ بانتاج كتب تونسية الأصل، ٢٢,٥ بالمائة من بينها صدر باللغة الفرنسية، مما يشير إلى أن الفئة المتعلمة من السكان ما زالت تعتمد على المواد المنتجة بهذه اللغة»[٣٩]. وفي الخليج بدأ ظهور صحف بلغة «الأوردو» في الامارات العربية المتحدة، في حين أن ٥٣ بالمائة من الأفلام التي تعرض في دور السينما في البحرين واردة من الهند وباكستان، أما العربية فلا يتكلمها سوى ٣ بالمائة من الأفلام[٤٠].

ومن الممكن أن يؤدي تهاون وسائل الاتصال ـ بين مؤسسات أخرى ـ في تقدير هذا الخطر الداهم إلى بداية النهاية للسان والثقافة والتكامل العربي. وليس في هذا القول مبالغة بعيدة عن الواقع. ويكفينا أن نتذكر ماذا حدث لثقافات الأشوريين والبابليين، وأن نسأل أنفسنا كم عدد هؤلاء الذين يتحدثون اليوم اللغة الآرامية التي يعتقد أنها كانت يوماً ما اللغة التي يتحدث بها معظم السكان في قلب المنطقة التي تسمى الآن الوطن العربي؟

خاتمة

عندما اجتاح الاسرائيليون بيروت عام ١٩٨٢ وحوصر الفلسطينيون واللبنانيون معاً، كشف العجز العربي عن سريالية العمل المشترك. فقد أعلن كثير من السياسيين الحرب ـ على موجات الأثير وحدها، وغطى غالبية الاعلاميين أحداث الحرب ـ دون أن يتحركوا من مكاتبهم. وبدت بيروت كما لو كانت نائية منعزلة ميتة، لكنها، رغم الخراب والدمار، كانت على نحو ما، مفعمة بحياة محيرة وزخم مثير. كانت بيروت تعيش معنا في عقر دورنا من المحيط إلى الخليج، تنزف على شاشاتنا. وأمام التلفزيون، فتح بعضنا أفواههم مندهشين أو مذعورين أو مكذبين، وربما بكى البعض الآخر. وخرجت جماعات قليلة تتظاهر في شوارع عاصمة أو أخرى. لكن الكل شعر بالعجز التام أمام الواقع المتلاحق للأفلام في النشرات الاخبارية.

لقد أزاحت بيروت الستار عن لامبالاة صانعي القرار، وعقم وسائل الاتصال،

---

(٣٩) يحيى أبو بكر، سعد لبيب وحمدي قنديل، تطوير الاعلام في الدول العربية: الاحتياجات والأولويات، تقارير ودراسات في مجال الاتصال الجماهيري، رقم ٩٥ (باريس: اليونسكو، ١٩٨٤)، ص ٢٢.
(٤٠) بهية الجشي، سياسات الاتصال في دولة البحرين (باريس: اليونسكو، ١٩٨٤)، ص ١٨.

وخضوع الجماهير. ومثل هذه التوليفة لا يمكن أن تخدم، ولو بشق النفس، التكامل العربي، لا من خلال العمل السياسي ولا من خلال النشاط الاعلامي، دعك من الحديث عن المشاركة الجماهيرية.

ملحق رقم (١)

خطوط الهاتف والتلكس في البلدان العربية

البلد	خطوط الهاتف		خطوط التلكس	
	نهاية ١٩٧٢	نهاية ١٩٨١	نهاية ١٩٧٢	نهاية ١٩٨١
الأردن	٢٠٩٦٤	٨٦٠٧٤	٥١	١٥٦٧
الامارات العربية المتحدة	١١٤٤٩	٧٣٨٠٠	٢٤٤	٥٤٢٢
البحرين	٨٤٠٦	٥٠٥٠٠	١٠١	١٦٤٧
تونس	٥٢٦٩٥	١٤٥٠٠٠	٣٤٥	١٧٠٠
الجزائر	١٠٩٨٩٨	٤٣٠٠٠٠	٥٨٦	٣٩٦٢
جيبوتي	١٢٩٣	٣٣٠٠	٢٠	١٢٣
السعودية	٥٥٧٨٩	٨٣٦٦٠٠	غير متاحة	١١٨٥٣
السودان	٣٤٧١٠	٥٠٠٠٠	٨٥	٥٠٠
سوريا	٩٨٧٣١	٣٣٩٠٠٠	٣٢	٩٢١
الصومال	٣٤٠٠	٨٠٠٠	٣٠	٢٧٠
العراق	١٢١٥٠٠	٤٠٠٠٠٠	٨	١٢٥٠
عُمان	١١١٦	٢٠٠٠٠	٦٠	٧٢٥
قطر	٩١٤٩	٥٠٠٠٠	٦٨	٩٣٩
الكويت	٥٥٦٢٦	١٨١٧٠٠	٢٧١	٢٩١٧
لبنان	١٩١٦٠٠	٢٥٠٠٠٠	٨٠٠	٤٦٠٠
ليبيا	٣٣٠٠٠	٣١٠٠٠٠	غير متاحة	٣٣٠٤
مصر	٣٥٣٣٢٦	٤٥٧٩٠٠	١٧٠	٢٨٨٠
المغرب	٩٧٠٤٧	٢٠٠٠٠٠	١١٨٧	٤٣٧٧
موريتانيا	١٣٢٩	٤٠٠٠	غير متاحة	١٤٠
اليمن الديمقراطية	٦٠٠١	٢٣٤٠٠	١٨	٧٦
اليمن العربية	٤٠٠٠	٣٨٣٠٠	١٠٩	٦٨٠

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

ملحق رقم (٢)

المحطات الأرضية للأقمار الصناعية في البلدان العربية
(عاملة أو تحت الانشاء)
في حزيران/يونيو ١٩٨٣

البلد	انتلسات		انترسبوتنيك	عربسات
	الأطلسي	الهندي		
الأردن	١ قياسية	١ قياسية	—	١
الامارات العربية المتحدة	١ قياسية	٢ قياسية	—	١
البحرين	١ قياسية	١ قياسية	—	١
تونس	١ قياسية	—	—	١
الجزائر	١ قياسية (١٥)(*)	١ قياسية	١	١
جيبوتي	—	١ قياسية	—	١
السعودية	٣ قياسية (١٩)	٢ قياسية (٥)	—	١
السودان	١ قياسية (١٤)	١ قياسية	—	١
سوريا	١ قياسية	١ قياسية	١	١
الصومال	—	١ غير قياسية	—	١
العراق	١ قياسية	١ قياسية	١	١
عُمان	—	١ قياسية (٧)	—	١
قطر	١ قياسية	١ قياسية	—	١
الكويت	٢ قياسية	١ قياسية	—	١
لبنان	١ قياسية	١ قياسية	—	١
ليبيا	٢ قياسية	١ قياسية	١	١
مصر	١ قياسية	١ قياسية	—	—
المغرب	١ قياسية (٢)	—	—	١
موريتانيا	١ قياسية	—	—	١
اليمن الديمقراطية	—	١ قياسية	١	١
اليمن العربية	١ قياسية	١ قياسية	—	١

(*) الأرقام بين الأقواس تشير إلى عدد المحطات الأرضية غير القياسية المستخدمة في التغطية المحلية.

ملحق رقم (٣)

مصادر البرامج المستوردة في المنطقة العربية(*)

المصدر	الدقائق	النسبة المئوية
الدول غير العربية		
الولايات المتحدة الامريكية	٦,٥٨٤	٣٢,٠٥
فرنسا	٢,٦٢٩	١٢,٨٠
بريطانيا	١,٣٧٧	٦,٧٠
اليابان	١,٢١٨	٥,٩٣
المانيا الفدرالية	١,١٣٨	٥,٥٤
الاتحاد السوفياتي	٥٤٤	٢,٦٥
تشيكوسلوفاكيا	١٤٣	٠,٧٠
سويسرا	١٢٠	٠,٥٨
اسبانيا	١١٤	٠,٥٥
ايطاليا	٨٨	٠,٤٣
رومانيا	٥٤	٠,٢٦
مصادر أخرى	٢٥٩	١,١٦
البلدان العربية		
الامارات العربية المتحدة	٢,١٠٠	١٠,٢٢
مصر	١,٢٢٧	٥,٩٧
السعودية	٩٠٢	٤,٣٩
الكويت	٨٥٩	٤,١٨
مركز الخليج للإنتاج المشترك	٣٦٠	١,٧٥
لبنان	٣٤٧	١,٦٩
ليبيا	٢٠٠	٠,٩٧
تونس	١٢٢	٠,٥٩
سوريا	٦٥	٠,٣٢
الجزائر	٦٢	٠,٣٠
المغرب	٣٠	٠,١٥
المجموع	٢٠,٥٤٢	١٠٠,٠٠

(*) بناء على مسح لمدة أسبوعين (٣١ كانون الثاني/يناير ـ ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٣) في خمسة بلدان عربية (الجزائر، مصر، سوريا، تونس، واليمن الديمقراطية).

ملحق رقم (٤)

استخدام الفصحى والعامية في الهيئات الإذاعية

أ ـ المتوسط النسبي للفصحى في برامج التلفزيون بالبلدان العربية

البلد	النسبة المئوية
الأردن	٩٢,٧
اليمن العربية	٩٢
سوريا	٨٣,٦
السعودية	٨٣
قطر	٨١,٤
العراق	٨١,٣
اليمن الديمقراطية	٨١
مصر (القناة الثانية)	٧٢,٨
مصر (القناة الأولى)	٧٠,٦
الكويت	٦٤
السودان	٥٤,٧
تونس	٥١

يتبع

تابع ملحق رقم (٤)

ب ـ المتوسط النسبي للفصحى والعامية في الفئات المختلفة لبرامج التلفزيون بالبلدان العربية

المادة	النسبة المئوية من الفصحى	النسبة المئوية من العامية
نشرة الأخبار	١٠٠	
التعليق على الأخبار	١٠٠	
برامج المناسبات القومية	١٠٠	
برامج المناسبات الدولية	١٠٠	
التمثيلية والمسلسلات الدينية	١٠٠	
الحديث الديني	٩٧,٩	٢,١
برامج المناسبات الدينية	٩٥,٨	٤,٢
البرامج الأدبية	٩٥,٥	٤,٥
برامج المناسبات الوطنية	٩٣,٨	٦,٢
البرامج العلمية	٩٠,٤	٩,٦
نشرة الأحوال الجوية	٨٨,٨	١١,٣
البرامج الثقافية المنوعة	٨٠	٢٠
المقابلات التلفزيونية	٧٩	٢١
برنامج الطلبة	٧٧,٥	٢٢,٥
التمثيلية والمسلسلات التاريخية	٧٧,٢	٢٢,٨
الأخبار الرياضية	٧٧	٢٣
برنامج الأسرة	٦٩,٨	٣٠,٢
برامج المسابقات	٦٦,٢	٣٣,٨
برنامج الأطفال	٥٢,٩	٤٧,١
برامج المنوعات	٣٩,٦	٦٠,٤
نقل المباريات الرياضية	٣٧,٥	٦٢,٥
التمثيلية والمسلسلات المعاصرة	١٠,٥	٨٩,٥

الفصل الحادي والثلاثون

دور التربية والتعليم في عملية التكامل المحلي والعربي المشترك

ميخائيل سليمان(*)

لقد ظل الوطن العربي المؤلف من واحد وعشرين دولة مستقلة، فضلاً عن الفلسطينيين، يرزح حتى آونة متأخرة، تحت حكم الدول الامبريالية التي طالما عملت على تجزئته عامدة متعمدة، وذلك لكي تيسر اخضاعه والهيمنة المستمرة عليه. ولطالما استخدمت الدول الاستعمارية التربية والتعليم كسبيل للتحكم بالشعب والتفرقة فيما بين أبنائه. ولا غرو فالتربية والتعليم هما في الواقع الوسيلة التي تستخدمها سائر النظم السياسية لغرس المثل والقيم في نفوس النشء. وتكون التربية والتعليم في أنظمة الحكم الموطّد الدعائم نوعاً من القوة الرجعية، بحيث تعمل على ترسيخ القيم والمبادىء التقليدية التي كانت قد تقبلتها مجتمعاتها. أما في الدول المستقلة حديثاً (مثلما هو الحال في معظم الوطن العربي في القرن الراهن)، فإن المدارس تأخذ مع ذلك على عاتقها مزيداً من التبعية في الترويج لقيم من نوع مخالف، وكثيراً ما يكون مضاداً، للمعايير التقليدية. ويضاف إلى ذلك أن ليس ثمة في العديد من أمثال هذه الدول، إدراك واضح لمفهوم «الأمة» أو «الدولة»[1]، وبهذا تتمثل الأهمية العظمى، وكذلك الحاجة، لقيام المدارس بدفع أفكار الحكام الجدد إلى الأمام، فيما يتعلق ببناء الدول والقومية[2].

(*) أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة ولاية كنساس ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) انظر: Edward Shils, *Political Development in the New States* (Hague: Mouton, 1966); Clifford Geertz, *Old Societies and New States: The Quest for Modernity Asia and Africa* (New York: Free Press of Glencoe, 1963), and Gabriel A. Almond and James S. Coleman, eds., *The Politics of the Developing Area* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960).

(٢) James S. Coleman, ed., *Education and Political Development* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1965); Charles F. Andrain, *Children and Civic Awareness: A Study in Political Education* (Columbus, Ohio.: Merrill, 1971); Jack Dennis, ed., *Socialization to Politics: A Reader* (New York: John Wiley, 1973), and Robert D. Hess and Judith V. Torney, *The Development of Political Attitudes in Children* (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1968).

وغنيّ عن البيان أن أداة التربية والتعليم ما هي سوى واحدة من عدة أدوات للتنشئة الاجتماعية والسياسية، مثل وسائط الاتصال وكذلك جو العمل والمنزل. وسيكون مدار البحث في هذا الفصل هو التربية والتعليم.

إن هدفنا هنا إنما هو النظر إلى العملية التربوية والمناهج الدراسية في الوطن العربي لنقرر كيف وإلى أي مدى تم استخدامها، وأي دور لعبت في عملية التكامل داخل كل بلد على حدة، وبين البلدان العربية مجتمعة. ولقد تحددت التربية بأنّها التعليم النظامي على المستويين الابتدائي والثانوي. ومعظم المعلومات سيتم انتقاؤها من المنهاج المعتمد، ومن المناقشات حول التغيرات المحتملة، إضافة إلى دراسات يتم اجراؤها مقرونة بتحليلات لمحتويات الكتب المدرسية. هذا إضافة إلى أن أية معطيات ميدانية يمكن توافرها عن مفاهيم «الأمة» أو «الدولة» أو الوحدة العربية سوف يجري بحثها. وفي حين أن ثمة عرضاً شاملاً سيغطي الوطن العربي ككل، فستكون هناك دراسات لقضايا أكثر تفصيلاً لأربعة من الأقطار هي مصر، العراق، المغرب ولبنان، على وجه التحديد سيكون من شأنها أن تزودنا بنموذج جيد، وإن لم يكن شاملاً، من حيث التمثيل كل الشمول. وإضافة إلى ذلك فإن العواقب الضارة التي لحقت بالعرب من جراء السياسات التربوية في الجزائر تحت الحكم الفرنسي وفي فلسطين تحت الحكم البريطاني والاسرائيليين سوف يشار إليها باختصار. وتعود كلمة (داخلي) أو (محلي) إلى التكامل التعليمي داخل الدولة خلافاً للجهود التي تشتمل وتعود على التكامل المشترك في الوطن العربي والتي تبذلها الأقطار العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. التكامل يعرّف بأنه هو الجهود التي تبذل على المستوى المحلي (أي داخل القطر) أو على المستوى العربي الشامل (وبخاصة من خلال الجامعة العربية) لاقتراح و/أو لتطبيق سياسات ومناهج تربوية يقصد منها التوصل إلى مدخل اكثر اتحاداً (وحدوي شامل أو شبيه بالوحدوي) نحو مفاهيم «الدولة» و«الأمة» بين العرب. وهكذا وطبقاً لهذا التعريف، فإن محاولة دمج الجزائر بفرنسا الأم و«فرنسة» الجزائريين مثلاً لا ينظر إليها باعتبار أنها تكامل.

فالتكامل لا يتضمن بالضرورة نوعاً من الدلالة الإيجابية، ولا بد من أن يكون ثمة بعضهم ممن قد يجادلون لمصلحة تكامل أقل وليس أكثر مما هو معرّف ها هنا[3].

بيد أنه طبقاً لتعريفنا، سينظر إلى النظام المدرسي المركزي على أنه أكثر تكاملاً من اللامركزي، وسيدل المدخل الموحد لمفهوم «القومية» على تكامل أكبر من وضع تكون فيه مجموعة من الاختلافات في وجهات النظر تتبدى في الكتب المدرسية المفتقرة إلى رؤية مخططة دقيقة.

ولهذا فإن منهجية البحث هي كالتالي: قسم استهلالي مختصر يعرض الدور الذي لعبته

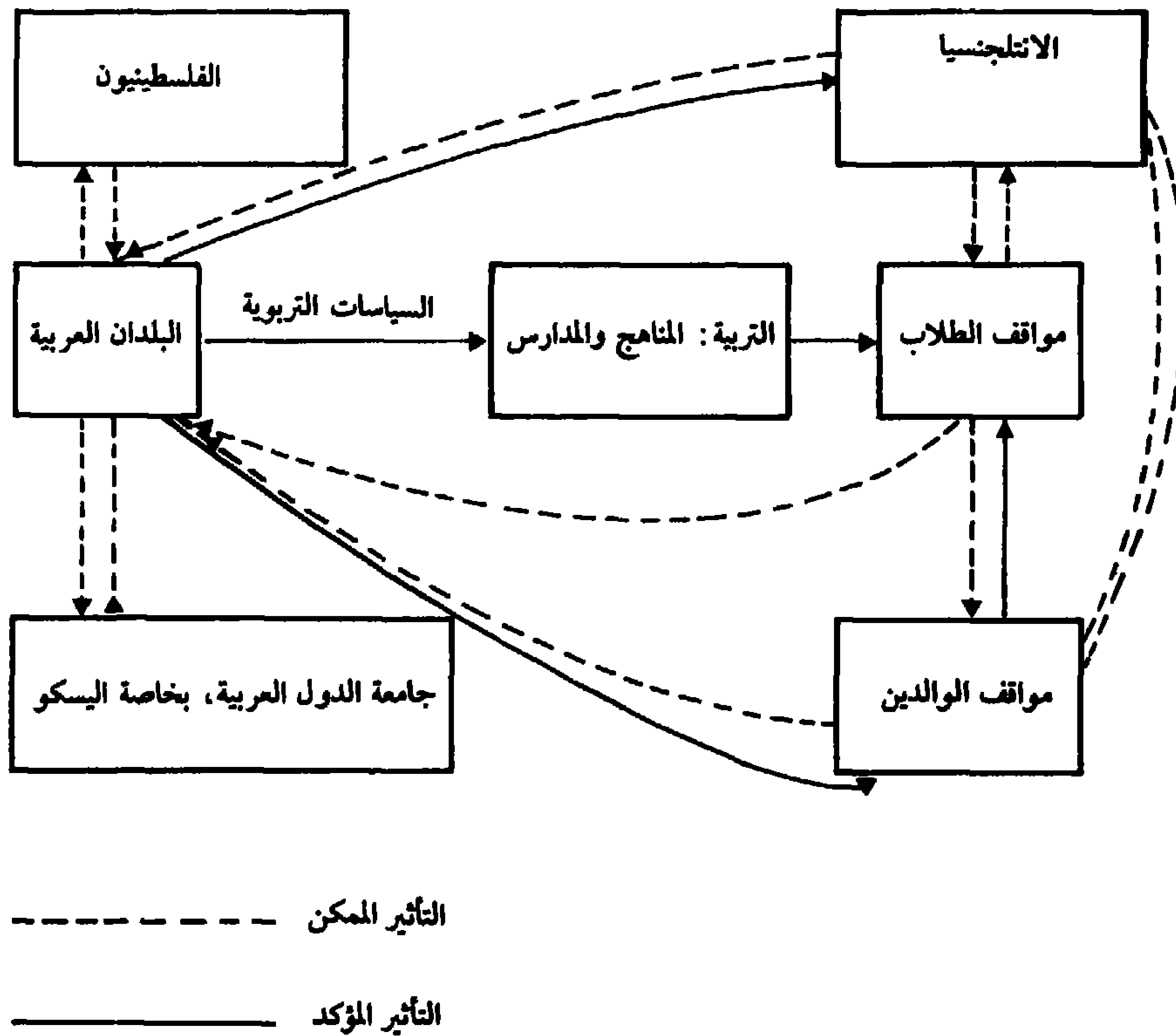
---

(٣) A. Ar-Rubay'i, «Nationalism and Education: A Study of Nationalistic Tendencies in Iraqi Education,» (Unpublished Ph. D Dissertation, Kent State University, Kent, Ohio, 1972), pp.178-185.

التربية في ترويج أو إعاقة التكامل في المنطقة العربية منذ بزوغ الإسلام وحتى عصر الاستقلال من الحكم الاستعماري الغربي في هذا القرن. يلي ذلك عرض تفصيلي نسبياً للسياسات والانجازات التربوية في أربعة من الأقطار العربية كنوع من دراسة الحالات. ثم يتم تفحص دور الجامعة العربية كحافز للتكامل العربي مع التحرز في الوقت نفسه من أن الجهود العربية المتبادلة للتكامل التربوي لا يمكن تطبيقها دون الموافقة والمساهمة الفعالة للسلطات في سائر الدول، ويعرض الشكل رقم (١) هذه الصيغة بطريقة الرسم البياني.

شكل رقم (١)

رسم تخطيطي لصناعة القرار التربوي في الوطن العربي



مقـــدمـــة

يسلّط الإسلام، دين معظم العرب والثقافة المهيمنة في المنطقة، الكثير من التركيـز على التربية، وبما ان الحقيقة والمعرفة هما من صميم القرآن والحديث، ويتصلان اتصالاً كبيراً بهما، فقد أصبح التدريس جزءاً من البنيان الديني، ولا سيـما في المسجد. وإذا كـان هذا في بعض الأوقات قد حدّ من المدى المتاح للمعرفـة والبحث عن الحقيقة، إلا أنـه مع ذلـك حـفظ من الخراب العنصرين اللذين ارتبط بهما التاريخ والمثل العليا، وحتى بقاء السلالة، ألا وهما اللغة العربية والإسـلام[4]. ومع ذلك فالتدريس لم يكن عاماً جامعاً أو إجبارياً. ولهذا، وبخـاصة تحت الحكم العثماني، كانت المنجزات التربوية محدودة. والتربية سواء أكانت عن دراية أم غير درايـة، لعبت دوراً في بعثرة المجتمـع. فمثلا، بمـا أن التربيـة وُجدت أسـاساً في المـدن فـإن الفروق بين المدينة والريف أصبحت من الكِبر بحيث وصفت بأنها «التباين في الحضارات»[5]. وعلاوة على ذلك، وحيثما كان الإسلام هـو الثقافـة المهيمنة، فقـد أعطيت الجـماعات الـدينية المختلفة (أهل الكتاب) وضعاً خاصاً ومنحت قسـطاً كبيراً من الاستقـلال الذاتي بمـا في ذلك الاستقلال التربوي. ومثل هذا النظام الذي كان معروفاً في ظـل العثمانيـين بنظام ميليت قـد عمل على بعثرة المجتمع إلى جماعات شبـه مستقلة. وقد تفـاقم هذا الـوضع بسبب العـادات السكانية في المدن حيث كانت شتى الجماعات الـطائفية أو اللغـوية أو العـرقية تعيش عـادة في مناطق منفصلة. وكان الانتماء الرئيسي والهوية والولاء في العادة يعـود إلى الجماعـة الطائفيـة أو العرقية وليس لـ «الأمة» العثمانية أو للدولة.

مع ذلك وحتى قبل الاندفـاع الاستعماري الكبـير لبسط السيطرة الفعليـة على الأراضي العربية تحت الإشراف العثماني، فإن التأثير الغربي بدأ يلمس من خـلال النشاطـات التربـوية للجـماعات التبشـيرية المختلفـة، ولا سيما من الـولايات المتحـدة، وفرنسـا وانكلترا. وبمـا أن المبشرين فشلوا في تحويل المسلمين إلى المسيحية فقد ركزوا انتباههم على النشـاطات الصحيـة والمدرسية. وفي الوقت نفسه أي حـوالى منتصف القرن التـاسع عشر أدى اعتـلاء محمد عـلي سدة الحكم في مصر، إلى إدخال المدارس الحديثـة إلى هذه البـلاد، من خلال اتصـالاته مـع فرنسا مبدئياً في أعقاب إقامة نابليون بونابرت القصـيرة في مصر. وفي عشية الاحتـلال الغربي لمعـظم الوطن العـربي اضحت الأوضاع الـتربويـة تمر في عمليـة من عمليات التغيـير وراحت تواجه الكثير من الانحرافات.

ولعل العربية السعودية واليمن العربية هما القـطران الوحيـدان في أيامنـا، اللذان نجيا من الاستعمار المباشر، بينـما اقتسمت بريـطانيا وفـرنسا فيـما بينهما معـظم ما تبقى من المنـاطق الناطقة باللغة العربية وحدث في فترات متباينة من الـزمن وفي مناطق أخـرى مثل (مـراكش،

---

(٤) انظر: Joseph S. Szyliowicz, *Education and Modernization in The Middle East* (Ithaca: Cornell University Press, 1973), p.74.

(٥) المصدر نفسه.

تونس، مصر، ولبنان) ان اصبحت لغة الدولة الاستعمارية هي اللغة الرسمية كما أصبحت هي لغة التدريس في المدارس. ولا حاجة بنا إلى القول إن المناهج كانت نسخة مكررة من تلك التي في العاصمة المركزية[٦].

أولاً: التربية العربية في ظل النفوذ الغربي

بعد أن انتهت القوى الغربية من تقطيع أوصال المنطقة العربية وفقاً لمطامعها المتبادلة، بسطت بريطانيا وفرنسا عملياً سلطتها على المنطقة بكاملها. وبالرغم من إعطاء الاحتلال مختلف الأسماء مثل مناطق الانتداب والمحميات الذي كان إلحاقاً صريحاً بالبلد الأصلي فإن التأثير على التربية كان دائماً علنياً وواضحاً وقد برهن على أنه طويل الأجل. أما أكثر الأوضاع إيذاء للعرب فكانت في فلسطين والجزائر. وهكذا فمنذ اعتبرت الجزائر جزءاً من فرنسا الأم فقد وجد الجزائريون أنفسهم انهم إنما تجرى تنشئتهم على أساس أن يصبحوا فرنسيين، وليجردوا من هويتهم الخاصة وثقافتهم كعرب أو كمسلمين، أو حتى كناطقين بالعربية. ولهذا فما أن أحرز الجزائريون استقلالهم بعد نضال دام طويل فقد هبوا لاستعادة تراثهم الإسلامي العربي بطرح برنامج طموح للتعريب[٧].

وإذا ما نظر إلى التعريب على أنه عملية تصبح فيها اللغة العربية لغة التدريس، والكتب المدرسية، والكلام، والحياة اليومية حيث يلمّ المدرسون ويستخدمون العربية الفصحى في صفوفهم، وحيث يتم التدريس باللغة العربية في كل الصفوف باستثناء صفوف اللغة الأجنبية، فإن ذلك يشكل عبأ باهظاً على الجزائر وشمال افريقيا عامة لتطبيق هذا التحول بسرعة ـ حتى في أفضل الظروف[٨]. لقد كانت الظروف صعبة بالفعل، ولقد بين الكثير من المعارضين للتعريب الصعوبات والأخطار المترتبة على ذلك، بما فيها ندرة معلمي اللغة العربية الموجهين والمؤهلين لتدريس العلوم والإنسانيات بالعربية. هذا إضافة إلى أن اللغة العربية كانت قد هوجمت على اعتبار أنها «غير علمية» ولهذا فهي بالتالي غير صالحة للاستعمال كأداة للاتصال في القرن العشرين. وبالرغم من كل هذه التهجمات، وعن وعي ودراية بسائر النقائص والصعوبات فقد مضت دول شمالي افريقيا، ولا سيما الجزائر، قُدُماً في طريق التعريب. وبالرغم من أن العملية بعيدة عن أن تكون كاملة والثمن كان وسيظل باهظاً، إلّا أنهم مصممون على عكس الاتجاه الذي تسير فيه عملية الفرنسة ودفع الأذى الذي أصابهم جراء الاستعمار الفرنسي والهيمنة التربوية.

---

(٦) غسان سلامة، أثر الاحتلال البريطاني في التعليم القومي في مصر، ١٨٨٢ ـ ١٩٧٧ (القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٦٦).

(٧) Alistair Horne, *A Savage War of Peace: Algeria, 1954-1962*, 2nd ed. (New York: Viking, 1978).

(٨) محمد المنجي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

أما الاحتلال الاستعماري الآخر، والأكثر ايذاء فقد حدث في فلسطين وهنا ظهر بوضوح أن البريطانيين بصفتهم السلطة المنتدبة عمدوا إلى استخدام النظام التربوي عن سابق تعمّد ومنهجية لتعزيز هدف وسياسة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين(٩).

وفي عام ١٩٢٦ أتاح قانون الجمعيات الدينية التبشيرية الامكانية لأية مجموعة دينية لأن تعتبر من قبل الحكومة ذات «سيادة في. . . شؤونها الداخلية». ولقد ساور الفلسطينيين ولا سيما المسلمين منهم الخوف من أن تكون هذه حيلة لشطر المسيحيين والمسلمين إلى جماعتين منفصلتين، وتمكين السكان اليهود من تنظيم جماعة ذات سيادة. وكما كان على الأرجح مخططاً من قبل، فإن اليهود الفلسطينيين ما لبثوا أن طالبوا باعتبارهم جماعة دينية «رسمية»، وتم لهم ذلك بالفعل، وهو الأمر الذي منحهم قدراً كبيراً من السيادة، بما في ذلك الإشراف التام على نظام المدارس العامة العبرية.

ومع ذلك فإنّ التخوف الآخر برهن على أنه بُني على غير أساس، فالواقع أنّ المسلمين والمسيحيين العرب ما لبثوا أن شكلوا لهم اتحادات إسلامية ـ مسيحية، وعمد المسيحيون الذين كانوا يرفضون الأسلوب الذي كان سائداً إبان الحكم العثماني إلى ارسال أولادهم إلى المدارس الحكومية جنباً إلى جنب مع أولاد المسلمين، وهكذا فقد اكتسب المجتمع العربي تلاحماً مرموقاً من خلال التربية تحت الانتداب(١٠). وقد تعزّز هذا التماسك جزئياً بنضالهم المشترك كجماعة عربية ضد السياسات التربوية لحكومة الانتداب. وبما أن اليهود كانت لديهم مدارسهم الخاصة فإن اللغة العربية كانت لغة التوجيه في المدارس العامة، وهو الأمر الذي كان مقبولاً ومحبذاً من قبل المسيحيين والمسلمين على السواء. غير أن العرب في كثير من المجالات كانوا يشعرون بممارسة التمييز ضدهم. وكانت المسألة التي عملت على استفزازهم وأقلقت العرب الفلسطينيين أكثر من غيرها، هي رقابة الحكومة المباشرة على التعليم العربي ـ وهو الأمر الذي لم يسبق أن حدث حتى تحت الحكم العثماني.

وهنا كان قد تبين للعرب من جديد أن الدوافع السياسية كانت وراء الرقابة البريطانية على التعليم العربي.

ويتّضح مما سبق أن الأنظمة التربوية المختلفة في فلسطين لم تكن تعمل على غرس المفهوم الموحد حول دولة أو أمة فلسطينية. وهكذا فإن اليهود كانوا ماضين في تعليم أولادهم أن فلسطين كانت موطنهم في حين أن المعلمين الأجانب في المدارس التبشيرية كانوا في الغالب يحاولون تعزيز مشاعر الولاء لبلادهم هم. وأمّا بالنسبة للفلسطينيين العرب فبالرغم من

---

(٩) انظر: أ. يوسف، مستقبل التربية في العالم العربي في ضوء التجربة الفلسطينية (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٦٢)، و

Abdul Latif Tibawi, *Arab Education in Mandatory Palestine* (London: Luzac, 1956).

(١٠) Tibawi, Ibid., p.248.

القيود والرقابة الحكومية فإن معلميهم نقلوا الرسالة الوطنية بأن فلسطين هي بلادهم وأنهم جزء من الأمة العربية.

ثم تمزقت فلسطين بعد عام ١٩٤٨، وظهرت دولة اسرائيل إلى حيّز الوجود وأصبح الفلسطينيون دون مأوى وبلا وطن. ولقد كان الفلسطينيون يعرفون في الواقع بالنسبة للمجتمع الدولي بـ «اللاجئين العرب»، وهذا هو الذي حال كذلك دون الاعتراف بهويتهم القومية كفلسطينيين. بيد أنهم كانوا يدركون من هم ويحرصون على ألا ينسى أولادهم أصلهم الفلسطيني ووطنهم وهويتهم. وفي داخل الوطن العربي بصفة خاصة حيث سكن معظم هؤلاء اللاجئين ـ أو النازحين ـ أصبحت فلسطين والفلسطينيون شغل الرأي العام الشاغل، وهو الأمر الذي ساعد على تعزيز الهوية الفلسطينية أكثر فأكثر(١١). وكما كان الأمر صحيحاً بالنسبة لسائر وسائل الاتصالات الجماهيرية فإن الكتب المدرسية من جانبها دأبت على بلورة موضوع القضية الفلسطينية وتأييد حقوق الفلسطينيين في بلادهم(١٢).

أما في داخل اسرائيل فقد بوشر من الجانب الآخر بتطبيق عملية معاكسة. فإسرائيل في غمرة حماستها لتثبيت شرعيتها على حساب الفلسطينيين مضت قدماً في محو فلسطين العربية من الخريطة وإزالة كل ذكر للفلسطينيين من الكتب المدرسية وهكذا رأينا أن ثمة في داخل اسرائيل نظامين مدرسيين احدهما عربي والآخر يهودي وأن لهذين النظامين أهدافهما المحددة المختلفة، وأنهما يخلفان دون ريب نتائج مختلفة فيما يتعلق بتدريس التاريخ، والدين والعربية. والسلطات التربوية الإسرائيلية ما تنفك تعلن بوضوح على سبيل المثال أن هدفها هو تعزيز الوعي والانتماء في نفوس الطلاب الإسرائيليين. وكما كتب مرعي أنه «في المدارس العربية يطالب الطالب بتطوير اندماجه مع القيم اليهودية وترويج الطموحات الصهيونية على حساب تطوير وعيه القومي وشعوره بالالتزام بشعبه، أما الانتماء العربي فيقل التركيز عليه، بينما يجري تجاهل الهوية الفلسطينية تجاهلاً تاماً»(١٣). وقد لاحظ هذه الظاهرة علماء آخرون(١٤).

---

(١١) A.K. Kuroda and Yasumasa Kuroda, *Palestinians without Palestine: A Study of Political Socialization among Palestinians Youth* (Washington, D.C.: University Press of America, 1978), and Tawfic E. Farah, ed., *Political Behavior in the Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983).

(١٢) نجلاء بشور، **القضية الفلسطينية والوحدة العربية في مناهج التعليم في الأردن وسوريا ولبنان** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨).

(١٣) S.K. Mari, *Arab Education in Israel* (Syracuse: Syracuse University Press, 1978), p.77.

(١٤) Y.Peres, A. Ehrlich' and N. Yuval - Davis,«National Education for Arab Youth in Israel: A Comparative Analysis of Curricula,» *Jewish Journal of Sociology,* vol.12, no.2 (1970), pp.147-163;

صالح عبد الله سرية، **تعليم العرب في اسرائيل**، سلسلة كتب فلسطينية، ٤٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٣)، و

E. Zureik, *The Palestinians in Israel* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979).

بيد أنّ المحاولات الإسرائيلية لاستخدام النظام المدرسي في حجب إدراك الفلسطينيين لهويتهم الفلسطينية وانتمائهم العربي لم يؤدِّ إلى جميع النتائج التي يؤمّلها الاسرائيليون. وبينما تتباين الأرقام المحددة في مختلف المسوحات بالنظر لاختلاف الزمن والتأثر بالأحداث الإقليمية والدولية، إلا أن ثمة استنتاجاً محدداً وهو أن معظم العرب الاسرائيليين لا يزالون يتمسكون قولاً وفعلاً بالهوية الفلسطينية والانتماء العربي(١٥). وتتبدى هذه التوجهات أقوى في الصغار منها في الكبار(١٦) ويتم التعبير عنها بصورة أكبر وأقوى بعد الحروب العربية - الاسرائيلية الرئيسية(١٧).

نعم لقد ظل العرب الفلسطينيون يحتفظون بفلسطينيتهم وانتمائهم العربي، سواء أكانوا لاجئين في الأقطار العربية أم تحت الحكم الاسرائيلي(١٨).

ثانياً: التربية العربية بعد الاستقلال

عندما بدأ المد الاستعماري ينحسر وأصبحت مختلف أجزاء الوطن العربي دولاً ذات سيادة، واجهت العرب على الفور مشكلة توسيع وتحسين الأنظمة التعليمية التي كانت نسخة تكاد تكون مطابقة لتلك الأشكال التي كانت لدى القوى الاستعمارية السابقة. ومع ذلك فقد كان ينبغي على نوعية التربية أن تتحسن كما كان ينبغي على عدد الخريجين أن يزداد(١٩). والأهم من ذلك بالنسبة لغرضنا هنا، إنما هو قضايا الهوية، والقومية الوطنية. وبما أننا لا نملك أن نناقش هذه القضايا بالتفصيل بالنسبة لجميع الدول في الوطن العربي الآن، فسوف نركّز على دراسة نزر من الحالات.

١ - مصر

على الرغم من الاستقلال الاسمي في ١٩٢٢ لم يضمن المصريون الإشراف السياسي على بلادهم حتى بعد انقلاب عام ١٩٥٢ الذي ما لبث أن أطلق عليه فيما بعد اسم الثورة.

---

(١٥) Y. Peres and N. Yuval-Davis, «Some Observations on the National Identity of the Israeli Arab,» *Human Relations,* vol.22, no.3 (1969); Y. Peres, «Modernization and Naturalism in the Identity of the Israeli Arab,» *Middle East Journal,* vol.24, no.4 (1970); Sammy Smooha and Don Peretz, «The Arabs in Israel,» *Journal of Conflict Resolution,* vol.26, no.3 (September 1982), pp.451-484, and Sammy Smooha, *The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel* (Haifa: Institute of Middle Eastern Studies of the University of Haifa, 1984).

(١٦) Peres, «Modernization and Naturalism in the Indentity of the Israeli Arab,» p.491.

(١٧) Peres and Yuval-Davis, «Some Observations on the National Identity of the Israeli Arab,» p.230.

(١٨) W.E. Smith and D. Aikman, «Radical, Resentful, but Ambiguous,» *Time* (24 May 1982).

(١٩) B.G. Massialilas and S.A. Jabbar, *Education in the Arab World* (New York: Praeger, 1983).

وكان المفكرون المصريون قبل ذلك منهمكين في مناقشات حامية عما إذا كانت مصر تنتمي إلى أرومة الثقافة والهوية المتوسطية، أو المسلمة، أو العربية أو الفرعونية[٢٠]. وينبغي أن يستقر في الذهن أنّ انبعاثاً إسلامياً كان قد انطلق في مصر في أواخر القرن التاسع عشر على يد جمال الدين الأفغاني ومريديه، ولقد تألقت مع ذلك أو واكبته مبادرة مدنية غربية الصيغة للتعرف على مسألة الهوية الثقافية المصرية. وكان من الطبيعي أن تدور جميع النقاشات بالعربية، لغة المصريين لقرون عديدة. وقد عمل الكفاح في سبيل الاستقلال عن الاحتلال البريطاني (الذي كان قد بدأ كاحتلال مؤقت سنة ١٨٨٢) على تسعير أوار القومية المصرية بحيث أصبحت هي القوة الرئيسية فيما بين الأهالي حتى أواسط ١٩٥٠.

وبمراجعة الكتب المدرسية في فترة ما قبل ١٩٥٢، يمكن للمرء أن يلحظ إلى حدّ ما انها إنما كانت تشتمل على سائر وجهات النظر والاتجاهات المذكورة آنفاً وانها شكلت جزءاً من المناهج[٢١]. بيد أن أكثرها وضوحاً، إن لم نقل أشدها غلبة فقد كانت هي وجهات النظر الإسلامية والفرعونية. وهكذا رأينا كتاباً من كتب التاريخ بعنوان «قصص مصورة من القدماء»[٢٢] مؤلفاً حقيقياً خصيصاً لتلامذة الصف الثاني الابتدائي واستخدم كنصّ من النصوص في المدارس الحكومية كان من شأنه أن يسلط الضوء بالمعنى الحرفي على الفراعنة، وعلى موسى، وعلى القصة التوراتية عن يوسف، وعلى الاسكندر الكبير. بينما نرى من ناحية أخرى رجلاً كحامد القصبي[٢٣] وهو مهندس تحول إلى كاتب من كتّاب القصة، تفوق في ترجمة قصص من الأدب الغربي كانت قد كتبت بصيغة مبسطة لتلامذة المدارس الابتدائية ووافقت عليها وزارة التربية. وثمة كذلك كتاب أحمد أمين كتاب الأخلاق تمّ تبسيطه واختصاره لكي يستعمل في تعليم تلاميذ الصفوف الابتدائية[٢٤].

ويضاف إلى ذلك أن وزارة التربية، آخذة بعين الاعتبار قوة الإسلام «العامي» (وكثير منه عبارة عن إضافات غير إسلامية تثقلها الخرافات) وافقت على كتاب الاخلاق للبنات لاستعماله في المدارس الابتدائية[٢٥]. والكثير من القصص التي تضمها هذه الكتب أشبه بالمواعظ التي يقصد منها تخليص الفتيات من الخرافات وغيرها من الممارسات الفاسدة التي يزعم أنها من الدين وليست منه في شيء.

---

(٢٠) Nadav Safran, *Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1925* (Cambrige, Mass.: Harvard University Press, 1981).

(٢١) R.D. Matthews and M. Akrawi, *Education in Arab Countries of the Near East* (Washington, D.C.: America Council on Education, 1949), pp. 3-118.

(٢٢) ابراهيم نمير سيف الدين، **قصص القدماء المصورة** (القاهرة: المطابع الاميرية، ١٩٤٨).

(٢٣) حامد القصبي، **التربية بالقصص**، ٣ج (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥١).

(٢٤) انظر: أحمد أمين، **كتاب الأخلاق** (القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٠).

(٢٥) م. رضا و م. حمدي، **كتاب الأخلاق للبنات** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥).

وفي دراسات للكتب المدرسية المصرية وجد كل من سليمان وحجازي(٢٦) أن الإشارة للوطنية والقومية لم تكن كثيرة قبل ١٩٥٢، إلا أنهما حين يردان بين الحين والحين فإنهما كانا يخصان بالذكر القومية المصرية ويؤكدان على الرابطة مع الماضي الفرعوني، ولا سيما لدى الإشارة للإنشاءات والأبنية كالأهرامات. وأما الأبطال الفرديون فكانوا يشتملون على أنماط من الفراعنة والوطنيين المصريين.

ويذكر من ناحية أخرى أن النصوص فيما بعد الثورة قلّلت دون شك من شأن الروابط الفرعونية، وإن كانت تشير في القليل إلى الوطنية المصرية. أما الضوء الرئيسي فكان مسلطاً على القومية العربية وعلى التأكيد أن مصر عبارة عن دولة عربية وأن شعبها جزء من الأمة العربية(٢٧).

وحتّى حين يقتضي المقام تدريس الماضي الفرعوني فلم يكن ليتم اعطاؤه حقه من الخصوصية، وإنما كانت تتضمنه الكتب التي تتحدث عن الحضارة القديمة في الجمهورية العربية المتحدة والوطن العربي(٢٨). وكذلك كان التأكيد على الرابطة العربية يتبدى في عناوين الكتب المدرسية(٢٩).

ومن البديهي أن يكون ثمة الكثير من الكتب الأخرى عن الجغرافيا والمجتمع في الوطن العربي، وكلها تذكر فلسطين، ونكبة الفلسطينيين، وضرورة احقاق الحق وتوفير العدالة للفلسطينيين عن طريق تحرير وطنهم من السيطرة الصهيونية الاسرائيلية. وهناك تأكيد على تعاليم الإسلام والعودة إلى التراث الثقافي العربي الإسلامي. وحتى عندما يكون الكتاب وقفاً على موضوع الدستور المصري فإنه مع ذلك يشتمل على إشارات كثيرة إلى الأمة العربية التي ينتمي إليها المصريون(٣٠).

---

(٢٦) انظر: Michael Suleiman, «Values and Societal Development: Education and Change in Nasser's Egypt,» in: Farah, *Political Behavior in the Arab States,* and H.A. Hegazy, «Values and Attitudes Expressed in Egyptian Primary School Readers: A Comparative Study of the Pre - 1952 and the 1970 Readers,»(Unpublished Ph.D. Dissertation,Rutgers University, New Brunswick, 1980).

(٢٧) Hegazy, Ibid., pp.122-125,
ول. عوض، «التربية في مصر،» الاهرام، ١٩٧١/٢/١٩.

(٢٨) م. مختار، الحضارة القديمة في الجمهورية العربية المتحدة والوطن العربي (مصر: دار الكاتب العربي، ١٩٧٠).

(٢٩) أ. نصر وم. السيحي، التاريخ الحديث للجمهورية العربية المتحدة والوطن العربي (القاهرة: المطابع الاميرية، ١٩٦٠)؛ نجيب يوسف بدوي، التلميذ في وطنه العربي (مصر: دار التعاون، ١٩٧٠)، وأبو الفتوح رضوان، الحضارة العربية ومصر الاسلامية (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٧٠).

(٣٠) محمد خيري حربي [وآخرون]، التلميذ في وطنه (القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٧٠).

٢ ـ العراق

لم يحصل العراق، شأنه في ذلك شأن مصر، على استقلاله السياسي بالفعل، حتى بعد الانقلاب العسكري (١٩٥٨). والنضال الذي كان قد بدأ قبل ذلك على شكل حركات سرية ومناقشات خفية، ما لبث أن تحوّل إلى معركة عنيفة للسيطرة على الأجهزة الحكومية والعسكرية. ولطالما كان يتم تسويق النضالات الشخصية وتقنينها على أسس الوطنية العراقية، أو القومية العربية أو الشيوعية[٣١]. ومع ذلك فقد تنامت الاتجاهات القومية عندما استولى مؤيدو حزب البعث على الحكومة والقوات المسلحة بشكل خاص في أوائل ١٩٦٨. ومنذ ذلك الحين سيطر الحكم البعثي على البلاد. وقد جرى إعلان العراق كدولة من دول الوطن العربي وان حزب البعث يعمل على توحيد الشعوب العربية في أمة عربية.

وفي دراسة للقصص الواردة في الكتب المدرسية المقررة للمدارس العراقية الابتدائية اكتشف سليمان أنه لم تكن ثمة أية قصص على وجه التقريب تعالج الوطنية أو القومية العربية أو فلسطين[٣٢]. وفي دراسة أخرى لـ «المواضيع» في جميع المواد (أي ليس للقصص وحدها) في مجلات الأطفال التي تصدرها وزارة الثقافة والفنون العراقية حدد الحيتي خمساً وأربعين مجموعة مختلفة من القيم[٣٣]. وكانت الإشارة الواردة في تضاعيفها للاستقلال في الوطن العربي تحتل المركز الخامس، وللوحدة العربية المركز السابع، وللقومية والولاء للقومية والانشغال بها المركز الحادي عشر[٣٤]. وهكذا كان يتكرر ذكر القيم القومية الثلاث وينظر إليها على أنها في غاية من الأهمية بالنسبة للحكم.

٣ ـ المغرب

وقع المغرب تحت الحكم الفرنسي عام ١٩١٢ حيث كان لديه نظام تربوي إسلامي تقليدي وعدد صغير من المدارس الأجنبية فقط. وبعبارة أخرى، فإن المغرب على عكس الجزء الشرقي من الوطن العربي لم يكن معرّضاً للأنظمة التربوية الحديثة، ولا حتى للأفكار القومية الإسلامية، للمصلحين المسلمين.

وعندما بدأت الحماية الفرنسية، لاحظت سلطات الاستعمار الفرنسية انه، على حد ما

---

(٣١) Hanna Batatu, *the Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

(٣٢) Michael W. Suleiman, «Education and Change in Iraq: Values Expressed in Children's Readers,» *Man and Society in the Arab Gulf,* vol.3 (1979).

(٣٣) ك. الحيتي، القيم السائدة في صحافة الأطفال العراقية (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨).

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٣.

ورد وصفه على لسان مدير التربية الفرنسي في المغرب «من الضروري إخضاع الروح بعد اخضاع الجسد»[٣٥].

وهكذا عمد الفرنسيون بوعي ومنهجية إلى ربط تلامذتهم المغاربة بفرنسا من خلال اللغة الفرنسية وتعليمهم «مجد فرنسا» من خلال دروس التاريخ[٣٦]. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أنّ كتاباً عن جغرافية فرنسا كان يستعمل في المغرب عام ١٩٤٠ بعنوان «فرنسا ما وراء البحار» ويقرر مؤلفاه لارنود وشارتون[٣٧] أن الاسم الجديد إنما هو بديل لما كان يسمى الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية. ومع ذلك فإن الاسم الجديد هو عبارة عن صيغة لبقة، إذ يؤكد الرغبة في رؤية المستعمرات لا كمجموعة من المناطق التابعة، وإنما كامتداد حقيقي لفرنسا وانها نموذج أفضل من غيره للروابط الاخلاقية التي تعمل على تجميع السكان المتكتلين حول الوطن الأم.

وكان ثمة جزء من الخطة الفرنسية التآمرية للتقسيم والاحتلال وهو إصدار مرسوم البربر عام ١٩٣٠ الذي كان يهدف إلى تنشئة جيل جديد من البربر منفصل عن السكان العرب ومشبع بالقيم الفرنسية ومقطوع قطعاً باتّاً عن التراث العربي ـ الإسلامي.

وعلى الرغم من أن مرسوم البربر الذي أثار قدراً كبيراً من المعارضة قد رفض وأُهمل كسياسة، إلّا أن التأثير الفرنسي في المدارس المغربية ظلّ قوياً حتى بعد ثلاثين عاماً من الاستقلال. وطبقاً للجابري فإن الناس الذين ينبغي أن يلاموا على هذا الوضع للأمور إضافة إلى الفرنسيين إنما هم النخبة المراكشية الذين تسلموا زمام الحكم منذ عام ١٩٥٦[٣٨]. وبدلاً من انتهاج سياسة واضحة وقومية في التربية قام اتحاد من الجماعات المختلفة ذات التأثير بوضع سلسلة من التسويات كان من شأنها أن عادت بالضرر على التربية والتعليم المغربيين. وهكذا فإن أربعاً من السياسات المطبقة المزعومة لجعل التربية ديمقراطية (أي لنشرها على أوسع نطاق) وتوحيد الأنظمة المختلفة، وللتعريب والمغربة قد فسّرت وطبقت بشكل يجعلها تتمخض عن نتائج معاكسة. وهكذا لا تزال النسبة المئوية للتلاميذ في سن المدرسة المسجلين منخفضة. وكذلك فإن تعدد الأنظمة التربوية بما في ذلك المدارس الخاصة المحلية، والمدارس الأجنبية ومدارس الحكومة يزداد ازدهاراً ويخرج شتى المنتجات. كما أنه في حين تمت مغربة الكادر التعليمي على المستوى الابتدائي فلا يزال هناك المعلمون الأجانب في المدارس العليا والجامعات. أما التعريب فهو بطيء ومتعثر في تطبيقه. هذا علاوة على أنه حتى اليوم (١٩٨٥) فإن التعليم الثنائي اللغة لا يزال هو الوضع السائد حتى في المدارس الابتدائية في كل أنحاء البلاد. وكذلك، فإن العديد من العائلات من الطبقات العليا والوسطى يفضلون

---

(٣٥) محمد عابد الجابري، **أضواء على مشكل التعليم بالمغرب** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٨٥)، ص ١٨.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٣٧) M. Larnaude and A. Charton, *La France d'Outre-Mer* (Paris: Georges Lang, 1940).

(٣٨) الجابري، المصدر نفسه.

إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة والأجنبية حيث تكون اللغة هي الفرنسية أو أية لغة أوروبية أخرى. وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن اللغة العربية والتربية العربية في البلاد تعتبران أقلّ مستوى من التربية الغربية واللغات الغربية أو أنهما لا تعودان بالفائدة التي يُتوخى منها تأمين وظيفة أو مهنة جيدة.

لقد كان من بين أهم أهداف التعريب والمغربة، استناداً للرسميين المغاربة «تشكيل المواطن الصالح، الذي يؤمن بإلهه، ووطنه، ومليكه»[39]. وفي دراسة للكتب المدرسية الابتدائية المغربية المقررة لصفوف التاريخ واللغة العربية والتربية الوطنية والدين في الستينات، وجد أن المواضيع التي ذكرت آنفاً، قد وردت بالفعل. غير أن ورودها كان بشكل مملّ وتقليدي وبال، ودونما أي مجال للتساؤل أو عرض وجهة نظر أكثر تقدماً. لقد تم عرض الإسلام باعتبار أنه دين عالمي ولكنه عرض أيضاً كدين عربي باعتبار أن القرآن قد أنزل للإنسانية باللغة العربية. والمغرب بلد عربي وإسلامي، ولكن ليس ثمة سبب يحول دون المسلمين والمسيحيين واليهود من أن يتعايشوا تعايشاً سلمياً. وهكذا يكون لليهودي المغربي الحقوق نفسها وعليه الواجبات نفسها كأي مواطن آخر. أما من ناحية الحكومة، فالملك مثله مثل الخلفاء الأوائل، يجمع في شخصه ما بين السلطات التشريعية، والقضائية والتنفيذية. ومع ذلك فهو ليس بالدكتاتور حسبما يقال للطلاب، وذلك لأنه يتعاون مع حكومته ووزرائه لصالح الأمة. وقد ورد بوضوح أن المغرب بصفته قطراً عربياً يسعى للتعاون وحتى للوحدة مع غيره من الأقطار العربية ولا سيما في شمالي افريقيا[40].

وفي دراسة للكتب المدرسية المغربية في الثمانينات قمت بها، استخدمت طريقة مختلفة لم يجر فيها تحليل إلا للقصص باللغة العربية للمبتدئين دون غيرها. وهنا نجد أنه لم يُركِّز إلاّ قليلاً على الوطنية أو القومية. وفي الحقيقة، فقد كان من المسلّم به لدى الطلاب أن القصة التي لا تشير إلى أي بلد أو مدينة من حيث موقعها يجدر اعتبارها في واقع الأمر قصة عن المغرب، أو تجري حوادثها فيه. ومن الطبيعي، ما دامت جميع القصص بالفعل هي من هذا النوع، أن يكون بالإمكان أن نتوقع منطقياً أن يدرك التلاميذ أن المغرب هو المكان المقصود. ومع ذلك فما دامت الأسماء المستعملة، هذا إذا حدث واستعلمت، هي من الأسماء ذات النبرة الإسلامية العربية، وما دامت الأوصاف عامة وغامضة، فإنّ القصص يمكن أن تحدث في أي بلد عربي أو مسلم. وبعبارة أخرى فإن القصص لا تعمل الكثير على وجه بيِّن على صعيد تدعيم الوطن المغربي الأم.

هذا فضلاً عن أنني من أجل تعزيز النقطة السالفة في الدراسة نفسها فقد تحققت من وجود الإشارات أو غيابها بالنسبة لثمان وثلاثين من «القيم» المختلفة. وكانت الإشارات للوطنية أو القومية قد وردت اثنتين وعشرين مرة في سبعين من القصص. وأما التصنيف

(39) «L'Orientation depensée du Maroc actuel à travers les manuels solaires en langue arabe ,» *Maghreb*, no.36 (novembre- décembre 1969), p.36.

(40) المصدر نفسه.

بالمقارنة مع القيم الأخرى فقد كان منخفضاً (الثاني والعشرين) وإن كان أفضل مما سجل في دراسات مماثلة عن العراق (السابع والعشرين)[41] وعن مصر (الثامن والعشرين)[42].

ولا ينبغي أن نفسر النتائج المذكورة آنفاً على أنها تعني أن هذه الأقطار العربية تخصص أفضلية منخفضة لغرس المشاعر الوطنية والقومية في أبنائها. فالواقع أن كتب الدين والدراسات الاجتماعية والتاريخ فيها تؤكد تأكيداً كبيراً على هذه المواضيع. وكذلك تفعل بعض المقالات والقصائد في كتب القراءة العربية للصفوف التمهيدية. والذي تدل عليه النتائج إنما هو الميل إلى تقسيم العملية التدريسية إلى أجزاء. ويبدو وكأن مؤلفي الكتب المدرسية لا يرون ثمة حاجة أو رغبة لاستخدام القصص في غرس المشاعر الوطنية أو القومية، ولا حتى في تدعيم موقف تمّ التأكيد عليه في موضع آخر، ضمن فئته «اللائقة» به.

وفي الدراسة التي قمت بها للتنشئة السياسية في المغرب، أجريت مسحاً فيما بين ١٢٦٩ من تلاميذ المرحلة الابتدائية وطلاب المدارس العليا في الرباط والدار البيضاء ومراكش، وكان الاستبيان الذي صممته يشتمل على أسئلة تتعلق بالهوية الوطنية، وقد ظهر أن الطلاب لديهم إحساس قوي بكونهم مغاربة. لقد كانوا بشكل عام يعتزون ببلدهم ويدعون انهم يحفظون النشيد الوطني. وفي جواب عن سؤال «إذا لم تكن مغربياً فما هو البلد الذي ترغب في الانتماء إليه ولماذا؟» أصر خمس الطلاب (٢١ بالمائة) على ذكر المغرب نفسه. ولم يكن الجهل أو الافتقار عاطفياً إلى تخيل الانتماء البديل هو الذي حدا بهم إلى مثل هذا الجواب، ولو أن هذين العاملين كانا على الأرجح واردين. بل لعل هذا بالذات يعتبر بمثابة تأكيد على إحساس الطلاب بالهوية المغربية. والحقيقة أن الكثيرين كانوا يردّدون ما تعلموه بعناية: «لو لم أكن مغربياً لوددت أن أكون». وقد أختار ما يقارب العدد نفسه من الطلاب (٢٤ بالمائة) بلاداً عربية أو إسلامية أخرى و(٢٦ بالمائة) ذكروا الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية الغربية. والواقع أن نتائج مماثلة وردت أيضاً في عينة للكبار[43].

وفي جواب عن سؤال عما يحدوهم للاعتزاز بكونهم مغاربة كان ردّ الفعل الأكثر شعبية (٤٤ في المائة) بأنّ المغاربة يؤمنون بالله. وقد ورد الانتماء المغربي العربي من قبل (١٢ بالمائة) من العينة، أي حوالى العدد نفسه ممن ذكروا الكرم المغربي (١١ بالمائة)، وفي سؤال آخر: «عن أية أماكن أو بلاد تفضل القراءة؟» احتل المغرب المرتبة الأولى في القائمة (٤٣ بالمائة) وتليه البلاد الإسلامية بشكل عام (٣٠ بالمائة)، والبلاد العربية (١٠ بالمائة) والبلاد الأجنبية (١٠ بالمائة).

---

(٤١) Suleiman, «Education and Change in Iraq: Values Expressed in Children's Readers».

(٤٢) Suleiman, «Values and Societal Development: Education and Change in Nasser's Egypt».

(٤٣) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص٢٧١ ـ ٢٧٢.

ومن الواضح في ضوء ما سبق أن الطلاب المغاربة حتى في سن مبكرة لديهم إحساس قوي بالارتباط العاطفي ببلدهم. وانهم ليشعرون كذلك بانتمائهم للعالم الإسلامي حتى ولو لم يعتبر هذا بمثابة أمة من الأمم، وبانتمائهم من ثم للأمة العربية. ومن ناحية ثانية، وبالرغم من كون الجزائر عربية ومسلمة، إلاّ أنه بدا أنهم لا يريدون الانتماء إليها لأنهم وصفوها كعدُو لبلادهم يريد أن يأخذ قسماً من أراضيهم.

وعلى وجه العموم، فإن المغاربة كما يبدو يتطبعون بما تعلموه في المدرسة (وكثيراً ما تدعمه لديهم التنشئة التربوية) أي بأنهم مغاربة ثم مسلمون، ثم عرب على التوالي حسب هذا الترتيب، وذلك على الرغم من أنهم أو بالنسبة لغالبيتهم بما في ذلك كبار السن من المغاربة يعتبرون العربي مسلماً بالطبيعة(٤٤). على الرغم من أن اللغة العربية كانت اللغة الرئيسية في البلاد لقرون عديدة، فإنّ هوية القومية العربية أكثر حداثة من الإسلام. هذا فضلاً عن أنه بالرغم من مضيّ ثلاثة عقود على الاستقلال فإن هنالك تجارة مع فرنسا أكثر من أي بلد آخر في الوطن العربي، أو حتى في البلاد العربية مجتمعة. وهذا ما يتعلمه الطلاب في صفوف وكتب الجغرافيا(٤٥) وعلاوة على ذلك، فإني حين سألت الطلاب عام ١٩٨٠ ان يعرّفوا كتابة بشيء عن سبع من الشخصيات المعروفة عالمياً في ذلك الحين، فإن القسم الأكبر منهم كانوا يعرفون كل شيء عن جيمي كارتر وجيسكار ديستان وأكثر مما يعرفون عن أي زعيم عربي أو مسلم، باستثناء أنور السادات.

٤ ـ لبنان

لقد وجد لبنان نفسه، نتيجة لتاريخه الطويل من الهجرة والتجارة الخارجيتين (حتى ١٩١٩) ولجغرافيته وطوبوغرافيته مما جعله ملاذاً للجماعات المضطهدة، وكذلك نتيجة لتركيبته المؤلفة من عدة طوائف، وموقعه كتقاطع طرق بين الشرق أي (العالم العربي والإسلامي) والغرب، وجد نفسه في موقع يعتبر فريداً بين بلدان العالم العربي. وحتى التجربة الاستعمارية، تحت الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى لم تستنكرها جميع الفئات داخل البلاد بشكل متماثل. بل إن البعض على العكس (ولا سيما من المنتمين للمذهبين الماروني والكاثوليكي) رحبوا بـ «الحماية» الفرنسية، وكانوا جدّ كارهين لرؤية فرنسا تغادر البلاد عندما حصل لبنان على استقلاله عام ١٩٤٣.

لقد أكّد المسؤولون اللبنانيون سواء تحت الحكم الفرنسي، أو بعد الاستقلال على أنه لن يكون هناك أي انتهاك لحقوق الفئات الدينية في إقامة مدارسها الخاصة(٤٦). وبما أن لبنان

---

(٤٤) Michael W. Suleiman, «Socialization to Politics in Morocco: Sex and Regional Factors,» *International Journal of Middle East Studies*, vol.17, no.3 (August 1985).

(٤٥) ب. محمد وج. البطاح، جغرافية المغرب العملية (الرباط: مكتبة المعارف، ١٩٨٠)، ص ٥٢.

(٤٦) الدستور اللبناني (بيروت: الخياط، ١٩٦٠)، ص ٦.

يعترف رسمياً بسبع عشرة طائفة دينية، وبما أن ثمة الكثير من المدارس التبشيرية الأجنبية التي تدرّس بلغاتها الخاصة فقد أشار المراقبون إلى أن التعددية التربوية أصبحت بمثابة تشويش تربوي، وأنها ساهمت في تفسّخ المجتمع اللبناني وكيانه السياسي. وقد ازدادت الأوضاع تفاقماً لحقيقة كون المسؤولين اللبنانيين كانوا بطيئين في تطوير نظام تربوي عام، وهو الأمر الذي أدى إلى أن تصبح المدارس الخاصة والتبشيرية أكثر عدداً من المدارس العامة خلال معظم تاريخ لبنان الحديث. أما اسوأ شكل للمدارس غير العامة فهو حقيقة كونها لا تملك توجيهاً قوياً موحداً، وبالطبع فإن هذه المدارس كثيراً ما تفرز طلاباً ذوي ولاءات مختلفة، إن لم تكن متضادة. وإذا ما حابت البعثات الأجنبية قطاعاً من السكان أكثر من الآخرين فإن ذلك كفيل بأن يخلق لدى أفراده الشعور بأنهم «مختلفون» عن البقية. هذا في حين عملت حقيقة كون المدارس الأجنبية والخاصة قد انشئت في مناطق المسيحيين وحقيقة كون معظم طلابها من المسيحيين، على تعزيز الانفصال بدلاً من التكامل(٤٧).

ويمكن إيضاح النقاط السالفة الذكر عن طريق النظر إلى عينة من الكتب المدرسية المستعملة في مختلف المدارس في لبنان. ففي كتاب يشكّل جزءاً من سلسلة كتب لجميع الصفوف الابتدائية والثانوية، يقول المؤلف إن الأمة إنما تتكوّن من أجيال عديدة تعيش ضمن نطاق حدود معينة وكانت قد مرت بها أحداث رئيسية وتركت أثراً فيها وفي بلادها.

فاستناداً إلى ما يقوله المؤلف ليس من الحتمي أن تكون الأمة مكونة من أناس ينتمون إلى نفس الأصل أو الدين أو اللغة. ومهما يكن من أمر فإن هؤلاء الناس تكون لهم في العادة أهداف مشتركة وأشكال وألوان متشابهة، كما تكون لهم عادات وتقاليد متشابهة(٤٨). إن الوطن هو القطر اللبناني الحالي، والدولة إنما هي دولة لبنان ذات السيادة. وقد وضع سخط في كتبه عدداً من الأفكار التي طالما أكّد عليها وإنه ليقول في واحد منها يجيء ترتيبه بعد الدرس السالف الذكر ما يلي:

١ - إن قرطاجنة أسسها الفينيقيون وأصبحت امبراطورية تنافس روما.

٢ - إن سويسرا أمة على غاية قصوى من الحضارة ويتحدّث سكانها ثلاث لغات.

٣ - إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أقوى الأمم في يومنا، وسكانها مزيج من شعوب العالم. وأخيراً فإن أحد الأسئلة الواردة لأغراض التمرين يقول «لماذا لا يعتبر الدين أو اللغة أحد العناصر الأساسية في (تكوين) الدولة؟»(٤٩). وفي الجزء الرابع من السلسلة السابقة يتقصى السيد سخط هذه المواضيع، ويُسهب فيها. وهكذا، وبعد أن يذكر أن لبنان هو أحد الأعضاء المؤسسين لجامعة الدول العربية، يقتبس من تقرير لغيره من الدول في

(٤٧) Michael W. Suleiman, *Political Parties in Lebanon: The Challenges of a Fragmented Political Culture* (New York: Cornell University Press, 1967), pp.30-33.

(٤٨) ك. سخط، التربية اللبنانية (بيروت: مكتبة الفرج، ١٩٦٤)، ج ١، ص ٩ - ١١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

الاجتماع ما مفاده أن هذه الدول تؤيد «استقلال وسيادة لبنان في حدوده الحالية» ثم يضيف: «ان لبنان حريص على حماية ميثاق الجامعة العربية ويرغب في أن يظلّ التعاون مع الدول العربية على أساس هذا الميثاق»[٥٠].

وثمة مبادرة مشابهة مع فارق بسيط قام بها يوسف إليان في سلسلته بعنوان **دروس الأخلاق والشؤون المدنية والوطنية**. واستناداً إلى إليان فإن الأمة هي جماعة من الناس ولدوا على الأرض نفسها ويعيشون عليها وهم من أصل واحد ولغة واحدة. ثم يستطرد قائلاً: ولذلك فإن لبنان إنما يشكل أمة. ثم إن إليان في الجزء الأول من المرحلة العليا يقول «اللغة ليست عنصراً ضرورياً ولا هي كافية في تكوين الأمة»[٥١]، هذا على الرغم من أنه يضمّن كلامه بأنّ وحدة اللغة (العربية) هي أحد مكونات «الأمة» اللبنانية.

أما جورج شهلا وشفيق جحا، مؤلفا سلسلة بعنوان **التربية الوطنية**، فلا يتطرقان إلى مسألة «ما هي الأمة» إلا في السنة الأولى من المدارس العليا. وهنا يذكران الميزات الخاصة المختلفة للأمة غير أنهما يؤكدان على عنصر اللغة. ثم يقولان في قسم «أسئلة وتمارين»، «إن الأمة العربية أمة قديمة. أكتب على قطعة من الورق، العناصر الرئيسية التي ساعدت على تكوينها»[٥٢] وقد جرت المناقشة حول لبنان على أساس أنه «وطن»، أما الأمة فهي الأمة العربية. وقد تعززت هذه الرابطة بالإشارة إلى «الصهاينة المغتصبين لفلسطين». وعلاوة على ذلك فإن الجزء الثالث من هذه المرحلة العليا يحتوي على فصل مخصص لفلسطين وذكر فيه أن سائر البلاد العربية بما فيها لبنان حاولت الدفاع عن فلسطين ضد الغزو الصهيوني، وانها من ثم آوت اللاجئين المطرودين من الفلسطينيين. ويحتوي الكتاب نفسه فضلاً عن ذلك فصلاً عن الجامعة العربية التي يكيل لها المديح بصفتها «البداية لعهد جديد في تاريخ العرب الحديث»[٥٣].

ولا مشاحّة أن جميع الكتب المدرسية ليست واضحة فيما يتعلق بقضية «الأمة» اللبنانية. إذ إن بعض المؤلفين يمرون بها مرور الكرام، مفترضين أن ثمة اتفاقاً حول كون اللبنانيين أمة. وإنهم ليمجّدون لبنان فقط ويضمّنون ذلك ذكراً للأبطال اللبنانيين فحسب، ويقتبسون في الغالب أقوال المؤلفين اللبنانيين. ومن مثل ذلك سلسلة بعنوان **عقود الدرر** الصادر عن ناشرين تبشيريين (القسم التاسع أو الصف التاسع (فرنسي)، أي المرحلة الابتدائية الثالثة)[٥٤] وعلى الرغم من أنه سبق وجرى نقاش في الماضي حول العلاقة، إن كان ثمة علاقة، بين التعددية التربوية اللبنانية وعدم الاستقرار السياسي، فإن هذا الموضوع قد قُتل بحثاً في الآونة

---

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٥١) جوزف أليان، **دروس الاخلاق والشؤون المدنية والوطنية** (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦)، ص ٥٨.

(٥٢) جورج شهلا، شفيق جحا وصبحي محمصاني، **التربية الوطنية** (بيروت: مطبعة غندور، ١٩٦٥)، ص ٧٠.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(٥٤) **عقود الدرر** (بيروت: مطبعة الرسل، [د.ت.])، ص ٩٤٠-١٠١٣.

الأخيرة في الصحف اللبنانية وقد تركز النقاش الرئيسي بالفعل حول «التعددية». وهكذا نرى مجلة «الموقف» تخصص قسماً للآراء حول هذا الموضوع في ١٩٨٣[٥٥]، كما فعلت الشيء نفسه «المجلة التربوية» الصادرة بالفرنسية. وهكذا ففي الإجابة عن سؤال عمّا إذا كان ثمة تعددية تربوية ـ ثقافية في لبنان، ذكر كل من قسطنطين زريق وناصيف نصار كل على حدة، أنهما لا يعارضانها طالما أنها لا تعني التقسيم السياسي[٥٦]. أما عفيف دمشقية فقد قدم هو أيضاً مثل هذه الآراء، وادّعى أن بعض اللبنانيين يستخدمون «التعددية» لتقسيم لبنان اجتماعياً وسياسياً[٥٧]. ولقد ناقش الكثيرون الأمر فقالوا إن التعددية النظرية أو التربوية أو الطائفية لا تعني التعددية الثقافية أو الحضارية[٥٨]، وقد أعرب معظم المساهمين عن رأيهم بأن المشكلة هي سياسية في الأصل، وأن التربية قد استخدمت للترويج لأهداف سياسية معيّنة[٥٩].

ان أفضل العروض وأكثرها تفصيلاً هي التي صدرت عن وجيه كوثراني التي يبدأها بالقول إن المشكلة تم صنعها والقضية تمت إثارتها لأسباب سياسية. وأما على المستوى الثقافي فالمشكلة الرئيسية أن الغرب كثيراً ما يوضع، خطأ، معادلاً للمسيحية بينما يوضع الشرق معادلاً للإسلام. ومن الواضح أن الأمر لا يكون على هذه الشاكلة، ولا سيما أن علاقة التعامل للغرب مع الشرق (ومع غيره من الدول النامية) كان لها طابع عدواني واستغلالي. فالشرق من جانبه يشتمل أيضاً على المسيحية الشرقية التي كانت قد شكلت جزءاً من التراث الثقافي الشرقي ـ الإسلامي. ولهذا فلا ينبغي على المسلمين أن يبادئوا المسيحية بالبغضاء، بينما الذي يعارضونه بشكل ما، إنما هو ظاهرة معيّنة من الثقافة الغربية ألا وهي الاستعمار. وانسياقاً مع هذا المعنى فإن الكنائس الشرقية لا تلبث أن تتنكر للغرب وعدوانيته. وهكذا، فإن مناصبة الغرب العداء لا ينبغي أن تكون شاملة وإنما عن اختيار ولهذا فإنّ الغرب ما هو إلا مجرد تاريخ وليس شيطاناً من الشياطين، اللهم إلا عندما يكشر عن أنيابه ويبدي عداوته ورغبته في السيطرة، وليست المسيحية مرتبطة به، إلا في الوقت الذي يدّعي فيه الغرب «إنه إنما يمثلها في «عالم» سيطرته (كمظهر من مظاهر التقوى). هذا والإسلام بدوره ليس (تعصباً) ولا تنكّراً للآخرين على غرار ما ينسب إليه، اللهم عندما يستخدمه العرب في الدفاع عن النفس والمقاومة المشروعة في وجه محاولات الإبادة وتقطيع الأوصال». إن المسلمين والمسيحيين في وقت معاً هم من العرب من حيث المعنى الثقافي. وإن ما يخشاه المسيحيون إنما هو «القومية» الاستبدادية، وأما ما يحتاجه لبنان فهو التعددية في دولة موحدة حيث لا تسعى فئة معينة فيها إلى السيطرة على الآخرين.

ويتوخى بنماذج البلدان السابقة أن تقدم فكرة عن تنوع وجهات النظر المتمثلة في الكتب المدرسية العربية والوطنية في الأقطار العربية. وحسبما سبقت الإشارة إليه، فإن

---

(٥٥) المواقف، الاعداد ٤٦ ـ ٤٨ (١٩٨٣).

(٥٦) المصدر نفسه، العدد ٤٦، ص ٤ ـ ٧، و١٠ ـ١٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٣ ـ ١٧.

(٥٨) انظر الجوزو، ص ٢٢ ـ ٢٨، زيادة، ص ٣٣ ـ ٤١، في: المصدر نفسه.

(٥٩) زيادة، المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٤١؛ معتوق، المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٣٢؛ صيداوي، العددان ٤٧ ـ ٤٨ (١٩٨٣)، ص ٢٢ ـ ٣٢، وكوثراني، في: المصدر نفسه، ص ٥ ـ ٢١.

التغييرات ما لبثت أن حدثت مع مرور الزمن في كل من هذه الأقطار، وهذا ينطبق على بقية الوطن العربي. ففي غمار محاولات البلدان العربية للتعويض عن الأرقام الهابطة والنوعية الضعيفة للتربية تحت الحكم الاستعماري تحركت هذه الدول على وجه العموم إلى المزيد من التوسع والتركيز فيما يتعلق بالقطاع التربوي.

وهكذا أصبحت التربية في جميع الأقطار العربية عدا لبنان تدار بطريقة مركزية، أي إن جميع القرارات تصدر عملياً عن الحكومة الوطنية التي تستخدم من ثم موظفيها هي في جميع أنحاء الدولة لإدارتها. وتموّل الدولة كذلك مجمل التربية العامة وتقرّر المناهج. وهذا يعني أيضاً أن الكتب المدرسية المقررة تستعمل في سائر أنحاء البلاد. وعلاوة على ذلك فالتعليم العام المجاني إجباري لفترات مختلفة (٦ ـ ٩ سنوات) في ستة عشر قطراً عربياً[٦٠]. وإضافة إلى ذلك فإن شتى الاختلافات بالنسبة للمدارس الابتدائية قد تم لمّ شملها في نظام واحد، باستثناء لبنان مرة ثانية. وكذلك ألغيت الامتحانات الرسمية للترفيع إلى المدارس المتوسطة. وأصبحت الفتيات الآن يذهبن إلى المدارس بأعداد أكبر من السابق في جميع الأقطار العربية، كما بوشرت حملات لمكافحة الأمية في الكثير من هذه الأقطار، ولا سيما في العراق. ومع ذلك فإننا لا نعدو الحقيقة حين نقول إنه بالرغم من الجهود الكبرى والهائلة أحياناً، فالمداومة على المدارس ومستويات معرفة القراءة والكتابة ولا سيما بين كبار السن، لا تزال أقل مما كان مؤمّلاً، وان كانت النسب المئوية تتباين بين بلد وآخر[٦١]. وهذه المستويات أقل بين النساء منها بين الرجال، وأقل في المناطق الريفية منها في المدن، وأقل بين الفقراء والمتخلفين منها في الطبقتين الوسطى والعليا.

وفي حين يوجّه النقد إلى مركزة المناهج وتماثلها في داخل كل دولة على اعتبار أنها جامدة أو رتيبة[٦٢] فإن من شأنها أن تساعد على إيجاد تكامل بين مختلف أجزاء البلاد، والتغلب على تشتت التكتلات الاجتماعية. ومن ناحية أخرى يؤكد التعثر الملحوظ في المداومة على المدارس وكذلك مستويات معرفة القراءة والكتابة، على الفروق القائمة بين مختلف الجماهير المتأثرة بالأمر، وتجعل مهمة التكامل والالتحام الاجتماعي أكثر صعوبة... يضاف إلى ذلك بروز المشكلات في البلاد التي تعاني من التعددية، أي «التعددية الثقافية» (لبنان)، أو ازدواجية النظام الثقافي التعليمي (بلدان المغرب في شمالي افريقيا).

ثالثاً: التربية والتعليم والتكامل العربي المشترك

كان من أول ما قامت به جامعة الدول العربية بعد تشكيلها عام ١٩٤٥ عقدها

---

(٦٠) نجلاء بشور، القضية الفلسطينية والوحدة العربية في مناهج التعليم في الأردن وسوريا ولبنان (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨)، ص ٢٥.

(٦١) منير بشور، اتجاهات التربية في البلاد العربية على ضوء تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية، ط ٢ (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢).

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

معاهدة ثقافية لتنسيق الجهود في المجالات التربوية والثقافية[٦٣]. وحوالى عام ١٩٧٠ حدث ان تقبلت الدول العربية، من حيث المبدأ على الأقل، نوازع التعاون والوحدة التربويين، فأنشأت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وقد قامت الدول العربية ومختلف وكالات الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥ بعقد ما يقرب من أربع وعشرين اتفاقية أو ميثاقاً أو ما هو من هذا القبيل، كما عقدت ١٦٨ اجتماعاً، وشكلت عدداً ضخماً من الاتحادات والمنظمات وما إلى ذلك من اللجان التربوية، وأصدرت ألفاً وأكثر من المطبوعات في خمسة عشر ميداناً من الميادين التي تعالج التربية والتعليم في الوطن العربي[٦٤].

ولا مراء في أن ثمة رغبة في التوصل إلى نظام تربوي أكثر توحداً وشبكة من المناهج على نطاق الوطن العربي بأسره. وقد تجلت هذه الرغبة من خلال الكثير من التوصيات الصريحة التي تغطي جميع مظاهر التربية والتعليم تقريباً، والتي تطالب تحديداً، بشكل من المجهود «التوحيدي»[٦٥]. وقد تمخضت هذه الرغبة في التكامل التربوي العربي عن برامج واقعية مع كونها أقل كثيراً من أن ترضي القوميين العرب[٦٦]. وكانت الإجراءات التالية للتكامل التربوي، من بين النتائج الواقعية التي أوردها محيي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو): حولية ثقافية عربية، احصاءات تربوية عربية، دارسات تحليلية عن التطور التربوي، ثم الحملة للقضاء على الأمية في العالم العربي، وقد تم نشر سلسلة من الكتب المدرسية في العلوم والرياضيات، حيث استعملتها بعض البلدان العربية وعلاوة على ذلك صدرت مجموعة من الكتب تقدم موقفاً موحداً من قضية فلسطين لاستعمالها في مرحلة ما قبل الجامعة. هذا وتعتبر الهيئات الكثيرة التربوية المتخصصة التي تعالج التعريب، والتربية التقنية، وحملات محو الأمية، بحد ذاتها، مساهمة في التكامل التربوي. وهناك خطة لنشر قاموس موحد للمفردات العربية للمدارس الابتدائية، وخطة أخرى لتطبيق نظام «التربية الاساسية» في جميع الدول العربية. وأخيراً فإن «الاستراتيجية الطموحة من أجل تطوير التربية العربية» تدعو إلى توحيد المناهج المدرسية في جميع أنحاء

---

(٦٣) Mohammed Khalil, ed., *The Arab States and the Arab League: A Documentary Record,* 2vols. (Beirut: Khayats, 1962), vol.2, pp.99-101.

(٦٤) محيي الدين صابر، «دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي الثقافي،» ورقة قدِّمت إلى: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢٩١ - ٣٢٩.

(٦٥) أسامة شموط وأحمد الخطيب، محاولات توحيد وتطوير المناهج الدراسية في البلاد العربية (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨١)؛ فؤاد نصحي، التخطيط التربوي على مستوى الوطن العربي (بيروت: دار الكتاب اللبناني؛ القاهرة: دار الكتاب المصري، ١٩٧٨)، ومسارع الراوي، «العمل التربوي المشترك ودور المنظمات العربية،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، دور التعليم في الوحدة العربية: بحوث ومناقشات وقائع الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٧٩)، ص ٢٣١ - ٢٦٧.

(٦٦) صابر، المصدر نفسه، ص ٣٣٠ - ٣٤٨.

الوطن العربي. ومما يجدر ذكره أن بعض المشاريع قد تمّت الموافقة عليها وأنها طبقت في عدد من الأقطار العربية، وان لم يكن ذلك فيها كلها. فالكثيرون مثلاً يتبعون حالياً السلّم التربوي ٦ ـ ٣ ـ ٣ للمراحل الثلاث ما قبل الجامعة. وهنالك تقبل عام كذلك لفكرة منهاج موحد في حقول العلوم، لا سيما في الوقت الحالي، حيث تم نشر القواميس العربية ـ الانكليزية ـ الفرنسية في جميع حقول العلوم(٦٧).

تُرى ما هو السبب في كون الألكسو ومجلسها العربي العام، ووزراء التربية والتعليم العرب، والجامعة العربية والكثير من فروعها ما تنفك تتخذ القرارات سنوياً وتقر التوصيات بالإجماع، ثم لا تطبقها إلا في القليل النادر؟ ليس من تمام الحقيقة أن نقول إن هؤلاء الذين يصوتون على مثل هذه القرارات والتوصيات إنما يمارسون نوعاً من النفاق وأنهم لا يؤمنون بما يصوتون عليه. فكثيراً ما تكون المشاعر خالصة والرغبة في الوحدة قوية. وثمة توضيحان محتملان لهذا التناقض. أولهما أنه بالنظر لكون القرارات والتوصيات في أغلب الأحيان ليس لها إطار زمني محدد، ولكونها ليست ملزمة بمعنى الكلمة، فسيكون في وسع بعض الأقطار أن تجد فيها بعد بعض الأعذار المنطقية، وإن لم تكن مشروعة، لتفسير عدم امتثالها، أي في حالة ما إذا كان تطبيق هذه التوصيات لا يلاقي لديها قبولاً.

والواقع أن ثمة شرطاً، كثيراً ما يضاف إلى القرارات ومفاده أن التطبيق إنما يخضع للحاجات، أو القدرات أو الموانع لدى بعض الدول الأعضاء. وكثيراً ما يحول نوع معين من اللطف واللباقة دون قطر من الأقطار عن التهجم بصراحة أو من الإشارة بإصبع الاتهام إلى قطر آخر، ولا سيما في مجال يفترض فيه أن يكون جهداً مشتركاً للتكامل. ونضرب مثالاً على ذلك تطوير الألكسو خطة لتوحيد المناهج والخطط التربوية في العالم العربي (١٩٨٢). وكانت الموافقة على هذه الخطة قد تمت من جانب البلدان العربية وصار حثها جميعا على تطبيقها. وقد أقيمت الخطة على اثني عشر مبدأ جرى شرحها وتوضيحها. وفي علمي أن أول اقتراح للتطبيق قدمته العربية السعودية وهو يتجاهل بوضوح واحداً من هذه المبادىء الاثني عشر دون أن ينص على ذلك صراحة. وكان من الواضح أن ذلك لم يكن من قبيل السهو والغلط. أما المبدأ المهمل فكان واحداً من أكثر المبادىء أهمية بالنسبة للوحدة العربية، ألا وهو مبدأ القومية العربية. وكانت الخطة السعودية قد وضعت وقدمت من قبل حمد ابراهيم السلوم وهو الوكيل المساعد لوزير التربية والتعليم في العربية السعودية(٦٨). وقد نشرت فضلاً عن ذلك من قبل الألكسو وقدمت على اعتبار أنها «مثل جيد» على ما يستطيع القيام به قطر عربي من أجل تطبيق الخطة على وجه التحديد. ومع ذلك فإن من شأن هذا المثل أن يظهر بوضوح

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٦؛ م. القذافي، التعليم الثانوي في البلاد العربية (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٢)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، خطة لتوحيد أسس المناهج والخطط الدراسية في الوطن العربي (تونس: المنظمة، ١٩٨٢).

(٦٨) حمد ابراهيم السلوم، استراتيجية تطوير التربية العربية: إلى أين؟ (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٣).

أنه بينما تبدي السلطات السعودية اهتماماً بالتعاون في التوصية بتحسين تدريس اللغة العربية وآدابها[69] فإن جل اهتمامها كان منصباً على الإسلام والمبدأ الإسلامي، دون المبدأ القومي، وانها لتقرر أن خطتها تكاد تكون الخطة نفسها التي اتفقت عليها الألكسو[70].

أما ثاني التفسيرين المحتملين للتناقض بين التوصيات والتطبيق، فهو حاجة الزعماء العرب إلى إيصال الشرعية إلى الذروة[71]. وما دامت القومية العربية والتضامن العربي الأكبر هما من المطالب العامة والشعارات المرفوعة، فإن الزعماء لا يجازفون بالظهور علناً وهم يصوتون أو يعملون أمام الملأ ضد هذه الشعارات والمطالب. ومن الطبيعي مع الانتفاضة الأصولية الإسلامية الراهنة (١٩٨٥) أن تشعر العربية السعودية على وجه الخصوص بأنها ربما لا تجازف إلّا بالقليل من حيث فقدان الشرعية، عن طريق تسليط الأضواء على المبدأ الإسلامي وتجاهل المبدأ القومي.

خلاصة واستنتاجات

لقد تتبع بحثنا هذا تاريخ التربية والتعليم في الوطن العربي قبل احتلال المنطقة في القرن التاسع عشر وخلاله ولقد كان مدار البحث الرئيسي ينحصر في الدور الذي لعبته التربية والتعليم في عملية التكامل العربي المحلي والعربي المشترك، أو بكلمة أخرى في الوحدة.

لم يكن لدى العرب، أي الأهالي الناطقين باللغة العربية في الامبراطورية العثمانية، قبل الاحتلال الغربي، سوى القليل، أوربما لا شيء البتة، من التربية والتعليم الرسميين، اللهم إلا ما قد يكون متوفراً فيهما في الكُتّاب أو المدارس الكنسية. ولقد كان ينعدم مجرد التصور لمفهوم «الدولة»، ناهيك عن الاعتراف بمثل هذا المفهوم، اللهم إلا إذا كان ذلك يعني السلطة المسيطرة، والمتعالية في معظم الأحيان، والتي لا بد من النزول عند مطالبها المالية والعسكرية بين الحين والآخر على مضض، اما تصور «الأمة» فهو إن حدث وجرى تطبيقه على جماعة من الجماعات، فلن يكون سوى الحفاظ على الأمة الإسلامية، أو بكلمة أخرى على الناس. وأما الجماعات غير الإسلامية فلم تكن لتشكل سوى بعض الطوائف الدينية التي ما تنفك الدولة تطالب أفرادها بالولاء والانتماء.

وكانت بريطانيا وفرنسا هما الدولتان الاستعماريتان الرئيسيتان في المنطقة العربية. وبما أنهما كانتا تمتلكان في بلديهما أنظمة تربوية مختلفة، فقد عملتا على استجلاب هذه الاختلافات معهما إلى الوطن العربي، وتسببتا منذ ذلك الحين في خلق «انقسام» رئيسي في صفوف المربين

---

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٧١) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

والمتعلمين في المستعمرات السابقة. ومع هذا فقد تشابه هذان النظامان الأوروبيان كلاهما فيما ألحقاه من الأذى بالمنطقة. وهكذا، سواء أكان النظام «استيعابياً» (الفرنسي) أم «تكيفياً» (البريطاني) فلم تكن النتيجة النهائية لتعدو مغادرة المنطقة وليس فيها سوى كادر جد صغير من الشخصيات المثقفة ممن كانوا قد تدربوا أساساً من أجل مساعدة المستعمرين على إدارة مستعمراتهم. وأما فيما يتعلق بالجزائر، فإن مجهوداً ضخماً لمحو «الفَرْنسة» وفي سبيل التعريب، كان قد تكلّف باهظ التكاليف. وأما في فلسطين، فقد خسر شعبها العربي تراثه ـ وسُخر النظام التربوي بفعالية لحرمان الفلسطينيين من التربية الأفضل والأكثر قومية وتكاملاً. وكان هذا الاتجاه (ولا يزال) متبعاً من جانب دولة اسرائيل.

لقد جاء الاستقلال حقاً ببعض الفرج، غير أن أنظمة الحكم الجديدة وجدت نفسها أمام الكثير من المشاكل والمعوقات. ومن الأمثلة على ذلك شحّ المعلومات اللازمة عن التكاليف الحقيقية للتربية والتعليم، وعمن هم الذين سيجري تعليمهم، وفي أية مناطق. ولا مراء مع ذلك أنه كان ثمة الكثير من الحماسة لجعل التربية والتعليم ديمقراطيين، أي جعلهما في متناول جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة... وكذلك فقد تمركزت التربية داخل كل بلد في جميع أنحاء المنطقة باستثناء لبنان.

وبهذا فرض مزيد من التحكم بالمضامين التربوية، وضيق على الأقليات الطائفية أو اللغوية الصغيرة. وكذلك كانت ثمة محاولات (مختلفة في مختلف البلدان) لتجسيد قضية أو مسألة الهوية المحلية في الكتب المدرسية مع خليط من الإشارات إلى قومية الدولة، أي المواطنة والقومية العربية، والصبغة الإسلامية. وفي حين أحرز عامل القومية العربية شعبية في سائر الأقطار العربية (ولو بدرجات غير متساوية) فإن المواطنة، أي حب البلد، قد تعزّزت بعد الاستقلال. وكذلك تبنت الدول العربية والألكسو، بدرجات متفاوتة سياسات تربوية تقوم على الإسلام كديانة وثقافة وطريقة للحياة. وبعبارة أخرى يرى المرء في جميع الأقطار العربية قاسماً مشتركاً أدنى من التوجيهات نحو المواطنة في الدولة، ونحو القومية العربية والإسلام. وفضلاً عن ذلك فالإجماع ينهار، والدول، كل منها على انفراد، تتبع أفضلياتها هي فيما ترى التأكيد عليه. وعلى المستوى العربي الداخلي، هيمنت المناقشات والتوصيات والقرارات بادىء ذي بدء على المحاولات الفعلية لتوحيد المناهج. وقد تم احراز نجاح أكبر في إصدار القواميس وكتب الاستدلال الموحدة وكذلك في تبادل المعلومات.

ونستطيع من عرضنا هذا أن نقدم الاستنتاجات العامة التالية:

١ ـ حتى مع وجود اتفاق عام حول الأهداف التربوية، فإنه ينبغي اتخاذ قرار سياسي لتطبيق السياسات المقترحة. ويكون تطبيق مثل هذه القرارات أكثر سهولة في الأنظمة المستقرة ذات الشعبية والشرعية الكبيرتين وإذا ما وجد مزيد من عدم الاستقرار مثلما هو حاصل في بعض الأقطار العربية، فإن قرارات أنظمة الحكم السابقة كثيراً ما يتم تجاهلها أو إبطالها. وفي ظل ظروف كهذه، فإن التوقعات الطويلة الأجل والرامية إلى التغيير في توجيه القيم، لا تبدو جد حسنة.

٢ ـ إن التغييرات التي تمت بنجاح حتى الآن، إنما نجحت تماماً لأنها خدمت مصالح الحكّام. وهكذا وعلى المستوى الداخلي، وجدت الحكومات العربية أن المركزية في المناهج والمؤسسة التربوية برمتها، هي الأداة المفضلة أيضاً للتحكم، إن لم يكن بالمدرسين الفعّالين، فبمحتويات ما يدرس على أقل تقدير. يضاف إلى ذلك أن لبنان، وهو الدولة العربية الوحيدة التي لا تمركز التعليم، فإن قرار عدم التمركز كان بالتأكيد تحركاً سياسياً لحماية مصالح بعض الفئات المعينة، ولا سيما الموارنة منها. فقد كان هؤلاء ولا يزالون خائفين من أنّ المركزية التربوية من شأنها أن تعني فرض منهج على جميع اللبنانيين يكون ذا صبغة عربية/ إسلامية. ويرفض هذا ويعارضه الكثير من المسيحيين ولا سيما الموارنة، وذلك لأنهم يقرنون الصبغة الثقافية العربية/ الإسلامية مع الإسلام كدين، وحتى بالأفعال «المتعصبة» التي يقوم بها بعض المسلمين.

وأما على المستوى العربي المشترك فإن التعريب وتبادل المعلومات هما مجمل الاجراءات التوحيدية الوحيدة من الناحية العملية التي تم تطبيقها، والتي تعود بالنفع على جميع من يهمهم الأمر، والتي لا تثير أية معارضة. وفي الواقع، وإذا ما دفع بالتعريب لكي يصبح هو القاعدة الوحيدة في لبنان فمن المحتمل أن نرى معارضة تمارس من قبل الموارنة أو من قبل هؤلاء الذين يفكرون بلبنان كميناء غربي في المنطقة.

٣ ـ وينطبق ما قلناه عن الأقطار العربية على جميع أنظمة الحكم، ويعني هذا بكلمة أخرى أن الحكم القائم إنما يعمل على غرس قيمه ومبادئه في نفوس الأجيال التالية. وبهذا المعنى، لا يوجد ثمة فرق بين نظم الحكم العربية المستقلة وتلك التي فرضت على المنطقة من قبل الدول الاستعمارية. وأما الفرق فيوجد في القيم المحددة التي يؤيدها نظام الحكم. وإذا كان الذنب في عدم الوحدة إنما يقع على عاتق الاستعمار، فقد يتساءل الكثيرون علام إذن، وبعد مرور ثلاثين عاماً على الاستقلال، لا يوجد إلا القليل من إرهاصات الوحدة، حتى على صعيد القطاع التربوي، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الثقافية حيث يُزعم أن التأييد لها هو على الدرجة القصوى من سعة الانتشار. إن ثمة تفسيرين اثنين يحتمل انبثاقهما من هذه المعطيات. وأول التفسيرين ببساطة هو انه لا يوجد ثمة اتفاق واسع الانتشار حول تفصيلات تكوين «الدولة»، و«الوطن» و«الأمة»، وذلك بالرغم من أنه يكاد لا يظهر أي اختلاف حين تنحصر المناقشة في العموميات. وهكذا فإن نوعاً من الوحدة العربية بشكل من الأشكال هو من الأمور المحبذة على نطاق واسع، وتعلق الآمال على أن الدول الحالية لن تكون قائمة في إطار الدولة «الوحدوية» العربية المقبلة. والإسلام كذلك هو الدين السائد والثقافة العربية/ الإسلامية إنما هي ثقافة المنطقة. بيد أن العربية كما لاحظنا تبدي انجذاباً نحو الإسلام أكثر ممّا تبديه نحو القومية العربية، وهو الأمر الذي يختلف على سبيل المثال في العراق. ومهما يكن الحال وعلى نطاق المنطقة العربية، وحتى يتم التوصل إلى الوحدة العربية، فإن نظام الدولة هو من الحقائق الواقعة، وان الولاء لمختلف الدول إنما هو الأمر الذي يجري التأكيد عليه.

وتكون النتيجة في أغلب الأوقات، ان كل دولة تردد جميع المفاهيم السالفة وتحاول الربط فيما بينها بشكل من الأشكال.

ولعل المحاولة الأردنية الأخيرة هي خير مثال على ذلك. ففي مذكرة اعدتها وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بالتعليم و«الانتماء القومي» وردت النقاط التالية: «إن الانتماء والولاء على مستوى الدولة (أو الوطن الصغير) لهما على غاية قصوى من الأهمية لأنهما هما اللذان يوحّدان الجمهور. فالالتزام بالوطن الصغير يجدّد انتماء المواطن وولاءه لـ «الوطن الكبير»، ما دام أن الأول جزء من الثاني، وما دام أن أهل الأول هم جزء من الأمة العربية بعامة. ان الانتماء للدولة بغير الانتماء القومي أشبه بمنزل دونما أساسات... والانتماء القومي قائم على الاسلام، لأن الاسلام هو أساس وجودنا القومي، وهو الأساس لاستمرار وجودنا، وذلك لأنه هو الذي يحدد عناصر شخصيتنا القومية على صعيد اللغة والقيم والعادات»[٧٢].

أما التفسير المحتمل الآخر لعدم تقدم الجهود الوحدوية العربية حتى بعد الاستقلال، فإنه يعود إلى فكرة أن التربية والتعليم ما هما إلا نوع من الإمبريالية الثقافية[٧٣]، وبعبارة أخرى فإنه حتى بعد التصفية المادية للدول الامبريالية، فإن الامبريالية ما تفتأ تفرض قبضة قوية على الأقطار الأضعف.

يقول غالتونغ مثلاً إن ثمة انسجاماً في المصالح بين المركز في الأمة المركزية (أي الامبريالية) والمركز في الأمة الطرف (أي الضعيفة)[٧٤]. وطبقاً لهذه المقولة، فإن النخبة في الدول الضعيفة، ومن ضمنها عدة من الأقطار العربية، لها انسجام في المصالح مع النخبة في الأقطار الأوروبية المتطورة، وعدم انسجام في المصالح مع شعبها هي. فإذا شعر الذين يتولون السلطة في أي قطر عربي معين بأن مشاريع الوحدة العربية من شأنها أن تهدد مصالحهم الخاصة، فإن من غير المحتمل أن يبادروا إلى تطبيقها حتى ولو طفقوا يدّعون أمام الملأ بأنها هي نفسها أهدافهم.

٤ - واستناداً إلى ما تقدم فمن الصعب أن يتجنب المرء استخلاص النتيجة القائلة بأن الجهود الوحدوية العربية على الصعيد التربوي لن يكتب لها التقدم السريع أو الأبعد مدى. وإذا ما حدث ذلك فسيكون التكامل في المناطق الملائمة له والمؤيّد من قبل الأنظمة التي تمسك بزمام الحكم.

---

(٧٢) وزارة التربية الأردنية، «دور التعليم في الانتماء الوطني،» في: رسالة المعلم، ٢٤ (الاردن: الوزارة، ١٩٨٣)، ص ١٠٧.

(٧٣) Martin Carnoy, *Education as Cultural Imperialism* (New York: McKay, 1974).

(٧٤) Johan Galtung, «A Structural Theory of Imperialism,» *Journal of Peace Research,* vol.8 no.2 (Autumn 1971).

الفصل الثاني والثلاثون

المواقف بشأن الأمّة والدّولة في استطلاعات الرأي العام العربي: عرض وتلخيص

توفيق فرح(*)

ستتناول في هذا الفصل الدراسات الخاصة بالمواقف، وهي دراسات تعرض لمفهومي العروبة والجامعة الإسلامية. وسنقدم ما يعتبر بنظرنا مجموعة معبرة مختارة مما هو متوفر من هذه الدراسات. إن بعضها يركّز بشكل مباشر على مسألة العروبة، في حين علينا أن نستنبط المسائل الأخرى استنباطاً. بيد أن من الضروري إبداء بعض الإيضاحات.

أولاً: ينبغي التشديد على أن المواقف هي عبارة عن توجهات بسيطة عن أغراض ومفاهيم سياسية. ومع أنها قد تفيد في بعض الحالات بوجود نزوع مسبق لفعل الأشياء، أو متطلّب أساسي للسلوك، ولكن ينبغي ألا يخلط بينها وبين السلوك ذاته. إن أكثر المواقف التي تشخّصها الدراسات الخاصة بالثقافة السياسية قد يتمّ ربطها في نهاية المطاف بالسلوك، وهذا أمر معقول. بيد أن هذا الربط معقّد جداً فيما أرى، ولو أن بعض الأدبيات المنشورة عن الموضوع تشير الى وجود علاقة مستقيمة بين مواقف معينة وبين شتى أشكال السلوك السياسي(1).

ثانياً: إن الحيطة ضرورية في تفسير البيانات «الوطنية» وتعميمها. فإضافة الى الفوارق المتعددة بين الأقطار العربية الاثنين والعشرين والمختلفة الخواص نجد أن مجتمعاتها مغايرة

(*) رئيس تحرير مجلة: *Journal of Arab Affairs* (M.E.R.G.) في كاليفورنيا.

(1) J. McGuire, «The Nature of Attitudes and Attitude Change,» in: Gardner Lindzey, ed., *Handbook of Social Psychology* (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1959), pp. 136-272; Solomon Elliott Asch, *Social Psychology* (Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1952); S. Gross and C. M. Niman, «Attitude Behaviour Consistency: A Review,» *Public Opinion Quarterly*, vol. 39 (1975), pp. 358-368; N.H. Nie, G. Bingham Powell (Jr.) and K. Prewitt, «Social Structure and Political Participation: Developmental Relationships,» *American Political Science Review*, vol. 63 (1969), and S. Verba, N. Nie and J. Kim, «The Modes of Democratic Participition: A Gross-National Comparison,» in: H. Eckstein and T. Robert Gurr, eds., *Comparative Politics*, Series 2 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1971).

لبعضها كما أنها تضم ثقافات ثانوية ضمن ثقافاتها. فأين نضع الحد الفاصل بين الثقافة المهيمنة والثقافة الثانوية؟ وقد تناولت الدراسات الخاصة بالمواقف هذه المشكلة بشهامة في أحسن الأحوال، مكتفية فقط بالاشارة الى وجود ثقافات ثانوية من شتى الأشكال، دون أن تتناول المسألة الخاصة بأن الأفراد قد يكونون منتمين الى ثقافات ثانوية مختلفة، مثلاً تاجر شيعي في الكويت أو استاذة جامعية قبطية في مصر.

ثالثاً: إن الدراسات الخاصة بالمواقف التي نعرضها في هذا الفصل هي دراسات لنخب من أفراد مدركين أو لمواطنين معنيين. إنها ليست دراسات خاصة بمواقف جماهيرية.

رابعاً: وهذه الدراسات ليست متشابهة حقاً، ولو أن بعضها تكراري (مثل: ملكيان ودياب وفرح). ومما يساعدنا في مهمتنا لو أننا نستطيع أن نقارن بين المواقف عن العروبة قبل الأحداث المهمة وبعدها مثل اتفاقيات كامب ديفيد وغزو إسرائيل للبنان... الخ. على أننا ستتطلب، لكي نقوم بهذه المقارنة، تشخيصاً دقيقاً للمواقف في مجموعات عمر معينة في شتى الأزمنة، أي ستتطلب تحليلاً جماعياً. وعند عدم توفر مثل هذا التحليل علينا أن نلجأ الى بيانات وصفية حين نحاول الإجابة عن أسئلة من قبيل: هل العروبة في حالة انحسار؟ هل توجد حركة إحياء إسلامية؟ إن هذه الظواهر ليست ميسورة التقويم. والكثير من هذه التطورات تحدث في قلوب وعقول الجماهير بعيداً عنا. إننا، كعلماء اجتماع، لسنا على صلة بالجماهير. ونحن نقوم عادة بالتقليل من أهمية ما تريده الجماهير، أو بالمبالغة في هذه الأهمية، كما نقوم دائماً بإلقاء الكلام عما تريده الجماهير وكأنه مُنَزل من السماء، ولكننا في حقيقة الأمر لا نعرف شيئاً عن ذلك. فالجماهير هي خارج نطاق ما نراه وكفى. إن الجماهير لا تحضر الندوات، وعلماء الاجتماع لا يصلون اليها بالسهولة التي يصلون بها الى طلاب الجامعات والمهندسين والأطباء... الخ.

لا بدّ لعرضنا هذا للأدبيات عن المواقف نحو العروبة والهوية والانتماء من أن يبدأ بالعمل الرائد الذي قام به ليفون ملكيان ولطفي دياب، اللذان أجريا دراستهما في أوساط الطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت. وقد تلتها دراسة أخرى جرت في الجامعة الأميركية في بيروت، ثم دراسات جامعة الكويت، ودراسة Northeastern University، ودراسة مركز دراسات الوحدة العربية ودراسة جامعة ولاية كاليفورنيا ودراسة Central California ودراسة الجامعة التونسية.

أولاً: دراسات الجامعة الأميركية في بيروت

كانت نقطة البداية بالنسبة لملكيان ودياب في دراستهما المعنونة «الانتماءات الجماعية لطلاب الجامعات في الشرق الأوسط العربي»، هي تحديد انتماء الأفراد[٢]. إن قوة مثل هذا

(٢) L.H. Melikian and L. Diab, «Group Affiliations of University Students in the Arab Middle East,» *Journal of Social Psychology,* vol. 19 (1959), pp. 145-159.

الانتماء ودوامه يعتمدان على الحاجات التي يلبيها الانتماء للفرد وعلى المركز الذي يضفيه عليه. يفترض الباحثان وجود تسلسل هرمي من الانتماء الجماعي، كما يفترضان أن المجموعات الدنيا في هذا الهرم يجري التخلي عنها بأسرع مما يجري بالنسبة للمجموعات العليا فيه. وقد سعى ملكيان ودياب الى تحديد التسلسل الهرمي في الانتماء الجماعي لطلاب الجامعات العرب، حيث تعتبر الأسرة والدين والعرق في بلدانهم، كمصادر للانتماء، هي الأساس التقليدي للبنية الاجتماعية.

أرسل ملكيان ودياب استبياناً يحوي ٤٢ فقرة الى ١٣٨ طالباً جامعياً في أيار/مايو ١٩٥٧ وإلى ٦٩ طالباً جامعياً في أيار/مايو ١٩٥٨. وجاء ما يربو على ٧٥ بالمائة من الاجابات بالنسبة للعينتين من لبنان والأردن وسوريا؛ وجاء الباقي من العراق والسعودية والبحرين. كان معدل العمر حوالى ٢١ سنة. لم تكن هناك فوارق مهمة في الانتماء الديني أو الجنسي أو السياسي في العينتين. وكان ٧٣ بالمائة يحملون ميلاً سياسياً (أعضاء في أحزاب سياسية منظمة كالبعث) ويؤيدون عقيدة سياسية مثل «القومية العربية» و«الوحدة العربية» و«الديمقراطية». فيما يلي نموذج من الأسئلة:

١ ـ لو كان عليك إظهاراً لاخلاصك لأمتك، إما أن: (أ) تتخلى عن دينك نهائياً سراً وعلناً، وإما أن: (ب) تتخلى عن أسرتك فلا تراها أبداً. فأيهما تختار؟

(أ) (ب).

٢ ـ لو كان عليك، لغرض انضمامك لحزب سياسي معين، إما أن: (أ) تتخلى عن دينك نهائياً سراً وعلناً، وإما أن: (ب) تغدو منفياً على الدوام من بلادك التي تنتمي اليها. فأيهما تختار؟

(أ) (ب).

وجد الباحثان أن سلسلة الهرم في كلتا العينتين متشابهة، إذ تأتي العائلة أولاً، ثم تليها المجموعة العرقية والدين والمواطنة والحزب السياسي بهذا الترتيب. ولم يُعثر على علاقة بين نظام السلسلة الهرمية وبين متغيرات الجنس والدين والرأي السياسي. وأفادت الدراسة بأن لُباباً ثقافياً صلداً هو الذي يقرِّر سلسلة الهرم. ثم قام الباحثان بإعادة توزيع الاستبيان ذاته على عينة مماثلة تتألف من ١١٤ طالباً من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت في العام الدراسي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١[٣]. وردت حوالى ٧٠ بالمائة من الأجوبة من لبنان والأردن وسوريا، والباقي من البحرين والكويت. لم تظهر فوارق مهمة بين الدراسة الجارية في ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ وفي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ فيما يتعلق بالأهمية النسبية التي تُعزى الى الأسرة والأصل القومي (العرقي) والمواطنة، بصرف النظر عن الجنس والدين والرأي السياسي، أي دون أن يكون لهذا اعتبار

(٣) انظر الثبات والتغيّر في الانتماءات الجماعية لطلاب الجامعات في الشرق الأوسط العربي، في:
L.H. Melikian and L. Diab, «Stability and Change in Group Affiliations of University Students in the Arab Middle East,» *Journal of Social Psychology,* vol. 93 (1974), pp. 13-21.

في ذلك. لا تزال العائلة تأتي أولاً، ويليها الانتماء القومي (العرقي)، ثم المواطنة في المرتبة الثالثة (ولو أنها أعطيت مرتبة أعلى تلفت النظر من لدن الذكور في دراسة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١). كذلك ظهرت فوارق مهمة في عينة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ كالتي ظهرت في عينة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ بين ذوي الرأي السياسي الذين أولوا مرتبة أعلى جداً للانتماء الحزبي مما أولاه غيرهم من المستقلين.

على أن ما يثير الاهتمام هو ما وجده الباحثان في دراستهما الجارية في ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ من أن الانتماء السياسي الحزبي قد أصبح أكثر أهمية بكثير وأن الانتماء الديني قد أصبح أقل أهمية بكثير. وكان الفلسطينيون من ذوي التوجه السياسي هم المجموعة الوحيدة التي وضعت الأصل القومي (العرقي) في المرتبة الأولى بدلاً من العائلة، كما أنهم وضعوا الانتماء السياسي الحزبي في مرتبة أعلى بكثير مما وضعه حتى العرب الآخرون من ذوي التوجه السياسي.

أما بول ستار (Paul Starr)، فقد استخدم طريقة «من أنا؟»[٤]، وهي التي تعرف كذلك باسم «اختبار العشرين نقطة»، وذلك لكي يجمع البيانات من طلاب الجامعة الأميركية في بيروت في ثلاثة أزمنة: أواخر نيسان/ابريل ١٩٧٣، و٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، (أي بعد ١٨ يوماً من بدء الحرب العربية ـ الاسرائيلية)، و٢٩ أيار/مايو ١٩٧٤، (أي قبل ثلاثة أيام من اتفاقية فك الارتباط السورية ـ الاسرائيلية). كانت المجموعات الثلاث متشابهة جداً فيما يتعلق بالسن والجنس والديانة والقومية وموضوع الاختصاص الأكاديمي. وكان متوسط العمر للمجيبين هو ١٩,٤ سنة، منهم ٦٦ بالمائة من اللبنانيين و١٤ بالمائة من الفلسطينيين و٨ بالمائة من السوريين و٣ بالمائة من المصريين والـ ٩ بالمائة الباقية من الأردن والكويت والسعودية ودول عربية أخرى. ألف الذكور ٦٩ بالمائة منهم ازاء ٣١ بالمائة من الاناث.

تشير بيانات «ستار» الى أن التأثير المباشر للحرب أدّى الى زيادة مهمة في نسبة الذين أدلوا بأقوال صريحة عن أنفسهم، والذين رأوا أنفسهم في سياق سياسي أو ديني أو وجودي أو في سياق حملهم موقفاً سلبياً نحو الصهيونية أو اسرائيل أو الولايات المتحدة، والذين رأوا أنفسهم في سياق يتعلق بالحرب والسلام. ومع أن الفوارق لم تكن مهمة احصائياً إلا أن نسبة أكبر من المجيبين وصفوا أنفسهم بأنهم عرب (٢٤,٢ بالمائة في نيسان/أبريل ١٩٧٣؛ ٢٨,٢ بالمائة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣؛ ١٤,٩ بالمائة في أيار/مايو ١٩٧٤). كان هناك أيضاً انخفاض طفيف في نسبة الذين وصفوا أنفسهم وصفاً سلبياً، ووصفاً يتعلق بالجنسية. وأهم ما ظهر هو أن جميع الفوارق بين دلالات ما قبل الحرب ودلالات زمن الحرب كانت في الاتجاهات التي جرى التنبؤ بها.

ولكن نمط الاجابات بعد سبعة أشهر كان أقرب كثيراً الى الاجابات التي وردت في

(٤) Paul Starr, «The October War and Arab Students Self Conceptions,» *Middle East Journal*, vol. 32, no. 4 (1978), pp. 444-455.

الاختبار الأول؛ مع فارق واحد عن نتائج ما قبل الحرب ألا وهو الزيادة في نسبة المجيبين الذين وصفوا أنفسهم وصفاً يتعلق بالجنسية.

وتفيد بيانات «ستار» بأن مفاهيم المجيبين الذاتية قد تأثرت بالحرب بشكل أكيد، إنما لأجل قصير فيما يبدو. وهو يقول على سبيل الظن إن «المكافآت» النفسانية للنزاعات الخطيرة في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى ربما تكون قد بولغ فيها كما أنها كانت كذلك قصيرة الأجل.

وأظهرت البيانات، بشكل غير متوقع، عدم وجود نمط يختلف اختلافاً كبيراً بين المجيبين من الدول التي شاركت في القتال وبين المجيبين من الدول غير المشاركة فيه. وهذا يشير الى أن مشاعر المجيبين لم تتأثر الا قليلاً فيما يبدو بالانتماء الى دولة قومية ما.

ثانياً: دراسات جامعة الكويت

قام توفيق فرح، في دراسته المعنونة «الانتماءات الجماعية للطلاب الجامعيين في الشرق الأوسط العربي» بتوزيع استبيان الزامي، الخيار يقع في ٣٦ فقرة، على ٤٢٠ طالباً جامعياً عربياً يمثلون ١٣ قطراً عربياً إضافة الى الفلسطينيين من طلاب جامعة الكويت. وكان توزيع هذا الاستبيان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧. بلغ متوسط عمر المجيبين ٢١,٤٨ سنة، كما أن ٩٩ بالمائة منهم هم من المسلمين.

وضع الطلاب، من الجنسين، الدين في المرتبة الأولى من سلسلة الهرم في الانتماءات الجماعية، ويلي ذلك العائلة والمواطنة والأصل القومي والعقيدة السياسية.

يأتي الإسلام في المقام الأول من حياة هؤلاء الطلاب. وسواء كان الطالب من السعودية أو من لبنان، أو كان رجلاً أم امرأة، فالأمر في ذلك سيان. (أما اذا كان الطالب فلسطينياً أو بحرينياً أو يمانياً جنوبياً وكان له توجه سياسي ما فالدين ليس بهذا المكان البارز في حياته). يضاف الى ذلك أن عدداً قليلاً جداً من المجيبين وصفوا أنفسهم فوراً بأنهم عرب. إن أحد الطلاب المصريين، مثلاً، اعتبر نفسه مسلماً أولاً، ومصرياً ثانياً، وعربياً ثالثاً. ويصدق الأمر ذاته على جميع المجيبين الآخرين.

وقد قام فيصل السالم في أوائل سنة ١٩٨٠، في دراسته المعنونة «قضية الهوية في دول عربية خليجية مختارة» المنشورة سنة ١٩٨١ بتوزيع استبيان على ١٣٩٣ مواطناً من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة. بلغ متوسط عمر المجيبين ١٧,٠١ سنة، وكان ٧١,١ بالمائة منهم من الاناث و ٢٨,٩ بالمائة من الذكور.

نصّ أحد أسئلة الاستبيان على ما يلي: «من أنت؟» فأجاب ٧,١ بالمائة فقط بأنهم عرب وقال ٤٧,٢ بالمائة بأنهم مسلمون. كان أشد الطلاب تديناً من الامارات العربية المتحدة، يليهم في ذلك الطلاب من السعودية وقطر والبحرين والكويت.

وحين سئل الطلاب «كيف تصف بلادك؟» اختار ٢٢ بالمائة فقط خيار الاجابة الذي نصه «أرض عربية»؛ واختار ٢٠ بالمائة «نجمة الخليج»، و ٣٥ بالمائة «الأرض العزيزة»، أما الباقون فقد اختاروا «الأرض الغنية» أو «الجميلة» أو عبارة «غير ذلك».

وجواباً عن السؤال القائل «ما الذي يجعل دول الخليج عربية؟» كان السبب الذي اختاره ٣٣,٢ بالمائة من المجيبين هو اللغة العربية، وقال ٢٤,٩ بالمائة ان السبب يكمن في وجود قبائل عربية في المنطقة، في حين اختار ٢٤,١ بالمائة الموقع الجغرافي واختار ١٥,١ بالمائة الاسلام سبباً. ولم يتفق مع القول بأن «العالم العربي يمتد من المحيط الأطلسي الى الخليج» الا ٣٦ بالمائة من المجيبين، في حين خالفه ٦٤ بالمائة. وهذا أمر يثير الاستغراب بالنظر الى أن هذا القول هو الذي يتعلمه الطلاب في المدارس ويسمعونه مراراً وتكراراً في وسائل الاعلام. غير أن ذلك يتوافق مع اتجاه الطلاب العام في رفض فكرة العروبة الجامعة. لقد نظروا الى العالم العربي لا كأمة واحدة بل كمجموعة من الأمم. كان طلاب الامارات العربية المتحدة على رأس القائمة بالنسبة لمن يحملون هذا الرأي، يليهم طلاب قطر، فالبحرين، فالسعودية، وأخيراً الكويت. مع ذلك، وجواباً عن سؤال حول الحدود بين الدول العربية قال ٤٩ بالمائة من المجيبين بوجود حدود بينها، في حين قال ٥١ بالمائة منهم بالتمام، بعدم وجودها على الإطلاق. كانت أعلى نسبة بين هذه الفئة الأخيرة هي لطلاب السعودية، يليهم طلاب الامارات، فالبحرين، فالكويت، وأخيراً قطر. ويرى السالم أن آراء الطلاب الخليجيين حول هذه المسألة إنما هي انعكاس لوضعهم الممتاز. فأقطارهم هي أغنى الأقطار في العالم العربي، وهم يرحب بهم كزوار في أغلبية الدول العربية، لذا فهم لا يواجهون المشاكل التي يواجهها غيرهم من العرب عند سفرهم في العالم العربي. فضلاً عن ذلك فإنهم، كمواطنين لدول خليجية، يتنقلون بحرية بين هذه الدول في حين ينبغي على العرب من الدول غير الخليجية الحصول على سمة دخول.

أجاب ٤٢ طالباً فقط من مجموع الطلاب البالغ ١٣٩٣ (أي ما يعادل ٣ بالمائة من العينة كلها) عن السؤال الخاص بالسبب الذي من جرائه يؤلف العالم العربي أمة واحدة. وقال ١٥ بالمائة من هؤلاء المجيبين إن السبب هو اللغة المتشابهة في حين اختار ١٢,٥ بالمائة الاسلام كعامل توحيد.

ثالثاً: دراسة جامعة نورث ايسترن

قام ستيوارت رايزر (Stewart Reiser)، في دراسته المعنونة «الاسلام والعروبة وفلسطين: استعراض للمواقف» بتوزيع استبيان يحوي ٣٦ فقرة على ٥٩٥ طالباً عربياً من دول عربية إضافة الى فلسطينيين من اسرائيل وأقطار أخرى(٥). أجريت الدراسة على ثلاثة أجزاء في السنين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١.

---

(٥) Stewart Reiser, «Islam, Pan Arabism and Palestine: An Attitudinal Survey,» *Journal of Arab Affairs*, vol. 3, no. 2 (1984), pp. 189-204.

قال أكثر من نصف المجيبين (٥٣,١ بالمائة) إن القومية العربية هي صلتهم الأساسية. وجاء نوعان من الانتماءات، وهما اللذان سادا في دراسة توفيق فرح في الكويت، ونعني الدين والمواطنة، في الجواب الذي اختاره ٣٨,٧ بالمائة من المجيبين (١٤,٤ بالمائة و٢٤,٣ بالمائة على التوالي). وقد تعددت أسباب الاختيار لصلة الطلاب بالمجتمع العربي، كما تعددت أسباب دعوتهم لدمج الدول العربية المنفردة بأمة عربية أكبر، ولكن برزت في غضون ذلك محاور متعددة مثل: «الرغبة باقتصاد أقوى وأكثر عقلانية»، «مزيد من الاستقلال السياسي والاقتصادي عن الدول العظمى» و«زيادة القوة العسكرية ضد أعداء اقليميين».

قدم «رايزر» بعض الأسباب الظنية لتفسير الاختلاف بين الآراء السياسية التي وجدت في دراسات جامعة الكويت. ومن أسبابه أن العيش في الخارج بعيداً عن نفوذ الأنظمة السياسية قد يتيح للطلاب حرية أكبر في أن يقع اختيارهم على خيارات مختلفة، ولكن مع هذا فثمة شك كبير حول الموضوع كما تفيد الحقيقة التي أظهرها الاستبيان من أن ٨٤,٩ بالمائة من الطلاب لم يذكروا أسماءهم. ويمكن أن تشير الرغبة بإغفال الاسم الى ما يرجوه الطالب من الكلام عما يعتقده بصراحة مع تقليل المخاطرة الى حدها الأدنى في أن يتاح لأية حكومة بأن تتعقب مواقف سياسية يتخذها الأفراد. غير أن أكثر الأسباب صلة بقوة مبدأ العروبة لدى المجيبين هو، بنظر رايزر، نوع التوجهات المهنية والحرفية عند الطلاب. كان زهاء ٧٤ بالمائة من المجموع الكلي يتخصص بالهندسة والحقول الفنية المتعلقة بها. وبالنسبة لهؤلاء قد تكون سعة المنطقة الاقليمية وكبر مساحتها من الأمور المهمة لتطبيق اختصاصاتهم ووضع مهاراتهم موضع العمل. والواقع أن ٧٤ بالمائة من الذين يتخصصون بمواضيع علمية وفنية، بالقياس الى ٥٨,١ بالمائة من مجموع الطلاب العرب، اختاروا القومية العربية أو التكامل الاقليمي سبباً لتوجههم الاجتماعي.

أما الموضوع الآخر المثير للاهتمام الذي تصدى له رايزر فهو التطرف الاسلامي. إن هذا التطرف التاريخي قد طبع بطابعه عدداً من التحليلات للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وغيره من النزاعات الدينية ـ الثقافية التي شارك فيها المسلمون. وبالنظر لنسبة اللبنانيين الكبيرة في استقراء جامعة نورث إيسترن فإن جزءاً كبيراً من المجموع العربي كان من المسيحيين (حوالى ٤٠ بالمائة). وهذا مكن رايزر من المقارنة بين المواقف العربية الإسلامية والمسيحية نحو إسرائيل. وثمة متغير مستقل آخر يضاف الى هذا العامل، وهو درجة الاعتقاد الديني الذي يدين به المجيب. وهكذا قابل رايزر بين ديانة المجيب وبين درجة تدينه في تحليل موقفه نحو اسرائيل، فوجد أن ٣٥,٨ بالمائة من مجموع العرب المسلمين و٢٤,٦ بالمائة من مجموع العرب المسيحيين هم على استعداد للاعتراف بإسرائيل؛ وأن ٣٥,٨ بالمائة من المتدينين المسلمين و٣٥,٧ بالمائة من غير المتدينين منهم هم على استعداد للاعتراف باسرائيل؛ وأن ٣٦,٧ بالمائة من المسيحيين المتدينين و١٣ بالمائة من غير المتدينين منهم هم على استعداد للاعتراف باسرائيل.

يشير رايزر الى أن هذه النتائج تتناقض بشكل حاد مع الافتراضات التقليدية عن

«إسلام متطرف». فالعرب المسلمون هم فيما يبدو أكثر استعداداً للقبول بدولة اسرائيل من العرب المسيحيين بنسبة ١١,٢ بالمائة. لم يكن هناك في عينة المسلمين بكاملها اختلاف احصائي بين الطلاب المسلمين المتدينين وغير المتدينين في استعدادهم للاعتراف باسرائيل، وهذه بنظر رايزر حقيقة ينبغي أن تؤدي الى التشكيك على الأقل ببعض الأفكار والتصورات عن أثر الاسلام في المواقف التي تتخذها الأوساط المتدينة جداً نحو اسرائيل. بيد أن هناك اختلافاً كبيراً في مواقف المسيحيين العرب، الذين وصفوا أنفسهم بأنهم متدينون، عنه في مواقف الذين لم يصفوا أنفسهم كذلك. إن ٣٦,٧ بالمائة من المسيحيين المتدينين أظهروا استعداداً للاعتراف باسرائيل، فهم بذلك أقرب المجموعات الأربع المذكورة الى هذه الفكرة وبفارق عددي ضئيل جداً. ولكن ١٣,٩ بالمائة فقط من المسيحيين غير المتدينين من المجيبين كانوا على استعداد لعقد سلام مع اسرائيل مما يجعل هذه المجموعة أشد المجموعات الأربع تطرفاً بكثير. وقد أفادت المعلومات المستحصلة من الاستبيان المكتوب أو مما تلاه من مقابلات متابعة عديدة أن أغلب المسيحيين غير المتدينين كانوا من العرب أو من القوميين السوريين من لبنان الذين يناهضون حزب الكتائب، ويسيطر عليه الموارنة، كما يناهضون روابط هذا الحزب مع اسرائيل.

وعلى العموم كان المسلمون العرب أكثر استعداداً الى حد ما لاستخدام الوسائل العسكرية ضد اسرائيل من المسيحيين العرب (٧٧ بالمائة بالقياس الى ٧١ بالمائة). أما بين مجموع المسلمين فقد كان غير المتدينين أكثر ميلاً الى استخدام تلك الوسائل من المتدينين (٨٨,٢ بالمائة بالقياس الى ٧٥,٨ بالمائة). ولكن النتيجة المثيرة للاهتمام جداً تتعلق بالمقارنة بين هاتين الفئتين من المسيحيين في مجموعهم. فقد كان غير المتدينين منهم أكثر ميلاً بكثير الى استخدام الوسائل العسكرية من المتدينين (٩١,٧ بالمائة بالقياس الى ٤٨,٥ بالمائة)، مما يجعلهم مرة أخرى أشد تطرفاً بكثير بين المجموعات الأربع.

رابعاً: دراسة مركز دراسات الوحدة العربية

قام سعد الدين ابراهيم وزملاؤه، برعاية المركز المذكور، بإجراء أوسع دراسة تجرى حتى الآن عن العروبة. أجريت الدراسة في ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ وشملت عشرة أقطار عربية هي: المغرب، تونس، مصر، السودان، الأردن، لبنان، الكويت، قطر، واليمن، وتضمنت كذلك فلسطينيين في الكويت[٦].

يتكوّن الاستبيان الطويل من ٨٢ سؤالاً (١٤ سؤالاً مفتوحاً و ٦٨ سؤالاً مغلقاً). يشمل ١٨ سؤالاً البيانات الاقتصادية - الاجتماعية المعتادة. وهناك ١٣ سؤالاً عن المواقف بشأن المشاكل العامة، و ٢٦ سؤالاً عن البيئة العربية العامة ومسألة الوحدة، و ١٠ أسئلة عن

---

(٦) نشرت نتائج الدراسة، في: سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

التباعد النفساني الاجتماعي، و ٨ أسئلة عن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، و ٤ أسئلة عن الدول الكبرى والوطن العربي. لم يجر اختيار المجيبين عشوائياً (ويبلغ عددهم ٥٥٥٧ شخصاً)، إذ إن أغلبيتهم من العينات التي يسهل الوصول اليها؛ لذا ينبغي تناول النتائج بحذر شديد. ولئن كانت هذه النتائج لا تمثل الرأي العام العربي فإنها مع ذلك لها دلالتها.

كانت أغلبية المجيبين، بصرف النظر عن المركز الاجتماعي ـ الاقتصادي ومستوى التعليم، على وعي بالاقتراحات المتعددة الخاصة بالتكامل السياسي العربي. ولم تكن هذه الأغلبية مرتاحة من المستوى الحالي للتعاون العربي، ونعني جامعة الدول العربية، وقد طالبت بمستوى أعلى من التعاون، إما على شكل وحدة أو اتحاد فدرالي بين الدول العربية. كان هذا الشكل من الحكومة الفدرالية، وفيه تحتفظ كل حكومة باستقلالها في حين تدير الحكومة المركزية شؤون الدفاع والسياسة الخارجية والتخطيط القومي، هو الشكل الأمثل للوحدة بالنسبة لأغلبية المجيبين، بصرف النظر عن الطبقة الاجتماعية والسن ومستوى التعليم.

كانت أغلبية المجيبين، بنظر سعد الدين ابراهيم، من الواقعيين السياسيين. فهم لم يعترضوا على قيام أشكال من الوحدة الدستورية والتدريجية التي تبدأ بالتنسيق العسكري والسياسي والاقتصادي. فضلاً عن ذلك فإن أكثر المجيبين لم يأخذوا دعاوى الاختلافات العقائدية بين الأنظمة العربية مأخذاً جدياً. ولم يُنظر الى التوافق السياسي والاجتماعي بين هذه الأنظمة على أنه شرط مسبق لازم للوحدة السياسية.

كان التونسيون هم أشد المتحمسين بين المجيبين فيما يتعلق بالوحدة العربية، في حين كانت مشاعر الفلسطينيين والمصريين مختلطة بشأنها. كما أن الفلاحين والعمال والطلاب كانوا أشد حماسة للوحدة من أساتذة الجامعات والصفوة من المثقفين.

يعتقد ٦٠ بالمائة من المجيبين بمركزية الإسلام كأحد الأعمدة التي تقوم عليها القومية العربية، في حين يرى الثلث أن وحدة عربية على أسس اسلامية هي خطوة أولى نحو دولة عربية موحدة بشكل أوسع. ويبدو بموجب هذه الدراسة أن العلمانية ما فتئت تتراجع في حين أن العروبة في حالة حسنة ولا تزال فكرتها حية في الأذهان.

خامساً: دراسة جامعة ولاية كاليفورنيا

قام توفيق فرح، في دراسته المعنونة «الانتماءات الجماعية للطلاب الجامعيين العرب في الولايات المتحدة»، بإعادة توزيع الاستبيان الذي كان قد وزّعه في جامعة الكويت في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، على عينة عشوائية تتكون من مئة طالب عربي يدرسون في جامعة ولاية كاليفورنيا في مدينة فرزنو(٧). وجميع هؤلاء أمضوا سنتين في الولايات المتحدة ومتوسط

---

(٧) Tawfic E. Farah, «Group Affiliations of Arab University Students in the United States,» in: Tawfic E. Farah, *Political Behavior in the Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), pp. 33-36.

أعمارهم هو ٢١,٦٨ سنة. كان ٩٧ بالمائة منهم من المسلمين و ١٥ بالمائة من الإناث.

يمثل هؤلاء الطلاب ستة أقطار عربية إضافة الى فلسطين، وقد وضعوا الدين في المرتبة الأولى من السلسلة الهرمية لانتماءاتهم الجماعية، وتليه العقيدة السياسية والمواطنة والأصل القومي والعائلة.

إن الأغلبية الساحقة من طلاب جامعة ولاية كاليفورنيا لا تزال، بعد قضائها ستتين على الأقل في الولايات المتحدة، تعتبر الاسلام مهماً جداً في حياتها، وقد أفاد بعضهم أنهم قد ازدادوا تمسكاً بالاسلام وهم في الولايات المتحدة مما كانوا عليه في أوطانهم. انهم يؤمون المسجد في مدينة فرزنو بانتظام (والواقع أن حياتهم الاجتماعية تدور حول المسجد)، وانهم يتصلون بغيرهم من المسلمين ويختلطون بهم، كما أنهم يقرأون المجلات الاسلامية. بيد أن الاسلام بالنسبة لهؤلاء الطلاب لم يكن بالضرورة رد فعل ضد الحداثة، كما يوصف الأمر أحياناً؛ فالاسلام لم يحل دون طلبهم تعليماً علمياً وفنياً. ويصدق هذا على الطلاب من ذوي الرأي السياسي وغيرهم معاً. كان الطلاب العرب الذين لهم توجه سياسي في الولايات المتحدة في حقبة الستينات وفي أوائل السبعينات، من أتباع العروبة العلمانية، أي أعضاء في حركة القومية العربية أو في حزب البعث، أو من أنصار المجموعات المختلفة من الفدائيين الفلسطينيين. ولكن الأمر لم يكن هكذا في أوساط الطلبة العرب في جامعة ولاية كاليفورنيا في سنة ١٩٨١. كان التوجه السياسي يعني، في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، أن الطالب المؤمن بعقيدة اسلامية كان مؤازراً أو عضواً في احدى «المنظمات السياسية الاسلامية» المتعددة (كجماعة الاخوان المسلمين، أو جماعة التكفير والهجرة، أو شباب محمد، أو جند الله أو الجماعة الاسلامية)، هذا ولم يعن القطر الذي جاء منه الطالب شيئاً في هذا الصدد ولم يؤد الى ظهور أي اختلاف في موقف الطلاب.

إن عدداً قليلاً جداً من المجيبين اعتبر نفسه عربياً أولاً. لا بل ذكروا أنهم مسلمون أولاً، ثم تأتي بعد ذلك العقيدة السياسية، فالمواطنة ثالثاً، وبعدها الولاء لأصل الطالب القومي والعائلة.

ولا يمكن القول إن الاسلام يمر بمرحلة إحياء لدى هؤلاء الطلاب، لأنه لم يكن في حقيقة الأمر في حالة سبات أبداً. ولكن الظاهر أن الطلاب يمرون بمرحلة تسييس وفق الأسس الدينية بشكل متزايد. إن لغتهم الخاصة بالشؤون السياسية مطعمة بصورة متزايدة بعبارات دينية رامزة.

سادساً: دراسة جامعة The Central California

قام توفيق فرح بتوزيع استبيان بـ ٣٥ فقرة على عينة من أربعمئة طالب عربي من فلسطين (٣٩ طالباً)، لبنان (٩٩)، سوريا (٥٠)، الكويت (٤٦)، الإمارات العربية المتحدة (٤٢)، البحرين (٤٠)، السعودية (٣٤). كان ٥٧,٢٥ بالمائة من المجموع من الإناث

والباقي من الذكور. وكان متوسط العمر ٢١,٧٨ سنة، كما أن ٩٦ بالمائة من المجيبين كانوا من المسلمين. اتخذ الاستبيان من الدراسات التي عرضنا لها آنفاً نقطة انطلاق. وسنحلل نتائج دراسة هذه الجامعة في مكان آخر، ولكننا نقول إنها جاءت موازية لنتائج جامعة الكويت وجامعة ولاية كاليفورنيا. على أن المحاولة التي جرت في هذه الدراسة كانت تهدف الى الغوص في أعماق منظومات المعتقدات السياسية للمجيبين وآمالهم ومطامحهم، أو في توجيهاتهم «الادراكية» و«الفعالة» و«التقويمية». وإننا لنرجو أن نتمكن من فهم ظاهرة التطرف الاسلامي من خلال فهمنا لعلاقة المجيبين بغيرهم من الأفراد العرب وفهمنا لعلاقتهم بحكوماتهم. أما معيار الاغتراب الذي وضعاه «Streuning & Richardson»[٨]، وفقرات السلم في هذا الميزان، فهي كما يلي:

١ ـ لا يدرك أغلب الناس الى أي مدى تسيطر المكائد التي يحوكها الآخرون سراً على حياتهم.

٢ ـ لا يعرف المرء في هذه الأيام على من يعتمد حقاً.

٣ ـ من الصعب حقاً أن تحدد اليوم من هو الذي تثق به.

٤ ـ إن الأمور تتغير بسرعة فائقة بحيث لا يعرف المرء ماذا يتوقع غداً.

٥ ـ من العبث الاتصال بموظفي الحكومة لأنهم غير معنيين بمشكلتي.

٦ ـ إن الترقية في العمل تعتمد على صديق متنفذ أكثر مما تعتمد على مؤهلات الخدمة أو أمدها.

٧ ـ إن الحكومة في بلادي تعمل جاهدة على إعمار القطر.

٨ ـ بالرغم مما يقوله البعض، فإن أحوال الرجل العادي ما فتئت تسوء باستمرار.

من الغريب أن الطلاب لا يحسّون بالاغتراب على المستوى الشخصي، كما اتضح. إن أغلبيتهم من المسلمين المتدينين جداً وهم يثقون بإخوتهم المسلمين الآخرين. بيد أن الطلاب يحسون بالاغتراب من حكوماتهم، ويشترك في هذا الاغتراب أفراد الجنسين والحاملون لمختلف الجنسيات. إن هذا الحس بالاغتراب يقتضي المزيد من الاستقصاء، والنظر في مشاعر المجيبين الخاصة بالفعالية السياسية والثقة السياسية.

والفعالية السياسية هي عبارة عن الشعور بأن فعل الفرد السياسي له، أو يمكن أن يكون له، أثر على العملية السياسية، أي أن من الجدير بالمرء أن يقوم بأداء واجباته المدنية.

---

(٨) أنظر: J. Robinson [et al.], *Measures of Social Psychological Attitudes* (Ann Arbor: Institution of Social Research Publications, 1968), and R. Cunningham, «Perception of Institutions and Individuals: A Look at Alienation in the Middle East,» *Comparative Political Studies,* vol. 4, no. 1 (1971), pp. 91-100.

إنـه الشعور بـأن التغيير السيـاسي والاجتماعي أمـر ممكن، وأن المواطن الفـرد يمكنه أن يلعب دوراً في تحقيق هذا التغيير[٩]. جـرى تطويـر هذا المفهـوم في بدايـة الأمر لتفسـير المتغيرات في المشاركة الانتخابية. وقد وجد الباحثون علاقة أكيـدة بين مقـاييسهم المفترضـة للفعاليـة وبين الاشتراك في العملية السياسية. ومنذ ذلك الحين، أخذت هذه النتيجة تتكـرر باستمـرار. إن الاحسـاس الواطيء بـالفعاليـة السياسيـة ينظر اليـه كجزء من مجمـوعة الأعـراض في مواقف السلبيـين سياسيـاً. والاحساس العـالي بهذه الفعـالية يعتـبر شرطـاً مسبقـاً لازمـاً للمشـاركـة السياسية. يضاف الى هذا أن المرء الذي يكبت هـذه السنّة في نفسـه يكون أقـل انهماكاً فيـما يفترض بأفعال سياسية تتحدى نظام الحكم. إن هذه النتيجة أخذت كذلك تتكرر باستمرار. وباختصار، فإن الفعالية السياسية تعتبر ذات نتائج مهمة لاستمرار المنظومة السياسية.

أما الثقة السياسية فمن شـأنها أن تمهد لـلاستقرار إذ إنها تـوفر سلطة التصرف للنخب السياسية حسب تقديرها. ثمة تشعبات بديهيـة للحياة السيـاسية الى درجـة تكون فيهـا الثقة السياسية مرتبطة بالثقة الاجتـماعية وتعتمـد جوانب كثـيرة من الحياة السيـاسية عـلى اتفاقـات تخترق الانقسامـات بين الجـماعات، وهـذه عملية تـتطلب حداً أدنى من الثقـة بين الجـماعات نفسها. وحين تضمحل الثقة فإن الترتيبات السياسية القائمـة قد تصبـح هشة أو تنهـار. ومع أن الثقـة بين الأفـراد قد لا تكـون شرطاً ضروريـاً، أو حتى شرطاً كـافياً في بعض الأحيـان، للتعاون الاجتماعي بين ذوي المشاعر المتشابهة، فإن من الواضح فيما يبدو أن الثقة الاجتماعيـة تسهّل العمل الجـماعي وربما تـزيد أيضـاً من احتمال صـيرورة هذا العمـل شيئاً روتينيـاً بمرور الزمن.

إن الأدبيـات المنشورة عن الثقـة السياسيـة والفعاليـة السياسيـة كثيرة وواسعـة، ولكن العلاقة المتبادلة فيما بين المفهـومين لم تتضـح بعد[١٠]. وبـاستخدامنـا طريقـة المعالجـة النظريـة

---

(٩) David Easton and Jack Dennis, «The Child's Acquisition of Regime Norm: Political Efficacy,» *American Political Science Review*, vol. 61 (1967), pp. 25-38.

(١٠) انـظر: M. D. Abravnel and R.J. Bush, «Political Competence, Political Trust, and Action Orientation of University Students,» *Journal of Politics*, vol. 37, no. 1 (February 1975), pp. 57-82; Yogendra Malik and Jesse F. Marquette, «Democracy and Alienation in North India,» *Journal of Politics*, vol. 37, no. 1 (February 1975), pp. 35-55; J.D. Aberbach, «Alienation and Political Bahaviour,» *American Political Science Review*, vol. 63 (1969), pp. 86-89; J.D. Aberbach and J.L. Walker, «Political Trust and Radical Ideology,» *American Political Science Review*, vol. 64 (1970), pp. 1119-1219; R.L. Cole, «On the Cause and Consequences of Political Trust: A Causal Analysis,» paper presented at: The Annual Meeting of the Mid-west Political Science Association, Chicago, 1972; John Frazer, «The Mistrusful-Efficacious Hypothesis and Political Participations,» *Journal of Politics*, vol. 32, no. 2 (May 1970), pp. 444-449; Edgar Litt, «Political Cynicism and Political Futility,» *Journal of Politics*, vol. 25, no. 2 (May 1963), pp. 312-323; E.L. McDill and J.C. Ridley, «Status, Anomia, Political Alienation and Political Participation,» *American Journal of Sociology*, vol. 68 (1968), pp. 205-213; E.N. Muller, «The Representation of Citizens by Political Authorities: Consequences for Regime Support,» *American Political Science Review*, vol. 64 (1970), pp. 1149-1166; H.R. Rogers and G. Taylor, «Pre-Adult Attitudes toward Legal, Compliance: Notes Towards a Theory,» in: D. Nimmo and C. Bonjean, eds., *Political Attitudes and Public Opinion* (New =

للموضوع التي وضعها غامسون كأساس يمكننا أن نضع عدداً من النتائج السلوكية التي تنشأ عن تفاعل الثقة السياسية بالفعالية السياسية[11].

١ ـ يمكن أن يوصف المواطن الخامل الهمة بأنه ذو مستوى واطىء من الثقة واحساس محدود بالفعالية السياسية.

٢ ـ وقد يشعر نمط آخر من المواطنين بولاء شديد للمنظومة السياسية ولكنه يظل مع ذلك ذا احساس واطىء بالفعالية السياسية.

٣ ـ والنمط الثالث يجمع بين الفعالية السياسية والثقة بالحكومة. وهذا الفرد نموذج للمثل الأعلى في المواطنة؛ إنه نشط سياسياً ولكنه يظل ضمن حدود الأعراف الاجتماعية.

٤ ـ والنمط الرابع ذو احساس عال بالفعالية السياسية ومستوى واطىء من الثقة السياسية. هذا الفرد يعتبر متمتعاً بإمكانية القيام بفعل سياسي متقلب.

إن أغلبية المجيبين في دراسة «سنترال كاليفورنيا» هم من النمط الرابع.

عند تحليل البيانات نظرنا في أربعة متغيرات، وهي: الثقة الشخصية المتبادلة، الثقة السياسية، الفعالية السياسية، واثنان من مقاييس التأهيل للنشاط السياسي[12].

أ ـ الثقة الشخصية المتبادلة: إن ثقة المجيب بحكومته وهل هي انعكاس لثقة أوسع بالناس قد جرى تقريرها بواسطة السلم الذي وضعه روزنبرغ بشأن الثقة بالناس كما كيّفه الـ (SRC). ويتألف السلّم من ثلاث فقرات بخيارات محددة (وتجمع النقاط عن كل جواب بجدول تفصيلي بسيط). وهذه الفقرات هي:

ـ على وجه العموم هل تقول انه يمكن الثقة بأغلب الناس؟ أم انك تحذر من التعامل مع الناس؟

= York: David Mckay, 1972); D.E. Stokes, «Popular Evaluations of Government: An Empirical Assessment,» in: Harland Cleveland and Harold D. Lasswell, eds., *Ethnics and Bigness: Scientific, Academic, Religious, Political and Military* (New York: Harper and Row, 1962), and M. W. Watts, «Efficacy, Trust and Orientation toward Socio-Political Authority: Students' Support for the University,» *American Journal of Political Science Review,* vol. 17 (1973), pp. 282-301.

(١١) William A. Gamson: *Power and Discontent* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1968), pp. 42-52, and «Political Trust and its Ramifications,» in: Gilbert Abcarian and J. Soule, eds., *Social Psychology and Political Behaviour: Problems and Prospects* (Columbus, Ohio.: Merrill, 1971), pp. 40-55.

(١٢) Frederick Charles Barghoorn, *Politics in the USSR : A Country Study* (Boston, Mass.: Little Brown, 1966), and J.H. Oliver, «Citizen Demands and the Soviet Political System,» *American Political Science Review,* vol. 63 (1969).

هل تقول إن الناس في أكثر الأحيان يحاولون مد يد المساعدة؟ أم إنهم معنيّون بأنفسهم فقط بالدرجة الأولى؟

ـ هل تظن أن أغلب الناس سيحاولون استغلالك لمصلحتهم إذا سنحت لهم الفرصة، أم أنهم سيكونون منصفين معك؟

ب ـ الثقة السياسية: جرى قياس الثقة بالحكومة بفقرة اقتبست من (SRC) وتنص على ما يلي:

«هل تثق بأن حكومتك تقوم بما هو صائب ـ دائماً تقريباً؟ أم في أغلب الأحيان؟ أم في بعض الأحيان؟ أم لا تقوم بذلك قط؟».

والنقاط على هذه الفقرات هي من ١ الى ٤، ويعطى أدنى حاصل لمن يجيب بـ «دائماً تقريباً» أعلى درجات الثقة، ويعطى أعلى حاصل لمن يجيب بـ «لا تقوم بذلك قط» أدنى درجات الثقة.

ج ـ الفعالية السياسية: جرى قياس اعتقاد الناس بقدرتهم على التأثير بالحكومة بسؤال اقتبس من (Almond & Verba) وينص على ما يلي:

«لو فرضنا أن حكومتك تنظر بإصدار قانون هو بنظرك قانون ضار جداً أو ظالم. فإذا قمت بجهد ما لايقاف اصدار هذا القانون فإلى أي مدى يحتمل أن تفلح في ذلك؟ من المحتمل جداً؛ من المحتمل بعض الشيء؛ ليس من المحتمل جداً».

د ـ التأهيل للعمل: لقياس تأهل المجيب للفعل السياسي قمنا بتقرير قدرة المجيب على تحديد خطة أو استراتيجية للتأثير بالحكومة. وأشرنا الى ذلك باسم «جدول الانهماك بالعمل». أما نمط الفعل فقد أشرنا إليه باسم «وجهة الانهماك بالعمل». وقد اقتبسنا السؤال الذي طرحناه من (Almond & Verba) وينص على ما يلي:

«ما هي الطرق التي ستستخدمها على أغلب احتمال في محاولتك اقناع الحكومة بأن القانون الذي تنظر في اصداره هو قانون ضار أو ظالم؟».

جرى تقسيم الاستجابات بالنسبة إلى هذا السؤال الأخير الى قسمين: الذين أجابوا عن السؤال والذين لم يجيبوا عنه. ثم أعقبنا ذلك بسؤال آخر هو:

«اذا افترضنا أن طريقة، أو طرق، الاقناع التي استخدمتها لم تفلح في شيء فما الذي ستفعله عندئذ على أغلب احتمال؟».

وقد افترضنا أن الشخص الفعال سيميل الى الاشتراك في النشاط السياسي، ولكن طريقة العمل بعينها (وجهة الانهماك) يحتمل أن تكون دالة على المعتقدات بشأن نمط السلوك الذي يتطلبه التنفيذ.

وبناء على ذلك قسّمت الاجابات الى استراتيجية سياسية «عنيفة» وأخرى «غير عنيفة».

أشار ١٨ بالمائة فقط من المجيبين الى أنهم سيستخدمون طرقاً غير عنيفة. أما الأجوبة عن السؤال الذي وجه فيها بعد للمتابعة، وهو:

«ماذا ستفعل اذا فشلت الاستراتيجية الأولية؟»

فإنها لم تشر الى أي تغيير في مشاعر المجيبين.

ويبدو أن هؤلاء الطلاب يتمتعون بدرجة عالية من الفعالية السياسية مع مستوى واطىء جداً من الثقة السياسية. إنهم لا يثقون بالحكومات الحالية، وبمثقفي المؤسسة الرسمية وبدينها. وقد قال أحد المجيبين في معرض حديثه مع مجري اللقاء:

«لا يمكننا أن نقوم بأسوأ مما قام به جيلكم».

إن لدى هؤلاء الأفراد المُكنة على الفعل السياسي المتقلب والعنيف.

سابعاً: دراسة جامعة تونس

أراد محمد بشوش أن يتبين آراء ٤٣ استاذاً في جامعة تونس موزعين على كلية العلوم الاجتماعية (٢٢ أستاذاً) وكلية الدراسات الانسانية (٢١ استاذاً)، وذلك بواسطة إجراء مقابلات مفتوحة معهم بشأن مشاعر انتمائهم الى الأمة العربية[١٣]. إن عدداً من أسئلته مأخوذ من دراسة مركز دراسات الوحدة العربية المشار إليها آنفاً. وقد أراد بواسطة إجرائه تلك المقابلات أن يستوضح عما يلي:

- الوحدة العربية بوجه عام.
- القضية الفلسطينية.
- التعريب.
- الأمة العربية سنة ٢٠٠٠.

جاءت النتائج التي توصل اليها لتكشف عن أن عيّنته من الصفوة التونسية قد انتقدت عدداً من أنظمة الحكم العربية كما انتقدت عدداً من مشاريع الوحدة. بيد أن أولئك الأساتذة فيما يبدو كانوا متمسكين بالهدف الخاص بالوحدة العربية بشكل ما من أشكالها.

وختاماً، هناك حاجة إلى مزيد من بحوث استطلاع الرأي وذلك لجمع بيانات ومعلومات موثوقة خاصة بالمواقف في الأقطار العربية، على وفرة ما هو موجود من دراسات

---

(١٣) محمد بشوش، «الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي: مثال تونس (دراسة لاتجاهات ومواقف الجامعيين إزاء أهم المسائل القومية الكبرى)»، المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٨٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٢٢ ـ ٤٨.

اجتماعية[١٤]. إن هذا جزء لا يتجزأ من الضيق الثقافي العام في الوطن العربي[١٥]. فالمثقفون والباحثون في شؤون استطلاع الرأي هم إما قد تعبوا أو أرهبوا أو ابتيعوا. وتأليف الكتب الدراسية هي أبسط كثيراً وأسلم عاقبة بالتأكيد وأدرّ ربحاً. أما الدراسات الخاصة بالمواقف فمعقدة الى حد الفوضى وأحياناً خطرة.

أما فيما يتعلق بالبحث في العلاقة بين الثقة السياسية والفعالية السياسية فقد نشر غامسون (Gamson) البيانات التي جمعها جيفري بيج (Jeffery Page) وذلك للتدليل على أنماطه المشار اليها آنفاً. لقد وجد بيج (Page)، في دراسته لسكان «نيوارك» السود في ولاية نيوجرسي في أعقاب اضطرابات ١٩٦٧ التي جرت في المدينة المذكورة، أن ذوي الثقة المنخفضة ليسوا أكثر جدارة من غيرهم بالاشتراك في الاضطرابات. أما عند تمحيصه الفعالية السياسية (مقاسة بفقرة المعلومات السياسية) والثقة السياسية معاً فقد ذكر النتائج التالية: إن الأشخاص ذوي الفعالية العالية والثقة السياسية المنخفضة يؤلفون المجموعة الأكثر استعداداً للاشتراك في الاضطرابات؛ وأن الأشخاص بمستوى متوسط من الثقة وفعالية عالية هم أكثر استعداداً للاشتراك في نشاطات تقليدية خاصة بالحقوق المدنية. أما ذوو المستوى العالي من الثقة والحس العالي بالفعالية فيؤلفون الجماعة التي تقصر نشاطها في أغلب احتمال على استعمال حق الانتخاب[١٦]. وقام كول (Cole) بإجراء تحليل ثانوي لعيّنة سنة ١٩٧٠ المأخوذة من القطر كله، فوجه سلسلة من الأسئلة بشأن الروابط العرضية في نموذج خاص بالثقة السياسية يشمل أنماطاً غير تقليدية من السلوك السياسي. وقد وجد علاقة قوية جداً بين الفعالية السياسية والثقة السياسية (Gamma=.55). أما عند النظر في التأثير المضاعف للفعالية والثقة وغيرهما من المتغيرات فإن النموذج لم يأت بنسب مئوية عالية من التعاطف التكنيكي «غير التقليدي» التي كان من المتوقع أن يأتي بها[١٧]. وأورد (Aberbach & Walker) وجود علاقة تبادلية قوية الى حد ما تفعل فعلها فيما بين الثقة وبين ثلاثة أنواع من الآمال السياسية ومنها الاقتدار السياسي (للسود: Gamma=.40 وللبيض: Gamma=.32).

من الواضح والبديهي أن أهمية الفعالية السياسية لنظام الحكم تختلف باختلاف القيمة التي تعطى لدور المواطن في الشؤون العامة، للاطلاع على تفسير طريف لدور المواطن في النظام السياسي السوفياتي[١٨].

---

(١٤) سعد الدين ابراهيم، «تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود الى تحقيق الوعود،» المستقبل العربي، السنة ٨، العدد ٧٥ (أيار/مايو ١٩٨٥)، ص ١٢٩ - ١٣٩.

(١٥) J. Miller, «The Embattled Arab Intellectual,» *New York Times* (9 June 1985), pp. 56-57.

(١٦) Gamson, «Political Trust and its Ramifications,» in: Abcarian and Soule, *Social Psychology and Political Behaviour: Problems and Prospects,* pp. 40-55.

(١٧) Cole, «On the Cause and Consequences of Political Trust: A Causal Analysis,» p. 19.

(١٨) انظر: Barghoorn, *Politics in the U.S.S.R.: A Country Study,* and Oliver, «Citizen Demands and the Soviet Political System,» pp. 465-475.

ومن المهم أن نقول هنا شيئاً حول السلالم التي استخدمت في هـذه الدراسـة، ولا سيما تلك التي تتناول الفعاليـة السياسيـة. إن الدراسـات التي تتناول مفهـوم الفعاليـة السياسيـة، كدراستنا هذه، تنحو الى افتراض تكافؤ وظيفي طالما كانت المقاييس المستخدمة متماثلة تقريباً. إنّ هذا بالطبع لا يلبي كل ما نرغب فيه. يقول Przewarski & Tuene :

«غالباً ما نجد أن تعادل المقاييس لا يمكن افتراضه حتى بين المجموعات الثانوية لسكان قطر واحـد، بل يجب اعتباره بمثابة مسألة دراسية تخضع دائماً للاختبار»[19].

---

(١٩) انـظر: بشوش، «الـوعي القومي في الأوسـاط الجامعيـة في المغرب العـربي: مثـال تـونس (دراسـة لاتجاهات ومواقف الجامعيين إزاء أهم المسـائل القومية الكبرى)،» ص ٢٢ ـ ٤٨، و

A. Przewoski and M. Tuene, *The Logic of Comparative Social Inquiry* (New York: John Wiley, 1970), pp. 19, and 31-34.

الفصل الثالث والثلاثون

الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية(*)

سمير المقدسي(**)

مقدمة

لهذا الفصل ثلاثة أهداف رئيسية: الأول درس طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل والعوامل التي تؤثر فيه، مع تركيز خاص على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية؛ والثاني بحث الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل ـ على مستوى الهياكل والسياسات ـ اقليمياً ومع الاقتصاد العالمي؛ الثالث محاولة اعطاء تقويم موجز للعلاقات بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية كما تظهرها حالة البلدان العربية.

وينقسم الفصل الى أربعة أجزاء رئيسية هي: الاعتماد الاقتصادي المتبادل: الطبيعة والظواهر والعوامل الكامنة، السياسة الاقتصادية في عالم يعتمد على بعضه البعض، الاقتصاديات العربية: الروابط مع الاقتصاد العالمي، الروابط الاقليمية، السياسات التابعة والمستقلة، وذات التبعية المتبادلة؛ الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة، مع اهتمام خاص بالبلدان العربية.

أولاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الطبيعة والظواهر والعوامل الكامنة

إن الروابط الاقتصادية والمالية بين الاقتصاديات القومية والدولية متعددة الأوجه،

(*) بحث قدم الى المؤتمر الدولي الثاني حول: الأمة والدولة والاندماج في العالم العربي، نظمه معهد الشؤون الدولية في روما (Istituto Affari Internazionali-Rome) ومدرسة بانتيويس (Panteois) للعلوم السياسية في أثينا، كورفو، ١ ـ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥.

(**) استاذ الاقتصاد ومدير معهد العلوم المالية والمصرفية ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

وكـذلك هي ظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ونرمي فيما يلي الى استعراض مسألتين تتعلقان بهذه القضية بالتحديد: (١) طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل و(٢) بعض العوامل التي يظهر أنها تتحكم في درجة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية والعالمية.

١ ـ طبيعة وظواهر الاعتماد الاقتصادي المتبادل

يمكن تبين الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات العلاقات الاقتصادية الدولية كافة وخاصة: (أ) التبادل التجاري. (ب) حركات رؤوس الأموال. (ج) انتقال عوامل الانتاج. (د) التكنولوجيا[1]. وقد تختلف درجة الاعتماد المتبادل في كل من هذه الأبواب اختلافا شاسعاً من بلد الى آخر. فمن الممكن أن يكون الرابط الرئيسي بالنسبة الى بعض الدول العلاقات التجارية؛ وبالنسبة إلى البعض الآخر، قد يكون التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال على قدر متساوٍ من الأهمية، كما أنه، بالنسبة الى بلاد أخرى، يمكن أن يشكل التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا الرابطين الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. وبالنسبة الى بعض الدول، تشكل حركات التجارة، ورؤوس الأموال وعوامل الانتاج مجتمعة روابط مهمة مع الخارج (مثل البلدان العربية المصدرة للنفط). ومن الناحية التاريخية، كانت الحركات التجارية ومن بعدها حركات رؤوس الأموال تشكل العلاقات المهمة بين الدول. وفي السنوات الأخيرة الماضية، بدأت حركات عوامل الانتاج والروابط التكنولوجية تكتسب دوراً متزايداً في تحديد طبيعة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومداه بين الدول ذات السيادة. والاعتماد المتبادل يعني اعتماداً في الاتجاهين أو مشتركاً بين اقتصادات قومية. إلّا أنه بالنسبة إلى الدول الصغيرة، فإن هذا الأمر يترجم نفسه عموماً، وفي المقام الأول، في تبعية للدول الكبيرة، مع أن الأخيرة قد تعتمد بدورها، وبصورة كبيرة جداً، على دول صغيرة معينة للحصول على استيرادات استراتيجية محددة. وتصبح مسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل أكثر وضوحاً بين الاقتصاديات الكبيرة المصنعة مع أن بعض الدول هنا أيضاً قد تكون أكثر «اعتماداً» من الأخرى. وتنطبق المبادىء نفسها على الدول التي تشكل تجمعات اقليمية مع العلم بأن تبعية اقتصاد معين يجب أن ينظر لها الآن في اطار الاقتصادات الاقليمية والعالمية معاً[2].

---

(١) تظهر التدفقات التكنولوجية نفسها في تحريكها عوامل الانتاج (الخبرات والادارة التقنية) والتدفقات التجارية (حركة البضائع المحتوية على التكنولوجيا) أو اكتساب البراءات ـ الامتيازات. وأخذت التكنولوجيا تحتل مركزاً مهماً جدا في التبادل التجاري والنمو الاقتصادي، كما أخذت تعتبر باباً مستقلاً في العلاقات الاقتصادية الدولية.

(٢) ركزت نظريات التبعية، التي قدم لها في المقام الأول كتّاب أمريكا اللاتينية، على القيود والتشوهات التي يفرضها النظام الاقتصادي الدولي (الرأسمالي) القائم، على تنمية الدول الآخذة في النمو، مبقياً اياها في حالة التبعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول (الرأسمالية) المصنعة. والمطلوب حسب هذه النظريات هو نظام اقتصادي دولي جديد يسمح للدول الآخذة في النمو بالتوصل الى تنمية قومية مستقلة. وتنادي نظريات التبعية، أو بعض منها، بالانكفاء النسبي أو التقليل من الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي الحالي عبر ممارسة سياسات الاكتفاء الذاتي. لمراجعة نظريات التبعية، انظر: =

وبوجود الـروابط المتعددة بـين اقتصاد قـومي معين والاقتصـاد العالمي، ينبغي تـوضيح ثلاثة أبعاد للاعتماد المتبادل. الأول هو الاعتماد البنيوي، أي مدى ما يبلغه اعتماد رخاء دولـة ما على الأسواق العالمية سواء من ناحية العرض أو الطلب. ويتعلق هـذا الأمر بنـاحية مهمـة للتكامل مع الاقتصاد العالمي. فالدول التي تعتمد على صادرات عدد محدود من المـواد الخام، عـلى سبيل المثـال، تعتمد بشكـل كبير عـلى الطلب في الخـارج لهذه المنتجـات، وبالتـالي فإن رفاهيتها الاقتصادية مرتبطة بصـورة شاملة بمستوى هذا الـطلب. وقد بعث هـذا الأمر، كما يعرف الجميع، على أبحاث ومناظرات معمقة في الأدبيات المتعلقة بقضايا التخصص الدولي، النمو ذو التوجه الداخلي في مواجهة النمو ذي التوجه الخارجي، والحمائية في مواجهـة التجارة الحـرة. . . إلخ. وقـد لا تكون الـدول ذات الاقتصادات المنـوعة أقـل اعتماداً عـلى الاقتصاد العالمي، لكنها ربما تكون قادرة بصورة أفضل على مقـاومة تـأثير التغـيرات الخارجيـة، وتمتلك حـرية أكـبر في اختيار السيـاسات المـلائمة لمـواجهتهـا. وعمـومـاً، فـإنـه كلما ازداد تكـامـل الاقتصادات القومية عبر الأسواق السلعية والمالية، كلما كانت سلع وأصول دولة ما أقـرب الى العمل كبدائل لسلع وأصول دولة أخرى، وكانت درجة الاعتـماد الاقتصادي أكـبر. وهذا مـا يصل بنا الى البعد الثاني الذي يتعلق بالاعتماد المتبادل على صعيد السياسة الاقتصادية أي أثـر الاجراءات السياسية في عالم تبعية اقتصاديـة متبادلـة. فمن المحتم أن تؤثر قـرارات السياسـة الاقتصادية التي تتخذ في بلد كبير على اقتصادات الدول الأخرى القومية. إن آليـات التكيف التي تقوم أو التي يسمح لها أن تنشأ رداً على قرارات السيـاسة الاقتصـادية المتخـذة في الخارج لها تأثير مباشر عـلى درجة الاعتـماد المتبادل التي تـرغب الدول في تحملهـا. وتشكل سيـاسات سعـر الصرف ومعدلات الفـائدة، ومعـدلات التضخم، والاحتياطـات النقديـة، على سبيـل المثال، قضايا رئيسية بالنسبة إلى الاعتماد المتبادل بين الدول(٣). وهي تحتل أهمية عليا بالنسبـة الى الدول الكبرى والأعضاء في التجمعات الاقليميـة، ولهذا كـان التركيـز الذي تبـديه هـذه التجمعات على الحـاجة الى تنسيق السيـاسة الاقتصـادية(٤). وكلما ازداد تكـامل الاقتصـادات القومية، كلما كانت الحاجة الى تنسيق السياسة الاقتصادية أكبر. وللبعد الثالث أن يـركز عـلى المدلولات السيـاسية لـلاعتماد المتبـادل. فهناك دول أكـثر رغبة من غـيرها في أن تتكـامل مـع

= D. Seers, ed., *Dependency Theory: A Critical Reassessment* (Frances Pinter, 1981).

ولا سيما مقالات ج. بالما ود. سـيرز من ناحيـة ثانيـة، فإن الانعـزال عن النظام الاقتصـادي العالمي كما أشـار: سيرز، المصدر نفسه، ص ١٣٩ ربما يكون مكلفاً جداً ويثير مشـاكل كبيرة للبلد المنعزل.

(٣) A. E. Swoboda, «Exchange Rate Regimes and European-US Policy Interdependence,» in: A.V. Hooke, ed., *Exchange Rate Regimes and Policy Interdependence* (IMF, 1983), p. 76.

(٤) K. Hamada, «Macroeconomic Strategy and Coordination under Alternative Exchange Rates,» in: Dornbusch and J.A. Frenkel, eds., *International Economic Policy, Theory of Evidence* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1971), p. 294, and R. Cooper, «Interdependence of National Economic Policies,» in: B. Balassa, ed., *Changing Patterns in Foreign Trade and Payments* (New York: W.W. Norton and Company, Inc., 1970), pp. 103-115.

الاقتصاد العالمي أو في اقتصاد اقليمي، وهي بالتالي أكثر رغبة من غيرهـا في تقبل القيـود التي قد يستدعيها هذا التكامل على القرار الاقتصادي المستقل. وبالتالي، فإن اقتصادين متشـابهين قد يمارسان سياسات مختلفة إزاء التفاعلات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي. فقد يختـار أحدهما أن يكون منفتحاً لدرجة كبيرة، في حين يحاول الآخر أن يعزل اقتصاده عـبر سياسـات تقييدية. وقد لا يكون معيار هذا الخيار اقتصادياً صرفاً بالضرورة، بل سيـاسياً في طبيعتـه الى حد كبير؛ أي أن السلطات ربما تكون مدفوعة بما تراه كاعتبارات السيادة القومية.

إن الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظاهرة جوهرية في العـالم المعاصر، وبـالنسبة الى معـظم الدول، إن لم نقل كلها، يعد تقدم الدول منفردة مستحيلاً بـالاستقلال عن الاقتصـاد العالمي إلا إذا كان بتكاليف اقتصادية واجتـماعية غـير مقبولـة. ولكن، إذا ما اتفقنـا على أن التجـارة الدولية، وبتعميم أكثر، العلاقات الاقتصادية الدولية توفر أسس النمو بـوتيرة أسرع بكثـير مما يمكن أن يكـون عليه لـو اختلفت الحال، فليس هنـاك من تصور مشـترك بالنسبـة الى أفضل أنمـاط العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة، أو إلى درجة انـدماج اقتصـاد قومي معـين بالاقتصـاد العـالمي. إن أسباب الاختـلاف بهذا الصـدد متشعبة، منهـا الاقتصاديـة وغير الاقتصـادية في الـوقت عينه. وتتعلق الأسبـاب الاقتصاديـة كرؤى مختلفـة حول المـدى والشكـل المـلائمـين للاندماج الاقتصادي. فالعلاقات الثنائية بالمقارنة مع العلاقات المتعددة الأطـراف، والتصنيع ذو الاتجاه الداخـلي بالمقـارنة مـع التصنيع ذي الاتجـاه الخارجي. . . الخ كلها قضـايا تتعلق بالاعتماد الاقتصادي المتبادل يمكن مناقشتها على أسس اقتصادية بحتة. لكنها في الوقت نفسـه قضايا يتخذ القرار في شأنها عادة في إطار سياسي طـالما أنها تتعلق بـاستقلال الأمم أو بـدرجة الاعتماد (الحقيقي أو الاسمي) الذي من الممكن تقبله في عالم الاعتماد المتبادل.

٢ ـ العوامل المؤثرة في الاعتماد الاقتصادي المتبادل

لأغراض هذا البحث، سيتم استعراض ثلاثة عوامل على عـلاقة متبـادلة في مـا بينها: (أ) الموارد الطبيعية في الاقتصاديات الفردية ومدى امكانية تطويرها وتنميتها داخلياً عبر توسيع السوق المحلي، (ب) مـوقف السلطات المختصة من انفتـاح الاقتصاد القـومي، و(ج) درجة تـوجه الاقتصـاد الى اقتصاد عـام أو خاص. وينبغي أن يسلم بـالعلاقـات المتبادلـة بين هـذه العوامل كما يظهـر على سبيـل المثال من درجـة الارتباط المـرتفعة عمـوماً بـين العاملين الثـاني والثالث.

إن قدرة الاقتصاد القومي على توفير أسباب التنمية من تلقائه تؤثر في درجة اعتماده على التجارة الدولية. وتقوم هذه المقدرة على توفر كل من الموارد البشرية والمادية وكذلك الأمر على مستـوى التكنولـوجيا المكتسبـة. وفي عالم اليـوم، ربما تكـون دول قليلة فقط قادرة عـلى اتباع استراتيجية تنموية قائمة على الانعزال النسبي عن الاقتصـاد العالمي. وحتى ولـو كانت قـادرة على القيام بذلك، فـإن تكاليف التنميـة، ولا سيما في نـطاق التضحية الاستهـلاكية وخسـارة المنافع الناجمة عن التخصص الدولي والتجارة الـدولية، قـد تكون مـرتفعة الى درجـة لا مبرر

لها. وبالنسبة الى كثير من الدول، يعد الاعتماد على الاقتصاد العالمي، بأي مقياس أراد المرء أن يعتمده، مرتفعاً الى حد كبير، لا سيما وأن أسواقها الداخلية غير قادرة بحد ذاتها على دعم تنميتها الذاتية الطويلة الأمد. وقد تكون دول أخرى اقل اعتماداً على الاقتصاد العالمي، ويعتمد ذلك على الموارد الموجودة وقدرة السوق المحلي على النمو والتطور. وحيث توجد وفرة نسبية في الموارد البشرية والمادية بالفعل، وحيث يمكن تطوير وتنمية السوق المحلي بسرعة، فإن الميل الى الاعتماد على الذات أو التقليل من الاعتماد على الخارج يصبح أكبر شأناً. إلا أنه ليس من الضرورة أن تكون الحال كذلك عملياً.

ويتأثر مدى توجيه استراتيجية التنمية نحو الداخل بالسياسة الاقتصادية للسلطات القومية. فالاقتصادات القومية المنفتحة، أي التي لا تفرض قيوداً على التحويلات الجارية والرأسمالية، والتي تفرض قيوداً خفيفة نسبياً على التجارة، أو التي تنتمي الى مناطق تجارة حرة واسعة، هي أكثر تكاملاً وبالتالي أكثر اعتماداً على الاقتصاد العالمي من الاقتصادات المغلقة نسبياً بأشكال القيود كافة. ولنوضح الأمر بطريقة أخرى، فالبلاد التي تميل الى تنسيق سياساتها الاقتصادية مع دول أخرى أو تسمح بالتكيف المحلي الضروري استجابة للتطورات في ميزان المدفوعات، تظهر عادة درجة أكبر من الاعتماد المتبادل منها في تلك الدول التي تحاول عزل اقتصاداتها المحلية عن تأثيرات التطورات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية في الخارج. وبالتالي، فإن درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل تتأثر بنوعية السياسات الاقتصادية الدولية التي تمارسها الدول كل على حدة.

ويرتبط عامل التوجه بين القطاع العام والقطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بما تم توضيحه. وعموماً، فإن الاقتصادات التي يغلب فيها القطاع العام تميل الى اتباع سياسات اقتصادية دولية اقل ليبرالية من الاقتصادات المعتمدة على القطاع الخاص. إن تفاعل البلدان الأولى مع الاقتصاد العالمي مفيد أكثر مما هو في المجموعة الأخيرة. وقد تظهر الاقتصاديات التي يلعب فيها القطاع العام دوراً رئيسياً، درجة أقل من الاعتماد على العالم الخارجي من الدول الأخرى. ومع ذلك، لا ينبغي أن يستنتج أن الحال يجب أن تكون كذلك. فالخيارات بين درجات الاعتماد على الاقتصاد العالمي متاحة أمام كل من اقتصاديات القطاع الخاص واقتصادايات القطاع العام على السواء، والخيار يرجع في نهاية الأمر الى السلطات القومية المختصة.

ثانياً: السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل

وفي حين يمكن تحديد الاعتماد الاقتصادي المتبادل على مستويات متعددة، هناك ناحية مهمة تستحق تسليط الأضواء عليها وهي السياسة الاقتصادية في عالم الاعتماد المتبادل. فقرارات السياسة الاقتصادية تؤثر في أشكال الاعتماد الاقتصادي المتبادل كافة، وإن كان بدرجات مختلفة. وبغض النظر عن ميزات اقتصاد معين، فإن حجم وشكل ارتباطاته مع العالم الخارجي يتأثران الى حد كبير بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات القومية. لا

شك في أن بعض الدول ربما تكون قادرة على استخدام سياساتها الاقتصادية بفعالية أكثر من غيرها، فالدول الكبرى تمارس قدراً أكبر من السلطة الذاتية في اتخاذ القرار من الدول الصغيرة. ومع ذلك، فإنها مضطرة أيضاً لأن تأخذ في حسبانها التطورات في أماكن أخرى من العالم ولا سيما في الدول الكبرى الأخرى. إن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومات هي تعبير عن السيادة القومية، وتعكس مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق أهدافها، تلقائياً، مقدار السلطة الذاتية التي تستطيع الحكومات أن تعتمد عليها للتوصل إلى أهدافها المعلنة. وكلما كان تكامل الاقتصاديات القومية أكبر، كلما كانت درجة السلطة الذاتية السياسية أقل. وهذه الحقيقة، كما أشير اليها سابقاً، تكمن في جوهر المحاولات الاقليمية التي تبذلها الدول الصناعية لتحقيق التنسيق الاقتصادي بينها(٥). وبالنسبة الى الدول النامية التي ترغب في تحقيق التكامل الاقليمي، فإن تنسيق السياسة الاقتصادية مهم بالقدر نفسه. وفي الإطار الاقليمي، تصبح مسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بارزة الأهمية. ولكن في علاقاتها مع العالم الصناعي تصبح مسألة التبعية ذات أهمية متزايدة.

إن أسواق القطع الأجنبي هي الرابط بين الاقتصادات القومية والدولية. لكن السياسات الاقتصادية الدولية هي التي تحدد، بدرجة أساسية، حجم وطبيعة هذا الرابط. وكلما كانت هذه السياسات أكثر ليبرالية، كلما ارتفعت درجة التفاعل الكامن بين الاقتصاديات القومية، وازداد بالتالي مستوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وربما يؤدي هذا بدوره الى قيود متزايدة على السلطة الذاتية للسياسة الاقتصادية القومية. وهكذا فإن القيود على التجارة والمدفوعات، التي تأخذ أشكالاً عدة، تتجه الى عزل الاقتصاد القومي عن بقية العالم وهذا الاتجاه قد يساعد بدوره مبدئياً على زيادة استقلالية السياسات الاقتصادية القومية. ولكن تجدر الاشارة هنا، من دون الغوص في حسنات وسيئات هذا الاتجاه إلى أنه عملياً، قد لا يعزل بالضرورة الاقتصاد القومي الى الدرجة المرغوبة طالما أنه يؤدي الى نشوء أسواق «غير رسمية» و / أو غير شرعية ربما يكون من الصعب السيطرة عليها. واستناداً إلى ذلك، فإن السلطة الذاتية في صنع القرار في الاقتصاديات المقيدة خارجياً أو المحمية ليست بالضرورة أقوى من التي تتمتع بها الاقتصاديات ذات السياسات الليبرالية. علماً بأن هذه المسألة يمكن تقويمها على أسس عملية فقط وليس على أسس نظرية.

وعلى فرض وجود أسواق قطع أجنبي حرة فعلاً، فهل توفر سياسات اقتصادية دولية

---

(٥) يعود التنسيق السياسي في جوهره إلى صياغة الأهداف القومية والأدوات السياسية المطلوبة لتحقيقها. وكما أشار تينبيرغن (Tinbergen) قبل اعوام عدة مضت، فإن عدداً محدداً من الأهداف يستدعي عدداً مماثلاً من الأدوات (الفاعلة). انظر:

J. Tinbergen, *On the Theory of Economic Policy* (Amsterdam: North Holland, 1952).

وينبغي أن الأدوات والأهداف السياسية متكافئة تماماً. أنظر:

R. Mundell, *International Economies* (New York: Macmillan, 1968), p. 203.

معينة سلطة ذاتية أكبر للسياسات المحلية مما توفره غيرها من السياسات؟ وقد قيل، على سبيل المثال، ان أسعار الصرف المرنة تعزل الاقتصاد المحلي عن أثر التطورات الخارجية في حين أن أسعار الصرف الثابتة تخلق مزيداً من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية. ومع ذلك فإن هذه المسألة تبقى غير محسومة من الناحية العملية. وقد يبدو أن ما يجب أخذه بعين الاعتبار، ليس نظام أسعار الصرف وحسب، بل عوامل أخرى قد تكون ذات تأثير أكبر في تحديد درجة الاعتماد المتبادل(٦).

وما ينبغي التركيز عليه هو أن السلطة الذاتية لصنع القرار الاقتصادي في الاقتصاديات القومية، في عالم تزداد فيه درجة الاعتماد المتبادل أصبحت مقيدة الى حد بعيد بالنسبة الى قدرتها على بلوغ الأهداف المرجوة. ولكن إذا كان تنامي درجة الاعتماد المتبادل ينطبق بصورة خاصة على اقتصاديات الدول الصناعية، فإن اعتماد الاقتصاديات الصغيرة على أسواق العالم الصناعي وسياسته الاقتصادية قد ازدادت أيضاً. وتوضح المطالب المتكررة من جانب الدول النامية بالحصول على حصة أكبر من السوق وتكنولوجيا الدول الصناعية، تزايد تبعية الأولى. إن النمو، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتنمية البنية التحتية المادية والبشرية، تشكل الأهداف الرئيسية للدول الآخذة في النمو. وحاجتها في جميع هذه المجالات، بين غيرها من المجالات، للتفاعل مع العالم الصناعي، ضخمة للغاية. وفي الوقت عينه، فإن قرارات السياسة الاقتصادية (مع القليل من الاستثناءات) لا تؤثر مادياً على الدول الكبيرة، في حين أن عليها أن تتحمل انعكاسات القرارات السياسية الاقتصادية في هذه الدول.

وفي هذا الاطار، تواجه الدول النامية ثلاث قضايا أساسية: (١) الى أي حد تعتبر شروط تنميتها دالة على اعتمادها الاقتصادي المتبادل مع العالم الصناعي: ما هي متانة الروابط مع العالم الخارجي؟ (٢) الى أي حد تكون قرارات السياسة الاقتصادية مستقلة من حيث تحقيق الأهداف المعلنة، الداخلية والخارجية معاً؟ هل بعض السياسات أكثر استقلالية من غيره؟ (٣) أي أهمية تحتلها التجمعات الاقليمية بين الدول النامية بالنسبة الى الحالات المذكورة؟ إن استعراض هذه المسائل يمكننا من تبيان بعض العلاقات المتبادلة بين الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة القومية. ومن الطبيعي أن تعتمد الاجابة عن الأسئلة المطروحة سابقاً على خصوصيات الاقتصاد المعين الذي تجرى دراسته والتجمعات الاقليمية التي قد يكون منتمياً اليها؛ وهذا ما سنحاول القيام به بالنسبة الى البلدان العربية.

ثالثاً: الاقتصادات العربية

سنصنف الاقتصاديات العربية الى: (١) اقتصاديات مصدرة للنفط في المقام الأول(٧).

---

(٦) Swoboda, «Exchange Rate Regimes and European US Policy Interdependence,» and the comment on his paper by J.A. Frenkle, pp. 10-12.

انظر أيضاً: R. Dornbusch, «Flexible Exchange Rates and Interdependence,» *IMF Staff Papers*, vol. 30, no. 1 (March 1983), p. 4.

(٧) السعودية وبلدان الخليج.

و (٢) اقتصاديات يغلب عليها القطاع الخاص[٨]. و (٣) اقتصاديات يغلب عليها القطاع العام[٩]. ومرد اعتماد هذا التصنيف هو أنه سيخدم أهداف تحليلنا هذا عندما ننظر في المسائل التي أثيرت في الجزء السابق. وسنتطرق الى ثلاث قضايا: ١ ـ روابط الاقتصاديات العربية بالاقتصاد العالمي؛ ٢ ـ الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة؛ ٣ ـ تبعية السياسة الاقتصادية والاعتماد المتبادل للسياسة الاقتصادية بالنسبة إلى العلاقة مع الاقتصاديات العالمية والاقليمية. وتعود بعض المعلومات المقدمة الى بلدان مختارة في كل من المجموعات الثلاث.

١ ـ الروابط مع الاقتصاد العالمي

يمكن توضيح الروابط الاقتصادية المهمة بين الاقتصادين العربي والعالمي، وفي المقام الأول العالم الصناعي، على جميع مستويات العلاقات المتبادلة التي ذكرت في هذا الفصل. وتظهر هذه الروابط الدرجة المرتفعة نسبياً للتبعية العربية. وهي ظاهرة أكثر ما تظهر في حقل التكنولوجيا. يتكون القسم الأكبر من الواردات العربية من البضائع المصنعة التي تحتوي على تكنولوجيا متقدمة طورت في بلدان أخرى. وهي جميعها تعتمد، على طاقات المهارة التقنية، والبراءات والادارة التقنية الأجنبية إلى حد كبير جداً. وقد شدد باحثون عديدون على أن الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية لم يترافق مع النمو المطلوب في نشاطات البحث والتطوير (R & D) والادارة التكنولوجية. ويبدو أن عملية تكييف التكنولوجيا المكتسبة ودمجها في العملية التنموية للبلدان العربية، لخدمة المتطلبات التنموية لهذه البلدان بصورة ملائمة، قد تخلفت الى حد كبير[١٠]. ولذا، فإن التبعية التكنولوجية العربية للعالم الصناعي ستستمر في المستقبل المنظور بكل مدلولاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى عكس حركات التجارة ورؤوس الأموال، فإن التبعية التكنولوجية شبه كاملة. وفي هذه المرحلة من تطورها، تستطيع البلدان العربية أن تكون متلقية فقط للمهارة التكنولوجية على الرغم من بعض التقدم الذي يتحقق في بناء المؤسسات القومية المخصصة لتنمية التكنولوجيا الداخلية المنشأ. وبكلمة أخرى، فإن أفق القرار المستقل في هذا الحقل يبدو أقل احتمالاً منه في حقول أخرى.

وتنعكس الروابط التجارية مع العالم الخارجي جزئياً في (أ) أهمية الأسواق الأجنبية، ولا سيما أسواق العالم الصناعي، بالنسبة إلى التنمية العربية و (ب) المركز الذي تحتله التجارة في الدخل الوطني. ويظهر الجدول رقم (٢) أنه بالنسبة الى الدول العربية ككل، فإن ما يزيد عن ٧٥ بالمائة من تجارتها هي مع العالم الصناعي علماً أن هذه النسبة تختلف من بلد الى آخر

(٨) الأردن، لبنان، المغرب، تونس، اليمن العربية.

(٩) الجزائر، مصر، العراق، ليبيا، السودان، سوريا، اليمن الديمقراطية.

(١٠) لتحليل النواحي المتعددة لهذه المسألة، انظر:

Antoine Zahlan, ed., *Technology Transfer and Change in the Arab World* (Oxford: Pergamon Press , 1978), in particular the paper by the NRST Division of ECWA, C. Baron, A. Zahlan, and E. Zureik.

إذا ما أخذنا كل واحد منها على حدة. ويشير الجدول رقم (١) بدوره الى أن السلع الصناعية المستوردة من الدول الصناعية تشكل حوالى ثلثي الواردات العربية مجتمعة، مع اختلاف النسب من بلد الى آخر. وبالطبع، يعكس هذان الجدولان ظاهرة مشتركة في الدول الآخذة في النمو، هي بالتحديد، تبعيتها المرتفعة لأسواق الدول المصنعة من ناحية الحصول على السلع الضرورية لعمليتها التنموية. وعلى العكس، باستثناء النفط، فإن اعتماد الدول الصناعية على الأسواق العربية كمصدر للسلع المطلوبة محدود جداً. الواضح أن تجارة النفط أساسية بالنسبة للعديد من البلدان. أما أهميتها بالنسبة للبلدان النفطية فإنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمداخيل التي توفرها والتي تعتمد بدورها على حاجة الدول الصناعية في المقام الأول للمستوردات النفطية. إضافة الى ذلك، وكما يرد لاحقاً، فإن الأسواق المالية في هذه البلدان تشكل الآن المنفذ الأكثر أهمية لفوائض البلدان المصدرة للنفط القابلة للتثمير. ويمكن القول إن تجارة النفط تعكس درجة معينة من الاعتماد المتبادل بين بلدان النفط العربي والدول الصناعية، لا يمكن أن تطبق على أشكال التجارة الأخرى بين المجموعتين. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد بعض البلدان النفطية المقصور على النفط تقريباً، وهو مورد طبيعي قابل للنضوب، يجعلها تابعة تبعية شبه كاملة للاقتصاد العالمي. وينطبق ذلك على حاجتها لتسويق نفطها ولتحويل القسم الأكبر من فوائضها القابلة للتثمير الى الخارج. وسيكون عليها، في المدى البعيد، أن تواجه حقيقة نضوب الموارد النفطية وبالتالي تقليص دورها في النمو الصناعي العالمي.

ويوضح الجدول رقم (٣) نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الوطني القائم في بلدان عربية مختارة. وفي جانب الواردات، تظهر البلدان المصدرة للنفط والاقتصاديات الموجهة من القطاع الخاص نسباً أعلى من الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام. ويعكس هذا جزئياً سياسات من القطع الأكثر ليبرالية التي تتبعها المجموعتان الأوليان من البلدان. أما في جانب الصادرات، فإن نمطاً مشابهاً تقريبا يظهر على العموم، مع أن الفوارق بين المجموعتين الثانية والثالثة أقل وضوحاً مما هي عليه في حالة نسب الصادرات. وفي حين لا تعكس هذه النسب من تلقائها صورة كاملة أو كافية للدرجات النسبية للتفاعلات مع الاقتصاد العالمي، فهي تشير الى التبعية المرتفعة نسبياً في المجموعتين الأوليين بالنسبة إلى الروابط التجارية مع العالم الخارجي. وينبع هذا من الميزات الخاصة للاقتصاد المعني وللسياسة الاقتصادية التي تعتمدها السلطات الوطنية.

وتلقي حركات رؤوس الأموال ضوءاً إضافياً على قضية التبعية. (أنظر الجدولين رقم (٤) و (٥)). وبالنسبة الى البلدان المصدرة للنفط فإن توجه رؤوس الأموال الطويلة الأجل والقصيرة الأجل الى الخارج ناتج عن قدرة الاستيعاب المحدودة لاقتصاديات هذه البلدان. وقد اجتذب القسم الأكبر من الفوائض المتوافرة الى الأسواق المالية في البلدان الصناعية، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا[١١]. والحقيقة أنه يبدو أنها الأسواق التي تستطيع امتصاص

(١١) International Monetary Fund, *World Economic Outlook 1982* (Washington, D.C.: =

فوائض ضخمة قابلة للتثمير بسهولة ويسر، ولا سيما السوق الأمريكي. ويلاحظ أن كـلاً من الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في الأوراق التجارية (السندات والأسهم) في الخارج كبيرة من حيث حجمها، وهي في معظمها تابعة إما لمنظمات حكومية أو لمنظمات القطاع العام. وبالنسبة الى المجموعة الثانية من البلدان فإن التدفقات الرأسمالية الداخلية الطويلة الأجل (وهي في معظمها سحويات على قروض رسمية) تلعب دوراً مهماً في مساندة الخطط التنموية وفي إحراز معدلات نمو قد يستحيل تحقيقها في غياب هذه التدفقات. ويعود بعض هذه التدفقات الداخلية الى البلدان النفطية، لكن قسماً كبيراً منها يأتي من البلدان الصناعية وقد كان لبنان على سبيل المثال يعتمد تقليدياً على التدفقات الداخلية الخاصة اعتماداً كبيراً مع العلم انها قد تقلصت إلى حد كبير نتيجة للتطورات السياسية الداخلية في السنوات الأخيرة. وقد لعبت الاستثمارات المباشرة في هذه البلدان دوراً أقل أهمية في حين أن الاستثمارات في أسواقها المالية تكاد تكون معدومة. وتعليل ذلك هو أن هذه البلدان لا تملك فوائض قابلة للتثمير وليس لديها أسواق مالية متطورة باستطاعتها أن تجتذب الأموال من الخارج. والى حد ما، فإن لبنان هو استثناء للقاعدة، إذ ان بعض اللبنانيين المقيمين قاموا باستثمارات مهمة نسبياً في الأسواق المالية الخارجية. وتعود بعض حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل في البلدان الأخرى إما الى قروض رسمية أو اعتمادات تجارية قصيرة الأجل.

وتعتمد المجموعة الثالثة من البلدان أيضاً على القروض الرسمية لدعم مشاريعها التنموية مع التنبيه الى أن الجزائر وهي بلد مصدر للنفط أقل اعتماداً على القروض الأجنبية من غيرها من البلدان في هذه المجموعة. وبالمقارنة مع سوريا، فإن مصر اعتمدت في السنوات الأخيرة الماضية على استثمارات مباشرة كبيرة. أما الاستثمارات في الأوراق المالية فهي إما محدودة جداً أو غير موجودة إطلاقاً. ويبدو أن حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل تلعب دوراً أكثر أهمية في سوريا منها في مصر. وبالنسبة الى البلد الأول، تشمل هذه الحركات الاعتمادات التجارية للقطاع الخاص والحركات الرسمية بموجب اتفاقيات دفع معقودة مع دول أجنبية.

وبالنسبة الى البلدان غير النفطية، لا مجال للشك في أن تدفقات رؤوس الأموال الداخلة تمكنها من بلوغ مستويات الواردات والنفقات التنموية، التي لم يكن بلوغها ليصبح ممكناً بغيابها، وبالنسبة الى الدول النفطية فإن تدفقات رؤوس الأموال الى الخارج إنما تبحث عن منافذ استثمارية لا تتوافر محلياً. إن درجة اعتماد هذه الدول على انسياب رؤوس الأموال الدولية واضحة ولا تحتاج الى مزيد من التأكيد.

٢ ـ الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة

ستتطرق بإيجاز الى ثلاث من نواحي الروابط الاقتصادية العربية المتبادلة: (أ) التجارة،

= IMF, 1982), p. 165.

جدول رقم (١)
اجمالي التجارة الخارجية العربية
(نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المنتوجات الزراعية والمرطبات	١	١٦	١	١٨	١	١٤
المواد الخام والوقود	٩٦	١١	٩٦	٩	٩٧	١٣
مواد كيميائية	١	٦	١	٥	١	٥
سلع صناعية ومعدات نقل	٢	٦٧	٢	٦٨	١	٦٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي المشترك، ١٩٨٤ و١٩٨٥.

(ب) انسياب رؤوس الأموال و(ج) محاولات التكامل الاقليمي[١٢].

تشكل التجارة العربية البينية جزءاً صغيراً نسبياً من إجمالي التجارة العربية: أقل من ١٠ بالمائة في السنوات الأخيرة (انظر الجدول رقم (٢)). وحتى لو استثنيت تجارة النفط، فإن النسبة المئوية تبقى صغيرة نسبياً. إلاّ أنه بالنسبة الى بعض البلدان العربية، كالأردن ولبنان وسوريا، فإن الأسواق العربية تشكل سوقاً مهماً بالأخص لصادراتها ومنها الصادرات الصناعية. وكما هو معلوم فإن الدافع إنشاء سوق عربي موحد مبني على الإمكانات التي يستطيع هذا السوق أن يوفرها لتنشيط التنمية الصناعية العربية. والروابط التجارية العربية المتبادلة تبقى محدودة نسبياً مع استثناءات قليلة[١٣].

أما انسياب الرساميل بين البلدان العربية فإنه أيضاً يشكل جزءاً صغيراً بالمقارنة مع تدفقات رؤوس الأموال العربية مجتمعة الى خارج الوطن العربي وخصوصاً الى الدول الصناعية. وفي الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٨١، على سبيل المثال، وُجِّه حوالى ١٥ بالمائة من فوائض البلدان النفطية العربية الجارية والبالغة ٣٦٠ مليار دولار أمريكي كمساعدات رسمية للبلدان العربية أخذ معظمها (حوالى ٨٥ بالمائة) شكل مساعدات ثنائية (من حكومة الى

(١٢) ان تنقل القوى العاملة أصبح أيضاً يشكل رابطاً اقتصادياً مهماً بين عدد من البلدان العربية، ولا سيا انتقال الخبرات العربية الى بلدان الخليج العربي إلا أننا لن نتطرق في بحثنا الى هذا الجانب من الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل.

(١٣) في العام ١٩٨٢، دخل حيز التنفيذ اتفاق متعدد الأطراف لتسهيل وتشجيع التجارة العربية المتبادلة. وقد وقعت تسع دول عربية حتى الآن على هذا الاتفاق.

جدول رقم (٢)
اجمالي التجارة الخارجية العربية: التوزيع الجغرافي
(نسب مئوية)

البلد / السنة	١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
البلدان العربية	٥	١١	١	٨	٨	١٠	٨	٨
البلدان الصناعية منها:	٧٤	٧٢	٧٠	٦٨	٦٥	٧٤	٦٦	٧٦
السوق الأوروبية المشتركة	(٣٤)	(٤٦)	٣٣	٣٨	٣١	٤٠	٢٩	٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	(١٤)	(١٢)	١٣	١٢	٧	١٣	٦	١٣
اليابان	(١٧)	(١٤)	١٨	١٢	١٩	١٣	٢٠	١٣
دول السوق الاشتراكية «الكوميكون»	١	١٣	١	٩	١	٢	١	٢
الدول النامية	٢٠	١٤	٢٣	١٥	٢٦	١٤	٢٥	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٤، تحرير صندوق النقد العربي (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٥)، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٦).

حكومة) وأما الباقي فقد أخذ شكل قروض صناديق التنمية العربية. وعلى الرغم من ذلك فإنه تجدر الملاحظة أن المساعدة العربية شكلت حوالى ثلث الموارد الخارجية المطلوبة لمجموع برامج الاستثمار في البلدان العربية (وقد بلغت حوالى ٨٠ مليار دولار للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١)[١٤].

إن نمط التدفقات الاستثمارية للبلدان النفطية العربية أصبح مألوفاً: إن أسواق الدول الصناعية تستقطب الجزء الأكبر من الفوائض القابلة للتثمير، بينما الجزء الأصغر من التدفقات الاستثمارية الى المنطقة العربية هو في شكل هبات وقروض رسمية في المقام الأول. ومع أن التدفقات الاستثمارية إلى البلدان العربية قد تكون صغيرة نسبياً، فهي تلعب دوراً مهماً من ناحية دعمها لمشاريع التنمية العربية.

(١٤) أنظر: S. Makdisi, «Observation on the Investment Behaviour of the Arab Countries,» in M. Czinkota and S. Marciel, eds., *U.S. Arab Economic Relations* (New York: Praeger, 1985).

جدول رقم (٣)
بلدان عربية مختارة، نسبة الصادرات والواردات الى الناتج الوطني القائم
(نسب مئوية)

السنة / البلد	١٩٨٠ الناتج الوطني القائم		١٩٨١ الناتج الوطني القائم		١٩٨٢ الناتج الوطني القائم		١٩٨٣ الناتج الوطني القائم	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المجموعة الأولى								
السعودية	٦٦	٣٤	٦٩	٢٩	٦٧	٣٦	٥٧	٤٧
الكويت	٦٧	٢٩	٧١[١]	٤٠[١]	٥٩[١]	٥٦[١]	٥٦[١]	٥٠[١]
المجموعة الثانية								
الأردن	٣٩	٨١	٤٢	٩٢	٣٩	٨٩	٣٥	٧٩
تونس	٤٠	٤٦	٤١	٤٩	٣٦	٤٧	٣٥	٤٣
لبنان[٢]	٣٠	٧١	٣٢	٦٨	٣٤	٨٤	١٦[٣]	٩٣
المجموعة الثالثة								
الجزائر[١]	٣٤	٣٠	٣٤	٣١	٣٠	٢٩	٠٠	
سوريا[١]	١٨	٣٣	١٥	٣١	١٣	٢٤	١٢	٢٥
مصر	٠٠	٠٠	٢٨	٣٦	٢٧	٣٨	٢٨	٣٦

(١) النسب تشير الى الناتج المحلي القائم.
(٢) تقديرات تقريبية.
(٣) انخفاض كبير نتيجة لاحداث تلك السنة السياسية والعسكرية.

المصدر: International Monetary Fund, *International Financial Statistics* (Washington, D.C.: IMF, 1985).

لقد جرت محاولات عدة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي. إلا أنه حتى الآن لم يتم التوصل الى تحقيق تقدم كبير في هذا الاتجاه، إلا أخيراً ربما بين بلدان الخليج العربي (أعضاء مجلس التعاون الخليجي)[١٥].

(١٥) لتحليل المشاريع والاقتراحات المتعددة لتحقيق تكامل اقتصادي ونقدي عربي أوثق، وتحليل الكلفة والمنفعة لتكامل أوثق أيضاً، أنظر: آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدي العربي في الثمانينات، محاضر جلسات مؤتمر عقد في عمان، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وأنظمة البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي ومنتدى الفكر العربي، و =

جدول رقم (٤)
بلدان عربية مختارة: صافي حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل
(حقوق السحب الخاصة بالمليون SDR'S)

البلد	١٩٨٠					١٩٨١					١٩٨٢				
	أ.م.	أ.س.	أ.أ.ط.أ.	إ.أ.ط.أ.	ح.ج.	أ.م.	أ.س.	أ.أ.ط.أ.	إ.أ.ط.أ.	ح.ج.	أ.م.	أ.س.	أ.أ.ط.أ.	إ.أ.ط.أ.	ح.ج.
الأردن	٢٤	—	٥٨	٨٢	٢٨٧	١٢٧	—	٥٩	١٨٦	٣٣-	٥٠	٢٣٨-	٢٨٨	—	٣٠٥
تونس	١١٨٠	٢-	١٧٧	٣٥٥	٢٣٦-	٢٤٩	٢-	٢٩٢	٢٣٩	٣٨٢-	٣٠٧	٣٢٦-	٦٣٣	—	٣٩٥
الجزائر	٢٤٢	—	٤٤٨	٦٩٠	١٩١	١-	—	٧	٦	٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٢٤٥٥-	١٨١٣٠-	٤٥٧-	٢١٠٤٢-	٣١٨٠٩	٢٨٦٣	٢٤١٢-	١٢٠٣-	٢٠٧٥٢-	٣٦٢٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	—	—	١٩-	٣١-	—	—	—	٤١	٤١	٤٣٣-	—	—	١٨٥	١٨٥	٤٤٧-
الكويت	٣١٣-	٢٥٣-	٥٥٧	٩-	١١٧٣٤	١٢٨	١١٠-	٢١٣	٢٣١	١١٦٢٠	٢٠١-	٩٨	١٣٣-	٢٣٦-	٥٢٤١
مصر	٤١٦	٤	٣١١	٧٣١	٣٣٦-	٦٣٣	٦	١٠٨١	١٧٢٠	١٨٢١-	٥٨٩	—	١٠٠١	١٥٩٠	٢٠٠٧-

ملاحظة عامة: تشير الرموز إلى:
أ.م. : استثمارات مباشرة.
أ.س. : استثمارات سندات وأسهم.
أ.أ.ط.أ. : استثمارات أخرى طويلة الأجل.
إ.أ.ط.أ. : اجمالي الاستثمارات طويلة الأجل.
ح.ج. : حساب جاري.

المصدر: International Monetary Fund, *Balance of Payments Statistics* (Washington, D.C.: IMF, 1983), vol. 34.

وفي الوقت الراهن، ينعكس التعاون الاقتصادي العربي الشامل في صورة أساسية عبر صناديق إقليمية وقومية متعددة تمد البلدان العربية بالقروض، وعبر مشاريع استثمار عربية مشتركة تضم مجموعات من البلدان العربية. لكنه لا السوق العربية الموحدة ولا التنسيق الوثيق للسياسات المالية العربية جرى تحقيقها[16]. إن السير نحو تكامل اقتصادي ومالي أوثق سينتج عنه تدريجياً درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين البلدان العربية، وخصوصاً على مستوى السياسة الاقتصادية، ومن المرجح أن تزداد التدفقات والاستثمارات المالية العربية المتبادلة،

= K. Haseeb and S. Makdisi, eds., *Arab Monetary Integration: Issues and Pro-requisites* (London: Croom Helm, 1982).

(١٦) هناك عدد من الأسباب التي توضح التقدم المحدود الذي حقق في ما يتعلق بتكامل اقتصادي عربي أوثق. وهناك سبب رئيسي هو فقدان الارادة السياسية للتحرك في هذا الاتجاه. وترتبط أسباب أخرى بالخسارة الجوهرية للسيادة على السياسة الاقتصادية، وانعدام القناعة من جانب بلدان عربية معينة بمكاسب ومنافع التكامل، والخوف من تأثر التنمية الصناعية القومية سلباً وعدم الرغبة في تفعيل التعديل المحلي الذي يستدعيه التكامل الاقتصادي. ولبحث هذه النقاط انظر:

Haseeb and Makdisi, eds., Ibid., and S. Makdisi, «Main Obstacles To and Benefits From Closer

جدول رقم (٥)
بلدان عربية مختارة: أبواب ميزان المدفوعات
(ملايين حقوق السحب الخاصة)

	١٩٨٠			١٩٨١			١٩٨٢		
	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.	ح.ج.	ح.ر.ط.أ.	ح.ر.ق.أ.
المجموعة الأولى									
السعودية	٣١٨٠٩	٢١٠٤٢-	٧٧٣٤-	٣٨٢٦٩	٢٠٧٥٢-	٩٣٨٠-	٠٠	٠٠	٠٠
الكويت	١١٧٣٤	٩-	٨٧٠٩-	١١٦٢٠	٢٣١	٧٣٠٧-	٥٢٤١	٢٣٦-	٢٠٩٥-
المجموعة الثانية(١)									
الأردن	٢٩٨٧	٨٢	١٧١	٣٣-	١٨٦	٧٦	٣٠٤-	٢٨٨	٦٠
تونس	٣٢٦-	٣٥٥	٦٨-	٣٨٢-	٥٣٩	١٤٣-	٥٩٤-	٦٣٣	٠٠
المجموعة الثالثة									
الجزائر	١٩١	٦٩٠	٤٣	٧٢	٥	٩	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	٣-	١٩-	٣٣١	٤٣٣-	٤١	٤٥٠	٤٤٧-	١٨٥	٣٥٢
مصر	٣٣٦-	٧٣١	٤٧	١٨١٢-	١٧٢٠	٣١	٢٠٠٧-	١٥٩٠	٧٥

ملاحظة عامة: تشير الرموز الى:

ح.ج.: الحساب الجاري.

ح.ر.ط.أ.: حساب الرساميل طويلة الأجل.

ح.ر.ق.أ.: حساب الرساميل قصيرة الأجل (باستثناء التمويل الاستثنائي والتغيرات في الاحتياطات).

(١) لم تتوافر معلومات دقيقة عن لبنان.

المصدر: المصدر نفسه.

ولا سيما من الاقتصاديات النفطية الى غير النفطية، وأن تحتل دوراً متنامياً في التنمية الاقتصادية للبلدان العربية (كل على حدة). إلا أن توحيد السوق العربية، على المستوى التجاري، لن يحقق، إلا تدريجاً، درجة أكبر من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات العربية. ونظراً لميزاتها الحالية، وتطورها، لن تتأثر الروابط التجارية مع العالم الخارجي بصورة مهمة إلا تدريجاً وعلى مدى فترة طويلة من الزمن. وفي كل الأحوال، من المرجح أن يظهر التكامل الاقتصادي العربي الأوثق نفسه بوضوح في الحقول النقدية أكثر منه في الحقول التجارية. وبالتالي فإنه يتوقع لمسألة الاعتماد المتبادل أن تكون أكثر بروزاً في هذا النطاق منها في النطاق

Economic Cooperation,» in: Economic Commission For Western Asia, United Nations = [ECWA, U.N.], *Economic Integration: Western Asia* (Frances Pinter, 1985).

التجاري. إن تكامل الاقتصاديات العربية سيمكنها تدريجاً من كسب مودة ذاتية أكبر في سياساتها الاقتصادية الى حد تستطيع معه أن تتحرك ككتلة اقليمية فاعلة وجهاً لوجه مع بقية أنحاء العالم.

٣ ـ السياسة الاقتصادية: المستقلة والتابعة وذات الاعتماد المتبادل

كما بينا، فإن صياغة السياسة الاقتصادية تعني رسم الأهداف القومية، والأدوات التي ينبغي استعمالها لبلوغ هذه الأهداف. والمسألة التي ينبغي أن تأخذها السلطات القومية دائماً بعين الاعتبار هي القيود التي تواجهها في صياغة السياسة الاقتصادية. فما هي الوسائل المتوافرة وما هي الأهداف الممكن تحقيقها خلال مدة معينة من الزمن؟ إن القيود القائمة تختلف، ليس من بلد الى بلد فحسب، بل من سياسة الى أخرى في البلد نفسه أيضاً، وفيما يلي سنورد ملاحظات تمهيدية متعلقة بـ : (١) الطبيعة المستقلة أو التابعة للسياسات الاقتصادية العربية في ظل الظروف القائمة، وستعالج الفئات الثلاث للبلدان العربية التي بحثت سابقاً كلاً على حدة. (٢) مدلولات التكامل الأوثق بين الاقتصاديات العربية وانعكاساته على الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية العربية.

أ ـ البلدان المعتمدة على تصدير النفط

على الصعيد الخارجي فهي اقتصاديات منفتحة انفتاحاً كاملاً ومن دون أي قيود على التحويلات الجارية أو تحويلات رؤوس الأموال. وترتبط أسعار الصرف فيها رسمياً بحقوق السحب الخاصة، لكنها فعلياً مرتبطة بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي يرتبط دينارها بسلة من العملات بينها الدولار الأمريكي. وبناء على ذلك، فإن سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف تعتمد على تطورات الدولار الأمريكي. وهي تمتلك، من ناحية المبدأ، قدراً من الاستقلالية طالما أنها تستطيع تغيير سعر القطع لعملاتها ازاء الدولار، ومع ذلك، فإنها لم تفعل ذلك إلا قليلاً. وهي تستطيع أيضاً أن تمارس بعض الاستقلالية في سياسات أسعار جرفها بتغيير الهوامش حول سعر القطع المعتمد والحقيقة أنها ـ باستثناء الكويت ـ تحافظ من حيث المبدأ على هوامش بنسبة ٧,٥ بالمائة حول أسعار القطع المعتمدة مع حقوق السحب الخاصة، لكنها، من الناحية العملية، لا تسمح للسعر بالتغير الا ضمن هوامش ضيقة. ونظراً لاعتمادها على صادرات النفط التي تحدد أسعارها بالدولار، فإن البلدان النفطية توسعت لتحقيق استقرار نسبي في أسعار صرف عملاتها وفي سوق القطع الأجنبي. ومنذ عام ١٩٨١، ظلت حركات أسعار صرفها ثابتة عملياً، في حين أن الدينار الكويتي، والريال السعودي بقدر أقل، أظهرا بعض التغير(١٧).

---

(١٧) إن هذه الملاحظة تتعلق باتجاهات سنوية وليست تقلبات محتملة قصيرة الأجل حول هذه الاتجاهات.

وبينما تتوافر للبلدان النفطية بعض الخيارات بالنسبة الى سياسة سعر الصرف، فإن خيارها يجب أن يدرس من خلال علاقته بأهداف اقتصادية معينة. إن سياسة رفع قيمة العملة الوطنية مثلاً، يمكن أن تستخدم لمواجهة التضخم المستورد. ولكن من ناحية أخرى، فإن الاعتبارات الأبعد مدى للتنمية الصناعية قد تستدعي خفضاً تدريجياً لقيمة العملة الوطنية. إن أي تغييرات في سعر الصرف السائد ينبغي أن تكون مبررة بصورة كافية بالنسبة الى الأهداف التي من المفترض أن يخدمها التغيير المقترح. وينبغي أن يكون اختيار سياسة سعر الصرف عوضاً عن أدوات اقتصادية بديلة مبنياً على أفضلية استعمال سعر القطع للأغراض المرجوة. وفي حال لم يجر انتقاء خيار سياسة التعويم المستقل (الأمر الذي لا يبدو أنه يتناسب وحالة مصدري النفط)، فإن قدرتها على تغيير سياستها المتعلقة بسعر الصرف محدودة بقدر تمسكها الفعلي بالدولار بهدف حفظ الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي لديها. ومن الممكن أن تخل التغييرات الكبيرة والمتلاحقة في أسعار الصرف بهذا الهدف، وتجعل عملية التخطيط المحلي أكثر تعقيداً.

أما بالنسبة الى سياستها المتعلقة بحركات رؤوس الأموال، فعلى البلدان النفطية أن تسمح بحرية الانسياب الخارجي لأنها في حاجة الى أسواق البلدان الصناعية المالية. وسيتغير مدى هذه التبعية تدريجاً مع الزمن إذا ما نجحت المنطقة العربية في تحقيق التكامل اقتصادياً ومالياً.

وأما داخلياً فإن العامل الأكثر أهمية في تحديد وتيرة النشاط الاقتصادي، هو مستوى صافي الانفاق الحكومي الذي تتخذ القرار بشأنه مباشرة السلطات القومية. وطالما بقيت العائدات النفطية على مستوى مرتفع، فإن العائق الرئيسي الذي تواجهه النفقات الحكومية هو طاقة الاستيعاب المحلية. وتعتمد واردات الموازنة في صورة أساسية على صادرات النفط الى الدول الصناعية[١٨].

وإذا افترضنا استقرار سوق القطع الأجنبي، فإن السلطات تمتلك قدراً كبيراً من الاستقلالية السياسية في تغيير النفقات المحلية وبالتالي مستوى النشاط المحلي لتحقيق الأهداف المحلية المحددة. وقد لا تكون الحال كذلك على المدى الطويل، إذا ما فقدت العائدات النفطية أهميتها الحالية كمصدر للواردات.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الوطن العربي، فإن تبعية السياسة الاقتصادية

---

(١٨) تكتسب العائدات من الاستثمارات في الخارج، على أي حال، دوراً متزايداً كمصدر للواردات. فبالنسبة الى الكويت، على سبيل المثال، سجل الدخل الاستثماري عام ١٩٧٩/١٩٨٠ نسبة ١٢,٦ بالمائة من إجمالي الواردات العامة، بالمقارنة مع حصص بلغت ٣٩ بالمائة و٢٢,٢ بالمائة في ١٩٨٢/١٩٨٣ و١٩٨٣/١٩٨٤ على التوالي. وتفسر هذه الزيادة النسبية منذ عام ١٩٧٩، جزئياً في انخفاض الواردات النفطية خلال النصف الأول من الثمانينات. انظر:

Central Bank of Kuwait, *The Kuwaiti Economy 1980-1984*, pp. 47-48.

للبلدان المصدرة للنفط قليلة نسبياً إن لم تكن عديمة الشأن. والأسواق العربية ليست مهمة، كمنافذ لصادراتها أو كمصادر لمستورداتها. وينطبق ذلك بصورة مماثلة في مجال حركات رؤوس الأموال. أما المجال الوحيد الذي أظهرت فيه تبعية البلدان النفطية على البلدان غير النفطية، فيرتبط بالقوى البشرية، الخبيرة منها وغير الخبيرة على السواء. ومع ذلك فإن طبيعة هذه التبعية هي سياسية أكثر بكثير منها اقتصادية.

ب - الاقتصاديات المعتمدة على القطاع الخاص

تتكون هذه الفئة من مجموعة من البلدان غير المتجانسة، وخصوصاً لجهة سياساتها الاقتصادية الخارجية. والشيء الجامع بينها هو أن الدور البارز الذي يلعبه القطاع الخاص يستدعي اعتماد السلطات القومية على أدوات السياسة الاقتصادية التقليدية، أكثر مما هي عليه الحال ربما في بلدان عربية أخرى.

وتحافظ معظم البلدان في هذه الفئة، إن لم تكن كلها، على أنظمة صرف ليبرالية نسبياً. ومع ذلك فهي تفرض قيوداً معينة مع ايلاء معاملة أكثر ليبرالية للتحويلات الجارية بالمقارنة مع تحويلات رؤوس الأموال، مع استثناء لبنان الذي لا يقيم أي قيود على التحويلات الجارية أو على تحويلات رؤوس الأموال، والجمهورية العربية اليمنية التي تسمح بحركات حرة لرؤوس الأموال. لكن سياساتها المتعلقة بسعر الصرف تختلف: فلبنان يحافظ على التعويم المستقل، في حين ترتبط الأخرى بحقوق السحب الخاصة، أو الدولار الأمريكي أو سلة من العملات[١٩]. وقد اختار لبنان، والمغرب على حد أدنى، الابقاء على بعض استقلالية سياساتها المتعلقة بأسعار الصرف، في محاولتها تحديد مدى تقلب عملاتها مقابل العملات الأخرى. وعلى الرغم من القيود التي أبقت عليها بعض البلدان في هذه المجموعة، فهي اختارت جميعها القبول بدرجة عالية نسبياً من التفاعل مع الاقتصاد العالمي، وخصوصاً الاقتصاديات الصناعية وقد اختارت البلدان ذات الارتباطات الثابتة لعملتها تحمل عواقب تقلبات العملات التي ترتبط بها (أي العملة أو العملات الرئيسية في تجارتها الخارجية) بالنسبة الى العملات الأخرى. وقد اختيرت هذه السياسة بهدف الحفاظ على الاستقرار في أسواق القطع الأجنبي لديها. أما تلك البلدان التي تحافظ على تعويم مستقل أو موجه، فلا تعزل اقتصادياتها المحلية بالضرورة عن تأثير تطورات موازين المدفوعات خصوصاً وأنها اقتصاديات منفتحة تعتمد على التجارة العالمية ورأس المال الأجنبي. ولكنها تملك بالفعل مرونة معينة في سياسات أسعارها.

ويزيد الانفتاح النسبي للاقتصاديات المعتمدة على القطاع الخاص من صعوبات الادارة الاقتصادية الكلية المحلية. وتميل السلطات الى الاعتماد على الأدوات التقليدية النقدية والمالية

---

(١٩) يرتبط الدينار المغربي بعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلاد. وتتبع السلطات سياسة التعويم الموجه.

للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وربما كانت السياسة الاقتصادية في هذه البلدان أكثر فاعلية منها في بلدان عربية أخرى. إلا أن الاعتماد على السياسات الموجهة من السوق تعني وجود تبعية للتطورات السياسية الاقتصادية في الخارج ولا سيما في الدول الصناعية. ولايضاح ذلك نشير الى أن سياسة معدل الفائدة المحلية لا يمكن أن تحدد بطريقة مستقلة عن سياسات معدل الفائدة في الخارج، وكذلك الأمر فإن مستوى التوسع النقدي كأداة للادارة الاقتصادية الكلية لا يمكن التمكن منه بصورة مستقلة عن تطورات ميزان المدفوعات. وفي حين قد توجد درجة محدودة من القدرة على المناورة في السياسة الاقتصادية، ولا سيما إذا ما أبقيت القيود الخارجية بصورة فاعلة، فإن ادارتها النقدية المحلية تبقى متأثرة الى حد كبير بالتطورات النقدية العالمية، خصوصاً وأنها تفتقد الأسواق المالية المتطورة. وأما في المجال المالي (Fiscal)، فقد يمكن تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية للسلطات القومية تستطيع أن تغير حجم التحصيل الضرائبي و/أو النفقات العامة. لكن استقلاليتها محدودة أيضاً في ضوء حقيقة كون معظم البلدان المعنية تعتمد على تدفقات رؤوس الأموال العامة الواردة من الخارج لدعم برامجها التنموية أو موازناتها العامة. إن درجة تقييد هذه الاستقلالية تتوقف جزئياً على أهداف النمو التي تضعها السلطات: كلما ازداد طموح هذه السلطات، كانت تبعيتها المالية للدول الأخرى أكبر.

ويمكن تبين الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع بقية الوطن العربي من خلال كل من حركات التجارة ورؤوس الأموال. وبالنسبة الى بعض بلدان هذه المجموعة (لبنان والاردن والجمهورية العربية اليمنية مثلاً) تعد الأسواق العربية منافذ مهمة لصادراتها، وتسعى جميعها لتوفير التدفقات الداخلة لرؤوس الأموال العربية بمستويات متفاوتة من النجاح. وعلى مستوى السياسة الاقتصادية، لا يبدو على الرغم من ذلك، أن سياساتها الاقتصادية تتأثر بمدى تفاعلها الاقتصادي أو النقدي مع بقية بلدان الوطن العربي. فلا سياساتها المحلية، ولا سياسات أسعار الصرف تأخذ البعد الاقتصادي العربي بعين الاعتبار. ويجري السعي وراء رؤوس الأموال العربية بواسطة مفاوضات ثنائية مع البلدان المتبرعة أو الصناديق الاقليمية.

ج ـ الاقتصاديات المعتمدة على القطاع العام

تحافظ جميع البلدان التي تشملها هذه الفئة على رقابة شاملة لعلاقاتها الاقتصادية مع بقية العالم، وخصوصاً في ما يتعلق بحركات رؤوس الأموال. وباستثناء الجزائر التي تربط عملتها بسلة من العملات، ترتبط جميعها بالدولار الأمريكي مع تغييرات قليلة في أسعار الصرف الرسمية لديها. وتحافظ بعض البلدان (مصر والسودان وسوريا) على أسعار صرف متعددة: الرسمي، والموازي، والأسواق الحرة أو غيرها. وقد يثبت السعر في السوق الرسمي في حين قد تكون العملة الوطنية في الأسواق الأخرى إما ثابتة على مستوى منخفض أكثر، وإما أنها تتذبذب بحرية أو ضمن حدود معينة. ومن دون التطرق الى حسنات وسيئات سياسة الصرف المعتمدة على أكثر من سعر صرف واحد، فإنه يفترض فيها أن توفر قدراً من

استقلالية أكثر مما توفره سياسة أسعار الصرف الموحدة. وبالتالي يفترض فيها أن تضبط بصورة أكثر فعالية التفاعلات الاقتصادية مع الاقتصاد العالمي وأن تقدم بالتالي قدراً أكبر من الاستقلالية لسياساتها الاقتصادية المحلية. إلّا أن الحكم على مدى صحة هذا الافتراض لا يعتمد على التحليل النظري بقدر ما يعتمد امكانية التطبيق العملي لسياسة تعددية سعر الصرف. فهذه السياسة تتطلب وسائل للرقابة، وإذا كانت هذه غير مجدية فإنها تخلق الأسواق غير الشرعية التي تحد من تحقيق الأهداف المرجوة. وبقدر ما تكون الرقابة ناجحة في عزل الاقتصاد المحلي كما هو مخطط بقدر ما تستطيع السلطات القومية، ربما، الاعتماد على أدوات السياسة الاقتصادية المحلية بفاعلية أكبر مما تستطيعه الحكومات في الاقتصاديات المعتمدة على القطاع الخاص. إن الملكية العامة للمشاريع تعني أن القرارات السياسية يمكن أن تتخذ من دون ايلاء اهتمام كبير لقوى السوق كما هي الحال في الاقتصاديات التي يوجهها السوق. وتظهر التجربة على سبيل المثال، أن السياسة النقدية تلعب دوراً ثانوياً في الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام، والحقيقة أنها تتجه عادة الى توفير متطلبات عمليات القطاع العام. وتلعب السياسة المالية، كجزء من تخطيط شامل، دوراً أكثر أهمية من السياسة النقدية. وتستطيع السلطات صياغة الأهداف المالية وهي واثقة بأن السياسة النقدية ستستجيب لمتطلبات السياسة المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن استقلالية السياسة المالية مقيدة، كما هي الحال في اقتصاديات القطاع الخاص، بعاملين خارجيين: (١) توفر التمويل الأجنبي و(٢) وبصورة أشمل تطورات ميزان المدفوعات التي يمكن أن تتغير بشكل مثير من عام الى آخر. وفي كلتا الحالتين، فإن تبعية هذه الاقتصاديات للعالم الخارجي واضحة، وهناك القليل تستطيع القيام به اقتصادياً للتأثير على مجرى الأمور على نحو يخدم مصلحتها. إن استقلالية السياسة الاقتصادية التي تمتلكها الحكومات في الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام مقيدة بصورة شاملة بالتطورات النقدية الخارجية التي لا تقع في نطاق سيطرتها.

د ـ التكامل الاقليمي

لنفترض لغرض التحليل، أن البلدان العربية نجحت في تحقيق تكامل إقليمي وثيق يظهر في: (١) سوق عربية موحدة، (٢) حركة حرة لرؤوس الأموال بين البلدان العربية و(٣) تنسيق أوسع في الحقول التجارية والنقدية ومن بينها أسعار الصرف. بناء على هذا الافتراض، يمكن تلخيص إنعكاساته على درجة الاعتماد المتبادل للسياسات الاقتصادية العربية كما يلي:

(١) من المرجح أن انعكاسات أي تكامل ستكون تدريجية على المدى الطويل. فتطوير القدرات الانتاجية والاستيعابية في الاقتصاديات العربية هو بحد ذاته تدريجي. وهكذا فإن أي زيادة في مستوى الاعتماد الاقتصادي العربي المتبادل ستكون أيضاً تدريجية.

(٢) يتوقع أن تعود السوق العربية الموحدة بالنفع على البلدان العربية المتقدمة صناعياً

بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإنه بانتظار أن تتمكن الاقتصاديات العربية من بلوغ مستويات متقدمة من التنمية الصناعية، ستبقى تبعيتها لأسواق الدول الصناعية كمصادر للمستوردات وربما كمنافذ للاستثمارات كبيرة للغاية. وفي كل الأحوال، وكما تشير ضمناً الأدبيات حول دورة الانتاج فإن شكل التبعية للبلدان الصناعية الأكثر تقدماً سينتقل من المنتجات ذات التكنولوجيا البسيطة الى منتجات التكنولوجيا المتطورة[20]. وإذا كانت السوق العربية الموحدة ستؤدي في نهاية الأمر الى مزيد من التبادل التجاري الصناعي العربي، فإن مستوى التفاعلات الصناعية العربية سيزداد بدوره، وكذلك الاعتماد المتبادل بين التجارة العربية وسياسات أسعار الصرف. وليست المدلولات واضحة بالضرورة بالنسبة الى البلدان النفطية، فهي ستعتمد الى حد ما على (أ) تطور أهمية النفط في تنمية العالم الصناعي و(ب) مدى نجاح البلدان النفطية في بناء قاعدة صناعية تستطيع منافسة صناعات البلدان العربية الأخرى. وكلما كان نجاحها أقل في المحاولة الأخيرة، كلما كان اعتمادها المستقبلي على التبادل التجاري مع البلدان العربية الأخرى أكبر، على الأقل فيما يتعلق بالسلع الأقل تطوراً من الناحية التكنولوجية.

(٣) على المستوى الاستثماري، لن يكون هناك أثر كبير في البداية للتكامل النقدي الأوثق، ومن ضمنه حركات رؤوس الأموال الحرة بين البلدان العربية والسياسات المنسقة لأسعار الصرف. وستبقى التدفقات الاستثمارية العربية المتبادلة محكومة بـ(أ) توفر المنافذ الاستثمارية الملائمة و(ب) وجود بيئة مالية مستقرة نسبياً و(ج) حرية إعادة تحويل رؤوس الأموال ضمن المنطقة وخارجها. وحتى لو تحقق الشرطان الأخيران، فإن توفر فرص الاستثمار الملائمة سيعتمد الى حد ما على نمو الاقتصاديات المحلية العربية والأسواق المالية العربية التي تتطور جميعها تدريجياً. وبالتالي قد لا يؤدي التكامل النقدي العربي الوثيق الى إعادة توجيه تدفق الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية بصورة كبيرة. ولكن علينا أن نتذكر أن السلوك الاستثماري العربي محكوم الى حد كبير بسلوك التدفقات الاستثمارية العامة التي تحددها عوامل اقتصادية وسياسية في آن. وعلى الرغم من ذلك فإنه لا ينبغي تجاهل تأثير الاعتبارات الاقتصادية والمالية الصرفة. باختصار، فإن التكامل النقدي العربي الأوثق لن يقلص على المدى القصير تدفق الأموال العربية القابلة للاستثمار إلى الأسواق المالية في الدول الصناعية بصورة كبيرة. وقد تحدث إعادة توجيه على المدى الطويل لمصلحة الاقتصاديات العربية. وهذا ما سيؤدي بدوره الى مستوى أوثق من الاعتماد العربي المالي المتبادل يوفر للمنطقة العربية المزيد من الاستقلالية السياسية الاقتصادية في وجه العالم الخارجي.

(٤) على مستوى السياسة الاقتصادية الواسعة، سينجم عن تزايد التفاعلات الاقتصادية قدرة أكبر من الاعتماد الاقتصادي المتبادل. والحقيقة أن التنسيق الملائم للسياسة الاقتصادية بين البلدان العربية سيعزز التجارة العربية المتبادلة وتدفقات الرساميل. فالتكامل

(٢٠) يفترض هنا أن الوطن العربي لن يكون قادراً في المستقبل المنظور على مواكبة الدول الصناعية حالياً في الحقل التكنولوجي.

التجاري والنقدي وتكامل السياسات الاقتصادية يعزز واحدهما الآخر. والى الحد الذي ينجح معه التكامل التام، ستتناقص تبعاً لذلك تبعية السياسة الاقتصادية العربية للعالم الخارجي. ولا يمكن تحديد حجم وسرعة هذا التحول، لأنه يتأثر باستراتيجية ونمط التنمية الصناعية العربية، أي ما إذا كانت تميل لأن تكون مندمجة مع التنمية الصناعية العالمية أم أنها ستتطور في عزلة نسبية عن العالم الخارجي.

رابعاً: الاعتماد الاقتصادي المتبادل والسيادة مع الاشارة الى البلدان العربية

تشمل السيادة القومية السيادة الاقتصادية، أي المقدرة على التطور في صورة مستقلة واتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية من دون الاهتمام بالتطورات و/أو بردود الفعل في مكان آخر. وفي عالم الاعتماد الاقتصادي المتبادل، من المرجح ألا تكون السيادة الاقتصادية المطلقة موحدة. وإذا كانت موجودة، فإن وجودها غير ممكن الا بكلفة كبيرة على حساب النمو الاقتصادي والرخاء الاقتصادي. إن الثروة والقوة يكمل أحدهما الآخر: وأحدهما يوصل الى الآخر[٢١]. وبالتالي فإنه كلما كانت الدولة أغنى كلما كانت أقوى وكان لها شأن أكبر في القضايا الاقتصادية الدولية. وعموماً فإن الدول الأغنى أو الأكثر تقدماً تملك سيادة اقتصادية أكبر مما تملكه الدول الأقل غنى وتقدماً. لكن مستوى الثراء المحقق لا يحدد من تلقائه بالضرورة درجة السيادة الاقتصادية التي يستطيع بلد ما التمتع بها. فهذا يعتمد جزئياً أيضاً على مدى ما هي عليه عملية تراكم الثروة في حد ذاتها كدالة لتبعية البلد للاقتصاد العالمي. ومع افتراض مستوى معين من الثراء والقوة، فإنه كلما ازدادت تبعية التنمية الاقتصادية في بلد ما للاقتصاد العالمي، كلما كانت درجة السيادة الاقتصادية التي يحتمل أن يتمتع بها أقل[٢٢]. إن اليابان والمملكة المتحدة دولتان غنيتان ومتقدمتان نسبياً. وهما بالرغم من ذلك على درجة عالية من التبعية معاً للتجارة العالمية وبالتالي ان سيادتها الاقتصادية مقيدة بمحاذير هذه التبعية. ولو أنها كانتا قادرتين على بلوغ مستوى الثراء الذي تتمتعان به اليوم بغنى شبه كامل عن التجارة الدولية، لاستطاعتا تحقيق مستوى من الاستقلالية في اتخاذ القرار الاقتصادي أكبر من الذي تتمتعان به حالياً[٢٣].

---

(٢١) على سبيل المثال، أنظر: R.O. Keohane, *After Hegemony, Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), pp. 22-24.

(٢٢) اذا لم تكن دولة بمفردها قوية كفاية لفرض ارادتها الاقتصادية على بقية العالم من دون أي ردود فعل ممكنة من دول أخرى. هذا الوضع غير موجود في عالم اليوم ومن غير المرجح أن يكون قد قام من قبل، على الرغم من أن الولايات المتحدة أصبحت تمارس، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نفوذاً هائلاً في الشؤون الاقتصادية الدولية. انظر المصدر نفسه، الفصل ٣.

(٢٣) باعتبارها تشكل الاقتصاد الأكثر أهمية في العالم، تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشير من قبل، بقدر كبير من السيادة الاقتصادية، وبكلمة مسموعة في الشؤون الاقتصادية الدولية. وهذا ينبثق الى حد =

وترتبط درجة السيادة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التي يحددها البلد لنفسه، والوسائل التي يستعملها لبلوغها. وإذا تقبل المرء مقولة ان قدرة النمو الكامنة لبلد ما تتعزز بالتفاعلات مع الاقتصاد العالمي عبر التدفقات التجارية والاستثمارية، وأن البلد المعني يرغب في الاستفادة من هذه التفاعلات، فإن ما يتبع ذلك من ثم هو أن سيادة هذا البلد الاقتصادية لا يمكن أن تكون مطلقة. وقد تتغير درجة تبعيتها للاقتصاد العالمي تبعاً لعدد من العوامل التي لا نستطيع الغوص فيها هنا. فالذي نريد التركيز عليه هو أن الأهداف الاقتصادية لبلد ما لا يمكن أن تحدد بصورة مستقلة عن السياسات الاقتصادية الدولية التي يود اتباعها. وعلى سبيل المثال، فإن أهداف نمو معينة قد لا يمكن بلوغها من دون مستويات كبيرة من التجارة الخارجية؛ أو أن القدرة على تطوير صناعات قد تكون أكبر إذا ما أعطيت الحماية الملائمة. وتؤثر السياسات الاقتصادية الدولية بوضوح في توجيه الاقتصاد المحلي نحو الاقتصاد العالمي مع مدلولات واضحة لسيادتها الاقتصادية ازاء بقية العالم[٢٤]. وكما أوضحنا سابقاً، فإن المقولات قد تتباين حول طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية لبلد ما، لكن ليس هنالك تباين في الرأي في ما يتعلق بضرورة هذه الروابط. وقد تختار بعض البلدان أن تكون منفتحة نسبياً، وقد تختار أخرى أن تكون منغلقة نسبياً، في حين أن دولاً معينة قد تدعم التصنيع الموجه للتصدير، بينما تعزز غيرها التنمية الصناعية المعتمدة على السوق الداخلي. ان اختيار أي من السياسات هذه يعتمد جزئياً على بنية وطبيعة الاقتصاد المعني وما تعتبره السلطات المسؤولة أكثر السياسات الاقتصادية الخارجية ملاءمة لبلوغ الأهداف القومية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا كانت السلطات مقتنعة بأن بعض معدلات النمو لا يمكن بلوغها الا بواسطة تشجيع الاستثمارات وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة وتعزيز الصادرات الوطنية، فمن المرجح أن تختار سياسات اقتصادية دولية ليبرالية نسبياً مع كل مدلولاتها المرافقة لمسألة السيادة الاقتصادية. وقد تكون السلطات، من جهة أخرى، مقتنعة بأن اقتصاداً محمياً بصورة كبيرة يؤدي إلى تنمية اقتصادية أكثر توازناً. وقد يسمح هذا بدوره بتبعية

= كبير عن القوة السياسية والعسكرية المتاحة لها. لكنه ينبع أيضاً من حقيقة أنها تستطيع الاعتماد الى حد كبير على مواردها الخاصة بها لأهداف التنمية.

(٢٤) إن البلد المغلق تماماً دون أي روابط اقتصادية، مهما كان نوعها، مع العالم الخارجي، قد يمكن أن يتمتع بالسيادة الاقتصادية المطلقة. ومع ذلك فإن هذا الوضع يحمل معه تكاليف اقتصادية، واجتماعية غير مقبولة بالنسبة الى معظم بلدان العالم، إن لم يكن كلها.

وقد وصف أحد كتاب الاقتصاد الدولي بأنه لعبة جمع لا يمكن أن تكون نتيجتها الصفر، أي أن مجموع الأرباح قد يكون أكبر من الصفر (أو أقل منه)، وجميع اللاعبين (الدول) قد يربحون (أو يخسرون) في الوقت نفسه، مع أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك بالنسب ذاتها، ومع ذلك، فإن الدول الرأسمالية المسيطرة، في ظل العلاقات الدولية الراهنة، تملك قدرة كبيرة للغاية على المساومة أكثر من الدول الأخرى، مع كل مدلولات ذلك على قضايا الاستغلال والتبعية. انظر:

B.J. Cohen, *The Question of Imperialism, the Political Economy of Dominance and Dependence* (New York: Basic Books, 1973), pp. 211-217.

أقل للاقتصاد العالمي وبسيادة اقتصادية أكبر(٢٥). وكيفما كانت حسنات أي من الخيارين، فإن الأهداف التي يحددها بلد ما لنفسه والوسائل التي يعتمدها لبلوغها لها أثر مهم على درجة التكامل التي سيحققها هذا البلد مع الاقتصاد العالمي والدرجة التي يستطيع معها الحفاظ على سيادته الاقتصادية في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

إن التبعية الاقتصادية تعني التبعية السياسية. وتباين الرأي حول مدى ما يجب أن يبلغه الاقتصاد الوطني في تكامله مع الاقتصاد العالمي يرجع الى عوامل سياسية في طبيعتها بقدر ما هي اقتصادية. وتتشابك في هذا المجال القضايا الاقتصادية والسياسية تشابكاً معقداً. وقد تطغى الاعتبارات السياسية على قضايا الكفاية الاقتصادية والنمو، والعكس صحيح. وربما ينبغي أن تقوم توازنات (Trade-Offs) بين السيادة السياسية والرخاء الاقتصادي. وقد يختار بلد ما أن يكون أكثر استقلالاً سياسياً على حساب المكاسب الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ربما يوفر الاستقلال السياسي لبلد ما إمكانيات أوسع للتنمية الاقتصادية وبالأخص إذا ما كان ذلك يعني أيضاً السيادة في توجيه السياسة الاقتصادية. وقد لا يكون حل القضايا المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين السيادة السياسية والاقتصادية من ناحية، والرخاء الاقتصادي من ناحية أخرى، يسيراً. ويستطيع المرء أن يقول بسهولة ان السيادة في السياسة الاقتصادية هي (أو يجب أن تكون) الهدف القومي الرئيسي الذي ينبغي بلوغه. لكنه في عالم يسوده الاعتماد الاقتصادي المتبادل، الى أي حد يستطيع بلد ما التوفيق بين هدفي السيادة والنمو؟ والاجابة عن هذا السؤال معقدة بالطبع، وستختلف من بلد لآخر. وينبغي أخذ الكثير من العوامل بعين الاعتبار واعطاؤها وزنها الكامل قبل محاولة الاجابة. وهي تشمل مستوى ونمط التنمية التي حققها البلد المعني، وموارده الطبيعية والبشرية، واعتماده على الأسواق الخارجية، والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تحقيقها، وحجم الاقتصاد، والقوة السياسية التي يتمتع بها دولياً. . . الخ. . . ولا يمكن تحديد الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل مسبقاً (à priori) بل تجريبياً (Empirically)، ويتوقع أن يختلف ذلك من بلد إلى آخر. وقد يكون من الصعب على كل بلد أن يحدد كمياً الأهمية النسبية لكل من هذه العوامل المرتبطة. إلّا أنها يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تقويم وضع بلد واحد أو تجمع إقليمي.

وبالنسبة الى البلدان العربية، نود ابداء ملاحظتين: أولاً، بالنظر الى مواردها الحالية، ومستوى ونمط التنمية والأهداف الاقتصادية التي حددتها لنفسها، فإن اعتمادها على الأسواق العالمية للتجارة، والاستثمار والتكنولوجيا كما أوضحنا سابقاً كبير جداً. وسيادتها الاقتصادية مقيدة الى حد بعيد. ثانياً، إن المدى الذي تمارس معه هذه السيادة قد يختلف اختلافاً كبيراً من بلد عربي الى آخر، مع أنه لا يمكن ابداء مقارنات مسبقة في هذا الصدد كما سنوضح.

وظاهرة التبعية الاقتصادية العربية قد تكون على أشدها بالنسبة الى الدول المصدرة

---

(٢٥) ليست الحال كذلك بالضرورة الا اذا كان يفترض أن: أ ـ التبعية للمواد الخام الأجنبية محدودة، و ب ـ القيود القائمة على التجارة الدولية والمدفوعات الدولية فاعلة بصورة كبيرة.

للنفط وربما كانت أقل أهمية نسبياً بالنسبة الى الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام. كيف يترجم ذلك في اطار السيادة؟ ليس هناك من إجابة قاطعة. لقد كانت البلدان النفطية العربية من خلال عملها ضمن اطار «الأوبك» قادرة على التحكم بسعر النفط العالمي وبالتالي بمستوى عائدات صادراتها. والى ذلك الحد سمح العمل المشترك لها بالحفاظ على درجة من السيادة لم يكن بلوغها ممكناً لو اختلف الحال[٢٦]. إلاّ أن السيادة القومية أخضعت لسيادة الأوبك المشتركة. وفي حين تسمح العائدات النفطية الضخمة لها بأن تكون سيدة في تحديد الأولويات الاقتصادية والتنموية، في ظل الغياب النسبي للقيود المالية، فإن قدرتها على تحديد مستوى العائدات عبر صادرات النفط واستثمار هذه العائدات كما تشاء، ترتبط مباشرة بأسواق الدول الصناعية في المقام الأول وبالسياسات التي تنفذها هذه الدول. ونظراً لحاجة البلدان النفطية إلى أسواق الدول الصناعية، فهي لا تملك خيارات واسعة لجهة توظيف عائداتها خارج أسواق هذه البلدان، ولا تستطيع التأثير في أي من السياسات التي تختار هذه البلدان تطبيقها بصدد أسعار السلع أو العائدات السائدة في الأسواق المالية. إن تبعية البلدان النفطية للاقتصاد العالمي هي شبه كاملة، على نقيض البلدان العربية غير النفطية التي لديها موارد محلية عدا النفط. ولا شك في أن عائدات النفط الضخمة توفر للبلدان النفطية قوة مالية ضخمة لكن الموارد المالية التي تتمتع بها حالياً البلدان لا تترجم نفسها، بقدر مساو، في سيادة اقتصادية من ناحية القدرة على النمو بصورة مستقلة واتخاذ القرارات الاقتصادية بغض النظر عن ردود الفعل الخارجية، ولا سيما في البلدان الصناعية. فالسيادة الفعلية التي تتمتع بها حالياً، والتي أتاحتها لها الموارد المالية الضخمة في متناولها، تنحصر عملياً في القرارات المتعلقة باختيار الأهداف الاقتصادية القومية.

وتعتمد البلدان العربية غير النفطية الى حد كبير أيضاً على التجارة والاستثمارات العالمية. لكن درجة اندماجها مع الاقتصاد العالمي تقل عما هي الحال بالنسبة الى الاقتصاديات النفطية. وبينما يؤثر تقليص الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجي على اقتصادياتها بصورة سلبية، تحتل هذه البلدان موقعاً أقوى نسبياً من موقع الاقتصاديات النفطية في انتقاء هذا الخيار إذا ما دعت الحاجة. وتتيح لها الموارد المحلية التي تمتلكها موقعاً تراجعياً أفضل من الذي يتيحه مورد قابل للنضوب كالنفط. ومن المعلوم بأن العزل الصارم للاقتصاد المحلي لا يمكن تنفيذه إلا بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. لكن هذه التكاليف أكبر بكثير، ولا يمكن مقارنتها، بالنسبة الى الاقتصاديات المصدرة للنفط منها بالنسبة الى الاقتصاديات غير النفطية. وفي هذا الصدد، ربما يقال ان المجموعة الأخيرة من البلدان تتمتع بسيادة أكبر نسبياً في القرارات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الخارجية ومن جهة أخرى، تتطلع الاقتصاديات العربية غير النفطية الى تحقيق معدلات نمو سريعة يصاحبها استقرار مالي نسبي، وبالتالي فإن اعتمادها على التجارة العالمية وتدفقات رؤوس الأموال تشكل سياسة

---

(٢٦) في السنوات القليلة الماضية، يبدو أن قدرة الأوبك على التحكم بسعر النفط العالمي قد كبحت الى حد كبير نتيجة لسياسات طبقتها الدول الصناعية.

وقد يكون من الصعب مقارنة الدرجات النسبية من السيادة الاقتصادية القومية التي تتمتع بها كل من الاقتصاديات النفطية، والموجهة من القطاع العام، والموجهة من القطاع الخاص. وفي التحليل النهائي، ينبغي أن يكون أي حكم قائما على الأهمية التي تولى للعوامل المتعددة التي تؤثر في العلاقات المتبادلة بين السيادة والاعتماد الاقتصادي المتبادل. وحين تمحص جميع هذه العوامل، قد يمكن الخروج بالاستنتاج ان الاقتصاديات الموجهة من القطاع العام هي (أو يمكن أن تكون) أكثر سيادة نسبياً من الاقتصاديات النفطية، أو الاقتصاديات الموجهة من القطاع الخاص. وهذا الاستنتاج قائم على اعتراف ضمني بأن أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر في مسألة السيادة هو القدرة الاقتصادية والسياسية الكامنة لبلد ما على تحمل أعباء الانعزال الاقتصادي النسبي أو محاولة انتهاج تنمية اقتصادية أكثر استقلالاً. ويبدو أن الاقتصاديات العربية الموجهة من القطاع العام تملك قدرات كافية أكثر في هذا المضمار مما تملكه الاقتصاديات الأخرى. إلا أن هذه القدرة الكامنة لم تمتحن بعد فعلياً في ضوء الأهداف القومية للبلدان العربية. كما أن تصنيف البلدان العربية حسب درجة السيادة الاقتصادية التي تتمتع بها يتطلب تحليلاً تجريبياً لهذه الغاية.

ويتوقع للتكامل العربي الأوثق، الاقتصادي والمالي، أن يعزز، كما أشير سابقاً، أواصر التجارة العربية المتبادلة والاستثمار تدريجاً ويعتمد ذلك على معدل نمو ونمط التحول في الاقتصاديات العربية وعلى السياسات التي تنتهجها. ومع ذلك، فإن تكاملاً أوثق يتطلب بدوره تنسيقاً أوثق للسياسات الاقتصادية بين البلدان المعنية. وهذا من شأنه أن تكون له انعكاساته على قضية السيادة. إن فقدان بعض السيادة في صناعة القرار هو ثمن كبير يجب أن يتحمله البلد المعني. إن أساس الدعوة الى التكامل الاقتصادي يقوم على اعتبار أن المكاسب من التكامل لأي اقتصاد معين تفوق أكلافه، ومن جهة أخرى، يؤدي التكامل الأوثق الى ظهور سيادة عربية جماعية ازاء بقية العالم، وبالتالي، الى تعزيز مكانتها وكلمتها في الشؤون الاقتصادية الدولية. ومن المتوقع أن يوفر لها ذلك قدراً أكبر نسبياً من الاستقلال في تحديد سياساتها الاقتصادية الخاصة. وفي الوقت نفسه، طالما أن البلدان العربية (جماعياً أو فردياً) تواصل الاعتماد بصورة كبيرة على الأسواق العالمية للتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، فإن تبعيتها للاقتصاد العالمي ستبقى كبيرة. إن التطور الصناعي للاقتصاديات العربية والنمو المرادف له في التجارة العربية المتبادلة وفي الاستثمار، سيسمحان للاقتصاديات العربية بتطوير قاعدة للتنمية الاقتصادية أكثر استقلالاً لكن هذا سيعتمد الى حد كبير على النمط المستقبلي للتنمية العربية، أي على ما إذا كان النمو الصناعي العربي سيتجه نحو الداخل أو نحو الخارج، كما سيعتمد على مدى اعتماد الصناعة العربية على الموارد الداخلية بدلاً من الخارجية.

وبغض النظر عن حسنات وسيئات كل من الاتجاهين فمن المرجح أن التطور الصناعي ذا التوجه الداخلي يخلق امكانات أوسع لممارسة السيادة الاقتصادية بالمقارنة مع تلك التي قد يوفرها التطور الصناعي ذو التوجه الخارجي. وعند اختيار الاستراتيجية الصناعية الملائمة لبلد ما فإن الاعتبارات الاقتصادية الصرفة قد تدعو أو لا تدعو الى اختيار أحد الاتجاهين؛ إلا أن اختيار أي مسار ستحدده في نهاية المطاف الاعتبارات الاقتصادية والسياسية معاً.

الفصل الرابع والثلاثون

الهجرة كعامل مكيف لسيطرة الدولة الإقتصادية والخيارات السياسية المالية

ابراهيم سعد الدين عبدالله(*)

أصبحت الهجرة فيما بين الأقطار العربية ظاهرة من أهم الظواهر في الوطن العربي، بخاصة بعد الزيادة في أسعار النفط خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤. إن التصحيح الذي جرى في أسعار النفط بعد ١٩٧٣ وسّع من الفجوة القائمة أصلاً في دخل الفرد الواحد بين الأقطار العربية المصدرة للنفط ذات العدد القليل من السكان في الخليج وشمالي افريقيا وبين الأقطار العربية الأخرى.

وقد كان من شأن السياسات الرامية الى نمو متسارع وتحديث عاجل، والمتبعة في جل الأقطار المصدرة للنفط، تزايد الاعتماد على العمال المغتربين. فقد تزايد الطلب سريعاً على العمال العرب وغير العرب معاً. وشمل هذا الطلب جميع مستويات المهارة ومختلف أنواع الحرف. إن الفوارق في الأجر والدخل بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية كانت بدرجة من الضخامة بحيث إنها اجتذبت أعداداً متزايدة من العمال وذوي المهن، الذين كانوا على استعداد لتجربة حظوظهم عن طريق الهجرة. فحدث خروج جماعي كبير من القوى البشرية والمهاجرين لفترة هجرة مؤقتة وذلك من البلدان غير النفطية الى البلدان المصدرة للنفط في الخليج وشمالي افريقيا.

ودون الدخول في أرقام تفصيلية عن العمال المغتربين العاملين في المنطقة والزيادة في أعدادهم خلال السبعينات وأوائل الثمانينات يكفي أن نذكر هنا أن أكثر من ٢,٢ مليون عامل عربي كانوا يعملون في أقطار الخليج وليبيا في ١٩٨٠. جاء نصف هؤلاء تقريباً من مصر. كما أن أكثر من ٨٠ بالمائة من مجموع العمال المغتربين العرب في الخليج وشمالي افريقيا هم مواطنون من ثلاثة أقطار فقط وهي مصر والأردن وجمهورية اليمن العربية. والمهاجرون من هذه الأقطار يؤلفون نسبة مهمة من مجموع القوة البشرية فيها. كانت نسبتهم قد بلغت

(*) خبير اقتصادي ومنسق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة ـ مصر.

سنة ١٩٨٠ في مصر حوالى ٨,٥ بالمائة من مجموع القوة البشرية فيها، أما النسبة في جمهورية اليمن العربية والأردن فقد بلغت ٢٠ بالمائة و٢٨ بالمائة على التوالي في السنة ذاتها.

أولاً: الأثر الإقتصادي للهجرة

إن هذه الهجرة الواسعة من الأقطار غير النفطية الى الأقطار العربية النفطية أحدثت تغييرات كبيرة وعميقة في البنية الاقتصادية وفي العلاقات الاقتصادية في الأقطار «المرسلة».

أصبحت التحاويل النقدية (أو الحوالات) المرسلة من العمال المهاجرين من أهم عناصر الدخل الجاهز في الأقطار المرسلة للعمال، إن لم تكن أهمها على الاطلاق. وقد تجاوزت قيمة الحوالات الصادرات التقليدية في عدد من الأقطار وأصبحت المصدر الرئيسي للادخار. كما أنها ساعدت على تمويل الاستهلاك الشخصي والاستثمار والتصدير.

تشير البيانات الخاصة بالحوالات المسجلة الى وجود زيادة فيها تبلغ عشرة أضعاف ما كانت عليه وذلك خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ في جمهورية اليمن العربية. أما الزيادة في الأردن ومصر خلال الفترة ذاتها فكانت بمعامل قدره ١٤ و٣٠. والحوالات الفعلية هي أكثر بكثير من الحوالات المسجلة. تقدر الحوالات المسجلة بـ ٥٠ بالمائة فقط من مجموع الحوالات التي تتدفق فعلياً على الأقطار العربية المرسلة للعمال. ويقدر الباحثون في الأردن أن تحويل النقد عن طريق البنوك ومكاتب الصيرفة الرسمية يبلغ ٤٠ إلى ٥٠ بالمائة فقط من مجموع التحويل النقدي الوارد من العمال المهاجرين. ويصدق هذا على مصر والسودان حيث يجري تحويل جزء مهم من مدخرات المهاجرين عن طريق السوق السوداء، بسعر صرف خاص. والنظام المصرفي في جمهورية اليمن العربية يخدم حوالى ٨ بالمائة فقط من السكان، تاركاً أكثر الحوالات النقدية في أيدي وكلاء غير رسميين. وفي الجدول رقم (١) تقدير لنمو الحوالات الواردة من العمال المهاجرين في أهم الأقطار العربية من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠.

إن الحقيقة التي مفادها أن الهجرة قد جاءت بحوالات نقدية كبيرة لم تحل دون نشوب مناقشات حامية بين رجال الاقتصاد بشأن الأثر الصافي للهجرة على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أقطار المنشأ. نظر بعض الاقتصاديين، لا سيما في المراحل الأولى من الهجرة العمالية، نظرة إيجابية إلى الظاهرة الجديدة واعتبروا توفر يد عاملة فائضة في مجموعة ما من الأقطار العربية وتوفر أموال فائضة في مجموعة أخرى، أمراً مفيداً بشكل متبادل لكلتا المجموعتين، إذ تستطيع كل منهما أن تكسب من تبادل العامل الانتاجي الفائض لديها بالعامل الذي تفتقر اليه(١). وظل هؤلاء الاقتصاديون فيما بعد، رغم أن عدداً متزايداً من رجال الاقتصاد أخذ يشك بالفوائد المتبادلة لكلتا المجموعتين من الأقطار، ظل هؤلاء يعتبرون

---

(١) نعيم الشربيني، «تدفقات العمال ورأس المال في الوطن العربي،» النفط والتعاون العربي، السنة ٣، العدد ٤ (١٩٧٧).

جدول رقم (١)
تطور الحوالات النقدية للعمال المهاجرين، ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠
(بملايين الدولارات)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
المجموعة الأولى								
الأردن	٤٥	٧٥	١٧٢	٣٨٨	٤٠٨	٤٣٨	٥١٠	٦٣٠
السودان	٤,٢	٢,٥	١٤٠	١٦٠	١٣٠	٢٤٠	٢٧٠	—
سوريا	٥	٦٢	٩٩	١٤٠	٢٣٤	٢٣١	٢٩٠	—
مصر	٨٥	١٨٩	٣٦٦	٧٥٥	٨٩٦	١٧٦١	٢٢٨٢	٢٦٢٥
اليمن الديمقراطية	٣٣	٤١	٥٨	١١٩	١٨٨	٢٥٧	٣١٤	٣٤٢
اليمن العربية	١٣٥	—	٢٧٠	٦٧٦	٩٨٧	٩٤٦	١٠٢٥	—
المجموع	٣٥٣,٢	—	١١٠٥	٢٢٣٨	٢٨٥٢	٣٨٧٣	٤٦٩١	—
المجموعة الثانية								
تونس	٩٨	١١٨	١٦١	٣٦٤	٣١١	٥٣٨	٥٨٩	—
الجزائر	٣٧١	٣٩٠	٤٢٣	٤٥٦	٣٨٨	٤٣٦	٤٥٣	—
المغرب	٢٤٩	٣٥٩	٤٨٩	٤٩٩	٥٧٤	٦٥٧	٩٤٤	—
المجموع	٧١٨	٨٦٤	١٠٧٣	١٣١٩	١٤٧٣	١٦٣١	١٩٨٦	—

ملاحظة: المجموعة الأولى تشمل الأقطار التي ترسل العمال الى الأقطار العربية المصدرة للنفط بالدرجة الأولى. أما المجموعة الثانية فتشمل أقطار شمالي افريقيا التي ترسلهم الى أوروبا بالدرجة الأولى.

المصدر: ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، الجدول رقم (٢ ـ ١)، ص ٧٨.

الهجرة ذات آثار إيجابية وسلبية معاً على اقتصاديات الأقطار المرسلة. وفي حين يكون من الصعب إجراء قياس بشكل مضبوط للنتيجة الصافية للهجرة وتقرير طبيعتها، فإن عدم إمكان منع الهجرة أو الغائها يجعل أفضل سياسة للتطبيق هي تلك التي تهدف الى تقليل الآثار السلبية الى الحد الأدنى وتكثير الآثار الايجابية الى الحد الأقصى[٢]. بيد أن عدداً قليلاً من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع شددوا على أن هجرة القوى البشرية والسكان في السياق

---

(٢) محمود عبد الفضيل: النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، و«أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة،» النفط والتعاون العربي، السنة ٦، العدد ١ (١٩٨٠)؛ إبراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)؛ =

الاجتماعي الحالي لا تؤدي الا الى تبديد تام للموارد ونشر المواقف والقيم السلبية مما يؤثر تأثيراً عكسياً على التطور في الأقطار المرسلة والمستقبلة معاً.

وسواء أكانت آثار الهجرة النهائية على الأقطار المرسلة سلبية أم لا فإن من المفيد مع ذلك أن نلخص الآثار الرئيسية للهجرة الواسعة النطاق على اقتصاديات الأقطار المذكورة.

١ - يتفق جل الاقتصاديين على أن الهجرة الواسعة النطاق من أقطار عربية ذات فائض في اليد العاملة قد ساعدت على التقليل من البطالة المقنّعة والمكشوفة معاً في أقطار المنشأ. ومن المتفق عليه كذلك أن ظاهرة الهجرة لم تختف تماماً. إن الهجرة لا تمتد بالضرورة الى اليد العاملة الفائضة. فالطلب على العمال المهاجرين طلب انتقائي جداً ويميل الى تفضيل المهارات العالية. تبين الأرقام الخاصة بالعمال المهاجرين في الوطن العربي أن تدفقهم الى الخارج يشمل جميع مستويات المهارة ومختلف أنواع الحرف، ولكن نسبة ذوي المهن والعمال الماهرين الى مجموع العمال المهاجرين هي نسبة أعلى بكثير من نسبة الفئات الأخرى الى مجموع القوة البشرية. إن أكثرية الأقطار المرسلة، التي عانت في الأصل من نقص في المهنيين والعمال الماهرين قد عانت بدرجة أكبر نتيجة للهجرة. ويصدق هذا بخاصة على الوضع في السودان والأردن وجمهورية اليمن العربية. كما أن هذا هو الحال في مصر. إن الهجرة الواسعة النطاق من الأردن أدت الى نقص حاد في المهنيين والعمال الماهرين مما أثر بشكل عكسي على تنفيذ برامج التنمية، لا سيما انشاء المشاريع الصناعية الجديدة وتوسيع ميناء العقبة وتأخير مشاريع الري في وادي الأردن... الخ[٣].

أما في اليمن الديمقراطية، وبالرغم من أن أغلبية العمال المهاجرين هم غير ماهرين، فإن عدداً كبيراً ونسبة أعلى من اليمنيين ذوي المهن والمهارات يتركون بلادهم طلباً لامكانيات عمل أفضل في الأقطار النفطية، مما أدى الى نقص كبير في العمال الماهرين[٤]. إن خطة التنمية للسنين ١٩٧٦ - ١٩٨٠ توقعت نقصاً في العرض الخاص بالقوة البشرية بحوالى ٣٨ بالمائة من مجموع الطلب، وهذا في العمال الماهرين والفنيين بالدرجة الأولى.

وفي مصر أدت الزيادة الكبيرة في الطلب على عمال الانشاءات من الأقطار العربية النفطية الى زيادة عالية جداً في أجور الانشاءات من جراء النقص في عمال الانشاءات المدربين الذي سببته الهجرة. وقد أدى هذا الى استخدام اعداد متزايدة من القطاع الزراعي في قطاع البناء. وأدت هجرة العمال الزراعيين الى الأقطار العربية وإلى قطاع الإنشاءات الى شح في اليد العاملة في مناطق زراعية معينة. واشتدت هذه الآثار السلبية من جراء الضعف

Ibrahim Saad Eddine, *Migration of Sudanese Abroad* (Khartoum: Khartoum University, = 1979), and G. Al-Anani and T. Abdel-Jaber, *The Experience of Jordan and its Policies Concerning the Movement of Labour* (Amman: Ministry of Labour, 1981).

(٣) Al-Anani and Abdel-Jaber, Ibid.

(٤) نادر فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢).

في حـركة الانتقـال المهني في السوق المحليـة[٥]. إن النقص في المهنيـين والعـمال المـاهـرين في الحـرف الأخرى أدى الى تـردي عدد من الخـدمات. كـما ان التعليم الجامعي عـانى كثيراً من هجرة الأساتذة[٦].

وإلى جانب النقص في اليد العاملة في الأقطار المـرسلة للعمال هنـاك تكاثـر كبير في دخـل العمال وزيادة في نسبـة التغيب عن العمل وانعـدام للانضبـاط. تشير الـدراسات الجـارية في الأردن واليمن العربية ومصر الى تردٍّ في انضباط العمل في الأقـطار الثلاثـة المذكـورة من جراء الهجرة.

٢ ـ يفترض في الحوالات النقدية المـتزايدة أن تسـاعد في تمـويل التنميـة وتغطيـة العجز في ميزان المدفوعات في الأقطار التي يهاجر منها العمال. ولكن مثل هذا الأثر الايجابي كان محـدوداً من جراء الطريقة التي بها تؤثر الهجرة الواسعة النطاق للعمال العرب الى الأقطار النفـطية عـلى الأنماط الاستهلاكية في الأقطار المرسلة. إن الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط من ذوات الـدخل العالي في الخليج وشمالي افريقيا هي مجتمعات رفاهية تتمتـع بمستوى مـرتفع جـداً من المعيشة وتستهلك سلعـا مستوردة من النـوعين غـير القابـل للدوام والقابـل للدوام. والعـمال الـذين ينتقلون الى هذه الأقطار يتأثرون بأنماط الاستهلاك فيها وبـالمذهب الاستهـلاكي المستشري في أغلبها. إن لهذا «التظاهر» أثـره الكبير عـلى الاستهلاك في الأقـطار المرسلة للعـمال وذلك بسبب الطبيعة الموقتة للهجرة والمدخولات العالية للمهاجرين. فالمهاجرون العائدون باجازات أو بعد انقضاء أعمالهم يجلبون معهم سلعاً مستوردة عصرية جديدة فيعرضونها تظاهراً بين أصدقـائهم وجيرانهم، مثيرين فيهم الحسد، والرغبة بمحاولة اقتناء سلع مشابهة إمـا عن طريق الهجـرة أو مباشرة من السوق المحلية، إن استطاعوا تحقيق دخل أعلى محلياً. تشمـل الأنماط الاستهـلاكية الجـديدة التي انتشرت في السنـين العشر الأخيرة في الأقـطار العربيـة المرسلة للعمال، تشمل عـدداً من السلع المستوردة القـابلة للدوام وغير القـابلة للدوام أو بضـائـع تـدخـل في صنعهـا مكـونـات مستـوردة كثـيرة جـداً. ففي الفـترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٩ ازداد عـدد الثـلاجـات الكهربائية المبتاعـة في مصر بنسبة ٢٦ بـالمائـة سنويـاً، والغسالات بنسبـة ٢٥ بالمـائة وأجهـزة التلفزيون بنسبة ٣٧ بالمائة والسيـارات الخاصـة بنسبة ٢٦ بـالمائـة والأثاث المعـدني بنسبة ٢٤ بالمائة[٧].

وفي الأردن ازداد الصرف عـلى الاستهـلاك الشخصي من ١٦١,١ مليــون دينــار في ١٩٧١ الى ٥٢٠,٥ مليـون دينـار في ١٩٧٩ بـالأسعـار السـائـدة، في حـين أن المستـوردات

(٥) N. Choucri, R.S. Eckaus and A. Mohie-Eldin, *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development* (Cairo: Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, 1978).

(٦) Ibrahim Saad Eddine and A. Omar, *The Emigration of Egyptian University Academic Staff* (Cairo: Cairo University; MIT Technology Adaptation Program, 1980).

(٧) سعد الدين وعبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات.

الأردنيـة من السلع الاستهلاكيـة ازدادت في الفـترة ذاتهـا من ٣٣,٤٤ مليـون دينـار الى ٢١٥,٢١ مليوناً. وهكذا ففي حين ازداد مجموع الصرف على الاستهلاك الشخصي بما يـزيد قليلاً على ثلاث مرات، ازداد الاستيراد للسلع الاستهلاكية بحوالى سبـع مرات(٨). ويصـدق الاتجاه ذاته على اليمن العربية والسودان. وقد أبانت الدراسات المختلفة في عدد من الأقـطار العربية المرسلة للعمال عن وجود علاقة متبادلـة بين حـوالات المهاجـرين النقديـة وبين استـيراد السلع الاستهلاكية القابلة للدوام.

إن مثل هذا التفضيل للسلع المستوردة الباهرة أو للبضائع التي يدخل في صنعها محتوى مستورد بدرجـة عاليـة يؤدي الى خسارة جـزء مهم من الموارد والمـدخرات المـالية التي كـانت ستوفرها الهجرة لـولا ذلك التفضيـل. إن كثيراً من الاقتصـاديين يشكـون الآن بصافي النفـع الذي تدره الهجرة على ميزان المدفوعات، لا سيما في المدى الطويل.

٣ ـ إن الحـوالات النقديـة تضيف الى الدخل الشخصي، والقرارات الخـاصة بتخصيصهـا للاستهلاك أو للادخار إنما هي قرارات فردية وذلـك ضمن سياق القـواعد والـظروف العامـة التي تحكم الاقتصاد ككل. والقسم المدخر من الحـوالات ما فتىء يلعب دوراً كبيـراً في تقريـر حجم المدخرات الوطنية بمجموعها في المجتمعات المرسلة للعـمال. وقرارات العـمال المهاجـرين بشأن استثمار أموالهم تقرر الى حد كبير نمط الاستثـمار وحجمه. ولا تـوجد الا دراسـات قليلة بحثت في تصرف العمال المهاجرين بشأن استخـدام أموالهم المـدخرة. وقـد ظهر من استقـراء أجرته الجمعية الأردنية الملكية في صيف ١٩٨٠ أن أكثر من ٥٠ بالمائة من العوائل التي شملها الاستقراء لا تقوم بأي استثمار، في حين أن ٢٢ بالمائة منهـا استثمرت في العقـارات، ولا سيما في ملكية الشقق الصغيرة(٩). في الجدول رقم (٢) خلاصة لنتائج هذا الاستقراء.

تؤيد الدراسات التي أجراها البنك المركزي الأردني أن جـزءاً طفيفاً فقط من حـوالات المهاجرين قد استثمر استثماراً مباشـراً في الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٩، وأن قسـماً صغيراً فقط من هذه الأموال المستثمرة كان قد اتجه نحو مشاريع انتاجية(١٠).

وفي مصر أظهرت الاستقراءات لعيِّنـات من عمال البنـاء ومعلمي المدارس(١١) وأسـاتذة الجامعات(١٢) أن القسم الأكبر من مدخرات العمال المهاجرين يستثمر في العقارات. وفي حـين يميـل معلمو المـدارس وأساتـذة الجامعـات الى الاستثمار في ودائـع مصرفيـة فـإن عـمال البنـاء

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) بسام الساكت، التحويلات واستعمالاتها: تجربة الأردن (عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨١).

(١٠) Harbi Al-Nabawi and S. Al-Shaar, *Remittances Workers in the Light of Migration Abroad* (Amman: Central Bank of Jordan, 1982).

(١١) Suzanne Messeiha, *Export of Egyptian School Teachers* (Cairo: Papers in Social Sciences, 1980).

(١٢) Saad Eddine and Omar, *The Emigration of Egyptian University Academic Staff.*

يستثمرون الجزء الأعظم من مدخراتهم في أعمال خاصة يديرونها بأنفسهم (خاصة في شراء التكسيات، أي سيارات الأجرة، والمشاركة في دكاكين صغيرة). في الجدول رقم (٣) خلاصة لنتائج هذه الاستقراءات الخاصة بأنماط الاستثمار.

وفي السودان تشير النتائج التي أظهرتها دراسة لعيِّنة معينة أجراها عواد[١٣] وجلال

جدول رقم (٢)
أنماط الاستثمار لحوالات العمال المهاجرين، ١٩٨٠
(نسب مئوية)

الفئات / نمط الاستثمار	مجموعة الدخل العالي	مجموعات الدخل الأقل	مخيمات الفلسطينيين		القرى	المجموع
			١٩٤٨	١٩٦٧		
المهاجرون العائدون						
شراء أرض غير زراعية	١,٥	٠,٢	—	٠,٣	٠,٥	٢,٥
شراء أبنية غير زراعية وغير صناعية	٣,٤	٤,٦	٢,٣	٣,٦	٤,٠	١٩,٩
استثمار في مشاريع زراعية	—	٠,٢	—	—	٠,٢	٠,٤
استثمار في مشاريع صناعية	١,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٢,٠
استثمار في سندات حكومية	—	٠,٢	٠,٢	—	—	٠,٤
استثمار في أسهم	٠,٥	٠,٢	—	—	—	٠,٧
غير ذلك	٨,٨	١٥,٥	٨,٧	١٢,٩	٦,٥	٥٢,٤
غير مذكور	٤,٢	٥,٦	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٢١,٧
المهاجرون الحاليون						
شراء أرض غير زراعية	٣,٢	١,٢	٠,٦	٠,٨	٢,١	٧,٨
شراء أبنية غير زراعية وغير صناعية	٤,٢	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٥,٤	١٩,٦
استثمار في مشاريع زراعية	٠,٩	٠,٤	—	٠,٥	٠,٩	٢,٧
استثمار في مشاريع صناعية	١,٤	٠,٢	—	٠,٩	٠,٧	٣,٢
استثمار في سندات حكومية	١,٤	٠,٢	—	٠,٥	٠,٥	٢,٣
استثمار في أسهم	١,٩	٠,٩	—	٠,٥	٠,٧	٤,٠
غير ذلك	٢,٤	٤,٠	١,٩	٤,٢	٣,٧	١٦,٢
غير مذكور	٩,٥	١٧,٢	٩,٧	٣,٠	٤,٧	٤٤,٢

المصدر: احتسبت، من: بسام الساكت، **التحويلات واستعمالاتها: تجربة الأردن** (عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨١)، ص ١١٦، وابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، **انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٩٦.

---

(١٣) أجرى الكاتب مقابلات مع عدد من المسؤولين في مصر، السودان، الأردن، واليمن العربية، =

جدول رقم (٣)
أنماط استثمار الحوالات النقدية العائدة الى
جماعات حرفية مختارة في مصر، ١٩٧٨

حقول الاستثمار	النسبة المئوية للحدوث بين عمال الانشاءات	النسبة المئوية للحدوث بين معلمي المدارس	النسبة المئوية للحدوث بين أساتذة الجامعات
المباني	١٢		٥٥
شراء أرض زراعية	٤	٢٥	٦
المشاركة في تأسيس مشاريع خاصة جديدة	٣٨		٣٣
شراء معدات انتاجية (بضمنها وسائط نقل)	٨		
ودائع مصرفية	٦	٣١	٥٥

المصدر: سعد الدين وعبد الفضيل، المصدر نفسه، جدول رقم (٢ ـ ١١)، ص ٩٨.

الدين أن القسم الأكبر من مدخرات المهاجرين الى الأقطار النفطية قد استثمر في الحقول التالية:

ـ شراء شقق سكنية مبنية أصلاً، وشراء أرض معدة للبناء في المدن الكبيرة، وبخاصة في الخرطوم.

ـ بناء المساكن وترميمها.

ـ شراء سيارات الأجرة (التكسيات) وغيرها من وسائط النقل.

ـ فتح مخازن صغيرة ومطاعم كافيتيريا... الخ.

هذا، وهناك ما يشير إلى أن المهاجرين من المناطق الريفية في مصر والأردن واليمن العربية والسودان يستثمرون جزءاً من مدخراتهم في شراء الجرارات (تركتورات) والمكائن الزراعية والمحركات الكهربائية.

وعلى العموم فإن ما يستثمر من المدخرات في القطاعات الانتاجية (لا سيما الزراعة والصناعة) محدود جداً. والقسم الأعظم يمتصه القطاع العقاري مما يشجع المضاربة فترتفع أسعار الأراضي والأبنية ارتفاعاً كبيراً وباستمرار.

٤ ـ لئن كان صافي المنفعة الذي تحققه الحوالات النقدية، والهجرة الواسعة النطاق، للعجز في ميزان المدفوعات في الأقطار المرسلة للعمال هو مسألة جدالية بين شتى الاقتصاديين

= أنظر: سعد الدين وعبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات.

فإن من المتفق عليه أن الحوالات الواردة من العمال المهاجرين قد أسهمت في التضخم في الأقطار المرسلة خلال السبعينات وأوائل الثمانينات. فالاتجاه نحو التضخم يتزايد في الضغط عن طريق العمليات التالية، وكلها متصلة بالهجرة:

ـ تؤدي حوالات العمال المهاجرين الى زيادة في العرض النقدي وزيادة في الطلب من المهاجرين وعوائلهم على السلع والخدمات. وهذه الزيادة في القوة الشرائية لا تصحبها زيادة في النشاط الانتاجي، اذ انها تتولد خارج الاقتصاد المحلي. فالحوالات تنفق أساساً في الأسواق على سلع استهلاكية قابلة للدوام وغير قابلة للدوام، وعلى الأعمال والخدمات الشخصية، وعلى الأراضي والمباني. إن عدم المرونة في العرض في هذه الأسواق يعني أن الزيادة في القوة الشرائية تخلق فائضاً في الطلب مما يؤدي الى ارتفاع في الأسعار.

ـ وعدم المرونة في العرض الداخلي يؤدي الى اللجوء للاستيراد لمواجهة الطلب الاضافي. وتزايد عدد المستوردات يؤدي الى تزايد الطلب على العملة الأجنبية التي تشترى من السوق السوداء بسعر صرف يرتفع. ويجري تعويض الفرق الناجم عن ذلك عن طريق فرض المستوردين لأسعار أعلى وأرباح أكثر.

ـ تؤدي هجرة العمال الفنيين والماهرين والطلب المتزايد على اليد العاملة داخلياً لتلبية طلب المهاجرين على مزيد من السلع والخدمات، لا سيما الشقق والمباني، يؤدي كل ذلك الى زيادات في الأجور مما يؤثر على الكلف التي تتحملها الشركات المنتجة، الأمر الذي يسهم في تفاقم التضخم.

ـ يؤدي الفارق الكبير في الأجور والمدخولات بين العمال المهاجرين والعمال في السوق المحلية الى انعدام ضوابط العمل وأخلاقياته، وبالتالي الى انتاجية منخفضة، مما يسهم في رفع درجة التضخم في الأقطار المرسلة لليد العاملة.

٥ ـ لم تسفر الدراسات الجارية عن أثر الهجرة الواسعة النطاق للقوى البشرية على توزيع الدخل في الأقطار المرسلة، لم تسفر عن نتائج حاسمة وهل تؤدي هذه الهجرة الى توزيع عادل بشكل أكثر أو أقل.

والهجرة تؤثر كذلك في توزيع الدخل بشتى الوسائل. أولاً، هناك الأثر الذي تتركه الأجور المرتفعة والدخل العالي على مقدار الحوالات النقدية وعلى القدرة على دعم مستوى المعيشة لعيال المهاجرين في الأقطار المرسلة وكذلك على رفع ذلك المستوى. ثانياً، تؤثر الهجرة في هيكل الأجور في الأقطار المرسلة، فالأجور في قطاعات وحرف معينة ترتفع كثيراً بالمقارنة مع غيرها. وتؤدي الضغوط التضخمية كذلك الى اعادة توزيع الدخل لصالح الجماعات ذات الدخل غير الثابت. والحوالات النقدية قد تؤثر كذلك في توزيع ملكية الممتلكات. فالمهاجرون، وخاصة من ذوي الدخل العالي، يستخدمون قسماً مهماً من مدخولاتهم لاقتناء ممتلكات جديدة، وهم يشجعون على ذلك عن طريق التسهيلات الممنوحة والاعفاءات الضريبية.

واذ تشير كل هذه العوامل الى أن الهجرة قد أحدثت تغييرات غير متوازنة في الدخل لمختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية في داخل أقطار المنشأ، فليس هناك من دليل على أن ذلك قد أدى الى توزيع عادل للدخل، كثيراً أو قليلاً.

وبينما يعتبر من المتفق عليه عموماً أن الحوالات النقدية قد رفعت من مقدار الدخل النقدي لبعض الجماعات ذات الدخل المنخفض فإن من المشكوك فيه أنها قد أفلحت حقاً في إزالة الفقر. إن الضغوط التضخمية إبان السبعينات وتدهور الخدمات، لا سيما الخدمات الحكومية، قد أتت على الأثر الذي تركته الزيادة في الدخل.

وفي حين قد ترفع الحوالات الواردة من ذوي الدخل العالي من نصيبهم في الملكية عن طريق استثمارات جديدة فإن الحوالات الواردة من ذوي الدخل الواطىء تستخدم عادة في اعالة أسرهم أو في تلبية طلبهم على السلع الأساسية وعلى تلبية جزء من الطلب الجديد على البضائع القابلة للدوام. وهكذا فإن درجة الاختلاف للدخل الجديد المتولد في الخارج تؤثر كذلك في درجة الاختلاف العامة لأنماط الدخل في المستقبل في أقطار المنشأ.

بيد أن الأمور المهمة التي ينبغي أن تؤخذ بالحسبان أن الهجرة قد أدت الى توسع الشريحة الاجتماعية من المالكين الصغار ومن المشتغلين لحسابهم الخاص في أقطار المنشأ.

ثانياً: الأثر في سيطرة الدولة الاقتصادية

من المعترف به على العموم الآن أن الهجرة الواسعة النطاق للعمال العرب الى الأقطار العربية المصدرة للنفط في الخليج وشمالي افريقيا لها آثار سلبية وإيجابية معاً، غير أن الجدل لا يزال قائماً بشأن أمر آخر وهو هل تفوق مضار هذه الهجرة منافعها أم العكس؟ ومهما تكن الحال فإن من الحقائق المتفق عليها أن سيل الهجرة أصبح أقوى من أن يوقف أو يسيطر عليه في مصدر نشوئه. الى جانب هذا فإن الأقطار المرسلة لليد العاملة أمست على درجة عالية من الاتكال على الدخل المتولد في الخارج وعلى الحوالات النقدية التي يرسلها العمال بحيث لا يمكنها أن تتخذ أي اجراء من شأنه أن يخفض من مبالغها. إن الأنماط الاستهلاكية السائدة الآن والتي تنطوي على بضائع مستوردة كثيرة لا يمكن تغييرها في حالة انخفاض الوارد من الدخل. واذا حدث هذا فستكون النتائج المتوقعة مزيداً من العجز في ميزان المدفوعات ومعدلاً واطئاً للنمو في إجمالي المنتوج المحلي.

إن هذا الاتكال على الهجرة، مضافاً اليه المنافسة الحادة جداً التي يلاقيها العمال العرب الآن في الأقطار العربية المستقبلة لليد العاملة من مغتربين آخرين وخاصة من جنوب وجنوب شرقي آسيا، كل هذا يؤدي الى عدم استعداد واضعي السياسة لاتخاذ أية خطوة تضر بالمصدر الذي يدر عليهم الخير.

تدل المقابلات التي أجريت مع عدد من واضعي السياسة وكبار المسؤولين في الأقطار المرسلة لليد العاملة على رفضهم اتخاذ أية خطوة للسيطرة على خروج العمال. يرى معظم

هؤلاء المسؤولين أن من غير الحكمة التفاوض باسم عمال بلادهم المهاجرين من أجل ضمان شروط عمل أفضل لهم، أو طلباً لمعاملة لا تفرّق بينهم وبين غيرهم من العمال، أو حماية لحقوقهم القانونية. . . الخ، كما أن فكرة المطالبة بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن النقص في القوى البشرية الماهرة، أو المطالبة بالاستثمار في التعليم والتدريب هي فكرة غير مقبولة. كذلك يتردد واضعو السياسة كثيراً في قبول مقترحات مفادها إلزام العمال المهاجرين بطريقة ما بالاسهام في تمويل ميزانية بلادهم والا واجهوا آثاراً سلبية تنجم عن ميزان المدفوعات. أما فرض الضريبة على دخل المهاجرين فهو أمر مرفوض دائماً كخيار سياسي. كما أن الطلب منهم بتحويل حد أدنى من دخلهم عن طريق القنوات المصرفية الرسمية يعتبر طلباً غير عملي.

تعتبر الحوالات النقدية حساسة جداً لأي اجراء من اجراءات السيطرة. والخيار السياسي المعقول والوحيد في مثل هذا الوضع هو تقديم مزيد من الحوافز مع مزيد من الضمانات ضد ما يحتمل أن تتخذه حكوماتهم من عمل معاكس. إن الوسائل الاقتصادية وحدها هي القادرة على تحفيز العمال ـ وهم خارج سيطرة حكومتهم ـ على أن يرسلوا الى بلادهم جزءاً أكبر من دخلهم المتحقق في الخارج[14].

على أنه لا بد من تقديم بعض السماحات والاعفاءات لأصحاب الدخل المتحقق في الخارج وذلك حتى في سياق نظام شديد السيطرة. فمنذ ١٩٦٨ اتبعت مصر ـ وتحتكر حكومتها الاستيراد احتكاراً تاماً ـ ما يسمى بالاستيراد دون تحويل خارجي رسمي. فقد سمح عن طريق ذلك النظام للأفراد باستيراد مواد معينة اذا لم يتطلبوا تحويلا خارجياً لهذا الغرض. كانت السلع المستوردة هكذا هي بالدرجة الأولى المواد الخام والسلع الرأسمالية والوسيطة التي يحتاجها منتجو البضائع البسيطة خاصة. أما الأموال التي يقتضيها تمويل هذه التجارة فقد كانت تشترى من العمال المهاجرين بالدرجة الأساسية، وبسعر أعلى من سعر الصرف الرسمي. وقد وفرت سوريا كذلك بعد ١٩٧٠ عدداً من المنافذ للقطاع الخاص لاستيراد السلع عن طريق الأموال الموجودة في الخارج أو من خلال ترتيبات مع العمال السوريين المهاجرين الى خارج البلاد. وخوّل غير المقيمين بفتح حسابات تحويل خارجي في سوريا لتحويل الأموال دون موافقة من دائرة التحويل الخارجي. وهكذا أتاح هذا الترتيب، الخاص باجازات استثنائية، للقطاع الخاص باستيراد مواد أولية وسلع بسيطة، بل حتى بعض السلع الاستهلاكية بموجب جدول محدود، وذلك ضمن سياق نظام شامل لسيطرة الدولة الكاملة على التجارة الخارجية. إن هذه الاجراءات رفعت من حصة استيرادات القطاع الخاص من ٢٩ بالمائة في ١٩٧١ الى ٤٠ بالمائة في ١٩٧٦[15].

وحتى اليمن الديمقراطية التي لا تزال تتبع طريقاً اشتراكياً في التنمية وعلى تحالف وثيق

---

(١٤) The World Bank, *Syrian Arab Republic Development Prospects and Policies,* World Bank Reports, no. 1975 (Washington, D.C.: The Bank, 1977).

(١٥) المصدر نفسه.

مع الاتحاد السوفياتي، حتى هذه أدخلت بعض الاجراءات لتشجيع مواطنيها المهاجرين الموجودين في الأقطار العربية على تحويل جزء من دخلهم الى بلادهم إما نقداً أو عيناً على شكل سلع يحتاجها الوطن.

ومنذ ١٩٧٣، وإبان هجرة العمال الواسعة النطاق، جرى تحول في الأنظمة الاقتصادية في عدد من الأقطار العربية. إن أقطاراً معينة كانت تتبع نظاماً مركزي التخطيط ويتسم بالسيطرة في الستينات وأوائل السبعينات، أخذت تمر بتحرر اقتصادي.

إن مصر وسوريا والعراق والجزائر والسودان وليبيا واليمن الديمقراطية كانت كلها تعتمد على القطاع العام كمحرك للتنمية خلال الستينات وأوائل السبعينات. كانت الموارد الداخلية تعبأ ويتم اخضاعها لسيطرة الحكومة المركزية التي أصبحت مسؤولة عن تخصيص الموارد واستخدام الأموال وعن تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كانت أكثر هذه الأقطار تعتمد على أساليب السيطرة الادارية لادارة الاقتصاد وضمان تنفيذ الخطط. وكانت أمثال هذه السيطرة واسعة الانتشار في الحالات التي تكون فيها الموارد شحيحة بالقياس الى الأهداف المبتغاة. كان واضعو السياسة والمخططون يجدون أنفسهم في مثل هذه الحالات ملزمين باتباع مزيد من أساليب السيطرة الادارية لتحقيق نوع ما من التوازن الذي لا يمكن بلوغه عن طريق قواعد السوق الا بثمن باهظ من الظلم الاجتماعي وتردّي مستوى المعيشة للجماهير.

كان الاستثمار في أغلب الحالات يوجّه توجيهاً مركزياً بسيطرة مركزية. ولم يكن يسمح للرأسمال الأجنبي، والمحلي أيضاً، بالاستثمار في قطاعات أو مناطق معينة. وجرى استخدام واسع النطاق لنوع ما من أنواع السيطرة على الاستيراد، ويشمل هذا احتكار الدولة أو القطاع العام لجميع الاستيرادات أو احتكارهما لاستيراد سلع معينة ولإجازات الاستيراد. وكانت أموال التحويل الخارجي تخصص من قبل البنوك المركزية أو غيرها من الأجهزة الحكومية وفق أولويات خطط التنمية المركزية. كما أن انتقال العمال الى أقطار أخرى يحتاج الى اجازة خاصة وسمة خروج.

أما النصف الثاني من السبعينات فقد كان عصر التحرر والاقلاع عن بعض أساليب السيطرة في عدد من الأقطار العربية. وفي حين كانت عملية التحرر تعني بالنسبة لمعظم الأقطار تخفيفاً للسيطرة فإنها ذهبت في حالة مصر والسودان الى حد تحول النظام بأسره.

وبينما كان توفير الأموال العربية القابلة للاستثمار والحاجة الى تشجيع الحوالات النقدية الواردة، من العوامل التي أدت الى درجة معينة من التحرر فإن أسباباً اقتصادية وسياسية أخرى لا يمكن استبعادها ولا سيما في ما يتعلق بالتحول الجاري في النظام.

١ ـ الحالة المصرية

يمكننا أن نلاحظ، عند بحث الحالة المصرية، أن محاولات لتحرير الاقتصاد قد ابتدأت

خلال حكم عبد الناصر. فقد واجه الاقتصاد المصري صعوبات معينة في النصف الثاني من الستينات. وسبب ما وقع على الاقتصاد من ضغوط هو حرب اليمن التي نشبت في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وشاركت فيها القوات المصرية. ثم إن جمود النظام وانعدام الحوافز السلبية والايجابية معاً كانا من أسباب ما حدث من عدم كفاءة. وأخذ معدل النمو بالانخفاض ابتداء من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥. وجاءت الحرب مع اسرائيل والهزيمة العسكرية ومعارك الاستنزاف التي كان على مصر فيها بعد أن تتحمل أعباءها، لتجعل من الصعب جداً مسايرة المشاكل الاقتصادية. انخفض المتوسط السنوي لمعدل النمو الى ٣,٥ بالمائة خلال الفترة من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ الى ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ في حين بلغت نسبة تزايد السكان ٢,٥ بالمائة. وقد جرت منذ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ محاولات من داخل النظام لادخال عدد من التغييرات التي من شأنها أن تفتح الاقتصاد على نوع من أنواع التعاون مع الأقطار الغربية وتحفز رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر. واقترح كذلك أن يحرر القطاع العام من السيطرة الادارية وأن يزداد اعتماده على دافع الربح في توجيه النشاط الاقتصادي. قدمت هذه الاقتراحات الى اللجنة الوزارية للتخطيط والسياسة التي كانت يومئذ برئاسة نائب رئيس الجمهورية زكريا محيي الدين، ولكن عبد الناصر رفض تلك الاقتراحات.

بيد أنه ما إن توفي عبد الناصر حتى جرت أولى المحاولات لتشجيع دخول رأس المال الأجنبي والعربي. وقد صدر القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٧١ لهذا الغرض. ولكن سياسة الانفتاح لم تعلن الا بعد حرب ١٩٧٣ والزيادة في أسعار النفط، فنودي بتلك السياسة باعتبارها السياسة الرسمية للقطر. وقد نصت ورقة تشرين الأول/أكتوبر لسنة ١٩٧٤ على أن هذه السياسة ضرورية للاستفادة من التقنية الغربية والأموال العربية. وظل القطاع العام يعتبر آنئذ كقطاع رئيسي في الاقتصاد المصري. وتقرر دعوة الرأسمال الأجنبي لتمويل المشاريع المصادق عليها والداخلة في خطة التنمية الاقتصادية وذلك لتسريع تنفيذها. وجاءت رؤوس الأموال الأجنبية والعربية بضغوطها لتنضم الى ضغوط الرأسماليين المحليين فأزالت جميع القيود والحدود. وأخذت القيود التي فرضت في عهد عبد الناصر توصف رسمياً بأنها عقبات حرمت مصر من منافع التقنية الغربية المتقدمة والأموال العربية المتاحة.

وصدر القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ فسمح بالاستثمارات الأجنبية في جميع قطاعات الاقتصاد ومنح ضمانات وامتيازات لرؤوس الأموال الأجنبية والعربية. وعدل هذا القانون فيما بعد تلبية لملاحظات وشكاوى قدمها الراغبون بالاستثمار. وسرعان ما منحت جميع الامتيازات التي كانت ممنوحة للرأسمال الأجنبي الى الرأسماليين المحليين كذلك. ولغرض اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعاً لمنظمي الأعمال الخاصة المحليين صدرت تشريعات كثيرة في الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ وما بعدها وذلك لتخفيف القيود وطلباً لادخال الاقتصاد المصري في السوق الدولية.

تغيرت السياسة الحكومية نحو السيطرة على التحويل الخارجي واستيراد السلع وهجرة العمال تغييراً كلياً بعد اعلان سياسة الانفتاح. وقد حلت الحوافز والضمانات محل السيطرة الادارية.

٢ ـ الحالة السودانية

حدثت التغييرات في نظام السودان الاقتصادي بعد محاولة الاطاحة بالنميري في ١٩٧١ وكنتيجة لها. ان تأييد الحزب الشيوعي السوداني للانقلاب الفاشل أدى بالرئيس نميري الى تغيير وجهته السياسية تغييراً كاملاً. فوقف حليفاً بصف الأقطار العربية وأنظمة الحكم العربية المحافظة. وصحب هذا مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص وكذلك على المساعدات والاستثمارات الأجنبية والعربية. وكما حدث في مصر فإن هذا الوضع حتم التخلي عن عدد من أساليب السيطرة الادارية التي كانت نافذة آنئذ وادخال مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين، الأجانب منهم والمحليين.

إن مثل هذا التغيير الجوهري في السياسة الاقتصادية هو من فعل عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إن بعض القيود موضوعية في طبيعتها في حين أن بعضها الآخر ذو طبيعة ذاتية تتصل أساساً بطبيعة الطبقات والنخب الحاكمة وبأفضلياتها. فهجرة العمال الكبيرة الى الأقطار النفطية بسبب التفاضل في الدخل هي ظاهرة موضوعية لا يمكن السيطرة عليها سواء بوسائل ادارية أو اقتصادية. والدخل المتحقق في الخارج حساس جداً للتغييرات في المناخ الاقتصادي. ولا يمكن السيطرة عليه من حكومات الأقطار المرسلة، كما لا يمكن استجلابه بأية وسيلة ادارية. ثم إن ورود الدخل الى هذه الأقطار يقلل في الوقت عينه من ضرورة استخدام الوسائل الادارية. وفي حين قد تشجع الهجرة على تحرر النظام الاقتصادي لهذا السبب فإن التغيير الجوهري فيه إنما يتصل أساساً بطبيعة النخبة الحاكمة وبتوجهها السياسي والعقائدي.

ثالثاً: أثر الهجرة الكبيرة في المالية العامة

من الصعب تتبع آثار الهجرة الكبيرة في المالية العامة في الأقطار العربية المرسلة لليد العاملة. إن الخروج الجماعي للعمال وما ينتج عنه من تدفق لأموال الحوالات التي يرسلونها يؤثر في بنية اقتصاديات الأقطار المرسلة وكذلك في الأهمية النسبية لمواردها المالية المختلفة. وقد ذكرنا عدداً من أهم الآثار المباشرة للهجرة في القسم الأول من هذا البحث، وما هي الا نتائج معروفة في ظاهرها.

يصعب جداً تبين بعض الآثار الناجمة عن ورود الأموال وهي الآثار التي من شأنها مضاعفة النتائج وتسريعها. وهذا على الأخص بسبب الافتقار للبيانات الدقيقة ولأن ظواهر مثل الهجرة والحوالات النقدية الكثيرة إنما تؤلف توقفاً في النظام لا امتداداً له. فضلاً عن ذلك فإن ردود الفعل لشتى الأقطار العربية للزيادة الضخمة في الحوالات تختلف من قطر الى قطر بسبب الاختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة، وبنية الأوضاع الاقتصادية ومستوى التطور. يضاف الى هذا أن بعض الاختلافات يرجع سببه كذلك الى سياسات مالية مختلفة وما تنطوي عليه من شتى الخيارات. ويصعب ارجاع هذه الخيارات مباشرة الى الزيادة في الهجرة والحوالات، أو ارجاعها الى هذه الزيادة فقط في أقل تقدير.

وكما ذكرنا سابقاً فإن الهجرة والزيادة الكبيرة في الحوالات النقدية أدتا الى تحريك معين في اقتصاديات الأقطار المرسلة لليد العاملة، وعلى الأخص الى زيادة الاعتماد على السلع المستوردة والى ارتفاع هائل في الاستيراد. كما أنهما أسهمتا في انعاش التجارة والمالية والانشاءات، وسببتا ضغوطاً تضخمية بسبب الزيادة في الكلف والارتفاع في الطلب معاً. كل هذه العوامل أثرت في ايرادات ميزانية الأقطار المعنية ومصروفاتها.

استمرت الايرادات الداخلية بالارتفاع من جراء ارتفاع الرسوم الجمركية وارتفاع ضريبة الأرباح. ففي الأردن مثلاً بلغ مجموع الايرادات المحلية ٢٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٩ بالمقارنة مع ٢٢ بالمائة في ١٩٧٢. وفي المتوسط جاءت ١٢ بالمائة من الايرادات المحلية من ضرائب الدخل والأعمال و ٤٦ بالمائة من الرسوم الجمركية(١٦). وفي اليمن العربية، التي لم تؤسس نظاماً ضريبياً عصرياً إلا بين ١٩٦٧ و ١٩٧٢، أظهرت ايرادات الحكومة زيادة هائلة في السبعينات. إن ايرادات الضرائب التي كانت تساوي ٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٠ - ١٩٧١ ارتفعت الى ١٥ بالمائة بحلول ١٩٧٩ - ١٩٨٠، مع متوسط نسبة نمو قدره ٤٥ بالمائة سنوياً. وألفت رسوم الاستيراد في القطر المذكور أهم مصدر للايرادات، إذ بلغت في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ نسبة ٦٠ بالمائة من مجموع ايرادات الميزانية. وفي خلال عقد السبعينات لم تنخفض نسبتها عن ٥٠ بالمائة قط، بل إنها في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ تجاوزت نسبة ٧٠ بالمائة، الأمر الذي يعكس الاعتماد على الاستيرادات باعتبارها مصدر السلع من جميع الأنواع(١٧).

وفي مصر، وهي ذات نظام أكثر تعقيداً وتطوراً، كانت الايرادات من مجموع الضرائب تتماشى مع الزيادة في اجمالي الناتج المحلي. تراوحت نسبة الأولى الى الثانية بين ٢٠ بالمائة و ٢٤ بالمائة في الفترة ١٩٧٦ الى ١٩٨١/١٩٨٢. وألفت ايرادات الضرائب حوالى ٩٠ بالمائة من مجموع ايرادات الحكومة خلال الفترة المذكورة. كان أهم مصدرين من مصادر الايرادات هما ضريبة أرباح العمل ورسوم الجمارك. وقد ارتفعت ايرادات ضريبة الأرباح بحوالى ٣٧ بالمائة سنوياً خلال الفترة ذاتها، كما ارتفعت حصتها خلال ذلك من خمس مجموع الايرادات الضريبية الى ثلثها. ويرجع هذا أساساً الى أرباح النفط وقناة السويس. وتراوحت حصة ايرادات ضريبة الأرباح، باستثناء أرباح هذين المصدرين، بين الثمن والسدس، مع اتجاه عام نحو الزيادة. من جهة أخرى فإن الرسوم الجمركية التي ألفت حوالى ٤٠ بالمائة في ١٩٧٦ قد انخفضت الى حوالى الثلث من مجموع ايرادات الضرائب في بداية الثمانينات. بيد أن معدل ايرادات الجمارك الى اجمالي الناتج المحلي ظل يناهز ٨ بالمائة في أغلب السنين مع أن

---

(١٦) The World Bank: *Country Economic Memorandum on Jordan,* World Bank Reports, no. 1738 (Washington, D.C.: The Bank, 1978), and *Country Economic Memorandum on Jordan,* World Bank Reports, no. 3135 (Washington, D.C.: The Bank, 1980).

(١٧) The World Bank, *YAR Mobilization of Domestic Financial Resources in the Yemen Arab Republic,* World Bank Reports, no. 3551a (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

هذه الايرادات الاسمية قد ارتفعت بحوالى ٢٢ بالمائة سنوياً(١٨).

وعلى الرغم من الارتفاع الاسمي في الايرادات وفي معدل مجموع ايرادات الضرائب الى اجمالي الناتج المحلي أظهرت المصروفات الاعتيادية والرأسمالية معدلاً عالياً في الزيادة مما أدى، في أغلب الحالات الى زيادة العجز في الميزانية. واذ يمكن أن تعزى أكثر الزيادات في المصروفات العامة الى ضغوط تضخمية، سواء أكانت محلية أم خارجية، فقد كان من اسبابها كذلك البرامج الطموحة التي اتبعتها الحكومة في الاستثمار الرأسمالي.

وفي الأردن، على سبيل المثال، بلغ معدل الزيادة السنوية في مجموع المصروفات الحكومية، ما نسبته ٢٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٥ وحوالى ٢٥,٩ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩. ويرجع هذا الى زيادة في المصروفات الاعتيادية بلغت ٢١,٣ بالمائة و٢٢,٧ بالمائة في الفترتين المذكورتين وإلى زيادة في المصروفات الرأسمالية بلغت ٣٢,٩ بالمائة و٢٧,١ بالمائة على التوالي. وهكذا بلغ النوعان من تلك المصروفات حدوداً عالية جداً. فقد ارتفعت من ٣٦ بالمائة و١٨,١ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٣ الى ٤٧,١ بالمائة و٢٩,١ بالمائة من هذا الاجمالي في نهاية السبعينات. ويعود المستوى المرتفع جداً للمصروفات السائدة الى الزيادة الكبيرة في المصروفات العسكرية (حوالى ١٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي منذ ١٩٧٥) وفي نفقات موظفي الدولة. ومع أن هذه النفقات الأخيرة تناقصت أهميتها بعد ١٩٧٥ فقد كانت نسبة زيادتها حوالى ١٨ بالمائة سنوياً. ومن أسباب هذه الزيادة ضرورة رفع الرواتب لغرض احتفاظ الدولة بموظفيها الجيدين. بلغت الزيادة في الرواتب والأجور الاسمية ما يقرب من الزيادة في جدول نفقات المعيشة حتى ١٩٧٨. كما تم منح زيادة في الرواتب قدرها ٢٠ بالمائة في سنة ١٩٧٩. وازدادت أيضاً المناقلات المالية التي تجريها الحكومة من جراء دعم السلع الاستهلاكية والفائدة على الدين العام. بلغت المعونات حوالى ٥,١ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات. أما مصروفات الدفاع في الأردن فتسدد عن طريق المساعدات الأجنبية، الخارجية منها والعربية. ولو استبعدت المساعدة الأجنبية ونفقات الدفاع معاً من الميزانية لظهر فيها فائض قليل خلال السبعينات، وتحول هذا الفائض القليل الى عجز في نهاية السبعينات وذلك من جراء الزيادة الكبيرة في معونات الدعم للسلع والفائدة على الديون. أما حين تضاف المصروفات الرأسمالية الى الميزانية فإنها تظهر عجزاً في جميع السنين.

وفي اليمن العربية ارتفعت مصروفات الميزانية بمعدل سنوي يناهز ٣٥ بالمائة بين ١٩٧٠ و١٩٧٩/١٩٨٠. وكان هذا أقل من معدل الزيادة في الايرادات للفترة نفسها والتي بلغت حوالى ٤٥ بالمائة. غير أنه حدث في هذه الفترة تطوران متناقضان جداً. ففي أواسط

(١٨) The World Bank, *Arab Republic of Egypt, Current Economic Situation and Growth Prospects,* World Bank Reports, no. 4499 (Washington, D.C.: The Bank, 1983), and S. Ahmad, *Public Finance in Egypt: Structure and Trends,* Staff Working Paper, no. 639 (Washington, D.C.: World Bank, 1984).

السبعينات كان من شأن النمو السريع جداً في الاستيرادات المموّلة بحوالات المغتربين أن رفع من الايـرادات بـأسرع كثيـراً من المصروفـات. ارتفعت الايـرادات بـين ١٩٧٤/١٩٧٥ و ١٩٧٦/١٩٧٨ بحوالى ٨٥ بالمائة بالمقارنة مع زيادة في المصروفات تقل عن ٥٠ بالمائة. وفي هذه الفترة انخفض العجز العام من ٦ بالمائة من اجمالي النـاتج المحـلي الى ٢ بالمـائة منـه. ثم ظهر نمط آخر منذ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ اذ أخذ معدل نمو الايرادات بالانخفـاض الى أقل من ١٧ بالمائة في حين ارتفعت المصروفات بأكثر من ٤٠ بالمائة سنوياً. ونتيجة لذلك كان العجز العام في نهاية السبعينات أكثر من ١٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

كان من الأسباب الرئيسية للزيادة في المصروفات الاعتيادية الزيادة في الأجور والرواتب التي تمثل حوالى الثلث من هذه المصروفات. إذ كان على الحكـومة أن تعيـد النظر في جـدول المرتبات لتلافي آثار التضخم وزيادات الأجور في الأقطار المجاورة. فبلغت المرتبات في ١٩٧٧ ضعفي المستوى الذي كانت عليه في ١٩٧١. ثم حدثت زيادة أخـرى في ١٩٧٩ مقدارهـا أكثر من ٤٠ بالمائة.

وفي مصر ارتفعت نسبة مجموع المصروفـات الى اجمالي النـاتج المحـلي من ٥٥ بالمـائة في ١٩٧٦ الى ٦٠ بـالمائـة في ١٩٨٢/١٩٨٣، بالمقـارنة مـع زيادة في مجمـوع الايرادات من ٣٤ بالمائة الى ٣٩ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ذاتها. وهكذا ظل العجـز بنسبة حـوالى ٢٠ بالمائة وقد تذبذب كثيراً من نسبة واطئة قدرها ١٧ بالمائة في ١٩٧٧ الى نسبة عالية قدرهـا ٢٧ بالمائة في ١٩٧٩.

تتصل الزيادة الكبيرة في مصروفات الميزانية بالضغوط التضخمية الـداخلية التي يسببهـا العجز الضخم، وكذلك بالزيادة في الـدين العام وفي العبء النـاشىء عن دفع فـوائده وغـير ذلك من مصاريف خدمة الـدين. والعجز ذاتـه حساس لـما تفعله عوامـل خارجيـة المنشأ من تأثير في الايرادات والمصروفات معاً. وهذه المؤثرات التي تحدث في الايـرادات إنما تجـري عن طريق الاعتماد على ايراد النفط وعوائد قنـاة السويس. بلغ معـدل هذين المـوردين حوالى ٣٥ بـالمـائـة من مجمـوع الايـرادات في ١٩٨٠/١٩٨١ ولكنـه هبط الى أقـل من ٢٧ بـالمـائـة في ١٩٨١/١٩٨٢، والى أقـل من ٢٥ بالمـائة في ١٩٨٢/١٩٨٣. ويـرجع الهبـوط الى انخفاض أسعار النفط والتقلص في التجارة النفطية. أما أهم مؤثر خارجي المنشأ عـلى المصروفات فهـو ضخامة معونات الدعم للسلع الاستهلاكيـة التي تعتمد أسـاساً عـلى الأسعار العـالمية للمـواد الغذائية.

يسبب التدهور في التجارة نقصاً في مدخولات الحكومة، الأمـر الذي يـزيد من العجـز في الميـزانية. وبمـا أن أغلبية العجـز تسدد عن طـريق مصـادر داخليـة، ولا سيـما التمـويـل المصرفي، فـإن هـذا يؤدي الى ارتفـاع معـدل التضخم، الـذي ينقلب بـدوره الى ارتفـاع في مصروفات الميزانية والعجز في المراحل القادمة. إن الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية له الأثر نفسه الذي ينجم عن انخفاض الايرادات من النفط أو من قناة السويس.

من الاجراءات المستخدمة على أوسع نطاق لاغراء المهاجرين بارسال حوالاتهم النقدية الى الوطن، واستثمارها فيه، الاعفاءات من شتى الضرائب والرسوم. وقد غدا هذا أكثر أهمية بزيادة العجز التجاري في البلاد وتعاظم الدور الذي تلعبه حوالات المهاجرين كمصدر لتمويل ميزان المدفوعات. بيد أن الاعفاءات الضريبية لا تقف عند هذا الحد الخاص بالعمال المهاجرين. فما أن تزداد الحوافز الممنوحة لهؤلاء حتى يطالب المستثمرون الآخرون وغيرهم من الجماعات من السكان بمعاملة مماثلة. واذ تشكو أغلبية الأقطار المرسلة لليد العاملة من العجز الكبير في ميزانياتها فإنها في الوقت عينه تسمح بمثل هذه الاعفاءات الواسعة من الضرائب، التي تعتبر فائدتها محل شك في أحسن الأحوال.

إن الحوافز المتمثلة بالاعفاءات الضريبية أكثر استخداماً في الحالات التي يختلف فيها سعر صرف العملة المحلية في السوق عن سعر صرفها الرسمي.

تستخدم مصر الاعفاءات الضريبية على نطاق واسع وذلك لاغراء العمال المهاجرين على تحويل مدخراتهم الى الوطن. وتقدم الحوافز بأشكال شتى.

أولاً، ينص القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، المعدل سنة ١٩٧٧، على إعفاء الاستثمارات الأجنبية الخاصة من جميع الضرائب لمدة خمس سنوات اعتباراً من السنة المالية الأولى التي تلي البدء بالانتاج. ويمكن تمديد هذه المدة الى ثماني سنوات. ويكون الاعفاء لمدة عشر سنوات قابلة للتمديد لمدة خمس عشرة سنة اذا جرى الاستثمار في المناطق الحضرية الجديدة. وقد جاء تعديل سنة ١٩٧٧ بعدد من المنافع للمستثمرين المصريين التي كانت تمنح سابقاً للمستثمرين العرب والأجانب. وكان من أغراض هذا التعديل للقانون اجتذاب المدخرات المصرية من الخارج. ولهذا الغرض بالذات قدمت للمصريين المنافع والاعفاءات المنصوص عليها في ستة فصول من القانون. شملت الاعفاءات الضريبية، الأرباح الصناعية والتجارية والدخل المتحقق من السندات ومجموع الدخل الشخصي.

إن الايرادات المتحققة من العملات الأجنبية المودعة في المصارف المصرية كانت معفاة من الضرائب منذ أمد طويل. بيد أن القانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٣ الخاص بالهجرة وحماية مصالح العمال المصريين في الخارج أدخل هذا الاعفاء على جميع الودائع في أي مصرف يعمل في مصر والعائدة للمصريين المهاجرين والمصريين العاملين في الخارج. يضاف الى هذا أن حصة هؤلاء في رأسمال مشروع يعمل في مصر تمنح المعاملة الفضلى الممنوحة للرأسمال الأجنبي أو المحلي العامل في الحقل ذاته.

وكما ذكرنا آنفاً لم يكن هناك مناص من منح الاعفاءات الضريبية التي تعطى للمستثمرين الأجانب أو العرب، وتقديمها الى جميع المستثمرين المصريين الآخرين. وقد أعطى قانون الشركات المساهمة الجديد للمساهمين المصريين جميع الاعفاءات والمنافع والضمانات التي نص عليها القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤. وتشمل الاعفاءات الضريبية:

ـ الدخل الناجم عن فوائد السندات التي تصدرها الشركات المساهمة وتعرضها للجمهور.

ـ الفائدة على السندات التي تصدرها مصارف القطاع العام وكذلك الفائدة على السندات التي تصدرها مصارف تمثل مساهمة القطاع العام فيها أكثر من ٥٠ بالمائة اذا كان الغرض من اصدار السندات تمويل مشاريع داخل مصر.

ـ الأرباح الناجمة عن إعادة تقويم الموجودات عندما تستخدم هذه الموجودات للمشاركة في شركات مساهمة.

ـ الصفقات العقارية اذا كانت من أجل شركات مساهمة.

لقد ذكرنا سابقاً في هذا الفصل أن العمال العرب في الأقطار المنتجة للنفط في الخليج وشمالي افريقيا لا يخضعون لأي ضريبة سواء في البلد المضيف أو في بلد المنشأ. إن فرض الضرائب على دخل أولئك العمال في بلد المنشأ أمر يرفضه أصحاب القرار اذ إن ذلك قد يؤثر تأثيراً سلبياً على تدفق الحوالات النقدية على البلد المذكور. وفي حين ينتفع المهاجرون من جميع الخدمات الحكومية عند عودتهم الى أقطارهم فإنهم لا يسهمون في تمويل هذه الخدمات. كما أن دخلهم من الاستثمار في بلدهم غالباً ما يعفى من الضرائب أثناء عملهم في الخارج. أما المواطنون الأقل حظاً والذين يعملون في السوق المحلية فيلقى عليهم تحمل العبء بأكمله.

وإلى جانب عدم التكافؤ في توزيع عبء الضريبة بسب هذه الاعفاءات الواسعة فإن كلفتها ونفعها، أي غرمها وغنمها، لم يدرسا أو يعرفا على حقيقتهما. ولكن ما أن تنتشر الاعفاءات حتى يصبح من الصعب الغاؤها. ما علينا الا أن نتذكر رد الفعل العنيف جداً ضد أية محاولة لتغيير القواعد النافذة الآن. مثال ذلك ما حدث لمحاولات وزير الاقتصاد المصري لتنظيم سوق الاستيراد والسيطرة على سوق العملات الأجنبية السوداء التي أراد القيام بها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ فواجهت رفضاً عنيفاً. وقد نظمت حملة ضد الوزير بتأييد من المسيطرين على الأسواق أدت الى وقوع أزمة حادة وحالة ركود، أجبرت الوزير في النهاية على الخنوع.

إن هذه الملاحظات القليلة بخصوص آثار الهجرة على المالية العامة لا تغطي الموضوع بشكل شامل، فهو موضوع يحتاج الى معالجة أعمق وتغطية أوسع. بيد أنها قد تنفع في تنبيهنا الى المأزق الذي تواجهه الآن الأقطار المرسلة لليد العاملة. إن هذه الأقطار تواجه الآن انخفاضاً في معدل ايرادات النفط من الخارج. ومثل هذا الانخفاض سيؤثر على النشاط الاقتصادي الداخلي ويؤدي الى الركود في ايرادات الميزانية، غير أن من الصعب تخفيض المصروفات. أما التعبئة الفضلى للموارد من خلال أنظمة ضريبية كفؤة وأكثر عدالة فأمر يثير، ومن المتوقع أن يثير، معارضة عنيفة من جماعات المصالح الخاصة وهي جماعات قوية جداً وواسعة الانتشار.

الفصل الخامس والثلاثون

المهاجرون في أقطار الخليج العربي: أ "مقيمون" أم "مستوطنون"؟ (*)

جورج صباغ (**)

يتمثل الجانب المهم، والمتزايد في أهميته، من دراسة موضوع الهجرة من قطر عربي إلى آخر، ولا سيما من قطر غني بالأموال الى قطر فقير بها، يتمثل هذا الجانب في العلاقة القائمة بين الهجرة وبين أنماط التكامل. مع هذا فإن هذا الجانب من الهجرة في العالم العربي لا يدرس فيما يبدو الا قليلاً. لذا كتب Fargues يقول إن الآثار الاجتماعية لهجرة اليد العاملة الى الخليج هي من الأمور غير المعروفة الا قليلاً التي تفتقر كثيراً الى الدراسات الميدانية(1). مع هذا فإنه يبادر الى إبداء رأي مفاده أن لهذه الهجرة من «الآثار غير التكاملية» أكثر مما لها من «الآثار التكاملية» وبخاصة في الأقطار الغنية بالنفط المتلقية لليد العاملة حيث يوجد فصل كبير بين أهالي البلاد والمهاجرين. ومع وجود مزيد من البحوث والدراسات الميدانية الآن للأثر الاجتماعي للهجرة فإن أغلبها يتعلق بالأقطار المرسلة مثل مصر والأردن ولبنان(2).

(*) إن المنحة التي تلقيتها من The UCLA Academic Senate مكنتني الى حد ما من اجراء البحوث لاعداد هذه الورقة. كما أسجل شكري للسيد Elie Chalala لما قدمه لي من مساعدة. وأود أن اشكر مهدي بر..كمير وتوفيق فرح وجياكومو لوشياني وغسان سلامة لما أبدوه من اقتراحات مفيدة جداً بشأن التغيرات للتعليقات والاقتراحات العديدة التي قدمها المشاركون في المؤتمر الثاني لـ:
The Nation, State and Integration in the Arab World Project.

(**) استاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلوس.

(1) P. Fargues, *Reserves de main-d'oeuvres et rente pétrolière: Etude démographique des migrations de travail vers les pays arabes du golfe* (Beirut: CERMOC, 1980), pp. 116-117.

(2) أنظر: G.A. Amin and E. Awny, *International Migration of Egyptian Labour: A Review of the State of the Art* (Canada, Ott.: International Development Research Center, 1985); نادر فرجاني، «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ٢٥ ـ ٣٧؛ Nader Fergany, «On Labour Migration in Egypt (1947-1985),» paper presented at: Migrations dans le monde arabe: Tendances et perspectives, Aix-en-Provence, 1987; Charles B. Keely and =

إن الغـرض من هذا الفصـل هـو استقصـاء بعض الجـوانب في العـلاقـة بـين الهجـرة والتكامل في الدول العربية. سنقدم أولاً مناقشة عامة عـن (١) الهجـرة والتكامـل في الدول العربية، (٢) الهجرة فيما بين هذه الدول والتكامل في الدول العـربية المرسلة لليد العـاملة، و (٣) التكامل والمهاجرون في دول الخليج العربي المستقبلة لليد العاملة. ثم نقدم ثانياً تحليلاً أكثر تفصيلاً للعملية المهمة اجتماعياً وسياسياً لاندغام المهاجرين في أقطار الخليج العـربي، مع التأكيد على الكويت. والمسألة الأساسية هي: هل المهاجرون في بعض هذه الأقطار «مقيمون» أم «مستوطنون»؟ إن الجوانب السياسية لهذه المسألة مبحوثة مطوّلاً في الفصل السادس والثلاثين من هذا الكتاب.

أولاً: العلاقة بين الهجرة والتكامل توجهات كلية وجزئية

١ ـ الهجرة والتكامل بين الأقطار العربية

ثمة طرق مختلفة للنظر الى العـلاقة بـين الهجرة والتكـامل. يمكن للمـرء، على المستـوى الكلي الأعم، أن يمعن النظر في التأثير الممكن حدوثه للهجرة على التكامل بين الأقطار العربية المرسلة والمتلقية للعمال المهاجرين، مع تأكيد خاص على التكامل السيـاسي والاقتصادي. ولا ريب أن سيول الهجرة من القطر (أ) الى القطر (ب)، والحركة المعاكسة لحوالات المهاجـرين النقـدية من القـطر (ب) الى القطر (أ)، تـزيد من الاعتـماد الاقتصـادي المتبـادل بـين هـذين القـطرين. ولكن الاعتماد الاقتصـادي المتبادل لا يعـادل التكـامـل الاقتصـادي ولا يؤدي الى التكامل السياسي. ما علينا الا أن ننظر في الحالة المصرية والدول العـربية الغنيـة بالمـال التـي تستقبل اليد العاملة المصرية. فإذ تختلف التقديرات كثيراً[٣]، فإن استقراء لإحدى العيّنات في مصر جرى في سنة ١٩٨٥ أظهر أن ما يناهز ٢,٤ مليون مصري قد هـاجروا طلبـاً للعمل أو أنهم حـاليـاً من العـمال المهـاجـرين في العـراق والسعـوديـة والكـويت والأردن وليبيـا[٤]. إن الحوالات النقدية قد ازدادت سريعاً من حوالى ٣ بالمائـة من إجمالي النـاتج المحـلي المصري في ١٩٧٤ الى حوالى ١٠ بالمـائة في أواخـر السبعينات وأوائـل الثمانينات[٥]. وليس بوسـع المرء أن

Bassam Saket, «Jordanian Migrant Workers in the Arab Region: A Case Study of Consequences for Labor Supplying Countries,» *Middle East Journal,* vol. 38 (Autumn 1984), pp. 685-698; =

ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، و

H. Zurayk and Ghulmiyah, «Emerging Issues in International Migration,» paper presented at: Conference Bellagio, Italy, 1985.

(٣) سعد الدين وعبد الفضيل، المصدر نفسه، و Amin and Awny, Ibid.

(٤) فرجاني، المصدر نفسه.

(٥) Amin and Awny, Ibid.

يقول نتيجة لهذا إن مصر الآن أقرب الى التكامل السياسي والاقتصادي مع الدول العربية الغنية بالمال مما كانت عليه في سنة ١٩٧٤. ولا ريب أن التبادل في الأفراد والأموال على المقياس الحالي من شأنه أن يستهل الاتجاه نحو التكامل ولكن من المحتمل أن تكون بعض العوامل الأخرى أكثر أهمية. يقول شربيني وسراج الدين إن «الاعتماد المتبادل المتزايد بين مصر والسعودية، الذي تنميه الصلات المتبادلة بين أسواق اليد العاملة فيهما، لا يتحول بصورة آلية الى علاقة اقتصادية تكافلية تتغلب بشكل سحري على الخلافات السياسية والاعتبارات الاقليمية الجغرافية - السياسية»(٦). مع هذا يقول سراج الدين وآخرون في بحث آخر إن «الهجرة الدولية.... يمكن أن تعمل على خلق منطقة اقتصادية متكاملة»(٧). كذلك، ففي ملخص لمباحثات «مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي» المنعقد في سنة ١٩٨١ يوجز طبارة رأياً مفاده «أن الهجرة فيما بين الأقطار العربية قد اعتبرت على العموم ظاهرة ايجابية تساعد على التكامل الاجتماعي والاقتصادي للعالم العربي»(٨).

ومع أن موضوع تأثير الهجرة من وإلى البلدان العربية على الوحدة العربية هو موضوع ذو أهمية اقتصادية وسياسية بالتأكيد، فليس بوسع المرء في الوضع الحالي من توفر المعلومات الا أن يقدم انطباعات ذاتية عن الأهمية النسبية للتكامل العربي بالقياس الى العوامل الأخرى مثل التحالفات السياسية الإقليمية أو الاعتماد الاقتصادي والسياسي. وقد أشار سراج الدين وآخرون الى أهمية السؤال التالي: «هل الاتصالات التي تجري بين المهاجرين العرب وبين المهاجرين العرب الآخرين ومواطني القطر المضيف تركز أو تقوي رأياً عربياً وحدوياً عن أمة عربية واحدة (تتوزع) فيها اليد العاملة؟» ولكن ليس هناك «أجوبة معقولة» عن هذا السؤال، وذلك لأن «الأمر بحاجة الى مزيد من البحث»(٩). لذا، ففي حين أن لدينا تحليلاً ممتازاً لاستقراء عن الرأي العام العربي جرى في أقطار عربية متعددة عن قضية الوحدة العربية(١٠)، إلا أنه تحليل لا يزودنا بأي جواب عن السؤال الذي طرحه سراج الدين وآخرون. أما الدراسة الموجزة التي وضعها علي ليلة فهي أوثق صلة نوعاً ما بالموضوع ولكنها ليست قاطعة(١١). ولعل من الأنفع في وضعنا الحالي من توافر المعلومات أن نتحرى العلاقات ذات الصفة الأقل تعميماً بين الهجرة والتكامل وذلك بالتركيز على تأثير الهجرة على التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أقطار المنشأ وفي الأقطار

(٦) A.A. Sherbiny and I. Serageldin, «Expatriate Labor and Economic Growth: Saudi Demand for Egyptian Labor,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982), p. 255.

(٧) Ismail Serageldin [et al.], «Some Issues Related to Labor Migration in the Middle East and North Africa,» *Middle East Journal*, vol. 38 (Autumn 1984), pp. 617-618.

(٨) R. Tabbarah, «Organizer's Report-Roundtable Discussion,» in: *International Migration in the Arab World* (Beirut: U.N., 1982), p. 1167.

(٩) Serageldin [et al.], Ibid., p. 625.

(١٠) Saad Eddin Ibrahim, *The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1982).

(١١) علي ليله، «الهجرة وقضية الوحدة العربية: دراسات لاتجاهات المهاجرين العرب في المجتمعات البترولية،» السياسة الدولية، السنة ١٩، العدد ٧٣ (تموز/يوليو ١٩٨٣).

التي يقصدها المهاجرون. ونوع الدراسة المطلوبة يتمثل بالاستقراء لعينة مصرية في ١٩٨٥ من بيوت دون مهاجرين، وأخرى فيها مهاجرون عائدون، وثالثة فيها مهاجرون ما زالوا في الخارج[١٢]. إن هذا الاستقراء الفريد يزوّدنا بأفضل التقديرات الموجودة عن عدد المهاجرين المصريين وصفاتهم، وكذلك بأدق المعلومات عن آراء المهاجرين العائدين وآراء غير المهاجرين عن الوحدة العربية والتكامل العربي. إن المقارنات بين غير المهاجرين والمهاجرين العائدين وبين مجموعات من المهاجرين العائدين من ذوي الخبرة في الأعمال في شتى الأقطار العربية توفر لنا أساساً لتقويم آثار الهجرة على المواقف من المسائل المذكورة آنفاً[١٣].

٢ ـ الهجرة والتكامل فيما بين الأقطار العربية

عند النظر في الروابط المحتملة بين الهجرة الدولية واندغام المهاجرين في قطر ما، والتكامل فيه، على المرء أن يفرّق بين أقطار منشأ المهاجرين (الأقطار المرسلة) والأقطار التي يقصدونها (الأقطار المتلقية).

أ ـ الأقطار المرسلة

ثمّة جوانب كلية وجزئية للصلات المحتملة بين الهجرة والتكامل في الأقطار المرسلة. إن الأدبيات الكثيرة عن الجوانب الكلية للهجرة الدولية، بخاصة بالنسبة لمصر والأردن، تعطي بعض الايضاحات عن طبيعة قسم من هذه الصلات، غير أنه لا بد من دعمها بدراسات عن الجوانب الجزئية[١٤]. والظاهر أن أبرز الجوانب هو النقص في اليد العاملة في حقول معينة كالإنشاءات والزيادة في العرض النقدي، والطلب الاستهلاكي، ورأس المال المتاح كنتيجة لحوالات المهاجرين[١٥]. وبالنظر للبطء في برامج التنمية في الأقطار الغنية بالمال واحتمال رجوع عدد كبير من المهاجرين، يزداد الاهتمام بالنتائج المحتملة لهذه العملية. فهل سيسهم العائدون في دعم التكامل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أم سيعرقلون ذلك؟ والاجابة عن هذا السؤال تعتمد جزئياً على عدد المهاجرين العائدين والفترات الزمنية لعودتهم. مثلاً، لو أن عدداً كبيراً من المصريين يعودون الى الوطن خلال فترة قصيرة من الزمن فقد يكون لهذا الأمر أثر ضار على المجتمع المصري واقتصاده، لا سيما اذا اختار العائدون الاستيطان في مدن كبيرة، ولكن البيوني يعارض مثل هذه الفكرة وإمكانية

---

(١٢) فرجاني، «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية».

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) Amin and Awny, *International Migration of Egyptian Labour: A Review of the State of the Art.*

(١٥) Roberto Aliboni [et al.], *Egypt's Economic Potential* (London: Croom Helm, 1984).

(١٦) المصدر نفسه.

هذا فثمة حاجة لدراسة الأنماط المقارنة للتكيف الاجتماعي والاقتصادي الذي تجريه العوائل التي يكون رب الأسرة فيها وغيره من أفرادها في الخارج، والعوائل التي لم يحدث أن هاجر أحد من أبنائها، والعوائل التي عاد اليها أبناؤها المهاجرون. كما أن هناك حاجة لمقارنات أخرى بالنسبة لغير المهاجرين والعائدين. وهذا بالضبط هو المخطط الذي اتبعه الاستقراء الجاري في الأردن في ١٩٨٠ من عينة من المذكورين[١٧]. ولا تفيد النتائج الأولى لهذه الدراسة بأن عوائل المهاجرين تنحو الى استثمار مدخراتها في «شركات صغيرة وأعمال مهنية» وبذلك «تولد عملية من التراكم البدائي لم يسبق لها مثيل»[١٨]. ومع أن الحوالات النقدية الى الأردن كوّنت في ١٩٨١ حوالى ٢٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي فيه و ٣٥ بالمائة من معروضه النقدي فإن السلوك الجزئي لبيوت المهاجرين يفيد بأن الدولة الأردنية لا يمكنها التعويل على هذه الأموال لأغراض مشاريع التنمية[١٩]. تشير الدراسة كذلك الى بعض التغييرات في أدوار المرأة وفي العلاقات العائلية. مع هذا فمن الصعب أن نتصور، استناداً الى هذه النتائج الأولية، ما الذي يمكن أن تكون عليه نتائج هجرة اليد العاملة بالنسبة لتكامل المجتمع الأردني. أما النتيجة التي توصل اليها كيلي وساكت وهي «أن الهجرة تعتبر تغييراً رئيسياً في السبيل الذي يسلكه الأردن ومعظم الأردنيين، ولو أن أحداً لا يعرف الى أين هم متجهون»[٢٠]، هي نتيجة لا تساعدنا في هذا المجال ولكنها تعكس الوضع الذي نحن عليه من المعرفة. يستنتج أمين، بعد أن استعرض الدراسات الموجودة عن النتائج الاجتماعية للهجرة في مصر، «أن منطقة واحدة، وهي أثر الهجرة على بنية الأسرة، قد نالت ما تستحقه من البحث»[٢١]. بيد أن هذه الثغرة قد ردمت مؤخراً بالاستقراء الخاص بالهجرة عن عينة من المصريين أجري في ١٩٨٥[٢٢].

ب ـ الأقطار المتلقية

إن من أهم الجوانب، نظرياً وعملياً، للعلاقة بين الهجرة والتكامل هو ما يحدث في

(١٧) Keely and Saket, «Jordanian Migrant Workers in the Arab Region: A Case Study of Consequences for Labor Supplying Countries».

(١٨) Aliboni [et al.], Ibid., p. 10.

(١٩) من الأسباب المهمة لعدم قيام المهاجرين باستثمارات انتاجية في بلادهم، السياسة الاقتصادية والنقدية التي تتبعها حكوماتهم في أقطار المنشأ. انظر: Keely and Saket, Ibid., p. 696.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٩٨.

(٢١) انظر: Amin and Awny, *International Migration of Egyptian Labour: A Review of the State of the Art;*

م. الديب، س. اسماعيل و أ. جاد، «بعد الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية،» دراسات سكانية، السنة ١١، العدد ٢٧ ـ ٤٦ (١٩٨٤)، وم. السقا، «هجرة العمالة المصرية المؤقتة واثرها على هيكل العمالة في جمهورية مصر العربية،» دراسات سكانية، السنة ١١، العدد ٤٧ ـ ٤٩ (١٩٨٤).

(٢٢) فرجاني، «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية،» و Fergany, «On Labour Migration in Egypt (1947-1985)».

الأقطار المتلقية[٢٣]. ولا ريب أن الهجرة الدولية قد ساهمت في التنمية الاقتصادية في أغلبية الدول المتلقية، ولكن ليس من الواضح ما تركته من أثر على تكاملها السياسي والاجتماعي والاقتصادي[٢٤]. إن الآراء والملاحظات العفوية كثيرة جداً عن هذه المسألة وهي تميل على العموم الى «التشاؤم». وقد توصل Weiner، بعد جولة دراسية في مناطق الخليج، الى النتيجة التالية: «إن المهاجرين يدغمون في البنية الاقتصادية، ولكنهم يستبعدون من البنية الاجتماعية. والهدف هو الفصل وليس الدمج والاستيعاب... أما الصلات الاجتماعية بين العرب والمغتربين فهي على أقلها... ويبقى عدد متزايد من المهاجرين لفترات طويلة، وقد يظل بعضهم مقيمين «موقتين» قانونياً، فتطلب الحكومة منهم أن يغادروا البلاد في مهلة وجيزة»[٢٥]. ويقدم Franklin صورة قاتمة مشابهة لهذه عن مركز المهاجرين في البحرين «بظهور وجود أجنبي كبير يعتبر مهماً من الناحية الاقتصادية ولكنه يخضع للتحيّز من النواحي القانونية والاجتماعية والثقافية... في قطر يشتهر بتسامحه، أما نمط العلاقات بين (أهالي البلد) و(المغتربين)، لا سيما الآسيويين، فيصل الى حد الكراهية للأجانب»[٢٦]. ولكن هل يختلف هذا المركز عن مركز المهاجرين من العمال المكسيكيين في الولايات المتحدة الأمريكية أو «العمال الضيوف» في أوروبا الغربية أو عن مركز المهاجرين الآسيويين في كاليفورنيا في القرن التاسع عشر؟ وعلى أي نحو يكون هذا الاختلاف؟ إن ظروف المعيشة لهذه الفئة الأخيرة كانت أسوأ بكثير من ظروف أفقر المهاجرين في الخليج، كما أن أولئك المهاجرين في كلفورنيا قد عانوا من جميع أنواع التحيز والتمييز. من الواضح أننا بحاجة الى النظر في وضع المهاجرين في الخليج بمنظور تاريخي مقارن. ولكن الآراء وحدها قد لا تفي بالغرض، مهما كانت حسنة النية، فنحن بحاجة الى أكثر منها، وحاجتنا هي الى دراسات عن مدى الاندغام والفصل للمهاجرين في الخليج وفي الأقطار المتلقية الأخرى وأنماط ذلك الاندغام والفصل. على أن مثل هذه الدراسات ستتناقض في جوهرها مع السياسة الرسمية. إن المهاجرين هم من «العمال الضيوف» الذين سيغادرون البلاد فيما يفترض، أو يبعدون عنها إن لم تبق حاجة اليهم أو إن خالفوا شروط إقامتهم. فضلاً عن ذلك فالمهاجرون في بعض دول الخليج يؤلفون أغلبية وتخشى الحكومة وأنصارها معاً من أنهم اذا سمح لهم بالاستيطان فقد يخلون بميزان القوى. وقد جرى توثيق بعض هذه المخاوف في استقراء شمل أقطاراً عديدة وأجري في البحرين والكويت وقطر والسعودية والامارات العربية. وتلقي تجربة المانيا الغربية ضوءاً على هذا الموضوع. فعبارة «العمال الضيوف» ما هي الا ترجمة لكلمة ألمانية (Gastarbeiter)

---

(٢٣) Tawfic E. Farah: «Political Socialization in Kuwait: Survey Finding,» *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* vol. 6 (1982), pp. 38-47, and F. Al-Salem and M. Al-Salem, «Alienation and Expatriate Labor in Kuwait,» *Journal of South Asia and Middle Eastern Studies,* vol. 4 (1980), pp. 3-40.

(٢٤) Nader Fergany, «Migration Inter-Arabes et development,» *Revue tiers-monde,* vol. 21 (1985), pp. 583-595.

(٢٥) M. Weiner, «International Migration and Development in the Gulf: Indians in the Persian Gulf,» *Migration and Development Review,* vol. 8 (1982), p. 26.

(٢٦) Rob Franklin, «Migrant Labor and the Politics of Development in Bahrain,» *MERIP Reports,* vol. 15, no. 4 (May 1985), pp. 11, and 13.

ابتدعها الالمان الغربيون للتعبير عن الطبيعة المؤقتة لهجرة العمال الى بلادهم. على أنه كان يوجد في سنة ١٩٨٠ ما يناهز مليوناً ونصف مليون من الأتراك يقيمون في ألمانيا الغربية(٢٧). وقد أجريت هناك دراسات لا تعدّ ولا تحصى عن اندغام هؤلاء الذين كانوا فيما مضى من «العمال الضيوف» واندماجهم في المجتمع الألماني(٢٨). فما الذي سيحدث في المستقبل لـ «العمال الضيوف» في الخليج حين تكتمل مشاريع التنمية أو أكثرها، وحين لا تكون إيرادات النفط كافية للحفاظ على المستوى ذاته من مصروفات الدولة؟ يمكننا أن نتصور ثلاث حالات:

١ ـ في الحالة الأولى يغادر المهاجرون الموجودن الآن في الخليج عائدين الى بلادهم فيحل محلهم مهاجرون آخرون، ثم يبدأ مواطنو البلاد بالحلول ببطء محل المهاجرين في القطاعات الاقتصادية، وكان هؤلاء يشغلون فيها الأولوية. إن هذا يمثل بمعنى من المعاني استمراراً للوضع القائم. وكما ذكر Aliboni «فإن المهاجرين في الوقت الحاضر لم يستطيعوا الاستيطان في الأقطار المضيفة الموجودين فيها، وليس من المحتمل أن يتغير هذا الوضع»(٢٩). وتفترض هذه الحالة حدوث التغييرات السكانية (الديمغرافية) والاجتماعية ـ الاقتصادية: انخفاض نسبة المواليد انخفاضاً كبيراً مما يؤدي الى زيادة الأهمية النسبية لأعمار القوى العاملة، ودخول المرأة في صفوف القوى العاملة بأعداد أكبر، واستعداد المواطنين لتولي أعمال شبه ماهرة أو غير ماهرة كانوا يستنكفون عنها سابقاً.

٢ ـ يغادر المهاجرون الموجودون الآن في الخليج فيحل محلهم مهاجرون آخرون يشغلون جميع الأعمال الوضيعة. ويحل المواطنون محل المهاجرين في الأعمال الماهرة والأعمال الأرفع مركزاً. إن هذه العملية قد ابتدأت الى حدّ ما بحلول المهاجرين الآسيويين محل المهاجرين العرب. وهذه العملية معروفة جيداً في الأقطار المتلقية المتطورة مثل الولايات المتحدة وفرنسا، ويمكن أن تؤدي الى خلق طبقة دنيا دائمة(٣٠). وسيكون لهذا نتائج بعيدة المدى بالنسبة للتكامل السياسي والاجتماعي لأقطار الخليج.

٣ ـ حدوث تخفيف في القيود التشريعية الحالية، فيستوطن عدد من المهاجرين، أو أبناؤهم، في أقطار الخليج العربي. ويبدو في الوقت الحاضر أن هذه الحالة أكثر انطباقاً على

---

(٢٧) N. Basa, «Turkische Perspektiven zu Integration und Reintegration,» in: J.C. Papalekas, ed., *Dìe Auslander Frage: Gastarbeiter im Spannungsfeld von Integration und Reintegration* (Herford:Maximillian-Verlag, 1983), p. 143.

(٢٨) M. Herfurth and H.H. Haart, *Social Integration of Migrant Workers and other Ethnic Minorities: Documentation of Current Research* (Oxford: Pergamon Press, 1982), and H.J. Hoffman-Nowetny and K.O. Hondrich, eds., *Bundesrepublik Deutschland und in der Schweiz: Und Integration; eine Vergluchende Untersuchung* (Frankfurt: Verlag, 1982).

(٢٩) Aliboni [et al.], *Egypt's Economic Potential,* p. 111.

(٣٠) S. Sayad, «Le Phénomène migratoire: Une Relation domination,» et L. Talha, «Maghrébines en France: Emigrés ou immigrés? présentation générale,» dans: *Annuaire de l'afrique du nord* (Paris: CNRS, 1983).

العراق بقوانينه الخاصة بالتجنس المتساهلة مع المهاجرين العرب من انطباقها على الخليج. أما الصورة الأكثر احتمالاً لهذه الحالة فهي القبول الضمني لحكومات الخليج بالمهاجرين الذين دخلوا بصورة غير شرعية والسماح لهم بالاستيطان، ولكن هؤلاء سيظلون خاضعين لتمييز اجتماعي واقتصادي ولفصل طبقي. هذه الحالة تكون معادلة للحالة السابقة وقد تؤدي كذلك الى تكوين طبقة دنيا دائمة.

٤ ـ وقد يحدث تحوّل مهم في التكنولوجيا مما يؤدي الى زيادة في استخدام الإنسان الآلي. ولكن طبيعة النشاط الاقتصادي لعدد من المهاجرين (كالأعمال الصغيرة والخدمات) لا يحتمل أن تتأثر بالانسان الآلي.

إن من الصعب القول بشيء من الوثوق بأن حالة من هذه الحالات هي التي ستقع في أغلب احتمال، ومع ذلك فإن من الممكن تحري المركز الحالي للمهاجرين في الأقطار المتلقية وتقدير درجة التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها. وبما أن لدينا عن الكويت معلومات دقيقة عن هذا الموضوع فقد اخترناها من بين أقطار الخليج العربي لاجراء تقويم أولي لمدى اندغام المهاجرين فيها.

ثانياً: المهاجرون في أقطار الخليج العربي: أمقيمون مؤقتاً أم مستوطنون؟

رغم أن السياسة الرسمية لمعظم أقطار الخليج تعامل المهاجرين على أنهم «عمال ضيوف»، إلا أن عدداً متزايداً من النقاشات الحديثة عن مصير المهاجرين ركز على مسألة اندغامهم المحتمل في المجتمع الخليجي. إن هذه مسألة سياسية واقتصادية مهمة جداً بالنظر لانخفاض أسعار النفط وتضاؤل الاستثمارات في الخليج. وقد يفترض أن الانكماش الاقتصادي في الخليج ربما يؤدي الى خروج جماعي لليد العاملة المهاجرة، غير أن Birks, Seccombe & Sinclair يضربون مثلاً بأوروبا الغربية ويقولون «إن دول الخليج ستكرر فعلياً تجربة أوروبا الغربية حيث أثبتت طينة اليد العاملة المهاجرة كذلك أنها شديدة المقاومة لضغط الكساد الاقتصادي»[31]. وكتب Longuenesse يقول «إن من الواضح اليوم أنه ليس بوسع أي قطر خليجي أن يستغني عن القوة البشرية الأجنبية وأن وجود عدد مهم من السكان المهاجرين هو أمر لا يمكن التخلص منه»[32]. ويذهب Owen الى أبعد من هذا فيدعو الى اعتراف الحكومات الخليجية «بالطبيعة الدائمة لكثير من القوة العاملة الأجنبية»، وهو بهذا يدعوها الى مواجهة المسألة الخاصة «بكيفية الدغم

---

(٣١) J.S. Birks, I.J. Seccombe and C.A. Sinclair, «Migrant Workers in the Arab Gulf: The Impact of Declining Oil Revenues,» *International Migration Review,* vol. 20 (1986), pp. 813-814.

(٣٢) Elisabeth Longuenesse, «Migration et sociétés dans les pays du golfe,» *Maghreb-Machrek,* no. 112 (avril-mai-juin 1986), p. 8.

على أحسن وجه للعمال المقيمين لمدة طويلة في الخليج ودمجهم بالمجتمعات الخليجية»[٣٣]. أما جلال الدين فيقول «إن جميع الاستقراءات التي أجريت حتى الآن تشير فيما يظهر الى أن أغلبية المهاجرين، وبضمنهم أولئك الذين يستصحبون عوائلهم معهم، ينوون العودة الى أوطانهم». وهكذا فإن قضية «اندغام» العمال الأجانب وعوائلهم لا تزال مسألة جدلية. ولكنها كذلك مسألة حساسة في أقطار الخليج حيث يؤلف غير المواطنين ما يقارب نصف مجموع السكان، لا بل حتى يربو عن ذلك. لقد كانت دول الخليج معنية منذ زمن بشأن «ما يهدد هويتها الوطنية»، وهي بذلك شبيهة بأقطار أخرى مستوردة لليد العاملة في مناطق أخرى من العالم.

١ - النظرة الى دغم المهاجرين

يرى كل من Bohning[٣٤] و Piore[٣٥] و Massey[٣٦] ان هجرة العمال تأخذ بالنضج على مر الزمن اذ يكتسب المهاجرون مزيداً من الخبرة في المجتمع المضيف، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى استيطانهم. كذلك يرى Birks & Sinclair بأنه «بينما ينظر دائماً الى الهجرة من أجل العمل على أنها ظاهرة مؤقتة وذلك من قبل القطر المتلقي وشخص المهاجر معاً، فإنّ تحولاً الى الديمومة يحدث على العموم، إن عاجلاً أو آجلاً»[٣٧]. أما Massey فيحدد «الأطوار الأساسية» الآتية لاندغام المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة واستيطانهم فيها:

أ - «في (طور الاقامة المؤقتة) الأولى يدخل المهاجرون الذكور الى القطر المضيف للعمل، ويأتون دون أفراد أسرهم الذين يعيلونهم»؛ ب - «وما أن يقضي المهاجرون مزيداً من الوقت في الخارج، إما عن طريق الاقامة المستمرة أو السفرات المتكررة، حتى يدخلوا في الطور (الانتقالي) وفيه يصبح التفريق بين المقيم المؤقت والمستوطن إشكالياً بصورة متزايدة. إن عدداً من هؤلاء يستحصل على وثائق إقامة شرعية، وبتزايد خبرتهم يحصلون على أعمال أكثر استقراراً وأحسن أجراً»؛ ج - «في (طور الاستيطان) النهائي يأخذ المهاجرون بالنظر الى أنفسهم كمقيمين دائمين في القطر المضيف». يتصف هذا الطور الاستيطاني كذلك بوجود زوجة المهاجر وأبنائه، و «بالاتصالات الواسعة بالناس والمؤسسات في داخل منطقة المهاجر المحاطة بالأجانب وفي خارجها»[٣٨]، ويتضاؤل أهمية الحوالات النقدية وبالاكتساب الذي يكاد يكون تاماً للاقامة القانونية. يوثق هذا الكاتب في كتابه المذكور أطوار هذه العملية بتدوين قصص حياة كثيرة جداً جمعها من أربع جاليات مكسيكية.

---

(٣٣) R. Owen, *Migrant Workers in the Gulf* (London: Minority Rights Group, 1985), p. 17.

(٣٤) W.R. Bohning, *The Migration of Workers in the United Kingdom and the European Community* (London: Oxford University Press,1972).

(٣٥) M.J. Piore, *Birds of Passage: Migrant Labor and Industrial Societies* (New York: Cambridge University Press, 1979).

(٣٦) W. Massey, «The Settlement Process among Mexican Migrants to the United States,» *American Sociological Review*, vol. 51 (1986), pp. 670-684.

(٣٧) J. Birks and C.A. Sinclair, «Demographic Settling amongst Migrant Workers,» in: *International Population Conference* (Liege: International Union for the Scientific Study of Population, 1981), p. 449.

(٣٨) Massey, Ibid., p. 671.

يمكن تشخيص ثلاثة أنماط من اندغام المهاجرين. هناك أولاً الاندغام الاقتصادي للمهاجرين في البنية الحرفية للأقطار المتلقية بحيث يتيح ذلك مجال التنقل بين حرفة وأخرى ويفسح مجال التقدم الاقتصادي واقتناص فرص العمل. ولعل درجة التنقل الحرفي هي أحسن مقياس لهذا الجانب من الاندغام. ثانياً، يحدث الاندغام الاجتماعي حين يندمج المهاجرون في حياة المجتمع الاجتماعية. إن انعدام فصل المهاجرين عن غيرهم ووجودهم في اطار مشاركة طوعية جنبا الى جنب مع أهالي البلاد هما من المؤشرات على هذا النمط من الاندغام. وأخيراً، يشير الاندغام السياسي الى الاشتراك السياسي للمهاجرين في المجتمع المتلقي. إن أحد مقاييس هذا النمط من الاندغام هو اكتساب الجنسية. وسيركز الفصل التالي من هذا الكتاب على الاندغام السياسي.

٢ ـ مؤشرات اندغام المهاجرين واستيطانهم في الخليج

تفيد دراسة (قيد الطبع) أجراها Sabagh & Bozorgmehr عن استيطان اليمنيين في الولايات المتحدة، أن التجنس هو من أحسن المؤشرات عن استيطان المهاجرين واندغامهم. ولكن من الصعب اكتساب الجنسية في أقطار الخليج لسوء الحظ، كما سيأتي في الفصل القادم، وهي في الغالب لا تعطي المواطن المتجنس الحقوق ذاتها التي يتمتع بها المواطنون الآخرون. مع هذا هناك ما يشير الى أن التجنس قد أصبح جانباً مهماً من عملية الاندغام والاستيطان في الكويت. يقدر Russell في الفصل التالي من هذا الكتاب أن ٢١٢ ألف شخص قد تجنسوا في الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٤. وهذا بالقياس الى ١٠١٦٠١٣ من السكان غير الكويتيين في ١٩٨٥[٣٩]. ومع أن عدداً من هؤلاء الأشخاص المتجنسين هم من البدو الذين سكنوا الكويت لعدد من السنين، يبدو أن التجنس ينبغي استخدامه في تحليل عملية اندغام المهاجرين في الكويت. ولسوء الحظ لا تعطي احصاءات السكان الكويتية جداول عن المواطنين المتجنسين.

وكما أفاد ميسي وآخرون فإن بلوغ المهاجرين المؤقتين مرحلة السكان المستوطنين ينطوي على تحول سكاني واقتصادي واجتماعي بالنسبة للمهاجرين أنفسهم. ويعطي هذا التحول قاعدة لاختيار مؤشرات الاستيطان التي تنطبق على تجربة أقطار الخليج العربي. إن المقاييس الديمغرافية تتعلق بعمر المهاجر وجنسه وحالته الزوجية. ففي المراحل الأولى من هجرة اليد العاملة تكون الغلبة للذكور من الشباب العزاب. ثم ينضم المتزوجون فيما بعد الى تيار الهجرة. إن هؤلاء يشعرون بالقطيعة عن أفراد أسرهم الأقربين فيأتون بزوجاتهم وأبنائهم، ثم بأشقائهم وشقيقاتهم. وبما أن المتزوجين هم على العموم أكبر سناً فإن هذا يفسر جزئياً العمر المتقدم للمهاجرين. أما عدم التوازن بين الجنسين الذي يحدث في الأصل فإنه يصحح بجمع شمل العوائل. وفي المدى الطويل تتغير الوحدة القياسية للهجرة من أفراد عزاب الى

(٣٩) الكويت، تعداد السكان والمساكن والمنشآت، ١٩٨٥ (صفاة: دائرة الاحصاء المركزية، ١٩٨٦).

عوائل تجر وراءها سلسلة من المهاجرة بعملية تكثر نفسها بنفسها، على وجه الاستقلال عن الطلب على العمال[٤٠].

وإلى جانب عملية الاستيطان الديمغرافي هناك عمليات الاندغام الاقتصادي والاجتماعي وهي تعطي سبباً منطقياً لاستخدام المؤشرات الخاصة بهذه الجوانب من الاندغام. لذا فإن الاشتراك المتزايد في القوة العاملة، والحرف الأكثر استقراراً والأرفع مستوى، والأجور العالية، كلها عوامل من شأنها أن تقوي النزعة للاستيطان[٤١]. أما المتغيرات المهمة الأخرى فهي علاقات الصداقة مع أفراد من المجتمع المضيف، وإتقان لغة القطر المضيف، ومجال الوصول الى الخدمات الاجتماعية العامة أو الخاصة (كتعويضات البطالة والتسهيلات الطبية) ودفع الضرائب[٤٢].

ومع وجود كتابات كثيرة كالروايات والسير مما يجعلنا نتغلغل في حياة المهاجرين في أقطار الخليج العربي، فإن هذا الفصل سيقتصر على تحليل البيانات الكمية المتاحة التي توفرها الاحصاءات السكانية والاستقراءات لعينات من الناس. وبما أن هذه البيانات متوفرة الآن عن الكويت بالدرجة الأولى فسيركز هذا التحليل عليها. بيد أن ذلك سيدعم ببعض البيانات ذات العلاقة من أقطار عربية أخرى في الخليج.

٣ ـ الاستيطان السكاني للمهاجرين في البحرين والكويت والامارات العربية

ما آن يأخذ العمال من المهاجرين والمقيمين مؤقتاً بالاستيطان حتى يأتون بالزوجات والأطفال والأقارب. بالتالي يتوقع، بالقياس الى جالية سكانية من المهاجرين يغلب عليها المقيمون مؤقتاً، أن تكون نسبة الذكور من المهاجرين المستوطنين أعلى بكثير من نسبة الإناث (أي معدل عدد الجنسين) وأن يكون توزيع الأعمار أكثر توازناً بكثير، مع مزيد من الأطفال والمسنين. يرى Birks & Sinclair أن هذه العملية هي التي تكون «الاستيطان السكاني» للمهاجرين[٤٣].

يقدم الجدول رقم (١) بيانات عن طول مدة الإقامة، ومعدل عدد الجنسين ونسبة الأعمار في ١٥ إلى ٤٩ في الكويت والبحرين والامارات العربية المتحدة. كان لدولة الامارات في أواسط الثمانينات أعلى نسبة من المهاجرين (٧٥,٤ بالمائة) وللبحرين أدناها (٣٤,٨ بالمائة) وللكويت نسبة وسط بينهما (٥٩,٨ بالمائة).

---

(٤٠) Bohning, *The Migration of Workers in the United Kingdom and the European Community*, pp. 54-71.

(٤١) Massey, «The Settlement Process among Mexican Migrants to the United States».

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) Birks and Sinclair, «Demographic Settling amongst Migrant Workers .

جدول رقم (١)
مؤشرات سكانية لاستيطان الأفراد من غير المواطنين، البحرين، الكويت، الامارات العربية

القطر وسنة الإحصاء السكاني	نسبة غير المواطنين	غير المواطنين				
		نسبة المقيمين لمدة		معدل الجنسين	النسبة لعدد البالغين من العمر ١٥ ـ ٤٩ سنة	المعدل التقريبي للمقاسمة
		١٠ سنين فأكثر	١٥ سنة فأكثر	(الذكور لكل مئة أنثى)		
الكويت						
١٩٥٧	٤٥	٦,٤	٢,٤	٤٢٤	٨٣,٤	٦٥,٨
١٩٦٥	٥٢,٩	١٢,١	٣,١	٢٣٦	٦٩,٥	٥٦,٢
١٩٧٠	٥٣	٢١,٤	٦,٦	١٦٦	٦١,٨	٤٤,٦
١٩٧٥	٥٢,٥	٢٩,١	١٢,٧	١٤٢	٥٩,١	٤٠,٤
١٩٨٠	٥٨,٣	٣٢,٢	١٦,٢	١٦٧	٦٦,٨	٤٨,٤
١٩٨٥	٥٩,٨	٣٥,٤	٢١,١	١٦١	٦٥,٢	٥٣,٥
البحرين						
١٩٧١	١٦,٦	—	—	٢٣٤	٧٢,٧	٥٩
١٩٨١	٣١	١٤,٤	—	٣٠٨	٨٣,٦	٧٢,٥
١٩٨٤ (تقريبي)	٣٤,٨	—	—	٣٠٣	٨٠,٧	٧٠,٢
الامارات العربية المتحدة						
١٩٨٤ (تقريبي)	٧٥,٤	—	—	٢٩٢	٧٨,٥	٦٦,٥

المصدر: البحرين ([د. ت.])؛ الكويت(١٩٨٣)، و(١٩٨٦)، والإكوا (١٩٨٥).

إذا اتخذت معدلات عدد الجنسين والنسبة المئوية للسكان في القوى العاملة للأعمار ١٥ الى ٦٤، وهما من البيانات المتوفرة في الأقطار الثلاثة، إذا اتخذتا كمؤشرين للاستيطان اتضح أن المقيمين مؤقتاً أو المهاجرين المؤقتين يكونون شريحة من السكان من غير المواطنين هي أكبر بكثير في البحرين والإمارات عنها في الكويت. هناك ميل واضح نحو الاستيطان في الكويت إذ تناقص معدل عدد الجنسين من ٤٢٤ في ١٩٥٧ الى ١٤٢ في ١٩٧٥ وانخفضت النسبة في الأعمار ١٥ الى ٥٩ من ٨٣,٤ بالمائة الى ٥٩,١ بالمائة في الفترة ذاتها. ويلاحظ أن مستويات هذه المؤشرات بالنسبة للكويت في ١٩٥٧ تضاهي المستويات بالنسبة للبحرين والإمارات في أواسط الثمانينات. ومن الطريف أن نجد، استناداً الى المقاييس نفسها، شيئاً من التراجع في الميل للاستيطان في الكويت بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠. وحدث مثل هذا في البحرين بين ١٩٧١و ١٩٨١ . يعطي الجدول رقم (١) معدلات تقريبية للمقاسمة (القوى العاملة كنسبة

من مجموع السكان)، وقد اتخذها Birks & Sinclair كمؤشر للاستيطان[٤٤]. وباستثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ في الكويت، نجد أن التغييرات في هذه المعدلات تضاهي أرقام النسبة المئوية في الأعمار ١٥ سنة الى ٤٩ سنة. وفي هذه الفترة المذكورة في الكويت، وهي فترة حديثة جداً، ارتفع المعدل التقريبي لمقاسمة القوى العاملة من ٤٨,٤ بالمائة الى ٥٣,٥ بالمائة، ولكن النسبة المئوية للأعمار ١٥ سنة الى ٤٩ سنة انخفضت قليلاً من ٦٦,٨ بالمائة الى ٦٥,٢ بالمائة. إن الزيادة في المقاسمة التقريبية للقوى العاملة تعكس زيادة حادة في عدد الإناث غير المواطنات في هذه المقاسمة[٤٥].

إن البيانات الخاصة بطول مدة إقامة المهاجرين تنحو الى تأكيد الأنساق المتعلقة بمعدلات عدد الجنسين وتوزيع الأعمار والمعدلات التقريبية للمقاسمة. وهكذا ففي ١٩٨٥ أقام ٣٥,٤ بالمائة من غير المواطنين من سكان الكويت في القطر المذكور لمدة عشر سنوات أو أكثر. وبالضد أقام ١٤,٤ بالمائة من المهاجرين في البحرين في ١٩٨١ لمدة تسع سنين أو أكثر فيها. وفي الكويت ارتفعت نسبة المقيمين لمدة ١٥ سنة أو أكثر من ٢,٤ بالمائة في ١٩٥٧ الى ٢١,١ بالمائة في ١٩٨٥.

يستفاد من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) أن أية نتيجة يتم التوصل اليها عن عملية الاستيطان في الكويت لا تنطبق بالضرورة على غيرها من أقطار الخليج العربي. ولكن، وبالرغم من السياقات الاجتماعية - التاريخية والسياسية المختلفة، يمكن أن تزودنا الكويت بمسلسل قد يكون قابلاً للتطبيق على أقطار خليجية أخرى في المستقبل.

٤ - الفوارق في الاستيطان السكاني في الكويت

قام Birks & Sinclair بتوثيق فوارق مهمة في الاستيطان السكاني بين شتى الجنسيات في الكويت في ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥[٤٦]. بيد أن تحليلهما لا يستند إلاّ إلى المعدلات التقريبية لمقاسمة القوى العاملة. ثمة حاجة لإمعان النظر في مؤشرات أخرى وكذلك في بيانات أحدث وردت في الاحصاء السكاني للكويت في ١٩٨٠ و ١٩٨٥. يعطي الجدول رقم (٢) مؤشرات عديدة للاستيطان السكاني للمهاجرين العرب والآسيويين في ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ في الكويت. ويلاحظ أن هاتين المجموعتين تؤلفان ٩٨ بالمائة من مجموع المهاجرين في الكويت في ١٩٨٥. وفي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ كان العرب، بالمقارنة مع الآسيويين من المهاجرين، قد أقاموا لمدة أطول في الكويت، ولديهم نسبة أعلى من الأطفال دون العاشرة من العمر، وعدد أكبر من النساء نسبياً. مثلاً في ١٩٨٥ أقام ٥٩,٨ بالمائة من العرب غير

---

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) P. Fargues, «La Migration obéit-elle à la conjoncture pétrolière dans le golfe? L'Exemple du Kowéit,» (Mimeo presented at Aix, 1987).

(٤٦) Birks and Sinclair, Ibid.

المواطنين البالغين أربعين عاماً أو أكثر، أقاموا في الكـويت لمدة ١٥ سنـة أو أكثر بـالمقارنـة مع ٢٨ بالمائة من الآسيويين من الأعمار ذاتها. ويؤلف الأطفال (حتى التاسعة من العمـر) ٢٦,٩ بالمائة من العرب و ٩,٧ بالمائة من الآسيويين. يوجـد في المجموعـة الأولى ١٤٤ من الذكـور إزاء كل ١٠٠ من الإناث وفي الثانية ٢٠٢ من الذكور إزاء كل ١٠٠ من الإناث.

جدول رقم (٢)
مدة الاقامة حسب مجموعات الأعمار، معدلات عدد الجنسين، ونسبة السكان في مجموعات السكان للمهاجرين العرب والآسيويين، الكويت ١٩٧٥، ١٩٨٠، و ١٩٨٥

مدة الاقامة، معدل الجنسين والعمر	غير المواطنين من العرب			غير المواطنين من الآسيويين		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
النسبة للمقيمين ١٥ سنة فأكثر في الكويت للأعمار						
١٠ - ١٩ سنة	١١,٨	٢١,٥	٢٣,٩	٨,٣	١٣,٤	١٨,٢
٢٠ - ٢٩ سنة	٧,٨	١٣	٣٣,٥	٣,٣	٢,٧	٣
٣٠ - ٣٩ سنة	٢٢,٣	٢٤,٨	٢٥,١	١٧,١	٨	٥,٣
٤٠ - ٤٩ سنة	٣٩,٥	٤٨,٥	٥٩,٨	٣٥,٨	٣١,٣	٢٨
النسبة للمقيمين ١٠ سنين فأكثر في الكويت للأعمار						
١٠ - ١٩ سنة	٥٦,٢	٧٦	٨٩,٣	٣٨,٨	٤٦,٥	٥٥,٦
٢٠ - ٢٩ سنة	٢٢,٢	٢٤,٤	٤٢,٤	١٠,٤	٦,٣	٥,٨
٣٠ - ٣٩ سنة	٥٠,٥	٤٥,٨	٤٦,٥	٣٣,٨	١٨,٧	١٥,٢
٤٠ سنة فأكثر	٥٧,٤	٦٣,٢	٧٢	٤٨,٩	٤٢,٤	٤٢,١
نسبة السكان للأعمار						
٠ - ٩ سنين	٣٣,٨	٢٨,٧	٢٦,٩	١٧,٧	١٣,٥	٩,٧
١٠ - ١٩ سنة	١٧,٥	١٩,٥	٢٠	١١,١	٨,٨	٦,٣
٢٠ - ٣٩ سنة	٣٥,١	٣٦,٢	٣٤,٨	٥٠,٨	٥٨,١	٦٦
٤٠ سنة فأكثر	١٣,٥	١٥,٦	١٨,٤	٢٠,٤	١٩,٦	١٨
عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى	١٣١	١٤٥	١٤٤	٢١٣	٢٦٣	٢٠٢
عدد الأفراد	٤١٩,١٨٧	٥٤٧,٤٩٥	٦٤٢,٨١٤	٩٧,١٨٣	٢٠٤,١٠٤	٣٥٥,٩٤٧

المصدر: الكويت (١٩٧٧)، (١٩٨٣)، و(١٩٨٦).

هناك في ١٩٧٥ فوارق مهمة في معدلات الاستيطان السكاني بين مجموعات معينة من المهاجرين (الجدول رقم (٣)).

جدول رقم (٣)
مدة الاقامة لمجموعات مختارة من الجنسيات وفق الأعمار في الكويت

مدة الاقامة، معدل الجنسين والعمر	الأردن وفلسطين	مصر	العراق	سوريا	ايران	الهند	باكستان
النسبة للمقيمين ١٥ سنة فأكثر في الكويت للأعمار							
١٠ - ١٩ سنة	١١,٩	٤,٣	١٧,٨	٦,١	٧,٤	٨,٤	٧
٢٠ - ٢٩ سنة	٧,٤	٢,٣	١٥,٨	٤	٣,٥	١,٥	٥,٤
٣٠ - ٣٩ سنة	٢٧,٨	٣	٢٤,٣	١٦,٧	٢٤,٩	١٠,٤	١٦,٩
٤٠ سنة فأكثر	٥٠,٦	١١,٣	٤٢,٧	٣٤,٢	٤١,٥	٢٩,٤	٢٧,١
النسبة للمقيمين ١٠ سنين فأكثر في الكويت للأعمار							
١٠ - ١٩ سنة	٦٥,٥	٢٤,١	٥٦,١	٣٤,٣	٢٨,٢	٢٢,٤	٤٦,٧
٢٠ - ٢٩ سنة	٢٧,٧	٣,٣	٢٨	١٦,٣	١٢,٣	٤,٨	١٤,٢
٣٠ - ٣٩ سنة	٦٨	١٢,٧	٤٢,٨	٤٥,٦	٤٣,٥	٢٢,١	٣٥,٩
٤٠ سنة فأكثر	٧٢	١٢,٤	٦٠,٥	٥٦,٩	٥٤,٧	٣٩,٩	٣٥,٤
النسبة للأعمار ١٠ - ١٩ سنة	٤٢,٤	١٧,٣	٢٥,٦	٣١,٣	١٥	١٦,٣	٢٤,٨
الذكور لكل مئة انثى	١١٢	١٤٥	١٤٣	١٥١	٤٢٥	١٠٩	١٨٧
عدد الأفراد	٢٠٤١٧٨	٦٠٥٣٤	٤٥٠٧٠	٤٠٩٦٢	٤٠٨٤٢	٣٢١٠٥	٢٣٠١٦

المصدر: الكويت (١٩٧٨).

وعلى العموم نجد أن الفلسطينيين يقيمون لأطول المدد في الكويت ولهم أعلى نسبة من الأطفال وأدنى معدل لعدد الجنسين، وأن المصريين يقيمون لأقصر المدد في الكويت، ولهم نسبة هي من أدنى النسب من الأطفال ومعدل هو من أعلى معدلات عدد الجنسين. أما الايرانيون والباكستانيون فلهم من هذا المعدل ما هو أعلى. بيد أن هذه الفوارق إنما تعكس توقيت الهجرة أكثر مما تعكس نزوعاً للاستيطان. يضاف إلى هذا أن الفلسطينيين هم حالة خاصة. فمطامحهم تدور حول العودة الى دولة فلسطينية، بل إن مرور الزمن بظهور جيل

ثالث منهم في الخليج لا يلغي هذه الرغبة في العودة. أورد قطب نتائج دراسة أجريت على ثلاثمئة فلسطيني في الكويت في ١٩٧٨، ومع أن حوالى الثلث منهم قد أقاموا فيها لمدة عشر سنوات أو أكثر «فإن ٨ بالمائة فقط أبدوا استعدادهم للبقاء نهائياً في الكويت لو أتيحت لهم الفرصة»(٤٧). تشير النتائج التي ظهرت عن رغبة الفلسطينيين بالاستيطان بأن «نية الاستيطان» قد تفضل على المؤشرات السكانية ولكن النتائج التي أظهرها مسح أجري في الكويت في ١٩٨١ تشير الى أنه من الصعب الحصول على معلومات عن هذا الموضوع من المهاجرين. فقد ذكر ٨٢,٣ بالمائة من الذين قوبلوا جواباً عن سؤال عن «نية البقاء» أنهم لا يعرفون. على أن ٨٩,٩ بالمائة ذكروا في الوقت ذاته أنهم قد استوطنوا على أحسن وجه.

إن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) عن العرب والآسيويين تظهر أن عملية «الاستيطان السكاني» لهاتين المجموعتين الرئيسيتين من المهاجرين في الكويت هي عملية أعقد بكثير مما يستفاد من البيانات عن مجموع المهاجرين الواردة في الجدول رقم (١). إن الانخفاض الغريب والملحوظ في معدل عدد الجنسين بالنسبة للمهاجرين الآسيويين والزيادة في النسبة المئوية للأعمار ٢٠ الى ٣٩ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ فيما بينهم (وهي زيادة من ٥٨,١ بالمائة الى ٦٦ بالمائة) تعكس التوسع السريع في هجرة الآسيويات البالغات ٢٠ ـ ٣٩ من العمر اللاتي يعملن خادمات في المنازل. والبيانات الخاصة بطول الاقامة حسب السن تؤكد هذا الاتجاه. ومع وجود متناقضات متشابهة في المقاييس السكانية لاستيطان المهاجرين العرب فإن البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) تفيد بوجود مجموعتين من المهاجرين العرب، وهما مجموعة تتكون من مهاجرين أكبر عمراً وأقدم توطناً، ومجموعة أخرى تتألف من القادمين حديثاً من العمال الشباب في العشرينات من أعمارهم. وهذا اتجاه يتضح على الأخص بالنسبة للفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥. فهل يعني هذا، كما أشار شكري، أن السنين التي تلت ١٩٨٣ قد تميزت بقيود متزايدة على استيراد العمالة(٤٨)، وبتحول متزايد من اليد العاملة العربية الى الآسيوية، وبرجوع المهاجرين العرب الى ديارهم؟ وقد عالج هذا الموضوع كذلك Birks, Seccombe & Sinclair في مقال حديث لهم(٤٩). ففي الفترة بين ١٩٨٠ و١٩٨٤ ثمة إنخفاض في إجازات العمل الجديدة الصادرة للمهاجرين الجدد في الكويت. من جهة أخرى فإن تجديدات الإجازات القائمة خلال الفترة عينها تظهر ارتفاعاً حاداً من ٥٤٩٠٥ في ١٩٨٠ الى ١٣٩٥٧٨ في ١٩٨٤(٥٠). قد تعزى هذه الزيادة الى عوامل متعددة بضمنها اختزان

---

(٤٧) I. Qutub, «Assimilation of Migrants,» in: *International Migration in the Arab World,* pp. 646-664.

(٤٨) N. Choucri, «A New View of Migrants and Remittances in the Middle East and Change,» paper presented at: The Annual Meeting of the Population Association of America, San Francisco, 1986.

(٤٩) J.S. Birks, I. J. Seccombe and C.A. Sinclair, «Migrant Workers in the Arab Gulf: The Impact of Declining Oil Revenues,» *International Migration Review,* vol. 20 (1986), pp. 799-814.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٨١٩.

أرباب العمل للعمال، ولكنها تشير كذلك الى وقوع شيء من الاستيطان. إن أحد المقاييس غير المباشرة «للاحتفاظ» بالمهاجرين ظهر في تحليل لـ «بقاء» المقيمين مع ملاحظة العمر وأمد الاقامة[٥١]. مثلاً، كانت «معدلات البقاء» بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ للذين أقاموا في الكويت لمدة ١٥ سنة أو أكثر في ١٩٧٥، كانت ٧٤، و ٧٦ و ٦٥ بالمائة للمهاجرين العرب من أعمار ١٠ ـ ١٩ و ٢٠ ـ ٢٩ و ٣٠ فأكثر على التوالي في ١٩٧٥، وكانت ٦٢ و ٨٥ و ٦٥ بالمائة للمهاجرين الآسيويين من أعمار ١٠ ـ ١٩ و ٢٠ ـ ٢٩ و ٣٠ فأكثر على التوالي في ١٩٧٥[٥٢]. وكما لاحظ Fargues[٥٣]، تدخل في حقل الفئة الباقية: الوفاة والعودة والتجنس. مع هذا تفيد البيانات أن المهاجرين «المستقرين» من العرب والآسيويين معاً يميلون الى البقاء في الكويت وذلك في الفترة ١٩٧٥ الى ١٩٨٥. هناك دليل آخر يؤيد الرأي القائل بأن عدداً من العمال المهاجرين الموجودين الآن في الخليج ربما يكونون في مرحلة تؤول الى استيطانهم، وهذا مع وجود انخفاض في عدد المهاجرين الجدد مع شيء من الهجرة المضادة. لذا فإن الانخفاض في إجازات العمل في الكويت في ١٩٨٠ قد صحبه اتجاه يناقضه فيما يبدو، يتجلى في النمو السكاني لغير المواطنين. وإذ يعكس هذا الاتجاه الى حد ما الهجرة غير المسجلة والنشاط الاقتصادي، فإنه في الغالب نتيجة للزيادة الطبيعية البالغة الأهمية في عدد السكان من غير المواطنين. ففي خلال الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ كانت الزيادة الطبيعية لغير الكويتيين تكاد تعادل صافي عدد العائدين في الهجرة المضادة (٨١١٧٢ بالمقارنة مع ٨٢٨٢٨)[٥٤]. وعلى نقيض هذا كان العدد التقديري للعائدين خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ أعلى بكثير من عدد المواليد للمهاجرين[٥٥]. إن البيانات المستحصلة من احصاء ١٩٨٥ للسكان تكشف عن الأهمية العددية للأطفال والفتيان غير الكويتيين المولودين في الكويت، ولا سيما العرب منهم. إن مواليد العرب غير الكويتيين المولودين في الكويت يؤلفون ٨١,٧ بالمائة من العرب غير الكويتيين دون العشرين من العمر، ومواليد الآسيويين غير الكويتيين المولودين في الكويت يؤلفون ٦٢,٦ بالمائة من الآسيويين غير الكويتيين دون العشرين من العمر[٥٦]. هذا ويلاحظ أن الأشخاص دون العشرين من العمر يؤلفون ٤٧ بالمائة من العرب غير الكويتيين، ولكنهم يؤلفون ١٦ بالمائة فقط من الآسيويين غير الكويتيين. أما بالنسبة للمقيمين الأجانب الذين

---

(٥١) Fargues, «La Migration obéit-elle à la conjoncture pétrolière dans le golfe? L'Exemple du Koweït»,

(٥٢) احتسبت على أساس البيانات الواردة، في: الكويت: احصاء السكان لسنة ١٩٧٥ (صفاة: دائرة الاحصاء المركزية، ١٩٧٧)، وتعداد السكان والمساكن والمنشآت، ١٩٨٥.

(٥٣) Fargues, Ibid.

(٥٤) احتسبت الأرقام على أساس البيانات الواردة في النشرة الصادرة عن دائرة الاحصاء المركزية في الكويت، في: *Monthly Digest of Statistics,* vol. 2 (October 1986), pp. 1, 10, and 21.

(٥٥) Fargues, Ibid.

(٥٦) احتسبت هذه النسب على أساس البيانات الواردة، في: الكويت، تعداد السكان والمساكن والمنشآت، ١٩٨٥، الجدول رقم (٢٣)، و (١٣٥).

أقـاموا لمـدة طويلة، وأبنـائهم المولـودين في الكويت، فـإن مجالات العمـل في المهن الـرفيعـة المستوى وما ينجزونه فيها من إبداع من شأنه أن يقوي نزوعهم للاستيطان في البلاد.

٥ ـ الإنجاز المهني للمهاجرين

إن الارتفـاع في درجة الانجـاز المهني للمهـاجـرين في القـطر المتلقي من شـأنـه، فيـما يحتمل، أن يزيد من درجة نزوعهم للاستيطان فيه(٥٧). ويتعزز هذا النزوع حين تكـون درجة الانجـاز المهني للمهاجـرين أعلى من مـركزهم الحـرفي في بلد المنشـأ. لـذا ينبغي أن يشتمـل التحليل على التغييرات المهنية في الكويت وعلى الاختـلافات في المـركز الحـرفي بين بلد المنشـأ والكويت.

إن البيـانات الـواردة في احصائي السكـان في الكـويت عـامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ تقـدم معلومات عن التوزيع المهني للكويتيين وغير الكويتيين. وبالنظر لعـدم وجود جـدولة منشـورة مستقاة من احصاء ١٩٨٥ للسكان من المهن الخاصة بجنسيات معينة كالجنسية الفلسطينيـة أو المصرية أو الباكستانية فإن التفريق الوحيد الذي يمكن القيام به هو بين غير الكويتيين العـرب والآسيويين. وفي بحث غير منشور بقلم Shah(٥٨) مستند الى تحليل لمسحين من العينات أجريا في ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ و ١٩٨٣، هناك ما يشير الى وجود اختلافات مهمـة في الاتجاهـات المهنية لجنسيـات معينة. مـع هذا فـإن البيانـات المهنية عن العـرب والآسيويـين الذكـور المعـطاة في الجـدول رقم (٤) تكشف عن بعض الاختـلافـات المهمـة بـين مجمـوعتـين اثنتـين. من الواضح أن الإنجاز المهني للعرب غير الكويتيـين قد تحسن في الفـترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥. إن النسبة المئويـة للمهن الواردة في الحقلين الأخـيرين من الجدول انخفضت من مجمـوع ٦٣ بالمائة الى مجموع ٥٥,٩ بالمائة، أما النسبة المئويـة للمهن الواردة في الحقـل الأول من الجدول فقد ارتفعت من ١٥,٨ بالمائة الى ٢١,٨ بالمائة. إن بيانات الاحصاء السكاني عن المستويات المهنية تشير الى أن عمال الخدمات يتمتعون بالمستوى التعليمي المنخفض الذي يتمتع به تقريباً عمال المصانع الإنتاجية والمشغّلين، وأن مستويات التعليم تتزايـد سريعاً من المهن السفـلى الى المهن العليا الواردة في الجدول. بالتالي، فإن الانتقال من فئة مهنيـة سفلى الى أخـرى عليا في الجدول يعكس إنجازاً أعلى. وقد اعترى المهاجرين الآسيويين، بالمقارنة مع العرب، تدنٍ في مثل هذا الانتقـال بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥، مـع زيادة مهمـة نسبياً في أدنى مهنتـين (من ٧٨ الى ٨١,٤ بالمائة). إن النسبة المئـوية لهـاتين المهنتـين في ١٩٨٥ فيما يتعلق بـالآسيويـين هي أكثر بكثـير منها فيـما يتعلق بالعـرب غير الكـويتيين. وممـا له مغـزاه أن النسبة المئـوية للمـواطنـين الكويتيين في شريحة العمال الصناعيين واليدويين قد انخفضت من حوالى ٢٠ بالمائـة الى حوالى

---

(٥٧) Massey, «The Settlement Process among Mexican Migrants to the United States».

(٥٨) N.M. Shah and S.S. Al Qudsi, «Changing Characteristics of Migrants Workers in Kuwait,» paper presented at: The Annual Meeting of the Population Association of America, Boston, 1987.

١٠ بالمائة. ومع أن من الممكن القول ان الأهمية المتزايدة للمهن الوظيفية للكويتيين وغيرهم من العرب إنما تعكس التغييرات البنيوية في الاقتصاد الكويتي، إلا أن هذا القول لا تدعمه تجربة الآسيويين. ويبدو أن الهجرة الآسيوية في الثمانينات قد وفرت القوة العاملة المطلوبة من العمال اليدويين وغير الماهرين فحلّت محل أبناء البلد وغيرهم من بعض المهاجرين العرب.

جدول رقم (٤)
التوزيع المهني للذكور على الحرف غير الزراعية،
وغيرهم من العرب والآسيويين، الكويت، ١٩٧٥ و ١٩٨٥

المجموعات الحرفية	النسبة في المجموعات الحرفية					
	لغير الكويتيين العرب		الذكور الآسيوين		للكويتيين الذكور	
	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٧٥	١٩٨٥
المهنيون، الفنيون وأمثالهم، والاداريون	١٥,٨	٢١,٨	٥	٧,٤	٧	١٧,٢
الكتبة وأمثالهم	١١,٤	١٣	٦,٦	٥,١	٢٠,٩	٢٤,٨
الباعة	٩,٧	٩,٣	١٠,٤	٥,٣	٨,١	٥,٩
عمال الخدمات	١٦,٩	١٤,٥	١٧,٨	٢٢,٣	٤٢	٣٩,٣
عمال الانتاج وأمثالهم، وعمال النقل	٤٦,١	٤١,٤	٦٠,٢	٥٩,١	٢٠,٢	١٠,٣

المصدر: الكويت (١٩٨٣)، و(١٩٨٦).

تتوفر بعض الاستقراءات التي تعطي بيانات عن التوزيع المهني للمهاجرين في الكويت في ١٩٨١ وفي بلد المنشأ الذي يتبعونه. ولسوء الحظ لا تحوي هذه البيانات مقارنة مع طول مدة الإقامة في الكويت. واستناداً الى النسب المئوية في الجدول رقم (٥) وجداول التنقل بين المهن يتضح أن جميع الجنسيات، باستثناء المصريين والهنود، قد مرّوا بتغيير ملحوظ في مهنهم. وعلى العموم هناك انتقال الى مهن أعلى بالنسبة للعرب وانتقال الى مهن أدنى بالنسبة للآسيويين. أما بالنسبة للمصريين فإن نسبتهم المهنية المرتفعة في مصر والكويت (٦٦,٦ بالمائة و ٦٨,٣ بالمائة على التوالي) قد تعكس طبيعة العينة. إن استقراء آخر أجري في سنة ١٩٨٣ يكشف عن وضع أدنى مهنياً للمصريين في الكويت[٥٩].

---

(٥٩) المصدر نفسه.

ولغرض التفريق بين الجوانب البنيوية والجوانب التبادلية في التنقل المهني فإن من الضروري وضع جداول مقارنة للمهن في بلد المنشأ وبلد الإقامة. تتوفر هذه الجداول بالنسبة لجميع المهاجرين في ١٩٨١ في استقراء العينة الموجودة في الجدول رقم (٦). إن النسب في الخط المائل تبين مدى عدم التنقل وهي نسب تبدو عالية بالنسبة لفئات المهن العليا والدنيا ١ و٧. بيد أن هذا يمكن أن يعكس تجربة المصريين في المهن العليا والهنود في المهن الدنيا.

خلاصة وخاتمة

ثمة ثلاثة تنظيرات رئيسية للعلاقة بين الهجرة الدولية العربية والتكامل. أولاً، نظر بعض علماء الاجتماع الى الهجرة الدولية بين الأقطار العربية على أنها ذات أثر على التكامل الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي بين الدول العربية. ولا يتضح من الأدبيات المكتوبة حول الموضوع هل هذا الأثر هو ايجابي أم سلبي. ثانياً، توجد أدبيات كثيرة مكتوبة عن الآثار الاقتصادية الكلية للهجرة الدولية على الأقطار المرسلة للعمالة، لا سيما مصر والأردن. بيد أن الأمر بحاجة إلى مزيد من البحث بشأن الآثار السياسية والاجتماعية للهجرة الدولية وبشأن نتائج عودة المهاجرين التي تحدث في الأقطار المرسلة. ثالثاً، هناك عدد متزايد من الأدبيات المكتوبة عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للهجرة في الأقطار المستقبلة للعمالة، لا سيما أقطار الخليج العربي حيث يؤلف المهاجرون في الغالب أغلبية مجموع السكان.

إن الهدف الرئيسي من هذا الفصل هو تناول مسألة ستواجهها أقطار الخليج العربي في المستقبل بشكل متزايد، وهي: هل يبقى المهاجرون فيها مقيمين مؤقتاً أو يصبحون مستوطنين؟ ومع أن المستقبل أمر غير مؤكد بداهة إلّا أن البيانات والدراسات الموجودة قد تقدم بعض الدلالات عن طبيعة استيطان المهاجرين في أقطار الخليج العربي وعن مدى هذا الاستيطان. وفي حين أن أغراض المقيمين مؤقتاً من العمال في هذه الأقطار هي أساساً أغراض اقتصادية، فإن البقاء المتواصل في هذه الأقطار قد يؤدي الى تحويلهم الى مستوطنين. واستناداً الى دراسات أجريت عن هجرة العمالة الى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فإن من الممكن إجراء تقديرات كمية لهذه العملية. ولكن هذه التقديرات تتطلب توفر بيانات مطولة سكانية واقتصادية واجتماعية. ولعدم وجود مثل هذه المعلومات المنشورة عن المهاجرين في أقطار الخليج العربي فإن ما هو متاح من الاحصاءات السكانية والاستقراءات عن الكويت يعتبر بمثابة البديل المقارب لهذه المعلومات. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يفسر اقتصار التحليل في هذا الفصل على الكويت بالدرجة الأولى.

إن البيانات عن معدل عدد الجنسين، والمعدل التقريبي لمقاسمة القوى العاملة، وهيكل أعمار المهاجرين بالنسبة للبحرين والكويت والإمارات العربية في سنة ١٩٨٠ تفيد بأن الاستيطان السكاني للمهاجرين أكثر وضوحاً بكثير في الكويت منه في القطرين الآخرين. لذا فإن النتائج المتعلقة بالكويت قد لا يمكن تطبيقها على أقطار خليجية عربية أخرى، ولكن

جدول رقم (٥)
صورة الوضع الحرفي في الكويت ١٩٨١ وصورتها في بلد المنشأ للمهاجرين مع جدول للحركة الهيكلية فيه وفق الجنسية

الجنسية، والقطر	الحرف ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	عدم التحرك	التحرك البنيوي
فلسطينيون وأردنيون									
في بلد المنشأ	٢٧,٧	١,٢	٩,٢	٨,٢	٦,٥	١٩,٩	٢٢,٣	(٧٦٠)	–
في الكويت ١٩٨١	٣٥,٨	٤,٤	١٩,٠	٧,٥	٧	١,٣	٢٥,١	(٧٦٠)	١٩,٦
خليجيون عرب									
في بلد المنشأ	٩,١	–	٣٦,٣	٢٧,٣	–	٩,١	١٨,٢	(٢٨)	
في الكويت ١٩٨١	٢٨,٦	٧,١	٢٥,٠	١٦,٧	٣,٨	–	٢٥,٠	(٢٨)	٣٤,١
مصريون									
في بلد المنشأ	٦٦,٦	٦,٤	١٤,١	٣,١	٤,٠	٠,٩	٤,٩	(٤٠٤)	
في الكويت ١٩٨١	٦٨,٣	٢,٠	١٤,٩	٢,٥	٧,٢	٦,٠	٥,٢	(٤٠٤)	٧,٦
عرب آخرون									
في بلد المنشأ	٣٣,٨	٣,٨	١٠,٢	١٤,٥	٣,٦	٨,٤	٢٥,٠	(٣٠٦)	
في الكويت ١٩٨١	٢٣,٨	٥,٦	١٥,٢	١٧,٩	١٢,٦	–	٢٤,٨	(٣٠٦)	٢٢,٥
هنود									
في بلد المنشأ	٣٨,٧	٧,٥	٢٦,٩	٣,١	١,٥	١,٥	٢٠,٩	(٨٤)	
في الكويت ١٩٨١	٣٣,٣	٤,٨	٢٩,٨	٨,٣	٩,٥	–	١٤,٣	(٨٤)	١٢,٢
باكستانيون									
في بلد المنشأ	٣٣,٣	–	٩,١	٤,٨	٩,٥	–	٢٥,٤	(٣٤)	
في الكويت ١٩٨١	٢٤,٢	٦,١	١٥,٢	٩,١	–	–	٤٥,٥	(٣٤)	٢١,٠
آسيويون آخرون									
في بلد المنشأ	١٣,٦	٤,٥	٩,١	١٣,٦	–	١٣,٦	٤٥,٦	(٤٢)	
في الكويت ١٩٨١	١٩,٠	–	٤,٨	٧,١	٣٣,٣	–	٣٥,١	(٤٢)	٣٢,٧

١ ـ مهنيون وفنيون.
٢ ـ اداريون.
٣ ـ كتبة.
٤ ـ باعة.
٥ ـ خدمات.
٦ ـ زراعة وأسماك.
٧ ـ انتاج وشغالة.

المصدر: أعد استناداً الى بيانات وردت في الجدول رقم (١)، (٢١) و(٢٣)، في:
A.A. Al-Moosa and K.S. McLachlan, *Immigrant Labour in Kuwait* (London: Croom Helm, 1985), pp. 138, and 150.

جدول رقم (٦)
النسب المئوية لتوزيع الحرفة الأساسية للمهاجرين في الكويت ١٩٨١ وتوزيعها في بلد المنشأ، الكويت، ١٩٨١

الحرفة في بلد المنشأ	الحرفة في الكويت ، ١٩٨١								عدم
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	المجموع	التنقل
مهنيون وفنيون	٨٨,٧	٢,٢	٦,٣	١,٧	٠,٢	—	٠,٩	٤٤,٤	(٤٦٣)
اداريون	٤٥,٤	٣٦,٣	١٥,٩	٢,٣	—	—	—	٤,٢	(٤٤
كتبة وتنفيذيون	٢٠,٦	٧,٩	٥٥,٦	٣,٢	٤,٨	—	٧,٨	١٢,١	(١٢٦)
باعة	١٥,٦	٧,٨	١٠,٤	٤٥,٤	٦,٥	١,٣	١٣,٠	٧,٤	(٧٧)
خدمات	٢,٢	٤,٤	١١,١	٤,٤	٤٦,٨	—	٣١,١	٤,٣	(٤٥)
زراعة وأسماك	٢,٨	٢,٠	١٢,٧	٨,٨	٢٢,٦	٧,٨	٤٣,٢	٩,٨	(١٠٢)
انتاج وشغالة	٦,٥	٢,٧	١,٦	٧,٥	٣,٨	—	٧٧,٩	١٧,٨	(١٨٦)
المجموع	٤٦,٥	٤,٩	١٢,٩	٧,٠	٦,٠	٠,٨	٢١,٨	١٠٠,٠	
العدد(*)	(٤٨٥)	(٥١)	(١٣٥)	(٧٣)	(٦٣)	(٩)	(٢٢٧)		(١٨٤٣)

المصدر: أعد استناداً الى بيانات وردت في الجدول رقم (٤٣) المبني على استقراء لعينة في الكويت عام ١٩٨١، في: المصدر نفسه، ص ٧٣.

الكويت قد تعطينا لمحة عن مستقبل اللاجئين في تلك الأقطار، بيد أن هناك في الكويت فوارق تفضيلية مهمة بين المهاجرين العرب والآسيويين.

إن البيانات التفصيلية المأخوذة عن إحصاءات الكويت السكانية الجارية في ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ عن مدة الإقامة ومعدل عدد الجنسين وهيكل العمر ومسألة «بقاء» المهاجرين بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ تشير الى ما يلي: (أ) إن درجة الاستيطان السكاني أعلى بكثير بالنسبة لغير المواطنين من العرب منها للآسيويين؛ (ب) أدخل بضمن المهاجرين العرب المستوطنون القدامى من المسنين، والمهاجرون الشباب الذين وصلوا حديثاً؛ (ج) مع وجود مجموعة من المهاجرين الآسيويين المستوطنين من كبار السن فقد طغى عليها في هذه الحقبة المهاجرون الجدد، لا سيما من الشابات. إن وجود جيل ثان بين المهاجرين هو دليل قوي على الاستيطان بالرغم من سياسة التجنس الضيقة والكثيرة القيود. كما أن العدد الكبير (البالغ ٤١ بالمائة في ١٩٨٥) من العرب غير المواطنين الذين ولدوا في الكويت، وأغلبهم دون العشرين من العمر، يعتبر دليلاً إضافياً على المستوى العالي لاستيطان هذه الفئة من السكان. وهذا المؤشر يظهر أيضاً أن الآسيويين أقل استيطاناً من العرب (١٦ بالمائة ولدوا في الكويت). هذا، وينبغي القول إن عدداً من غير المواطنين العرب المولودين في الكويت هم فلسطينيون أرغم آباؤهم على ترك وطنهم ويطمحون بالعودة الى دولة فلسطينية.

لم تتوفر، لأغراض تحليل الأثر الذي يحدثه الانتقال من مهنة الى أخرى، والأثر الذي يحدثه التقدم المهني، على احتمال الاستيطان، البيانات الأساسية الخاصة بمهن المهاجرين الأولى والحالية، أي التي زاولوها ابتداء ويزاولونها الآن. مع ذلك، فإن البيانات المقدمة في هذا الفصل عن المهن تفيد بأن العرب هم أكثر احتمالاً في الاستيطان بالكويت من الآسيويين. وربما كانت المعرفة بلغة القطر المضيف من أسس الانتقال من مهنة الى أخرى ومن الدوافع الإضافية للاستيطان.

تقوم السياسة المتبعة في عدد من أقطار الخليج العربية، وهي سياسة تنطوي على تحول من العمالة العربية الى الآسيوية، على فرضية مفادها أن من المحتمل جداً أن يكون الآسيويون مقيمين مؤقتاً لا مستوطنين. وإذ تؤيد البيانات المقدمة في هذا البحث هذه الفرضية بعض التأييد إلا أنها تكشف كذلك أن عملية الاستيطان قد بدأت بين الآسيويين أيضاً. إن التجربة التي مرت بها أقطار أخرى مستقبلة لليد العاملة مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية توحي بأنه كلما طال أمد بقاء الآسيويين في أقطار الخليج العربية ازداد احتمال قيامهم بتكوين أسر لهم للبقاء في هذه الأقطار، بالرغم من الشدائد التي يواجهونها. صحيح أن العمال المهاجرين المؤقتين، ويرتبط كثير منهم بعقود، يخضعون لأوامر الإبعاد عن البلاد، ولكن يمكن استخدام هذا الوضع لتطبيق سياسة هجرة مرنة تسمح بدخول وخروج المهاجرين وإخراجهم أيضاً عند الاقتضاء، ولو أن تجربة الكويت تفيد بأن مثل هذه السياسة عسيرة التطبيق[٦٠].

يقول Miller «إن السياسات الأوروبية التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية بشأن العمال الضيوف أدت الى استيطان أجانب دخلوا كعمال مؤقتين، وهو استيطان لم يكن متوقعاً ولم يكن مطلوباً أيضاً الى حد ما». وهذه الملاحظة قد تنطبق على أقطار الخليج العربية في عقد التسعينات.

(٦٠) في عام ١٩٨٤، أبعد ١٥٥٤٩ من الآسيويين ولكن اجيز في العام نفسه لـ ٣١٧٢٠ منهم بالدخول للمرة الأولى، انظر: الكويت، الاحصائيات الاجتماعية، ١٩٨٥ (صفاة: دائرة الاحصاء المركزية، ١٩٨٥)، ص ١١٨ ـ ١١٩. هذا وكان عدد المستخدمين الآسيويين في عام ١٩٨٥ يبلغ ٢٨٢٨٤٣، انظر: الكويت، تعداد السكان والمساكن والمنشآت، ١٩٨٥، الجدول رقم (١٢٠).

الفصل السادس والثلاثون

الهجرة والتكامل السياسي في الوطن العربي

شارون ستانتون راسل(*)

ما ان ارتفع سعر النفط لأول مرة في سنة ١٩٧٣ حتى أصبحت الهجرة من دولة الى أخرى ظاهرة مهمة في الوطن العربي. وقد وضعت كتابات كثيرة عن الأسباب الاقتصادية والأبعاد السكانية (الديمغرافية) والنتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه الحركات الحديثة في السكان(١). ولكن لم يُعْزَ موضوع الأبعاد السياسية للهجرة الا القليل جداً من الاهتمام(٢).

(*) استاذة العلوم السياسية في جامعة ماساشوستس.

(١) من الدراسات الرئيسية عن الجوانب الاقتصادية والسكانية والاجتماعية للهجرة العربية الحديثة، انظر:

G.A. Amin and E. Awney, *International Migration of Egyptian Labour: A Review of the State of the Art* (Canada, Ott.: International Development Research Center, 1985); J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labour Office, 1980); N. Choucri [et al], *Migration in the Middle East: Transformations, Policies and Processes,* Technology Adaptation Program, vol. 1 (Cambridge, Mass.: Massachusetts Institute of Technology, 1983); Saad Eddin Ibrahim, *The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: Croom Helm, 1982); Ismail Serageldine [et al.]: *Manpower and International Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: The World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), and *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa* (London: Oxford University Press, 1983),

ونادر فرجاني، **الهجرة الى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٢) من الدراسات الحديثة التي تناولت الأبعاد السياسية للهجرة (العربية منها وغير العربية)، انظر:

J. Abu Lughod, «Recent Migration in the Arab World,» in: Nicholas S. Hopkins and Saad Eddine Ibrahim, *Arab Society, Social Science Perspectives,* 2nd ed. (Cairo: American University in Cairo, 1985); J. Bhagwatti, «Incentives and Disincentives: International Migration,» *Weltwirbschaftliches Archiv,* vol. 120, no. 4 (1984), pp. 670-700; N. Choucri, «Asians in the Arab World: Labor Migration and Public Policy,» *Middle Eastern Studies,* vol. 22, no. 2 (1986), =

ولعل كلمة «السياسية» ذاتها تثير مسائل حساسة تتعلق بالاستقرار الداخلي وبالأمن الخارجي، الأمر الذي يحدث تردداً عاماً، لا سيما في العالم العربي، يحول دون إمعان النظر في الجوانب السياسية الأوسع نطاقاً والخاصة بالهجرة مثل العوامل السياسية البعيدة المدى لعملية الهجرة ونتائجها، أو الاستجابة السياسية لدى الأقطار المرسلة والمتلقية معاً، أو دور المهاجرين في الحياة السياسية اليومية للأقطار المضيفة. مع هذا فإن من المحتمل أن تكون العواقب السياسية للهجرة ذات أهمية متزايدة. إذ ما إن أخذت اقتصاديات الاقطار الرئيسية المستقبلة للهجرة تمر بتحولات بنيوية ناشئة عن اكمال مشاريع التنمية الكبرى وعن انخفاض أسعار النفط، وما إن بدأت أسواق العمالة تكيف نفسها على هذا الأساس، حتى أخذ الاهتمام بمستقبل الهجرة والمهاجرين في مجتمعات هذه الأقطار يتزايد عمقاً في البلاد المرسلة والمتلقية معاً. كان الافتراض الذي يحمله عدد من واضعي السياسة والمهاجرين والباحثين على حد سواء يتلخص بأن المهاجرين من والى العالم العربي ما هم الا مقيمون مؤقتون في الأقطار المضيفة. بيد أن البيانات تدحض هذا الافتراض وبذلك تثير السؤال المركزي الذي يتحراه هذا الفصل، وهو: الى أي مدى أصبح المهاجرون (أو قد يصبحون في المستقبل) مستقرين واقعياً، والى أي مدى كذلك أصبحوا يشاركون شرعياً في الأمور السياسية للأقطار التي يقيمون فيها فيخلقون بذلك بعداً جديداً في التكامل العربي؟ سيتركز البحث، عند تناول هذه الأسئلة، على الأهمية السياسية للتجنس فيما يتعلق بالمهاجرين في العالم العربي، كما سيلم البحث الماماً بأشكال أخرى من التكامل السياسي.

أولاً: أبعاد الهجرة

ليست الهجرة في ما بين أقطار العالم العربي بظاهرة جديدة بالطبع. والمنطقة باعتبارها

= pp. 252-273; A.E.H Dessouki, «The Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1978,» *Middle Eastern Studies,* vol. 18, no. 1 (1982); G.Dib, «Migration and Naturalisation Laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait, and the United Arab Emirates,» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission forWestern Asia* (ECWA), Part one: «Migration Laws,» no. 15 (1975); N. Khoury, «The Politics of Intra-Regional Migration,» in: *International Migration in the Arab World* (Beirut: U.N., 1981); J.D. Montgomery, H.D. Lasswell and J.S. Migdal, eds., *Patterns of Policy: Comparative and Longitudinal Studies in Population Events* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1979); S.S. Russel, «Remittances from International Migration: A Review in Perspective,» *World Development,* vol. 14, no. 6 (1986), pp. 677-696, and «International Migration for Employment and the Policies of Labor- receiving Countries: The Case of Kuwait,» paper presented at: Middle East Studies Association Annual Meeting, Boston, 23 November, 1985; M. Weiner and N. Choucri, «The Internationalization of Policies Affecting International Migration: Case Studies in the Middle East and South Asia,» (Cambridge, Mass.: Massachusetts Institute of Tecnology, 1986), (Mimeo); A. Zolberg, «International Migrations in Political Perspective,» in: M.M. Kritz, C.B. Keely and S. M. Tomasi, eds., *Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population Movements* (New York: Center for Migration Studies, 1981), and A. Zolberg and A. Suhrke, «Social Conflict and Refugees in the Third World: The Case of Ethiopia and Afghanistan,» paper presented at: American Political Science Association Annual Meeting, Washington, D.C., 1984.

مهد الحضارة وملتقى الطرق التجارية في العالم القديم، وباعتبارها مهبط الاسلام وموضع منازعات متعاقبة بين الامبراطوريات، كانت منطقة تتصف بالحركات السكانية إستجابة لاقتران قوى سياسية واقتصادية. كما أن الهجرة لغرض العمل بأجر ليست بظاهرة حديثة. فمنذ تأسيس الصناعة النفطية في الثلاثينات والخليج يجتذب العمال المهاجرين من العالم العربي وغربي آسيا وشبه القارة الهندية وذلك لكي يشغلوا الوظائف والأعمال في القطاع النفطي الناشىء وفي قطاعات الخدمات الاجتماعية المتنامية(٣).

إن الظروف الاقتصادية والسكانية، في الأقطار المرسلة والمستقبلة معاً، قد ساعدت على تحديد اتجاهات الهجرات الرئيسية وأحجامها، وهي الهجرات التي بدأت في الخمسينات والستينات. لقد صحب توسع القطاع النفطي في الأقطار المستقبلة، لا سيما السعودية والكويت، اتباع خطط تنموية رفعت من الطلب على العمالة في مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والمادية. أما ما يتعلق بالطلب فقد كانت اليد العاملة المحلية (ولا تزال) قاصرة عن تلبيته وذلك نتيجة لحجم السكان الصغير وللمستوى الواطىء من مشاركة القوى العاملة الخام والذي يرتبط بدوره بالمستوى الواطىء لمشاركة القوى العاملة النسوية، ونتيجة للنسب العالية للسكان الذين هم دون سن العمل، وللنسب العالية المتزايدة للمنخرطين في الدراسة الثانوية وما بعدها. وقد كانت الأقطار العربية الأخرى بمصادرها الطبيعية القليلة وتوسعها الصناعي البطيء وابنائها الماهرين نسبياً في الأعمال، في وضع يساعدها على تلبية الطلب المتنامي على العمالة في الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط.

بيد أن التكوين الخاص بتيارات الهجرة العربية خلال السنوات الأربعين الماضية لم يكن بأي وجه من الوجوه نتيجة لعوامل «الدفع والسحب» الاقتصادية والسكانية وحدها. فقد لعبت التغييرات السياسية في المنطقة دورا رئيسياً في رسم شكل هذا التكوين. لقد أخرجت حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ما يقدّر بسبعمئة ألف عربي فلسطيني من ديارهم. وتفرق هؤلاء هنا وهناك فذهب عدد كبير منهم الى الضفة الغربية وهرب آخرون الى لبنان وسوريا أو الى عمّان، في الأردن، التي كانت مدينة يقلّ عدد سكانها عن ستين ألف نسمة في ١٩٤٥ فنمت الى مدينة يناهز سكانها مئتي ألف نسمة في أوائل الخمسينات(٤). كذلك وجد آخرون أعمالاً لهم في الخليج وبخاصة في الكويت، حيث ازداد عدد السكان بين ١٩٤٩ واحصاء ١٩٥٧ بأكثر من الثلث؛ وارتفعت نسبة غير الكويتيين الى مجموع السكان بين ١٩٥٧ و ١٩٦٥ من ٤٥ بالمائة الى حوالى ٥٣ بالمائة، وألف الأردنيون والفلسطينيون أكثر من ٣٠ بالمائة من مجموع عدد غير الكويتيين(٥).

---

(٣) Ian J. Seccombe and Richard I. Lawless, «Travailleurs migrants et débuts de l'industrie pétrolière dans le golfe arabe, 1930-1950,» *Maghreb-Machrek*, no. 112 (avril-mai, juin 1986).

(٤) Abu Lughod, «Recent Migration in the Arab World,» p. 178.

(٥) قدر عدد سكان الكويت في عام ١٩٤٩ بحوالى مئة ألف نسمة. وبلغ مجموع السكان في عام ١٩٥٧ =

وأحدثت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ هجرات سكانية إضافية. يربط أبو لغد كلاً من النمو السكاني السريع في القاهرة ونزعة المصريين المتزايدة الى الهجرة من أجل العمل بعد ١٩٦٧ بالحرب(٦)، ويقدر أن ما بين مئة وخمسين ومئتين وخمسين ألفاً من الفلسطينيين عبروا نهر الأردن الى مشارف عمّان على أثر الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية. إن شيئاً من هذه الهجرات السكانية التي أفرزتها الحرب قد انتقل الى الخليج أيضاً. ففي الكويت تضاعف عدد الأردنيين والفلسطينيين بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠، كما ازداد عدد المصريين (ولو أنه أقل كثيراً من عدد الأردنيين والفلسطينيين) بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الفترة ذاتها البالغة خمس سنين. ومع أن ارتفاع سعر النفط في سنة ١٩٧٣ بدأ بإحداث تغييرات اقتصادية سيكون من شأنها وقوع زيادة هائلة في الهجرة من أجل العمل خلال العقد التالي، فإن التغيرات الإقليمية في السياسة والنزاعات السياسية استمرت تفعل فعلها في الحركات السكانية. فقد غيرت الطبيعة المقيدة لسياسة الهجرة المصرية التي كانت سائدة من أواسط الخمسينات الى ١٩٦٧ تغييراً كبيراً باتباع سياسة الانفتاح في ١٩٧٣ وإلغاء سمات الخروج في ١٩٧٤، مما سهل انتقال أعداد كبيرة من المصريين الى سوق العمالة الاقليمية المتوسعة(٧). كذلك شرعت الأقطار المستقبلة تغييرات في السياسة. ففي ١٩٧٤ أصدر مجلس الوزراء في الكويت قراراً يخفف من سياسة الهجرة المقيدة سابقاً والتي كانت وزارة الداخلية قد فرضتها في أواخر الستينات، فمكن هذا القرار بشكل فعال من وصول تيار جديد من العمال المهاجرين، إن مثل هذه التغييرات في السياسة، وكذلك حرب ١٩٧٣ والحرب الأهلية اللبنانية والحرب العراقية - الايرانية، كلها أسهمت في حجم الهجرة الحديثة في العالم العربي وفي تكوين معالمها.

ومهما تكن آثار الأنماط المختلفة للتكامل والاندغام فإن الحركات السكانية التي أعقبت التغييرات البنيوية في الاقتصاد الاقليمي بعد ١٩٧٣ كانت شيئاً لم يسبق له مثيل فيما يتعلق باتصال العرب من دول مختلفة بعضهم مع البعض الآخر ومع غيرهم من جنسيات أخرى. كان هناك في سنة ١٩٧٠ حوالى ٦٤٨ ألفا من العرب يعملون في الخارج في أقطار أخرى من المنطقة؛ وبحلول الثمانينات تضخم عددهم الى حوالى ٣,٧ ملايين. ومع أن العرب استمروا يؤلفون أغلبية العمال المهاجرين في المنطقة فإن نسبة الآسيويين، منذ أواسط السبعينات، قد تزايدت كثيراً جداً، من حوالى ١٢ بالمائة من مجموع العمال في ١٩٧٠ الى ما يقدر بـ ٣٠ بالمائة في أوائل الثمانينات. وفي هذا التاريخ الأخير كان المهاجرون من جميع الجنسيات يمثلون نسبة كبيرة (٤٠ - ٤٦ بالمائة) من مجموع القوة العاملة في المنطقة، أما في أقطار الخليج وحدها

= ما مقداره ٢٠٦٤٧٣ نسمة، وفي عام ١٩٦٥ ما مقداره ٤٦٧٣٣٩ نسمة. بلغ عدد الاردنيين والفلسطينيين في الكويت في عام ١٩٦٥ ما مقداره ٧٧٧١٢ من مجموع السكان غير الكويتيين البالغ عددهم ٢٤٧٢٨٠.

(٦) Abu Lughod, Ibid., p. 180.

(٧) Dessouki, «The Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1978».

فقد كانوا يمثلون ثلاثة أرباع مجموع العمال[8]. وقد تضافرت هذه التغييرات السريعة والمذهلة في حجم عدد المهاجرين وتكوينهم ونسبهم على جعل ظاهرة الهجرة ذاتها قضية سياسية كبرى في العالم العربي، إضافة الى كونها قضية اجتماعية واقتصادية مهمة.

تثير هذه النظرة المقتضبة لجذور الهجرة وأنماطها نقاطاً مهمة متعددة لفهم دور الهجرة في التكامل السياسي في المنطقة. أولاً، إن الهجرات السكانية في السنوات الأربعين الماضية لا يمكن تفسيرها بعوامل اقتصادية فقط. إن العوامل السياسية، وهي تتراوح من الحروب الى السياسات الحكومية الخاصة بالهجرة وبالعودة، قد أثرت في توقيت الحركات السكانية وحجمها وتكوينها. وعلى العكس، فإن التغييرات في الأحوال الاقتصادية التي ترسم اتجاهات تيارات الهجرة لا يحتمل أن تؤدي الى انتهاء ظاهرة الهجرة أو زوال وجود المهاجرين في الأقطار المضيفة في المنطقة. بل إن وجود الأعداد الكبيرة نسبياً من المهاجرين في عدد من المجتمعات في المنطقة ما هو بالظاهرة «الجديدة» كما تحاول أن تبين بعض البحوث الخاصة بتيارات الهجرة لما بعد عصر النفط. لذا فإن أعداداً كبيرة من المهاجرين ليسوا من المقيمين «المؤقتين» بالمعنى المعقول للكلمة؛ إنهم بالأحرى مقيمون لأمد طويل، أو إنهم، وبشكل متزايد، مقيمون وافدون في الأقطار المضيفة التي ولدوا فيها. ففي حالة الكويت كان حوالى الثلث من مجموع غير الكويتيين الذين جرى تعدادهم في احصاء ١٩٨٠ من المقيمين لمدة عشر سنين أو أكثر؛ وكان ١٦ بالمائة منهم من المقيمين لمدة ١٥ سنة أو أكثر. وظهر في احصاء السكان لسنة ١٩٨٥ أن ٣٠٣٩٣٨ وافداً ـ أي ما يناهز ٣٠ بالمائة من السكان غير الكويتيين ـ كانوا قد ولدوا في الكويت.

ثانياً: التكامل السياسي للدولة، قضية المواطنة

من أهم الأشكال الجوهرية للتكامل السياسي ما يتعلق بتطور الإحساس بالهوية تجاه أمة معينة أو دولة معينة[9]. إن التكامل السياسي في العالم العربي يجب أن يبحث في سياق

---

(٨) Choucri [et al.], *Migration in the Middle East: Transformation Policies and Processes*, pp. 3-12.

(٩) حدد Weiner خمسة أبعاد للتكامل السياسي. الأول، ويسميه التكامل القومي، يتناول «خلق الإحساس بالجنسية الاقليمية التي تحجب، أو تلغي، الولاءات الثانوية». والبعد الثاني، هو التكامل الاقليمي (أو القطري)، أي الاستجابة لحاجة حكومة ما لإقامة سيطرتها على المنطقة الجغرافية (والوحدات الثانوية السياسية) التي تقع تحت اختصاصها المدعى به، ويتناول التكامل النخبويّ الجماهيري مشكلة ربط مصالح الحكومة بمصالح المحكومين بواسطة مؤسسات يعبر أعضاء المجتمع فيها وبواسطتها عن آرائهم. وتكامل القيم، يقوم بالحفاظ على النظام الاجتماعي عن طريق تحديد أدنى من الاتفاق في الرأي عن القيم الأساسية، وهذه عملية تتم بوجه عام بواسطة اشراك الأهالي في عملية سياسية مشتركة. أما البعد الخامس والأخير فهو السلوك التكاملي أي «طاقة الناس في مجتمع ما على أن ينظموا أنفسهم من أجل غرض ما مشترك» وعلى أن يخلقوا على الأخص منظمات جديدة تتكيف مع الظروف الاجتماعية المتغيرة. وقد اتبعنا هذا التقسيم الى حد ما فيما يلي من البحث. أنظر:

الطبيعة المزدوجة للدول العربية: إن أغلب هذه الدول تدين بالمبدأ القائل بأن العرب يؤلفون أمة واحدة، وهذا اعتقاد يتجلى التعبير عنه في دساتير سوريا والعراق ومصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وغيرها(١٠). وفي الوقت عينه، وكما أقرت جامعة الدول العربية فإن الدول العربية هي دول ذات سيادة، منفصلة ومتعددة، وكل واحدة منها تواجه تحدياتها للتكامل السياسي. والذي سوف نبحثه أولاً هنا هو دور المهاجرين العرب في ما يجوز أن يسمى «التكامل السياسي للدولة»(١١).

إن المواطنة هي أهم آلية أساسية للتكامل السياسي للدولة. يقول Plender إن «المواطنة والتبعية والجنسية كلها عبارة عن أوصاف لمركز شخصية قانونية ازاء وسط سياسي» وإنه رغم أن مفهوم المواطنة كان موجوداً في الأزمنة القديمة فإن الاستعمال الحديث للمصطلح كمرادف للجنسية يتصادف مع ظهور الدولة القومية ككيان سياسي(١٢). شدد ابراهيم على الأصول الغربية لمفهوم الدولة القومية ودور الاستعمار في الظهور الحديث نسبياً لعدد من الدول العربية، قائلاً:

«.... إن بعضها قد خلق خلقاً اصطناعياً في نهاية الحرب العالمية الأولى كنتيجة لتفكك الامبراطورية العثمانية وتقسيم العالم العربي من قبل الدول الغربية».

ولكن هذه الحقائق لا ينبغي أن تحجب الأصول التاريخية لمفهوم المواطنة في داخل المنطقة(١٣). كانت العلاقة خلال العصور التي سبقت الاسلام هي أساساً علاقة قبلية، وكان «الغريب» تعريفاً هو من لا ينتمي الى القبيلة. وبمجيء الاسلام وإقامة مبدأ الأمة أصبحت المباهاة الدينية مرتبطة باطنياً بمفهوم الجنسية. وقد جرى دمج الذميين أو أهل الكتاب (وهم النصارى واليهود بالدرجة الأولى) في العالم الاسلامي بفضل المركز الذي منحه لهم القرآن ويدفعهم ضريبة خاصة هي «الجزية» وكذلك ضريبة أرض هي «الخراج» التي دفعها المسلمون كذلك. وكان يسمح للمقيمين المؤقتين (أي المستأمنين أو المعاهدين) الذين لديهم

M. Weiner, «Political Integration and Political Development,» *The Annals of the American* = *Academy of Political Science,* vol. 358 (March 1965), pp. 53-54.

(١٠) Dib, «Migration and Naturalisation Laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait, and the United Arab Emirates,» p. 43.

(١١) League of Arab States, *The League of Arab States* (New York: Arab Information Center, 1983), p. 3.

(١٢) R. Plender, *International Migration Law* (Leiden: A.W. Sijthoff, 1972), pp. 3-4.

(١٣) إن البحث التالي عن الأصول التاريخية لقانون المواطنة في الوطن العربي ولخواص قانون الجنسية في أقطار منتخبة مستمدة، من:

Dib, «Migration and Naturalisation Laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait, and the United Arab Emirates,» p. 3 and above;

و الموسوعة الدولية للقانون المقارن، ج ١: التقارير الوطنية؛ والمملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٥٤ (قانون الجنسية)، ودولة الكويت ١٩٥٩ (قانون الجنسية كما عدل عام ١٩٨٢).

اتفاق أمان بالبقاء في العالم الاسلامي لمدة سنة واحدة ويوم، ثم يصبحون بعد ذلك بحكم هذه الحقيقة ذميين فيخضعون للجزية.

إن عدداً من مبادىء الخلافة الاسلامية، وبضمن ذلك الترابط الضمني بين الدين والجنسية، ظل سارياً خلال الحكم العثماني. ثم قام السلطان في ١٨٦٩ بتشريع أول قانون للجنسية. فصل هذا القانون بين مفهومي الدين والجنسية، وأخذ بدلا منها بمفهومي «حق الدم» (أي أن مواطنة الطفل تتبع مواطنة أبويه) و «حق التراب» (أي أن مواطنة الطفل تتبع مكان ولادته)، وصار هذان المفهومان هما أساس تعريف المواطنة.

وجاءت معاهدة لوزان، الموقعة في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٣، لتقيم المركز القانوني للسكان الذين فصلوا عن الأمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. أخذت هذه المعاهدة بالمبدأ الاقليمي، أي بـ «حق التراب»، أساساً لتقرير المواطنة. على أن ديب يلاحظ، رغم ما جاء في نصوص المعاهدة.

«بأن الدول العربية اليوم، وخاصة لبنان وسورية والأردن ومصر والكويت والامارات العربية المتحدة، تتخذ طريقاً وسطاً بين هذين المبدأين في تشريعاتها: فهي تستخدم «حق الدم» كمبدأ أساسي و «حق التراب» كمبدأ مساعد. والسبب هو أن هذين المبدأين يشكلان معاً أقوى رابطة مما ينبغي أن تتوفر في المواطنة العصرية، رابطة تدمج الولاء للدم بالولاء للوطن دمجاً تكاملياً »[١٤].

ومع أن هذين المبدأين جديران بالذكر، إذ يؤلفان حجر الزاوية في قوانين المواطنة العربية الحديثة ولأنهما على أهمية خاصة عند النظر في المركز القانوني لأطفال المهاجرين (وهذه مسألة سنعود اليها فيما يلي) إلا أن السبب الرئيسي للنظر في الجذور التاريخية الاقليمية لقانون المواطنة هو التشديد على أن المفهوم ليس مفهوماً «مستورداً» ليس الا؛ لا بل ان الدول العربية نفسها أخذت بالمفاهيم التاريخية وكيّفتها لتواجه مهمة التكامل السياسي للدولة. والسؤال الأساسي الذي ننتقل اليه الآن هو: الى أية درجة شارك المهاجرون العرب في عملية التكامل السياسي للدولة من خلال اكتساب المواطنة بواسطة التجنس؟

يلخص الجدول رقم (١) النصوص الأساسية لقوانين التجنس في البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وسوريا والامارات العربية المتحدة. كل هذه القوانين تنص على مدة الاقامة والصفات الشخصية المطلوبة في طالبي التجنس المؤهلين. وأغلب هذه القوانين تنص كذلك على شروط خاصة يجوز بموجبها منح المواطنة للطالبين بصرف النظر عن توفر الشروط المعتادة فيهم.

---

(١٤) G. Dib, «Migration and Naturalisation Laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait, and the United Arab Emirates,» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia* (ECWA), Part Two: «Naturalization Laws,» no. 16 (1979), p.» 3.

جدول رقم (١)

أهم النصوص في قوانين الجنسية
في أقطار عربية معينة

القطر	رقم القانون	شروط التجنس		
		مدة الاقامة	المؤهلات الشخصية	شروط خاصة
البحرين	قانون ٥٣٤ في ١٩/٩/١٩٦٣.	إقامة شرعية اعتيادية لمدة ٢٥ سنة متعاقبة لغير العرب، أو ١٥ سنة للعرب اعتباراً من سنة ١٩٦٣.	حسن السلوك، يتقن اللغة العربية يملك عقاراً مسجلاً باسمه في البحرين.	
مصر	قانون ٨٢ لسنة ١٩٥٨ وقانون ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩.	(١) للوافدين المولودين في الجمهورية العربية المتحدة: مقيم اعتيادياً عند بلوغ طالب التجنس سن الرشد.	تقديم الطلب خلال سنة واحدة من بلوغ سن الرشد؛ رشيد العقل وغير مصاب بعاهة تجعله عبئاً عل المجتمع؛ ذو سمعة طيبة وسلوك حسن، لم يحكم بالسجن عن جريمة (الا اذا رد اعتباره)؛ ملمّ باللغة العربية.	
		(٢) للوافدين غير المولودين في الجمهورية العربية المتحدة: مقيم اعتيادياً لمدة عشر سنين قبل تقديم الطلب؛ يجوز تخفيض المدة الى خمس سنين اذا كان طالب التجنس قد حصل على موافقة سابقة للاستيطان بنيّة طلب التجنس، أو اذا كان مولوداً في	بلغ سن الرشد وكان رشيد العقل وغير مصاب بعاهة تجعله عبئاً على المجتمع؛ ذو سمعة طيبة وسلوك حسن، لم يحكم بالسجن عن جريمة (الا اذا رد اعتباره) ويملك وسيلة عيش شرعية؛ ملمّ باللغة العربية.	

يتبع

تابع جدول رقم (١)

القطر	رقم القانون	شروط التجنس		
		مدة الإقامة	المؤهلات الشخصية	شروط خاصة
		الخارج لأب مجهول أو عديم الجنسية. (٣) حالات خاصة: (أ) بدون شرط الاقامة (ب) «إقامة اعتيادية» (ج) اقامة لمدة خمس سنين		(أ) أن يكون مولوداً في الجمهورية العربية المتحدة لأب أجنبي مولود فيها أيضاً، اذا كان من أصل اثني لقطر لغته هي العربية أو دينه هو الاسلام؛ (ب) أن يكون مولوداً في الجمهورية العربية المتحدة لأب من أصل سوري أو مصري، وألا يكون قد اكتسب جنسية قطر آخر؛ (ج) أن يكون من أصل سوري أو مصري ويتقدم بطلب التجنس (بعد الاقامة المطلوبة)؛ (د) أن يكون مهاجراً تابعاً؛ (هـ) الوافد الذي أدى خدمات ممتازة للدولة أو القومية العربية أو للشعب العربي؛ (ز) رؤساء الطوائف الدينية.

يتبع

تابع جدول رقم (١)

القطر	رقم القانون	شروط التجنس		
		مدة الإقامة	المؤهلات الشخصية	شروط خاصة
العراق	قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٤.	اقامة لمدة عشر سنين	أن يكون طالب التجنس قد بلغ سن الرشد ويكون حسن السلوك.	
الاردن	قانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤.	اقامة اعتيادية لمدة أربع سنين؛ ويمكن رفع هذا الشرط اذا كان طالب التجنس عربياً (أو اقتضت ذلك المصلحة العامة).	غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف؛ ينوي الاستيطان في الأردن؛ يعرف اللغة العربية؛ حسن السلوك والسمعة؛ رشيد العقل وغير مصاب بعاهة تجعله عبئاً على المجتمع.	لمجلس الوزراء أن يوافق على طلب التجنس أو يرفض ذلك الا اذا كان الطالب عربياً، وفي هذه الحالة يمنح شهادة الجنسية عند توفر المؤهلات الشخصية فيه؛ على الطالب أن يتخلى عن جنسيته السابقة؛ يحرم الشخص من الجنسية الأردنية اذا كان قد اكتسبها سابقاً ثم فقدها بأن أصبح مواطناً لدولة أجنبية.
الكويت	المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩؛ قانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٠؛ قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥؛ قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠؛ قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٢؛ قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠؛ قانون رقم ١ لسنة ١٩٨٢.	اقامة شرعية مستمرة لمدة عشرين سنة لغير العرب أو لمدة ١٥ سنة للعرب.	١) مورد شرعي للعيش؛	كان عدد الجنسيات التي تمنح سنوياً محدداً بمقدار خمسين تجنساً بموجب القانون وذلك قبل ١٩٨٠، ثم رفع العدد الى خمسمائة في ١٩٨٤ بشروط من مجلس الوزراء.

يتبع

تابع جدول رقم (١)

القطر	رقم القانون	شروط التجنس		
		مدة الإقامة	المؤهلات الشخصية	شروط خاصة
		ذكرت *Economist Intelligence Unit,* No. 3 (1986), Country Report, p. 5 أن هذه المدة قد مددت الى ٣٠ سنة بقرار من الجمعية الوطنية صدر في ربيع ١٩٨٦.	٢) حسن السمعة وغير محكوم بجريمة مخلة بالشرف؛ ٣) معرفة بالعربية؛ ٤) ذو مؤهلات تحتاجها البلاد وسيضعها في تصرفها؛ ٥) ولد مسلماً أو اعتنق الاسلام منذ خمس سنين قبل التجنس.	ولكن يجوز منح الجنسية لأكثر من هذا العدد المذكورين أدناه والذين تتوفر فيهم المؤهلات الشخصية ٢ و٣ و٥: من قدم خدمة ممتازة للدولة؛ من ولد لأم كويتية وظل مقيماً لحين بلوغه سن الرشد وكان والده قد طلق أمه أو توفي؛ العربي الذي أقام باستمرار في الكويت منذ ١٩٤٥؛ غير العربي الذي أقام باستمرار في الكويت منذ ١٩٣٠.

يتبع

تابع جدول رقم (١)

القطر	رقم القانون	شروط التجنس: مدة الإقامة	المؤهلات الشخصية	شروط خاصة
لبنان	المرسوم التشريعي رقم ١٥ الصادر في ١٩٢٥/١/١٩؛ المرسوم الصادر في ١٩٧٤/٧/١٦.	اقامة مستمرة لمدة خمس سنين، وتكون سنة واحدة بالنسبة للوافد المتزوج من لبنانية.	يبلغ من العمر ١٨ سنة وغير مصاب بالجنون أو بعاهة عقلية.	الأجنبي الذي أدى خدمات ممتازة للبنان؛ تعتبر الخدمة لمدة سنتين أو أكثر في القوات الخاصة خدمة ممتازة، المهاجر الذي سكن آباؤه في لبنان قبل ١٩٢٤ (معاهدة لوزان).
سوريا	المرسوم التشريعي رقم ٢٧٦ الصادر في ١٩٦٩/١١/٢٤.	اقامة مستمرة لمدة خمس سنين (يسمح بانقطاعها لمدة لا تزيد عن سنة، ولكنها لا تحسب من مدة الاقامة البالغة خمس سنين)؛ (لا يطبق شرط الاقامة على العرب).	بلغ سن الرشد ورشيد شرعياً؛ غير مصاب بمرض معدٍ أو بعاهة أو بنقص يمنعه من العمل؛ حسن السمعة والسلوك، وغير محكوم جنائياً بالسجن عن جريمة (الا اذا رد اعتباره)؛ اختصاصي أو خبير في فرع مفيد للبلاد ويملك وسيلة عيش شرعية أو موارد مستقلة؛ يحسن العربية قراءة وكتابة.	«المهاجر ـ التابع» بموجب وثيقة مصدقة الذي يتقدم بطلب التجنس؛ من قدم خدمات ممتازة للدولة أو للأمة العربية المواطن السابق لدولة عربية (ينظر الوزير المختص في القضية)؛ الابن البالغ سن الرشد لأب متجنس، عند الطلب مع إقامة لمدة سنتين.

يتبع

تابع جدول رقم (١)

القطر	رقم القانون	شروط التجنس		
		مدة الإقامة	المؤهلات الشخصية	شروط خاصة
الإمارات العربية المتحدة	القانون الاتحادي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ .	(١) اقامة شرعية مستمرة لمدة ثلاث سنين للمواطنين من أصل عماني أو قطري أو بحريني ؛ (٢) اقامة شرعية مستمرة لمدة عشر سنين (يجب أن تكون خمس منها بعد سنة ١٩٧٢) للعربي الرشيد شرعاً؛ (٣) اقامة شرعية مستمرة منذ ١٩٤٠ لأي شخص مؤهل ورشيد شرعاً، ويعرف اللغة العربية ؛ (٤) إقامة شرعية مستمرة لمدة ٣٠ سنة (٢٠ سنة منها بعد ١٩٧٢) لطالبي التجنس الآخرين الذين تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة ويعرفون اللغة العربية.	يملك وسيلة عيش شرعية ؛ حسن السمعة غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف	من قدّم خدمات ممتازة؛ يجب على طالب التجنس أن يتخلى عن جنسيته الأصلية ؛ تمنح الجنسية مرة واحدة فقط .

المصدر : المعلومات مقتبسة، من: G. Dib, «Migration and Naturalisation Laws in Egypt, Lebanon, Syria, Jordan, Kuwait, and the United Arab Emirates,» *Population Bulletin of the United Nations Economic Commission for Western Asia* (ECWA), Part Two: «Naturalization Laws,» no. 16 (1979), pp. 3-18;

والموسوعة الدولية للقانون المقارن، ج ١ : التقارير الوطنية ؛ قانون الجنسية الأردني رقم (٦) لعام ١٩٥٤ ، ومن قانون الجنسية الكويتي رقم (١٥) لعام ١٩٥٩ وتعديلاته حتى ١٩٨٢ .

هذه القوانين نفسها تختلف في مدى تسهيلها لاندماج العرب بالأقطار التي يقيمون فيها وذلك بوضع نصوص خاصة لتجنسهم. فقد خفضت أغلب الأقطار من شروط الاقامة بالنسبة للطالبين العرب، ولو أن مدى التخفيض يختلف كثيراً. مثلاً، يجب على الطالبين العرب في الكويت والامارات والبحرين قضاء مدة إقامة من ١٠ سنين الى ٣٠ سنة إضافة الى توفر شروط شخصية أخرى؛ من جهة أخرى نجد أن شرط الاقامة في سوريا والأردن يجوز رفعه كلياً بالنسبة لعرب مؤهلين. ويقوم عدد من الدول بمعاملة بعض الطالبين العرب على الأقل معاملة استثنائية. فاتباعاً لمبدأ «حق الدم» تضع مصر والأردن ولبنان وسوريا شروطاً خاصة للعربي الذي هو ليس مقيماً في قطر عربي أو مواطناً لدولة عربية ولكن بوسعه أن يرجع أصله الى القطر الذي يريد الانتماء اليه[١٥]. وهناك في مصر شروط خاصة إضافية للطالبين من أصل سوري أو مصري. واتباعاً لمبدأ «حق التراب» تنظر سوريا في طلب أي طالب كان في السابق مواطناً لدولة عربية، ولكنها تبحث في كل طلب على حدة. أما الأردن فهي فريدة المثال في معاملتها للطالبين العرب وذلك في جانب مهم من الأمر وهو أنها تنص على أن طلب المواطنة من عربي لا يجوز أن يرفض طالما كان مستوفياً للمؤهلات الشخصية للجنسية، في حين أن أغلبية الدول تحتفظ بحقها في منح أو عدم منح المواطنة باعتبار أن هذا أمر يتعلق بسيادة الدولة. ويعتبر عدد من الدول طلبات الأشخاص الذين قدموا خدمة ممتازة للدولة كقضايا خاصة، ولكن سوريا ومصر تمتازان بأنهما تعتبران الخدمة الممتازة للأمة العربية أو القومية العربية أو الشعب العربي على ذلك الأساس أيضاً.

إن إمكانية اكتساب أبناء المهاجرين العرب للمواطنة في القطر المضيف الذي هم فيه هي إمكانية قائمة على العموم في النصوص المذكورة أعلاه. أما بالنسبة للصغار الذين لم يبلغوا سن الرشد فإن منحهم مركز المواطنة يتبع في الغالب تجنس الأب ويجوز لهم أن يحتفظوا بذلك عند بلوغهم سن الرشد. بيد أن مصر قد أخذت بمبدأ «حق التراب» بحدود تقضي بأن أي وافد يولد فيها ويكون مقيماً ويستوفي المؤهلات الشخصية المطلوبة يحق له أن يتقدم بطلب التجنس بصرف النظر عن مواطنة والديه.

واكتساب المواطنة بذاتها ما هو الا جانب واحد فقط من الجوانب التي تتحكم بمشاركة المهاجرين الممكنة في التكامل السياسي للدولة، ذلك أن الدول تختلف في مدى مزاولة المواطنين المتجنسين لحقوق المواطنة الأساسية أو للحقوق السياسية. ففي الأردن يعتبر المواطن المتجنس أردنياً من جميع النواحي. أما في مصر فإن ما يسمى «بالمهاجر التابع»، أي غير المقيم في قطر عربي وليس مواطناً لدولة عربية وبوسعه أن يرجع أصله الى القطر المطلوب، وقد أشرنا اليه آنفاً، فإنه يتمتع، اذا كان مقيماً في مصر لمدة سنة واحدة على الأقل، بحقوق تكاد تكون متماثلة مع حقوق المواطن المصري الأصلي، ولكن المواطنين المتجنسين الآخرين لا يزاولون المواطنة التامة أو الحقوق السياسية الا بعد خمس سنوات من تجنسهم ولا ينتخبون أو

---

(١٥) ونسميه «المهاجر التابع».

يعينون لهيئة منتخبة (كالبرلمان) الا بعد مرور عشر سنين على ذلك. كذلك الأمر في سوريا، إذ يجب على المرشح للبرلمان أن يكون مواطناً سورياً لمدة عشر سنين، كما أن هناك تحديدات زمنية على أهلية التعيين في الخدمة المدنية وممارسة المحاماة بالنسبة لجميع المتجنسين من الدول العربية. وفي لبنان يكون حق المواطن المتجنس، غير الذي يسمى بـ «المهاجر ـ التابع»، في الخدمة المدنية أو في خدمة أخرى ممولة تمويلاً عاماً، وفي الترشيح للبرلمان، وفي مزاولة المحاماة، مقيداً بمرور عشر سنين على تجنسه؛ أما ممارسة الطب فحقها مقيد بمرور خمس سنين على ذلك.

ونجد في دول الخليج المبحوثة في هذا الفصل أن التقييدات على حقوق المواطن المتجنس ترد على الحقوق السياسية. فالبحريني المتجنس لا يدلي بصوت في الانتخابات ولا يرشح نفسه لها الا بعد مرور عشر سنين على تجنسه. والكويتي المتجنس له حرية التمتع بحقوق مواطنة أساسية مثل التعيين في الخدمة المدنية واستيفاء الحقوق التقاعدية وتقاضي معونات التعليم، والتمتع بحق التملك، ولكن ليس له حق التصويت لأية هيئة نيابية الا بعد مرور عشرين سنة على اكتسابه المواطنة، ولا يكون مؤهلاً خلالها للترشيح أو التعيين في هيئة نيابية أو في منصب وزاري. أما في الإمارات العربية المتحدة فإن المواطن المتجنس (باستثناء من هو من أصل بحريني أو عماني أو قطري) لا يتمتع بحق التصويت في أي انتخاب لهيئة نيابية أو شعبية، أو بحق الترشيح أو الانتخاب أو التعيين لها أو لمنصب وزاري.

وباختصار، تختلف الدول في مدى استخدامها للتجنس كوسيلة لإشراك المهاجرين في مسألة ترسيخها لاحساسها بالهوية كدولة. وفي الوقت الذي استخدم فيه منح المواطنة استخداماً واسعاً لهذا الغرض نجد أن التجنس اتخذ أداة للتكامل العربي؛ وفي حالات أخرى لا يرتب فيها حتى منح المواطنة حقوقاً كاملة، نجد أن التجنس لم يلعب الا دوراً محدوداً جداً كعامل من عوامل التكامل. تمثل الأردن المدخل الأول، وهو واحد من سلسلة من استراتيجيات ممكنة، ففيه نجد شرط الاقامة قصير الأجل (أربع سنين) وهو شرط يمكن رفعه بالنسبة للعرب. كما نجد أن الدولة تفرض على نفسها التزاماً بمنح المواطنة لأي عربي مؤهل يروم التجنس، وتعطي حقوق مواطنة كاملة لجميع المتجنسين. أما الكويت والامارات العربية فتمثلان المدخل الثاني وهو نقيض المدخل الأول، فقد أخذت الدولتان بالأجل الطويل لشرط الاقامة (ولو أنه أجل أقصر بالنسبة للعرب)، وبالمشاركة السياسية المحدودة للمتجنسين، كما أن الكويت تحدد عدد الأشخاص الذين يجوز لهم التجنس عن طريق الاجراءات غير الاستثنائية.

لا يدخل في نطاق هذا الفصل اجراء بحث كامل لسبب اختيار دولة ما استراتيجية بعينها في موضوع التجنس، ولكن من الواضح أن الأحداث التاريخية والوضع السكاني والحسابات السياسية تساعد كلها في تفسير ذلك الاختيار. ففي حالة الأردن جاء في احصاء السكان لسنة ١٩٥٢ أن مجموع سكان القطر بلغ ١,٣٣ مليون نسمة، منهم ٥٨٧ ألفاً

يقيمون في الضفة الشرقية و٧٤٣ ألفاً في الضفة الغربية[١٦]. إن عدداً كبيراً من سكان الضفة الشرقية كان قد هاجر اليها سابقاً من فلسطين. وبالنظر للوضع الاستراتيجي للأردن، ووجود الفلسطينيين في الضفتين، والصعوبات والتكاليف المالية التي تصحب صياغة هوية للدولة عن طريق التفريق بين السكان على أسس الولاء القبلي أو الإثني، فليس من المستغرب أن يفسح الأردن مجال المواطنة الكاملة للفلسطينيين بعد ضم الضفة الغربية في ١٩٥٠ ومن ثم يشرع في ١٩٥٤ قانوناً للجنسية ينسجم مع هذا المدخل.

إن الظروف التاريخية والسكانية والسياسية في الامارات والكويت التي أحاطت باصدار قانون الجنسية فيهما، وما يحتويه هذا القانون من استراتيجيات، كانت ظروفاً مختلفة من جوانب متعددة. ففي ١٩٦٨ كان سكان الامارات المتصالحة السبع، التي شكلت فيما بعد دولة الامارات العربية المتحدة، قد بلغ حوالى ١٨٠ ألفاً، وكان ٦٣ بالمائة منهم من المواطنين و٣٧ بالمائة من المهاجرين غير المواطنين[١٧]. وقد واجهت تلك الامارات في السنين القليلة التالية تحدياً مزدوجاً اذ كان عليها أن تتساير مع الزيادة الكبيرة في عدد المهاجرين، وأن تصوغ في الوقت ذاته كياناً سياسياً متحداً من جماعات محلية متفرقة. فساعد القرار بتجنس ما يناهز ٥٥ ألف عربي بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥[١٨] على مواجهة المعضلة الأولى وذلك بتعزيز نسبة المواطنين الى مجموع السكان[١٩]، في حين كان من شأن تقييد الحقوق السياسية للمتجنسين أن يقوي من مماهاة المواطنين الأصليين مع الدولة الجديدة التي نشأت من الاتحاد السياسي في ١٩٧١.

وفي الكويت فإن القرارات الأساسية لتحديد التجنس في جميع الحالات، الا ما هو استثنائي منها، ولتقييد الحقوق السياسية للمتجنسين، اتخذت بسبب الهجرات الكبيرة (في الخمسينات وأوائل الستينات) وبسبب اعلان الاستقلال في ١٩٦١ وكلاهما من العوامل التي خلقت تحديات جديدة لماهية الدولة. كان من الممكن سياسياً، كما هو الحال في الامارات العربية (وعلى عكس الأردن) ، التفريق بين السكان الأصليين والمهاجرين، ويرجع هذا الى حد ما الى أن عدد المواطنين الأصليين كان عند اصدار قوانين الجنسية يزيد على عدد القادمين الجدد. (ولو أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً بعد ذلك). كما أن تقييد الحقوق السياسية ربما كان أكثر قبولاً لأن عددا من المهاجرين الجدد والمواطنين المحتملين كانوا من

---

(١٦) Hashemite Kingdom of Jordan, *Results of Housing and Population Census* (Amman: Department of Statistics, 1979), p. 3.

(١٧) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labour Office, 1980), p. 74, Table 4.3.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٩) ارتفع مجموع عدد السكان في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٧٥ الى ٦٥٥ ألفاً منهم ٧٠ بالمائة من غير المواطنين (ويبلغ عدد هؤلاء ٤٥٦ ألفاً). ولولا برنامج التجنس لكانت نسب المواطنين قد بلغت ٢٢ بالمائة فقط، لا ٣٠ بالمائة.

الفلسطينيين، وتتركز مصالح هؤلاء السياسية على وطنهم. ومهما يكن الأمر فإن الاحصاءات الرسمية تسجل ١٣٩٦٠٣ أشخاص تجنسوا بين ١٩٦٧ و ١٩٨٤ ويفيد تحليل البيانات المستحصلة من إحصاء السكان عن التغييرات في عدد فئات الأفراد المولودين أصلاً بأن ٧٣ ألف شخص أصبحوا مواطنين كويتيين بين ١٩٦١ و١٩٦٧. يعني هذان التقديران في مجموعها أن حوالى ٢١٢ ألف حالة تجنّس قد حدثت بين ١٩٦١-و ١٩٨٤. إن هذا الرقم يؤلف، دون طرح الوفيات، أكثر من ٣٠ بالمائة من سكان الكويت في ١٩٨٥. على أنه لم يجر تدوين المواطنة الأصلية في بلد المنشأ لهؤلاء المتجنسين، ومن المحتمل أن نسبة منهم كانوا أصلاً مهاجرين من دول عربية أخرى، كما أن عدداً كبيراً من المتجنسين خلال الستينات كانوا من البدو[٢٠].

وباختصار، فإن الدور الذي لعبه المهاجرون، ومدى هذا الدور، في صياغة التكامل السياسي للدولة باكتسابهم لجنسية القطر المضيف وتمتعهم بالحقوق السياسية فيه، هو دور يختلف من قطر الى آخر في المنطقة. لم تتوفر البيانات عن مجموع عدد المتجنسين في الأردن، ولكن يتضح مما ذكر أعلاه أن التجنس كان أداة رئيسية لدمج المهاجرين في المجتمع وتحقيق التكامل السياسي للدولة. أما في الامارات والكويت فقد كان استخدام التجنس وسيلة لتحقيق تكامل الدولة استخداماً محدوداً جداً، كما أن التجنس لم يؤد الى دمج المواطنين الجدد دمجاً تاماً في المجتمع. مع هذا فإن عدد المتجنسين في الكويت يمثل نسبة كبيرة من السكان.

ثالثاً: الهجرة والتكامل القطري أو الاقليمي

يختلف التكامل القطري عن تكامل الدولة في أنه لا يُعنى بهوية المواطن تجاه الدولة بل بمسألة تعزيز الحدود الجغرافية والاقليمية للدولة وبشرعية اختصاص الحكومة المركزية في المنطقة المخصوصة بها. وللتعرف على آثار الهجرة على التكامل القطري علينا أن ننظر في الأمر على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الدولة أيضاً.

حين أصبحت سوق العمالة العربية إقليمية في طبيعتها صار ينظر الى العالم العربي كوحدة إقليمية واحدة تعتبر فيه الهجرة أحد أشكال التفاعل المتعددة القابلة للتنسيق ضمن إطار مؤسسات إقليمية. وبذا يحتمل أن تعزز من التكامل القطري/الاقليمي في المنطقة. إن اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي وضعها المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية في ١٩٥٧ أخذت على وجه التحديد بمبدأ حرية الانتقال بين الدول الأعضاء. كذلك أخذ بهذا المبدأ المؤتمر الأول لوزراء العمل العرب في ١٩٦٥ كما أخذ به مؤتمرهم التالي المنعقد في ١٩٦٧. بيد أن من الجدير بالملاحظة أن عدداً قليلاً من الدول قد صادق على هذه

---

(٢٠) يقدر عدد البدو الذين تجنسوا قبل انتخابات ١٩٦٧ بما يتراوح بين مئة الف ومئتي الف. أنظر:
J. Crystal, «Patterns of State-Building in the Arabian Gulf: Kuwait and Qatar,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Harvard University, Cambridge, Mass., 1986), p. 198.

الاتفاقيات[21]، ومع أن الهجرة كان لها آثار ملحوظة على تكامل المؤسسات (مما سيبحث فيما يلي) إلا أنها لم يكن لها تأثير ملحوظ على التكامل الاقليمي على مستوى المنطقة.

والوضع مختلف تماماً على مستوى الدولة. فعلى الرغم من الانطباع السائد بأن الهجرة «إنما تحدث في بيئة يسود فيها مبدأ عدم التدخل»[22]، نجد أن الدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء تنشط في وضع سياسات من شأنها التحكم في دخول المهاجرين وخروجهم وإقامتهم. على أن مصر، كما ذكرنا سابقاً، ألغت سمات الخروج وأدخلت تغييرات على سياستها لتشجيع الهجرة. أما الأردن فقد سمحت، منذ أواخر السبعينات، بالدخول الحر نسبياً للمهاجرين للعمل في الزراعة وقطاع الخدمات. ولكن ما ان ارتفع عدد العمال غير الأردنيين ارتفاعاً كبيراً فبلغ في حزيران/يونيو ١٩٨٤ أكثر من مئة وخمسين ألفاً حتى تزايد القلق بشأن البطالة بين الأردنيين، فقامت الحكومة بتعديل قانون العمل وذلك لغرض الاشتراط على جميع العمال المهاجرين أن يسجلوا أسماءهم لدى وزارة العمل.

تقوم الكويت بمراقبة الدخول والخروج والاقامة وفق نصوص قانون اقامة الوافدين (المرسوم رقم ١٧) لسنة ١٩٥٩، كما أن الهجرة انما استحثت اصدار اجراءات أخرى لتطوير المراقبة وتنفيذها. فقد صدرت تعديلات للقانون وتعليمات بموجبه مرات عديدة بلغت خمساً بين ١٩٦٣ و ١٩٦٩ وعشر مرات بين ١٩٧٤ و ١٩٨٥[23]. نظم قانون العمل رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ موضوع الهجرة بشكل يربط شروط الاستخدام الشرعي بشروط الدخول والخروج والاقامة، كما أن المرسومين رقم ٣٧ ورقم ٣٩ لسنة ١٩٧٩ قد صدرا لتنظيم سوق العمالة، وهما كذلك يرتبطان كل الارتباط بالاجراءات لتنفيذ قانون إقامة الوافدين الصادر في السنة ذاتها.

---

(٢١) صادق على اتفاقية ١٩٦٧ كل من الأردن والعراق ومصر وسوريا، ولم يصادق عليها من الدول المستقبلة للعمال المهاجرين سوى العراق، انظر:

A.E.H. Dessouki, «The Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1978,» *Middle Eastern Studies*, vol. 18, no. 1 (1982), p. 64.

كانت الكويت في البداية قد أيدت اقتراح المجلس الاقتصادي ولكنها سحبت تأييدها فيما بعد، وسبب ذلك فيما ذكر يتعلق بقضية حرية الانتقال، انظر:

W.E. Moubarak, «Kuwait's Quest for Security: 1961-1973,» (Unpublished Ph.D. Dissertation, Department of Political Science, Indiana University, 1979), p. 89.

(٢٢) A. Richards and P.L. Martin, eds., *Migration, Mechanization, and Agricultural Labor Markets in Egypt* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), pp. 460-461.

(٢٣) وهذه التعديلات والتعليمات هي: القانون رقم (١) لعام ١٩٦٣؛ القانون رقم (٢٦) لعام ١٩٦٥؛ المرسوم رقم (١٠) لعام ١٩٦٥؛ القانون رقم (١٧) لعام ١٩٦٨؛ المرسوم رقم (٨٤) لعام ١٩٧٧؛ المرسوم رقم (٥٤) لعام ١٩٧٩؛ أوامر عديدة صدرت في نيسان/ابريل ١٩٨٠؛ القانون رقم (٥٥) لعام ١٩٨٢؛ المرسوم رقم (٢٦٢) لعام ١٩٨٢؛ أوامر عديدة صدرت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢؛ أوامر صدرت في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥، وأوامر تتعلق بمن يعيلهم الوافد.

ومع أن الرغبة في تنظيم ظـروف سوق العـمالة الـداخلية هي التي تفسر وضـع الدولـة لسياستها في هذا المضمار، الا أن السبب الأهم هو أن الهجرة قـد حدت بـالحكومـة الى زيادة سيطرتها على حدودها القطرية، وقد اتضح هذا بجلاء في المذكـرة الإيضاحيـة للقانـون رقـم (٥٥) الصادر في الكويت سنة ١٩٨٢، وجاء فيها:

«إن أبرز جانب من جوانب سيادة الدولة على أراضيها هو حمايـة أقاليمهـا من أي معتد تسـول له نفسـه التجاوز على هذه السيادة وذلك بالتسلل الى البلاد والاقامة فيها بدون حصوله على اجازة اقامة أصولية»[٢٤].

ومع أن أغلبية المهاجرين الساحقة دخلت الى الأقـطار المضيفة شرعيـاً، وأن هؤلاء هم من المقيمين الملتزمين بالقانون في تلك الأقطار، إلا أن محض الحجم للحركات السكـانية أثـار قضـايا تتعلق بـالسيادة والأمن، الأمـر الذي عـزز بدوره من التكـامل القـطري على مستـوى الدولة.

رابعاً: الهجرة والقيم السياسية والاتفاق في الرأي وتواصل الأفكار

إن المؤسسات السياسية الرسمية (كالبرلمان) هي التي يستذكرها المرء كأمثلة على آليـات التبادل السياسي. مع هذا فإنّ مثل هذه المؤسسات تمثل، في أي مجتمع من المجتمعات، مجرد وسيلة واحدة لتحقيق أمر من أهم مهام التكامل السياسي، ألا وهـو توصيـل القيم الأساسيـة التي يقـوم عليها اتفـاق الرأي الاجتماعي والسيـاسي، والتـواصـل في الآراء بـين الحـاكمـين والمحكومين، وصياغة السياسة العامة وتطبيقها.

ينصبّ الاهتمام، وخاصة في حالة دول الخليج، على عدم وجود مؤسسات سياسية غـير حكومية وغير رسمية، أو ضعف هذه المؤسسات. ويوصف مركز الأحزاب السياسية ونقـابات العمال والمنظمات الطوعية في العالم العربي عامة على أنه مركز تكون فيه هـذه الهيئات المـذكورة «إما غير مسموح بها، أو مكبوتة، أو على أقل تقدير غير ذات شأن يذكر»[٢٥]. ويذكر Koury، فيـما يتعلق بدولة الامـارات العربيـة المتحدة، أنـه لا يوجـد فيها أحـزاب سياسيـة أو نقابـات عماليـة أو جمعيات غير دينية (فيما عدا غرفة التجارة)، ويلاحظ على الأخص افتقار البلاد الى «مؤسسات وسيـطة» بين الأهـالي الأصليين والمهـاجرين[٢٦]. ولكن ينبغي ألا تحـول هـذه الأوصـاف دون تمحيص الطرائق المتنوعة التي يجري بواسطتها ترويج المهام الجوهرية للتكامل السياسي المحدد

---

(٢٤) D. Hamdan, «Aliens Residence Law»; «Nationality Law,» and «Labour Law,» in: *Contractor's Directory* (Safat: Kuwaiti Contractors Union, 1983), pp. 172-173.

(٢٥) H. Barakat, «Ideological Determinants of Arab Development,» in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources: The Transformation of a Society* (Washington, D.C.: Georgetown University, Center for Contemporary Arab Studies; London: Croom Helm, 1983), p. 173.

(٢٦) Enver M. Koury, *The United Arab Emirates: Its Political System and Politics* (Hyattsville, Md.: Institute of Middle Eastern and North African Affairs, 1980), pp. 78, and 131.

أعلاه عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية القائمة. إن مؤسسات مثل الجمعيات الثقافية والاجتماعية والدينية، ووسائل الاعلام، والمدارس والجامعات، ومسلك الخدمة المدنية، ما هي بالمؤسسات السياسية أساساً ولكنها تلعب دوراً مهماً في العملية السياسية. وإنه من خلال هذه المؤسسات أصبح المهاجرون مندمجين اندماجاً تاماً في التركيب السياسي لعدد من الأقطار المضيفة.

إن المنظمات والجمعيات المهنية والثقافية والاجتماعية والدينية تقوم بعدد من الوظائف ولكنها ليست وظائف سياسية بطبيعتها. إنها تساعد على تلبية حاجات معينة تخص جاليات المهاجرين، وتوفر أقنية غير رسمية لإيصال آراء المهاجرين وهمومهم الى الحكومة وإلى المجتمع عموماً على حد سواء، كما توفر بؤرة للمشاركة في حياة المجتمع. ومع عدم وجود دليل يفيد باشتراك المهاجرين اشتراكاً مهماً في أوساط الجماعات الاجتماعية ـ السياسية (مثل الديوانية في الكويت) التي تقوم بوظيفة استشارية مهمة في مجتمعات الخليج، إلا أن المهاجرين كانوا منذ زمن مشاركين نشطين في نوادي الشباب والجمعيات الثقافية. أما إمكانية تولي هذه الجمعيات دوراً سياسياً مباشراً فإنما يستدل عليه مما تقوم به الحكومات المضيفة بين حين وحين عن تقييد لنشاط المجموعات الثقافية[٢٧]. هذا وينشط المهاجرون كذلك في أوساط الجماعات الدينية، ويروم عدد منها ادخال المبادىء الاسلامية في الحياة السياسية؛ مثلاً نجد أن زعماء الأصوليين هم مصريون يعيشون في الكويت وينشرون كتبهم فيها[٢٨]. وتفيد دراسة حديثة عن الفلسطينيين في الكويت أن الجمعيات القروية والجمعيات الكائنة في المدن وغيرها من المنظمات المعروفة كالاتحاد العام للنساء الفلسطينيات تلعب دوراً مهماً في تحديد حاجات الجماعة وتلبيتها وفي الإفصاح عن رأيها[٢٩]. وباختصار، فإن مدى انتشار الجمعيات والمنظمات غير الرسمية بين جاليات المهاجرين في عدد من الأقطار المضيفة والأدوار التي تلعبها مثل هذه الجماعات فعلاً في التكامل السياسي هي من الأمور التي لم تفهم الا قليلاً والتي يقلل من شأنها كثيراً.

قد يقال، فيما يتعلق بالكويت، ان انفتاح وسائل الإعلام وفعاليتها كوسيلة للنقاش العام هما محدودان، وبخاصة بعد القيود الأخيرة التي فرضت على الصحافة في القطر المذكور. ولكن هذا ينبغي ألا يحجب الحقيقة التي مفادها أن المهاجرين كانوا نشطين في تشجيع الحوار عن طريق وسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة. لقد كان جميع المحررين والصحافيين الكبار، والبالغ عددهم تسعة وأربعين شخصاً، الذين أعفوا من مراكزهم في الكويت خلال صيف

---

(٢٧) Moubarak, «Kuwait's Quest for Security: 1961-1973,» p. 125.

(٢٨) Y. Haddad, «Muslim Revivalist Thought in the Arab World: An Overview,» *Muslim World,* vol. 126, nos. 3-4 (1983), p. 146.

(٢٩) S. Al-Ghabra, «Palestinians in Kuwait: The Family and the Politics of Survival,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, University of Texas, Austin, 1986).

١٩٨٦، من المغتربين(٣٠). لقد أسهم المهاجرون بصفتهم ناشرين وكتّاباً وشخصيات عامة في تبادل الآراء عن قضايا سياسية متنوعة، وفي بث رأي عام بشأن سياسات الحكومة وأعمالها، وفي النقاش حول الأغراض الاجتماعية ووسائل تحقيقها.

إن من أهم الأدوار الأساسية للتعليم هو نشر القيم السياسية والاجتماعية. ومنذ الثلاثينات والمعلمون المغتربون من مصر والأردن وسوريا والسودان يقومون بدور أساسي في توسيع المنظومات التعليمية في جميع أرجاء الخليج وفي السعودية، ولا يزال هذا الأمر مستمراً حتى الوقت الحاضر. ففي قطر يؤلف المعلمون العرب غير القطريين ٧٥ بالمائة من مجموع عدد المعلمين في ١٩٧٦/١٩٧٧(٣١)؛ وفي السعودية بلغ عدد المعلمين غير السعوديين في جميع المستويات التعليمية ٤٨ بالمائة من المجموع في ١٩٨٣(٣٢)؛ وفي الكويت، الذي تزايدت فيه نسبة المعلمين الكويتيين تزايداً سريعاً في السنين الأخيرة، بلغت نسبة غير الكويتيين حوالى ٦٨ بالمائة من مجموع المعلمين في المدارس الحكومية في ١٩٨٤/١٩٨٥ وأكثر من ٦٩ بالمائة من مجموع الهيئة التعليمية في الجامعة. لقد كان للمهاجرين العرب بصفتهم معلمين لمواطني المستقبل أثر كبير في تكوين القيم والمواقف السياسية في الأقطار المضيفة التي هم فيها.

والعمل في الخدمة المدنية هو وسيلة أخرى يجري بواسطتها دغم المهاجرين في الحياة السياسية للأقطار التي يعملون فيها. ولا يعني هذا أن مسالك الخدمة المدنية قد «تسيست» بل يعني فقط اقراراً بأن العاملين في الخدمة المدنية يلعبون دوراً مهماً في العمليات السياسية من خلال المشاركة في الأعمال اليومية لادارة أجهزة الحكومة، مثل تخطيط السياسات، ودعم المسؤولين المنتخبين، وضمان تطبيق السياسات الحكومية بوجه عام. وهذه ليست أدواراً غير ذات شأن، بخاصة في الدول المستقبلة التي تستخدم البرامج الحكومية لتوزيع منافع الثروة النفطية على الناس لتبني بذلك قاعدة دعم سياسي بين المواطنين. وعلى الرغم من أن المواطنين في عدد من الأقطار يميلون الى التركز في أعمال القطاع العام نجد أن المهاجرين يشكلون نسباً كبيرة من العاملين في الخدمة المدنية. ففي قطر كانت نسبة الموظفين المغتربين (وأغلبهم عرب من مصر وسوريا ولبنان) ٣٨ بالمائة من مجموع مستخدمي القطاع العام في ١٩٧٥،في حين كان أكثر من ربع هؤلاء في عمان هم من المغتربين في ١٩٧٦ - ١٩٧٧(٣٣). أما في السعودية فقد بلغ عدد المغتربين العاملين في الخدمة المدنية في ١٩٨٥ ما يقرب من مئة ألف شخص يؤلفون ٢٢ بالمائة من المستخدمين العموميين؛ وفي الكويت شكل المغتربون حوالى ٥٨ بالمائة من مستخدمي القطاع العام.

---

(٣٠) «Few Kuwaitis Mourn for Democracy,» *Christian Science Monitor* (11 February 1987), p. 12.

(٣١) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* p. 61 Table 3.6.

(٣٢) Kingdom of Saudi Arabia, *Statistical Yearbook* (Saudi Arabia: Central Department of Statistics, Ministry of Finance and National Economy, 1983), p. 51, Table 2.3.

(٣٣) Birks and Sinclair, Ibid., p. 68, Table 3.15, and pp. 69, and 185.

وباختصار، نجد أن المهاجرين ـ مع كونهم غير مواطنين وعلى الرغم من التحديدات المفروضة على المؤسسات غير الحكومية والوسيطة ـ يندغمون في مجتمعاتهم المضيفة من خلال المشاركة في مؤسسات رسمية وغير رسمية متنوعة، وهي مؤسسات تقوم بوظائف سياسية جوهرية مثل توحيد التواصل بين الحاكمين والمحكومين، وصياغة القيم السياسية الأساسية، وتوفير الاستقرار والاستمرار في النظام الاجتماعي.

خامساً: الهجرة وتطوير المؤسسات

إن البعد الأخير للتكامل السياسي هو طاقة الناس على تطوير مؤسسات جديدة استجابة للتغيير. ولكن تحديد آثار الهجرة على تطوير المؤسسات في العالم العربي هو مهمة عسيرة تخرج عن نطاق هذا الفصل. غير أن نظرة عاجلة على دور الهجرة في نشوء بضع مؤسسات جديدة ستكشف عن قوة الهجرة في هذه العملية التكميلية.

من التحديات الجديدة التي تواجه الأقطار المرسلة كنتيجة للهجرة مهمة الحفاظ على علاقة هادفة مع مواطنيها في الخارج وذلك لضمان استمرار هوية المهاجرين مع وطنهم الأم وولائهم له، ولتشجيع ارسال الحوالات النقدية، ولتسهيل إعادة دمج المهاجرين في مجتمعهم عند العودة مستقبلاً. وقد جرت تلبية هذا التحدي بعدد من الطرق من خلال مؤسسات جديدة أو تكييف المؤسسات القائمة. يدون دسوقي شيئاً مما جرى في مصر في هذا المضمار؛ فمنذ ١٩٦٧ تكاثرت اللجان الحكومية الخاصة بموضوع الهجرة، وتأسست دائرة للهجرة في وزارة الخارجية في سنة ١٩٦٩، وأعيد فتح مكاتب الملحقين العماليين المصريين في الأقطار المستقبلة الرئيسية خلال السبعينات[٣٤]. وظهرت مؤسسات مشابهة في الأردن أيضاً، فمنذ ١٩٧٦ أخذت وزارة العمل ترسل ملحقين عماليين الى السفارات الأردنية في الخارج، وتأسس في ١٩٨١ «قسم للمهاجرين» في وزارة الخارجية[٣٥]. وفي ١٩٨٥ رعت الحكومة أول مؤتمر أردني للمهاجرين[٣٦]. جرى ترشيح الممثلين للمؤتمر من قبل السفارات الأردنية بأعداد تتناسب مع حجم القوى العاملة الأردنية في كل قطر وعلى أساس الزعامة المعترف بها في المجتمع الأردني مع الأخذ بنظر الاعتبار تحقيق تمثيل شامل لشتى الفئات المهنية والنقابات الحرفية والجمعيات الثقافية. وقام ممثلو المهاجرين أنفسهم، بالتشاور مع أعضاء آخرين من مجموعاتهم، بإعداد تقارير مكتوبة تتناول بصراحة تامة هموم الأردنيين التي يواجهونها في أقطارهم المضيفة، والمشاكل التي يواجهونها عند عودتهم الى الوطن، مع مقترحات محددة عما

(٣٤) Dessouki, «The Shift in Egypt's Migration Policy: 1952-1978».

(٣٥) Hashemite Kingdom of Jordan, *Annual Report* (Amman: Ministry of Labour, 1982), pp. 2-5.

(٣٦) استمدت المادة الخاصة بالمؤتمر الأول للمهاجرين الأردنيين في الخارج والمنعقد في عمان من ٢٠ - ٢٤ تموز/يوليو ١٩٨٥، من الاوراق المقدمة ومن محاضر الجلسات التي نشرتها وزارة العمل، وكذلك من مقابلات أجراها كاتب هذا الفصل مع مسؤولين ومع ممثلي المهاجرين خلال ربيع وصيف ١٩٨٥.

يمكن أن تتخذه الحكومة الأردنية من أعمال لمعالجة هذه القضايا. أما الحكومة من جانبها (وكان لها في المؤتمر ممثلون من جميع الوزارات) فقد قدمت بحوثاً كأساس لمناقشة مسائل تتراوح من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الى الشؤون السياسية الاقليمية. كان التبادل الصريح للآراء الذي جرى شكلاً جديداً تماماً من أشكال التفاعل السياسي، في اطار نمط جديد من المؤسسات السياسية.

سعت الأقطار المرسلة كذلك وبشكل جماعي الى تسهيل الهجرة من خلال مبادرات جديدة في اطار المؤسسات القائمة. وقد بدأ في ١٩٨٣ مشروع برعاية منظمة العمل العربية (بالاشتراك مع الصندوق العربي وبرنامج التنمية للأمم المتحدة) فتأسس بموجبه معهد الاستخدام العربي في طنجة وذلك لوضع نظام لنشر المعلومات عن سوق العمالة العربية. إن هذه الجهود تهدف الى بث المعلومات عن سوق العمالة الاقليمية وترويج الهجرة العربية(٣٧).

وأصبحت الهجرة عند الأقطار المستقبلة أيضاً مسألة تدخل في باب المؤسسات الجديدة. فقد تأسس مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١ لتسهيل التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا متنوعة اقتصادية واجتماعية وسياسية وكان موضوع الهجرة من المسائل التي تناولها المجلس، حتى ان سكرتيره العام عبدالله بشارة وصف «مشكلة السكان» التي أتت بها الهجرة بأنها «أكبر مشكلة تواجه المجلس».

كانت الهجرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي موضوعاً لاجراءات متعددة. فحرية انتقال الأفراد التابعين لهذه الدول توفرت بموجب الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت في ١٩٨١ وقد جرى تطبيقها الى حد كبير بحلول سنة ١٩٨٥(٣٨). كما تم الاتفاق في أيار/مايو ١٩٨٥ على تساوي الحقوق والواجبات لمواطني مجلس التعاون الخليجي العاملين في القطاع الخاص والمهن الحرة في الدول الأخرى الأعضاء في المجلس.

بيد أن الهجرة من خارج منطقة الدول الأعضاء هي التي كانت موضع الاهتمام الكبير في المجلس. ففي اجتماعه المنعقد في نيسان/ابريل ١٩٨٤ أقر وزراء العمل والشؤون الاجتماعية للدول الأعضاء صراحة «بضرورة ايجاد جهاز خليجي لمراقبة حركة العمالة العربية غير الخليجية في المنطقة بطريقة تخدم دول المجلس والدول التي تزودها بالعمال على أحسن ما تكون الخدمة»(٣٩). وقد قام وزراء العمل في اجتماعهم الذي عقدوه في السنة التالية بعرض النتائج لدراسة

---

(٣٧) Arab Employment Institute, *Promotion of Labor Mobility within the Arab World* (Joint Report), Reprinted from: *Arab Affairs*, no. 23 (1983); United Nations Development Programme, «Project Progress Report,» Project no. RAB/74/011 (1984), and A. Helmy, «Arab Fund for Economic and Social Development,» Interview with Author, 17 June 1985, Kuwait.

(٣٨) *Arab Times* (12 May 1985), and (5 and 31 March 1985), p. 5.

(٣٩) Kuwait News Agency, *Special Dossier on the Occasion of the Fifth Gulf Cooperation Council Summit Conference in Kuwait* (1984) p. 126.

أعدت لاقتراح طرق توحيد التعليمات التي تنظم استيراد القوى العاملة، وعينوا لجنة لإعداد مقترحات محددة عن الموضوع، وتوصلوا الى اتفاق حول اجراءات منسقة لحماية حقوق المهاجرين ومن يعيلون من أفراد أسرهم[٤٠]. ولم تكن مسألة الهجرة موضوعاً يقتصر الاهتمام به على وزراء العمل وحدهم في دائرة شؤون الانسان والبيئة التابعة للمجلس. فقد قال ابراهيم حمود الصبحي، السكرتير العام المساعد للشؤون السياسية، إن قضية الهجرة والمهاجرين هي جزء من برنامج العمل في دائرة الشؤون السياسية. فمنذ ١٩٨٤ والدول الأعضاء ما فتئت تتشاور بشكل جماعي، عن طريق المجلس، مع بعض الاقطار الآسيوية المرسلة لليد العاملة[٤١]، ثم جرى، في محاولة لتقليل الأخطار السياسية والأمنية المتصورة والمتصلة بالهجرة، إقامة جهاز يمكن الدول الأعضاء في المجلس من أن تشاطر مع بعضها البعض المعلومات الخاصة بالعمال الأفراد[٤٢].

وهكذا نجد أن قضية الهجرة نفسها قد أثارت في الأقطار المرسلة والمستقبلة معاً، وعلى مستوى المنطقة ودون هذا المستوى، تحركاً أدى الى انشاء مؤسسات جديدة وإلى تكييف المؤسسات القائمة تكييفاً يستجيب للمتطلبات. أما درجة فعالية هذه المؤسسات في تحقيق أغراضها المتعلقة بالهجرة فهي مسألة أخرى. غير أن القصد هو أن الهجرة قد استحدثت أشكالاً جديدة من التكامل السياسي على مستوى المؤسسات.

الخاتمة

تحرى هذا الفصل نتائج الهجرة بالنسبة للتكامل السياسي في العالم العربي، وبخاصة بالنسبة لاندغام المهاجرين في التركيبة السياسية للأقطار المضيفة التي يقيمون فيها. إن من المحتمل أن تكتسب هذه القضايا أهمية متزايدة بعد أن يتبين للأقطار المرسلة والمستقبلة معاً أن أعداداً كبيرة من المهاجرين وممن يعيلونهم قد يستمرون كأشخاص مستقرين خارج بلد المنشأ الذي ينتمون اليه ويقيمون فيه لآجال طويلة.

وكان اكتساب المواطنة وسيلة من وسائل اندماج المهاجرين سياسياً في المجتمعات التي يقيمون فيها، ولكن استخدام هذه الوسيلة تأثر بالاستراتيجيات التي اتبعتها الدول على انفراد نحو دور المهاجرين في بناء هوية الدولة. بل إن الدول، في بعض الحالات، شجعت التكامل السياسي للدولة بالتفريق بين المواطن «الأصلي» والمتجنس. أما أن اكتساب المواطنة كان

---

(٤٠) Gulf Cooperation Council, «Decisions on the Third Meeting of the Ministers of Labor and Social Affairs of the GCC Member Countries, General Assembly 6th of May, Riyadh,» (Riyadh, GCC Information Department, 1985).

(٤١) الصبحي، مقابلة مع الكاتب في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥، الرياض.

(٤٢) الجسر، مقابلة مع الكاتب في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥، الرياض، و «Coming to Grips with Terrorism: High Tech and Mass Communications,» *Middle East Times*, vol. 3, no. 41 (October 1985), p. 1.

محدوداً في الأقطار المستقبلة الرئيسية في الخليج، أو أنه لم يؤد الى مشاركة سياسية تامة في القطر المعني، فهذا لا يعني أن اندماج المهاجرين سياسياً لم يحدث في الأقطار التي هم فيها. وكما قال ابراهيم فإن حكومة المشاركة ليست هي النمط السائد في الخليج على أية حال.

وبصورة عامة، وبخاصة بالنظر للطبيعة الفردية للأنظمة الحاكمة في الخليج، نجد أن أهم وسيلة لدمج المهاجرين تتجلى بمشاركتهم في مؤسسات الأقطار المضيفة التي تقوم، بالرغم من العوائق الحقيقية التي تحيط بها، بالاسهام في تكوين اتفاق الآراء، ونشر القيم، وتشجيع الحوار بين الحكومة والمجتمع. لقد قام المهاجرون، من خلال اشتراكهم بالتدريس في المدارس والجامعات، وبوسائل الاعلام والجمعيات الاجتماعية، وبالعمل بمسالك الخدمة المدنية، قاموا بدور ما في التكامل السياسي للأقطار التي يقيمون فيها، كما أنهم حققوا لأنفسهم في هذه الأثناء قدراً من الاندماج السياسي في مجتمعاتهم الجديدة.

إن اندماج المهاجرين السياسي في مجتمعاتهم المضيفة شيء، وآثار الهجرة على التكامل السياسي على مستوى الدولة والمنطقة شيء آخر. فليس هناك ما يدل على أن الهجرة قد أفلحت في جعل العالم العربي اقليماً واحداً دون حدود فاصلة؛ بل ان الهجرة قد أدت بالدول الى استنباط سياسات للسيطرة على حدودها مما أسهم كثيراً في التكامل القطري على مستوى الدولة. ولكن الهجرة أثارت سلسلة من المؤسسات الجديدة ومن التكييف المستجيب للمؤسسات القائمة. وقد قامت الدول المرسلة، ولديها أعداد كبيرة من مواطنيها يقيمون في الخارج، بتطوير وسائل جديدة لربط الحكومة بالمجتمع. كما أن الاهتمامات المشتركة بشأن استقرار القوى العاملة ومستقبل الهجرة حدت بالدول المرسلة الى بذل جهود اقليمية جديدة للتنسيق فيما بينها، في حين أن الاهتمامات السياسية والأمنية، فضلاً عن تلك الخاصة بالقوى البشرية، قد جعلت من الهجرة مسألة للتنسيق بين الأقطار المستقبلة. ومع أن فعالية هذه الجهود ظلت دون اختبار لمعرفة نتائجها فإن من الواضح أن عملية الهجرة قد حثت على تطوير المؤسسات المعنية في الأقطار المضيفة.

ومهما كانت درجات التكامل السياسي وأنماطه نتيجة للهجرة، مما هو ملحوظ اليوم، فثمة درجات وأنماط أخرى من هذا التكامل ستحدث في المستقبل. إن درجة التفاعل بين العرب من شتى المناشيء لم تكن يوماً أقوى مما هي عليه الآن. وأعداد الذين يولدون ويكبرون خارج أوطانهم آخذة بالتزايد، ولم تعد السياسات الخاصة بالقوى البشرية والسكانية لتقتصر فقط على الاهتمام الداخلي للحكومات، فهي تنطوي على نتائج سياسية ثنائية وإقليمية فضلاً عن النتائج الاقتصادية التي تشمل أكثر من قطر واحد.

ومستقبل وضع اللاجئين بالنسبة لأقطار الخليج هو أمر حساس على وجه الخصوص، ليس فقط بسبب الحجم النسبي لجاليات المهاجرين فيها بل كذلك بسبب كون هذه الدول في منعطف دقيق بشأن قضية المشاركة السياسية بالذات. وكما ذكر Roger Owen فإن المهام البعيدة المدى لبناء اقتصاديات متنوعة تتجه للتصدير، ولتحقيق اتفاق في آراء الناس عن استخدام الموارد القومية (لا سيما النفط وأرباح الاستثمار)، ولتسهيل نقل التكنولوجيا، كل

هذه تتطلب درجة أكبر من التعبير عن الآراء السياسية مع تبادل حر للأفكار وتقليص للحكم الفردي[٤٣]. هذا وان الضغوط المباشرة الناجمة عن تقييدات الميزانية، والشقاق السياسي الداخلي، والمخاطر الأمنية في المنطقة بأسرها، تفعل فعلها في وضع العراقيل أمام المشاركة السياسية الشعبية للمواطنين، ناهيك عن غير المواطنين، وبدرجة لم يحدث ما يماثلها في السابق إلا فيما ندر. إن مستقبل المركز القانوني للمهاجرين في أوضاع الحكم في الخليج يجب أن يتقرر في سياق اعادة التفكير بالاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في المدى الطويل وكيف يمكن تحقيقهما على أحسن وجه، فلقد تغيرت الافتراضات الأساسية التي على أساسها ارتأت دول الخليج أن تضمن استقرارها السياسي الداخلي وتوطد الدعم لأنظمة الحكم فيها بالتفريق بين المواطنين من رعاياها وغير المواطنين تفريقاً حاداً. إن المواطنين في كثير من الأمكنة ليسوا على تلك الأغلبية التي كانوا عليها حين شرعت قوانين الجنسية الأساسية، ولا هم على ذلك التجانس الذي كانوا عليه حيناً من الزمن. كما أن التجنس السابق والمستويات المتصاعدة في التعليم والمهارة الفنية قد أوجدا معاً جماعات ثانوية جديدة، وآمالاً إضافية، وتعقيدات لم تكن معروفة في السابق، بين المواطنين أنفسهم. أما تحسس السكان المتزايد بالمبادىء الاسلامية فقد عمل على تعميق الحيرة الروحية الكامنة في المعاملة التفضيلية التي تفرق بين المتجنسين من المواطنين العرب المسلمين وبين غير المواطنين منهم. كما أن المهاجرين ليسوا بالمقيمين موقتاً كما كان يتوقع منهم في الماضي. إنهم مقيمون لآجال طويلة وقد حققوا أصلاً، كما بينا في هذا البحث، درجة من الاندماج السياسي في مجتمعاتهم المضيفة. وهم، وبصورة متزايدة، أولئك الأبناء والبنات المولودون على تربة البلد الذي يقيمون فيه، والذين ظل تمسكهم بموطن ميلادهم مصدراً للاستقرار لا جدال فيه. إن هذه العوامل مجتمعة تطرح تحديات جديدة أمام التلاحم الداخلي لمجتمعات الخليج، وتدعو الى اعادة تقويم دقيق لدور المهاجرين في الأقطار المضيفة، وستجعل من الهجرة عاملاً متواصلاً في التكامل السياسي لسنين قادمة.

(٤٣) R. Owen, «The Political Environment for Development,» in: Ibrahim, *Arab Resources: The Transformation of a Society,* p. 143.

الفصل السابع والثلاثون

أثر القضية الفلسطينية على السياسة العربية

وليد قزيها(*)

منذ الحرب العالمية الأولى وموضوع العلاقة بين القضية الفلسطينية والنُظم السياسية العربية يحتل مكاناً بارزاً في خضم السياسة العربية. إلاّ أن معظم ما كتب في هذا المجال يدور حول جانب واحد منه، ألا وهو التأثير الذي تفرزه السياسات العربية على القضية الفلسطينية، وليس العكس. إذ إنه لم تُعط حتى الآن أهمية كافية للجانب الآخر لهذه المسألة، وهو مدى تأثير قضية فلسطين في عملية تطور ونمو الأنظمة العربية.

ولعل أحد الأسباب الرئيسية لمثل هذا الاهتمام غير المتساوي هو أن سياسات الحكومة العربية عادةً ما تُحدث أثراً مباشراً وواضحاً في قضية فلسطين، في حين أن عكس ذلك لا يكون له مثل هذا الوضوح على ما يبدو، الا في بعض الحالات القليلة.

إن هدف هذا الفصل هو الالتفات الى هذا الجانب المهمل من الموضوع والنظر بإمعان الى الآثار التي تحدثها المسألة الفلسطينية، كقضية قومية وكحركة سياسية، على بنية الأنظمة العربية وعلى الوحدة الداخلية للمجتمعات العربية، وعلى التضامن العربي. وفي هذا الصدد يجب التحذير من المبالغة في أهمية الموضوع فقد ادعى باري روبن أنه «في الفترة ما بين ١٩١٨ و١٩٤٨، ثم بعد ذلك منذ ١٩٤٨ وحتى وقتنا هذا عمل النزاع الفلسطيني بشكل حاسم على تكوين البنية السياسية، والفكرية في جميع البلاد العربية»[1]. بالطبع إن مثل هذا التعميم الجارف مضلل إلى حد كبير، إذ إنه إذا ما بذل جهد أعمق في فهم الموضوع لظهر بوضوح أن السياسات التي تتبعها الدول العربية واسرائيل بعضها تجاه البعض هي التي تحدد على المدى البعيد طبيعة النزاع

(*) استاذ مشارك في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

(١) B. Rubin, *The Arab States and the Palestine Conflict* (Syracuse: Syracuse University Press, 1981), p. 22.

العربي الاسرائيلي، كما أنها تحدد في أكثر الأحيان مصير الشعب الفلسطيني[٢].

تأثر كثير من الدول العربية وبخاصة تلك التي تقع في المشرق العربي وكذلك مصر بالتطورات التي حدثت في فلسطين قبل عام ١٩٤٨. فقد أثارت الصراعات المتلاحقة بين عرب فلسطين من ناحية والسلطات البريطانية والمستوطنين الصهاينة من ناحية أخرى حفيظة وعواطف الشعوب العربية في المنطقة. كما تركت أحداث فلسطين خلال الإضراب العام (١٩٣٦ - ١٩٣٩) أثراً بارزاً على وجهات النظر والآراء السياسية للشباب العربي آنذاك. وقد تأثرت بهذه الأحداث مواقف بعض الحكومات العربية. وساهمت تلك المرحلة في تطوير ونشر الوعي السياسي لدى جيل واسع من الضباط العرب الذين ما لبثوا بعد ذلك وخاصة في الخمسينات أن لعبوا دوراً حاسماً في مستقبل الأقطار العربية المحيطة بفلسطين.

وكانت التجارب السياسية الأولى لبعض الضباط السوريين الذين اقترن اسمهم فيما بعد بسلسلة الانقلابات العسكرية تعود الى فترة الثلاثينات، حين قام البعض منهم بمؤازرة وتأييد اخوانهم العرب من ثوار فلسطين. وكذلك في العراق، فإن عدداً كبيراً من ضباط الجيش فيه لم يتوانوا عن مدّ يد المساعدة والمعونة للثورة الفلسطينية. وأما في مصر فقد شرح جمال عبد الناصر في كتابه **فلسفة الثورة** سبب تعلقه بالقضية الفلسطينية وتأثره بها. إذ يقول إنه وجدها من أول وأهم العوامل التي ساهمت في تكوين وعيه العربي، وفي البداية حين تساءل عن سبب خروجه من المدرسة في مظاهرات حماسية ضد وعد بلفور ومن أجل أرض لم يرها في حياته، لم يجد سوى صدى عاطفته جواباً عن تساؤله. إلّا أنه فيما بعد بدت له الحقيقة أكثر وضوحاً، حين كان يدرس في الكلية الحربية مشكلة أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، أدرك بأن الحرب في فلسطين ليست حرباً على أرض أجنبية وإنما هي واجب مفروض على مصر بحكم الدفاع عن النفس. وتوصل الى نتيجة منطقية بعيدة عن العاطفة وهي أن المنطقة كلها تمثل اقليماً واحداً لا يتجزأ، أوضاعها واحدة، ومشاكلها واحدة، وعدوها واحد مهما حاول التخفي وراء أقنعته المختلفة، لذلك أيقن أنه لا بد من توحيد جهود أبناء المنطقة كلها.

أصبحت فلسطين بحلول عام ١٩٤٨ لا مجرد جزء من السياسة العربية على المستوى الرسمي، بل عاملاً أساسياً في نمو الوعي السياسي لدى الشباب العربي وجمهرة من ضباط الجيوش العربية الذين تولى بعضهم الحكم فيما بعد في بعض دول المركز العربية[٣]. كما ساهمت أحداث فلسطين، وبخاصة إثر النكبة، في انهيار الأنظمة القديمة في كل من سوريا ومصر والعراق، وكادت منذ ذلك الحين في عدة مناسبات أن تطيح بالنظام الملكي في الأردن.

---

(٢) انظر كتاب: Walid Kazziha, *Palestine in the Arab Dilemma* (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Book, 1979).

(٣) ما أطلقنا عليه في هذا البحث اسم أقطار المركز العربية يشمل مصر وأقطار المشرق العربي، في حين أن ما أطلقنا عليه اسم أقطار الأطراف العربية فهي تشمل السعودية وأقطار الخليج العربية.

كان لهزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ تأثير كبير على ميزان القوى داخل بعض المجتمعات العربية. إذ إنه مما لا شك فيه أن تلك الحرب أضعفت المركز السياسي للفئة الحاكمة آنذاك من طبقة الأعيان التي اتّهمت بالغدر والخيانة والإهمال. كما مهدت الهزيمة الطريق لصعود الجيش الى الحكم، والامساك بزمام السلطة. وهكذا فإن فلسطين تعدّ من أهم العوامل التي أدت إلى التغيرات الجذرية التي شهدتها المنطقة في الخمسينات. ففي مصر استولى الجيش على مقاليد السلطة واطاح بالنظام الملكي وأعلن الضباط الأحرار في محاولة من جانبهم لإضفاء الشرعية على حركتهم في أول بيان لهم «إن مصر قد عانت من الفساد والرشوة وعدم الاستقرار في فترة حرجة من تاريخها الحديث وإن هذه العوامل كان لها أثرها الكبير على الجيش. إذ إن الذين تلقّوا الرشاوى ونشروا الفساد ساهموا مساهمة فعالة في هزيمة حرب فلسطين. بل إن هذه العناصر الفاسدة تزايدت بعد الحرب وانبرى الخونة يخططون ضد القوات المصرية المسلحة حتى تبقى مصر بدون جيش قوي يحميها»[٤].

وفي العراق تركت الهزيمة أثراً مشابهاً لذلك الذي خلفته في سوريا ومصر، فقد أشار مجيد خدوري في أحد أبحاثه الى أن «بداية تفكير الضباط العراقيين في التدخل في السياسة ترجع على الأرجح إلى أحداث عام ١٩٤٩ بعد أن عاد بعضهم من الحرب في فلسطين وهم على قناعة بأنه خلال تلك الحرب كانت هنالك تعليمات صادرة من السلطات العليا في البلاد تمنع اشتراك العراق الكامل في العمليات العسكرية»[٥].

اتّسمت النظم العربية التي ظهرت في أعقاب حرب فلسطين بتحوّل مقاليد الحكم فيها من أيدي طبقة ملاكي الأراضي الكبار والتجار الى أيدي أبناء الطبقة الوسطى وعلى رأسها ضباط الجيش والمؤسسة العسكرية التي أصبحت تلعب دوراً هاماً في السياسة الداخلية لتلك الدول[٦].

ففي سوريا والعراق ومصر أصبحت بنية الدولة الجديدة على طرفي نقيض لأي اتجاه ليبرالي أو ديمقراطي في المجتمع. وسعى الجيش لتدعيم الحكم المتسلط لفئة الضباط وحلفائهم وهكذا أعطت القضية الفلسطينية بعض الجيوش العربية فرصتها المناسبة لفرض سيطرتها الكاملة على المجتمع باسم الاستعدادلـ «معركة المصير». وبالتالي احتكرت المؤسسة العسكرية جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأصبحت الدولة الاداة الرئيسية في التحكم بمصير الأفراد والمجتمعات. ولعلّنا لا نبالغ اذا قلنا بأنه لم يكن

---

(٤) نجد نص هذا البيان في:

Hisham Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World* (Princeton, N.J.: Van Nostrand, 1966), pp. 162-163.

(٥) Majid Khadduri, *The Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958* (London; New York: Oxford University Press, 1969), p. 20.

(٦) انظر الفصل الرابع من كتاب:

Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1970), pp. 51-78.

لفلسطين مثل هذا التأثير الكبير على بنية الأقطار العربية في تاريخها الحديث، كالأثر الذي تركته في السنوات العشر التالية لوقوع مأساة ١٩٤٨. ففي تلك الفترة الزمنية، أصبحت فلسطين الركيزة الأولى للتضامن السياسي داخل بعض المجتمعات العربية، كما أنها أضعفت من شأن الانقسامات الداخلية لهذه المجتمعات. وأما على صعيد الوطن العربي فقد زودت قضية فلسطين حركة الوحدة العربية بقوة دفع جديدة هددت جزءاً كبيراً من الكيانات العربية التي كانت قائمة آنذاك.

هذا، ولم تقتصر عواقب حرب فلسطين على تغيير البنية السياسية لبعض الأقطار العربية، وإنما امتدت لتشمل التغيير في سياسات النظم العربية تجاه بعضها البعض وتجاه العالم من حولها وفي هذا الصدد ربما كانت تأثيرات القضية الفلسطينية أقل وضوحاً.

ففي الأعوام التي أعقبت الحرب، بدأت الفجوة التقليدية بين المعسكر الهاشمي في بغداد وعمان من ناحية، والتحالف السعودي ـ المصري من ناحية أخرى، تختفي ليحل مكانها نزاع عربي من نوع جديد، نزاع ما سمي بالنظم التقدمية وتلك التي عرفت بالنظم الرجعية أو المحافظة. ومما لا شك فيه أن الوحدة بين سوريا ومصر في شباط/فبراير عام ١٩٥٨ وانهيار العرش الهاشمي في بغداد في تموز/يوليو من السنة نفسها، أدى الى ازدياد أهمية الزعامة التي تمتع بها جمال عبد الناصر في المنطقة.

وإزاء ذلك شعرت السعودية بتنامي الدور المصري وتدخل مصر في شؤون المنطقة بطريقة تشكل تهديداً للسعودية نفسها وللأنظمة التقليدية في الوطن العربي. ولهذا ما لبثت السعودية أن تبوأت مركز الصدارة في المعسكر العربي المناهض لمصر. وبذلك تم مرة أخرى انقسام الوطن العربي الى معسكرين متصارعين، تألف أحدهما من الاقطار التي سعت الى تحقيق تغيير جذري في الخارطة السياسية والاجتماعية والآخر من النظم التي أرادت إبقاء الوضع القائم في المنطقة على حاله. وطرحت كل من الكتلتين تصوراً معيناً لدورها، حيث احتلت القضية الفلسطينية جزءاً هاماً من تلك التصورات.

فمن ناحية دعت السعودية الى الاعتدال والحذر واسندت للقضية الفلسطينية دوراً ثانوياً في قائمة أولوياتها، بينما اعتبرت التهديد الناصري ومن ورائه الاتحاد السوفياتي بمثابة الخطر الأول على الأمة العربية. وأما من الناحية الأخرى، فقد وقع عبد الناصر وحلفاؤه في سوريا سجين التصور الذي طرحه لدوره الثوري في المنطقة كمدافع أول عن القضية الفلسطينية. وما لبث المعسكر التقدمي في الوطن العربي أن عانى من الانقسامات الخطيرة داخل صفوفه. وكان أول من انفصل عنه عبد الكريم قاسم في العراق حيث اتجه ببلاده بعيداً عن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ومهد الطريق بذلك أمام نزاع متفجر بين القاهرة وبغداد. تبع ذلك بعد عامين انفصال سوريا عن مصر في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، مما وضع المعسكر التقدمي في الوطن العربي في قمة أزمته. ونتيجة لهذه الأحداث، أصبحت النظم التقدمية العربية في حالة شرذمة، تتنافس فيما بينها للتدخل في شؤون القضية الفلسطينية دون أدنى حد من التنسيق. إذ نجد عبد الكريم قاسم يكرر في

عدة مناسبات قوله بأنه قد أعد خطة محكمة لتحرير فلسطين. وادعى بأنه ينظم جيشاً من الفلسطينيين لتنفيذ هذه الخطة، ووصل به الحال الى توزيع وسام بين القوات التي جندها باسم «العودة». كما اتهم الانفصاليون، ومن بعدهم البعثيون في سوريا، عبد الناصر بخيانة القضية وتخليه عنها وعيّروه لسماحه لقوات الأمم المتحدة التمركز في المنطقة المحايدة بين القوات المصرية والجيش الاسرائيلي[٧].

ومن الجدير بالذكر أنه كلما ازدادت الضغوط الداخلية والخارجية على هذه النظم الراديكالية افرطت تلك الدول في طرح صورة متطرفة لنفسها على أنها المعبرة عن طموحات وآمال الأمة العربية. وقعت مصر بكونها أقوى دولة عربية ولكون رئيسها أكثر الزعماء العرب شعبية تحت ضغط شديد لتثبت أنها الحامي الأول لحقوق شعب فلسطين، والدرع الواقي للأمة العربية من عدوها اللدود إسرائيل. ولو كانت هذه الصورة التي طرحتها مصر لنفسها مقتصرة على ذاتها أو على نطاق الوطن العربي فقط لهان الأمر ولكانت عواقبها غير ذات أهمية. الا أن الولايات المتحدة اختارت تصديق ما جاء في تصور مصر لنفسها، فما كان منها إلا أن أخذت تحاول إضعاف قوة عبد الناصر وتحجيم تأثيره في المنطقة، واتجهت لمساندة السعودية بكل قواها. وبالمثل وجدت اسرائيل أن تصور مصر لنفسها يتيح لها الفرصة والمبرر أمام الرأي العام العالمي والغربي بشكل خاصّ لكي تعتدي عليها، فقامت بتوجيه الضربة القاضية اليها في حزيران/يونيو ١٩٦٧. وهكذا نجد أن إسرائيل قد اتخذت من قضية فلسطين ذريعة لإلحاق الدمار بالبنية العسكرية للأقطار العربية المحيطة بفلسطين. وأما على الصعيد العربي فقد ثبت بأن الاهتمام بفلسطين كان أقل بكثير مما كان متوقعاً: فبينما كانت النظم العربية تتخذ من القضية الفلسطينية موضوعاً تصدر فيه باستهتار قرارات نارية وادعاءات عنترية، كانت اسرائيل تجهّز نفسها بكل جدية للقضاء على القدرات العسكرية العربية.

كانت لهزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨ نتيجة أخرى لها أهميتها الكبرى على صعيد المنطقة ككل وهي ادخال الاتحاد السوفياتي كطرف أساسي في التوازنات القائمة في الشرق الأوسط. فقد كان الوطن العربي حتى مطلع الخمسينات لا يزال يعتبر منطقة نفوذ غربية، بالرغم من أن الكثير من الأقطار العربية كانت قد حازت على استقلالها السياسي في ذلك الحين. ولكن ظهور اسرائيل والتأييد الغربي العارم لها أثار معظم الأقطار العربية على الغرب، إلا أنه بالرغم من ذلك كانت هنالك أقطار كالعراق في ظل الحكم الملكي تعلّق آمالها السياسية على الغرب وقد «اعتمد الجنرال نوري السعيد على حل للقضية الفلسطينية عن طريق التعاون مع الغرب لا معارضته»[٨].

(٧) Leila S. Kadi, *Arab Summit Conferences and the Palestinian Problem* (Beirut: [n.pb.], 1966), pp. 92-93.

(٨) Kadduri, *The Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958,* p. 53.

إلا أنه من ناحية أخرى، كانت الأنظمة الراديكالية أو التقدمية قد وصلت الى اقتناع مفاده أن الاعتماد على الغرب لتحقيق تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية أصبح شبه مستحيل. فاعتداءات اسرائيل المتكررة على الأقطار العربية المجاورة التي وصلت ذروتها عام ١٩٥٤ في الغارة التي قامت بها قواتها على غـزّة دفعت بعبد الناصر والسوريين لأن يلتجئوا الى الاتحاد السوفياتي من أجل الحصول على السلاح. وقد دعم العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ هذه العلاقة الناشئة. ومع تزايد التهديد العسكري الإسرائيلي للأقطار العربية ازداد تقارب الأنظمة التقدمية من الاتحاد السوفياتي. هذه العلاقة مع الاتحاد السوفياتي لم تقتصر على النواحي السياسية والعسكرية فقط، ولكن سرعان ما شملت المجال الاقتصادي وفتحت المجال واسعاً للتبادل التجاري وتقديم المعونات المالية واستيراد التكنولوجيا الحديثة في قطاعي الزراعة والصناعة.

لقد خضعت علاقة الدولتين العظميين مع البلدان العربية لجهد أكاديمي كبير لشرح طبيعتها، إلاّ أن جانب تأثير هذه العلاقة على هيكلية الأقطار العربية لم يحظ بالاهتمام الكافي. وفي هذا المجال يمكن القول بأن الأمريكيين سعوا دائماً لإقامة علاقات متعددة مع أطراف متنوعة في داخل كل قطر عربي. فعلى سبيل المثال أقدمت الحكومة الأمريكية ورجال الأعمال والمثقفون والخبراء الامريكيون جميعاً على تكوين شبكة من الروابط مع أمثالهم في مصر، وذلك في أعقاب تفكيك النظام الناصري على يد السادات. هذه الروابط تشكلت على أكثر من مستوى بما فيها المستوى الرسمي، الخاص والعام والمستوى المحلي والقومي. وقد أثرت هذه الروابط على حياة ورفاهية نوعيات مختلفة من الطبقات الاجتماعية والأفراد داخل المجتمع المصري وأصبح هؤلاء جميعاً جزءاً لا يتجزأ من هذه الشبكة المحكمة. وأضعف الضغط الذي نشأ عن هذه السلسلة من العلاقات اتجاهات الدولة الاحتكارية السابقة، وبخاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وهكذا انتقلت بعض الوظائف التي كانت تضطلع بها الدولة سابقاً الى القطاع الخاص وإلى يد البرجوازية الصاعدة في عصر سياسة الانفتاح بكل معانيه.

من جهة أخرى، أسفرت العلاقة بين الاتحاد السوفياتي ومصر في الماضي عن نتيجة عكسية لما نراه اليوم. فالاتحاد السوفياتي كان ولا يزال يعتمد اعتماداً كلياً على البيروقراطية. وكدولة للبيروقراطية فيها ثقل متميز، أظهر الاتحاد السوفياتي تحيزاً واضحاً في علاقاته الدولية للتعامل مع البيروقراطيات الحكومية للدول الأخرى ومن ضمنها الوطن العربي. لذلك كان تأثيره على هذه المجتمعات مقتصراً على الأجهزة الحكومية مما حال دون اختراقه لجسم المجتمع ككل كما يفعل عادة الأمريكيون. الا أن مثل هذه العلاقة الأحادية كان من نتائجها أن دعمت الاتجاه نحو تنمية النزعة الاحتكارية لدى بعض الحكومات العربية.

وباختصار، كان اختيار الأنظمة الراديكالية لحليفها من الدول العظمى، وبالتحديد الاتحاد السوفياتي، يعتمد على نظرة هذه الأنظمة لكيفية التعامل مع نتائج نكبة فلسطين. ولكن بمجرد أن اتخذت هذه الأنظمة هذا الخيار سرعان ما عجّلت هذه العلاقة في تركيز قدر

كبير من السلطة ونشاطات المجتمع المختلفة في أيدي الأجهزة الحاكمة في هذه الدول. وفي مجمله فقد دعم تدخل القوى العظمى الفرقة السياسية بين الأقطار العربية، وساهم في ظهور أنظمة اجتماعية وسياسية متناقضة مع بعضها البعض، كما أنه أضعف التوجه نحو قضية الوحدة العربية. وترجع أهمية القضية الفلسطينية، سواء نُظر اليها كدافع لظهور الأنظمة الراديكالية أو كعامل في الصراعات بين الأقطار العربية أو كجانب في العلاقة مع الدول العظمى، الى الحقيقة البسيطة التالية وهي أنه منذ عام ١٩٤٨ أصبحت فلسطين مصدراً من مصادر شرعية الحكومات العربية. كتب مايكل هدسون في هذا الصدد.

«من الصعب التأكيد بدرجة كافية على أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للشرعية السياسية في العالم العربي. واليوم تعتبر قضية فلسطين على الدرجة نفسها من الأهمية بل أكثر مما كانت عليه في عام ١٩١٧. ذلك لأن فلسطين بالنسبة للعرب ليست غنية فقط بالرموز القومية والدينية، وإنما تشكل أيضاً حلقة وصل جغرافية حاسمة بين شطري العالم العربي: مشرقه ومغربه»(٩).

كان لهزيمة الجيوش العربية أمام اسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧ أثرها في تعديل موقف بعض الحكومات العربية تجاه قضية فلسطين. فالأهمية التي كانت مصر وسوريا والأردن تضفيها على شعار تحرير فلسطين تحولت ليصبح التركيز الأساسي لهذه الأقطار على فكرة استعادة أراضيها التي احتلتها منها اسرائيل خلال تلك الحرب. لذلك نجد عبد الناصر يقبل مبادرة روجرز في تموز/يوليو ١٩٧٠، ثم ما لبثت الحكومة الأردنية بعده بثلاثة أيام إن قبلت بدورها المشروع المقدم. وفي حقيقتها لم تقدم هذه المبادرة الأمريكية أي حل محدد للمشكلة الفلسطينية، وإنما كان التركيز فيها على إنهاء الصراع بين اسرائيل والبلدان العربية المحيطة بها، وذلك بالحث على اعادة الأراضي العربية المحتلة مقابل الاعتراف العربي الرسمي بإسرائيل. الا أن الحكومة الائتلافية في اسرائيل آنذاك رفضت المشروع ولم يكتب له أثر ذلك النجاح. هذا في حين أن الجانب العربي أبدى استعداده للقبول بحل يستعيد بموجبه الأردن الضفة الغربية ومصر سيطرتها على سيناء دون أي اهتمام يذكر بقضية فلسطين التي طالما أعلنت هذه الحكومات شعراً ونثراً تعلّقها بها. وحتى السوريون أخذوا يبدون بعد ١٩٦٧ اهتماماً باسترجاع هضبة الجولان متناسين اهتمامهم الأول بفلسطين.

مما لا شك فيه أن ما سمي بنكسة ١٩٦٧ أحالت فلسطين كمصدر لشرعية الحكومات العربية المجاورة لإسرائيل الى مرتبة ثانوية في حين أخذت الأراضي العربية المحتلة تتبوأ مكان الصدارة في شرعية هذه الحكومات. ومن الجدير بالذكر هنا الاشارة الى ظاهرة جديدة في السياسة العربية برزت في ذلك الحين وهي أنه في الوقت الذي تراجعت فيه قضية فلسطين لتحتل حجماً ثانوياً في اهتمام دول المركز العربي، أخذت هذه القضية تتقدم في سلم الأولويات السياسية لدول الأطراف العربية. إذ انه بعد حرب حزيران/يونيو مباشرة تحركت

(٩) Michael C. Hudson, *Arab Politics: A Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1980), p. 118.

المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج العربية لتبدي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية. هذا الاهتمام من جانب الأنظمة المحافظة كان له عدة أسباب، من أهمها انهيار مصر كقوة اقليمية وزعيمة للمعسكر العربي التقدمي. فبجانب اعتبارات أخرى اضعفت حرب حزيران/يونيو مصداقية كل من عبد الناصر وحزب البعث على أكثر من وجه. ومال ميزان القوى في المنطقة الى صالح القوى المحافظة. كما أن وفاة عبد الناصر في ايلول/سبتمبر ١٩٧٠ تركت العاهل السعودي، الملك فيصل، كأحد اكثر القادة العرب تأثيراً على مجريات السياسة العربية حتى اغتياله عام ١٩٧٥. وورث السادات نظاماً ضعيفاً ومهزوماً، وآثر نتيجة ذلك أن يحتفظ بدور محدود لمصر في السياسة العربية تحت جناح الهيمنة السعودية، وذلك نظراً الى احتياجه للدعم السياسي والمالي منها. ولم يكن انتصاره النسبي في عام ١٩٧٣ كافياً ليسمح له باسترجاع المكانة التي تمتع بها عبد الناصر بين العرب في الماضي. وعلى أية حال، سارت مصر بسرعة في عهد السادات على طريق المصالحة مع اسرائيل وذلك بالرغم من اعتراض باقي الأقطار العربية. وهكذا وقع دور قيادة العالم العربي في يد السعودية. ومع هذا الدور ورثت السعودية مسؤوليات مواجهة التحديات التي كانت تواجه الوطن العربي. وأهم هذه التحديات كانت قضية فلسطين. وفي كلمة واحدة، اضطرت السعودية وبحكم دورها الجديد كزعيمة للوطن العربي أن تعطي القضية الفلسطينية الأولوية في سياستها الخارجية.

كان هذا على صعيد الاطار العربي، وأما على الصعيد السعودي البحت فقد كان هنالك اعتبار آخر للاهتمام السعودي بالقضية الفلسطينية وهو نمو ادراكها بخطر تصاعد قوة اسرائيل العسكرية في المنطقة. فاسرائيل منذ كامب ديفيد أبدت استعداداً وحماسة لاستخدام القوة العسكرية دون رادع كوسيلة لتحقيق مآربها السياسية. ولم تمر الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في ١٩٨١ دون أن تلحظ السعودية دلالات ذلك الحدث على أمن الأقطار العربية البعيدة نسبياً عن اسرائيل. ففي هذه المناسبة، اخترقت المقاتلات الاسرائيلية المجال الجوي السعودي لتنفيذ مهمتها، وأصبح من الواضح مدى تعرض الأمن السعودي للخطر. بعد الغارة مباشرة اخترقت الطائرات الاسرائيلية المجال الجوي السعودي في عدة مناسبات مما دفع السعودية الى ارسال احتجاجاتها المتكررة على العمل الاسرائيلي الى الحكومة الأمريكية. وقد أوضح غزو اسرائيل للبنان فيما بعد للمملكة العربية السعودية مدى القدرات العسكرية التي تتمتع بها اسرائيل وحقيقة أن اسرائيل قد أصبحت قوة اقليمية عظمى. وبطريقة مماثلة، وبرغم نمو الخطر الايراني بعد ثورة الخميني في الشرق، فإن السعودية وأقطار الخليج العربية أظهرت اهتماماً متزايداً بالقضية الفلسطينية وبالخطر الآتي من الغرب. ففي ايلول/سبتمبر ١٩٨١ أصدر مجلس التعاون الخليجي الذي انعقد في الطائف بياناً أكد فيه على أهمية القضية الفلسطينية كما لو كانت هذه القضية تشكل جزءاً من أمن الخليج. وبالمثل كان مشروع الملك فهد الذي قدمه للقمة العربية في آب/اغسطس ١٩٨١ مثالا حياً على اقتراب عرب الخليج ليحتلوا موقعاً مركزياً بالنسبة للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

منذ عام ١٩٦٧ وبالذات بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد اصبحت اسرائيل تشكل

خطراً ليس على أمن الأقطار العربية المجاورة لها فقط، بل على الأقطار العربية في الأطراف أيضاً. وقد أثارت تصريحات وزير الدفاع الاسرائيلي شارون أثناء غزو لبنان بخصوص امتداد اهتمامات اسرائيل الاستراتيجية حتى الباكستان، أسوأ المخاوف عند العرب.

كان هنالك اعتبار ثالث لتزايد اهتمام السعودية وأقطار الخليج بقضية فلسطين وهو طبيعة الوجود الفلسطيني في هذه الأقطار ورد فعل اسرائيل تجاه هذا الوجود. فباستثناء مصر كان حجم الوجود الفلسطيني في البلدان العربية المجاورة لإسرائيل كبيراً نسبياً. ففي الأردن مثّل الفلسطينيون أغلبية سكانه، وأما في لبنان وسوريا فمع أنهم لم يكونوا سوى أقلية الا أنهم تمتعوا بنفوذ سياسي هام[10] وفي بعض الأحيان كان الفلسطينيون يشكلون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول. ولعل حالة الاردن في الفترة التي امتدت من عام ١٩٦٧ الى عام ١٩٧٠ أصدق مثل على ذلك، وكذلك في لبنان حتى وقت قريب جداً. أضف الى ذلك أن عدم الرضى السياسي والاجتماعي لدى الفلسطينيين المقيمين في معسكرات اللاجئين في الأقطار العربية ساهمت في تأزيم الأوضاع في هذه الأقطار[11]. الا انه حتى عام ١٩٦٧، كان باستطاعة الحكومات العربية احتواء حالة الاستياء السياسي والاجتماعي المنتشرة بين فلسطينيّي المخيمات. ولكن الأوضاع التي تلت هزيمة حزيران/يونيو سمحت لعناصر ومجموعات فلسطينية ثورية، وبخاصة في الأردن ولبنان، لأن تكتسب قدراً من الاستقلال الذاتي وحرية الحركة على أرض هذين البلدين العربيين. وزاد من أزمة الأنظمة العربية ما كانت تقوم به اسرائيل من عدوان على أراضي البلدان العربية المضيفة للفلسطينيين كرد فعل على نمو العمل الفدائي. وهكذا واجهت الأنظمة العربية مأزقاً لا مفر منه، فإما أن تتحمّل الضربات الانتقامية التي توجهها اسرائيل لها، وإما أن تصطدم بقوات الثورة الفلسطينية والوجود الفلسطيني المسلح على أرضها.

وفي التحليل الأخير اختار كل من العاهل الأردني والحكومة اللبنانية الحل الثاني. في الأردن نجح الملك حسين في القضاء على الوجود الفدائي الفلسطيني، وأما في لبنان فقد اشتعلت نار الحرب الأهلية وشملت كل أرجائه، وعلى أثر ذلك تدهورت سلطة الحكومة المركزية فيه. وأما سوريا فإنها لم تواجه هذه المشكلة نظراً لاحتفاظ الأنظمة المتعاقبة في دمشق بقبضة قوية على أنشطة الفلسطينيين وفي الوقت نفسه، ولأسباب استراتيجية، امتنعت حركة المقاومة الفلسطينية عن استخدام الأراضي السورية لشن هجماتها على اسرائيل، ويبدو أن

---

(١٠) لمعرفة أوضاع الفلسطينيين في البلدان العربية انظر الى العمل الموسوعي: أحمد صدقي الدجاني، السيد يسين وعلي الدين هلال، **الفلسطينيون في الوطن العربي: دراسات في أوضاعهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨).

(١١) Rosemary Sayigh, *Palestinians, From Peasants to Revolutionaries: A People's History Recorded from Interviews with Camp Palestinians in Lebanon,* Middle East Series, no. 3 (London: Zed Press, 1979), p. 102.

الثورة الفلسطينية كانت على وعي بالضرورة الحيوية لأن تحتفظ بعلاقات ودية مع قطر واحد على الأقل من الأقطار القريبة من حدود اسرائيل[١٢].

أيقنت الأنظمة العربية المتاخمة لاسرائيل منذ ١٩٦٧ أهمية السيطرة على العمل الفدائي. وفي أثناء المرحلة التي وصلت فيها تدريجياً الى هذا الاقتناع الأمني أخذ اهتمامها بالقضية الفلسطينية يضعف تدريجياً. فاكتفت مصر من خلال كامب ديفيد بما هو في حقيقة الأمر اتفاق ثنائي مع اسرائيل. بينما سعت الأردن الى اتفاق مماثل ولكن دون جدوى حتى الآن. وأما سوريا فقد اتبعت سياسة مختلفة، ظاهرها عدم الرضوخ للأمر الواقع، الا أن عداءها المستمر للقيادة الشرعية لمنظمة التحرير يثير بعض الشك حول نواياها الحقيقية. ويبقى في النهاية سؤال حول ما إذا كانت سوريا راغبة حقاً في الوصول الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية أم أنها أكثر حرصاً على استعادة سيادتها على مرتفعات الجولان.

لم يخلّف الوجود الفلسطيني في السعودية وأقطار الخليج العربية النتائج نفسها التي تركها في الأقطار العربية المتاخمة لإسرائيل، ومن الأسباب التي أدّت الى ذلك عدم تدخل الفلسطينيين المقيمين في بلدان الخليج في السياسات الداخلية لهذه الدول. في الوقت نفسه لم يشكل فلسطينيو الخليج أي خطر على الأمن الاسرائيلي وبالتالي لم تتعرض أقطار الخليج الى عمليات الثأر الاسرائيلية كما تعرضت دول المشرق. والفلسطينيون في الكويت «بالرغم من شعورهم السلبي والمكبوت، نظراً لأنهم محرومون من بعض الامتيازات السياسية، الا أنهم لا يشكلّون أي خطر على الوضع في الخليج لتمتعهم بحرية تنظيم أنفسهم أمام العالم الخارجي، وحيازتهم على وضع اقتصادي مريح نسبياً». ويضيف محمد الرميحي من جامعة الكويت قائلاً: «إنه توجد أيضاً طبقة فلسطينية متوسطة راضية تمام الرضى عن وضعها المادي، وتتجنب القيام بأي نشاط سياسي فلسطيني يتعارض مع السياسات الحالية لدول الخليج»[١٣]. ويشير الى أن توقعاته للدور الفلسطيني في الثمانينات في مجتمعات بلدان الخليج لن يكون له تأثير على التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ذلك لأن «معظم الفئات الاجتماعية للجالية الفلسطينية تطمح فوق كل شيء لأن تحافظ على باب رزقها. وهي بالتالي غير مستعدة لأن تدخل كطرف في أي صراع سياسي داخلي»[١٤].

والفلسطينيون في الخليج يختلفون عن هؤلاء المقيمين في مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن وسوريا. فهم أقل تعرضاً للإثارة السياسية، وقد أظهروا قدراً كبيراً من الحرص والرضى على أحوالهم المعيشية. علاوة على ذلك، فإنه باستثناء الغارة الاسرائيلية على بغداد، فقد جنبت الأقطار الخليجية أيّ عدوان عليها. ولعل امتناع اسرائيل عن ذلك يعود الى

---

(١٢) F. Jabber, «The Arab Regimes and the Palestinian Revolution, 1967-71,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 2, no. 2 (Winter 1973), p. 101.

(١٣) M. Al Rumaihi, «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties,» in: R. Khalidi and C. Mansour, eds., *Palestine and the Gulf* (Beirut: [n. pb.], 1982), pp. 88-89.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

الصعوبات اللوجستية التي قد تصاحب تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف بعيدة. أو قد تكون هنالك اعتبارات سياسية ودبلوماسية تمنع اسرائيل من اتخاذ خطوات من هذا النوع.

وأياً كانت أسباب إحجام إسرائيل عن مهاجمة بلدان الخليج حتى الآن، فالأمر المؤكد أن هذه الدول قد وضعت قضية فلسطين على رأس اهتماماتها السياسية والمالية. وقد قامت بتبني هذا الموقف الجديد تدريجياً وبحذر دون أن تدفع الثمن الباهظ الذي دفعته في الماضي أقطار عربية متاخمة لإسرائيل. ولعل الأهم من ذلك هو أن تأييد القضية الفلسطينية قد عزّز الدعم الشعبي الداخلي للسلطات السعودية وإمارات الخليج في وقت كانت فيه هذه الأقطار في أمس الحاجة الى الحفاظ على وحدتها الداخلية. ويصف كميل منصور الأوضاع الداخلية لبلدان الخليج بقوله: «إن التوتر الناجم عن سرعة التغيير الاجتماعي، والحاجة الى أيدٍ عاملة اجنبية وعربية (مصرية وشرقية)، والتحالف الفاضح مع الولايات المتحدة، كل هذا أدى الى انحلال الاجماع القديم واظهار المفارقات الزمنية التي تعاني منها أجهزة الدولة. ومن أجل أن تضفي طابع الشرعية على أنظمة الحكم فيها وجدت دول الخليج نفسها منساقة لاستخدام سلطتها بطريقة ايجابية من خلال الوصول الى نتائج ملموسة في فلسطين»[١٥].

وهكذا برزت القضية الفلسطينية في منطقة الخليج كعامل أساسي في إعادة التضامن الداخلي والإقليمي لبلدان تلك المنطقة. وأما في مصر وسوريا فإن حرب تشرين/ اكتوبر ١٩٧٣ أعادت إلى كل منهما بعض مصداقيته بعد أن فقدها في هزيمة حزيران/يونيو، وبالتالي أصبح بإمكان هذين البلدين تنفيذ السياسات التي ترتئيها حكومتاهما بغض النظر عن الاعتراضات أو العداءات الفلسطينية. كما تمكّنت كل من السعودية ودول الامارات نتيجة لزيادة حصيلتها من دخل النفط من أن تدعم القضية الفلسطينية بسخاء وعلى كل المستويات وبخاصة العربية والإسلامية والافريقية والدولية. حتى عام ١٩٦٧ كان تأثير القضية الفلسطينية على سياسات وهيكليات الأقطار العربية يعتمد على قوة الانتماء والالتزام المعنوي والسياسي لدى الشعوب العربية بتلك القضية. ولا شك بأن القضية الفلسطينية لاقت الكثير من التعاطف والولاء المتفاني في معظم انحاء الوطن العربي. وامتد هذا التأثير إلى كل أرجاء الوطن العربي حتى يشمل أقطار شمال افريقيا العربية. فاشتراك قوة مغربية على الجبهة السورية أثناء حرب تشرين كان الى حد ما من أكثر الأعمال شعبية للملك الحسن منذ توليه السلطة في بلاده. وبالمثل كان ارسال قوات جزائرية الى مصر عام ١٩٦٧ يعتبر «بمثابة أول عمل كبير تتحرك فيه حكومة بومدين بمساندة شعبية لا يستهان بها. فالثورة الجزائرية لامست حياة كل الجزائريين وأعطت لهم صورة خاصة بهم عن العالم. والنزاع العربي ـ الاسرائيلي يجسد هذه الصورة ويعيد إحياء الإحساس الجزائري بالذات الثورية»[١٦]. منذ عام ١٩٦٧ ظهر بعد جديد للمسألة الفلسطينية، إذ برزت تلك المسألة على مسرح الأحداث لا كقضية فقط، بل كحركة وطنية لتقود مستقلة عن

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢.

(١٦) R.A. Roughton, «Algeria and the June 1967 Arab-Israeli War,» *Middle East Journal*, vol. 23 (Summer 1969), p. 444.

غيرها نضال الشعب الفلسطيني. وقد كان لهذا الحدث تأثيره الملموس على التطورات السياسية في بعض أقطار المشرق العربي.

لقد نجحت هذه الحركة في فترة تكوينها في أواخر الخمسينات وحتى عام ١٩٦٧ في فصل القضية الفلسطينية عن سائر القضايا العربية الأخرى. وقد كان هذا انجازاً هاماً في حد ذاته سواء على المستوى السياسي أو المستوى النظري. فلمدة طويلة قبل تلك الفترة أخضع الفلسطينيون نضالهم الوطني لقضية الوحدة العربية التي رأوا فيها طريق العودة الى فلسطين. على المستوى العملي أدى هذا الفصل الى انسحاب الشباب الفلسطيني من صفوف الأحزاب العربية الداعية للوحدة وانخرطوا في صفوف منظمة فتح وسائر المنظمات الفلسطينية الأخرى. وكان تكوين منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ على أثر مؤتمر القمة العربي له تأثيره في هذا الاتجاه. في هذه المرحلة أعادت المنظمات الفلسطينية المختلفة صياغة القضية الفلسطينية بالتركيز على ضرورة النضال من أجل فلسطين دون انتظار تحقيق الوحدة العربية أو الثورات الاجتماعية في البلدان العربية. وحاول الفلسطينيون المهتمون بالمصير السياسي لشعبهم أن يجدوا الأجوبة عن بعض المسائل الهامة التي أثارها أبناء شعبهم والقوى السياسية الأخرى. ما هو الدور المحدد للفلسطينين في الكفاح من أجل فلسطين؟ كيف يمكن ربط هذا النضال الفلسطيني بالكفاح العربي الأوسع؟ ما هو شكل فلسطين المستقبل؟ ما هي طبيعة الصهيونية وكيف تختلف عن اليهودية؟ ما هي العلاقة بين الصهيونية والامبريالية؟

وأسئلة أخرى حول استراتيجية العمل الفلسطيني تمت مناقشتها الى أن ظهر إجماع بين المجموعات المختلفة لحركة المقاومة في منتصف الستينات اعترف بضرورة الكفاح المسلح الذي يقوده الفلسطينيون كأنجع سبيل للوصول الى أهدافهم السياسية.

تمكنت الحكومات العربية خلال فترة تكوين المقاومة الفلسطينية من احتواء الاتجاه الثوري الذي كانت تبشر به في حدود يسهل السيطرة عليها. على أن ذلك لم يمنع محاولات المقاومة من الوصول الى بعض النتائج الهامة. فبحلول عام ١٩٦٧ استطاعت الحركة أن تقنع الغالبية الفلسطينية من أن النضال الوطني الفلسطيني يتطلب منها أقصى درجات الانتماء والتفاني. كما وجدت لدى التجمعات الفلسطينية في الشتات اتجاهاً أكثر تقبلاً لفكرة فلسطين أولاً. إضافة إلى ذلك استطاعت منظمة التحرير في مراحل مبكرة لتكوينها أن تحصل على مساندة مصر وسوريا والعراق، وأسست لدى تلك الأقطار فرقاً عسكرية تقليدية تحت زعامة رئيس المنظمة، أحمد الشقيري. في الوقت نفسه نجح ياسر عرفات زعيم أكبر منظمة سرية فلسطينية،(فتح) التي لم تكن بعد قد انضمت الى منظمة التحرير من الحصول على دعم سياسي وعسكري من سوريا والجزائر. فمنذ ١٩٦٢أبدى الجزائريون تأييدهم لـ «فتح» وعرّفوا بعض قادتها بالمسؤولين الصينيين والكوريين الشماليين والفيتكونغ. وفي عام ١٩٦٥ بعث هواري بومدين أول شحنة أسلحة لـ «فتح»[١٧]. وعلاوة على ذلك فإن نشوء منظمة

(١٧) Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization People, Power and Poli-* =

التحرير مع ما صاحبه من اجماع الحكومات العربية وفتح مكاتبها لدى عدد من العواصم العربية حقق للفلسطينيين لأول مرة منذ عام ١٩٤٨ شعوراً بالانتماء الى سلطة شعبية فلسطينية معترف بها من قبل محيطها العربي. الا أن ما ساعد على تثبيت أقدام المنظمة هو أنه بمجرد موافقة الحكام العرب على تأسيسها والتزامهم بمبدأ إحياء الكيان الفلسطيني أصبح من الصعب عليهم التراجع عن موقفهم. وكلما حاولت بعض البلدان العربية أن تفعل ذلك كانت تواجه بضغوط شعبية عربية وفلسطينية وحتى بضغوط دولية تمنعها من ذلك. وتمكن الفلسطينيون من الاحتفاظ بموطىء قدم في بعض البلدان العربية بالرغم من التضييق على نشاطهم السياسي. وأما بعد هزيمة ١٩٦٧ فقد كان التوجه الفلسطيني نحو تأمين مركز أقوى وموقع أكثر استقراراً في اطار بيئة عربية دائمة التغير.

لقد أعطت هزيمة عام ١٩٦٧ حركة المقاومة الفلسطينية، فرصتها لتثبت أقدامها وأدّت عدة عوامل إلى نمو قوتها السياسية والعسكرية. وأهم هذه العوامل هي النكسة المؤقتة التي منيت بها الجيوش العربية حول اسرائيل. كذلك فإن التأييد الشعبي العارم الذي حظيت به المقاومة بخاصة في أعقاب معركة الكرامة في آذار/مارس ١٩٦٨ كرمز للصمود العربي تجاه اسرائيل أعطى المقاومة قوة دفع هائلة الى الأمام. وأما العامل الثالث فكان قدرة قيادة الحركة على استخدام الخلافات العربية لمصلحتها. وفي عام ١٩٦٨ انضمت «فتح» الى المنظمة وما لبثت أن سيطرت عليها، فتم لها بذلك الاعتراف الرسمي العربي. وبعد عام واحد أصبح ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة. وأياً كانت الأسباب وراء نمو القوة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران/يونيو فإن من مظاهر تلك القوة هو تأثيرها العسكري على الأنظمة السياسية لبعض الأقطار العربية. كاد هذا التأثير المباشر لوجودها العسكري في حالة الأردن أن يغير النظام السياسي برمته. وأما في لبنان فإن العمل الفلسطيني المسلّح ساهم في انهيار البنية السياسية اللبنانية.

مما لا شك فيه أن المناخ الذي ساد الرأي العام العربي بعد هزيمة حزيران/يونيو مهد لفكرة الكفاح الشعبي المسلح. لقد كانت الهزيمة في أوضح أشكالها هزيمة عسكرية فاقت بنتائجها وحجمها كل التصورات وتركت العرب حكومات وشعوباً في حالة يُرثى لها من الاحساس العميق بالمهانة والخجل. هذا الشعور لم يكن بالإمكان مواجهته الا بقدر ما من الصمود العسكري وروح التحدي. وإذا كان هذا سيتم على يد المقاتلين الفلسطينيين فمن الواجب الا يدخر أي جهد في مساندتهم وتوفير احتياجاتهم؛ وهكذا كان. بدا الوطن العربي لفترة وجيزة وكأنه يقف صفاً واحداً وراء العمل الفدائي. وفي هذا الوقت بالذات حاولت حركة المقاومة أن تدعم مركزها العسكري في كل من الأردن وسوريا ولبنان. إلّا أن شهر العسل لم يدم طويلاً بين الحكومات العربية ومنظمة التحرير. فبعد أقل من عام على حرب حزيران/يونيو نشبت المواجهات العسكرية بين حركة المقاومة والحكومات العربية المضيفة

= *tics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1984), pp. 31-32.

بغرض إنهاء الوجود العسكري للمنظمة وإضعافها سياسياً.

في سوريا كان من الممكن التحكم بالوجود العسكري المستقل للمنظمة في فترة وجيزة. ففي أيار/مايو ١٩٦٨ تولى النظام السوري مسؤولية إنشاء منظمة الصاعقة في محاولة لمواجهة تأثير حركة «فتح». ونمت المنظمة الجديدة بسرعة مذهلة وآزرت الجناح اليساري لحزب البعث الحاكم بقيادة صلاح جديد ضد الجناح العسكري المناهض له بزعامة حافظ الأسد. ولم يلبث هذا الأخير أن استولى على السلطة واخضع الصاعقة كلياً لسيطرته[١٨]. وبهذا، وبكل المعايير، تقلص حجم المنظمة في سوريا وفقدت أي تأثير سياسي لها في مواجهة النظام السوري.

وأما في الأردن فقد دام الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية مدة ثلاث سنوات قبل أن تدخل في صراع دموي وحاسم مع الجيش الأردني أدى الى خروجها من الأردن. إلا أنه خلال تلك الفترة نجحت المقاومة الفلسطينية في ايجاد وضع من ازدواجية السلطة في الأردن وقامت تدريجاً بإنشاء مؤسسات فلسطينية موازية لمؤسسات الدولة الرسمية. وهددت بذلك منظمة التحرير السلطة التقليدية في المجتمع تهديداً مباشراً وكادت أن تقضي عليها. ولكن يبدو أن القدرات العسكرية لحركة المقاومة لم تكن كافية لتقف في مواجهة قوات الملك حسين. كما فشلت أيضاً في الحصول على تأييد الشطر الأردني من سكان المملكة الذين بقوا على ولائهم للسلطة الشرعية في البلاد. إضافة الى ذلك لم يكن لدى قيادة المنظمة، وبخاصة «فتح»، الرؤية أو المقدرة السياسية على حسم وضع ازدواجية السلطة لمصلحتها كما أن علاقة المقاومة بأحد أهم حلفائها العرب، وبالتحديد مصر، كانت قد عانت من بعض الضعف نتيجة قبول الأخيرة لمبادرة روجرز قبل شهرين من مأساة أيلول الأسود. لذلك عندما قام الملك حسين بتوجيه ضربته القاضية بدت المقاومة الفلسطينية وكأنها معزولة نسبياً، بقيادة مترددة، وبقوات لا تستطيع أن تكون نداً للجيش الأردني[١٩].

بمجرد أن هزمت المنظمة في عمان عملت على أن تجد لنفسها مقراً وملجأ في لبنان. وحتى قبل ذلك، كانت المنظمة في عام ١٩٦٩ قد توصلت الى اتفاقية مع الحكومة اللبنانية تحت اشراف عبد الناصر في القاهرة سمح لها بمقتضاها بحرية الحركة في الجنوب وأوكلت لها مهمة حماية مخيمات اللاجئين. إلا أنه بعد فترة وجيزة استدرجت المقاومة الفلسطينية الى حلبة الصراع اللبناني الذي كانت فيه المقاومة سبباً من أسبابه، الا أنها أصبحت ضحية من أكبر ضحاياه. وبالرغم من عدم رغبة المقاومة في الاشتراك مباشرة في النزاع بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، الا أنها لم تستطع الاحتفاظ بهذا الموقف بخاصة

---

(١٨) William Baur Quandt, Fuad Jabber and Ann Mosely Lesch, *The Politics of Palestinian Nationalism* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1974), p. 65.

(١٩) وقفت القوات العراقية المرابطة في الأردن آنذاك بعيداً وبمعزل عن الأحداث، في حين أن التدخل العسكري السوري أثناء المعارك بين المقاومة وقوات الجيش الأردني لم يكن فعالاً وذلك نتيجة الصراع الداخلي على السلطة في صفوف القيادة السورية والتهديد الاسرائيلي بالتدخل ضد القوات السورية.

بعد تعرض مخيمات اللاجئين في الضبية وجسر الباشا وتل الزعتر الى قصف شامل واقتحام من قبل القوات الكتائبية(٢٠).

لقد مارست منظمة التحرير تأثيرها السياسي والعسكري في لبنان بغرض الوصول الى هدف أساسي وهو تأمين قاعدة ثابتة لها تستطيع منها العمل على بناء وتنظيم مؤسساتها السياسية والاجتماعية حول التجمعات الفلسطينية المتفرقة في الوطن العربي وخارجه، إضافة الى ممارسة فعاليتها العسكرية ضد العدو الصهيوني. في سبيل هذا الهدف اضطرت منظمة التحرير أن تعتمد على القوى اليسارية والاسلامية في لبنان كغطاء شعبي داخلي لها. وفي المقابل كان عليها أن تقدم لحلفائها قدراً من المساندة السياسية والعسكرية ضد اعدائهم المحليين. وقد عمل التدخل السوري والإسرائيلي في لبنان على تعقيد المأزق الذي وقعت فيه المنظمة، ووجدت المقاومة نفسها في نزاع بين رغبتها في الحصول على قاعدة وملجأ لنفسها في لبنان، وبين الثمن الفادح الذي كان عليها أن تدفعه أثناء عملية انغماسها في الصراعات اللبنانية. وفي النهاية أدّى غزو إسرائيل للبنان في صيف ١٩٨٢ الى رحيل القوات الفلسطينية عن بيروت، وبحلول نهاية ١٩٨٣ وضعت سوريا حدّاً للوجود السياسي والعسكري لعرفات ورجاله في لبنان. على أنه يجدر الاشارة الى أن المنظمة قبل خروجها من لبنان شاركت بقدر ليس بالقليل في عملية الانهيار التدريجي الذي لحق بالنظام السياسي اللبناني.

ولتلخيص ما جاء، يمكن القول بأن التأثير السياسي لحركة المقاومة الفلسطينية على بعض الأنظمة العربية المتاخمة لإسرائيل لم يكن منتظماً. ففي حالة سوريا كان تأثيرها ضئيلاً ولفترة وجيزة فقط كما اقتصر على دورها المحدود وغير الناجح أثناء النزاعات على السلطة بين الفئات المتناحرة في صفوف حزب البعث السوري. أما في الأردن فقد نجحت المنظمة مؤقتاً في زعزعة أركان النظام القائم، ولكن العاهل الأردني عاد فانتزع زمام المبادرة منها. وأما في لبنان فقد عملت المنظمة الى جانب قوى أخرى داخلية وخارجية على سقوط النظام اللبناني. وفي مجمله، بدا تأثير المنظمة على تلك الأقطار العربية وكأنه يعمل ضد وحدتها الداخلية أو الاقليمية. ومن المرجح أن المقاومة بحكم الوجود العسكري الذي شغلته في بعض الأقطار العربية امتلكت في فترة ما إمكانية الإخلال بالأوضاع القائمة وبالنسيج الاجتماعي والسياسي لتلك البلدان.

على أن تأثير المنظمة على البيئة العربية المحيطة بها لم يقتصر على وجودها العسكري. فمن الملاحظ أن بعض الحركات السياسية في منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي نظرت الى المنظمة على أنها نموذج للكفاح الوطني يمكن الاهتداء به. ومن المعروف أن معظم التنظيمات التي شاركت في الثورة الايرانية كانت على علاقة وثيقة بالمقاومة الفلسطينية. وقد أتم بعض أعضاء هذه التنظيمات تدريباتهم العسكرية في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في

(٢٠) Cobban, *The Palestinian Liberation Organization People, Power and Politics*, p. 68.

الأردن ولبنان(٢١). وفي عام ١٩٦٨ قام عدد من ثوار ظفار الذين كانوا على علاقة سياسية وتنظيمية ببعض الفصائل اليسارية في المقاومة بتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل(٢٢). وفي الفترة نفسها نظمت جماعة منشقة عن الحزب الشيوعي العراقي عرفت باسم «جيش الشعب» مجموعات مسلحة في محاولة منها لاسقاط النظام العراقي(٢٣). وعلى العموم فقد ألهمت حركة المقاومة الفلسطينية منذ ١٩٦٧ قيام نموذج جديد من النشاط السياسي في المنطقة، كان من سماته الاعتماد على الكفاح المسلّح لتغيير الأوضاع القائمة.

على أن أكبر نجاح للمنظمة لا يكمن في انجازاتها العسكرية ولا في المثال الثوري الذي أعطته للآخرين ليحتذوا به. وإنما تنحصر أهميتها الكبرى في المجال السياسي، وهو المجال الذي حققت فيه أهم انجازاتها، وبالتحديد في قدرة قيادتها على بعث شعور قوي بالانتماء لدى الشعب الفلسطيني تجاه قضيته الوطنية. ظهر هذا الشعور الجديد بالتضامن القومي وبالهوية الجديدة الوطنية بين أبناء الجاليات الفلسطينية المتفرقة في أجزاء شتى من العالم. وكانت المنظمة بمثابة البنية التحتية التي حددت ملامح الشعور الوطني الفلسطيني المتنامي ووجهته. وبذلك لم يذهب العرق والدم المسكوب في الأردن ولبنان هباء. فقد كان هذا الوقت ضرورياً لبناء حركة وطنية قادرة على البقاء فوق أراضي الغير، وكان للبنان والأردن أهمية كبيرة في هذا المجال، ليس من الناحية العسكرية وإنما لكونها ملاذاً وملجأ ضد العناصر المعادية الخارجية للمنظمة سواء أكانت تلك العناصر اسرائيلية أم عربية. في بيروت حيث أمضت المقاومة عقداً ونصف العقد من عمرها، وجدت في تلك العاصمة العربية الملجأ الذي حماها من أعدائها، والأهم من ذلك أعطت بيروت المنظمة الوقت الكافي لتدعيم أواصر علاقاتها بالمجتمعات الفلسطينية في الشتات ووفرت لكوادرها التنظيمية والسياسية أرضاً لتنمية تجاربها وإتمام تدريباتها. وفي بيروت تمكنت المنظمة أيضاً من تجميع الموارد البشرية والمادية للشعب الفلسطيني. وهكذا أتمت المنظمة بناء الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لاستمرار العمل الوطني الفلسطيني. ومن أهم سمات هذه الهياكل أنها اعتمدت مبدأ اللامركزية وذلك حتى تتمكن من الوفاء بمتطلبات شعب لا يعيش على أرض واحدة. وفي عملية البناء هذه لعبت بيروت دور مركز التنسيق لنشاطات هذه المؤسسات اللامركزية. وعندما رحلت المنظمة عن العاصمة اللبنانية فقدت مركز التنسيق هذا، إلا أنها لم تفقد مؤسساتها المنتشرة في العالم ولم تفقد بالرغم من كل الجهود المعادية مركزها كممثل فعال للشعب الفلسطيني.

---

(٢١) Al-Rumaihi, «Factors of Social and Economic Development in the Gulf in the Eighties,» p. 89.

(٢٢) Walid Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and his Comrades from Nationalism to Marxism* (New York: St. Martin's Press; London: Knight, 1975), p. 93.

(٢٣) Abbas Kelidar, eds., *The Integration of Modern Iraq* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1979), p. 192.

بعد انسحاب عرفات ورجاله من لبنان، ظهر رأي يقول بأن المنظمة وقعت تحت رحمة الحكومات العربية. إذ إنه بعد أن حرمت من نشاطها السياسي وقاعدتها العسكرية أصبحت تعتمد اعتماداً كلياً على الأنظمة العربية. ويبدو أن في هذا الرأي بعض المبالغة. فعلى المستوى السياسي لم تثبت صحته، ذلك أن المقاومة أبدت قدرة فائقة على مواجهة الأخطار المحدقة بها. يعود هذا الى أسباب فلسطينية خاصة والى أسباب عربية أيضاً.

خلال فترة السبعينات برهنت المجتمعات الفلسطينية المتفرقة عن نمو شعور وطني فلسطيني وإحساس بالانتماء الى المنظمة لا يُقارنان بالشعور الذي ساد في العقدين السابقين لذلك. وفشلت محاولات الأطراف العربية وغير العربية في أن تحول انتباه هذه المجتمعات عن قضيتها[٢٤]. وبدا أن البنية اللامركزية للمنظمة نجحت في أن تتفادى الآثار السلبية لمحاولات اعدائها القضاء عليها. فقد منع توزيع مؤسساتها السياسية وأجهزة الخدمات الاجتماعية والصحية والإعلام والدعاية في أكثر من موقع داخل الوطن العربي وخارجه من إنزال هزيمة شاملة بها. ونجحت المنظمات بفضل مرونتها التنظيمية في أن تتحمل وتواجه الضغوط العربية المنصبة عليها والمحاولات الاسرائيلية المتكررة لتحطيمها سياسياً وعسكرياً. علاوة على ذلك فمنذ تأسيسها عام ١٩٦٤ حازت المنظمة على قسطها الوافر من اللعبة السياسية العربية. وتمرست قيادتها في التعامل مع المؤامرات والمناورات التي تعترض طريقها، وأصبح عرفات من أكثر الساسة العرب حنكة وتجربة. ونمت لديه ولدى المنظمة حاسة حب البقاء بشكل مرهف وحذر. ودون مبالغة أصبح عرفات سيداً في لعبة التوازنات السياسية في المنطقة. فقد نجح داخل منظمته «فتح» في أن يبسط سيطرته على أتباعه رغم محاولات عربية شتى لاختراق صفوفه. كما تمكن من أن يوائم بين الاتجاهات الايديولوجية المختلفة لدى مؤيديه وانصاره. وعلى نطاق منظمة التحرير ككل احتفظ حتى وقت قريب بتوازن بين المنظمات الفلسطينية المختلفة داخلها. وفي المجال العربي تمكن من تحريك نظام عربي أو أكثر لمصلحته ضد أنضمة أخرى معادية له. ففي الآونة الأخيرة اقترب عرفات من مصر والعراق والأردن لكي يتفادى التأثيرات السلبية للموقف السوري تجاهه.

وأما على صعيد الوطن العربي فقد شهد منذ ١٩٦٧ النمو التدريجي الراسخ للكيان الفلسطيني. وباختصار، فإنه منذ قيام دولة اسرائيل كان للقضية الفلسطينية أعظم الأثر في السياسة العربية. مهدت هذه القضية أولاً، الطريق في بعض الأقطار العربية لتولي الجيش السلطة فيها. إذ انه خلال الخمسينات كانت فلسطين العنوان الحركي والرمز لقيام الانقلابات العسكرية وتحقيق التغيرات السياسية في الوطن العربي. وفي أكثر الأحيان اعتمدت مصداقية الأنظمة وبخاصة في أقطار المركز العربي على مدى ولائها وتمسكها

---

(٢٤) لعل أبلغ مثال على ذلك هو محاولة السلطات الاسرائيلية تشكيل روابط القرى في الضفة الغربية التي فشلت فشلاً ذريعاً في الوقت الذي كان يتلقى فيه عرفات الضربات من قبل اسرائيل وسوريا. كذلك فإن محاولات الأردن ايجاد قيادة بديلة عن المنظمة لم تلق أي نجاح يذكر.

بالقضية الفلسطينية. ثانياً، عملت فلسطين على إبراز تضامن داخلي لكثير من المجتمعات العربية، واستغلت باستمرار من جانب الحكومات أو الجماعات المعارضة لتحقيق إجماع كلي أو جزئي. كما تمسك كل الزعماء العرب بها على الدوام من أجل تدعيم الوحدة الداخلية في مجتمعاتهم وبخاصة في أوقات الشدة. وفي هذا المضمار ظلت فلسطين تلعب دوراً هاماً في تقوية الوحدة السياسية الداخلية لأقطار الخليج العربي وشمال افريقيا حتى يومنا هذا. وأخيراً استخدمت القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ في الوصول الى قدر من التعاون السياسي والعسكري بين البلدان العربية. وفي هذا المجال أبدت الأقطار العربية أحياناً بعض الرغبة في العمل بشكل جماعي لتحقيق اعتراف دولي بالمنظمة وبحقوق الأقطار العربية في الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ولكن تلك اللحظات المتقطعة من الجهود العربية الرسمية المشتركة لم ترتفع في أي وقت من الأوقات الى مستوى أعلى من التنسيق والتعاون يمهد لقيام شكل من أشكال الوحدة السياسية أو العسكرية. ويمكن القول إن فلسطين قد فرضت في بعض الأوقات شكلاً عاماً من التضامن العربي، ولكنها لم توفر بمفردها القاعدة الضرورية لقيام وحدة سياسية بين الأقطار العربية.

الفصل الثامن والثلاثون

التدخل الإسرائيلي في شؤون العرب الداخلية: قضية لبنان

آفي شليم(*)

توطئة

كان التدخل في الشؤون السياسية للأقطار العربية المجاورة لفلسطين سمة دائمة في سياسة الوكالة اليهودية التي سبقت الدولة في فلسطين، وهو كذلك بعد إقامة دولة اسرائيل. وسواء كان التدخل الاسرائيلي مباشراً أو غير مباشر، مكشوفاً أو خفياً، فإن غرضه في العادة هو الإبقاء على العالم العربي ضعيفاً، مجزأ ومنقسماً على نفسه. إن مناهضة القوى المنادية بالعروبة وافشال المشاريع العملية للوحدة العربية هما من الوسائل الواضحة للعيان لتحقيق ذلك الغرض. ولكن اسرائيل حاولت إضافة الى ابتغائها تغيير العلاقات بين الدول العربية، حاولت أن تؤثر في السياسة الداخلية لكل دولة عربية على انفراد. وهذا النوع الثاني من التدخل يتخذ عادة شكل روابط إسرائيلية مع أقليات معيّنة مثل الأكراد والدروز والموارنة، أو شكل مساندة لبعض الجماعات المسلمة التي تجد نفسها لسبب أو لآخر في موقع المعارضة للنظام القائم في أقطارها أو للوضع الاجتماعي والسياسي السائد فيها.

إن الكتّاب الاسرائيليين والكتاب المؤيدين لإسرائيل يشدّدون على ترفّع اسرائيل وعزلتها فيما يتعلق بالعالم العربي. فجميع غرائز الدولة تعمل بنظرهم ضد الانحياز في النزاعات بين الدول العربية. إن الكاتب Aaron Kleimen مثلاً يفترض أن عدم التدخل في السياسة العربية الاقليمية سمة من أكثر السمات دواماً للسياسة الخارجية الصهيونية والاسرائيلية معاً. وهو يقول إن صانعي السياسة الإسرائيليين «لم يظهروا لا نزعة للتأثير المباشر في شؤون الأقطار العربية المجاورة لا بل ولا حتى رغبة حقيقية بمثل هذا التأثير. ويصدق هذا على الوضع السياسي المحلي في داخل كل قطر كما يصدق على التوازن الإقليمي

(*) استاذ الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة ردنغ.

العام بين القوى العربية المحافظة والراديكالية، أو بين المنادين بسياسة مؤيدة للسوفيات والمنادين بسياسة مؤيدة للأمريكيين»[1].

لا يمكن إنكار وجود منحى انعزالي في موقف اسرائيل من المنطقة. بيد أن القوى الأعمق والأبقى هي التي تسوق اسرائيل نحو التورط في السياسة العربية والتطفل عليها. وفي حين نرى بعض واضعي السياسة الاسرائيليين في شتى الأزمنة ولمختلف الأسباب يصدون عن المشاركة النشطة في الأحابيل الاقليمية والانحيازات السياسية، نجد آخرين يظهرون ميلاً أكثر إصراراً على استغلال القوى النافرة في العالم العربي سعياً وراء تحقيق هيمنة اسرائيلية في المنطقة. على أن كلا الرأيين المطروحين، الانعزالي والدولي، لا يقدّم بذاته تفسيراً وافياً لتأثير اسرائيل على التطور السياسي في المنطقة. وكلاهما يبرز جانباً مختلفاً لسياسة لا هي منسجمة كل الانسجام، ولا متماسكة، ولا مطردة السياق. إن هذا الفصل يعنى بالدرجة الأولى بأثر اسرائيل على السياسة العربية الداخلية أكثر مما يعنى بأثرها على السياسة المناهضة للعرب. وقد كانت أوائل الخمسينات في هذا الصدد حقبة تكوينية، كما كانت كذلك في كل جانب من جوانب السياسة الإسرائيلية الخارجية والدفاعية. وقد ظهرت خلال هذه الحقبة مدرستان فكريتان في أوساط النخبة واضعة السياسة الاسرائيلية حول موضوع التدخل. كانت إحداهما بقيادة بن غوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع ويحبذها بقوة الرؤساء العسكريون ورجال المخابرات، وتدعو الى تدخل نشط، واسع النطاق وإلى اللجوء الى عمليات سرية وذلك لبث الفرقة في صفوف العرب والإبقاء على أوضاعهم المتقلقلة وتأخير مجهوداتهم الرامية إلى تحديث مؤسساتهم العسكرية. وكانت المدرسة الفكرية الأخرى، المؤلفة من موشي شاريت وكبار موظفيه في وزارة الخارجية، مدرسة لا يمكن أن توصف بأنها ضد التدخل ولكنها كانت أكثر حذراً فيما يتعلق بطبيعة التدخل ونطاقه؛ إنها أعلم بالمخاطر والمزالق، وهي أكثر واقعية في تقديرها للمردودات الممكن حصولها في المستقبل[2].

وفي حين تحمل المدرستان عدداً من الفرضيات المشتركة فإنهما تختلفان في أهدافهما النهائية، وفي استراتيجياتهما، وفي مفهومهما لموقع اسرائيل في العالم. ففيما يهدف بن غوريون وأتباعه الى هيمنة إسرائيلية في الشرق الأوسط بصرف النظر عما يرد في خطبهم، يطمح شاريت وأتباعه الى تعايش يهودي - عربي. وبالنسبة للفريق الأول تأتي مستلزمات الأمن قبل متطلبات السلام، وبالتالي تتغلب اعتبارات المدى القصير على اعتبارات المدى الطويل. وبالنسبة للفريق الثاني لا يعتبر السلام مجرد شعار بل يعتبر هدفاً مركزياً لبرنامجهم السياسي بكامله، لذلك فإنهم يترددون في التفريط بالسلام من أجل فائدة تكتيكية موقتة. وهم يقرّون بأن أمن اسرائيل يمكن ضمانه في المدى القصير عن طريق الانقسامات والشقاق في المعسكر

(١) A.S. Klieman, «Zionist Diplomacy and Israeli Foreign Policy,» *Jerusalem Quarterly*, no. 11 (Spring 1979).

(٢) M. Brecher, *The Foreign Policy System of Israel: Setting Images, Process* (London: Oxford University Press, 1972), Chap. 12.

العربي ولكنهم يرون أن الوحدة العربية واتفاق كلمة العرب لا يستغنى عنها في نهاية المطاف من أجل خدمة قضية السلام مع اسرائيل. أما بشأن وسائل التأثير في التطورات الجارية عبر حدود اسرائيل فإن بن غوريون وأتباعه يفضلون العمل المباشر والعمليات السرية والتدخل العسكري، في حين أن شاريت وأتباعه يفضلون الوسائل غير العنيفة.

إن الذي جعل كلاً من هاتين الجماعتين تنادي بسياسة تختلف كل الاختلاف عن الأخرى هو أهدافهما المتباينة، وكذلك فهمهما للسياسة العربية فهماً مختلفاً. ويمكننا أن نفترض وجود علاقة متبادلة مباشرة بين المعرفة بالقوى السياسية العاملة في العالم العربي وبين النزعة للتدخل، فكلما كان فهم القوى السياسية الدافعة في المنطقة محدوداً وسطحياً تفاقمت النزعة للتدخل، والعكس بالعكس. وبينما يقوّم الخبراء السياسيون القوة العسكرية بالنظر لمفعولها الرادع على الخصم بالدرجة الأولى فإن الخبراء العسكريين ينزعون الى استخدام القوة العسكرية استخداماً فعلياً كلما تراكمت هذه القوة. وبالنظر لعدم التماثل في الحجم والسكان والموارد بين اسرائيل والعالم العربي فإن تحويل النجاح العسكري الى مكسب سياسي لم يكن قط بصالح اسرائيل. مع هذا نجد أن العسكريين الاسرائيليين قد بالغوا بإصرار مستمر على الاستغلال السياسي للقوة العسكرية.

كانت الأغراض المحددة للتدخل الإسرائيلي والأثر الدقيق لهذا التدخل تختلف من قطر الى آخر ومن مرحلة الى أخرى. ففي لبنان بدأت إسرائيل بتشجيع الأقليات غير الإسلامية وانتهت بمساعدة الموارنة على تحقيق غلبتهم على جميع الطوائف الأخرى. وفي سوريا حاولت إسرائيل أن تلعب بالمطامح الانفصالية للأقليات الإثنية لا سيّما مطامح الدروز، وذلك لإضعاف النظام في دمشق. إن الدور الذي لعبته إسرائيل في الإطاحة بالنظام البرلماني في سوريا سنة ١٩٤٩، ولو أنه كان دوراً صغيراً وغير مباشر، يكذب ادعاء إسرائيل بأنها معقل الاستقرار السياسي في هذا الجزء من العالم وصديقة الديمقراطية فيه. إنها بمساعدتها لحسني الزعيم، الضابط الكردي الأصل، للإطاحة برئيس الجمهورية شكري القوتلي، المسلم السني والقومي المؤمن بالعروبة، قد عملت على جعل سياستها سياسة تآمرية ضد هذا الدكتاتور العسكري ولصالح ذاك. وفي مصر لم يكن الأمر يتعلق بالقطر أو بطائفة معينة أو بحزب سياسي بل يتعلق بفرد واحد بعينه هو جمال عبد الناصر، فقد تصوره المتشددون أخطر أعداء اسرائيل. وعليه، فقد جرى استخدام الضغط العسكري في ١٩٥٦ و١٩٦٧ و ١٩٧٠ في محاولات لا جدوى منها للعمل على إسقاطه. ولئن كانوا تصوّروا أن عبد الناصر أخطر أعداء اسرائيل فإنهم تصوروا دائماً الملك حسين، بنظر حزب العمل على الأقل، كحليف محتمل في قمع القومية الفلسطينية. كانت إسرائيل تعتبر ملتزمة ببقاء الملكية الهاشمية في الأردن حتى تولى الليكود السلطة في ١٩٧٧ فأخذ يتنصل عن هذا الالتزام. كان حزب العمل يعرض على الملك حسين حلاً وسطاً بشأن الضفة الغربية فجاء الليكود وغيّر ذلك فطرح الرأي المتفجر القائل بأن «الأردن هو فلسطين»، وأخذ بعض زعماء الليكود، ومن أشهرهم أريل شارون، يدعون الى القيام بدور نشط للإطاحة بالملكية الهاشمية لكي يتاح للفلسطينيين اقامة دولتهم في الأردن وترك الضفة الغربية لتكون جزءاً من اسرائيل الكبرى.

ولبنان يعطي، من بين جميع دول المواجهة، أحسن مثل على المغـريات لإسرائيـل لكي تتورط في السياسات العربية الداخلية، وعلى مزالق تدخّـل كهذا. إن تجـزؤ النظام السيـاسي اللبناني وضعف الحكومة المركزية والنزاعات المزمنة بين الجماعـات المارونيـة والدرزيـة والسنية والشيعية في لبنان قد عملت على السماح بالتدخل الأجنبي بـل علـى دعـوته. وبـالنظر لـتركيز هذا الكتاب على ما في العالم العربي من تكامل وتفتت فـإن من المناسب جـداً النظر بشيء من التفصيل في آثار التدخل الاسرائيلي في الشؤون الداخلية في لبنان. وبدلاً من تناول جميع دول المواجهة سيكـون هدفنـا استعمال مـوضوع درس واحـد وهو لبنـان، لتمحيص نمط التدخـل الاسرائيلي وأدواته وتأثيره.

أولاً: منشأ التحالف الصهيوني - الماروني

كانت الدائرة السياسية للوكالة اليهودية على صلة بأفراد بـارزين من شتى الجماعـات في الثلاثينات والأربعينات، ولكن أهم انجازاتهـا من الناحيـة السياسيـة كانت مـع الموارنـة. إن زعماء موارنة مثل البطريرك أنطون عريضة ورئيس الأساقفـة مبارك وعبـدالله الخوري ورئيس الجمهورية إميل إده، وقد تخيّلوا قـدراً مشتركـاً بين المـوارنة واليهـود ضد الضغط الـواقع من الاسلام والقومية العربية، أيدوا علناً تأسيس دولة يهودية في فلسطين[٣]. وقد كانوا يعتقدون أن إنشاء دولة غير مسلمة إضـافية إلى جـوارهم من شأنـه أن يقوي الجمهـورية اللبنـانية كـما يقـوي مـركـزهم ذاتـه في داخلهـا ازاء العـالم الاسـلامي. وقـد وقـع البـطريـرك عـريضـة وحاييم وايزمن في سنـة ١٩٤٦ اتفاقيـة تعترف بشكـل متبادل بمـطلب اليهود بـالاستقـلال في فلسطين وبـ «الطابع المسيحي، المستقل في لبنان»، ولكن إصرار البطريركية على إبقاء الاتفاقية سرية جردها من الكثير من قيمتها السياسية[٤].

وضعت هـذه الصلات المبكـرة بين الـوكالـة اليهوديـة وبين زعـماء المارونيـة الـدينيـين والسياسيين، وضعت الأساس لمزيد من التعاون بينهم وبـين دولة اسرائيـل وعزّزت مصلحـة زعماء الصهيونية في التحالف مع أقليات أخرى ومع خصوم آخرين للقـومية العـربية كـوسيلة لإحداث ثغرة في طوق العداء العربي. وقد سجل بن غوريون رئيس الوزراء في يـومياتـه بعد عشرة أيام فقط من اعلان الاستقـلال ومشاركـة لبنان غـير الحماسيـة في غزو فلسـطين فكتب يقول: «إن الحلقة الضعيفة في الائتلاف العربي هي لبنان. الحكم الاسلامي مصطنـع ومن السهل تقـويضه. يجب إقامة دولة مسيحية يكون نهر الليطاني حدودها الجنوبية. سنوقع معاهدة معها»[٥]. إن الذي شجع بن غوريون هو ما ورد من تقارير عن اجتماعات سرية جرت بين مسؤولين اسرائيليين وممثلين عن

---

(٣) I. Rabinovich, *The War for Lebanon, 1970-1983* (Ithaca: Cornell University Press, 1984), p. 104.

(٤) D. Joseph, *The Faithful City* (New York: Simon and Schuster, 1960), p. 210.

(٥) G. Rivlin and E. Orren, eds., *The War of Independence: Ben Gurion's Diary* (Tel Aviv: Ministry of Defence, 1982), vol. 2.

حزب الكتائب الماروني المغالي في تشدده. وفي ٣ تموز/يوليو ١٩٤٨، أثار إميل إده، وكان عندها من شيوخ الساسة الموارنة، في اجتماع سري مع مسؤول من وزارة الخارجية الاسرائيلية، إمكانية القيام بثورة مسيحية في بيروت اذا غزت قوات الدفاع الإسرائيلية جنوب لبنان. وفيما بعد تقدم الياس ربابي، السياسي الكتائبي، بطلب أكثر تحديداً للمساعدة، في اجتماع عقد في باريس في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٤٨، مع الياس ساسون وتوفيا أرازي. شجع هذان الاسرائيليان ربابي وأعطياه بعض المال بصفة «قرض» ولكنهما لم يقتنعا بأن لدى المسيحيين الارادة أو القدرة على الاطاحة بحكومة رياض الصلح. كتب ساسون الى رؤسائه يقول: «إني لا أؤمن بقدرة قوى المعارضة المسيحية في لبنان اليوم على القيام بثورة أو على محاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة، حتى اذا وصل الجيش الاسرائيلي الى صيدا، لا بل حتى اذا وصل الى أبعد منها»(٦).

وفي السنين التي تلت حرب فلسطين استمر المسؤولون الاسرائيليون على مساعدة جهود العلاقات العامة المارونية في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى اظهار التعاطف مع طموح الكتائبيين لتحرير أنفسهم من ربقة زعماء العروبة. وفي أواخر سنة ١٩٥٠ التقى عدد من المسؤولين الاسرائيليين في اجتماعات مع الياس ربابي لبحث طلبه بمساعدة مالية اسرائيلية للكتائب لدعم الحزب في الانتخابات العامة القادمة. إن احتمال وجود لبنان مسيحي منفصل عن العروبة وصديق لإسرائيل كان أمراً يثلج صدور بعض الإسرائيليين، لا سيما إذا فتح هذا الباب أمام اعادة تركيب بعيدة المدى في بنية الشرق الأوسط بكاملها. ولكن موشي شاريت وزير الخارجية رأى أن هدف إخراج لبنان من النزاع وعقد اتفاقية سلام مع تلك الدولة «ليس بالأمر الذي يمكن تحقيقه بسرعة»، وأعاد شاريت الى الذاكرة أنه في حين فوتحت اسرائيل مراراً من شخصيات لبنانية لمساعدة أحزاب لبنانية «كان يصدنا على الدوام الافتقار لقوة حقيقية لدى الجمهور اللبناني ذاته الذي سينفذ المهمة، بحيث إن دورنا اقتصر على تقديم المساعدة من الخارج». وفي النهاية تقرر استثمار مبلغ قليل من المال في حملة الكتائب الانتخابية كعلامة لحسن النية نحو هذه القوة المعارضة دون أن تكون لدى إسرائيل أية أوهام بشأن النتائج العملية.

كان شاريت في هذا يعبّر عن التشاؤم التقليدي لوزارة الخارجية الاسرائيلية بشأن تحالف إسرائيلي مع مسيحيي لبنان. ولكن التحليل النفاذ والمتبصر للعلاقة الإسرائيلية ـ المارونية جاء على لسان غيدون رافئيل اذ كتب الى المدير العام لوزارة الخارجية يقول: «لا يمكنني أن أتصور، في الظروف الراهنة في الشرق الأوسط، أن تتجرأ حركة مسيحية، عند وصولها الى الحكم في لبنان، على الدخول في نزاع مع العالم الإسلامي باحتفاظها بروابط صداقة مع اسرائيل. على العكس، فطالما ثابرت الدول العربية الأخرى في سياستها العنيدة نحو اسرائيل، فإن لبنان لن يتمكن بنظري حتى بظل حكومة مسيحية صديقة أن يعبر تعبيراً ملموساً عن ميوله الودية».

---

(٦) B. Morris, «Israel and the Lebanese Phalange: The Birth of a Relationship, 1948-1951,» *Studies in Zionism*, vol. 5, no. 1 (Spring 1984).

ثانياً: الحجج مع إقامة لبنان مسيحي وضد ذلك

بعد النتائج غير"الموفقة التي أحرزها حزب الكتائب في انتخابات نيسان/ابريل ١٩٥١ ركدت العلاقات بينه وبين اسرائيل ركوداً كبيراً. ولكن بن غوريون، الذي كان قد تخلى عن رئاسة الوزارة الى شاريت، ما فتىء يزداد قلقاً بشأن عزلة إسرائيل الاقليمية، فأحيا في شباط/فبراير ١٩٥٤ مشروعه العزيز عليه الخاص بدولة مارونية وذلك إبان محادثة حامية بينه وبين خلفه في منصب الرئاسة. قال بن غوريون لقد آن الأوان لدفع المارونيين في لبنان الى إعلان دولة مسيحية. فلما سكب شاريت ماء بارداً على المشروع وبّخه بن غوريون بشدة على جبنه وافتقاره للبصيرة وأصر على ضرورة ارسال الرسل الى لبنان وإنفاق الأموال فيه. ولما أشار شاريت الى عدم توافر الأموال ردّ بن غوريون مفنداً وقال يجب إيجاد المال، إن لم يكن من الخزانة فمن الوكالة اليهودية. وذكر أنه يجدر من أجل مشروع كهذا المغامرة بمئة ألف دولار، بنصف مليون، بمليون؛ وأن الأمر الأساسي هو الفعل ومن ثم سيحصل تغيّر حاسم في الشرق الأوسط وسيبدأ فيه عصر جديد. كتب شاريت في يومياته يقول «لقد مللت الصراع ضد الدوامة»(٧).

في اليوم التالي أرسل اليه بن غوريون من خلوته الصحراوية في «سدي بوكر» الرسالة التالية:

«من الواضح أن لبنان هو أضعف الحلقات في الجامعة العربية. إن جميع الأقليات في الدول العربية هي كلها مسلمة فيما عدا الأقباط. ولكن مصر هي أكثر الدول العربية تماسكاً وتتكون الأغلبية فيها من كتلة متراصّة واحدة، من جنس واحد ودين واحد ولغة واحدة، والأقلية المسيحية فيها لا تؤثر كثيراً في وحدتها السياسية والقومية. والأمر ليس كذلك بالنسبة للمسيحيين في لبنان. إنهم أغلبية في لبنان التاريخي ولهذه الأغلبية تقاليد مختلفة وثقافة تختلف عن العناصر الأخرى في الجامعة. كذلك ففي ضمن حدود لبنان الموسعة (وهذه أسوأ خطيئة ارتكبتها فرنسا حين وسعت حدود لبنان) لا يكون المسلمون أحراراً يعملون ما يشاؤون، حتى لو كانوا أغلبية فيه (ولا أدري إن كانوا أغلبية حقاً) وذلك لخوفهم من المسيحيين. لهذا فإن خلق دولة مسيحية هو أمر طبيعي؛ إن لها جذوراً تاريخية، وإنها ستجد تأييداً في أوساط واسعة في العالم المسيحي، بقسميه الكاثوليكي والبروتستانتي. يكاد هذا يكون مستحيلاً في الأزمنة الطبيعية. أولاً وقبل كل شيء بسبب الافتقار للمبادرة والشجاعة بالنسبة للمسيحيين. أما في أزمنة البلبلة أو الثورة أو الحرب الأهلية، فإن الأمور تأخذ وجهاً آخر، وحتى الضعيف يعلن عن نفسه بطلاً. وربما (ففي السياسة ليس هناك أي شيء مؤكد أبداً) ربما كان الوقت الحاضر هو الزمن الذي يتم فيه خلق دولة مسيحية الى جوارنا. ولن يتم هذا دون مبادرتنا ومساعدتنا القوية. ويبدو أن هذا هو الواجب المركزي، أو على الأقل أحد الواجبات المركزية لسياستنا الخارجية. وهذا يعني أن من اللازم استثمار الوقت والنشاط لأداء هذا الواجب وأن علينا أن نعمل بكل الوسائل الممكنة لتحقيق تغيير جذري في لبنان. يجب تعبئة جهود ساسون. . . . وغيره من رجالنا المتخصصين بالشؤون العربية. وإذا كان المال ضرورياً فينبغي ألا نتردد في صرف أي مبلغ من الدولارات، ولو أنه قد يصرف عبثاً. يجب أن نركز جميع جهودنا على هذه القضية. . . إنها فرصة تاريخية. وإذا أفلتت منا فهذا أمر لا يغتفر. ليس هناك تحد في هذا

---

(٧) M. Sharett, *Yoman Ishi*, 4 vols. (Tel Aviv: Sifriyat Maariv, 1980), vol. 2, p. 377 (in Hebrew).

للدول الكبرى في العالم. . . وبنظري ينبغي القيام بكل شيء سريعاً وبقوة دفع تامة. والهدف لن يتحقق بالطبع بدون تقييد حدود لبنان. ولكن اذا استطعنا أن نجد رجالاً في لبنان ورجالاً منفيين منه يكونون على استعداد للتعبئة من أجل خلق دولة مارونية فإن الحدود الموسعة والعدد الكبير من السكان المسلمين لن ينفعا شيئاً ولن يؤلف هذا عاملاً يثير القلق. لا أدري إن كان لنا أناس في لبنان، ولكن توجد شتى الوسائل يمكن بواسطتها تنفيذ التجربة المقترحة».

أجاب شاريت جواباً طويلاً أظهر فيه اطلاعاً واسعاً على تاريخ الشرق الأوسط والسياسة اللبنانية، وسرد حججاً متعددة ضد التجربة المقترحة. قال انه من البديهي بالنسبة له ألا يُبرر التدخل في الشؤون الداخلية لقطر ما الا تأييداً لحركة سياسية ذات نشاط مستقل. فلا فائدة من محاولة القيام بانعاش من الخارج لحركة سياسية لا تظهر أية علامة من علامات الحياة. وقال انه لا يوجد الآن، على حد علمه، أية حركة سياسية في لبنان المعاصر تنوي أن تقلب القطر الى دولة مسيحية تحكمها الطائفة المارونية. والمسيحيون لا يؤلفون أغلبية في لبنان، كما أنهم ليسوا كتلة متحدة. «أما بالنسبة للموارنة فإن أغلبيتهم الكبيرة ساندت منذ سنين الزعماء السياسيين العمليين في طائفتهم الذين تخلوا منذ أمد طويل عن حلم استعادة الأمجاد الماضية للبنان مسيحي ورهنوا مستقبلهم بائتلاف مسيحي ـ اسلامي في ذلك القطر». وخصص شاريت أقوى حججه لدحض اقتراح بن غوريون بشأن اعادة رسم الحدود اللبنانية. قال إن التقلص الاقليمي سيكون أمراً ينطوي على كارثة بالنسبة للموارنة أنفسهم لأنه سيمزق نمط التعاون المسيحي ـ الاسلامي إرباً إرباً؛ ولأنه سيسوق مسلمي لبنان الى أحضان سوريا؛ ولأنه سيهدد لبنان المسيحي بكارثة في نهاية المطاف يسببها ذوبان شخصيته في دولة اسلامية أكبر عن طريق الضم الى سوريا. وأخذ شاريت يقوض جميع ما يحتمل أن يقال من حجج مقابلة، الواحدة بعد الأخرى على النحو التالي:

«إنك قد تعترض قائلاً إن هذه الحجج غير واردة لأن «المشروع» يقوم على أن تنزع من لبنان الأقاليم الخاصة بصور والبقاع وطرابلس. ولكن من يستطيع أن يتنبأ بأن هذه الأقاليم ستتخلى فعلاً عن روابطها بلبنان وعن علاقتها السياسية والاقتصادية ببيروت؟ من يستطيع أن يضمن استعداد الجامعة العربية للتخلي عن مركزها القانوني الذي يفيد بأن عضوية لبنان فيها ممنوحة اليها. . .؟ من يستطيع أن يؤكد أن الحرب الدامية التي ستندلع لا محالة كنتيجة لمحاولة كهذه ستقتصر على لبنان ولن تجر سوريا الى ساحة المعركة فوراً؟ من يستطيع أن يطمئن الى أن الدول الغربية الكبرى ستقف موقف المتفرج وأنها لن تتدخل في التجربة قبل تحقيق قيام لبنان مسيحي؟ من يستطيع أن يكفل ألا تعي الزعامة المارونية نفسها كل هذه الاعتبارات المذكورة آنفاً فترتد بالتالي عن مثل هذه المغامرة الخطرة؟ ثمة حجج اقتصادية حاسمة ضدها كذلك. إننا لا نبحث القضية في ١٩٢٠/١٩٢١ . . . بل بعد ثلاثين سنة من ذلك. وفي غضون ذلك تكامل جبل لبنان وغدا وحدة عضوية واحدة مع السهل الساحلي لصور وصيدا ووادي البقاع ومدينة طرابلس. وهذه تعتمد على بعضها تجارياً واقتصادياً بشكل تبادلي في علاقات لا يمكن فصمها. لم يكن جبل لبنان وحدة مكتفية بذاتها قبل الحرب العالمية الأولى. . . إن ضم المناطق الثلاث ومدينة بيروت الى الدولة اللبنانية قد جعل من الممكن خلق اقتصاد متوازن. والعودة الى الماضي لن تعني فقط اجراء عملية جراحية بل تعني كذلك تفككاً يقود الى نهاية لبنان. . . .

إني لا أستطيع أن أتخيل، حتى من وجهة النظر هذه، قيام أية منظمة جادة بالتعاون مع مشروع يترتب عليه بنظري انتحار الاقتصاد اللبناني.

وبعد أن بينت كل هذا أود أن أقول إنني ما كنت سأعارض، لا بل كنت سأحبذ بالتأكيد، فكرة المساعدة النشطة لأية ظاهرة من ظواهر الهياج في المجتمع الماروني الذي ينحو الى تعزيز الميول الانعزالية، حتى لـو لم تكن هناك فرص حقيقية لتحقيق الأهداف؛ وكنت سأعتبر محض وجود مثل هذا الهياج أمراً ايجابياً لما قـد يأتي بـه من تزعزع، وما يسببه من متاعب للجامعة، ومن تحويل الانتباه عن التعقيـدات العربيـة ـ الاسرائيلية، ومـا يشعله من نار توقدها الحساسيات نحـو الاستقلال المسيحي. ولكن مـا الذي بـوسعي أن أفعله ومثل هـذا الهياج غير موجود أصلاً؟ إني أخشى أن أية محاولة من جانبنا، في الظروف الراهنة، ستعتبر حماقة وسـطحية أو مـا هو أسـوأ منها ـ أي مضاربة مغامرة برفاهية الآخـرين ووجودهم واستعـداداً للتضحية بصـالحهم العام الأسـاسي من أجل منفعة تكتيكية موقتة لإسرائيل.

أضف الى ذلك لو أن هذا «المشروع» لم يبق طي الكتمان بـل يكتشف أمره ـ وهـو خطر لا يمكن التقليـل من شـأنـه في ظـروف الشرق الأوسط ـ فـإن الضرر الـذي سيصيبنـا. . . . لـن يعـادلـه نجـاح العمليـة ذاتها. . . . .»[٨].

ثالثاً: حلم بن غوريون والضابط الصغير الذي يفكر فيه دايان

خـلال رئـاسـة شـاريت للوزارة، من كـانـون الأول/ديسمـبر ١٩٥٣ الى تشرين الثاني/نوفمـبر ١٩٥٥، نعمت المدرسـة المعتدلـة بفترة وجيـزة من الغلبة المحـدودة في سياسـة اسرائيل الإقليمية. ولكن مـا أن عاد بن غـوريون للحكـومة وزيـراً للدفاع في شبـاط/فبرايـر ١٩٥٥ حتى تجدد النقاش بين الفئات المتنافسة وبعنف شـديد. ففي اجتـماع لكبار المسؤولـين عقد في ١٦ أيار/مايو ١٩٥٥ عـاد بن غوريـون الى حلمه القـديم الخاص بـالتدخـل في لبنان بغرض اعلان دولة مسيحية فيه. فأعاد شاريت الى الـذاكرة مـا حاول أن يبينـه عند الاتفـاق السابق حول الموضوع من أن المـوارنة في حـالة يـرثى لها بـالنظر لانقسـامهم داخلياً الى شيـع ولعدم وجود أية فئة بينهم يمكن اتخاذها حليفـاً جسوراً يعـوّل عليه. ولكن بن غـوريون كـان متلهفاً للقيام بعمل ما مصـرّاً على أن احتـمال قيام العـراق بغزو سـوريا يعـطي عذراً منـاسباً للتدخل الاسرائيلي. وقال كذلك ان في لبنان طائفة من الدروز الذين سيمدون يـد المساعـدة لمغـامرة اقـامة دولـة مسيحية في لبنـان، ولكنه لم يبـينّ السبب الذي يحـدو بالـدروز الى هـذه المساعدة.

أمـا موشي دايـان، رئيس الأركان، والعضـو البارز الآخـر في مدرسـة التدخـل، فقـد أفصـح من فوره عن تـأييده الحـماسي. كتب شاريت عن ذلـك يقول: «إن كـل ما نحتـاج اليه، حسـب رأيـه، هو أن نجد ضابطاً، حتى ولو كان برتبة رائد، فإما نكسبه الى جانبنا وإما نشتريـه بالمـال، ولكي نجعله يوافق على اعلان نفسه مخلصاً للسكان الموارنة. عنـدئذ سيـدخل جيش الـدفاع الاسرائيـلي لبنان ويحتـل الأرض اللازمة، فيقيم نظام حكم مسيحياً يتحالف مع اسرائيل. ستضم الأراضي من نهر الليطاني وإلى الجنوب بكاملها الى اسرائيل ويوضع كل شيء في مكانه. فإذا قبلنا بنصيحة رئيس الأركان فإننا سننفذ الأمر غـداً، دون أن ننتظر الاشارة من بغداد، ولكن وبالنظر للظروف الراهنة فإن رئيس الأركان على استعداد أن يصبر منتظراً أن تمنّ علينا الحكومة العراقية بغزوها لسوريا»[٩].

---

(٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣٩٨ ـ ٢٤٠٠.

(٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٩٦.

لم يشأ شاريت أن يتشاحن مع بن غوريون أمام ضباط الجيش بشأن مشروع فج لا يمتّ الى الواقع بصلة. لذا فقد اكتفى بالاشارة الى أن المشروع لا يعني تقوية لبنان المسيحي بل يعني الحرب بين اسرائيل وسوريا. كما أنه وافق على تعيين لجنة مشتركة من مسؤولين من وزارة الخارجية وجيش الدفاع الاسرائيلي للنظر في الشؤون اللبنانية. أصيب شاريت بالهلع لما لمسه من الافتقار للجدية لدى العسكريين في تعاملهم مع الدول المجاورة ولا سيما ما يتعلق بالمشكلة المعقدة الخاصة بوضع لبنان الداخلي والخارجي. ولكن ظهر أن من الصعب تثقيف دايان، ذلك أن جهله لا يضاهيه سوى عناده. ذكر غيدون رافئيل لشاريت أن رئيس الأركان يصرّ على دعم المشروع الخاص بشراء ذمة ضابط لبناني يوافق على أن يكون ألعوبة بحيث يبدو الجيش الاسرائيلي وكأنه يستجيب الى ندائه لتحرير لبنان من مضطهديه المسلمين. اعتبر شاريت هذا مغامرة جنونية ورجا أن يكون من شأن اللجنة المشتركة أن تمنع حدوث تعقيدات تنطوي على الأخطار. كلف اللجنة بالقيام بوضع البحوث ودراسة الأعمال الحصيفة الرامية إلى تشجيع الأوساط المارونية التي ترفض الخضوع للضغوط الاسلامية والمستعدة للاعتماد على اسرائيل[10].

تمثّل الفترة بين ١٩٥٤ و ١٩٥٥ صورة صارخة للنزعات المتنافسة الساعية لفرض هيمنة السياسة الاسرائيلية على الدول المجاورة لها. كان هناك من جهة الزعماء الاسرائيليون، مثل بن غوريون ودايان الذين يعتقدون أن بوسع اسرائيل أن تستغل عواطف الموارنة الانفصالية لتحقيق تغير في لبنان يكون في صالح اسرائيل. فلبنان بالنسبة لهؤلاء الزعماء هو المفتاح الذي به تتغلب اسرائيل على عزلتها الاقليمية. وهناك من جهة أخرى شاريت وأتباعه وهم يدركون أن أغلبية الموارنة قد قبلت بالنظام اللبناني التعددي الذي وضع في ١٩٤٣، وأنه ينبغي على اسرائيل أيضاً أن تقبل به كحقيقة قائمة. وهذا ما جرى على العموم، في السنوات العشرين التالية، الأمر الذي أدى الى وضع لبنان في مرتبة ثانية في سياق سياسة اسرائيل الشرق أوسطية.

إن التوازن السياسي الداخلي الدقيق في لبنان والقائم على الميثاق الوطني لسنة ١٩٤٣ ضمن أن يبقى لبنان من أقل مثيري المتاعب بين الدول المجاورة لاسرائيل والدولة الوحيدة التي لم تشترك في أية حرب من الحروب العربية ـ الاسرائيلية بعد ١٩٤٨. ولكن نقل المقر الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الى لبنان، بعد أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن، أدى الى انحلال الدولة اللبنانية ووضع اسرائيل أمام مأزق حاد. إن بوسع اسرائيل أن تحمي مستوطناتها الشمالية حماية فعالة عن طريق الغارات الاجهاضية والعقابية ضد منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن هذه الاستراتيجية استغلت لصالح المنظمة وغيرها من أعداء اسرائيل في داخل لبنان. واندلعت الحرب الأهلية الشاملة، وارتفع شأن منظمة التحرير الى ذروته، وجاء احتمال التدخل السوري، فكان كل هذا بمثابة المؤشرات التي استدل منها الاسرائيليون على

(١٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٠٢٤.

أن الوضع في لبنان قد خرج عن السيطرة. نظرت حكومة حزب العمل برئاسة اسحق رابين في ثلاثة خيارات لمعالجة الأزمة اللبنانية: التدخل المباشر استجابة لنداء من الموارنة؛ القبول بالسيطرة السورية في لبنان تفضيلاً لها عن سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية؛ الرضا بالتدخل السوري ولكن بقيود. أخذت الحكومة الخيار الثالث الأخير، فقام الأمريكيون حسب الأصول بترتيب اتفاقية «الخط الأحمر» بين اسرائيل وسوريا. كان رابين مستعداً لمساعدة المليشيات المسيحية ولكن دون ارسال قوات لتقاتل نيابة عنها. كانت قاعدته الذهبية تقضي بأن اسرائيل إنما تساعد حلفاءها اللبنانيين ليساعدوا أنفسهم[11]. وكما قال وزير الدفاع شمعون بيريز كانت هذه صيغة اسرائيلية لعقيدة نكسون اذ تقوم السياسة الأمريكية بتسليح حلفائها في الخارج ولكنها لا تقاتل عنهم[12].

رابعاً: شارون يضع «المشروع الكبير»

إن تسلّم الليكود مقاليد السلطة في ١٩٧٧ عبد الطريق نحو التحول التدريجي لهذه السياسة المعنية بمسؤولية محدودة وتغييرها الى شراكة تامة بين اسرائيل والموارنة. كانت حماية المسيحيين في لبنان، بالنسبة الى مناحيم بيغن رئيس الوزراء الجديد، بمثابة واجب اخلاقي بقدر ما هي مصلحة سياسية. كان مقتنعاً بأن المسيحيين اللبنانيين مهددون بمحرقة موت Holocaust بصيغة شرق أوسطية ولم يكن مستعداً لتركهم يواجهون مصيرهم كما فعل فيما يزعم أخوتهم في الدين من الغربيين من أجل النفط العربي. ولم يتباطأ مسيحيو لبنان في استغلال شعور بيغن بمسؤولية حماية جميع الأقليات المضطهدة في الشرق الأوسط. فكانت الخطوة المنطقية التالية التي اتخذت في شتاء ١٩٨٠ أن مضى بيغن الى أبعد من مساعدة المسيحيين اللبنانيين على مساعدة أنفسهم فأخذ على عاتقه التزاماً اسرائيلياً مفتوحاً يقضي بمنع تقويض المجتمع المسيحي أو سلطته المستقلة في لبنان.

كان المؤيد الرئيسي الآخر للتحالف مع الموارنة هو وزير الدفاع في حكومة بيغن الثانية، أرييل شارون. وهذا سياسي كلبي Cynical لا يعرف الرحمة، يعود سجله الطويل في كيل الضربات الى العرب الى أيام إشغاله قيادة وحدة المغاوير ١٠١، فأخذ على عاتقه مهمة انشاء نظام سياسي جديد في لبنان يقوم على تسلط مسيحي. لم يكن ما دعا شارون الى هذا شعوره بمسؤولية أدبية عن مصير هذه الأقلية، بل رغبته الكلبية في استخدامها وسيلة لبرنامجه العظيم الخاص بالهيمنة الاسرائيلية في الشرق الأوسط. بدأ شارون منذ اليوم الأول لتوليه وزارة الدفاع يخطط لغزو لبنان واستخدام قوات الدفاع الاسرائيلية لا لأغراض دفاعية بل كوسيلة لتغيير الخارطة السياسية والاستراتيجية للمنطقة.

---

(١١) Rabinovich, *The War for Lebanon, 1970-1983*, pp. 105-106.

(١٢) J. Randal, *The Tragedy of Lebanon* (London: Chatto and Windus, 1983), p. 201.

وفي لبنان كان بشير الجميل يعتزم خوض انتخابات الرئاسة التي كانت ستجري في صيف ١٩٨٢ . أما توقيت الغزو الاسرائيلي فقد صُمم للتأثير على الانتخاب وليؤدي الى إعادة تركيب النظام السياسي اللبناني تحت حكم رئيس دولة موال لاسرائيل.

يدعو «المشروع الكبير» الذي تصوره شارون، في جوهره الى طرد منظمة التحرير الفلسطينية من الجنوب ومن بيروت ومن جميع الأنحاء الأخرى من لبنان. ولمنع عودة المنظمة لا بد من أن يصبح بشير الجميل رئيساً للجمهورية اللبنانية؛ ولمنع التدخل السوري في هذه العملية لا بد من طرد الجيش السوري من القطر. وحجة شارون أنه بعد طرد منظمة التحرير من لبنان ستكون اسرائيل حرة في متابعة نزاعها مع الفلسطينيين على طريقتها. ستقع المنظمة تحت سيطرة دمشق فتلغي بذلك استقلالها. كما أن تأثيرها ونفوذها وضغوطها في الضفة الغربية ستأخذ بالتناقص فيبرز الزعماء الفلسطينيون المعتدلون في مقدمة الصفوف ويكونون على استعداد للتفاوض بشأن الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وفق شروط اسرائيل. عندئذ لن يكون أمام الفلسطينيين من خيار سوى أن يوجهوا أنظارهم الى الأردن لتحقيق مطامحهم الوطنية. أوضح شارون أن تفوق اسرائيل مكفول لحوالى ثلاثين سنة وينبغي استخدام هذا التفوق لاجراء ما ترغب به من تغييرات سياسية[١٣].

في صيف ١٩٨٢ كان البحث في أوساط الحكومة والجيش المعنية بوضع السياسة يجري على طريقين محتملين للعمل ـ «المشروع الكبير» و«المشروع الصغير». ينطوي «المشروع الكبير» على تغلغل جيش الدفاع الاسرائيلي إلى بيروت وربما أبعد منها الى الشمال، لتتصل قواته بالمليشيات المسيحية، فتستخدم تلك المليشيات لتصفية مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت فتمهد السبيل لظهور نظام حكم مسيحي تحت الرعاية الاسرائيلية. أما المشروع الصغير فيدعو الى تصفية مقاتلي منظمة التحرير وتدمير بنيتها التحتية العسكرية في حزام الأمن البالغ أربعين كلم حول حدود اسرائيل الشمالية[١٤].

أدرك بشير الجميل أنه في حين سيلبي تدمير قواعد منظمة التحرير في جنوب لبنان حاجات اسرائيل الأمنية تلبية وافية، فإن اندفاع جيش الدفاع الاسرائيلي الى بيروت والمواجهة العسكرية الشاملة مع سوريا هما من الأمور الضرورية لتحقيق مشروعه الخاص بلبنان الكبير المسيحي. ذلك أنه ما لم تتقوض القوة السورية في لبنان، فإنه لا يستطيع التأكد من الفوز برئاسة الجمهورية، وإن فاز بها فسيكون، دون هذا التقويض، واقعاً تحت نفوذ سوريا وخاضعاً لها. لذلك بذل بشير المستحيل لاغراء الجيش الاسرائيلي بالمجيء الى بيروت وبزجّه في حرب مع سوريا. كانت رسالته للاسرائيليين تتلخص بأن بوسعه أن يعالج أمر الفلسطينيين بنفسه ولكنه بحاجة الى اسرائيل لاخراج السوريين من لبنان لكي يثبت نفسه سيداً في بيته وتكون له الحرية في إبرام تحالف مع اسرائيل.

(١٣) Z. Schiff and E. Yaari, *War of Deception* (Jerusalem: Schoken, 1984), pp. 37-38 (in Hebrew).

(١٤) عدد خاص عن: «The Unfinished War,» *Maariv* (3 June 1983).

كانت العلاقة مع الكتائب ومع بشير الجميل، من وجهة النظر الاسرائيلية، علاقة قابلة للجدل دائماً. فالموساد التي طورت هذه العلاقة وكانت ذات صلة مباشرة بالكتائب ترى رأياً ايجابياً على العموم في قدرة الكتائب العسكرية وموثوقيتها السياسية. أما الاستخبارات العسكرية، وهي المسؤولة عن تقديم التقديرات الأمنية، فكانت تساورها شكوك خطيرة حول كلا الأمرين. كان الجنرال Yahoshua Sagui، مدير الاستخبارات العسكرية، مقتنعاً بأن بشيراً حتى اذا انتخب رئيساً للجمهورية فإنه سيتحول الى العالم العربي، وكان يحذر رؤساءه مراراً وتكراراً من أن الجميل لن يعقد سلاماً مع اسرائيل وانه إنما يحاول فقط أن يستخدم اسرائيل لقمع أعدائه في لبنان. وفي اجتماع عقد في منزل بيغن في نيسان/ابريل ١٩٨٢، جرى تحذير الحكومة صراحة من قبل رؤساء الاستخبارات من فكرة محاولة ضمان انتخاب بشير الجميل لرئاسة الجمهورية. وفي هذه المناسبة بالذات وقف رئيس الموساد الى جانب رئيس الاستخبارات. دار النقاش حول مسألة مدى الاعتماد على بشير وعلى المسيحيين. وقد أبدى كلا الرئيسين المذكورين شكه في إمكانية تحقيق انتخاب بشير تحت حماية جيش الدفاع الاسرائيلي أو الانسحاب من لبنان بعد بضعة أسابيع من الانتخاب(١٥). ولكن العلاقة الشخصية بين شارون وبشير كانت قد بلغت آنئذ درجة كبيرة من القوة، كما كانت خططهما السرية مترابطة كل الترابط، بحيث أن رأي الخبراء قد طرح جانباً، وبحيث أن التحذير من التدخل في مسألة لبنان الداخلية لم يلتفت إليه أبداً.

خامساً: الأغراض السياسية من التدخل العكسري

في اجتماع الوزارة الحاسم الذي انعقد في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ لم تعرض الأغراض السياسية لتغيير النظام في لبنان وانشاء نظام سياسي جديد فيه، كما أن هذه الأغراض لم تبحث في الاجتماع المذكور(١٦). أما البلاغ الرسمي فقد ذكر أن الوزارة قررت «أن توجه جيش الدفاع الاسرائيلي لكي يضع جميع السكان المدنيين في الجليل خارج نطاق مدى النيران التي يطلقها الارهابيون من لبنان حيث يتركزون هم وقواعدهم ومقراتهم»(١٧). بيد أن الأهداف الحقيقية للحرب كانت أكثر طموحاً وأبعد مدى مما يمكن استخلاصه من البيان أو من الاسم الرسمي الذي أطلق على الحرب وهو «خطة السلام للجليل».

لخص أحد المفكرين الاسرائيليين أهداف الحرب الحقيقية تلخيصاً حسناً بأربع نقاط:

«أ ـ تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان وإنشاء منطقة أمنية تبلغ حوالى أربعين كلم، وهذا هو المدى الفعلي لمدفعية المنظمة وصواريخها.

ب ـ تدمير مركز منظمة التحرير الفلسطينية في باقي أنحاء لبنان ولا سيما في بيروت لازالة الطوق الذي تفرضه على النظام السياسي اللبناني ولتقليص دورها في النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

---

(١٥) Schiff and Yaari, Ibid., pp. 70, 101, and 110.

(١٦) «The Unfinished War».

(١٧) بيان من دان مريدور في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

ج ـ دحر الجيش السوري في لبنان لتحقيق انسحابه الكلي أو الجزئي من القطر ولاحباط امكانية قيام حرب سورية ـ اسرائيلية.

د ـ وبذلك تسهيل اعادة تركيب الدولة اللبنانية والنظام السياسي تحت هيمنة حلفاء اسرائيل ـ بشير الجميل والجبهة اللبنانية»[(١٨)].

تصادف التحضير لانتخاب رئيس جمهورية جديد من البرلمان مع الحصار الاسرائيلي لبيروت، كما أن الانتخاب ذاته الذي جرى يوم ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢ حدث بعد يومين اثنين من اجبار منظمة التحرير الفلسطينية على اخلاء بيروت. كان بشير الجميل يرى أن من الصعب الحصول على أغلبية الثلثين في المجلس، كما ينص على ذلك الدستور، دون دعم اسرائيلي من وراء الستار. وكان بحاجة الى أن تستخدم اسرائيل نفوذها مع النواب الشيعة من الجنوب فضلاً عن احباطها للمحاولات الجارية لترشيح منافس مسيحي مثل كميل شمعون، الذي يؤدي ترشيحه الى انقسام الأصوات المارونية. هذا وقد دعا انطوان نجم، وهو من أصدقاء بشير، الى الغاء الانتخاب كلياً وحث صديقه على الاستيلاء على السلطة بالقيام بانقلاب سريع. وقد دعا بعض الخبراء الاسرائيليين بهذا الصدد الى تمديد ولاية الياس سركيس في حين أراد البعض الآخر البحث عن مرشح آخر غير بشير. ولكن كان الأوان قد فات على مثل هذا التغيير في تلك المرحلة، كما أن بشيراً كان ما زال يتمتع على أية حال بتأييد شارون وبدعم رجال الموساد الذين أقلقهم موضوع الانقلاب وصدقوا ادعاءات بشير بصداقة اسرائيل وبوعود عقد السلام معها. كان التعاون مع بشير الجميل يمثل حجر الزاوية في سياسة شارون في لبنان، بل ان هذه الحقيقة المقررة قد صيغت كتابة في مذكرة غير موقعة، مؤرخة في ٤ تموز/يوليو[(١٩)].

جرى الانتخاب في ظل الحراب الاسرائيلية وبتأثير الرشوة والتهديد من الكتائب. صوَّت ٥٧ نائباً، من أصل الستين الذين استطاعوا حضور الاجتماع، لبشير الجميل فضمن بذلك فوزه بفارق أصوات غير متوقع. وبدا لهنيهة أن الأغراض السياسية الطموحة من وراء تدخل اسرائيل العسكري في لبنان قد غدت في متناول اليد. إن أنصار بشير في اسرائيل قد وضعوا آمالاً كبيرة على انتخابه، بل إنهم أعدوا مسودة اتفاقية سلام بين لبنان واسرائيل لكي يوقعها الرئيس المنتخب.

ولكن ما إن تسنم بشير مقاليد أعلى منصب في البلاد حتى أخذ ينأى بنفسه عن اسرائيل كما تنبأ بذلك Sagui وآخرون. لقد كان متلهفاً، بعد امتطائه السلطة على صهوة الجيش الاسرائيلي، أن يثبت استقلاله ويوسع من قاعدته السياسية الداخلية ويؤكد على توجهه العربي، دون الاسرائيلي، في سياسته الخارجية.

وقد ظهر الانقسام فيما بين الحلفاء السابقين ظهوراً حاداً خلال الاجتماع الذي عقد بين

---

(١٨) Rabinovich, *The War for Lebanon, 1970-1983*, p. 122.

(١٩) Schiff and Yaari, *War of Deception*, pp. 284-287.

بشير الجميل ومناحيم بيغن يوم الثاني من أيلول/سبتمبر في نهاريا في شمال اسرائيل. ففي حين كان بشير يفضل أن تبقى العلاقة مع اسرائيل على شكل غير رسمي وتتخذ صورة ذرائعية (براغماتية) أصر بيغن على تطبيع تام وصريح لها وعلى توقيع اتفاقية سلام رسمية. ومن جملة مسائل الخلاف الرئيسية مستقبل الرائد سعد حداد والمليشيات التابعة له في جنوبي لبنان التي تدعمها اسرائيل. أراد بشير أن يسلم حداد نفسه الى محكمة عسكرية على جريمة الهروب من الجيش اللبناني ولكن بيغن أوضح أن اسرائيل لن تتخلى عن حليفها الأمين والفعال واقترح تعيينه قائداً للجنوب أو رئيساً لأركان الجيش اللبناني. لم يحسم شيء في هذا الاجتماع. وقد خرج بيغن منه وهو يشكو من عقوق بشير ومراوغته، أما بشير فقد خرج حانقاً لمعاملته وكأنه طفل صغير ولخشيته من أن اسرائيل ستعزز من قبضتها على الجنوب بمساعدة الرائد حداد بدلاً من مساعدته على فرض سلطته هو على البلاد بأسرها[٢٠].

سادساً: «التوجه الكلي نحو بشير الجميل»

إن ازدواجية بشير ومراوغته أدتا الى تجديد النقاش في الجانب الاسرائيلي حول مدى تأييد اسرائيل له وهل ينبغي لها أن تبحث عن حلفاء آخرين يحلون محله وذلك للابقاء على وضعها في لبنان. كان على المشاركين في هذا النقاش أن ينظروا كذلك في مسائل مستعجلة كالوجود السوري ومستقبل الجنوب إضافة الى المسألة القديمة الخاصة بهل من الممكن على الاطلاق بناء دولة لبنانية قوية تحت زعامة بشير الجميل؟ هناك من جهة كبار ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي مثل الجنرال درووري الذي كان يشك بحكمة الاعتماد التام على بشير والكتائب. وهناك من جهة أخرى شارون ورفائيل ايتان رئيس الأركان وممثلو الموساد الذين استمروا يصرون على أن تقوية حكم بشير تقدم أفضل وسيلة لمعالجة مشكلة لبنان الأساسية[٢١].

لم يكن من الممكن ازالة الشكوك بشأن حكمة اقامة السياسة الاسرائيلية بمجملها في لبنان على شخص واحد. وقد جرى في أواخر حزيران/يونيو إرسال مجموعة من ضباط جيش الدفاع الاسرائيلي بمهمة الى لبنان لوضع اقتراحات للعمل. فرفعوا تقريراً يقولون فيه ان على اسرائيل أن تقيم علاقات في كل منطقة تحتلها مع جميع الفئات الاثنية دون الاعتماد على المسيحيين وحدهم على وجه الانفراد. وقد اقترحت مجموعة أخرى من الضباط على شارون اجراء تغيير تام معاكس في السياسة الاسرائيلية، وقالت ان اسرائيل أخذت تنحصر، دونما غرض مفيد، في مجهودات تبذلها لمساعدة بشير الجميل على فرض سلطانه على التركيب الفسيفسائي المعقد للجماعات الاثنية التي يتكون منها المجتمع اللبناني. أما البديل الذي اقترحوه فهو أن تقوم اسرائيل بنفسها بإنشاء منطقة أمنية موسعة في الجنوب، وأن تشد من أزر سعد حداد، وأن تدخل في حلف مع الشيعة. كان هؤلاء الضباط يدركون أن مثل هذا

---

(٢٠) «The Unfinished War».

(٢١) Schiff and Yaari, Ibid., p. 291.

التحول سيؤدي الى تقسيم لبنان واقعياً ويترك بشير الجميل رئيساً على جيب مسيحي فقط في الشمال. ولكن هذا لم يثنهم عما فكروا فيه لأنهم كانوا يعتقدون أن السوريين سيتقبلون الاتفاق على «مناطق نفوذ» يعطيهم وادي البقاع ويترك جنوب لبنان الى اسرائيل. ولكن شارون لم يكن مستعداً لتغيير مفهومه الأساسي في المشاركة التامة مع الجميل وازاحة السوريين من الأراضي اللبنانية(٢٢).

وبينما كان دعاة «التوجه الكلي نحو بشير الجميل» يحاججون دعاة «التوجه الكلي نحو الرائد سعد حداد» أخذت بالظهور جماعة ضغط ثالثة لصالح «التوجه الكلي نحو الشيعة». وكلما غاصت اسرائيل في مستنقع الصراعات الطائفية في لبنان تزايد الانقسام في المجموعة الصغيرة الموكلة بتوجيه سياستها. ولم يؤدِّ قرار هذه المجموعة في التعويل على حداد، دون بشير، في احتلال الجنوب الى انهاء النقاش. إذ ما أن حسمت هذه المسألة حتى نشب جدل جديد بين مؤيدي حداد والضباط الذين قالوا، وكانوا على صواب كما اتضح فيما بعد، بأن محاولة اخضاع الشيعة الى مليشيا حداد المؤلفة في أغلبيتها الساحقة من المسيحيين، سيزعزع من حسن النية لدى السكان الشيعة. إن أنجع السبل بالنسبة لهذه المجموعة من الضباط هو أن تنتهج السياسة الاسرائيلية في الجنوب سبيل التعاون مع حركة أمل الشيعية(٢٣).

كان على اسرائيل أن تدفع ثمناً أبهظ في جبال الشوف، جنوبي شرق بيروت، لكي يتاح لها التدخل في دوامة الخصومات السياسية ـ الاثنية. وقد كان من شأن قرار شارون بدعم بشير الجميل في محاولته توحيد القطر كله تحت زعامته أن أتاح ضمناً للكتائب أن تستولي على الشوف. أما الذي أغفله شارون في تخطيطه لاقامة نظام سياسي جديد في لبنان فهو التوازن السكاني (الديمغرافي) في الشوف، والصراع القديم جداً على الهيمنة فيه بين الدروز والمسيحيين، وتفوق المليشيات المسلحة للحزب التقدمي الاشتراكي الذي يتزعمه وليد جنبلاط، بالمقارنة مع المليشيات المسيحية، كقوة مقاتلة. لم يقتصر ما جرى على ما أظهرته المليشيات الدرزية من مقاومة فعّالة غير متوقعة لأعدائها التقليديين، أي الكتائب، بل استطاع جنبلاط أن يستغل بمهارة محاولة التغلغل في الشوف وذلك لكي يوحد جميع الفئات الدرزية، وبضمنها تلك الفئات التي تميل الى التعاون مع الكتائب من وراء ظهر زعامته. أما القوات الاسرائيلية فقد انحصرت بين نيران الطرفين ففقد بعض أفرادها حياته في محاولة لا طائل تحتها لتحقيق سريان هدنة لإيقاف اطلاق النار. هذا وقد أخذت الاشاعات تلوك سمعة اسرائيل بأنها حولت دعمها فنقلته الى الدروز حين أصبح واضحاً أنها لن تستطيع الحصول على اتفاقية سلام. فالموارنة يشكون بأن اسرائيل ترتب صفقة من وراء ظهورهم حول مستقبل الشوف، في حين يفسر الدروز استجابة اسرائيل الفاترة على مبادراتهم نحوها بأنها علامة على تحيّز اسرائيل المستمر لصالح أعدائهم. وبدلاً من أن تنشىء اسرائيل نظاماً

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

جـديداً كـان عليها أن تعمـل على الحفـاظ على التـوازن الدقيق بـين المتخاصمـين المحليين. وهكذا فإن الرؤية الخاصة بإيجاد حكومة مارونية قوية تنفذ أوامرهـا من الشوف الى الجنـوب، وتكـون قـادرة على فـرض شروطهـا للتـوافق مـع الـدروز والشيعـة، قـد انفضحت كـوهم مستحيل[٢٤].

سابعاً: بشير وأمين

جـاء اغتيال بشـير الجميل في الـرابع عشر من أيلول/سبتمـبر ليهـدم السنـد المـركـزي لسياسة اسرائيـل في لبنان. وبـإزاحة بشـير تلك الإزاحة العنيفـة من الساحـة تهاوى مشروع شارون الخاص بإقامة نظام سيـاسي جديـد في لبنان وكـأنه بيت أقيم من ورق اللعب، وكـان ذلك المشروع قد استنـد منذ البدايــة على بشـير شخصياً. إن المـأزق الذي نجم عن الـتزام اسرائيل لبشير قد جَبَّه بعد اغتياله ما ظهر من تهديد جديد مفاده أن تجرّيء الفئوية والبلبلة في أوساط المسيحيين خصومهم المسلمين على تولي المبادأة والسماح لسـوريا بـأن تعود الى السـاحة عودة سياسية بعد هزيمتها في ساحة القتال. أما الذي كانت تخشاه اسرائيل أشد خشية فهو أن تتمكن بضعة الألوف من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت لا تزال، فيـا زعم، منتشرة في بـيروت خلافـاً لاتفاقيـة الجلاء، من اعـادة توكيـد نفوذهـا على الـوضـع السيـاسي اللبنـاني. وهذه الخشيـة هي التي حفزت اسرائيـل على ارسـال جيش الدفـاع الاسرائيـلي الى بيروت الغربية، كما أن المذابح التي أوقعها رجال المليشيات المسيحية بالفلسطينيين المدنيـين في مخيمي صـبرا وشـاتيـلا قـد ارتكبت بمـرأى من الجنـود الاسرائيليـين وبـرضـا بعض الـزعـماء الاسرائيليين فيما يحتمـل. إن تلك المذابـح قوضت من مـركز اسرائيـل في لبنان وعـززت من المقاومة ضد احتلالهـا للبلاد. كـما أنها كانت بـداية التحـول في الرأي العـام الاسرائيلي ضـد الحرب ووجهت ضربة شنيعة لسمعة اسرائيل في الخارج.

إن انتخاب أمين الجميل ليخلف أخاه الأصغـر في رئاسـة الجمهوريـة لم يؤد الى تحسين أمور اسرائيل في لبنان. ففي حين كان بشير على علاقة شخصية وثيقـة بعدد من ذوي النفـوذ الاسرائيليـين فإن أخـاه أمين أظهـر نحوهم دائماً بروداً يتـاخم العداء. والأهم من ذلـك أن الشقيقين كانـا يمثلان مفهـومين مختلفـين كل الاختـلاف عن لبنان. فبشـير هو المبشر بـالهيمنة المارونية ضمن لبنان الكبير المسيحي؛ أما أمين فهو المدافـع عن اعادة النـظام التعددي لميثـاق ١٩٤٣ الذي قوضته الحرب الأهلية. وأمين، من وجهة نظر اسرائيـل، لم يكن بالتـالي حليفاً موثوقاً به ولا معيناً لائقاً لاقامة النظام السياسي الجديد المنشـود في لبنان. أمـا عدم استعـداده للقتـال من أجل الأهـداف التي نشبت الحرب من أجلهـا فلم يكن أمراً مستغـرباً. هـذا وقد كانت نتيجة علاقة اسرائيل بالموازنــة مخيبة للآمـال كثيراً، فقـد بُذلـت جهود كبـيرة دون أن تثمر شيئاً. ثم أدركت اسرائيل في بحر شهور قليلة في النصف الثاني من سنـة ١٩٨٢، وجاء ادراكها بعد مشاق عظيمة، «أن بشيـر الجميـل لم يكن يمثل الكتـائب تمثيلاً كـاملاً، وأن الكتـائب لم تكن

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٧.

تمثل الطائفة المارونية بأسرها، وأن هذه الطائفة لم تكن تنطق باسم مسيحيي لبنان، وأن هؤلاء المسيحيين لم يعودوا مطمئنين الى تصاعد نجمهم»(٢٥). ولم يكن هذا نهاية الدرس الذي تلقنته اسرائيل.

لم تكن النتائج السياسية للحرب ككل أقل تخييباً للآمال، لا سيما اذا قيست بتوقعات رجلي الحرب الرئيسيين ـ شارون وبيغن. فـ «المشروع الكبير» الذي وضعه شارون كان يقوم على سلسلة من المفاهيم الخاطئة التي سرعان ما تهاوت بمجرد تعرضها للاختبار. وأكبر تلك المفاهيم الخاطئة كان ذلك المفهوم الذي بنيت عليه جميع المفاهيم الأخرى، ومفاده أن من الممكن ترجمة تفوق اسرائيل العسكري الى منجزات سياسية دائمة. والواقع أن المعادلة بين النجاح العسكري والمكاسب السياسية لم تكن في صالح اسرائيل قط، والحرب في لبنان ليست من الاستثناءات في هذا المضمار. هذا، وقد أساء شارون قراءة الخارطة السياسية الاسرائيلية ولم يدرك أن الاجماع القومي كان لا بد له أن يتشتت بالنظر للطبيعة الهجومية والتوسعية لهذه الحرب. كما أنه في تخطيطه لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية قلل كثيراً من متانة المنظمة ومن المصادر غير العسكرية لقوتها. كذلك فإنه، وبالرغم من نصيحة الخبراء المتاحة له، قد أساء قراءة الخارطة السياسية اللبنانية وخدع نفسه معتقداً أن من الممكن للهيمنة المارونية أن تفرض نفسها بوجه المعارضة بجميع أنواعها وأنه اذا ما تم وضع بشير في صهوة السلطة فسيعقب ذلك اجراء تركيب سياسي جديد في لبنان وعقد معاهدة سلام معه.
أقام شارون حساباته على أن التحول في داخل لبنان سيجر وراءه سلسلة من الأحداث التي ستطمس جميع أعداء اسرائيل ويضعها في موضع السيادة الاقليمية بلا منازع. ولكن ما كان لمثل هذا التحول أن يحدث الا بعد هزيمة منكرة تلحقها اسرائيل بسوريا. وواقع الأمر أن دحر سوريا وطرد قواتها من لبنان كان من العناصر الحاسمة في استراتيجية شارون، اذ دون ذلك لن ترجو اسرائيل أن تغدو القوة السائدة في المنطقة بأسرها. ولكن سوريا، ولو أنها أصيبت ببعض الهزائم العسكرية، قد تمكنت من الصمود وشددت من قبضتها على السياسة اللبنانية. وهي لكي تحبط المخططات الاسرائيلية والأمريكية استعانت بحلفائها المحليين. كما أن العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية اصيبت بالضرر من جراء الحرب التي كان الطرفان يقيمان عليها أكبر الآمال.

كانت الحرب في لبنان بالنسبة الى بيغن وسيلة أساسية لتسهيل ضم الضفة الغربية الى اسرائيل الكبرى. فكان من الضروري لتحقيق هذه الغاية سحق البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تحييدها وجعلها قوة غير سياسية. وكانت حجة بيغن تفيد بأنه ما أن يتم انجاز هذا حتى تنتهي المقاومة الفعالة ضد فرض الحكم الاسرائيلي الدائم على الضفة الغربية. ولكن الحرب في لبنان، بدلاً من وضع المشكلة الفلسطينية على هامش النزاع العربي ـ الاسرائيلي، أدت الى تركيز الرأي العام العالمي على الحاجة لايجاد حل لهذه المشكلة. كما أن غزو لبنان أدى الى توتر العلاقات بين اسرائيل ومصر توتراً كبيراً أوشك على قطعها بدلاً من أن يؤدي الى تخفيف الضغوط الدولية من أجل انسحاب اسرائيل من الضفة

---

(٢٥) Rabinovich, *The War for Lebanon, 1970-1983*, p. 168.

الغربية، ثم إن الحرب سببت تحولاً مهماً في السياسة الأمريكية فتغيرت من القبول بمشروع الحكم الذاتي كجزء من اتفاقيات كمب ديفيد الى مشروع ريغن الذي يدعو الى انسحاب اسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة وإقامة وطن فلسطيني بالاشتراك مع الأردن، كما أن تلك الحرب لم تنه عزلة اسرائيل في الشرق الأوسط كما كان يطمح أنصارها وذلك بعقد اتفاقيات سلام مع اسرائيل تضاف الى الاتفاقية المعقودة مع مصر، الأمر الذي لم يحصل كما يشتهون.

ثامناً: مخاطر التدخل

يمكن إيجاد صلة مباشرة بين حجج أنصار التدخل التي قدمها بن غوريون ودايان في النقاش الذي جرى حول لبنان في ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ وبين سياسة التدخل التي نفذها بيغن وشارون في ١٩٨٢. وفي كلتا الحالتين جرى تخيّل التهديد على أنه ناجم عن تيار السيادة الاسلامية ـ السنية في الشرق الأوسط؛ وكان الهدف كسر طوق العداء المحيط باسرائيل؛ وكانت الوسيلة استغلال مطامح الانفصاليين من الأقلية المسيحية في لبنان، والراغبين بالهيمنة. وفي كلتا الحالتين كان ينظر الى التدخل الاسرائيلي الرامي الى تغيير التكوين السياسي في لبنان على أنه توطئة لاعادة تركيب جذري للقوى السياسية في المنطقة بأسرها.

ولكن في حين استطاع شاريت في أواسط الخمسينات أن يكبح جماح الحماسة لدى أنصار التدخل بزعامة بن غوريون ودايان، فإن الميزان الداخلي مال بحلول ١٩٨٢ ميلاً حاسماً لصالح التدخل الشامل. لم تفقد تحفظات شاريت وساسون ورفائيل، ضد تدخل اسرائيل المباشر وضد الاشتراك الوثيق جداً في المصالح مع الموارنة، شيئاً من صلتها بالواقع وذلك لأنها كانت تقوم على تفهم عميق للقوى الدافعة في السياسة اللبنانية والعربية. غير أن بيغن وشارون استخفا، في سعيهما الأعمى لتحقيق مكاسب باهرة، بالعقبات وتجاهلا المزالق وظنّا أن بوسعهما استخدام جيش الدفاع الاسرائيلي لكي يحل المشكلة العويصة للسياسة اللبنانية. كان شاريت يفضل استخدام مفك البراغي آلة لتصليح الماكنة السياسية اللبنانية، ولو دون مهارة، فجاء شارون واستخدم ساطوراً. ثم أدى تولي شارون للأمر الى اتيان الخطأ في كل شيء يمكن أن يأتي خطأ فيه، في تجربته لصياغة نظام سياسي جديد في لبنان.

إن تدخل اسرائيل الى جانب الموارنة في لبنان ساعد على سرعة تفكك الدولة اللبنانية، وعلى ايقاد نار الفتنة الطائفية، وإحداث الشقاق والفرقة في العالم العربي، وترسيخ الاضطراب الاقليمي وعدم الاستقرار في المنطقة. على أن الدور الذي لعبته اسرائيل لم يكن أسّ الاضطراب في لبنان أو في المنطقة، بل كان ما فعلته اسرائيل أشبه بالخميرة في عملية التخمر.

ثمة حجة يرددها اللبنانيون بأن تمزق بلادهم يرجع الى عوامل اقليمية، ولا سيما تدخل سوريا واسرائيل، ولكن الكاتبة Helena Cobban تقول في كتاب حديث لها ان القوى الداخلية أكثر تأثيراً في صياغة مسار التاريخ اللبناني من السياق الاقليمي. وفي رأيها أن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي في لبنان منذ ١٩٦٧ هو حركة النهضة الشيعية

والتحدي الشيعي للغلبة المارونية. كان لهذه الحركة أن تحدث بصرف النظر عما قام به الاسرائيليون في لبنان. مع هذا كان لأعمال اسرائيل أثر على الطريقة الخاصة التي وقع بها التحدي الشيعي للموارنة وعلى توقيته[٢٦]. والواقع أن من مفارقات الغزو الاسرائيلي للبنان أنه ساعد الشيعة على البروز من كمية مهملة نسبياً الى مركز من مراكز الأهمية المركزية في السياسة اللبنانية. ولم يكن هذا أحد أهداف «المشروع الكبير» لشارون، ولكنه جاء كنتيجة غير مقصودة للاحتلال الاسرائيلي للقطر.

كانت مسألة انهاك اسرائيل بإحداث القلاقل والشقاق عن طريق التدخل خارج حدودها مسألة في صلب النقاش بين بن غوريون وشاريت. كان بن غوريون وأتباعه يرون أن التجزئة والفرقة في المعسكر العربي تخدمان مصالح اسرائيل الأمنية، ولذلك ينبغي تشجيعهما بشكل فعال. أما شاريت وأتباعه فيقرون بأن التدخل قد يعطي فائدة قصيرة الأمد، ولكنهم يصرون على أن مصلحة اسرائيل الطويلة الأجل بالسلام تقتضي وحدة عربية. كما أن التوتر برأيهم يعزز المنافسة في اطار العداء نحو اسرائيل ويحول دون الدول العربية والاعتدال في موقفها، ومن هنا حاجة اسرائيل الى التصرف بحذر. إن تجربة اسرائيل في لبنان لا تترك مجالاً للشك في أي من هاتين المدرستين، وهي التي توفر توجيهاً للسياسة أفضل مما توفره الأخرى.

---

(٢٦) H. Cobban, *The Making of Modern Lebanon* (London: Hutchinson, 1985), pp. 213, and 226.

فهرس

(ب)

(ث)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

(هـ)

(و)

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص - ٢ $) ... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص - ٥ $) ... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي. الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص - ٢ $) ... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص - ١,٥٠ $) ... احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص - ٢ $) ... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص - ٢ $) ... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص - ١,٥٠ $) ... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص - ٢,٥٠ $) ... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩) (٢٤٤ ص - ٢,٥٠ $) ... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص - دولار واحد) ... د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ (١١) (١٤٤ ص - ١,٥٠ $) ... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص - ٢ $) ... د. وليد عبد الحي
- رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص - ١,٥٠ $) ... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص - ٤ $) ... د. أحمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص - ٢,٥٠ $) ... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص - ٢,٥٠ $) ... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة: الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص - ٢ $) ... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص - ٥,٥٠ $) ... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص - ١١ $) ... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص - ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)، (١٢٩٦ ص - تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص - ٨ $) ... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، (سلسلة كتب المستقبل العربي) (٧) (٤٠٨ ص - ٨ $) ... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص - ١١ $) ... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص - ٣,٥٠ $) ... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص - ٥ $) ... طبعة ثانية ... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٢٩٢ ص - ٨ $) ... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص - ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ $) ... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص - ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص - ٤ $) ... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص - ٣,٥٠ $) ... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨)) (٢٢٠ ص - ٤,٥٠ $) ... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص - ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية، (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص - ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص - ٦,٥٠ $) ... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص - ٧,٥٠ $) ... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص - ٣ $) ... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين، طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص - ٧ $) ... د. عبد الله عبد المحسن السلطان

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو ثمرة مشروع رئيسي للبحث مثّل بالجهد الجماعي الذي بذل فيه أهم تحقيق حتى حينه في البنية السياسية الأساسية للوطن العربي. وغالباً ما يقال إن الدول العربية ما هي إلّا تكوينات سياسية اعتباطية تنقصها الشرعية التاريخية أو الحاضرة، وغير قادرة على الترابط بعضها ببعض بشكل مثمر. ويقال أكثر من ذلك إن غياب الوحدة العربية إنما يؤكد عدم مقدرة الدول العربية المنفردة على الاندماج سواء قطرياً أو دولياً.

وتستقصي الأقسام الأربعة لهذا الكتاب المؤلف من جزأين جذور حالة الأمة في الوطن العربي وتعمل على تقويم القاعدة الاقتصادية وأثر الدول المنفردة. وتبحث فصول الكتاب كذلك في تطور المجتمعات العربية وكيفية انعكاس ذلك في الدول المنفردة. كما تهتم في تحليل الاندماج القطري والدولي. وتكاد الأقطار العربية كلها تكون تواجه مشكلات تطرحها جماعات فئوية غالباً ما يكون اندماجها في الدولة موضع تساؤل. وهكذا فإن الكتاب بمجموع أقسامه يسعى إلى تقويم الأبعاد الواقعية للإندماج داخل الوطن العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣